

الكتاب: روض الجنان (ط.ق)

المؤلف: الشهيد الثاني

الجزء:

الوفاة: ٩٦٦

المجموعة: فقه الشيعة من القرن الثامن

تحقيق:

الطبعة:

سنة الطبع:

المطبعة:

الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة

ردمك:

ملاحظات: طبعة حجرية

روض الجنان
في
شرح إرشاد الأذهان
الشهيد السعيد زين الدين الجبعي العاملي الشامي
مؤسسة آل البيت
لإحياء التراث

هذا كتاب روض
الجنان في شرح إرشاد الأذهان للعالم الرباني
الشهيد الثاني ره
بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي
الحمد لله المتفضل بشرح معالم شريعته لارشاد الأنام المتطول بإرسال الرسل لتبريز
الاحكام وتميز
الحلال عن الحرام مكمل من اختارهم من خلقه بالقيام بوظائف هذا المرام وجاعل
أقدامهم واطئة على
أجنحة ملائكته الكرام ومرجح مدادهم يوم القيام على دماء الشهداء الاعلام أحمده
سبحانه وأشكره و
أتوب إليه واستغفره من جميع الآثام وأصلي وأسلم على نبيه الذي شيد وأحكم الاحكام
أشد تشييد و
أحكم أحكام محمد الذي أزاح بنور غرته غياهب الظلام وأدأب نفسه الشريفة في تبليغ
رسالة الملك
العلام ودعى بشريعته المقدسة إلى دار السلام وعلى آله الغر الكرام أئمة الاسلام وحفظة
الشرع
الكريم عن تطرق الأوهام صلاة وسلاما لا انقضاء لهما ولا انفصام ما تعاقب الليالي
والأيام
وتناوب الشهور والأعوام وبعد فهذا تعليق مختصر كافل بالامداد للمشتغلين بكتاب
الارشاد
حققت فيه مقام المقال حسب مقتضى الحال معرضا عن تطويل العبارة بالقليل والقال
مكتفيا في الغالب
بالجواب عن السؤال راجيا في تلك وجه الله الكريم وثوابه الجسيم والتقرب إلى نبيه
محمد وآله عليهم أفضل
الصلاة والتسليم معترفا بالقصور عن شأؤ هذا الشأن وبأن الانسان محل الخطاء
والنسيان ما خلا الذوات
المقدسة الذين هم أعيان الانسان وأي كلام لا يتأتى عليه كلام حاشا كلام الملك
العلام وأنبيائه وأوصيائه
عليهم السلام مع إنني أرجو ممن اشتمل على الانصاف إهابه وقل في سبيل الحسد
ذهابه وقليل ما هم أن يحمد مني ما
يجده في مطاويه ويشكر سعبي عند وقوفه على دقائق مودعة فيه لا يجدها إذا أرادها
في كتاب ولا يتبجح بها
إلا المتقون من أولى الألباب والله يحق الحق بكلماته ويبطل الباطل ولو كره المبطلون

هذا مع تقسم البال
وتقلقل الحال من تراكم أمواج فتن وأهوال وعلى الله قصد السبيل وإرشاد الدليل وهو
حسبي ونعم الوكيل
إعلم أن العلماء رضوان الله عليهم قد استقر أمرهم على أن يبتدؤا في مصنفاتهم بتسمية
الله تعالى وتحميده اقتداء
بخير الكلام كلام الملك العلام واستدلالا بأحاديث وردت عن رسوله وآله عليهم
السلام فسلك المصنف ره
هذا النهج القويم وقال بسم الله الرحمن الرحيم وتوهم التنافي بين مشهوري خبري
البسمة والحمدلة الذين أحدهما
قوله صلى الله عليه وآله كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتري والثاني كل أمر
ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو

أجزم باعتبار أن الابتداء بمدلول أحدهما يوجب تأخير الآخر يندفع بأن الابتداء هو التقديم على المقصود الذاتي وهو مسائل الفن والخطبة بأجمعها مقصودة بالعرض والمحل متسع أو بأن الابتداء حقيقي وإضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي بالحمدلة فهو مبتدئ به بالإضافة إلى ما بعده أو أن الحمد هو الثناء بنعوت الكمال واسم الله المتعال منبئ عن صفات الأكرام ونعوت الجلال فالابتداء بالتسمية يستلزم العمل بالخبرين جميعا والمراد بالأمر ذي البال ما يخطر بالقلب من الأعمال جليلة كانت أم حقيرة فإن أفعال العقلاء تابعة لقصودهم ودواعيهم المتوقفة على الخطور بالقلب والأبتر يطلق على المقطوع مطلقا وعلى مقطوع الذنب وعلى ما لا عقب ولا نتيجة له وعلى ما انقطع من الخير أثره والمعنى على الأول والأخير إن ما لا يبتدئ فيه من الأمور بالتسمية مقطوع الخير والبركة وعلى الثاني يراد به الغاية الحاصلة من البتر وهي النقص وتشويه الخلق ونقص القدر وفي تخصيص الوصف بالآخر مع أن الفأيت مع عدم التسمية الأول إشارة إلى بقاء اعتبار ما لا تسمية فيه في الجملة وإن كان ناقصا بخلاف ناقص الرأس مثلا فإنه لا بقاء له والكلام في الثالث نحو الكلام في الأول والأخير فإن ما لا نتيجة له ولا عقب ناقص البركة مضمحل الفائدة منقطع الخير والتعبير بالابتداء الصادق على القول والكتابة يدخل فيه ابتداء العلماء بها كتابة وابتداء الصناع بها قراءة فسقط ما قيل أنه إن أراد بالابتداء القراءة لم يكن فيه دلالة على الاجتزاء بالكتابة فلا يتم تعليلهم ابتداء التصنيف بها لان الكتابة لا تستلزم القراءة وإن أريد الكتابة لم يحصل امتثال النجار ونحوه للخبر حتى يبتدئ أو لا فيكتب بسم الله إلخ لاندفاع ذلك بالتعبير بالابتداء على وجه كلي نعم ربما استفيد من القرائن الحالية اختصاص كل أمر بما يناسبه من فردي الابتداء فلا يكفي الكتابة لمريد النجارة مثلا والباء في بسم الله أما صلح لا يحتاج إلى ما تتعلق به أو للاستعانة أو للمصاحبة متعلقة بمحذوف اسم فاعل خبر مبتدأ محذوف أي ابتدائي ثابت باسم الله أو فعل أو حال من فاعل الفعل المحذوف أي

ابتدائي متبركا أو مستعينا
أو مصدر مبتدأ خبره محذوف أي ابتدائي باسم الله ثابت ونحوه ولا يضر على هذا
حذف المصدر وإبقاء معموله
لأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما وتقديم المعمول هنا
أوقع كما في قوله تعالى بسم الله
مجراها وإياك نعبد ولأنه أهم وأدل على الاختصاص وأدخل في التعظيم وأوقف للوجود
وإنما كسرت الباء ومن حق
الحروف المفردة أن تفتح لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر كما كسرت لام الأمر ولام
الجر إذا دخلت على المظهر للفرق
بينها وبين لام التأكيد والاسم مشتق من السمو حذفت الواو من آخره وزيدت همزة
الوصل في أوله لأنها من
الأسماء العشرة التي بنوا أوائلها على السكون وسمى اسما لسموه على مسماه وعلوة
على ما تحته من معناه وقيل أصله
وسم وهو العلامة والأول أولى بدليل تصغيره على سمي وجمعه على أسماء ولأن بينه
وبين أصله على الأول مناسبة
لفظية ومعنوية بخلاف الثاني فإنها معنوية فقط وإنما علق الجار على الاسم مع إن
المعنى إنما يراد تعلقه بالمسمى
للاشعار بعدم اختصاص التعلق بلفظ الله لا غير لأنه أحد الأسماء وللتحرز من إيهام
القسم ولقيام لفظ الله مقام
الذات في الاستعمال ومن ثم يقال الرحمن والرحيم وغيرهما اسم من أسماء الله ولا
ينعكس ولجريان باقي الأسماء
صفة له من غير عكس والله اسم للذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ وهو جزئي
حقيقي لا كلي انحصر في فرد
وإلا لما أفاد قولنا لا إله إلا الله التوحيد لان المفهوم الكلي من حيث هو محتمل للكثرة
وعورض بقوله تعالى
قل هو الله أحد فإن الله لو كان جزئيا حقيقيا لما حسن الاخبار عنه بالأحدية للزوم
التكرار ويجاب بأن

الجزئي إنما ينفي الكثرة الخارجية والتعدد الذاتي كزيد مثلا وهو مرادف للواحد فليس فيه إلا نفي الشريك المماثل
مع جواز الكثرة بحسب أجزائه وصفاته بخلاف الأحد فإنه يقتضى نفي التعدد والكثرة (والتكثر خ ل) فيه مطلقا حتى في الصفات
فإنها اعتبارات ونسب لا وجود لها في الخارج كما قال علي عليه السلام وكمال الاخلاص له نفي الصفات عنه سلمنا
لكن المعارضة إنما تتم لو جعلنا هو ضمير الشأن والله أحد مبتدأ وخبرا في موضع خبر هو وليس ذلك متعينا لجواز
كون هو مبتدأ واحد بمعنى المسؤول عنه لأنهم قالوا ربك من نحاس أم من ذهب فعلى هذا يجوز أن يكون الله خبر
المبتدأ واحد بدلا وحينئذ فلا يلزم من تساويهما في المعنى انتفاء كونه جزئيا حقيقيا والرحمن الرحيم إسمان بنيا للمبالغة
من رحم بتنزيله منزلة اللازم أو بجعله لازما ونقله إلى فعل بالضم والرحمة لغة رقة القلب وانعطاف يقتضى
الاحسان فالتفضل غايتها وأسماءه تعالى المأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغاية دون المبدء فالرحمة
في حقه تعالى معناها إرادة الاحسان فتكون صفة ذات أو الاحسان فتكون صفة فعل فهي أما مجاز مرسل في الاحسان
أو في إرادته وأما استعارة تمثيلية بأن مثلت حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فغمرهم معروفه
فأطلق عليه الاسم وأريد به غايته التي هي فعل لا مبدؤه الذي هو انفعال والرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة المباني تدل
على زيادة المعاني كما في قطع وقطع وكبار وكبار وتقض بحذر فإنه أبلغ من حاذر وأجيب بأن ذلك أكثرى لا كلي وبأنه
لا تنافى أن يقع في الأنقص زيادة معنى بسبب آخر كالالحاق بالأمور الجبلية كشره ونهم وبأن الكلام فيما إذا كان
المتماثلان في الاشتقاق متحدى النوع في المعنى كغرت وغرثان وصد وصدان لا كحذر وحاذر للاختلاف
وإنما قدم والقياس يقتضى الترقى من الأدنى إلى الأعلى كقولهم عالم نحري وجواد فياض لأنه صار كالعلم من حيث
أنه لا يوصف به غيره أو أنه صفة في الأصل لكنه صار علما بالغلبة كما اختاره جماعة من المحققين قال ابن هشام
ومما يوضح أنه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله

أو ادعوا الرحمن وإذا قيل لهم
اسجدوا للرحمن انتهى وفيه إمكان بناء ذلك على حذف الموصوف وإبقاء الصفة
كقوله تعالى أن أعمل سابغات
وأرسلنا رسلنا بالبينات ويرجح الأول مجازية الاضمار ويبتنى على علميته أنه بدل لا
نعت وإن الرحيم بعده
نعت له لا للاسم دونه إذ لا يتقدم البدل على النعت
الحمد وهو لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري على
جهة التعظيم فخرج بالجميل الثناء على غيره على قول بعضهم إن الثناء حقيقة في الخير
والشر وعلى رأى الجمهور أنه
حقيقة في الخير فقط ففائدة ذكر ذلك تحقيق الماهية أو دفع توهم إرادة الجمع بين
الحقيقة والمجاز عند
مجوزه من الأصوليين وبالاختياري المدح فإنه يعم الاختياري وغيره عند الأكثر وعلى
القول بالاخوة بمعنى
الترادف يحذف القيد ليعم وعلى جهة التعظيم يخرج ما كان على جهة الاستهزاء أو
السخرية كذق إنك أنت العزيز
الكريم ويتناول الظاهر والباطن إذ لو تجرد عن مطابقة الاعتقاد أو خالفه أفعال الجوارح
لم يكن حمدا
بل هو تهكم أو تمليح وهذا لا يقتضى دخول الجوارح والجنان في التعريف لأنهما
اعتبرا فيه شرطا لا شرطا أو نقض
في عكسه بالثناء على الله تعالى بصفاته الذاتية فإنها ليست اختيارية وأجيب بأنه يتناولها
تبعا أو أنها منزلة
منزلة أفعال اختيارية حيث إن ذاته اقتضت وجودها على ما هي عليه أو أنها مبدأ أفعال
اختيارية فالحمد
عليها باعتبار تلك الأفعال فالمحمود عليه اختياري في المال تنزيلا للمسبب منزلة
السبب والكل تكلف والحمد عرفا
فعل ينبي عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره سواء كان باللسان
أم بالجنان أم بالأركان والشكر

لغة هو هذا الحمد وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله
والمدح لغة الثناء
باللسان على الجميل مطلقا على جهة التعظيم وعرفا ما يدل على اختصاص الممدوح
بنوع من الفضائل
نبين كل من الستة والبقية نسبة أما تباين كالحمد اللغوي لا بالنظر إلى شرطه والمدح
اللغوي
مع الشكر العرفي لصدقهما بالثناء باللسان فقط والشكر إنما يصدق بذلك مع غيره أو
تساو كالحمد العرفي
مع الشكر اللغوي أو عموم وخصوص مطلق كالحمد اللغوي مع كل من المدحين
لصدقه بالاختياري فقط وصدقهما
به وبغيره أو مع الشكر العرفي بالنظر إلى شمول متعلق الحمد لله تعالى ولغيره
واختصاص متعلق الشكر به تعالى
وكالشكر اللغوي مع الشكر العرفي وكذا بين المدحين وبين الحمد والشكر العرفيين
وبين الشكر والمدح كك وبين الحمد
والمدح كك وبين الشكر اللغوي والمدح العرفي أو عموم من وجه كالحمد اللغوي مع
العرفي لصدقهما بالثناء باللسان في
مقابلة نعمة وانفراد اللغوي لصدقه بذلك في غيرها والعرفي لصدقه بغير اللسان فمورده
أعم ومتعلقه أخص واللغوي
عكسه أو مع الشكر اللغوي كان وكالحمد العرفي والشكر اللغوي مع المدح اللغوي
لاجتماعهما معه في الثناء باللسان
على النعمة وانفرادهما عنه أصدقهما بغير اللسان وانفراده عنهما لصدقه بغير النعمة
فمورده أخص ومتعلقه أعم وهما بالعكس
واعلم أن نقيض الحمد الذم والشكر الكفران والمدح الهجو والثناء الثناء بتقديم النون
لله الجار والمجرور
ظرف مستقر مرفوع المحل على أنه خبر لقوله الحمد وهو في الأصل ظرف لقوله لأنه
من المصادر التي تنصب بأفعال
مضمرة كقولهم شكرا وكفرا فكان في الأصل أحمد حمد الله وإنما عدل من نصب
إلى الرفع ليدل على ثبات المعنى
واستقراره ومنه قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام فزاد إبراهيم عليه السلام تحيته بالرفع
لتكون أحسن واللام في الحمد
للاستغراق عند الجمهور وللجنس عند الزمخشري ولا فرق هنا لان لام لله للاختصاص
فلا فرد منه لغيره وإلا
لوجد الجنس في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به وللحقيقة عند بعضهم بمعنى أن

حقيقة الحمد وطبيعته ثابتة
لله وللعهد عند آخرين وأجازه الواحدي بمعنى إن الحمد الذي حمد الله به نفسه
وحمده به أنبيأؤه وأوليائه
مختص به والعبرة بحمد من ذكر وإنما قدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن
كان ذكر الله أهم في نفسه
ولأن فيه دلالة على اختصاص الحمد به وجملة الحمد خبرية لفظا انشائية معنى
لحصول الحمد بالتكلم بها ويجوز
أن تكون موضوعة شرعا للانشاء المتفرد بالتاء المثناة من فوق والراء المشددة بعد الفاء
ويحتمل على
ضعف أن يكون بالنون مع تخفيف الراء وإنما رجع الأول ليناسب ففتح بقية الفقرات
كالمتنزه والمتفضل
والمتطول ولأنه يقتضى المبالغة في الوصف لما مر من أن زيادة البناء تدل على زيادة
المعنى بالقدم فلا أول
لوجوده ولا يشركه فيه شئ وهذا الوصف يستدعى كمال قدرته وعلمه لان مشاركة
غيره له فيه موجبة لواجبته
النافية لذلك ويندرج فيه باقي الصفات الثبوتية لزوما وفيه تكذيب للقائل بقدم الأجسام
السمائية
كأرسطو وللقائل بأن مادة العالم قديمة كسقراط على اختلاف في تلك المادة والدوام
الذاتي فلا
آخر لوجوده ولا يشركه فيه شئ والتقييد بالذاتي يخرج أهل الجنة فإنهم مشاركونه فيه
لكن دوامهم
ليس ذاتيا وهذا القيد ليس من لوازم صفاته تعالى وإن لم يصرح به فإنها أمور اعتبارية
ومرجعها حقيقة إلى
الذات المقدسة وربما يقال في دفع المشاركة أيضا إن المراد انفراده تعالى بالقدم
والدوام معا يجعل الواو
بمعنى مع وأهل الجنة لا يشاركون في الأول والأول أولى وأولوية تقديم هذه الفقرة
على ما بعدها مبنى على أشرفية

الصفات الثبوتية على السلبية بناء على أنها وجودية والوجود أشرف من العدم وفيه بحث في محل يليق به
ولا يخفى خلو افتتاح المقال من براعة الاستهلال المنتزه من النزاهة بفتح النون وهي البعد أي المتباعد عن مشابهة
الاعراض والأجسام لحدوثهما والله تعالى قديم واجب الوجود كما برهن عليه في محله وتعبيره بالبعد عن المشابهة كناية عن
نفى المشابهة أصلا إلا أن بينهما مشابهة بعيدة وهذه قاعدة معروفة من قواعد العرب يعبرون بهذا وما جرى
مجراه ومرادهم بذلك المبالغة في النفي وتأكيده ومن القاعدة قولهم فلان بعيد عن الخنا وغير سريع إليه قال المرتضى
رضي الله عنه يريدون أنه لا يقرب الخناء لا نفى الاسراع إليه حسب وهكذا القول في البعد عن المشابهة في كلام المصدر
يراد به عدمها أصلا لا حصولها على بعد قال رحمه الله ومنها قوله تعالى الذي رفع السماء بغير عمد ترونها ولا تكونوا أول كافر به
ولا يستلون الناس إلحافا ومن كلامهم فلان لا يرجأ خيره وليس مرادهم أن فيه خيرا لا يرجأ وإنما غرضهم أنه لا خير عنده على
وجه من الوجوه وقول بعضهم لا يفرع الأرنب أهوالها ولا يرى الضب بها ينحجر أراد ليس بها أهوال تفرع الأرنب
ولا ضب بها فينحجر وقول الآخر من أناس ليس في أخلاقهم عاجل الفحش ولا سوء الجزع لم يرد أن في أخلاقهم فحشاء آجلا
ولا جزعا غير سئ وإنما أراد نفى الفحش والجزع عن أخلاقهم ونظائر ذلك كثيرة في كلامهم وفي هذه الفقرة إشارة إلى سائر صفاته
السلبية إجمالا المتفضل أي المحسن ومجيئه بصيغة التفاعل مبالغة فيه كما سبق بسوابغ الانعام أي بالانعام السوابغ
وأضاف الصفة إلى موصوفها مراعاة للفاصلة وجرى في ذلك على مذهب الكوفيين كجرد قطيفة وإخلاق ثياب وعند
المانعين من إضافة الصفة إلى الموصوف يؤل هنا بما أول به تلك الأمثلة بأنهم حذفوا الانعام هنا حتى صارت السوابغ
كأنها اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه كونه صالحا لان يكون الانعام وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لا يكون فضة
وغیرها أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتما إلى فضة فليس إضافته إليها من حيث أنه صفة لها بل من
حيث أنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص وعلى هذا القياس نظائر كثيرة والسوابغ

جمع كثرة لسابغة وهي التامة الكاملة
قال الجوهري يقال شئ سابغ أي كامل واف وسبغت النعمة تسبغ بالضم سبوغا أي
اتسعت وأسبغ الله عليه النعمة أي
أتمها ومنه إسباغ الوضوء إتمامه والانعام جمع قلة لنعمة وهي لغة اليد والصنيعة والمنة
وعرفا هي المنفعة الحسنة
الواصلة إلى الغير على جهة الاحسان إليه وهي أما ظاهرة أو باطنة قال الله تعالى وأسبغ
عليكم نعمة ظاهرة وباطنة وربما
تخص الباطنة باسم الآلاء والعموم هنا أبلغ المتطول من الطول بالفتح وهو المن يقال
طال عليه وتطول عليه إذا امتن
عليه أي الممتن بالفواضل جمع فاضلة وهي الاحسان وأبلغ في وصفه مع إتيانه بجمع
الكثرة بقوله الجسام بالكسر أي
العظام جمع جسيم يقال جسم الشئ أي عظم فهو جسيم وجسام بالضم وإنما ترك
ذكر للتفضل والمتطول عليه لكون
الفرض إثبات الوصف له على الاطلاق ثم مقام الخطابة يفيد العموم في أفراد من يصلح
تعلقه به أو للاختصار مع
إرادة التعميم كما تقول قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد ومنه قوله تعالى والله يدعو
إلى دار السلام أي يدعو كل
أحدا ولمجرد الاختصار كقولك أصغيت إليه أي إذني ومنه قوله تعالى أرني أنظر إليك
أي إلى ذاتك وقوله تعالى هذا
الذي بعث الله رسولا أي بعثه الله أو لغير ذلك مما هو مقرر في محله من فن المعاني
أحمدته بفتح الميم لان ماضيه حمد بكسرها
كعلم يعلم وما في قوله على ما موصولة وصلتها فضلنا والعايد على الموصول الهاء في
به ومن في قوله من الاكرام لبيان
الجنس وأشار بذلك إلى قوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم إلى قوله وفضلناهم على كثير
ممن خلقنا تفضيلا والذي كرم به
بنو آدم على ما اختاره محصلوا المفسرين القوة والعقل والنطق والعلم والحكمة وتعديل
القامة والأكل باليد و

تسليطهم على غيرهم وتسخير سائر الحيوانات لهم وأنهم يعرفون الله وإن جعل محمد صلى الله عليه وآله منهم وغير ذلك من النعم التي خصوا بها ويحتمل أن يريد المصنف ما هو أخص من ذلك وعلى هذا يجوز كون من تبعية لكن الأول أمتن وأبدع وأشكره على جميع الأقسام أي الأحوال لأنه تعالى في جميع الحالات لا يفعل إلا لفرض تعود مصلحته على العبد فيستحق الشكر على جميعها وهاتان الفقرتان وإن كانتا خبريتين لفظاً لكنهما إنشائيتان معنى فإن الإنشاء أكثر فائدة وأعم نفعا وأقوى حمداً وشكراً ولما فرغ من حمد الله والثناء عليه مما هو أهله توسل في تحصيل مراده بالدعاء للأرواح المقدسة المتوسطة بين النفوس الناقصة المنغمسة في الكدورات البشرية وبين المبدء الفياض المنتزه عن شوايب النقص في استفادة العنايات والأنوار منه وإفاضتها عليها بقوله صلى الله من الصلاة المأمور بها في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا وكان الأحسن أن يقول الصلاة عليه صلى الله عليه وآله والسلام كما يقتضيه ظاهر الآية لكن أصحابنا جوزوا أن يراد بقوله وسلموا تسليماً انقادوا لامره انقياداً كما في قوله فوربك لا يؤمنون إلى قوله ويسلموا تسليماً فلذلك سهل الخطب عندهم في أفراد الصلاة عن السلام وإن احتمل أن يراد به التحية المخصوصة لعدم تحتم ذلك والصلاة الدعاء من الله وغيره لكنها منه مجاز في الرحمة كما قال بعضهم وقال آخرون هي منه الرحمة ويرجح الأول إن أراده وإلا لصار المجاز خيراً من الاشتراك وقوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة فإن العطف يقتضى المغايرة وربما يرد هذا على الأول أيضاً لكن يمكن دفعه بأن التصريح بالحقيقة بعد إرادة المجاز تفيد تقوية المدلول المجازي ولجأ بعضهم إلى أنها من الله تعالى بمعنى الرضوان حذراً من ذلك والأولى في الجواب عن ذلك المنع من اختصاص العطف بلزوم المغايرة فإن من أنواع الواو العاطفة عطف الشيء على مرادفه كما ذكره ابن هشام في المغنى وذكر من شواهد قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وقوله تعالى إنما أشكو بثي وحزني إلى

الله ونحو لا ترى فيها عوجا ولا أمتا وقوله صلى الله عليه وآله ليأتني منكم ذووا
الأحلام والنهى وقول الشاعر
وألفي قولها كذبا ومينا وهذه الجملة إنشائية معنى لان الدعاء كله من قبيل الانشاء
ووقوعه بصيغة المضى
للتفاؤل بحصول المسؤول والحرص على وقوعه ولمناسبة المقام فلا إشكال في عطفها
على ما قبلها من هذا
الوجه نعم تخالف جملة الحمد الأولى في كونها فعلية وفي عطفها على الاسمىة كلام
والحق جوازه وإن كان مرجوحا
ولو جعلت الواو للاستيناف صح أيضا إلا أنه لا ضرورة إليه على سيدنا محمد عطف
بيان على سيدنا أو بدل
منه على ما اختاره ابن مالك من أن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل
وأعيدت المعرفة بدلا
وصار المتبوع تابعا كقوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجر ومحمد
علم منقول من اسم
المفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا عليه الصلاة والسلام إلهاما من الله تعالى
وتفاؤلا بأنه يكثر حمد
الخلق له لكثرة خصاله الحميدة وقال الجوهري المحمد الذي كثرت خصاله المحموده
وقد ورد أنه قيل لجدده عبد
المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها لم سميت ابنك محمدا وليس من
أسماء آبائك ولا قومك قال
رجوت أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه النبي بالهمز من النبأ وهو
الخبر لان النبي مخبر عن الله تعالى
ويجوز ترك الهمز وهو الأكثر أما تخفيفا من المهموز بقلب همزته ياء وأما لان أصله
من النبوة بفتح النون وسكون
الباء أي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق وهو انسان أوحى إليه بشرع
وإن لم يؤمر بتبليغه
فإن أمر بذلك فرسول أيضا فهارون رسول على الأول دون الثاني ويوشع غير رسول
عليهما وقيل أنهما بمعنى

وإطلاق الرسول على الملك غير مستعمل هنا فعموم الرسول من هذه الجهة غير مراد المبعوث أي المرسل إلى الخاص وهم أهله وعشيرته أو العلماء أو من كان في زمانه والعام وهو في مقابلة الخاص بالاعتبارات الثلث وهي مترتبة في القوة ترتبها في اللفظ وعلى عترته وهم الأئمة الاثنا عشر وفاطمة عليهم السلام قال الجوهري عترة الرجل نسله ورهطه الأذنون فيدخل في الأول من عدا علي عليه السلام ويدخل هو في الثاني الأماجد جمع أمجد مبالغة في ماجد يقال مجد الرجل بالضم فهو مجيد وماجد أي كرم الكرام قال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان في الآباء يقال رجل شريف ماجد له آباء متقدمون في الشرف قال والحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف أما بعدما سبق من الحمد والصلاة وأثر هذه الكلمة للأحاديث الكثيرة إن رسول الله صلى الله عليه وآله يقولها في الخطبة وشبهها رواه عنه اثنان وثلاثون صحابيا وفيه إشارة إلى الباعث على التصنيف كما هو دأبهم وأما كلمة فيها معنى الشرط والتقدير مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة فهو كذا نص عليه سيبويه ولذلك كانت الفاء لازمة لها قال الشيخ الرضى ره أصل أما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم أي أن يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لأنه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط أعني يكن من شيء وأقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط وإقامة بعض الجزاء موقعه شيئا مقصودا أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم أعني الشرط وحصل أيضا من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف من شغل خبر واجب الحذف بشيء آخر وحصل أيضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها انتهى وإنما حكيناه ملخصا

مع طوله لعظم قدره ومحصوله
وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف إليه وينوى معناه فيبنى على
الضم ويجوز في ضبطها
هنا أربعة أوجه ضم الدال وفتحها ورفعها منونة وكذا نصبها ومجموع الكلمتين يسمى
بفصل الخطاب وقد اختلف
فيمن تكلم بهذه الكلمة أولا ف قيل داود وقيل نبينا محمد صلى الله عليه وآله وقيل علي
عليه السلام وقيل قيس بن
ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان بن وآيل ولا فائدة
مهمة في هذا الخلاف فإن الله
سبحانه كما أوجب على الولد طاعة أبويه بقوله ووصينا الانسان بوالديه ونظائرها
والمراد بالأبوين الأب
والأم وجمعهما باسم أحدهما تغليبا ومراعاة لجانب التذكير كما يراعى جانب الأخف
مع التساوي فيه كالحسنين و
العمرين ولو تساويا خفة وثقلا جاز جمعهما باسم أيهما كان كالكسوفين والظهيرين
كذلك أوجب عليهما أي على الأبوين
الشفقة عليه بإبلاغ مراده حذف المفعول في الابلاغ إيجاز أو مبالغة وتفخيما لشأن
المريد أي بإبلاغه مراده
في الطاعات وتحصيل مآربه جمع أرب وفيه خمس لغات وهي الحاجة من القربات
وأحدها قربة وهي ما يطلب
بها التقرب إلى الله تعالى قرب الشرف لا الشرف ولما حرف وجود لوجود وعند
جماعة ظرف بمعنى حين أو بمعنى إذ
استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماضٍ مقتضٍ جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود
الأولى والفعل الماضي هنا قوله
كثر طلب الولد العزيز وهو هنا الكريم تقول عززت على فلان إذا كرمت عليه محمد
بدل من الولد أو عطف
بيان عليه أصلح الله له أمر داريه دنياه وآخرته ووقفه للخير التوفيقي جعل الأسباب
متوافقة وحاصله توجيه

الأسباب بأسرها نحو المسببات ويقال هو اجتماع الشرايط وارتفاع الموانع وأعانه عليه وأمد أي أمهل
وطول له في العمر السعيد أي الميمون خلاف النحس وإذا كان الوصف للانسان قال
الشقي لكن يختلف فيهما
الفعل الماضي فإنه في الأول مفتوح العين وفي الثاني مكسورها قاله الجوهري والعيش
الرغيد أي
الطيب الواسع يقال عيشة رغد ورغد أي طيبة واسعة لتصنيف متعلق بطلب والتصنيف
جعل الشيء
أصنافا وتمييز بعضها من بعض كتاب فعال من الكتب وهو الجمع بمعنى المكتوب إلا
أنه خص استعماله بما فيه كثرة
المباحث يحوي النكت جمع نكتة وهي الأثر في الشيء يتميز به بعض أجزائه عن بعض
ويوجب له الثفات الذهن
إليه كالنقطة في الجسم والأثر فيه الموجب للاختصاص بالنظر ومنه رطبة منكتة إذا بدأ
إرطابها (كذا في الصحاح) ثم عدى
إلى الكلام والأمور المعقولة التي يختص بعضها بالدقة الموجبة لمزيد العناية والفكر فيها
فيسمى ذلك البعض
نكتة البديعة وهي فعيلة بمعنى مفعولة وهي الفعل على غير مثال ثم صار يستعمل في
الفعل الحسن وإن سبق إليه
مبالغة في حسنه فكأنه لكمال حسنه لم يسبق إليه في مسائل جمع مسألة وهي القول
من حيث أنه يسئل عنه
ويسمى ذلك القول أيضا مبحثا من حيث أنه يقع فيه البحث ومطلوبا من حيث يطلب
بالدليل ونتيجة من حيث يستخرج
بالحجة ومدعى من حيث أنه يدعى فالمسمى واحد وإن اختلفت العبارات باختلاف
الاعتبارات أحكام وأحدها حكم
هو بإضافته إلى الشريعة خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو
الوضع ويدخل في
الاقتضاء ما عدا المباح من الأحكام الخمسة ويدخل هو في التخيير وفي الوضع السبب
والشرط والعلة والمانع و
غيرها من الأحكام الوضعية وبسطه في محله والشريعة فعلية بمعنى مفعولة ما شرعه الله
لعباده من الدين و
في بعض النسخ في مسائل الشريعة بغير توسط الاحكام على وجه الايجاز والاختصار
فالمعنى واحد وهو أداء
المقصود بأقل من العبارة المتعارفة بين الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في

غاية الفهامة خال
عن التطويل والاكثر وهما أيضا بمعنى وهو أداء المعنى المقصود بلفظ أزيد من
المتعارف بين من ذكر وليس
مطلق التطويل والاطناب واقعا على وجه ينبغي العدول عنه بل مع خلوه من النكتة
والفائدة الموجبة
له حسب مقتضى الحال وإلا فقد يكون مقتضى البلاغة استعماله كما قرر في محله
ولما كان الغرض من التصنيف
يصل المعنى إلى فهم المكلف كان التطويل زيادة على ما يحصل به التأدية خاليا عن
البلاغة فلا جرم حسن خلو
الكتاب من الاطناب فأجبت جواب لما أي كان ما تقدم سببا لإجابة مطلوبه وفي جعل
المجانب هو المطلوب
ضرب من التعظيم للمجانب وصنفت هذا الكتاب وهذا إشارة إلى المدون في الخارج
ويناسبه قوله فأجبت
وصنفت فيكون الديباجة بعد التصنيف أو إلى المرتب الحاضر في الذهن والآتيان بصيغة
الماضي تفالاً
بلفظه على أنه من الأمور الحاصلة التي من حقها أن يخبر عنها بأفعال ماضية أو لظهار
الحرص على وقوعه
لان الانسان إذا عظمت رغبته في شئ كثر تصوره إياه فيورده بلفظ الماضي تخيلاً
لحصوله ومن هذا القبيل
الدعاء بلفظ الماضي مع أنه من قبيل الانشاء كما هو مقرر في المعاني والتحقيق أنه
إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن
سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أم بعده إذ لا حضور للألفاظ المرتبة ولا
لمعانيها في الخارج وتوضيح
ذلك أن الكتاب المؤلف لا يخلو أما أن يكون عبارة عن الألفاظ المعينة أي العبارات
التي من شأنها أن
يلفظ بها الدالة على المعاني المخصوصة وهو الظاهر وأما عن النقوش الدالة عليها
بتوسط تلك الألفاظ

وأما عن المعاني المخصوصة من حيث أنها مدلولة لتلك العبارات أو النقوش فهذه ثلاثة احتمالات بسيطة و
تتركب منها ثلاثة أخرى ثنائية ورابع ثلاثي فالاحتمالات سبعة وأنت خبير بأنه لا
حضور في الخارج للألفاظ
المرتبة ولا لمعانيها ولا لما يتركب منهما ولا لما يتركب من النقوش معهما أو مع
أحدهما وهذا كله واضح وأما
النقوش الدالة على الألفاظ فيحتمل أن يشار إليها بذلك لكن فيه أن الحاضر من النقوش
لا يكون إلا شخصا
ولا ريب في أنه ليس المراد تسمية ذلك الشخص باسم الكتاب بالتسمية نوعه وهو
النقش الكتابي الدال على تلك
الألفاظ المخصوصة بإزاء المعاني المخصوصة أعم من أن يكون ذلك الشخص أو غيره
مما يشاركه في ذلك المفهوم
ولا حضور لذلك الكلي في الخارج فالإشارة إلى الحاضر المرتب في الذهن أصوب
على جميع التقديرات فكأنه نزل
العبارات الذهنية التي أراد كتابتها منزلة الشخص المشاهد المحسوس فاستعمل لفظ هذا
الموضوع لكل مشار
إليه محسوس الموسوم أي المسمى يقال وسمت الشيء وسمما وسمة إذا أثرت أثرا فيه
والهاء عوض من الواو ولما
كانت السمة علامة والاسم علامة على مسماه أشق له منه لفظ وهو أحد القولين في
الاسم بإرشاد الأذهان
جمع ذهن وهو قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء إلى أحكام الايمان المراد به هنا
مذهب الإمامية دامت بركاتهم
مستمدا حال من الضمير في صنف أي صنف هذا الكتاب في حالة كوني مستمدا من
الله حسن التوفيق وقد
تقدم تعريفه وهداية الطريق إليه سبحانه والمراد بها الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب
وقيل الدلالة الموصلة
إلى المطلوب ويؤيد الأول إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم ويرد عليه إنك لا
تهدي من أحببت وعلى
الثاني وأما ثمود فهديناهم وأجيب عن الايراد الأول بأن الهداية المنفية في الآية محمولة
على الفرد الكامل وهو
ما يكون موصلا بالفعل لمن له الهداية أو يقال الآية من قبيل وما رميت إذ رميت ولكن
الله رمى في تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه فإن النبي عليه السلام لما لم يكن مستقلا بالهداية والدلالة بل دلالة بأقدار

الله وتمكينه وتوفيقه
فكأنه ليس بهاد بل الهادي هو الله نعم والحاصل يرجع إلى نفي الاستقلال في الهداية
وأورد عليه بأنه يلزم أن
من يكون عارفا بالشريعة متقاعدا عن العمل بمقتضاها مهتد وليس كل واجب بالتزام أنه
مهتد بالمعنى
اللغوي أو مهتد بالنسبة إلى العلم وضال بالنسبة إلى مطلوب آخر وهو نيل الثواب
والفوز بالسعادة الأخروية
حيث لم يعمل بمقتضى علمه فيصدق الاسمان بالحيثيتين وقد اتسع مسلك الكلام بين
العلماء الاعلام من الجانبين
ولا يبعد القول بالاشتراك وأولى منه أنها حقيقة في الأول مجاز في الثاني لأرجحيته
على الاشتراك وكثرة
استعمالها فيه وتحقيقه في غير هذا المحل واعلم أن المصنف أضاف الهداية إلى
مفعولها الثاني وهي تتعدى بنفسها
إلى المفعول الأول وإلى الثاني بنفسها أيضا وبإلى وباللام ومن الأول قوله تعالى إهدنا
الصراط ومن الثاني هداني
ربي إلى صراط ومن الثالث الذي هدانا لهذا والتمست منه أي طلبت ويطلق على
الطلب من المتساوي حقيقة أو
ادعاء حسب ما يقتضيه المقام المجازاة على ذلك التصنيف وفي الإشارة إليه بصيغة
البعيد توسع بالترحم
على عقيب الصلوات والاستغفار وهو سؤال المغفرة لي في الخلوات فإنها مظنة إجابة
الدعوات ونزول
البركات وإصلاح ما يجده في هذا الكتاب بمقتضى السياق ويحتمل أن يريد الأعم منه
ومن غيره كما صرح به في
وصية له في آخر القواعد من الخلل والنقصان بينهما عموم وخصوص مطلق فإن كان
كل نقصان خلل ولا ينعكس
فإن السهو وهو زوال الصورة عن القوة الذاكرة أو عدم العلم بعد حصوله عما من شأنه
أن يكون عالما كالتبيعة

الثانية للانسان وتوضيح ذلك أن الطبيعة الأولى للشئ هي ذاته وماهيته كالحوان الناطق بالنسبة إلى الانسان
وما خرج عن ماهيته من الصفات والكمالات الوجودية اللاحقة لها سمي طبيعة ثانية
سواء كانت لازمة كالضحك
والتنفس بالقوة للانسان أم مفارقة كهما بالفعل له وسواء كانت لاحقة بلا واسطة
كالتعجب اللاحق للانسان
أم بواسطة أمر خارج عنه مساو له كالضحك اللاحق له بواسطة التعجب أم بواسطة
جزئية كالحركة الإرادية
اللاحقة له بواسطة أنه حيوان ثم لما كان السهو ليس طبيعة أولى وهو ظاهر ولا ثانية
لأنه أمر عديم فإن العدم
جزء مفهومه لأنه زوال الصورة العلمية عن القوة الذاكرة أو عدم العلم بعد حصوله عما
من شأنه أن يكون
عالما كما تقدم لكنه أشبه الطبيعة الثانية في العروض والكثرة التي تشبه اللزوم كان
كالطبيعة الثانية للانسان
خصوصا على التعريف الثاني فإن العدم المنسوب إلى الملكة له خط من الوجود
بافتقاره إلى محل وجودي
كافتقار الملكة إليه فإنه عبارة عن عدم شئ مع إمكان اتصاف الموضوع بذلك الشئ
كالعمى فإنه عدم البصر لا
مطلقا بل عن شئ من شأنه أن يكون بصيرا فهو يفتقر إلى الموضوع الخاص المستعد
للملكة كما تفتقر الملكة إليه بخلاف
باقي الاعداد ثم أكد الاعتذار عما يجده من الخلل بقوله ومثلي ممن لم يتصف بالعصمة
من بني آدم والتعبير بالمثل كناية
عن أنى لا أخلو من ذلك من قبيل قولهم مثلك لا ينجل ومثلك من وجود فإنه كناية عن
ثبوت الفعل أو نفيه عن
أضيف إليه لفظ مثل لأنه إذا ثبت الفعل لمن سيد مسده ومن هو على أخص أوصافه أو
نهى عنه كان من مقتضى القياس
والعرف أن يفعل هو كذا أو أن لا يفعل ومن لازم هذه الكناية تقديم لفظ مثل كما قرر
في المعاني ولفظة يخلو من
قوله لا يخلو ليس بعدها ألف لان الواو فيها لام الفعل المعتل وإنما أثبتوا الألف بعد
الواو المزيدة وهي واو الجماعة
فرقا بينها وبين الأصلية كهذه ونظائرها فإتيانه بعدها خطأ من تقصير في اجتهاد لابتناؤه
على مقدمات متعددة
وقواعد متبددة يحتاج إلى استحضارها في كل مسألة يجتهد فيها وذلك مظنة التقصير

ولهذا اختلفت الأنظار
في الفروع التي لم ينص على عينها كما هو معلوم والله الموفق للسداد وهو الصواب
والقصد من القول والعمل
قاله في الصحاح فليس المعصوم من بني آدم كما يقتضيه الاستثناء من النفي المستلزم
لحصر الاثبات في المستثنى مع الاجماع
على عصمة الملائكة عليهم السلام مع خروجهم عن الأنبياء والأوصياء فلولا التقييد
ببني آدم أشكل الحصر إلا من عصمه
الله ومن في قوله من أنبيائه وأوصيائه لبيان الجنس لاتفاقنا على عصمة الجميع والتقدير
ليس المعصوم من
نوع الانسان إلا الأنبياء وأوصيائهم عليهم أفضل الصلوات وأكمل التحيات جمع تحية
والأصل تحية نقلت
كسرة الياء إلى ما قبلها وأدغم الياء في الياء واشتقاقها من الحياة لان المحيي إذا حيا
صاحبه فقد دعا له بالسلامة
من المكاره والموت من أشدها فدخل في ضمنها واختصت بالاشتقاق منها لقوتها
والمراد هنا ما هو أعم من
ذلك ونبدأ في الترتيب وهو جمع الأشياء المختلفة وجعلها بحيث يطلق عليها اسم
واحد ويكون لبعضها
نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر في النسبة العقلية وإن لم تكن مؤتلفة وهو أعم من
التأليف من وجه لأنه ضم
الأشياء مؤتلفة سواء كانت مترتبة الوضع أم لا وهما معا أخص من التركيب مطا لأنه
ضم الأشياء مؤتلفة كانت
أم لا مرتبة الوضع أم لا ومنهم من جعل الترتيب أخص مطا من التأليف ومنهم من
جعلهما مترادفين ومنهم من جعل
التركيب والتأليف مترادفين فهذه ألفاظ ثلاثة موضوعة للدلالة على ضم شئ إلى آخر
يحسن التنبيه عليها بالأهم
فالأهم أي نبدء بالأهم أولا فإذا فرغنا منه ذكرنا الأهم بالنسبة إلى الباقي فبدء بالعبادات
أولا إذ الاحكام الأخروية

أهم من الدنيوية لأنها المقصودة بالذات من خلق المكلفين وأتبعها بالعقود لتوقف نظام النوع وقوامه على معرفتها ثم بالايقاعات لأنها بالنسبة إلى العقود كالفروع فإن الطلاق وتوابعه فرع النكاح والعتق وتوابعه فرع الملك الحاصل بالابتياح ونحوه وهكذا القول في نظائرها وأخرت الاحكام لأنها خارجة عن حقيقة مستحق التقدم كالفرايض والجنايات أو لازمة للعقود والايقاعات معا كالقضاء والشهادات واللازم متأخر عن الملزوم طبعاً فأخر وضعاً ليطابق الوضع ثم بدء من العبادات بالصلاة لأنها أفضل وأكثر تكراراً وقدم عليها الطهارة لكونها شرطاً فيها والشرط مقدم على المشروط وكان من حقها أن تجعل باباً من أبواب الصلاة كباقي شروطها كما فعل الشهيد ره في الذكرى لكن لكثرة مسائلها وتشعب أنواعها أفردتها من باقي الشروط في كتاب وقدم منها الوضوء لعموم البلوى به وتكرره ضرورة في كل يوم بخلاف الغسل والتيمم وقدم بعده الغسل على التيمم لأصالته عليه والتيمم طهارة ضرورية وقدم على إزالة النجاسات لأنها تابعة للطهارة بالمعنى المعتبر عند علماء الخاصة ثم أتى بالزكاة بعد الصلاة لاقتربانها معها في الآيات الكريمة وتكررها في كل سنة بالنسبة إلى الخمس والحج والخمس والاعتكاف تابعان للزكاة والصوم من وجه فناسب ذكرهما معهما ثم بالصوم لاختصاصه ببعض هذه العلل ثم بالحج لوقوعه في العمر مرة وأخر الجهاد لخلو وقتنا منه غالباً وهكذا قرر ما يرد عليك من بقية أجزاء الكتاب لا زلت موقفاً لصواب الصواب كتاب الطهارة خبير مبتدئ محذوف أي هذا كتاب الطهارة وكذا القول في بقية الفصول والأبواب والكتاب اسم مفرد وجمعه كتب بضم التاء وسكونها وهو فعال من الكتب بفتح الكاف سمي به المكتوب كالخلق بمعنى المخلوق وكقولهم هذا درهم ضرب الأمير وثوب نسج اليمن وقد صرح الجوهري وغيره من أهل اللغة بأنه نفسه مصدر تقول كتبت كتباً وكتاباً وكتابة واستشكل ذلك جماعة من المحققين بأن المصدر لا

يشتق من المصدر بل الخلاف
منحصر في أن الفعل هل يشتق من المصدر أو بالعكس كما هو المعلوم وأسند ما يقال
في الجواب أن الكلام إنما
هو في المصدر المجرد وأما المزيد فإنه مشتق منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه وقد نص
على ذلك العلامة
التفتازاني والكتب معناه الجمع تقول كتبت البغلة إذا جمعت بين شفرئها بحلقة أو سير
وكتبت القرية أيضا
كتبا إذا حرزتها ومنه تكتب بنو فلان إذا تجمعوا ومنه سمي الكتاب لأنه يجمع أموراً
من علم يعبر عنها تارة
بالأبواب وأخرى بالفصول وغيرها والطهارة مصدر طهر بضم عين الفعل وفتحها
والاسم الطهر وهي
لغة النظافة والنزاهة وقد نقلت في الاصطلاح الشرعي إلى معنى آخر بناء على وجود
الحقايق الشرعية وقد
اختلف الأصحاب في تعريفها لاختلافهم في المعنى المنقول إليه فكل عرفها بحسب ما
ذهب إليه ولا نكاد نجد تعريفاً
سليماً عن الطعن حتى لجاء بعضهم إلى أن المراد بتعريفها التعريف اللفظي على قانون
اللغة وهو تبديل لفظ
بلفظ آخر أجلى منه من دون اشتراط الاطراد والانعكاس وحاصل الخلاف أن منهم من
يطلقها على المسح دون
إزالة الخبث ومنهم من يطلقها عليه وعلى إزالة الخبث وعلماءونا الأكثرون على الأول
بناء على أن إزالة الخبث
في الحقيقة أمر عديم فلا حظ له في المعاني الوجودية ثم هم مختلفون في إطلاقها
على الصورة غير المبيحة حقيقة
أو ظاهراً كوضوء الحايض والمجدد والمصنف لم يتعرض لتعريفها في هذا الكتاب لكن
استقر أمره تبعاً لغيره على
تقييدها بالمبيحة ولو بالصلاحيية ومن الاشكال العام أنهم يخرجون من التعريف وضوء
الحائض أما لعدم الإباحة به أو للحديث الدال

على عدم تسميته طهرا ثم يقسمون الطهارة إلى واجب وندب والندب إلى المجدد وإلى وضوء الحايض وغسل الجمعة والتيمم لصلاة الجنابة ونحوها فاللازم أما فساد التقسيم أو خلل التعريف وربما اعتذر بأن المقسم غير المعرف أو بأن ذكر هذه الأشياء في التقسيم لضرب من المجاز والاستطراد ومثله يجوز ارتكابه في التقسيم بعد سلامة التعريف ولا يخفى بعدهما وقد ناقش شيخنا الشهيد في شرح الارشاد رحمه الله في اخراج وضوء الحائض وإدخال المجدد بأن التعريف إن كان للطهارة المبيحة للصلاة فينبغي اخراج المجدد منه عند من لا يكتفى بنية التقرب منفردة لأنه غير صالح للتأثير وإن أريد بالصلاحية ما يعم البعيدة وهو أنه لو اقترن به ما يجب اقتران غيره به لا أثر دخل وضوء الحائض إذ الصلاحية حاصلة لكل وضوء من حيث هو وما بالذات لا يزيله ما بالعرض وإن كان التعريف لهما يقع عليه لفظ الطهارة صحيحا أم لا مبيحا أم لا فلا معنى للتقييد بالمبيح للصلاة أو بالصلاح لها واعتذر عن ذلك بالفرق بين ما اقترن به ما يمنع الإباحة بحال كما في وضوء الحائض وبين ما أحل فيه بشرط لو أتى به لكان مبيحا فكأنه صالح بالقوة ومن ثم قال جمع بإباحة المجدد ومنهم من يرى الاكتفاء بالقربة وأنت خير بأن هذا الاعتذار اقتضى اختلافهما وإن أحدهما أقوى من الآخر أما جواب ما نحن بصدده فلا لان الكلام إنما هو على القول بعدم رفعه وعدم الاجتزاء بالقربة و ح فلا دخل له في الإباحة على وجه الحقيقة وإلا فنحن لا ننازع في أنه أقوى وأقرب إلى الإباحة لكن تعريفهم لا يجتزى بذلك اللهم إلا أن ترتكب في التعريف ضربا من التجوز بأن تحمل الإباحة أو الصلاحية لها على ما يعم القوة القربية على معنى أنه لو أتى ببقية الشروط المعتبرة حصلت فيندرج في ذلك المجدد والأغسال المسنونة ويخرج عنه وضوء الحائض لكن يبقى الكلام في إدخال وضوء الحائض في التقسيم وقد مر الكلام فيه والنظر يقع في الطهارة من ستة أوجه على وجه الحصر الجعلي الاستحساني لا العقلي والاستقرائي في أقسامها وأسبابها ويندرج فيها واجباتها وكيفية أحكامها ويقع النظر فيها من

ثلاثة أوجه بحسب
تعدد أنواعها وما تحصل به وهو الماء المطلق والتراب على ما يأتي وتوابعها وهي إزالة
النجاسات وتعدادها
وبقية المطهرات وأحكام الأواني ووجه ما اختاره من الحصر إن البحث أما عن
المقصود بالذات أو لا والأول
أما عن تقسيمه وتفصيله على وجه يصير الشارع فيه على بصيرة منه وهو النظر الأول أو
عن كلفه وما معه من
السبب والحكم وهو الثاني والثالث والرابع حسب تعدد أنواعه وتقديم الثاني والثالث
على الرابع ظاهر
لأنه طهارة اضطرارية مشروطة بفقد الاختيارية التي هي المائية والمائية قسمان وضوء
وغسل وقدم الوضوء
على الغسل لزيادة الحاجة إليه والثاني أما أن يتوقف عليه المقصود بالذات أو لا والأول
هو الخامس وهو
البحث عن المياه وأقسامها وأحكامها وإنما أخره عما سبق مع أنه مادته وهي متقدمة
على الصورة لأن ما بالذات
أولى مما بالعرض ولما ذكرناه من العلة قدم غيره البحث عن المياه أولاً حتى المصنف
في غير هذا الكتاب والثاني هو
السادس وهو التابع ورتبته التأخر عن متبوعه ولأنه طهارة لغوية عنده وإنما بحث عنه
في كتاب الطهارة
لأن النجاسة مانعة من الصلاة ولما بحث عن الطهارة الشرعية التي هي شرط الصلاة
بحث عن المانع منها ليتم
للمكلف معرفة ما به يخرج عن التكليف بها ولأنه عند بعضهم طهارة شرعية حقيقة
ومجازاً عند الباقيين
فالمناسبة حاصلة على التقديرين وربما نظر بعضهم إلى أنه يتوقف عليه استعمال ما
يتطهر به ليتحقق الخروج عن
العهد باستعماله فقدم البحث عنه على المقصود بالذات لذلك كما فعل المصنف في
القواعد ولكل وجه والمرجح

ما يقع في الخلد وقت التصنيف
النظر الأول في أقسامها وهي أي الطهارة منقسمة انقسام الكلى إلى جزئياته
لا الكل إلى أجزائه إلى ثلاثة أنواع وضوء وغسل وتيمم ولما كان هذا الكلى لا وجود
له في الخارج إلا في ضمن جزئياته
صدق على كل جزئي من الثلاثة أنه طهارة وينساق إلى هذا ونظائره شك لطيف وهو
أن الانقسام لازم لمطلق
الطهارة وهو لازم لكل واحد من أقسامها فيلزم أن يكون الانقسام لازما لكل واحد من
أقسامها ويلزم منه انقسام
الشيء إلى نفسه ومباينه أو مساواة الجزئي لكليه وكلاهما فرض محال وجوابه أن
المنقسم إلى الثلاثة هو الطهارة
المطلقة أي مقيدة بقيد العموم لا مطلق الطهارة وفرق بين الصيغتين فإن الطهارة من
حيث أنها عام موصوفة
بالانقسام كما أن الحيوان من حيث أنه عام موصوف بالجنسية وهي قسم من المطلق
وما هو ملزوم للانقسام
ليس هو مطلق الطهارة بل الطهارة المطلقة وفيه بحث أو نقول الانقسام المذكور لازم
للطهارة بحسب وجودها
الذهني وهي لازمة لأقسامها من حيث حصولها العيني لا من تلك الحثية ولازم الشيء
باعتبار لا يلزم أن يكون
لازما لملزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم أزيد مثلا واعلم أن
الظاهر من هذا الانقسام
أن مقولية الطهارة على أنواعها الثلاثة بطريق الحقيقة لا بالمجاز ولا ريب في ذلك
بالنسبة إلى المائية ويؤيده
بالنسبة إلى الترابية قوله الصعيد طهور المسلم وجعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا
إلى غير ذلك من
الأحاديث الدالة على إطلاق الطهارة على التيمم لان السياق لإباحة الصلاة بالنسبة إلى
الحدث ولصدق التعريفات
بأسرها عليه ثم على تقدير الحقيقة فهل تلك المقولية بطريق الاشتراك اللفظي أو التواطؤ
أو التشكيك الظاهر
انتفاء الأول لاشتراك الثلاثة في معنى مشترك بينهما وهو صلاحية الإباحة للصلاة ولو
بالقوة القريبة على ما
تقرر وهو ينفي الاشتراك ومحتمل الاشتراك ينظر إلى اختلاف ذاتي المائية والترابية فهي
كالعين وهو ضعيف
إذ لا جامع لافراد العين غير اللفظ بخلافه هنا نعم يقع الشك بين الأخيرين لاشتراكهما

في هذا الوجه وليس ببعيد
مقوليته على الثلاثة بالتشكيك وعلى الوضوء والغسل بالتواطؤ فإن إطلاقها على المائية
أقوى من الترابية
وفرد المائية متساويان وتظهر فائدة الخلاف في نذر الطهارة وسيأتي كل منها إلى
الثلاثة التي هي الوضوء
والغسل والتيمم واجب أما بأصل الشرع أو بالعرض كالنذر وشبهه وندب بالأصالة أو
بالعرض أيضا فالأقسام
أربعة ويخرج من ضربها في الأنواع الثلاثة اثنا عشر قسما ذكر المصنف ره منها تسعة
الواجبة بأصل الشرع والعارض
والثلاثة المندوبة بأصل الشرع وستراها مفصلة وبقي ثلاثة أقسام وهي المندوب من
الثلاثة بسبب من
المكلف وذلك حيث يكون أحدها متعلقا بما يستحب الوفاء به كالنذر المنوي غير
المتلفظ به فالوضوء يجب
بأصل الشرع للصلاة والطواف الواجبين أما للصلاة فلقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة
فاغسلوا ولقوله لا
صلاة إلا بطهور وللإجماع ويلحق بالصلاة أجزاءها المقضية منفردة كالسجدة والتشهد
وسجود السهو و
الاحتياط إن لم نجعله صلاة مستقلة لا سجود التلاوة وأما للطواف فلقوله صلى الله
عليه وآله الطواف
بالبيت صلاة فيشترط فيه ما يشترط فيها إلا ما أخرجه الدليل ويجب الوضوء أيضا
بالأصالة لمس كتابة القرآن
إن وجب المس بنذر وشبهه على الأصح من توقف المس على الطهارة للآية والضابط
في وجوب الوضوء ما
كانت غايته واجبة ولما كان الصلاة والطواف واجبين بأصل الشرع جعل الوجوب
معهما وصفا ولما لم
يجب المس بالأصل جعل الوجوب فيه شرطا وربما أعيد ضمير وجب إلى الوضوء
إشارة إلى الخلاف في وجوب

الوضوء على المحدث للمس وفيه بعد لحكم المصنف بوجوبه فلا وجه لتردده هنا بل الوجه ما قلناه ويستحب الوضوء بأصل الشرع لمندوبي الأولين وهما الصلاة والطواف فإن الغاية لما لم تجب لم يجب شرطها لجواز تركها فكان الشرط كالغاية إذ لا يتصور وجوب الشرط لمشروط غير واجب لكن مع الشرطية في الصلاة فلا تصح بدونه وقد يطلق عليه هنا الوجوب لمشابهة الواجب في أنه لا بد منه بالنسبة إلى مشروطه ويعبر عنه بالوجوب الشرطي وكذا بالقول في مس خط المصحف مع عدم وجوبه وأما الطواف المندوب فهو من كماله على الأصح فيصح الطواف بدونه واشترطها فيه المص في النهاية ودخول المساجد للخبر ولاستحباب التحية وهي متوقفة على الوضوء وقراءة القرآن وحمل المصحف والنوم وصلاة الجنائز والسعي في حاجة وزيارة المقابر كل ذلك للنص وفي كل هذه ينوى الاستباحة أو الرفع ويحصلان له عدا النوم ففيه نظر أما نية الرفع فلا إشكال فيها بعد ثبوت إيقاع هذه الأشياء على طهارة وأما الاستباحة فذكرها الشهيد ره في بيانه ساكتا عليها وأمرها مشكل فيما عدا الصلاة المندوبة لإباحة هذه الأشياء بدونها فكيف ينوى استباحتها بها والأولى في النية رفع الحدث أو إيقاع هذه الأشياء على الوجه الأكمل لتوقفه على رفع الحدث وأما النوم فالوضوء له غايته الحدث فكيف يرفعه وألحقه في المعتبر بالصحيح لأنه قصد النوم على أفضل أحواله ولما في الحديث من استحباب النوم على طهارة وهو مشعر بحصولها واعترضه شيخنا الشهيد ره بأنه لا يلزم من استحباب النوم على الطهارة صحة الطهارة للنوم إذ الموصل إلى ذلك وضوء رافع للحدث فلينو رفعه أو استباحة مشروطة به لا منافيا له قال والتحقيق إن جعل النوم غاية مجازا إذ الغاية هي الطهارة في آن قبل النوم بحيث يقع النوم عليها فيمكن من باب الكون على طهارة وهي غاية صحيحة ونوم الجنب وإنما خصه بالذكر مع دخوله في استحباب الوضوء للنوم لمزيد الاهتمام به ولورود النص عليه بخصوصه ولدفع توهم عدم شرعية الوضوء للجنب وجماع المحتلم قبل الغسل وعلل في الخبر بأنه لا يؤمن أن يجيء الولد

مجنونا لو حملت من ذلك الجماع وهو يقتضى تخصيص الكراهة بوقت احتمال الحمل فينتفي بدونه والأولى تعميم الحكم إذ لا يلزم من تأثيره في الحمل على تقدير كونه مسببا عنه انتفاء الكراهة لو لم يكن والكراهة منوطة بالاحتلام فلا يكره الجماع من غير وضوء للأصل وذكر الحائض لله تعالى في وقت كل صلاة والخبر ورد في الحائض والظاهر إلحاق النفساء بها لأنها حائض في المعنى وهذه الثلاثة لا يتصور فيها رفع الحدث لمصاحبتة لها وعدم صلاحيته للارتفاع به في هذه الحالة والكون بالجر عطفًا على ما قبله أي ويستحب الوضوء أيضا للكون على طهارة أي للبقاء على حكمها فاندفع توهم التكرار حيث يصير التقدير يستحب الطهارة للكون على طهارة لان البقاء على حكمها ليس هو نفسها بل لازمها وليس الكون غاية مستقلة بل مستلزمة للرفع أو الاستباحة إذ لا تحصل إلا بأحدهما فكان المنوي أحدهما ومن ثم صح الوضوء المنوي به ذلك كما قربه في الذكرى مع أن ذلك وارد في بقية الغايات المستحبة والجواب واحد ويجوز رفع الكون عطفًا على الضمير المستتر في قوله ويستحب أو على الابتداء والخبر محذوف وتقديره مستحب وربما توهم التكرار على التقدير الأول من هذين بناء على أنه في قوة يستحب الوضوء ويستحب الكون على وضوء ولا وجه له لان المعطوف إليه ليس هو استحباب الوضوء مطلقا بل للمذكور من الصلاة والطواف المندوبين وغيرهما مما عد ثم إن المكلف إذا أراد الكون فإن نوى رفع الحدث فلا ريب في الصحة وحصول ما نواه إذ لا يحصل الكون عليها إلا مع ارتفاعه مع الاختيار وهو إحدى الغايتين وإن نوى الاستباحة لشيء مما يتوقف على الوضوء حصل المقصود أيضا لزوما لكن بكون الكون ح تابعا وإن نوى الكون على طهارة فقد قرب الشهيد ره الاجزاء كما حكيناها عنه وهو حسن لأنه إحدى الغايات

المطلوبة للشارع ولأنه يستلزم الرفع لان الكون على طهارة لا يتحقق إلا معه والتجديد بالجر أيضا عطفًا على ما سبق

ولا ينوى هنا الرفع ولا الاستباحة ولا يرفع الحدث على المشهور لعدم نيته وحكى عن الشيخ في ط الرفع وقواه الشهيد

في الدروس لان شرعية المجدد لتدارك الخلل وكمالية الطهارة مع أنهما يشترطان في الوضوء الواجب الاستباحة أو الرفع وسيأتي في ذلك بحث آخر إنشاء الله ولو اكتفينا في الوضوء بالقربة فلا إشكال ح في رفع المجدد على تقدير الحاجة

إليه ثم إن تجديد الوضوء إن كان بعد إن صلى بالأول ولو نافلة فلا ريب في استحبابه وألحق المصنف في التذكرة الطواف

وسجود الشكر والتلاوة بها ورجح الشهيد عدم اللحاق وهل يستحب قبل الصلاة أو ما يلحق بها جزم به المصنف في التذكرة للعموم وتوقف الشهيد ويقوى الاشكال في تعدده لصلاة واحدة لعدم النص على الخصوص وتوقف

فيه المصنف في المخ ويمكن دخوله في عموم الاذن فيه من غير تقييد ورجح العدم في الذكرى محتجا بأصالة عدم المشروعية

وأدائه إلى الكثرة المفرطة ويضعف الأول ما ذكرناه والثاني لا يصلح للدلالة والغسل يجب بأصل الشرع لما وجب له

الوضوء وهو الصلاة والطواف الواجبان والمس إن وجب للآية والحديث والاجماع فيشترك مع الوضوء في هذه الثلاثة

ويجب أيضا زيادة على الوضوء لأربعة أشياء الدخول المساجد مع اللبث في غير المسجدين وفيهما يكفي في الوجوب مجرد

الدخول وقراءة سور العزائم الأربع أو شئ منها حتى البسملة إذا قصدتها لاحدها والمراد بالعزائم نفس السجدة الواجبة فإطلاقها

على السور من باب حذف المضاف أي سور العزائم وتسميتها عزائم بمعنى إيجاب الله تعالى لها على العباد كما هو أحد معني العزيمة

وفي تسميتها عزائم احتراز عن باقي السجدة المستحبة لا بالمعنى المشهور للأصوليين من أن العزيمة ما وجب فعله مع عدم قيام

المانع وهو المعنى المقابل للرخصة إذ لا وجه لاختصاصها بذلك من بين نظائرها هنا من الواجبات وإن كان التعريف

صادقا عليها ومستند الحكم فيهما النص والاجماع وإنما يجب الغسل لهما إذا كانا واجبين بنذر وشبهه إذ لا وجوب لأحدهما

بأصل الشرع كما نبه عليه المصنف بقوله إن وجبا أي كل واحد من الدخول والقراءة

بانفراده
وإطلاق الغسل يشمل بظاهره
تحريم هذه الأشياء على محدث يجب عليه الغسل بجنابة أو غيرها فيدخل فيه حدث
مس الأموات وهو على إطلاقه في
الغاية التي شارك فيها الوضوء وأما دخول المساجد وقراءة العزائم فعمم المصنف
الحكم فيها في التذكرة واستثنى الشهيد ره
ماس الميت من تحريم دخول المساجد وادعى عليه ابن إدريس الاجماع والمنقول منه
بخبر الواحد حجة مع اعتضاده بأصالة
البراءة وخلو الاخبار من الدلالة عليه نفيا وإثباتا وأما قراءة العزائم له فليس فيها تصريح
لاحد من الأصحاب والظاهر أن
الحكم فيه كك لأصالة البراءة وعدم الدليل المحرم وأما حدث الاستحاضة الموجب
للغسل فظاهر عبارة جماعة أنه كالحيض في
منع دخول المساجد وقراءة العزائم مع عدم فعل ما يلزمها من الأغسال والوضوءات أما
لو فعلت ذلك استباح ما
يستبيحه المتطهر وفي الدروس جوز لها دخول المسجد مع أمن التلويث من غير تقييد
محتجا بخبر زرارة عن الباقر عليه السلام
وسياتي الكلام فيه ويجب الغسل أيضا لصوم الجنب إذا بقي من الميل مقدار فعله
للاخبار والاجماع وخلاف ابن بابويه لا
يقدر فيه ويلحق به الحائض والنفساء إذا انقطع دمهما قبل الفجر دون ماس الميت
للأصل وعدم النص كما اعترف به
الشهيد في الذكرى قيل عليه إن مطلق صوم الجنب لا يكون مشروطا بالغسل لان من
نام بنية الغسل حتى أصبح لا يفسد صومه
وكذا من لم يعلم بالجنابة حتى طلع الفجر أو تعذر عليه الغسل وجوابه إن الحكم
بوجوب الغسل أعم من كونه شرطا ويؤيده ما
ذكر من الصور إذ لو كان شرطا لم يصح الصوم على وجه نعم هو واجب موسع قبل
النوم وبعده لا تكليف ولأن شرطية الطهارة
قوية لا يعذر فيها الناسي ومقتضى كلامهم أنه شرط على بعض الوجوه لا مطلقا فسقط
الايراد كما مر وقد يجاب بأن المفرد المحلى

باللام لا يعم عند المصنف فيصدق بجنب ما من غير أن يندرج فيه ما ذكر وأورد العلامة قطب الدين الرازي على المصنف أن قوله ولصوم الجنب يدل على أن غسل الجنابة واجب لغيره وهو لا يقول به وأجاب المصنف بأن المراد تضيق الوجوب ومعناه أن الصوم ليس موجبا للغسل بل يتضيق وجوبه بسببه وإنما الموجب به الجنابة فذكره لبيان كيفية الوجوب لا لبيان ماهيته كذا قرره الشهيد ره وأقره وزيف بأن الغسل شرط للصوم قطعاً ووجوب المشروط يقتضى وجوب الشرط ويمكن الجواب عن الأيراد وإن قلنا بالشرطية بعدم المنافاة بين وجوبه لنفسه ووجوبه لكونه شرطاً للصوم لأن الواجب في نفسه لا يمتنع جعله شرطاً لواجب آخر كستر العورة مع وجود الناظر فإنه واجب في نفسه وشرط للصلاة وكصوم رمضان بالنسبة إلى الاعتكاف المنذور فيه وحينئذ فيجب لوجوبه قضية للاشتراط ولهذا يتعلق به حكم الوجوب اللاحق كتضييقه بتضييق مشروطه ويجب الغسل أيضاً لصوم المستحاضة مع غمس دمها القطنة سواء سال أم لم يسأل فيشمل حاليتها الوسطى والعليا وتخرج القليلة والمستند بعد الإخبار بالإجماع ولا إشكال في الحكم إذا كان الغمس بعد انتصاف الليل وقبل الفجر بالنسبة إلى اليوم المستقبل وكذا إذا كان بعد الفجر قبل الصلاة على الظاهر لعموم توقف الصوم على الأغسال ويحتمل ضعيفا عدم وجوبه للصوم هنا وإن وجب للصلاة لسبق انعقاده أما لو كان بعد صلاة الفجر لم يجب الغسل للصوم قطعاً لعدم وجوبه بالنسبة إلى صلاة الفجر ثم إن استمر إلى صلاة الظهر وكان كثيراً توقف عليه الصوم لوجوبه لصلاة الظهر أما لو كثر وانقطع قبل الظهر نفى إيجابه الغسل خلاف يأتي تحقيقه إنشاء الله ولو تجدد الكثرة بعد صلاة الظهرين لم يتوقف صوم اليوم الحاضر على الغسل وإن استمرت إلى وقت العشاءين مع احتمالهما والظاهر توقف صوم اليوم المستقبل عليه للعموم وكذا إذا تجددت الكثرة بعد صلاة العشاء سواء انقطعت قبل الانتصاف أم استمرت والظاهر الاكتفاء بح غسل واحد قبل الفجر وإن وجب في السابق أكثر ولو كان متوسطاً فإن استمر إلى الفجر فتوقف الصوم عليه ظاهر وإن انقطع قبله فالأجود وجوب الغسل له وتوقف الصوم عليه للعموم

ويستحب الغسل بأصل الشرع للجمعة على المشهور لقوله صلى الله عليه وآله من
توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت
ومن اغتسل فالغسل أفضل وقول الكاظم عليه السلام لأنه سنة وليس بفريضة والأخبار
الدالة على الوجوب محمولة على تأكيد الاستحباب
جمعا بين الأخبار ووقته للمختار من طلوع الفجر ويمتد إلى الزوال لقول الصادق عليه
السلام كانت الأنصار تعمل في نواضحها
وأموالها وإذا كان يوم الجمعة جاؤوا المسجد فيتأذى الناس بأرواح إباطهم وأجسادهم
فأمرهم رسول الله صلى الله عليه
وآله بالغسل يوم الجمعة فحرت بذلك السنة وكلما قرب من الزوال كان أفضل لزيادة
المعنى عند الحاجة إليه في الأصل ولو
فاته قبل الزوال لعذر وغيره على الأصح استحباب فضاؤه إلى السبت ليلا ونهارا مع
احتمال عدمه ليلا لظاهر النص ويستحب
تعجيله يوم الخميس مع خوف فوت الأداء وإن علم التمكن من القضاء واحتمل
المصنف هنا تحتم القضاء كصلاة الليل وأفضل وقتي
التعجيل والقضاء الأقرب إلى وقت الأداء وهو آخر الأول وأول الثاني ويستحب الغسل
أيضا أول ليلة من شهر رمضان
وهو إجماع ورواه عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام وهما
واقفيان لكن أيدت الرواية بعمل الأصحاب وليلة نصفه
وهي ليلة الخامس عشر ولم نعلم فيها نصا على الخصوص قال المحقق في المعبر ولعله
لشرف تلك الليلة فاقترانها بالطهر
حسن ويظهر من المصنف في النهاية إن به رواية ليلة سبع عشر وليلة تسع عشرة وليلة
إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين
من شهر رمضان وهو إجماع ورواه محمد بن مسلم عن أحدهما قال الغسل في سبعة
عشر موطن ليلة سبع عشرة
وهي ليلة التقى الجمعان وتسع عشرة فيها يكتب رfid السنة وليلة إحدى وعشرين وهي
الليلة التي أصيب فيها
أوصياء الأنبياء ورفع فيها عيسى بن مريم وقبض موسى وثلاث وعشرين يرجا فيها ليلة
القدر وليلة الفطر

ذكره الشيخان ورواه الحسن بن راشد قال إذا غربت الشمس ليلة العيد فاغتسل
الحديث والحسن بن راشد
ضعفه النجاشي ولم يذكر هذا الغسل جماعة لكن أحاديث السنن يتسامح فيها ويومي
العيدين وهو إجماعنا ومذهب
الجمهور وحكى عن أهل الظاهر وجوبه فيهما ووقته مجموع النهار عملاً بإطلاق
اللفظ لكن الأفضل فعله عند الصلاة
للتعليل المذكور في الجمعة ولو فات لم يقض لعدم النص وليلة نصف رجب وهو
مشهور لكن لم يعلم فيه خبر وربما كان ذلك
لشرف الوقت كما تقدم وليلة النصف من شعبان رواه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال صوموا شعبان واغتسلوا ليلة
النصف منه وفي بعض رجالها ضعف وذكر الشيخ في المصباح رواية عن سالم مولى
حذيفة عن رسول الله
صلى الله عليه وآله
قال من تطهر ليلة النصف من شعبان فأحسن الطهر وساق الحديث إلى قوله قضى الله
له ثلث حوائج ثم إن سأل أن يراني
في ليلة رأني وهذه الرواية أيضاً ضعيفة والمعول على الاستحباب اتباعاً ويوم المبعث
وهو السابع والعشرون
من رجب ذكره الشيخ في الجمل والمصباح ولم يثبت فيه خبر والكلام فيه كنصف
رجب ويوم الغدير وهو إجماع منا
ورواه علي بن الحسين العبدى قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من صلى فيه
ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من
قبل أن تزول بمقدار نصف ساعة إلى قوله ما سئل الله حاجة من حوائج الدنيا والآخرة
إلا قضيت له كأينا ما كانت
ويوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة على المشهور وقيل الخامس
والعشرون واختاره المحقق وروى
سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال غسل المباهلة واجب والمراد تأكيد
الاستحباب للاجماع على عدم وجوبه ويوم عرفة عند
الزوال وغسل الاحرام على الأصح وأوجه ابن أبي عقيل ونقله المرتضى عن كثير منا
والأولى حمل لفظ الفرض في الحديث
به على تأكيد الاستحباب أو أن ثوابه ثواب الفرض كما ذكره الشيخ في التهذيب جمعا
بين الاخبار مع أن في الرواية ضعفا
وغسل الطواف وغسل زيارة النبي والأئمة عليهم السلام للرواية في ذلك كله وغسل
قضاء صلاة الكسوف العارض للشمس

والقمر للتارك عمدا مع استيعاب الاحتراق للقرص كله للخبر واقتصر المفيد والمرضى على تركها متعمدا وأوجهه سلار واستقرب المصنف استحبابه لجاهل وجوب الصلاة أيضا وغسل المولود حين ولادته لأنه خرج من محل الخبث وللخبر وأوجهه ابن حمزة محتجا برواية ضعيفة وغسل السعي إلى رؤية المصلوب مع الرؤية بعد ثلاثة من صلبه وقيل من موته ولا شاهد له ولا فرق بين مصلوب الشرع وغيره عملا بالاطلاق وربما قيل باستحباب الغسل برؤية مصلوب غير الشرع من أول يوم لمساواته الأول بعدها في تحريم وضعه على الخشبة وكذا لا فرق بين المصلوب على الهيئة المعتبرة شرعا وغيره ولو قتل بغير الصلب لم يستحب الغسل للأصل وأول وقته الرؤية ونقل عن أبي الصلاح القول بوجوبه وللتوبة من فسق أو كفر وإن كان ارتدادا ووقته بعد التوبة والإسلام لتضييقهما وتقييدهم بالفسق يقتضى عدم الاستحباب للتوبة من صغيرة لا توجهه ويمكن دخوله في العموم والتعليل بالتفاؤل بغسل الذنب والخروج من دنسه وغسل صلاة الحاجة وصلاة الاستخارة للخبر وضعفه معتضد بعمل الأصحاب وغسل دخول الحرم والمسجد الحرام ومكة والكعبة والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله للنص في ذلك كله ولا تتداخل هذه الأغسال عند اجتماع أسبابها لان كل واحد منه سبب مستقل في استحباب الغسل والأصل عدم تداخلها وإن تداخلت في بعض الصور فعلى خلاف أصلها لأمر عرضي من نص أو غيره ولا اعتبار نية السبب وخصوصا مع انضمام واجب إليها لتضاد وجهي الوجوب والندب فأما أن ينوى الندب أو الوجوب أو هما ويلزم من الأول عدم ارتفاع الحدث لعدم رفع هذه الأغسال المندوبة الحدث بل قد تجامعه كما يصح غسل الاحرام من الحائض ومن الثاني نية وجوب ما ليس بواجب ومن

الثالث الجمع بين الضدين فإن اجتمعا فظاهر بطلانه وإن حصل أحدهما فهو ترجيح بلا مرجح وألحق التداخل مطلقا
وخصوصا مع انضمام الواجب لما رواه زرارة عن أحدهما عليهما السلام إذا اجتمعت
لله عليك حقوق أجزاءك عنها غسل واحد قال
وكذلك المرأة يجزيها غسل واحد لجنابتها واحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها
وعيدها والأول شامل لاجتماع المسنونة خاصة
والواجبة خاصة واجتماعهما معا والآخر صريح في الاجتزاء بغسل واحد مع انضمام
الواجب لكن مع اجتماع الأسباب المندوبة
والأولى اشترط نية الجميع لان نية السبب في المندوب مطلوبة إذ لا يراد به رفع
الحدث بخلاف الواجبة ولو نوى البعض
فالوجه اختصاصه بما نواه ومع انضمام الواجب يكفي أحد الأمرين نية الواجب أو نية
الجميع صرح به جماعة ولا يخلو من
إشكال لتضاد الوجه واعتبار نية السبب ويمكن سقوط اعتبار السبب هنا ودخوله تحت
الوجوب كما في الأذكار المندوبة
خلال الصلاة الواجبة والصلاة على جنازتي من زاد عن الست ونقص عنها مع إن بعض
مشائخنا المعاصرين مع
حكمه بالتداخل مطلقا أسقط اعتبار السبب عملا بظاهر الرواية ولأنه حكم شرعي فلا
يتوقف على اختيار المكلف
فيكون معناه سقوط الاستحباب وزيادة ثواب هذا الغسل على غيره وهو قريب
والتيميم يجب بأصل الشرع
للصلاة والطواف الواجبين بل الصواب أنه يجب لما تجب له الطهارتان ويزيد عليهما
لخروج الجنب من المسجدين
ليدخل فيه التيمم لمس كتابة القرآن إن وجب وللصوم إن قلنا بوجوب التيمم مع تعذر
الغسل لئلا يدخل في قوله و
المندوب ما عداه وشمل قوله لخروج الجنب من أجنب في المسجد باحتلام كما ورد
به النص وبغيره ومن دخل مجنبا
لاشتراك الجميع في العلة وهو قطع شيء من المسجدين جنبا فإنه محرم بدون الطهارة
مع الامكان وإطلاق الحكم بالتيمم
مبنى على الغالب من عدم وجود ماء في المسجدين يصلح للغسل من غير تلويث
المسجد بالنجاسة خصوصا في مورد النص و
هو الاحتلام فيهما فإنه يستلزم النجاسة أو على الغالب من نقصان زمانه على زمان
الغسل ولو فرض تساوى
زمانيهما أو نقصان زمان الغسل وأمكن الغسل في المسجد وجب الغسل وإطلاق الخبر

بالتيمم مقيد بعدم ذلك جمعا
بينه وبين ما دل على اشتراط عدم الماء في جواز التيمم مع احتمال التيمم مطلقا لظاهر
النص في تخصيص التيمم بالذكر
مع حرمة الكون في المسجد ويؤيده ما روى أن الحائض إذا أصابها الحيض تفعل ذلك
وهو دليل على عدم اعتبار
الطهر في هذا التيمم وفي المعتبر نفى الوجوب عن الحائض وإن استحباب لأنه لا سبيل
لها إلى الطهارة بخلاف الجنب
ورده الشهيد ره بأنه اجتهاد في مقابلة النص ثم عارضه باعتداله بالاستحباب ويشكل
بان المحقق طعن فيه في
الرواية بالقطع فلا حجة فيها فيرجع إلى الاجتهاد ويصح استناد الاستحباب إلى الرواية
للتسامح في دلائل السنن
ويمكن كون التيمم مبيحا لهذا الجواز وإن كان الحدث باقيا والظاهر إلحاق النفساء
بالحائض هنا لأنها حائض في المعنى
دون المستحاضة المخاطبة بالغسل لعدم النص وإنما قيدنا جواز الغسل في المسجد مع
إمكانه بمساواة زمانه
لزمان التيمم أو قصوره عنه مع أن الدليل يقتضى تقديمه مطلقا مع إمكانه لعدم العلم
بالقائل بتقديمه مطلقا أولا
كان القول به متوجها بقي هنا بحث وهو أن هذا التيمم للخروج من المسجد هل
يبيح الصلاة ونحوها قيل لا
لوجوب الخروج عقبه بغير فصل متحريا أقرب الطرق فعلى هذا لا ينوى فيه البدلية
والتحقيق أن يقال إن كان
الغسل ممكنا في المسجد ولم نقل بتقديمه على التيمم فلا إشكال في عدم إباحة هذا
التيمم للاجماع على عدم إباحة الصلاة
بالتيمم مع إمكان الغسل وإن لم يمكن في المسجد فلا يخلو أما أن يكون الغسل
ممكنا خارجا كما لو كان الماء موجودا
ولا مانع لهذا التيمم من الغسل من مرض ولا غيره وهنا يتوجه أيضا عدم إباحته
للصلاة لان وقوعها في المسجد

ممتنع لوجوب المبادرة إلى الخروج وبعد الخروج يتمكن من الغسل فيفسد التيمم وإنما شرع التيمم هنا مع إمكان الغسل خارجا لتحريم المرور في المسجدين من دون الغسل أو التيمم فإذا تعذر الغسل داخله قام التيمم مقامه في إباحة قطع مسافته وإن كان الغسل (غير مقدور خارج المسجد فالوجه كون هذا التيمم مع تعذر الطهارة المائية يبيح صح) إلا على قول ولدا المصنف من عدم إباحة دخول المساجد مطلقا بالتيمم وسيأتي بطلانه ويمنع حينئذ وجوب المبادرة إلى الخروج وتحري أقرب الطرق لان ذلك مشروط بإمكان الغسل خارج المسجد جمعا بين قولهم هنا كك و قولهم في باب التيمم أنه يبيح ما يبيحه المائية ومن جملة ما يبيحه المائية اللبث في المسجدين وغيرهما فيصح اللبث والصلاة ولا يلحق باقي المساجد بالمسجدين في شرعية التيمم لعدم النص وقرب في الذكرى استحبابه لها للقرب إلى الطهارة وعدم زيادة الكون فيها على الكون له في المسجدين والفرق واضح بعد ورود النص ولأن قطع المسجدين مشروط بالغسل مع إمكانه بخلاف غيرهما من المساجد واستحباب قطعها بالغسل مع عدم اللبث لا يقتضى جوازه هنا مع استلزامه اللبث المحرم لان ذلك يحصل مع الغسل خارجها فلا يعارض ما دل على تحريم اللبث فيها للجنب ولو سلم فتركه أولى لان ترك ما هو عرضة للتحريم أولى من الطمع في تحصيل المندوب والتيمم المندوب بأصل الشرع ما عداه فيستحب بدلا من الوضوء المستحب في كل موضع يكون الوضوء رافعا لتحقيق البدلية وهل يستحب بدلا من غير الرفع كنوم الجنب وذكر الحائض يحتمله لحلوله محل الرفع فغيره أولى والعدم لعدم النص ويستحب أيضا بدلا من غسل الاحرام مع تعذره وهل يستحب بدلا من غيره وجهان أرجحهما لعدم عدم النص وعلى القول برفع الغسل المندوب الحدث كما ذهب إليه المرتضى لا إشكال في الاستحباب ويكون مبيحا للصلاة ويستحب أيضا للنوم مع وجود الماء ولصلاة الجنابة على المشهور وادعى عليه الشيخ الاجماع وحجية المنقول منه بخبر الواحد كما قرر في الأصول يدفع منع المحقق له في المعتمد بعدم معرفته والظاهر في نيتها البدلية كغيرها لعدم المانع ورجح بعض المحققين عدمها فيهما فهذه ستة أقسام من الاثني عشر واجبة ومندوبة بأصل الشرع

ثم أشار إلى الثلاثة الواجبة بسبب من المكلف بقوله وقد تجب الثلاثة بالنذر وشبهه كالعهد واليمين ويشترط في انعقاد نذر كل منها أن يكون راجحا لولا النذر سواء كان واجبا أم مندوبا على الأصح في الأول فالوضوء ينعقد نذره دائما لرجحان فعله دائما وهل ينصرف النذر إلى الرفع للحدث أو المبيح للصلاة أم الأعم وجهان والثاني لا يخلو من قوة ثم إن أطلق كان وقته العمر ويتضيق عند ظن الوفاة كنظائر من أفراد النذر المطلق وإن قيده بوقت واتفق فيه محدثا فالامر واضح وإلا بنى على الوجهين فإن لم نعتبر أحد الأمرين وجب التحديد وإن اعتبرناه لم يجب الوضوء لامتناع تحصيل أصل ولا الحدث لعدم وجوب تحصيل شرط الواجب المشروط ويغى على القول برفع المحدد احتمال وجوبه لامكان أن يظهر بعد ذلك الخلل في الأول بل يحتمل وجوبه وإن لم يظهر ويضعفان معا بأنه الآن غير رافع لاستحالة تحصيل الحاصل فلا يخاطب به ولو اتفقت المرأة حائضا في الوقت المعين وحضر وقت صلاة بنى على الوجهين أيضا وأما الغسل فإن قيده في نذره بأحد أسبابه الراجحة انعقد وإن أطلق أوقعه على أحد تلك الأسباب وفي أجزاء الواجب ح منه ومن الوضوء وجه ثم إن عين زمانا ولم يوجد السبب فيه بطل النذر وأما التيمم فلما كانت مشروعيته مشروطة بعدم الماء أو عدم التمكن من استعماله اشترط ذلك في انعقاد نذره فيتوقع مع الاطلاق ويطلق مع التعيين حيث لا يتعذر استعمال المائية ولا يجب عليه تحصيل سببه بالحدث كما مر ويشترط في صحة نذره إطلاقه أو تعليقه بأحد أسبابه الراجحة ففي الواجب الحكم ظاهر وفي بدل المندوب من الوضوء يشترط كونه رافعا كما تقدم ومن الغسل يختص بغسل الاحرام هذا كله إذا نذر كل واحد من الثلاثة على حدته أو نذرها بلفظ يشملها كان نذر الطهارة ملاحظا لإطلاقها على

الأنواع الثلاثة أما لو نذر الطهارة مطلقا ففي تخييره بين الثلاثة أو حملة على المائية خاصة أو على الترايبية أو جه مبنية على ما سلف من الكلام على أن مقولية الطهارة على الثلاثة هل هو بطريق الاشتراك أو التواطؤ أو التشكيك أو الحقيقة والمجاز فعلى الأولين يبر بكل واحد من الثلاثة لكن يشترط في التيمم تعذر الآخرين وعلى الثالث يحتمل قويا ذلك أيضا ويحتمل انصرافه إلى الفرد الأقوى وهو المائية خاصة قطعاً وقد سبق تحقيقه النظر الثاني في أسباب الوضوء بضم الواو اسم للفعل مأخوذ من الوضأة بالمد وهي النظافة والنظارة وهو اسم مصدر لان قياس المصدر التوضؤ كالتعلم والتكلم وتقول توضأت بالهمزة ويجوز على قلة توضيت بالياء وكذا قرأت ونحوهما والوضوء بفتح الواو اسم للماء الذي يتوضأ به وقيل هما جميعا بالفتح وقيل بالضم وإطلاق الأسباب على الاحداث المعهودة باعتبار استلزامها الطهارة أما وجوبا أو ندبا فإن السبب عند الأصوليين هو كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل على كونه معرفا لاثبات حكم شرعي لذاته وهو هنا عبارة عن الوصف الدال على المخاطبة بالطهارة وجوبا أو ندبا ولا يرد حدث الصبي و المجنون والحائض فإن حدثهم بحسب ذاته دال عليها مستلزم لها وإنما تخلف الحكم لعارض وهو فقد الشرط في الأولين و وجود المانع في الأخير وتخلف الحكم لفقد الشرط أو وجود المانع لا يقدر في السببية كما قرر في محله وعدم تكليفهما لا يدل على عدم ترتب حكم السببية ولو بالقوة ولهذا تجب عليهما الطهارة عند الكمال بالسبب الحاصل قبله كما صرح به الشهيد ره وغيره ويعلم من ذلك أن التعبير عن الاحداث بالأسباب أولى من التعبير بالنواقض والموجبات كما فعله غيره لان تسميتها نواقض باعتبار تعقبها لطهارة سابقة وظاهر أن الحدث أعم من ذلك وتسميتها موجبات باعتبار وجودها عند تكليف المكلف بما يشترط فيه الطهارة أو عند وجود السبب فيما وجب منها لنفسه كغسل الجنابة عند المصنف وغسل الأموات وظاهر أيضا أن الاحداث أعم من ذلك فالأسباب أعم منهما مطلقا أما من النواقض فلا اجتماعهما في

حدث تعقب طهارة وتخلف الأسباب فيما عدا ذلك ولا يتصور تخلف ناقض عن سبب
بعدهما تلونه وأما من الموجبات فلانه
يصدق على الاحداث السببية عند وجودها حال براءة ذمة المكلف من مشروط
بالطهارة ولا يصدق الموجبية حينئذ
وأما النواقض فيبينها وبين الموجبات عموم من وجه لصدق الناقض بدون الموجب في
حدث تعقب طهارة صحيحة مع
خلو ذمة المكلف من مشروط بها ويصدق الموجب بدون الناقض في الحدث الحاصل
عقيب التكليف بصلاة واجبة من
غير سبق طهارة ولا يرد أن الوجوب حاصل من قبل حيث لم يكن متطهرا فيلزم
تحصيل الحاصل أو اجتماع علتين على معلول
شخصي لأننا نقول أن كل واحد من الحدث السابق والمفروض لو انفرد كان موجبا
وليس للاجتماع مدخل في نفي هذا
الحكم والاحداث كلها معرفات شرعية للأحكام لا علة عقلية ويصدقان معا في
الحدث المتعقب لطهارة شرعية
مع اشتغال ذمة المكلف بمشروط بها
ونبحث في هذا النظر أيضا عن كفيته أي الوضوء وإطلاق الكيفية على الذات
من حيث أنه يسئل عنها بكيف هي إنما يجب الوضوء خاصة من خروج البول والغائط
والريح من الموضع المعتاد لخروج هذه
الثلاثة منه وهو المخرج الطبيعي وإطلاق المعتاد عليه باعتبار التعريف لا لملاحظة
اشتراط اعتبار الخروج منه فيجب
الوضوء بالخارج منه بأول مرة بمعنى كون الخروج سببا فيه وإن تخلف تأثيره لفقد
شرط كالصغر ولو خرجت الثلاثة
من غير الموضع الطبيعي أوجبت إن اعتيد وإلا فلا ويمكن دخوله في العبارة أيضا سواء
كان فوق المعدة أم تحتها هذا مع
عدم انسداد الطبيعي ومعه لا يعتبر من غيره الاعتياد ويصير معتادا بالخروج منه مرتين
متواليين عادة ويعلم من الحصر

المستفاد بإنما عدم الوجوب بالخارج غير الثلاثة من حب ودود وغيرهما مع عدم مصاحبته لشيء من الثلاثة ومعها ينقض لا باعتباره بل باعتبار ما خرج معه منها ويستفاد أيضا عدم الوجوب من الريح الخارج من القبل سواء الرجل والمرأة على الأصح والمتعارف من الخروج ما كان معه انفصال فلو خرجت المقعدة ملطخة بالغائط ثم عادت ولما ينفصل لم يجب الوضوء على الأصح ومن النوم الغالب غلبة مستهلكة معطلة للحاستين لا مطلق الغلبة على الحاستين وهما السمع والبصر وإنما خصهما بالذكر من بين الحواس مع اشتراط زوال الجميع قط لأنهما أقوى الحواس فغلبته عليهما تقتضي غلبته على باقي الحواس من غير عكس والمعتبر في غلبتهما التحقيق على تقدير سلامتهما من الآفة أو التقدير مع عدمها ويجب الوضوء مما يغلب على العقل من الجنون و
الاعماء والسكر واستدل على ذلك بقول الباقر والصادق عليهما السلام (حين عددا موجبات الوضوء والنوم حتى يذهب العقل فيعلم منه حكم مزيل العقل وبقول الصادق عليه السلام صح) إذا خفى عليه الصوت وجب الوضوء وفي الاستدلال بهما بحث ومن الاستحاضة القليلة خلافا لابن أبي عقيل فإنه لم يوجب بها وإنما خص القليلة بالذكر لان المتوسطة والكثيرة يوجبان الغسل في الجملة وإن أوجبا الوضوء خاصة على بعض الوجوه ولا يرد ما قيل أنه إن أراد ما يوجب الوضوء خاصة فكان عليه أن يذكر مع الاستحاضة القليلة قسمي المتوسطة أعني ما عدا الصبح وإن أراد موجب الوضوء في الجملة فكان عليه أن يذكر الموجبات الأحد عشر لأننا قد بينا أن المتوسطة من حيث هي موجبة للغسل وإن كانت بالنظر إلى بعض أحوالها موجبة للوضوء خاصة وأيضا فما ذكر لو تم لورد في الكثيرة أيضا لايجابها الوضوء خاصة على بعض الوجوه وهو لصلاة العصر وصلاة العشاء فلا وجه للنقض بالمتوسطة خاصة والجواب عنهما واحد ثم أكد الحصر بإنما في إيجاب الوضوء خاصة بهذه الأشياء بقوله لا غير أي لا غير هذه الأشياء الثمانية موجب للوضوء خاصة ويحتمل ضعيفا إن يتعلق بالاستحاضة القليلة أي لا غيرها من حالاتها المتوسطة والكثيرة وهذا المعنى يحصل على التقدير الأول مع إفادة ما هو أعم منه فكان الأول أولى ولما كان من ضرورات بعض هذه الأسباب موضع خاص ويلحقه أحكام

خاصة انجر البحث منه إليه هنا
فقال ويجب على المتخلى للبول أو الغائط ستر العورة من ناظر بشرى محترم لقول
النبي صلى الله عليه وآله
إحفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك وخرج بالمحترم الطفل الغير المميز
ومن ذكر في الرواية وما ساواه
كالزوج والمراد بملك اليمين الأنثى غير المزوجة والمعتدة وأمة المرأة بالنظر إليها
وعدم استقبال القبلة على حد
ما يعتبر في الصلاة لاتحاد المعنى والدليل ومعنى وجوب عدم الاستقبال إيجاد ضده
فإن الإعدام غير مقدورة
والتكليف مقدور كما حقق في الأصولين وعدم استدبارها بالمعنى المذكور في
الاستقبال لقوله إذا دخلت المخرج
فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرقوا أو غربوا والنهي للتحريم والامر للوجوب
وهذا الحكم والخبر مطلقان
يتناولان الفعل في الصحارى بفتح الراء على الأفصح جمع صحراء كعذارى وعذارى
وربما كسرت في لغة قليلة وهي
البرية والمراد بها هنا ما خرج عن البنيان وفي البنيان فيحرم فيهما لعدم دليل يقيد
المطلق وخالف ابن الجنيدي فيهما
معا وإنما استحب ترك الاستقبال في الصحراء خاصة وسلا في البنيان وإنما جعل
تجنبه أفضل واختلف النقل عن
المفيد في ذلك فنقل عنه المصنف في المخ كراهة الاستقبال والاستدبار معا في
الصحارى والمواضع التي يتمكن فيها
من الانحراف عن القبلة وعدمها في دار قد بنى فيها المقعد على استقبال القبلة أو
استدبارها قال المصنف بعد حكاية
ذلك عنه وهذا الكلام يعطى الكراهة في الصحارى والإباحة في البنيان قلت وفي إعطائه
ذلك نظر واضح ونقل
الشهيد ره في الذكرى عن المفيد الكراهة في الصحارى دون البنيان وأطلق ويفهم من
الدروس إن المفيد إنما
خالف في التحريم في الأبنية خاصة والظاهر أنه سهو إلا بتقدير حمله على أنه بالمفهوم
فمخالفته في الأبنية لا تدل

على عدم مخالفته في الصحارى فإن العمل بالمفهوم ضعيف لكن لا يخفى أنه خلاف الظاهر ونقل المحقق في المعتبر عن سلالر والمفيد الكراهة في البنيان وأطلق وهو يقتضى الكراهة في الصحارى بطريق أولى بل التحريم للاتفاق على أن حكم الصحارى أغلظ من البنيان فحينئذ يوافق ما نقله عنه في الدروس ويؤيد التحريم إن سلالرا مصرح بعدم الترخص في الصحارى فإنه قال بعد النهى عن الاستقبال والاستدبار هذا إذا كان في الصحارى والفلوات وقد رخص ذلك في الدروس وتجنبه أفضل تنبيه قال المصنف ره في المخ بعد إن حكى كلام ابن الجنيد بمعن ما حكيناه عنه وهو موافق لكلام المفيد وأنت خبير باختلافهما من وجهين أحدهما أن المفيد شرك في الكراهة بين الصحارى وبين المواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة المراد بها البنيان لأنها قسيمة للصحارى فلا يكون قسما منها وابن الجنيد خص الاستحباب بالصحراء والثاني أن المفيد عمم الحكم بالكراهة فيما ذكر في الاستقبال والاستدبار وابن الجنيد إنما ذكر الاستقبال خاصة حكاه المصنف عنه وهو لفظه في كتاب الأحمدي مختصر التهذيب وإنما أطيننا القول في تحرير هذا الخلاف لكثرة ما قد رأيت فيه من الاختلاف وما ذكره المصنف في المخ كله منقول بعباداتهم ولا يرد احتمال اختلاف مواضع النقل مع بعد إطلاق النقل عن أحد بقول له في المسألة خلافه من غير بيان ويجب غسل موضع البول بالماء خاصة عند علمائنا أجمع للأصل من بقاء حكم النجاسة الشرعية إلى أن يرد المزيل شرعا ولقول الباقر عليه السلام وأما البول فلا بد من غسله وإطلاق الوجوب هنا باعتبار توقف الصلاة ونحوها على إزالة النجاسة فيكون واجبا موسعا يتضيق بتضييق عبادة متوقفة على ذلك وإطلاق الوجوب قبل الوقت مجاز وكذا يجب الماء في غسل مخرج الغائط وهو لغة ما انخفض من الأرض وسمى (الحدث صح) المعلوم غائطا باسم ما كان يفعل فيه لان الرجل كان إذا أراد الحاجة قصد الغائط ولذلك قال تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط مع التعدي للمخرج وهو حواشي الدبر وإن لم يبلغ التعدي إلى الأليين وهذا الحكم إجماعي من الكل ولقوله يكفي أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محل العادة وغاية الغسل فيهما حتى

يزول العين والأثر وهو الرسم
الدال عليها قيل وهو اللون لأنه عرض لا يقوم بنفسه فلا بد له من محل جوهرى يقوم
به إذ الانتقال على الاعراض
محال فوجود اللون دليل على وجود العين فيجب إزالته ولا يلزم مثل ذلك في الريحه
لأنها قد تحصل بتكيف الهواء
فوجودها لا يستلزم وجود العين وفيه نظر لان اللون معفو عنه في سائر النجاسات ففي
الاستنجاء أولى ولأنه لا يلزم
من عرضية واستحالة الانتقال عليها نجاسته إذ لا تلازم بين عدم قيامه بنفسه وقيامه
بالنجاسة لان هنا قسما ثالثا
وهو قيامه بمحل طاهر وهو الجسم ولانتقاضه بالرائحة فإنها من جملة الاعراض ولا
تقوم بنفسها والهواء إنما يتكيف
بوصف النجاسة والكلام فيهما واحد ويتخير مع عدمه أي التعدي بين ثلاثة أحجار
طاهرة وشبهها من كل جسم طاهر
جاف صلب غير صقيل ولا لزج ولا محترم فخرج النجس ذاتا وعرضا لان النجاسة لا
تزال بالنجس وحينئذ يتحتم الماء لان
الحجر رخصة وتخفيف فيما يعم به البلوى فيقف على موردها وهي نجاسة الغائط
المختص بالمحل فلا يلحق به غيره واحتمل
واحتمل المصنف بقاء الرخصة لان النجس لا يتأثر بالنجاسة والتفضيل فإن كانت
نجاسة بغير الغائط تعين الماء وإلا
اكتفى بثلاثة غيره ويدخل في إطلاق العبارة الحجر الثاني والثالث على تقدير النقاء
بدونهما فيجوز استعمالهما مرة أخرى
لحصول الشرط وقطع به المصنف في غير هذا الكتاب وخرج بالجاف الرطب لان
البلل الذي عليه ينجس بإصابة النجاسة له
ويعود شئ منه إلى محل النجس فيحصل عليه نجاسة أجنبية فيكون قد استعمل الحجر
النجس كذا قرره المصنف في النهاية و
اختاره ورده الشهيد ره بأن النجاسة العارضة للبلل من نجاسة المحل فلا يؤثر وبأنه
كالماء لا ينجس حتى ينفصل

وسياتي جوابه وبالصلب الرخو كالتراب والفحم الرخو لالتصاقه بالنجاسة فلا يسقط
الفرض به لكن يجزى بعده الحجر ما لم
ينقل النجاسة وينشرها ولو اتفق نقاء العين به هل يجزى أم لا قطع المصنف في النهاية
بعدمه ويحتمله لحصول الفرض
وإن ندر وكذا القول في الصيقل (الصقيل خ ل) الذي يزلق عن النجاسة واللزوج
والمحترم أقسام ما كتب عليه شئ من كلام الله
تعالى أو العلم كالحديث والفقهاء والتربة المقدسة الحسينية وفي هذه يحكم بكفر الفاعل
بها مع علمه فلا يتصور حينئذ
الطهارة بها وأما مع جهله فالظاهر أنها مطهرة وقد صرح به جماعة لعدم المنافاة بين
التطهير وبينه والدليل المانع
لا يتناول الجاهل بأصل هذه الأشياء ومن المحترم المطعوم لان له حرمة تمنع من
الاستهانة به ولأن طعام الجن
منهي عنه وطعام أهل الصلاح أولى ومنه العظم والروث لاجتماع علمائنا وأكثر من
خالفنا لقوله صلى الله عليه وآله لا تستنجوا بالعظم
ولا بالروث فإنه زاد إخوانكم من الجن وعن أبي عبد الله عليه السلام لأنهما طعام الجن
وذلك مما اشترطوا على رسول الله صلى الله عليه وآله
ولو استعمل هذه الأشياء فعل حراما وطهر المحل على الأصح لما تقدم ومنعه المحقق
في المعتمد والشيخ في ط وابن
إدريس وإنما يكفي بالثلاثة الأحجار وشبهها مع اتصافها بكونها مزيلة للعين ولا
يشترط هنا زوال الأثر كالرائحة
بخلاف الرطوبة قاله في الذكرى وهو يشعر بأن الرائحة من الأثر ويشكل بأن الرائحة لا
يعتبر إزالتها بالماء مع اشتراط
إزالة الأثر به إلا أن يريد بذلك أنه لا يجب إزالة الأثر بالأحجار كما أنه لا يجب إزالة
الرائحة بها وهو بعيد لما عرفت
من عدم اشتراط زوالها بما هو أقوى من الأحجار وقوله وبين الماء تنمة الفردين المخير
بينهما مع عدم التعدي لكن هذا
الفرد أفضل من الآخر لأنه أقوى المطهرين لإزالته العين والأثر ولما نزل قوله تعالى فيه
أناس يحبون أن يتطهروا
الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا معشر الأنصار قد أحسن الله عليكم الثناء
فماذا تصنعون قالوا نستنجي بالماء وروى
أنهم قالوا نتبع الغائط بالأحجار ثم نتبع الأحجار بالماء فيكون حينئذ دليلا على
استحباب الجمع كما يأتي ولو لم ينق المحل
من عين النجاسة بالثلاثة وجب الزائد عليها ولا حد له بل ما يحصل به النقاء لكن

يستحب أن لا يقطع إلا على وتر للخبر ولا فرق
في وجوب الزايد بين تحقق عدم النقاء وعدم تحقق النقاء فيجب مع الشك فيه حتى
يتيقن ولو نقى المحل منها بالأقل
من الثلاثة وجب الاكمال لها لقوله صلى الله عليه وآله إذا جلست لحاجة فامسح ثلث
مسحات وقول سلمان رضي الله عنه نهانا رسول
الله صلى الله عليه وآله أن يستنجى بأقل من ثلاثة أحجار وقول أبي جعفر عليه السلام
جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار و
اختار المصنف في المخ الاكتفاء بالواحد لو نقى المحل به تبعاً للمفيد وظاهر الشيخ
ويكفي ذوا الجهات الثلث على المشهور
لان المراد ثلث مسحات بحجر كما لو قيل أضربه عشرة أسواط فإن المراد عشرة
ضربات ولو بسوط ولأن المقصود إزالة
النجاسة وقد حصل ولأنها لو انفصلت لأجزأت فكذا مع الاتصال وأي عاقل يفرق بين
الحجر متصلًا بغيره ومنفصلًا
ولأن الثلاثة لو استجمروا بهذا الحجر لأجزأ كل واحد من حجر وفي الكل نظر أما
الأول فلانه ليس بين المشبه والمشبه به
تطابق فإن قوله جرت السنة بثلاثة أحجار ونظائرها لا تطابق أضربه ثلاثة أسواط بل
أضربه بثلاثة أسواط
وفرق بين الصيغتين إذ لو كان كك لمنع أن المراد به ثلث ضربات بسوط وقوله أن
المقصود إزالة النجاسة إن أراد
إزالتها على الوجه المعتبر شرعاً فمسلم لكنه محل النزاع لعدم تحقق نقله شرعاً أو
مطلقاً فهو ممنوع لأنها حكم شرعي
فيتوقف زوالها على الاذن الشرعي وقياس الاتصال على الانفصال استبعاد غير مسموع
مع أنه لا ملازمة بينهما
فإن حكم الشارع باجزاء أجزاء الشيء في حال لا يقتضى أجزاءها في كل حال والفرق
بين استجمار كل واحد بالحجر واستجمار
الواحد به واضح لصدق العدد في كل واحد فامثل الامر بالثلاثة المقتضى
للاجزاء بخلاف الواحد لعدم صدق

العدد عليه كما قال العلامة قطب الدين الرازي تلميذ المصنف أي عاقل يحكم على الحجر الواحد أنه ثلثه واستدل الشهيد ره على الاجزاء بحديث المسحات بناء على أن المراد بالأحجار في تلك الأخبار المسحات ولا يخفى ما فيه ويمكن أن يعكس الحكم إذ لا منافاة بين المسح بثلاثة أحجار وبين المسح ثلث مسحات بخلاف المسحات بالواحد فإنه لا يصدق عليها المسح بثلاثة أحجار وربما يقال لو كان حديث الأحجار على ظاهره لم يجز ما شابهه من الخزف ونحوها لكن جواز العدول إلى المشابه قطعاً يدل على عدم إرادة الأحجار حقيقة بل المسحات ويجاب بأن المشابه خرج بنص خاص كرواية زرارة قال يستنجى من البول ثلث مرات ومن الغائط بالمدر والخرق وغيرها فيبقى الباقي على حقيقته والتزم المانع من أجزاء الحجر الواحد كالمحقق في المعتمد بعدم أجزاء الخرق الطويلة من جهاتها الثلث إلا بعد قطعها ويستحب تقديم

الرجل اليسرى دخولا وتقديم الرجل اليمنى خروجاً عكس المسجد لان اليسرى للأدنى واليمنى لغيره ولا يختص ذلك بالبنيان على الأصح فيقدم اليسرى إذا بلغ موضع جلوسه في الصحراء فإذا فرغ ابتداء بنقل اليمنى ويستحب تغطية الرأس حال التخلي إن كان مكشوفاً لأنه من سنن النبي صلى الله عليه وآله وليأمن من وصول الريح الكريهة إلى دماغه وروى التقيع فوق العمامة أيضاً والاستبراء من البول وأوجه الشيخ في الاستبراء وهو الاستظهار في اخراج بقاياها بأن يمسح بيده من عند المقعدة إلى أصل القضيب ثلاثاً (ثم يمسحه ثلاثاً صح) وينتره ثلاثاً والأفضل في ذلك وضع الوسطى في الأولى تحت المقعدة والمسح بها إلى أصله ثم يوضع المسبحة تحته والابهام فوقه وينتره باعتماد والاستبراء ثابت للذكر إجماعاً وللأنثى عند جماعة فتستبري عرضاً ويلحقها حكم الاستبراء ونفاه المصنف للأصل فلا حكم للخارج المشتبه منها والدعاء دخولا بقوله بسم الله وبالله اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرحيم وخروجاً بقوله الحمد لله الذي رزقني لذته وأبقى في جسدي قوته وأخرج مني أذاه

يا لها نعمة ثلاثا لا يقدر القادرون قدرها وعند الاستنجاء وهو استفعال من النجو وهو الحدث الخارج والمراد به غسل الموضع أو مسحه كما نص عليه في الصحاح فيستحب الدعاء عنده في الحالين بقوله اللهم حصن فرجى و
استر عورتى وحرهما على النار ووقفني لما يقربني منك يا ذا الجلال والاكرام وعند الفراغ منه والظاهر أنه الدعاء المذكور عند مسح بطنه لأنه الأقرب إلى الفراغ من التخلي وهو الحمد لله الذي أماط عني الأذى وهناني طعامي وعافاني من البلوى قال المحقق في المعتمد بعد قوله والدعاء عند الدخول والاستنجاء وعند الفراغ و
أما دعاء الفراغ فروى معوية بن عمار قال إذا توضأت فقل أشهد أن لا إله إلا الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين والحمد لله رب العالمين ثم عقبه بدعاء الخروج المذكور (فت) ويستحب الجمع بين الماء والأحجار سواء تعدى أم لا أما مع التعدي فللمبالغة في الاستطهار ولقول الصادق عليه السلام جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار ويتبع بالماء ولما تقدم في حديث أهل قبا من الأنصار ويقدم الأحجار إذا اختار الجمع إذ لا فائدة فيها بعد إزالة النجاسة وأما مع عدمه فلجمعه بين المطهرين فالحجر يزيل العين والماء يزيل الأثر ويمكن شمول الخبر لهما ويكره الجلوس للبول والغائط في الشارع جمع مشرعة وهي موارد المياه كشطوط الماء ورؤس الابار لما فيه من أذى الواردين وفي الشوارع جمع شارع وهو الطريق الأعظم قاله الجوهري والمراد هنا ما هو أعم منه وخصها في الرواية بالطرق النافذة وهي المستند وفي فئ النزال وهو مرجعهم ومجتمعهم وتحت الأشجار المثمرة وهي ما من شأنها الثمر وإن لم تكن مثمرة بالفعل لاطلاق الخبر ولأن بقاء المعنى المشتق منه

غير شرط في صحة الاشتقاق عندنا وهذا في المملوك والمباح وأما ملك الغير فلا يجوز تحته بغير إذنه مطهر

وفي مواضع اللعن وهي أبواب الدور لما روى عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رجل لعلي بن الحسين عليه السلام أين يتوضأ الغرباء فقال يتقى شطوط الأنهار والطرق النافذة وتحت الأشجار المثمرة ومواضع اللعن قيل له وأين مواضع اللعن قال

أبواب الدور وروى إن أبا حنيفة خرج من عند أبي عبد الله عليه السلام وأبو الحسن موسى قائم وهو غلام فقال له أبو حنيفة يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم فقال اجتنب أفنية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار ومنازل

النزال ولا تستقبل القبلة بغائط ولا بول وارفع ثوبك وضع حيث شئت واستقبال جرم النيرين الشمس والقمر لا

جهتتهما لنهى النبي صلى الله عليه وآله عنه وتزول الكراهة بالحائل ولا فرق بين حالتي ظهور نورهما واستتاره بالكسف ولا يكره استدبارهما مع احتمالهما للمساواة في الاحترام واستقبال الريح بالبول والجار متعلق بالمصدر فيشمل الثلاثة وإنما

خص البول لما روى عن أبي عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول وحمل بعضهم الغائط عليه لأنه أغلظ وأما الريح فالرواية به عن الحسن عليه السلام حين سئل ما حد الغائط قال

لا تستقبل الريح ولا تستدبرها شاملة لهما فلا وجه لاختصاصه بالبول وأراد بالغيائط التخلي والتعليل بخوف

رده عليه يخص البول ولا فرق بين استقبال الريح واستدبارها للخبر وخص المصنف في النهاية حالة استدباره بخوف

الرد عليه ولا وجه له مع عموم الخبر والبول في الأرض الصلبة بضم الصاد وسكون اللام أي الشديدة لثلا ترده

عليه قال الصادق عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله أشد الناس توقيا من البول كان إذا أراد البول يعمد إلى

مكان مرتفع من الأرض أو إلى مكان من الأمكنة يكون فيه التراب الكثير كراهة أن ينضح عليه البول وفي ثقب

الحيوان وهي جحرتها بكسر الجيم وفتح الحاء لنهى النبي صلى الله عليه وآله عنه خوفا من الأذى وقيل لأنها مساكن الجن وفي الماء جاريا و

راكدا والثاني أشد كراهة لقوله لا يبولن أحدكم في الماء الدائم وقول علي عليه السلام

نهى أن يبول الرجل في الماء الجاري إلا
من ضرورة وقال إن للماء أهلا وما روى عن الصادق عليه لسلام لا بأس به في الجاري
لا ينافي الكراهة فيضعف قول علي بن بابويه
بعدم الكراهة فيه والنص ورد في البول فلذلك خصه المصنف وألحق به الغائط بطريق
أولى ولا فرق في ذلك بين الليل
والنهار وإن كان الليل أشد كراهة لما قيل أن الماء للجن ليلا فلا يبال فيه ولا يفسد
حذرا من أصابة آفة من جهتهم
والأكل والشرب في وقت التخلي لتضمنه مهانة النفس ولفحوى ما روى عن الباقر عليه
السلام لأنه وجد لقمة في القدر لما دخل
الخلا فأخذها وغسلها ودفعتها إلى مملوك معه وقال تكون معك لاكلها إذا خرجت
فلما خرج قال للمملوك أين اللقمة
قال أكلتها يا بن رسول الله قال إنها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة
فأذهب فأنت حر لوجه الله
فأني أكره أن أستخدم رجلا من أهل الجنة فإن تأخيره عليه السلام أكلها إلى الخروج
مع ما فيه من الثواب (يدل بفحواه صح) على كراهة الأكل حينئذ
ويلحق به الشرب لاشتراكهما في المعنى والسواك لما روى أنه يورث البحر
والاستنجاء باليمين لقوله أنه من الجفا ولا
كراهة في الاستعانة باليمين لصب الماء وغيره لعدم تناول النهي له ولا مع الحاجة
كتعذره باليسرى لمرض ونحوه
وباليسار بفتح الياء وفيها خاتم بفتح التاء وكسرهما مكتوب عليه اسم الله تعالى أو اسم
أحد من أنبيائه أو اسم أحد
من الأئمة عليهم السلام والمراد باسم الأنبياء والأئمة عليهم السلام ما قصد به أحدهم
لا ما قصد به اسم موافق لهم في الاسم
ولا ما أطلق ولم يقصد به أحد إن اتفق وإنما كره ذلك لاشتماله على ترك التعظيم هذا
مع عدم ملاقاته النجاسة
وإلا حرم وكره بعضهم استصحاب ذلك في الخلاء مطهر ويلحق بذلك ما كان فسه
حجر زمزم للخبر وروى بدله من حجارة

زمرد بفتح الزاي المعجمة وضمها وضم الميم والراء المشددة المهملة والذال المعجمة وهو الزبرجد معرب قال الجوهري والكلام في حال التخلي لنهى النبي صلى الله عليه وآله عنه وإنما يكره بغير ذكر الله تعالى والحاجة وآية الكرسي لقول الصادق عليه السلام لم يرخص في الكنيف في أكثر من آية الكرسي وحمد الله أو آية وإما الذكر على الخصوص فروى عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن موسى قال يا رب تمر بي حالات أستحي أن أذكرك فيها فقال يا موسى ذكرى حسن في كل حال وأما الحاجة فلما في الامتناع من الكلام عندها من الضر المنفى بالآية والتقيد بالحاجة يخرج ما لو حصل الغرض بالتصفيق وشبهه لانتفائها حينئذ ويلحق بذلك رد السلام لعموم الامر به وكذا حمد الله على العطسة لأنه ذكر وكذا تسميت العاطس واستثنى المصنف أيضا حكاية الأذان وهو حسن في فصل فيه ذكر دون الحيعلات لعدم النص عليه على الخصوص إلا أن يبذل بالحوقة كما ذكر في حكايته في الصلاة ويجب في الوضوء النية وهي لغة مطلق العزم والإرادة وشرعا بالنسبة إلى الوضوء إرادة الفعل أي الوضوء فاللام للعهد لوجوبه أو ندبه حال كون الفاعل المدلول عليه بالإرادة التزاما متقربا بالفعل إلى الله تعالى فالإرادة منزلة الجنس يدخل فيها إرادة الفعل والترك وما اشتمل على الوجوه المذكورة وغيره وخرج بالفعل المعهود غيره من الطهارات والأفعال وشمل الوضوء الواجب والمندوب ويمتاز أحدهما من الآخر بنية الوجوب أو الندب ويحتمل أن يريد تعريف مطلق النية ويريد بالفعل الأعم من الوضوء وغاية الجميع التقرب إلى الله تعالى بمعنى موافقة إرادته أو طلب الرفعة عنده تعالى بواسطة نيل الثواب تشبيها بالقرب المكاني وكتاهما محصلة للامتثال مخرجة عن العهدة وإن كان بين المنزلتين بعد المشرقين وفي حكم الثانية الخوف من العقاب وإلى الأولى أشار أمير المؤمنين علي عليه السلام بقوله ما عبدتك خوفا من نارك ولا طمعا في جنتك ولكن وجدتك أهلا للعبادة فعبدتك ويدل على الثانية ظواهر الآيات والاختبار المشتملة على الترغيب والترهيب كقوله تعالى ويدعوننا رغبا ورهبا وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون أي راجين الفلاح أو لكي

تفلحوا والفلاح هو الفوز بالثواب قاله الطبرسي ويحتمل غير ذلك ونقل الشهيد ره في قواعده عن الأصحاب بطلان العبادة بهاتين الغايتين وبه قطع السيد رضی الدين بن طاوس ره محتجا بأن قاصد ذلك إنما قصد الرشوة والبرطيل ولم يقصد وجه الرب الجليل وهو دال على أن علمه سقيم وإنه عبد لئيم واختار فيها وفي الذكرى الصحة محتجا بأن قصد الثواب لا يخرج عن ابتغاء الله بالعمل لان الثواب لما كان من عند الله فمبتغيه مبتغ وجه الله وإن الغرض بها الله في الجملة ولا يقدح كون تلك الغاية باعثة على العبادة لان الكتاب والسنة مشتمل على المرهبات من الحدود والتعزيرات والذم والايعاد بالعقوبات وعلى المرغبات من المدح والثناء في العاجل والجنة ونعيمها في الاجل قال ولو قصد المكلف الطاعة لله وابتغاء وجه الله كان كافيا ويكفي عن الجميع قصد الله سبحانه الذي هو غاية كل مقصد إذا تقرر ذلك فوجوب نية القربة في الوضوء بل في كل عبادة لا ريب فيه ولا شبهة تعتريه ومما استدل به عليه قوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ولا يتحقق الاخلاص إلا بها والضمير لأهل الكتاب ويدل على ثبوت حكمها في حقنا قوله تعالى بعد وذلك دين القيمة قال الإمام الطبرسي القيمة هي المستمرة في جهة الثواب وحينئذ فلا يصلح (يصح خ ل) النسخ عليها و قوله تعالى قل الله أعبد مخلصا له ديني والامر للنبي فيجب علينا ذلك للاتباع والتأسي وأما نية الوجوب فلم يعتبرها الشيخ في النهاية وجماعة منهم المحقق في المعتبر بل اكتفى الشيخ بالقربة لمفهوم الحصر في قوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين فلو زيد عليه لكان نسخا لمنافاة الزيادة له وهو ضعيف لمنع أن مطلق الزيادة مناف للاخلاص بل إنما ينافي

الحصر ما ينافي الاخلاص وباقي قيود النية ليست كك والأولى الاستدلال في نصره هذا القول بأصالة عدم الوجوب حتى يدل دليل معتبر على مجامعة شيء آخر وسيأتي ما يدل على متمسك من زاد على ذلك وقد قال السيد السعيد جمال الدين أحمد بن طاوس لم أعرف نقلا متواترا ولا أحادا يقتضى القصد إلى رفع الحدث أو استباحة الصلاة لكن علمنا أنه لا بد من نية القربة وإلا كان هذا من باب اسكتوا عما سكت الله عنه وجزم المصنف في هذا الكتاب وقبله المحقق في الشرايع بوجوب نية الوجوب أما لوجوب إيقاع الفعل على وجهه ولا يتم إلا بذلك كما استدل لهم به الشهيد ره في الشرح أو لوجوب التعرض في النية لتشخيص الواقع على جهات متعددة بنية أحدها ولما كان الوضوء تارة يقع على وجه الندب وأخرى على وجه الوجوب اشترط تشخيصه بأحدهما حيث يكون ذلك هو المطلوب ولا يخفى ضعف الأول وعدم صلاحيته للدلالة و تأسيس حكم شرعي حتى قيل أنه كلام شعري وأما الثاني فلا يتم في الوضوء وإن تم في غيره من العبادات لعدم اجتماع الوضوء الواجب والندب في وقت واحد حتى يحتاج المكلف في نيته إلى تمييز أحدهما عن الآخر لأنه إن كان المكلف مخاطبا بمشروط بالوضوء فليس له إلا نية الوجوب وإلا فليس له إلا نية الندب ولا ينتقض بالمجدد بتقدير جوازه قبل الصلاة حيث أنه غير واجب مع أن المجدد مخاطب بمشروط بالطهارة لأنه في وقت إيقاع أحدهما لا يمكن وقوع الآخر إذ قبل الوضوء الأول الواجب لا يتصور الندب المجدد وعند وضوء التجديد لا يتصور فيه الوجوب فلم يقع أحدهما على وجهين وربما ذكر في بعض عبارات شيخنا الشهيد ره إن الوجوب لاخراج عبادة الرياء وهو موضع تأمل وربما أخرجها أيضا بنية القربة فلا وجه للجمع حينئذ ويمكن أن يقال إن الوجوب المذكور هنا وهو لوجوبه علة غائية للفعل لا لاخراج شيء تحقيقا لقول المتكلمين أنه ينبغي إيقاع الواجب لوجوبه أو لوجه وجوبه وكذا القربة غاية أخرى وهو الحصول على رضاه والوصول إلى ثوابه كما تقدم وهو موافق للدليل الأول من دليلي الموجبين لكن لا دليل على وجوب ذلك إلا ما نقل عن المتكلمين وهو غير صالح للدلالة على توقف الفعل عليه وإن أمكن جعل

الكمال منسوباً إليه وبالجملة
فمشخصات النية غير القربة لم يرد بها نص على الخصوص فلا بد لمثبت شيء منها من
دليل صالح وفي وجوب نية رفع الحدث
أو نية الاستباحة للصلاة أو لمشروط بالطهارة قولان أحدهما العدم وإليه ذهب الشيخان
حيث اكتفيا بالقربة
والمحقق في الشرايع ووجهه قد علم مما سلف والثاني الوجوب كما ذهب إليه
المصنف في المختلف وغيره والمحقق في المعتبر
إلا أنه أسقط نية الوجوب واكتفى بالقربة واحد الأمرين لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة
فاغسلوا أي لأجل الصلاة
إذ هو المفهوم لغة من قولهم إذا لقيت الأسد فخذ سلاحك وإذا لقيت الأمير فخذ
أهبتك أي لأجل لقاء الأسد و
الأمير ولا معنى لفعله لأجل الصلاة إلا إرادة استباحتها وفيه نظر لمنع إرادة ذلك لغة بل
الظاهر إن المعنى لا تلق الأسد
لا بسلاحك والأمير إلا بأهبة (بأهبتك صح) وكذا الآية تقدير الجملة فيها لا تقوموا إلى
الصلاة إلا متطهرين وإنما كان هذا هو
الظاهر لأنه لو كان متطهراً في المثال أو أخذ سلاحه وأهبطه كفى ذلك في امثال الأمر
ولو كان المطلوب إيقاعه لأجله
لم يكف ولا يقال إذا حصل سبب الفعل مع استصحابه يصير حينئذ كأنه واقع لأجله
لأننا نمنع ذلك بل ربما كانت الغاية
الأولى منافية للغاية الأخرى كما لو كان قد قصد بأخذ السلاح تأهبه للعدو فإنه يكفي
ذلك عن أخذه للأسد
مع عدم صدق الإخذ لأجله وكذا لو نوى بالوضوء إباحة الطواف مثلاً ولا يكفي اللزوم
لان الآية إنما دلت على
وقوعه لأجلها وظاهر أن اللزوم غير بين فلا يلزم من نية أحدهما نية الآخر وأيضاً فإن
اللازم من الآية تحتم استباحة
الصلاة كما هو مذهب السيد المرتضى لا التخيير بينها وبين الرفع الذي هو المدعى فما
تدل عليه لا يقولون به وما يقولون

به لا تدل عليه واعتذر المصنف ره في المخ عن ذلك بأن الاستباحة عنده (عند المحقق صاحب المعتمد خ ل) أحد الامرين الواجبين واحد أفراد الواجب المخير يصدق عليه الوجوب بقول مطلق وبان نية رفع الحدث يستلزم الاستباحة لأنها نية لإزالة المانع من الدخول في الصلاة ليدخل المكلف فيها فإنه الغاية الحقيقية فإن إزالة الحدث ليس غاية ذاتية وإنما هو مرادنا بالعرض لأجل استباحة الصلاة وفيه نظر فإننا لا ندعي أن نية الرفع لا ترفع وجوب الاستباحة أو تنافيا بل نقول إن الرفع لا دليل عليه وإن الآية إنما تستلزم على ما قررتم الاستباحة لا الرفع وأما استلزام الرفع الاستباحة فحق في حق المختار لكن لا يلزم من نيته نيتها إلا إذا كان اللزوم بينا بحيث يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم وظاهر إن استلزام رفع الحدث لاستباحة الصلاة ليس كك وإنما يعلم اللزوم مع اقتران وسط وهو آية غير البين كما إذا قيل أن المراد بالاستباحة رفع المانع من الصلاة ورفع الحدث رفع المانع يستلزم رفع المانع وبالعكس في غير المتيمم ودائم الحدث لكن المفهوم من لزوم أحدهما للآخر كون تصور ماهية كل منهما من حيث هي يستلزم تصور الأخرى وخروج الفردين يستلزم عدم الاستلزام كذلك إلا أن ينظر إلى التلازم بينهما بعد اخراج الفردين المذكورين ومع ذلك لا بد من اقتران وسط المتيمم ودائم الحدث ومن هنا ذهب جماعة من أصحابنا إلى وجوب الجمع بين الامرين محتجين على ما حكاه الشهيد ره في الشرح بالجمع بين أدلة الأقوال ونية كل من الرفع والاستباحة بالمطابقة لان اللزوم غير بين والاتحاد غير حاصل ثم أورد عليهم منع عدم اللزوم البين لو سلمت المغايرة ولم يذكر للمنع سندا والتحقيق أن اللازم البين له معينان أحدهما ما يلزم تصوره من تصور الملزوم ككون الاثنين ضعف الواحد فإن من تصور الاثنين إدراك إنهما ضعف الواحد ويقال له البين بالمعنى الأخص والثاني ما يلزم من تصوره مع الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم وهو البين بالمعنى الأعم فعلى المعنى الأول اللزوم بينهما غير بين كما تقدم لان تصور أحدهما لا يلزم منه تصور الآخر وعلى الثاني يثبت المطلوب فإنه متى تصور رافع المانع ورفع المانع والنسبة بينهما علم لزوم أحدهما للآخر هذا كله على

تقدير دلالة الآية على اعتبار الاستباحة
وقد عرفت ما فيه والكلام في نية استباحة غير الصلاة من المشروط بالطهارة قريب من
الكلام في رفع الحدث و
يجب استدامتها أي النية حكما (لا فعلا صح) إلى وقت الفراغ من الفعل بمعنى أن لا
ينوى نية تنافي النية الأولى أما لجميعها كما
لو نوى إبطال العمل أو ما يبطله أو لجزئها كما لو نوى ببقية الأعضاء في الوضوء
الواجب الندب أو غير ذلك ما ينافي
قيود النية فحينئذ الاستدامة الحكمية من الأمور العدمية لأنها عدم الاتيان بنية تنافي
الأولى وربما فسرت بأمر وجودي
وهو البقاء على حكم النية الأولى والعزم على مقتضاها استدلالا بأن مقتضى الدليل
الدال على اعتبار النية في
العبادات كقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات وجوب استصحاب النية فعلا لكن لما
تعذر في العبادة البعيدة المسافة
أو تعسر في غيرها اكتفى بالاستمرار الحكمي وفي دلالة الحديث على ذلك نظر لان
المراد بالنية أما العزم على الفعل وإن
تقدم كما ذكره أهل اللغة أو إرادته عند الشروع فيه كما اختاره الفقهاء والمراد
بالاعمال المعهودة عند الشارع
كالصلاة والصيام ونحوهما أما إطلاق ذلك على أجزائها فليس حقيقيا بل من حيث
التسمية لغة وهي غير مرادة
هنا للاكتفاء في كل واحد مما ذكرناه بنية واحدة مع أن مقتضى الدليل وجوب الاتيان
بالقدر الممكن سواء كان
مع استصحاب الأولى فعلا أم الرجوع إليها مع إمكانه لعدم الدليل الدال على الاكتفاء
بالاستدامة الحكمية بهذا
المعنى حتى يقال إنه بدل مخصوص ولا ينتقل إلى غيره وإن أمكن بل ألحق في توجيه
الاستدامة الحكمية أن إرادتي الضدين
لما كانتا متنافيتين أما لذاتيهما أو لأمر عرضي كما قرر في الكلام وكان الواجب إيقاع
الفعل بجملته على الوجه المخصوص

اقتضى ذلك عدم إيجاد نية تنافي النية الأولى فمتى لم ينو ما ينافي النية حصل له ما نواه ولا يفتقر إلى تجديد العزم المذكور لعدم الفائدة فيه والدلالة عليه لان دلالة الخبر على الشئ الأقوى وهو النية لا يدل على الاكتفاء بالأضعف وهو العزم على مقتضاها من غير إحضارها في الذهن وبنى شيخنا الشهيد ره التفسيرين على أن الباقي هل هو مستغن عن المؤثر أو محتاج إليه وهي مسألة كلامية فعلى الأول الأول ونقله عن الشيخ في المبسوط وعلى الثاني الثاني واختاره وهو محل نظر حكما وبناء فإن ذلك إنما يتجه أن لو كانت النية بعد إحضارها يحصل منها أثر خارجي يستغنى عن الوجد أو يحتاج إليه وليست كك بل عند غروبها عن القلب تلحق بالاعدام المفتقرة إلى المؤثر قطعاً مع أن اللازم من الاحتياج إلى المؤثر وجوب إحصار النية بجميع مشخصاتها لا العزم فإنه غير الوجود الأول وغير مستلزم له وإن دخل ضمنا لكن الدلالة التضمنية ملغاة في هذه الأحكام ونظائرها وعلى كلا التفسيرين لو نوى ما ينافي النية الأولى بطل الموضوع فلو نوى المكلف بوضوئه بعد النية المعتبرة التبرد خاصة من غير ضم نية الوجوب والقربة أو ضم الرياء إلى الوجوب والقربة بطل وضوءه للمنافاة للنية الأولى والاحلاص ولأن الأولى قد عدت حقيقة بالذهول عنها وحصل غيرها حقيقة فتكون أقوى وإنما قيدنا النية المذكورة ببعديّة النية الأولى المعتبرة وإن كان اللفظ أعم من ذلك بل هو ظاهر في مصاحبة المنافي للنية الأولى لأنه فرعها على الاستدامة حكما وانما يتم التفريع على التفسيرين بفرض طرو النية المنافية على المعتبرة مع أن الحكم في الطارئ والمصاحب واحد وإن كان الأول وفق لسياق الكلام وظاهر المرتضى أنه لو نوى الرياء بصلاة لم تبطل بمعنى عدم اعادةها لا بمعنى حصول الثواب وهو يستلزم الحصة مع ضم الرياء إلى التقرب بطريق أولى وهو مبنى على قاعدته من عدم الملازمة بين قبول الأعمال وصحتها فبالصحة يحصل الامتثال وبالقبول يستحق الثواب وفي الأصل والفرع منع واعلم أن قطع الاستدامة الحكمية بنية مخالفة إنما تؤثر في بطلان الموضوع مع فعل شئ منه كذلك أما لو جدد النية الأولى قبل أن فعل شيئاً يفيد القطع أو بعده

واعاده قبل جفاف ما سبق على
قطع الاستدامة صح الوضوء لان أفعال الوضوء بمنزلة عبادات متعددة لا بتوقف صحة
بعضها على بعض ولهذا لو
نكس وضوء أعاد على ما يحصل معه الترتيب ولا يبطل بخلاف الصلاة فإنها تبطل
بمنافاة الاستدامة وإن أعاد النية
قبل فعل شئ منها بغير نية معتبرة وهذا كله بخلاف ما لو ضم التبرد بعد النية المعتبرة
إليها فإنه لا يضر عند المصنف
لحصوله وإن لم ينوه فنيته لاغية كما لو كبر الامام وقصد مع التحرم إعلام القوم واختار
المصنف في غير هذا الكتاب
تبعاً لجماعة البطلان هنا للمنافاة أيضاً ولأنه لا يلزم من حصوله ضرورة جواز نية
حصوله وهل الكلام إلا فيه وهذا
أجود ويجوز كون قوله فلو نوى إلخ تفريعاً على النية المذكورة سابقاً المشتملة على
التقرب وجعل الاستدامة الحكيمة
معتزضة ووجه التفريع منافاة ذلك كله للقربة ويجوز أن يقارن بها أي بالنية غسل اليدين
المستحب له على المشهور
لأنه من جملة الوضوء الكامل وأولى منه عند المضمضة والاستنشاق لقربهما إلى
الواجب وجوز ابن إدريس تقديمها
عند غسل اليدين في الغسل دون الوضوء وهو تحكم وتوقف بعض المحققين في
الجميع لعدم صدق الوضوء الحقيقي
عليها ولا يجوز تقديمها عند غيرها من مسنونات الوضوء كالسواك والتسمية إجماعاً
والمراد بالغسل المستحب للوضوء
ما كان لوضوء من حدث النوم أو البول أو الغائط لا من الريح ولا يجوز إيقاعها عند
غسلهما من غير ذلك أما
مع استحبابه لأنه كما إذا وقع الوضوء عقيب الأكل أو بعد مباشرة من يتمم بالنجاسة
أو مع وجوبه كغسلهما من النجاسة
إذ لا يعد من أفعال الوضوء مع احتمال له لأنه أولى بالمراعاة من الندب خصوصاً على ما
ورد من التعليل في النائم بأنه لا يدري

أين باتت يده فإنه يقتضى أنه لدفع نجاسة موهومة فالمحققه أولى وأولى بعدم الجواز ما لو كان غسلهما لغير الواجب والندب من باقي الأحكام الخمسة أما الإباحة فكغسلهما من الريح أو التحريم كفعله مع قصر الماء عن الغسلات الواجبة أو الكراهة كالقصور بسببه عن الغسلات المستحبة إذ لا يعد من السنن فضلا عن سنن الوضوء كل ذلك للخبر واشترط المصنف ره أيضا كون الغسل من ماء قليل في إناء واسع الرأس بحيث يغترف منه فلو توضع من نهر أو مصنع أو من إناء لا يمكن الاغتراف منه لم تجز النية عنده بل لم يستحب غسلهما حينئذ مفهوم قول النبي صلى الله عليه وآله إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها الإناء ثلاثا فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده واستوجه الشهيد ره القول بالاستحباب في الأخير لان النجاسة الموهومة تزول بالنسبة إلى غسل باقي الأعضاء وإن لم يكن لأجل الماء ويؤيده إطلاق الروايات كرواية حريز عن الباقر عليه السلام يغسل الرجل يده من النوم مرة ومن البول والغائط مرتين ومن الجنابة ثلاثا ونحوها واعلم أنه متى قدم النية عند غسل اليدين دخلت نية المندوب تحت الواجب فلا يفتقر في تحصيل الثواب إلى نية أخرى وإن أخرها إلى أول الفرض أو ما بعده من السنن فلا بد للمتقدم منها عليها من نية على الخصوص وإلا لم يثب عليها وتتضيق النية عند أول غسل الوجه فلا يجوز تأخيرها عنه لئلا يخلو أول الفرض عن النية فيبطل إذ ليس للمرء من عمله إلا ما نوى ويجب غسل الوجه بما يسمى غسلا وهو في اللغة إمرار الماء على الشيء على وجه التنظيف والتحسين وإزالة الوسخ ونحوها والمراد هنا ما يحصل معه الجريان على جميع أجزاء ما يجب غسله وأقله ان يجرى جزء من الماء على جزئين من البشرة ولو بمعاون فمتى وصل بلل الماء إلى حد لا يقبل الانتقال من محله إلى محل آخر لم يصدق عليه حينئذ الغسل بل يصير دهنا لا غسلا وأما تمثيل من بالغ في وصف تعليل الغسل بالدهن فهو ضرب من المبالغة في جواز تقليل الجريان ولا يريد جواز عدمه أصلا لعدم صدق مسمى الغسل حينئذ ولا يجب الدلك لصدق (الغسل صح) بدونه لغة وعرفا وربما استحب لما فيه من الاستظهار وأوجه ابن الجنيدي فلو غمض الأعضاء في الماء أو صب عليها

من غير مس أجزاء
وحد الوجه من
قصاص مثلث القاف والضم أفصح شعر الرأس والشعر بفتح العين وإسكانه والمراد
بقصاصه منتهى نبتة إلى محادر
شعر الذقن بالذال المعجمة المفتوحة وفتح القاف والمراد إلى طرف الذقن طولاً وما
دارت عليه الإبهام بكسر الهمزة
وهي الإصبع العظمى والجمع الأباهيم والإصبع الوسطى عرضاً كل ذلك من مستوى
الخلقة وغيره من الأغم والأنزع و
طويل الأصابع وقصيرها يحال عليه فيغسل ما يغسله ولا يجزى غسل الوجه منكوساً بل
يجب البدئة بالأعلى
لوصف الباقر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وأنه غسل وجهه من
أعلاه ولأن الوضوء البياني الصادر من النبي صلى الله عليه وآله
الذي قال عنه أن هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به أي بمثله بمنع أن يكون البدأة فيه
بغير الأعلى وإلا لما جازت
البدأة بالأعلى مع إجماع المسلمين على جوازه وهذا الوجه مطرد في جميع المسائل
المختلف فيها من نظائر ذلك إلا
ما دل الدليل على خروجه كما تراه مفصلاً واستحب السيد المرتضى وابن إدريس البدأة
بالأعلى لإطلاق الآية وقول
الصادق عليه السلام لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً ولا دلالة في الخبر على
مطلوبهما لتغاير حقيقتي الغسل والمسح ومطلق
الآية مقيد بفعله لأنه المبين للناس ولا يجب تحليل اللحية وإن خفت سواء كانت
للرجل أو كانت للمرأة لان الوجه
اسم لما يواجهه به ظاهراً ولا يتبع غيره ولا يلزم الانتقال إلى الشعر لعدم صدق الوجه
عليه عرفاً والخفيف وإن لم
يمنع رؤية الجميع لكنه يستر ما تحته فيزول عنه الاسم ولعموم قول الباقر كل ما أحاط
به الشعر فليس على العباد أن
يطلبوه ولا أن يبحثوا عنه لكن يجرى عليه الماء فإنه شامل للخفيف والكثيف وغيره من
الأخبار الشاملة بعمومها

لهما وأوجب المصنف في غير هذا الكتاب تحليل اللحية الخفيفة محتجا بأن الوجه ما تقع به المواجهة وإنما ينتقل الاسم إلى اللحية مع الستر لا مع عدمه فإن الوجه مرأى وهو المواجه دون اللحية ولا ينتقل الاسم إليها وحمل الأخبار الدالة على عدم الوجوب على الساتر دون غيره وأنت خبير بأن هذه الحجة مع مخالفة مدلولها للأصحاب إنما تستلزم غسل ما لا شعر به من الوجه لعدم انتقال الاسم عنه لا وجوب غسل ما تحت الشعر الساتر الذي هو المتنازع فدليله لا يطابق مدعاه واعلم أن الخلاف إنما هو في وجوب تحليل البشرة التي تحت الشعر الخفيف المستورة به أما ما كان منها مرئيا بين الشعر فيجب غسله قطعاً لعدم انتقال اسم الوجه عنه ويجب غسل اليدين مبتدئاً فيهما وجوبا من المرفقين بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس (?) بذلك لأنه يرتفق بهما في الاتكاء ونحوه إلى أطراف الأصابع لما تقدم في الوجه ويدخل المرفقين في الغسل إجماعاً منا ومن أكثر مخالفينا أما لأن إلى في الآية بمعنى مع وهو كثير كقوله تعالى من أنصاري إلى الله أو لأن الغاية تدخل في المغيا حيث لا مفصل محسوس أو لدخول الحد المجانس في الابتداء والانتهاء مثل بعث الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف والوضوء البياني أوضح دلالة في ذلك فإنه أدار الماء على مرفقيه مبتدئاً بهما ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به وبالجملة فوجوب غسل المرفق لا خلاف فيه إنما الخلاف في سبب الوجوب هل هو النص كما تقدم أو الاستنباط من باب مقدمة الواجب بجعل إلى للغاية وهي لا تقتضي دخول ما بعدها فيما قبلها ولا خروجه لورودها معهما أما الدخول فكقولك حفظت القرآن من أوله إلى آخره ومنه سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وأما الخروج فكاتموا الصيام إلى الليل وفتنة إلى ميسرة وحينئذ لا دلالة على دخول المرفق من الآية نصاً والبياني أعم منه ومن الاستنباط وتظهر الفائدة في وجوب غسل جزء من العضد فوق المرفق فيما لو قطعت اليد من المرفق وسيأتي الكلام فيه ولو نكس الغسل بأن ابتداء فيه بالأصابع بطل الغسل فإن لم يعده على الوجه المعتبر بطل الوضوء خلافاً للسيد المرتضى و ابن إدريس والكلام فيه كالكلام في البداية بأعلى الوجه حجة وجواباً ولو كان له يد

زائدة يجب غسلها إن كانت تحت المرفق مطهر أو فوقه ولم تتميز عن الأصلية وهذا كله لا خلاف فيه أما لو كانت فوقه وتميزت فالامر فيه كذلك عند المصنف ولذا أطلق القول هنا وصرح به في المخ محتجا بصدق اسم اليد وبصحة تقسيمها إلى الزائدة والأصلية ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام التي قسم إليها وبالمعارضة بما تحت المرفق وفيه نظر لوجوب حمل الأيدي على المعهود المتعارف والاحتجاج باشتراك مورد التقسيم بين جميع أفراد الأقسام مع اشتهاه بين القوم قد أورد عليه أنه غير لازم فإننا نقسم الحيوان إلى الأبيض وغير الأبيض مثلا مع أن في كل منهما غير الحيوان واعتذر عنه بأن التقسيم عبارة عن ضم القيود المتخالفة إلى مورد القسمة ليحصل بانضمام كل قيد إليه قسم منه فالقسم عبارة عن مجموع مورد القسمة مع القيد ولا يتحقق بدون مورد القسمة فلا بد أن يكون المورد مشتركا بين جميع أفراد أقسامه والقسم في المثال المذكور هو الحيوان الأبيض والحيوان الغير الأبيض وفيه بحث سلمنا لكن صحة التقسيم إنما هو باعتبار الصورة لا باعتبار المتعارف الحقيقي وإلا لكان لمانع أن يمنع صحته والمعارضة ليست لازمة لأن ما تحت المرفق لم يوجب غسله لكونه يدا بل لأنه في محل الفرض فكان من جملته كغير اليد من الاجزاء التي لا يصدق اسمها عليها حقيقة ولا مجازا ولو كانت في نفس المرفق فكك عند المصنف أيضا بطريق أولى وكذا عند من أوجب غسل المرفق نصا أما من أوجبه تبعا من باب مقدمة الواجب فيمكن القول بوجوب غسلها عنده لأنها في محل الفرض ظاهرا وعدمه لعدم كونه كذلك في نفس الامر وغسل المرفق لاشتباه حد اليد وهو منتف في الخارج عنها وعن مسمائها وهو ضعيف وكذا يجب غسل

اللحم الزائد الكائن تحت المرفق أو فيه لا فوqe لخروجه عن محل الفرض ومنه ما تدلى من اللحم والجلد من غير محل الفرض إليه لوجود العلة فيه وكذا الإصبع بمثلث الهمزة مع مثلث الباء الزائدة في محل الفرض ومقطوع اليد من دون المرفق يغسل الباقي لوجوب غسل الجميع على تقدير وجوده فإذا زال البعض لم يسقط الآخر ويسقط وجوب غسل اليد لو قطعت من المرفق بناء على أن غسل المرفق إنما وجبت تبعاً من باب المقدمة لا أصالة كما يجب غسل جزء من الرأس تبعاً للوجه ليتحقق غسل جميعه وكما في ستر جزء من البدن مع العورة ليتحقق سترها فإذا زال الاشتباه بالقطع من المفصل سقط الوجوب لظهور خروجه عن الفرض فيلحق بباقي أجزاء البدن ولو جعلنا إلى بمعنى مع وجب غسل رأس العضد أصالة لأنه جزء من محل الفرض ومما يرجح هذا الوجه مع ما تقدم إن حملها على الانتهاء يوهم ابتداء الغسل من رؤس الأصابع فالحمل على ما لا يوهم شيئاً أولى وعلى هذا لا يسقط غسل موضع القطع لان المرفق هو العظامان المتداخلان فإذا ذهب أحدهما وجب غسل الآخر إذ لا يسقط الميسور بالمعسور ويزيد الوجوب ما احتج به المصنف على استحباب غسل العضد من الروايات كقول أبي الحسن الكاظم عليه السلام في مقطوع اليد من المرفق يغسل ما بقي من عضده والظاهر أن المراد به رأس العضد الذي كان يغسل قبل القطع وأطلق عليه العضد لعدم اللبس للاجماع على عدم وجوب غسل جميع العضد في حال وهو أولى من حملة على الاستحباب لأنه خبر معناه الامر وهو حقيقة في الوجوب وأوضح دلالة ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام في الأقطع اليد أو الرجل كيف يتوضأ قال يغسل ذلك المكان الذي قطع منه وكذا القول فيما لو قطعت رجله من الكعب وقد ذكر أيضاً في هذه الرواية ولو قطعت اليد من فوق المرفق أو الرجل من فوق الكعب لم يجب الغسل ولا المسح إجماعاً وهل يستحب مسح باقي العضد أثبتته جماعة منهم المصنف والشهيد رحمه الله استناداً إلى الرواية السابقة عن الكاظم عليه السلام مع أنها إنما وردت في القطع من المرفق وعلى ما ذكرناه من توجيهها يسقط الاحتجاج بها رأساً وأما الرجل فلا نص معتبر على مسح ما خرج عن محل الفرض غير أن الصدوق لما روى عن الكاظم عليه السلام

ما تقدم قال وكذلك روى في اقطع الرجلين
ومثل هذا لا يصلح للاحتجاج
ويجب مسح بشرة مقدم الرأس دون وسطه أو خلفه أو أحد جانبيه لان النبي صلى الله
عليه وآله مسح في الوضوء البياني بناصيته وعليه إجماع الإمامية أو شعره أي شعر
المقدم المختص به فلا يجزى المسح على
شعر غير المقدم وإن كان موضوعا عليه ولا على شعره غير المختص به كالطويل
بحيث لو استرسل لخرج عن حد المقدم و
المراد باليمنوع منه هنا الجزء الخارج بمدته عن حده دون أصله وما يتصل به مما لا
يخرج به عنه وقوله بأقل اسمه أي
يجب المسح المذكور بأقل اسم المسح وهو إجراء جزء من الإصبع على المحل
الممسوح وتخصيص الإصبع في كلامهم بناء على أن أقل
ما يمسح به المكلف بحسب الواقع إذا قلل هو الإصبع فكأنها آلة المسح لا ملحوظة
بالتقدير وهذا هو اختيار جماعة المتأخرين
وأوجب المرتضى في مسائل الخلاف وابن بابويه ثلث أصابع مضمومة وتبعهما الشيخ
في النهاية وإنما أجزأ ذلك كله لمكان
الباء في قوله تعالى برؤسكم أما عندنا فظاهر للنص عليه في خبر زرارة قال قلت لأبي
عبد الله عليه السلام الا تخبرني
من أين علمت وقلت أن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين فضحك ثم قال يا زرارة
قاله رسول الله صلى الله عليه وآله
ونزل به الكتاب من الله عز وجل يقول اغسلوا وجوهكم فعملنا أن الوجه كله ينبغي أن
يغسل ثم قال وأيديكم إلى
المرفق ثم فصل بين الكلام فقال وامسحوا برؤسكم فعرفنا حين قال برؤسكم إن
المسح ببعض الرأس لمكان الباء
ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال وأرجلكم إلى الكعبين فعرفنا
حين وصلها بالرأس إن
المسح على بعضها وإنما نقلت الحديث بأسره لكثرة الاختلاف في هذه الباء بين
الأصوليين وحيث هي منصوطة

عندنا عن أئمة الهدى فلا يلتفت حينئذ إلى من منع من الأصوليين ولا إلى إنكار سيويه أفادتها التبويض في سبعة عشر موضعا من كتابه وتبعه على ذلك ابن جنيد مع أنها شهادة على النفي ومعارضة بإقرار الأصمعي وأبي على الفارسي وابن كيسان والقتيبي وابن مالك من المتأخرين وأكثر عليها من الآيات الإلهية والشواهد الشعرية كقوله تعالى يشرب بها عباد الله وقول الشاعر شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج ونقل عن جميع الكوفيين وحمل النفي للتقدم على أنه عن أهل بلد النافي لا غير كما صرح به ابن جنيد ولما ذكره محققو الأصول من أنها إذا دخلت على المتعدى بنفسه أفادت التبويض وإلا لزم عدم فائدتها وللفرق بين مسحت المنديل ومسحت بالمنديل وهذه الحجة قررها المصنف في كتب الأصول لكن مع ثبوت النص عندنا لا يحتاج إلى ذلك وأما عند غيرنا ممن لم يوجب استيعاب الرأس بالمسح فلما نقلناه عن أهل العربية والأصول ويدل على عدم وجوب الثلاث قول الباقر عليه السلام في حديث الأخوين إذا مسحت بشئ من رأسك أو بشئ من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزاك فالشئ كما يتناول أقل من الثلاث يتناول أيضا ما هو أقل من قدر الإصبع عرضا وهو معنى أقل الاسم كما قلنا إذا تقرر ذلك فإن اقتصر المكلف على الأقل فهو الواجب وإن زاد عليه فلا ريب في استحبابه عينا لكن هل يوصف مع ذلك بالوجوب تخييرا أم لا الذي

يظهر من المصنف هنا وصرح به في الأصول عدم الوصف بالوجوب محتجا بأنه يجوز تركه لا إلى بدل ولا شئ من الواجب كذلك فلا شئ من الزائد بواجب وبأن الكلى قد وجد فخرج المكلف به عن العهدة فلم يكن شئ مطلوب منه حتما حتى يوصف بالوجوب وفيه نظر إذ لا مانع من إلحاقه بالواجبات الكلية كإفراد الواجب المخير والاستدلال بجواز تركه إن أراد به مطلق الواجب منعت الصغرى لجواز ترك بعض الواجب المخير مع الاتيان بالفرد الاخر وظاهر إطلاق اسم الواجب على كل واحد منها أو فردا خاصا لم يستلزم المدعى لعدم كلية الكبرى وقد وقع مثل ذلك في التخيير بين القصر والتمام

في أماكن التخيير عندنا ومطلقا عند غيرنا فإن الركعتين الأخيرتين من هذا القبيل ولا امتناع في أن يكون الشيء مطلوباً وجوباً على وجهين أحدهما أكمل من الآخر كمثل القصر والتمام ومن هذا الباب تكرار التسيبحات الأربع في الأخيرتين وتكرار التسيب في الركوع والسجود ونحوها واستقرب شيخنا الشهيد استحباب الزائد عن أقل الواجب محتجاً بجواز تركه كما مر قال هذا إذا أوقعه دفعة ولو أوقعه تدريجاً فالزائد مستحب قطعاً وهذا التفصيل حسن لأنه مع التدريج يتأدى الوجوب بمسح جزء فيحتاج إيجاب الباقي إلى دليل والأصل يقتضى عدم الوجوب بخلاف ما لو مسحه دفعة إذ لم يتحقق فعل الفرد الواجب إلا بالجميع واعلم إن الخلاف المتقدم في تقدير المسح إنما هو في الرأس أما في الرجلين فقال المحقق في المعتمد يكفي المسح من رؤس الأصابع إلى الكعبين ولو بأصبع واحدة وهو إجماع فقهاء أهل البيت عليهم السلام فافهم ذلك فإن الإجماع المنقول بخبر الواحد حجة مع أنه لم يدع خلاف ذلك ولا يجزى الغسل عنه أي عن المسح لأنهما حقيقتان مختلفتان لا يدخل إحداهما تحت الأمر بالأخرى ولتحريم الماء الجديد وللخبر وهل اختلاف حقيقتي الغسل والمسح على وجه العموم والخصوص من وجه أم على وجه التباين بحيث لا يجتمعان في مادة يحتمل الأول لأن المراد بالغسل إجراء الماء على العضو وبالمسح إمرار اليد عليه مع وجود بلل الوضوء عليها وهو أعم من كونه مع ذلك جارياً على العضو وعدمه وحينئذ فيصدق الغسل بدون المسح في إجراء الماء على العضو من دون إمرار اليد والمسح بدونه مع إمرارها ببلل (غير جارٍ ويجتمعان في إمرارها ببلل صح) يجري على العضو ويحتمل الثاني لدلالة الآية والأخبار على اختصاص أعضاء الغسل به وأعضاء المسح به والتفضيل قاطع للشركة فلو أمكن اجتماعهما في مادة أمكن غسل الممسوح فيتحقق الاشتراك

ولأن المصنف نقل في التذكرة الاجماع على أن الغسل لا يجزى عن المسح ولا شك أن الماء الجاري على العضو على ذلك الوجه غسل فلا يجزى إجماعا ولا اعتبار بعدم نية الغسل به لان الاسم تابع للحقيقة لا للنية وتظهر الفائدة فيما لو مسح على العضو الممسوح ببلل كثير بحيث جرى عليه فعلى الأول يجزى دون الثاني وممن صرح بالاجزاء الشهيد رحمه الله في الذكرى قال فيها ولا يقدر إكثار الماء لأجل المسح لأنه من بلل الوضوء وكذا لو مسح بماء جار على العضو وإن أفرط الجريان لصدق الامتثال ولأن الغسل غير مقصود وفي تحقق الامتثال ما مر من المنع وعدم قصد الغسل مع وجوده لا يخرج منه عن كونه غسلا فالمتجه حينئذ عدم الاجزاء ويستحب المسح مقبلا تفصيا من الخلاف فيحصل القطع برفع الحدث معه وليس بواجب على الأصح خلافا للأكثر لا إطلاق الآية والاختبار ولصحيحة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بمسح الوضوء مقبلا ومدبرا وما تقدم من الاستدلال (بالوضوء البياني صح) من أنه أن كان عليه السلام مسح رأسه منكوسا تعين ذلك لكن الاجماع على خلافه بل غايته الجواز فدل على مسحه مقبلا فيجب يندفع هنا بدليل خارجي وهو الخبر المتقدم وحاصله أنه حجة فيما لا يثبت خلافه لاشتماله على مقطوع بعدم وجوبه والعجب أن المرتضى رحمه الله منع من استقبال الشعر هنا مع تجويزه الاستقبال في الوجه واليدين محتجا هنا بتوقف القطع برفع الحدث عليه ولا يجوز المسح على حائل كعمامة وغيرها ولو حناء وما ورد من نفى البأس عنه محمول على أثره وهو اللون لإفادة الباء في الآية الالتصاق مع التبويض إذ لا منافاة فلا يخرج عن العهدة بدونه لقول الصادق عليه السلام حين سئل عن رجل يتوضأ و ثقل عليه نزع العمامة قال يدخل أصبعه ويجب مسح بشرة الرجلين بإجماعنا وتواتر الاخبار به عن أئمتنا عليهم السلام وروى عن النبي صلى الله عليه وآله من طريق العامة في جملة أخبار ولقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم بالجر عطفا على الرأس لفظا وبالنصب على المحل لان الرأس في محل نصب بامسحوا وهو أولى من عطف الأرجل على تقدير النصب على الأيدي للقرب والفصل والايهام المخمل بالفصاحة من الانتقال من جملة

إلى أخرى قبل إكمالها كقولك ضربت
زيدا وعمروا وأكرمت خالدا وبكرا ويجعل بكرا معطوفا على زيد وعمرو المضروبين
وحمل الجر في الأرجل على
المجاورة للمجرور كقوله تعالى عذاب يوم اليم وقراءة حمزة وهور عين إذ ليس
معطوفا على لحم طير لعدم كون الحور مطوفا
بهن ضعيف لانكار أكثر أهل العربية الجر بالمجاورة فيضعف جدا إن لم يمنع ولا يليق
بكتاب الله مع أنه مشروط عند مجوزه
بعدم الالتباس وعدم العطف وهما مفقودان هنا وما ورد مما يوهم خلاف الشرطين
مقرر على وجه يدفع التوهم وجر اليم لا
يلبسه بيوم وهور عين مجرور عطفا على جنات أي المقربون في جنات ومصاحبة حور
عين لمنع الجواز)
الجوار صح) مع العطف بالواو
واعلم أنه يستفاد من قوله بشرة الرجلين مع قوله في الرأس كذلك أو شعره المختص أنه
لا يجرى المسح على الشعر في الرجلين
بل يتحتم البشرة والامر فيه كذلك بأقل اسمه كما تقدم في مسح الرأس لعطف الأرجل
على الرأس فشاركه في الحكم إلا أنه
لا خلاف هنا في أجزاء المسمى كما ذكره المحقق في المعتبر وحده من رؤس
الأصابع إلى الكعبين ولا بد من إدخال جزء من الحدين
لعدم المفصل المحسوس كظائره وهما أي الكعبان مجمع القدم وأصل الساق على
المختار عند المصنف وتبعه الشهيد رحمه
الله في الألفية والمقداد في الكنز مع أن الشهيد رحمه الله في الذكرى ادعى إجماعنا
وكثير ممن خالفنا كسائر الحنفية
وبعض الشافعية على إنهما قبتا القدم عند معقد الشراك ولاشتقاقه من قولهم كعب إذا
ارتفع ومنه كعب ثدي الجارية
إذا علا قال قد كعب الثدي على نحرها في مشرف ذي صبح نائر فهو بالاشتقاق
أنسب وكذلك المحقق في المعتبر ادعى أيضا
اجماع فقهاء أهل البيت عليهم السلام على ذلك وللنقل المتواتر عن أهل البيت عليهم
السلام كما روى عن أبي جعفر عليه

السلام (أنه وصف الكعب في ظهر القدم وعنه صح) في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال هذا هو الكعب قال وأومى بيده إلى أسفل العرقوب وقال هذا هو الضنوب ولا ريب أن الكعب الذي يدعيه المصنف ليس في ظهر القدم وإنما هو المفصل بين الساق والقدم والمفصل بين شئين يمتنع كونه في أحدهما واحتج المصنف على مذهبه بما رواه زرارة وبكبير ابنا

أعين عن أبي جعفر عليه السلام حيث سألاه عن الكعبين فقال ها هنا يعنى المفصل دون عظم الساق وبما تقدم من وصف الباقر عليه السلام لو ضوء رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أن قال ومسح على مقدم رأسه وظهر قدميه وهو يعطى استيعاب المسح لجميع ظهر القدم وبأنه أقرب إلى ما حدده أهل اللغة وأنت خبير بعدم دلالة الحديث الثاني وقد تقرر وأما حديث الأخوين فهو وإن لم يناف مدعاه لا ينافي مدعى الجماعة أيضا فيجب حمله على ما يوافق الحديثين المتقدمين جمعا بين الاخبار وموافقة للاجماع مع أن الشهيد رحمه الله جعله أول الأدلة النقلية على قول جماعة الأصحاب وأما استدلاله بقربه إلى ما حدده أهل اللغة فقد أجاب عنه في الذكرى بأنه إن أراد بأهل اللغة لغوية العامة فهم مختلفون وإن أراد لغوية الخاصة فهم متفقون على ما قررناه أولا حتى إن العلامة اللغوي عميد الرؤساء صنف في الكعب كتابا مفردا وأكثر فيه من الشواهد على أنه قبة القدم والظاهر أن تفسير الشهيد في الألفية بأنه ملتقى الساق والقدم على سبيل الاحتياط لا الوجوب كما ذكره في البيان لكثرة تشنيعه على الفاضل في القول بذلك حتى ألزمه خرق إجماع الكل وإحداث قول ثالث مستلزم رفع ما أجمع عليه الأمة الخاصة على ما ذكر والعام على أن الكعب ما نتا عن يمين الرجل وشماله

والعجب من المصنف حيث قال في المخ إن في عبارة أصحابنا اشتباه على غير المحصل مشيرا إلى أن المحصل لا يشته عليه إن مرادهم بالكعب المفصل بين الساق والقدم وإن من لم يفهم ذلك من كلامهم لا يكون محصلا ثم حكى كلام جماعة منهم والحال أن المحصل لو حاول فهم ذلك من كلامهم لم يجد إليه سبيلا ولم يقم عليه دليلا وكأنه معرض في ذلك بشيخه أبي القسم حيث ادعى إجماع علماء أهل البيت على خلاف مدعاه كما تقدم النقل عنه والله أعلم بحقيقة

الحال ويجوز المسح على الرجلين منكوسا
بأن يبتدى بالكعب ويختم بالأصابع كالرأس لرواية حماد المتقدمة عن أبي عبد الله عليه
السلام لا بأس بالمسح في الوضوء مقبلا
ومدبرا وهو شامل بإطلاقه للجميع وفي عبارة أخرى له عنه عليه السلام لا بأس بمسح
القدمين مقبلا ومدبرا وغير ذلك من
الاخبار وهي مخصصة أيضا لدليل الوضوء البياني كما تقدم والكلام في إلى في الآية
هنا كما مر في احتمال المعية والغاية
فعلى الأول لا دلالة فيها على الابتداء وكذا على الثاني إذا جعلت الغاية للممسوح
وأوجب جماعة الابتداء برؤس الأصابع ووافقهم
المرتضى هنا مع مخالفته في غسل الوجه واليدين جعلها لالى على بابها من الانتهاء
وأرادوا به انتهاء المسح ولأن في وصف
الباقر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله مسح قدميه إلى الكعبين ولأن
الوضوء البياني لم ينكس فيه وإلا لما
أجزأ خلافه مع جوازه إجماعا والتقريب ما تقدم ولا ريب أنه أولى وأحوط لتحقيق
الخروج عن العهدة بفعله ولا يجوز المسح على
حائل كخف وغيره اختيار إجماعا منا لعدم مسمى الرجل فيه وإفادة الباء المقدره في
المعطوف اللصاق ولعدم المسح في
الوضوء البياني المحكوم بأنه لا يقبل الصلاة إلا به على حائل بين البشرة وبينه من خف
وغيره إجماعا وقد روى عن علي عليه السلام
ما أبالي أمسح على الخفين أو على ظهر غير بالفلاة بالعين المهملة ثم الياء المثناة من
تحت ثم الراء المهملة وهو الحمار ومثله
عن أبي هريرة وعائشة وعنها عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال أشد الناس حسرة يوم
القيامة من رأى وضوءه على جلد غيره
وعنها لأن تقطع رجلاي بالمواسي أحب إلى من أن أمسح على الخفين وإنكارها يدل
على عدم فعل النبي صلى الله عليه وآله
إياه وأما الروايات عن أهل البيت عليهم السلام في ذلك فكثيرة غنية عن الايراد هنا
ويجوز ذلك للتقية والضرورة

كالبرد ولا يختص بكيفية عندهم كالليس على طهارة ولا كمية كالיום والليلة للحاضر
والثلاثة للمسافر ولا يبطل الوضوء
بزوال التقية والضرورة ما لم يحدث على الأصح لأنها طهارة شرعية ولم يثبت كون
ذلك ناقضا ويحتمله لزوال
المشروط

بزوال شرطه وقربه المصنف في التذكرة وتوقف في غيرها ولا يشترط في جواز ذلك
ونحوه للتقية عدم المندوحة وهو يؤيد بقاء الطهارة
مع زوال سبب التقية ولو تأدت التقية بأحد الأمرين أما المسح على الخف أو غسل
الرجلين تعين الغسل لأنه أقرب إلى المفروض
بالأصل ولو غسل رجله مختاراً بطل وضوءه لاختلاف الحقيقة ومخالفة الأمر
ولالإجماع واحترز بالاختيار عن التقية
فيجوز الغسل لها ولا يجب الاستيعاب حينئذ بل لو تأدت بغسل موضع المسح خاصة
أجزأ ولو انعكس الحكم بأن مسح في موضع
التقية بطل وضوء أيضاً للنهي المقتضى للفساد في العبادة مع احتمال الصحة لان النهي
لوصف خارج واعلم أن الحالة الموجبة
للتقية أن يحصل للمكلف العلم أو الظن بنزول المقرر بتركها به أو ببعض المؤمنين قريباً
أو بعيداً سواء كان ذلك في
واجب عندهم أم مستحب أم مباح ولو لم يخف ضرراً عاجلاً ويتوهم ضرراً آجلاً أو
ضرراً سهلاً استحبت وكذا لو كانت لتقية
في المستحب كغسل الوجه باليدين معاً حيث لا ضرر معلوماً ولا مظنوناً ولا يبطل
الفعل بتركها هنا قطعاً وقد تكره كالتقية
في المستحب حيث لا ضرر عاجلاً ولا آجلاً مع خوف الالتباس على عوام المذهب
وقد تحرم حيث يتحقق الأمن من الضرر بفعل الواجب
عاجلاً وآجلاً ولا يتصور إباحتها في العبادة وإن أمكنت في الجملة كالتقية في بعض
المباحات التي ترجحها العامة
ولا يحصل بتركها ضرر فهي إذن منقسمة بانقسام الأحكام الخمسة ولا اختصاص لها
بهذا الباب وإن أمكن فرض الأربعة
فيه

ويجب مسح الرأس والرجلين ببقية نداوة للوضوء لوصف وضوء رسول الله صلى الله
عليه وآله وفيه ثم مسح ببقية
ما بقي في يده رأسه ورجليه وغيره من الأخبار وهذا الحكم قد استقر عليه إجماعنا بعد
ابن الجنيدي مع أنه لم يجوز الاستيناف
مطلقاً بل مع جفاف أعضاء الوضوء ومع غسل الأعضاء مرتين مرتين مع أن الحكم

الأول (الثاني صح) يأتي عندنا على بعض الوجوه
كشدة الحر وقلة الماء فإن استأنف فأوجه؟ بل أبطل وضوءه لعدم مماثلته للوضوء
المحكوم عليه بأنه لا يقبل الصلاة
إلا به فإن جف البلل عن يديه أخذ من لحيته وإشفار عينيه وحاجبيه ومسح به ويجوز
الآخذ من هذه المواضع وغيرها
من غير جفاف لاشتراك الجميع في كونه بلل الوضوء ولا يصدق عليه الاستيناف
ولإطلاق قول الصادق عليه السلام في ما رواه
مالك بن أعين عنه عليه السلام من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح رأسه فإن
كان في لحيته بلل فليأخذ منه وليمسح به
فجوز عليه السلام الآخذ من اللحية من غير تقييد بجفاف اليد فإن جف جميع ذلك أو
لم يمكن أن ينفصل عنه ما يتحقق به المسح
بطل الوضوء إلا مع الضرورة كإفراط الحر وقلة الماء فيجوز حينئذ استيناف الماء لكن
لو أمكن إبقاء جزء من اليد اليسرى ثم الصب
عليه أو غمسه في الماء وتعجيل المسح به وجب مقدما على الاستيناف
ويجب في الوضوء الترتيب بين الأعضاء المغسولة والممسوحة
يبدأ بغسل الوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم بمسح الرأس ثم بالرجلين عند علمائنا
أجمع لترتيب الوضوء البياني و
لان الفاء في فاغسلوا يفيد الترتيب بين إرادة القيام وبين غسل الوجه فيجب البداية بغسل
الوجه وكل من قال بوجوب
البداة به قال بالترتيب بين باقي الأعضاء لان أبا حنيفة ومالكا لا يريان الترتيب فيه ولا
في غيره بل يجوزان تأخيره
عن الجميع وصوره مع النكس عندهما سبعمائة وعشرون كلها مجزية وعندنا لا يجزى
منها إلا واحدة والروايات عندنا
على وجوبه وتوقف صحة الوضوء عليه متظافرة والمعتبر في الترتيب تقديم المقدم لا
عدم تأخيره فلا تجزى المعية بل يحصل
الوجه دخولا واليمنى خروجا فإن أعادها فاليسرى ويجوز المسح بمائها لعدم صدق
التجديد عليه ولو أخرجها مرتبا صح
غسل الجميع ولو كان في جار وتعاقبت عليه ثلث جريات أو في واقف وطال المكث
صح غسل الوجه واليدين

أيضا ولا ترتيب واجب بينهما أي بين الرجلين للأصل ولقوله تعالى وأرجلكم فيصدق مع الترتيب وعدمه إذ لا دلالة للكلي على الجزئي المعين وأوجه جماعة لتقريب الدليل في الوضوء البياني وهو أنه لو قدم فيه اليسرى أو مسحهما معا تعين ذلك وهو خلاف الاجماع فتعين كون اليمين فيه مقدمة وهذا الدليل لا معارض له هنا كما في صورتني نكس المسح فيعمل عليه (فنعمل عمله صح) والآية كما أنه لا تدل عليه لا تنافيه كجمع الأيدي مع وجوب الترتيب فيها وهذا هو الأجود

ويجب فيه الموالاة ولا خلاف عندنا في وجوبها ولكن اختلف في معناها على ثلاثة أقوال أحدها أنها مراعاة الجفاف مطلقا فمتى آخر متابعة الأعضاء على وجه لا يحصل معه جفاف فلا أثم عليه ولا إبطال وهو قول الأكثر ومنهم الشيخ في الجمل وثانيها متابعة الأعضاء بعضها البعض بحيث إذا فرغ من عضو شرع في آخر في حال الاختيار فإن أحل بها معه أثم ولا يبطل إلا بالجفاف ومع الضرورة كفراغ الماء ونحوه لا أثم بالتأخير ولا إبطال ما لم يجف وهو قول الشيخين في غير الجمل والمبسوط والمصنف رحمهم الله وإليه أشار هنا بقوله وهي أي الموالاة المتابعة اختيارا فإن آخر بعض الأعضاء عن بعض فجف المتقدم استأنف وإلا فلا لكن مع الاثم في حال الاختيار وثالثها المتابعة مع الاختيار فمتى أحل بها معه بطل الوضوء سواء حصل معه جفاف أم لا وهو قول الشيخ في المبسوط وهذا القول أسقطه المصنف في المختلف وجعل فيها قولين خاصة وقد عرفت أن الثلاثة للشيخ

رحمه الله وحده فضلا عن شاركه في بعضها ومن صرح بالثلاثة المحقق في المعبر والشهيد في الذكرى وكذا في حاشيته على القواعد وإن كانت لا تخالف من إجمال واستدل المصنف على مذهبه هنا باقتضاء الامر في قوله تعالى فاغسلوا إرخ الفور لأنه أحوط وبقوله تعالى سارعوا إلى مغفرة من ربكم فاستبقوا الخيرات وبأنه تعالى أوجب غسل الوجه واليدين والمسح عند إرادة القيام إلى الصلاة بلا فصل وفعل الجميع دفعة متعذر فيحمل على الممكن وهو المتابعة وبما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال إذا توضأت بعض وضوءك فعرضت له حاجة حتى ييس

وضوءك فأعد وضوءك فإن الوضوء لا يتبعض فحكمه عليه السلام بأن الوضوء لا يتبعض يصدق مع الجفاف وعدمه وبقوله عليه السلام اتبع وضوءك بعضه بعضا و بالوضوء البياني كما تقدم من أنه لو لم يتابعه لوجب التفريق وهو خلاف الاجماع وبأنه أحوط وفي كل واحد من هذه الوجوه نظر أما الأول فلأنه مخالف لمذهبه في سائر كتبه الأصولية حيث ذهب إلى أن الامر لا يفيد الفور ولا التراخي لاستعماله فيهما بل هو الظاهر من دليبه هنا في قوله لأنه أحوط فإن البحث ليس فيه بل في الواجب الذي يحصل الاثم بتركه و الاستدلال بآية المسارعة أجاب هو عنها في الكتب الأصولية بأن المسارعة إلى المغفرة مجاز إذ المراد ما يقتضيها ولو سلم كونها للوجوب والفور فلا يدل على فورية مطلق الامر لان المسارعة إلى المغفرة بفعل سببها وهو التوبة وهو واجب فوري وأما الآية الثانية فنمنع إن الامر فيها للوجوب إذ ليس استباق جميع الخيرات واجبا وأما قوله إن الله سبحانه أوجب غسل الوجه عقيب إرادة القيام إلى الصلاة بلا فصل بناء على دلالة الفاء على التعقيب بغير مهلة فقد أجيب عنه بأن الفاء الدالة عليه كذلك هي العاطفة كقولك جاء زيد فعمرو وأما الداخلة على الجزاء كقولك إذا جاء زيد فأكرمه فقد نصوا على عدم إفادتها التعقيب ومع تسليمه يلزم عدم جواز تأخير الطهارة عنها أول الوقت لمن أراد القيام إلى الصلاة في آخر الوقت مثلا إذ يصدق عليه أنه يريد القيام إلى الصلاة ولم يقل به أحد وأما الخبر فهو بالدلالة على نقيض المدعى أولى من الدلالة عليه وقوله فيه أن الوضوء لا يتبعض تعليل للإعادة فإن كان المراد به مطلق التفريق وجب إعادته وهو لا يقول به وإن كان المراد غير ذلك لم يدل على مطلوبه والظاهر أن المراد بالتبعيض فيه الجفاف كأنه يصير بعضه جافا وهو المتقدم وبعضه رطبا والمراد بالتبعيض على هذا الوجه وهو مع فرض إهماله حتى يجف جميع ما تقدم

لا مطلق التبويض وأما حديث الامر بالاتباع فإن الظاهر أن المراد فيه الترتيب بمعنى اتباع كل عضو سابقه بحيث لا يقدمه عليه لأنه كان في سياقه مع أن فيه جمعا بين الاخبار ولأن المتابعة بهذا المعنى لو وجبت لبطل الوضوء بالاخلال بها لعدم الاتيان بالفعل على الوجه المأمور به وتوهم كونه واجبا لا شرطا يندفع بذلك فيبقى في عهدة التكليف وأما متابعة الوضوء البياني فمسلمة لكن لو وجب مراعاته بهذا المعنى لوجب علينا المطابقة بين زمان فعلنا والقدر الذي تابع فيه من الزمان ولم يقل به أحد فسقطت دلالته ولانا بينا أنه إنما يحتج به مع عدم دليل خارجي يقتضى تقييد مطلقه وليس هنا كذلك للأخبار الدالة على مراعاة الجفاف فالأولى العمل بها واتباع الأكثر واعلم أن المراد بجفاف المتقدم جفاف جميع الأعضاء المتقدمة لاطباقهم على الاخذ من اللحية ونحوها للمسح ولا بلل هنا على اليدين وقيل المراد به العضو الذي انتهى إليه الغسل فمتى جف وجب الإعادة وإن كان البلل باقيا على غيره والمعتبر في البلل الحسى فلا اعتبار بتقدير الهوا حال كونه مفرط الرطوبة بكونه معتدلا ولا بتقييد بعضهم الهوا بالمعتدل ليخرج طرف الافراط في الحرارة فإن زوال البلل حينئذ مغتفر كما تقدم ولا فرق على تقدير الجفاف في البطلان بين العامد والناسي والجاهل لاطلاق الاخبار وإن سلم الناسي من الاثم وذو الجبيرة على عضو كسير من أعضاء الوضوء ونحوها من الخرق المعصوبة على الجرح والقرح ينزعها إن أمكن وكانت على محل مسح مطلقا لوجوب إصاق الماسح بالممسوح وإن كانت على عضو مغسول تخير بين أن ينزعها أو يكرر الماء عليها حتى يصل إلى البشرة ويجرى عليها على الوجه المعتبر في الغسل مع طهارة العضو تحتها وإلا اعتبر مع ذلك إذ يجرى قبله عليها على الوجه المعتبر في التطهير أيضا هذا إن تمكن من النزاع أو إيصال الماء على ذلك الوجه وإلا هذه الكلمة في هذا التركيب ونظائره هي المركبة من أن الشرطية ولا النافية وجملة الشرط محذوفة أي وإن لم يتمكن من ذلك مسح عليها أي على الجبيرة إن كان ظاهرها طاهرا أو نجسا بعد تطهيره إن أمكن وإلا وضع عليها شيئا طاهرا ومسح عليه مستوعبا لها إن كانت

على عضو مغسول وإلا أجزاء مسمى المسح كالأصل ولا فرق في أجزاء المسح عليها
ووجوبه بين أن يمكن أجرا الماء عليها أو لا لعدم
التعبد بغسلها مع تعذر وصول الماء إلى أصلها ولا بين أن تستوعب الجبيرة عضوا
كاملا أو الأعضاء كلها أو لا للعموم
ويمكن استفادة ذلك من إطلاق المصنف هنا ولو لم يكن على الكسر أو الجرح خرقه
فإن أمكن غسله أو مسحه إذا كان في موضع
المسح وجب كالجبيرة وإلا غسل ما حوله والأحوط مسحه إن أمكن أو وضع شيء
عليه والمسح فوّه مستوعبا أو مبعضا كما مر
ولا يخفى ما في العبارة من الاجمال والقصور عن تحقيق المسألة المؤدى إلى الاختلال
وإذا راعيت ما ذكرناه عرفت مواضع
إجمالها ومحال اختلالها وصاحب السلس وهو الذي لا يستمسك بوله يتوضأ لكل
صلاة على أصح الأقوال لان الأصل
في الحدث الطارئ بعد الطهارة إيجابها فعفى عنه في قدر الضرورة وهو الصلاة
الواحدة فيبقى الباقي على الأصل
وجعله في المبسوط كالأستحاضة بالنسبة إلى الغسل فكما أنها تجمع بين الصلاتين
والصلوات بغسل واحد في الوقت فكذا
هنا (يجمع بينهما بوضوء واحد إلا أنه جوز له هنا صح) الجمع مطلقا وهو قياس لا يتم
عنده فضلا عن غيره وجوز المصنف في المنتهى له الجمع بين الظهر والعصر خاصة
بوضوء
واحد جامعا بينهما وكذا المغرب والعشاء كالمستحاضة استنادا إلى ما روى عن
الصادق عليه السلام في الرجل يقطر
منه البول إذا كان حين الصلاة أتخذ كيسا وجعل فيه قطنًا ثم علقه عليه وأدخل ذكره
فيه ثم صلى يجمع بين الصلاتين
الظهر والعصر يؤخر الظهر ويعجل العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء ويفعل ذلك
في الصبح ووجه الدلالة عدم فائدة الجمع
مع تجديد الوضوء وإن تخصيص الصلاتين بالذكر يدل نفي ما عداهما وفيهما منع إذ لا
دلالة فيه على أن الجمع بوضوء
واحد وعدم ظهور فائدة الجمع بين الصلاتين مع التجديد لا يدل على عداهما ولا على
نفي جواز ما عداهما وفائدة ذكرهما

بالبناء على الغالب بالنسبة إلى الأداء وفي مقطوع سماعة سألته عن رجل أخذه تقطر
(تقطير خ ل) من فرجه أما دم أو غيره قال فليضع
خريطة وليتوضأ وليصل فإنما ذلك بلاء ابتلي به فلا يعيدن إلا من الحدث الذي يتوضأ
منه قال الشهيد رحمه الله
وهو يشعر بفتوى المبسوط وقال بعض المحققين هو دال على ذلك وفيه نظر فإن غايته
العفو عما يتجدد في أثناء الصلاة
لا بعدها لان الخارج أن كان بولا كان من الحدث الذي توضأ منه فأقل ما يدل على
إعادة الوضوء للصلاة الأخرى
وإن كان دما كما ذكر في الرواية فالامر واضح وأمره بالوضوء والصلاة كما يحتمل
شموله للمتعددة يحتمل الامر بالوضوء
لكل صلاة كما تقدم قيل وحسنة منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
الرجل يعتريه البول ولا يقدر
على حبسه قال إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر يجعل خريطة يشعر بقول
الشيخ في المبسوط أيضا لان العذر يشعر بسقوط
حكم الخارج وإلا لم يكن معذورا وفيه أيضا مع تسليمه نظر بل إنما يشعر بالعفو عن
الخارج بعد الطهارة بالنسبة إلى الصلاة
لأنه لما دل الدليل على إيجاب كل خارج من الحدث كان قبول العذر فيما نافاه في
مواضع الضرورة ومحل قبول العذر
هو الاكتفاء بالوضوء الواحد للصلاة الواحدة كما في المستحاضة فالقياس عليها يوجب
تعدد الوضوء لا عدمه كما ذكره الشيخ
إذا تقرر ذلك فالحكم إنما يكون كذلك إذا لم يكن له في الوقت فترة معتادة تسع
الطهارة والصلاة وإلا وجب انتظارها
لزوال الضرورة التي هي مناط التخفيف وكذا المبطون وهو من به البطن بالتحريك
بحيث يعتريه الحدث من ريح أو غايط على
وجه لا يمكنه دفعه يتوضأ لكل صلاة ثم لا أثر للحدث الواقع بعد ذلك وإن كان في
أثناء الصلاة على المختار عند المصنف إذا
لم يمكنه التحفظ بقدر الطهارة والصلاة أما بالشد أو بانتظار فترة معتادة وأوجب الشيخ
وجماعة منهم الشهيد في الذكرى
هنا في الحدث الفاجئ في أثناء الصلاة الطهارة والبناء على الصلاة لما روى في
الصحيح عن الباقر عليه السلام صاحب البطن
الغالب يتوضأ ويبني على صلاته وقوله عليه السلام في حديث آخر انصرف ثم توضأ
وابن علي ما مضى من صلاتك ما لم تنقض
الصلاة بالكلام متعمدا فإن تكلمت ناسيا فلا شيء عليك وهو بمنزلة من تكلم في

الصلاة ناسيا قلت وإن قلب وجهه
عن القبلة قال وإن قلب وجهه عن القبلة وردهما المصنف رحمه الله مع اعترافه
بصحتها واحتمل بعض المحققين في الرواية
الأولى يراد بالبناء فيها الاستيناف إذ لا امتناع في أن يراد بالبناء
على الشيء فعله وفيه نظر بل البناء على الشيء يستلزم سبق شيء منه حتى يبني عليه كان
الماضي منه بمنزلة الأساس الذي
يترتب عليه وأورد على الروائين معا معارضتهما لغيرهما من الأخبار الدالة على إن
الحدث يقطع الصلاة وهو ضعيف
لان عام تلك الأخبار أو مطلقها مخصص أو مقيد إجماعا بالمستحاضة والسلس فلا
وجه لاجراء (لعدم خراج ط) هذا الفرد مع النص
عليه بالتعيين واستدل المصنف على مذهبه هنا بأن الحدث المتكرر لو نقض الطهارة
لأبطل الصلاة لان شرط صحة الصلاة
استمرار الطهارة وهو مصادرة على المطلوب كما ذكره الشهيد رحمه الله وردها بعض
المحققين بأن الطهارة شرط الصلاة
إجماعا والمشروط عدم عند عدم شرطه والحدث مانع اتفاقا لاخلاله بالشرط وليس في
هذا مصادرة بوجه وهو ضعيف جدا
فإن المصادرة نشأت من ادعاء الملازمة بين نقض الطهارة وبطلان الصلاة مع ورود
النص الصحيح على فساد هذه الملازمة
فلا معنى حينئذ لدفعها بدعوى الاجماع على أن الطهارة شرط الصلاة مع تخلفها في
مواضع كثيرة وأجيب بأن الاحتجاج ليس
هو بانتقاض الطهارة هنا الذي هو محل النزاع حتى تكون مصادرة بل بالأدلة الدالة
بعمومها على إعادة الصلاة بالحدث
وقد عرفت أن الأدلة التي تدعيها مخصوصة أو مقيدة إجماعا فاندفع الجواب أيضا
وقوى وجوب الطهارة والبناء
ولما فرغ من فروض الوضوء وبعض أحكامه أخذ يذكر شيئا من مستحباته فقال
ويستحب للمتوضئ وضع الاناء على اليمين إن كان

مما يغترف منه باليد لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله كان يحب التيامن في طهوره وشأنه كله ولو كان الإناء لا يمكن الاغتراف منه وضع على اليسار ليصب منه في اليمين للغسل بها أو للإدارة إلى اليسار والاعتراف بها مطلقاً وعند إرادة غسلها يدار منها إلى اليسار لفعل الباقر عليه السلام ذلك في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وفي حديث عن الباقر عليه السلام أنه أخذ باليسرى فغسل اليمنى وهو لبيان الجواز والتسمية وهي بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ولو اقتصر على بسم الله أجزاء ولو نسيها في الابتداء تدارك في الأثناء كما في الأكل وكذا لو تعمد تركها مع احتمال عدمه هنا وتثنية الغسلات في الأعضاء الثلاثة بعد إتمام الغسلة الأولى على أصح الأقوال ونقل ابن إدريس فيه الاجماع بناء على عدم قدح معلوم النسب فيه وقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام الوضوء مثنى مثنى وليس المراد به الواجب للاجماع على الاجتزاء بالمرّة فتحمل الثانية على الندب ويظهر من الصدوق رحمه الله عدم شرعية الثانية حيث قال لا يؤجر عليها وهو يقتضى أنها ليست من الوضوء لان أفعاله أما واجبة أو مندوبة وكلاهما محصل للأجر محتجا بما روى عن الصادق عليه السلام والله ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله إلا مرة مرة ونحوه وهو محمول على الوضوء البياني الذي لا يقبل الصلاة إلا به جمعا بين الاخبار ويؤيده ما روى أن النبي صلى الله عليه وآله توضع مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ثم توضع مرتين وقال هذا وضوء من ضاعف الله له الاجر ولو سلم أنه لغير البيان لم يدل على تحريم الثانية لان الاقتصار على الواحدة لا يدل على تحريم ما سواها مضافاً إلى عدة روايات صحيحة دلت على شرعية الثانية والدعاء عند كل فعل من أفعال الوضوء الواجبة والمستحبة بما روى عن أبي عبد الله عليه السلام قال بينما أمير المؤمنين عليه السلام قاعد ومعه ابنه محمد إذ قال يا محمد إيتني بإناء من ماء فأتاه به فصبه بيده اليسرى على يده اليمنى وقال الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً ثم استنشق فقال اللهم لا تحرم على ريح الجنة واجعلني ممن يشم ريحها وطيبها وريحانها ثم تمضمض فقال اللهم أنطق لساني بذكراك واجعلني ممن

ترضى عنه ثم غسل وجهه فقال
اللهم بيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه ثم
غسل يمينه فقال اللهم أعطني كتابي
بيمينني والخلد في الجنان بيساري وحاسبني حسابا يسيرا ثم غسل شماله فقال اللهم لا
تعطني كتابي بشمالي ولا
تجعلها مغلولة إلى عنقي وأعوذ بك من مقطعات النيران ثم مسح رأسه فقال اللهم
غشني رحمتك وبركاتك وعفوك
ثم مسح على رجليه فقال اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام واجعل
سعيي فيما يرضيك عنى ثم التفت
إلى محمد فقال يا محمد من توضأ مثل ما توضأت وقال مثل ما قلت خلق الله من كل
قطرة ملكا يقدره ويسبحه ويكبره و
يهلله فيكتب له ثواب ذلك إلى يوم القيمة وزاد المفيد في دعاء الرجلين يا ذا الجلال
والإكرام وإذا فرغ من الوضوء قال
الحمد لله رب العالمين اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وغسل اليدين
من الزندين قبل إدخالهما
الإناء والأولى أن يراد به مطلق الإناء سواء كان ماءه قليلا أم كثيرا لعدم تحقق التعليل
بالنجاسة الوهمية بل هو
تعبد محض فيثبت الاستحباب مع تحقق طهارتهما لكن مع الكثرة وسعة رأس الإناء
يكفي غسلهما فيه وعلى هذا لا
فرق أيضا بين إمكان وضع اليد في الإناء أولا ككونه ضيق الرأس فيستحب غسلهما
حينئذ قبل الاشتغال بباقي الأفعال
وإن كان الأولى اختصاص (الحكم صح) في إيقاع النية عنده بالإناء الواسع المشتمل
على الماء القليل كما تقدم وهذا الغسل
يكون مرة من حدث النوم سواء في ذلك نوم الليل والنهار وسواء كانت اليد مطلقة أم
مشدودة وسواء كان النائم مسرولا

أم لا للعموم وكذا يستحب غسلهما (مرة من حدث البول ومرتين من الغائط وثلاثا من الجنابة وذكرها هنا استطرادا ولا يستحب غسلهما صح) من باقي الاحداث كالريح ولو اجتمعت الاحداث تداخلت مع التساوي ومع الاختلاف يدخل الأقل تحت الأكثر ولو أدخل يده قبل الغسل فعل مكروها ثم إن كان كثيرا وقلنا فيه بالاستحباب حسب بمرّة فينبى عليها وكذا إن كان قليلا وجعلناه تعبدا وإن كان لدفع نجاسة موهومة لم يستحب بعد ذلك بالنسبة إلى هذا الاناء بل يستحب العدول إلى إناء آخر أو إلى هذا بعد إزالة ما تعدى إليه من النجاسة الموهومة بوضعه في الكثير وحكم الغمس قبل كمال العدد حكمه قبل الشروع وهذا الغسل من سنن الوضوء فيستحب فيه النية كما في العبادات ولم يعتبرها المصنف في النهاية معللا بأنه لدفع وهم النجاسة ولو تحققها لم يشترط النية فمع وأهمها أولى مع أنه اختار في آخر البحث إن الغسل تعبد فلو تحقق طهارة يده استحب والمضمضة والاستنشاق على المشهور وقول ابن أبي عقيل أنهما ليسا بفرض ولا سنة ضعيف أو مآول بالسنة المحتمة فيرادف الفرض والجمع بينهما للتأكيد وكثيرا ما يذكر في كتابه السنة ويريد بها الفرض وكيفيتهما إن يبدأ بالمضمضة ثلاثا بثلاث أكف من ماء على الأفضل ولو فعلها بكف واحد أجزأ ويدير الماء في فيه إلى أقصى الحنك ووجهي الأسنان والثلاث ممرا مسبحة وإبهامه عليها لإزالة ما هناك من الأذى ثم ليستنشق ثلاثا كذلك ويجذب الماء إلى خياشيمه إن لم يكن صائما والأفضل مج الماء ولو ابتلعه جاز وليكونا باليمين ولو فعلهما على غير هذا الوجه تأدت السنة وإن كان أدون فضلا ويشترط تقديم المضمضة عليه فلو عكس صحت المضمضة خاصة فيعيده بعدها وجوز المصنف في النهاية الجمع بينهما بأن يتمضمض مرة ثم يستنشق مرة وهكذا ثلاثا سواء كان الجميع بغرفة أم بغرفتين أم بأزيد وإن كان الأول أفضل وبدأة الرجل بظاهر ذراعيه في الغسلة الأولى وبياطنها في الثانية عكس المرأة لقول الرضا عليه السلام فرض الله على النساء أن يبدأن بباطن أذرعهن وفي الرجال بظاهر الذراع هكذا احتج عليه المصنف وليس في الرواية تفضيل الغسلتين كما ذكر بل هي شاملة للغسلتين وجماعة من الأصحاب لم يفرقوا بين الغسلتين

لاطلاق الخبر غير أن الشيخ في المبسوط ذكر الفرق وتبعه عليه جماعة منهم المصنف والمحقق ولم يثبت الوجه فيه والخشى يتخير في الوظيفتين سواء قلنا بالتفصيل أم الاطلاق فلو بدأت بظاهرهما فيهما أو بباطنهما لم يحصل السنة على القول بالتفصيل والوضوء بمد لقوله صلى الله عليه و آله الوضوء بمد والغسل بصاع وسيأتي أقوام بعدي يستقلون ذلك فأولئك على خلاف سنتي والثابت على سنتي معي في حظيرة القدس والمد يؤدي به سنن الوضوء وفروضة والأغلب زيادته عليهما والظاهر إن ماء الاستنجاء منه لما تقدم من حديث دعاء الأعضاء عن أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال فيه أتوضأ للصلاة ثم ذكر الاستنجاء ويمكن العدم لعدم صدق الاسم عليه وحذف التوضأ للصلاة في بعض نسخ الحديث ويضعف بأن المثبت مقدم ويكره الاستعانة في الوضوء للخبر في ذلك عن الرضا عليه السلام وتعليقه بقوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه إلى قوله ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ثم قال وها أنا ذا أتوضأ للصلاة وهي العبادة فأكره أن يشركني فيها أحد والمراد بالاستعانة نحو صب الماء في اليد ليغسل المتوضي به لا صبه على العضو فإنه تولية وهل تصدق بطلب إحضار الماء ليتوضى به يحتمل قويا ذلك لأنه بعض العبادة بل هو عبادة في نفسه فيشملة التعليل بالآية وكذا القول في طلب إسخانه حيث يحتاج إليه ونحوه كل ذلك بعد العزم على الوضوء أما لو استعان لا له ثم عرض له إرادة الوضوء لم يكره قطعا وكذا يكره التمندل على المشهور وهو مسح أعضاء الوضوء بالمنديل ونحوه لقول الصادق عليه السلام من توضأ فتمندل كان له حسنة وإن توضأ ولم يتمندل حتى يجف وضؤه كانت له ثلاثون حسنة وعلل المصنف الكراهة مع الحديث بأن فيه إزالة أثر العبادة وهو يقتضى تعميم الكراهة بكل ما يحصل به إزالة الأثر من منديل وكم ونار ونحوها وهو الظاهر وخصه المحقق الشيخ على بالمنديل والذيل لا بالكم لعدم

صدق التمندل عليه وهو ضعيف لان التمندل إن لوحظ فيه مأخذ الاشتقاق فلا وجه لتعدية الحكم عن المنديل إذ لا يصدق على الذيل أنه منديل قطعاً وإن كانت العلة إزالة البلل فلا وجه للحصر فيما ذكر والمحقق في الشرايع عبر عن التمندل بمسح الأعضاء وهو حسن وإن كان التعبير بإزالة البلل أحسن ويحرم التولية اختياراً فيبطل الوضوء بها وهو إجماع إلا من ابن الحنيد فإنه استحب تركها لنا مع الاجماع قوله تعالى فاغسلوا وامسحوا وإسناد الفعل إلى فاعله هو الحقيقة وتجاوز مع الضرورة بل تجب لان المجاز يصار إليه عند تعذر الحقيقة ويتولى المكلف النية إذ لا عجز عنها مع التكليف ولو نويها معاً كان حسناً ويشترط مطابقة نية المتولي لفعله فينوي أوضي لا أتوضي وكذا المريض ويجب تحصيل المعين مع العجز ولو بأجرة مقدورة ولو أمكن تقديم ما يغمس المعذور فيه الأعضاء لم تجز التولية ولا يشترط العجز عن الكل فيجوز أن يتبعض ويجب أي يشترط الوضوء وجميع الطهارات الشرعية كالأغسال بماء مطلق وسيأتي تعريفه سواء كان مستعملاً في الأكبر أم لا للاجماع على بقاءه على الإطلاق وإنما الخلاف في جواز استعماله ثانياً في رفع الحدث ففي العبارة إشارة إلى جوازه طاهر مملوك أو مباح ويدخل في المباح المأذون فيه مع كونه ملكاً للغير وإنما فسرنا الوجوب بالاشتراط لأنه لو تطهر بالمضاف مثلاً لم يكن مأثوماً بل طهارته فاسدة لا غير اللهم إلا أن يعتقد شرعية ذلك أو يستمر عليه ويصلى به مثلاً فيأثم حينئذ ومع ذلك لا يتوجه حمل الوجوب على معناه الأصلي لان النهي عن الشيء أمر بضده العام لا المعين ولو تيقن المكلف الحدث وشك في الطهارة كأنه تيقن أنه أحدث في الوقت الفلاني وشك الآن أنه هل تطهر بعد ذلك أم لا أو يتقنهما أي الحدث والطهارة في وقت معين وشك بعده في المتأخر منهما سواء علم أنه كان قبلهما متطهراً أم محدثاً أم شك في ذلك أو شك في شيء منه أي من الوضوء كما لو شك في الاتيان ببعض أفعاله وهو على حاله أي على حال الوضوء لم يفرغ منه بعد أعاد الوضوء في صورتين الأولتين والشيء المشكوك فيه في الثالثة وما بعده قضية للترتيب ولا يخفى ما في العبارة من الاجمال والتجاوز في إطلاق

العود على الأولى لعدم العلم بسبق طهارة حتى تصدق الإعادة أما وجوب الوضوء في الأولى فظاهر لان يقين الحدث لا يرفع إلا بيقين مثله فيعمل الاستصحاب عمله وأما الثانية فليحصل يقين الطهارة لاحتمال كون المتأخر هو الحدث ولا إشكال في ذلك مع عدم علم المكلف بحاله قبلهما فإن تأخر كل منهما محتمل على حد سواء فيتكافأ الاحتمالان ويتساقتان فيجب الطهارة أما لو علم حاله قبلهما بالطهارة أو بالحدث فالامر فيه كذلك عند المصنف هنا وفي أكثر كتبه والشيخين وجماعة للاحتمال أيضا فلا يدخل في الصلاة إلا بيقين الطهارة واختار المصنف رحمه الله في المختلف استصحاب حاله قبلهما فإن كان متطهرا فهو الآن متطهر لأنه تيقن أنه نقض تلك الطهارة ثم توضحاً ولا يمكن أن يتوضأ عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه ولا يزول عن اليقين بالشك وإن كان محدثا فهو الآن محدث لتيقنه انتقاله عن الحدث السابق عليهما إلى طهارة ثم نقضها والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها وهذا القول لا يتم إلا مع تيقن عدم التجديد وعدم تعقيب حدث لحدث وتساويهما كما في المثال ومع هذه القيود لا تبقى المسألة بعد التروي من باب الشك في شئ لان علم الترتيب المذكور يحصل اليقين بأحدهما فهو كالشاك في مبدء السعي وهو يعلم الزوجية أو الفردية فبأدنى توجيه الذهن يعلم المبدأ لكن لما كان الشك حاصلًا في أول الامر قبل التروي جاز عد المسألة من مسائل الشك كمن شك في صلاته ثم تيقن أحد الطرفين أو ظنه فإنها تذكر في مسائل الشك باعتبار أول أمرها ولما استشعر المصنف في القواعد عدم تمامية استصحاب الحالة السابقة مطلقا قيدهما بكونهما متحدين متعاقبين ثم حكم باستصحاب حاله وأراد به لازم الاستصحاب مجازا فإنه إذا حكم بكونه متطهرا مع تخلل الحدث المزيل لحكم استصحاب

الطهارة الأولى ثبت لازمه وكذا الحدث والمحقق في المعتبر مال إلى عكس ما ذكره المصنف فإنه قال فيه بعد ما ذكر توجيه كلام الشيخين ويمكن أن يقال ينظر إلى حاله قبل تصادم الاحتمالين فإن كان حدثا بنى على الطهارة لأنه تيقن انتقاله عن تلك الحال إلى الطهارة ولم يعلم تجدد الانتقاض فصار متيقنا في الطهارة شاكا في الحدث فيبنى على الطهارة وإن كان قبل تصادم الاحتمالين متطهرا بنى على الحدث لعين ما ذكرناه من التنزيل انتهى والذي يحصل لنا في المسألة بعد تحرير كلام الجماعة أنه إن علم التعاقب فلا ريب في الاستصحاب وإلا فإن كان لا يعتاد التجديد بل إنما يتطهر حيث يتطهر طهارة رافعة للحدث فكلام المحقق مع فرض سبق الحدث أوجه لضعف الحكم بوجود الطهارة مع العلم بوقوعها على الوجه المعتبر وعدم العلم بتعقب الحدث لها المقتضى للابطال إذا علم أنه كان قبلهما محدثا ولا يرد حينئذ إن تيقن الحدث مكان لتيقن الطهارة لان الطهارة قد علم تأثيرها في رفع الحدث أما الحدث فغير معلوم نقضه للطهارة لاحتمال أن يقع بعد الحدث الأول قبل الطهارة إذ الفرض عدم اشتراط التعاقب فلا يزول المعلوم بالاحتمال بل يرجع إلى يقين الطهارة مع الشك في الحدث وكلام المخ في فرض سبق الطهارة أوجه لان نفي احتمال التجديد يقتضى توسط الحدث بين الطهارتين وإن لم يتفق له تحقيق هذه القيود بل إنما تحقق الطهارة والحدث وشك في المتأخر منهما من غير تحقيق لحاله كما ذكرناه وجب عليه الطهارة سواء علم حاله قبلهما أم لا لقيام الاحتمال واشتباه الحال واعلم أن هذه المسألة تتشعب إلى اثني عشر قسما لان الطهارة والحدث أما أن يتيقنهما متحدين أي متساويين عددا متعاقبين أي لا يتكرر منهما مثلان بل إنما يعقب الطهارة الحدث أو بالعكس أو لا ولا أو أحدهما خاصة فالصور أربع ثم أما أن يعلم حاله قبل زمانهما متطهرا أو محدثا أو لا يعلم شيئا ومضروب الثلاثة في الأربعة اثني عشر يعلم حكمها بالتأمل بعد مراجعة ما تلوناه وأما الثالثة وهي الشك في شئ من أفعال الضوء وهو على حاله فوجه الإعادة فيه ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام إذا كنت قاعدا على وضوءك فلم تدر أغسلت ذراعك أم لا فأعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه فإذا قمت من

الوضوء وفرغت منه وصرت إلى حالة أخرى
في الصلاة أو غيرها وشككت في شيء مما سمي الله عليك وضوءه فلا شيء عليك وهذه
الرواية كما يحتمل أن يريد بحاله حال
الوضوء كما قلناه أو لا يحتمل أن يريد به حال المتوضي فيعود الضمير على الفاعل
المضمر في قوله ولو شك فعلى هذا يرجع
ما دام على حاله التي توضحاً عليها وإن فرغ من أفعال الوضوء لكن يرجح الأول ما رواه
عبد الله بن أبي يعفور عنه عليه
السلام إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك شيء إنما
الشك إذا كنت في شيء لم تجزه والمراد إنما
الشك الذي يلتفت إليه وغيره من الاخبار واحتمال عود الضمير في حاله إلى الشيء
المشكوك فيه المذكور قبله صريحا لا
دليل عليه من النقل وإن أمكن بحسب اللفظ ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث أو
شك في شيء منه أي من الوضوء
بعد الانصراف عنه حقيقة أو حكما والمراد به الفراغ من أفعاله وإن لم ينصرف عن
مكانه لم يلتفت فيهما لما تقدم و
لما رواه بكير بن أعين قال قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال هو حين يتوضأ أذكر
منه حين يشك ولو جدد
المكلف وضوءه ندبا احترازا عما لو جدد وجوبا بالنذر وشبهه فإنه يرفع الحدث عند
المصنف في هذا الكتاب
بناء على اشتراط الوجه وعدم اشتراط أحد الأمرين ثم ذكر بعد الصلاة الواقعة بعدهما
إخلال عضو من إحدى
الطهارتين جهل تعيينه في أحديهما أعاد الطهارة والصلاة لا مكان كون الخلل من
الطهارة الأولى والمجدد ندبا
غير رافع للحدث عند المصنف لا اشتراط نية الوجه في الوضوء فعلى هذا لو اشترك
الوضوءان في الرفع والإباحة
مع وجوبهما كما لو توضأ واجبا بعد دخول الوقت ثم نذر التجديد وجدد ثم صلى
وذكر الإخلال صحت الصلاة الواقعة

بعدهما للقطع بسلامة طهارة مبيحة ولو فرض تخلل صلاة واجبة بينهما وجب إعادتها مطلقا ويمكن تصور وجوب الثاني
بغير النذر بأن ذهل عن الأول فتوضأ واجبا وصلى فإن الوضوء الثاني رافع أيضا للجزم فيه بنية الوجوب و
مطابقة الجزم للواقع أو مع ندبهما كما لو توضأ قبل حصول السبب ثم جدد الوضوء ندبا ثم دخل الوقت فصلى به ثم ذكر
الاخلال المجهول فإن الصلاة صحيحة أيضا لان الجزم حاصل بسلامة طهارة منهما وإلى هذه الصورة أشار المصنف بقوله
إلا مع ندبية الطهارتين كذا فسره شيخنا الشهيد رحمه الله في الشرح وهو الظاهر من كلام المصنف في النهاية ولا
يخل من إشكال ويمكن تفسير النديين على وجه يرفع الاشكال بأن يتوضأ ندبا قبل السبب ثم يذهل عنه ويتوضأ
ندبا أيضا ثم يصلى به وكذا مع ندب الأول ووجوب الثاني على تقدير الذهول عن الأول الواقع قبل الوقت فتوضأ
واجبا بعده أو نذر تجديد الوضوء الواقع قبل الوقت سواء كان قبله أم بعده مع عدم الذهول عنه هذا كله على
تقدير اشتراط نية الوجه وعدم وجوب نية أحد الامرين الرفع أو الاستباحة أما على هذا التقدير كما هو مختار
المصنف في أكثر كتبه لا يتصور في الواجبين بتقدير نذر التجديد لعدم نية أحدهما في المجدد وإن نذر كما سيأتي تحقيقه ولا
في الواجب بعد المندوب كذلك نعم يتصور على تقدير الذهول في الواجبين والمندوبين والواجب بعد المندوب كما سلف دون العكس
إلا بتقدير توسط صلاة بينهما كما لو توضأ للصبح مثلا وصلها ثم توضأ ندبا قبل الزوال وصلى الظهر ثم ذكر الاخلال
فإن الظهر واقعة بعد طهارة رافعة ظاهرا وإن وجب إعادة الصبح قطعاً لكن في هذا الفرض إشكال يأتي تحقيقه و
الشهيد رحمه الله حكى في الشرح عن شيخه عميد الدين فرض الذهول على هذا التقدير في صورة النديين ولا فرق بينهما
وبين الآخرين وقال في توجيهه إباحة الثاني على تقدير الذهول ولا يرد كونه غير مكلف حالة الغفلة لأنه غير مكلف
بالمذهول عنه وكلامنا في المذكور ولا كونه على حالة لو ذكر لما جزم لأننا نعتبر جزمه حالة النية كما لو شهد العدلان ظاهرا
بالهلال فصام فإنه على حاله لو علم فسقهما لما جزم وقد حكموا بصحة صومه على

تقدير ثبوت الهلال بغيرهما بعد ذلك ويمكن فرض
الواجبين كذلك فيمن تيقن الحدث وشك في الطهارة أو تيقنهما ولا يعلم حاله قبل
زمان الطهارتين ثم ذكر بعد الطهارة
الثانية تقدم الحدث على الأولى فإنه سوغ له الطهارة بجزم معتبر شرعا واعلم أنه على
القول بالاجتزاء بنية القربة تصح
الصلاة على جميع التقادير لسلامة طهارة قطعاً وهو واضح وكذا على القول بأن
المجدد يرفع الحدث كما اختاره الشيخ في المبسوط
والمحقق في المعتمد والشهيد في الدروس بناء على أنه طهارة شرعية قصد بها تحصيل
فضيلة لا تحصل إلا بها فإن شرعية
المجدد لاستدراك ما عساه فات في الأولى فينبغي أن يحصل له ذلك والاستباحة إنما
تكون معتبرة مع الذكر أما إذا ظن
المكلف حصولها فلا كيف وهم يعللون مشروعية المجدد بما قلناه ومثله استحباب
الغسل أول ليلة من شهر رمضان تلافياً
لما عساه فات من الأغسال الواجبة والاتفاق واقع على أجزاء يوم الشك بنية الندب عن
الواجب والصدقة بدرهم تمراً
كفارة لما لعله لزمه في الاحرام وفتح هذا الباب يؤدي إلى سد باب الاحتياط وأقول
لابد قبل الحكم برفع الوضوء المجدد
من تحقيق حال نيته فإن الذي يظهر من كلام المصنف في التذكرة والنهاية أنه مقتصر
فيه على نية القربة وإن المقصود به
زيادة التنظيف خاصة وعلى هذا فعدم حكمه بأنه رافع متوجه عند من لا يكتفى بها
لكن الظاهر من كلام المحقق في المعتمد
بعد حكمه برفعه أنه لا بد فيه من نية استباحة الصلاة فلو نوى وضوءاً مطلقاً لم يرفع مع
أنه حكم فيه بعدم نية الوجوب
في الوضوء الواجب فعلى هذا نية الوضوء المجدد على تقدير الحكم بالرفع كنية الأول
و ح يتجه ما تقدم من التعليل
برفعه وهذا هو الظاهر من كلام الشهيد رحمه الله في الذكرى فإنه قال بعد نقله كلام
المصنف بعدم رفعه معللاً بعدم نية

الوجوب فيه ويشكل بأنا نتكلم على تقديرها وقال في موضع آخر أن ظاهر الأصحاب والاختبار إن شرعية التجديد للتدارك فهو منوى به تلك الغاية وعلى تقدير عدم نيتها لا يكون مشروعاً وفي هذا رد على المحقق حيث اقتضى كلامه جواز نية الاستباحة في المجدد وعدمها وأنه يرفع في الأول دون الثاني وعلى المصنف مطلقاً ولو تعددت الصلاة الواقعة بعد الطهارة المعقبة بالتجديد مع ذكر الخلل المذكور أيضاً معناه في هذا التركيب عوداً إليه أي عد إلى كذا عوداً فالحكم فيه كذلك فانصبه على المصدرية المعبر عنها بالمفعول المطلق قال ابن السكيت هو مصدر قولك أض يئض أي عاد يقال أض فلان إلى أهله أي رجع أعاد (الطهارة وضح) الصلاتين لما تقدم إذ لا فرق مع تطرق الاحتمال إلى الطهارة بين الصلاة المتحدة الواقعة بعدها والمتعددة وكذا يعيد الصلاة الواقعة بين الطهارتين أيضاً بطريق أولى بل الحكم بإعادتها جار على جميع الأقوال بخلاف الواقعة بعد الطهارتين ولو تطهر وصلى وحدث والمراد مرتباً كما ذكر وإن كانت الواو لا تفيد الترتيب عند المصنف بل الجمع المطلق ثم تطهر وصلى كذلك ثم ذكر إخلال عضو من إحدى الطهارتين مجهول بالنسبة إليهما وإن علم عينه في نفسه كالوجه مثلاً أعاد الصلاتين بعد الطهارة إن اختلفتا أي الصلاتان عدداً كالمغرب والعشاء لفساد أحديهما يقينا ولا يمكن التردد للاختلاف وإلا أي وإن لم يكونا مختلفتين كالظهر والعصر فالعدد أي وجب إعادة فريضة بعدد أحديهما مطلقاً بينهما فيصلى في المثال المذكور رباعية يطلق فيها بين الظهر والعصر لأن الفاسد أحديهما خاصة لأن الطهارتين رافعتان والاطلاق محصل لذلك على أصح القولين وأوجب الشيخ في المبسوط قضاء الصلاتين تحصيلاً لليقين حتى أوجب قضاء الخمس لو صلاها بخمس طهارات ثم ذكر الإخلال المذكور في إحدى الطهارات مع تخلل الحدث بين كل طهارة وصلاة منها وعلى ما ذكره المصنف هنا يجزيه في هذا الفرض ثلث فرائض رباعية كما ذكر ويزيد فيها الاطلاق على العشاء وصبح ومغرب لأن الغاية فريضة واحدة مجهولة من الخمس ويتخير في تقديم أيها شاء وتوسيطه وتأخيرها ويتخير في الرباعية بين الجهر والاختفات لاحتمال كونها إحدى الظهرين أو العشاء ولا

يمكن الجمع بين النقيضين ولو كان الذكر في وقت العشاء نوى بالمغرب الأداء وردد في الرباعية بين الأداء والقضاء مع إن الشيخ رحمه الله وافق الجماعة في الاجتزاء بثلاث فرايض ممن فاته فريضة مجهولة من الخمس معولا على رواية مثل فيها بمن نسي فريضة فلم يقس عليها لمخالفتها للأصل وهو وجوب الجزم في النية وفي الاطلاق ترديد وأجيب بأن الترديد مشترك الالزام لان من أعاد الصلاتين يعلم قطعاً بأن أحديهما ليست في ذمته للجزم بأن الفساد في إحدى الطهارتين خاصة فعند نية كل منهما إنما يقصد الوجوب على تقدير الفساد ولا أثر لصورة جزمه لان ذلك هو المراد والجواب عنهما واحد وهو أن الجزم إنما يعتبر إذا كان ممكناً وللمكلف إليه طريق وهو منفي في المسألتين والخبر ينه عليه مع أن المتنازع لا يكاد يخرج عن النسيان واعلم أن الوضوئين هنا يمكن فرضهما واجبين وهو واضح ومندوبين كما إذا توضى برئ الذمة من مشروط به ثم صلى فريضة في وقتها ثم تاهب للأخرى قبل وقتها وصلى ثم ذكر الاخلال ومتفرقين فمع تقدم الواجب كما لو توضىاً لصلاة في وقتها وصلها ثم تاهب لأخرى قبل وقتها وبالعكس على العكس واستشكل شيخنا الشهيد رحمه الله صورة النديين والندب بعد الواجب لعدم الجزم ببراءة الذمة لما توضىاً ندبا ثانياً لجواز أن يكون الخلل من الأولى فتفسد صلاته وتصير في الذمة فيقع الندب في غير موضعه وللبحث في تأثير ذلك مجال لاستحالة تكليف الغافل والفرض تجدد العلم بعد الصلاتين ولأنه كان مأموراً بإيقاعه على ذلك الوجه فيقتضى الاجزاء

النظر الثالث
من الأنظار الستة في أسباب الغسل وقد تقدم تحقيق السبب وأنه الوصف الظاهر المنضبط الذي دل الدليل على

كونه معرفا لحكم شرعي بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته إنما يجب الغسل بالجنابة بفتح الجيم والحيض والاستحاضة على تفصيل يأتي والنفاس بكسر النون ومس الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل الغسل للواجب (اختيارا صح) ويدخل في الغسل من قدم غسله ليقتل فلا يجب بمسه غسل وكذا لا يجب بمس الشهيد لعدم وجوب الغسل عليه وخرج به المتيّم ولو عن بعض الأغسال فيجب الغسل بمسه لفقد التطهير الحقيقي وخرج بالاختيار مغسل الكافر مع عدم المماثل لعدم التطهير حقيقة أيضا وإطلاق الغسل هنا أما بناء على الغالب أو لعدم إيجاب الغسل بمس المذكور لأن فيه خلافا وهذه الأسباب الخمسة لا خلاف فيها عندنا إلا في غسل المس فمنع السيد المرتضى من وجوبه وسيأتي ما يدل على الوجوب وقوله وغسل الأموات لا يجوز عطفه على شيء من هذه الأسباب لفساد المعنى ح لأنه يصير التقدير إنما يجب الغسل بالجنابة إلى آخره وبغسل الأموات فيصير غسل الأموات من جملة الأسباب وهو فاسد بل الأولى عطفه على الضمير المستتر في يجب ليصير التقدير إنما يجب الغسل بهذه الأشياء وإنما يجب غسل الأموات مضافا إلى الأغسال المسببة عن هذه الخمسة وعلى كل تقدير فلا تخالف العبارة عن ثقل ويمكن أن يكون قوله وغسل الأموات مبتدأ محذوف الخبر أي واجب وإنما غير الأسلوب في العبارة لأن غسل الأموات ليس على نهج الأغسال السالفة ولو قال بدل غسل الأموات والموت كما صنع شيخنا الشهيد ليكون معطوفا على الأسباب المتقدمة لأنه بعضها كان أوضح وكل الأغسال لا بد معها من الوضوء قبلها أو بعدها على المشهور خلافا للسيد المرتضى فإنه اكتفى بالغسل مطلقا استنادا إلى صحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال الغسل يجزى عن الوضوء وأي وضوء أطهر من الغسل بناء على أن هذا اللام للجنس وإن لام الجنس إذا دخل على اسمه أفاد العموم والمقدمتان ممنوعتان لا مكان حمل اللام على العهد ويراد به غسل الجنابة جمعا بينها وبين ما سيأتي من الأخبار الدالة على اختصاص الحكم بغسل الجنابة نصا إلا غسل الجنابة فإنه لا وضوء معه عندنا وجوبا إجماعا ولا استحبابا على المشهور لقوله تعالى حتى تغتسلوا غيا المنع بالغسل فلا يتوقف على

غيره لوجوب مخالفة ما بعد
الغاية لما قبلها ولئلا يلزم جعل ما ليس بغاية غاية ولقول الصادق عليه السلام في كل
غسل وضوء إلا الجنابة
ولصحيح ابن أبي عمير المرسل عن الصادق عليه السلام كل غسل قبله وضوء إلا غسل
الجنابة وقد عمل الأصحاب بمراسيله
وقيل للباقر عليه السلام كان علي عليه السلام يأمر بالوضوء قبل غسل الجنابة فقال
كذبوا علي علي عليه السلام قال الله
تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا وفي حكايته عليه السلام للآية إشارة إلى أن المراد من
الطهارة الأمور بها الغسل وقد
نقل المحقق في المعتبر إجماع المفسرين على ذلك وقد يقرر مع ذلك بأن الله سبحانه
أمر مرید الصلاة بالوضوء المعبر عنه
بغسل الأعضاء المخصوصة ومسحها ثم قال وإن كنتم جنبا فاطهروا ولا يجوز أن يراد
بالطهارة الوضوء لان التفصيل
قاطع للشركة ولا الوضوء والغسل معا لعدم جواز استعمال المشترك في معنيه عند
المحققين ولو سلم فلا دليل على
إرادتهما معا من الآية لان الجواز لا يتحتم المصير إليه بل غيره وهو المتفق عليه أولى
فتعين أن يراد به الغسل وحيث
كانت الأسباب الموجبة للغسل ستة كما عرفت فهيها مقاصد أربعة تشتمل على بيان
الأسباب الستة وجمع بين
الاستحاضة والنفاس في مقصد لقلة مباحثهما بالنسبة إلى غيرهما وكذا جمع المس مع
أحكام الميت لقلة أحكامه
المقصد الأول في ماهية الجنابة وأحكامها وهي مصدر قولك أجنب الرجل وجنب
وأجنب جنابة
ومنع بعض أهل العربية من الثاني قال لان معناه إصابته ريح الجنوب وهي في اللغة البعد
وشرعا ما يكون سببا
للبعد عن أحكام الطاهرين من غيبوبة الحشفة أو قدرها في قبل أو دبر أو نزول المنى
على ما يأتي تفصيله وهي

أي الجنابة تحصل للرجل والمرأة بل لجميع الناس على الأصح فلو فرض من الصغير
جماع وجب عليه الغسل
عند البلوغ
بسبب الجنابة الأولى فتخلف الحكم عنه لفقد شرط لا يخرج عن السببية وأما إنزال
المني فقد يفرض مع عدم تحقق الرجولية
ويكون حينئذ سببا فيها لان المنى ليس دليلا على سبق البلوغ بل موجدا له كما سيأتي
فالتعبير بالرجولية غير جيد ومثله
القول في المرأة فإنها تأنيث المرء وهو لغة الرجل كما نص عليه أهل اللغة وحصولها
بأحد أمرين بإنزال المنى مطلقا
يقظة ونوما بشهوة وبغير شهوة لقوله صلى الله عليه وآله إنما الماء من الماء ولا فرق
بين نزوله من الموضع المعتاد
الخلقي أو من غيره مطلقا مع تحقق إنه منى عند المصنف للعموم واختار الشهيد إلحاقه
بالحدث الأصغر الخارج من غير
المعتاد فيعتبر فيه الاعتياد أو انسداد الخلقي وإن اعتبرنا هناك العدة احتمل اعتبار الصلب
هنا لأنه يخرج منه وقربه
المصنف في النهاية ويعتبر في الخنثى خروجه من فرجه لا من أحدهما إلا مع الاعتياد
ويأتي على إطلاق المصنف المتقدم عدم
اعتبار الاعتياد هنا مع تحقق المنى وبالجماع في قبل المرأة حتى تغيب الحشفة فيه مع
سلامتها أو الباقي منها إن لم يذهب
المعظم أو قدرها من مقطوعها لأنه في معناها لقوله عليه السلام إذا التقى الختانان
وجب الغسل والمراد بالتقائهما
تحاذيهما لعدم إمكان الالتقاء حقيقة فإن موضع الختان في المرأة على الفرج ومدخل
الذكر في أسفله وبينهما ثقبه
البول وذكر الختانين لا ينفي الحكم عما عداهما فلو فرض انتفاؤهما أو أحدهما ثبت
الحكم على الوجه المتقدم لقوله عليه السلام
إذا أدخله فقد وجب الغسل والجماع في دبر الآدمي سواء كان ذكرا أم أنثى أم خنثى
كذلك أي كالجماع في قبل المرأة وإن
لم ينزل الماء على الأصح أما دبر المرأة فادعى السيد المرتضى عليه الاجماع ولقول
الصادق عليه السلام هو أحد الماء تبين
فيه الغسل وما ورد من الاخبار مما يدل بظاهره على عدم الوجوب مأول بما يحصل به
الجمع بينهما وذهب الشيخ في الاستبصار
والنهاية إلى عدم الوجوب بالايلاج في دبرها وأما الذكر فاستدل السيد عليه أيضا
بالاجماع المركب بمعنى إن كل من قال

بوجوب الغسل في دبر المرأة قال به في دبر الذكر مع أنه نقل في الأول الاجماع ويلزم منه إن لا قائل بعدم الوجوب
في الثاني ورده المحقق في المعتبر وقال لم أتحقق إلى الآن ما ادعاه فالأولى التمسك فيه بالأصل وعنى به عدم وجوب
الغسل لسببه ويندفع بأن الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة فكيف بمثل السيد والخشى لا يخرج عنهما فدليلهما يشملهما
واطلاق المصنف الآدمي والمرأة شامل للحي والميت والحكم فيه كذلك للعموم وتقييده بالآدمي يقتضى بظاهره عدم وجوب
الغسل بالايلاج في فرج البهيمة ولا نص فيه على الخصوص وأصالة البراءة يقتضى عدمه واختار المصنف في النهاية
وجوبه لفحوى إنكار علي عليه السلام على الأنصار حيث لم يوجبوا الغسل في وطئ القبل من غير إنزال بقوله أتوجبون
عليه الرجم والحد ولا توجبون عليه صاعا من ماء ويمكن الاحتجاج له أيضا بقوله عليه السلام ما أوجب الحد أو جب الغسل
ولفظة ما وإن كانت من صيغ العموم إلا أنها مخصوصة بما عدا الأسباب الموجبة للحد التي قد أجمع على عدم إيجابها الغسل
كالقذف فيدخل المختلف فيه في العموم وتوقف المصنف في النهاية في وطئ البهيمة مع جزمه بوجوب الغسل لو غاب فرج
الميت أو الدابة في فرجه وفي الفرق نظر وشمل إطلاقه الآدمي والمرأة الحي والميت والفاعل في جميع ذلك كالمفعول
والخشى باعتبار الدبر كغيره وهو داخل في إطلاق الآدمي كما عرفت فيجب عليه الغسل بإيلاج الواضح في دبره دون
الخشى لاحتمال الزيادة في الفاعل وباعتبار القبل لا يجب عليه الغسل إلا باستعمال الفرجين معا مع واضح فلو أولج
أحدهما في واضح وأولج في الاخر من واضح وجب عليه الغسل ولا يجب على الواضح على الأصح وأوجه المصنف في التذكرة
محتجا بصدق التقاء الختانيين ووجوب الحد به فيهما منع نعم يصير الواضحان كواجدي المنى في المشترك فيقطع فيهما

بجنب كما يأتي ولو توالج الخنثيان فلا شئ للشك في الحدث باحتمال الزيادة والمعتبر في الجماع ما كان محققا فلو رأى في منامه أنه جامع وانتبه فلم يجد منيا فلا غسل وإن وجد رطوبة لا تشتمل على بعض أوصافه لأصالة الطهارة ولو اشتبه المنى أي اشتبه الخارج هل هو منى أم لا اعتبر بالشهوة المقارنة له بحيث يتلذذ بخروجه والدفق وهو خروجه في دفعات لقوله تعالى من ماء دافق وفتور الجسد بعده بمعنى انكسار الشهوة ويعتبر أيضا بالرائحة فإنه يشبه رائحة الطلع والعجين ما دام رطبا ورائحة بياض البيض جافا وهذه الخواص الأربع متلازمة غالبا ولو فرض انفكاكها لم يشترط في الحكم به اجتماعها بل يكفي واحدة منها وقوله وفي المريض لا يعتبر الدفق إشارة إلى أنه لا يشترط اجتماعها وهو مبني على الغالب من عدم انفكاكها وإن الانفكاك يتفق في المريض وإلا فلو فرض الانفكاك اكتفى بواحدة منها وإن لم يكن مريضا كما قلناه وقد صرح به المصنف في النهاية لكن يفهم من عدم اعتبار الدفق فيه اشتراط اجتماع الشهوة عنده وانكسارها بعده بالمفهوم المخالف وليس مرادا بل على تقدير العمل به يبنى على الغالب حتى لو فرض عدم الشهوة في المريض أصلا مضافا إلى عدم الدفق لضعف قوته اعتبر الخارج بالرائحة خاصة وعلى هذا لو خرج المنى بلون الدم لاستكثار الجماع وجب الغسل تغليبا للخواص مع احتمال العدم لأنه في الأصل دم فإذا خرج على لونه أشبه سائر الدماء ولو وجد المكلف على شئ من جسده أو ثوبه أو فراشه المختص بلبسه أو النوم عليه حين الوجدان وإن كان يلبسه أو ينام عليه هو وغيره تناوبا منيا وجب على الواحد الغسل حينئذ ولو كان صبيا حكم ببلوغه إن كان ذلك في سن يمكن حصوله فيه وهو اثني عشر سنة فصاعدا كما ذكره المصنف في المنتهى ويحكم بنجاسة الثوب أو البدن في أقرب أوقات احتمال تجدده ويعيد الصلاة ونحوها الواقعة بعد ذلك الوقت خاصة على الأصح لأصالة عدم التكليف بالزائد واستصحابا ليقين الطهارة فلا يرفعه احتمال الحدث ويعتبر عن هذا القول بإعادة كل صلاة يعلم عدم سبقها (أو لا يحتمل سبقها صح) وهو آخر نومه أو جنابة ظاهرة واحتاط الشيخ رحمه الله له بإعادة كل صلاة لا يعلم سبقها وهو من أول نومه أو جنابة ظاهرة وقعت في الثوب لتوقف

اليقين بالبراءة عليه هذا كله
بالنسبة إلى الحدث وأما الخبث فيبنى على إعادة الجاهل بالنجاسة أولاً فيما حكم
بحصوله فيه لكن حكم الخبث هنا يدخل
في حكم الحدث لعدم الانفكاك ولو فرض تمشى الحكم والخلاف ولا يجب الغسل
لو وجدته في المشترك ثوبا وفاضاً نعم
يستحب لهما الغسل ونيويان الوجوب كما في كل احتياط ولو علم المجنب منهما بعد
ذلك ففي الإعادة نظر تقدم مثله في
الوضوء ويتحقق الاشتراك بالنوم فيه أو عليه دفعة لا بالتناوب كما سبق بل يجب على
صاحب النوبة خاصة وإن احتمل
سبقه ولو علم السابق سقط عنه ولم يجب على من قبله ما لم يتحقق أنه منه قيل ولا
يقطع بجنب كما في المشترك لأصالة بقاء
الطهارة وعدم الدليل عليه وفيه نظر ولو نسي صاحب النوبة تعيينه (يعينه خ ل) الحق
بالمشترك ومع تحقق الاشتراك يقطع
بجنب فلا يكمل بالمشترك عدد الجمعة لبطلان صلاة واحد في نفس الأمر قطعاً ولو
أتم أحدهما بالآخر بطلت صلاة المأموم
خاصة للقطع بحدثه أو حدث أمامه فتبطل صلاته على التقديرين واستوجه المصنف
الصحة لسقوط حكم هذه الجنابة في
نظر الشرع ولا ريب في جواز دخول المساجد دفعة وقراءة العزائم ونحوهما
ويحرم عليه أي على الجنب المدلول عليه التزاماً
قراءة كل واحدة من سور السجدة العزائم وهي أربع سور سجدة لقمان وحم والنجم
واقراً وكذا يحرم عليه قراءة أعضائها
حتى البسملة إذا قصدتها منها بل لفظة بسم وهو إجماع وكذا يحرم عليه مس كتابة
القرآن إجماعاً ولقوله تعالى لا يمسه إلا
المطهرون وهو خبر معناه النهي لعدم الفائدة فيها لو أريد بها الخبر ولعدم مطابقة الواقع
والنهي للتحريم وللأخبار ولا
فرق في المس بين باطن الكف وغيره من أجزاء البدن لشمول المس له لغة وهل يحرم
المس بما لا تحله الحياة من أجزاء البدن

كالشعر والظفر الظاهر لا لعدم كونهما محل الحياة وحكم الحدث من توابعها ومن ثم يسقط بالموت وكذا لا يجب الغسل بمس الميت به وإن نجس كما لا يجب بمسه من الميت ولا يخفى إن التحريم من باب خطاب الشرع المختص بالمكلف فلا يمنع الصبي منه لعدم التكليف نعم يستحب للولي منعه تمرينا ولا فرق بين المنسوخ حكمه منه وغيره دون المنسوخ تلاوته ولا يلحق بالقرآن الكتب الدينية كالحديث أو شيء مكتوب عليه اسم الله تعالى ولو كان على درهم أو دينار أو غيرهما لقول الصادق عليه السلام لا يمس الجنب دينارا ولا درهما عليه اسم الله تعالى وهذه الرواية ذكرها الأصحاب في الدلالة وهي ضعيفة السند لكنها مناسبة لما ينبغي من تعظيم اسم الله تعالى وأسماء أنبيائه والأئمة عليهم السلام المقصودة بالكتابة لمناسبة التعظيم أيضا وجوزه هنا المحقق في المعتبر على كراهية لعدم الدليل على التحريم مع أنه قد روى عن الصادق عليه السلام في الجنب يمس الدراهم وفيها اسم الله أو اسم رسوله قال لا بأس ربما فعلت ذلك وهذه الرواية إنما تدل على جواز مس الدراهم المكتوب عليها ذلك خاصة ولا يتعدى إلى غيرها وجاز اختصاصها بالحكم لعموم البلوى ودفع الحرج وليست مستند المحقق ولا مطابقة لقوله لتخصيصه الحكم باسم النبي والامام وتعميمه الرخصة في الدراهم وغيرها وكذا يحرم عليه اللبث بفتح اللام وسكون الباء على غير قياس في المساجد للخبر ولقوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل والمراد من الصلاة في صدر الآية مواضع الصلاة لدلالة العجز عليه أو يريد الصلاة ومكانها على طريق الاستخدام كما ذكره بعض أهل البيان إلا أنه غير الاستخدام المشهور ووضع شيء فيها أي في المساجد على الأصح خلافا لسائر فإنه كرهه خاصة بل كره اللبث في المساجد أيضا ولم يفرق بين المسجدين وغيرهما ومستند التحريم ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه قال نعم ولكن لا يضعان في المسجد شيئا وخص بعض المتأخرين تحريم الوضع باستلزام اللبث وهو ضعيف لعموم النص واستلزامه عدم فائدة ذكر الوضع لأن اللبث سبب تام في التحريم سواء حصل معه وضع أم لا والاجتياز أي السلوك في المسجدين

مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله دون غيرهما من المساجد فإنه يباح الاجتياز فيها على كراهة لما روى عن أبي عبد الله عليه السلام حيث سأل عن الجنب يجلس في المسجد قال لا ولكن يمر فيها إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله ولا يشترط في جواز الاجتياز في باقي المساجد أن يكون للمساجد بابان يدخل من أحدهما ويخرج من الآخر بل صدق السلوك وعدم اللبث مع احتماله نعم ليس له التردد في جوانب المسجد بحيث يخرج عن اسم المجتاز قطعاً لأنه كالمكث وهذا كله مع الاختيار فلو اضطر جاز المكث في جميع المساجد تيمماً فإن أمكن التيمم خارجاً وجب وإلا جاز بتراب المسجد ويعيده كلما الحدث ولو أصغر ويكره له الأكل والشرب إلا بعد المضمضة والاستنشاق أو الوضوء للخبر فإن أكل أو شرب قبل ذلك خيف عليه البرص وروى أنه يورث الفقر ويتعدد بتعدد الأكل والشرب مع التراخي لا مع الاتصال وكذا يكره له مس المصحف وحمله بغير علاقة أما بها فلا بأس قاله المصنف وفيه نظر والنوم إلا بعد الوضوء للخبر ولا استحباب النوم على طهارة وإن كانت ناقصة كالتيتمم مع وجود الماء فكذا يكفي فيه الوضوء عن الغسل والغسل أفضل والخضاب له بحناء وغيره وكذا يكره أن يجنب وهو مختضب وكل ذلك للرواية وقراءة ما زاد على سبع آيات في جميع أوقات جنابته فلا يشترط التوالي قيل ويصدق السبع ولو بواحدة مكررة سبعا وحرم ابن البراج قراءة ما زاد على السبع ونقل عن سيار في أحد قوليّه تحريم القراءة مطلقاً لما روى عنه صلى الله عليه وآله لا يقرء الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن وعن علي عليه السلام لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وآله عن قراءة القرآن شيء سواء الجنابة قلنا يحمل على الكراهة إن صح السند جمعا بينها وبين

غيرها من الاخبار كصحيح الفضيل بن يسار عن الباقر عليه السلام لا بأس أن تتلو الحائض والجنب القرآن وصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام في الحائض والجنب والمتغوط يقرؤون ما شاؤوا واحتج أيضا باشتهار النهي عن قراءة القرآن للجنب والحائض في عهد النبي صلى الله عليه وآله بين الرجال والنساء ومن ثم تخلص عبد الله بن رواحة وكان أحد النقباء من تهمة امرأته بأمته بشعر موهما القراءة فقالت صدق الله وكذب بصري فأخبر النبي صلى الله عليه وآله فضحك حتى بدت نواجده وتشتد الكراهة بل الظاهر من كلام الشيخ في كتاب الاخبار التحريم فيما زاد على سبعين آية والاحتجاج على تحريم ما زاد بالاذن في قراءة السبع أو السبعين ضعيف فإن قراءة ما زاد على العدد أعم من التحريم بل يجوز أن يكون مكروها أو مباحا ويجب عليه أي على المجنب الغسل بسبب الجنابة وإن لم يكن مخاطبا بمشروط بالطهارة عند المصنف فوجوبه عنده لنفسه بمعنى أنه سبب تام في وجوب الغسل شرها وإن كانت الذمة بريئة من عبادة مشروطة بالغسل محتجا بالأدلة الدالة بإطلاقها أو عمومها على ذلك كقوله صلى الله عليه وآله إذا التقى الختانان وجب الغسل وإنما الماء من الماء وإن كنتم جنبا فاطهروا ولأنه لو لم يجب إلا لما يشترط فيه الطهارة لما وجب أول النهار للصوم والثاني باطل إجماعا فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة والأكثر على إن وجوبه مشروط بوجوب شيء من الغايات المتقدمة كباقي الأغسال الأحياء إذ لا خلاف بينهم في وجوبها لغيرها ومما يدل على اشتراك هذه الأغسال غير غسل الميت في تعلق وجوبها بوجوب الغايات تضييقها بتضييق وقتها واتساعها بسعته فلا وجه لاجراج غسل الجنابة من البين ويدل على الجميع أيضا ما رواه زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلا بطهور وفي إذا معنى الشرط فينتفى المشروط بانتفائه لأن مفهوم الشرط حجة عند كثير من الأصوليين ومنهم المصنف قال الشهيد رحمه الله وهذا الخبر لم يذكره المتعرضون لبحث هذه المسألة وهو من أقوى الاخبار دلالة وسندا أورده في التهذيب في باب تفصيل واجب الصلاة ويدل على وجوب محل النزاع لغيره وعلى الخصوص عطفه على الوضوء المشروط بالصلاة إجماعا في قوله تعالى وإن كنتم جنبا

فأطهروا وعطف التيمم عليه المشروط بها
أيضا اتفاقا فلولا كون حكمه كك لزم تهافت كلامه تعالى بتوسيطه معطوفا بين عبادتين
مشروطتين كذلك مصرحا
بالاشتراط في أولهن بقوله إذا قمتم والحكم إذا صدر بأداة الشرط لزم من انتفائه انتفاؤه
قضية للاشتراط فلا يرد إن
الايجاب لأجل الصلاة لا ينفي الوجوب بدونها والمصنف رحمه الله أجاب عن ذلك
بالمع من مساواة المعطوف للمعطوف عليه
في الحكم مع أنه قد ادعى في غير موضع التساوي بين المعطوف والمعطوف عليه
فمنعه هنا خاصة غريب مع إنك قد عرفت
أنا لو سلمنا عدم لزوم المساواة فالاحتجاج بها باق باعتبار توسط الغسل بين طهارتين
مشروطتين ويدل عليه أيضا
صحيح الكاهلي عن الصادق عليه السلام في المرأة يجامعها الرجل فتحيض وهي في
المغتسل هل تغتسل قال قد جاءها ما يفسد
الصلاة فلا تغتسل علل عليه السلام عدم الغسل بمجئ ما يفسد الصلاة عاطفا بفاء
التفريع فدل بالايماء على أن وجوب الغسل
إنما كان ناشئا عن وجوب الصلاة وإلا لزم عدم مطابقة الجواب للسؤال إذ لا يلزم من
إبطال الصلاة إبطال الطهارة
والمسؤول عنه إنما هو فعل الغسل حال الحيض فالجواب عنه بمجئ مفسد الصلاة لو
لم يرد ما قلناه غير مطابق سيما والإمام عليه السلام
قد علم من قول السائل بمجئ المفسد لها فهو مثل قوله عليه السلام أينقص إذا جف
في الايماء إلى التعليل فدلالة
الخبر حينئذ ليست من باب المفهوم كما أورده المصنف في المنتهى وما ذكر من
الأخبار الدالة على أن وجوبه معلق على الالتقاء والماء
ونحوهما غير مقيد باشتراط وجوب عبادة مشروطة بالغسل معارض بالأوامر الدالة على
وجوب الوضوء وباقي الأغسال
غير مقيدة بالصلاة كقول النبي صلى الله عليه وآله من نام فليتوضأ وقول علي عليه
السلام من وجد طعم النوم وجب عليه

الوضوء وقول الرضا عليه السلام إذا خفى الصوت وجب الوضوء وقول الصادق عليه السلام غسل الحايض واجب و غسل الاستحاضة واجب وغسل من مس ميتا واجب وكالحكم بوجوب غسل الثوب والبدن والائناء من النجاسة مع الاتفاق

على أن المراد بذلك الواجب المشروط ومهما أوجب عن ذلك فهو الجواب عما احتج به لغسل الجنابة قال في الذكرى والأصل في ذلك أنه لما كثر علم الاشتراط أطلق الوجوب وغلب في الاستعمال انتهى ولا يرد أن تقييد إطلاق تلك الأخبار ليس بأولى من تقييد مفهوم خبر زرارة المتقدم ونحوه بما عدا غسل الجنابة فإن المرجح فيه أصالة براءة ذمة المكلف من

الطهارة عند الخلو من مشروط بها مضافا إلى ما ذكر من المعارضة وحديث الملازمة بين وجوبه لغيره وعدم وجوبه للصوم ممنوع بل قيل أنه من قبيل المغالطة للاجماع من غير الصدوق على اشتراط الصوم بالغسل على بعض الوجوه وقد تقدم القول فيه وأما غسل الأموات فلا خلاف في وجوبه لنفسه والفرق بينه وبين غيره أن تلك شروط العبادات

مخصوصة تتضيق بتضييق وقتها وتتسع بسعته كما تقدم ولا كذا غسل الأموات بل وجوبه بأصل الشرع ثابت باعتبار

ذاته وترتب الصلاة عليه على الغسل واشتراط صحتها به من قبيل الوجوب المرتب كترتب التكفين على الغسل والدفن

على الصلاة ومن ثم ترى وجوب الغسل منفكا عن وجوب الصلاة في الطفل والصلاة منفكة عن وجوب الغسل في الشهيد

وذلك يدل على عدم الاشتراط وجودا وعدما وباقي الطهارات ليست كك لاستحالة انفكاك المشروط عن الشرط قضية

للاشتراط ولا يلزم مثل ذلك في غسل الجنابة بالنسبة إلى ما يترتب عليه من العبادة لما تقدم من الأدلة ولاشتراط

نية الرفع أو الاستباحة فيه عند مدعى وجوبه لنفسه وهو آية اشتراطها به مع أن القول باخراج غسل الجنابة

من بينها غير معروف لاحد من المتقدمين وإنما هو قول حادث والمصنف اعترف بذلك في المخ والمنتهى حيث أطلق حكاية

الخلاف عن المتأخرين ومن ثم قال شيخه المحقق في المسائل المصرية اخراج غسل الجنابة من بين سائر الأغسال تحكم

بارد وقال الشهيد رحمه الله في البيان تحكم ظاهر وتظهر فائدة القولين في أمرين أحدهما إن الجنابة على الأول سبب تام في إيجاب الغسل فمتى حصلت للمكلف وجب عليه الغسل وإن كانت ذمته بريئة من عبادة مشروطة به (لكن الوجوب موسع مع عدم تضيق عبادة مشروطة به صح) وعلى الثاني تكون

الجنابة سببا ناقصا وإنما تتم عند شغل الذمة بمشروط به فينوي الوجوب حينئذ ولو أراد الاغتسال بعدها وقبل اشتغال الذمة بالمشروط به نوى الندب ورفع الحدث أو الاستباحة ويدخل به في الصلاة ونحوها بعد تمام سبب الوجوب كالوضوء المندوب كذلك وثانيهما لو ظن الوفاة قبل شغل ذمته بالمشروط به وجب عليه المبادرة إلى الغسل على الأول كما في العبادات الموسعة فلو أخر إلى وقت يظن فيه الموت عصي ولا يجب على الثاني لعدم تحقق الوجوب ويجب فيه أي في

الغسل النية المشتملة على التقرب إجماعا والوجه وأحد الامرين على ما فصل في الوضوء وأكثر ما هناك من البحث آت هنا ويزيد هنا اشتراط أحد الامرين ضعيفا على مذهب المصنف من وجوبه لنفسه باعتبار عدم دلالة إذا قمتم إلى الصلاة عليه ووقتها فعلا عند الشروع في مستحبات الغسل كغسل اليدين والمضمضة والاستنشاق أو واجباته كغسل الرأس في الترتيب وجزء من البدن في الارتماس وقد تقدم تفصيله في الوضوء إلا أن المصنف وغيره ذكر أن غسل اليدين هنا غير مشروط بما ذكر في الوضوء وفيه تأمل مستدامة الحكم بمعنى أن لا ينوي منافيا للنية أو لبعض مشخصاتها أو البقاء على حكمها أو العزم على مقتضاها كما مر حتى يفرغ من الغسل فلو نوى في الأثناء منافيا بطلت النية فلو عاد استأنف النية للباقي إن لم يطل الفصل مطلقا أو طال ولم يكن الغسل مما يشترط فيه الموالاة كغسل الاستحاضة وإلا أعاد الغسل من رأس ولو أخل بالموالاة فيما لا تعتبر فيه ثم عاد إلى الباقي لم يفتقر إلى نية مستأنفة وإن طال الزمان مع بقاء

الاستمرار الحكمي وأوجب المصنف في النهاية تجديد النية متى أحر بما يعتد به لتمييز عن غيره وتبعه في الذكرى مع طول الزمان ولا فرق في تأثير نية المنافى بين وقوعها حالة الذهول والذكر لضعف الاستدامة الحكمية في جانب الابتداء الحقيقي ويجب غسل بشرة جميع الجسد بأقله أي بأقل الغسل وهو ما اشتمل على الجريان كما في الوضوء تحقيقا لمسمى الغسل فلا يكفي الامساس من دونه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد واحترز بها عن الشعر ولا يجب غسله إلا أن يتوقف غسل البشرة عليه فيجب مقدمة لا أصالة فلا يجب على المرأة نقض الضفاير إذا وصل الماء إلى ما تحته بدونه وكذا يجب تخليل ماء أي الشئ الذي لا يصل إليه أي إلى الجسد المذكور وسابقا والمراد ما تحته منه أو يريد بوصوله إليه وصوله إلى ما تحته من البشرة مجازا وليس المراد به ما يظهر من العبارة من إن أصابة الماء للشئ المخلل يكفي عن وجوب تخليله فإن منه ما لا يجب غسله كالشعر والخاتم ولا يكفي وصول الماء إليه إلا أن يريد بوصول الماء إليه وصوله إلى جميع أجزائه المستلزم ذلك غالبا غسل ما جاوره من البشرة أو يحمل على ما يجب غسله كمعاطف الاذنين والإبطيين وما تحت ثدي المرأة فإنه يجب تخليله إذا لم يصل الماء إلى جميع أجزائه إلا به أي بالتخليل وذلك كالشعر سواء خف أم كثف لما روى أن تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وانقوا البشرة وسقوط تخليل الكثيف الكاين في وجه المتوضىء لان الامر فيه مختص بالوجه وأخذه من المواجهة فينتقل الاسم إلى الشعر بخلافه في الغسل لخروجه عن اسم البدن والبشرة وعلى هذا فيجب في الوضوء تخليل شعر اليدين وإن كثف لتوقف غسل اليد عليه وعدم انتقال الاسم إليه واستقرب في الذكرى غسله أيضا لأنه من توابع اليد وكذا يجب في الغسل الترتيب بين أعضائه الثلاثة يبدأ في الغسل بالرأس مع الرقبة ثم بالجانب الأيمن ثم الأيسر وهو من تفردات علمائنا ونقل الشيخ إجماعنا عليه واحتج عليه مع الاجماع بما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام حيث سأله كيف يغتسل الجنب فقال إن لم يكن أصاب كفه شئ غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فأنقاه ثم صب على رأسه ثلث أكف ثم صب على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين فما جرى عليه الماء فقد أجزاه ونحوه رواية محمد بن مسلم

عن أحدهما عليهما السلام وروى العامة عن عائشة في وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله مثله وهذه الروايات دلت صريحا على تقديم الرأس على غيره لعطف اليمين عليه بتم الدالة على التعقيب وأما تقديم الأيمن على الأيسر فاستفيد من خارج إن لم نقل بإفادة الواو الترتيب كما ذهب إليه الفراء بل على الجمع المطلق أعم من الترتيب وعدمه كما هو رأى الجمهور إذ لا قائل بوجود الترتيب في الرأس دون البدن فالفرق أحداث قول ثالث ولأن الترتيب قد ثبت في الطهارة الصغرى على هذا الوجه وكل من قال بالترتيب فيها قال بالترتيب في غسل الجنابة فالفرق مخالف للاجماع المركب فيهما وما ورد من الاخبار أعم من ذلك يحمل مطلقها على المقيد والترتيب واجب في جميع أنواع الغسل إلا في غسل الارتماس تحت الماء دفعة واحدة عرفية بحيث يشمل الماء البشرة في زمان قليل فإنه يسقط الترتيب فعلا ونية وحكما وكذا يسقط الترتيب في شبه الارتماس كالوقوف تحت المجرى والمطر الغزيرين كما اختاره المصنف في غير هذا الكتاب وإن كان ظاهره هنا وجوب الترتيب فيه كما اختاره ابن إدريس ومال إليه المحقق في المعتمد وألحق بعضهم بهما صب الاناء الشامل للبدن وهو الظاهر من كلام من أطلق القول بشبه الارتماس كالمصنف وغيره وجعله في الذكرى لازما للشيخ حيث صرح بالمطر والمجرى خاصة ووجه اللزوم مع المساواة في المعنى إن النص إنما ورد في المطر فذكر الشيخ القعود تحت المجرى يدل على التعدية إلى ما يساوى المطر في المعنى وهذا لازم أيضا في الحقيقة لكل من ذكر مع المطر شيئا من ميزاب أو شبهه أو غيرهما فلا وجه للتوقف فيه على الخصوص بل ينبغي أما إدخاله أو تخصيص الحكم بالمطر ومستند الأول مع الاجماع قول أبي عبد الله عليه السلام ولو أن رجلا ارتمس في الماء ارتماسة واحدة أجزاء ذلك وإن لم يدلك جسده ونحوه والثاني مع مساواته

الأول في وحدة شمول الماء عرفا ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام حين سأله عن الرجل يجنب هل يجزيه من غسل الجنابة أن يقوم في القطر حتى يغسل رأسه وجسده وهو يقدر على ما سوى ذلك قال إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء ذلك وأجود ما يقرر في وجه الاستدلال به أنه عليه السلام حكم بصحة الغسل به على تقدير مساواته للغسل بالماء في غيره ومعلوم أن الغسل بغيره ينقسم إلى ترتيب وارتماس فيلحق بما أشبهه لأنه عليه السلام ألحقه بالمشابهة في قوله إن كان يغسله اغتساله لأن كاف التشبيه مقدره في اغتساله أو يقدر مصدرا موصوفا تقديره إن كان يغسله غسلا مساويا اغتساله وإن كان كك فإن كان الماء غزيرا بحيث يغسله دفعة عرفية كالمرتمس ارتماسا واحدة كان كالارتماس في الحكم وإن تراخى وحصل معه الجريان على الأعضاء كان كغسل الترتيب وهذا توجيه واضح وبه يندفع قول المحقق في المعبر إن هذا الخبر مطلق فينبغي أن يقيد بالترتيب في الغسل إذ لا مقابل له حتى يقيد بالترتيب للاجماع على صحة الارتماس وما يتخيل من عدم المساواة لعدم صدق الدفعة هنا بل لا بد في استيعاب جميع البشرة من زمان أطول من زمان الارتماس يندفع بما ذكرناه من أن المراد به الدفعة العرفية القليلة الزمان لا اللغوية لتخلفها في المرتمس ذي الشعر الكثيف وفي السمين ذي العكن ببطنه فإن تحليل ذلك لا بد من احتياجه إلى زمان مع الاجماع على جواز الارتماس فيه وكذا من كان قائما في الماء على شيء لا بد في غسل الملاصق من رجليه من زمان بعد غمس بدنه إلا بتقدير مشقة شديدة لا يدل عليها ما يدل على أجزاء الارتماس وإن إرادة الوحدة العرفية تدفع ذلك كله مع أن الحقائق العرفية مقدمة على اللغوية على ما تقرر في الأصول ومنه يعلم عدم وجوب مقارنة النية في الارتماس لجميع البدن بل لجزء منه مع اتباع الباقي بغير مهلة ويندفع أيضا بما قررناه في توجيه الخبر ما ذكره موجب الترتيب قصدا حيث قال كما حكاه عنه المصنف في المنع أنه عليه السلام علق الاجزاء على مساواة غسله عند تقاطر المطر لغسله عند غيره وإنما يتساويان لو اعتقد الترتيب كما أنه في الأصل مرتب وأنت قد علمت أنه أعم من ذلك فلا وجه لهذا

التخصيص كما لا دلالة على اعتبار الترتيب الحكمي
وأصالة البراءة وإطلاق الامر في الآية بالتطهير والاجزاء في الخبر يدفعه ونقل الشيخ في
المبسوط إن الارتماس يترتب
حكما وأطلق قال في الذكرى وهو يحتمل أمرين أحدهما وهو الذي عقله الفاضل أنه
يعتقد الترتيب حال الارتماس و
يظهر ذلك من المعبر حيث قال وقال بعض الأصحاب يرتب حكما فذكر بصيغة الفعل
المتعدى وفيه ضمير يعود إلى المغتسل
والامر الثاني إن الغسل بالارتماس في حكم الغسل المرتب بغير الارتماس وتظهر الفائدة
لو وجه لمعة مغفلة فإنه يأتي
بها ولما بعدها ولو قيل بسقوط الترتيب بالمرّة أعاد الغسل من رأس لعدم الوحدة
المذكورة في الحديث وفيما لو نذر
الاغتسال مرتبا فإنه يبر بالارتماس لا على معنى الاعتقاد المذكور لأنه ذكره بصورة
اللازم المستند إلى الغسل أي
يترتب الغسل في نفسه حكما وإن لم يكن فعلا وقد صرح في الاستبصار بذلك انتهى
وأورد عليه المحقق الشيخ على الاشكال
من وجهين أحدهما منع الفرق بين عبارة الفاضل وما نقله في المعبر حيث قارن الشهيد
بينهما فجعل ذلك ظاهر
المعتبر وصرح الفاضل باعتبار النقل كما يفهم من قوله وهو الذي عقله الفاضل وعنى
هذا المحقق بعبارة الفاضل
قوله في المختلف حكاية عن الشيخ قال وفي أصحابنا (من قال صح) يرتب حكما لأنه
ذكره في حاشيته على هذا القول ثم قال والذي
في عبارة الفاضل لا يزيد على ما في عبارة المعبر لان العبارتين واقعتان بصيغة الفعل
المتعدى المشتمل على الضمير
العائد على المغتسل المنتصب بعده حكما على التمييز ولا يمتنع أن يراد به الامر الثاني
بمعنى إن المرتمس في حكم المرتب
الثاني قوله إن قول الشيخ يحتمل أمرين فيه نظر لان نقل الشيخ أنه يترتب لا يراد به إلا
الامر الثاني لان الترتيب

حكما لا ينطبق على اعتقاد الترتيب فإنه أعم منه ولا يحتمل الأول على أنه قد ذكر في توجيه الامر الثاني أنه ذكره بصورة اللازم إلخ وهو ينافي الاحتمال الأول أقول هذان الايرادان ساقطان أما أولا فلان الشهيد رحمه الله نقل عن الفاضل رحمه الله التصريح بتفسير الترتيب الحكمي باعتقاده من غير إشارة إلى موضع النقل فمن أين علم المعترض أن ذلك هو قوله في المخ وفي أصحابنا من قال أنه يرتب حكما حتى يدعى مساواة نقله لنقل المعترض نعم صرح بنقل المعترض ولفظه فكيف يتخيل فهم اختلاف هاتين العبارتين من مثل المحقق الشهيد رحمه الله مع تساويهما فأول ما كان ينبغي عند عدم الوقوف على تصريح الفاضل أن يشار إلى ذلك لا إلى حصر الحال فيما قبل وأما ثانيا فلان الفاضل قد صرح بذلك في المخ بعد ما نقله عنه المعترض بأسطر في الاحتجاج لذلك القول بحديث علي بن جعفر المتقدم إلى قوله وجه الاستدلال أنه عليه السلام علق الاجزاء على مساواة غسله عند تقاطر المطر لغسله عند غيره وإنما يتساويان لو اعتقد الترتيب كما أنه في الأصل مرتب انتهى فهذا هو الدال على أن الفاضل عقل من معنى الترتيب الحكمي اعتقاده فإن هذا التوجيه لم يذكره الشيخ صريحا وإنما قرره الفاضل له على هذا الوجه حسب ما فهمه من معناه فظهر الفرق بين عبارة الفاضل والمحقق في المعترض وإنما جعل الشهيد رحمه الله ذلك ظاهر عبارة المعترض لأنه غير ما عبر به الشيخ في المبسوط حيث نقل عنه الشهيد الاتيان بلفظ يترتب بالتاء المثناة من فوق قبل الراء وبعد الياء بخلاف لفظ المعترض حيث نقله بلفظ المتعدى وحذف التاء المثناة من فوق وكذا نقله الفاضل في المخ في الكلام الذي نقله عنه المعترض واتفاق الفاضلين في العبارة عن القول عادلين عن اللفظ اللازم الذي نقله الشهيد عن المبسوط ثم يصرح الفاضل (رادة خ ل) بالاعتقاد في آخر البحث كما ذكرناه عنه يشعر ظاهرا بتساوي فهم الفاضلين في ذلك فهذا هو السر في إطلاق الشهيد التصريح عن الفاضل وجعله ظاهر المعترض وأما ثالثا فلان الاعتراض بأن كلام الشيخ لا يحتمل إلا الامر الثاني ولا يحتمل الأول مبنى على ما فهمه من عدم العلم بتصريح الفاضل وإن ما حكاه عنه وعن المعترض يحتمل المعنى الثاني على أن المرتمس يكون في حكم المرتب وأما على ما بيناه فلا بد من

ذكر الامرين أما الأول فلتصريح الفاضل به
 وأما الثاني فلأنه هو الموافق لتعبير المبسوط بصيغة اللازم وللاستبصار كما حكاه عنه
 وللأدلة المبينة أيضا بل هو الذي
 استنبطه الشهيد رحمه الله من كلام الشيخ وحققه وإنما بدا بالأول لفهم الفاضل له وأما
 رابعا فلان قوله في
 الاستدلال على نفى الأول إن الترتيب حكما أعم من اعتقاد الترتيب ولا يحتمل الأول
 غريب فإن كونه أعم لا يدل على نفيه بل
 غاية عدم الدلالة عليه على الخصوص فكما لا يدل عليه لا ينفى فيتخصص به بدليل
 خارجي وأيضا فإنه معارض بمثله
 في الثاني فإن اعترافه بأنه أعم من الأول يستلزم أنه أعم من الثاني تحقيقا لمفهوم العموم
 فلا يدل عليه أيضا خصوصا
 وقد بينا إن ذكر الشهيد له لا لترجيحه بل لاختيار الفاضل إياه وأما خامسا فلان قوله
 على أنه قد ذكر في توجيه الامر
 الثاني أنه ذكره بصورة اللازم إلخ وهو ينافي الاحتمال الأول إنما يدل على أن الشهيد
 رحمه الله مرجح للاحتمال الثاني
 ومقرر لما حكاه عن لفظ كتابي الشيخ أنه هو المراد وهذا لا ريب فيه لكن لا ينفى
 جعل ما فهمه الفاضل وصرح به احتمالا
 خصوصا وقد غير عبارة الشيخ إلى صيغة المتعدى تبعا للمعتبر فإن الأصحاب وغيرهم
 يذكرون الاحتمال وإن ضعف ولم
 يقل به أحد فكيف بما فهمه الفاضل العلامة رحمه الله فقوله إن ذكره بصورة اللازم
 ينافي الاحتمال الأول لا يدل على
 نفى الاحتمال الأول في نفسه وإن كان المختار الثاني وإنما أظننا القول في هذه
 المسألة لوجه ما
 ويستحب الاستبراء
 للرجل المجنب بالانزال فلا استبراء على المرأة عند المصنف كما لا حكم للخارج
 منها بعده مشتبه فتكون كرجل استبراء
 مع احتمال الإعادة لمن لم يستبراء واستحب جماعة استبراءها بالبول أو الاجتهاد وهو
 ضعيف للأصل وعدم النص و

اختلاف مخرجي البول والمني فلا يفيد وكذا الاستبراء على المجنب بالجماع مع الاكسال لعدم فائدته سواء تيقن عدم الانزال أم جوز الانزال مع عدم تيقنه وليس الاستبراء واجبا خلافا للشيخ في أحد قوليهِ والمراد بالاستبراء في عبارة الكتاب الاجتهاد في إزالة بقايا المنى المتخلفة في المحل بالبول أو الاجتهاد بالاستبراء المعهود مع عدم إمكانه لا الاستبراء المعهود مطلقا بدليل قوله فإن وجد المغتسل للتبري المدلول عليه التزاما بالمصدر المنزل المدلول عليه بالمقام لان الاستبراء مختص به بللا مشتبهها بعده أي بعد الاستبراء والحال أنه بعد الغسل أيضا كما يدل عليه قوله لم يلتفت أي لم يعد الغسل لكن يجب عليه على تقدير الاستبراء بالبول خاصة الوضوء لزوال أثر المنى بالبول وعدم الاستبراء بعده اقتضى كونه بولا كما قرره في باب الوضوء وإنما أطلق عدم الالتفات لان البحث عن الغسل والمراد بالمشتبه إن لا يعلم كونه منيا أو بولا أو غيرهما فلو علم لزمه حكمه وإن اجتهد وبدونه أي بدون الاستبراء المذكور يعيد الغسل ويتحقق ذلك بعدم البول مع إمكانه وإن استبرأ وعدمهما معا فيعد الغسل في صورتين ولا يجب شئ في صورتين ويجب الوضوء خاصة في صورة وإنما ترك تفصيلها لعدم تعلقها بباب الغسل وإن اقتضاها التقسيم والضابط أن البول مزيل لاجزاء المنى المتخلفة وكذا الاستبراء المعهود مع عدم إمكان البول والاستبراء بعد البول مزيل لاجزاء البول وعليه تترتب الأقسام الخمسة ومستند هذه الأقسام أخبار كثيرة كرواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شئ قال يعيد الغسل قلت المرأة يخرج منها بعد الغسل قال لا تعيد قلت فما الفرق قال لان ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل وعنه في رواية حريز في الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شئ قال يغتسل ويعيد الصلاة إلا أن يكون قد بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد الغسل ودل على إعادته الوضوء خاصة قوله عليه السلام في رواية معوية

بن ميسرة في رجل رأى بعد الغسل شيئا إن كان بال بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ وإن لم يبيل حتى اغتسل ثم وجد البلل فليعد الغسل ودل على إجزاء الاجتهاد مع عدم التمكن

من البول قوله في رواية جميل بن دراج في الرجل تصيبه الجنابة فينسى أن يبول حتى يغتسل ثم برى بعد الغسل شيئا أيغتسل أيضا قال لا قد تعصرت ونزل من الحبائل ويستفاد حكم القادر على البول من الأخبار الدالة على أن من لم يبيل يعيد الغسل فإنها تحمل على القادر على البول جمعا بين الأخبار وكذا يستحب إمرار اليد على الجسد حال غسلها فيه من المبالغة في إيصال الماء إلى البشرة وهو المعبر عنه بذلك وتخليل ما أي الشئ الذي يصل إليه الماء بدون التخليل كمعاطف الاذنين والإبطين وما تحت ثديي المرأة والشعر الخفيف والمراد بوصول الماء إليه وصوله إلى ما تحته

من البشرية وقد تقدم الكلام عليه والمضمضة والاستنشاق ثلثا ثلثا بعد غسل اليدين
ثلثا من الزندين وقد تقدم بيان ذلك كله والغسل بصاع هو تسعة أرطال بالعراقي وستة
بالمديني للحديث المتقدم في الوضوء وغيره وقد اشتمل على النهي عن الزيادة
وإن مستقلة على خلاف سنته وهذا الصاع يتأدى به واجبات الغسل ومندوباته المتقدمة
والمقارنة فيكون في قوة ثلاثة أغسال لاستحباب تثليث الأعضاء ويحرم التولية في
الغسل بصب الماء على الجسد والدلك حيث يحتاج إليه ونحوه ويكره الاستعانة فيه
بنحو صب الماء في اليد ليغسل المكلف ونحوه على الوجه الذي تقدم في الوضوء
ولا فرق في الكراهة بين كونها قبل النية الشرعية أو بعدها بل المعتبر كونها بعد العزم
على الغسل أو الوضوء والتعبير بالاستعانة وهي طلب الإعانة هنا وفي الوضوء يقتضى
عدم الكراهة لو أعان من لم يطلب منه والأخبار الدالة على الكراهة بدفعة كحديث
الوشا أنه أراد الصب على الرضا عليه السلام فقال مه يا حسن فقلت له أتكره أن أوجر
فقال

توجر أنت وأوزر أنا وتلا قوله تعالى

فمن كان يرجو لقاء ربه الآية فنهيه عليه السلام كان عن الإعانة مع عدم سبق الاستعانة وكذا غيره من الاخبار فلا فرق في الكراهة بين تقدم الإعانة وعدمه لكن الاستعانة عبارة الأكثر ويمكن أن يقال في شمولها لمطلق الإعانة إن باب استفعل قد يأتي لغير طلب الفعل بل للفعل نفسه كاستقر واستعلى واستبان بمعنى قر وعلا وبان وكاستيقن واستبان بمعنى أيقن وأبان فيحمل كلامهم على ذلك وذكر ابن مالك في التسهيل أنها تأتي للاتخاذ كاستأجر ويمكن الحمل عليه أيضا وذكر جماعة من المفسرين إن معنى قوله تعالى استوقد نارا حتى أوقد فهو حينئذ من هذا الباب إن قيل حملة على ذلك يوجب اختصاص الكراهة بالمعين لأنه موجد الإعانة والتكليف إنما يتوجه إلى الفاعل قلنا لما دل النص على تعلق النهي بالمتوضي تعين صرف الحكم إليه بمعنى إنه يكره له طلبها ابتداء وقبولها إن عرضت عليه لان المصدر لا يتحقق في الخارج هنا اختيارا إلا مع قبول المتوضي وأما العين فيمكن دخوله في العبارة أيضا لأنه موجد الإعانة حقيقة فيتعلق به الكراهة أيضا ولأنه معين على المكروه وقد قال تعالى تعاونوا على البر والتقوى ومثله البيع بعد الندى يوم الجمعة إذا كان أحدهما غير مخاطب بها ولو أحدث المغتسل في أثناءه أي في أثناء غسل الجنابة وما في قوله بما نكرة موصوفة أي بحدث يوجب الوضوء أعاده أي الغسل من رأس على أصح الأقوال الثلاثة لان غسل الجنابة يرفع أثر الحدث الأكبر والأصغر على تقدير وجوده قبل الغسل فهو مؤثر تام لرفعهما مع فكل جزء منه مؤثر ناقض في رفعهما بمعنى أن له صلاحية التأثير ولهذا لو أحل بلمعة يسيرة من بدنه لم يرتفع الحدث أصلا لان كمال التأثير موقوف على كل جزء من الغسل فإذا فرض وعرض حدث أصغر في أثناءه فلا بد لرفعه من مؤثر تام وهو أما الغسل بجميع أجزائه كما قررناه أو الوضوء والثاني منتفي في غسل الجنابة للاجماع على عدم مجامعة الوضوء الواجب له وما بقي من أجزاء الغسل ليس مؤثرا تاما لرفعه فلا بد من إعادته من رأس وهذا الدليل كما دل على وجوب إعادته دل على انتفاء القولين الآخرين وهما الاكتفاء بإتمامه خاصة كما

اختاره ابن البراج وابن إدريس والشيخ علي رحمهم الله أو اكماله والوضوء بعده كما ذهب إليه السيد المرتضى والمحقق إن قيل لا ثم إن الغسل يرفع الحدث الأكبر والأصغر معا بل إنما يرفع الأكبر المنوي رفعه ولهذا لو خلا عن مقارنة الحدث الأصغر كان رفعه منحصرا في الأكبر والأصغر لا أثر له معه سلمنا إن له أثرا لكن أثره يرتفع على جهة الاستتباع لا على جهة الاستقلال وإلا لوجب نية لحدث إنما لكل امرئ ما نوى سلمنا لكن عدم تأثير ذلك البعض المتقدم على الحدث الأصغر في رفعه يقتضى وجوب الوضوء للحدث لا إعادة الغسل وإلا لزم كون الحدث الأصغر من موجبات الغسل لا شتراك الناقض والموجب في المعنى قلنا لما دلت الأدلة بل الاجماع على أن الاحداث المتعددة سبب في وجوب الطهارة ثبت لها الحكم سواء تعددت أم اتحدت وتداخلها مع اتفاقها أو دخول الأصغر تحت الأكبر كما في الجنابة مع فرض الاجتماع لا يوجب سقوط ما ثبت لها من السببية ودل عليه الدليل وانعقد عليه الاجماع فالأصل فيها أن يكون كل واحد منها سببا تاما في سببها ولا معارض لذلك في غسل الجنابة إلا تخيل الاكتفاء بالغسل لو اجتمع الأكبر والأصغر أو وجد الأكبر خاصة فيقتضى عدم الفرق بين وجود الأصغر وعدمه ولا حقيقة لهذا الخيال لان التداخل لما ثبت للمتساويين قوة وضعفا كما في اجتماع أحداث كثيرة توجب الوضوء واكتفى بوضوء واحد باعتبار ورود النص فيه لم يبعد حينئذ دخول الأضعف تحت الأقوى حيث يرد به الشرح أيضا كما في غسل الجنابة على تقدير مجامعة للحدث الأصغر ومن هذا يعلم ضعف استلزام تأثير الأصغر نية رفعه في الغسل إذ لا يجب نية جميع الاحداث المجتمعة حيث يحكم بتداخلها وحديث إنما لكل امرئ ما نوى لا يقولون به فيما لو اجتمعت أحداث تكفى عنها طهارة واحدة أما لتخصيصه بحديث إذا اجتمعت لله عليك حقوق أجزاءك حق واحد

منها إلخ وأما لان رفع أحدها يقتضى رفع القدر المشترك بينها لتوقف الخصوصية على رفع الجميع إذ ليس المراد ارتفاع حقيقة الخارج أو الحاصل بل رفع حكمه وهو شئ واحد تعددت أسبابه وإذا كان كذلك في المتفق فلم لا جاز في المختلف مع نية رفع الأكبر والأقوى أو نية الاستباحة المطلقة وإنما لم يكتف بنية رفع الحدث الأصغر خاصة على تقدير حصوله مع الأكبر لعدم دخول الأقوى تحت الأضعف ولهذا حكم جمع بعدم دخول غسل الجنابة ونحوها تحت غسل المستحاضة لغير الانقطاع والمتحيرة لضعفه باستمرار الحدث مع اشتراكهما في الأكبرية بل قيل إن غسل الجنابة يجزى عن غيره ولا يجزى غيره عنه لضعفه بافتقار رفع الحدث مطلقا إلى مجامعة الوضوء فهلا كان هنا كذلك مع ما بين الحديثين من الاختلاف حكما وقوة وأما القول بأن اللازم من رفع تأثير ما مضى من الغسل وجوب الوضوء خاصة لا إعادة الغسل فقد أشرنا في أول الكلام إلى جوابه بالاجماع على عدم مجامعة الوضوء الواجب لغسل الجنابة وإلا لم يكن لنا عنه عدول ولهذا يكتفى بإعادة الوضوء لو عرض الحدث الأصغر في أثناء غسل يجامعه الوضوء على تقدير تقدمه عليه أو يكتفى بإكمال الغسل مع الوضوء إن لم يكن تقدم وقد يتخيل الإعادة هنا وطردهم الخلاف بناء على أن كل واحد من الوضوء والغسل مؤثر ناقض في رفع الحدث مطلقا بتقريب الدليل المتقدم ويندفع بمنع ذلك للاجماع على جواز الصوم بالغسل خاصة مع توقفه على رفعه الحدث الأكبر غير المس وكذا على جواز دخول المساجد وقراءة العزائم وغيرهما مما لا يتوقف جوازه على رفع الحدث الأصغر وما يتوقف على الوضوء كالصلاة ومس كتابة القرآن ونحوها يتوقف على الوضوء مع الغسل وهذا يدل على أن الوضوء ليس له صلاحية التأثير فيما يتوقف على الغسل خاصة هنا ولا جزا من المؤثر فيه فعلم منه إن حدث الغسل المكمل بالوضوء موجب للوضوء والغسل معا فكان قائما مقام الأصغر والأكبر معا وكل واحد من الوضوء والغسل الرافعين له منصرف إلى موجبته إلا أن لكل واحد منهما مدخلا في رفع كل منهما وربما بالغ بعضهم في تعدية حال الإعادة هنا وطردهم الخلاف إلى ما لو وقع الحدث الأصغر بعد الغسل قبل الوضوء بناء

على ما قررناه من اشتراك الطهارتين
في التأثير في الحدثين وهو باطل قطعاً لما قلناه وقوله أن نقض الغسل بهذا الحدث
يستلزم كونه موجبا للغسل ضعيف
جداً أما أولاً فلأنه لم يحصل مسمى الغسل بعد حتى يقال أنه نقض الغسل وإنما يتم
ذلك لو كمل وهو عين المتنازع ولو
فرض لم ينقضه إجماعاً وإنما حكم بنقض بعض الغسل فلا يتم المدعى واحتج المصنف
على مذهبه من وجوب الإعادة بأن الحدث
الأصغر لو تعقب كمال الغسل أبطل حكم الاستباحة ففي إبعاضه أولى فلا بد من
تجديد طهارة لها وهو الآن جنب إذ لا
يرتفع إلا بكمال الغسل فيسقط اعتبار الوضوء وهو دليل واضح وعبارته التي حكيناها
هنا منقحة وهي عبارته في
النهاية وقد عبر في المخ عن هذا الدليل بلفظ لا يخلو ظاهره من مناقشة وحاصله إن
الحدث المذكور لو وقع بعد الغسل
بكماله أبطله فأبعاضه أولى بالبطلان يعيده وأورد عليه بعض المحققين منع الصغرى بأن
الحدث الأصغر لو أبطل الغسل
لأوجه لا اشتراك الناقض والموجب في الحكم ومنع مساواة ما بعد الاكمال لما قبله
لأنه بعد الاكمال ارتفع الحدث فأمكن
طرو حدث آخر بخلاف الأثناء وبأن أثر الأصغر إنما هو الوضوء فلو سلم تأثيره كان
اللازم الوضوء خاصة وجواب الأول
أنه عنى بالابطال إبطال الاستباحة التي هي غايته وهو استعمال شائع وقد صرح به في
العبرة التي حكيناها عنه من
النهاية وقد تقدم جواب الثاني فإن الأصل في الحدث التأثير حيث ما وقع والاجتزاء
بالغسل عنه مع الجنابة للنص
لا يرفع ما ثبت له من الحكم والأصل في الحدث الأصغر إيجاب الوضوء لكن امتنع هنا
للاجتماع على عدمه في غسل الجنابة
وقد تقدم تحقيق ذلك واحتج في الذكرى بنحو ما ذكرناه وحاصله أن الحدث لا يخلو
عن أثر ما مع تأثيره بعد الكمال

والوضوء ممتنع في غسل الجنابة وزيفه ذلك المحقق بأن أثر الحدث الأصغر لا يظهر ما دام الأكبر موجودا وما لم يتم الغسل فالحدث بحاله ولو سلم فلم لا يكون أثره هنا كأثره قبل الشروع في الغسل وقد تقدم جواب هذا التزييف منقحا قال في الذكرى وقد قيل أنه مروى عن الصادق عليه السلام في كتاب عرض المجالس للصدوق واعترض بأن مثل هذه الرواية لا اعتبار بها في الاستدلال وأنت خيرير بأن الشهيد رحمه الله لم يخرجها للاستدلال بل لما كان الظاهر أنه ليس في المسألة نص عن أئمة الهدى عليهم السلام وذكر بعض الأفاضل أن في الإعادة رواية في الكتاب المشار إليه ذكره على جهة الارشاد

لا على جهة الاستدلال لتحاويه عن توهم مثل ذلك رحمه الله تعالى المقصد الثاني من المقاصد الأربعة المعقودة لبيان أسباب الغسل في بيان ماهية الحيض وبيان أحكامه الخاصة به وهو لغة السيل يقال حاض الوادي إذا سأل وبعضهم اعتبر في صدق اسمه القوة فأطلقه لغة على السيل بقوة وشرعا دم يقذفه الرحم إذا بلغت المرأة ثم يعتادها غالبا في أوقات معلومة هذا هو الاصطلاح المشهور من انقسام تعريفه إلى اللغوي والشرعي وللبحث في ذلك مجال فإن الظاهر من كلام أهل اللغة أن الحيض قد يطلق لغة على هذا الدم المخصوص لا باعتبار سيلانه بقوة أو بغير قوة بل يطلق ابتداء على مصطلح أهل الشرع فلا يكون بين التعريف اللغوي والشرعي فرق من حيث الماهية قال الجوهري يقال حاضت المرأة تحيض حيضا ومحیضا فهي حائض وحائضة إلى إن قال وحاضت السمرة حيضا وهي شجرة يسيل منها شيء كالدوم وقد أشار إلى ذلك في المعبر حيث جرى أولا على ما هو المشهور من أنه إنما سمي حيضا من قولهم حاض السيل إذا اندفع فكأنه لمكان قوته وشدة خروجه في غالب أحواله اختص بهذا الاسم قال ويجوز أن يكون من روية الدم كما يقال حاضت الأرنب إذا رأت الدم وحاضت السمرة إذا خرج منها الصمغ الأحمر انتهى ومتى ثبت ذلك عن أهل اللغة فهو خير من النقل كما قرر في الأصول ويمكن الجواب بأن مطلق استعمال أهل اللغة لا يدل على الحقيقة فإنهم يذكرون الحقيقة والمجاز سلمنا

لكن حملة على الحقيقة يوجب الاشتراك والمجاز خير منه واعلم أن الحكمة في
الحيض إعداد المرأة للحمل ثم اغتداؤه به جنينا
ثم رضيعا باستحالاته لبنا ومن ثم قل حيض الحامل والمرضع على خلاف في الأول أما
المرضع فالاجماع واقع على إمكانه
لها وهو يؤيد إمكانه للحامل إذ يمكن فضل الغذاء في الموضعين مضافا إلى ما دل عليه
من الروايات فإذا خلت المرأة
من حمل ورضاع بقي الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج غالبا في كل شهر
هلاليا سبعة أيام أو ستة أو أقل
أو أكثر بحسب قرب مزاجها من الحرارة وبعده عنها وقد يطول احتباسه ويقصر
بحسب ما ركبته الله في طبعها وقد عرفه المصنف
بتعريف حسي بخواص يشترك في العلم بها الفقيه والعامي بقوله وهو في الأغلب
والتقييد بالأغلبية للتنبيه على أنه قد
يجئ بخلاف ذلك على خلاف الغالب لما سيأتي إن الصفرة والكدرية في أيام الحيض
حيض كما أن الأسود الحار في أيام الطهر
استحاضة أسود على حذف الموصوف وإبقاء الصفة وهو شايع الاستعمال أي دم أسود
ولا يشكل بأن الاضمار معيب في التعريفات
لان ذلك حيث لا قرينة تدل عليه وهي موجودة هنا فالدم المحذوف في التعريف بمنزلة
الجنس القريب شامل للدماء الثلاثة
وغيرها وقوله أسود حار يخرج بحرقة بضم الحاء وهي اللذع الحاصل من خروج الدم
بدفع وحرارة خاصة مركبة من القيود
المذكورة خرج بها باقي الدماء غير دم الحيض
وقد استفيدت هذه الخواص من الاخبار كقول أبي عبد الله عليه السلام دم الحيض حار
تجد
له حرقة وفي حديث آخر عنه عليه السلام دم الحيض حار عبيط أسود له دفع حرارة
والعبيط بالعين والطاء المهملتين الخالص
الطري وذكر الحرارة في الحديث الثاني مرتين للتأكيد أو أراد بالثانية معنى الحرقة
المذكورة في الحديث الآخر وإنما خصصنا
الثانية بذلك لقرينة الدفع المجاور لها فإن الحرقة كما قدمنا مسببة عنه وعن الحرارة
وقوله من الجانب الأيسر جار على

المشهور بين الأصحاب وسيأتي تحقيقه وعلى هذا التقدير فهو من جملة الخاصة المركبة فالتعريف حينئذ رسمي لعدم الفصل القريب وإنما قلنا أن القيود المذكورة خاصة مركبة لا فصول لان كل واحد منها مع كونه من الاعراض اللاحقة للذات أعم من المعرف وفصوله فإن الأسود مثلا أعم من الدم المطلوب تعريفه بل من سائر الدماء لتعلقه بكل جسم أسود وكذا الحار و الخارج بحرقه ومن الأيسر لكن جميع هذه القيود من حيث الاجتماع مخرجة ما عدا المعرف وكل هذا إنما هو في أغلب أحواله كما سبق فإن اشتبه دم الحيض بالعدرة بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة أي بدم العذرة على حذف المضاف لان العذرة هي البكارة لا دمها وضعت قطنه بعد أن تستلقي على ظهرها وترفع رجليها ثم تصبر هنيئة ثم تخرجها إخراجا رقيقا فإن خرجت القطنة مطوقة بالدم فهو دم عذرة وإلا أي وإن لم تخرج القطنة مطوقة بل مستنقعة بالدم فحيض ومستند ذلك روايات عن أهل البيت عليهم السلام لكن في بعضها الامر باستدخال القطنة من غير تقييد بالاستلقاء وفي بعضها إدخال الإصبع مع الاستلقاء وطريق الجمع حمل المطلق على المقيد والتخيير بين الإصبع والكرسف لان الكرسف أظهر في الدلالة وفي حديث خلف بن حماد عن أبي الحسن الثاني في حديث طويل أن هذا الحكم سر من أسرار الله فلا تذيعوه ولا تعملوا هذا الحلق أصول دين الله بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من ضلال والمحقق في المعبر قطع بالحكم للعدرة بالتطوق ونفى الحكم للحيض بالاستنقاع محتجا بأنه محتمل وجوابه منع الاحتمال مع ورود النص والحال أنه جامع للصفات غير أنه مشتبه بالعدرة خاصة ولا احتمال ح وما أي والدم الخارج من المرأة ولو على الوجه المتقدم قبل إكمال التسع سنين القمرية لا الشمسية والخارج من الجانب الأيمن على أشهر القولين والخارج بعد بلوغ المرأة سن اليأس من الحيض أو الولد و الخارج أقل من ثلاثة أيام بلياليها متوالية لا في جملة عشرة على أصح القولين والزائد عن أكثره أي أكثر الحيض والزائد عن أكثر النفاس وسيأتي بيانه ليس بحيض خبر ما الموصولة أي ليس جميع ما ذكر حيضا وإن كان بصفة دم الحيض أما الأول فلما تقدم من أن دم الحيض إنما خلقه الله تعالى لحكمة إعداد الرحم للحمل وترية

الولد حملا ثم رضيعا وذلك كله معقول
في الصغيرة التي لم تكمل التسع ولقول أبي عبد الله عليه السلام حين سئل عن حدها
إذا أتى لها أقل من تسع سنين فإذا كمل
لها تسع سنين أمكن حيضها والاجماع نقله في المعتبر عن أهل العلم كافة وشرطنا
إكمال التسع لعدم صدقها حقيقة
بدونه ولقوله عليه السلام إذا كمل لها تسع إلخ فلا يكفي الطعن في التاسعة والتقييد
بالقمرية لأنه المتعارف المستعمل
شرعا والأقرب أنه تحقيق لا تقريب مع احتمالاه فلو قلنا به فإن كان بين رؤية الدم
واستكمال التسع ما لا يسع
الحيض والطهر كان الدم حيضا ولا فرق في ذلك بين البلاد الحارة والباردة بقي هنا
بحث وهو أن المصنف وغيره
ذكروا أن الحيض للمرأة دليل على بلوغها وإن لم يجامعه السن وحكموا هنا بأن الدم
الذي قبل التسع ليس بحيض فما
الدم المحكوم (المحكوم عليه بحيض بكونه حيضا ط) به حيض حتى يستدل به على
البلوغ قبل التسع وجمع بعض من عاصره بين الكلامين بحمل الدم المحكوم
بكونه حيضا دالا على البلوغ على الحاصل بعد التسع وقبل إكمال العشر وتحريره إن
البلوغ بالسن لها قيل بالتسع وقيل
بالعشر وعلى القولين لو رأت دما بشرائط الحيض بعد التسع حكم بالبلوغ ولا يخفى ما
في هذا الجمع من البعد بل الأولى
في الجمع بين الكلامين أنه مع العلم بالسن لا اعتبار بالدم قبله وإن جمع صفات
الحيض ومع اشتباهه ووجود الدم في
وقت إمكان البلوغ يحكم بالبلوغ ولا إشكال حينئذ وأما الحكم الثاني وهو أن الدم
الخارج من الجانب الأيمن ليس بحيض
فقد اختلف فيه كلام الأصحاب بسبب اضطراب الرواية فذهب الأكثر ومنهم المصنف
في جميع كتبه إلى ما ذكر هنا وإن الخارج
من الأيسر حيض ومن الأيمن ليس بحيض وذهب أبو علي ابن الجنيد إلى أن الحيض
يعتبر من الجانب الأيمن واختلف كلام

الشهيد رحمه الله ففي بعض كتبه عمل بالأول وفي بعضها بالثاني ومنشأ هذا الاختلاف
اختلاف متن الرواية فروى في
الكافي عن محمد بن يحيى رفعه عن أبان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام فتاة منا
بها قرح في جوفها والدم سائل
لا تدرى من دم الحيض أو من دم القرحة قال مرها تستلقي على ظهرها وترفع رجلها
وتستدخل إصبعها الوسطى فإن خرج
الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة
وعلى هذا المعنى عمل ابن الجنيد وأما التهذيب
فالذي نقله الشهيد في الذكرى عن كثير من نسخه أن الرواية فيه كما في الكافي
بلفظها بعينه والموجود في بعض نسخه في الرواية
بعينها إلى أن قال فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض وإن خرج من
الجانب الأيمن فهو من القرحة وعلى هذه النسخة
عمل المصنف ونقلها في احتجاجه عن التهذيب ساكتا عليها وبمضمونها أيضا أفنى
الشيخ في النهاية وهو يؤيد صحتها لأن عمله
في النهاية إنما هو على ما صح عنده من الرواية واعترضها السيد جمال الدين بن طاوس
صاحب البشرى بعد اعترافه
بوجودها في بعض نسخ التهذيب بأن ذلك تدليس وفيه إن التدليس إنما يكون في إسناد
دون المتن كما يروى عن
لقيه ولم يسمع منه موهما أنه سمع منه أو يروى عن عاصره ولم يلقه موهما أنه لقيه
وسمع منه فالأسند حينئذ ما ذكره
المحقق في المعتمد والشهيد في الدروس أن الرواية مضطربة فإن الاضطراب كما يكون
في الإسناد يكون في المتن واعترض
إن الاضطراب إنما يصدق إذا تساوى أما إذا ترجح أحدهما بمرجح فلا والمرجح هنا
موجود مع رواية الأيسر بأنه حيض لفتوى
الشيخ بمضمونها في النهاية قيل ولا يعارضها رواية محمد بن يعقوب لها بخلاف ذلك
لأن الشيخ أعرف بوجوه الحديث و
أضبط خصوصا مع فتوى الأصحاب بمضمونها وفيه الشك في كون ذلك ترجيحا مع
ما قد عرفت من أن أكثر نسخ التهذيب
موافقة للكافي فيعارض مرجح عمل الشيخ بمضمونها أمران أحدهما أكثرية النسخ
بخلافه والثاني مخالفة الكافي وإذا
لم يحصل بهما الترجيح فلا أقل من المساواة الموجب للاضطراب هذا كله مع أن
الرواية مرسلتها أرسلها محمد بن يحيى عن
أبان فلذلك أطرحتها المحقق في المعتمد وقال أن الرواية مقطوعة مضطربة ولا أعمل بها

فعنده هذه العلامة مطرحة
وأجيب بان عمل الأصحاب بمضمونها واستشهارها بينهم جابر لو هن إرسالها وقد
اعترف بذلك المحقق في غير موضع من
الكتاب بقي هنا شئ وهو أن الرواية مع تسليم العمل بها إنما دلت على الحكم للحيض
عند اشتباهه بالقرحة لا مطلقا وكذلك
عبارة أكثر الأصحاب حتى المصنف في كثير من عباراته وظاهره في هذا الكتاب اعتبار
الجانب سواء حصل اشتباه بالقرحة أم
لا وتظهر الفائدة فيما لو انتفت القرحة وخرج الدم من الجانب المخالف بأوصاف
الحيض وشرائطه فإن مقتضى الرواية
وكلام الجماعة أنه حيض لا مكانه ويمكن حمل كلام من أطلق الحكم على ذلك نظرا
إلى المستند مع أن النظر لا يأبى الاطلاق
لان الجانب إن كان له مدخل في حقيقة الحيض وجب إطراده وإلا فلا لكن الوقوف
على ظاهر النص وكلام الأكثر يقتضى
تخصيص مدخلته بمصاحبة القرحة وبالجملة فالتوقف في هذه المسألة وجه واضح وإن
كان ولا بد فالعمل على ما
عليه الأكثر وهو الحكم للحيض بخروجه من الجانب الأيسر وأما الحكم الثالث وهو
أن الخارج بعد سن اليأس لا يكون
حيضا فمما لا خلاف فيه بين أهل العلم كما نقله المحقق في المعتمد مضافا إلى ذلك
ما دل عليه من الاخبار وإن اختلف
في تقديره وسيأتي الكلام فيه وأما الرابع وهو اشتراط عدم قصوره عن ثلاثة أيام متوالية
فعليه إجماع أصحابنا
وبعض من خالفنا كأبي حنيفة ومستنده روايات من طرقنا وطرقهم ولفظ الاخبار ثلاثة
أيام والليالي معتبرة
فيها أما لكونها داخلية في مسماها بناء على أن اليوم اسم الليل والنهار أو للتغليب وقد
صرح بدخولها في بعض الاخبار
وفي عبارة بعض الأصحاب وادعى المصنف في المنتهى عليه الاجماع وأما قيد التوالي
فعليه الأكثر وخالف فيه الشيخ في النهاية

واكتفى بحصولها في جملة عشرة استنادا إلى رواية منع من العمل بها شذوذها وإرسالها فالعمل على ما عليه الأكثر ودل عليه ظاهر النص من اعتبار الثلاثة من غير تقييد لكن ما المراد من التوالي ظاهر النص الاكتفاء بوجوده في كل يوم من الثلاثة وإن لم يستوعبه لصدق رؤيته ثلاثة أيام لأنها ظرف له ولا تجب المطابقة بين الظرف والمظروف وهذا هو الظاهر من كلام المصنف وربما اعتبر مع ذلك في تحققه أن يتفق ثلاثة دماء وما بينها في ثلاثة أيام من غير زيادة ولا نقصان فيعتبر في ذلك أنها إذا رأتها في أول جزء من أول ليلة من الشهر تراه في آخر جزء من اليوم الثالث بحيث يكون عند غروبه موجودا وفي اليوم الوسط يكفي أي جزء كان منه وربما بالغ بعضهم فاعتبر فيه الاتصال في الثلاثة بحيث متى وضعت الكرسف تلوث به في جميع أجزائها وقد صرح بهذا الاعتبار الشيخ جمال الدين بن فهد في المحرر والمحقق الشيخ علي في الشرح وزاد فيه إن الاكتفاء بحصوله فيها في الجملة رجوع إلى ما ليس له مرجع وأما الحكم الخامس والسادس وهو أن الزائد عن أكثره وأكثر النفاس ليس بحيض فالوجه في الأول ظاهر وفي الثاني ما هو مقرر من أن النفاس حيض محتبس ومن ثم شاركه في معظم الاحكام ولا بد من تخلل عشرة هي أقل الطهر بين النفاس والحيض ليكون ما قبله وما بعده حيزا أو كالحيض وإنما جمع بين الأمرين مع اشتراكهما في العلة ورجوع الثاني إلى الأول لافتراقهما اسما وحكما من حيث الجملة فلا يلزم حينئذ من نفي كون الزائد عن أقصى مدة الحيض حيزا ففي كون الزائد عن أقصى مدة النفاس حيزا ولما حكم بان الخارج بعد سن اليأس لا يكون حيزا أراد أن يبين السن الذي تصير به المرأة يائسة

فقال وتيأس المرأة

غير القرشية وهي المنسوبة إلى قريش بأبيها خاصة على المشهور واحتمال الاكتفاء بالأم هنا أرجح من غيره في نظائره لان للام مدخلا شرعيا في لحوق حكم الحيض في الجملة بسبب تقارب الأمزجة ومن ثم اعتبرت الخالات وبناتهن في المبتدأة كما سيأتي والمراد بقريش القبيلة المتولدة من النضر بن كنانة بن خزيمة وجل هذه القبيلة الهاشميون والنبطية وهي المنسوبة

إلى النبط وهم على ما ذكره في الصحاح قوم ينزلون بالبطايح بين العراقيين قال وفي
كلام أيوب بن القرية أهل عمان عرب
استنبطوا وأهل البحرين نبط استعربوا ببلوغ أي بإكمال خمسين سنة هلالية فلا يكفي
الطعن في السنة الأخيرة فإن
الاعتبار هنا تحقيق لا تقريب وأحديهما أي القرشية والنبطية ببلوغ ستين وهذا التفصيل
هو المشهور ومستنده في غير
النبطية صحيحة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم
تر حمرة إلا أن تكون امرأة من قريش
وما ورد في بعض الاخبار من إطلاق الحكم بالستين والخمسين مقيد بهذا التفصيل
جمعا بين الاخبار وحكم المصنف في المنتهى بإطلاق
الأول والشيخ في النهاية بالثاني والتفصيل طريق الجمع مع أن في خبر الستين ضعفا وما
يوجد في بعض القيود من الحكم
باليأس بالخمسين بالنسبة إلى العبادة مطلقا وبالستين بالنسبة إلى العدة مطلقا ليس له
مرجع يجوز الاعتماد عليه ولا فقيه
يعول على مثله يستند إليه واشتماله على نوع من الاحتياط غير كاف في الذهاب إليه
وربما استلزم نقيض الاحتياط في
بعض موارد وأما النبطية فذكرها المفيد رواية وتبعه جماعة بحيث صار إلحاقها
بالقرشية هو المشهور لكن لم يوجد بها
خبر مسند ومن ثم تركها المحقق في المعتمد وخص الحكم بالقرشية واستوجه المحقق
الشيخ على إلحاقها بها مستندا مع
الشهرة إلى أن الأصل عدم اليأس فيقتصر فيه على موضع الوفاق والاحتياط في بقاء
الحكم بالعدة وتوابع الزوجية
استصحابا لما كان لعدم القطع بالمنافي وأنت خبير بأن هذا الأصل قد انتفى بما ورد
من النصوص الدالة على الحكم أما
بالتفصيل القاطع للشركة أو بالاطلاق المتقدم والاحتياط المذكور يعارض بمثله فإن
الحكم بصحة الرجعة ولحوق
أحكام الزوجية مع وجود الدليل الدال على نفيهما يوجب التهجم على الفروج والأموال
بما لا يصلح سندا والاستصحاب

المدعى قد انقطع بالدليل بقي هنا شئ وهو أنك قد علمت أن المراد بالقرشية من انتسبت إلى النضر بن كنانة فهي حينئذ أعم من الهاشمية فكل امرأة علمت انتسابها إليه أو انتفائها فحكمها واضح ومن اشتبه نسبها كما هو الأغلب في هذا الزمان من عدم العلم بنسب غير الهاشميين غالبا فالأصل يقتضى عدم كونها قرشية والاحتياط الذي ذكره الشيخ المحقق يوجب إلحاقها به وقد عرفت أن الاحتياط لا يسلم في جهة واحدة فالأخذ بالأصل متعين وإن حصل الاتفاق من الزوجين على الاحتياط بأن تتعبد فيما بين الخمسين والستين في أيام الدم المحتمل كونه حيضا وتعتد بالأشهر إن طابقت الأطهار المحتملة وإلا فأكثر الامرين ولا يراجعها الزوج في هذه العدة إلى غير ذلك من الاحكام كان حسنا وحينئذ يتمشى ذلك في النبطية وفي تمشيه حينئذ في التفصيل المتقدم المزيف بالنسبة إلى القرشية نظر وأقله أي الحيض ثلاثة أيام والاحبار من طرقنا على ذلك متظافرة مضافا إلى إجماعنا ورواه (روى خ ل) العامة عن واثلة بن الأصقع وأبى أمامة الباهلي أن النبي صلى الله عليه وآله قال أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام متواليات فلا يكفي كونها في جملة عشرة خلافا للشيخ في أحد قوليهِ وابن البراج وقد عرفت إن مستندهما رواية مرسله فلا تكون حجة مزيلة لحكم الأصل وهو عدم الحيض ولأن العبادة ثابتة في الذمة بيقين فلا يسقط التكليف إلا مع تيقن السبب وعلى هذا القول لو رأت الأول والخامس والعاشر فالثلاثة حيض لا غير فإذا رأت الدم يوما وانقطع فإن كان يغمس القطنه وجب الغسل لأنه إن كان حيضا فقد وجب الغسل للحكم بأن أيام النقاء طهر وإن لم يكن حيضا فهو استحاضة والغامس منها يوجب الغسل وإن لم يغمسها وجب الوضوء خاصة لاحتمال كونه استحاضة فإن رآته مرة ثانية يوما مثلا وانقطع فكذلك فإذا رآته ثالثة في العشرة ثبت أن الأولين حيض وتبين بطلان ما فعلت بالوضوء إذ قد تبين أن الدم حيض يوجب انقطاعه الغسل فلا يجزى عنه الوضوء ولو اغتسلت للأولين احتياطا ففي أجزاءه نظر وأكثره عشرة أيام باتفاقنا فما زاد عن ذلك ليس بحيض قطعا وما ورد في بعض الاخبار من كون أكثره ثمانية أما مطرح لشذوذه أو محمول على من

تكون عاداتها ذلك وتعتبر رؤيتها العشرة
وهي أي العشرة أقل الطهر باتفاقنا وللنص ولا حد لأكثره خلافا لأبي الصلاح حيث
حده بثلاثة أشهر وادعى المصنف على
الأول الاجماع وحمل قول أبي الصلاح على الغالب وألحق إن دعوى الاجماع هنا لا
يتوقف على حمل كلام أبي الصلاح
لان المنقول منه بخبر الواحد حجة ومخالفة معلوم النسب لا يقدر فيه ومعنى حملة
على الغالب عدم زيادته على الثلاثة
غالبا لان الغالب كونه ثلاثة فإن الأغلب كون الستة والسبعة في الشهر الهلالي حيضا
وباقية طهرا وما أي والعدد
الذي بينهما أي بين الثلاثة والعشرة يجوز أن يكون حيضا فيحكم به بحسب العادة
المستقرة بما أشار إليه بقوله وتستقر أي
العادة بشهرين متفقين في حصول الحيض فيهما عددا أي في عدد أيام الحيض ووقتا أي
في وقت حصوله فإذا وقع في
الشهر الأول في السبعة الأولى ووقع في السبعة الأولى من الشهر الثاني فقد استقرت
العادة عددا ووقتا فإذا
رأت في أول الثالث تحيضت برؤيته ولو تجاوزت العشرة رجعت إلى ما استقر لها من
العدد ولو رأت الدم الثالث في
آخر الشهر الثاني تحيضت بالعدد أيضا مع عبوره العشرة لكن هذه تستظهر بثلاثة في
أوله وجوبا أو استحبابا بالتقدمة
على وقت العادة كما سيأتي إن شاء الله وقد علم من ذلك أنه لا يشترط في استقرار
العادة استقرار عادة الطهر خلافا
للشهيد رحمه الله فإنه اشترط في الذكرى استقرار عادة الطهر في تحقق العادة عددا
ووقتا فبدونه يستقر العدد لا غير
فحينئذ تستظهر برؤية الدم الثالث إلى ثلاثة وإن كان في وقت المتقدم بناء على
استظهار المبتدأة والمضطربة ولو
عبر العشرة رجعت إلى العدد قطعا وإنما اشترط في تحققها الشهران ولم يكتف بالرؤية
مرة واحدة لان العادة مأخوذة

من المعاودة ولا تحصل بالمرّة الواحدة ولا تطلق إلا مع التكرار ولقوله صلى الله عليه وآله دعى الصلاة أيام أقرائك أو تحيضي أيام أقرائك وأقل ما يراد بهذه اللفظة اثنان أو ثلاثة لكن الثلاثة منفيًا بالاتفاق ولقول الصادق عليه السلام فإن انقطع لوقته من الشهر الأول حتى تواتت عليه حيضتان أو ثلث فقد علم أن ذلك صار لها وقتًا وخلقًا معروفًا وروى سماعة قال سألته عن الجارية البكر أول ما تحيض يختلف عليها قال تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة فإذا اتفق شهران عدة أيام سواء فتلك عاداتها وما ذكره المصنف رحمه الله من استقرار العادة باتفاق الوقت والعدد ليس على جهة الانحصار بل هو أحد أقسام العادة وأنفعها ولو فرض اختلاف الوقت مع اتفاق العدد كما لو رأت في أول شهر خمسة وفي وسط الثاني خمسة استقرت عاداتها عدداً فإذا رأت في شهر ثالث دما و عبر العشرة تحيضت بالخمسة المستقرة لكن هذه تستظهر في أوله لعدم استقرار الوقت بناء على استظهار المضطربة ولو انعكس الفرض بأن استقر لها الوقت دون العدد كما لو رأت سبعة أول شهر وثمانية في أول الثاني تحققت العادة بالنسبة إلى الوقت فترك العبادة برؤية الدم في الثالث في الوقت لكن هل تكون مضطربة بالنسبة إلى العدد فتحيض بثلاثة أو يثبت لها أقل العددين لتكرره وجهان اختار ثانيها المصنف في النهاية والشهيد في الذكرى وأولها الشيخ على رحمه الله لعدم صدق الاستواء والاستقامة وهو أجود إذا تقرر ذلك فما المراد بالشهر المعتبر في تحقق العادة هل هو الهلالي كما هو الشائع في الاستعمال المتبادر إلى الأفهام الغالب وقوع الحيض فيه مرة واحدة للنساء أم ما يمكن أن يفرض فيه حيض وطهر صحيحان المعبر عنه بشهر الحيض الذي صرح به المصنف في النهاية هو الثاني قال فيها بعد قوله و تثبت العادة بتوالي شهرين ترى فيهما الدم أياما سواء والمراد بشهرها المدة التي بها فيها الحيض وطهر وأقله عندنا ثلاثة عشر يوما وهكذا نقحه ولده فخر المحققين على هذه العبارة ونظائرها وكتبه الشهيد رحمه الله على قواعده ناقلا له عنه وعبارات الأصحاب محتملة لهما وإن كان فهم الشهر الهلالي من الإطلاق أغلب

ويرجح اعتبار الهلالي أيضا إن اتفقا
الوقت بدمين فيما دونه لا يتفق إلا مع تكرر الطهر وهو خروج عن المسألة لكن قبل
تكرر الطهر تثبت العادة
بالعدد

خاصة فترجع في الثالث إليه مع عبوره العشرة بعد احتياطها بالصبر ثلاثة في أوله وفرع
المحقق الشيخ على اختياره إرادة
الشهر الهلالي إن العادة الوقتية لا تحصل إلا بالشهرين الهلاليين محتجا بأن الشهر في
كلام النبي والأئمة عليهم السلام
إنما يحمل على الهلالي نظرا إلى أنه الأغلب في عادات النساء وفي الاستعمال قال فلو
رأت ثلاثة ثم انقطع عشرة ثم رأت
ثلاثة ثم انقطع عشرة ثم رآته وعبر العشرة فلا وقت لها لعدم تماثل الوقت باعتبار الشهر
وفيما ذكره نظر لان تكرر
الطهر يحصل الوقت كما قلناه وقد صرح بذلك في المعبر والذكرى وحكاها فيه عن
المبسوط والخلاف ناقلا عبارتهما
في ذلك واحتججه بأن الشهر في كلامهم عليهم السلام يحمل على الهلالي إنما يتم لو
كان في النصوص المقيدة الدالة على العادة
ذكر الشهر وقد بينا في أول المسألة حكايتها خالية من ذكر الشهر فيما عدا الحديثين
الأخيرين وفي الاحتجاج بهما
إشكال لضعف أولهما بالارسال وثانيهما بجرح سماعة وانقطاع خبره والصفرة
والكدرة بحذف المضاف وإقامة اسم
المصدر مقامه أي والدم ذو الصفرة وهي لون الأصفر وذو الكدرة وهي ضد الصفا على
ما ذكره الجوهري الواقعتين
في أيام الحيض يحكم بأنهما حيض والمراد بأيام الحيض ما يحكم على الدم الواقع فيها
بأنه حيض سواء كانت أيام العادة أنه غيرها
فتدخل المبتدأة ومن تعقب عاداتها دم بعد أقل الطهر وضابطه ما أمكن كونه حيضا
وربما فسرت بأيام العادة والنصوص
دالة بعمومها على الأول كما أن الدم الأسود الحار الواقع في أيام الطهر يحكم بأنه
فساد أي استحاضة وإنما سماها فسادا

لأنها مرض مخصوص بخلاف الحيض فإنه دال على اعتدال المزاج ومن ثم كان عدم الحيض في الجارية ستة أشهر ممن شأنها ذلك عيب ترد به ولم تحد المستحاضة إذا وجب عليها الحد حتى تبرأ وإنما حكم بذلك مع مخالفتها لأوصاف الدم الملحقين به لان تلك الأوصاف مبنية على الغالب كما تقدم وعبر بالمصدر في الشق الأول دون الثاني للفرق بين ما ورد في لفظ الرواية وما أكمله المصنف من لفظه قال الصادق عليه السلام السنة في الحيض أن تكون الصفرة والكدرة فما فوقها في أيام الحيض إذا عرفت حيضا كله (كلها ط) واعلم أن الدم المحكوم بكونه حيضا متى انقطع على العشرة فما دون حكم كونه حيضا كله سواء في ذلك من ابتدأها الحيض والمعتادة بأقسامها والمضطربة العادة ولو تجاوز الدم عشرة أيام فقد امتزج الحيض بالطهر لما علمت من أن الحيض لا يزيد عن عشرة فلا يخلو حينئذ أما أن تكون مبتدأة وذات عادة مستقيمة محفوظة أو مضطربة ناسية لعاداتها وقتا وعددا أو وقتا خاصة أو عددا خاصة أو لم تستقر لها عادة أصلا وربما خصت هذه خاصة باسم المضطربة و سيأتي أنها داخلة في قسم المبتدأة وعلى التقادير الستة فأما أن يكون لها تمييز أو لا فالأقسام اثني عشر تعلم مفصلة إن شاء الله فإن كانت ذات عادة محفوظة رجعت ذات العادة المستقرة إليها ومعنى رجوعها إليها إن تجعل مقدار العادة حيضا وما زاد استحاضة فتقضى ما تركته فيه من صوم وصلاة لثبوت كونها ظاهرة فيه وما احتملته من كونه حيضا قد تبين فساده ويستفاد من إطلاق الحكم برجوع ذات العادة إليها مع تقديمها وجعلها قسيمة لرجوع ذات التمييز إليه أنه لو عارض العادة تمييز قدمت العادة عليه وهذا هو أصح القولين وأشهرهما ومختار المصنف ومستنده الأخبار الدالة على اعتبار العادة مطلقا من غير تقييد بانتفاء التمييز كقوله صلى الله عليه وآله دعي الصلاة أيام إقرائك وقول الصادق عليه السلام في صحيحة إسحاق بن جرير حيث سأله عن امرأة يستمر بها الدم الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع قال تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يدل على العموم في المقال ورجح الشيخ في النهاية التمييز لقول الصادق عليه السلام في صحيح معوية بن عمار دم الحيض حار وقوله عليه

السلام في حسنة حفص دم الحيض حار
عبيط أسود له دفع وحارة وهو دال على اعتبار التمييز من غير تقييد وحمل هذه الأخبار
على غير المعتادة طريق الجمع بينها
وبين ما دل على اعتبار العادة مطلقا ولقوة العادة المتكررة ولا يقال إن صفة الدم علامة
فتصير إليها عند الاشتباه
كالصفة في المنى عنده لان صفة الدم يسقط اعتبارها في العادة لأنها أقوى من الوصف
ولرواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
عليه السلام في المرأة ترى الصفرة في أيامها قال لا تصلى حتى تنقضي أيامها فإن رأيت
الصفرة في غير أيامها توضأت وصلت
وربما فرق بعضهم بين العادة المستفادة من الاخذ والانقطاع والمستفادة من التمييز
فقدم الأولى عليه دون الثانية
لأنها فرعه فلا تزيد على أصله هذا كله مع عدم إمكان الجمع أما لو أمكن كما لو
تخلل بينهما من الدم الضعيف أقل الطهر حكم
به في العادة والتمييز لامكانه نص عليه المصنف في النهاية ونبه عليه في الذكرى ولو لم
تكن ذات عادة مستقرة محفوظة بل
كانتا أحد الأقسام الاخر فلا يخلو أما أن يكون لها تمييز أو لا فإن كان لها تمييز
رجعت ذات التمييز إليه والتمييز مصدر
قولك ميزت الشيء أميزه تمييزا إذا فرزته وعزلته والمراد بها هنا التي ترى الدم على
نوعين أو أنواع أحدها أقوى
فتجعله حيضا والباقي استحاضة وله شروط اختلاف صفته كما قلناه فلو كان بصفة
واحدة فلا تمييز وكون ما هو
بصفة الحيض أو الأقرب إليه لانتقص عن ثلاثة أيام ولا يزيد عن عشرة أيام لان الحاقة
به يوجب ذلك وكون الضعيف لا ينقص
عن أقل الطهر ويضاف إليه أيام النقاء إن اتفق لان جعل القوى حيضا يوجب جعل
الضعيف طهرا لأنه مقابله
وربما احتمل
هنا عدم الاشتراط لعموم قول النبي صلى الله عليه وآله دم الحيض أسود يعرف (يحرق
خ ل) وبلاشترط جزم المصنف في النهاية ولا يشترط

في التمييز التكرار لأنه علامة فتكفي حصولها بخلاف العادة وهل يشترط في الدم المحكوم بكونه حيضا أن يتوالى الوصف المجعول علامة ثلاثة بحيث لا يتخللها وصف ضعيف أو يكفي وجود القوى في كل يوم من الثلاثة ولو لحظة بينى على ما سلف من تفسير التوالي ويعتبر القوة والضعف بثلاثة اللون فالأسود قوى الأحمر وهو قوى الأشقر وهو قوى الأصفر وهو قوى الأكدر والرائحة فذو الرائحة الكريهة أقوى مما لا رائحة له هكذا عبر المصنف عنه في النهاية ومثله في المؤخر ولو كان أحدهما أنتن رائحة من الآخر فالظاهر قوته عليه لكنه لا يدخل فيما حكيناه من القوم والقوام فالثخين قوى الرقيق ولا يشترط في القوة اجتماع صفاته فذو الثلث أقوى من ذي الاثنتين وهو أقوى من ذي الواحدة وهو أقوى من العادم ولو استوى العدد وإن كان مختلفا فلا تمييز وقد يتفق لذات التمييز ترك العبادة شهرا متواليا فما زاد بأن ترى الأحمر عشرة فإنها تجلس فيها لا مكان كونه حيضا أو بعد الثلاثة على تقدير الاستظهار ثم ترى بعده أقوى منه عشرة فتجلس الأقوى وتبين أن الأول استحاضة ثم ترى بعده أقوى منهما وهكذا قال في المعتمد ولو قيل هنا تحتاط إذا تجاوزت من أول الدم عشرة بالصوم والصلاة فإن انقطع الأسود على عشرة فما دون فهو حيض وقضت الصوم كان حسنا ويستفاد من إطلاق رجوع ذات التمييز إليه وجعله قسيما للمعتادة إن المضطربة إذا ذكرت العدد خاصة أو الوقت خاصة ووجدت تمييزا في بعض أيام الشهر تحيضت به ولا بعد فيه في الأولى من جهة إطلاقهم تخييرها في تخصيص العدد بأي وقت شاءت فإنه يقيد بعدم التمييز جمعا بين الاطلاقين لكن المحقق الشيخ على استشكل الامر فيها وقال ما هذا لفظه الحكم برجوع المضطربة إلى التمييز لا يستمر لان ذاكرة العدد الناسية للوقت لو عارض تمييزها عدد أيام العادة لم ترجع إلى التمييز بناء على ترجيح العادة على التمييز وكذا القول في ذاكرة الوقت ناسية العدد قال ويمكن الاعتذار بان المراد برجوعها إلى التمييز ما إذا طابق تمييزها العادة بدليل ما ذكره من ترجيح العادة على التمييز انتهى كلامه وأقول أن الاشكال في ذاكرة العدد خاصة غير واضح وتحقق المعارضة فيها بين التمييز وأيام العادة غير متحقق فإنها بسبب نسيان

الوقت لا تخصص عاداتها بأيام
معينة حتى يعارضه التمييز بل يجوز كون أيام التمييز هي العادة فترجيح التمييز فيها باق
على حاله وإنما ترجيح العادة
على التمييز مع العلم بوقتها نعم قد يتوهم التعارض على تقدير اختيارها عددا من الشهر
ثم يطهر التمييز في غيرها وهنا ينبغي
عدم الاشكال في تقديم التمييز لما علمت من عدم انتظام هذه في سلك المعتادة بل
هي مضطربة يتأخر اختيارها العدد
على التمييز وإنما يقع الاشكال هنا فيما لو زادت أيام التمييز عن العدد المحفوظ وكأنه
رحمه الله أراد بالتعارض هذا
المعنى ولم يتحقق إلى الآن تصريحاً ل أحد من الأصحاب بشئ غير أن إطلاق كلامهم
تقديم العمل بالتمييز يقتضى جعل أيام
التمييز كلها حيضاً وكذا الاشكال لو انعكس الفرض بأن نقصت أيام التمييز عن العدد
لكن العمل هنا على العدد أقوى ترجيحاً
لعدد العادة على التمييز بناء على ترجيحها ولا يرد مثله في الأول لان العادة إنما تقدم
على التمييز مع التعارض ومع
زيادة أيام التمييز على العدد وانقطاعه على العاشر فما دون إذ هو الفرض لأنه من
شروط التمييز لا تعارض بل يمكن الجمع
بينهما بجعل الجميع حيضاً فإن مثل هذا آت في ذاكرة الوقت والعدد مع عبور الدم
العشرة فإنهم ذكروا هنا أنه مع إمكان
الجمع بينهما يجمع ويجعل ما زاد من أيام التمييز عن عاداتها حيضاً وقد أشرنا إليه فيما
سلف لكن المصنف في النهاية استقرب في
ذاكرتهما مع زيادة التمييز على العادة ومجاورة العشرة اختصاص الحيض بالعادة وعلى
هذا يمكن اختصاص العدد وفي
المبنى عليه منع وأما ذاكرة الوقت خاصة فكلامه رحمه الله فيها وجيه لا مكان فرض
تحقق المنافاة باعتبار علمها بالوقت
فهي من هذه الجهة معتادة في المعنى ومع عدم منافاة التمييز لوقتها يمكن أن يفيدها
التمييز زيادة على العدد المأمور به

أو نقصانا عنه سواء أو جنباً عليها الرجوع إلى الروايات أم جوزنا لها الاقتصار على ثلاثة فيصلح ذلك لحمل كلام المصنف في تقديم التمييز على ما علمته من الوقت لا بمعنى عدم الالتفات إلى الوقت بل بمعنى عدم الالتفات إلى ما فرض لها من العدد عند البحث عنه من الرجوع إلى الروايات أو إلى غيرها ولا بأس بامعان النظر في هذه المسألة واستبرأ (استقرأ خ ل) كلام الأصحاب ليتضح الحال فيها فإنها لا تستفاد إلا من عام أو مطلق فإن فقدا أي العادة المستقرة والتمييز رجعت المبتدأة بكسر الدال اسم فاعل بمعنى التي ابتدأت الحيض ويجوز فتحه ليصير اسم مفعول بمعنى التي ابتدأ بها الحيض ويتحقق حكم الابتداء برؤية الدم مرة ومرتين أو بشهرين عند الاحتياج إلى استقرار الطهر وهل يتحقق فيما زاد حتى يدخل فيها كل من لم يستقر لها عادة ولو باضطراب دورها الظاهر من كلام المصنف والشهيد رحمه الله وجماعة في تقاسمهم ذلك حيث يخصون المضطربة بذات العادة المنسية بأحد وجوهها وقال في المعبر المبتدأة وهي التي رأت الدم أول مرة إذا تجاوز دمها العشرة ولم يميز رجعت إلى عادة نساءها ثم قال المبتدأة إذا لم يكن لها نساء أو كن مختلفات والمضطربة وهي التي لم يستقر لها عادة عدداً ولا وقتاً إلخ ومقتضاه اختصاص المبتدأة بأول مرة وإن التي لم تستقر لها عادة بعد مضطربة وتظهر الفائدة في رجوع هذا النوع من المضطربة إلى عادة نساءها أم لا فعلى الأول ترجع وعلى قول المعبر إنما ترجع بعد التمييز إلى الروايات كناسية العادة وكلام المعبر أدخل في اسم المضطربة والترجيح مع الأول بندور المخالف واستلزام قوله جعل المبتدأة في الدور الثاني الذي به يتحقق العادة مضطربة وبأن الحكمة في رجوع المبتدأة إلى النساء موجودة فيمن لم تستقر لها عادة دون المضطربة الناسية وهي إن الأولى لم يسبق لها عادة ترجع إليها بخلاف الناسية التي قد سبق لها عادة وهذه الوجوه لا تفيد القطع والعمل على المشهور وخبر السنن يدل حصره بظاهره عليه فإن أبا عبد الله عليه السلام قال فيه إن جميع حالات المستحيضة يدور على السنن الثلاث لا تكاد أبداً تخلو من واحدة منهن إن كانت لها أيام معلومة فهي على أيامها ثم قال وإن لم يكن لها أيام قبل ذلك واستحاضت أول ما رأت فوقتها

سبع وطرها ثلث وعشرون
فإن استمر بها الدم أشهراً فعلت في كل شهر كما قال لها وإن انقطع الدم في أقل من
سبع أو أكثر من سبع فإنها تغتسل
ساعة ترى الطهر وتصلى فلا تزال كذلك حتى تنظر ما يكون في الشهر الثاني فإن
انقطع لوقته في الشهر الأول سواء حتى توالى
عليها حيضتان أو ثلث فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتاً وخلقا معروفاً تعمل عليه
وتدع ما سواه ثم قال وإن اختلط
عليها أيامها وزادت ونقصت حتى لا تقف منها على حد ولا من الدم على لون عملت
بإقبال الدم وإدباره الحديث ومراده
باختلاط الأيام نسيان العادة لأنه موضح للسنن المتقدمة في أول الحديث التي من
جملتها وأما سنة التي قد كانت لها
أيام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم وزادت ونقصت حتى أغفلت عددها
وموضعها من الشهر إلى آخره ووجه
دلالتها على ما نحن فيه أنه حصر أقسامها في الناسية والذاكرة والمبتدأة ولا يخفى أن
من لم تستقر لها عادة بعد لا تدخل
في الناسية ولا في الذاكرة لعادتها فلو لم تدخل في المبتدأة بطل الحصر الذي ذكره ولا
يقال أن قوله عليه السلام
في تعريفها وإن لم يكن أيام قبل ذلك واستحاضت أول ما رأت يدل على خلاف
مطلوبكم لأنه فسر المبتدأة بأنها من تستحاض
في أول الدور لأننا نقول إن أول التعريف صادق على المدعى وإن أجرى آخره وهو أنها
التي استحاضت أول ما رأت على
ظاهره بطل الحصر فلا بد من حمله على وجه يصح معه الحصر وهو أن يريد بالأولية
ما لا يستقر منها العادة بعد وهو أول
إضافي يصح الحمل عليه وقد دل عليه مواضع من الحديث منها ما هو داخل فيما
حكيناه من لفظه ومنها ما أضربنا عن
حكايته لطوله وهو حديث شريف يدل على أمور مهمة في هذا الباب وسيأتي الكلام
على سنده إن شاء الله ويمكن أن

يكون بيانا لبعض أفرادها أو للأغلب منها فإن العادة مع استواء الدم تستقر في أيام
يسيرة والغالب أن المرأة إذا
استقام لها حيضة في الابتداء في شهر يتم لها ذلك في الشهر الثاني وأما إن عرض لها
ما يمنع استقرار العادة في هذه
المدة اليسيرة فالأغلب وقوع العارض من أول الامر وبالجملة فلا بد من تصحيح
الحصر بوجه وبأي معنى فسرنا بالمبتدأة فإنها
متى فقدت التمييز رجعت إلى عادة أهلها وهن أقاربها من الطرفين أو من أحدهما
كالأخت والعمة والخالة وبناتهن
لتقارب الأقارب في الأمزجة غالبا ولا اختصاص للعصبة هنا لان الطبيعة جاذبة من
الطرفين وهذا هو المشهور بين
الأصحاب وعليه علمهم والموجود على وفقه روايتان أحديهما رواية زرارة ومحمد بن
مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال
المستحاضة تنظر بعض نساءها فتقتدي بأقربائها ثم تستظهر على ذلك بيوم وفي طريقها
علي بن الحسن بن فضال
وهو فطحي لكن المصنف اختار في الخلاصة الاعتماد على روايته وذكره في القسم
الأول والثانية مقطوعة سماعه أنه
سأله عن المبتدأة فقال أقرأها مثل أقرأ نساءها فإن اختلفن فأكثر جلوسها عشره أيام
وأقله ثلاثة وهذه
الرواية وإن اعترها نقص بالقطع لكن الشيخ رحمه الله في الخلاف استدل على صحة
مضمونها بإجماع الفرقة فإن
تم ذلك فالاعتماد على اتفاق الأعيان على الفتوى بمضمونها كما نبه عليه في المعبر
ولا فرق بين الحية من الأهل والميتة
المعلومة عاداتها ولا بين المساوية في السن للمبتدأة والمخالفة ولا بين البلدية لها
وغيرها للعموم ورجح الشهيد رحمه الله
في الذكري اعتبار اتحاد البلد في الأهل والأقران محتجا بأن للبلدان أثرا ظاهرا في
تخالف الأمزجة وفي معارضته لعموم
النص نظر واعتبر شيخنا السيد حسن رحمه الله اعتبار البلد فإن فقد فأقرب البلدان إلى
بلدها فالأقرب وكل هذه
الأمر تثمر الظن بتقارب الأمزجة إلا أنها لا تصلح لتخصيص عموم النص وتخير في
وضع الأيام حيث شاءت من الشهر لعدم
الأولوية وإن كان وضعها في أول الشهر أولى هذا كله مع اتفاق عاداتهن ووجودهن فإن
اختلفن أو فقدن
أما بعدمهن أصلا أو بموتهن وعدم علمها بعاداتهن أو لم يمكنها استعمال حالهن لبعدها

ونحوه رجعت إلى أقرانها أما
مع فقدهن فظاهر وأما مع اختلافهن فذكر الحكم بذلك جماعة من غير تقييد بتساوي
المختلفات وصرح المصنف
في النهاية بالحكم مطلقا قال فيها حتى لو كن عشرة فاتفق منهن تسع رجعت إلى
الأقران واختار الشهيد رحمه الله
ومن تبعه اتباع الأغلب مع الاختلاف والتحقيق إنا إن اعتمدنا في الحكم على مقطوعة
سماعة فما قاله الجماعة
أوجه لتصريحه فيها بأن الاختلاف موجب للانتقال عنهن وإن اعتمدنا على الحديث
الأول فلا وجه للتخصيص
بالأغلب لأنه دل بظاهره على الاكتفاء بواحدة من نسائها وحمله شيخنا الشهيد رحمه
الله على غير المتمكنة من معرفة عادات
جميع نسائها فتكتفي ببعض الممكن والوجه اتباع الأغلب لدلالته عليه وخروج ما
دونه بالاجماع فيكون
كالعام المخصوص في كونه حجة في الباقي وعلى هذا فلا فرق في اتباع الأغلب مع
اختلاف أسنانهن وبلدانهن بين كون
الأغلب مخالفا في السن والبلد أو موافقا للعموم مع احتمال تقديم الأقرب إليها سنا
وبلدا فالأقرب لقوة الظن
بتقارب
الطباع مع تقاربهما أو اتحادهما واستقرب المصنف في النهاية مع اختلافهن في السن
ردها إلى من أقرب إليها مع حكمه
بانتقالها إلى الأقران عند اختلافهن وإن اتفق الأكثر وبين الحكمين في بعض الوارد بون
كثير وأما رجوعها إلى الأقران
فاشتهر الحكم به بين الأصحاب وحكى المصنف في المنتهى عن المرتضى وابن بابويه
عدم ذكر الأقران ومال إليه وأنكره المحقق في
المعتبر مطالبا بدليله وفارقا بينهن وبين الأهل (بأن بينها وبين الأهل صح) مشاكلة في
الطباع والجنسية والأصل فقوى الظن مع اتفاقهن بمساواتها
لهن ولا كذا الأقران إذ لا مناسبة تقتضي ذلك لان النسب يعطى شبيها دون المقارنة
وأجاب في الذكرى بأن لفظ نسائها

في الخبر صادق عليهن فإن الإضافة تصدق بأدنى ملابس ككوكب الخرقاء قال ولما
لابسناها في السن والبلد صدق عليهن
النساء وأما المشاكلة فمع السن واتحاد البلد تحصل غالبا قال وليس في كلام
الأصحاب منع منه وإن لم يكن فيه تصريح
به نعم الظاهر اعتبار اتحاد البلد في الجميع لان للبلدان أثرا ظاهرا في تخالف الأمزجة
انتهى وفيه نظر لان هذه الملابس
لو اكتفى بها لم يتم اشتراط اتحاد البلد والسن بل كان يكتفى بأحدهما لصدق
الملابسة معه وتامة المشاكلة ومقاربة
المزاج بهما لا تصلح مؤنة لحكم شرعي مخصصة لعام النساء إن تم الاكتفاء بإضافته
بأدنى ملابس بل لا ينحصر الصدق
أيضا في البلد وحده والسن وحده لان وجوه أدنى الملابس متكررة ضرورة وفتح هذا
الباب يخرج إلى تناول اللفظ
ما هو منفي بالاجماع ويمكن الجواب بنحو ما قلناه في الاختلاف وهو أن الاجماع
على نفي الحكم عما عدا المتنازع مخصص فتبقى
صورة النزاع داخلة في العموم لكن يبقى اشتراط اتحاد البلد فإن الأكثر لم يعتبروه
وتقويته للمشاكلة المفيدة للظن بتقارب
الأمزجة لا تصلح للتخصيص شرعا كما لا يخفى على العالم بمدارك الاحكام إذا تقرر
ذلك فما القدر الذي يتحقق به الاقتران
من لبس السن في كلام الأصحاب تعيين له وفي الصحاح القرن مسلك في السن
والظاهر الرجوع في ذلك إلى العرف وهو دال على
أن من ولدن في السنة الواحدة إقران ولى ما زاد عنها إشكال من دخوله في صدق لفظ
النساء وخروجه عن صدق الاقتران
فإن اختلفن أي الاقتران ولو بواحدة منهن كما تقدم أو فقدن بأحد المعنى المتقدمة
تحيضت المبتدأة في كل شهر هلال
بسبعة أيام أو ستة لورودها مع السبعة في حديث السنن أو بثلاثة أيام من شهر وعشرة
أيام من شهر آخر وتخير في
في الابتداء بأيهما شاءت وهذه الأمور الثلاثة هي بعض الاعداد المعبر عنها بالروايات
لورودها فيها والمشهور بين الأصحاب
اختصاص الحكم بهذه الثلاثة ومستند الستة والسبعة حديث السنن والثلاثة والعشرة
رواية عبد الله بن بكير عنه عليه السلام
وضعف المحقق في المعبر حديث السنن بأن رواية محمد بن عيسى عن يونس وقد
استثنى الصدوق من مرويات يونس ما
انفرد به محمد بن عيسى وبإرسال يونس له والثاني بأن عبد الله بن بكير فطحي ثم

اختار أخذها ثلاثة لأنها المتيقن و
تتعبد بقية الشهر وأجاب في الذكرى بأن الشهرة في النقل والافتاء بمضمونه حتى عد
إجماعا يدفعهما قال ويؤيده أن
حكمة الباري أجل من أن تدع أمرا مبهما تعم به البلوى في كل زمان ومكان ولم يبينه
على لسان صاحب الشرع مع لزوم
العسر والحرص فيما قالوه وهما منفيان بالآي والاحبار وغير مناسب للشريعة السمحة
والمضطربة الناسية لعاداتها وقتا
وعددا وهي المعبر عنها بالمتحيرة لتحيرها في نفسها والمحيرة للفقهاء في أمرها لا
ترجع عند فقد التمييز إلى أهل ولا أقران
بل تتحيز بالسبعة أو الثلاثة والعشرة أو السنة وإنما خصصنا بهما اللفظ لان ناسية
أحدهما خاصة لا ترجع إلى الروايات
عند المصنف وسيأتي الكلام فيها وهل أخذها بأحد الأعداد الثلاثة على جهة التخيير أو
الاجتهاد بمعنى أن مزاجها إن كان
الغالب عليه الحرارة أخذت السبعة أو البرودة فالسنة وإن كان معتدلا فالثلاثة والعشرة
وجهان اختار ثانيهما المصنف
في النهاية محتجا بلزوم المحذور في التخيير بين فعل الواجب وتركه وينقص بيومي
الاستظهار بعد العادة وبالتخيير
بين القصر والاتمام في الأماكن الأربعة والتسبيح بدل الحمد واختار الشهيد رحمه الله
والمحقق في المعبر وجماعة
التخيير وهو الظاهر لدلالة أو على التخيير في سياق الطلب أو فيما يمتنع فيه الجمع
ومتى اختارت عددا جاز لها وضعه حيث
شاءت من الشهر لعدم الترجيح في حقها ولا يتعين أوله وإن كان أولى ولا اعتراض
للزوج هذا في الشهر الأول وما
بعده يجب موافقته للأول في الوقت لبعده اختلاف مرات الحيض ولأن ذلك قائم مقام
العادة في المعتادة مع احتمال
بقاء التخيير للعموم ولأن العادة تتقدم وتتأخر وكذا القول في التخيير في الأعداد بالنسبة
إلى الدور الثاني إذا لم يوجد

ما هو أولى منه من تمييز أو عادة نساء تعذر علمها في الدور الأول هذا هو المشهور
وعليه العمل ونقل المصنف عن الشيخ أن له
قولا بأنها مأمورة بالاحتياط فتفعل من أول الشهر إلى آخره ما تفعله المستحاضة
وتغتسل بعد الثلاثة لكل صلاة
لاحتمال انقطاع الدم عندها إذ ما من زمان بعد الثلاثة إلا ويحتمل الحيض والظهر
والانقطاع وجعله المصنف في القواعد
أحوط ويتفرع على هذا القول فروع جليلة ومسائل مشككة لكن قال في الذكرى
والقول بالاحتياط عسر منفي
بالآية والخبر وفي البيان الاحتياط هنا بالرد إلى أسوء الاحتمالات ليس مذهبا لنا وإن
جاز فعله أشار بذلك إلى أنه مذهب العامة
ولو ذكرت المضطربة الوقت دون العدد فلا يختلف أما أن تذكر أوله أو آخره أو
وسطه أو شيئا منه في الجملة فإن ذكروا
أول الحيض أكملته أقله وهو ثلاثة ليتقنه حينئذ ويبقى سبعة بعدها مشكوك فيها بين
الحيض والظهر فيحتمل أن تجعل طهرا بناء
على أن تلك الثلاثة هي وظيفة الشهر والحيض المتيقن وهو اختيار الشهيد في البيان
ويقوى رجوعها إلى الروايات السابقة
فلها جعله عشرة أو سبعة أو ستة لصدق النسيان الموجب للحكم في حديث السنن
واختاره الشهيد أيضا ويحتمل أمرها
بالاحتياط إلى تمام العشرة بالجمع بين التكاليف وهو اختيار المصنف ولو ذكرت آخره
فهو نهايتها أي الثلاثة فتجعلها حيضا والكلام
في السبعة السابقة كما تقدم وتعمل في باقي الزمان الزائد على الثلاثة في صورتين ما
أي العمل الذي تعمله المستحاضة بناء
على الاحتياط وتغتسل لانقطاع الحيض في كل وقت تحمل انقطاعه فيه وهو في
الصورة الأولى بعد انتهاء الثلاثة وعند كل
صلاة وفعل مشروط بالطهارة لأنه محل وجوب الطهارة وإن كانت العبارة أشمل لأن
كل وقت يحتمل الانقطاع وإن لم
تحضر غاية مشروطة بالطهارة للاجماع على عدم وجوب غسل الحيض لنفسه فيجب
عليها خمسة أغسال للصلوات الخمس قيل
ولا تداخل هنا بين هذه الأغسال وما يجب للاستحاضة فيجتمع عليها ثمانية أغسال مع
كثرة الدم لأن استمرار الحدث يمنع
التداخل وفيه نظر فإن قلنا به تخيرت بين تقديم أيهما شاءت وكذا الوضوء والأصح
تداخل الأغسال مطلقا وعلى الأول
يجب عليها المسارعة بين الصلاتين إلى الغسل الثاني كما تجب عليها المسارعة إلى

الوضوء لو كانت مستحاضة فإن أحلت بها
اغتسلت للاستحاضة أيضا ويجب عليها مع ذلك أن تترك الحائض بناء على القول
بالاحتياط فيجتمع عليها تكاليف
الحائض والمستحاضة المنقطعة وفي الصورة الثانية وهي ما لو علمت آخره إنما تغتسل
لانقطاع الحيض في آخره لكن تجمع
في السبعة السابقة بين تكليفي الحائض والمستحاضة دون المنقطعة لعدم الاحتمال وفي
دخول هذه الصورة في قول المصنف
وتغتسل في كل وقت محتمل نوع من اللطف وعلى القول برجوعها إلى الروايات تضم
إلى الثلاثة الأخيرة تمام ما اختارته
منها متصلا بها ولو ذكرت وسطه خاصة بالمعنى المعروف لغة وهو ما بين الطرفين أي
عرفت أثناء الحيض فإن ذكرت يوما
واحدا حفته بيومين حيضا بيقين وضمت إلى الثلاثة تمام ما تأخذه من الروايات قبل
المتيقن أو بعده متفرقا وإن ذكرت
يومين حفتهما بيومين آخرين فيتحقق لها أربعة حيضا وتضم إليها تمام الرواية وعلى
الاحتياط تكمل ما تحققته عشرة قبله
أو بعده أو بالتفريق ولو ذكرت ثلاثة كذلك تحققت خمسة وأكملتها إحدى الروايات
التي فوقها أو عشرة على الاحتياط
ولو ذكرت أربعة تحقق لها ستة واقتصرت عليها وأكملتها وهكذا ولو ذكرت الوسط
بمعنى المحفوف بمتساويين فإن كان
يوما فالحكم فيه ما تقدم في اليوم غير أنها لا تختار من الروايات زوجا ليتحقق (لتحقق
صح) تساوى الحاف بل تأخذ أما السبعة أو
الثلاثة وعلى ما اختاره المصنف من الاحتياط تضم إلى الثلاثة المتيقنة ثلاثة أخرى قبلها
وثلاثة بعدها وتكتفي بالتسعة
للعلم بانتفاء العاشر حينئذ وإن كان الذي ذكرته وسطا بيومين جعلت قبلهما يوما
وبعدهما يوما وليس لها أن تختار من
الروايات السبعة لعدم إمكان كون اليومين وسطا لها بالمعنى المذكور بل أما الستة
فتجعل يوما قبل الأربعة المتيقنة

ويوما بعدها أو العشرة فتجعل قبلها ثلاثة وبعدها ثلاثة لكن في الشهر الثاني ليس لها
الاقتصار على الثلاثة وإن
كانت قسيمة العشرة لتيقنها الزيادة عليها فتقتصر على الأربعة وعلى الاحتياط تعمل كما
تقدم في اختيار العشرة ولو علمته ثلاثة
تحقق لها خمسة وتختار من الروايات السبعة خاصة وعلى الاحتياط تكملها تسعة
تجعل يومين قبلها ويومين بعدها
ولو علمته أربعة تحقق لها ستة وحفتها بأربعة اختارت رواية العشرة فيستوى في الشهر
الأول القول بالرواية والاحتياط
وفي الشهر الثاني كذلك على الاحتياط وتقتصر على الستة على الروايات وعلى القول
بالاقتصار على الثلاثة في الصورة الأولى
تقتصر في جميع هذه الصور على ما تيقنه ولو اختارت هذه رواية الستة اقتصرت على
ما تيقنته في الشهرين وهكذا فهذه
ثمان صور مكلمة لما ذكره المصنف من الصورتين يتم بها مع ما بعدها أقسام المسألة
إن شاء الله ولم أفهم فيما قررته على كلام
للأصحاب غير إن الأصول تقتضيه ولو ذكرت وقتا في الجملة فهو الحيض المتيقن
فعلى الروايات تكمله أحدها إن قصر عنها
قبله أو بعده أو بالتفريق وإن ساوى أحدها أو زاد اقتصرت عليه حسب ما يتصور وعلى
الاحتياط تكمله عشرة أو تجعله نهاية
عشرة وهذا القسم إذا أخذت فيه الأيام كاملة احتمال تسع صور وإن لحظ فيه الكسر لم
يتناه و حكمه أجمع داخل فيما ذكرناه
من العبارة واعلم إن كل عدد متأخر عن ما تيقنته في جميع الأقسام تجمع فيه بين أفعال
المستحاضة والمنقطعة مع تروك
الحائض وكل عدد متقدم عليه لا يحتاج فيه إلى أفعال المنقطعة وهو واضح كل ذلك
على القول بالاحتياط وإن كل
موضع أمرت فيه بالعشرة أو برواية مشروط بعدم علمها بقصور عدد حيضها عنها فلو
علمت شيئا علمت به فلو تيقنت قصوره
عن العشرة اقتصرت على التسعة وهكذا وتقضى ذاكرة الوقت خاصة على القول
بالاحتياط صوم أحد عشر يوما من شهر
رمضان لاحتمال الكسر وهو طرو الحيض في أثناء اليوم فيكمل في أثناء الحادي عشر
ويفسد اليومان إلا أن تعلم عدم الكسر
فتقتصر على قضاء عشرة وعليه يحمل إطلاق الشيخ بقضاء عشرة ولو ذكرت
المضطربة العدد خاصة فإن لم تعرف قدر
الدور وابتدأه لم تخرج عن التخيير المطلق إلا في نقصان العدد وزيادته عن الروايات

كما لو قالت كان حيضي سبعة
لكن لا أعلم في كم أضلتها أو قالت مع ذلك ودوري ثلاثون لكن لا أعلم ابتداءه أو
قالت دوري يبتدى يوم كذا ولا
أعرف قدره ففي هذه الصور ترجع إلى الروايات لاحتمال الحيض والطهر والانقطاع
في كل وقت وإن حفظت قدر الدور
وابتداءه مع العدد كما لو قالت حيضي سبعة في كل شهر هلالى فقدر العدد من أوله لا
يحتمل الانقطاع لكن يحتمل الحيض
والطهر وبعده يحتمل الثلاثة إلى آخر الدور إن كان الاضلال فيه أجمع وإن تيقنت
سلامة بعضه كالعشرة الأخيرة من
الشهر مثلا حكمت بكونها طهرا وجاء في العشرين ما مر والمختار حينئذ عند
المصنف في غير الكتاب وجماعة اختصاص الحيض
بالعدد ولها تخصيصه كما تقدم في ناسيتهما وتجعل باقى الدور استحاضة وإن أمرناها
بالاحتياط كما اختاره الشيخ عملت
في كل وقت من أوقات الضلال ما تعمله المستحاضة وتركت تروك الحائض ولزمها
مع ذلك تكليف المنقطعة وهو إن تغتسل
للحيض في كل وقت يحتمل الانقطاع وهو ما زاد من العدد من أول الدور لعدم إمكان
الانقطاع قبل انقضائه لان
غايته الابتداء في أول الدور فينتهي على العدد والمراد بالاغتسال في كل وقت بعد ذلك
الاغتسال لكل صلاة وعبادة
مشروطة به كما تقدم وتقضى هذه صوم عاداتها خاصة وهي العدد الذي حفظته إن
علمت عدم الكسر وإلا لزمها قضاء
يوم آخر هذا وهو لزوم الاحتياط في جميع الوقت وعدم تحقق الحيض إنما يتم إن
نقص العدد الذي ذكرته عن نصف الزمان
الذي أضلته فيه كما لو أضلت سبعة في شهر أو ساواه كما لو أضلت خمسة في
العشرة الأولى من الشهر ولو زاد العدد
عن نصف الزمان فالزائد وضعفه حيض من وسط الزمان كالخامس والسادس لو كان
العدد الذي أضلته ستة في

العشرة الأولى من الشهر مثلا لاندراجهما حتما تحت تقدير تقدم الحيض وتأخره
وتوسطه ويبقى لها من العدد
أربعة فعلى القول بالتخير تضمها إلى الخامس والسادس متصلة بهما متقدمة أو متأخرة
أو بالتفريق وعلى الاحتياط
تجمع في الأربعة الأولى بين تكليف المستحاضة وتروك الحائض وتزيد في الأربعة
الأخيرة الاغتسال لكل صلاة
وعبادة مشروطة بالطهارة ولو أضلت خمسة في التسعة الأولى فالخامس خاصة حيض
لان العدد يزيد عن نصف الزمان
بنصف يوم فهو مع ضعفه يوم كامل حيض ولو أضلت سبعة في العشرة فالمتحقق
حيضا أربعة وهو الرابع والسابع
وما بينهما وهكذا هذه وقاعدة كلية ترجع إليها المسائل المعروفة بفروع الامتزاج
فذكر منها أمثلة للتدرب بها في (تحصيل صح) نظائرها
إذ لا حصر لها فلو ذكرت ذات العشرة مزج امتزاج أحد نصفي الشهر بالآخر بيوم فقد
أضلتها في ثمانية عشر فالزائد من العشرة عن
نصفها وهو يوم وضعفه حيض في وسط وقت الضلال وهو ما بين السادس والخامس
والعشرين فالخامس عشر والسادس
عشر حيض متيقن كما أن الستة الأولى من الشهر والأخيرة طهر متيقن ويتعلق احتمال
الانقطاع بالسادس عشر إلى الرابع
والعشرين فعلى الاحتياط تغتسل عليهما للحيض وتجمع في الثمانية السابقة على اليومين
واللاحقة لهما بين أفعال للمستحاضة
وتروك الحائض وعلى الاحتياط تضم أي الثمانيتين شاءت إلى اليومين ولو علمت
امتزاجهما بيومين فالرابع عشر والسابع
عشر وما بينهما حيض متيقن لاضلال العشرة في ستة عشر وهي ما بين السابع والرابع
والعشرين والسبعة الأولى و
الأخيرة طهر متيقن والباقي مشكوك واحتمال الانقطاع يتعلق بالسابع عشر إلى الثالث
والعشرين وقس عليهما
مزج ما زاد ولو علمت إن الثاني عشر حيض فلا يقين بغيره لاضلالها العشرة في تسعة
عشر وهي ما بين الثاني والثاني
والعشرين فالزائد عن نصفها وهو نصف يوم وضعفه حيض فهو الثاني عشر واحتمال
الانقطاع يتعلق بآخره إلى
آخر وقت الضلال والأولان والتسعة الأخيرة طهر متيقن والباقي محل الاحتياط ولو
علمت مزج إحدى العشرات بيوم
فلا يقين لها بالحيض لزيادة نصف الزمان على العدد لكن يتحقق طهر الأول والآخر

ويتعلق احتمال الانقطاع بالحادي عشر والتاسع عشر والحادي والعشرين والتاسع والعشرين ولو كان المزج بيومين فمثلهما طهر من أوله وآخره والباقي مشكوك فيه واحتمال الانقطاع تالي الحادي عشر والحادي والعشرين وملتو الآخرين وقس عليهما مزح ما زاد ولو مزجت ذات الخمسة إحدى العشرات بيوم فالسنة الأولى والأخيرة والخامس عشر والسادس عشر طهر متيقن ولا يقين بالحيض أيضا ويتعلق احتمال الانقطاع بالحادي عشر والرابع عشر والحادي والعشرين والرابع والعشرين و الباقي مشكوك فيه بين الطهر والحيض ومن فروع القاعدة ما لو علمت ذات الثمانية إن لها في كل شهر حيضتين فملاحظة أقل الطهر بينهما توجب انحصار الثمانية الأولى في الاثني عشر الأولى والأخيرة في الأخيرة وهي تزيد على نصفها بيومين فالأربعة الوسطى من كل واحدة حيض بيقين والطرفان مشكوك فيهما وما بينهما من الشهر وهو الستة التي أولها الثالث عشر وآخرها الثامن عشر طهر بيقين لأنه لا يمكن تأخر الحيض الأول عن أول الخامس ولا تأخر الثاني عن الثالث والعشرين والتميقن من الأولى من أول الخامس إلى آخر الثامن وفي الثانية من الثالث والعشرين إلى السادس والعشرين فالمتيقن ثمانية والضال ثمانية تضعها حيث شاءت مما لا يدخل في الطهر المتيقن وهو الأربعة الأولى والأخيرة ومن التاسع إلى آخر الثاني عشر ومن التاسع عشر إلى آخر الثاني والعشرين ورتب على هذه الفروع ما يرد عليك من نظائرها وكل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض سواء كان بصفة دم الحيض أم لا كما صرح به المصنف في غير هذا الكتاب وغيره وقد تقدم إن الصفرة والكدرية في أيام إمكان الحيض حيض فلو رأت ثلاثة إلى العشرة ثم انقطع عشرة ثم رأت ثلاثة

فهما حيضان والامكان أما باعتبار المرأة كالبلوغ وعدم اليأس أو المدة كعدم نقصه عن ثلاثة وعدم زيادته على عشرة أو المحل كخروجه من الجانب الأيسر مع اعتباره مطلقا أو عند الاشتباه بالقرحة أو دوام الوقت كتوالي الثلاثة أو الحال كعدم الحمل إن لم نقل بحيض الحامل أو تأخر الولادة عنه عشرة فصاعدا إن قلنا به لاستحالة قصور الطهر عن أقله والنفاس كالحيض هنا وكذا ما يتعقب النفاس من الدم يعتبر في الحكم بكونه حيضا مضى أقل الطهر وقد نبه عليهما المصنف في النهاية أو أوصاف الدم كالحمرة مع السواد حيث يتحقق التمييز وإنما يعتبر الامكان بعد استقرار الحال فيما يتوقف عليه فلا يرد النقض بيومي الاستظهار مع عبور الدم العشرة فإنهما وإن أمكن كونهما حيضا قبل التجاوز لكن الحكم فيهما موقوف على اعتبار التجاوز وعدمه وكذا القول في أول رواية الدم مع انقطاعه دون الثلاثة ونحوه ولا يخفى افتقاد العبارة في تأدية ذلك إلى فضل تكلف ولو رأت المرأة ثلاثة أيام وانقطع ثم رأت اليوم العاشر خاصة بأن انقطع عليه وإن تجدد بعد ذلك فالعشرة حيض سواء في ذلك المعتادة وغيرها وكذا الحكم لو انقطع على ما دون العشرة بطريق أولى والضابط إن كل دميين فصاعدا في العشرة تخللها نقاء أو أكثر وحكم على الأول بكونه حيضا فإن الجمع حيض وإن عبر الثاني العشرة فالحيض الأول خاصة إن لم تكن ذات عادة أو كانت ولم يصادف الدم الثاني جزأ منها ولو صادف فجميع العادة حيض أما زمان الدميين فظاهر وأما النقاء فلكونه محفوظا ببدى الحيض ولو تعدد النقاء مع تجاوز أحد الدماء فما في العشرة من الدماء المنقطعة والنقاء حيض ويجب عليها الاستبراء وهو طلب براءة الرحم من الدم عند الانقطاع لدون العشرة بأن تضع قطنة وتصبر عليها ثم تنظر فإن خرجت القطنة نفية فظاهر يجرى عليها الاحكام وفي رواية شرحبيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت كيف تعرف الطامث طهرها قال تعمد برجلها اليسرى الحائط وتستدخل الكرسف بيدها اليمنى فإن كان مثل رأس الذباب خرج على الكرسف وكلام المصنف خال عن الكيفية ويدل على إطلاقه رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال إذا أرادت الحائض

أن تغتسل فلتستدخل قطنة فإن
خرج عليها شيء من الدم فلا تغتسل وإن لم تر شيئا فلتغتسل ولا استظهار حينئذ خلافا
لظاهر المختلف وإلا أي وإن
لم تخرج القطنة نقية من الدم بأي لون اتفق صبرت المعتادة عددا ووقتا أو عددا خاصة
بعد عاداتها يومين
وهما المعبر عنهما بيومي الاستظهار وهو طلب ظهور الحال في كون الدم حيضا أو
طهرا ولها الاقتصار على يوم لوجوده
مع اليومين في خبر محمد بن مسلم وغيره وفي بعضها أو ثلاثة وفي خبر يونس بن
يعقوب عن الصادق عليه السلام تنتظر
عادتها ثم تستظهر بعشرة أيام والمراد إلى تمام العشرة واختاره المرتضى وابن الجنيد
وقواه في الذكرى مطلقا وفي البيان
مقيدا بظنها بقاء الحيض وكأنه يريد به ظن الانقطاع على العشرة وإلا فمع التجاوز
ترجع ذات العادة إليها وإن
ظنت غيرها ودلالة الاخبار على التخيير بين الجميع ظاهرة والاستظهار المذكور على
سبيل الاستحباب عند الأكثر لقوله
عليه السلام تحيضي أيام أقرائك ومفهومه الصلاة بعدها وأوضح منه دلالة خبر ابن أبي
يعفور عن الصادق عليه السلام المستحاضة
إذا مضى أيام أقرائها اغتسلت وغيرهما من الأخبار الدالة على الاذن في العبادة بعد
العادة ولا فرق في الاستظهار
والرجوع إلى العادة بين تقدمها وتأخرها أو أن ترى قبلها وبعدها وفيها والتقيد
بالمعتادة يقتضي عدم استظهار
المبتدأة والمضطربة إذا لم ينقطع دمهما على العدد الذي تحيضتا به وصرح الشهيد في
الدروس باستظهارهما وفي الذكرى
باستظهار المبتدأة بيوم لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام ثم بعد الاستظهار
المذكور تغتسل وتصوم وتتعبد
فإن انقطع الدم على العاشر تبين أن الجميع حيض وإن ما عملته في أيام الاستظهار
موافق للواقع وما فعلته بعد الاستظهار

باطل لوقوعه في الحيض لكن لا حرج عليها فيما فعلته من صلاة وصوم ووقوع للاذن فيه ظاهرا وقضت ما صامت من العشرة بعد الاستظهار وإلا أي وإن لم ينقطع على العاشر فلا قضاء لما صامت لتبين وقوعه في الطهر ولا ريب في قضاء صوم أيام الاستظهار لوجوبه على تقديري الحيض والطهر وكذا صلاته على المشهور لظهور طهر ما زاد على العادة وجواز تركها ارتفاقا من الشارع بحالها لاحتمال الحيض لا يمنع من وجوب القضاء إذا تبين فساد الاحتمال بعبور العشرة ولعموم من فاته صلاة ونقل عن المصنف أنه أفتى في المنتهى بعدم الوجوب وجعل احتمالا في النهاية لأنها مأمورة بالتك أو جوبا أو استحبابا فلا يتعقب القضاء وقد عرفت جوابه ولأن وجوب القضاء لا يتبع وجوب الأداء وإنما يجب بأمر جديد وهو موجود هنا هذا حكم المعتادة وأما المبتدأة فإنها تصبر حتى تنقئ أو تمضي العشرة فإذا مضت ولم ينقطع رجعت حينئذ إلى التمييز ثم إلى ما بعده فتقضى العبادة على وفق ما قرر لها هذا في الشهر الأول وفي الثاني إن وجدت تمييزا عملت به وإن كانت في الأول قد أخذت بما بعده لعدمه فلو رأت في الأول أحمر وعبر العشرة فرجعت إلى نساءها وأخذت السبعة مثلا وفي الشهر الثاني رأت خمسة سوادا ثم أحمر وعبر العشرة أخذت الخمسة عملا بالتمييز وإن فقدته اغتسلت وتعبدت بعد تمام العدد المأخوذ المستفاد من عادة نساء أو رواية ثم إن عبر العشرة ظهر صحة عملها وعودها وإن انقطع عليها تبين إن الجميع حيض فتقضى ما صامت كالمعتادة وظهر بطلان الغسل ولا أثم في الصلاة والصوم الوقوع بعد الغسل كما مر وكذا القول

فيما بعده من الأدوار وأما المضطربة فتغتسل بعد ما تأخذه من الروايات مع عدم التمييز ويجيء عند انقطاعه على العشرة ما ذكر وقد تقدم اختيار الشهيد رحمه الله استظهارهما كالمعتادة بعد العدد المأخوذ ولو رأت ذات العادة الدم في العادة وفي الطرفين قبلها وبعدها أو رآته في العادة وفي أحدهما ولم يتجاوز الجميع عشرة أيام فالجميع وهو العادة وما قبلها وما بعدها حيض لامكانه ولأن كل دم ينقطع على العشرة فما دون لا يفرق فيه بين المعتادة وغيرها في الحكم

بكونه حيضا وإلا أي وإن تجاوز العشرة فالعادة حيض دون الطرفين لما تقدم من أن الدم متى تجاوز العشرة رجعت ذات العادة إليها ولا فرق في اختصاص العادة بالحيض بين إمكان ضميمته الطرف الأول إليها وعدمه لما تقدم ولاستواء نسبة الطرفين إلى العادة فضم الأول إليها خاصة ترجيح من غير مرجح ولا يقال أن المرجح هو قولهم كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض وضميمة الأول إذا لم يستلزم عبور العشرة منه لأن ذلك مقيد بعدم عبوره العشرة وإلا لوجب الحكم بالعشرة مع العبور مطلقا للإمكان بهذا المعنى واعلم أنه مع روية المعتادة الدم قبل العادة كما هو المفروض هنا هل تترك العبادة بمجرد رويته أم يجب الصبر إلى مضي ثلاثة أو وصول العادة بينى على إيجاب الاحتياط بالثلاثة على المبتدأة والمضطربة وعدمه فإن لم توجه عليهما كما هو اختيار المصنف في المختلف لم يجب عليها بطريق أولى وإن أوجبه كما اختاره المرتضى وابن الجنيد والمحقق في المعتمد احتمال إلحاقها بهما لأن تقدمه على العادة الملحقة بالأمور الجبلية يوجب الشك في كونه حيضا فتكون فيما سبق على أيام العادة كمعتادة العدد مضطربة الوقت ولظاهر قول الصادق عليه السلام إذا رأت الدم أيام حيضها تركت الصلاة إذ الظاهر أن المراد بأيام حيضها العادة ومثله قوله عليه السلام المرأة ترى الصفرة أيام حيضها تصلى ولا يحتمل قويا عدمه لصدق الاعتبار عليها ولأن العادة تتقدم وتتأخر ولعموم رواية منصور بن حازم عنه عليه السلام أي ساعة رأت الصائمة الدم تفطر ومثله خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام تفطر إنما فطرها من الدم وهذان الحديثان كما يشمالان يشمالان المبتدأة والمضطربة والخبران الأولان لا ينافيانهما لما تقدم من اختيار أن المراد بأيام إمكانه وأجاب في المعتمد بأن الحكم بالافطار

عند الدم مطلقا غير مراد فيصرف إلى المعهود وهو دم الحيض ولا يحكم بكونه حيضا إلا إذا كان في العادة فيحمل على ذلك وفيه منع لان اللام مع عدم سبق عهدها يحمل على الجنسية أو الاستغراق وكلاهما محصل للمدعى ولو فرض خروج بعضه الافراد بنص خاص بقي الاستغراق حجة على الباقي ولو سلم حملها على العهد لم يضرنا لان المراد به ما يمكن كونه حيضا لا ما تحقق كونه حيضا للقطع بأن تحقق الحيض لا يتفق في أول روية الدم كما هو المفروض في الرواية وإن كان في أيام العادة لامكان انقطاعه قبل الثلاثة وإمكان الحيض مشترك بين المعتادة وغيرها واختار الشهيد في البيان عدم وجوب الاحتياط على المضطربة إذا ظنت الدم حيضا وحمل عليه رواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام في المرأة ترى الصفرة إن كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض وهو عجيب فإن المضطربة ليس لها أيام للحيض حتى يسبقها الدم المذكور بيومين بل هو دال على ما قدمناه من روية المعتادة الدم قبل عاداتها إلا أنه لا يدل على حكم ما زاد على اليومين ويمكن أن يقال جواز ترك العبادة قبل العادة بيومين يستلزم جوازه مطلقا لانحصار الخلاف في المنع مطلقا والجواز مطلقا فالتقييد باليومين إحداث قول ثالث ويجب عليها الغسل عند الانقطاع وجوبا مشروطا بوجوب ما لا يتم إلا به كالصلاة والطواف للاجماع على وجوب هذا الغسل لغيره وإنما علق الوجوب على الانقطاع لأنه وقت تمام السبب فأطلق الوجوب عند حصوله وإن كان وجوب المسبب معلقا على الشرط كما تقول يجب على الحائض القضاء وإن كان لا يتحقق إلا مع الطهر وكيفيته كغسل الجنابة ترتيبا وارتماسا فيلحقه أحكامهما لكن لا بد معه من الوضوء سابقا على الغسل أو لاحقا له والأول أفضل وتخير بين الرفع والاستباحة فيهما في الحالين ويحرم عليها في زمان رؤية الدم فعل كل مشروط بالطهارة كالصلاة الواجبة والمندوبة والطواف الواجب دون المندوب خلافا للمصنف في النهاية كما تقدم وكذا يحرم عليها مس كتابة القرآن لقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون وهو خبر معناه النهى وفي معناه اسم الله تعالى وأسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام وفاطمة

عليها السلام كما تقدم ولا
يصح منها الصوم في زمان رؤية الدم أيضا لقوله صلى الله عليه وآله إذا حاضت المرأة
لم تصل ولم تصم وإنما غير
الأسلوب في الصوم من التحريم إلى عدم الصحة لينبه على اختلاف حكم الثلاثة
المتقدمة وحكم الصوم فإن مشروطيتها بالطهارة
أقوى منه للاجماع على عدم صحتها بعد النقاء قبل الغسل والخلاف فيه وكذا القول
في تحريم طلاقها وكذا لا يصح طلاقها
في زمان رؤية الدم مع الدخول بها وحضور الزوج عندها حكمه أي حكم الحضور
وهو قربه منها بحيث يمكنه استعمال حالها
أو غيبته عنها من دون يعلم انتقالها من الطهر الذي فارقتها فيه إلى غيره بحسب عاداتها
الغالبة فغير المدخول بها يصح طلاقها
في حال الحيض وكذا من غاب عنها زوجها مع العلم المذكور أو كان في حكم
الغائب وهو القريب منها مع عدم إمكان استعمال
حالها كالمحبوس ولا تقدير للغيبة المجوزة للطلاق شرعا فيرجع فيها إلى العرف لأنه
المرجع عند تعذر الحقيقة الشرعية
وتقريبه كل من ليس من شأنه الاطلاع على أحوالها عادة لبعدها المنزل أو حكمه وينبغي
مراعاة الاحتياط في مواضع الاشتباه
حفظا لحرمة الفروج والأنساب ويشترط أيضا في عدم صحة طلاقها انتفاء حملها فلو
كانت حاملا صح طلاقها وإن كانت
حايضا بناء على إمكان اجتماعهما وسيأتي في باب الطلاق وجه ذلك كله ويحرم عليها
اللبث بفتح اللام وسكون الباء
في المساجد وهو المكث مثلث الميم وهذا في غير المسجدين الحرميين وفيهما يحرم
الدخول مطلقا رواه محمد بن مسلم عن
الباقر عليه السلام والذي دلت عليه الأخبار كخبر محمد بن مسلم وظاهر الآية الاذن
في الاجتياز وعبور السبيل وهما
يقتضيان المرور من أحد بابي المسجد إلى الآخر ويلحق باللبث التردد في جوانب
المسجد لان التردد في غير جهة الخروج كاللبث

كما نبه عليه المصنف في النهاية ولا فرق في الجواز بين أن يكون لها سبيل إلى المقصد غير المسجد أو لا يكون للعموم كما في الجنب لاشتراكهما في الحدث ودليل المنع والإباحة ويحرم عليها وضع شيء في المساجد أيضا كالجنب رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته كيف صارت الحائض تأخذ ما في المسجد ولا تضع فيه قال لأن الحائض تستطيع أن تضع ما في يدها في غيره ولا تستطيع أن تأخذ ما فيه إلا منه وعد سائر اللبث في المساجد للجنب والحائض ووضع شيء فيها مما يستحب تركه ولم يفرق بين المسجدين وغيرهما ويدفعه النص والاجماع وكذا يحرم عليها قراءة العزائم الأربع وأبعاضها للنص والاجماع ولو فرض منها تلاوة أحدها وجب عليها السجود وإن أثمت كما أشار إليه بقوله وتسجد وهو خبر معناه الأمر بالسجود لو تلت إحدى السجديات أو استمعت لمن يقرأها ولا تحريم فيه والمراد بالاستماع الاصغاء وكذا تسجد لو سمعت السجدة من غير قصد لاشتراك الجميع في المقتضى وعدم علاقة الحيض للمانعية أما الأول فلما روى في الصحيح عن الباقر عليه السلام حيث سئل عن الطامث تسمع السجدة قال إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها ولما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال إذا قرئ شيء من العزائم الأربع وسمعتها فاسجد وإن كنت على غير وضوء وإن كنت جنبا وإن كانت المرأة لا تصلى وأما الثاني فلأن احتمال المنع إنما نشأ من كون السجود جزءاً من الصلاة المشترطة بالطهارة كما هو حجة الشيخ على عدم السجود وهو ممنوع لأن المساواة في الهيئة لا تقتضي المشاركة في الشرائط ولأن اشتراط المجموع بشيء لا يقتضي اشتراط الأجزاء بذلك وما ورد من قوله عليه السلام في خبر عبد الرحمن في الحائض تقرأ ولا تسجد محمول على السجديات المستحبة بدليل قوله تقرأ فلا تصلح حجة للشيخ وإنما ترك مسألة السماع لأن بحثه عن الوجوب لدلالة ظاهر الأمر عليه والسماع لا يوجب عنده ولأن القصد التنبيه على خلاف الشيخ رحمه الله وقال الشهيد رحمه الله في بعض تحقیقاته إن المصنف إنما ترك السماع لأنه مدلول عليه بالالتزام وفي تحقيق اللزوم نظر واعلم إن هذه الأمور المحرمة عليها ليست غاية زوال التحريم فيها واحدة بل منه ما غايته الطهارة كالصلاة والطواف ومس كتابة القرآن ودخول المساجد وقراءة

العزائم ومنه ما غايته انقطاع
الدم كالطلاق فإن تحريمه مرتفع بالنقاء وإن لم تغتسل ومنه ما اختلف في إلحاقه بأحد
القسمين وهو الصوم فالمشهور
إلحاقه بالصلاة فلا يصح الصوم بدون الغسل وإن لم يتوقف على الوضوء واختار
المصنف في النهاية تبعا لابن أبي عقيل انتهاء
غاية التحريم فيه إلى النقاء وإن لم تغتسل ولم يذكر في النهاية عليه دليلا لكنه مذهب
العامه وهو بأصولهم أشبه لعدم
اشتراط الطهارة في الصوم عندهم لصحته من الجنب والترجيح مع المشهور بأمور
أحدها أن الحيض مانع من الصوم في الجملة
فيستصحب حكم المنع إلى أن يحصل المنافي له شرعا باليقين وهو غير حاصل قبل
الغسل لعدم الدليل الصالح على ذلك
ولا يعارض بأن عموم الأوامر بالصوم يدخل المتنازع ولا يخص إلا بدليل وليس
المتنازع كذلك لان الحائض قد خرجت
من عموم الأوامر بحصول الدم المحكوم بكونه حيضا فلا تعود حتى يتحقق ارتفاع
المانع وهو إنما يتم بالغسل وثانيها إن الصوم
من الحائض غير صحيح قطعا والوصف ثابت بعد النقاء بل وبعد الغسل لما تقرر في
الأصول من أنه لا يشترط لصدق الاشتقاق
بقاء المعنى المشتق منه لكن خرج من ذلك ما أخرجه الدليل وهو ما بعد الغسل فيبقى
الباقي على أصله وثالثها إن المستحاضة
الكثيرة الدم لا يصح صومها بدون الغسل إجماعا مع أنها أخف حدثا من الحائض قطعا
فعدم صحة صوم الحائض قبله أولى
وليس هذا من باب القياس الممنوع بل من باب مفهوم الموافقة وكذا القول في النفساء
بعد النقاء بتقريب الدليل ويحرم
على زوجها وطؤها قبلا في زمان الدم بإجماع المسلمين حتى إن مستحله كافر مرتد
لانكاره ما علم من الدين ضرورة
فيجرى عليه أحكامه ما لم يدع شبهة ممكنة في حقه كقرب عهده من الاسلام ونشوة
في بادية بعيدة عن العلم بمعالم الدين ولو

كان غير مستحل فإن كان عالما بالحيض والتحریم فعل محرما فيعزر كما في كل
فاعل محرم عالم به بما يراه الحاكم ونقل عن أبي
علي بن الشيخ أبي جعفر تقديره بضمن حد الزاني ولا نعلم المأخذ فالمرجع فيه إلى رأى
الحاكم كما في غيره من التعزيرات
غير المنصوصة ولو جهل الحيض أو التحريم أو نسيهما فلا شئ عليه لرفع حكم الخطاء
والنسيان ويجب القول من المرأة
لو أخبرت بالحيض إن لم تتهم بتضييع حقه لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن الآية
ولولا وجوب القبول لما
ظهر لتحریم

الكتمان فائدة ولو اشتبه الحال فإن كان لتحيورها فقد تقدم حكمه وإن كان لغلبة ظنه
لكذبها فقد أوجب المصنف في
النهاية والمنتهى والشهيد في الذكري الامتناع وفيه نظر ولو اتفق الحيض في أثناء
الوطئ وجب التخلص منه في الحال فإن
استدام فكالمتدئ ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فيجب عليها الامتناع بحسب
الامكان فتعزر أيضا مع المطاوعة لكن
لا كفارة عليها إجماعا وأصالة البراءة وعصمة المال وهل يجب عليه مع ذلك كفارة
قيل لا بل يستحب الكفارة كما اختاره
المصنف والشيخ في النهاية وجماعة من المتأخرين والمشهور خصوصا بين المتقدمين
كالمفيد والمرضى وابن بابويه وغيرهم الوجوب
حتى ادعى الشيخ فيه الاجماع ومنشأ القولين من اختلاف الروايات فالأول استند مع
أصالة البراءة إلى ما رواه
الشيخ في الصحيح عن عيص بن القسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
واقع امرأته وهي طامث قال لا تلتمس فعل
ذلك قد نهى الله أن يقربها قلت فإن فعل عليه كفارة قال لا أعلم شيئا يستغفر الله تعالى
هذا الخبر دال على عدم
الكفارة ب

بلغ وجه لان ما لا يعلم الامام وجوبه لا يكون واجبا وإلا لعلمه لامتناع أن يخفى عليه
شئ من الاحكام والحال أنه
حافظا للشرع وإلى غيره من الأخبار الدالة على عدم الكفارة صريحا مع صحة سندها
واستند الثاني إلى روايات ضعيفة
الاسناد مختلفة التقدير موجبة على تقدير دلالتها على الوجوب لتأخر البيان عن وقت
الحاجة فحملها على الاستحباب أوجه
فإن اختلاف التقادير في المستحب واقع كتصدقوا بتمرة وبشق تمره وبصاع وبنصف

صاع ولا ريب إن الاحتياط طريق
اليقين ببراءة الذمة وعلى تقديري الوجوب والاستحباب فالكفارة في الوطئ في أوله
وهو ثلثه الأول على المختار كأول
لذات الثلاثة بدينار أي مثقال ذهباً خالصاً مضروباً كانت قيمته في زمانه صلى الله عليه
وآله عشرة دراهم فلا تجزى
القيمة ولا التبر لعدم تناول النص لهما كباقي الكفارات ولو طراً نقصان قيمته أو زيادتها
على ما كان في عهده صلى الله عليه وآله
كهذا الزمان احتمال بقاء حكم القيمة واعتبار الدينار بالغاً ما بلغ وفي الذكرى نسب
تقديره بشعرة دراهم إلى
الشيخين وهو يشعر بتوقفه فيه وأن يراد به المثقال ومع الوطئ في أوسطه وهو الثلث
الأوسط كالثاني لذات الثلاثة
بنصفه أي بنصف الدينار كما تقدم ومع الوطئ في آخره وهو الثلث الأخير بربعه
ومستند التفصيل رواية داود بن فرقد
المرسلة عن أبي عبد الله عليه السلام ولا راد لها ولا معارض وحيث كان الاعتبار في
الأول والوسط والأخير بالعادة فتخلف
باختلافها فالأول لذات الثلاثة اليوم الأول ولذات الأربعة هو مع ثلث الثاني ولذات
الخمسة هو مع ثلثيه ولذات
الستة اليومان الأولان وعلى هذا القياس ومثله الأوسط والأخير وقال سلالر الوطئ ما
بين الخمسة إلى السبعة واعتبر
الراوندي العشرة دون العادة وعليهما قد يخلو بعض العادات عن الوسط والآخر
ورجوع الضمير في قوله عليه السلام يتصدق
إذا كان في أوله بدينار إلى الحيض من غير تفصيل يدفعهما مع ندورهما والنفساء في
ذلك كالحائض غير أنه قد يمكن اجتماع
زمانين أو ثلاثة في وطئ واحد بالنسبة إلى النفساء وحينئذ فيحتمل تعدد الكفارة لصدق
الأزمنة لغة واختاره الشهيد في
الذكرى واحتمله في البيان وعدمه لعدم صدقها عرفاً وهو مقدم على اللغة مع أصالة
البراءة وفي شهادة العرف بذلك
نظر ولو تم لم يكن بد من القول به لتقدمه عليها ومصرف هذه الكفارة الفقراء
والمساكين من أهل الإيمان ولا يجب التعدد

فيكفي الواحد ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة الحرة والأمة للعموم وهل يلحقها الأجنبية المشتبهة أو المزني بها وجهان منشأهما استلزام ثبوت الحكم في الأدنى ثبوته في الأعلى وعدم النص مع احتمال كون الكفارة مسقطا للذنب فلا تتعدى إلى الأقوى واختاره الأولى المصنف والشهيد رحمه الله ويشهد له أيضا رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام من أتى حائضا حيث علق الحكم عن المطلق من غير تقييد فكان كالعام ولو كانت الحائض الموطوءة أمته تصدق بثلاثة إمداد من طعام على ما اختاره المصنف تبعا للشيخ في النهاية والصدوق وجوبا أو استحبابا والمستند رواية لا تنهض بحجة المدعى ولا فرق حينئذ بين أول الحيض وأوسطه وآخره لاطلاق الرواية والفتوى ولا بين الأمة القنة والمدبرة وأم الولد والمزوجة وإن حرم الوطئ وفي المكاتب المشروطة والمطلقة وجهان مبنيان على الأجنبية وأولى بالوجوب أما المعتقد بعضها فكالأجنبية مع احتمال التقييد وإعطاء كل من الجهتين حكمها فرع لو كرر الوطئ ففي تكرار الكفارة مطلقا وعدمه مطلقا أو تكررها مع اختلاف الزمان أو سبق التكفير لا بدونهما أقوال اختار أولها الشهيد في مختصره وشهد له كون كل وطئ سببا في الوجوب وتداخل الأسباب على خلاف الأصل وإنما الأصل إن اختلاف الأسباب يوجب اختلاف المسببات وعلى هذا فيصدق تكرار الوطئ بالادخال بعد النزاع في وقت واحد ويتحقق الادخال بغيوبة الحشفة لأنه مناط الوطئ شرعا واستند ابن إدريس في عدم التكرار مطلقا إلى أصالة براءة الذمة فشغلها بواجب أو ندب يحتاج إلى دلالة شرعية واستشهد عليه بعدم تكرار الكفارة على من كرر الأكل في شهر رمضان اتفقا وقد عرفت جواب الاستدلال بالبراءة فإن تعليق الحكم في النصوص على الوطئ وجعله سببا أوجب شغل الذمة فمدعى التداخل يحتاج إلى الدليل والقياس على تكرار الأكل في الصوم إن كان مع تكرار الأيام فالاتفاق على عدم التكرار فيه ممنوع بل المختار فيه التكرار وإن عني به مع (فساد؟) اليوم هو أخص من الدعوى مع أنه عين المتنازع وإن لم يكن عليه إجماع فالمختار فيه كما هنا والثالث اختار المصنف والشهيد في الذكرى استنادا مع تغاير الوقت إلى

أنهما فعلان مختلفان في الحكم
فلا يتداخلان كغيرهما من العقوبات المختلفة على الأفعال المختلفة ومع تخلل التكفير
إلى أن الكفارة إنما تجب أو تستحب
بعد موجب العقوبة فلا تؤثر المتقدمة في اسقاط ما يتعلق بالفعل المتأخر وفي عدم
التكرر مع عدم الامرين إلى
أن الكفارة متعلقة على الوطئ من حيث هو هو فكما أن يصدق في الواحد يصدق في
المتعدد فيكون الجزاء واحدا وجوابه أما
عن الأول فبمنع أن عدم التداخل ثم معلل باختلافها في الحكم والاستشهاد بالعقوبات
قياس لا نقول به بل الوجه
في ذلك إنما هو كون تداخل الأسباب على خلاف الأصل وهو ثابت مع اتفاق الحكم
ومثله القول في التعليل الثاني و
عن الثالث بأنه لو تم للزم مثله مع تغاير الوقت فإن وجوب الكفارة إن كان معلقا على
الوطئ من حيث هو هو
بحيث لا مدخل للافراد لم يؤثر في ذلك تغاير الوقت على وجه يقتضى التعدد ثم يمكن
القول بموجب دليله وسوقه
على وجه يستلزم التعدد مطلقا بأن يقال الكفارة مسببة عن الوطئ وصدقه في المتعدد
كصدقه في كل واحد من آحاده
فيتكرر السبب والأصل فيه وعدم التداخل فقد ظهر إن القول الأول أوجه ومثله القول
في تكرر الافطار في شهر رمضان مطلقا
ويكره وطئ الحائض بعد انقطاعه سواء كان في زمان العادة أم لا قبل الغسل من غير
تحريم على أشهر القولين
لدلالة القرآن والابخار عليه أما الأول فقوله تعالى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا
تقربوهن حتى يطهرن والاستدلال
به من وجهين أحدهما دلالة صدر الآية على اختصاص النهى بزمان الحيض وبمكانه
فإن المحيض أما بمعنى الزمان أو المكان كالمجئ
والمبيت أو أنه مصدر يقدر معه الزمان أو المكان وإنما يكون كذلك مع وجود الدم
والتقدير عدمه فينتفى التحريم والثاني

جعلله سبحانه غاية لتحريم خروجهن من الحيض بقوله حتى يطهرن بالتخفيف كما قرأ به السبعة أي يخرجن من الحيض يقال طهرت المرأة إذا انقطع حيضها فيثبت الحل بعده مقتضى الغاية ولا يعارض بقراءة التضعيف حيث أن ظاهرها اعتبار التطهير أعني الاغتسال لا مكان حملها على الطهر توفيقا بين القراءتين فقد جاء في كلامهم تفعل بمعنى فعل مثل تطعمت الطعام وطعمته وقطعت الحبل فتقطع وكسرت الكوز فتكسر فإن الثقل في هذه الأمثلة بمعنى الخفيف ومثله للتكبر في أسماء الله تعالى فإنه بمعنى الكبر أو تحمل قراءة التضعيف على الاستحباب صونا للقراءتين عن التنافي كما ذكره في المعتمد ولا يعارض أيضا بمفهوم الشرط في قوله تعالى فإذا تطهرن فأتوهن لان غايته تعارض مفهوم الغاية والشرط فيتساقطان ويرجع إلى حكم الأصل وهو الحل حتى يقوم الدليل على التحريم أو أنه مستأنف منقطع عما قبله ولا تكون غاية الزمان الحظر ولا شرطا لإباحة قربهن أو أن المراد به غسل الفرج وأما الاخبار فمنها ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال المرأة ينقطع عنها دم الحيض في آخر أيامها قال إن أصابه شبق فليأمرها بغسل فرجها ثم يمسه إن شاء ومنها ما رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن قال سألته عن الحائض ترى الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل فقال لا بأس وبعد الغسل أحب إلى وهذا الحديث دال على الكراهة وذهب الصدوق أبو جعفر محمد بن بابويه إلى التحريم محتجا بالآية مفسرا معنى يطهرن مخففا ومثقلا بمعنى يغتسلن وبمفهوم الشرط وبما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن امرأة كانت طامثا فرأت الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل قال لا تغتسل وبما رواه سعيد بن يسار عنه عليه السلام إلى قوله لزوجها أن يأتيها قبل أن تغتسل قال لا حتى تغتسل وأجيب بالحمل على الكراهة توفيقا بين الاخبار كما وفق بين القراءتين هذا أقصى ما وجهوا به القولين حجة وجوابا وأقول في حجة الحل نظر من وجوه الأول الطهر مطلقا على انقطاع الدم مع أنه حقيقة شرعية في أحد الثلاثة أعني الوضوء والغسل والتيمم كما لا يخفى وغاية ما ذكره أن يكون ثابتا في اللغة والحقايق الشرعية مقدمة على اللغوية والعرفية فقراءة

التخفيف وإن صلحت لهما لغة لكنها
محمولة شرعا على الحالة الحاصلة لهن بعد فعل الطهارة الشرعية وقراءة التشديد
كالصريحة فيها الثاني حمل
قراءة التشديد على التخفيف استنادا إلى الشواهد المذكورة مع ما هو معلوم من القواعد
العربية من أن كثرة المباني
تدل على كثرة المعاني وهذا هو الكثير الشائع وما وقع من اتفاقهما نادرا لا يوجب
المصير إليه وترك الأكثرى مع أن
أكثر الشواهد ليست مطابقة فإن باب تفعل الجاري عليه كسرت الكوز فتكسر ونحوه
قطعت الحبل فتقطع ليس مما
نحن فيه الثالث أن صدر الآية وهو قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن إنما دل على
تحريم الوطئ في وقت الحيض ولا
يلزم منه اختصاص التحريم بوقته إذ لا يلزم من تحريم شئ في وقت أو مكان مخصوص
اختصاص التحريم به لأنه أعم
منه ولا دلالة لعام على أفراده المعينة نعم ربما دل بمفهوم الوصف على الاختصاص
وهو ليس بحجة عند المصنف والجماعة
فكيف يحتجون به الرابع قولهم في جواب الغاية والشرط أنه قد تعارض مفهومان إلح
لا يتم بعد ما قررناه فإنه
لو حمل على الطهارة الشرعية أعني الغسل لم يقع تناف أصلا واستغنى عن التكلف
ويؤيده قوله في آخر الآية أن الله
يحب التوايين ويحب المتطهرين فإن الموصوف بالمحبة من فعل الطهارة بالاختيار
حتى يستحق المدح والثناء وأما من حصل
له الطهارة بغير اختياره كانقطاع الدم لا يستحق لذلك الوصف بالمحبة خصوصا
وقد قرنها بالتوبة الصادرة عن الاختيار
ولو سلم فمفهوم الشرط أقوى الخامس اعتمادهم في رفع التنافي على كون قوله تعالى
فإذا تطهرن كلاما مستأنفا
كما قرره المصنف في المخ لا يدفع التنافي بوجه لان الحجة ليست في كونه معطوفا
على ما قبله حتى يدفعه الحمل على الاستيناف بل في تصديره

بأداة الشرط الدالة على اشتراط الآيتان بالتطهر السادس حمل الطهارة على غسل الفرج
كما حملة المصنف فيه أيضا
لا يوافق مذهبه فإنه لا يشترط في الإباحة غسل الفرج فلا وجه لجعله شرطا مع مخالفته
لمدلول الطهارة شرعا وعرفا
وإن حمل غسل الفرج على كونه شرطا في الاستحباب كما ورد في بعض الاخبار
عورض بأن حملة على الغسل أولى فإن استحبابه
ثابت عنده فيكون أوفق بظاهر اللفظان لم يتعين المصير إليه السابع حمل قراءة التضعيف
على الاستحباب بمعنى
توقف الوطئ على الغسل استحبابا عدول من الحقيقة والظاهر فإن صدر الآية النهي عن
القرب المعين بالطهارة والنهي
دال على التحريم فكيف يعلق على المستحب الثامن حمل الأخبار الدالة على النهي
الذي هو حقيقة في التحريم على
الكراهة جمعا بين الاخبار غير مطابق لوجهين أحدهما إن هذه الروايات دلت على
الخطر وما ذكروه من الروايات
دل على الإباحة وإذا تعارض خبر الخطر والإباحة قدم الخبر الدال على الخطر كما قرر
في الأصول الثاني إن ذلك إنما
يكون مع تكافؤ الاخبار والحال إن أخبار الحظر أقوى وأكثر يعلم ذلك من راجع فيه
كتب الحديث والذي استفيد
من ذلك كله قوة ما ذهب إليه الصدوق رحمه الله لدلالة الآية ظاهرا عليه وورود
الأخبار الصحيحة به وإن عارضها
ما لا يساويها اللهم إلا أن يدعى الاجماع على خلافه بناء على عدم العلم بموافق له
وكونه معلوم النسب فلا يقدر فيه
كما قرر في الأصول أو يدعى انعقاد الاجماع بعده فإن الأئمة الذين تصدوا لنقل
الخلاف لم يذكروا له موافقا على ذلك
فيجاب بمنع الاجماع إذ لم يدعه أحد وبانا كما لا نعلم له موافقا لا نعلم انتفاء الموافق
وهو كان في عدم انعقاد الاجماع
على خلافه ومثل هذا القدر كان في الحجة وقد أشار إليه المحقق في المعبر في مسألة
وجوب الكفارة بوطئ الحائض
حيث نقل عن الشيخ والمرضى دعوى الاجماع على وجوبها ثم قال ما هذا لفظه أما
احتجاج الشيخ وعلم الهدى
بالاجماع فلا نعلمه وكيف يتحقق الاجماع فيما يتحقق فيه الخلاف ولو قال المخالف
معلوم قلنا لكن لا يعلم أنه لا مخالف
غيره ومع الاحتمال لا يبقى وثوق في خلافه انتهى فانظر كيف لم يعتمد المحقق على

الاجماع المنقول بخبر هذين الكبيرين
وجعل احتمال الموافقة للمعلوم كافيا في القدر فيه فكيف في مسألة لم يدع أحد فيها
الاجماع وهذه فائدة
تتمشى في كثير من المسائل التي يظن من لا تحصيل له صحة دعوى الاجماع عليها
مع علمه بمخالفة الواحد والأكثر متوهما
ما سلف مع أنه يمكن المعارضة بمثله بان يقال المخالف في الجانب الاخر جماعة
كلهم معلومو الأصل والنسب فلا
عبرة بخلافهم فيمكن دعوى الاجماع في الجانب الاخر وقد قال المحقق في المعتبر
أيضا الاجماع عندنا حجة بانضمام المعصوم
فلو خلا المائة من فقهاءنا عن قوله لما كان حجة ولو كان في اثنين لكان قولهما حجة
فلا تغتر إذا بمن يتحكم فيدعى
الاجماع باتفاق الخمسة والعشرة من الأصحاب مع جهالة قول الباقيين إلا مع العلم
القطعي بدخول الامام انتهى و
هذا يدل على تعذر دعوى الاجماع الآن إلا ما نقله الأصحاب منه أو واحد منهم فإن
المنقول منه بخبر الواحد حجة
كما حقق في محله فتأمل وقد أفردنا لتحقيق الاجماع في حال الغيبة رسالة تنفع في
هذا المقام من أرادها وقف
عليها وإنما أطينا القول في هذه المسألة لفوائد فيها وشدة الحاجة إليها والله الموفق
وبعد ذلك كله فالقول
بالكراهة أقوى لان هذه الأدلة وإن دلت على التحريم لكن يلزم من القول به إطراح
الأخبار الدالة على الإباحة
أصلا ومنها ما هو صحيح وغير هي جائز مع إمكان الجمع وهو هنا ممكن بحمل
أخبار النهى على الكراهة كما تقدم بخلاف
العكس فإنه لا يتوجه معه حمل أخبار الإباحة على وجه يحصل معه الجمع وما تقدم
من وجوه الترجيح إنما يتم مع تحقق
التعارض بحيث لا يمكن الجمع وحينئذ يتعين الجمع بين القراءتين بما ذكر وإن بعد
حذرا من معارضة الكتاب للسنة

وكما يجب الجمع بين أجزاء الكتاب كذا يجب الجمع بينه وبينها وفيه مع ذلك موافقة
لأكثر الأصحاب وكبرائهم واعلم
أن الأكثر نقلوا عن الصدوق القول بالمنع من الوطئ قبل الغسل من غير تفصيل ونقل
المصنف في المخ عنه القول
بأنه مع عدم الغسل إذا غلبته الشهوة أمرها بغسل فرجها وفي بعض الاخبار التي استدل
بها المجوزون دلالة على
هذا التفصيل لكن يبقى على هذا النقل القول بالمنع مطلقا لا يعلم به قائل فيشكل
المصير إليه وإن قويت الدلالة
عليه ثم على القول بالتحريم بوجه من الوجوه هل يتوقف حل الوطئ على التيمم بدلا
من الغسل الظاهر نعم وبه صرح
في الذكرى والدروس وفي بعض الاخبار عن الصادق عليه السلام دلالة عليه لكن في
طريقه ضعف وكذا تزول الكراهة
بالتيمم عند تعذر الغسل عند المجوزين واستقرب المصنف في النهاية عدم وجوب
التيمم وإن قلنا بوجوب الغسل
ولم يذكر له سندا ولو قلنا بوجوب التيمم وتعذر الصعيد فهل يباح الوطئ من غير شبق
أو معه عند من أطلق القول
بالمنع استقرب المصنف في النهاية عدمه لفقد الشرط واستحب المصنف وأكثر
المجوزين غسل الفرج عند عدم الغسل قال في
المعتبر ومن الأصحاب من أورد ذلك بلفظ الوجوب فإن أراد به الصدوق وإلا فهو قول
آخر بوجوب غسل الفرج عند غلبة
الشهوة دون الغسل ويمكن دلالة خبر محمد بن مسلم عليه ولا فرق في جواز الوطئ
بعد الانقطاع عند المجوزين بين
انقطاعه لأكثر الحيض أو لأقله ولا بين انقطاعه على العادة أو بعدها بل الدليل والفتوى
شاملان للانقطاع
قبلها أيضا وربما استشكل الحكم هنا إلا أن هذا الاشكال لا يزول بالاغتسال قبل العادة
لاحتمال معاودة
الدم فيها ولا يقال لو أثر هذا الاحتمال لتمشي فيما بعد العادة قبل الوصول إلى الأكثر
لاحتمال معاودته أيضا و
الانقطاع على العشرة لان قيام الاحتمال في زمان العادة الملحقة بالأمور الجبلية أقوى
ولا ريب أن الاحتياط
طريق البراءة وإن كان لظاهر الحكم أمر آخر ويكره أيضا لها الخضاب بحناء وغيره
جمعا بين الأخبار الدالة على النهي
عنه والمصرحة بنفي البأس وعلل في بعضها بأنه يخاف عليها من الشيطان عند ذلك

وليست العلة منعه من وصول
الماء إلى البشرة التي عليها الخضاب كما ذكره المفيد لان ذلك لو تم لاقتضى التحريم
لا الكراهة ويمنع كون اللون
يحجب ما تحته من البشرة عن وصول الماء إليه لأنه عرض وحمل المصحف بغير
علاقة أما بها فقد نفى المصنف الكراهة فيه
عن الجنب ولا فرق لكن ظاهر النص والفتوى يتناولهما وادعى المحقق في المعتبر
إجماع الأصحاب على كراهة حمل المصحف
بعلاقة لها ولمس هامشه من غير أن تمس الخط كل ذلك للتعظيم وحرمة المرتضى لها
كما حرمه للجنب وقد روى من أبي الحسن
موسى عليه السلام قال المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنبا ولا تمس خيطه ولا
تعلقه أن الله يقول لا يمسه إلا المطهرون
قال في المعتبر ونزل على الكراهة نظرا إلى عمل الأصحاب ولا بأس بتقليبه بعود ونحوه
لعدم صدق المس والجواز وهو المرور
من غير لبث في المساجد غير المسجدين للتعظيم هذا مع أمن التلوين وبدونه يحرم
ومثلها السلس والمبطون والمجروح و
الصبي النجس والدابة التي لا توكل وألحق جماعة من الأصحاب المشاهد بالمساجد
وهو حسن بل الامر في المشاهد أغلظ
لتأديتها فائدة المسجد وتزيد شرف المدفون بها وقراءة القرآن غير العزائم الأربع من
غير تحريم بلا خلاف بين أصحابنا
في ذلك وحرمة الجمهور لنا قوله تعالى إقرؤا ما تيسر منه والامر مطلق فلا يتقيد
بالطهارة وما روى عن أبي جعفر عليه
السلام قلت الجنب والحائض يقرآن شيئا قال نعم ما شاء إلا السجدة ويذكران الله
على كل حال والاستمتاع منها بما
بين السرة والركبة لأنه حريم الفرج ومن رتع حول الحمى يوشك أن يخالطه ويستثنى
من ذلك موضع الدم والقول
بالكراهة هو المشهور وقد ورد التصريح به في عدة أخبار ويدل عليه أيضا نفى اللوم
عن استمتاع الأزواج في الآية

كيف كان خرج منه موضع الدم بالاجماع فيبقى الباقي ونحوه فأتوا حرثكم أنى شئتم
وحرّم المرتضى الاستمتاع منها
بما تحت الميزر وعنى به ما بين السرة والركبة لقوله تعالى ولا تقربوهن خرج منه ما
أجمع على جوازه فيبقى الباقي لصدق
القرب عليه ولقول الصادق عليه السلام تترز إلى الركبتين وتخرج سرتها ثم له ما فوق
الإزار وجوابه أن حقيقة القرب
ليست مرادة من الآية إجماعاً فيحمل على المجاز المتعارف وهو الجماع أو يراد به
قرب مخصوص وهو القرب الذي يكون منه إرادة الجماع
لأنه وسيلة المحرم فيكون محرماً لكن يشكل هنا تحريم القرب نفسه لأن المحرم إنما
هو الجماع ولقول النبي صلى الله عليه وآله
إفعلوا كل شيء إلا الجماع ولعل القرب كناية عنه عدولاً عن التصريح بما يستهجن
التصريح به كالعدول عن اسم الحدث
إلى مكانه ومثل ذلك كثير والاختبار معارضة بأقوى منها فتحمل على الكراهة جمعا بين
الاختبار مع أن في دلالتها على
مطلوبه نظراً فإن كون ما فوق الإزار له لا يدل على نفى ما عداه إلا بمفهوم اللقب
ونحوه غيره من الأحاديث التي استدل
بها فالعمل على المشهور وهو الكراهة لاتفاق المجوزين عليه كما نقله عنهم في
المعتبر بقي هنا شيء وهو أن الحد الفاصل
بين المكروه وغيره وهو السرة والركبة هل هو داخل في المكروه أم في غيره الذي
يقتضيه قولهم ما بين السرة والركبة خروجهما
منه وفي كلام الصادق عليه السلام المتقدم إشارة إليه لأنه أذن في اخراج سرتها وهي
أقوى الحدين وفي المعتبر لا بأس
بالاستمتاع منها بما فوق السرة وما تحت الركبة وهو دال بمفهومه على دخولهما لكن
الحكم مدلول عباراتهم للخبر ولموافقة
صاحب المعتبر لهم في التعبير بالبينية فيه وفي غيره ويستحب لها أن تتوضأ عند أي في
وقت كل صلاة ولا فتوى لهذا الوضوء رفع
الحدث ولا استباحة الصلاة لعدم حصولهما لها لاستمرار حدثها بل تنوي به القرية أو
تضيف إليها غاية الكون والذكر و
تجلس في مصلاها إن كان لها موضع معد لها تبعاً للشيخ والجماعة وقال المفيد تجلس
ناحية من مصلاها والاختبار
وكلام جماعة من الأصحاب خالية من تعيين المكان قال في المعتبر وهو المعتمد وفي
خبر زرارة جلست في موضع طاهر و
في خبر زيد الشحام ثم تستقبل القبلة ذاكراً في حال جلوسها لله تعالى بتسييح أو

تحميد أو تهليل وغيرها رواه زرارة
عن الباقر عليه السلام وليكن مقدار الصلاة للخبر وللمرير على العبادة بقدر الامكان
لئلا يشق تكلفها عند الوجوب
بسبب اعتياد البدن الترك فإن الخير عادة وهذا من تفردات الامامية رحمهم الله تعالى
ويجب عليها قضاء الصوم الذي
فات في أيام حيضها من شهر رمضان إجماعا وفي قضاء المندوب أو شبهه الذي أوفق
الحيض وجهان أقربهما عند المصنف
عدم الوجوب واختار الشهيد رحمه الله الوجوب دون قضاء الصلاة اليومية بإجماع
علماء الاسلام وفي عدة من الاخبار
تصريح بعدم تعليل ذلك وأنه محض تعبد وفي بعضها انه دليل على بطلان القياس لان
الصلاة أفضل من الصوم و
روى الحسين بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام حيث سأله عن الوجه في ذلك
فقال أن أول من قاس إبليس وقد تمحل
للفرق بعضهم بأشياء مدفوعة بما أوردناه وهل يلحق اليومية غيرها من الصلوات الواجبة
عند عروض أسبابها في
وقت الحيض كالكسوف وجهان أقربهما ذلك ويستثنى من ذلك الزلزلة فإن وقتها
العمر وأما ركعتا الطواف فلاحقتان
بالطواف ولو عرض الحدث بعد دخول الوقت الموسع بمقدار ما تسع الصلاة
وشرائطها وجب قضاؤها لتفريطها
في أول الوقت ولو انقطع وقد بقي من الوقت قدر ركعة بعد تحصيل الشرائط المفقودة
وجب الأداء ومع الإخلال
القضاء وهنا أقوال آخر هذا أجودها
المقصد الثالث في الاستحاضة والنفاس أما
الاستحاضة فهي في الأصل استفعال من الحيض يقال استحاضت المرأة بالبناء
للمجهول فهي تستحاض لا تستحيض إذا
استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة ذكره الجوهري وكان بناءه للمعلوم غير
مسموع واشتقاقها من الحيض مبنى

على الغالب فلا يشترط فيها إمكان الحيض فالصغيرة واليائسة يمكن فيهما الاستحاضة دون الحيض والأكثر إطلاق والاستحاضة على كل دم يخرج من الرحم وليس بحيض ولا نفاس ولا قرح ولا جرح سواء اتصل بالحيض كالمتجاوز لأكثره أم لا كالذي تراه الصغيرة فإنه وإن لم يوجب الاحكام في الحال لكن عند البلوغ يجب عليها الغسل أو الوضوء لان الاحداث من قبيل الأسباب التي هي من باب خطاب الوضع ولا يشترط فيها التكليف وقد يتخلف المسبب عن السبب لفقد شرط وقد يتعلق به في الحال أحكام الاستحاضة كنزح الجميع به وغسل الثوب من قليله وكثيره وربما خص اسم الاستحاضة بالدم المتصل بدم الحيض ويسمى ما عدا ذلك دم فساد لكن الاحكام فيهما لا تختلف والمصنف جرى هنا على المشهور فقال دم الاستحاضة في الأغلب أصفر بارد رقيق يخرج من الرحم بفتور وضعف لا بدفع فهو يقابل الحيض في أوصافه غالبا وقيد بالأغلب لأنه قد يكون بهذه الصفة حيضا وقد يكون بصفة الحيض استحاضة كما تقدم والخارج الناقص عن ثلاثة أيام متوالية مما ليس بقرح ولا جرح والزائد عن أيام العادة مع تجاوز العشرة والزائد عن أيام النفاس وسيأتي بيانها والخارج مع سن اليأس استحاضة خبر الجميع وقيد في العادة بتجاوز العشرة لان الدم لو انقطع على العاشر كان الجميع حيضا وقد تقدم وجه ذلك كله في الحيض ثم دم الاستحاضة ينقسم بحسب كثرته وتوسطه وقلته إلى ثلاثة أقسام لأنه أما أن يكون بحيث إذا وضعت الكرسف يظهر عليه من داخل الفرج ولا يثقبه إلى خارجه أو يثقبه ولا يسيل عنه أو يسيل فهذه ثلاثة أقسام يختلف الاحكام فيها فيجب على المستحاضة وضع القطنه واعتبار حالها وإن كان الدم لا يغمس القطنه أي لا يثقبها إلى خارج وإن دخل في باطنها كثيرا وجب عليها ثلاثة أشياء الوضوء لكل صلاة لأنه في هذه الحالة حدث أصغر وتغيير القطنه لما سيأتي من عدم العفو عن هذا الدم في الصلاة قليله وكثيره وللإجماع كما نقله المصنف في المنتهى وهذا بخلاف السلس والمبطون والمجروح لعدم وجوب ذلك عليهم وإن كان أحوط تقريبا للنجاسة والفرق ورود النص على المستحاضة دونهم كما ذكره المصنف ويمكن الفرق بالاجماع المذكور عليها دونهم وغسل ما

ظهر من الفرج وهو ما يبدو منه عند الجلوس على
القدمين إن أصابه الدم وهذا هو المشهور في هذا القسم ومستنده أخبار كثيرة دلت
على الوضوء دون الغسل وفيه قولان
آخران أحدهما قول ابن أبي عقيل وهو أنها لا يجب عليها وضوء في هذه الحالة ولا
غسل استنادا إلى ظاهر رواية عبد الله بن
سنان عن الصادق عليه السلام حيث لم يذكر فيها الوضوء لكن ذكره في غيره من
الأخبار كاف في الدلالة ويجب حمل المطلق
على المقيد والثاني قول ابن الجنيد وهو وجوب غسل واحد هنا لليوم والليل استنادا إلى
رواية سماعة وهي لا تدل
على مطلوبه صريحا بل هي أعم منه فيحمل على ثقب الدم الكرسف وهي الحالة
الوسطى جمعا بينها وبين غيرها وإن غمسها
ظاهرا وباطنا وجب عليها مع ذلك المذكور في القسم الأول شيئا آخران أحدهما
تغيير الخرق أو غسلها إن كانت و
أصابها الدم وإلا فلا والثاني الغسل لصلاة الغداة فيجب عليها خمسه أشياء على
المشهور وابن أبي عقيل على أصله المتقدم
من عدم إيجاب الوضوء وإن وجب الغسل وأوجب هو وابن الجنيد هنا الأغسال الثلاثة
واختاره المحقق في المعبر والمصنف في المنتهى
وأكثر الأخبار الصحيحة تدل على ذلك كصحيحة معوية بن عمار عن الصادق عليه
السلام إذا ثقب الكرسف اغتسلت للظهرين تؤخر
هذه وتعجل هذه وللعشائين كذلك وتغتسل للصبح وصحيحة زرارة عن الباقر عليه
السلام تصلى كل صلاة بوضوء ما لم
ينفذ الدم فإذا نفذ اغتسلت وصلت وحملها على النفوذ المشتمل على السيالان إنما يتم
لو دل على الغسل الواحد
للحالة المتوسطة خبر صحيح ولم يوجد من الأخبار المفيدة لذلك إلا موقوف سماعة
قال المستحاضة إذا ثقب الكرسف
اغتسلت الثلاثة وإن لم يجر الدم الكرسف فالغسل لكل يوم مرة وقريب منه موقوف
زرارة الآتي وفي دالتهما مع تسليمهما

على ذلك نظر وبالجملة فالأخبار الموجودة في هذا الباب مختلفة على وجه لا يكاد يمكن الجمع بينها ففي خبر الصحاف عن الصادق عليه السلام تعليق وجوب الأغسال الثلاثة على السيلان وعدم وجوب الغسل بل الوضوء لكل صلاة على عدمه وخبر معوية بن عمار وزرارة المتقدمان علق فيهما الحكم بالثلاثة على النفوذ وروى حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة قال في النفساء تقعد بقدر حيضها وتستظهر بيومين فإن انقطع الدم وإلا اغتسلت واحتشمت واستثفرت وصلت فإن جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل والظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وإن لم يخبر الدم الكرسف صلت بغسل واحد وقريب منه خبر سماعة وحمل أكثر الأصحاب هذين الخبرين على الغمس وإن كان عدم جواز الكرسف أعم منه فدلا على الحالة الوسطى لعدم التصريح بها في خبر على الخصوص لكنها موقوفان كما عرفت وقد استبعد أصحاب التفصيل رواية زرارة مع فضله وثقته عن غير إمام وصحيحة عبد الله بن سنان دلت على الاغتسال ثلاثاً من غير تفصيل أصحاب القول المشهور جمعوا هذه الأحاديث بما ذكروه من الحالات الثلاث وفيه نظر وإن سال الدم عن الكرسف وجب عليها مع ذلك المذكور في الحالتين وهو خمسة أشياء شيئان آخران غسل للظهر والعصر تجمع بينهما بأن تؤخر الأولى إلى آخر وقت فضيلتها وتقدم الثانية في أول وقتها كذلك على الأفضل وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما في آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية كذلك وهذه الحالة لا خلاف في وجوب الأغسال الثلاثة فيها وإنما الخلاف في الوضوء فذهب ابن أبي عقيل إلى عدم وجوب الوضوء هنا كما سلف وكذلك السيد المرتضى بناء على أصله من عدم إيجاد الوضوء مع غسل من الأغسال وذهب المفيد إلى الاكتفاء بوضوء واحد للظهرين كالغسل ومثله للعشائين والأخبار الصحيحة دلت على المشهور واعلم أن وجوب الأغسال الثلاثة في هذه الحالة إنما هو مع استمرار الدم سائل إلى وقت العشائين فلو طرأت القلة بعد الصبح فغسل واحداً وبعد الظهرين فغسلان خاصة وهو ظاهر وإن اعتبار الجمع بين الصلاتين إنما

هو للاكتفاء بغسل واحد لهما فلو فرقتهما واغتسلت لكل واحد غسل صح أيضا بل ربما كان أفضل كما تراعى
معاقة الصلاة للغسل كذلك تراعى معاقبتها للوضوء على أحوط القولين لان العفو عن حدثها المستمر الواقع في الصلاة أو بينها وبين الطهارة انما وقع للضرورة فيقتصر على ما يقتضيه وما لا يمكن الانفكاك عنه واعتبار الجمع بين الفرضين بغسل يدل عليه ويقدر في ذلك الاشتغال بعده بالستر وتحصيل القبلة والأذان والإقامة لأنها مقدمات الصلاة ولا انتظار الجماعة على ما اختاره المصنف في النهاية والشهيد في الدروس وربما منع ذلك لعدم الضرورة ومنع المصنف في المختلف من اعتبار معاقة الصلاة للوضوء محتجا بعموم الأدلة على تجويز فعل الطهارة في أول الوقت وعلى توسعة الوقت وعدم دلالة الاخبار على ذلك إذ في بعضها تتوضأ عند وقت كل صلاة وفي بعضها الوضوء لكل صلاة وفي بعضها صلت كل صلاة بوضوء وأجيب بما تقدم وبأن الصلاة بالحدث مخالف للأصل فتجيب تقليله ما أمكن وفيه منع لخروج المستحاضة من البين بالنص الخاص الذي لا يدل على ذلك ولا ريب أن الاحتياط طريق البراءة يقينا بقي هنا أمور لا بد من التنبيه عليها ليرتفع بها أحكام المستحاضة أحدها إن الاعتبار في كمية الدم بالنسبة إلى أحواله الثلاثة هل هو في جميع الأوقات بمعنى أن الكثرة مثلا متى حصلت كفت في وجوب الغسل وإن كانت منقطعة في وقت الصلاة فلو حصلت بعد صلاة الفجر مثلا وانقطعت قبل الظهر وجب الغسل لها وكذا يكفي طروها بعد الظهرين إلى وقت صلاة العشائين كما يشعر به خبر الصحاف في قوله عليه السلام فلتغتسل وتصلي الظهرين ثم لتنظر فإن كان الدم لا يسيل فيما بينها وبين المغرب فلتتوضأ ولا غسل عليها وإن كان إذا أمسكت يسيل من خلفه صببها فعليها الغسل

ثلاثا إلخ ولأنه حدث فيمنع سواء كان حصوله في وقت الصلاة أم في غيره أو اعتباره إنما هو عند وجوده في أوقات الصلوات لأنها أوقات الخطاب بالطهارة فلا أثر لما قبلها ظاهر المصنف والشهيد في البيان الأول ولا يخفى قوته وظاهر الدروس الثاني وفي الذكرى حكاة بلفظ قيل بعد أن ادعى فيها أن ظاهر خبر الصحاف يشعر به وقد عرفت أنه إنما يشعر بخلافه ويتفرع عليها ما لو كثر قبل الوقت ثم طرأت القلة فعلى الأول يجب الغسل للكثرة المتقدمة وإن كانت قد اغتسلت في أثنائها لان المتأخر منها عن الغسل كان في السببية وعلى الثاني لا غسل عليها ما لم توجد في الوقت متصلة أو طارئة ولو طرأت الكثرة بعد صلاة الظهرين فلا غسل لهما بل للعشائين على الأول دون الثاني إلا مع استمرارها إلى وقتها وهل يتوقف صوم اليوم الحاضر على هذا الغسل الطارئ سببه بعد الظهرين الظاهر لا على القولين أما على الثاني فظاهر لأنه لم يوجب الغسل إلا بعد وجوده في وقت العشائين وقد انقضى الصوم وأما على الأول فلأنه وإن حكم بكونه حدثا في الجملة لكنهم حكموا بصحة الصوم مع إتيانها بالأغسال والغسل لهذا الحدث إنما هو في الليلة المستقبلة ولا يتوقف عليه صوم اليوم الحاضر واختار في الذكرى وجوبه هنا للصوم في سياق التفريع على أن الاعتبار في كميته بأوقات الصلوات وتوقف المصنف في التذكرة الثاني لو أرادت ذات الدم المتوسط أو الكثير التهجد بالنوافل ليلا قدمت الغسل على الفجر واكتفت به وينبغي الاقتصار في التقديم على ما يحصل به الغرض ليلا فلو زادت على ذلك هل تجب إعادته يحتمل لما مر في الجمع بين الصلاتين به وعدمه للاذن في التقديم من غير تقييد وكذا تقدمه الصايمة كما سيأتي الثالث لو نسيت ذات الأغسال أو الغسل غسلا حتى خرج وقت الصلاة أو نامت كذلك فهل يتوقف الصوم الحاضر على الغسل بعد الوقت أو يكفي الغسل للصلاة الأخرى إن وجب بينى على ما سبق فيما لو طرأت الكثرة بعد الظهرين وأولى بالوجوب هنا إن أوجبنا تم وعدم الوجوب فيهما أقوى اعتبارا بالأغسال المعهودة للصلاة وهي منتفية في الحالين ولا بعد في الحكم بكونه حدثا مانعا من العبادة على بعض الوجوه دون بعض لظاهر النص والفتوى

وهي مع فعل ذلك المتقدم
من الغسل والوضوء تغيير القطنه وغسل المحل بحسب حال الدم بحكم الطاهر فيصح
منها جميع ما يصح من الطاهر من الأمور
المشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف والصوم ومس كتابة القرآن ودخول المساجد
وقراءة العزائم والوطئ كذا قاله
المصنف في النهاية والظاهر عدم توقف دخول المساجد لها على ذلك مع أمن التلويث
وأما الوطئ فاشترطه الشيخ وجماعة
بالغسل لما رواه عبد الملك بن أعين عن الصادق عليه السلام قال سألته عن
المستحاضة كيف يغشاها زوجها قال تنظر
الأيام التي كانت تحيض فيها فلا يقربها ويغشاها فيما سوى ذلك ولا يغشاها حتى
يأمرها بالغسل ولوجود الأذى فيه
كالحيض ويظهر من بعضهم اشتراط الوضوء أيضا (لقولهم صح) يحل وطؤها إذا فعلت
ما تفعله المستحاضة ولما رواه زرارة قال
المستحاضة تكف عن الصلاة أيام أقرائها وتستظهر بيوم أو يومين وإذا حلت لها الصلاة
حل لزوجها وطؤها وفي
إذا معنى الشرط فينتفى الوطئ عند انتفاء حل الصلاة وهي مشروطة بالوضوء معه وبالغ
المفيد رحمه الله فحرم الوطئ قبل
نزع الحرق وغسل الفرج بالماء أيضا لأنها من محلات الصلاة واستقرب في المعتبر
كون المنع على الكراهة المغلظة
لأنه دم مرض وأذى فالامتناع فيه عن الزوجة أولى وليس بمحرم واختاره الشهيد لعموم
فإذا تطهرن فأتوهن
يريد اغتسلن من الحيض ونسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وإلا على
أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فإنهم غير
ملومين ولما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول
المستحاضة لا بأس أن يأتيها بعلمها
إلا أيام قرئها ولما روى أن حمنة بنت جحش كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها
وكذا أم حبيبة ولأن الوطئ لا

يشترط فيه خلو الموطوءة من الحدث كالمراة الجنب إلا ما خرج بنص خاص
كالحائض والمنقطعة على الخلاف ولأصالة
الحل السالم عن المعارض الشرعي فإن قيل ما ذكرتموه من الأحاديث دال على جواز
وطئ المستحاضة ونحن نقول به
لكن مع فعل ما يجب عليها فما المانع من كون ما تضمنه من الحل مشروطا بذلك قلنا
الألفاظ مطلقة والأصل عدم الاشتراط
والجواب عن الرواية الأولى بحمل الغسل فيها على غسل الحيض بل هو الظاهر لعدم
دلالة على غسل الاستحاضة وعن
الثانية بأن المراد بحل الصلاة الخروج من الحيض أو الغسل منه لان الحيض لما كان
مانعا من الصلاة كان حل الصلاة
بالخروج منه كما يقال لا تحل الصلاة في الدار المغصوبة فإذا خرج حلت فإن معناه
زوال المانع الغصبي وإن كان بعد الخروج
يفتقر إلى الطهارة وغيرها من الشروط وهذا وإن لم يكن معلوما لكنه محتمل ومع
الاحتمال لا يكون دليلا ويحمل
عليه وإن كان دليلا جمعا بينه وبين غيره من الأدلة وعن كونه أذى بأنه قياس لا يأتي
عندنا وأما توقفه على الوضوء
وباقى الأفعال ففي غاية البعد إذ لا تعلق لها بالوطئ قال في الذكرى وما أقرب الخلاف
هنا من الخلاف في وطئ الحائض
قبل الغسل وقربه غير واضح وإن ناسبه بوجه ما واعلم أنه يستفاد من قوله أنها مع فعل
ما يجب عليها بحكم الطاهر
فتستبيح الصلاة وغيرها عدم تأثير الحدث الواقع بعد الطهارة في الاستباحة سواء وقع
قبل الصلاة أم فيها مع
مراعاة ما تقدم من عدم التشاغل بما ليس من أسبابها ويجب تقييده بأمرين أحدهما
كون الحدث الطارئ من جنس
المبحوث عنه فلو تعقب الطهارة ريح ونحوه لزمها الوضوء وحينئذ فالأجود وجوب
تجديد القطنة والخرقة ولو انتقض
يبول وجب تجديدهما أيضا لان نجاسته غير ما ابتليت به والثاني أن لا يطرأ بعد ذلك
انقطاعه للبرء قبل الصلاة
فإنه يجب حينئذ تجديد الطهارة وهي ما أوجبه الدم منها قبل الانقطاع لا الوضوء
خاصة خلافا للمصنف تبعا للشيخ رحمه الله
لان انقطاع الدم يظهر معه حكم الحدث وإنما أبيحت الصلاة مع الدم للضرورة وقد
زالت وكذا لو انقطع له في أثناء
الصلاة وإنما وجب من الطهارة ما كان قبله لان دم الاستحاضة في نفسه حدث يوجب

الوضوء تارة والغسل أخرى
فإذا انقطع وجب ما كان يوجبه والطهارة السابقة أباحت بالنسبة إلى ما سلف قبلها من
الدم قال في الذكرى و
هذه المسألة لم نظفر فيها بنص من قبل أهل البيت عليهم السلام ولكن ما أفتى به الشيخ
هو قول العامة بناء منهم على
إن حدث الاستحاضة يوجب الوضوء لا غير فإذا انقطع بقي على ما كان عليه ولما
كان الأصحاب يوجبون به (الغسل صح) فليكن مستمرا
انتهى وهو في غاية الوضوح ونظيره ما سبق من حكم المصنف بعدم اشتراط الغسل في
صوم منقطعة الحيض فإنه لا يتم إلا
على مذهب العامة لا على أصولنا ولو كان انقطاعه بعد الطهارة وقبل الصلاة لغير البرء
بل انقطاع فترة أما لاعتيادها (لاعتقادها صح)
ذلك أو بأخبار عارف لم يؤثر في الطهارة مطلقا عند الشهيد لأنه بعوده بعد ذلك
كالموجود دائما واعتبر المصنف في
ذلك قصور الفترة عن الطهارة والصلاة فلو طالت بقدرهما وجبت الإعادة لتمكنها من
طهارة كاملة فلو لم تعدها
وصلت واتفق عوده قبل الفراغ على خلاف العادة وجب عليها إعادة الصلاة لدخولها
فيها مع الشك في الطهارة
ومثله ما لو شككت في الانقطاع هل هو للبرء أم لا أو هل يطول زمانه بمقدار الطهارة
والصلاة أم لا فيجب إعادة الطهارة
لأصالة عدم العود لكن لو عاد قبل إمكان فعل الطهارة والصلاة فالوضوء بحاله لعدم
وجود الانقطاع المانع من الصلاة
مع الحدث وإنما قال المصنف إنها مع فعل ما يجب بحكم الطاهر ولم يقل أنها طاهر
لاستمرار حدثها ولا تكون طاهرا حقيقة
لكنها بحكم الطاهر في استباحة ما تستبيحه وربما علل ذلك بهذيانات لا يخفى
فسادها على من له أدنى تمييز ولو أدخلت المستحاضة
بالأغسال الواجبة عليها في حال التوسط والكثرة لم يصح منها الصوم للنص ويظهر من
المبسوط التوقف فيه حيث أسنده

إلى رواية الأصحاب لكن مع إخلالها بالغسل إنما يجب عليها القضاء دون الكفارة وهو اختيار المصنف في التذكرة و
الشهيد وجماعة لأصالة عدم وجوبها وعدم الدليل وكذا القول في الحائض والنفساء بطريق أولى لما تقدم من الخلاف
في اشتراط صومهما بالغسل دونها وأوجب المصنف في المختلف عليها الكفارة والمراد بالأغسال المشترطة في صحة الصوم
الأغسال النهارية ولا يشترط في صحة صوم يوم غسل الليلة المستقبلية لسبق تمامه وقد تقدم وهل يشترط في اليوم
الحاضر غسل ليلته الماضية وجهان والحق أنها إن قدمت غسل الفجر ليلاً أجزأ عن غسل العشاءين بالنسبة إلى
الصوم وإن أخرته إلى الفجر بطل الصوم هنا وإن لم يبطله لو لم يكن غيره واعلم إن إطلاقهم الحكم بتوقف الصوم
على الأغسال المعهودة يشعر بعدم وجوب تقديم غسل الفجر عليه للصوم لأن المعتبر منه للصلاة ما كان بعد الفجر
فليكن للصوم كذلك لجعلهم الإخلال به مبطلا للصوم ولا يبعد ذلك وإن كان دم الاستحاضة حدثاً في الجملة لمغايرته
لغيره من الأحداث على بعض الوجوه ويحتمل وجوب تقديمه على الفجر هنا لأنه حدث مانع من الصوم فيجب تقديم
غسله عليه كالجنازة والحيض المنقطع ولأن جعل الصوم غاية لوجوب غسل الاستحاضة مع الغمس يدل عليه لأن
ما كان غايته منها الفعل يقدم عليه ولأن اغتفاره في بعض الأحيان بالنسبة إلى العبادات للمشقة لا يوجب
القياس عليه وقطع الشهيد رحمه الله بوجوب تقديمه وتوقف المصنف في النهاية وعلى القول بوجوب التقديم هل
يراعى في فعله تضيق الليل لفعله بحيث يجب الاقتصار من التقديم على ما يحصل به الغرض أم يجوز فعله فيه مطلقاً
لا ريب أن مراعاة التضيق أحوط قليلاً للحدث بينه وبين الصلاة بحسب الامكان ولأن اغتفار الحدث الطارئ
بينه وبينها رخصة فيقتصر فيها على مواضع الضرورة وحكمهم بتقديمه من غير تقييد يشعر بعدم اعتباره وجعله
في الذكرى مع الصوم كغسل منقطة الحيض وهو يشعر أيضاً بعدم اعتبار التضيق ويستفاد من توقف الصوم
على الأغسال دون الوضوءات كون الوضوء المصاحب للغسل المكمل به ليس جزءاً من

المؤثر في رفع الحدث الأكبر وإلا لتوقف الصوم عليه أيضا لتوقفه على ارتفاع حكم الحدث الأكبر بتمامه وربما قيل بتوقف رفع الأكبر عليهما فيحكم بفساد الصوم بالاخلال بالوضوء وهو ضعيف ويتفرع على ذلك عدم إعادة وجوب الغسل المتخلل بالحدث الأصغر إذ لا دخل للوضوء في رفع الحدث الأكبر ولا يوجب الأصغر سوى الوضوء فيكفي إعادة الوضوء بعد الغسل إن كان قدمه عليه وإنما لم يثبت هذا الحكم في غسل الجنابة لعدم مجامعته للوضوء وامتناع خلو الحدث عن أثر وعدم صلاحية ما بقي من أفعال الغسل لكمال التأثير وقد تقدم تحقيق ذلك كله ولو أخلت بالوضوء المصاحب للغسل أو المنفرد عنه أو أخلت بالغسل أو بباقي ما يجب عليها من الأفعال كتغيير القطنه والخرقة وغسل ما ظهر من المحل لم تصح صلاتها لتوقف الصلاة على رفع الحدث والخبث معا على هذا الوجه فمع إخلالها ببعض ما ذكر أما محدثة أو ذات نجاسة لم يعف عنها وبما ذكرنا يظهر قصور العبادة وإن ترك ذكره للاخلال بالأفعال لا وجه له والطواف حكمه حكم الصلاة فيبطله الاخلال بشئ من الأفعال والظاهر إن حكم اللبث في المساجد غير المسجدين مع أمن التلويث وقراءة العزائم حكم الصوم فيعتبر فيهما الغسل خاصة إن لم يجوز لها دخول المساجد مطلقا وإن كان ما تقدم من العبارة يوهم توقفهما على جميع الأفعال وغسلها كالحائض في جميع الأحكام حتى في الاحتياج معه إلى الوضوء على أصح القولين قبله على الأفضل أو بعده وفي جواز نية الرفع فيهما والاستباحة إذا وقعا بعد الانقطاع أما قبله فيتعين الاستباحة على المشهور وفيه بحث لا يدخل هذا المقام ويستثنى من ذلك وجوب الموالاة فإنها معتبرة في هذا الغسل

خاصة إذا لم يكن للبرء تقليلاً للحدث ولا تجمع بين الصلاتين بوضوء رد بذلك على المفيد حيث اكتفى بوضوء واحد للظهرين ووضوء للعشائين كالغسل وهذا كالتكرار لقوله قبل والوضوء لكل صلاة وإن كان قد تعين وعنه بأن وجوب الوضوء لكل صلاة أعم من جواز الصلاة بدون الوضوء فإن مطلق الوجوب لا يقتضى الشرطية فذكره هنا تنبيهاً على الاشتراط مع الوجوب وما يقال من أن وجوب الطهارات بمعنى الشرط للصلاة أمر مشتهر غنى من الإيضاح لا يدفع أصل الاحتمال وتوهم كونه أعم من الشرط فلا يدل عليه بالخصوص وعلى كل حال فليس للمستحاضة إن تجمع بين صلاتين بوضوء واحد سواء في ذلك الفرض والنفل بل لا بد لكل صلاة من وضوء أما غسلها فلوقت تصلى به ما شاءت من الفرض والنفل أداء وقضاء مع الوضوء لكل صلاة وتغيير القطنه والخرقة وغسل المحل إن أصابها الدم ولو أرادت الصلاة في غير الوقت اغتسلت لأول الورد وعملت باقي الأفعال لكل صلاة وكذا القول لو أرادت صلاة الليل لكن يكفيها الغسل عن أعادته للصبح على ما مر من التفصيل تنبيه يجب على المستحاضة الاستظهار في منع الدم من التعدي بحسب الامكان وقد ورد ذلك في خبر معاوية بن عمار قال تحثني وتستثفر والاستثفار مأخوذ من ثفر الدابة يقال استثفر الرجل بثوبه إذا رد طرفه بين رجليه إلى معقد إزاره والمراد به هنا التلجم بأن تشد على وسطها خرقة كالتكة وتأخذ خرقة أخرى وتعقد أحد طرفيها بالأولى من قدم (مقدم خ ل) وتدخلها بين فخذيها وتعقد الطرف الآخر من خلفها بالأولى كل ذلك بعد غسل الفرج وحشوه قطناً قبل الوضوء ولو احتبس الدم بالحشو خاصة اقتصر على ذلك مع عدم الضرر باحتباس الدم وإلا سقط الوجوب للحرص وكذا يجب الاستظهار على السلس والمبطون لرواية حريز عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم إذا كان في الصلاة أتخذ كيساً وجعل فيه قطناً ثم علقه عليه ثم صلى يجمع بين صلاتي الظهر والعصر بأذان وإقامتين ويؤخر المغرب ويجعل العشاء بأذان وإقامتين ويفعل مثل ذلك في الصبح ولاشتراك الجميع في النجاسة فيجب

الاحتراز منها بقدر الامكان
فلو خرج الدم أو البول بعد الاستظهار والطهارة أعيدت بعد الاستظهار إن كان لتقصير
فيه وإلا فلا للجرح ويمتد
الاستظهار إلى فراغ الصلاة ولو كانت صائمة فالظاهر وجوبه جميع النهار لان تأثير
الخارج في الغسل وتوقف
الصوم عليه يشعر بوجود التحفظ كذلك وبه قطع المصنف أما الجرح الذي لا يرقأ
وما مثله فلا يجب شده بل يجوز الصلاة
وإن كان سائلا ويفارق السلس والمبطون والمجروح المستحاضة في عدم وجوب تغيير
الشداد عند كل صلاة عليهم
دونها لاختصاصها بالنص والتعدي قياس لا يتم عندنا وجعل في الذكرى وجوب تغييره
للسلس والمبطون أحوط
وأما
النفاس بكسر النون فدم الولادة مأخوذ من تنفس الرحم بالدم أو من النفس التي هي
الولد لخروج الدم عقيبه يقال
نفس المرأة ونفست بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما وفي الحيض بفتح النون
لا غير والولد منفوس ومنه الحديث
لا يرث المنفوس حتى يستهل صائحا والمرأة نفساء بضم النون وفتح الفاء والجمع
نفاس بكسر النون مثل عشر أو عشر
ولا ثالث لهما ولا خلاف عندنا في كونه دم الولادة فلو ولدت ولم تر دما فلا نفاس بل
ولا حدث لأصالة البراءة
من ثبوت الاحكام المترتبة عليه وعدم الدليل والمراد بدم الولادة الخارج معها وتصديق
المعية بمقارنته خروج جزء
مما يعد آدميا أو مبدء نشو آدمي وإن كان مضغعة مع اليقين أما العلقة وهي القطعة من
الدم الغليظ فلا لعدم اليقين
وألحقها المصنف في النهاية بالمضغعة مع شهادة القوابل وقال في الذكرى ولو فرض
العلم بأنه مبدء نشو انسان بقول
أربع من القوابل كان نفاسا وتوقف فيه بعض المحققين لانتفاء التسمية ولا وجه له بعد
فرض العلم ولانا إن

اعتبرنا مبدأ النشو فلا فرق بينها وبين المغضة مع العلم نعم قد يناقش في إمكان العلم بذلك وهو خارج عن الفرض وتصديق المعية بخروج الجزء وإن كان منفصلا ولو لحقه الباقي كان كولادة التوأمين فابتدأ النفاس من الأول و غايته من الأخير وسيأتي تحقيقه وهذا الحكم وهو كون الخارج مع الولادة نفاسا هو المشهور لتناول إطلاق النصوص له وحصول المعنى المشتق منه فيه وخالف فيه السيد المرتضى وخصه بالخارج بعدها ولا فرق عند غيره بين الخارج معها أو بعدها لكنه هنا إجماع ويتحقق البعدية بخروج الدم بعد تمام الولد أو ما هو مبدأ نشوه كما تقدم ولا يتحقق النفاس بخروج الدم قبلها وإن كان في زمن الطلق بل هو استحاضة يلحقه أحكامها إلا مع إمكان كونه حيضا بناء على إمكان حيض الحامل كما هو الأصح لكن هل يشترط فيه كونه حيث يتخلل بينه وبين النفاس أقل الطهر أما بنقاء أو بما يحكم بكونه استحاضة كالخارج بعد العادة متجاوزا لأكثره يحتمله لحكمهم بأن النفاس كالحيض ولأنه حيض محتبس و عدمه لعدم كون النفاس حيضا حقيقيا وعدم استلزام المشابهة اتحاد الحقيقة وعموم الأحكام بل فيما حصلت به المشابهة فالمتصل بل لولادة مما دون العشرة استحاضة وإن كان بصفة الحيض على الأولى وحيض مع بلوغه أقله فصاعدا على الثاني واستقرب المصنف في النهاية الأول والوجهان إتيان في الدم المعقب للنفاس متصلا به مع اتصافه بصفة الحيض أو وقوعه في العادة أو منفصلا من دون انقضاء أقل الطهر لكن في الأخبار الصحيحة دلالة على اشتراط تخلل الطهر بين النفاس والحيض المتعقب له فيحكم به ويلزم مثله في الأول إذ لا قائل بالفرق وفي حديث عمار الساباطي في أطلق ما يدل على الأول أيضا ولا حد لأقله فجاز أن يكون لحظة باتفاقنا بل يجوز عدمه أصلا كالمرأة التي ولدت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فسميت الجفوف وتقدير القلة باللحظة لا يفيد التقدير لعدم انضباط زمانها وإنما يذكر مبالغة في القلة كقوله عليه السلام تصدقوا ولو بتمره ولو بشق تمره فإن ذلك ليس لتقدير الصدقة المندوبة إذ لا تقدير لها شرعا وإنما يذكر ذلك مبالغة في قبول التقليل واختلف في أكثره والذي

دلت عليه الأخبار الصحيحة ما
اختاره المصنف هنا وهو إن أكثره عشرة أيام للمبتدأة في الحيض والمضطربة العادة فيه
أما بنسيانها وقتا وعددا أو عددا
وإن ذكرت الوقت
أما ذات العادة المستقرة في الحيض فأيامها تجعلها نفاسا والباقي إن اتفق استحاضة كل
ذلك
مع تجاوز دمها العشرة وإلا فالجميع نفاس مطلقا وقد نبه المصنف على ذلك في غير
هذا الكتاب وفي قوله بعد وإن رأيت
العاشر فهو النفاس من غير تفصيل إيماء إليه أيضا وسيأتي توضيحه ويجوز لذات العادة
دون العشرة الاستظهار
بيوم أو يومين كما تقدم في الحائض وقد ورد ذلك في عدة أحاديث ويجوز لها
الاستظهار إلى تمام العشرة والحائض
وقد ورد ذلك في بعض الأحاديث عن الصادق عليه السلام ولا اعتبار بعادة النفاس
اتفاقا ولقوله عليه السلام
تكف عن الصلاة أيام أقرائها التي كانت تمكث فيها ونحوه وهو صريح في عادة
الحيض واعلم إن الأخبار الصحيحة لم يصرح
فيها برجوع المبتدأة والمضطربة إلى عشرة بل إنما صرح فيها بأنه لذات العادة في
الحيض عاداتها ولكن فيها إشعار بذلك
لأنه ورد في بعضها الاستظهار إلى العشرة كالحائض فلو كان أكثره أقل منها لم
يستظهر إليها وقال الشيخ في التهذيب
جاءت أخبار معتمدة في أن أقصى مدة النفاس عشرة وعليها أعمل لوضوحها عندي
وذكر الأخبار التي لم تصرح إلا
بالرجوع إلى العادة وجعل المصنف في المخ أكثره لذات العادة عاداتها للأخبار المومى
إليها وللمبتدأة ثمانية عشر لما روى
إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله إن تغسل لثمانية عشر
وغيره من الأخبار وحملت على التقية
وفي بعض الأخبار عن الصادق عليه السلام إن سؤال أسماء كان عقيب الثمانية عشر
فأمرها بالغسل ولو سأله قبلها

لأمرها قال الشيخ رحمه الله بعد اختياره العشرة بالاخبار المعتمدة وما فيه الزيادة عن العشرة فالكلام عليه من وجوه أحدها إنها أخبار أحاد مختلفة الألفاظ تضادة المعاني لا يمكن العمل على جميعها لتضادها ولا على بعضها لأنه ليس بعضها بالعمل عليه أولى من بعض والثاني أنه يحتمل أن يكون خرج منخرج التقية لان كل من يخالفنا يذهب إلى إن أيام النفاس أكثر مما نقوله ولهذا اختلفت ألفاظ الأحاديث كاختلاف العامة في مذاهبهم فكأنهم عليهم السلام إفتوا كل قوم منهم على حسب ما عرفوا من رأيهم ومذاهبهم والثالث أنه لا يمتنع أن يكون السائل سألهم عن امرأة أتت عليها هذه الأيام فلم تغتسل فأمرها بعد ذلك بالاغتسال وأن تعمل كما تعمل المستحاضة ولم يدل على أن ما فعلت المرأة في هذه الأيام كان حقا قال والذي يكشف عما قلناه ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه رفعه قال سألت امرأة أبا عبد الله عليه السلام فقالت أنى كنت أقعد في نفاسي عشرين يوما حتى أفتوني بثمانية عشر يوما فقال

أبو عبد الله عليه السلام ولم أفتوك بثمانية عشر يوما فقال الرجل للحديث الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لأسماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن أبي بكر فقال أبو عبد الله عليه السلام إن أسماء سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أتى لها ثمانية عشر يوما ولو سألته قبل ذلك لأمرها أن تغتسل وتفعل كما تفعل المستحاضة ثم ساق أحاديث كثيرة تدل على ذلك وأما حمل المصنف لحديث أسماء على المبتدأة فبعيد جدا لأنها تزوجت بأبي بكر بعد موت جعفر بن أبي طالب وولادتها من جعفر عدة أولاد ويبعد حينئذ عدم حيضها في جميع هذه المدة مع ولادتها عدة أولاد وإن كان ذلك داخلا في حيز الامكان وحكمها كالحائض في كل الاحكام الواجبة والمندوبة والمحرمة والمكروهة والغسل والوضوء لأنه في الحقيقة دم حيض احتبس إلا في أمور الأول الأقل فإن الاجماع على أن أقل الحيض ثلاثة في الجملة ولا حد لأقل النفاس الثاني في الأكثر للخلاف في أكثره كما عرفت والاتفاق على أكثر الحيض الثالث

إن الحيض دليل على سبق البلوغ بخلاف النفاس فإن الدلالة حصلت بالحمل لأنه أسبق من النفاس فدل على سبق البلوغ على الوضع بستة أشهر فما زاد وهذا الوجه ذكره المصنف في النهاية وتبعه عليه في الذكرى وفيه نظر لان دلالة الحمل عليه لا يمنع من دلالة النفاس أيضا لامكان اجتماع دلالات كثيرة فإن هذه الأمور معارف شرعية لا علل عقلية ولا يمتنع اجتماعها كما أن الحيض غالبا لا يوجد إلا بعد سن البلوغ بغيره الرابع إن العدة تنقضي بالحيض دون النفاس غالبا وخرج من الغالب ما لو طلقت الحامل من زنا فإن النفاس ح يعد قرأ فإن رأت قرئين في زمان الحمل انقضت العدة بظهور النفاس أو انقطاعه على الخلاف ولو لم يتقدمه قرءان عد في الأقرء الخامس إن الحائض ترجع إلى عاداتها في الحيض عند التجاوز بخلاف النفساء فإنها إنما ترجع إلى عادة الحيض لا النفاس السادس إن الحائض ترجع إلى نسائها في الحيض على بعض الوجوه ولا ترجع النفساء إليهن في النفاس إلا على رواية شاذة السابع إن النفساء لا ترجع إليهن أيضا في الحيض إذا كانت مبتدأة ولا هي والمضطربة إلى الروايات ولا هما وذات العادة إلى التمييز الثامن قيل لا يشترط أن يكون بين الحيض والنفاس أقل الطهر سابقا ولاحقا بخلاف الحيضتين وقد تقدم الكلام فيه التاسع أنه لا يشترط في النفاسين أقل الطهر كما في التوأمين بخلاف الحيضتين أيضا العاشر في نية الغسل إذا أرادت تخصيص الحدث الموجب للغسل فإن هذه تنوي النفاس وتلك الحيض فهذه اثنا عشر فرقا لان السابع يشتمل على ثلاثة تنبيه مما يترتب على أفعالهما في الأحكام غير ما ذكر إن النفساء لو استحيضت بأن تجاوز دمها العشرة فإن كانت مبتدأة أو مضطربة جعلتا ما بعد العشرة

استحاضة حتى يدخل الشهر المتعقب للذي ولدتا فيه فترجعان في الدم الموجود في الشهر الثاني إلى التمييز ثم ترجع المبتدأة إلى نسائها ثم ترجعان إلى الروايات وإن كانت ذات عادة جعلت بقدر عاداتها في الحيض من الدم نفاسا والباقي استحاضة إلى تمام طهرها المعتاد ثم ما بعده حيضا اللهم إلا أن يتغير لون الدم بحيث تستفيد منه تمييزا لا ينافي أيام النفاس فتجعل أيام التمييز حيضا كما لو رأت بعد عشرة أيام فصاعدا من انقضاء أيام النفاس دما أسود بعد أن كانت نراه أحمر أو دونه واستمر السواد ثلاثة فما زاد ولم يعبر عشرة إلى آخر ما ذكر في التمييز فتجعل السواد حيضا لان أيام النفاس قائمة مقام العادة في الحيض وقد أسلفنا في الحيض إن العادة تقدم على التمييز مع تنافيهما لا مع إمكان الجمع بينهما وعلى ما فرضناه يمكن الجمع هذا كله مع استمرار الدم أما لو انقطع ثم عاد بعد مضي أقل الطهر من انقضاء النفاس قالوا كل حيض مع إمكانه وإن كان في شهر الولادة فتأمل ذلك فقل ما يستفاد بأجمعه من كلام مجتمع مع عموم البلوى به ولو تأخرت ولادة أحد التوأمين وهما الولدان في بطن واحد يقال هذا تؤم هذا وهذه تؤمة هذه فعدد أيامها من التوأم الثاني لصدق الولادة عنه فما بعده دم الولادة قطعا وابتدأه أي ابتداء نفاسها من ولادة الأول لصدق الاسم فيه غايته تعدد العلة وظاهر العبارة كونهما نفاسا واحدا وهو مبنى على الغالب من تعاقب ولادتهما فيتحد النفاس بحسب الصورة وفي التحقيق لكل واحد نفاس مستقل لانفصال كل من الولادتين عن الأخرى فإن وضعت الثاني لدون عشرة أمكن اتصال النفاسين ولو تراخت ولادة الثاني بحيث يمكن فرض استحاضة بين النفاسين حكم به بل يمكن فرض حيض أيضا وإن بعد ويتفرع على كونهما نفاسين ما لو ولدت الثاني لدون عشرة من ولادة الأول ولم تر بعد ولادة الأول إلا يوما واحدا مثلا وانقطع في باقي الأيام المتخللة بينهما فإنه يحكم بكونها طهرا وإن رأت بعد ولادة الثاني في العشرة وانقطع عليها بخلاف ما لو حكم بكونهما نفاسا واحدا

كما يقتضيه ظاهر العبارة فإنه يلزم كون الدمين والنقاء المتخلل بينهما نفاسا كما سيأتي وتردد المحقق في المعتبر في كون الدم الحاصل قبل ولادة الثاني نفاسا من حيث أنها حامل ولا نفاس مع الحمل ثم اختار كونه نفاسا أيضا لحصول مسمى النفاس وهو تنفس الرحم به بعد الولادة فيكون لها نفاسان ولو رأت الدم اليوم العاشر خاصة فهو النفاس لما تقدم من أنه متى انقطع على العشرة فما دون فالجميع نفاس كالحيض ولما كان النفاس هو الدم ولم يوجد إلا في العاشر كان هو النفاس خاصة ولو فرض رؤية العاشر وتجاوزه لم يتم ما ذكر إلا عند من يرى أكثره عشرة مطلقا أما على مذهب المصنف فإنما يحكم بكونه نفاسا مع التجاوز للمبتدأة والمضطربة ولمن عاداتها عشرة أما لو كان عاداتها أقل لم يكن لها نفاس إلا مع رؤيته في جزء من العادة فيكون هو النفاس خاصة وهذا كله واضح وإن كان العبارة لا تفي به ولو رآته أي العاشر والأول خاصة فالعشرة نفاس كما إن الحائض لو رآته ثلاثة وانقطع ثم رأت العاشر وانقطع فالدمان وما بينهما حيض هذا مع انقطاعه على العاشر كما تقدم ولو تجاوزه فرض العشرة فكذلك إن كانت مبتدأة أو مضطربة أو عاداتها عشرة وإلا فنفاسها والأول خاصة إلا أن يصادف الثاني جزءا من العادة فجميع العادة نفاس لكن يجب عليها الاستبراء بالقطن والاعتسال مع النقاء بعد الانقطاع الأول والعبادة لجواز عدم عورة وأصالة عدمه فإذا عاد في العشرة كما ذكر تبين بطلان ما فعلت فمقتضى صومه (صومها ط) وحكمها في هذا النقاء في اغتفار الوطئ والعبادة كما تتقدم في الحائض ويتفرع على الحكم بكون الأول خاصة نفاسا إمكان الحكم بالحيض من الثاني عشر فصاعدا إن استفادت منه

تميزا أو لم تر في العاشر ورأت الثاني عشر وما بعده ثلاثة فإنه يحكم بكونه حيضا لامكانه ولو فرض رؤيتها لحظة

بعد الولادة وانقطع ثم عاد بعد لحظة من الحادي عشر واستمر ثلاثة فصاعدا ولم يتجاوز العشرة حكم بكونها حيضا أيضا

المقصد الرابع في غسل الأموات وما يتبعه من التكفين والتحنيط والدفن وما يندرج فيه من غسل المس وإنما عنون هذا المقصد بغسل الأموات وذكر في المقاصد السابقة ماهيات الأسباب الاشتراك الأغسال السابقة

في الماهية فاكتفى بذكرها في الجنابة وبحث في الباقية عن الأسباب بخلاف غسل الأموات لمغايرته لها في الكيفية والحكم

فعنون المقصد به وهو أي غسل الأموات فرض واجب على الأحياء المكلفين إجماعا وفيه مع وجوبه أجر جزيل وفضل عظيم

روى الشيخ أبو جعفر الكليني بإسناده إلى سعد الإسكاف عن الباقر عليه السلام قال أيما مؤمن غسل مؤمنا فكان

إذا قلبه اللهم إن هذا بدن عبدك المؤمن قد أخرجت روحه منه وفرقت بينهما فعفوك عفوك إلا غفر الله عز وجل

له ذنوب سنة إلا الكبائر وعنه عليه السلام من غسل مؤمنا فأدى فيه الأمانة غفر له وهو أن لا يخبر بما يرى وعنه عليه السلام

فيما ناجى به موسى ربه تبارك وتعالى يا رب ما لمن غسل الموتى قال اغسله من ذنوبه كما ولدته أمه ووجوبه على الكفاية

لا على الأعيان لان الغرض إدخاله في الوجود وهو يحصل بالوجوب الكفائي ولا غرض يتعلق فيه بالمباشر المعين وكذا

القول في باقي الأحكام المتعلقة بالميت من توجيهه إلى القبلة وتكفينه وتحنيطه وحفر قبره ونقله إليه لا بذل الكفن

والحنوط وماء الغسل فإنه مستحب كما سيأتي والمراد بالواجب الكفائي هنا مخاطبة كل من علم بموته من المكلفين ممن يمكنه

مباشرة ذلك الفعل به استقلالا أو منضمنا إلى غيره حتى يعلم تلبس من فيه الكفاية به فيسقط حينئذ عنه سقوطا مراعى

باستمرار الفاعل عليه حتى يفرغ ولولا اعتبار المراعاة لزم عدم وجوب الفعل عند عروض مانع للفاعل عن الاكمال وهو

باطل واعتبر المصنف وجماعة في (سقوط ط) التكليف به الظن الغالب لان العلم باقي الغير يفعل كذا في المستقبل ممتنع ولا تكليف به

والممكن تحصيل الظن ولاستبعاد وجوب حضور جميع أهل البلد الكثير عند الميت حتى يدفن ونحو ذلك وفرعوا عليه أنه

لو ظن قوم قيام غيرهم به سقط عنهم ولو ظنوا عدمه وجب عليهم حتى لو ظن كل

فرقة قيام غيرهم سقط عن الجميع كما أنهم لو ظنوا عدم القيام وجب عليهم عينا ويشكل بأن الظن إنما يقوم مقام العلم مع النص عليه بخصوصه أو دليل قاطع و ما ذكر لا تتم به الدلالة لان تحصيل العلم بفعل الغير في المستقبل ممكن بالمشاهدة ونحوها من الأمور المثمرة له (وإلا؟) غير مسموع وباستنزاه سقوط الواجب عند عدم العلم بقيام الغير به وامتناع نية الفرض من الظأن عند إرادته

المباشرة وبأن الوجوب معلوم والمسقط مظنون والمعلوم لا يسقط بالمظنون وقال بعض المحققين من تلامذة المصنف إن كان الظن مما نصبه الشارع حجة كشهادة العدلين جاز الاستناد في اسقاط الوجوب إليه وإن كان دون ذلك كشهادة الفاسق بل العدل الواحد فلا لما مر وفيه إن شهادة العدلين إن كانت بأن الفعل قد وقع فمسلم وإن كانت أنه أنه يقع أو تلبس به فجميع ما مر آت فيه وتنقيح هذه المسألة في الأصول وفرض الغسل متحقق لكل ميت مسلم ومن هو بحكمه كالطفل والسقط لأربعة أشهر والبالغ مجنوناً إذا كان أحد أبويه مسلماً ولقيط دار الاسلام أو دار الكفر وفيها مسلم صالح للاستيلاء بحيث يمكن إلحاقه به وفي كون الطفل المسبى إذا كان السابي مسلماً والطفل المتخلق من ماء الزاني المسلم بحكم المسلم فيجب تغسيله نظر من الشك في تبعية المسبى في جميع الأحكام وإنما المعلوم تبعيته في الطهارة وعدم لحوق الثاني بالزاني شرعاً ومن إطلاق الحكم بالتبعية وكون الثاني ولداً لغيره في الإسلام كما يحرم نكاحه أما البالغ الظهر للإسلام فإنه يغسل قطعاً لصحته منه ويدخل في الكلية جميع فرق المسلمين فيجب تغسيل الميت منهم وإن كان مخالفاً للحق عدا الخوارج وهم أهل النهروان ومن دان بمقاتلهم وتطلق هذه الفرقة على من كفر علياً عليه السلام

والموجود منهم من ذكر والغلاة جمع غال وهو من اعتقد إلهية أحد من الناس والمراد هنا من اعتقد إلهية علي عليه السلام
واستثناءهم من المسلمين باعتبار تسترهم بظاهر الاسلام وإلا فليسوا منه على شئ وكان انقطاع الاستثناء بالنسبة
إليهم أولى وكذا يجب استثناء كل من حكم بكفره من المسلمين كالنواصب
والمجسمة بل كل من قال أو فعل ما يقتضى كفره
منهم وترك ذلك خلل في العبارة وخرج بالمسلم أنواع الكفارة ممن لا ينتحل الاسلام
وأولادهم يتبعونهم في ذلك
ولا فرق بين القريب منهم والبعيد والزوجة وغيرها ولا ريب في عدم جواز تغسيل من
ذكر وإن كان الاستثناء في
العبارة إنما دل على نفى الوجوب وكما يحرم تغسيلهم يحرم باقي الأفعال من التكفين
والدفن والصلاة للآية ولقوله
تعالى ومن يتولهم منكم فإنه منهم ولأن ذلك إكرام لا يصلح للكافر ولرواية عمار عن
الصادق عليه السلام عن النصراني
يموت مع المسلمين لا تغسله ولا كرامة تدفنه ولا تقوم على قبره وإن كان أبا وجوز
المرتضى مواراته إذا لم يكن له من
يواريه لئلا يضيع ويغسل المخالف غسله إن أراد المؤمن تغسيله أما لتعيينه عليه أو لا على
كراهية في الثاني
والمراد بغسله الثابت في مذهبه ولو لم يعرف كيفية الغسل عندهم جاز تغسيله غسل
أهل الحق ومنع المفيد من
تغسيله إلا لضرورة كتقية فيغسله غسل أهل الخلاف ولا يترك معه جريدة وعلله الشيخ
في التهذيب بأن المخالف
للحق كافر فيجب أن يكون حكمه كحكمهم إلا ما خرج بالدليل والكافر لا يجوز
تغسيله ونحوه قال ابن البراج ولا يخفى
إن المراد بالمخالف غير الناصبي وما مثله والمشهور الجواز على كراهية
ويجب على من حضر عند المريض بل على من سمع به
عند الاحتضار وهو السوق سمي به لحضور المريض الموت أو لحضور إخوانه وأهله
عنده أو لحضور الملائكة عنده لقبض
روحه توجيهه إلى القبلة وكيفيته أن يوضع على ظهره ويجعل باطن قدميه إلى القبلة
بحيث لو جلس كان مستقبلا
لها والحكم بوجوب الاستقبال هو المشهور خبرا وفتوى ومستنده من الاخبار السليمة
دلالة وسندا ما رواه محمد بن
يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن سليمان بن

خالد قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة وكذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبلاً بباطن قدميه ووجهه إلى القبلة وأما غيره من الأخبار التي استدل بها على الوجوب فلا تخلو من شيء أما في السند أو في الدلالة أما لعدم التصريح بالأمر أو لوروده في واقعة معينة وعلل في بعضها بأنه إذا استقبل به أقبلت عليه الملائكة روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله قاله في هاشمي كان في السوق واختار الشيخ في الخلاف الاستحباب وتبعه في المعتمد ناقلاً له عن سائر الجمهور خلا سعيد بن المسيب فإنه أنكروه مستضعفاً للروايات الدالة على الوجوب ولأن التعليل في الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله كالقرينة الدالة على الفضيلة مع أنه أمر في واقعة ونحن قد ذكرنا ما هو المستند وقد تقدم إن فرض الاستقبال به كفاية كباقي أحكامه ويسقط الاستقبال به مع اشتباه القبلة لعدم إمكان توجيهه في حالة واحدة إلى الجهات المختلفة واحتمله في الذكرى والأولى عود ضمير توجيهه إلى المسلم ومن في حكمه المذكور سابقاً ليفيد اختصاص الحكم به كما هو الواقع لا إلى الميت لاحتياجه حينئذ إلى التقييد ولا فرق بين الصغير والكبير في هذا الحكم للعموم ولقد كان ينبغي اختصاص الحكم بوجوب الاستقبال بمن يعتقد وجوبه فلا يجب توجيه المخالف إلزاماً له بمذهبه كما يغسل غسله ويقتصر في الصلاة عليه على أربع تكبيرات وهل يسقط الاستقبال بالموت أو يجب دوام الاستقبال به حيث يمكن كل محتمل ووجه الثاني عموم الأمر وعدم ذكر الغاية وبينه عليه ذكره حال الغسل في الخبر السابق ووجوبه حال الصلاة والدفن وإن اختلفت الهيئة وفي الذكرى إن ظاهر الأخبار

سقوط الاستقبال بموته وإن الواجب أن يموت إلى القبلة قال وفي بعضها دوام
الاستقبال وفي استفادة سقوط
الاستقبال بموته منها نظر ويستحب التلقين للمحتضر بالشهادتين والاقرار بالأئمة عليهم
السلام وكلمات الفرج و
المراد بالتلقين التفهيم يقال غلام لقن أي سريع الفهم فعن الصادق عليه السلام ما من
أحد يحضره الموت إلا
وكل به إبليس من شياطينه من يأمره بالكفر ويشككه في دينه حتى تخرج نفسه فمن
كان مؤمنا لم يقدر عليه
فإذا حضرتم موتاكم فلقنوهم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله
عليه وآله حتى يموت وفي رواية يلقنه كلمات
الفرج والشهادتين ويسمى له الاقرار بالأئمة واحدا بعد واحد حتى ينقطع منه الكلام
وعن أبي بكر الحضرمي أنه
لقن رجلا الشهادتين والاقرار بالأئمة رجلا رجلا فرأى الرجل بعد وفاته فقال نجوت
بكلمات لقنيهن أبو بكر
ولولا ذلك كدت أهلك في حديث طويل وقال الصادق عليه السلام اعتل رجل من أهل
المدينة على عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله في مرضه الذي مات فيه فدخل عليه رسول الله صلى الله عليه
وآله فقال له قل لا إله إلا
الله فلم يقدر عليه فأعاد عليه رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يقدر عليه وعند رأس
الرجل امرأة فقال لها هل
لهذا الرجل أم فقالت نعم يا رسول الله أنا أمه فقال لها راضية أنت عنه أم لا فقالت بل
ساخطة فقال
صلى الله عليه وآله أنى أحب إن ترضى عنه فقالت قد رضيت عنه لرضاك يا رسول الله
فقال له قل لا إله إلا
الله فقال لا إله إلا الله فقال قل يا من يقبل اليسير ويعفو عن الكثير إقبل منى اليسير
واعف عنى الكثير إنك أنت
العفو الغفور فقالها فقال له ماذا ترى قال أسودين قد دخلا على قال فأعدها فأعدها
فقال ما ترى قال قد
تباعدا عنى ودخل الأبيضان وخرج الأسودان فما أراهما ودنا الأبيضان منى فأخذنا
نفسى فمات من ساعته ولا بد
من متابعة المريض بلسانه وقلبه إن أمكن وإلا عقد بها قلبه لقوله صلى الله عليه وآله من
كان آخر كلامه لا إله
إلا الله دخل الجنة وقوله صلى الله عليه وآله من كان آخر قوله (كلامه خ ل) عند

الموت أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلا هدمت ما قبلها من الخطايا والذنوب فلقنوها موتاكم فقبل يا رسول الله كيف هي للأحياء قال هي أهدم وأهدم وروى أنه صلى الله عليه وآله حين دخل على رجل من بنى هاشم وهو في النزع فلقنه كلمات الفرج إلى قوله وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين فقالها قال صلى الله عليه وآله الحمد لله الذي استنقذه من النار وينبغي أن يكون ذلك من الملقن بلطف ومدارة من غير تكرار يوجب الاضجار وليكن آخره لا إله إلا الله ونقله إلى مصلاه وهو الموضع الذي أعده في بيته للصلاة أو الذي كان يكثر فيه الصلاة أو عليه أن تعسر عليه الموت واشتد به النزع لا مطلقا وإن كانت العبارة تحتمله لقول الصادق عليه السلام إذا عسر على الميت موته قرب إلى مصلاه الذي كان يصلى فيه وفي حديث زرارة قال إذا اشتد عليه النزع فضعه في مصلاه الذي كان يصلى فيه أو عليه وعن أبي عبد الله عليه السلام إن أبا سعيد الخدري قد رزقه الله هذا الرأي وأنه اشتد نزعه فقال احملوني إلى مصلاي فحملوه فلم يلبث أن هلك وفي حديث آخر عنه عليه السلام إن أبا سعيد الخدري كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وكان مستقيما فنزع ثلاثة أيام فغسله أهله ثم حمل إلى مصلاه فمات فيه والتغميض لعينه بعد موته معجلا لقوله صلى الله عليه وآله عليه وآله إذا حضرتم موتاكم غمضوا البصر فإن البصر يتبع الروح ولأن فتح عينيه يقبح منظره ويجوز معه دخول الهوام إليهما وبعد الاغماض يشبه النائم وإطباق فيه بعده كذلك للاتفاق عليه ولئلا يقبح منظره بدونه ويدخل الهوام إلى بطنه وكذا يستحب شد لحبيه بعصابة لأمر الصادق عليه السلام به في ابن له وفعله في ابنه إسماعيل ولئلا تسترخي

لحياء فينفتح فوه ويلزم ما تقدم ومد يديه إلى جنبه وساقه إن كانتا منقبضتين ذكره
الأصحاب قال المحقق
في المعبر ولم أعلم في ذلك نقلا عن أهل البيت عليهم السلام ولعل ذلك ليكون أطوع
للغسل وأسهل للدرج
وتغطيته بثوب لان النبي صلى الله عليه وآله سجي بحبرة وغطى الصادق عليه السلام
ابنه إسماعيل بملحفة ولأن فيه
سترا للميت وصيانة والتعجيل لتجهيزه للاجماع ولقول النبي صلى الله عليه وآله عجلوا
بهم إلى مضاجعهم وقوله إذا مات الميت
لأول النهار فلا يقبل إلا في قبره وقوله صلى الله عليه وآله كرامة الميت تعجيله وقد
ورد استحباب إيذان إخوان الميت
بموته لقول النبي صلى الله عليه وآله لا يموت منكم أحدا إلا أذنتموني وقول الصادق
عليه السلام ينبغي لأولياء
الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت يشهدون جنازته ويصلون عليه ويستغفرون له
فيكتب لهم الاجر وللميت الاستغفار
ويكتب هو الاجر فيهم وفيما كتب (إكتسب خ ل) له من الاستغفار ولو كان حوله
قرى أوذنوا كما فعل الصحابة من إيذان قرى المدينة
لما مات رافع بن خديج وينبغي الجمع مراعاة بين السنيتين فيؤذن من المؤمنين والقرى
من لا ينافي التعجيل عرفا ولو نافي
إعلام بعضهم تعجيله على وجه لا يلزم منه فساد الميت ولا تشويه خلقته ففي تقديم
أيهما نظر ولعل مراعاة التعجيل
أولى جمعا بينه وبين أصل سنة الايذان بخلاف ما لو انتظر الجميع فإن سنة التعجيل
تفوت أما لو استلزم الانتظار
وقوع أحد الوصفين بالميت فلا ريب في تضيق وجوب التعجيل إلا مع الاشتباه فلا
يجوز التعجيل فضلا عن رجحانه
بل يرجع إلى الامارات أو يصبر عليه ثلاثة أيام إلا أن يتغير قبلها لئلا يعان على قتل امرء
مسلم لقول الصادق
عليه السلام خمسة ينتظر بهم إلا أن يتغيروا الغريق والمصعوق والمبطون والمهدوم
والمدخن وعنه عليه السلام وقد
سئل كيف يستبرئ الغريق يترك ثلاثة أيام قبل أن يدفن إلا أن يتغير فيغسل ويدفن وروى
عن الكاظم عليه السلام
إن أناسا دفنوا أحياء ما ماتوا إلا في قبورهم قال المصنف في النهاية شاهدت واحدا في
لسانه وقفة فسألته عن
سببها فقال مرضت مرضا شديدا واشتبه الموت فغسلت ودفنت في أزج ولنا عادة إذا

مات شخص فتح عنه باب الأزج بعد ليلة أو ليلتين أما زوجته أو أمه أو أخته أو بنته فتنوح عنده ساعة ثم تطبق عليه هكذا يومين أو ثلاثة ففتح على فغطت فجاءت أمي بأصحابي فأخذوني من الأزج وذلك منذ سبع عشرة سنة والمراد بالامارات نحو انخساف صدغيه وميل أنفه وامتداد جلدة وجهه وانخلاع كفه من ذراعه واسترخاء قدميه وتقلص أنثيه إلى فوق مع تدلى الجلدة قيل ومنه زوال النور من بياض العين وسوادها وذهاب النفس وزوال النبض ونقل في الذكرى عن جالينوس إن أسباب الاشتباه الاغماء ووجع القلب وإفراط الرعب أو الغم أو الفرح أو الأدوية المخدرة فيستبرأ بنبض عروق بين الأثنين أو عرق يلي الحالب والذكر بعد الغمز الشديد أو عرق في باطن الالية أو تحت اللسان أو في بطن المنخر ومنع الدفن قبل يوم وليلة إلى ثلاثة واعلم إن الاستحباب في هذه المواضع كفائي فلا يختص بالولي وإن كان الامر فيه أكد وفي بعض الاخبار وعبارات الأصحاب ما يدل على اختصاصه بذلك ويكره طرح الحديد على بطنه ذكر ذلك الشيخان وجماعة من الأصحاب قال الشيخ في التهذيب سمعناه مذاكرة من الشيوخ رحمهم الله واحتج في الخلاف على الكراهة بإجماعنا وكما يكره طرح الحديد عليه يكره غيره أيضا ذكره المصنف وجماعة وقال ابن الجنيد يضع على بطنه شيئا يمنع من ربوها والاجماع على خلافه وحضور الجنب والحائض عنده لثبوت النهى عنه في الاخبار وفي بعضها إن الملائكة تتأذى بذلك والظاهر اختصاص الكراهة بزمان الاحتضار إلى أن يتحقق الموت لأنه وقت حضور الملائكة ولقول الصادق عليه السلام لا تحضر الحائض الميت ولا الجنب عند التلقين ولا بأس أن يليا غسله وقال علي بن حمزة

للكاظم عليه السلام المرأة تقعد عند رأس المريض وهي حائض في حد الموت فقال لا بأس ان تمرضه فإذا خافوا عليه وقرب ذلك فلتنتح عنه وعن قربه فإن الملائكة تتأذى بذلك ويحتمل استمرار كراهة الحضور والكراهة في الحائض مستمرة حتى تطهر وتغتسل وهل يزول في الجنب بالتيمم عند تعذر الغسل وفيها بعد الانقطاع مع تعذره نظر من إباحته ما هو أقوى من ذلك كالصلاة ومن إن التيمم لا يرفع الحدث عنهما وأنه لا يشترك في صدق المشتق (بقاء المعنى المشتق صح) منه عندنا فيطلق عليهما حائض وجنب معه بل بعد الغسل لكن خرج ما بعده بالاجماع فيبقى الباقي وأولى الناس بغسله بل بجميع أحكامه أولاهم بميراثه لعموم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ولقول علي عليه السلام يغسل الميت أولى الناس به والمراد بتقديم الأولى بالميراث إن كل مرتبة من مراتب الإرث أولى مما بعدها إن كان وأما تفصيل تلك المرتبة في نفسها فلا تعرض إليه في هذه العبارة وسيأتي التنبيه على بعضه هنا والباقي في الصلاة عليه وقد ذكر المصنف وغيره هنا وفي الصلاة إن الرجال أولى من النساء مطلقا فلو كان الميت امرأة لا يمكن الولي الذكر مباشرة تغسيلها إذن للمآثل فلا يصح فعله بدون إذنه وربما قيل إن ذلك مخصوص بالرجل أما النساء فالنساء أولى بغسلهن ولم يثبت وامتناع المباشرة لا يستلزم انتفاء الولاية ومهما امتنع الولي من الاذن أو فقد سقط اعتبار إذنه فيأذن الامام ثم الحاكم قيل ثم المسلمون والزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها في كل أحكام الميت لقول الصادق عليه السلام في خبر إسحاق بن عمار الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها ولا فرق بين الدائم والمنقطع للاطلاق ويشترط المماثلة بين الغاسل والمغسول في الذكورة والأنوثة مع الاختيار فيجب أن يغسل كل من المرأة والرجل مثله واتفاقا واستثنى من ذلك مواضع أحدها الزوجية فلا منع فيها بل يجوز لكل من الزوجين تغسيل الآخر اختيارا على أشهر القولين لان فاطمة عليها السلام أوصت أن تغسلها أسماء بنت عميس وعلي عليه السلام وغسلت أسماء زوجها بوصيته ولقول النبي صلى الله عليه وآله لبعض نسائه لو مت قبلي لغسلتك وروى محمد بن مسلم قال سألته عن الرجل يغسل

امرأته قال نعم إنما
يمنعها أهلها تعصبا وشرط الشيخ في كتابي الاخبار في جواز تغسيل كل منهما صاحبه
الضرورة وتبعه جماعة وما
تقدم من الاخبار وغيرها حجة عليهم والمشهور في الاخبار والفتوى أنه من وراء الثياب
ويجب حمل ما أطلق من الاخبار عليه
لوجوب حمل المطلق على المقيد والمراد بالثياب المعهودة وفي بعضها من فوق الدرع
وذلك يقتضى استثناء
الوجه والكفين والقدمين فيجوز أن تكون مكشوفة وهل يطهر الثوب بصب الماء عليه
من غير عصر مقتضى المذهب
عدمه وبه صرح المحقق في المعبر في تغسيل الميت في قميصه من مماثله ومنع في
الذكرى من عدم طهارته بالصب لاطلاق
الرواية قال وجاز أن يجرى مجرى ما لا عين؟ عصره واختار المصنف رحمه الله جواز
التجريد فيهما كما لو غسله مماثله
ويختص اللبس بما جاز نظره من الأعضاء سواء جوزنا التجريد أم لا ولا فرق في
الزوجة بين الحرة والأمة والمدخول
بها وغيرها والمطلقة رجعية زوجة بخلاف البائن ولا يقدر انقضاء العدة في جواز
التغسيل عندنا بل لو تزوجت
جاز لها تغسيله وإن بعد الفرض واعلم الاستدراك في قوله ويجوز لكل من الزوجين إلخ
بعد قوله والزوج أولى
لما تقدم من أن الولاية لا تستلزم جواز المباشرة ولأن الزوجة لم يستو لها ذكر وثانيها
المملوكية على وجه
فيجوز للسيد تغسيل أمته غير المزوجة ومدبرته وأم ولده لأنهن في معنى الزوجة دون
المكاتبة لتحریمها عليه بعقد
الكتابة سواء المطلقة والمشروطة ولو كانت الأمة مزوجة أو معتدة لم يجز له تغسيلها
وفي المولى منها والمظاهر
منها ومن الزوجات نظر وجزم المصنف والشهيد في الذكرى بعدم المنع وأما تغسيل
المملوكة لسيدها فإن كانت أم ولد

جاز لبقاء علاقة (علقة خ ل) الملك من وجوب الكفن والمؤنة والعدة ولايصاء زين العابدين عليه السلام أن يغسله أم ولده وأما غير أم الولد من المملوكات ففي جواز تغسيلها إياه نظر من استصحاب حكم الملك ولأنها في معنى الزوجة في إباحة اللمس والنظر فيباح وهو اختيار المصنف ومن انتقال ملكها إلى الوارث فيمتنع واستقر به شيخه في المعتبر و هو قوى والخلاف في غير المزوجة والمعتدة والمكاتبة والمرتدة والمعتق بعضها فإنها كالحرّة وثالثها اشتباه

الحال في الذكورية والأنوثية لفقد موضع العلامات فيغسله محارمه من وراء الثياب وكذا يغسل الخنثى المشكل بالنصب محارمه بالرفع من وراء الثياب لعدم إمكان الوقوف على المماثل في الموضوعين هذا مع زيادة سنه على ثلاث سنين وإلا لم يتوقف على المحرم كما سيأتي والمراد بالمحرم هنا هو المبحوث عنه في باب النكاح لجواز النظر إليه بما عدا العورة وهو من حرم نكاحه مؤبدا بنسب أو رضاع أو مصاهرة كالأم والأخت وبناتها وزوجة الأب والولد واحترز بالتأييد عن أخت الزوجة وبنت غير المدخول بها فإنهما ليستا من المحارم لعدم التحريم المؤبد بل هما بحكم الأجانب وتوقف نكاحهما على مفارقة الأخت والأم لا يقتضى حل النظر ودخولهما في اسم المحارم وإلا لزم كون نساء العالم محارم للمتزوج أربعا لتوقف نكاح واحدة منهن على فراق واحدة وقد صرح بهذا القيد جماعة من الأصحاب ومن تركه منهم فإنما هو لظهوره بناء على أن التحريم العارضي بغير تأييد لا يفيد المحرمية كتحریم الأجانب واعلم إن المصنف في كثير من كتبه والمحقق في المعتبر وغيرهما لم يذكروا المصاهرة هنا في تعريف المحرمية ووجهه غير واضح ولو لم يكن له محرم ففي دفنه بغير غسل أو شراء أمة من تركته تغسله فإن لم يكن له تركة فمن بيت المال أو استصحاب حاله في الصغر فيغسله الرجل والمرأة أوجه ويضعف الثاني بانتقال التركة عنه بموته مع الشك في جواز تغسيل الأمة كما مر والثالث بانتفاء الصغر المزيل للشهوة والاشكال آت أيضا في العضو الملقوط الذي لا يعلم ذكوريته ولا

أنوثيته حيث يجب تغسيله ولو كان الميت من محارم الخنثى جاز للخنثى تغسيله مع فقد المماثل من وراء الثياب وهو أولى من باقي المحارم غير المماثلين لامكان مماثلته للميت ورابعها من لم يزد سنه على ثلاث سنين من الذكور و الإناث وهذا أيضا لا تجب فيه المماثلة بل يجوز أن يغسل الرجل الأجنبي بنت ثلث سنين فما دون في حال كونها مجردة وكذا المرأة يجوز لها تغسيل ابن ثلث سنين فما دون مجرد اختيارا وشرط في النهاية عدم المماثل ومنع في المعتبر من تغسيل الرجال فارقا بينها وبين الصبي بأن الشرع أذن في إطلاع النساء على الصبي لافتقاره إليهن في التربية وليس كذلك الصبية والأصل حرمة النظر وجوز المفيد وسار تغسيل ابن خمس سنين مجردا والصدوق تغسيل بنت أقل من خمس سنين مجردة والكل ضعيف وبالجملة فجواز تغسيل النساء لابن ثلث إجماعي بل ادعى المصنف في التذكرة و النهاية إجماعنا أيضا على تغسيل الرجل الصبية وكأنه لم يعتبر خلاف المحقق أو أنه لم يتحققه فإنه لم يصرح به وإنما يدل عليه حجته ولهذا قال في الذكرى وظاهر المعتبر أنه لا يجوز للرجال تغسيل الصبية والنصوص دالة على جواز القسمين مضافا إلى الإجماع ولو قدم المصنف تغسيل المرأة على الرجل ثم عطفه عليها كان أجود لان حكمها أقوى منه فكان أولى بالتقديم وكونه متبوعا لا تابعا وكما يجوز التجريد فيهما لا يجب ستر العورة لانتفاء الشهوة في مثل ذلك ولأن بدن البنت عورة في أصله فلو لا جواز كشف العورة الخاصة لم يجز تجريدها وقد جاز بالاجماع و أعلم أن المفهوم من تجديد السن هنا وفي الصلاة عليه أن منتهاه الموت فلا اعتبار بما بعده وإن طال فيمكن على هذا حصول الموت على نهاية الثلث ووقوع الغسل بعد ذلك فلا يشترط في صحة الحكم وقوع الغسل قبل تمام

الثالثة فلا يتوجه حينئذ ما قاله المحقق الشيخ على من أن الثلث إذا كانت نهاية الجواز فلا بد من كون الغسل واقعا قبل تمامها فإطلاق ابن ثلث يحتاج إلى التنقيح قال إلا أن يصدق على من شرع في الثالثة انه ابن ثلث انتهى هذا كما عرفت إنما يتوجه لو جعلنا غاية التحديد الغسل كما لموت وهو غير واضح وخامسها المحرمية مع تعذر المماثل فيغسل كل من الرجل والمرأة الاخر إذا كان محرما له لتسويغ النظر واللمس وشرط الأصحاب كونه من وراء الثياب محافظة على ستر العورة ولا تلازم بين جواز لمس ما عدا العورة ونظره في حال الحياة وجوازه هنا وقد تقدم مثله في الزوج مع أن شأنها بالنسبة إلى الزوج أعظم ولو فقد المحرم لم يخبر لغير المماثل الأجنبي تغسيل الميت على المشهور رواية وفتوى ولكن تأمر المرأة الأجنبية مع فقد المسلم وذات الرحم الرجل الكافر بالغسل لنفسه ثم يغسل الميت المسلم غسله وكذا يأمر المسلم الأجنبي المرأة الكافرة بأن تغسل ثم تغسل الميتة المسلمة غسل المسلمات مع فقد المسلمة وذو الرحم على المشهورين الأصحاب ورواه عمار عن الصادق عليه السلام وعمرو بن خالد بإسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ومنعه المحقق في المعتمد محتجا بتعذر النية من الكافر مع ضعف السند وأجيب منع لزوم النية أو الاكتفاء بنية الكافر كالعق من عمل الأصحاب يجبر ضعف السند والحاصل أن المراد من هذا الغسل الصوري لا الشرعي لنجاسة الكافر فلا يفيد غسله تطهرا فلا إشكال حينئذ لكونه تعبدا كالتعبد بتقديم غسله مع أنه لا يطهر أو لكونه مزيلا للنجاسة الطارئة فلا يسقط الغسل بمسه حينئذ لعدم التطهير الحقيقي لم يوجد وتعذر للضرورة لا يقتضى سقوطه مطلقا وما وقع بدله للضرورة لم يقتض سقوطه بناء على أن فعل البديل عند التعذر فخرج عن العهدة لعدم انحصار التكليف فيما وقع بدلا فإن الكافر عندنا مخاطب بفروع الاسلام وهو قادر على إيقاعها على وجهها بالاسلام فما وقع منه بدلا لم ينحصر فيه إلا تكليف المسلم لا مطلق التكليف الذي لا يتم المصنف بدون ولا يرد أن انحصار تكليف المسلم به كاف مع عدم إسلام الكافر فلا يتوجه إعادة الغسل بدون

إسلامه لما بيناه من أن الخروج
عن العهدة المسقط للتدارك مع القدرة إنما يتحقق بفعل الغسل ولو كان جانب الكافر
غير مراعى في ذلك لزم عدم
إعادته لو امتنع الكافر من تغسيله وإن قدر المسلم عليه بعد ذلك لانحصار الوجوب
حينئذ في أمر المسلم خاصة وقد حصل
مع أن بدلية غسل الضرورة عن الغسل الحقيقي غير معلومة إذ لا دليل يدل عليها وكذا
سقوط وجوب الأول إذ لا
يلزم من امتناع التكليف بفعل واجب في بعض الأزمنة لضرورة سقوط وجوبه مطلقا
وحيث منعنا مباشرة الكافر
أو تعذر دفن الميت بثيابه بغير غسل ولا تيمم لاستلزامه النظر واللمس المحرمين وذهب
الشيخان وجماعة إلى
تغسيل الأجانب لها والأجنبيات له من فوق الثياب وأوجب بعضهم تغميض العينين
استنادا إلى روايات معارضة
بما هو أصح إسنادا وأشهر رواية وروى أنهم يغسلون المحاسن الوجه واليدين واختاره
الشيخ في النهاية ويجب إزالة
النجاسة العرضية عن بدنه أولا لتوقف تطهيره عليها وأولوية إزالتها على الحكمية ولخبر
يونس عنهم عليهم السلام
فإن خرج منه شيء فأنقه كذا عللوه والأولى الاستناد إلى النص وجعله تعبدا إن حكمنا
بنجاسة بدن الميت به كما
هو المشهور وإلا لزم طهارة المحل الواحد من نجاسة دون نجاسة وأما على قول السيد
المرتضى فلا إشكال لأنه
ذهب إلى كون بدن الميت ليس بخبث بل الموت عنده من قبيل الاحداث كالجنابة
فحينئذ يجب إزالة النجاسة الملاقية
لبدن الميت كما إذا لاقت بدن الجنب ثم تغسيله بماء قد وضع فيه شيء من السدر أقله
مسماه وأكثره ما لا يخرج الماء
بمزجه به عن الاطلاق لدلالة قول الصادق عليه السلام في خبر سليمان بن خالد يغسل
بماء وسدر ثم بماء وكافور

ثم بماء عليه ولأن المقصود التطهير والمضاف غير مطهر ويستحب كونه بقدر سبع
ورقات وينبغي كونه مطحونا أو ممروسا
في الماء بحيث تظهر به الفائدة المطلوبة منه وهي التنظيف وفي وجوب ذلك نظر وهذا
الغسل في كفيته وترتيبه كالجنابة
ويستفاد منه جواز الارتماس فيه في ما لا ينفعل بالملاقاة وإن الواجب الترتيب بين
الأعضاء بان يبدأ برأس الميت
ورقبته ثم بميامنه ثم بمياسره لا فيها فلو غسل العضو من أسفله أجزا كما تقدم في
الجنابة ومستند ذلك كله بعد
الاجماع عليه كما نقله في المعبر والذكرى وغيرهما الاخبار كخبر محمد بن مسلم
عن الباقر عليه السلام غسل الميت مثل
غسل الجنب وهو كما يدل على وجوب الترتيب فيه وعلى سقوطه بالارتماس يدل على
عدم وجوب الوضوء أيضا
ثم بماء الكافور كذلك أي مرتبا كالجنابة وما قلناه في السدر من الاكتفاء بالمسمى قلة
وعدم خروج الماء به عن
الاطلاق كثرة معتبر في الكافور أيضا ثم بالقراح بفتح القاف وهو الماء الخالي من
السدر والكافور لا من كل شيء
كما توهمه بعضهم بناء على ما ذكره أهل اللغة من أن القراح الذي لا يشوبه شيء حتى
التجأ إلى أن الماء المشوب بالطين كماء
السييل ونحوه لا يجوز تغسيل الميت به لعدم تسميته قراحا لغة وإن جاز التطهير به في
غيره لأنهم اعتبروا في تطهير
غير الميت المطلق لا القراح وهو فاسد لان اسم القراح إنما أخذ في هذا الماء باعتبار
قسيميه حديث اعتبر فيهما المزج لا
مطلقا وقد نبه على ذلك في خبر سليمان بن خالد المتقدم في قوله ثم بماء فإنه راعى
فيه إطلاق الاسم ولا ريب أن
الممزج بالطين المذكور ماء لأنه المفروض فلهذا جاز التطهير به في غيره وغسله
بالقراح كذلك أي كغسل الجنابة
في الأحكام المذكورة ويستفاد من تشبيه كل غسل من الأغسال الثلاثة بغسل الجنابة
وجوب النية لكل غسل
وهو أصح القولين لتعدد الأغسال اسما وصورة ومعنى واكتفى في الذكرى بنية واحدة
محتجا بأن الغسل واحد
وإنما تعدد باعتبار كفيته وربما قيل بالتخيير بين النية الواحدة والثلاث لأنه في المعنى
عبادة واحدة وغسل
واحد مركب من غسلات ثلاث وفي الصورة ثلاثة فيجوز مراعاة الوجهين وتردد في

المعتبر في وجوب النية في هذا
الغسل مطلقا لأنه تطهير للميت من نجاسة الموت فهو إزالة نجاسة كغسل الثوب ثم
احتاط بوجوبها واعلم إن
الغاسل إن اتحد وجب عليه النية فلو نوى غيره لم يجز ولو اشترك جماعة في غسله فإن
اجتمعوا في الصب اعتبرت
النية من الجميع لاستناده إلى الجميع فلا أولوية ولو كان بعضهم يصب والاخر يقلب
وجبت على الصاب لأنه الغاسل
حقيقة واستحبت من المقلب واستقرب في الذكرى أجزاءها منه أيضا محتجا بأن
الصاب كالألة وفيه نظر لان حقيقة
الغسل هو جريان الماء على المحل والغاسل حقيقة من صدر عنه ذلك وهو الصاب
فغيره ليس بغاسل وإن (لو خ ل) ترتبوا
بأن غسل كل واحد منهم بعضا اعتبرت النية من كل واحد عند ابتداء فعله لامتناع
ابتداء فعل مكلف على نية
مكلف آخر ويحتمل الاكتفاء بنية الأول لان النية إنما تعتبر عند الشروع ويستفاد من
عطف بعض الأغسال
الثلاثة على بعض ثم وجوب الترتيب بينها على الوجه المذكور فلو غير الترتيب لم يخبر
لعدم الامتثال هذا إن وجد
الخليط أعني السدر والكافور وإن فقد السدر والكافور غسل ثلثا بالقراح على أصح
القولين لان الواجب تغسيه
بماء وسدر وبماء وكافور كما تقدم في الخبر فالمأمور به شيئان فإذا تعذر أحدهما لم
يسقط الاخر لان الميسور لا يسقط
بالمعسور كما ورد في الخبر أيضا ولقوله صلى الله عليه وآله إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم وقيل تجزى غسلة
واحدة وهو أحد قولي الشهيد للأصل والشك في وجوب الزائد فلا يجب ولأن المراد
بالسدر الاستعانة على النظافة
وبالكافور تطيب الميت وحفظه من تسارع التغير وتعرض الهوام فكأنهما شرط في
الماء فيسقط الماء عند
تعذرهما

لانتفاء الفائدة ولأنه كغسل الجنابة قلنا الأصل قد عدل عنه للدليل وزال الشك فكما أن للسدر والكافور مدخلا في النظافة وفيما ذكر كذلك لمائهما مدخل في زيادة النظافة ولهذا كان القراح أخيرا وفائدة التطهير في غسل الميت أوضح مما ذكر ولو سلم كونه مرادا لم يلزم سقوط الماء لأنه مراد أيضا ويمنع كونهما شرطا في الماء مطلقا بل مع وجودهما وكونه كغسل الجنابة إن أراد به إن كل واحد من الثلاثة كذلك لم يتم مطلوبه وإلا منعنا صحته وكما لا تسقط الغسلتان بفوات ما يطرح فيهما كذا لا تسقط أحديهما بفقد خليطها فيغسل بالقراح خاصة في الفايث ولا تتغير غسلة الخليط عن محلها ولو انعكس الفرض فإن كان المفقود ماء غسلتين مع وجود الخليط قدم السدر لوجوب البداءة به واختار في الذكرى القراح لأنه أقوى في التطهير ولعدم احتياجه إلى شئ آخر وهو ضعيف لوجوب امتثال الأمر بحسب الممكن والخليط مأمور به مع إمكان الجمع بينه وبين الماء ولوجوب مراعاة الترتيب فيستصحب ولو وجد الماء لغسلتين قدم الكافور على القراح على ما بيناه وعلى ما اختاره رحمه الله يقدم السدر لوجوب البداءة به قال ويمكن الكافور لكثرة نفعه ويغسل الثانية بالقراح والمايز بين الغسلات على تقدير عدم الخليط النية فتجب مراعاتها بأن يقصد تغسيه بالقراح في موضع ماء السدر وكذا في ماء الكافور ومع فقد أحد الأغسال يجب أن ييمم عنه لاستقلاله بالاسم والحكم ولأن وجوب التعدد في المبدل منه وعدم أجزاء أحد أقسامه أو القسمين عنه يوجب عدم أجزاءهما أو أحدهما عن بدله وهو اختيار الشهيد في البيان وفي الذكرى أسقط وجوب التيمم (وهو مبنى على عدم وجوب التعدد في التيمم صح) عند تعذر الأغسال كما اختاره فيها ويلزم منه عدم التيمم مع مسمى الغسل لأنه بدل منه فلا يجمع بين البدل والمبدل وهو ضعيف وسيأتي بقية الكلام فيه واعلم أن هذه الأغسال الناقصة بوجه لا يحكم معها بتطهير الميت على وجه يسقط الغسل بمسه لعدم وقوع الغسل على الوجه المعتبر ولأنه غسل ضرورة ولهذه تجب إعادته أو إكماله إذا أمكن قبل الدفن وكذا القول في كل غسل شرع للضرورة وأولى منه التيمم ولو خيف من تغسيه تناثر

جلده كالمحترق والمجدور وهو
من به الجدرى بضم الجيم وفتحها والملسوع يتمم لكونه بدلا من الغسل حيث يتعذر
وبه أخبار ضعيفة يؤيدها الشهرة
حتى نقل الشيخ في تيمم المحترق إجماعنا وإجماع المسلمين عليه ويعتبر فيه الضرب
على الأرض مرتين أحدهما لوجهه والأخرى
لظاهر كفيه لأنه بدل من الغسل والأولى تطهير يد اللامس بعد كل لمس حيث يمكن
والضرب والمسح بيد المباشر ولو يمم
الحي العاجز فالضرب والمسح بيدي العاجز بإعانة القادر ولو تعذر المسح بيدي العاجز
فكالميت فعلم من هذا إن قولهم
في الميت يمم كالحي العاجز يحتاج إلى التقييد وهل التيمم ثلثا لأنه بدل عن ثلاثة
أغسال أو مرة لأنه غسل واحد تعدد
باعتبار كيفية الأجود الأول وهو اختيار المصنف في النهاية لاطلاق الاسم على كل
واحد وكون الثلاثة بحيث يطلق عليها
اسم واحد لا يخرجها عن التعدد في أنفسها وإذا وجب التعدد في المبدل منه مع قوته
نفى البديل الضعيف أولى وأجدر و
يتفرع على ذلك تعدد نية الغسل والتيمم وقد تقدم
ويستحب وضعه على ساحة وهي لوح من خشب مخصوص والمراد وضعه
عليها أو على سرير حفظا لجسده من التلطح وليكن ذلك على مرتفع لئلا يعود إليه ماء
الغسل وليكن مكان الرجلين
منحدرا لئلا يجتمع الماء تحته وليكن في حال الغسل مستقبل القبلة استحبابا وفاقا
للمرتضى في الناصرية والمحقق
لخبر يعقوب بن يقطين سألت الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل
موجهها وجهه نحو القبلة أو يوضع
على يمينه ووجهه نحو القبلة قال يوضع كيف تيسر وللأصل واختار جماعة وجوب
الاستقبال هنا كالاختصار لقول
الصادق عليه السلام حين سئل عن غسل الميت استقبال باطن قدميه حتى يكون وجهه
مستقبل القبلة قيل ولا منافاة

بينه وبين الخبر السابق لان ما لا يتيسر لا يجب قطعاً ويضعف بأن ذلك يتم مع تيسر
جهة واحدة أما مع إمكان
القبلة وغيرها ففي الخبر دلالة على التخيير وهو ينافي الوجوب فيمكن حينئذ الجمع
بينهما بحمل الامر على الاستحباب
وليكن تحت الظلال للخبر وللإجماع قال في المعتمر والتذكرة ولعل الحكمة فيه كراهة
مقابلة السماء بعورته ووقوف
الغاسل على يمينه لقول الصادق عليه السلام ولا يجعله بين رجله بل يقف من جانبه
كذا استدل في النهاية وهو
أعم من المدعى وغمز بطنه وهو مسحها في الغسلتين الأوليين بضم الهمزة والياءين
المثنتين من تحت تننية أولى
وليكن قبلهما والغرض بذلك التحفظ من خروج شيء بعد الغسل لعدم القوة الماسكة
ونقل الشيخ فيه الاجماع وأنكره
ابن إدريس لمساواة الميت للحي في الحرمة ولا يستحب المسح في الثالثة إجماعاً بل
يكره وعلى كل حال فلو خرج منه نجاسة بعد
الغسل أو في أثناءه غسلت ولا يعاد الغسل للامثال وللأخبار وهذا الحكم ثابت في كل
ميت إلا في الحامل التي مات
ولدها في بطنها حذراً من الاجهاض ولو اتفق الاجهاض بسببه لزم الفاعل عشر دية أمه
نبه عليه في البيان والذكر
لله تعالى حال الغسل ويتأكد الدعاء بالمأثور وقد تقدم وصب الماء إلى حفيرة وليكن
تجاه القبلة كما تضمنه خبر
سليمان بن خالد ويكره إرساله في الكنيف وهو الموضع المعد لقضاء الحاجة ولا بأس
بالبلوعة وهي ما يعد في المنزل
لصب الماء ونحوه وأما بالوعة البول فملحقة بالكنيف وتلين أصابعه برفق على
المشهور ومنع منه ابن أبي عقيل لقول
الصادق عليه السلام ولا تغمز له مفصلاً ونزله الشيخ على ما بعد الغسل وغسل فرجه
أراد به الجنس إذ يستحب غسل
فرجه بماء قد مزج بالحرص بضم الحاء والراء أو سكونها وهو الأشنان بضم الهمزة
سمى به لأنه يهلك الوسخ قال
تعالى حتى تكون حرصاً أي مقارباً للهلاك والسدر بأن يمزجها جميعاً معاً بالماء
ويغسل فرجه ويغسل رأسه
برغوة السدر خاصة كل ذلك أولاً قبل الغسل بالسدر وكما يستحب غسل الفرجين
بماء الحرص والسدر قبل الأولى
يستحب غسلهما بماء الكافور والحرص قبل الثانية ثم غسلهما بماء القراح وحده قبل

غسله كل ذلك ثلاثا وثلاثا وتكرار غسل كل عضو من أعضائه ثلاثا وإن يوضأ قبل الغسل بعد إزالة النجاسة العرضية ومقدما الغسل ولا مضمضة قبله ولا استنشاق وأوجه جماعة لقول الصادق عليه السلام في كل غسل وضوء إلا الجنابة وهو معارض بعدة أخبار دلت على عدم الوضوء فضلا عن وجوبه ولا يلزم من كون الوضوء في الغسل أن يكون واجبا بل يجوز كون غسل الجنابة لا يجوز فعل الوضوء فيه وغيره يجوز ولا يلزم منه الوجوب بل يستفاد من خارج و (تنشيفه صح) ينشفه بعد الفراغ من غسله بثوب للخبر ولثلا يسرع الفساد إلى الكفن مع البلل ويكره إقعاده للخبر ولأن فيه أذى من غير حاجة وقص أظفاره بفتح الهمزة جمع ظفر بضم أوله وترجيل شعره وهو تسريحه ولو فعل ذلك دفن ما يفصل من الأظفار والشعر معه وجوبا ونقل الشيخ الاجماع على تحريمهم وكذا قال في تنظيف أظفاره من الوسخ بالخلال والمشهور الكراهة في الأولين أما الوسخ تحت أظفاره فلا بد من إظهاره ولنورد هنا حديثين يأتيان على جميع ما تقدم مع زيادة يحتاج إليها ويوضح بهما كيفية التغسيل ذكرهما في الكافي والتهذيب أحدهما خبر عبد الله الكاهلي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت فقال استقبل بباطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة ثم تلين مفاصله فإن امتنعت عليك فدعها ثم أبدأ بفرجه بماء السدر والحرص فاغسله ثلاث غسلات وأكثر من الماء وامسح بطنه مسحا رفيقا ثم تحول إلى رأسه فابدأ بشقه الأيمن من لحيته ورأسه ثم تشنى (ثن خ ل) بشقه الأيسر من رأسه ولحيته ووجهه فاغسله برفق وإياك والعنف واغسله غسلا ناعما ثم أضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن ثم اغسله من قرنه إلى

قدمه وامسح يدك على ظهره وبطنه ثلاث غسلات ثم رده على جنبه (جانبه خ ل)
الأيمن حتى يبدو لك الأيسر فاغسله بماء من قرنه
إلى قدمه وامسح يدك على ظهره وبطنه ثلاث غسلات ثم رده على قفاه فابدأ بفرجه
بماء الكافور فاصنع كما صنعت أول
مرة اغسله ثلاث غسلات بماء الكافور والحرص وامسح يدك على بطنه مسحا رقيقا ثم
تحول إلى رأسه فاصنع كما صنعت
أولا بلحيته من جانبيه كليهما ورأسه ووجهه بماء الكافور ثلاث غسلات ثم رده إلى
الجانب الأيسر حتى يبدو لك الأيمن
فاغسله من قرنه إلى قدمه ثلاث غسلات وادخل يدك تحت منكبيه وذراعيه ويكون
الذراع والكف مع جنبه ظاهرة (طاهرة خ ل) كلما
غسلت شيئا منها أدخلت يدك تحت منكبه وفي باطن ذراعيه ثم رده على ظهره ثم
اغسله بماء القراح كما صنعت أولا
تبدء بالفرج ثم تحول إلى الرأس واللحية والوجه حتى تصنع كما صنعت أولا بماء قراح
ثم أذفره بالخرقة ويكون تحتها
القطن تذفره به إذفارا قطنا كثيرا ثم شد فخذيه على القطن بالخرقة شدا شديدا حتى لا
يخاف أن يظهر شيء وإياك
أن تقعه أو تغمز بطنه وإياك أن تحشو في مسامعه شيئا فإن خفت أن يظهر من المنخر
شيء فلا عليك أن تصير ثم
قطنا وإن لم تخف فلا تجعل فيه شيئا ولا تخلل أظفاره وكذلك غسل المرأة والثاني
رواه يونس بن عبد الرحمن رحمه
الله عنهم عليهم السلام قال إذا أردت غسل الميت فضعه على المغتسل مستقبل القبلة
فإن كان عليه قميص فاخرج
يده من القميص واجمع قميصه على عورته وارفعه عن رجله إلى فوق الركبة وإن لم
يكن عليه قميص فائق على عورته خرقة
واعمد إلى الصدر فصيره في طست وصب عليه الماء واضربه بيدك حتى ترتفع رغوته
واعزل الرغوة في شيء وصب
الآخر في الإجانة التي فيها الماء ثم اغسل يده ثلاث مرات كما يغسل الإنسان من
الجنابة إلى نصف الذراع واغسل
فرجه وناقه ثم اغسل رأسه بالرغوة وبالغ في ذلك واجتهد أن لا يدخل الماء منخريه
ومسامعه ثم أضجعه على جنبه
الأيسر وصب الماء من نصف رأسه إلى قدمه ثلاث مرات وادلك بدنه دلكا رقيقا
وكذلك ظهره وبطنه ثم أضجعه على
جانبه الأيمن فافعل به مثل ذلك ثم صب ذلك الماء من الإجانة واغسل الإجانة بماء

قراح واغسل يديك إلى المرفقين
ثم صب الماء في الآنية واللق فيه حبات كافور وافعل به كما فعلت في المرة الأولى أبدا
بيديه ثم بفرجه وامسح ببطنه
مسحا رفيقا فإن خرج شئ فانقه ثم اغسل رأسه ثم أضجعه على جانبه الأيسر كما
فعلت أول مرة ثم اغسل يديك إلى
المرفقين والآنية ثم صب فيه ماء القراح واغسله بماء القراح كما غسلت في المرتين
الأوليين ثم نشفه بثوت طاهر
واعمد إلى قطن فذر عليه شيئا من حنوط وضعه على فرجه قبل ودبر واحش القطن في
دبره لثلا يخرج منه شئ وحد خرقة
طويلة عرضها شبر فشدها من حقويه وضم فخذه ضما شديدا ولفها في فخذه ثم
اخرج رأسها من تحت رجله
إلى الجانب الأيمن واغمرها في الموضع الذي لففت فيه الخرقة ويكون الخرقة طويلة
تلف فخذه من حقوه إلى ركبته
لفا شديدا فإذا فرغت من غسله وجب تكفينه في ثلاثة أثواب مع الاختيار لقول الباقر
عليه السلام في خبر زرارة إنما
الكفن المفروض ثلاثة أثواب (وثوب تام صح) لا أقل منه يوارى به فيه جسده كله فما
زاد فهو سنة كل إن حتى يبلغ خمسة واستدل بأن النبي صلى الله عليه وآله
كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية بالسین المفتوحة ثم الحاء المهملة قيل منسوب إلى
سحول
قرية باليمن وفي دلالة على الوجوب نظر ويجزى عند الضرورة ثوبان بل لو لم يوجد
إلا ثوب واحد كفى لان الضرورة
تبيح دفنه بغير كفن فبعضه أولى واكتفى سلار بالواحدة اختيارا للأصل ولقول الباقر
عليه السلام في خبر زرارة
المتقدم إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب وثوب تام لا أقل منه يوارى به جسده كله
وجوابه إن الأصل عدل عنه الدليل
ويمكن أن يكون هو الاجماع ولفظ ثوب في الرواية محذوف من كثير من النسخ ولو
تم فظاهره وجوب الأربعة ولم يقل

به أحد فالأولى تنزيله على كونه بيانا لاحد الثلاثة وهو الإزار لأنه يجب ستره لجميع
البدن فيكون كعطف خاص على
العام أحد الثلاثة مئرز بكسر الميم ثم الهمزة الساكنة وربما عبر عنه بالإزار وهو ثابت
لغة والمفهوم في تقديره
عرفا

أن يستر ما بين السترة والركبة ويجوز كونه إلى القدم بأذن الوارث أو وصية الميت
النافذة ويحتمل الاكتفاء فيه
بما يستر العورة لأنه موضوع ابتداء لسترها ويستحب أن يكون بحيث يستر ما بين
صدره وقدمه والثاني قميص وهو ثوب
يصل إلى نصف الساق لأنه المتعارف ويجوز إلى القدم مع مراعاة ما تقدم ويمكن
جوازه مطلقا وهل يتعين القميص
أو يقوم مقامه ثوب شامل لجميع البدن الأكثر على الأول لما روى أن النبي صلى الله
عليه وآله كفن في قميص ولخبر معوية
بن وهب عن الصادق عليه السلام يكفن الميت في خمسة أثواب قميص لا يزر عليه
واختار المحقق في المعبر تبعا لابن الجنيدي
الثاني لخلو أكثر الروايات من تعيينه فيثبت التخيير وقد تقدم منها حديث زرارة وعن
محمد بن سهل عن أبيه
قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلى الرجل فيها يكفن بها قال
أحب ذلك الكفن يعني قميصا قلت
يدر ج في ثلاثة أثواب قال لا بأس والقميص أحب إلى والثالث إزار بكسر الهمزة وهو
ثوب شامل لجميع البدن ولا بد
من زيادته على ذلك بحيث يمكن شدها من قبل رأسه ورجليه والواجب فيه عرضا أن
يشمل البدن كذلك ولو
بالخياطة وينبغي زيادته بحيث يمكن جعل أحد جانبيها (جانبه خ ل) على الآخر كما
تشهد به الاخبار وأما كونها لفافة فلا يدل على
ذلك خصوصا بل على الأعم منه ومما تقدم لان المعبر فيها لف البدن وهو يحصل
بهما قال المحقق الشيخ علي رحمه
الله ويراعى في جنس هذه الأثواب التوسط باعتبار اللائق بحال الميت عرفا فلا يجب
الاقتصار على أدون المراتب و
إن ماكس الورثة أو كانوا صغارا حملا لاطلاق اللفظ على المتعارف وهو أحسن لان
العرف هو المحكم في أمثال ذلك
مما لم يرد له تقدير شرعي والمفهوم من خبر زرارة المتقدم الاكتفاء بمواراة البدن
بالثلاثة فلو كان بعضها رفيقا

بحيث لا يستر العورة ويحكى البدن لم يضر مع حصول الستر بالمجموع والأجود
اعتبار الستر في كل ثوب لأنه المتبادر وليس
في كلامهم ما يدل عليه نفياً ولا إثباتاً ويعتبر في الأثواب كونها بغير الحرير المحض
سواء في ذلك الرجل والمرأة باتفاقنا
كما حكاه في الذكرى واحترز بالمحض عن الممتزج به بحيث لا يستهلكه الحرير فإنه
يجوز التكفين فيه كما تجوز الصلاة
ويعتبر فيها أيضاً كونها مما تصح فيها الصلاة فلا يجوز التكفين بالمتخذ من شعر ووبر
ما لا يوكل لحمه وإن كانت
العبارة تشمله أما شعر ووبر وصوف ما يؤكل لحمه فلا بأس ولا عبرة بمنع ابن الجنيّد
منه إذ لا يعلم سنده وأما الجلد
فلا يصح التكفين فيه مطلقاً لعدم إطلاق اسم الثوب عليه ولوجوب نزعته عن الشهيد
فهنا أولى وكذا لا يصح في المغضوب
والنجس لعدم الصلاة فيهما هذا مع الاختيار أما مع الضرورة فلا يجوز في المغضوب
قطعاً وفي غيره ثلاثة أوجه
المنع لإطلاق النهي والجواز لئلا يذفن عارياً مع وجوب ستره ولو بالحجر ووجوب
ستر العورة لا غير حالة الصلاة ثم
ينزع بعد قال في الذكرى تفريراً على الاحتمالين الآخرين فالجلد مقدم لعدم صريح
النهي فيه ثم النجس لعروض المانع
ثم الحرير لجواز صلاة النساء فيه ثم وبر غير المأكول قال وفي هذا الترتيب للنظر
مجال إذ يمكن أولوية الحرير على
النجس لجواز صلاتهن فيه اختياراً انتهى ونوقش في باقي المراتب أيضاً أما في الجلد
فلان الأمر بنزعه عن الشهيد
يدل على المنع في غيره بمفهوم الموافقة وهي أقوى من الصريح ولم يدل دليل على
الجواز فيه والتكفين بالممنوع منه
بمنزلة عدم شرعاً والقبر كاف في الستر والأمر التعبدية متعذر على كل تقدير ومثله
القول في الحرير وجواز
صلاة النساء لا يقتضى جواز التكفين به لعدم الملازمة على أنه لو تم لزوم اختصاص
الحكم بالنساء وظاهر كلامه الإطلاق

ووبر غير المأكول بعد من الجميع أما النجس فيدل على جوازه مع الضرورة عدم وجوب نزعته عن الميت لو استوعبته
النجاسة وتعذر غسلها وقرضها (ضه خ ل) وأنه آيل إلى النجاسة عن قريب فأمره أخف فظهر المنع مطلقا في غير النجس وفي البيان
قطع بالتكفين فيما لا يمتنع الصلاة فيه من الجلود عند الضرورة وتوقف في الباقي ويجب تحنيطه وهو أن يمسح مساجده
السبعة بالكافور ووجهه مع النص والاجماع إن فيه تطيبا لموضع العبادة وتخصيصا لها بمزيد العناية ويجتزى
في المسح بأقله وهو ما يحصل به مسماه لصدق الامتثال وقيل أقله مثقال وقيل مثقال وثلاث وبه روايات محمولة
على الفضيلة واختصاص التحنيط بالسبعة هو المشهور وزاد المفيد وابن أبي عقيل الأنف والصدوق الصدر والسمع والبصر و
الفم والمغابن وهي الإباط وأصول الأفخاذ والاعخاب مختلفة والعمل على المشهور ولا يجب استيعاب المساجد بالمسح بل يكفي
منها مسماها أيضا وسيأتي إضافة الصدر إليها استحبابا وهذا الحكم ثابت لكل ميت إلا المحرم فلا يجوز تحنيطه بالكافور
ولا وضعه في ماء غسله بل يدفن بغير كافور ولا غيره من أنواع الطيب لقوله صلى الله عليه وآله لا تقربوه طيبا فإنه يحشر
يوم القيمة ملبيا ولا يمنع من المحيط ولا يكشف رأسه وظاهر قدميه وإن اعتبر ذلك في المحرم لقول أحدهما عليها السلام
وقد سأله محمد بن مسلم عن المحرم كيف يصنع به إذا مات قال يغطي وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقرب طيبا
ومنع المرتضى من تغطية رأسه ولا فرق بين الإحرامين للعموم ولو أفسد حجه بالجماع فكالمحرم الصحيح لوجوب الإتمام و
مساواته له في الأحكام ولا فرق بين موته قبل الحلق أو التقصير أو بعده قبل طواف الزيارة لأن تحريم الطيب إنما
يزول به أما لو مات بعد الطواف ففي تحريمه حينئذ نظر من إطلاق اسم المحرم عليه وإباحة الطيب له حيا فهنا
أولى واختار المصنف في النهاية الثاني ولا يلحق به المعتدة والمعتكف وإن حرم عليهما الطيب حين لعدم النص وبطلان القياس ولأن
الحداد للتفجع على الزوج وقد زال بالموت ويستحب أن يكون قدر كافور الحنوط ثلاثة عشر درهما وثلاثا ومستنده إن

جبرئيل عليه السلام نزل على النبي صلى الله عليه وآله بأربعين درهما من كافور الجنة
فقسمه النبي صلى الله عليه وآله بينه وبين علي وفاطمة عليهما السلام أثلاثا وظاهر العبارة أن هذا القدر مختص بالحنوط
وإن كافور الغسل غيره وهو قول الأكثر وهو مصرح في مرفوعة علي بن إبراهيم قال في الحنوط ثلاثة عشر
درهما وثلاث ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة واعلم أن ظاهر العبارة أن التكفين مقدم على التحنيط لتقديمه عليه في
الذكر وإن كانت الواو لا تدل على الترتيب وفي النهاية قدم نقله إلى أكفانه المبسوطة المعدة له قال ثم يحنطه واجبا
وهو صريح في الترتيب وفي خبر يونس عنهم عليهم السلام قال في تحنيط الميت وتكفينه ابسط الحبرة بسطا ثم ابسط عليها
الإزار ثم ابسط القميص عليه ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته إلى أن قال ثم يحمل فيوضع على قميصه ويرد
مقدم القميص عليه الحديث وهو دال صريحا على تقديم الحنوط على التكفين وإن تأخر عن البسط وبمثله عبر في الذكرى
والبيان والظاهر عدم الترتيب بينه وبين التكفين والنية معتبرة فيهما لأنهما فعلاان واجبان لكن لو أحل بها لم يبطل
الفعل وهل يآثم بتركها يحتمله لوجوب العمل ولا يتم إلا بالنية لقوله عليه السلام لا عمل إلا بنية وعدمه أقوى لان
القصد بروضهما للوجود كالجهد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقضاء الدين وشكر النعمة ورد الوديعة
فإن هذه الأفعال كلها يكفي مجرد فعلها عن الخلاص من تبعه الذم والعقاب ولكن لا يستتبع الثواب إلا إذا أريد بها
التقرب إلى الله تعالى كما نبه عليه الشهيد رحمه الله في القواعد ومن هذا الباب توجيهه إلى القبلة وحمله
إلى القبر ودفنه فيه ورد السلام وإجابة المسمت والقضاء والشهادة وأدائها أما غل الميت فلا ريب في اشتراط
النية فيه إذا لم نجعله

إزالة نجاسة فلا يقع معتبرا في نظر الشرع إلا بها كظائره من الأغسال واغتسال الغاسل قبل التكفين إن أراد هو التكفين والمراد به غسل المس أو الوضوء الذي يجامع غسل المس للصلاة وعلل ذلك في التذكرة بأن الغسل من المس واجب فاستحب الفورية فإن لم يتفق ذلك أو خيف على الميت غسل الغاسل يديه من المنكبين ثلثا ثم يكفن للخبر حيث كان هذا الوضوء هو الوضوء المجامع للغسل فلا بد فيه من نية الاستباحة أو الرفع على القول به والوجوب إن كان في وقت واجب مشروط به وإلا الندب وقد تقدم أن ما يتوقف كمال فعله على الوضوء كقراءة القرآن لو نوى ذلك في الوضوء رفع الحدث أيضا على الخلاف فليكن هنا كذلك وزيادة حبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة ثوب يمنى غير مطرزة بالذهب بامتناع الصلاة فيه حينئذ للرجال وزاد في الذكرى المنع من المطرزة بالحرير أيضا لأنه إتلاف غير مأذون فيه وزاد المصنف في غير هذا الكتاب وغيره في وصف الحبرة أن تكون عبرية وهي بكسر العين منسوبة إلى بلد باليمن أو جانب واد وقد ورد في حديث زرارة من أبي جعفر عليه السلام كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثوب يمنى عبرى وفي بعض الأخبار أفضلية الحبر قال الباقر عليه السلام كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب برد عبرة أحمر وثوبين أبيضين صحاريين وقال الحسن بن علي عليه السلام كفن أسامة بن زيد في برد أحمر حبرة وإن عليا عليه السلام كفن سهل بن حنيف ببرد أحمر ولو تعذرت الأوصاف أو بعضها كفت الحبرة المجردة وعبارة المصنف تقتضي الاكتفاء بها مطلقا فإن لم يوجد فلفافة أخرى وزيادة الحبرة للرجل لظاهر الأخبار المتقدمة والمشهور استحبابها للمرأة أيضا لعدم ما يدل على التخصيص والأخبار المذكورة لا تنفيها ويزاد الرجل أيضا بل تزداد المرأة أيضا لاطلاق الميت في خبر معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام خرقة لفخذه تسمى الخامسة طولها ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر إلى شبر ونصف يلف بها فخذه لفا

شديدا وإنما اعتبرنا في العرض التقريب لتحديده بشبر في خبر يونس وبشبر ونصف في خبر عمار عن الصادق عليه السلام
واختلاف الخبرين في القدر يدل على إرادة التقريب وإن الأقل مجز والأكثر أكمل
واعلم إنا لم نظفر بخبر شاف ولا فتوى
يعتمد عليها في كيفية شدها على التفصيل أما الاخبار فقد تقدم في حديث عبد الله الكاهلي أنه يذفر بها
إذفارا قال في الذكرى هكذا وجد في الرواية والمعروف يثفر به إثفارا من أثفرت الدابة
إثفارا ثم يشد فخذيه
بالخرقة شدا شديدا وفي خبر يونس خذ خرقة طويلة عرضها شبر فشدتها من حقويه
وضم فخذيه ضما شديدا و
لفها في فخذيه ثم اخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن واعمزها في
الموضع الذي لفقت نية الخرقة وعبارات الأصحاب
أكثرها مشتملة على أنه يلف بها فخذاه من غير تفصيل والذي يمكن استفادته من
الرواية الأولى إن كان المراد من
الأذفار هو الأثفار كما ذكره الشهيد أن يربط أحد طرفي الخرقة على رسله أما بشق
رأسها أو بأن يجعل فيها خيط ونحوه
يشدها ثم يدخل الخرقة بين فخذيه ويضم بها عورته ضما شديدا ويخرجها من الجانب
الآخر ويدخلها تحت الشداد
الذي على وسطه وهذا هو المراد من الأثفار كما تقدم بيانه في المستحاضة ثم تلف
حقويه وفخذيه بما بقي منها لفا
شديدا فإذا انتهت أدخل طرفها تحت الجزء الذي انتهى عنده منها وهذا هو الذي ينبغي
العمل عليه وإن كان ظاهر خبر
يونس ينافي بعضه وهو قوله بعد لف فخذيه ثم اخرج رأسها من تحت رجليه إلى
الجانب الأيمن إلح ويمكن الجمع فيهما بنوع
تكلف ولو شد بها فخذيه على غير هذا الوجه بأي وجه اتفق أمكن الاجزاء كما في
خبر معاوية بن وهب يعصب أوسطه
ولظاهر الفتوى ويعمم الرجل بعمامة محنكا بها ويجعل لها طوفان يخرجان من
الجانبين ويلقيان على صدره مع مراعاة

كون الخارج من الأيمن على الأيسر وبالعكس كما في خبر يونس يؤخذ وسط العمامة
فيثنى على رأسه بالتدوير ثم يلقي
فضل الشق الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن ثم يمد على صدره ولا تقدير لطول
العمامة شرعا فيعتبر فيه ما يؤدي
هذه الهيئة وفي العرض ما يطلق معه عليها اسم العمامة وتزاد المرأة لفافة أخرى لثديها
لتضمهما إلى صدرها
وتشد على الظهر كما ورد في خبر سهل ولا تقدير لهذه اللفافة طولاً ولا عرضاً بل ما
يتأدى به الغرض المطلوب منها
وتزاد المرأة أيضاً نمطاً وهو لغة ضرب من البسط والجمع أنماط قاله الجوهري وزاد
ابن الأثير له حمل رقيق وهو ثوب
من صوف فيه خطط مأخوذ من الأنماط وهي الطرائق وهو غير الحبرة والإزار خلافاً
لابن إدريس حيث جعل الحبرة
تبعاً للشيخ في الاقتصار ومحلّه فوق الجميع ومع عدمه يجعل بدله لفافة أخرى كما
يجعل بدل الحبرة عند جماعة
فيكون للمرأة ثلث لفائف وفي كلام جماعة من الأصحاب استحباب النمط للرجل
أيضاً وقناعاً عوض العمامة لقول الصادق
عليه السلام تكفن المرأة في خمسة أثواب أحدهما الخمار وهو القناع لأنه يجز به
الرأس أي يستر ويستحب الذريرة للميت
بأن يطيب بها كفنه وكيفيته على ما ورد في الاخبار وذكره المصنف في النهاية أن
يسط أحسن اللفائف وأوسعها أولاً
ليكون الظاهر للناس أحسنها كالحي يظهر أفخر ثيابه ويجعل عليها الذريرة والكافور ثم
يسط الثانية التي تليها
في الحسن والسعة ويجعل فوقها ذريرة وكافور أيضاً ثم يسط القميص كذلك وروى
سماعة عن الصادق عليه السلام
قال إذا كفنت الميت فذر على كل ثوب شيئاً من ذريرة وكافور وكذا يستحب جعلها
على القطن الذي يوضع على (القربين؟)
وفي المنتهى لا يستحب نثرها على اللفافة الظاهرة وما نقلناه ينافيه وقد اختلفت عبارة
الأصحاب في الذريرة
اختلافاً كثيراً أضبطه ما ذكره المصنف في التذكرة تبعاً للمحقق في المعتبر أنها الطيب
المسحوق وقال الشيخ في التبيان
هي فتات قصب الطيب وهو قصب يجاء به من الهند كأنه قصب النشاب وفي
المبسوط والنهاية يعرف بالقمحة بضم القاف
وتشديد الميم المفتوحة والحاء المهملة أو بفتح القاف وتخفيف الميم واحدة القمح

وابن إدريس هي نبات طيب غير الطيب المعهود سمي القمحان بالضم والتشديد قال في المعبر هذا التفسير خلاف المعروف بين السلماء وقال الذي سما اللغوي هي فعيلة بمعنى مفعولة ما يذر على الشئ وقصب الذريرة دواء يجلب من الهند واليمن يجعلون إخلاطا من الطيب يسمونها الذريرة ووجدت بخط شيخنا الشهيد رحمه الله نقلا عن بعض الفضلاء أن قصب الذريرة هي القمحة التي يؤتى بها من ناحية نهاوند وأصلها قصب نابت في أجمة في بعض الرساتيق يحيط بها معيات والطريق إليها على عدة عقبات فإذا طال ذلك القصب ترك حتى يجف ثم يقطع عقدا وكعابا ثم يعبى في الجوالقات فإذا أخذ على عقبة من تلك العقبات المعروفة عفن وصار ذريرة ويسمى قمحة وإن سلك به على غير تلك العقبات بقي قسبا لا يصلح إلا للوقود قال المحقق الشيخ على في توجيه القول الأول اللفظ إنما يحمل على المتعارف الشائع الكثير إذ يبعد استحباب ما لا يعرف ولا يعرفه إلا الافراد من الناس وفي كلام المعبر في الرد على ابن إدريس إيماء إلى ذلك وكذا يستحب الجريدتان من النخل للميت المؤمن واحدها جريدة وهي العود الذي يجرد عنه الخوص ولا يسمى جريدا ما دام عليه الخوص وإنما يسمى سعفا وعلى استحباب الجريدتين إجماع الإمامية وقد ورد بهما الاخبار من طرق العامة أن النبي صلى الله عليه وآله قال خضروا موتاكم فما أقل المختضرين وأسند سفيان الثوري من العامة إلى الباقر عليه السلام حين سأله عن التخضير فقال جريدة خضراء توضع من أصل الثدي إلى أصل الترقوة والأصل في شرعيتها مع ذلك أن آدم عليه السلام لما هبط من لبنة خلق الله تعالى من فضل طينته النحلة فكان يأنس بها في حياته فأوصى بنيه أن يشقوا منها جريدا بنصفين ويصبروه معه

في أكفانه وفعله الأنبياء عليهم السلام بعده إلى أن درس في الجاهلية فأحياه نبينا صلى الله عليه وآله وفي صحاح العامة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله مر بقبرين فقال إنهما ليعذبان وما يعذبان بأكبر (بكثير صح) أما أحدهما فكان لا ينتزه من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة وأخذ جريدة رطبة فشققها بنصفين وغرز في كل قبر واحدة وقال لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا وفي أخبارنا أنه صلى الله عليه وآله مر على قبر يعذب صاحبه فشق جريدة بنصفين فجعل واحدة عند رأسه والأخرى عند رجليه وقال يخفف عنه العذاب ما كانتا خضراوين وعن الباقر عليه السلام إنما الحساب والعذاب كله في يوم واحد في ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم وإنما جعلت السعفتان لذلك فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفافهما إن شاء الله تعالى قال المرتضى رضي الله عنه في الرد على منكرهما من العامة التعجب من ذلك كتعجب الملاحدة من الطواف والرمي وتقبيل الحجر بل من غسل الميت وتكفينه مع سقوط التكليف عنه وكثير من الشرائع مجهولة العلة إذا تقرر ذلك فقد علم مما سلف من الأخبار كونهما من النخل وإلا أي وإن لم يوجد النخل فمن السدر وإلا فمن الخلاف بكسر الخاء وتخفيف اللام وهذا الترتيب ورد في خبر سهل بن زياد عن عدة وإلا فمن شجر رطب ذكره الأصحاب وروى علي بن إبراهيم أنها إذا فقدت من النخل يبدل بغيرها من غير ترتيب وفي رواية أخرى عنه يبدل بالرمان والجمع بينهما وبين خبر سهل بتأخير الرمان عن الخلاف كما صنع الشهيد رحمه الله في الدروس فإن فقد الرمان فعود أخضر وعليه يحمل إطلاق البدل في الرواية السالفة لما روى عن الكاظم عليه السلام لا يجوز اليابس والتعليل المتقدم يدل عليه وأما قدرهما طولا فالمشهور كونه قدر عظم الذراع وروى قدر ذراع وفي آخر قدر شبر وقيل أربع أصابع فما فوقها قال في الذكرى والكل جائز لثبوت الشرعية مع عدم القاطع على قدر معين قال وهل تشق أو تكون صحيحة الخبر دل على الأول والعلة تدل على الثاني والظاهر جواز الكل وفي دلالة بالعلة على الثاني نظر لما تقدم من أن العذاب والحساب كله في

يوم واحد أو أقل والخضرة
لا تزول في هذه المدة وإن شقتا قطعاً ولكن استحباب الأصحاب جعلهما في قطن
محافظة على الرطوبة وهو يدل
على استمرار النفع بهما زيادة على ما ذكر وهو موافق لطول وحشة البرزخ وأهواله وأما
محلها فالمشهور أن
أحديهما من جانبه الأيمن لاصقة بجلده من ترقوته والأخرى من ترقوه جانبه الأيسر بين
القميص والإزار وقيل
أن اليسرى عند وركه ما بين القميص والإزار وفي خبر يونس يجعل له واحدة بين
ركبتيه نصف فيما يلي الساق ونصف
فيما يلي الفخذ ويجعل الأخرى تحت إبطه الأيمن واختاره بعض الأصحاب وروى عن
الصادق عليه السلام حين سأله
بعض أصحابه عن الجريدة توضع في القبر قال لا بأس قال المحقق في المعتبر مع
اختلاف الروايات والأقوال يجب الجزم
بالقدر المشترك بينها وهو استحباب وضعها مع الميت في كفنه أو في قبره بأي هذه
الصور شئت انتهى هذا مع إمكان
ذلك ومع تعذره للتقية توضع حيث يمكن لخبر سهل وإطلاق العبارة بل كلام
الأصحاب والاختبار تقتضي عدم
الفرق في ذلك بين الصغير والكبير والعامل والمجنون إقامة للشعار وإن كان التعليل قد
يوهم خلاف ذلك و
ممن صرح بوضعها مع الصغير والمجنون الشهيد في البيان وكتبه اسمه وأنه يشهد
الشهادتين والاقرار بالنبي
والأئمة عليهم السلام على اللفافة والأولى أن يراد بها الجنس فيشمل الحبرة والإزار
وعلى القميص والإزار وهو المثزر
لاطلاقه عليه لغة هذا أن جعلنا اللفافة للأعم من الإزار بحيث يشملها ويمكن أن يريد بها
الحبرة ويريد بالإزار
المعروف منه وهو اللفافة الواجبة وفي الدروس جمع في الكتابة بين الحبرة واللفافة
والإزار وهو دال على ما

قلناه من إرادة المئزر وعلى كل حال فاستحباب الكتابة ثابت عند الأصحاب على هذه المذكورات وعلى الجريدتين وأما النمط فيمكن دخوله في اللفافة كما فسرناها به وأضاف جماعة منهم الشهيد والشيخ في المبسوط وابن البراج العمامة معللا بعدم تخصيص الخبر وهو يقتضى استحباب الكتابة على جميع الكفن ولا بأس به لثبوت أصل الشرعية وليس في زيادتها إلا زيادة الخبر والأصل في الاستحباب ما روى أن الصادق عليه السلام كتب على حاشية كفن ولده إسماعيل (إسماعيل صح) يشهد أن لا إله إلا الله وزاد الأصحاب وأن محمدا رسول الله وأسماء الأئمة عليهم السلام وظاهر الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع عليه ولم يذكر الأصحاب استحباب كتابة شيء غير ما ذكر قال في الذكرى فيمكن أن يقال بجوازه قضية للأصل وبالمنع لأنه تصرف لم يعلم بإباحة الشرع له قلت ذلك لو تم لم تجز الزيادة على كتابة الشهادة بالوحدانية لاعترافهم بعدم النص على الزيادة وعدم تكريرها على قطع الكفن فتفصيل الأصحاب بمجال الكتابة وتعديتها إلى ما ذكره وإنما هو لاستيناسهم بسهولة الخطب في ذلك وأنه خير محض وليكن الكتابة بالتربة الحسينية لبركتها وشرفها ومع عدمها بطين أبيض وماء ولم يعين ابن بابويه ما يكتب به لعدم النص على الخصوص وينبغي بل التربة لتؤثر الكتابة حملا على المعهود منها ولو عدم ما يكتب به فبالإصبع ذكره الأصحاب وسحق الكافور باليد خوفا من الضياع ذكره جماعة من الأصحاب قال في المعتبر بعد أن أسنده إلى الشيخين ولم أتحقق مستنده وجعل فاضله على صدره كما ورد في خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام وعلل أيضا بأنه مسجد في سجدة الشكر وخياطة الكفن بخيوطه قاله الشيخ وجماعة الأصحاب ولم يوجد به الآن خبر والتكفين بالقطن لقول الصادق عليه السلام الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به والقطن لامة محمد صلى الله عليه وآله وأفضله الأبيض في غير الحبرة لقول النبي صلى الله عليه وآله ليس من لباسكم أحسن من البياض فالبسوه وكفنوا به موتاكم وعنه صلى الله عليه وآله إلبسوا البياض فإنه أظهر وأطيب وكفنوا فيه موتاكم ويكره الكتان بفتح الكاف لما تقدم ولقول الصادق عليه السلام في رواية يعقوب بن

يزيد (زيد خ ل) لا يكفن الميت في كتان
والأكمام المبتدأة للقميص قاله الجماعة وبه خبر مرسل واحترز بالمبتدأة عما لو كفن
في قميصه فإنه لا يقطع كفه بل يقطع
منه الإزار خاصة وهو في الرواية المرسلة أيضا والكتابة بالسواد قاله الأصحاب وكما
يكره به فكذا بغيره من الأصباغ
غير الأبيض وجعل الكافور في سمعه وبصره خلافا للصدوق حيث استحبه استنادا إلى
رواية معارضة بأصح منها
وأشهر وتجمير الأكفان بالمجمره وهو ما يدخن به الثياب وعلى كراهته إجماع علمائنا
نقله في المعبر ويؤيده أنه فعل
لم يأمر به الشرع فيكون تضييعا ولقول علي عليه السلام لا تجمروا الأكفان ولا تمسوا
موتاكم بالطيب إلا بالكافور فإن
الميت بمنزلة المحرم
وكفن المرأة الواجب على زوجها والأصل فيه بعد الاجماع ما رواه السكوني عن
الصادق عليه السلام
عن أبيه أن عليا عليه السلام قال على الزوج كفن امرأته إذا ماتت وعلله المصنف في
التذكرة بثبوت الزوجية إلى حين
الوفاة وبأن من وجبت نفقته وكسوته حال الحياة وجب تكفينه كالمملوك فكذا الزوجة
ويضعف الأول بعدم
دلالة ما قبل الوفاة على ما بعدها أما المطابقة والتضمن فظاهر وأما الالتزام فلعدم
الملازمة فيما ذكر لاستلزام
الموت عدم كثير من أحكام الزوجية ولهذا جاز له تزويج أختها والخامسة والثاني
بانتقاضه بواجب النفقة
من الأقارب فإنه لا يجب تكفينهم على القريب وإن وجبت عليه نفقتهم وعلل في
الذكرى بأنها زوجة لآية الإرث فيجب
مؤنتها لأنها من أحكام الزوجية وقريب منه تعليل المعبر وفيه أنه لو تم لاقتضى
اختصاص الحكم بالزوجة الدائمة
الممكنة ولا يجب للمستمتع بها ولا الناشزة مع أنه في الذكرى توقف في حكمهما
وقال التعليل بالانفاق ينفي وجوب

الكفن للناشز وإطلاق الخبر يشمله وكذا المستمتع بها والخبر ضعيف بالسكوني لكن ربما انجبر بالشهرة والأولى الاستناد إلى الاجماع فقد نقله الشيخ وناهيك به وهو مطلق في الزوجة وكذا الخبر فيدخل فيهما الناشز والمستمتع بها والتعليقات ليست معلومة الاطراد وإن وجدت في أكثر الافراد وحل الأخت والخامسة لا يقتضى خروج الزوجية بل ضعفها وهو غير كاف في الحكم بل الواقع بقاء أصل الحقيقة ولهذا جاز تغسيلها ولا فرق فيها بين الحرة والأمة والمطلقة رجعية زوجة بخلاف البائن وكما يجب الكفن يجب أيضا مؤنة التجهيز كالحنوط وغيره من الواجبات صرح بذلك جماعة من الأصحاب ولا فرق أيضا بين أن يكون لها مال أو لا فيجب عليه وإن كانت موسرة مع يساره أما لو أعسر عن الكفن بأن لا يفضل له شئ غير قوت يوم وليلة له ولعياله وما يستثنى في الدين سقط عنه وكفنت من تركتها إن كان ولو أعسر عن البعض أكمل من تركتها كل ذلك مع عدم وصيتها به أما لو أوصت بالكفن الواجب كانت الوصية من ثلث مالها وسقط عنه إن نفذت ولو ماتا معا لم يجب عليه كفنها لخروجه عن التكليف حينئذ كما اختاره في الذكرى بخلاف ما لو مات بعدها ولو لم يكن إلا كفن واحد اختص به لعدم تعلقه بالعين قبل وفاته والوجوب المطلق سقط بطرو عجزه بموته المقتضى لتقدم تكفينه على جميع الديون وكفنها ليس أقوى منها نعم لو كان موته بعد وضعه عليها وقبل الدفن أمكن اختصاصها به أما لو كان بعد الدفن فلا إشكال في الاختصاص وقد تقدم أن واجب النفقة لا يلحق بالزوجة ويستثنى منه المملوك للاجماع عليه وإن كان مدبرا أو مكاتبا مشروطا أو مطلقا لم يتحرر منه شئ أو أم ولد ولو تحرر منه شئ فبالنسبة ولو لم يتحصل من جزاء الرقية ما يستر العورة ولم يحصل بجزء الحرية شئ يتم به ذلك أمكن سقوطه عن المولى لعدم الفائدة ولو كان مال الزوج أو المولى مرهونا سقط لامتناع تصرفه في الرهن إلا أن يبقى بعد الدين بقية يمكن التوصل إلى صرفها في الكفن فيجب ذلك بحسب الممكنة من باب المقدمة كما في النفقة فرع لو وجد الكفن ونش منها ففي

كونه ميراثا لورثتها أو عوده إلى
الزوج وجهان من ثبوت استحقاقها له وعدم القطع بخروجه عن ملكه ولو كان من
مالها رجع ميراثا ولو كان من
الزكاة أو بيت المال أو من متبرع عاد إلى ما كان لأنه مشروط ببقائه كفنا وقد زال
الشرط ويقدم الكفن على
الديون والوصايا والإرث من الأصل للاجماع ولقول النبي صلى الله عليه وآله في الذي
وقصت (رفضت خ ل) به راحلته كفنوه
في ثوبيه (ثوبه خ ل) ولم يسئل عن ثلثه ولقول الصادق عليه السلام ثمن الكفن من
جميع المال والمراد بالكفن الواجب دون ما زاد
فإن الدين يقدم عليه وإن كانت ثياب التجمل مقدمة على الدين لحاجة الحي إلى
التجمل والميت إلى براءة ذمته أحوج و
لو أوصى بالمندوب فهو من الثلث وبدونها موقوف على تبرع الوارث حتى لو أوصى
باسقاطه فالامر إلى الوارث وقيل
تنفذ وصيته وليس بشئ والعبارة تقتضي بعمومها تقديمه على حق المرتهن والمجني
عليه وغرماء المفلس وإطلاق الاخبار
وكلام الأصحاب يؤيده ولعدم خروج المال عن الملك بذلك وهو خيرة البيان ويحتمل
تقديم حق المرتهن والمجني عليه
لاقتضاءهما الاختصاص والمنع من المؤنة في حال الحياة وهي متقدمة على الدين
وتقديم المجني عليه دون المرتهن
لاخذه العين واستقلاله بالأخذ بخلاف المرتهن هذا كله مع عدم تأخر الجناية والران
عن الموت أما لو تأخرا قدم
الكفن قطعاً لسبق سببه وأما غرماء المفلس فالكفن مقدم عليهم قطعاً ثم يقدم بعد
الكفن ومؤنة التجهيز مدين
ومنه الحقوق المالية كالزكاة والخمس والكفارة والمشوبة به وبالبدن كالحج الواجب
سواء أوصى بها أم لم يوص
ولو أوصى بالخصلة العليا من الكفارة المخيرة ففي نفوذ الزائد منها عن قيمة الدنيا من
الأصل أو الثلث وجهان

ذكرهما المصنف في التذكرة ولم يرجح شيئا ثم بعد الدين الوصية المتبرع بها تخرج من الثلث وفي حكمها العبادة البدنية المحضة كالصلاة والصوم فإنها مع الوصية بها تخرج من الثلث وإن كانت واجبة لعدم تعلقها بالمال لولا الوصية بل الأصل فيها وجوبها على الولي وهو أكبر أولاده على ما يأتي فيكون الوصية بالأجرة تبرعا عن الوارث فأخرجت من الثلث أما لو أوصى بصلاة مندوبة أو باليومية احتياطا مع فعله لها فخروج أجرتها من الثلث واضح وعلى هذا فحكمها حكم غيرها من الوصايا في مزاحمة الثلث والقرعة عند الجمع والتعارض والتوزيع وتقديم الأول مع ترتبها بالفاء أو ثم والواو على الأصح وسيأتي تحقيق ذلك كله في الوصايا بإنشاء الله تعالى والباقي من التركة عن جميع ذلك كله ميراث يقسم على الورثة حسب ما قرر لهم ويستحب للمسلمين بذل الكفن للميت لو فقد الكفن أما لعدم ترك الميت مالا لو لمانع من تكفينه به كالمرهون أن قدمنا حق المرتهن ولو فقد البعض استحباب لهم بذله وفيه فضل جزيل روى سعد بن طريف عن أبي جعفر عليه السلام من كفن مؤمنا كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيمة وكذا القول في باقي مؤن تجهيزة من الصدر والكافور والماء ولا يجب ذلك عليهم لأصالة البراءة بل مع فقده يدفن عاريا بعد أن تستر عوراته ويصلى عليه قبل الدفن فان تعذر الستر قبله وضع في القبر وسترت بتراب ونحوه وصلى عليه ولو كان للمسلمين بيت مال موجود أخذ الكفن وجوبا وكذا باقي المؤن لأنه معد للمصالح ويجوز أخذه من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة لان الميت أشد فقرا من غيره وكذا من سهم سبيل الله إن لم نخصه بالجهاد وهل يجب ذلك الظاهر نعم للامر به في خبر الفضل بن يونس عن الكاظم عليه السلام حين سأله عن رجل مات من أصحابنا ولم يترك ما يكفن به اشترى له كفنه من الزكاة فقال إعط عياله من الزكاة قدر ما يجهزونه فيكونون هم الذين يجهزونه قلت فإن لم يكن له ولد ولا أحد يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاة قال كان أبى يقول إن حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا فوار بدنه وعورته وجهزه وكفنه وحنطه واحتسب ذلك من الزكاة وهذا الحديث كما دل على الامر بذلك دل أيضا

على تقديم الدفع إلى الوارث إن أمكن والظاهر أنه على سبيل الأفضلية لا الوجوب لعدم القائل به ولو خرج منه نجاسة بعد التكفين وأصاب الكفن قبل وضعه في القبر غسلت من جسده وكفنه لوجوب إزالة النجاسة ولا يجوز قرضها حينئذ استبقاء للكفن مع إمكان غسله وللنهي عن إتلاف المال حيث يمكن حفظه ولو لم تصير الكفن اقتصر على تطهير محلها ولو أصابت الكفن وضعه في القبر قرضت للمشقة في غسلها حينئذ فيسقط للخرج وإذا قرضت فإن أمكن جمع جوانبه بالخياطة وجب وإلا مد أحد الثوبين على الآخر ليستر المقطوع إن كان هناك غيره وأطلق الشيخ قرضها لصحيح الكاهلي عن الصادق عليه السلام والمشهور ما فصله المصنف لكن التعليل المتقدم للمنع من القرض قبل وضعه في القبر يقتضى اشتراط تعذر غسلها في جواز القرض بعده والجماعة أطلقوا الجواز هذا كله مع عدم تفاحش النجاسة بحيث يؤدي القرض إلى إفساد الكفن وهتك الميت ومعه قال في الذكرى فالظاهر وجوب الغسل مطلقا استبقاء للكفن لامتناع إتلافه على هذا الوجه ومع التعذر يسقط للخرج ويجب أن يطرح معه في الكفن كل ما يسقط من شعره وجسمه للاجماع عليه كما نقله المصنف في التذكرة وليكن ذلك بعد غسله ويقبل التطهير كأصله والشهيد وهو المسلم ومن بحكمه الذي يموت في معركة قتال أمر به النبي صلى الله عليه وآله أو الامام أو نائبهما الخاص وهو من (في خ ل) حزبهما بسببه فخرج بقيد المسلم الكافر المساعد لأهل الحق إذا قتل كذلك فإنه ليس بشهيد وبقيد الموت في المعركة من جرح فيها ثم نقل منها وبه رمق ثم مات فإنه لا يثبت له هذه الأحكام وظاهر الروايات إن إدراك المسلمين له وبه رمق كاف في عدم لحوق الاحكام والتقييد بالقتال الذي أمر به النبي أو نائبه يخرج من قتل

في غير ذلك وإن كان الجهاد سائغا كما لو دهم على المسلمين من يخاف منه على
بيضة الاسلام فاضطروا إلى جهادهم بدون
الامام أو نائبه فإنه لا يعد شهيدا بالنسبة إلى الاحكام وإن شارك الشهداء في الفضيلة
على ما اختاره المصنف و
جماعة ولكن إطلاق الاخبار وعموم بعضها مثل قول الصادق عليه السلام الذي يقتل
في سبيل الله يدفن بثيابه
ولا يغسل يقتضى كونه شهيدا وثبوت الاحكام له واختاره الشهيد والمحقق في المعبر
وهو حسن قال في المعبر ما ذكره
الشيخان من اعتبار القتل بين يدي النبي أو الامام زيادة لم يعلم من النص وأما المقتول
دون ماله وأهله في حرب
قطاع الطريق فليس بشهيد بالنسبة إلى الاحكام إجماعا وإن ساوى في الفضيلة إذ لا
يعد ذلك جهادا ومحاماة عن
الدين وإطلاق الشهادة في الاخبار عليه وعلى المطعون والمبطون والغريق والمهدوم
عليه والنفساء لا للمشاركة للشهيد في
الاحكام بل للمساواة أو المقاربة له في الفضيلة وقوله في التعريف وهو من حزبهما
يخرج به المسلم الباغي المقتول
في المعركة كذلك فلو لا القيد لدخل في التعريف وقوله بسببه أي بسبب القتال يخرج
به ما لو مات حتف أنفه وشمل
التعريف الصغير والكبير والرجل والمرأة والحر والعبد والمقتول بالحديد والخشب
والصدم واللطم والمقتول بسلاح نفسه
وغيره حتى الموجود في المعركة ميتا وعليه أثر القتل أما لو خلا عنه فحكم المصنف
وجماعة بكونه شهيدا أيضا عملا بالظاهر
ولأن القتل لا يستلزم ظهور الأثر وقيل ليس بشهيد للشك في الشرط وأصالة وجوب
الغسل وحكم الشهيد المذكور
أن يصلى عليه من غير غسل ولا كفن بل يدفن بثيابه للاجماع نقله المصنف في النهاية
ولفعل النبي صلى الله عليه وآله ذلك
بشهداء أحد وقال رملوهم بدمائهم فإنهم يحشرون يوم القيمة وأوداجهم تشخب دما
اللون لون الدم والريح ريح
المسك ولا فرق في سقوط تغسيه بين الجنب وذات الدم وغيرهما على الأقوى للعموم
خلافًا للمرتضى حيث أوجب تغسيل
الجنب لاخبار النبي صلى الله عليه وآله بغسل الملائكة حنظلة بن الراهب لمكان
خروجه جنبا وأجيب بعدم استلزامه
تكليفنا بذلك فعلة تكليف الملائكة ويعارض بخبر زرارة عن الباقر عليه السلام في

الميت جنباً يغسل غسلًا واحدًا يجزى
للجنابة ولغسل الميت وعدم تكفينه مشروط ببقاء ثيابه أو شيء منها فلو جرد منها كفن
كما فعل النبي صلى الله عليه
 وآله بحمزة لما جرد فإنه كفنه وصلى عليه بسبعين تكبيرة ولا فرق في دفنه بثيابه بين
إصابة الدم لها وعدمها
حتى السراويل لأنها من الثياب وينزع عنه الفرو والجلود كالخفين لعدم صدق اسم
الثياب عليها ولا تدخل في
النص المتقدم فيكون دفنها معه تضييعاً وقد روى أن النبي صلى الله عليه وآله أمر في
قتلى أحد أن ينزع عنهم
الجلود والحديد ودعوى إطلاق اسم الثوب على الجلد مندفة بأن المعهود عرفاً هو
المنسوخ فينصرف الإطلاق إليه
ولا فرق في نزاعها عنه بين إصابة الدم لها وعدمها إلا على رواية ضعيفة برجال الزيدية
تضمنت دفنها معه إن
أصابها الدم ودفن الثياب معه واجب فلا تخيير بينها وبين تكفينه بغيرها عندنا وصدر
الميت كالميت في جميع
أحكامه فيجب تغسيله وتغسيل الجزء الذي فيه الصدر وتكفينه والصلاة عليه وفي
وجوب تحنيطه نظر من الحكم بكونه
كالميت ومن فقد مواضع الحنوط الواجبة وإطلاق المصنف هنا جريان الأحكام يقتضى
الجزم بالحنوط فإن قلنا
به أجزاء وضع مسمى الكافور عليه ويمكن جريان الأشكال في تكفينه بالقطع الثلاثة
لعدم وجوب ستر المئزر
للصدر لكن يزول بجوازه أو استحبابه وبأن بعض الأصحاب يرى جواز كون الثلاثة
لفائف تستر جميع البدن ولا
يقال لو كان جواز ستر الصدر بالمئزر كاف في وجوب تكفين الصدر بالثلاثة لزم مثله
في الحنوط لاستحباب
تحنيط الصدر فضلاً عن جوازه خاصة لأننا نجيب بالفرق بين الفردين فإنه في المئزر
محكوم عليه بالوجوب سواء

زاد أم نقص غايته أنه فرد كامل للواجب بخلاف تحنيط الصدر فإن وجوبه منتف قطعاً ويمكن أن يقال في عدم وجوب التحنيط أن الحكم بكون الصدر أو ما فيه الصدر بحكم الميت من كلام الأصحاب والموجود في النصوص إنما هو وجوب الصلاة والأغسال والتكفين بل في مرفوعة البزنطي في الميت إذا قطع أعضاء يصلى على العضو الذي فيه القلب و ألحق بها الغسل لزوماً فيبقى وجوب التحنيط يحتاج إلى دليل مع خلو الجزء الموجود من موضعه ومن ثم قال الشهيد رحمه الله في بعض تحقیقاته على استشكال المصنف التحنيط إن كانت محال الحنوط موجودة فلا إشكال في الوجوب وإن لم تكن موجودة فلا إشكال في العدم وهو متجه والقلب كالصدر لظاهر الرواية المتقدمة ومثلها رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في الرجل يأكله السبع فتبقى عظامه بغير لحم قال يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن فإذا كان الميت نصفين صلى على النصف الذي فيه القلب ولأن الصلاة بنيت لحرمة النفس والقلب محل العلم وموضع الاعتقاد الموصل إلى النجاة فله مزية على غيره من الأعضاء وفي حكمهما عظام الميت جميعها لرواية علي بن جعفر المتقدمة وأما أبعاضها فألحقها في الذكرى بها آخذاً بأنها من جملة ما يجب غسلها منفردة وفي الحكم والسند منع ظاهر ولا يلحق بهما الرأس لعدم النص والقطعة من الإنسان ذات العظم غير ما ذكر والسقط لأربعة أشهر كذلك يجب تغسيلهما بالغسل المعهود وتكفيهنما بالقطع الثلث على الظاهر ويمكن اعتبار القطعة حال الاتصال فإن كانت القطع الثلث تنالها حينئذ وجب ولو نالها منها اثنتان كفتا ولو لم ينلها إلا واحدة كفت والأول أولى للاطلاق ولا مكان أجزاء الثلاثة سائرة للميت حال الاتصال وينسحب في تحنيطها الأشكال المتقدم إلا في الصلاة فإنها لا تشرع إلا على المولود حياً كما سيأتي

أما القطعة ذات العظم من الميت فذكرها الشيخان واحتج عليها في الخلاف بإجماعنا ولم نقف لها على نص بالخصوص ولكن نقل الإجماع من الشيخ كاف في ثبوت الحكم بل ربما كان أقوى من النص قال في الذكرى ويلوح ذلك

من حديث علي بن جعفر المتقدم لصدق العظام على التامة والناقصة ويشكل ذلك بأن
الخبر تضمن وجوب الصلاة
عليها ولا صلاة عندنا على الأبعاض غير ما ذكر وبأن المذكور في الرواية في الرجل
يأكله السبع وتبقى عظامه بغير لحم
وقد تقرر في الأصول إن الجمع المضاف يفيد العموم فلذلك قلنا أن حكم عظام الميت
جميعها حكمه للرواية وإطلاق المصنف
القطعة ذات العظام يشمل المبانة من الحي والميت وقد صرح باتحاد حكمهما فيما بعد
واستقر به في الذكرى وقطع
في المعتبر بدفن المبانة من الحي بغير غسل وإن كان فيها عظم محتجا بأنها من جملة
لا تغسل ولا يصلى عليها بخلاف
المبانة من الميت وأجاب في الذكرى بأن الجملة لم يحصل فيها الموت (بخلاف
المبانة من الميت صح) ومختار المعتبر أوجه لعدم النص المقتضى لللاحاق
فيبقى التمسك بأصالة البراءة وخروج المبانة من الميت إنما ثبت بالاجماع المذكور
وإلا لكان الأصل عدم ثبوت
أحكام الجملة للأجزاء نعم به رواية مرسله سيأتي ذكرها لو تم الاحتجاج بها لم يثبت
الحكم للمبانة من الحي كالميت
وأما السقط إذا استكمل أربعة أشهر فمستنده ما رواه الأصحاب عن أحمد بن محمد
عمن ذكره قال إذا تم للسقط أربعة
أشهر غسل وما رواه زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
السقط إذا استوت خلقتة يجب
عليه الغسل واللحد والكفن (قال نعم كل ذلك يجب عليه إذا استوى صح) وقطع
الأولى وضعف سماعة في سند الثانية مغتفر بقبول الأصحاب مع عدم المعارض
ويجب بمسه الغسل وأما الصلاة فمنتفية بالاجماع نقله في المعتبر والقطعة الخالية من
عظم تلف في خرقة وتدفن
من غير غسل وكذا السقط لأقل من أربعة أشهر لا يجب تغسيله بل يلف في خرقة
ويدفن وجوبا لان المعنى للموجب الغسل
هو الموت وهو مفقود هنا ولرواية محمد بن الفضل قال كتبت إلى أبي جعفر عليه
السلام أسأله عن السقط كيف

يصنع به قال السقط يدفن بدمه في موضعه وليس في الخبر ذكر الخرقه بل ظاهره أنه يدفن مجردا لكن ما اختاره المتأخرون أولى بل يظهر من المصنف دعوى الاجماع عليه ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال أولا غسل الأموات بالخليطين وكذا بالتحنيط والتكفين ثم لا يغسل بعد موته بذلك السبب الذي اغتسل له ووجوب القتل في العبارة أعم من أن يكون في حد أو قصاص والنص عن الصادق عليه السلام في خبر مسمع ورد في المرجوم والمرجومة أنهما يغتسلان ويحنطان ويلبسان الكفن قبل ذلك والمقتص منه بمنزلة ذلك فالحقه الأصحاب به والامر له هو الامام أو نائبه قال في الذكرى ولا نعلم في ذلك مخالفا من الأصحاب فلا يضر حينئذ ضعف طريق الرواية إلى مسمع وإنما وجب عليه تكرار الاغتسال مع أنه حي لان المأمور به غسل الأموات غايته أنه مقدم بدليل التحنيط والتكفين بعده مع احتمال الاكتفاء بغسل واحد لما ذكر ولأن الامر لا يقتضى التكرار وإنما لم يغسل بعد ذلك للامتنان ولا يقدر في الاجتزاء به الحدث تخلل أو تأخر للامتنان واحتمل في الذكرى إلحاقه بغسل الجنابة في الحدث المتخلل ولا يدخل تحته شيء من الأغسال الواجبة بل يتعين فعل ما وجب منها أما عدم دخولها تحته فلعدم نية الرفع أو الاستباحة فيه وأما عدم دخوله تحتها فللمغايرة كيفية وحكما وتردد في الذكرى لظاهر الأخبار الدالة على الاجتزاء بغسل واحد كخبر زرارة عن الباقر عليه السلام في الميت جنبا يغسل غسلًا واحدا يجزى للجنابة ولغسل الميت ولأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة والخبر ليس مما نحن فيه في شيء ويمنع اجتماع الحرمتين لأصالة عدم تداخل المسببات مع اختلاف الأسباب وتداخلها في بعض الموارد لنص خاص وفي تحتمه عليه أو التخيير بينه وبين غسله بعد الموت لقيامه مقامه نظر هذا بالنسبة إلى الامر أما المأمور فيجب عليه امتثال الامر إن وجد ولو سبق موته قتله أو قتل بسبب آخر لم يسقط الغسل سواء بقي الأول كالقصاص مع ثبوت الرجم أم لا كما لو عفى عن القود لوجوب تجديده حينئذ وأصالة عدم أجزاء الغسل للسبب الاخر ولا يجب الغسل بعد موته لقيام الغسل المتقدم مقام الغسل المتأخر عن الموت لاعتبار ما يعتبر فيه ولا يرد لزوم سبق التطهير على النجاسة لان المعتبر أمر الشرع

بالغسل وحكمه بالطهر بعده وقد وجد
الأمران وليست نجاسة الميت بسبب الموت عينية محضة وإلا لم يطهر فعلم من ذلك
أن تقديم الغسل يمنع من الحكم
بنجاسته بعد الموت لسقوط غسله بعده وما ذلك إلا لعدم النجاسة ولما فرغ من أحكام
الأسباب الخمسة للغسل شرع في
حكم السبب السادس وهو المس وأدرجه في غسل الأموات لقلة أحكامه ولأن غسل
المس من لوازم تغسيل الميت غالباً
فبيان أحكامه كالمتمم لأحكام غسل الأموات فقال ومن مس ميتاً من الناس بعد برده
بالموت وقبل تطهيره بالغسل
أو مس قطعة ذات عظم أئنت منه أي من الميت أو أئنت من إنسان حي وجب عليه
أي على اللامس لو اُحد مما ذكر الغسل
على أشهر القولين واحترز بالبرد عما لو مسه في حال حرارته الباقية عقيب خروج
روحه فإنه لا غسل إجماعاً وهل يجب عليه
غسل ما مسه به قيل لا لعدم القطع بنجاسته حينئذ وأصالة البراءة ولأن نجاسته ووجوب
الغسل متلازمان إذ الغسل لمس
النجس وهو اختيار الشهيد رحمه الله واختار المصنف الوجوب للحكم بأن الميت
نجس وأجاب في الذكرى بأننا إنما نقطع بالموت
بعد البرد وفيه نظر لمنع عدم القطع قبله ولا لما جاز دفنه قبل البرد ولم يقل به أحد
خصوصاً صاحب الطاعون وقد
أطلقوا القول باستحباب التعجيل مع ظهور علامات الموت وهي لا تتوقف على البرد
مع أن الموت لو توقف القطع به
على البرد لما كان لقيد البرد فائدة بعد ذكر الموت ونمنع التلازم بين نجاسته ووجوب
الغسل لأن النجاسة علقها
الشارع على الموت والغسل على البرد وكل حديث دل على التفصيل بالبرد وعدمه دل
على صدق الموت قبل البرد كخبر
معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام إذا مسه وهو مسخن فلا غسل عليه وإذا برد
فعليه الغسل فإن ضمير مسه يعود

على الميت وعن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام يغتسل الذي غسل الميت وإن غسل الميت انسان بعد موته وهو حار فليس عليه غسل ولكن إذا مسه وقبله وقد برد فعليه الغسل ولا بأس أن يمسه قبل الغسل ويقبله وهذا الحديث

كما يدل على صدق الموت قبل البرد كذلك يدل على جواز تغسيله قبله أيضا وكذلك يدل على وجوب غسل المس وهو مع ما قبله حجة على المرتضى القائل بعدم وجوب غسل المس وكذا غيرهما من الأحاديث الصحيحة ومما يدل على وجوب الغسل بمسه قبل البرد ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت قال يغسل ما أصاب الثوب فيه وما رواه ميمون بن إبراهيم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت قال إن كان غسل فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه وإن كان لم يغسل الميت فاغسل ما أصاب ثوبك وهذا الخبران

دلا على نجاسة الميت مطلقا من غير تقييد بالبرد فمدعى التقييد يحتاج إلى دليل عليه ودلا أيضا على أن نجاسة الميت تتعدى مع رطوبته ويوسته للحكم بها من غير استفصال وقد تقرر في الأصول أن ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يدل على العموم في المقال وإلا لزم الإغراء بالجهل ويندرج في قبلية التطهير

بالغسل الميمم ولو عن بعض الغسلات ومن فقد في غسله الخليطان أو أحدهما فإن الأصح وجوب الغسل بمس كل واحد منهم ومغسل الكافر ومن تعذر تغسيله لكن يندرج في العبارة الشهيد فإنه لم يظهر بالغسل بل هو طاهر في نفسه

ولا يجب بمسه غسل فكان عليه إن ينبه على حكمه وظاهر العبارة أن وجوب الغسل بالمس مغيب بكمال الغسل لعدم صدق اسمه عليه قبل إكماله فيجب عليه قبل كماله ورجح المصنف في غير هذا الكتاب والشهيد وجماعة عدم وجوب الغسل بمس عضو كامل غسله لان الظاهر أن وجوب الغسل تابع لمسه نجسا للدوران وقد حكم بطهارة العضو المفروض ونجاسة الميت وإن لم تكن عينية محضة

لا أنها عينية ببعض الوجوه فإنها تتعدى مع الرطوبة وأيضا فقد صدق كمال الغسل بالإضافة إلى ذلك العضو ولأصالة

البراءة من وجوب الغسل وفيه نظر لان الحكم لا يتم إلا مع جعل نجاسته عينية محضبة
أما الحكمية فلا دليل على
تبعضها بل الأصل كون هذا الغسل كغسل الاحداث فيكون مجموع الغسل هو السبب
التام في رفع النجاسة الحكمية
ولهذا وجبت النية في غسله نعم لو جعلناها عينية محضبة كما ذهب إليه المحقق فلا
إشكال في عدم الوجوب ونمنع
كون الغسل تابعا لمسسه نجسا بل لمسسه بعد البرد بل ذلك عين المتنازع وعليه الدوران
ممنوعة وينتقض على مذهب
الشهيد بمس العظم المجرد فإنه يوجب به الغسل مع أنه قد يكون طاهرا بل قد يطهر
قبل مسه فإنه قابل للطهارة
من الخبث ولا يتعلق به الحدث منفصلا لأنه جزء لا تحله الحياة وقد أجمع الأصحاب
على طهارة ما لا تحله الحياة من
غير نجس العين ومنه العظم فأيجابه الغسل بمسه ينقض دوران وجوب الغسل مع
نجاسة الممسوس وأما قوله وقد
حكم بطهارة الجزء المفروض إلخ فجوابه أن الغسل المجعول غاية لنجاسة الميت هو
غسل الميت لا عضو من أعضائه قطعاً
وأصالة البراءة قد انتفت بالأدلة نعم يبقى هنا إشكال وهو أن مقتضى القواعد الفقهية أن
طهارة المحل من الخبث
تحصل بانفصال الغسالة عن المغسول ولا يتوقف بعدها على تطهير جزء آخر فعلى هذا
إذا كمل غسل عضو وجب الحكم
بطهارته من الخبث بحيث لا يجب غسل اللامس له بعد ذلك الغسل الجنتي إذ لو
توقف طهارة ذلك العضو من الخبث على
طهارة المجموع لزم مخالفة القاعدة السالفة وحينئذ يبعد الحكم بوجوب الغسل بمسه
دون غسل العضو اللامس إذ
لم يعهد انفكاك الغسل عن الغسل إلا على مذهب الشهيد ره من وجوب الغسل بمس
العظم المجرد مع أنه قد يكون طاهرا

من الخبث لأنه مما لا تحلّه الحياة ويندفع بأن الاستبعاد مع قيام الدليل غير مسموع كيف وقد وقع مثله على مذهب الشهيد رحمه الله ولزم من ذلك أن بين نجاسة المحل (العضو خ ل) اللامس ووجوب الغسل بالمس عموماً وخصوصاً من وجه يجتمعان في من الميت بعد البرد وقبل التطهير وينفرد نجاسة العضو اللامس (عن الغسل صح) بالمس قبل البرد على ما مر وينفرد الغسل عن نجاسة اللامس بمس العظم المجرد مع عدم الرطوبة أو مع إزالة الخبث عنه وفي العضو الممسوس (الملموس خ ل) بعد كمال غسله وقبل كمال غسل الميت وبالجملة فالمسألة من المشكلات وللتوقف في حكمها وجه وما ذكره الجماعة متجه غير أن الأدلة النقلية الخاصة لا تساعد عليه والله أعلم وأما مس القطعة ذات العظم فقد تقدم الكلام فيها وأن الشيخ ادعى الاجماع على وجوب الغسل بمسها إذا أبيت من ميت وبه مع ذلك رواية مرسله رواها أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة فإذا مسه انسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من مسه الغسل وإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه وهذه الرواية قد تدل بإطلاقها على حكم المبانة من الحي والميت وإن كان الأصحاب قد ذكروها في الميت خاصة وردّها المحقق بالارسال ويمكن أن يقال أن هذه القطعة من شأنها الحياة فإذا قطعت صدق اسم الميت عليها لان الموت عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً فكلما دل على حكم الميت دل عليها فإن تم ذلك ثبت الحكم في القطعتين من غير فرق ولا ريب أن وجوب الغسل بمسهما أولى وأحرى خصوصاً مع حكم أجلاء الأصحاب بالتسوية بينهما في الوجوب كالمصنف في سائر كتبه والشهيد وغيرهما ودعوى الشيخ الاجماع مع أن المنقول بخبر لو أخذ حجة عند المحققين فلا عبرة بقدرح المحقق فيه وضعف الخبر قد ينجر بالشهرة وقبول الأصحاب وهل العظم المجرد من اللحم بحكم ذات العظم سواء اتصل أم انفصل قيل نعم لدوران الغسل معه وجوداً وعدمه وهو اختيار الشهيد رحمه الله ويضعف بمنع عليه الدوران وبجواز كون العلة هي المجموع المركب منه ومن اللحم ولأن العظم طاهر في نفسه إذ لا تحلّه الحياة فلا يفيد غيره نجاسة ولو فرضت نجاسته فهي عرضية خبيثة

تزول بتطهيره كباقي المنجسات بالخبث
نعم هو على تقدير اتصاله تابع للميت كما يتبعه شعره وظفره أما حال الانفصال فلا
فالحاقه حينئذ بباقي الاجزاء التي لا
تحلها الحياة أوجه وإن كان القول بوجود الغسل بمسه أحوط وهذا في غير السن
والضرس أما فيهما فالقول بالوجوب
أشد ضعفا لأنهما في حكم الشعر والظفر هذا مع الانفصال أما مع الاتصال فيمكن
المساواة والوجوب لأنه جزء من جملة
يجب بمسها الغسل كل ذلك مع عدم طهارته بالغسل أما معه ولو بالقرينة كالموجود
في مقبرة المسلمين فلا غسل بمسه
بخلاف الموجود في مقبرة الكفار ولو تناوب عليها الفريقان تعارض أصالة عدم الغسل
والشك في الحدث ورجح الشهيد
سقوط الغسل وفيه نظر ولو جهلت تبعت الدار واعلم أن كل ما حكم في مسه بوجوب
الغسل مشروط بمس ما تحله
الحياة من اللامس لما تحله الحياة من الملموس فلو انتفى أحد الأمرين لم يجب الغسل
فإن كان تخلف الحكم لانتفاء الأول خاصة
وجب غسل اللامس خاصة وإن كان لانتفاء الثاني خاصة فلا غسل ولا غسل مع
اليبوسة وكذا إن كان لانتفاء الأمرين
معا هذا كله في غير العظم المجرد كالشعر والظفر ونحوهما أما العظم فقد تقدم
الاشكال فيه وهو في السن أقوى ويمكن
جريان الاشكال في الظفر أيضا لمساواته العظم في ذلك ولا فرق في الاشكال بين
كون العظم والظفر من اللامس أو الملموس
ولو خلت القطعة المبانة من حي أو ميت من عظم أو كان الميت الممسوس من غير
الناس مما له نفس سائلة غسل اللامس يده
بل العضو اللامس خاصة أما عدم الغسل ففي الأخبار السابقة ما يدل عليه وأما وجوب
غسل اليد في القطعة الخالية من
العظم فظاهر مع الرطوبة لنجاسة ميت الآدمي وتنجس الملاقي لها برطوبة وأما مع
عدمها فلان نجاسة الميت عند المصنف

حكيمية بالنسبة إلى تنجيس الملاقي لها مطلقا ويدل عليه أيضا ما تقدم من خبر الحلبي وإبراهيم بن ميمون عن الصادق عليه السلام حيث دلا على نجاسة الثوب الملاقي لبدن الميت من غير تقييد بالرطوبة وعدمها وأما حكم الميت من غير الناس مما له نفس فإن نجاسته تتعدى مع الرطوبة قطعا لما مر أما مع عدمها فكذلك عند المصنف ومن ثم أطلق الحكم هنا لإطلاق قول الصادق عليه السلام ولكن يغسل يده ويحتمل العدم كباقي النجاسات وهو اختيار الشهيد رحمه الله وفي حكم هذين الأمرين مس الميت قبل البرد فإنه يوجب غسل ما مسه به خاصة عند المصنف مطلقا وقد تقدم تحقيقه واعلم أن الذي استفيد من الاخبار واختاره جماعة من الأصحاب أن نجاسة الميت عينية من وجه حكيمية من آخر أما الأول فلحكمهم تبعيتها إلى غيرها كما دل عليه إطلاق الاخبار كخبر الحلبي وإبراهيم بن ميمون والحكيمية الحديثة ليست كذلك وأما كونها حكيمية من وجه فلزوالها بالغسل وافتقاره إلى النية كالجنابة وغيرها وأما حكم المنتقلة منها إلى اللامس فإن كان مع الرطوبة فهي عينية محضة فلو لمس اللامس له برطوبة آخر برطوبة نجس أيضا وهلم جرا وخلاف ابن إدريس في ذلك ضعيف وإن كان مع اليبوسة فقليل هي حكيمية محضة أي محكوم بوجوب تطهير اللامس ولا يتعدى النجاسة إلى غيره فلو مسه بغير رطوبة ثم مس رطبا لم ينجس الثاني وهو اختيار المصنف في القواعد وفيه نظر لإطلاق النصوص المتقدمة بوجوب غسل الملاقي لبدن الميت وما ذاك إلا لنجاسته ومن حكم النجس تنجيسه لغيره مع ملاقاته له برطوبة فالظاهر حينئذ كون نجاسة اللامس له مطلقا عينية محضة فينجس الملاقي لها (له خ ل) مع الرطوبة ويعتبر في إزالتها ما يعتبر في إزالة العينية النظر الرابع في أسباب التيمم المسوغة له وكيفيته وهي بيان أفعاله على وجه التفصيل وقوله يجب التيمم لما تجب له الطهارتان ليس من الأسباب والكيفية وإنما ذكره استطرادا وقد تقدم الكلام عليه في أول الكتاب في باب بيان أقسام الطهارة وهذه العبارة أجود مما تقدم هناك في قوله والتيمم يجب للصلاة والطواف إلخ والمندوب ما عداه لاستلزام ما تقدم كون التيمم للبت في المساجد مع الاحتياج إليه وللصوم مع تعذر الغسل ولمس خط

المصحف كذلك مندوبا بخلاف قوله
هنا بل هو كالمنافي لما تقدم لكن لا مشاحة في اللفظ مع الاتفاق على المعنى وإنما
يجب التيمم عند العجز عن الماء فمسوغه
في الأصل شئ واحد للآية لكن للعجز أسباب فقد الماء بأن لا يوجد مع طلبه على
الوجه المعتبر وسيأتي بيانه أو الخوف
على النفس أو المال من استعماله مع وجوده المعبر عنه بقوله أو تعذر استعماله للمرض
أي لحصول مرض مانع من استعمال
الماء بأن يخاف زيادته أو بطؤ برئه أو عسر علاجه أو لخوف حصول المرض بسبب
الاستعمال وإن لم يكن موجودا حال الاستعمال
ولا فرق في ذلك بين المرض العام لجميع البدن والمختص بعضو ولو كان المرض
يسيرا بحيث يتحمل مثله عادة كالصداع
ووجع الضرس فظاهر العبارة عدم جواز التيمم لعدم التعذر عادة وصرح به في غير هذا
الكتاب وفي النهاية علق
الجواز على مطلق المرض وهو ظاهر اختيار الذكرى محتجا بالعسر والخرج وبنفي
الضرر في الخبر مع أنه لا وثوق في المرض
بالوقوف على الحد اليسير ولأن ضرر ما ذكر أشد من ضرر الشين وقد أطبقوا على
جواز التيمم لخوفه وفي حكم المرض
وخوفه العجز عن الحركة التي يحتاج إليها في تحصيل الماء لكبر أو مرض أو ضعف
قوة فيباح له التيمم إلا أن يجد معاونا
ولو بأجرة مقدورة وكذا العجز بسبب ضيق الوقت بحيث لا يدرك منه بعد الطهارة قدر
ركعة فإنه يتيمم وإن قدر على الماء
بعد الوقت خلافا للمحقق رحمه الله ولو أمكن زوال الضرر بالاسخان وتمكن منه ولو
بعوض مقدور وإن كثر لم يجز
التيمم ولا فرق في ذلك بين متعمد الجنابة وغيره على الأشبه لاطلاق النصوص ونفي
الضرر خلافا للمفيد وجماعة
حيث ذهبوا إلى عدم جواز التيمم حينئذ وإن خاف على نفسه وللشيخ في النهاية حيث
جوزه عند خوف التلف وأوجب الإعادة

استنادا إلى اخبار لو سلم دلالتها كانت معارضة بأقوى منها وأظهر دلالة أو تعذر استعماله للبرد المؤلم في الحال ألما شديدا لا يتحمل مثله عادة مع أمر العاقبة فإنه سوغ له التيمم حينئذ كما صرح به المصنف في المنتهى والنهاية لعموم قوله صلى الله عليه وآله لا ضرر أما لو تألم بالبرد الماء يمكن تحمله عادة لم يجبر التيمم قطعا لانتفاء الضرر وعليه يحمل الخبر باغتسال الصادق عليه السلام في ليلة باردة وهو شديد الوجد ويمكن المنع من التيمم مع البرد الذي لا تخشى عاقبته مطلقا لظاهر الخبر وهو الظاهر من اختيار الشهيد رحمه الله وحكم الحر في ذلك حكم البرد وإنما خصه بالذكر لأنه الأغلب في المنع وكذا لو كان تعذر استعماله لسبب الشين وهو ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة وربما بلغت تشقق الجلد وخروج الدم وإنما كان مانعا لأنه نوع من الأمراض خصوصا مع تشقق الجلد ولا فرق في الشين بين شدته وضعفه للاطلاق وصرح به المصنف في النهاية وقيده في المنتهى بكونه فاحشا لقلّة ضرر ما سواه وهو أولى والمرجع في ذلك كله إلى ما يجده من نفسه ظنا أو تجربة أو إلى أخبار عارف ثقة أو من يظن صدقه وإن كان فاسقا أو صبيا أو امرأة أو عبدا أو كافرا لا يتهمه على دينه ولا يشترط التعدد ولا فرق في ذلك بين الطهارتين ومتى خشى شيئا من ذلك لم يخبر استعمال الماء لوجوب حفظ النفس فلو خالف واستعمله ففي الاجزاء نظر من امثال أمر الوضوء أو الغسل ومن عدم الاتيان بالمأمور به الآن فيبقى في العهدة والنهي عن استعماله في الطهارة المقتضى للفساد في العبارة وهو أقرب أو خوف العطش الحاصل أو المتوقع في زمان لا يحصل فيه الماء عادة أو بقرائن الأحوال له أو لغيره من النفوس المحترمة التي لا يهدر اتلافها إنسانية أم حيوانية ولا اعتبار بغيرها كالمرتد عن فطرة والحربي والكلب العقود والخنزير وكل ما يجوز قتله سواء وجب كالزاني المحصن أم لا كالحية والهرة الضارية ولا فرق في خوف العطش بين الخوف على النفس أو شئ من الأطراف أو خوف مرض يحدث بسببه أو يزيد أو خوف ضعف يعجز معه عن المشي حيث يحتاج إليه أو مزاولة أمور السفر التي لا يتم بدونها لان

ذلك كله ضرر ولا فرق في تقديم دفع
العطش على الطهارة بين أن يكون عنده ماء نجس يمكنه دفع العطش به والطهارة
بالتطهر أولاً لأن رخصة التيمم أولى
من رخصة استعمال النجس نعم لو أمكن أن يتطهر به ويجمع المتساقط من الأعضاء
للشرب على وجه يكتفى به وجب جمعا بين
الحقين ولو تطهر به في موضع العطش فالظاهر البطلان كما لو تطهر به مع خوف
الضرر بالمرض للنهي المقتضى للفساد
واستقرب المصنف في النهاية الاجراء لامثال أمر الوضوء وفيه نظر لأن مطلقه مقيد
بالقدرة على استعمال الماء وهو منتف
هنا أو خوف اللص أو السبع في طريق الماء على النفس المحترمة أو شئ من الأطراف
كذلك أو المال المحترم له أو لغيره
فيسقط عنه السعي إليه وإن كان قريبا منه لنفي الحرج والنهي عن الالتقاء في التهلكة
ولقول الصادق عليه السلام لا أمره
أن يضرر بنفسه فيعرض له لص أو سبع والخوف من وقوع الفاحشة كذلك سواء الذكر
والأنثى وكذا الخوف على العرض
وإن لم يخف على البضع وفي إلحاق الخوف على الدابة بذلك نظر والظاهر الإلحاق
لدخول الفاحشة والخوف مع عدم سبب
موجب له بل بمجرد الخبر كالخوف للسبب عند المصنف وجماعة لاشتراكهما في
الضرر بل ربما أدى الجبن إلى ذهاب العقل الذي
هو أقوى من كثير مما يسوغ التيمم لأجله أما الوهم الذي لا ينشأ عنه ضرر فلا أو
الخوف من ضياع المال بسبب السعي و
إن لم يكن من اللص أو السبع ويمكن أن يريد بخوف اللص أو السبع على النفس
وبقول أو ضياع المال ذهابه بسببهما
والأول أمثل ولا فرق بين المال القليل والكثير لاطلاق الامر بإصلاحه أو عدم الآلة
المحتاج إليها في تحصيل الماء
والدلو والرشا حيث يحتاج إليها والقادر على شد الثياب بعضها ببعض والتوصل إلى
الماء بها ولو بشق بعضها

وإن نقصت أثمانها متمكن مع عدم التضرر بذلك ويتحقق عدم الآلة والماء بعدم وجودهما معه أو مع باذل ولو بعوض أو إعاره لها أو هبة له لعدم المنة الكثيرة في ذلك أو بوجودهما مع من إلا يبذلها إلا بثمن مع عدم الثمن في الحال أو في المال حيث يمكن تأجيله إليه وكذا لو وجدت الآلة بأجره مع عدمها كذلك ولا يتحقق بوجودها هبة أو وجود ثمنها أو ثمن الماء كذلك لأن ذلك كله مما يمتن به عادة ويحصل به ضرر وغضاضة وامتهان على نفوس الأحرار ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير لعدم انضباط أحوال لقلق في ذلك فاعلا وقابلا فربما عد بعضهم القليل كثيرا وشق على بعضهم تحمل القليل كالكثير فالمرجع في ذلك إلى جنس ما يمتن به عادة كما لم يفرق بين كثير الماء وقليله في وجوب قبوله اعتبارا بالجنس هذا إذا كان البذل على وجه التبرع كالهبة ونحوها أما المنذور على وجه يدخل فيه المحتاج ويفتقر إلى القبول فإن قبوله واجب كما يجب التكسب له لوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق وانتفاء المنة ولو كان النذر لا يحتاج إلى قبول فوجوب أخذه أولى لأن الملك فيه حينئذ قهري والمنة منتفية وكما لا يجب قبول الهبة كذا لا يجوز مكابرة مالك الماء والآلة عليهما لانتفاء الضرورة بخلاف الماء للعطش والطعام في المجاعة ولو وجدته أي الثمن وخاف الضرر على نفسه أو غيره من الأموال المحترمة كما تقدم بدفعه عوضا عن الماء أو الآلة لم يجب دفعه في ذلك بل لم يجز لأننا سوغنا ترك استعمال الماء لحاجته وهو غير المطهر فترك بدله مع الحاجة أولى وجاز حينئذ التيمم لصدق العجز عن تحصيل الماء فرع للمصنف رحمه الله لو وجد ماء موضوع في الفلاة في حب أو كوز ونحوه للسابلة جاز له الوضوء ولم يسغ له التيمم لأنه واجد إلا أن يعلم أو يظن وضعه للشرب ولو كان كثيرا دلت الكثرة على تسويغ الوضوء منه ذكر ذلك كله في النهاية وللنظر في بعض قيوده بحال ولو وجدته أي الماء بثمن لا يضره في الحال يمكن أن يريد به الزمان الحاضر فلا عبرة بخوف ضرره في المال لا مكان تجدد ما يندفع به الضرورة ولعدم الضرر بذلك حينئذ والأولى أن يراى به حاله أي حال نفسه فيجعل اللام عوضا عن المضاف إليه ليعم الضرر الحاضر

والمتوقع حيث يحتاج إلى المال المبذول في مستقبل الزمان الذي لا يتجدد له في مال عادة فمتى لم يضره بذل الثمن في الحال أو المال على ذلك الوجه وجب الشراء لانتفاء الضرر الذي باعتباره ساغ التيمم وإن زاد الثمن المقدور عليه المفروض عدم التضرب به مطلقاً عن ثمن المثل أضعافاً مضاعفة على المشهور لأنه متمكن والفرض انتفاء الضرر ولوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق بحسب الامكان ولقول الكاظم عليه السلام وقد سئل عمن وجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم وهو وأجد لها يشتري قد أصابني مثل هذا فاشترت وتوضأت على إشكال ذلك ناشئ مما ذكرناه ومن أن خوف فوات المال اليسير بالسعي إلى الماء مجوز للتيمم فكيف يجب بذل الكثير على هذا الوجه فيه ولتساوي الحكم في تضييع المال القليل والكثير وكفر مستحله وفسق غاصبه وجواز الدفع عنه وهو اختيار ابن الجنيد وجوابه الفرق بين جميع ما ذكر وموضع النزاع بالنص وبالمنع من مساواة ما يبدله المكلف باختياره وبين ما ينهب منه قهراً لما في الثاني من لزوم الغضاضة والإهانة الموجبة للضرر بخلاف الأول لان الفرض انتفاء الضرر فيه وفرق المصنف بينهما بأن اللازم في الفرع إنما هو الثواب لأنه عبادة اختيارية مطلوبة للشارع وهو أضعاف ما دفع واللازم في الأصل إنما هو العوض وهو مساو لما أخذ منه فلم يتم القياس و ستضعفه الشهيد رحمه الله استناداً إلى أنه إذا ترك المال لابتغاء الماء دخل في حيز الثواب وهو حسن بل يجمع به حينئذ بين العوض والثواب وهو أعظم من الثواب وحده فالأولى الاستناد في الفرق إلى النص والغضاضة المذكورة والاعتبار في ثمن المثل بالنسبة إلى الماء بحسب الزمان والمكان لأنه متقوم في نفسه وربما احتتم اعتبار أجره تحصيل الماء

خاصة بناء على أن الماء لا قيمة له وقد عرفت ضعفه وإطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق بين المجحف وغيره وما تقدم من الأدلة يشمله وقيد المصنف في التذكرة والشهيد في الذكرى وجوب الزائد عن ثمن المثل بعدم الاجحاف بالمال وإن كان مقدورا للخرج ولو بذل بثمن إلى أجل يقدر عليه عند الحلول فقد صرح المصنف وجماعة بالوجوب لأن له سبيلا إلى تحصيل الماء وربما أشكل بأن شغل الذمة بالدين الموجب للذلة مع عدم الوثوق بالوفاء وقت الحلول وتعريض نفسه لضرر المطالبة وإمكان عروض الموت له مشغول الذمة ضرر عظيم وفي حكمه الاقتراض للشراء وتقدم النفقة على شراء ماء الطهارة أما الدين مع عدم المطالبة فيبنى على ما ذكر وكذا القول في الآلة يجب شراؤها وإن زاد ثمنها كما تقدم ولو تعذر الشراء وأمكن الاستيجار تعين ولو أمكنا تخير كل ذلك من باب المقدمة ولو فقد أي الماء وجب عليه الطلب من أصحابه ومجاوريه في ركب أو رحله فإن لم يجده وجب عليه الطلب غلوة سهم بفتح الغين وهي مقدار الرمية من الرامي المعتدل بالآلة المعتدلة في الأرض الحزنة بسكون الرء المعجمة خلاف السهلة وهي المشتملة على نحو الأشجار والأحجار والعلو والهبوط ويجب مراعاة هذا القدر من كل جانب بحيث يستوعبها وقدر غلوة سهمين من كل جانب في الأرض السهلة بسكون الهاء وكسرهما وهي خلاف الحزنة ولو اختلفت الأرض في السهولة والحزونة توزع الحكم بحسبها ولو علم عدم الماء في بعض الجهات سقط الطلب فيه أو مطلقا فلا طلب لانتفاء الفائدة وتحقق شرط جواز التيمم كما أنه لو علم الماء قبل أو ظنه في أزيد من النصاب كقرية ونحوها وجب قصده مطلقا ما لم يخرج الوقت ويجوز الاستنابة في الطلب بل قد يجب ولو بأجرة لوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق ويشترط عدالة النائب إن كانت الاستنابة اختيارية وإلا اشترطت مع إمكانها ويحتسب لهما على التقديرين ويجب طلب التراب لو فقدته حيث يجب التيمم لأنه شرط الواجب المطلق كالماء ولو فات بالطلب غرض مطلوب كما في الحطاب والصائد ففي وجوبه لقدرته على الماء أو سقوطه دفعا للضرر وجهان ولو حضر الفرض الثاني حدد الطلب له إن لم يعلم عدم الماء

بالطلب الأول أو بالانتقال إلى محل يعلم
عدمه فيه وليكن الطلب بعد دخول الوقت ولو سبق وأفاد عدم يقينا كفى وإلا فلا
ولو وجد ماء بالتنونين ويجوز
كونه نكرة موصوفة أي وجد من الماء شيئا لا يكفيه للطهارة تيمم ولا تتبع الطهارة
بأن يغسل بما يجده ثم يتيمم على العضو
الباقي عندنا لانحصار الطهارة في أقسامها الثلاثة والملفقة ليست أحدها وربما حكى
عن الشيخ في بعض أقواله التبعض
وهو مذهب العامة وهذا بخلاف ما لو كان عليه طهارتان كما في الأغسال المجامعة
للوضوء فوجد من الماء ما يكفي أحدهما
فإنه يستعمله ويتيمم عن الأخرى فإن وسع لكل منهما على البدل قدم الغسل ولو كان
على بدن المحدث أو ثوبه أو ما يتوقف
صحة الصلاة على طهارته نجاسة ووجد ما يكفيه لإزالة النجاسة خاصة أزالتها وتيمم
والمراد أنه وجد من الماء ما لا
يكفيه لإزالة الحدث والخبث معا بل ما يكفي أحدهما فإنه يزيل النجاسة ويتيمم ولا
يخفى قصور العبارة عن تأدية هذا المعنى
وإنما قدمت إزالة النجاسة لان للطهارة المائية بدلا وإزالة النجاسة لا بدل لها فيجمع
بين الحقين ويستفاد من ذلك
إن الحكم مشروط بوجود ما يتيمم به فلو فقد قدم الطهارة المائية لانتفاء البدل حينئذ
واشترط الصلاة بالطهارة مطلقا
بخلاف إزالة النجاسة وقد صرح بذلك جماعة ولا بد في تقييد الحكم بتقديم إزالة
النجاسة بكونها غير معفو عنها وكون
الثوب مع ذلك مما يحتاج إلى لبسه في الصلاة إن كانت فيه أما لعدم الساتر أو
للاضطرار إلى لبسه لبرد ونحوه وهذا
على سبيل الاستحسان لا الأفضلية ولا يجوز المخالفة ولو خالف وتطهر أساء وفي
صحتها نظر من الطهارة بماء مملوك
مباح فيصح ومن النهى عن الطهارة اللازم من الأمر باستعمال الماء في إزالة النجاسة إذ
الأمر بالشئ يستلزم النهى عن ضده

والنهي في العبادة يدل على الفساد وفي توجيه النظر من الجانبيين نظر أما الأول فلمنع كلية الكبرى المطوية لأنها محل النزاع ولانتقاضها بمن تطهر بما ذكر مع يقين الضرر لمرض ونحوه وأما الثاني فلما تحقق في الأصول من أن الأمر بالشئ إنما يستلزم النهي عن ضده العام وهو مطلق الترك لا الأضداد الخاصة فلا يتم الدليل وعلى كل حال فالوجه عدم الاجزاء لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه فلم يتحقق الاجزاء كما تحقق في الأصول واستقرب المصنف في التذكرة الاجزاء إن جوز وجود المزيل في الوقت وإلا فلا ولا يصح التيمم إلا بالأرض لقوله تعالى فتيمموا صعيدا وقول الصادق عليه السلام إنما هو الماء والصعيد وإنما للحصر والصعيد عندنا هو وجه الأرض وهو أحد التفسيرين ونقل عن جماعة من أهل اللغة ذكر ذلك الخليل وتغلب عن ابن الأعرابي ويدل عليه قوله تعالى فتصبح صعيدا زلقا أي أرضا ملسه (ملساء صح) مزلقة فيتناول جميع أصنافها كالتراب وإن كان نديا والحجر بأنواعه والمدر وأرض النورة وأرض الجص قبل إحراقهما لوقوع اسم الأرض عليهما حينئذ وإن كانا قد يؤولان إلى المعدن لعدم تناول المعدن لهما قبله ومنع ابن إدريس منهما لكونهما معدنا وشرط في النهاية في جواز التيمم بهما فقد التراب وهما ضعيفان أما بعد الاحراق فلا يجوز للاستحالة خلافا للمرتضى وتراب القبر الملاصق للميت وإن تكرر النيش لأنه أرض والأصل عدم مخالطتها شيئا من النجاسات نعم لو علم ذلك كما لو كان الميت نجس العين لم يخبر ولا يضر اختلاطه باللحم والعظم الطاهرين بالغسل مع استهلاله لهما وأما تراب القبر الذي لا يلاصق الميت فإنه وان جاز التيمم عليه لكن لا وجه لتخصيصه بالذكر في سياق أنواع الأرض والمستعمل لبقاء الاسم وعدم رفع التيمم الحدث والمراد به الممسوح به أو المتساقط عن محل الضرب بنفسه أو بالنفض لا المضروب عليه إجماعا بل هو كالماء المغترف منه ولا يصح التيمم بالمعادن كالكحل والزرنيخ وتراب الحديد ونحوها لعدم وقوع اسم الأرض عليها والرماد سواء كان رماد الخشب أم التراب لعدم تسميته أرضا واستقرب المصنف في النهاية جوازه برد ما الأرض والأشنان بضم الهمزة والدقيق لعدم التسمية كذلك والمغصوب للنهي عن

استعماله المقتضى للفساد في العبادة
والمراد به ما ليس بمباح ولا مملوك ولا مأذون فيه صريحا أو ضمنا كالمأذون في
التصرف فيه أو فحوى كالمأذون في دخوله
وجلوسه ونحوهما عموما أو خصوصا أو شاهد الحال كالصحارى المملوكة حيث لا
ضرر على المالك ومثله جدار الغير من خارج
حيث لا يتوجه عليه ضرر كذلك نعم لو ظن الكراهة أو صرح بها المالك امتنع ويتحقق
النهي عن المغصوب مع الاختيار
قطعا أما لو حبس المكلف في مكان مغصوب ولم يجد ماء مباحا أو وجد ولزم من
استعماله إضرار بالمكان فهل
يجوز التيمم بترابه الطاهر مع عدم وجود غيره كما يجوز الصلاة فيه لخروجه بالاكراه
عن النهى فصارت الأكوان مباحة
لامتناع التكليف بما لا يطاق أم لا يجوز لافتقاره إلى تصرف في المغصوب زائد على
أصل الكون وجهان وهذا بخلاف
الطهارة بالماء المغصوب لأنه يتضمن إتلافا غير مأذون فيه ولا تدعو إليه ضرورة نعم لو
ربط في ماء مغصوب
وتعذر عليه الخروج ولم يلزم من الاغتسال به زيادة إتلاف أمكن تمشى الوجهين
والنجس لقوله تعالى فتيمموا
صعيدا طيبا قال المفسرون معناه الطاهر ولقوله صلى الله عليه وآله وترايبها طهورا
والنجس لا يعقل كونه مطهرا
لغيره ويجوز التيمم بالوحد مع عدم التراب والمراد عدم إمكان تجفيفه وجمعه في
مكان ثم الضرب عليه إذ لو قدر على
ذلك لم يفرض عدم التراب لأنه تراب حقيقة لكن على تقدير عدم إمكان تجفيفه إنما
يجوز التيمم به مع فقد الغبار
على الثوب ونظائره فكان ينبغي تأخيرها عنها كما ورد في الاخبار عن الصادق عليه
السلام ويشترط في الوحد كون أصله
مما يصح التيمم عليه وإلا لم يخبر التيمم به مطلقا صرح به المصنف في النهاية وكذا
يجوز التيمم بالحجر معه أي مع وجود التراب

لما تقدم من أن الصعيد وجه الأرض والحجر أرض إجماعا كما نقله في المعبر ولأنه تراب اكتسب رطوبة لزجة وعملت فيه الحرارة فإفادته استمساكا ويتناول الحجر جميع أنواعه من رخام وبرام وغيرهما ورد بذلك على الشيخ وجماعة حيث شرطوا في جواز استعماله فقد التراب استنادا إلى أن المراد بالصعيد في الآية التراب كما هو أحد التفسيرين عند أهل اللغة والحجر ليس بتراب وجوابه إنا قد بينا أن المراد بالصعيد الأرض وهو من جملة أصنافها ولأنه لو لم يكن الحقيقة باقية فيه لم يكن التيمم به مجزيا عند فقد التراب كالمعدن والتالي باطل إجماعا ولا يعارض بالتيمم بالوحد ونحوه لدخوله بنص خاص بخلاف الحجر وفي حكمه الخزف لعدم خروجه بالطبخ عن اسم الأرض كالحجر وإن خرج عن اسم التراب خلافا لابن الجنيد والمحقق في المعبر مع تجويزها التيمم بالحجر وهو أقوى خروجا عن اسم التراب وهذا الخلاف غير جار في السجود عليه لان باب السجود أوسع من باب التيمم ولاجماعهم على أن محله الأرض لا التراب وقد تقرر أن الحجر من أصنافها وقد أجمعوا على جواز السجود عليه وهو أقوى بعدا عن التراب من الخزف وصرح المحقق في المعبر بجواز السجود عليه مع منعه من التيمم به بناء على خروجه بالطبخ عن اسم الأرض قال المصنف في التذكرة وهو ممتنع ولهذا جاز السجود عليه (وهو ممنوع صح) ويكره التيمم بالسبخة بالتحريك والتسكين وهي الأرض المالحة الناشئة على أشهر القولين لأنها أرض ومنع ابن الجنيد من التيمم بها لأنها استحالت فأشبهت المعادن وهو ممنوع نعم لو علاها الملح لم يجز حتى يزيله وعرفها المصنف في النهاية بأنها التي لا تنبت وهو بعيد والرمل لشبهه بأرض المعدن ووجه الجواز إطلاق اسم الأرض عليه لو فقد أي جميع ما تقدم ولا يجوز عود الضمير إلى التراب لأنه أخص مما يجوز عليه التيمم والأرض مؤنثة سماعية إلا يحسن عود الضمير إليها تيمم بغبار ثوبه ولبد سرجه وعرف دابته مخيرا في ذلك إلا أن يختص أحدها بكثرة الغبار فيتعين وذكر الثلاثة لكونها مظنة للغبار لا للحصر فلو كان معه بساط وما شاكلة فما يجمع الغبار تيمم به لقول الصادق عليه السلام فإن كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شيء مغبر ويجب نفض محل الغبار حتى يعلو

ظاهره ويضرب عليه إلا أن يتلاشى
به فيقتصر على الضرب عليه ولو فرض عدم الغبار فيها أصلا لم يجز الضرب عليها لأن
الاعتبار بالغبار لا بها ومن
هنا ضعف قول الشيخ بتقديم غبار عرف الدابة والسرج على الثوب وابن إدريس
بالعكس ويشترط كون الغبار
من جنس ما يصح التيمم به كغبار التراب لا غبار الدقيق وشبهه ولو فقد الغبار تيمم
بالوحد كما تقدم فلو قدمه على
الغبار لم يصح لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه فيبقى في العهدة واعلم أن التيمم لا
يجوز قبل وقت الموقته إجماعا
ولأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل دخول الوقت لعدم التكليف حينئذ ويجوز بل
يجب فعله مع الضيق إجماعا ولأنه
لولا لزم الاخلال بالصلاة والمراد بالضيق أن لا يبقى من الوقت سوى مقدار فعل
الصلاة وما لا بد منه فيها
وهل يجوز فعله في حال السعة أقوال ثلاثة أحدها وهو المشهور خصوصا بين القدماء
حتى ادعى الشيخ والسيد المرتضى
عليه الاجماع المنع منه مطلقا ومستنده مع الاجماع المقبول ما نقل منه بخبر الواحد
فضلا عن نقل هذين الامامين
صحيحة محمد بن مسلم قال سمعته يقول إذا لم تجد الماء وأردت التيمم فأخر التيمم
إلى آخر الوقت فإن فاتك الماء
لم تفتك الأرض والامر للوجوب وحسنة زرارة عن أحدهما عليهما السلام إذا لم يجد
المسافر ماء فليطلب ما دام في
الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فلتيمم وليصل في آخر الوقت والامر للوجوب أيضا
وتأينها جوازه مع السعة
مطلقا واختيار الصدوق لعموم فلم تجدوا ماء وقوله صلى الله عليه وآله أينما أدرتني
الصلاة تيممت وصليت
ودلالة أخبار صحيحة على عدم إعادة واجد الماء في الوقت وهو مستلزم للتيمم مع
السعة كصحيح زرارة عن الباقر

عليه السلام قلت إن أصاب الماء وقد صلى تيمم وهو في وقت قال تمت صلاته ولا إعادة عليه ومثله عن معاوية بن ميسرة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل في السفر لا يجد الماء ثم صلى ثم أتى بالماء وعليه شيء من الوقت أيمضي على صلاته أم يتوضأ ويعيد الصلاة قال يمضي على صلاته فإن رب الماء رب التراب وثالثها

التفصيل بالعلم باستمرار العجز وعدمه فيجوز مع السعة في الأول دون الثاني وهو اختيار المصنف والمحقق وابن الجنيد إلا أن ابن الجنيد اكتفى بظن الاستمرار والمصنف صرح بالعلم ولعله أراد بالعلم ما يعم غلبة الظن كما هو بعض إطلاقاته وصرح به في المخ جمعا بين الأدلة وقول المصنف والأولى تأخيرها إلى آخر وقت الصلاة يشعر باختيار السعة مطلقا لأن الأكثر استعمال الأولى في موضع الاستحباب لكنه غير معهود من مذهبه وإن حمل على الوجوب كان اختيار المراعاة الضيق مطلقا وهو غير المعهود من مذهبه أيضا ويمكن حمله على التفصيل باستعمال الأولوية في القدر المشترك بين الراجح المانع من النقيض وغير المانع وأقل أحوال استعمال المشترك في معنييه أنه مجاز أو كون التأخير أولى بالنظر إلى جميع أفراد ذلك لا ينافي وجوب بعضها كما في استحباب الإقامة بمنى أيام التشريق مع وجوب إقامة بعضها وعلى كل حال فالقول باعتبار التضييق مطلقا أقوى للنص والاجماع والشهرة والاحتياط وما ورد من الاخبار التي استدلت بها مجوز التقديم لم يدل نصا على جواز التقديم بل على إمكان وقوعه ونحن نقول به فإن المعتبر في الضيق الظن فلو انكشف خلافه أجزأ للامتنان ولمفهوم الأخبار المذكورة وحملها على ما إذا علم أو ظن عدم الماء

إنما يتم لو دلت على جواز التقديم نصا والتقدير عدمه بخلاف أخبار التضييق وقد تقرر في الأصول ما دل نصا مرجح على غيره مع التعارض وعلى ما حققناه لا تعارض ومنه يظهر ضعف حمل أخبار التضييق على الاستحباب ترجيحا لجانب التوسعة والقول بالتفصيل بالعلم وعدمه متوجه لعدم الفائدة في التأخير على

تقديره لكن قوة الدليل
النقلي لا تساعد عليه فإن قيل ما ذكرتم من النصوص إنما دلت على وجوب التأخير
لفاقد الماء ولا دلالة لها
على وجوب تأخير غيره من ذوي الأعذار فيرجع إلى الأدلة الأخرى خصوصا مع عدم
رجاء زوال العذر فلم قلت بوجوب
التأخير مطلقا قلنا الاجماع منعقد على عدم التفصيل بالتأخير للفاقد دون المريض
خالف الضرر بل أما الجواز
مطلقا أو وجوب التأخير مطلقا مع الرجاء أو بدونه فالقول بالتفصيل على هذا الوجه
إحداث قول مبطل لما حصل عليه
الاجماع وتحقيق المسألة في الأصول وهل التضيق شرط في دوام الإباحة كما هو في
ابتدائها إشكال فلو دخل الوقت
على المكلف وهو متيمم لسابقه هل يجوز أن يصلى الحاضرة في أول الوقت ولا يعتبر
الضيق هنا بناء على أنه متطهر و
الوقت سبب فلا معنى للتأخير كما اختاره الشيخ في المبسوط مع اختياره مراعاة
التضيق في فعله أم يتمشى الأقوال فيه
أيضا كما هو ظاهر المصنف والمحقق لقيام علة التأخير فيه نظر ومختار المبسوط لا
يخلو من قوة لان النصوص المتقدمة
إنما دلت على غير المتطهر مضافا إلى ما ذكر فالوسيلة إلى التيمم حينئذ في حال سعة
وقت الحاضرة أن يتيمم لمضيق ثم يبقى
عليه إلى أن يدخل وقت الموسع ولو أراد إحداث التيمم في حال سعة وقت الحاضرة
فلينذر صلاة ركعتين في تلك
الحال ويتيمم لهما ثم يصلى الحاضرة مع السعة ولو دخل مسجدا فالظاهر جواز التيمم
لصلاة التحية لان وقتها
بعد الدخول مضيق وكذا لو ضاق وقت نافلة الحاضرة فتيمم للنافلة وصلاتها جاز أن
يصلى الفريضة بعدها ولو
لم يكن في عزمه فعل النافلة لم يصح التيمم أما لو تيمم مع العزم على فعلها ثم طرأ له
العزم على تركها توجه جواز
فعل الفريضة حينئذ ويجب فيه النية للفعل إجماعا منا ومن علماء الاسلام إلا من شذ
لدلالة فتيمموا على القصد أن

لم يكن عينه ويعتبر فيها قصد الفعل لوجوبه إن كان واجبا كما لو توقفت عليه عبادة واجبة أو ندبه إن كان مندوبا
في الكلام في اعتبار نية الوجوب أو الندب فيه قريب من الكلام في نية الوضوء وكذا غيرهما من المميزات فليحظ هناك
مقام حال من الفاعل القاصد المدلول عليه بالقصد التزاما ولا ريب في اعتبار القربة في هذه النية كغيرها وقد
سيف معناها ووجه وجوبها ويجب مع ذلك نية البدلية عن الأكبر أو الأصغر لاختلافها حقيقة فلا بد من تمييز
أحدهما عن الآخر بالنية وهذا يتم مع اجتماعهما عليه كمن عليه غسل ووضوء وتعذر عليه فعلهما أما من عليه أحدهما
خاصة فيشكل وجوب التمييز لعدم إمكان وقوع الآخر منه ليميزه عنه وقدم التنبيه عليه في مميزات الوضوء ولا
يجوز للمتيمم نية رفع الحدث لامتناعه منه إذ التيمم إنما يزيل المنع من الصلاة الذي هو أثر المحدث لا المانع الذي
هو المؤثر ولهذا ينتقض بالتمكن من استعمال الماء مع أنه ليس من قبيل الاحداث وإنما يظهر به تأثير الحدث السابق
الذي كان قد تخلف عنه أثره بواسطة التيمم وقد ادعى جماعة منهم المحقق في المعتبر إجماع العلماء كافة على عدم
رفعه الحدث ومتى لم يرفعه امتنعت نيته لعدم اعتبار نية الممتنع شرعا وكذلك ادعى في المعتبر الاجماع على
أن وجود الماء ليس حدثا ولأنه لو كان حدثا لوجب استواء المتيممين في وجبه ضرورة استوائهم فيه لكن هذا
باطل لان الحدث لا يغتسل والمجنب لا يتوضأ ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال لعمر وقد تيمم عن الجنابة من شدة
البرد صليت بأصحابك وأنت جنب فلو ارتفع بالتيمم لما سماه جنبا كما لا يسمى بذلك بعد الغسل ولو لوحظ هنا عدم
اشتراط بقاء المعنى المشتق منه في صدق المشتق تساوى ما بعد التيمم ما بعد الغسل وقد تقرر انتفاؤه بعد الغسل
فيدل على عدم اعتبار ذلك المعنى شرعا كما امتنع تسمية المسلم عن كفر كافرا ورجح الشهيد في قواعده جواز نية
رفع الحدث بناء على أن التمكن من استعمال الماء جاز أن يكون غاية للرفع كما يكون طريان الحدث غاية له
في التيمم وغيره وفي الذكرى جواز نية رفع المانع من الصلاة لأنه في معنى الاستباحة

وفي الدروس أنه أن نوى رفع الماضي صح كما يصح ذلك من دائم الحدث وفي الجميع منع أما الأول فلان رفع الحدث في الطهارة المائية ليس مغيبى بغاية أصلا وإنما المانع أعني الحدث الموجب للطهارة مرتفع بها وزائل بالكلية حتى كأنه لم يكن ثم لا يعود ذلك المانع بعينه إلى الوجود مرة أخرى بل الحاصل بالحدث الطارئ مانع آخر غير الأول غايته أنه مبطل لفائدة الطهارة لأنه من نواقضها ولا كذلك التيمم فإن إزالة المانع ليست إزالة كلية بل إنما رفع أثره إلى أحد معين مضروب وهو أما طرو حدث أو التمكن من استعمال الماء فإذا وجد أحدهما عاد الأول بعينه حتى كأنه لم يزل ولهذا يجب الغسل على التيمم بدلا منه عند التمكن ولو كان رافعا لما وجب إلا بحدث آخر موجب للغسل نعم ربما تمشى ذلك على مذهب المرتضى القائل بأن من تيمم بدلا من غسل الجنابة ثم أحدث أصغر ووجد من الماء ما يكفيه للوضوء توضأ به لان حدثه الأول قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى فإن ذلك يشعر بكون التيمم رافعا وسيأتي بيان ضعف هذا القول وأما الثاني فلان رفع المانع هو بعينه رفع الحدث إذ ليس المراد به نفس الخارج الناقض وإن كان قد يطلق عليه اسم الحدث لان الحدث بهذا المعنى يستحيل رفعه لأنه قد صار رافعا ويمنع رفع الواقع وإنما المراد بالحدث أثر الخارج وهو المانع الحاصل بسببه والفرق بينه وبين الاستباحة أن المراد بالرفع إزالة أثر الواقع بالكلية حتى كأنه لم يكن والاستباحة رفع المنع منه أعني استعادة (استفادة صح) جواز فعل المشروط بالطهارة سواء زال المانع بالكلية ولم يقارنه مانع آخر كطهارة المختار فإن الرفع أو الاستباحة

بالنسبة إليه متلازمان أم لم يزل بالكلية بل إلى أمد مضروب كما في التيمم فإنه لا يزيل أثر الواقع صلا ولهذا ينتقض بوجود الماء والتمكن من استعماله مع الاجماع على كونه ليس بحدث أم زال بعضه بالكلية دون البعض كما في طهارة دائم الحدث فإن المانع الحاصل في الحال يزول بعضه وهو أثر الحدث السابق وأما الثالث فهو مبنى على على اتحاد حكم التيمم ودائم الحدث وقد عرفت ما بينهما من الفرق فإن الدائم الحدث حدثا سابقا ومقارنا وطهارته مائية صالحة لرفع الحدث حيث يمكن وإمكانه في السابق خاصة لان القارن والمتأخر يمتنع تأثير النية فيه بخلاف التيمم فإنه لا يصلح للرفع مطلقا كما حققناه ويجوز له نية الاستباحة لمشروط بالطهارة كالصلاة لامكانها وقد عرفت الوجه مما سلف والمتبادر من الجواز عدم وجوب نية الاستباحة عنده وقد تقدم في الوضوء ما يدل عليه مع أنه توقف في وجوب أحد الامرين فيه ويمكن حمل الجواز هنا على المعنى الأعم وهو القدر المشترك بين ما عدا الحرام كما هو أحد معنييه فلا ينافي الحكم بالوجوب ليوافق مختاره في كثير من كتبه ويجب إحضار النية فعلا حتى يقارن بها الضرب على الأرض وبعده يجب كونها مستدامة الحكم إلى آخر التيمم بمعنى أن لا ينوى في أثناءه نية تنافي النية الأولى أو بعض مميزاتها وقد تقدم تحقيق الاستدامة الحكمية محررا وأوجب المصنف في النهاية استدامتها فعلا إلى مسح الجبهة فلو غربت قبله بطل وهو ضعيف ثم يضرب بيديه معا بعد إحضار النية بقلبه على التراب وفي التعبير بثم الموجبة للتعقيب المتراخي تساهل فإن الواجب مقارنة النية للضرب على الأرض لأنه أول أفعاله فلو تقدمت عليه لم يخبر قطعا لأنه حينئذ عزم لا نية وكذا لا يجوز تأخيرها إلى مسح الجبهة على أصح القولين لخلو بعض الأفعال وهو الضرب عن النية وجزم المصنف في النهاية بالاجزاء تنزيلا للضرب منزلة أخذ الماء للطهارة المائية فكما تجرى النية ثم تجزى هنا والفرق بين الموضوعين واضح فإن أخذ الماء غير معتبر لنفسه ولهذا لو غمس الأعضاء فيه أجزأ بخلاف الضرب ومن ثم لو تعرض لمهب الريح أو وضع جبهته على الأرض ناويا لم يخبر اتفاقا

وفرق في الذكرى بينهما أيضا
في تعليل الرد على المصنف بأنه لو أحدث بعد أخذ الماء لم يضر بخلاف الحدث بعد
الضرب وهو غير وارد عليه لأنه جزم
بتساويهما في ذلك أيضا قال في النهاية ولو أحدث بعد أخذ التراب لم يبطل ما فعله
كما لو أحدث بعد أخذ الماء في كفه
وعلى كل حال فمختار المصنف ليس بجيد بعد موافقته للجماعة على وجوب الضرب
على الأرض المعبر عنه في كتبه بنقل التراب
وأنه لو تعرض لمهب الريح أو معك وجهه في التراب لم يجزء ولو كان كما ذكر لم
يجز مقارنة النية للضرب بل كان الواجب
مقارنتها لمسح الجبهة لأنه حينئذ أول الأفعال وليس ذلك كغسل اليدين والمضمضة
والاستنشاق في الطهارة المائية لان
تلك سنة خاصة دخلت بوجه خاص ومن ثم لم يجز النية عند غيرها من السنن
كالتسمية والسواك بل الضرب عند
المصنف كنقل الماء في الطهارة المائية فكما لا تجزى النية عنده فكذا يلزم عدم
الاجزاء عند الضرب وهنا مباحث الأول
معظم الأصحاب والاختبار عبروا بلفظ الضرب وهو يقتضى وجوب اعتماد يحصل به
مسلمًا عرفًا وما فيه لفظ الوضع مبهما
كعبارة الشيخ في النهاية وحديث عمار حيث إصابته جنابة فتمعك فقال له رسول الله
صلى الله عليه وآله تمعكت
كما تمعك الدابة أفلا صنعت كذا ثم أهوى بيديه على الأرض فوضعهما على الصعيد
لا ينافي الضرب لأنه أعم منه والعام
يحمل على الخاص لأنه طريق الجمع وفي الذكرى الظاهر أن الضرب باعتماد غير
شرط لان الغرض قصد الصعيد وهو حاصل
بالوضع والمحقق الشيخ على جزم في الشرح بالاكْتفاء بالوضع مستدلا بأن اختلاف
الاختبار وعبارات الأصحاب
في التعبير بالضرب والوضع يدل على أن المراد بهما واحد وفي التعليلين نظر أما الأول
فلمنع انحصار الغرض في قصد

الصعيد فإنه عين المتنازع كيف وقد اعترف بأن أكثر الاخبار والأصحاب على التعبير وقد بينا إمكان الجمع بين الكل بالحمل على الضرب لأنه وضع وزيادة وأما الثاني فيعلم مما قلناه فإن مجرد الاختلاف لا يدل على كونهما واحدا وإنما يدل على الواحدة وجوب تقرير النصين ما أمكن وحمل العام على الخاص ولا شك أن حمل الضرب على الوضع ليس بتام لما بيناه من المغايرة وإنما بصح بضر من التجوز بل حمل الوضع على الضرب صحيح لاستلزام الضرب الوضع وزيادة وبالجملة فالدليل النقلي لا يساعد على الاكتفاء بالوضع بل على اشتراط الضرب الثاني قد بينا اشتراط مقارنة النية للضرب أو الوضع لأنه أول أفعاله فتأخير النية عنه تأخير لها عن أول العبادة كما في تقديمها لكن لو وضع اليدين ثم نوى في حال استدامة الوضع هل يكفي يحتمله لان الاستدامة أقوى من الابتداء ولأن ما مضى من زمان الوضع غير منصرف إلى الأفعال لخلوه عن النية بل ما بعدها كما لو نوى الوضوء أو الغسل وهو تحت الماء ويحتمل عدم الاجزاء واختاره المحقق الشيخ علي لعدم المقارنة للوضع حينئذ ومثله يأتي في نية السجود للسهو أو قضاء السجدة المنسية والحق أنا أن أوجبنا الضرب تعين الاحتمال الثاني لعدم تحقق مسماه بالاستدامة له فإنه ينقضي بعد وصول اليد إلى الأرض وإن اكتفينا بالوضع جاء الاحتمالان وربما قوى الأول لصدق الوضع بعد وصول اليد ولو ضرب بإحدى يديه واتبعتها الأخرى مقارنة للنية بالثانية ففيه الوجهان لان المفهوم من الاخبار كقوله في حديث عمار ثم أهوى بيديه ورواية زرارة فضر بيديه الأرض وغيرهما كونهما دفعة فيأتي فيه اعتبار ابتداء الوضع أو الاكتفاء باستدامة الثالث اعتبار الضرب باليدين معا مقيد بعدم المانع منه فلو قطعت أحديهما بحيث لم يبق من محل الفرض شئ سقط الضرب بها واقتصر على الضرب بالأخرى ومسح الوجه بها ويسقط مسح اليدين معا لتعذره ولو قطعت من مفصل الزند (فهل يجب الضرب بما بقي من المفصل صح) ومسحه لم لا يبنى على ما لو قطعت اليد من المرفق في الوضوء وقد تقدم ما يدل على الوجوب ولو قطعنا معا مسح وجهه بالتراب إذ لا يسقط الميسور بالمعسور مقارنة

بالنية مسح جبهته بمحل الضرب هو
اختيار المصنف في غير هذا الكتاب ونقل في المخ عن المبسوط سقوط فرض التيمم
عنه محتجا بأن الدخول في الصلاة إنما يسوغ
مع الطهارة المائية فان تعذرت فمع مسح الوجه والكفين ولا يزول المنع إلا بالمجموع
ورده بأن التكليف بالصلاة
غير ساقط وإلا لسقطت الطهارة المائية لو انقطع أحد العضوين وليس كذلك إجماعا
وإذا كان التكليف ثابتا وجب
فعل الطهارة وليس بعض أعضائها شرطا في الآخر فيجب الاتيان بالممكن منها وحمل
كلام الشيخ على أن المراد سقوط
فرض التيمم عن اليدين أو سقوط جملة التيمم من حيث هو وما حكاه عنه من الدليل
ينافي التأويل وفي حكم القطع ما
لو كان بيدنه جراحة تمنع من الضرب بهما ونحوها والحق به في الذكرى ربط اليدين
وليست نجاسة اليدين وإن
تعذرت
إزالتها عذرا في الضرب بالجبهة بل ولا في الضرب والمسح بظاهر الكفين بل يتعين
الضرب والمسح بهما ما لم تكن النجاسة
متعدية لئلا يتنجس التراب فلا يفيد غيره طهارة فيضرب بالظهر حينئذ إن خلا منها
كذلك وإلا فبالجبهة وفي حكم المتعدية
الحائلة على ما اختاره في الذكرى ورد بجواز المسح على الجبيرة وخصوصية النجاسة
لا أثر لها في المنع إلا إذا تعدت
نعم لو أمكن إزالة الجرم ولو بنجاسة أخرى كالبول تعين ولو كانت نجاسة محل
الضرب يابسة لا تتعدى إلى التراب
ونجاسة محل المسح متعدية ففي صحة التيمم تردد من عدم نجاسة التراب وعدم تأثير
غيره في المنع ومن عدم النص على مثله
الرابع هل يشترط مقارنة النية لوضع جميع اليدين على الأرض أم يكفي وضعهما عليها
وإن لم يقارن النية
وضع مجموع أجزائهما كل محتمل وإطلاق الأدلة يرجح الثاني ويظهر الفائدة فيما لو
كان في التراب يسير من أجزاء

ما لا يجوز التيمم عليه كالتبن أو كان في الحجر شقوق وتضاريس تمنع من إمساس الكف له دفعة فعلى الثاني يصح التيمم عليه مع مقارنة النية لوضع اليدين معا دون الأول الخامس تعبير المصنف بالضرب على التراب على وجه المثال لا الانحصار إذ ليس مذهبا له كما سلف ولو عبر بالأرض لكان أولى لكنه رحمه الله لا يتحاشى من ذلك في عباراته كما عبر في المسألة بثم في الضرب باليدين ثم يمسح بهما أي باليدين جميعا فلا يجرى المسح بواحدة خلافا لابن الجنيدي حيث اكتفى بالمسح باليمنى جبهته وحدها من القصاص وهو منتهى منبت الشعر من مقدم الرأس إلى طرف الأنف الأعلى وهو الذي يلي آخر الجبهة وهذا القدر متفق عليه وزاد الصدوق مسح الحاجبين أيضا وفي الذكرى لا بأس به وزاد بعضهم مسح الجبينين وهما المحيطان بالجبهة يتصلان بالصدغين لوجوده في بعض الاخبار والزيادة غير المنافية مقبولة ولا أمر به ولا يجب استيعاب الوجه على المشهور لدلالة أكثر الاخبار على مسح الجبهة ونقل المرتضى في الناصرية إجماع الأصحاب عليه ويدل عليه الباء في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم لما تقرر من أنها إذا دخلت على المتعدى تبيضية كما اختاره جماعة من الأصوليين وأهل العربية وقد نص على ذلك الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام في حديث زرارة المتقدم في الوضوء وقد سبق تحقيق المسألة وقال علي بن بابويه يجب مسح الوجه جميعه استنادا إلى روايات بعضها ضعيف السند ويمكن حملها على الاستحباب واختار المحقق في المعتبر التخيير بين مسح جميع الوجه وبعضه لكن لا يقتصر على أقل من الجبهة عملا بالاخبار من الجانبين ونقله عن ابن أبي عقيل ولا بد من إدخال جزء من غير محل الفرض من باب المقدمة من جميع الجهات في جميع الأعضاء ويجب البداءة في مسح الجبهة بالأعلى فلو نكس بطل أما لمساواة الوضوء أو تبعا للتيمم البياني ثم يمسح ظهر كفه اليمنى وحده من الزند بفتح الزاء وهو موصل طرف الذراع في الكف إلى أطراف الأصابع عند الأكثر للآية والاخبار ولأن اليد حقيقة في ذلك وإن كانت تقال على غيره فيقتصر على المتيقن لأصالة

عدم وجوب الزائد خلافا لابن بابوية والاستدلال والجواب كما سبق والأولى حمل الأخبار الدالة على استيعاب الوجه واليدين إلى المرفقين على التقية لأنه مذهب العامة وليكن المسح ببطن اليسرى مع الامكان ولو تعذر المسح بالبطن لعارض من نجاسة أو غيرها اجتزأ بالظهر لصدق المسح ثم يمسخ ظهر اليد اليسرى ببطن اليمنى كذلك ويجب البداءة بالزند إلى رؤس الأصابع فيهما ولو كان له يد زائدة فكما سلف في الوضوء وما ذكر في العبارة من الاكتفاء بضربة واحدة وهي المقارنة للنية إنما يكفي إذا كان التيمم بدلا من الوضوء وإن كان التيمم بدلا من الغسل ضرب للوجه ضربة وهي المقارنة للنية ولليدين أخرى على المشهور واجتزا جماعة منهم المفيد والمرضى بضربة واحدة لهما فيهما استنادا إلى أحاديث صحيحة وأوجب المفيد ضربتين فيهما استنادا إلى روايات أخرى وجمع الأكثر بين الاخبار بالتفصيل لان اختلاف الأحاديث يقتضى اختلاف الحكم صونا لها عن التناقض والوضوء مخفف الحكم والغسل مثقلة فيكون الضربة للوضوء لأنه أخف قال في الذكرى وليس التخيير بذلك البيد إن لم يكن إحداث قول أو يحمل المرتان على الندب كما قاله المرتضى واستحسنه في المعبر واعلم أنه على القول المشهور لا تجزى ضربة في بدل الغسل قطعا وهل تجزى في بدل الوضوء ضربتان ظاهر كلامهم عدم مشروعية الثانية فيأثم بها لكن لا يبطل التيمم إلا أن يخرج بها عن الموالاتة ويجب الترتيب فيه بين الأعضاء كما وقع في الذكر يبدأ بالضرب ثم بمسح الجبهة ثم اليد اليمنى ثم اليسرى للاجماع نقله المصنف في التذكرة وغيره وللأخبار فلو أحل به استدرك ما يحصل معه الترتيب إن لم يطل الزمان كثيرا بحيث يفوت الموالاتة وإلا وجب الاستيناف من رأس ولم يذكر المصنف وجوب الموالاتة ولا بد منه وقد صرح به في التذكرة وأسنده في الذكرى إلى الأصحاب

ويدل عليه العطف بالفاء في قوله تعالى فتيّموا فامسحوا لدلالاتها على التعقيب بغير مهلة في مسح الوجه بعد تيمم الصعيد الذي هو قصده والضرب عليه فيلزم فيما عدا ذلك من الأعضاء لعدم القائل بالفصل وللمتابعة في التيمم البياني عن النبي وأهل بيته عليهم السلام فيجب التأسّي والأولى الاستناد إلى الاجماع والمراد بالموالاة هنا هي المتابعة عرفا ولا يضر التراخي اليسير الذي يخل بصدق التوالي عرفا لعسر الانفكاك منه ولو أخل بها فالظاهر البطلان وفاء لحق الواجب ويحتمل الصحة وإن أثم لصدق التيمم مع عدمها وهو ضعيف وكذا يجب الاستيعاب للأعضاء الممسوحة بالمسح وقد علم ذلك من التحديد المتقدم ولا خلاف في وجوب استيعاب ما ذكر إنما الخلاف في الزائد عليه وأما الأعضاء الماسحة فلا يجب استيعابها بحيث مسح بجميع بطن الكف للأصل ولقول الباقر عليه السلام في قصة عمار ثم مسح جبينه بأصابعه ولا يشترط فيه أي في التيمم ولا في الوضوء طهارة بدن المتطهر غير أعضاء الطهارة التي هي محل الفرض من النجاسة لعينية الخشبية أما الوضوء فظاهر لجوازه مع السعة فيمكن إزالة النجاسة بعد الوضوء في الوقت وكذا القول في التيمم مع القول بجوازه مع السعة مطلقا أو بالتفصيل كما هو مذهب المصنف في أكثر كتبه إذا كان التيمم لعذر غير مرجو الزوال في الوقت وأما على القول بمراعاة التضيق أو كان العذر مرجو الزوال فيحتمل وجوب تقديم إزالة النجاسة على التيمم ليتحقق الضيق إذ لا بد على تقدير تقديم التيمم من زيادة الوقت على وقت التيمم والصلاة لاستلزام إزالة النجاسة وقتا فيلزم وقوع التيمم في السعة واختاره الشيخ في النهاية والمحقق في المعتمد ويحتمل جواز تقديم التيمم بناء على أن المراد بالضيق غلبة ظن المكلف بمساواة ما بقي من الوقت للصلاة وشروطها وإزالة النجاسة عن الثوب والبدن من جملة الشروط فيجب أن يستثنى وقته مع وقت الصلاة ولا ينافي التضيق على القول به كستر العورة واستقبال القبلة وهذا هو الظاهر هو إطلاق عبارة الكتاب ويظهر من الذكرى أنه لا خلاف في عدم وجوب تحصيل القبلة والساتر قبل التيمم فإن تم

ذلك لم يكن بد من جواز تقديم التيمم على إزالة النجاسة لعدم الفرق بين مقدمات الصلاة واعلم أن إطلاق الطهارة في العبارة على إزالة النجاسة مجاز مشهور لأنها حقيقة في أحد الثلاثة كما تقدم ولو أحل بالطلب حتى ضاق الوقت وتيمم وصلى ثم وجد الماء مع أصحابه الباذلين أو في رحله أعاد الصلاة ولو استمر الحال مشتبهاً لم يعد لسقوط السعي بالضيق وإطلاق الإعادة على القضاء مع ظهور خلل في الأداء غير مشهور خصوصاً عند المصنف فإنه يخص الإعادة في كتبه الأصولية بفعل الشيء تأنيباً في وقته نعم هو مصطلح لبعض الأصوليين ولو كانت الصلاة مع ظن الضيق ثم تبين السعة ووجد الماء فكذلك وإطلاق الإعادة تام عند الجميع وإنما يقع التكلف في استعمال لفظ الإعادة في القضاء على ما قيدنا به العبارة ولولا التقييد كانت مستعملة في بابها ومستند الحكم خبر مروى عن الصادق عليه السلام وضعفه منجبر بالشهرة كما نبه عليه في الذكرى وفي حكم الرحل والأصحاب ما لو وجدته في الغلوات لان مناط الإعادة وجدانه في محل الطلب وإنما قيدنا المسألة بالضيق تبعاً للرواية وفتوى الأصحاب ولأنه لو تيمم كذلك مع السعة بطل تيممه وصلاته وإن لم يجد الماء بعد ذلك لمخالفة الأمر وإن جوزنا التيمم مع سعة الوقت بعد الطلب وإنما أطلق المصنف الحكم ولم يقيد بالضيق كما قيده في غير هذا الكتاب لما أسلفه فيه من اعتبار التضيق في فعل التيمم مطلقاً ولو جعلنا الأولوية للاستحباب فلا بد من تقييد العبارة هنا بالضيق لئلا يتناول الصحة مع السعة حيث لا يتحقق وجود الماء على ذلك الوجه واعلم أن الأصل يقتضى عدم وجوب إعادة الصلاة مع مراعاة التضيق وإن أساء بترك الطلب لا يجابه الانتقال إلى طهارة الضرورة لكن لا سبيل إلى رد الحديث المشهور ومخالفة الأصحاب فإنهم بين موجب للإعادة

مطلقا كالشيخ رحمه الله حيث حكم بأنه من أحل بالطلب ويتمم وصلى فتيمة
وصلاته باطلان للمخالفة ولم يقيد بالسعة
وبين موجب للإعادة على تقدير ظهور الماء على الوجه المذكور وهم المصنف
والجماعة العاملين يقتضى الخبر ويتفرع على ذلك
ما لو كان الماء موجودا عنده فأحل باستعماله حتى ضاق الوقت عن الطهارة به
والصلاة فهل يتيمم ويؤدى أم يتطهر
به ويقضى ظاهر إطلاق الشيخ بطلان التيمم والصلاة قبل الطلب للفاقد يقتضى الثاني
بطريق أولى وبه صرح المحقق
بل بما هو أبلغ منه حيث قال من كان الماء قريبا منه وتحصيله ممكن لكن مع فوات
الوقت لم يجز التيمم ويسعى إليه لأنه
واجده واختار المصنف في المنتهى والتذكرة الأولى قال فيها بعد حكاية هذا الفرع
الوجه عندي وجوب التيمم لتعذر استعماله
نعم لو تمكن من استعماله وركعة لم يجز التيمم وفرق المحقق الشيخ على بين ما لو
كان الماء موجودا عنده بحيث يخرج الوقت لو
استعمله وبين من كان الماء بعيدا عنه بحيث لو سعى إليه لخارج الوقت ما وجب
الطهارة المائية على الأول دون الثاني
مستندا إلى انتفاء شرط التيمم وهو عد الوجدان في الأول وعدم صدق الوجدان في
الثاني وأنت خبير بأن المراد بوجدان
الماء في باب التيمم وفي الآية فعلا أو قوة ولهذا يجب على الفاقد الطلب والشراء
لصدق الوجدان ولو كان المراد بالوجدان
بالفعل لم يجب عليه ذلك لأنه تعالى شرط في جواز التيمم عدم الوجدان فلا يتم ح ما
ذكره من الفرق لصدق الوجدان في
الصورتين بالمعنى المعتبر شرعا فلا بد من الحكم باتفاقهما أما بالتيمم كما ذكره
المصنف أو بالطهارة المائية كما ذكره المحقق
وقريب من ذلك ما لو ضاق الوقت عن إزالة النجاسة وستر العورة
ولو عدم الماء والتراب الطاهرين وما في حكم التراب
من غبار ووحل سقطت الصلاة أداء وقضاء أما سقوطها أداء فهو ظاهر الأصحاب
بحيث لا نعلم فيه مخالفا لان الطهارة
شرط للصلاة مطلقا لقوله صلى الله عليه وآله لا صلاة إلا بطهور وقد تعذر فيسقط
التكليف به لامتناع التكليف
لما ليس بمقدور ويلزم من سقوط التكليف بالشرط سقوط التكليف بالمشروط وإلا فإن
بقي الاشتراك لزم تكليف
ما لا يطاق وإن انتفى خرج المشروط المطلق عن كونه مشروطا مطلقا وهو باطل وأما

القضاء ففيه قولان أحدهما وهو
الذي اختاره المصنف سقوطه لانتفاء المقتضى لوجوبه فإن القضاء إنما يجب بأمر
جديد على أصح القولين
للأصوليين
ولم يثبت الامر في المتنازع ولأن الأداء لم يتحقق وجوبه فلا يجب القضاء وفي
الدليلين ضعف أما الأول فلتبوت الامر
الجديد في قوله صلى الله عليه وآله من فاته فريضة وسيأتي تحقيقه وأما الثاني فلعدم
الملازمة بين وجوب الأداء والقضاء
وجودا وعدما والثاني واختاره الشهيد رحمه الله وجوب القضاء لقوله صلى الله عليه
وآله من فاته صلاة فريضة فليقضها
كما فاتته وهو شامل لصورة النزاع لان من أدوات العموم وأجيب بأن المراد من
فاتة فريضة يجب عليه أداء لها
فليقضها إذ من لا يجب عليه الأداء لا يجب عليه القضاء كالصبي والمجنون ويؤيده إن
الفريضة فعلية بمعنى مفعولة أي مفروضة
وهي الواجبة ويبعد أن يراد وجوبها على غيره (بأن يكون التقدير من فاته صلاة مفروضة
على غيره صح) لان ذلك خلاف الظاهر من حيث أن المتبادر غيره وأنه يحتاج إلى
زيادة
التقدير وفيه نظر لان القضاء قد يجب على من لا يجب عليه الأداء كما في النائم
وشارب المرقد فإن القضاء يتبع سبب الوجوب
كالوقت مثلا لا الوجوب كما حقق في الأصول وأما استفادته من الفريضة فبعيد لان
هذا اللفظ قد صار علما على الصلوات
المخصوصة التي من شأنها أن تكون مفروضة مع قطع النظر عن فرضت عليه إلا ترى
كيف يطلقون (عليها صح) هذا الاسم من غير نظر
إلى الفاعل فيقولون الصلوات المفروضة حكمها كذا وعددها كذا وصلاة فريضة خير
من كذا ويتبادر المعنى إلى ذهن السامع من غير
ملاحظة من فرضت عليه وهما آية الحقيقة ولفظ الفريضة وإن كان وصفا في الأصل
فقد صار علما بالغلبة وليس

بل بتحتّم إرادته لأنّه المتبادر إلى الافهام الشائع في الاستعمال ومن هنا قال المصنّف في الخ بعد جوابه بأن المراد من فاته صلاة يجب إداؤها ولقائل أن يقول وجوب القضاء معلق على الوجوب مطلقا والتخصيص بوجوب الأداء لم يدل اللفظ عليه وإخراج الصبي والمجنون بدليل خاص وهو قوله صلى الله عليه وآله رفع القلم عن ثلاثة لا يوجب إخراج غيرهما وهو موافق لما ذكرناه مع تحقيق زيادة للمقام فيما قررناه وسيأتي في قضاء الصلوات إن شاء الله زيادة تحقيق لهذا المحل وشواهد من الاخبار على وجوب القضاء غير هذه الرواية وينقضه أي التيمم كل نواقض الطهارة الكبرى والصغرى ويزيد نواقض التيمم على نواقضها وجود الماء مع تمكنه من استعماله في الطهارة التي تيمم عنها بحيث لا يكون له مانع حسي كما لو وجد الماء وله مانع من استعماله كمتغلب نزل على نهر فمنع من وروده أو كان في بئر ولا وصلة له إليه أو كان الماء بيد من لا يبده أصلا أو بعوض غير مقدور أو شرعي كما لو كان به مرض يخشى عليه من الماء أو يخشى حدوث مرض وخرج بقيد استعماله في الطهارة التي تيمم عنها ما لو تمكن من استعماله في الوضوء وهو متيمم عن الجنابة فإن تيممه لا ينتقض كما لا ينتقض في الصور المتقدمة لعدم التمكن وعدم صدق الوجدان ولو كان متيمما عن الطهارتين فتمكن من أحدهما خاصة انتقض تيممها دون الأخرى وهل يشترط في انتقاضه مضي مقدار زمان الطهارة متمكنا من فعلها أم ينتقض بمجرد وجود الماء مع التمكن من استعماله وإن لم يمض الزمان المذكور ظاهر عبارة الكتاب وغيره وإطلاق الاخبار مثل قول الباقر عليه السلام ما لم يحدث أو يصب ماء الثاني ولأن توجه الخطاب إلى الطهارة المائية ينافي بقاء التيمم ولعدم الجزم بالنية على هذا التقدير ويشهد للأول استحالة التكليف بعبادة في وقت لا يسعها ويدل عليه حقيقة التمكن من فعلها للقطع بأنه لو علم من أول الأمر أنه لا يتمكن من الاكمال لم ينتقض تيممه وتوجه الخطاب إنما هو بحسب الظاهر فإذا تبين فوات شرطه انتفى ظاهرا وباطنا فيراعى الخطاب بفعل الطهارة المائية بمضي زمان يسعها فإذا مضي تبين استقرار الوجوب ظاهرا وباطنا وإلا تبين العدم ومثله ما لو شرع

المكلف في الصلاة أول الوقت فإنه لا يعلم بقوله مكلفا إلى آخر الصلاة وكذا الشارع في الحج عام الاستطاعة فإنه يجوز تلف المال وعروض الحصر والصد قبل الاكمال مع نية الوجوب مبنية على أصالة البقاء فإذا استمرت الشرائط كشف عن مطابقة الفعل للواقع وإلا تبين عدم الوجوب وتظهر الفائدة فيما لو تلف الماء قبل إتمام الطهارة فالتيمم بحاله على الأول دون الثاني وحيث كان وجود الماء مع التمكن من استعماله ناقضا للتيمم فإن وجده قبل دخوله في الصلاة انتقض تيممه إجماعا وتطهر فلو أهمل ثم فقدته بعد ذلك بحيث لو ابتداء الطهارة لأكملها أعاد التيمم كما أسلفناه وإن وجده وقد تلبس بالصلاة ولو بالتكبير أتم صلاته سواء ركع أم لا على المشهور لعموم قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولما رواه محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة قال يمضى في الصلاة وقال الشيخ في النهاية يرجع ما لم ير كع لقول أبي عبد الله عليه السلام إن كان لم ير كع انصرف وليتوضأ وإن كان قد ركع فليمض في صلاته وقيل ما لم ير كع للثانية وقيل ما لم يقرأ وشهرة الأول ترجح العمل به ورجح في المعتمد روايته مع الشهرة بأن ابن حمران أشهر في العلم والعدالة وحيث قلنا لا يرجع فهو للتحريم للنهي عن إبطال العمل وتفرد المصنف بجواز العدول إلى النقل جمعا بين صيانة الفريضة عن الإبطال وأدائها بأكمل الطهارتين ورد بأنه في معنى الإبطال لان النافلة يجوز قطعها وجواز النقل في موضع لدليل كناسي الأذان والجمعة لا يقتضى الجواز مطلقا والقياس باطل ولو خاف الوقت حرم قطعاً فرع على القول باكمال الصلاة بالتيمم أما مطلقاً أو لتجاوز محل القطع فهل يعيد التيمم

لو فقد الماء بعد الصلاة قيل نعم لأنه متمكن عقلا من الماء ومنع الشرع من الإبطال لا يخرج عن التمكّن فإنه صفة حقيقية لا تتغير بالأمر الشرعي أو النهي وعدم فساده بالنسبة إلى الصلاة التي كان فيها للاذن في إتمامها حذرا من إبطال العمل أما غيرها فلا مانع من بطلانه بالنسبة إليه وهو ضعيف لان الاذن في إتمامها يقتضى بقاء الإباحة فلا يجتمع الصحة والفساد في (عبادة صح) طهارة واحدة والمنع الشرعي كاف في عدم النقض كالمرض فهو بمنزلة المنع الحسى بل أقوى ولأن التيمم لم ينتقض بوجود الماء فبعد فقدته أولى ولأن صحة أداء الصلاة يقتضى عدم ثبوت المنع من فعلها وهو أمر مشترك بين جميع الصلوات فعدم النقض أصح ولا فرق في الصلاة بين الفرض والنقل ويستباح به كلما يستباح بالطهارة المائية من صلاة وطواف واجبين أو نديين ودخول مسجد ولو كان الكعبة وقراءة عزيمة وغير ذلك من واجب ومستحب لقوله تعالى ولكن يريد ليظهركم وقوله صلى الله عليه وآله وطهورا ويكفيك الصعيد عشر سنين ومنع فخر المحققين ولد المصنف من استباحة المساجد به للجنب لقوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا حيث جعل غاية التحريم الغسل فلا يزول بالتيمم وكذا مس كتابة القرآن به معللا بعدم فرق الأمة بينهما هنا ويلزمه تحريم الطواف للجنب أيضا بالتيمم لاستلزامه دخول المسجد وإن لم يصرح به وهو ضعيف لمعارضته بقوله صلى الله عليه وآله لأبي ذر يكفيك الصعيد عشر سنين فإن اطلاقه يقتضى الاكتفاء به في العبادات إذ لو أراد الاكتفاء به في الصلاة في البيت لوجب البيان حذرا من الاجمال في وقت الخطاب الموجب للاغراء وبقول الصادق عليه السلام إن الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا وقوله عليه السلام التراب أحد الطهورين ولأن إباحة الصلاة المشترطة بالطهارة الصغرى والكبرى أعظم من دخول المساجد فإباحتها يستلزم إباحته بطريق أولى وذكر الغسل في الآية لكونه أصلا اختياريا وهو لا ينفى الاضطراري إذا دخل بدليل آخر واعلم أن هذه العبارة أيضا أوفى مما في صدر الكتاب من قوله والتيمم يجب للصلاة والطواف إلخ وقد بيناه هناك ولا يعيد التيمم تيمما مشروعاً ما صلى به لان امثال المأمور به على وجهه يقتضى الاجزاء ولا فرق في ذلك بين متعمد الجنابة

حال عجزه عن الغسل وغيره ولا
بين من منعه زحام الجمعة عن الخروج للطهارة المائية فتيمة وغيره لتحقق الامتثال في
الجميع وما ورد خلاف ذلك ضعيف أو
معارض بما هو أشهر منه ويدخل في إطلاقه من صب الماء في الوقت ثم تيمم وصلى
وفي حكمه نقله عن ملكه حيث يتم الملك
ومروره على نهر ونحوه وتمكنه من الشراء وقبول الهبة فلم يفعل وجنابته فيه عمدا إذا
كان عنده ما يكفيه للوضوء
خاصة أو كان متطهرا وحدثه كذلك فلا يجب القضاء في جميع ذلك وقد صرح بعد
القضاء في الأصل وهو إراقة الماء
في الوقت في التذكرة واختاره الشهيد رحمه الله لكونه مأمورا بالتيمم في آخر الوقت
لعدم وجدانه الماء فيقتضى الاجزاء
وإن أساء قبل ذلك واختار في القواعد وجوب القضاء لمخاطبته بعد الوقت بفعل
الصلاة بالطهارة المائية لأنه متمكن
منه فإذا تيمم وصلى بعد الإراقة لم يخرج من العهدة إذ لم يأت بالمأمور به على وجهه
فيجب الإعادة وهذا إنما يتم إذا لم
يكن مأمورا بالتيمم والصلاة آخر الوقت أما مع الأمر به فيتعين الاجزاء كما قلناه وحيث
كان المأمور به الثاني بدلا
من المأمور به الأول سقط اعتبار الأول وإن أساء لاستحالة الأمر بالبدل والمبدل معا
مع ثبوت البدلية ومتى
قلنا بالإعادة فإنما يعيد ما أراق الماء في وقتها ولو كان في وقت مشترك أعاد صلاتيه
معا والظاهر إن الصوم
كالصلاة في ذلك ولكن لم يصرحوا به واشترطه بالطهارة يلحقه بها ولو اجتمع جنب
ومحدث حدثا أصغر وميت
وعندهم من الماء ما يكفي أحدهم خاصة فإن كان الماء لأحدهم اختص به ولا يجوز
له بذله لغيره مع تضيق وقت
مشروط بها عليه أو اتساعه وعدم رجاء غير هذا الماء لان الطهارة قد تعينت عليه وهو
متمكن من الماء فلا يعدل

إلى التيمم والمخاطب بذلك في الميت وليه ولو كان الماء مباحا استوى الجبان وولى الميت في إثبات اليد عليه ولم يكف إلا لواحد منهم أو مع مالك يسمح ببذله لأحدهم أو منذورا أو موصى به للأحوج فالمشهور أنه يخص الجنب بالماء المباح والمبذول للأحوج ويتيمم المحدث وييمم الميت لصحيحة الحسن الأرمني عن الرضا (الصادق خ ل) عليه السلام في القوم يكونون في السفر فيموت منهم ميت ومعهم جنب ومعهم ماء قليل قدر ما يكفي أحدهم أيهم يبدأ به قال يغتسل الجنب ويترك الميت ويؤيدها أنه متعبد بالغسل والميت قد خرج عن التكليف بالموت وقوة حدثه بالنسبة إلى المحدث قال في الذكرى وفيه إشارة إلى عدم طهورية المستعمل وإلا لأمر بجمعه وفيه نظر لان جمعه لا يلزم منه أن يجتمع منه ما يكفي واحدا فإنه أعم من ذلك ولا دلالة للعام على الخاص وجاز أن يعلم عليه السلام منه عدم اجتماع ما يرفع حدثا آخر اللهم إلا أن يستدل بترك الاستفصال وفي رواية محمد بن علي عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام أن الميت أولى منه وعمل بمضمونها بعض الأصحاب ويؤيدها إن غسل الميت خاتمة طهارته فينبغي إكمالها والجنب قد يستدرك مع وجود الماء وأيضا فالقصد في غسل الميت التنظيف ولا يحصل بالتيمم وفي الحي الدخول في الصلاة وهو يحصل به والرواية الأولى أرجح لعمل الأكثر واتصالها وإرسال الثانية وهذا الاختصاص المذكور في العبارة بالنسبة إلى المباح بالمعنى المذكور

المبذول على سبيل الاستحباب لا شترار الواردين في تملكه باستوائهم في حيازته والفرض أن حصة كل واحد لا تفي بحاجته فيستحب له بذلها للأحوج وهو الجنب مع عدم رجاء ما به يحصل الاكمال ولو خص غيره جاز وكذا القول في المال البازل ولو تغلب أحدهم على حيازته بعد استوائهم في الوصول إليه أثم وملك وبه جزم المصنف في التذكرة والمحقق في المعبر لان الوصول لا يفيد الملك لافتقار تملك المباحات إلى الحيازة مع النية ولم يحصل الشرطان إلا للمتغلب واستشكله في الذكرى بإزالة أولوية غيره وهي في معنى الملك قال وهذا مطرد في كل أولوية كالتحجر والتعشيش ودخول الماء وقد عرفت ما فيه ولو سبق أحدهم اختص ولا يجوز بذله لغيره كالمالك له ابتداء وأما

المنذور والموصى به للأحوج
 فإن الجنب يختص به على المشهور على وجه الاستحقاق لا الاستحباب ولو دفع لغيره
 لم يجز إن كان للحي قطعاً وإن كان
 للميت بني على أن غسله هل هو طهارة حقيقية وإن اشتملت على تنظيف أو هو تنظيف
 كما اختاره في المعتبر أو إزالة
 نجاسة فعلى الأول يبطل الغسل ويتيمم الحيان ويتيمم الميت وعلى الآخرين يأثم
 المتولي مع علمه ويجزى ولو أمكن
 الجمع بأن يتوضأ المحدث ويجمع ماء الوضوء ثم يغتسل الجنب الخالي بدنه عن
 نجاسة ثم يجمع ماءه ويغسل به الميت (؟)
 لأن المستعمل باق على حاله عندنا وقد يجب الجمع ولو لم يكف الماء إلا للمحدث
 بالأصغر خاصة فهو أولى لعدم المشاحة و
 عدم تبعض الطهارة خصوصاً مع إمكان تمام الإباحة بالنسبة إلى بعضهم ولو لم يكن
 جنب فالميت أولى لشدة حاجته
 ولحديثه المرسل ولو جامعهم ماس ميت لم يتغير الحكم لأن حدثه ضعيف بالنسبة إلى
 حدث الجنب ولو جامعهم حايض
 أو نفساء فلا نص فيه لكن قيل يقدم الجنب لضعف حدثهما حيث أن انقطاع دمهما
 يبيح ما لا يستبيح الجنب بدون والغسل
 وللاكتفاء بغسله في استباحة الصلاة وبه قطع الشهيد في الذكرى قال ولو قلنا بتوقف
 وطئ الزوج على الغسل
 أمكن أوليتهما (أولويتهما من الجنب صح) على الجنب لقضائهما حق الله تعالى وحق
 الزوج وهذا التعليل إنما يتم في ذات الزوج الحاضر أو
 في حكمها وكانت خالية أو كان غائباً عنها بحيث لا يحضر حتى تتمكن من الغسل
 غالباً قدم وكما يرجح الجنب عليهما
 يرجح على المستحاضة بطريق أولى لضعف حدثها بالنسبة إليها وفي ترجيحها على
 المستحاضة وجه يظهر من المصنف في
 النهاية اختياره وفي ترجيح الميت عليهن أو بالعكس وجهان وكذا في ترجيحهن على
 الماس والمحدث بالأصغر وإن كان

الترجيح أوجه لقوة حدثهن بالنسبة إليهما والظاهر تقديم الماس على المحدث ومزيل الخبث عن الحي مقدم على الجميع
لما تقدم من أن للماء في رفع الحدث بدلا دون الخبث ويجب تقييده بإمكان التراب وحكمه وإلا قدم رفع الحدث لقوة
شرطيته في العبادة ومزيل الخبث عن الميت أولى قال المصنف في النهاية قيل ومزيل الطيب عن المحرم أولى منهما العطشان
أولى من الجميع قطعاً والمعصوم أولى مطلقاً
ولو أحدث المجنب التيمم أعاد بدلا من الغسل وإن كان الحدث أصغر لان التيمم لا يرفع الحدث إجماعاً وإنما يفيد الإباحة فإذا بطل بالحدث أعاده بدلا من الغسل لبطلان التيمم بالحدث
الطارئ وحدث الجنابة باق فلا حكم للحدث الأصغر وقال المرتضى لو وجد هذا المحدث ما يكفيهِ للوضوء توضأً
به لان حدثه الأول قد ارتفع بالتيمم وإلا لما جاز الدخول في الصلاة به رجاء ما يوجب الصغرى وقد وجد من الماء ما يكفيهِ
لها فيجب عليه استعماله ولا يجزيه تيممه فعلى هذا لو لم يجد ماء للوضوء تيمم بدلا منه وهو ضعيف للاجماع على عدم ارتفاع
حدثه الأول قال في الذكري ويمكن أن يريد بارتفاع حدثه استباحة الصلاة وإن الجنابة لم تبق مانعة فلا ينسب إلى
مخالفة الاجماع وهذه الإرادة لا تدفع الضعف لان الاستباحة إذا لم تستلزم الرفع فبطلانها بالحدث يوجب تعلق
حكم الحدث الأول وقد روى محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليه السلام في رجل أجنب في سفر ومعه قدر ما يتوضأً
به قال يتيمم ولا يتوضأً ويجوز التيمم مع وجود الماء للجنابة لصحتها من دون الطهارة وللرواية وضعفها منجبر بالشهرة وادعى
الشيخ عليه إجماع الفرقة وشهادة الواحد به مقبولة فلا يقدر استشكال المحقق في المعتبر بعدم علمه بالاجماع
وضعف الرواية قال في المعتبر ولو قيل إذا فأجائته الجنابة وخشي فوتها مع الطهارة تيمم لها كان حسناً لان الطهارة
لما لم تكن شرطاً وكان التيمم أحد الطهورين فمع خوف الفوت لا بأس بالتيمم لان حال التيمم أقرب إلى شبهة المتطهرين
من المتخلى منه وفيه نظر لان مثل ذلك لا يسمى تعذراً لاستعمال الماء فإن كان حمل الرواية على ذلك كما هو ظاهر
سياق فالقول بها يوجب العمل بإطلاقها وإلا فمجرد المشابهة غير كاف في هذه

الأحكام وهذا التيمم مغاير لغيره بوجهين
أحدهما جوازه مع وجود الماء والثاني عدم اشتراط نية البدلية على القول باشتراطها في
غيره لجوازه مع القدرة
على البدل مع احتمال اشتراطها لجواز كونه بدلا اختياريا قيل ومثله تيمم المحدث
للنوم ولا يدخل التيمم به في غيرها
من الصلوات وما يشترط فيه الطهارة لان شرعية التيمم مع وجود الماء مقصور على
مواضع مخصوصة على خلاف الأصل
فيقتصر به على موارد
النظر الخامس فيما به تحصل الطهارة بقسيمها أما الطهارة الترايبية فقد بينها
وإنما قدم الكلام في المطهر فيها مع أنه متأخر عن الكلام على الماء لأنه مطهر
اختياري لا اضطراري لقلة مباحثه
فأدرجه مع الكلام عليها وأما الطهارة المائية فبالماء المطلق لا غير لتعليق التيمم في
الآية على عدم وجدان الماء المطلق
فسقطت الوساطة ولقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الوضوء باللبن فقال إنما هو
الماء والصعيد وإنما للحصر واختصاصه
بذلك من بين المايعات أما تعبدا أو اختصاصه بمزيد رقة وسرعة اتصال بالمحل
وانفصال عنه وقول الصدوق بجواز
الوضوء وغسل الجنابة بماء الورد استنادا إلى رواية ضعيفة السند شديدة الشذوذ مردود
بسبق الاجماع له و
تأخره عنه ومثله حمل ابن أبي عقيل لها على الضرورة مطردا للحكم في المضاف وكذا
إزالة النجاسة تكون
بالماء المطلق
دون المضاف فالانحصار المستفاد من مساواة المعطوف للمعطوف عليه بالنسبة إلى
مطلق الماء لا بالنسبة إلى مطلق المزيل
لها لعدم انحصارها في الماء المطلق فإن باقي المطهرات العشر يشاركه في ذلك وأشار
بذلك إلى خلاف المرتضى حيث جوز
رفع الخبث بالمضاف استنادا إلى إطلاق قوله تعالى وثيابك فطهر وقول النبي صلى الله
عليه وآله في الخبر المستفيض

لا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ونحوه والمضاف يصدق عليه التطهير والغسل
ويدفعه الاجماع المتقدم والمتأخر كما تقدم
والمعارضة بتخصيص الغسل بالماء في قول النبي صلى الله عليه وآله حثيه ثم اغسله
بالماء وقول الصادق عليه السلام إذا وجد الماء غسله
والمطلق يحمل على المقيد ولما انحصر رفع الحدث وإزالة الخبث في الماء المطلق
فلا بد من تعريفه ليطمئن
عن غيره من أقسام المياه وتمام معرفته يحصل بمعرفة قسميه أعني المضاف أيضا
فلذلك عرفه بقوله والماء المطلق ما يصدق
عليه إطلاق الاسم أي يصدق عليه اسم الماء عند إطلاقه من غير قيد وهذا التعريف
رسم ناقص لتعريفه بالخاصة من
دون ذكر الأعم وهذه الخاصة من علامات الحقيقة ولا يرد عليه ماء البئر والبحر
ونحوهما مما يغلب عليه التقييد لان ذلك
غير مستحق له ولهذا لو أطلق عليه اسم الماء بدون القيد صح ويمكن كون التعريف
لفظيا وهو إبدال لفظ بلفظ أشهر
منه في الاستعمال أو أوضح مثل الحنطة بر ويؤيده الاتيان بما وهي من الأدوات العامة
التي لا تدخل التعريفات الصناعية
إذ المقصود منها كشف الحقيقة من غير نظر إلى الافراد والمضاف بخلافه لا يصدق
عليه إطلاق الاسم إلا بقيد زائد على اسم الماء كماء
الورد ونحوه ويلزم من ذلك أنه لا يصدق عليه الماء حقيقة بل مجازا إذ من علامة
المجاز عدم تناول الاسم عند الاطلاق وهو
أي المطلق والمضاف في الأصل أي في أصل خلقتهما قبل عروض نجاسة طارية لهما
طاهران لان الأصل في الأشياء كلها
الطهارة إلا ما نص الشارع على نجاسته لأنها مخلوقة لمنافع العباد ولا يحصل الانتفاع
أو لا تكمل إلا بطهارتها
فإذا أخرجنا عن ذلك بأن لاقتهما نجاسة فأقسامهما أربعة ونسبة الأقسام إليهما مع أن
القسم إنما هو أحدهما جازر باعتبار
كون غير المنقسم أحد الأقسام أو لكون المنقسم هو المجموع من حيث هو مجموع
وذلك لا ينافي عدم انقسام بعض الافراد و
وانقسامهما إلى الأربعة باعتبار اختلاف الاحكام باختلافها والامر فيها ظاهر في غير
البئر أما فيه فلا يتم على مذهب المصنف
من عدم نجاسته بالملاقاة فيلحق بالجاري فقد أحل الأقسام ومجرد وقوع الخلاف فيه
إن كفى في جعله قسما (آخر صح) برأسه
لزم زيادة الأقسام على الأربعة لوقوع الخلاف في مياه الحياض والأواني في انفعالها

بالملاقاة وإن كثرت فينبغي جعلها قسما آخر ويمكن ترجيح البئر قسما وإن ساواه غيره جريا على ما ألفوه من أفراده بناء على ما اختاره الأكثر حتى كاد يكون إجماعا من انفعاله بمجرد الملاقاة ولكثرة أحكامه وتشعب مسائله فناسب ذلك أفراده بالذكر القسم الأول المضاف وهو ما لا يصدق إطلاق اسم الماء عليه إلا بقيد وإن كان في أصله مطلقا كالمتغير منه بطول مكثه بحيث لا يصدق إطلاق اسم الماء عليه و كالمعتصر من الأجسام كماء الورد والماء المطلق في أصله الممتزج بها أي بالأجسام مزجا يسلبه الاطلاق كالمرق التي مأؤها مطلق خرج عنه بمزجه بالأجسام ومثله المطلق الممتزج بما عصر من الأجسام بل بأي صنف كان من أصناف المضاف بحيث خرج المطلق عن الاطلاق أما لو بقي المطلق الممتزج بالأجسام بعد المزج على اطلاقه أو صار الجميع مطلقا في الممتزج بالمضاف لم يؤثر المزج بل يجوز استعمال الجميع فيما يتوقف على المطلق خلافا لبعض العامة حيث أوجب إبقاء قدر المضاف وضعفه ظاهر لان الحكم تابع للاطلاق وهو موجود في الجميع وعلى هذا لو توقف الطهارة على المزج وجب عينا من باب مقدمة الواجب المطلق الذي لا يتم إلا بالمزج خلافا للشيخ رحمه الله حيث لم يوجبه وإن جوزوه وهو مع ضعفه متناقض وهو أي المضاف ينحس بفتح العين وضمها كيعلم ويكرم فعين ماضيه مضمومة ومكسورة بكل ما يقع فيه من النجاسة قليلا كان المضاف أو كثيرا وسواء غيرت النجاسة أحد أوصافه أم لا لقصوره عن دفع النجاسة عن غيره فكذا عن نفسه كالقليل ولقوله صلى الله عليه وآله حين سئل عن فارة وقعت في سمن إن كان مايعا فلا تقربوه وترك الاستفصال دليل العموم وللإجماع القسم الثاني الجاري من الماء المطلق

والمراد به النابع غير البئر سواء جرى أم لا وإطلاق اسم الجاري عليه أما حقيقة عرفية أو تغليب لبعض أفراده على الجميع وأما الجاري غير النابع فهو من أقسام الواقف وسيأتي ولا ينجس الجاري إلا بتغير أحد أوصافه الثلاثة لونه أو طعمه أو ريحه لا مطلق الصفات كالحرارة ونحوها بالنجاسة متعلق بالمصدر وهو تغير ويستفاد من الاستثناء من المنفى المقتضى لحصر الحكم في المثبت أنه لو تغير في أحد أوصافه بالمتنجس لا بالنجاسة لم ينجس كما لو وضع فيه دبس نجس فغير طعمه بحيث لو انفردت النجاسة المنجسة للدبس عنه ووضعت في الجاري لم تغيره والمراد برائحة الماء سلامته من رائحة مكتسبة سواء كان له رائحة في أصله أم لا وكذا القول في قسيميها والمعتبر في التغيير بالنجاسة ما كان بواسطة ملاقاتها فلا ينجس بالتغير الحاصل من المجاورة ومرور الرائحة على الماء كالجيفة الملقاة على جانب الشط فيتغير بها وهل المعتبر في التغيير الحسى أو التقديري ظاهر المذهب الأول وهو اختيار الشهيد رحمه الله واختار المصنف الثاني فلو وقعت نجاسة مسلوقة الصفات في الجاري والكثير وهو باق على طهارته على الأول لدوران النجاسة مع تغير أحد الأوصاف الثلاثة والتغير حقيقة هو الحسى ولم يحصل والمصنف يقدرها على أوصاف مخالفة كالحكومة في الحر فإن كان الماء يتغير بها على ذلك التقدير حكم بنجاسته وإلا فهو باق على طهارته واحتج على ذلك بأن التغير الذي هو مناط النجاسة دائر مع الأوصاف فإذا فقدت وجب تقديرها وهو عين المتنازع واحتج له بأن عدم وجوب التقدير يفضى إلى جواز الاستعمال وإن زادت النجاسة على الماء أضعافاً وهو كالمعلوم البطلان وضعفه ظاهر فإنه مجرد استبعاد ولا ريب إن مختار المصنف أحوط إن لم يتوقف عليه عبادة مشروطة بالطهارة أو بإزالة النجاسة وإلا لم يتم الاحتياط وعليه يمكن تقدير المخالفة على وجه أشد كحدة الخل وذكاء المسك وسواد الحبر لمناسبته النجاسة تغليظ الحكم وهو الظاهر من كلامه في النهاية واعتبار الوسط بناء على الأغلب وهل يغير أوصاف الماء وسطاً لاختلافها في قبول التغير وعدمه كالعدوبة والملوحة والرقعة والغلظة والصفاء والكدورة فيه احتمال وما اختاره الشهيد رحمه الله أوضح فتوى وأسلم من تقدير ما ليس بموجود وترتب

الحكم عليه واعلم أنه يستفاد من الحصر المذكور عدم اشتراط الكرية في الجاري كما هو المشهور بين الأصحاب بل قال في الذكرى لم أقف فيه على مخالف ممن سلف وحثهم الاخبار عن أهل البيت عليهم السلام برفع البأس عن ملاقاته للنجاسة من غير تقييد بالكرية كقول الصادق عليه السلام لا بأس أن يبول الرجل في الماء الجاري ولأنه قاهر للنجاسة غالب عليها لعدم استقرارها ولأن تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلية ولأن الأصل الطهارة فتستصحب حتى تظهر دلالة تنافيه وذهب المصنف رحمه الله في سائر كتبه إلى اشتراطها فيه فلو كان دون الكر نجس كالواقف بمجرد ملاقاته النجاسة له مع تساوى سطوحه ومع اختلافها ما تحت النجاسة دون ما فوقها محتجا بعموم الأدلة الدالة على اعتبار الكرية ولا معارض له فيجب التمسك به وأجيب بتعارض العمومين والترجيح في جانب الشهرة لما ذكر فيخص اعتبار الكرية بغير النابع أقول في حجة المشهور نظر إذ لا دلالة في نفى البأس عن البول في الجاري على عدم انفعال القليل منه بالنجاسة بإحدى الدلالات والاستدلال بعمومه لو سلم فإنما يدل على جواز تنجيسه مع قلته وهو غير المتنازع ولمعارضته بقول علي عليه السلام نهى أن يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة فقد تساوى الماءان في النهى ومن ثم حكموا بكراهة البول فيهما ولا يرد أن النجاسة بأس فنفية يقتضى نفية لان المراد بالبأس في هذا ونظائره الحرام فإن البأس لغة هو العذاب وهو مسبب عن التحريم فأطلق اسمه على السبب إذ لا يصلح هنا غير ذلك من معاتب لغة وقهره للنجاسة وغلبته عليها لا يصلح دليلا شرعيا مع معارضته بماء البئر عندهم وخروجه بنص خاص عين المدعى هنا إذ لا معارض لدليل اشتراط الكرية في عدم

الانفعال بالملاقاة وتعليق الحكم بالوصف الذي هو الجريان ليس هو الحكم المتنازع لعدم دلالة الحديث عليه وما دل عليه لا تنازع فيه هذا مع تسليم العمل بالعلية المدعاة والأصل المذكور قد عدل عنه للدليل الدال على انفعال ما دون الكر بالخبث وقد بالغ الشيخ على رحمه الله فادعى الاجماع على عدم اشتراط الكرية بناء على أن المخالف معلوم النسب ولم يذكر ذلك غيره وإنما قال الشهيد رحمه الله لا أعلم مخالفا وعدم العلم لا يدل على العدم مع أن عدم علمه به غريب وقد أسلفنا في باب الحيض ما يدل على عدم صحة هذه الدعوى مع أنه يمكن معارضة هذا الاجماع لان المخالف المعلوم النسب وإن كان مائة لا حجة في قوله ونحن لو حاولنا معرفة من قال بعدم الاشتراط لم نقدر على عشرة مع أن جماعة من المتأخرين غير المصنف رحمه الله وافقوه على مقالته ولا شك أن للشهرة ترجيحاً إلا أن الدليل على مدعاها غير قائم ولعله أرجح منها وعلى القولين لا فرق في الجاري بين دائم النبع صيفا وشتاء وبين المنقطع أحيانا لاشتراكهما في اسم النابع والجاري حقيقة (فكل ما صح) فكما دل على أحدهما دل عليهما إذ الدليل محصور فيما ذكر وفرق الشهيد في الدروس بين دائم النبع وغيره فلم يشترط الكرية في الأول وشرطها في الثاني فعنده الشرط في الجاري أحد الأمرين أما الكرية أو دوام النبع وتبعه الشيخ جمال الدين بن فهد في الموجز ونحن نطالبهما بدليل شرعي على ذلك فإن تغير بعض الجاري نجس المتغير خاصة دون ما فوقه وما تحته وما حاذاه إلا أن ينقص ما تحته عن الكر ويستوعب التغير عمود الماء وهو خط مما بين حافيته عرضا وعمقا فينجس ما تحت المتغير أيضا لتحقق الانفصال وعلى القول باشتراط الكرية أو كان الجاري لا عن مادة ولاقتة نجاسة لم ينجس ما فوقها مطلقا ولا ما تحتها إن كان جميعه كرا إلا مع تغير بعض الكر فينجس الأسفل أو استيعاب التغير ما بين الحافتين فيشترط في طهارة الأسفل كريته كذا فصله جماعة من المتأخرين واعلم أن في هذا المقام بحثا وفي كلام القوم في هذا التفصيل اضطرابا وتحرير المقام إن النصوص الدالة على اعتبار الكثرة مثل قوله عليه السلام إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء وكلام أكثر الأصحاب ليس فيه تقييد الكر

المجتمع بكون سطوحه مستوية بل هو أعم
منه ومن المختلف كيف اتفق وقد ذكر المصنف في كتبه وغيره في عدة مسائل كهذه
المسألة ومسألة الغديرين الموصول
بينهما بساقية ومسألة القليل الواقف إذا اتصل بالجاري فإنه حكم باتحاد حكم الغديرين
مع الساقية فمتى
كان المجموع كرا لم ينفعل بالملاقاة ومثله في القليل المتصل بالجاري ومقتضى هذا
الإطلاق الموجود في النص و
الفتوى إن كلا من العالي والسافل يتقوى بالآخر وتفصيلهم هذا الذي حكيناه في أول
المسألة صريح فيه
فإنهم حكموا فيه بأنه متى كان المجموع كرا ولم يتغير بعضه لم ينجس وكذا لو
قطعت النجاسة عمود الماء مع كون الأسفل
كرا فلو تقوى الأعلى بالأسفل لزم نجاسة الأعلى من الأسفل متى نقص عن كرا مطلقا
وقد قيد هذا الإطلاق جماعة
من المتأخرين كالشهيد والشيخ علي رحمهم الله فذكروا في مسألة الغديرين والقليل
المتصل بالجاري إن الاتحاد
لا يحصل بينهما إلا مع تساوى السطوح أو علو الغدير الكثير والجاري على القليل فلو
انعكس الفرض بأن كان الغدير
القليل أعلى نجس بالملاقاة وكذا الواقف المتصل بالجاري بناء منهم على أن الأعلى لا
يتقوى بالأسفل مع أنهم وافقوا
في مسألة الكتاب على التفصيل المتقدم المستلزم لتقوية كل منهما للآخر وإطلاق النص
يدل عليه ويلزمهم من
عدم تقوية الأسفل أن ينجس كل ما كان تحت النجاسة من الماء المنحدر وإن كثر
جدا وهو غير موافق للحكمة ولا يدل
عليه دليل بل يلزم على هذا نجاسة الجاري على القول باشتراط كريتته مع عدم تساوى
سطوحه في كل ما سفل
منه عن النجاسة وإن كان نهرا عظيما ما لم يكن فوقه (نوقها خ ل) منه كرا وهذا كله
مستبعد جدا بل باطل وبالجملة فكلام

التأخرين في المسألة متناقض إلى أن يبدو لنا الفرق بين المقامين وأنى لهم به مع اتحاد موضوع المسألتين والذي يظهر في المسألة ودل عليه إطلاق النص إن الماء متى كان قدر كر متصلا ثم عرضت له النجاسة لم تؤثر فيه إلا مع التغير سواء كان متساوي السطوح أم مختلفها وإن كان أقل من كر نجس بالملاقاة مع تساوى سطوحه وإلا الأسفل خاصة ثم إن اتصل بالكثير بعد الحكم بنجاسته اعتبر في الحكم بطهره مساواة سطوحه لسطوح الكثير أو علو الكثير عليه فلو كان النجس أعلى لم يطهر والفرق بين الموضعين إن المتنجس يشترط ورود المطهر عليه ولا يكفي وروده على المطهر خلافا للمرتضى كما سيأتي فإذا كان سطحه أعلى من سطح الكثير لم يكن الكثير واردا عليه ولكن يشكل على هذا الحكم مع تساوى السطوح إذ لا يتحقق ورود الطاهر حينئذ مع اتفاق كلامهم على طهر المتنجس حينئذ ويمكن حله بأن جماعة من الأصحاب منهم المصنف رحمهم الله في التذكرة والشهيد في الذكرى شرطوا في طهر النجس في هذه الحالة امتزاج الطاهر به ولم يكتفوا بمجرد المماساة وهذا الشرط في الحقيقة يرجع إلى علو الجاري إذ لا يتحقق الامتزاج بدونه وحينئذ يتحقق الشرط وهو ورود الطاهر على النجس ويزول الاشكال وهذا الشرط حسن في موضعه مع احتمال عدم اشتراط شئ من ذلك بل الاكتفاء بمجرد اجتماع الكر لصدق الوحدة الموجبة للكثرة الدافعة للنجاسة خصوصا لو ثبت قوله صلى الله عليه وآله إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا وإطلاق جماعة من الأصحاب يدل عليه لكن العمل على ما ذكرناه أقوى لعدم ثبوت الخبر وإنما الخبر الذي ورد صحيحا ما أسلفناه من قوله عليه السلام إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شئ كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله وحينئذ لا يدل اجتماع الماء قدر كر إلا على عدم قبوله للنجاسة الطارية لا على رفعه للسابقة نعم يلزم ذلك لمثل الشيخ علي رحمه الله حيث عمل بمضمون الخبر وحكم بطهر النجس إذا بلغ كرا وإن كان في هذه المسألة قد أنكر الطهارة وتقوية الأسفل للأعلى وأقوى ما يحتج به على ذلك إن الأسفل والأعلى لو اتحدا في الحكم لزم تنجسهما بالملاقاة مع القلة فيلزم تنجس كل ماء أعلى متصل بماء أسفل مع القلة وهو معلوم البطلان وحيث لم ينجس بنجاسته

لم يطهر بطهره وهو الجزء الممتزج من
أسفله بالكثير مثلا وهذه حجة متينة لكن يجاب عنها من حيث المعارضة والحل أما
الأول فلموافقهم في مسألة
الجاري لا عن مادة على عدم نجاسة المجموع إذا كان كرا وأصابته نجاسة غير مغيرة
(أو كانت مغيرة صح) ولم يقطع عمود الماء وكان الباقي
من الأعلى والأسفل كرا أو قطع عمود الماء مع كون الأسفل كرا وفي كل هذه الصور
يتقوى الأعلى بالأسفل وإلا
لزم الحكم بنجاسته وبيان ذلك إن الجزء من الماء المتصل بالنجاسة أو المساوي لها
في السطح ينجس بها لمماسته لها
مع عدم الكثرة المتصلة به من أعلى كما هو المفروض ثم ذلك الجزء يماس جزءا آخر
وهلم جزءا إلى آخر الأسفل فلو لم يتقوى
الأعلى بالأسفل لزم نجاسة جميع ما جاوز النجاسة إلى المنتهى السفلى وإن كان كثيرا
مع حكمهم بعدم نجاسته وأما
الثاني فلأننا نمنع من استلزام ذلك نجاسة الأعلى فإننا لم نحكم عليه بالطهارة لمجرد
التقوية أو الاتصال بل لدخوله
في عموم الخبر أو إطلاقه فإنه يصدق عليه أنه كرا فلا ينجسه شيء بخلاف ما نقص عنه
وأما عدم نجاسة الأعلى على
تقدير القلة فالاجماع منعقد على أن النجاسة لا تسرى إلى الأعلى مطلقا ولا خصوصية
لذلك بالماء ولا بغيره
بل يأتي في المايعات التي لا يقوى بعضها بعضا مطلقا لعدم تعقل سريان النجاسة إلى
الأعلى مع كون حركته إلى
جهة النجاسة ولو كان كذلك لما أمكن الحكم بطهر شيء بالقليل لأنه عند صب الماء
واتصاله بالنجس ينجس الماء
في الآنية المصبوب منها وتنجس الآنية وذلك كله خلاف الاجماع وجملة الجواب
يرجع إلى أن تقوى الأعلى بالأسفل
على تقدير الكثرة إنما هو بالنص لا بالاستنباط ولا يرد النقض باستلزامه نجاسة الأعلى
حينئذ ويتفرع على ما

ذكرناه من التفصيل مسائل منها الجاري غير النابع عند الجماعة ومنها الجاري وإن كان نابعا عند المصنف ومن تبعه على اشتراط كربيته وقد علم حكمها ومنها الغدير ان إذا لم يكن كل منهما كرا ووصل بينهما قبل ملاقاته النجاسة لهما فإنهما لا يقبلان النجاسة حينئذ إلا بالتغيير ولو لاقتهما أو أحدهما النجاسة قبل الاتصال لم ينفعهما ومنها مادة الحمام وسيأتي الكلام فيها إن شاء الله ومنها القليل الواقف المتصل بالجاري عندهم أو بالكثير عند المصنف فإنه لا ينجس ولو نجس قبل الاتصال لم يطهر به ما لم يعلو عليه الكثير ومن هذا الباب ماء المطر الجاري في الطرق ثم يتصل بالكثير أو يصير كثيرا قبل ملاقاته النجاسة له فلو أصابته النجاسة بعد انقطاع المطر فإن كان بعد كثرته أو وصوله إلى الكثير لم ينجس بدون التغيير وإن كان قبله نجس وإن اتصل بعد ذلك وعلى ما اختاره المتأخرون ينجس على التقديرين ومنه ما لو صب الماء من آنية إلى الكثير فإنه إن كان نجسا لا يطهر منه ما فوق الكثير ولا الآنية وإن كان طاهرا و أصابته نجاسة غير مغيرة بعد وصول أوله إلى الكثير واتصاله لم ينجس وعندهم ينجس على الحالين وعلى ما يظهر من إطلاق النص وفتوى المصنف وغيره يلزم طهارة الماء النجس عند صب بعضه في الكثير بحيث يطهر الاناء المماس للماء النجس وما فيه من الماء عند وصول أوله إلى الكثير وهو بعيد بل هو على طرف النقيض لتفصيل المتأخرين والمسألة من المشكلات ولم نقف فيها على ما يزيل عنها الالتباس السابق والله أعلم بحقائق احكامه ويطهر المتغير من الجاري بتدافع الماء الطاهر عليه حتى يزول التغيير وإن كان التدافع بقصد ذلك بل لو زال تغييره من نفسه بغير تدافع طهر لان زوال التغيير كاف في طهارته لقوته بالنبع نأ على عدم اشتراط كربيته وماء الحمام وهو في حياضه الصغار مما لا يبلغ الكر إذا كانت له مادة حاصلة من كر فصاعدا مع عدم تساوى سطوح الماء أما معها (معه خ ل) فيكفي بلوغ المجموع كرا وماء الغيث حال تقاطره كالجاري خبر المسألتين أما الأول فمستنده النص عن

الصادق عليه السلام أنه بمنزلة
النهر وعن الباقر عليه السلام لا بأس به إذا كان له مادة واشتراط كونها كرا فصاعدا هو
أشهر القولين وأحوطهما
حملا للمطلق على المقيد ولا نفعال ما دون الكر بالملاقاة ولا يدفع النجاسة عن غيره
وقال المحقق في المعتبر لا يشترط
لاطلاق الرواية بالمادة والآتيان بها منكرا مع عموم البلوى بالحمام وأجيب بأنها مقيدة
بالكر جمعا بين النصين و
ترجيحا للشهرة هذا مع عدم كون ماء الحمام صادرا عن الجاري (وإلا فله حكمه
صح) تنبيهات الأول إنما تتحقق كرية المادة
قبل اتصالها بالحوض لأن ذلك هو المتعارف وحينئذ فالمعتبر كريتها بعد ملاقاة
النجاسة للحوض مثلا وذلك يقتضى
زيادتها عن كرا قبل ذلك ليتحقق عدم انفعال الماء حال ملاقاة النجاسة إذ المعتبر كرية
المادة بعد الملاقاة
ويشكل الفرق حينئذ بين هذه المسألة وبين مسألة الغديرين المتصلين فان المصنف
وغيره قد حكموا باتحادهما على
الوجه المتقدم فلو اعتبر هنا كرية المادة من دون الحوض لزم كون حكم الحمام أغلظ
من غيره والحال يقتضى العكس
كما اختاره المحقق وأجيب عن ذلك بحمل اتصال الغديرين بالساقية على كونها في
أرض منحدره لا نازلة من ميزاب
ونحوه كمادة الحمام وإلا لم يحكم باتحادهما لئلا يلزم مثله في الحمام بطريق أولى
وهذا الجمع لا يخلو من وجه إلا أن فيه
تقييدا لمطلق النص من غير دليل بين ولو قيل بالاكتفاء في الموضوعين بمطلق الاتصال
أمكن خصوصا الحمام وحينئذ
فيعتبر كون المجموع من المادة والحوض كرا فلا ينفعل بالنجاسة بعد ذلك إلا بالتغير
الثاني حيث اشترطنا
كرية المادة فقال المصنف وجماعة لا فرق بين الحمام وغيره لحصول الكرية الدافعة
للنجاسة وتوقف المصنف في المنتهى
وجزم ولده فخر الدين بالفرق والحق أنا إن اعتبرنا كرية المادة منفصلة عن الحوض
كما يقتضيه اطلاقهم واكتفينا

بمطلق الاتصال وإن كان من ميزاب أو كانت المادة متصلة بالحوض بالجريان على أرض منحدره كما مر فلا فرق بينه وبين غيره وإلا فالفرق واضح واختصاصه بالرخصة بين ولكن جزم الجماعة بعدم الفرق ومنهم المصنف والشهيد رحمهم الله يقتضى عدم اعتبار تلك الشروط في الاتصال لان الغالب على ماء الحمام النزول من ميزاب ونحوه الثالث

هذا البحث كله إنما هو في عدم انفعال ماء الحوض بمجرد الملاقاة أما لو فرضت نجاسته فهل يطهر بمجرد وصول المادة إليه أو لا بد من استيلائها عليه صرح المصنف في النهاية بالثاني وهو اختيار الشهيد رحمه الله في مطلق تطهير الماء النجس بالكثير أو بالكر والظاهر من كلام المصنف في مواضع الأول فإنه يكتفى بمجرد الاتصال في مسألة الوصل بين الغديرين ونحوهما وهو أجود للأصل وعدم تحقق الامتزاج لأنه إن أريد به امتزاج مجموع الاجزاء لم يتحقق الحكم بالطهارة لعدم العلم بذلك بل ربما علم عدمه وإن أريد به البعض لم يكن المطهر للبعض الاخر الامتزاج بل مجرد الاتصال فيلزم أما القول بعدم طهارته أو القول بالاكْتفاء بمجرد الاتصال ولأن الاجزاء الملاقية للطاهر تطهر بمجرد الاتصال قطعاً فتطهر الاجزاء التي تليها لاتصالها بالكثير الطاهر وكذا القول في بقية الاجزاء ولأن اتصال القليل بالبالغ قبل النجاسة كاف في دفع النجاسة وعدم قبولها وإن لم يمتزج به فكذا بعدها لان عدم قبول النجاسة إنما هو بصيرورة المائين ماء واحدا بالاتصال وهو بعينه قائم في المتنازع لان الوحدة والتقوى لو توقفا على الامتزاج لتوقفا في الأول لكن لا بد هنا من كون المادة كرا بدون ما في الحوض وكذا القول في نظائر هذه المسألة ومنه ما لو غمس الكوز بمائه النجس في الكثير الطاهر فإنه يطهر بمجرد المماساة ولا فرق بين واسع الرأس وضيقه الرابع اعتبار كرية المادة المذكورة تحقيقي لا تقريبي كما في نظائرها من المياه الكثيرة فلو شك في بلوغها الكر بنى على الأصل وهو عدم البلوغ ويقوم مقام الاعتبار شهادة عدلين بذلك وهل يكفي الواحد يحتمله فيجعل من باب الاخبار لا الشهادة وبه قطع المحقق الشيخ على ويقرب لو كان له يد على الحمام كالمالك

والمستأجر والوكيل وعدمه لعدم
إفادة قوله العلم ولا الظن الشرعي ويمكن قبول قول ذي اليد على الحمام مطلقا كما
هو المنقول عن ولد المصنف لكن ذلك يتطرق
إلى قبول قول ذي اليد على الماء مطلقا في كثرته كما يقبل قوله في طهارته ونجاسته
اللهم إلا أن يفرق بين الحمام و
غيره بعموم البلوى به كما ذكره المحقق في المادة لكن ذلك لا يتم إلا مع النص لا
الاستنباط فإن عموم البلوى ليس دليلا
شرعيا برأسه بل يصلح معللا للنص الخارج عن الأصل وأما الثاني وهو إلحاق ماء
المطر حال تقاطره بالجاري
فمستنده ما رواه هشام بن الحكم في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في ميزابين
سألا أحدهما بول والآخر ماء المطر
فاختلطا فأصاب ثوب الرجل لم يضر ذلك وفي حديث آخر عنه عليه السلام لو أن
ميزابين سألا أحدهما ميزاب بول والآخر
ميزاب ماء فاختلطا ثم أصابك ما كان به بأس وفي صحيحة علي بن جعفر عن أخيه
موسى عليه السلام في البيت يبال على
ظهره ويغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر أيؤخذ من مائه ويتوضأ للصلاة فقال إذا جرى
فلا بأس وفي حديث
مرسل
عنه عليه السلام كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر فالنص المعتبر على ما رأيت ورد في
النازل منه من ميزاب فلذلك خصه
به الشيخ وعمم باقي الأصحاب واستند بعضهم فيه إلى الحديث المرسل وهو ليس
بحجة وحمل المصنف في المنتهى الجريان
في حديث علي بن جعفر على النزول من السماء وهو بعيد فإن إصابة المطر في التوال
صريح في النزول فيعري الاشتراط
عن الفائدة وعلى كل حال فلا بد في الحكم بإلحاقه بالجاري من كونه متقاطرا أما لو
استقر على وجه الأرض وانقطع
التقاطر ثم لاقته نجاسة لحق بالواقف في اعتبار الكرية ويمكن حمل الجريان في الخبر
على ذلك فيتم حمل المصنف على

معنى إن إصابة المطر للبول الكائن على ظهر البيت إن كانت في حال جريانه من السماء طهرته وإن كانت بعد وصوله إلى مكان آخر ثم انتقاله إليه بعد انقطاع التقاطر لم يطهر البول واعلم إننا متى لم نعتبر الميزاب كما هو مذهب أكثر الأصحاب فلا بد من فضل قوة للمطر بحيث يصدق عليه اسمه فلا يعتد بنحو القطرات اليسرة وكان بعض من عاصرناه من السادة الفضلاء يكتفى في تطهير الماء النجس بوقوع قطرة واحدة عليه وليس ببعيد وإن كان العمل على خلافه وأما الأرض النجسة وشبهها فلا بد من استيعاب المطر لما نجس منها كما يطهرها الجاري واعلم أيضا أن المصنف رحمه الله حكم هنا بأن ماء المطر كالجاري مع أن ظاهره عدم اعتبار كرية الجاري فلا يتوجه على ظاهر كلامه مؤاخذاً لكنه عبر بذلك في باقي كتبه التي اختار فيها اشتراط كرية الجاري فألزمه شيخنا الشهيد رحمه الله بالقول باشتراط كرية ماء المطر لجعله كالجاري مع اشتراطها فيه قال إلا أن يحمل على الجاري حال كرفته فيرد عليه سؤال الفرق بين اشتراط الكرية في الجاري دون ماء المطر ويمكن الفرق بينهما بعدم وجود نص صالح على عدم انفعال القليل الجاري بمجرد الملاقاة إلا نفى البأس عن البول في مطلق الجاري وقد بينا أنه لا يدل على عدم الانفعال بخلاف ماء المطر فإن حكمه عليه السلام بجواز الغسل به وتعليقه على الجريان يدل على طهارته بذلك للاجماع على عدم جواز الاغتسال بالماء النجس ونحوه القول في الميزابين فيكون ذلك مقيد الماء أطلق من عدم انفعال الماء المطلق إذا بلغ كرا فيتم الفرق القسم الثالث الماء الواقف وهو ما ليس بنابع كميته الحياض والأواني وفي تصديرهما بالمثال مبالغة في الرد على المفيد وسار حيث لم يفرقا فيهما بين القليل والكثير بل حكما بانفعالهما بالنجاسة مطلقا استنادا إلى إطلاق النهي عن استعمالهما مع ملاقاة النجاسة وحمله على الغالب من عدم بلوغهما حد الكثرة طريق الجمع بينه وبين غيره مما دل على عدم انفعال الكثير بالملاقاة ومياه الغدران جمع غدير وهو القطعة من الماء يغادرها السيل أي يتركها وهو فعيل بمعنى مفعول من غادره أو بمعنى فاعل لأنه يغدر بأهله أي ينقطع عند شدة

الحاجة إليه
وحكم هذه المياه
بجميع أقسامها أنه إن كان قدرها كرا وله تقديران أحدهما الوزن وأشهر الأقوال فيه هو
أنه ألف ومائتا رطل
لمرسلة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام وفسرها المصنف تبعا للشيخين بالعراقي
أما لان المرسل عراقي فأفتاه عليه السلام
المغته وعادة بلده لوجوب كون الخطاب من الحكيم متواضعا (مما يتعارف عليه صح)
عليه جاريا على الحقيقة إلى أن يدل دليل على إرادة المعنى
المجازى منه حذرا من الاغراء بالجهل وذلك يقتضى وجوب رعاية ما يفهمه السائل
ويتعارفه أو لتأييده بصحيحه محمد بن
مسلم عنه عليه السلام الكرست مائة رطل بالجمل على رطل مكة وهو رطلان بالعراقي
أو لمناسبة الحمل عليها لرواية
الأشبال إذ من المستبعد تحديد مقدار الشئ الواحد بأمرين متفاوتين أو لأصالة طهارة
الماء خرج منه ما نقص
من الأبطال العراقية بالاجماع فيبقى الباقي على الأصل وفسرها المرتضى تبعا لابن
بابويه بالمدني وهو مائة وخمسة
وتسعون درهما قدر رطل عراقي ونصف للاحتياط أو لان الغالب كونهم عليهم السلام
ببلدهم فيجيبون (يفتتون خ ل) باردا إليه
أقول وإن كان القول الأول هو المشهور بين الأصحاب فإن لنا في استدلاله كلاما من
وجوه الأول حمل الأبطال
على بلد المرسل وهو ابن أبي عمير بناء على أن الامام لا يخاطبه إلا بما يفهمه ويتعارفه
ففيه أنه رحمه الله ليس هو
الراوي عن الامام وإنما روى عن بعض أصحابنا كما حكاه في الكافي والتهذيب
وأصحابنا غير منحصرين في أهل العراق
وإن أمكن أن يكون هذا القول من ابن أبي عمير ولا دلالة فيها أيضا لان صاحب أعم
من أن يكون من أهل البلد وغيره بل
الظاهر أن المراد به في هذا المقام الموافق في المذهب مطلقا ولا دلالة للعام على بعض
افراده على الخصوص الثاني

الاستدلال برواية محمد بن مسلم على المراد بحملها على أرطال مكة وفيه عدم القرينة الدالة من جهة الراوي ولا المروى عنه وحملها على المكية ليوافق العراقية ليس أولى من حملها على المدني ليوافق رواية الأشبار الثلاثة بناء على أن الألف والمأتين العراقية توافق رواية الأشبار بإضافة النصف كما ذكره جماعة منهم الشهيد رحمه الله في الذكرى مضافا إلى ما تقدم من أنهم عليهم السلام يفتون بمتعارف بلدهم الثالث دعوى مناسبتها لرواية الأشبار استبعادا لتحديد الشيء الواحد بأمرين مختلفين وفيه أن أكثر الأصحاب أفتوا في الأشبار بثلاثة ونصف في الأبعاد الثلاثة وصرحوا بأن حمل الأبطال على العراقي تناسب ذلك وممن صرح بذلك الشهيد في الذكرى حيث أفتى بزيادة النصف في الأشبار واستند في التقدير بالعراقي إلى مقارنته للأشبار والمصنف في المخ اختار مذهب ابن بابويه في اسقاط النصف في الأشبار واستشهد أيضا للطل العراقي بمناسبته للأشبار وأنت خبير بأن التفاوت بين قولي الأشبار نحو الثلث فالتحديد بالمختلفين للشيء الواحد الذي فر منه المصنف هو واقع على أحد القولين فإن ما بين قوليه في الأشبار من البعد قريب مما بين المدني والعراقي منه فأى قدر من الأشبار قارب العراقي بعد عن الآخر ويمكن الجواب بأن حملها على العراقي يقارب روايتي الأشبار معا وإن اختلفتا أكثر من مقارنة المدني لهما لزيادته فيبعد عن رواية الثلاثة أكثر من العراقي قطعا وحيث انحصر تقدير المساحة في الثلاثة أو الثلاثة ونصف كان ما بعد عنهما أبعد عن الصواب المحتمل تعلقه بكل واحدة منهما التقدير الثاني المساحة وللأصحاب في كميتها أقوال اختار المصنف منها أشهرها بقوله أو ما حواه ثلاثة أشبار ونصف طولاً في عرض في عمق بان يضرب أحدها في الآخر ثم المجتمع في الثالث يبلغ الجميع مكسرا اثنين وأربعين شبرا وسبعة أثمان شبر معتبرة بشبر مستوى الخلقة ترجيحاً للغالب المتعارف فما حواه هذا القدر من الماء هو الكر ولا اعتبار بالمحل بل يقدر مائه فما اختلفت أبعاده يعتبر مكسرها (هـ خ ل) فإن بلغ ذلك كان كرا وإلا فلا ومستنده رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام إذا

كان الماء ثلاثة أشبار ونصف
في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه من الأرض فذلك الكر من الماء وفي طريق هذه
الرواية عثمان بن عيسى وهو
واقفي ولعل ضعفها به منجبر بالشهرة مع أن المصنف لم يجزم برد روايته بل توقف
فيها في كتب الرجال والمراد بالتقدير
ضرب الحساب لدلالة في عليه ولأنه يلزمه ذلك فيبلغ تكسيرها (ه خ ل) ما تقدم وقال
الشيخ قطب الدين الراوندي ليس ذلك
على سبيل الضرب بل ما بلغت أبعاده الثلاثة عشرة أشبار ونصفا فهو كر وهو شاذ لا
وجه له وهو يقرب تارة
من المشهور ويبعد عنه أخرى وأبعد فروضه عنه ما لو كان كل واحد من عرضه وعمقه
شبرا وطوله عشرة ونصفا
وأسقط القميون تبعاً لشيخهم الصدوق النصف في الأبعاد الثلاثة وتبعهم المصنف في
المخ استناداً إلى صحيحة إسماعيل
بن جابر عن الصادق عليه السلام قال الكر من الماء ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار وهذه
الرواية أصح إسناداً من الأولى
غير أن فيها إخلالاً بذكر البعد الثالث وكان تركه إحالة له على البعدين المذكورين إذ
الإخلال بذكره من غيره
نصب دلالة عليه محل بمعرفة الكر عقيب السؤال عنه وهو غير لائق بحكمته عليه
السلام ويمكن تطرق هذه الشبهة
إلى الرواية الأولى أيضاً إذ لم يصرح فيها باعتبار الثلاثة والنصف في العمق فيبقى مع
هذه صحة السند ومع
تلك شهرة العمل بمضمونها ولعل وصف الصحة أرجح وذهب العلامة جمال الدين بن
طاوس إلى دفع النجاسة بكل
ما روى وكأنه يحمل الزائد على الندبية
وبأي قدر اعتبرنا الكر فمتى بلغه الماء الواقف لم ينجس إلا بتغير أحد أوصافه
الثلاثة التي هي اللون والطعم والريح لا مطلق الأوصاف كالحرارة والبرودة بالنجاسة أي
بواسطة ملاقاتها له

لا بالمجاورة ولا بالمتنجس بحيث لو انفردت النجاسة عنه لم تغير الماء فإن تغير الكر بها على الوجه المذكور نجس جمع
لا المتغير خاصة إن كان الماء كرا خاصة لنجاسة المتغير به ونقصان الباقي عن الكر إن كان فينجس بملاقاة النجس
المتغير ولا يخفى ما في العبارة من القصور عن البلاغة فإن المفروض كون الماء المبحوث عنه أولا قدر كر وذلك يقتضى عدم
الزيادة وإن لم يصرح بها فتقسيمه هنا إلى ما يكون منه قدر كر وإلى ما يزيد تقسيم
الشيء إلى نفسه وغيره وإنما يتم ذلك
إن لو قال أولا إن كان قدرها كرا فصاعدا حتى يتم تقسيمه إلى ما يصعد وإلى ما هو
كر خاصة لكن سوغ ذلك ظهور المراد
والاستيناس بأنهم متى ذكروا الكر يريدون به ما هو كر فصاعدا وفي الأكثر يعبرون
بلفظة فصاعدا ويظهر هذا
الماء المفروض كونه قدر كر خاصة إذا تغير كله أو بعضه بالنجاسة بإلقاء كر عليه
دفعة واحدة عرفية فإن لم يزل
التغير بالكر المفروض فكر آخر وهكذا حتى يزول التغير واعتبار الدفعة في الكر الملقى
هو أحوط القولين وليس عليه دليل
واضح وقد تقدم في كلامنا ما يدل على عدم فائدته وكلام جماعة من الأصحاب حال
عنه وفي الذكرى عبر بالكر المتصل
بدل الدفعة ويمكن أن يريد المصنف بالدفعة الاتصال فإن إلقاء الكر مفرقا بحيث يقطع
بين أجزائه يوجب تعدد دفعات
الإلقاء ومع اتصال بعضه ببعض تصدق الدفعة وهذا الحمل أقرب من حمل كلام الشهيد
رحمه الله في تعبيره بالمتصل على
على إرادة الدفعة العرفية السريعة وما مر في مادة الحمام يؤيد ما قلناه وحاصله أنه قد
تقدم في بحث الحمام أنه
لو نجس حوضه وكانت المادة كرا فصاعدا طهر باتصالها به أما مع مطلق المماساة أو
مع الاستيلاء كما اختاره المصنف
في النهاية وحكم بتعددية الحكم إلى غير الحمام وتعديته إلى ما نحن فيه يقتضى الطهارة
مع زوال التغير وبقاء كر في الماء
الملقى وإن لم يكن نزوله على النجس دفعة واحدة أو يكون ذلك نوعا آخر من المطهر
لهذا الماء مع زوال التغير قبل نقصان
الماء الخارج المطهر عن الكر أو مع زيادته عنه على ما مر تفصيله تنبيهان الأول ما
ذكره من الاحتياج إلى كر
آخر إن لم يزل الأول التغير وهكذا ليس على وجه الحصر فيه أيضا بل لو زال التغير ولو

ببعض كرم ثم ألقى عليه كرم دفعة طهر
 أيضا لوجود المقتضى وهو نوع تخفيف في التطهير والثاني إن الحكم بوجوب كرم آخر
 إن لم يطهر الأول إنما
 يحتاج إليه مع تغير الكرم السابق أو ما لا يبقى معه كرم متميز بغير تغير وإلا فلو اتفق
 اجتماع كرم متميز بغير متغير لم يتحتم
 كرم آخر بل ما يزيل تغير المتغير ولو بالتموج كما سيأتي فيما لو تغير بعض الزائد عن
 الكرم لدخول الفرض فيه وإن كان
 الماء الواقف أكثر من كرم فإن تغير جميعه فحكمه ما تقدم وإن تغير بعضه فالمتغير
 خاصة نجس إن كان الباقي كرم أو
 يطهر حينئذ بزوال التغير عن المتغير ولو بالعلاج لأن الباقي كرم متميزا عن متغير
 كالملقى وبالقاء كرم طاهر عليه دفعة
 فإن لم يزل التغير بالكرم فكر آخر وهكذا حتى يزول التغير وذكر الدفعة هنا وإن كان
 غير مفسد لكنه مستغنى عنه
 لأن المقصود زوال التغير ولهذا كفى تمويجه كما أشار بقوله أو بتموجه حتى يستهلكه
 أي المتغير الماء الطاهر ولو كان
 الباقي غير المتغير أقل من كرم نجس أجمع وطهره بما تقدم في القسم الأول وإن كان
 الماء الواقف أقل من كرم نجس الجميع ما يلاقيه
 من النجاسة وإن لم يتغير وصفه بها على أشهر القولين لمفهوم الشرط في قوله صلى الله
 عليه وآله إذا بلغ الماء كرام لم يحمل
 خبثا وقول الصادق عليه السلام إذا بلغ الماء قدر كرم لم ينجسه شيء وقوله عليه السلام
 في سؤر الكلب رجس نجس لا يتوضأ
 بفضله وأصيب ذلك الماء ولقول الكاظم عليه السلام فيما رواه عنه أخوه على في
 الدجاجة تطأ العذرة ثم تدخل في
 الماء يتوضأ منه فقال لا إلا أن يكون الماء كثيرا قدر كرم وقول الرضا عليه السلام وقد
 سئل عن الرجل يدخل يده
 الاناء وهي قدرة يلقي الاناء وخالف في ذلك ابن أبي عقيل حيث ذهب إلى أن الماء لا
 ينجس إلا بالتغير محتجا بقوله

صلى الله عليه وآله الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ووجه تقدمه على ما دل عليه قوله صلى الله عليه وآله إذا بلغ الماء كرا إلخ دلالاته بمنطوقه على مدلوله العام ودلالة ذلك بمفهومه على أنه يحمل الخبث عند عدم البلوغ ودلالة المنطوق أقوى وبقول الباقر عليه السلام في القربة والجرة من الماء يسقط فيها فارة فتموت إذا غلبت رائحته على طعم الماء أو لونه فارقه وإن لم يغلب فاشرب منه وتوضأ جوابه إن مفهوم الشرط حجة عند المحققين فهو حينئذ خاص بالنسبة إلى حديثه فيجب حمل العام على الخاص تقريراً للنصين ولا فرق عندنا بين تقدم الحمام وتأخره وجهل التاريخ وليس المخصص لعام حديثه وروده في بئر قضاة وكان ماؤها كثيراً لأن العبرة بعموم اللفظ إلا بخصوص السبب بل المخصص ما قلناه هذا إن قلنا أن المفرد المعرف بلام الجنس يفيد العموم وإلا فالحديث مطلق لدلالته على الماهية من حيث هي هي وحينئذ فيحمل المطلق على المقيد وأما حديث القربة ففي سنده ضعف مع معارضته بما سلف من الأحاديث التي هي أكثر وأصح إسناداً وأوله الشيخ بالكر واعلم إن في صحة الحديث الأول بل في ثبوته إشكال إذا لم يوجد في كتب الحديث المعهودة مسنداً ولا ادعى أحد من الأصحاب أنه وجده مسنداً وإنما ذكره المرتضى والشيخ مرسلًا وما هذا شأنه لا يحتج به لكن ابن إدريس رحمه الله ادعى اتفاق المخالف والمؤلف على هذه الرواية وهذه دعوى عرية عن برهان بل البرهان قائم على خلافها أما عند المخالف فلان الحديث الذي ادعوا أن حفاظهم وأئمتهم صححوه هو قوله صلى الله عليه وآله إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وأما المؤلف فقد بينا أنه لم يوجد في كتبهم مسنداً ولا ادعى أحد فيه ذلك فكيف يقع الإجماع على ما هذا شأنه والبحث عن حال هذا إلا يشعهم إذ يترتب عليه مسألة اتمام الماء النجس كرا فإن صح هذا الحديث لزم القول بطهره وإلا فلا لأن ما صح عندنا من الحديث عن الصادق عليه السلام وهو إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء لا يدل عليه لأن مقتضاه أن المانع من التنجيس بلوغ الكرية فلا يدفع النجاسة السابقة بخلاف عدم حمل الخبث عند بلوغه كرا فإنه يدل على زوال النجاسة السابقة

واللاحقة خصوصا على ما ذكره جماعة من أهل اللغة من إن المراد بعدم حمل الخبث في الحديث عدم ظهوره فيه فدلالته على طهره بالاتمام صريحة أو ظاهرة وقد بالغ المحقق في المعتبر في رد الحديث فقال إنا لم نروه مسندا والذي رواه مرسل المرتضى والشيخ أبو جعفر وأحد ممن جاء بعده والخبر المرسل لا يعمل به وكتب الحديث عن الأئمة عليهم السلام خالية عنه أصلا وأما المخالفون فلم أعرف به عاملا سوى ما يحكى عن ابن حنبل وهو زبدي منقطع المذهب قال وما رأيت أعجب ممن يدعى إجماع المخالف والموافق فيما لا يوجد إلا نادرا فإذا الرواية ساقطة وأما أصحابنا فرووا عن الأئمة عليهم السلام إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء وهذا صريح في أن بلوغه كراه هو المانع لتأثره بالنجاسة ولا يلزم من كونه لا ينجسه شيء بعد البلوغ رفع ما كان ثابتا فيه ومنجسا قبله والشيخ رحمه الله قال لقولهم عليهم السلام ونحن قد طالعنا كتب الأخبار المنسوبة إليهم فلم نر هذا اللفظ وإنما رأينا ما ذكرناه ولعل غلط من غلط في هذه المسألة لتوهمه أن معنى اللفظين واحد انتهى وهو كلام جيد في موضعه وما يقال من أن الإجماع المنقول بخبر الواحد المحكوم بكونه حجة عند جماعة من المحققين كاف في ثبوت الخبر وإن لم يسند إنما يتم من ضابط نافذ للأحاديث لا من مثل هذا الفاضل وإن كان غير منكور التحقيق فإنه لا يتحاشى في دعاويه مما يتطرق إليه القدر وقد بيناه هنا وقد طعن فيه بذلك جماعة من فضلائنا من أهل عصره وغيره والله يتولى أسرار عباده ويطهر الماء القليل المتنجس بإلقاء كره عليه دفعة واحدة بمعنى وقوع جميع أجزاء الكره في زمان قصير بحيث يصدق اسم الدفعة عليه عرفا لامتناع ملاقاته جميع

الاجزاء في آن واحد فكان المرجع في ذلك إلى الاستعمال العرفي كما يقال جاء القوم دفعة ونحوه وقد تقدم الكلام

في ذلك وما ذكر من التطهير بإلقاء الكر ليس على وجه الانحصار فإنه يطهر أيضا بوصول الماء الجاري إليه عند من لا يعتبر فيه الكثرة وبنزول ماء المطر عليه وبما ذكرناه من اتصاله بالكثير الباقي على كثرته بعد الوصول إذ لا يختص الحكم بالحمام بعد اشتراط كثرة المادة وكذا يطهر بالنبع من تحته إذا اشتمل على قوة وفوران ما يرشح رشحاً لعدم الكثرة الفعلية وهذا كله إذا لم يتغير وإلا لم يطهر بذلك إلا مع زوال التغير نعم لو بقي المتغير متميزاً عن الكر أو الجاري كفى في طهره التموج حتى يزول التغير كما سلف

القسم الرابع ماء البئر وهو نبع مخصوص له أحكام خاصة فلذلك خصه بالذكر وقد عرف الشهيد رحمه الله البئر في الشرح بأنها مجمع ماء نابع من الأرض لا يتعداها غالباً ولا يخرج عن مسماها عرفاً

واحترز بالقيود الأخير عن كثير من الماء النابع الذي لا يتعدى محله غالباً لكن لا يسمى بئراً عرفاً فالحكم حينئذ تابع

للإسم ويمكن تفسيره بغيره ولا بعد في ذلك بعد ورود الشرع والمراد بالعرف هنا العام لا الموجود في زمانه صلى

الله عليه وآله خاصة لأن الحكم معلق على اسم ليس له حقيقة شرعية فيرجع فيه إلى العرف لتقدمه على اللغة

وربما خصه بعضهم بعرفه صلى الله عليه وآله أو عرف أحد الأئمة فما ثبت له الاسم في زمانهم كالموجود في العراق

والحجاز لحقه الحكم وإلا فالأصل عدم تعلق أحكام البر به وليس بجيد لما بيناه وحكم ما بالبئر أنه إن تغير بالنجاسة

نجس إجماعاً وفي ما يطهر به حينئذ أقوال أحدها ما اختاره المصنف وهو أنه يطهر بالنزح حتى يزول التغير وهو اختيار

المفيد وجماعة وبناء على ما اختاره المصنف من عدم انفعال البئر بمجرد الملاقاة كالجاري ظاهر لأن زوال التغير

عن الجاري كاف في طهارته قال في المخ ولأن سبب التنجيس التغير فيزول الحكم بزواله لكن هذا الدليل لو تم

لزم طهارة البئر بزوال التغير من نفسه فلا ينحصر التطهير في النزح وكان ظاهر العبارة ياباه لكن العبارة

ليست خارجة منخرج الحصر لأن البئر تطهر بمطهر غيره وبالنزح عند الأكثر مع أنه لم

يصرح به هنا فيكون زوال
التغير من نفسه كذلك وأما على ما اختاره المفيد والجماعة من نجاسته بمجرد الملاقاة
فمستنده ما رواه الشيخ
في الحسن عن الصادق عليه السلام فإن تغير الماء فخذته حتى يذهب الريح وقول الرضا
عليه السلام في رواية محمد بن
إسماعيل الآتية إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع منه حتى يذهب الريح ويطيب طعمه
ويشكل ذلك فيما له مقدر
نصا إذا زال التغير قبل استيفاء المقدر فإن وجوب بلوغه لو لم يتغير يقتضى وجوبه معه
بطريق أولى وحمل مثل
ذلك على الغالب من أن إزالة التغير تستوفى المقدر وزيادة لو تم غير كاف في هذا
المقام الموجب للاجمال و
الاخلال فالمناسب حينئذ وجوب أكثر الامرين من المقدور ما به يزول التغير جمعا بين
النصوص الدالة على الاكتفاء بزوال
التغير والموجبة لاستيفاء المقدور هو ثاني الأقوال ومختار الشهيد في الذكرى وثالثها
التفصيل بكون النجاسة
منصوصة المقدر فيجب نزع أكثر الامرين من المقدور وما به يزول التغير أو غير
منصوصة فيجب نزع الجميع ومع التعذر التراوح
وهو اختيار ابن إدريس واستحسنه المصنف في المخ لكن ادعى أنه ليس عليه دليل قوى
والظاهر أنه أقوى الأقوال وأمتنها
دليلا أما وجوب أكثر الامرين مع النص على المقدر فلان بلوغ المنصوص لا بد منه
للنص ومع بقاء التغير بعده لا يعقل
الحكم بالطهارة ولا بد من اعتبار زوال التغير لما تقدم من الاخبار وإن تقدم زوال التغير
على استيفاء المقدر فوجوب
استيفائه ظاهر لوجوبه على تقدير عدم التغير فمعه أولى وإن لم يكن للنجاسة مقدر
فسيأتي أنه يجب نزع الجميع
مع عدم التغير فمعه أولى ومع تعذر نزع الجميع يجب التراوح للنصوص الدالة عليه
وسيأتي إن شاء الله فإن قيل على

تقدير تأخير زوال التغير عن استيفاء المقدر يبقى الماء بعد الاستيفاء نجسا لا مقدر له
فيجب نزع الجميع كما في غير للنصوص
قلنا إنما اكتفينا بزوال التغير بعد ذلك لما تقدم من الحديث فإن قيل هو مطلق فتقيده
بما ذكرتم لا وجه له قلنا
تقيده في غير المتنازع لعارض لا يمنع من أعماله فيه وهو ظاهر ورابعها التفصيل
كذلك مع زيادة وجوب
إزالة التغير في المنصوص ثم استيفاء المقدر وهو اختيار المحقق ووجهه كالأول إلا أنه
أعطى كلا من السببين مقتضاه
لأصالة عدم التداخل وما مر من الاشكال آت هنا وخامسها وجوب نزع الجميع فإن
تعذر فالتراوح اختاره لصدوق
والمرتضى وسالار لقول أبي عبد الله عليه السلام في رواية عمار فإن غلبه الماء فلينزف
يوما إلى الليل يقام عليها قوم
يتراوحون اثنين اثنين ينزفون يوما إلى الليل وقد طهرت بعد حكمه عليه السلام في أول
الخبر بوجوب نزع الجميع و
لأنه ماء نجس فيجب اخراج جميعه ومع التعذر التراوح كما في غيره من النجاسات
الموجبة لنزع الجميع وفيه ضعف سند
الحديث مع اضطراب في متنه ووجوب اخراج جميع الماء النجس من البئر وتوقف
الطهر عليه في حيز المنع لطهارة البئر
في كثير من النجاسات باخراج بعضه بعد الحكم بنجاسة الجميع وسادسها نزحها
أجمع فإن تعذر نزع حتى يزول
التغير نقل ذلك عن المبسوط والنهية لقول الصادق عليه السلام في رواية عمار فإن أنتن
غسل الثوب وأعاد الصلاة و
نزحت البئر ولأنه ماء نجس فيجب اخراجه أجمع ومع التعذر ينزح إلى أن يزول التغير
لأنه المقتضى لنزع الجميع وهذه
الحجة ضعيفة جدا أما الراوية فلعدم دلالتها على ما زاد عن نزع الجميع بل عليه خاصة
من غير تفصيل بالتعذر وعدمه
وأما الاستدلال بنجاسة الماء فلا يقتضى انحصار التطهير في مزيل التغير كما لا يقتضى
التغير وحده نزع الجميع مطلقا
وهل هو إلا عين المتنازع بل الظاهر أن الموجب لنزع الجميع وقوع غير المنصوص أما
هو ففيه ما مر وأجيب عن الخبر باحتياجه
إلى إضمار لان المنزوح ليس هو نفس البئر وليس إضمار جميع الماء أولى من إضمار
بعضه وفيه نظر لان المضمّر هو الماء
المنسوب إلى البئر ودلالته على الجميع لأنه ملزومه لان المجموع هو نفس المضمّر

وسابعا نزحها أجمع ومع التذمر بغلبة الماء يعتبر أكثر الامرين من زوال التغير والمقدر اختاره الشهيد في الدروس ووجهه مركب من الوجوه المتقدمة ويظهر من اعتبار الأقوال ووجوهها إن أمتنها الثالث وإنما أطنبنا القول في تحرير الأقوال لعدم وجودها مجموعة في كتاب علي هذا المنوال وإن لم يتغير ماء البئر بالنجاسة لم ينحس على المختار عند المصنف في أكثر كتبه تبعا لشيخه مفيد الدين بن جهنم ولا بن أبي عقيل من المتقدمين وتبعه على ذلك ولده فخر المحققين والمحقق الشيخ علي ومستنده الاخبار والاعتبار أما الأول فمنها صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع بالباء الموحدة المفتوحة فالزاي المعجمة المكسورة فالياء المثناة من تحت فالعين المهملة قال كتبت إلى رجل أسأله أن يسئل أبا الحسن الرضا عليه السلام فقال ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزع منه حتى يذهب الريح يطيب الطعم لان له مادة وهذه الرواية أقوى حجج القائلين بالتطهير (بالطهارة صح) بحكمه عليه السلام على الماء بالسعة ويفهم منها عدم الانفعال بالملاقاة ونفي افساد شيء له و هو عام لأنه نكرة في سياق النفي واشتمالها على الحصر المستفاد من الاستثناء في سياق النفي ووجود التعليل بالمادة والمعلل مقدم على غيره قيل ولدالاتها على المراد نصا ومنها حسنة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن بئر ماء وقع فيها زبيل بتخفيف الباء مع فتح الزاء وتشديدها مع كسرها من عذرة رطبة أو يابسة أو زبيل من سرفين يصلح الوضوء منها قال لا بأس والمراد من العذرة والسرفين النجس لان الفقيه لا يسأل عن ملاقاة الطاهر وإن سلم فترك الاستفصال في العذرة دليل استواء الطاهرة والنجسة في الحكم باعتبار الوقوع

ومنها رواية حماد عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا أن ينتن فإن أنتن غسل الثوب وأعاد الصلاة ونزحت البئر وأما الاعتبار فلأنه لو نجست البئر بالملاقة لما طهرت والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة إن الدلو والرشا وجوانب البئر تنجس بملاقة الماء النجس ونجاستها مانعة من حصول الطهارة بالماء بالنزح لدوام ملاقاتها وكذا المتساقط من الدلو حال النزح خصوصا الدلو الأخير ولأنها لو نجست كذلك لكان وقوع الكر من الماء المصاحب للنجاسة فيها موجبا لنجاسة جميع الماء والتالي ظاهر البطلان لأن الملاقي للنجاسة إذا لم يتغير بها قبل وقوعه محكوم بطهارته فيمنع نجاسته بغير منجس وبيان الملازمة ان نجاسة ماء البئر بملاقة النجاسة يقتضى نجاسة الماء الواقع لاستحالة أن يكون بعض الماء الواحد طاهر أو بعضه نجسا مع عدم التغير ولأنه بجريانه من منابعه أشبه الماء الجاري فيتساويان ولأن القول بنجاسة البئر بالملاقة دون المصنع إذا كان كثيرا مما لا يجتمعان والثاني ثابت إجماعا فينتفى الأول بيان التنافي أنه لا فرق بينه وبين البئر سوى المادة وهي مما تؤكد عدم نجاستها وأجيب عن الأولى بأنها مكاتبة تضعف عن الدلالة وبعدم التصريح بأن المجيب الامام وبأن المراد بالفساد المنفى فساد الكل بكل وجه ولا يلزم منه عدم استناد الفساد الكلي إلى الملاقة أولا يفسده فسادا يوجب التعليل كما قال النبي صلى الله عليه وآله المؤمن لا يخبت أي لا يصير في نفسه خبثا وكقول الرضا عليه السلام ماء الحمام لا يخبت مع أنه يجوز أن تعرض له النجاسة وهذا الحمل وإن كان خلاف الظاهر إلا أن فيه جمعا بين الاخبار وعن الأخيرتين بأن لفظ البئر يقع على النابعة والغدير فلعل السؤال عن بئر ماؤها محقون فيكون الأحاديث الدالة على وجوب نزح البئر عن أعيان المنزوحات المختصة بالنابعة ويكون هذا متناولا لغيرها مما هو محقون وعن الثالثة بالخصوص بان حمادا الراوي عن معاوية مقول بالاشترك على جماعة منهم الثقة وغيره فلعله غير الثقة وبأنه يدل بصيغة ما العامة فيما لا يعقل فيكون الترجيح للأحاديث الدالة على أعيان المنزوحات

تقدِيمًا للخاص على العام ولمعارضة الأخبار الكثيرة لها وأكثر هذه الأجوبة للمعتبر وعن الاعتبار بالنقض بطهرها بالنزح عندهم إذا نجست بالتغير فإن السؤال قائم ولو اعتبر زوال التغير خاصة لزم طهرها بزواله بنفسه وهم لا يقولون به وبأن الطهارة حكم شرعي وهو حاصل مع المتساقط فيه ولأن المطهر هو الماء المنفصل عن البثر فالساقط كجزء من ماء البثر لم ينزح ولا طرده في عدم نجاسة الثوب إذ لو نجس لما طهر إذ من طرق تطهيره بالاجماع الغسل بالقليل وهو ينجس بالورود فلا يقع مطهرا وهو خلاف الاتفاق وبأن الكر المصاحب للنجاسة أزال حكمها وحقيقتها قبل وصوله إلى البثر فلم يؤثر فيه شيئا والباقي مجرد استبعاد بعد ورود النص بالفرق فإنهم يوافقون على استحباب النزح أو وجوبه تعبداً وهو كاف في نفى المتساوي وأكثر أصحابنا بل كاد يكون إجماعاً منهم حكموا بالنجاسة قال الشهيد الشرح و لعله الحجة أي الاجماع ومستند ذلك النقل الشائع بوجوب النزح من الخاص والعام وقد روى عن جماعة من الصحابة والتابعين وعليه عمل الامامية في سائر الأعصار والأمصاّر ويدل عليه أيضا الاخبار عن أهل البيت عليهم السلام والاعتبار اما الأول فمنه (فمنها خ ل) صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع السالف أنه كتب إلى رجل يسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البثر يقطر فيها قطرات من بول أو دم ما الذي يطهرها فوقع عليه السلام في كتابي (كتابه كتاب خ ل) بخطه ينزح منها (دلاء صح) وهو في قوة قوله عليه السلام طهرها بأن ينزح منها دلاء ليطابق السؤال وطهرها بالنزح يدل على نجاستها بدونها أو لا لزم إيجاد الموجود أو اجتماع الأمثال وهذه الرواية مساوية لنظيرتها من حجج القائلين بالتطهير في السند وتختص

عنها بمرجحات التصريح بأن المجيب هو الإمام عليه السلام لاخبار الثقة الظابط أنه
بخطه عليه السلام فهي في قوة
المشافهة بخلاف الأولى لعدم ذكر ذلك فيها بل كما يحتمل أن يكون المجيب الامام
يحتمل أن يكون هو الرجل المسؤول أن
يسأل أو غيره لكن عود الضمير فيها في قوله فقال باعتبار رجحان عوده إلى الأقرب
يرجح كون المجيب الامام إلا أن ذلك ظاهر
وهذا نص واشتمالها على الامر بالنزح المستلزم للنهي والحظر عن استعمال الماء قبل
ذلك لنجاسته واشتمال الأولى
على إباحة الاستعمال وما اشتمل على الأول أرجح مما اشتمل على الثاني كما حقق في
الأصول واعتزادها بعمل الأكثر
إن لم يتم الاجماع وهو مرجح أيضا كما حقق في محله وأما دعوى النص في الأولى
فغير ظاهر إذ الافساد ليس مرادفا
للنجاسة ولا ملزوما لها بل غايته أن يكون ظاهرا عند تجرده عن الموانع الموجبة لحمله
على غير ظاهره وكما يمكن حمل
هذه على الطهارة اللغوية يمكن حمل الفساد المنفى في الأولى على فساد يوجب
التعطيل أو فساد الكل كما مر ولا يلزم منه
عدم استناد الفساد الكلي إلى الملاقاة قيل هذا خلاف مدلول الحديث وأي فائدة
للتعليل بالمادة حينئذ قلنا ثبوت
الحقايق الشرعية توجب كون الحمل على الطهارة اللغوية غير مراد ولا مدلول أيضا
وتأويل حديثكم بما ذكرناه أقرب
لأنه بعض أفراد الحقيقة بخلاف حمل الحديث الثاني على الطهارة اللغوية فإنه حمل
على المجاز البحث وفائدة المادة
عدم انفعال جميعه على وجه يفسد بأسره كالقليل فإن قيل وجود الكثرة كافية في ذلك
فلا فائدة للمادة حينئذ قلنا
جاز كونهما سببين وإن اختلفا حكما لان مبنى شرعنا غالبا على اختلاف المتفقات
ومنها صحيحة عبد الله بن أبي يعفور
عن الصادق عليه السلام قال إذا أتيت البئر وأنت جنب ولم تجد دلوا ولا شيئا يغترف
به فتيم بالصعيد الطيب فإن رب
الماء رب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم أوجب التيمم بصيغة
الامر المشروط بعدم الماء الطاهر
أو لا يكون الماء طاهرا على تقدير الوقوع والاغتسال ونهى عن الوقوع في البئر وعن
إفساد الماء والمفهوم من الافساد
النجاسة وحمله على نجاسته بغيره بعيد لان ظاهره استناد الافساد إلى الوقوع وهو غير

مغير لحالها وللزوم تأخير
البيان عن وقت الحاجة قيل لا يتم الاحتجاج بهذا الحديث على النجاسة لان بدن
الجنب إذا كان طاهرا كما هو المفروض و
المفهوم من الحديث والمعلوم من غيره كحديث الحلبي المتضمن نزح سبع دلاء إذ
نجاسة المنى يوجب عند القائل بالتنجيس
نزح الجميع وبه صرحوا كلهم كيف يحكم بنجاسة البئر بملاقاته مع أن نجاسة بدن
الجنب حكيمية وهمية ومثلها لا تتعدى
فإن الجنب لو اغتسل في ماء قليل لم ينجس إجماعا فالبئر أولى لمكان المادة قلنا هذا
مجرد استبعاد كيف لا وقد اشتمل
البئر على أحكام مختلفة واتفاق حكم نجاسات متباينة ومن أين علم تأثير النجاسات
الخاصة في الماء وغيره إلا من قبل الشارع
فلا يبعد القول بانفعال ماء البئر بذلك وإن لم نقل بانفعال المستعمل لجواز اختصاصه
بالتأثر مما لا يتأثر به غيره
والذي نجسه بتلك الأشياء هو الذي نجس هذا الماء بهذه الأشياء ويؤيده أن الحكم
مختص باغتسال الجنب دون غيره
ممن يجب عليه الغسل كالحائض قيل الافساد أعم من النجاسة لجواز إرادة الافساد
بثوران الحمأة والطين قلنا قد ورد
الافساد في أحاديث الفريقين فمهما اعترض أحدهما فهو جواب الآخر وقد عرفت من
قريب منع هذا الفريق لإرادة هذا
المعنى من قوله عليه السلام لا يفسده شئ إلخ فكيف يشبهه الآن على خصمه ومنها
صحيحة علي بن يقطين قال سألت أبا
الحسن موسى عليه السلام عن البئر يقع فيها الحمامة أو الدجاجة أو الفأرة أو الكلب أو
الهرة فقال يجزيك أن تنزح منها
دلاء فإن ذلك يطهرها إن شاء الله تعالى والاجزاء ظاهر في الخروج عن عهدة الواجب
وتطهرها بذلك يدل على نجاستها
بدونه كما تقدم قيل يرد عليها عدم الدلالة نصا فلا يعارض ما تقدم قلنا النص منتف في
الجانبيين والظاهر موجود فيهما

فلم يبق إلا الترجيح بأمر آخر مع إن دعوى عدم النص في هذه موضع نظر قيل التمسك بظاهرها لا يستقيم لعدم استواء الكلب والفأرة في الحكم وليس حملها على تفسخ الفأرة وخروج الكلب حيا بأولى من حملها على التغير أو إرادة التنظيف قلنا قد دلت على النجاسة في الجملة وإنما يختلف في قدر المطهر بسبب اختلاف أعيان النجاسة وذباء لا يؤثر في أصل الدلالة وأما الاعتبار فهو إن البئر لو لم ينجس لم يكن للنزح فائدة فيكون عبثا والتالي ظاهر البطلان لصدوره عمن لا ينطق عن الهوى فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة وأجيب بمنع الملازمة إذ لا يلزم من انتفاء فائدة مخصوصة انتفاؤها مطلقا ولا يلزم من عدم العلم بها عدمها ومن ثم قال المصنف بالاستحباب وهو فائدة والشيخ في التهذيب بأنه تعبد وبالجملة فالأخبار متعارضة والاعتبار قائم وباب التأويل متسع إلا أنه خارج عن الحقيقة غالبا والمسألة من أشكال أبواب الفقه غير إن المعتبر في المصير إلى مثل هذه الأحكام رجحان ما لأحدهما على ضده وكأنه موجود هنا في جانب النجاسة والله أعلم بحقائق أحكامه وأعلم إن ماء البئر مباين لسائر المياه في طهره أو طيبه بالنزح إجماعا وتساويها فيما عدا ذلك من المطهرات كوصول الجاري إليه ووقوع ماء الغيث عليه وإلقاء كرفصاعدا على ما مر من التفصيل ثم النزح تارة يكون للجميع وتارة يكون للبعض بحسب اختلاف قوة النجاسة وضعفها فتارة يقتصر الأئمة عليهم السلام على أقل ما يحصل به وتارة يستظهر غير ذلك وتارة يأمر بالأفضل فلا ينكر الاختلاف في الأحاديث قال المحقق فانظر ما اشتهر بين الأصحاب غير مختلف فافت به وما اختلف فالأقل مجز والأوسط مستحب والأكثر أفضل وأسقط ما شذقت سيأتي إن عمل الأصحاب على الأكثر لأنه طريق اليقين وإن كان ما ذكره المحقق متوجها والقائلون بالنجاسة أوجبوا نزح الجميع في سبعة أشياء على اختلاف في بعضها موت البعير فيها وهو من الإبل بمنزلة الانسان يشمل الذكر والأنثى والكبير والصغير ومستنده رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام وغيرها ومثله الثور وهو ذكر البقر لصحيفة عبد الله بن سنان عنه عليه السلام وإن مات فيها ثور أو صب فيها خمر نزح الماء كله واكتفى ابن إدريس في الثور بكر ولعله

إلحاقاً له بالبقرة فيجب الكر فيه ولو
عكس الحكم بان يلحقها به في نزح الجميع كان أولى لما سيأتي من عدم النص فيها
وإن غير النصوص ينزح له الجميع ووقوع
المنى على المشهور لكن لا نص فيه على ما ذكره جماعة منهم الشيخ أبو علي بن
الشيخ أبي جعفر في شرح نهاية والده ويمكن
أن يكون عدم النص هو العلة في نزح الجميع لكن ذكره بين هذه المعدودات للشهرة
لا لعدم النص لان غير النصوص
سيأتي الكلام والخلاف فيه ولا فرق بين منى الانسان وغيره مما له نفس للعموم وعدم
النص المقتضى للتخصيص وقيل المراد
به منى الانسان وغيره ملحق بما لا نص فيه وقد عرفت إن النوعين من هذا الباب لولا
الشهرة ووقوع دم الحيض و
الاستحاضة والنفاس ذكر ذلك الشيخ وتبعه الأصحاب معترفين بعدم النص نظر إلى أنها
كالمنى ولغلظ نجاستها بوجوب
إزالة قليلها وكثيرها عن الثوب والبدن فغلظ حكمها في البئر وأطلق المفيد القول بأن
الدم الكثير ينزح له عشر
ولقليل خمس ولم يفرق وكذا المرتضى وابنا بابويه وإن خالفوه في المقدور ومال إليه
المحقق في المعتبر عمل بالأحاديث
المطلقة في الدماء والعمل بالمشهور أحوط إن لم يناف عبادة مضيقة بحيث يمكن
الطهارة به مع نزح بعضه خاصة
وبالاطلاق أفقه ولا يلحق بها دم نجس العين كالميتة والكلب وأخويه لبطلان القياس
وان كانت العلة تقتضيه لكنه
شك في شك فالأولى الاقتصار على المشهور إن لم يلحظ عموم الروايات أو إطلاقها
ووقوع المسكر المايح بالأصالة
لعدم نجاسة الجامد منه كالحشيشة ولا فرق بين الخمر وغيره ولا بين قليله وكثيره
حتى القطرة عملاً بالاطلاق والنص
ورد على الخمر خاصة كما تقدم في صحيحة عبد الله بن سنان وغيره وألحق به باقي
المسكرات لعموم قول النبي صلى الله عليه

وآله كل مسكر خمر وقول الصادق عليه السلام كل ما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو
خمر و فرق الصدوق بين القطرة
من الخمر والكثير منه فأوجب في الأول عشرين دلوا استنادا إلى رواية زرارة عن الباقر
عليه السلام ويعقل الفرق كما
عقل في الدم إذ ليس أثر القطرة فيه كأثر ما يصب فيه صبا لشيوعه في الماء ويؤيده
إمكان حمل المطلق على المقيد وإن
كان العمل على المشهور والفقاع القول لصادق عليه السلام إنه خمر مجهول فما دل
على الخمر من الحكم كاف في الدلالة عليه
وسياتي بيانه إن شاء الله وهل يلحق به العصير العنبي بعد اشتداده بالغليان رجحه
الشهيد في الذكرى محتجا لشبهه به
ويشكل بأن مجرد المشابهة غير كاف في الحكم وإنما ألحق الفقاع للنص على
مساواته له بل على أنه منه فإلحاق غيره
قياس بل الأولى إلحاقه بما لا نص فيه فإن تعذر نزع جميع الماء لكثرتة تراوح عليه
أربعة رجال كل اثنين دفعة
يريحان الآخرين ومنه أخذ التراوح لاشتقاقه من الراحة وليكن أحدهما فوق البئر يمتح
بالدلو والآخر فيها يمليه ولا
يجزى ما دون الأربعة لقول الصادق عليه السلام يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين
ويجزى ما فوقها ولا غير
الرجال من نساء أو صبيان أو خنثى للفظ القوم لنص بعض أهل اللغة على اختصاصه
بهم ويؤيده قوله تعالى لا يسخر قوم
من قوم ولا نساء فإن العطف يقتضى المغايرة واجتزا به بعض الأصحاب لشمول الاسم
في بعض اللغات وليكن التراوح
يوما من طلوع الفجر إلى الغروب ويجب إدخال جزئين (جزء خ ل) من الليل أولا
وآخرًا من باب مقدمة الواجب ولا فرق في اليوم بين
الطويل والقصير للاطلاق الشامل لذلك لكن يستحب تحرى الأطول حيث لا ضرر
للمبالغة في التطهير ولا يجزى الليل
ولا للفق منه ومن النهار وإن زاد عن مقدار يوم طويل اقتصارا على مورد النص ولما
يعترى في الليل من الفتور عن
العمل ولأن الغالب على حكم البئر جانب التعبد ويستثنى لهم الصلاة جماعة ويقتصرون
على الواجب والندب المعتاد قيل
والأكل كذلك لأنه مستثنى عرفا والأولى تركه لامكان حصوله حال الراحة لأنه من
تممتها بخلاف الصلاة التي لا تتم
فضيلتها الخاصة إلا به ويجب تقديم التأهب للنزح بتحصيل آلاته والسعي إليه قبل

الجزء المجعول مقدمة للواجب لظاهر قوله عليه السلام ينزفون يوما إلى الليل مع احتمال إلحاق مقدماته به وأوجبوا نزح كر في موت الحمار وكذا البغل لرواية عمرو بن سعيد عن الباقر عليه السلام وضعفها منجبر بالشهرة وعمل الأصحاب وكذا البقرة وشبهها من الدواب كالفرس والمستند هنا الشهرة إذ البقرة وشبهها مما لا نص فيه كما اختاره في المعبر مطالباً لموجب الكر باليد قال فإن قالوا هي مثل الحمار والبغل في العظم طالبناهم بدليل التخطي إلى المماثل من أين عرفوه ولو ساغ البناء على المماثلة في العظم لكانت البقرة كالثور والجاموس كالجمل فالأوجه حينئذ أن نجعل الفرس والبقرة في قسم ما لا يتناوله نص على الخصوص ونزح سبعين دلوا من دلاء العادة على تلك البئر لعدم انضباط العادة مطلقاً ولو اعتاد قوم على بئر آنية فخار ونحوها ففي الاكتفاء بها نظر من قيامها مقام الدلو وبه قطع بعض المعاصرين ومن عدم تسميته دلوا ولو اختلف المعتاد فالأغلب فإن تساوت فالأصغر مجز والأكبر أفضل ولو لم يكن لها دلو معتاد أصلاً قيل أجزأ أقل ما يعتاده الانسان وقيل المراد بها ابتداء الدلو الهجرية وزنها ثلاثون رطلا وقيل أربعون وذلك كله في موت الانسان في ماء البئر ولا فرق بين الذكر والأنثى والصغير والكبير لشمول الانسان للجميع ولو وقع ميتا فكذلك فلو قال لمباشرة ميت الانسان أو لوقوعه كان أشمل ويشترط كون الميت نجسا فلو طهر بالغسل أو لم يجب غسله لم يجب النزح بخلاف الميمم ولو عن بعض الغسلات ومن غسل فاسدا ونحوهما وهل يفرق بين المسلم والكافر للشهود العدم لان الانسان جنس معرف باللام وليس هناك معهود فيكون اللام معرفا للجنس فيوجد الحكم بوجود الجنس أين

كان وجنس الانسان ثابت للكافر فيكون الحكم متناولا له عملا بالاطلاق وشرط أبو
علي وابن إدريس الاسلام و
أوجبوا لموت الكافر الجميع بناء على وجوبه بملاقاته حيا إذ لا نص فيه وحال الموت
أشد نجاسة لأنه ينجس الطاهر
ويزيد النجس نجاسة وأجيب بأنه استدلال في مقابلة النص لان مورد وجوب السبعين
موت الانسان مطلقا أعم
من المسلم والكافر ووجوب الجميع فيما لا نص فيه بخصوصه غير منصوص عليه فلا
يجوز معارضته المنصوص عليه ونمنع
زيادة نجاسته بعد الموت فإن نجاسته حيا إنما كانت بسبب اعتقاده وهو منفي بعد
الموت وفيهما منع لعدم المعارضة
بين المنصوص ومدعى ابن إدريس إذ النص إنما أوجب نزع السبعين بعد الموت
ومجرد وقوع الكافر في الماء إذا كانت
نجاسته مما لا نص فيه أوجب نزع الجميع فهذا الحكم ثابت له قبل الموت فما الذي
طهر الماء بعده واكتفى بنزع
سبعين

والتحقيق مع ذلك إنا إن حكمنا بنزع الجميع لما لا نص فيه فلا بد من القول بنزحه
هنا لثبوته قبل الموت الذي هو
مورد النص عندهم وإن اكتفينا فيه بنزع ثلاثين أو أربعين فإن حكمنا بالتداخل مع تعدد
النجاسة ولو مختلفة
كفت السبعون وإلا وجب لكل مقدر وأما منع زيادة نجاسته بعد الموت بزوال الاعتقاد
الذي هو سبب النجاسة
ففيه منع لان أحكام الكفر باقية بعد الموت ومن ثم لا يغسل ولا يدفن في مقابر
المسلمين وكلام ابن إدريس أوجه
نعم لو وقع في الماء ميتا اتجه ما قالوه ودخل في العموم واعلم إن الحديث الدال على
حكم الانسان في رجاله جماعة
من الفطحية لكنهم ثقات مع سلامته من المعارض وانجباره بعمل الأصحاب عملا
ظاهرا وذلك يخرج به إلى كونه حجة
كما ذكره الأصحاب فلا يمكن العدول عنه قال المحقق في المعبر بعد ذكر نحو ذلك
ولو عدل إلى غيره لكان عدولا عن
المجمع على الطهارة به إلى الشاذ وهو باطل لخبر عمر بن حنظلة المتضمن لقوله عليه
السلام خذ ما اجتمع عليه أصحابك
واترك الشاذ الذي ليس بمشهور وخمسين دلوا للعدرة الذاتية وهي فضلة الانسان قال
الشهيد سميت بذلك لأنهم

كانوا يلقبونها في العذرات أي الأفنية والموجود في اللغة ضد ذلك قال في الصحاح العذرة فناء الدار سميت بذلك لان العذرة كانت تلقى في الأفنية وعلى كل حال فلا فرق بين فضلة المسلم والكافر هنا مع احتمال لزيادة النجاسة لمجاورته وفي فضلة غيرهما مما لا يؤكل لحمه احتمال والمستند ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في العذرة تقع في البئر ينزح منها عشر دلاء فإن ذابت فأربعون أو خمسون وإنما حكم الأصحاب بالأكثر لأنه طريق إلى اليقين والخروج من العهدة كذلك ومن ذكره المحقق (من التخيير صح) بين الأقل والأكثر مع أفضلية الأكثر متوجه والمراد بالذوبان تفرق الاجزاء وشيوعها في الماء بحيث يستهلكها وهل يشترط ذوبان جميعها أو يكفي بعضها يحتمل الأول لأنه المفهوم من إسناده إليها والثاني لعدم الفرق بين قليلها وكثيرها فيكفي ذوبان البعض كما لو لم يسقط غيره وذاب فإنه كاف قطعاً وألحق المصنف بالذائبة الرطبة وفي بعض كتبه أبدلها بها تبعاً للشيخ في المبسوط ولا نص على الرطبة على الخصوص وأنكرها المحقق في المعتمد لعدم وقوعه على شاهد ولعل المعنى المعتمد في الذوبان يحصل في الرطبة غالباً وهو يؤيد الاكتفاء بذبوبان البعض لحصوله في الرطبة بمجرد الوصول والدم الكثير غير الدماء الثلاثة كدم الشاة المذبوحة على المشهور قال المصنف في المخ لم أقف في هذا التقدير على حديث مروى الموجود في حسنة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في رجل ذبح شاة فوقعت في ماء بئر وأوداجها تشخب دما قال ينزح منها ما بين الثلثين إلى الأربعين دلوا وأفتى بموجبها الصدوق ومال إليه في المعتمد وحسنه في الذكرى وهو الوجه فكن العمل بالمشهور طريق اليقين وإطلاق الدم مع استثناء الثلاثة يشمل دم نجس العين ولا بعد فيه بعد النص واشتمال البئر على جمع المختلفات مع احتمال الفرق والحاقه بالدماء

الثلاثة أو بما لا نص فيه لغلظ نجاسته ومن ثم لم يعف عن قليله في الصلاة كالدماء
الثلاثة لكن العمل بالاطلاق
أنسب بأحكام البئر لعدم قدح هذه الاحتمالات فيها والاعتبار في كثرة الدم وقلته
بالنسبة إلى نفسه عرفا وقال
القطب الراوندي وهو الذي نقله القطب الرازي عن المصنف أيضا إن الاعتبار فيهما
بالنسبة إلى ماء البئر لاختلافه
في الغزارة والنزارة فربما كان دم الطير كثيرا في بئر يسيرا في أخرى وليس ببعيد لظهور
التأثير باختلافهما ولأنهما
إضافيان فجاز اعتبارهما بالإضافة إلى المحل المنفعل عنهما ونزح أربعين دلوا في موت
السنور في البئر والكلب و
الخنزير والثعلب والأرنب على المشهور ورواه علي بن أبي حمزة عن الصادق عليه
السلام قال سألته عن السنور فقال أربعون
دلوا وللكلب وشبهه والمراد بشبه الكلب الخنزير والغزال وما ذكر ويشمل السنور أهليه
ووحشيه للمشابهة والكلب و
الخنزير البري والبحري للمماثلة أيضا ورجح المحقق الشيخ علي في أكثر فتاويه
وجوب أكثر الامرين من الأربعين ومقدار
ما لا نص فيه للخنزير إذا وقع حيا ثم مات واحتمال التضاعف بناء على عدم النص على
نجاسته لو وقع حيا واحتمال
التضاعف في الكلب إذا وقع حيا فمات لوجود النص على نجاسته حيا وهذا إنما يتم لو
كان التقدير بالأربعين
في وقوعهما ميتين أما مع الاطلاق أو إرادة موتهما في الماء فلا للحكم بتداخل
النجاستين وفي بول الرجل في المشهور رواه
علي بن أبي حمزة أيضا عن الصادق عليه السلام وفيه روايات أخرى شاذة وضعف علي
بن أبي حمزة بالوقف منجبر بالشهرة
وعمل الأصحاب وفي المعتمد أن تغييره إنما كان في زمن موسى عليه السلام فلا يقدر
فيما قبله وفيه نظر إذ لا يتم ذلك إلا
مع تحقق الرواية عنه فيما قبله لا إذا أسندها إلى ما قبله لجواز إسناده إلى الصادق عليه
السلام في زمن الوقف
وأين التاريخ الذي دل على تقدم الرواية ومجرد الاشتباه كاف في الطعن فالأولى التعليل
بالشهرة والعمل بمضمونها
كما قد أكثر من ذكره في كتابه هذا ولا فرق بين بول المسلم والكافر لشمول الرجل
لهما وأما بول المرأة فالمشهور عدم
لحوقه به اقتصارا على موضع النص خلافا لابن إدريس محتجا بدخولها في لفظ

الانسان ونحن نسلم ذلك لكن نطالبه
أين وجد الأربعين معلقة على بول الانسان فكأنه وهم وما الذي يجب له قيل موجب ما
لا نص فيه واختاره الشهيد وجماعة
قيل ثلاثون لرواية كردويه قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن البئر يقع فيها قطرة دم
أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر
قال ينزح منها ثلاثون دلوا فإن لفظ البول مطلق يشمل المرأة وغيرها لكن خرج منها
بول الرجل والرضيع والصبي
بنص خاص فيبقى الباقي وهو خيرة المعبر ولا فرق بين الكبيرة والصغيرة على الأقوال
الثلاثة وكذا لا فرق بين المسلمة
والكافرة وأما بول الخنثى فأطلق جماعة إلحاقه بما لا نص فيه للشك في الذكورة ولم
يذكره المحقق وابن إدريس حيث
ذكر المرأة ودليلهما فالأقوال يشملها لزوما ولو قيل بوجوب أكثر الامرين من الأربعين
وموجب ما لا
نص فيه كما اختاره بعض الأصحاب كان حسنا آخذا بالمتيقن وفي وقوع نجاسة لم
يرد فيها نص نقلي ولو بعمومه
أو إطلاقه كالانسان في شموله للمسلم والكافر وما ذكره الشهيد رحمه الله في الشرح
من تعريف النص بأنه القول أو
الفعل الصادر عن المعصوم الراجح المانع من النقيض وغير المنصوص بخلافه لا يطابق
ما ذكره الأصحاب في بعض موارد
فإنهم جعلوا من المنصوص الانسان وأدخلوا الكافر فيه كما بيناه في محله مع إن تناول
الانسان له إنما هو لكونه من جملة
أفراد الكل ودلالة الكل على أفراده ليس نصا بهذا التفسير بل ظاهرا وعلى هذا
التعريف بكون الانسان مما لا نص
فيه ومثله القول في وقوع الكلب بالنسبة إلى أصنافه كالسلوقي وغيره حتى أن المصنف
ذكر في جملة المنصوص بول و
روث ما لا يؤكل لحمه محتجا عليه بحديث كردويه المشتمل على نزول أرواث
الدواب وأبوالها وأين دلالة لفظ الدواب

على ما يؤكل لحمه بالنص المذكور في التعريف وإدخال الفعل والمعصوم في التعريف اصطلاح خاص لمناسبته هذه المسألة وإلا فالتعريف المشهور للنص إنه اللفظ الدال على المعنى دلالة راجحة مانعة من احتمال غيره وبالجملة فإدخال العام وأفراده وأفراد المطلق في المنصوص بهذا المعنى أيضا لا يخلو من إشكال لان دلالة العام على مجموع أفراده من حيث مجموعيتها (مجموعها صح) ظاهر لا نص لاحتماله التخصيص احتمالا راجحا إذ من المشهور قولهم ما من عام إلا وقد خص وكذا دلالاته بالنسبة إلى كل فرد على التعيين لا مكان عدم إرادته والمطلق يدل على الماهية من حيث هي هي فلا يدل على شئ من أفراد الماهية إلا ظاهرا فإن اعتبر هذا المعنى لم يتم كثير مما ادعى كونه منصوصا والأولى أن يراد به هنا ما كانت دلالاته ظاهرة وإن لم تكن قطعية وهذا المعنى للنص يوجد في بعض الموارد وكلامهم هذا يدل عليه إذا تقرر ذلك فما اختاره المصنف من وجوب أربعين دلوا لما نص فيه ليس له دليل مدعى إلا ما نقل عن الشيخ في المبسوط حيث احتمل الأربعين بقول أنهم عليهم السلام قالوا ينزح منها أربعين وإن كانت منجرة وهذه الحجة منظور فيها من حيث عدم العلم بإسناد الحديث وعدم وجوده في شئ من أصوله فضلا عن سنده حتى نشأ منه عدم العلم بصدوره المتضمن لبيان متعلق الأربعين وربما قال بعض الأصحاب أن الشيخ رحمه الله حجة ثبت بإرساله غير ضائر لان مثل الشيخ لا يرسل إلا عمن علمه ثقة خصوصا وليس هناك نص آخر يدفعه والظاهر من احتجاجه به دلالة صدره المحذوف على محل النزاع وفيه نظر أما أولا فلان الشيخ لم يفت بمضمونة وإنما أوجب في المبسوط نزح الجميع وجعل نزح أربعين احتمالا والخبر المرسل وإن لم يكن حجة لكن لا أقل من أفادته الاحتمال وهو دليل على عدم تحققه له وإلا لما عدل عن مدلوله وأما ثانيا فلان مراسيله لو وثق بها وعمل عليها لمكان قدره وعظم شأنه وثبته لزم العمل بجميع المراسيل لان كتبه في الحديث قد صارت أصول حديث الأصحاب واشتملت على ما في غيرها من حديث الفقه غالبا وزيادة مع ذكر بعض أسانيد بعضها وذكر متونها ولم يجوز أحد من الأصحاب العمل

بها لمكان شرف مرسلها
فكيف يسوغ العمل بحديث لم يتحقق متنه ولا إسناده ويجعل مؤسسا لحكم شرعي
وأما ثالثا فلان صدره المحذوف
وإن كان احتجاجه به يشير الظن بكونه دالا على محل النزاع لكن ذلك غير كاف لنا في
العمل بمقتضاه لعدم اطلاعنا
عليه وإن كان للشيخ رحمه الله في ذلك فرض آخر واستدل المصنف في النهاية
للأربعين برواية كردويه وهو عجيب
وستقف عليها عن قريب وقيل يجب نزح الجميع لكونه ماء حكم بنجاسته يقينا فالقطع
بطهارته يتوقف
على نزح الجميع لان نزح البعض دون البعض الاخر ترجيح من غير مرجح والحكم به
في مواضع مخصوصة لنص خاص على خلاف
الأصل لا يقتضى مثله في غير المنصوص لعدم وجود دليل نقلي عليه على الخصوص
حتى لو ورد ذلك لم يكن المسألة لصيرورتها حينئذ
منصوصة غايتها الاتيان بلفظ عام يشمل الجميع وما شاكلة وذهب بعض
الأصحاب إلى نزح ثلثين ونفى عنه الشهيد في
الشرح البأس وفي المخ النقل الذي ادعاه الشيخ لم يصل إلينا وإنما الذي بلغنا في هذا
الباب حديث واحد وعنى
به حديث كردويه أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن بئر يدخلها ماء المطر فيه البول
والعذرة وخرؤا الكلاب قال ينزح
منها ثلاثون دلوا وإن كانت مبخرة ومعناها المنتنة وروى بفتح الميم والخاء ومعناها
موضع التنن قال ومع ذلك
فكر دويه لا أعرف حاله فالحديث صحيح وفي الاستدلال بهذا الحديث على المطلوب
نظر إذ لا دلالة
على تقدير صحته على ما نحن فيه فإن مورده نجاسة مخصوصة وإذا ثبت صارت
منصوصة والكلام في نجاسته غير

منصوصة مطلقا وفيه إشكال من وجه آخر وهو إن حملة (إن جملة أن الوصلية فيه تدل
خ ل) على الوصلية فيه يدل على مساواة حكم التغير بتلك النجاسات
لغيره وسيأتي فيه إشكال آخر إن شاء الله تعالى في المعبر ويمكن أن يقال فيه وجه إن
كل ما لم يقدر
له منزوح لا يجب فيه نزح عملا برواية معاوية المتضمنة قول أبي عبد الله السلام لا
يغسل الثوب ولا تعاد
الصلاة مما يقع في البئر إلا أن ينتن ورواية ابن بزيع إن ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا
أن يتغير وهذا يدل
بالعموم فيخرج منه ما دلت عليه النصوص بمنطوقها أو فحواها ويبقى الباقي داخلا
تحت هذا العموم قال وهذا
يتم لو قلنا إن النزح للتعبد لا للتطهير أما إذا لم نقل ذلك فالأولى نزح ماؤها أجمع
انتهى وقد تلخص من جميع
ذلك إن المصير إلى القول بنزح الجميع لازم عند القائل بالنجاسة لان كل حديث
يحتج به على المطلوب فإن
نجاسته منصوصة وينعكس إلى قولنا كل نجاسة ليست منصوصة لم تدل عليه الاخبار
فيستصحب حكم النجاسة إلى أن يثبت
المزيل ولا ثبوت إلا بنزح الجميع وثلثين في وقوع ماء المطر مخالطا للبول والعدرة
وخرؤ الكلاب لرواية
كردويه
المتقدمة ولو خالط ماء المطر أحدها كفت الثلثون لمفهوم الموافقة هذا إن لم يكن له
مقدر أو كان وهو أكثر
أما لو كان أقل كبول الرضيع الداخل في إطلاق البول أو عمومه فالظاهر الاكتفاء به
لان مصاحبه ماء للمطر
إن لم تضعف حكمه كما هو الظاهر فلا تزيده والشهيد رحمه الله أطلق القول بأن
حكم بعضها ما كالكل وبعض الأصحاب
خص الثلثين بالجميع وما ذكرناه من التفضيل أجود وأورد على أصل الحكم إشكال هو
إن العذرة وحدها يجب لها خمسون
فإذا انضم إليها غيرها زادها نجاسة فكيف يجرى بالثلثين فاللازم أما عدم أجزاء الثلثين
أو عدم وجوب الخمسين
وأیضا فإن ترك الاستفصال عن النجاسات المذكورة يقتضى المساواة في الحكم بين
جميع احتمالاتها فيستوى حال
العذرة رطبة ويابسة وحال البول إذا كان بول رجل أو رضيع أو امرأة أو خنثى وقد قال
بعضهم إن خرؤ الكلاب مما

لا نص فيه وذهب المصنف في المخ إلى أن بول وروث ما لا يأكل لحمه مما لا نص فيه ولو حمل الاطلاق على نجاسات مخصوصة أشكل الحال من وجه آخر عند القائل بتضاعف النزح مع اختلاف النجاسات وأجاب المحقق الشيخ علي عن ذلك بأن موضوع الرواية ماء المطر المخالط لهذه النجاسات وليس فيها أعيانها موجودة فيمكن تنزيلها على ما المطر المخالط لهذه النجاسات مع استهلاك أعيانها إذ لا بعد في أن يكون ماء النجاسة أخف منها خلافا للقطب الراوندي قال وهذا الحمل وإن كان خلاف الظاهر إلا أنا صرنا إليه جمعا بين الاخبار أقول إنك إذا تأملت ما يفعل عنه البئر وما تظهر به تجدها قد جمعت بين المتباينات كتساوي الهر والخنزير وفرقت بين المتماثلات كاختلاف منزوح موت الكلب والكافر وغير ذلك فلا تستبعد حينئذ أن ينزح لهذه الأشياء المخالطة لماء المطر مع انفرادها عنه أكثر مما ينزح لها مع سقوطها في البئر مصاحبته له فيصير مصاحبته لماء المطر مضعفا لنجاستها ومخففا لها وهو أولى من تقييد المطلق والحال في البئر ما ذكرناه بل مقتضى لفظ الحديث في كون هذه الأشياء في الماء كون أعيانها فيه ثم لو كان الحكم في ماء المطر المنتجس بهذه الأشياء من غير أن يكون أعيانها موجودة لم يبق فرق بين ماء المطر وغيره فالأولى الانقياد لما تناولته الرواية بإطلاقها من كون الماء ماء مطر ومصاحبا لهذه الأشياء سواء كانت أعيانها موجودة أم لا ونزح عشر دلاء في وقوع العذرة اليابسة والمراد بها غير الذائبة لقول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير في العذرة في البئر ينزح منها عشر دلاء فإن ذابت فأربعون أو خمسون وقد تقدم ما المراد من العذرة وكذا في الدم القليل غير الدماء الثلاثة كذبح الطير والرعايف اليسير لرواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام

حيث سأله عن رجل ذبح حمامة فوق في بئر هل يصلح أن يتوضأ منها قال ينزح منها دلاء يسيرة وقول
الرضا عليه السلام في قطرات الدم دلاء قال الشيخ في التهذيب وأكثر عدد يضاف إلى هذا الجمع عشرة فيجب أن يؤخذ به
إذ لا دليل على ما دونه واعترضه في المعتبر بأن ذلك إنما يكون مع الإضافة أما مع تجريده عنها فلا إذ لا يعلم من قوله
عندي دراهم أنه لم يخبر عن زيادة عشرة ولا إذا قال إعطه دراهم وأجاب المصنف في المنتهى بأن الإضافة هنا وإن لم
تجر لفظا لكنها مقدره وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا بد من إضمار عدد يضاف إليه تقديرا فيحمل على
العشرة التي هي أقل ما يصلح إضافته لهذا الجمع آخذا بالمتقين وحوالة على الأصل من براءة الذمة وفيه نظر إذ
لا يلزم من عدم تقدير الإضافة هنا تأخير البيان عن وقت الحاجة وإنما يلزم ذلك لو لم يكن له معنى بدون
هذا التقدير والحال إن له معنى كسائر أمثاله من صيغ الجموع ولو سلم وجوب التقدير لم يتعين العشرة
وفي قوله إن أقل ما يصلح إضافته لهذا الجمع عشرة منع وإنما أقله ثلاثة فيحمل عليها لأصالة البراءة من الزائد
وهو خلاف المدعى وسيأتي في كلام المحقق اختيار دلالة على ثلاثة قال المصنف في المخ ويمكن أن يحتج به من وجه آخر وهو
إن هذا جمع كثرة وأقله ما زاد على العشرة بواحد حمل عليه عملا بالبراءة الأصلية وأنت خبير بأن هذا
الدليل لا ينطبق على الدعوى لاستلزامه وجوب أحد عشر والمدعى الاكتفاء بعشرة وفي المنتهى ذكر أنه جمع كثرة وقال
فيحمل على أقلها وهو العشرة وفيه أيضا نظر لأن أقل مراتب جمع الكثرة ما زاد على مراتب جمع القلة بواحد كما
نص عليه أهل العربية واعترف به المصنف في المخ فلا يتم العشرة فتأمل هذه الاختلافات الغريبة الواقعة بينهم بل
بين الواحد ونفسه وسبع في موت الطير كالحمامة في طرف الصغر والنعامة في طرف الكبر وما بينهما ومستنده مع
الشهرة رواية علي بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام وفسر الطير بالحمامة والنعامة وما بينهما وأورد على العبارة
إن التشبيه يقتضى صدق الطير على غير ما ذكر لوجوب المغايرة بين المشبه والمشبه به

ولو بالجزئية والكلية والحال
أنه محصور فيما ذكر ويمكن الجواب بمنع حصره فيما ذكر لان الطير المساوي
للحمامة في الحجم تقريبا خارج عنهما
وعن ما بينهما مع دخوله في الطير فباعتباره يصح التشبيه وكذا في القارة إذا انفسخت
أي تقطعت أجزاؤها
وتفرقت لقول الصادق عليه السلام في رواية ابن سعيد المكارني إذا وقعت الفأرة في
البئر فتنفسخت فانزح
منها سبع دلاء وفي رواية عنه عليه السلام إطلاق السبع في الفأرة وفي أخرى إطلاق
ثلث وطريق الجمع حمل الأولى
على التفسخ والثانية على عدمه بقرينة خبر أبي سعيد وضعفه لا يمنع من العمل على هذا
الوجه لأنه كالامارة الدالة
على الفرق وإن لم يكن حجة في نفسه أو انتفخت إلحاقا له بالتفسخ ولا نص عليه
بالخصوص لكن ذكره المفيد وتبعه الباقر
وبول الصبي وهو الذكر الذي زاد سنه على الحولين ولم يبلغ على المشهور وبه رواية
عن الصادق عليه السلام لا يخرج
عن حد الارسال وفي حكمه الرضيع الذي يغلب أكله على رضاعه أو يساويه كما
سيأتي ولا يلحق به الصبية لعدم النص
واغتسال الجنب الخالي بدنه من نجاسة عينية وعبر بالاغتسال الشامل للارتماس وغيره
ردا على ظاهر الشيخ
وصريح ابن إدريس حيث شرط في النزح المذكور ارتماسه ولا وجه لخلو النصوص من
اشتراطه لأنها واردة
بنزول
الجنب كرواية عبد الله بن سنان ودخوله مع الاغتسال كرواية أبي بصير ووقوعه كرواية
الحلبي ودخوله كرواية
محمد بن مسلم وإنما قيد بالاغتسال دون الملاقاة مدلول الاخبار فيها للتصريح به في
بعضها ويجب حمل
المطلق على المقيد وإنما شرط خلو بدنه من نجاسة عينية ليتم الاكتفاء بالسبع إذ لو
كان عليه نجاسة لوجب لها

مقدرها إن كان وإلا فعلى ما مر والعلة فيه نجاسة البئر بذلك وإن كان بدنه خاليا من نجاسة ولا بعد فيه

بعد ورود النص وليس الامر في الماء الذي يغتسل به الجنب على حد الماء مطلقا ولهذا قال جمع بعدم طهورية قليلة

فلا يقدح في أن ينفعل عنه البئر الذي قد علم تأثره بما لا يتأثر به غيره وتأثير غيره في التطهير والتنجيس فقول

بعضهم أن نجاسة البئر بغير منجس معلوم البطلان إذ الفرض إسلام الجنب وخلو بدنه من العينية قد ظهر منعه

بل هو منجس فإن الذي نجس غيره بتلك الأشياء هو الذي نجسه بهذا الشيء على الوجه المخصوص ولو غلبنا في النزح

جانب التعبد كما هو ظاهر الشيخ في التهذيب واختيار بعض المتأخرين فلاشكال مرتفع من أصله والذي اختاره

المصنف في المخ تبعا لشيخه المحقق إن الحكم بالنزح لكونه مستعملا فيكون النزح لسلب الطهورية ويشكل بإطلاق

النصوص وبحكم سلال وابن إدريس وجماعة من المتأخرين بوجوب النزح مع طهورية المستعمل عندهم وباستلزامه

القول بعدم وجوب النزح لأنه فرعه على القول بسقوط طهورية المستعمل وهو لا يقول به فيلزم عدم القول

بالنزح ويتفرع عليه اشتراط النية والحكم بصحة الطهارة لكون الانفعال مسببا عنها ومتأخرا ورواية أبي بصير عن أبي

عبد الله عليه السلام دالة عليه حيث سأله عن الجنب يدخل البئر فيغتسل منها قال ينزح منها سبع دلاء والروايات

الباقية كما لا تدل على اشتراط الاغتسال الشرعي كذلك لا تنافيه فيحمل مطلقها عليه جمعا بين الاخبار فيندفع بذلك

ما أورده المحقق الشيخ علي من خلو الاخبار عنه أو كونها أعم حتى التزم بعدم الحكم بطهره لقول الصادق عليه السلام

في خبر عبد الله ابن أبي يعفور لا تقع في البئر ولا تفسد على القوم مائهم فإن النهي المستفاد من الرواية يقتضى فساد

الغسل لأنه عبادة فلا يطهره الجنب ويحجب بمنع أن النهي عن العبادة بل عن الوقوع في الماء وإفساده وهو إنما يتحقق بعد الحكم

بطهر الجنب لا بمجرد دخوله في البئر فلا يضر هذا النهي لتأخره وعدم كونه عن نفس العبادة إلا أن يقال الوسيلة إلى

المحرم محرمة وإن كانت قبل زمانه ويمكن على هذا فرض صحة الغسل ووجوب

النزح في بئر مملوك للمغتسل فإن تنجيسه
غير محرم عليه ويرجح الأول أنه لو لم يطهر لم يتحقق الافساد الذي هو متعلق النهي
ومتى لم يتحقق فلا حرج عليه
فيجوز الاغتسال ودفع ذلك كله مما تقدم من أن الافساد متأخر عن الحكم بصحة
الغسل فلا يؤثر فيه فعلى هذا إن
اغتسل مرتسا طهر بدنه من الحدث ونجس بالخبث وإن اغتسل مرتبا أجزاء غسل ما
غسله قبل وصول الماء إلى
البئر إن كان خارجا عن الماء وإلا فما قارن به النية خاصة كذا قرره بعض المتأخرين
وللنظر في بعضه مجال
لتعليق الحكم كما تحقق على الاغتسال ولا يتحقق إلا بالاكمال وبالجملة فالمسألة من
المشكلات والله أعلم
بحقيقة الحال وخروج الكلب من الماء حيا على المشهور وروى ذلك عن الباقر عليه
السلام وأوجب ابن إدريس نزح
أربعين إذ لا نص فيه وكأنه إطراحا لخبر الآحاد وإنما اكتفى هنا بالأربعين مع حكمه
بالجميع لما لا نص فيه لأنها تجزى
لموته كما مر فلو قوعه حيا أولى ولولاه لوجب نزح الجميع وقد عرفت وجود النص
ولا يلحق به خروج الخنزير حيا لعدم
النص وخمس في ذرق الدجاج على المشهور ولم يوجد به نص على الخصوص ولم
يقيده المصنف بالجلال تبعا للشيخ لكن
وجه الاطلاق عند الشيخ ظاهر لنجاسة ذرقه عنده مطلقا وخصه جماعة كالمفيد وسالار
بالجلال قال المصنف في المخ
وعلى القولين لم يصل إلينا حديث يتعلق بالنزح لهما ويمكن الاحتجاج بأنه ماء
محكوم بنجاسته فلا يطهر بدون النزح والتقدير مستفاد من رواية محمد بن بزيع
الصحيحة عن الرضا عليه السلام في البئر يقطر فيها
قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شئ من العذرة كالبعرة أو نحوها ما الذي يطهرها
فوق عليه السلام ينزح

منها دلاء قال والاحتجاج به بعيد لعدم دلالة على التقدير وإنما يستدل به على أنه لا يجرى أقل من خمس من حيث أنه جمع كثرة انتهى وهذا كله يقتضى تخصيصه بالجلال إن لم نقل بنجاسة الجميع ويمكن أن يستدل على نفي الزيادة عن الخمس بالاجماع على نفي وجوب الزائد قال المحقق في المعبر ويقرب عندي أن يكون داخلا في قسم العذرة ينزح له عشر وإن ذاب فأربعون أو خمسون ويحتمل أن ينزح له ثلاثون لحديث كردويه يرد على الوجهين عدم القائل بما زاد على الخمس والعذرة مخصوصة بفضلة الانسان كما تقدم فلا حجة في الحديثين وبث في موت الفأرة مع عدم الوصفين التفسخ والانتفاخ وقد تقدم المستند وكذا الحية على المشهور إحالة على الفأرة وهو مأخذ ضعيف قال المحقق ويمكن أن يستدل على الحية بما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا سقط في البئر حيوان صغير فمات فيها فانزح منها دلاء فينزل على الثلث لأنه أقل احتمالاته وعمله مع ذلك بأن لها نفسا سائلة فيكون ميتها نجسة وألحق الشيخان بها العقرب والوزغة بالتحريك للرواية وحملها المصنف على الاستحباب تبعا لشيخه المحقق لعدم النفس السائلة لهما فلا ينجسان بالموت بهما شيء بل روى إن لهما سما فيكره لذلك وكذا القول في سام أبرص ودلو واحد في موت العصفور وشبهه مما هو دون الحمامة لقول الصادق عليه السلام في رواية عمار أقله العصفور ينزح منها دلو واحدة وقد تقدم الكلام على الرواية في موت الانسان ولا فرق بين كونه مأكول اللحم أو لا كالحفاش للاطلاق خلافا للراوندي ولا يلحق به الطائر في حال صغره وإن شاببه في الحجم خلافا للصهرشتي لتعليق الحكم على الاسم ولا بد لمدعى إلحاق المشابه من دليل على التخطي وبول الصبي الرضيع الذي لم يغتذ بالطعام في الحولين اغتذاء غالبا على اللبن أو مساويا له فلا يضر القليل والمراد بالطعام نحو الخبز والفاكهة أما الشكر ونحوه فلا يسمى طعاما على الظاهر ولا يلحق به الرضيعة لعدم النص وكل ذلك عندي مستحب لما تقدم من اختياره عدم انفعال البئر بمجرد الملاقاة فيحمل الأخبار الواردة بالنزح على الاستحباب جمعا بينها

ويبين ما دل على عدم النجاسة بدون التغيير
تتمة لا يجوز استعمال الماء النجس وما هو في حكمه كالمشتم به في الطهارة مطلقا
اختيارا و
اضطرارا بقريئة قوله فيما بعد ولا في الأكل والشرب اختيارا ويمكن على بعد أن يريد
به ما يشمل الرافعة للحدث
والمزيلة للخبث لتسمية الثاني طهارة مجازا وجواز إطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه
كما يقسمون الماء في هذا
الباب إلى مطلق ومضاف وغير ذلك والمراد بعدم الجواز ما هو المتعارف وهو التحريم
الذي يترتب على فعل متعلقه
الذم والعقاب بناء على إن استعمال المكلف الماء النجس فيما يسمى طهارة في نظر
الشرع أو إزالة نجاسة مع اعتقاد
شرعيته يتضمن إدخال ما ليس من الشرع فيه فيكون حراما أو على تقدير استعماله
والاعتداد بالصلاة به
فيكون كالمصلي بغير طهارة والاعتداد بذلك محرم فتكون الوسيلة إليه محرمة أو
بمعنى عدم الاعتداد به في رفع
الحدث مجازا كما أنهم يطلقون الوجوب في مواضع ويريدون به الوجوب بمعنى
الشرط ولما كان التحريم مقابلا للوجوب
أطلق على مقابله كذلك التحريم بمعنى عدم الاعتداد به لمقابلته الوجوب الشرطي وقد
أشار المصنف إلى إرادة هذا
المعنى في النهاية حيث قال بعد التعبير بالتحريم إنا لا نعنى بالتحريم حصول الأثم
بذلك بل بمعنى عدم الاعتداد به في رفع
الحدث ثم ينقسم الماء النجس بحسب حكمه ثلاثة أقسام أشار المصنف إلى قسمين
منها ما لا يجوز اختيارا واضطرارا وهو
استعماله في الطهارة كما تقدم وعكسه كبل الطين به وسقيه الدابة ونحوهما وما يجوز
مع الاضطرار خاصة
وقد أشار إليه بقوله ولا في الأكل والشرب اختيارا أما مع الضرورة كإساعة اللقمة
وحفظ الرمق وهو بقية

الحياة وأشباه ذلك فيجوز الاقتصار على ما تندفع به الضرورة ولفظ الضرورة يشعر بذلك ولو أشتبه النجس من الإنائين بالطاهر منهما اجتنبا وجوبا ولا يجوز التحري وهو الاجتهاد في طلب الأحرى بالاستعمال وهو الطاهر لقرينة لثبوت النهى عن استعمالها والقرينة التي لا تثمر اليقين غير كافية في الخروج عن النهى وليس هذا كالاجتهد في القبلة وجوزه الشافعي هنا ومتميم عند عدم التمكن من غيرهما ولا يشترط في صحته إهراقهما قبله ليتحقق عدم الماء الطاهر لأنه بالاشتباه في حكم المعدوم خلافا للشيخ استنادا إلى خبر ضعيف وربما كانت الإراقة حراما لخوف العطش ونحوه أما لو اشتبه المطلق بالمضاف وجبت الطهارة بكل واحد منهما لأنه محصل للطهارة بالمطلق المأمور به يقينا فيكون الجمع بينهما مقدمة للواجب المطلق فيكون واجبا ولا يضر عدم الجزم بالنية عند كل طهارة لان الجزم إنما يعتبر بحسب الممكن (التمكن خ ل) لكن يشترط لوجوبه بل لصحته فقد ما ليس بمشتبته وإلا تعين استعماله لقدرته حينئذ على الجزم التام في النية ولو فرض انقلاب أحدهما قبل الطهارة به وجب الطهارة بالآخر ثم التيمم لما تقدم من أن الجمع مقدمة الواجب المطلق لان الحكم بوجوب الاستعمال تابع لوجود المطلق وقد كان وجوده مقطوعا به فيستصحب إلى أن يثبت العدم ويحتمل ضعيفا عدم الوجوب فيتيمم خاصة لان التكليف بالطهارة مع تحقق وجود المطلق وهو منتف وأصالة البراءة من وجوب طهارتين وجوابهما يعلم مما ذكرناه فإن الاستصحاب كاف في الحكم بوجود المطلق وأصالة البراءة هنا منتفية بوجوب تحصيل مقدمة الواجب المطلق وهي لا تتم إلا بفعلها معا فإن قيل ما ذكرتم من الدليل يقتضى عدم وجوب التيمم فإن استصحاب وجود المطلق إن تم لا يتم معه وجوب التيمم إذ هو مع الاشتباه لا مع تحقق الوجود قلنا الاستصحاب وجوب الطهارة به بناء على أصالة عدم فقد المطلق وذلك لا يرفع أصل الاشتباه لان الاستصحاب لا يفيد (اليقين بنفس الامر صح) ما في نفس الامر فالجمع بين الطهارتين تحصيل اليقين

ويستحب تباعد البئر عن البالوعة التي يرمى فيها ماء النرح أو غيره من النجاسات سبع أذرع إذا كانت الأرض سهلة أي رخوة فكانت البالوعة فوقها فوقية محسوسة بأن يكون قرارها أعلى من قرار البئر ولا اعتبار بوجه الأرض وإلا أي وإن لم يجتمع الأمران فوقية البالوعة ورخاوة الأرض ويصدق ذلك بعدمهما وعدم أحدهما فخمس أذرع وفي حكم الفوقية المحسوسة الفوقية بالجهة بأن تكون البالوعة في جهة الشمال وإن استوى القرار ان لما ورد من أن مجاري العيون مع مهب الشمال ويدل على اعتبار الصلابة وضدها مع الشهرة مرسله ابن قدامة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته كم أدنى ما يكون بين البئر والبالوعة قال إن كان سهلا فسبعة أذرع وإن كان جبلا فخمسة أذرع وعلى اعتبار الفوقية والتحتية رواية الحسن بن رباط قال سألته عن البالوعة فقال إن كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع وإذا كانت فوق البئر فسبعة أذرع وما ذكره المصنف طريق الجمع بين الروايتين ويدل على اعتبار الجهة ما رواه محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البئر يكون إلى جنبها الكنيف فقال لي أن مجرى العيون كلها مع (من خ ل) مهب الشمال فإذا كانت البئر النظيفة فوق الشمال و الكنيف أسفل منها لم يضرها إذا كان بينهما أذرع وإن كان الكنيف فوق النظيفة فلا أقل من اثني عشر ذراعا وحمل الزائد عن السبع منها على المبالغة في الاستحباب وأستفيد منها اعتبار المجرى فيكون جهة الشمال فوق بالنسبة إلى ما يقابلها مع تساوى القرارين فضم إلى الفوقية والتحتية باعتبار القرار وإلى صلابة الأرض و رخاوتها ويتحصل من جميع ذلك أربع وعشرون مسألة لان أرضيهما (الأرض خ ل) أما رخوة أو صلابة وعلى التقديرين أما

أن يكون قرار البئر فوق قرار البالوعة أو أسفل أو يتساوى القرار ان فالصور ست ثم أما أن يكون البئر في جهة الشمال أو يكون البئر في جهة الجنوب أو بالعكس (أو يكون البئر في جهة المشرق والبالوعة في المغرب أو بالعكس صح) ومضروب الأربعة في الستة يبلغ أربعة وعشرين لكن لا فرق بين كون البئر

في جهة المشرق والبالوعة في المغرب وبين العكس وإنما اقتضاه التقسيم فيرجع المسائل إلى ثمانية عشر فالتباعد بخمس في كل صوره يوجد فيها أحد الأمور صلابة الأرض أو فوقية البئر بأحد المعنيين والسبع في الباقي وهو كل صورة ينتفى

فيها الأمران فيصير التباعد بخمس في سبع عشرة صورة وبسبع في سبع وإن أردت توضيح ذلك على وجه التفصيل فنقول إذا كانت البئر إلى جهة الشمال فصوره ست أقرارها أعلى والأرض صلبة ب الصورة بحالها والأرض

رخوة ج استوى القرار ان والأرض صلبة د الصورة بحالها والأرض رخوة ه قرار البالوعة أعلى

والأرض صلبة ففي هذا الصور الخمس يكفي التباعد بخمس والصورة بحالها والأرض رخوة فالتباعد بسبع وإن

كانت البئر إلى جهة الجنوب فالصور ست أيضا أقرارها أعلى والأرض صلبة ب الصورة بحالها والأرض رخوة

ج استوى القرار ان والأرض صلبة د قرار البالوعة أعلى والأرض صلبة وفي هذه الصور الأربع التباعد

بخمس ه قرارها أعلى والأرض رخوة واستوى القرار ان والأرض رخوة وفي هاتين الصورتين التباعد بسبع

وإن كانت البئر في جهة المشرق والبالوعة في المغرب فصوره ست أقرارها أعلى والأرض صلبة ب الصورة

بحالها والأرض رخوة ج تساوى القرار ان والأرض صلبة د البالوعة أعلى والأرض صلبة ففي هذه الأربع

التباعد بخمس د، ورخاوة الأرض مع تساوى القرارين أو فوقية البالوعة وفي هاتين الصورتين

التباعد بسبع والست بعينها آتية في العكس وهو ما لو كانت البئر في جهة المغرب والبالوعة في المشرق واعلم إن في عبارة

المصنف هنا مخالفة لطيفة لعبارة الأصحاب في المسألة بل لعبارته في غير هذا الكتاب

وذلك لأنه اعتبر في التباعد بسبع
رخاوة الأرض وفوقية البالوعة والخمس فيما عدا ذلك فتساوى قرارهما مع رخاوة
الأرض من صور التباعد بخمس لعدم
اجتماع شرطي السبع فإن أحدهما فوقية البالوعة ولم تحصل وعبارته في القواعد
وغيرها وباقي ما وجدناه من عبارة
الأصحاب صريحة في دخول هذه الصورة في صور السبع لأنهم شرطوا في التباعد
بخمس أحد الأمرين صلابة الأرض أو فوقية
البئر فتساوى القرارين ليس منه والرواية التي هي مستند الحكم ليس فيها ما يدل على
حكم التساوي لأنه جعل السبع
مع فوقية البالوعة والخمس مع فوقية البئر فالتساوي مسكوت عنه ومثله عبارة المصنف
في المخ واعتبار السبع في
المسألة المفروضة مع موافقته للمشهور أبلغ في الاستظهار
وأسار الحيوان جمع سؤر بالهمزة وهو لغة ما يبقى
بعد الشرب وشرعا ماء قليل باشره جسم حيوان وإن لم يشرب منه وهو تابع له في
الطهارة والنجاسة والكراهة فأسار
الحيوان كلها طاهرة عدا سؤر الكلب والخنزير والكافر ومن أنواعه الناصب وعطفه
عليه أما من باب عطف الخاص على العام أو يريد بالكافر من خرج عن الاسلام
وبالناصب الإشارة إلى كفار المسلمين والمراد به من نصب العداوة لأهل
البيت عليهم السلام أو لأحدهم وأظهر البغضاء لهم صريحا أو لزوما ككراهة ذكرهم
ونشر فضائلهم والاعراض عن مناقبهم
من حيث أنها مناقبهم والعداوة لمحبيهم بسبب محبتهم وروى الصدوق بن بابويه عن
عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه
السلام قال ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجد رجلا يقول أنا أبعض
محمد أو آل محمد ولكن الناصب من نصب
لكم وهو يعلم أنكم توالوننا وأنكم من شيعتنا والخوارج من جملة النواصب لاعلانهم
ببغض علي عليه السلام بل إنما هو
أبلغ من البغض وأما الغلاة فخارجون من الاسلام اسما ومعنى وذكرهم في فرق
المسلمين تجوز وهل ينحس سور غير

هذه الثلاثة من فرق المسلمين قيل لا لعدم نقل اجتناب النبي وعلى عليهما السلام ذلك مع ما كان بين علي عليه السلام وبين أهل عصره من المباينة والمخالفة وفي العقائد وسئل علي عليه السلام عن الوضوء من ركو أبيض مخمر أي مغطى أو من فضل وضوء المسلمين فقال بل من فضل وضوء جماعة المسلمين فإن أحب دينكم إلى الله الحنيفية السمحة وهو اختيار المحقق والشهيد رحمه الله في الذكرى وألحق جماعة منهم المصنف في بعض كتبه والشهيد في غيرها المجسمة بالحقيقة وبعضهم المجسمة ولو بالتسمية والشيخ رحمه الله المجبرة أيضا وابن إدريس كل من خالف الحق وفي بعض الاخبار إن كل من قدم العجبت والطاغوت فهو ناصب واختاره بعض الأصحاب إذ لا عداوة أعظم ممن قدم المنخرط عن مراتب الكمال وفضل المنخرط في سلك الأغبياء والجهال على من تسنم أوج الجلال حتى شك في أنه الله المتعال والله أعلم بحقيقة الحال والماء القليل المستعمل في رفع الحدث طاهر إجماعا سوا في ذلك الحدث الأصغر والأكبر ومطهر إن كان الحدث أصغر إجماعا وكذا إن كان أكبر على المشهور للعموم و لان الطهور ما يتكرر منه الطهارة كالضروب فلا ينافيه وذهب الشيخان وجماعة إلى كونه غير مطهر استنادا إلى أخبار لو لم تكن ضعيفة أمكن حملها على التنزيه أو على نجاسة المحل جمعا بينها وبين غيرها من صحاح الاخبار وربما علوه بتأثر الماء لتأثيره في المحل رفع الحدث أو رفع منعه من الصلاة حيث لا يرتفع كما تأثر رافع الخبث حيث جعل المحل بعد الغسل مخالفا لما قبله فكان المنع الذي في البدن انتقل وهذه العلة لو تمت لزم المنع من المستعمل في الصغرى لاشتراكهما في العلة لكن الثاني جائز الاستعمال إجماعا فثبت الأول ويصير الماء مستعملا بانفصاله عن أعضاء الطهارة مع قلته فالكثير لا يتصور فيه الانفعال كما أن المتردد على الأعضاء لا يمكن الحكم باستعماله وإلا لا تمتنع فعل الطهارة بالقليل ولو ارتمس في القليل ارتفع حدثه بعد تمام الارتماس لأنه في حكم الانفصال وصار مستعملا بالنسبة إلى غيره وإن لم يخرج ولو نوى جنبان فكذلك ولا يشترط إيقاعه النية في الماء بعد تمام الارتماس كما يظهر من الذكرى لان الارتماس لا يتبعض فلا يرتفع الحدث إلا بعد تمامه على التقديرين ويجوز إزالة النجاسة

به ولو منعنا من الطهارة
به حتى نقل الفاضل ولد المصنف الاجماع عليه والذكرى بالمنع محتجا بأن قوته
استوفيت فألحق (فالتحق صح) بالمضاف ولم
يذكر قائله والمستعمل في رفع الخبث نجس سواء تغير بالنجاسة أو لا على أشهر
الأقوال خصوصا بين المتأخرين وحجتهم أنه ماء
قليل لا في نجاسة فينجس وقول أبي عبد الله عليه السلام الماء الذي يغسل به الثوب
ويغتسل به من الجنابة لا يتوضأ منه
وقول الكاظم عليه السلام في غسالة الحمام لا يغتسل منها فيثبت الحكم في غسالة
غيره إذ لا قائل بالفصل وفي
هذه

الأدلة نظر أما الأول فلمنع كلية كراهه فإنها عين المتنازع فأخذها في الدليل مصادرة
ولانتقاضها بماء الاستنجاء
فإن قيل خرج ذلك بالدليل فصار الباقي كالعام المخصوص في حجته على ما بقي قلنا
ذلك إنما يتم لو ثبت صورة الدليل
كذا وإلا فلنا إن نخرج ماء النجاسة أيضا لما سيأتي مع إن كليتها على ما عدا ذلك
ممنوعة وأمن الدليل عليه وأما الخبر
فهو أعم من الدعوى فإن المنع من الوضوء به أعم من النجاسة فلا يستلزمها لعدم دلالة
العام على الخاص العين وعطف الجنابة
عليه على تقدير تمامه يؤذن برفع الطهورية لا الطهارة وأما خبر غسالة الحمام فسيأتي
فيه مع أنه معارض بقول الكاظم
عليه السلام في غسالة الحمام يصيب الثوب لا بأس واعلم إن في هذه المسألة أقوالا
أربعة أحدها إن الماء المزيل للخبث
كالمحل قبل الغسل مطلقا فمتى لم يظهر المحل فالغسالة نجسة كنجاسة المحل قبله
فيجب غسل ما أصابه هذا الماء كما
يجب غسل المحل بالنسبة إلى عدد الغسلات وجميع ما تقدم من الأدلة صالح لهذا
القول وكلام المصنف محتمل له بل ظاهر
فيه لإطلاقه القول بنجاسة الماء وهذا القول نسبه الشهيد رحمه الله وثانيها أن الماء
المستعمل في ذلك كالمحل

قبلها أي قبل الغسلة فيجب غسل ما أصابته ماء الغسلة الأولى مرتين والثانية مرة فيما يجب غسله مرتين وهكذا وهو اختيار الشهيد رحمه الله ومن تأخر عنه ويحتمل أن يكون مذهبا للمصنف أيضا لان إطلاق القول بنجاسة الماء لا ينافيه لكن ليس في عباراته تصريح به وما تقدم من الأدلة صالح له ويزيد عن الأول اختصاصا إن المحل (المغسول صح) تضعف نجاسته بعد كل غسلة وإن لم يطهر ولهذا يكفيه من العدد ما لا يكفي قبل فيكون حكم ماء الغسلة كذلك لان نجاسته مسببة عنه ولا يزيد حكمه عليه لان الفرع لا يزيد على الأصل وهذا هو المقيد لتلك الأدلة الدالة على النجاسة على الإطلاق وثالثها أنه كالمحل بعدها أي بعد الغسلة فإن كان طاهرا فهي طاهرة كماء الغسلة الثانية فيما يجب غسله مرتين وإن كان المحل نجسا فهي نجسة على ذلك الوجه كماء الغسلة الأولى فيجب غسل ما لاقته مرة واحدة لان محلها يطهر بعدها بغسلة واحدة وهو اختيار الشيخ في الخلاف وحيثه إن المحل بعد الأخيرة طاهر مع بقاء بعض مائها فيه والماء الواحد لا تختلف أجزاؤه في الطهارة والنجاسة وجوابه اختصاص المتصل بالعمو والخرج والضرورة بخلاف المنفصل ويعارض بماء الأولى للقطع ببقاء شئ منه ورابعها أنه كالمحل بعده أي بعد الغسل كله وهو على طرف النقيض بالنسبة إلى القول الأول فماء الغسالة طاهر مطلقا سواء في ذلك الأولى والأخيرة ذهب إليه الشيخ في المبسوط والمرضى رحمهما الله لكن قيده بورود الماء على النجاسة وتبعهما ابن إدريس وجماعة ويظهر من الشهيد في الذكرى الميل إليه لاستضعافه أدلة النجاسة واعترافه بأنه لا دليل عليها سوى الاحتياط والحجة على هذا القول أنه لو حكم بنجاسة القليل الوارد لم يكن لوروده أثر ومتى لم يكن له أثر لم يشترط الورود فيطهر النجس وإن ورد على القليل ولأنه لو حكم بنجاسته لم يطهر المحل بالغسل العددي والتالي باطل بالاجماع والملازمة واضحة وهذه حجة المرتضى قال في الذكرى ويلزمه أن لا ينجس بخروجه بطريق أولى وأجاب المصنف في المخ بمنع الملازمة فإننا نحكم بطهر الثوب والنجاسة في الماء بعد انفصاله عن المحل

وهو تعسف زائد فإن الماء إذا لم ينجس بملاقاة النجاسة له لم ينجس بعد انفصاله عنها ومفارقتها لها بطريق أولى لأن المقتضى للتنجيس هو الملاقاة لها لا مفارقتها فكيف يرتكب فك المعلول عن علته التامة ثم وجوده بدونها إن قيل الدليل لما دل على نجاسته بعد الاتصال والانفصال وتوقف طهارة المحل على عدم نجاسة الماء اقتصر فيه على محل الضرورة وهو ما قبل الانفصال لا ما بعده قلنا الانفصال لا يصلح سببا للنجاسة ولا جزاء للسبب لعدم صلاحيته لذلك فإنه مقتضى لبعد الماء عن النجاسة وذلك يقينا في قبوله أثرها ولولا يرتكب طهارته مطلقا كما في ماء الاستنجاء فإن وجود النظير يمنع الاستبعاد أو يحكم بنجاسته مطلقا للدليل والحكم بطهر المحل خرج بحكم الشارع وبالإجماع وبأنه لولاه لما أمكن التطهير بالقليل وهنا قول خامس حكاه الشهيد رحمه الله في حاشية الألفية عن بعض الأصحاب ولم يسمه وهو أن ماء كل غسلة كمغسولها قبل الغسل وإن حكم بطهارة المحل بدو أن ترامت لا إلى نهاية محتجا بأنه ماء قليل لا في نجاسة وبيانه إن طهارة المحل بالقليل على خلاف الأصل المقرر من نجاسة القليل بالملاقاة فيقتصر فيه على موضع الحاجة وهو المحل دون الماء ويدفعه حكم الشارع بالطهارة عند تمام الغسلات ولا اعتبار بما حصل بعد ذلك وللزوم الحرج المنفى وربما نسب هذا القول إلى المصنف وكلامه بالقول الأول أليق وتحقيقه به أنسب ووجه مناسبة عباراته له أنه يسوقها في الماء المستعمل في إزالة النجاسة وبعد الحكم بالطهارة شرعا لا يصدق النجاسة وما نبهنا عليه من الأقوال وحررناه لا يكاد يوجد مجموع الأطراف فيما علمناه وإن كان بعض الفضلاء

قد نفى ما زاد على ثلاثة أقوال بقي هنا شئ ينبغي التنبه له وهو إن المصنف عطف بعد
سواء بأو في قوله سواء تغير
بالنجاسة أو لا وقد أكثر من استعمال ذلك في كتبه كغيره من الفقهاء وقد منع منه
جماعة من محققي العربية من المتقدمين
والمتأخرين وحجتهم في ذلك إن أو تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضي
نفس الشيئين أو الأشياء والأجود
العطف بأمر المتصلة التي ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر قال تعالى
سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر
لهم سواء علينا أجزعنا أم صبرنا سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم سواء عليكم
أدعوتموهم أم أنتم صامتون وقال
أبو علي الفارسي لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قمت أو قعدت لأنه يكون
المعنى سواء على أحدهما وذا لا يجوز لأن
التسوية تقتضي شيئين فصاعداً وقال ابن هشام في المغنى قد أولع الفقهاء وغيرهم بأن
يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو
وهو نظير قولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا والصواب العطف في الأول بأمر وفي
الثاني بالواو ثم نقل عن الصحاح سواء
علي قمت أو قعدت قال وهو سهو ونقل عن الهذلي إن ابن محيصة قرأ من طريق
الزعفراني أو لم تنذرهم وحكم
عليه بأنه
من الشذوذ بمكان والظاهر من المصنف أنه يختار ما نقله صاحب الصحاح من جواز
ذلك وقد وافقه عليه بعض أهل
العربية وظاهر الشيخ الرضى رحمه الله اختيار ذلك حيث قال بعد نقل كلام الفارسي
وحجته بأن أو يقتضى أحد
الشيئين ويرد عليه أن معنى أم أيضا أحد الشيئين أو الأشياء فيكون معنى سواء على
قمت أو قعدت سواء على أيهما
فعلت أي الذي فعلت من الأمرين وهذا أيضا ظاهر الفساد قال وإنما لزمه ذلك في أو
وأم لأنه جعل سواء خيرا مقدما
وما بعده مبتدأ والوجه إن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأوامر سواء ثم بين الأمرين
بقوله قمت أو (أم خ ل) قعدت والجملة
سادة مسد جواب الشرط الذي لا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما أبالي معناه إلا
ترى إلى أفاد الماضي في
مثله معنى المستقبل وما ذاك إلا لتضمن معنى الشرط انتهى كلام الرضى وفرق السيرافي
في شرح كتاب سيويه بين

ما لو دخلت همزة التسوية بعد سواء ولم تدخل فجوز أو على الثاني دون الأول فقال
سواء إذا دخلت بعدها ألف
الاستفهام لزم أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت وإن كان بعد سواء فعل
بغير استفهام جاز
عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك سواء على قمت أو قعدت انتهى وكلام
المصنف جار على القسم الثاني والآيات الشريفة
على الأول فقد تلخص في المسألة ثلاثة أقوال المنع مطلقا والجواز مطلقا والتفصيل
وإنما أطيننا القول
في ذلك لكثرة جريانه وشدة الحاجة إليه وعدم اشتهاه ما حررناه من الخلاف ثم عد
إلى عبارة الكتاب واعلم إن
المستعمل في إزالة الخبث نجس إلا ماء الاستنجاء من الحدثين فإنه طاهر إجماعا كما
نقله المصنف في المنتهى وفي المعبر
هو عفو وقربه في الذكرى وتظهر الفائدة في استعماله ثانيا فيجوز الأول دون الثاني
والأصل فيه حكم
الصادق عليه السلام بعدم نجاسة الثوب الملاقي له وهو يستلزم الطهارة ولأن في
الحكم بنجاسته حرجا ومشقة
لعموم البلوى به وكثرة تكرره ودورانه بخلاف باقي النجاسات والاجماع الذي ادعاه
المصنف كاف أيضا ولا فرق
بين المخرجين ولا بين المتعدى وغيره إلا أن يتفاحش بحيث يخرج عن مسمى
الاستنجاء ولا بين الطبيعي وغيره إذا
صار معتادا لاطلاق الحكم لكن يشترط لطهارته أمور دل على اشتراطها أدلة أخر أشار
بعضها بقوله ما لم يتغير
بالنجاسة أو يقع على نجاسة خارجة عن حقيقته كالدّم المستصحب له أو عن محله
وإن لم يخرج عن الحقيقة كالحدث
الملقى على الأرض وغيره من النجاسات ولا يحتاج إلى تنقيح المحل بجعل عدم
استصحابه لنجاسة أخرى شرطا (ثانيا؟)
يشترط زيادة على ما ذكر إن لا يفصل مع الماء أجزاء من النجاسة متميزة لأنها
كالنجاسة الخارجة يتنجس الماء بها

بعد مفارقة المحل وهل يشترط عدم زيادة الوزن ظاهر الشهيد في الذكرى ذلك والظاهر عدم الاشتراط لانحصار التنجيس في تغير أحد الأوصاف الثلاثة لا مطلق الوصف كالثقل والخفة وغيرهما وأما سبق الماء اليد إلى المحل أو مقارنتها له فلا أثر له لتنجس اليد على كل حال فلا فرق بين تقدمها عليه وتأخرها عنه نعم يجب (تعقل؟) ذلك بما إذا كانت نجاستها لكونها آلة للغسل فلو تنجست لا لذلك ثم حصل الاستنجاء فلا عفو وغسالة الحمام وهي الماء المستنقع فيه و المنفصل عن المغتسلين نجسة ما لم يعلم خلوها من نجاسة نهى الكاظم عليه السلام عن الاغتسال من البئر الذي تجمع فيها غسالة الحمام معللا بأن فيها غسالة ولد الزنا والناصب وهو شرهما وهذا هو المشهور حتى ادعى عليه ابن إدريس الاجماع والرواية ضعيفة السند مرسلة ومعارضة بقوله عليه السلام في حديث آخر وقد سئل عن مجتمع الماء في الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب قال لا بأس وهذه الرواية وإن كانت مرسلة أيضا إلا أنها لا تقصر عن مقاومة الرواية الأخرى وتبقى معنا أصالة طهارة الماء واختار المصنف في المنتهى طهارتها للخبر والأصل وهو الطاهر إن لم يثبت الاجماع على خلافه ويكره الطهارة بالماء المسخن في الشمس في الأواني لما ورد من نهى النبي صلى الله عليه وآله عنه معللا بأنه يورث البرص وحمل النهى على الكراهة جمعا بينه وبين قول الصادق عليه السلام لا بأس بأن يتوضأ بالماء الذي يوضع في الشمس ويمكن الجمع بين خبري الغسالة بذلك ولأن العلة راجعة إلى المصلحة الدنيوية فالنهى من قبيل الارشاد وعلى حد قوله واشهدوا إذا تبايعتم وإنما لم يكن محرما مع الاتفاق على وجوب دفع الضرر لأنه ليس بمعلوم الوقوع ولا مظنونه وإنما هو ممكن نظر إلى صلاحيته له وكما تكره الطهارة به يكره استعماله في غيرها من إزالة نجاسته وأكل وشرب على الطاهر لاقتضاء التعليل ذلك ولا يشترط القصد إلى التسخين فيعم الحكم المتسخن بنفسه فلو قال المتسخن كان أولى وكذا لا يشترط بقاء سخونة استصحابا لما ثبت ولصدق الاسم مع زوالها إذ المشتق لا يشترط في صدقه بقاء أصله وربما قيل باشتراطهما ولا فرق بين الأواني المنطبعة كالنحاس

والحديد وغيرها ولا بين البلاد
الحارة وغيرها إن كان المحذور يقوى تولده في الأولين لتأثير الشمس فيها زهومة
يتولد منها المحذور فإن الحكم
إذا علق بمظنة شيء غم جميع أفراده وإن قصر بعضها عن ذلك كالقصر المعلق بمظنة
المشقة وهو السفر إلى مسافة مع عدم
في المشقة لجميع أفراده بل ربما حصنت المشقة في بعض الافراد في بعض المسافة
اضعاف ما يحصل في الزائد عنها
فرد آخر والتقييد بالأواني يشعر باختصاص الحكم بها فلو تسخن الماء في حوض أو
في ساقية لم يكره استعماله و
إطلاق النص والفتوى والتعليل يقتضى عدم الفرق بين القليل من الماء والكثير ولا منافاة
بين الوجوب عينا والكراهة كما
في الصلاة وغيرها من العبادات على بعض الوجوه فلو لم يجد ماء آخر غيره لم تنزل
الكراهة وإن وجب استعماله عينا
لبقاء العلة مع احتمال الزوال فكذا يكره استعمال الماء المسخن بالنار في غسل
الأموات لما ورد من نهى أبي جعفر
عليه السلام عنه وعلل مع ذلك بأن فيه أجزاء نارية فلا نعجل له وتقالا بالحميم وبأنه
يرخى بدن الميت ويعده لخروج
شيء من النجاسات ومحل الكراهة عند عدم الضرورة أما معها كخوف الغاسل على
نفسه من البرد فلا (مع احتمال بقائها كما مر صح) وكذا لا يكره استعماله
في غير غسل الأموات للأصل وعدم النص وفقد العلة وكذا يكره سؤر الحيوان الجلال
وهو الذي يغتذي بعذرة
الانسان محضا إلى أن ينبت لحمه عليه ويشتد عظمه أو يسمى في العرف جلالا
وسياتي تفصيله وتحقيقه إن شاء الله تعالى

عن الكاظم عليه السلام إذ لا قائل بالتحريم وأطلق الشيخ في المبسوط الكراهة لاطلاق بعض الاخبار وحمل المطلق على المقيد طريق الجمع وطرد الشهيد رحمه الله الحكم في كل متهم ونوقش فيه حيث أنه تصرف في النص وسور البغال والحمير الأهلية دون الوحشية وكذا الدواب لكراهة لحم الجميع والفأرة والحية وكذا كل ما لا يؤكل لحمه وما مات فيه الوزغ بالتحريك جمع وزغة دابة معروفة وكذا ما خرج منه حيا وسام أبرص من أصنافه وفي الصحاح سام أبرص من كبار الوزغ قول بالمنع مستند إلى روايات معارضة بأشهر منها وحملها على الكراهة طريق الجمع النظر السادس فيما يتبع الطهارة وهو إزالة النجاسة الذي يطلق عليه الطهارة مجازا ولما كان الحكم بوجوب إزالتها وكيفيته موقوفا على العلم بها لتوقف التصديق بالشئ على تصوره أشار إلى تعدادها أولا فقال النجاسات عشرة أنواع البول والغائط من الحيوان ذي النفس السائلة أي ذي الدم الذي يجتمع في العروق ويخرج إذا قطع شئ منها بسيلان وقوة بخلاف دم ما لا نفس له كالسمك فإنه يخرج ترشحا وإنما يكونان نجسين إذا كانا من الحيوان غير المأكول اللحم سواء كان تحريمه بالأصالة أي بأصل الشرع لا بسبب عارض له أوجب تحريمه بعد إن كان محللا كالأسد أو كان تحريمه بالعرض كالجلال ومثله موطوء الانسان ومستند الجميع قول الصادق عليه السلام أغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه والغائط كالبول إجماعا لعدم القائل بالفرق وأخرج جماعة من الأصحاب الطير وابن الجنيد بول الرضيع قبل أكله اللحم استنادا إلى روايات معارضة بأشهر منها أو قابلة للجمع ودخل في غير المأكول الانسان بجميع أصنافه حتى النبي صلى الله عليه وآله ولم يثبت أنه صلى الله عليه وآله أقر أم أيمن على شرب بوله وإن قال لها أذن لا تلج النار بطنك كما لم يثبت أنه أقر حجامه على شرب دمه ما روى أنه أنكر في الموضوعين حتى قال لأبي ظبية (طبيه خ ل) لا تعد الدم كله حرام والمثبت مقدم على النافي والمعتبر في الغائط صدق اسمه فالحب الخارج من المحل غير المستحيل ظاهر واعتبر المصنف في مهارته إمكان نباته لو زرع وليس بجيد بل المعتبر صدق الاسم والمنى من كل حيوان ذي نفس سائلة وإن كان مأكولا ولا فرق بين الآدمي وغيره ولا بين

الحيوان البري والتمساح لعموم قول النبي صلى الله عليه وآله إنما يغسل الثوب من المنى والدم والبول والميتة من ذي النفس السائلة مطلقا سواء كان مأكول اللحم أم لا إجماعا ومنه الآدمي لكان يجب أن يستثنى منه ما إذا حكم بطهره شرعا أما لتطهيره بالغسل وإن كان متقدما على موته كالمأمور به ليقتل أو لكونه لم ينجس بالموت لكونه شهيدا أو معصوما والاحتجاج بأن الآدمي لو كان نجسا لما طهر بالغسل معارض بأنه لو كان ظاهرا لما أمر بغسله وقبوله الطهارة يوجب اختلاف النجاسات في ذلك بوضع الشرع ولا بعد فيه عند من نظر إلى مختلفات الاحكام وأجزاؤها نجسة كجملتها سواء أبيتت وفصلت الاجزاء من حي أو ميت إلا ما تحله الحياة من تلك الأجزاء كالصوف والشعر والوبر والعظم والظفر والظلف والقرن والحافر والسن من جملة العظم وفي حكمها البيض إذا اكتسى القشر الأعلى والإنفحة بكسر الهمزة وفتح الحاء مخففة قاله الجوهري ويجوز تشديد الحاء وهي كرش السخلة قبل أن تأكل وإن حلتها الحياة فإن هذه الأشياء كلها طاهرة بالأصل إن كانت من الميتة إلا أن تكون من نجس العين كالكلب والخنزير والكافر فإنها نجسة لنجاسة أعيانها فيدخل فيه جميع أجزائها وخالف المرتضى رحمه الله في ذلك فحكم بطهارة ما لا تحله الحياة منها استنادا إلى عدم تنجس ما لا تحله الحياة منها بالموت كغيرها من الميتات وأجيب بأن المقتضى للتنجيس في الميتة صفة الموت وهي غير حاصلة فيما لا تحله الحياة وفيها نفس الذات لقول الصادق عليه السلام في الكلب رجس نجس وقوله عليه السلام في الخنزير يغسل يدك إذا مسته كما تمس الكلب وهو يقتضى أن يكون عينها نجاسة (نجسة خ ل) فيدخل

فيه جميع الاجزاء والدم من ذي النفس السائلة مطلقا لعموم الخبر المتقدم أو إطلاقه
ومنه العلقة وإن كانت في البيضة
حتى ادعى الشيخ في الخلاف الاجماع على نجاستها واحتج عليها في المعتبر بأنها دم
حيوان له نفس وفي الدليل منع
وكونها في الحيوان لا يدل على أنها منه وقول ابن الجنييد بعدم نجاسة الثوب بدم
كعقد الابهام العليا مخالف للاجماع
واحترز بذي النفس عن غيره كالسمك والجراد والبراغيث ونحوها فإن دمها طاهر
عندنا إجماعا نقله الشيخ في
الخلاف وغيره من المتأخرين فخلافه في المبسوط والجمل مدفوع باعترافه بالاجماع
ولقول الصادق عليه السلام ليس به
بأس وعن علي عليه السلام أنه كان لا يرى بأسا بدم ما لم يذك ويستثنى من دم ذي
النفس ما يستخلف في اللحم مما
لا يقذفه المذبوح فإنه طاهر حلال إذا لم يكن جزءا من محرم كدم الطحال ولا فرق بين
تخلفه في العروق أو في اللحم
أو البطن ما لم يعلم دخول شيء من الدم المسفوح أو تخلفه لعارض كجذب الحيوان له
بنفسه أو لذبحه في أرض منحدره ورأسه
أعلى فإن ما في البطن حينئذ نجس والكلب والخنزير وأجزاءهما وإن لم تحل الحياة
حتى المتولد بينهما وإن
باينهما في الاسم
أما المتولد من أحدهما وحيوان طاهر فإنه يتبع في الحكم الاسم سواء كان لأحدهما أم
لغيرهما فإن لم يصدق عليه اسم أحدهما
ولا غيرهما مما هو معلوم الحكم فالأقوى فيه الطهارة والتحريم والكافر بجميع أصنافه
وإن أظهر الاسلام إذا جحد ما يعلم
ثبوته من الدين ضرورة كالخوارج وهم أهل النهروان ومن دان بمقاتلتهم وسموا بذلك
لخروجهم على الإمام عليه السلام
بعد إن كانوا من حزبه أو لخروجهم من الاسلام كما وصفهم النبي صلى الله عليه وآله
بأنهم يمرقون من الدين كما
يمرق السهم من الرامي ويسمون أيضا الشراة لقولهم نحن شرينا أنفسنا ابتغاء وجه الله
وخرجوا على إمامهم بشبهة (لشبهة خ ل)
التحكيم وقد روى عن الباقر عليه السلام أنه قال عن خارجي بعد مفارقتة إياه مشرك
والله أي والله مشرك والغلاة
جمع غال وهو لغة مجاوزة الحد في شيء والمراد هنا الذين زادوا في الأئمة عليهم
السلام واعتقدوا فيهم أو في أحدهم أنه

أنه إله ونحو ذلك ويطلق الغلو أيضا على من قال بإلهية أحد من الناس والأنسب أن يكون هو المراد هنا وفي حكمهم النواصب وهم الذين ينصبون العداوة لأهل البيت عليهم السلام كما تقدم والمجسمة كما اختاره المصنف في غير هذا الكتاب وهم قسمان مجسمة بالحقيقة وهم الذين يقولون إن الله جسم كالأجسام ولا ريب في كفر هذا القسم وإن تردد فيه بعض الأصحاب ومجسمة بالتسمية المجردة وهم القائلون بأنه جسم لا كأجسام وفي نجاسة هذا القسم تردد وكان الدليل الدال على نجاسة الأول دال على الثاني فإن مطلق الجسمية يوجب الحدوث وإن غاير بعضها بعضا وألحق الشيخ بهم المجبرة والمرضى وجماعة من خالف الحق مطلقا وما ذكره المصنف من الفرق على جهة المثال وضابطه من جحد ما يعلم ثبوته من الدين ضرورة وإن انتحل الايمان فضلا عن الاسلام والأصل في نجاسة الكافر بأقسامه بعد إجماع الإمامية قوله تعالى إنما المشركون نجس و إضمار ذو نجس ونحوه على خلاف الأصل لا يصار إليه إلا مع تعذر الحمل على الحقيقة وقد قال الله تعالى عن اليهود والنصارى تعالى عما يشركون وعن من خالف الايمان كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون وخروج بعض الافراد لدليل لا ينفي دلالة على الباقي وأيضا فالنصارى قائلون بالتثليث وهو شرك وكل من قال بنجاستهم قال بنجاسة جميع الفرق فالفرق أحداث قول ثالث خارج عن الاجماع والمسكرات المايعة بالأصالة فالخمر المجدد نجس والحشيشة ليست نجسة وإن عرض لها الذوبان وتوقف المصنف في المنتهى في تحريم الحشيشة لعدم وقوفه على قول لعلمائنا فيها قال والوجه أنها إن أسكرت فحكمها حكم الخمر في التحريم لا النجاسة والقول بنجاسة المسكر هو المشهور بين الأصحاب و نقل المرتضى والشيخ فيه الاجماع ومستنده مع الاجماع وصفه في الآية بالرجس المرادف للنجاسة ولذلك يؤكد

بها كقولهم رجس نجس ويدل عليها أيضا أخبار منها قول الصادق عليه السلام لا تصل
في ثوب أصابه خمر أو مسكر
حتى تغسل ولا يخلو تلك الأخبار من ضعف أما في السند أو الدلالة ومن ثم قال
الصدوق وجماعة لطهارتها تمسكا
ما حادث مع مساواتها لتلك في الضعف وتصور بعضها في الدلالة لا تقاوم الاجماع
وإن كان منقولا بخبر الواحد
وظاهر القرآن وفي حكمها العصير العنبي على المشهور خصوصا بين المتأخرين ويظهر
من الذكرى إن القائل به قليل ولا
نص عليه ظاهرا وفي البيان لم أقف على نص يقتضى تنجيسه وإنما ينجس عند القائل به
إذا غلا وهو أن يصير أعلاه أسفله بنفسه
أو بالشمس أو بالنار واشتد وهو أن يحصل له ثخانة وهي مسببة عن مجرد الغليان عند
الشهيد وتبعه الشيخ على رحمهما
الله ووجهه أن الغليان لما كان هو الموجب لها فكل جزء منه يوجب جزأ منها ولما
كان المعتبر أول أخذه في الثخانة كفى فيه أول
أخذه في الغليان وإن لم تظهر للحس وفي المعتبر يحرم مع الغليان ولا ينجس إلا مع
الاشتداد وهذا هو الظاهر فإن التلازم
غير ظاهر خصوصا فيما غلا بنفسه والحكم مخصوص بعصير العنب كما ذكرناه فلا
يلحق به عصير التمر وغيره حتى الزبيب على الأصح
ما تحصل فيه خاصية الفقاع للأصل وخروجه عن مسمى العنب وذهاب ثلثيه بالشمس
فكما يتغير في نجاسته فكذا في طهارته
فيحل طبيخه خلافا لجماعة من الأصحاب محتجين بمفهوم رواية علي بن جعفر عن
أخيه عليهما السلام حيث سأله عن الزبيب يؤخذ مأؤه
فيطبخ حتى يذهب ثلثاه فقال لا بأس ودلالة المفهوم الوصفي ضعيفة عندنا لو صح سند
الحديث كيف وفي طريقه سهل
بن زياد وغاية نجاسة العصير حينئذ ذهاب ثلثيه بالنار وغيرها وانقلابه خلا قبل صيرورته
دبسا ولو أصاب شيئا
قبل ذهاب الثلثين فنجسه كفى في طهره جفاف ثلثي ما أصاب من البلل لوجود علة
الطهر فلا يتخلف عنها المعلول ومتى
حكم بطهره حكم بطهر آلات طبخه وأيدي مزاوليه وثيابهم كما يحكم بطهر آلات
الخمر وما فيها من الأجسام الموضوعة للعلاج وغيره
بانقلابه خلا وطهر يد نازح البئر والدلو والرشا حافات البئر وجوانبها والسر في جميع
ذلك أنه لولا الحكم بطهره
لكانت طهارة هذه الأشياء أما متعذرة أو متعسرة جدا بحيث يلزم منه مشقة عظيمة

وخرج واضح مدفوع بالآي والخبر ولو وضع فيه أجسام طاهرة تبعته في الطهارة والنجاسة قطع به المصنف في النهاية ويؤيده طهر الأجسام المطروحة في الخمر المنقلب خلا وليس قياسا ممنوعا بل جليا من باب مفهوم الموافقة والعاشر من أنواع النجاسات العشر الفقاع وهو من تفردات علمائنا وقد ورد في الاخبار من الطريقتين كونه بمنزلة الخمر نقل المرتضى عن أحمد بإسناده أن الغبيراء التي التي نهى النبي صلى الله عليه وآله عنها هي الفقاع وعن زيد بن أسلم الغبيراء التي نهى النبي صلى الله عليه وآله عنها هي الأسكركة وهي خمر الحبشة ومن طريق الأصحاب ما رواه سليمان بن جعفر قال قلت للرضا عليه السلام ما تقول في شرب الفقاع فقال هو خمر مجهول وعنه عليه السلام هي خمر استصغرها الناس والأصل في الفقاع ما يتخذ من ماء الشعير كما ذكره المرتضى في الانتصار لكن لما ورد النهى عنه معلقا على التسمية ثبت له ذلك سواء لعمل منه أم من غيره إذا حصل فيه خاصيته وهي النشيس وما يوجد في الأسواق مما يسمى فقاعا يحكم بتحريمه تبعا للاسم إلا أن يعلم انتفاؤه قطعا كما لو شوهد الناس يصفون ماء الزبيب وغيره الحالي من خاصيته في إناء طاهر ولم يغيبوا به عن العين ثم أطلقوا عليه اسم الفقاع فإنه لا يحرم بمجرد هذا الاطلاق للقطع بفساده واعلم أن ما ذكرناه من كون الفقاع هو أحد الأنواع العشرة للنجاسة هو المشهور في التقسيمات وإلا فيمكن جعل العصير العنبي أحد العشرة أو هو مع الفقاع بناء على اشتراكهما في معنى واحد وهو كونهما بحكم المسكر ولما فرغ من بيان النجاسات بذكر أنواعها شرع في بيان حكمها وهو المقصور الذات فقال ويجب إزالة النجاسات المذكورة عن الثوب والبدن للصلاة والطواف وجوبا مشروطا بوجوبهما لا مستقرا بمعنى تحريمهما بدون الإزالة ولو

كانا مندوبين فوجوب الإزالة بمعنى الشرط على سبيل المجاز ودخول المساجد وإن لم يخف التلوّث على ما اختاره المصنف فلذا أطلقه هنا لقول النبي صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم النجاسة وللاتفاق على منع الكافر من دخولها وما ذاك إلا لنجاسته واعتبر جماعة من الأصحاب في وجوب إزالتها لدخول المساجد كونها متعدية إلى المسجد أو شيء من آياته أما مع عدمه فلا لجواز دخول المستحاضة والحائض المسجد والأطفال وهم لا ينفكون عن النجاسة غالباً قال في الخلاف يجوز للمجنب والحائض دخول المساجد بالاجماع ولم يعتبر التلوّث ومنع الكافر لغلظ نجاسته أو لأنه معرض للتلوّث غالباً أو لاختصاصه بذلك ويستفاد من الحديث وجوب إزالتها عن المساجد كفاية لعموم الخطاب وإن تأكد الوجوب على مدخلها وهل ينافي إزالتها الصلاة مع سعة الوقت وإمكان الإزالة وجه أخذ من إن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده وإن النهي في العبادة يقتضى الفساد وفي المقدمة الأولى منع ظاهر فإن الذي يقتضى الأمر بالإزالة النهي عنه هو الضد العام الذي هو النقيض لا الخاص كالصلاة فإن المطلوب في النهي هو الكف عن الشئ والكف عن الأمر العام غير متوقف على الأمور الخاصة حتى يكون شئ منها متعلق النهي وإن كان الضد العام لا يتقوم إلا بالأضداد الخاصة لامكان الكف عن الأمر الكلي من حيث هو هو حتى إن المحققين من الأصوليين على أن الأمر بالكلي ليس أمراً بشئ من جزئياته وإن توقفت عليها من باب المقدمة ووجوبه في من هذا الباب ليس من نفس الأمر لا يقال وجوب الإزالة على الفور ينافي وجوب الصلاة مع سعة الوقت لأن الوجوبين إن اجتمعا في وقت واحد مع بقاء الفورية في وجوب الإزالة لزم تكليف ما لا يطاق وإلا خرج الواجب الفوري عن كونه واجباً فورياً لأننا نقول لا منافاة بين وجوب تقديم بعض الواجبات على بعض وكونه غير شرط في الصحة كما في مناسك منى يوم النحر فإن الترتيب واجب فيها بالأصالة ولو خالف أجزاءً ولا امتناع في أن يقول الشارع أوجبت عليك كلاً من الأمرين مع تضيق أحدهما وتوسعة الآخر وإنك إن قدمت المضيق امتثلت وسلمت من الأثم وإن قدمت الموسع امتثلت وأثمت في المخالفة في التقديم فلزوم تكليف ما لا يطاق على هذا التقدير

ممنوع ومثله القول في المعارضة بين الصلاة في الوقت الموسع ووفاء الدين ونحو ذلك وكذا يجب إزالة النجاسة عن الآنية للاستعمال حيث يكون الاستعمال موجبا لتعدي النجاسة ومشروطا بالطهارة كالأكل والشرب اختيارا لا مطلق الاستعمال وكذا يجب إزالتها عما أمر الشارع بتعظيمه كالمصاحف المطهرة والضرائح المقدسة وآلاتهما وعن مسجد الجبهة للنص وعن المساجد السبعة عند أبي الصلاح وعن المصلي بأسره عند المرتضى كل ذلك عند تحقق الحاجة إليه كدخول الوقت إن أريد الواجب الموسع وضيقة إن أريد المضيق وعفى في الثوب والبدن عن دم القروح والجروح اللازمة أي المستمرة الخروج بحيث ينقطع أصلا أو ينقطع فترة لا تسع لأداء الفريضة مع إزالتها أما لو انقطعت كذلك وجب على ما اختاره المصنف وشيخه المحقق وتبعهما الشهيد رحمه الله وبالغ المصنف في النهاية فاقتصر من نجاسة الثوب والبدن على محل الضرورة وأوجب إبدال الثوب مع الامكان مطلقا محتجا بزوال المشقة وقريب منه حكمه في القواعد فإنه قيد الرخصة من أصلها بمشقة الإزالة ورواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت إن قائدي أخبرني إنك تصلى وفي ثوبك دم فقال بي دماميل ولست أغسل ثوبي حتى تبرأ تدل على خلاف ذلك بل على إن غاية الرخصة برؤها فلا يجب إبدال الثوب ولا تخفيف النجاسة ولا عصبها بحيث يمنع الدم من الخروج زمن الصلاة واختاره المحقق الشيخ على وفسر اللازمة في عبارة الكتاب بأنها التي لم تبرأ ومختاره حسن دون تفسيره لان ذلك ليس مذهبا للمصنف حتى يفسر كلامه به وإنما يصلح تفسيره بذلك على مذهب المفسر وعمادون سعة الدرهم البغلي بإسكان العين وتخفيف اللام منسوب

إلى رأس البغل ضربه للثاني في ولايته بسكة كسروية فاشتهر به وقيل بفتحها وتشديد اللام منسوب إلى بغل قرية بالجامعين
كان يوجد بها دراهم يقرب سعتها من أخصم الراحة وهو ما انخفض من باطن الكف
ذكر ابن إدريس أنه شاهده كذلك
وشهادته في قدره مسموعة وقدر أيضا بعقد الابهام العليا وهو قريب من أخصم الكف
وقدر بعقدة الوسطى والظاهر
أنه لا تناقض بين هذه التقديرات لجواز اختلاف الدراهم من الضارب الواحد كما هو
الواقع وإخبار كل واحد عن
فرد

رآه ومستند العفو صحيحة عبد الله بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يصلى
وفى ثوبه نقط الدم ينسى أن يغسله فيصلى ثم يذكره قال يغسله ولا يعيب صلاته إلا أن
يكون مقدار الدرهم مجتمعا
فيغسله ويعيد وإنما يعفى عن هذا المقدار من الدم المسفوح وهو الخارج من البدن عدا
ما استثنى في حال كونه
مجتمعا هذا المقدر وهو ما دون الدرهم وفى الدم المتفرق خلاف واختار المصنف في
غير هذا الكتاب وأكثر المتأخرين
إلحاقه بالمجتمع فيجب إزالته إن بلغه لو جمع لإطلاق التقدير في بعض الاخبار
وصحيحة ابن أبي يعفور المتقدمة تدل
عليه أيضا لأنها مفروضة في المتفرق كما علم من قوله في ثوبه نقط الدم وقيل بعد
وجوب الإزالة مطلقا استنادا
إلى هذا الخبر يجعل مجتمعا خيرا لكان وأجاب المصنف بإمكان كونه حالا مقدره
ورد بأن الحال المقدره هي التي زمانها
غير زمان عاملها كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدره فيه الصيد وهنا لا بد
من اتحاد زمان الحال و
عاملها والأولى كونه حالا محققة وتقدير الاجتماع يدل عليه صدر الحديث كما بيناه
وتبقى دلالة على ما تحقق
فيه الاجتماع من باب مفهوم الموافقة لان المجتمع بالفعل لا يعقل تقدير الاجتماع فيه
وهذا الحكم في الدم المتفرق في الثوب الواحد أما المتفرق في الثياب المتعددة أو فيها
وفى البدن فهل الحكم فيها كذلك بمعنى تقدير جميع ما فيها
أو لكل واحد من الثوب والبدن حكم بانفراده ولا يضم أحدهما إلى الآخر أو لكل
ثوب حكم كذلك فلا يضم بعضها إلى بعض
ولا إلى البدن أوجه واعتبار الأول أوجه وأحوط ولو أصاب الدم وجهي الثوب فإن

تفشى من جانب إلى آخر قدم واحد وإلا
فدمان واعتبر الشهيد في الوحدة مع التفشي رقة الثوب وإلا تعدد ولو أصاب الدم
المعفو عنه مائع طاهر ولم يبلغ
المجموع الدرهم قيل زال العفو لأنه قد صار حاملا لنجس وهو الرطوبة الملاقية للدم
وليست دما مسفوحا واختاره
الشهيد في البيان والأصح أن العفو بحاله لان النجس بشئ لا يزيد عليه لعدم زيادة
الفرع على أصله وهو اختيار الذكرى وقوله غير الدماء الثلاثة استثناء من الدم المذكور
أو صفة له اعترض بينهما بجملة وفي التفرق خلاف
أما الحيض فقد ورد في موقوف أبي بصير أنه لا يعفى عن كثيره ولا قليله وعمل
بمضمونه الأصحاب وألحقوا به دم الاستحاضة
والنفاس لا اشتراكهما في إيجاب الغسل وهو مشعر بغلظ حكمها ولأن النفاس حيض
محتبس والاستحاضة مشتقة منه
وغير دم نجس العين وهو الكلب وأخواه والميتة لتضاعف النجاسة وعفى أيضا عن
مطلق نجاسة ما لا تتم الصلاة
فيه حالة كونه منفردا كالتكة والجورب وهو نعل مخصوص معرب والقلنسوة بضم
السين وما اشبه ذلك مما لا يستر
العورتين والأصل فيه قول الصادق عليه السلام كل ما كان على الإنسان ومعه مما لا
تجوز الصلاة فيه فلا بأس
أن يصلى فيه وإن كان فيه قدر مثل القلنسوة والتكة والنعل والخفين وما أشبه ذلك
واقصر بعضهم على
ما في الرواية ولفظ مثل وما أشبه ذلك يأباه وألحق الصدوقان العمامة بناء على عدم
صحة الصلاة فيها على
الهيئة المخصوصة وليس بجيد لأنها ثوب تتم فيه الصلاة منفردا إلا أن تكون صغيرة
بحيث لا تستر العوة فتكون

كغيرها وإنما يعفى هذه الأشياء حالة كونها في محالها فلو كانت التكة على عاتقه أو الجورب في يده لم تصح الصلاة فيه مع نجاسة قصر الرخصة على موضع الحاجة ومحل الوفاق واشترط المصنف أيضا كونها ملابس كما في الأمثلة فلا يتعلق الرخصة بغيرها لانتفاء الحاجة وعدم النص المخرج عن عموم المنع فلو كان معه دراهم نجسة أو غيرها كالسكين والسيف لم تصح صلاته وإن كانت في محالها وفي كلا الحكمين إشكال لعموم الحديث الدال على الجواز مطلقا في قوله كل ما على الانسان أو معه ولا ريب إن ما ذكره المصنف أحوط والعفو عن هذه الأشياء ثابت وإن نجست بغير الدم حتى لو كانت نجاستها مغلظة كأحد الدماء الثلاثة والمنى أما لو كانت نفسها نجاسة كجلد للميتة لم يعف عنها لقول الصادق عليه السلام في الميتة لا تصل في شئ منه ولا تشع ولا بد من العصر في غسل ما يمكن عصره بغير عسر كالثياب إذا كان الغسل في غير الكثير لان النجاسة تزول به ولأن الماء القليل يتنجس بها فلو بقي في المحل لم يحكم بطهره خصوصا على ما حكيناه من مذهب المصنف من أن أثر النجاسة لا يظهر إلا بعد الانفصال فعلى هذا لو جف الماء على المحل ولم ينفصل لم يطهر وما يعسر عصره كالثخين من الحشايا والجلود يكفي فيه الدق والتغميز للرواية وما لا يقبل العصر فإن أمكن نزع الماء المغسول به عنه كالبدن والخبث والحجر غير ذي المسام التي يثبت فيها الماء كفى صب الماء عليه مع انفصاله عن محل النجاسة وإن لم يكن نزع الماء عنه كالمایعات والقرطاس والطين والحبوب والحبين ذي المسام المانعة من فصل الماء والفاكهة المكسورة لم يطهر بالقليل بل تنجلل الكثير لها في غير المایعات أما فيها فإن امتزجت به بحيث يطلق على الجميع اسم الماء طهرت وإلا فلا كالدهن الذائب لبقائه في الماء غير مختلط به وإنما يصيب سطحه ولو كان جامدا طهر ظاهره بالغسل كسائر الجامدات ولا يمنع لزوجه من تطهيره على هذا الوجه كما لا يمنع من طهارة البدن وغيره الموجود عليه شئ منها إذا لم يكن لها جرم واشترط العصر معتبر في سائر النجاسات إلا في بول الصبي الرضيع الذي لم يغتذ بغير اللبن كثيرا بحيث يزيد على اللبن أو يساويه ولو يتجاوز الحولين فإنه

يكفي صب الماء على محله من غير عصر ولا جريان ولا يلحق به بول الصبية للامر بغسله وتكتفي المربية للصبي والصبية لان مورد الرواية المولود وهو شامل لها بغسل ثوبها الواحد في اليوم والليله واكتفاؤه بلفظ اليوم أما لشموله لها لغة أو لكونها تابعة له مرة واحدة والأفضل كونه آخر النهار لتصل أربع صلوات متقاربة عقيه وألحق المصنف المربي بالمربية للاشتراك في العلة وهي المشقة الحاصلة من تكثر النجاسة على تقدير غسله للصلوات وألحق بالمولود الواحد المتعدد للاشتراك فيها أيضا وزيادة بسبب الحاجة إلى تعاهد التربية مع احتمال زوال الرخصة لقوة النجاسة وكثرتها واحترز بالثوب الواحد عن ذات الثوبين فصاعدا فلا تلحقها الرخصة لزوال المشقة بإبدال الثياب ووقوفه مع ظاهر النص وهذا إذا لم يحتج إلى لبسهما دفعة لبرد ونحوه وإلا فكالثوب الواحد ولو أمكن ذات الواحد تحصيل غيره بشراء أو استيجار أو إعارة ففي وجوبه عليها وزوال الرخصة بذلك نظر ومورد الرواية تنجس الثوب بالبول فتقصر الرخصة عليه اقتصارا فيما خالف الأصل على موضع اليقين فلا يتعدى إلى غيره من غائطه ودمه وغيرهما ولا إلى نجاسة غيره بطريق أولى وربما احتمل شمول البول للغائط بناء على ما هو المعروف من قاعدة العرب في ارتكاب الكناية فيما يستهجن التصريح به وعموم البلوى به كالبول بل شمول الرخصة لنجاسة الصبي مطلقا كما يقتضيه إطلاق عبارة الكتاب وجماعة من الأصحاب إلا أن الوقوف مع النص أولى وهذا الحكم مختص بالثوب أما البدن فيجب غسله بحسب الممكنة لعدم النص والمشقة الحاصلة في الثوب الواحد بسبب توقف لبسه على ييسه وإذا علم موضع النجاسة غسل ذلك الموضع خاصة وإن اشتبه غسل جميع ما يحصل فيه الاشتباه لتوقف اليقين بالطهارة عليه هذا إذا كان محصورا وإلا سقط للخرج والعسر وسيأتي إن شاء الله

تحقيق حال المحصور وغيره ولو نجس أحد الثوبين واشتبه غسلًا وهذا كالمستغنى عنه لدخوله في العبارة الأولى
وكانه أعاده ليرتب عليه حكم الصلاة فيهما ومع التعذر يصلى الصلاة الواحدة فيهما مرتين ليحصل اليقين بها في
ثوب طاهر هذا مع فقد ثوب طاهر غيرهما يقينا وإلا لم تجوز الصلاة فيهما
لاشترط الجزم في النية بحسب الامكان ومع الصلاة في الثوبين لا جزم إذ لا يعلم أي الصلاتين فرضه لعدم علمه بالثوب
الطاهر وهذا بخلاف ما لو فقد غيرهما لما بيناه من أن الجزم إنما هو بحسب الامكان ومنع ابن إدريس من الصلاة فيهما
وحتم الصلاة عاريا محتجا بعدم الجزم وقد عرفت جوابه وأيضا الجزم على هذا التقدير حاصل بهما لأن يقين البراءة
لما توقف على الصلاتين فكل منهما واجبة عليه وإن كان من باب المقدمة وهذا القدر كاف في حصول الجزم حيث
لا يمكن أتم منه ولو تعددت الصلاة فيهما وجب مراعاة الترتيب فيصلى الظهر في أحد الثوبين ثم ينزعه ويصليها
في الآخر ثم يصلى العصر ولو في الثاني ثم يصليها في الآخر ولو ضاق الوقت عن الصلاة فيهما على هذا الوجه فالمختار
عند المصنف الصلاة عاريا لتعذر العلم بالصلاة في الطاهر بيقين وإلا صح تعيين الصلاة في أحدهما لامكان كونه
الطاهر ولاغتفار النجاسة عند تعذر إزالتها ولأن فقد وصف الساتر أسهل من فقد نفسه ولما سيأتي من النص
على جواز الصلاة في الثوب النجس يقينا إذا لم يجد غيره وكل ما لاقى النجاسة برطوبة حاصله في المتلاقيين أو في أحدهما نجس ولا ينجس لو كانا معا يابس كما ورد به النص في ملاقة الكلب
والخنزير والكافر وما ورد من الأمر بالنضح يابس محمول على الندب وفي حكم اليابس ما فيه بقايا رطوبة قليلة جدا بحيث لا يتعدى منها شيء إلى الملاقي لها
ويستثنى من ذلك ملاقة ميت الآدمي قبل تطهيره فإن نجاسته تتعدى مع اليبس كما تقدم وكذا ميتة غيره على الخلاف
ولو صلى المكلف مع نجاسة ثوبه أو بدنه أو القدر المعبر من مسجد الجبهة نجاسة لم يعف عنها مع تمكنه من إزالتها عامدا أعاد
في الوقت وخارجه إجماعا للنهي المفسد للعبادة وجاهل الحكم عامد وفي الناسي أقوال ثلاثة مستندة إلى اختلاف

الاخبار ظاهراً أحدها الإعادة مطلقاً لتفريطه بالنسيان لقدرته على التكرار والموجب للتذكار ولصحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال إن أصاب ثوب الرجل الدم وصلّى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه وإن علم قبل أن يصلّى وصلّى فيه فعليه الإعادة وفي مقطوعة زرارة قال قلت لأصاب ثوبي دم رعاف أو غيره أو شئ من منى فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء فأصبت وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوبي شيئاً وصليت ثم إنني ذكرت بعد ذلك قال تعيد الصلاة وتغسله وفي معناها روايات أخر متناولة بإطلاقها للناسي والعامد فيشتركان في غير الاثم وهو اختيار الأكثر وثانيها عدم الإعادة مطلقاً لرفع الخطاء والنسيان عن الأمة ولحسنة العلا عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه الشئ فينجسه فينسى أن يغسله فيصلّى فيه يذكر أنه لم يكن غسله أيعيد الصلاة قال لا يعيد قد مضت الصلاة وكتبت له ويؤيد هذه الرواية إن العمل بها لا ينافي العمل بالأولى لان مطلقها يحمل على العامد فيجمع بين النصين بخلاف العمل بالأولى فإن فيه إطراح هذه بالكلية وحملها الشيخ في التهذيب على نجاسة قليلة لا يجب إزالتها كالدم اليسير وثالثها أنه يعيد في الوقت خاصة كما اختاره المصنف هنا جمعا بين الاخبار بحمل الثانية على خروج الوقت والأولى على بقاءه ويؤيد هذا الحمل ما رواه علي بن مهزيار قال كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره أنه بال في ظلمة الليل وأنه أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه ولم يره وأنه مسح بخرقة ثم نسي أن يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصلّى فأجابه بجواب

قرأته بخطه أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشئ إلا ما تحقق فإن حققت ذلك كنت حقيقا أن تعيد الصلوات اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها وما فات وقتها فلا إعادة عليك وهذه الرواية مردودة بجهالة السائل والمسؤول وكونها مكاتبه والرواية الثانية الحسنة لا تقاوم ما تقدم من الروايات فإنها أكثر وأشهر فتعين العمل بها مع أن القول بالتفصيل متجه لان فيه جمعا بين الاخبار والجاهل بالنجاسة حتى صلى لا يعيد الصلاة لا في الوقت ولا في خارجه على أشهر القولين لامره بالصلاة على تلك الحال والامر يقتضى الاجزاء ولرواية أبي بصير المتقدمة ومثلها رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك وفي رواية أخرى عنه عليه السلام إطلاق الإعادة وجمع بعض الأصحاب بأنهما بالحمل على الوقت وخارجه وهو أولى ولو علم بالنجاسة في الأثناء استبدل بالثوب الذي وجدها فيه سواء علم تقدمها على الصلاة أم لا بناء على ما اختاره من عدم إعادة الجاهل في الوقت وإلا استأنف الصلاة مطلقا إن علم سبق النجاسة عليها مع سعة الوقت لا مع (أما خ ل) ضيقه بحيث لا يدرك بعد القطع فيبنى على صلاته مع طرح ما هي فيه لئلا يلزم وجوب الفضاء على الجاهل بالنجاسة ولو تعذر الاستبدال إلا بالمبطل للصلاة كالفعل الكثير والاستدبار أبطل الصلاة إن كان في الوقت سعة أما مع الضيق فإشكال من أن النجاسة مانع الصحة ومن وجوب إداء الفريضة في الوقت واختار في البيان الاستمرار مع الضيق وعلى الأول يبطلها ثم يقضى بعد الاستبدال ولو نجس الثوب وليس له غيره صلى عريانا كما اختاره الأكثر للامر بالصلاة عاريا في عدة أخبار وذهب المصنف في بعض كتبه إلى التخيير بين الصلاة فيه وعاريا لرواية علي بن جعفر عن أخي موسى عليهما السلام قال سألته عن رجل عريان وحضرت الصلاة فأصاب ثوبا نصفه دم أو كله أيسل في فيه أو يسل عريانا قال إن وجد ماء غسله وإن لم يجد ماء صلى فيه ولم يصل عريانا وهذا

هو الوجه بل الصلاة
فيه أفضل لان فوات الشرط أقوى من فوات وصفه مع ما فيه من فضيلة الستر وكمال
أفعال الصلاة فإن الصلاة
عاريا توجب الايماء على وجهه ولأن شرطية الستر أقوى من شرطية الطهارة من الخبث
ولولا دعوى المصنف في المنتهى جواز
الصلاة عاريا ولا إعادة قولاً واحداً لممكن القول بتحتم الصلاة فيه فإن
تعذر فعله الصلاة عاريا للبرد وغيره
صلى فيه وعلى ما ذكرناه تتحتم الصلاة فيه هنا دفعا للضرورة ولا يعيد الصلاة على
التقديرين لامتناله المأمور به
على وجهه بالنسبة إلى هذه الحال فيخرج عن العهدة وللأمر بفعله على هذه الحالة كما
ورد في الخبر فلا يتعقب القضاء و
المراد بالإعادة المنفية فعل الصلاة ثانياً سواء كان في الوقت أم خارجه وهو أحد
التفسيرين للإعادة وأكثر الأصوليين
خصها بالفعل ثانياً في الوقت لوقوع خلل في الأول فهي قسم من الأداء وليس المراد
هنا بل ما هو أعم منه كما ذكرناه
وإن كان القائل به قليلاً وتطهر الشمس ما تجففه من البول وشبهه من النجاسات التي
لا جرم لها الكائنة في الأرض
والبواري والحصر وما لا ينقل عادة كالأبنية والنبات المتصل والأخشاب والأبواب
المثبتة في البناء والأوتاد
المستدخلة فيه والأشجار والفواكه الباقية عليها ونحو ذلك ولا بد في التجفيف من
كونه بإشراق الشمس ولا يكفي التجفيف
بالحرارة لقول الصادق عليه السلام ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر ولا بالريح المنفرد
عنها خلافاً للخلاف نعم لا يضر
مشاركته لها لعدم انفكاكها عنه غالباً وحمل في الخلاف على إرادة ذهاب الاجزاء
النجسة لحكمه فيه في موضع آخر بأن الأرض
لا تطهر بجفاف غير الشمس ولا يطهر ما تبقى فيه عين النجاسة كحمرة الدم في
المجزرة ونحوها مما تبقى فيه العين ومتى

أشرفت الشمس مع رطوبة المحل طهر الظاهر والباطن إذا جف الجميع بها مع اتصال النجاسة واتحاد الاسم كالأرض التي دخلت فيها النجاسة دون وجهي الحائط إذا كانت النجاسة فيهما غير خارقة له وأشرفت على أحدهما فإنه لا يطهر الآخر ودون الأرض والحائط إذا أشرفت على أحدهما وإن كانا متصلين وتطهر النار ما أحالته رمادا أو دخانا أو فحما على أحد الوجهين لا خزفا على أظهرهما وطهره الشيخ والمصنف في كتبه بعض إجراء له مجرى الرماد وفيه منع لعدم خروج الخزف عن مسمى الأرض كما لم يخرج الحجر عن مسماها مع أنه أقوى تصلبا منه مع تساويهما في العلة وهي عمل الحرارة في أرض أصابها رطوبة ومن ثم جاز السجود عليهما مع اختصاصه بالأرض ونباتها بشرطية فإن المصنف وإن حكم بطهره جوز السجود عليه وليست الاستحالة مختصة بالنار بل هي مطهرة برأسها ومن ثم طهرت النطفة والعلقة بصيرورتهما حيوانا والعدرة والميتة إذا صارتا ترابا لكن لو كانت العدرة رطبة ونحوها ونجست التراب ثم استحالت لم يطهر التراب النجس بطهرها فلو امتزجت بقيت الاجزاء الترابية على النجاسة والمستحيلة أيضا لاشتباها بها وتطهر الأرض باطن النعل والقدم سواء زالت النجاسة عنهما بالمشي (بالمسح صح) والدلك لما روى عنه صلى الله عليه وآله في النعلين فليمسحهما وليصل فيهما وقوله صلى الله عليه وآله إذا وطئ أحدكم الأذى نجفيه فإن التراب له ظهور وقول الباقر عليه السلام في العدرة يطأها برجله يمسحها حتى يذهب أثرها والمراد بالباطن ما تستره الأرض حالة الاعتماد عليها فلا يلحق به حافتها ولا فرق بين التراب والحجر والرمل لأنها من أصناف الأرض واشترط بعض الأصحاب طهارتها لان النجس لا يطهر غيره و جفافها ولم يشترطه المصنف بل اكتفى بالرطوبة ما لم يصدق عليها اسم الوحل وهو حسن نعم لا يقدرح الرطوبة اليسيرة بحيث لا يحصل منها تعد على القولين وتزول عين النجاسة ولا فرق في النجاسة بين ذات الجرم وغيرها ولا بين الجافة والرطبة ولا فرق بين النعل والخف وغيرهما مما ينتعل ولو من خشب كالبقباب وفي إلحاق خشبة الزمن وإلا قطع بالنعل نظر من الشك في تسميتها نعلا بالنسبة إليه ولا يلحق بها أسفل العكاز

وكعب الرمح وما شاكل ذلك لعدم إطلاق اسم النعل عليها حقيقة ولا مجازاً وأما إلحاق سكة الحرث (الحرث صح) ونحوها بها كما يوجد في بعض القيود فمن الخرافات الباردة خاتمة لمباحث إزالة النجاسات في أحكام الأواني والقصد الذاتي من ذكرها هنا بيان حكم تطهيرها وكيفيةه وقد جرت العادة بانجرار البحث فيها إلى ما هو أعم من تطهيرها فيذكر الجنس الذي يجوز اتخاذها منه وما لا يجوز كما قال يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل وغيره لقول النبي صلى الله عليه وآله لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وقوله صلى الله عليه وآله الذي يشرب في (من خ ل) آنية الفضة إنما يجرجر في جوبه نار جهنم يقال جرجر الشراب أي صوت والمراد أنه بفعله مستحق للعذاب على أبلغ وجوهه فالمجرجر في جوفه ليس إلا نار جهنم والوعيد بالنار إنما يكون على فعل المحرم وإذا حرم الشرب حرم غيره لأنه أبلغ ولعدم القائل بالفرق ويلزم من تحريمه في الفضة تحريمه في الذهب بطريق أولى وهل يحرم اقتنائها لغير الاستعمال بل للادخار أو تزيين المجالس الأكثر على التحريم لما رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام أنه نهى عن آنية الذهب والفضة والنهي للتحريم ولما امتنع تعلقه بالأعيان لأنه من أحكام فعل المكلف وجب المصير إلى أقرب المجازات إلى الحقيقة والاتخاذ أقرب من الاستعمال لأنه يشتمله بخلاف العكس ولايماء قول النبي صلى الله عليه وآله المتقدم أنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة إليه وكذا قول الكاظم عليه السلام آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون ولما فيه من السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء وتعطيل الانفاق فإنها خلقت للانتفاع بها في المعاملات والمعاضات وهل يحرم تزيين المشاهد

والمساجد بها كما يحرم تزيين غيرها من المجالس نظر من إطلاق النهى وحصول التعظيم ويستوى في النهى الرجال والنساء وإن جاز للنساء التحلي بهما ولا يحرم الطعام والشراب الموضوع فيهما وإن كان الاستعمال محرما ولا يقدر في التحريم تمويههما بغيرهما من الجواهر للعموم ولو انعكس بأن موه إناء النحاس مثلا بهما أو بأحدهما فإن أمكن تحصيل شيء منهما بالعرض على النار منع من استعماله وإلا فإشكال من المشابهة وعدم الحقيقة ولا يحرم اتخاذها من غير الجواهرين وإن غلت أثمانها كالفيروز والياقوت والزبرجد للأصل وخفاء نفاسة ذلك على أكثر الناس فلا يلزم منه ما لزم في النقدين ويكره المفضض وهو ما وضع فيه قطعة من فضة أو ضبة لقول الصادق عليه السلام لا بأس بالشرب في المفضض واعزل فاك عن موضع الفضة وقيل يحرم لما روى عنه عليه السلام أنه كره الشرب في الفضة والقдах المفضضة والعطف على الشرب في الفضة مشعر بإرادة التحريم وطريق الجمع بين الخبرين بحمل الثاني على الكراهة أو على تحريم الأكل والشرب من موضع الفضة وعلى تقدير الجواز يجب أن يجتنب موضع الفضة فيعزل الفم عنه للامر به في قوله عليه السلام واعزل فاك عن موضع الفضة وهو للوجوب واختار في المعبر الاستحباب محتجا بالاستصحاب وبقول الصادق عليه السلام حين سئل (الشرب في خ ل) عن القدح فيه ضبة من فضة فقال لا بأس إلا أن تكره الفضة فينتزعا منه ولا دلالة له على مطلوبه فإنه إنما دل على جواز الاستعمال لا على جواز استعمال موضع الفضة وما تقدم صريح في وجوب العزل عن موضعها وأواني المشركين طاهرة كسائر ما بأيديهم مما لا يشترط فيه ولا في أصله التذكية للأصل وقول الصادق عليه السلام كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر وغيره من الاخبار ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة على وجه يلزم منه نجاستها وليس العمل بذلك مقصورا على الإدراك بالحواس بل ما حصل به العلم من طرقه الموجبة له كالخبر المحفوف بالقرائن وغيره كما حقق في محله وعلى تقدير الحكم بالطهارة يستحب اجتنابها حملا للاخبار المقتضية لغسلها من غير تقييد على الاستحباب أو لكونهم لا يتوقون النجاسة أو لحصول الظن بنجاستها فليخرج باجتنابها

أو غسلها من خلاف أبي الصلاح حيث حكم بثبوت النجاسة بكل سبب يثير الظن
 وجلد الذكي أي المذكي مما هو قابل
 للزكاة من ذي النفس طاهر سواء كان مأكول اللحم أم لا ولا يشترط في طهارته مع
 الذكاة الدبغ كما يقتضيه إطلاق العبارة
 وهو أشهر الأقوال للأصل ولقوله عليه السلام دباغ الأديم ذكاته ولوقوع الذكاة عليه
 فيستغنى عن الدباغ
 إذ لو لم يقع عليه لكان ميتة وهي لا تطهر بالدباغ لكن يكره استعماله قبله تفصيلا من
 الخلاف واحترز بذوي النفس
 والأنفس له كالسّمك فإن جلده طاهر لأنه لا ينجس بالموت وغيره أي الذكي وهو
 جلد الميتة وما لا يقبل الذكاة نجس وإن دبغ
 لاطلاق تحريم الميتة في الآية فينصرف إلى الانتفاع مطلقا وللأخبار المتواترة به مثل
 قول النبي صلى الله عليه وآله
 لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب وهو من الصحيح عندهم وقول الباقر عليه السلام
 (حين سئل عنه لا ولو دبغ سبعين مرة وقول الصادق عليه السلام صح) لا تصل في شيء
 منه ولا شسع وما
 احتجوا به من قوله صلى الله عليه وآله أيما إهاب دبغ فقد طهر معارض بخبرنا ومعها
 يكون المقتضى لبقاء النجاسة
 سليما عن المعارض وبأن خبرنا متأخر لأنهم رَووا أن كتابه صلى الله عليه وآله إلى
 جهينة بذلك كان قبل موته بشهر
 أو شهرين مع أن في حملة الحديث ما يصرح بتأخره ومن خبر شاة ميمونة أو سودة
 بنت زمعة فقد روى عن الصادق
 عليه السلام أنها كانت مهزولة فتركوها حتى ماتت فقال صلى الله عليه وآله ما كان
 على أهلها إذ لم ينتفعوا بلحمها
 إن ينتفعوا بإهابها وهو عليه السلام أعرف بالنقل ومثله قوله عليه السلام في حديث عبد
 الرحمن بن الحجاج
 زعموا إن دباغ الميتة ذكاته ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله صلى
 الله عليه وآله وكما لا تطهر الميتة

بالدباغ ولا تستعمل في الرطب فكذا لا يجوز استعمالها والانتفاع بها في اليابس لعموم
وحرمت عليكم الميتة ولا تنتفعوا
ويغسل الاناء من الخمر وغيره من النجاسات حتى تزول العين والأثر ولا يعتبر التعدد
على أصح القولين بل ما يحصل
به الانقاء وإن كان بالأولى كما تقتضيه العبارة ويحتمل اعتبار المرة بعد زوال العين إن
كانت موجودة وهو خيرة
المعتبر إذ لا أثر للماء الوارد مع وجود سبب التنجيس ويضعف بأن الباقي من البلل
وغيره عين نجاسة فيأتي الكلام
فيه ويدل على الاجتزاء بالمرة مطلقا لإطلاق الأمر بالغسل في عدة أخبار وما ورد منها
بعدد مخصوص مع ضعف سنده
يمكن حمله على الاستحباب وللمصنف قول بوجود غسل إناء الخمر ثلاث مرات
والمشهور فيه السبع استنادا إلى
روايتي عمار
الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام واختلافها يدل على الاستحباب مع اشتهاار عمار
بفساد العقيدة وشمل قوله وغيره
نجاسة موت الجرد والفأرة مع أن فيهما قولاً بالثلث للمصنف والسبع لغيره كما تقدم
استنادا إلى خبر عمار أيضا ولا
إن العمل بالمشهور أحوط ويغسل الاناء من ولوغ الكلب وهو شرهه مما في الاناء
بطرف لسانه كما نص عليه أهل اللغة
ويلحق به لطفه الاناء بطريق أولى دون مباشرته له بسائر أعضائه ووقوع لعابه في الاناء
بل هي كسائر النجاسات
على المشهور خلافا للمصنف في النهاية وجماعة ثلاثا أوليهن بالتراب وإطلاق الغسل
عليها مجاز من باب إطلاق اسم الجزء
على الكل والأصل في ذلك النص الوارد عن النبي والأئمة صلوات الله عليهم كصحيحة
الفضل عن الصادق عليه السلام
حين سأله عن الكلب فقال رجس نجس لا يتوضأ بفضله واصيب ذلك الماء واغسله
بالتراب أول مرة ثم بالماء مرتين
وهذا الحديث حجة على ابن الجنيد الموجب للغسل منه سبعا وعلى المفيد جعل غسله
بالتراب وسطا وعلى ابن
إدريس حيث أوجب مزج التراب بالماء بناء على أن حقيقة الغسل جريان الماء على
المحل فإذا تعذرت صير إلى أقرب
المجازات إليها ويرده إطلاق الخبر ودلالته على اعتبار مسمى التراب ويشترط طهارة
التراب لأن النجس لا يفيد طهارة

غيره ولاطلاق الطهور عليه في الاخبار ولو فقد قيل أجزاء مشابهه من الأشنان والدقيق لأنه ربما كان أبلغ في الإزالة من التراب والأولى بقاؤه على النجاسة لعدم النص وبطلان القياس وعدم ثبوت التعليل بإزالته الاجزاء اللعابية فجاز كونه تعبدا ولو خيف فساد المحل باستعمال التراب فكالمفقود ولو تكرر الولوج قبل التطهير تداخل وفي الأثناء يستأنف ويكفي في تطهير الاناء في القليل يصب فيه الماء ثم يحرك حتى يستوعب ما نجس منه ثم يفرغ حتى يستوفى العدد إن كان ولو غسله في الكثير كفت المرأة بالماء بعد التعفير ويغسل الاناء أيضا من ولوغ الخنزير جمعا لصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن خنزير شرب في إناء كيف يصنع به قال يغسل سبع مرات وهي حجة على الشيخ حيث ألحقه بالكلب وعلى المحقق حيث اكتفى بالمرّة كما اكتفى بها في غير ولوغ الكلب وحملها على الاستحباب ولا وجه له إذ لا معارض لها مع صحتها هذا كله في غير الكثير وإلا كفت المرأة والله الموفق كتاب الصلاة وهي لغة الدعاء قال تعالى وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم وقال الأعشى عليك مثل الذي صليت فاغتمضي دما فإن لجنب المرء مضطجعا عقيب دعاء ابنته له بقولها كما حكاها عنها في البيت السابق تقول بنتي وقد قبضت مرتحلا يا رب جنب أبى الأوصاف والوجعا. وقد يتجوز بها في الرحمة إذا نسبت إليه تعالى وقد تقدم تحقيق ذلك في خطبة الكتاب وشرعا عبادة مخصوصة تارة تكون ذكرا محضا كالصلاة بالتسيح وتارة فعلا مجردا كصلاة الأخرس وتارة تجمعهما كصلاة الصحيح قد اختلف في وقوعها بالحقيقة على صلاة الجنابة والمشهور كونها حقيقة لغوية مجازا شرعيا إذ لا يفهم عند الاطلاق إلا ذات الركوع والسجود ويؤيده عدم اشتراط الطهارة فيها وعدم وجوب الفاتحة

والتسليم عندنا وقد قال تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وقال صلى الله عليه وآله لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب
وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم إلى غير ذلك من الأدلة فهي دعاء للميت مشروط
شرع بشرائط مخصوصة وتسميته
صلاة باعتبار المعنى اللغوي (ويدل على ذلك قول الصادق عليه السلام وقد سئل عن
جعلها على غير وضوء إنما هو تكبير وتسيب وتحميد وتهليل كما تكبر وتسبح في
بيتك على غير وضوء صح) وذهب بعض الأصحاب ومنهم الشهيد رحمه الله إلى أنها
حقيقة شرعية بدلالة الاستعمال و
إرادة المجاز معه يحتاج إلى دليل لكونه على خلاف الأصل وقد اختلف تعريفها بسبب
هذا الاختلاف ولا تكاد تجد تعريفا
خاليا عن دخل كما هو شأن التعريفات وقد عرفها المصنف في التحرير بناء على الأول
بأنها إذكار معهودة مقترنة بحركات
وسكنات مخصوصة يتقرب بها العبد إلى الله تعالى فالأذكار بمنزلة الجنس تشمل إن
دعاء والقراءة وغيرهما من الكلام
المباح وباقي القيود بمنزلة الفصل وخرج بالمعهودة الأذكار المباحة التي لم تنقل شرعا
على وجه معين وبالمقترنة
بالحركات والسكنات الدعاء وقراءة القرآن وأراد بالحركات والسكنات الركوع
والسجود والقيام وغيرهما مما يقوم
مقامها ويخرج بها صلاة الجنازة إذ لا يعتبر فيها ذلك وقيد التقرب بيان للغاية ويخرج
به صلاة الرياء ويندرج
في التعريف صلاة المضطر ولو بالإيماء والمطاردة وغيرها مما لا يشترط فيه القبلة ولا
القيام وإنما هو ذكر بحركة مخصوصة
وصلاة النافلة ولو سفرا وجالسا وغير ذلك من الأنواع ونقض في طرده بأذكار الطواف
وفي عكسه بصلاة الخرس
فإنه لا إذكار فيها وأجيب عن الأول بأن المراد بالاقتران التلازم من الطرفين وليس
كذلك إذكار الطواف إذ لا
تلازم بينها وبين الحركات لانفكاكها من الأذكار وعن الثاني بأن تحريك الأخرس
لسانه قائم مقام الذكر وفيهما
منع فإن الاقتران أعم (من التلازم صح) فلا بدل عليه على الخصوص وإرادة بعض أفراد
العام غير جائز في التعريف إلا بقريئة جلية و
لأننا نفرضه فيما لو وجبت فيه بنذر وشبهه فإنهما حينئذ متلازمان وهو كاف النقض ولا
يلزم من قيام حركة لسان
الأخرس مقام الذكر كونه ذكرا فإن البدل مغاير للمبدل وعرفها المحقق الشيخ على

بأنها أفعال مفتوحة بالتكبير
مختمة بالتسليم للقربة وادعى فيه الاحتراز التام وصحة الاطراد والانعكاس وأورد على
طرده بالذكر المندور المفتوح
بالتكبير المختتم بالتسليم وإبعض الصلاة الأخيرة المفتوحة بالتكبير كالركوع والسجود
والتشهد المتصلة بالتسليم و
بالصلاة المتبين فسادها بعدم الطهارة مثلا فأجاب بأن المراد بالتكبير تكبير مخصوص
متعارف بين الفقهاء إذا أطلق
تكبير الافتتاح يستفاد منه لك التكبير المخصوص أعني تكبير التحريم فاللام فيه للعهد
وكذا المراد بالتسليم تسليم مخصوص
وهو المحلل لا التحية المتعارفة ولا التسليم على الأنبياء وغيرهم لان ذلك لا يفهم من
التسليم على السنة الفقهاء وهذا
المعنى منتف في الذكر المندور فإن أريد بالندر وقلنا بانعقاده لم يتصور مثله في التسليم
بمعنى المحلل لان التسليم
على الوجه المخصوص ليس عبادة مطلقا بل في مواضع مخصوصة فلا يمكن جعله
عبادة بالندر لأنها موقوفة
على أذن
الشارع بخلاف التكبير فإنه عبادة مطلقا لأنه ذكر لله وثناء عليه وهذا بعينه جواب عن
الصلاة الفاسدة والأبعض
المذكورة ويزيد منع كونها مفتوحة بتكبير لان فاتحة الشئ جزؤه الأول (كما في افتتاح
الصلاة بالتكبير فإنه جزئها الأول صح) بناء على ما حقق من كون النية بالشرط
أشبه وفيه نظر لان هذا التكبير المعروف بين الفقهاء لا يمكن معرفته إلا مضافا إلى
الصلاة فيكون قد أخذ في تعريف
الصلاة ما يتوقف فهمه عليها وهو دور وأيضا لو أريد بالتكبير ما حصل فيه فائدة
التحريم وبالتسليم ما حصل فيه
فائدة التحليل لم يتصور الحكم ببطان الصلاة بزيادتهما فإن ذلك الزائد غير محرم ولا
محلل وإنما المراد الاتيان بصورهما
بقصدها وقوله إن التسليم على ذلك الوجه ليس عبادة ولا ينعقد نذره موضع نظر أيضا
فإنهم قد نصوا على استحباب
أن يقصد به التسليم على الأنبياء والأئمة والملائكة إلى غير ذلك مما فصلوة ولا ريب
إن التسليم على هؤلاء أمر مندوب فيكون

نذره صحيحا وعدم وجود فائدة التحليل فيه لا يخرج عنه كونه بصورة تسليم الصلاة كما في التكبير المزيدين في غير محلها ودعوى كون فاتحة الشيء جزوه الأول في موضع المنع أيضا فإنه وإن تم في الصلاة لأنها مجموع مركب من أفعال مخصوصة أولها التكبير لا يتم في غيرها كما تقول ينبغي افتتاح السفر بالصدقة ونحوه سلمنا لكن الذكر المنذور الملحوظ في النذر كون أوله التكبير وآخره التسليم يكون التكبير جزؤه الأول فالإيراد بحاله وعرفها الشهيد رحمه الله بناء على ما اختاره من دخول صلاة الجنائز في أقسامها الحقيقية بأنها أفعال مفتوحة بالتكبير مشترطة بالقبلة للقربة فتدخل الجنائز بخلاف ما سبق فإنها خارجة منه بقيد التسليم وأورد على طرده الذكر المنذور حال الاستقبال مفتوحا بالتكبير و أبعاض الصلاة والصلاة المندوبة مطلقا على القول بعدم اشتراط الاستقبال فيها ومع السفر والركوب على القول بالاشتراط والصلاة المندوبة إلى غير القبلة حيث يصح النذر والنظر يقع في المقدمات بفتح الدال وكسرها وهي ما تتقدم على الماهية أما لتوقف تصورهما عليه كذكر أقسامها وكمياتها كالمقصد الأول أو لاشتراطها بها أو لكونها من مكملاتها السابقة كالأذان والإقامة وفي الماهية وهي ذات الصلاة التي أو لها التكبير وأخرها التشهد أو التسليم واللواحق وهي ما تلحق الماهية من الأحكام كالبحث عن ما يفسدها وكيفية تلافيها مع ذلك ومكملاتها بالجماعة وما يلحقها من النقص بسبب الخوف والسفر النظر الأول في المقدمات وفيه مقاصد الأول في أقسامها وهي تنقسم إنقسام الكلى إلى جزئياته إلى واجبة ومندوبة فالواجبات جمعها باعتبار تعدد أفرادها ووحدها أولا مراعاة للجنس تسع الصلاة اليومية وهي الخمس سميت بذلك لتكررها في كل يوم ونسبها إلى اليوم دون الليلة أما تغليبها أو لان معظمها في اليوم أو لكونه مذكرا فكان أولى بالنسبة كما يكون أولى بالاسم على تقدير جمعها في اسم واحد كالأبوين والجمعة وعدها قسما برأسه لمغايرتها للظهر وإن كانت بدلا منها ولم يثبت كونها ظهرا مقصورة والعيذان والكسوف العارض للشمس والقمر والزلزلة والآيات والطواف والأموات وفي جميع هذه الأقسام عدا الأول أقام المضاف إليه مقام المضاف

بعد حذفه وكساه إعرابه وفي الأول حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وقوله
والمنذور شبهه لا يلتئم معهما بل
هو تركيب برأسه وفي عد الكسوف والزلزلة والآيات أقساما ثلاثة إشكال لان الآيات
تشملهما فجعل بعض أقسام
شئ قسيما له لا يستقيم فالأولى عدها قسما واحدا لتصير الأقسام سبعة كما صنعه
الشهيد رحمه الله وفي عده لصلاة
الأموات منها دلالة على ترجيح وقوع اسم الصلاة عليها حقيقة وفي القواعد وغيرها
أسقطها من العدد بناء على القول
الآخر ويمكن كون ذكرها هنا بنوع تجوز كما ذكر وضوء الحائض ونحوه من أقسام
الوضوء مع عدم كونه طهارة عنده فإنهم
لا يتحاشون أن يذكروا في التقسيم ما لا يدخل في التعريف والمراد بشبه المنذور ما
حلف عليه أو عوهد أو تحمل عن الغير
ولو باستيجار وصلاة الاحتياط فإنها غير اليومية مع احتمال دخولها فيها وفي كون
قضاء اليومية من أقسامها أو
من القسم الآخر نظر من كونه غير المقضى وإن كان فعل مثله ومن انقسامها إلى الأداء
والقضاء وهو دليل
الحقيقة وكذا القول في غيرها مما تقضى والمندوب من الصلوات ما عداه الواجب
المذكور من الصلوات
هي أقسام كثيرة يأتي ذكر بعضها فاليومية خمس صلوات بعد إن كانت خمسين
فخففها الله تعالى عن هذه الأمة
ليلة المعراج إلى خمس وأبقى ثواب الخمسين لآية المضاعفة كما ورد في الخبر
فأحدى الخمس وهي الصلاة الوسطى على
أصح الأقوال ونقل الشيخ فيه إجماعنا لرواية زرارة عن الباقر والبنظي عن الصادق
عليهما السلام ولتوسطها
بين صلاتي النهار الصبح والعصر ووقوعها في وسط النهار حيث ينتشر الناس في
معاشهم ويتوفرون على الاشتغال

بأمر دنياهم فاقتضى ذلك الاهتمام بالمحافظة عليها والعصر وهي عند المرتضى الوسطى والعشاء وكل واحدة من هذه الثلث أربع ركعات في الحضر ونصفها بحذف الركعتين الأخيرتين في السفر والخوف والمراد تنصيفها باعتبار ما استقرت عليه وإلا فقد روينا عن الصادق عليه السلام ورووا عن عائشة إن الصلاة افترضت مثني إلا المغرب وزيد فيما عدا الصبح والمغرب ركعتين وفي السفر تصلى كما افترضت والمغرب ثلث ركعات فيهما أي في السفر والحضر ولا يحتاج هنا إلى إضافة الخذف لدخوله فيهما اتفاقا إذ الحال منحصرة في السفر والحضر والصبح ركعتان كذلك أي سفرا وحضرا ونوافلها في الحضر أربع وثلاثون ركعة على المشهور ثمان ركعات قبل الظهر وثمان قبل العصر وأربع بعد المغرب وقبل كل شيء سوى التسبيح ذكره الشهيد في الذكرى وركعتان من جلوس على الأفضل تعدان لذلك بركعة وتجزان من قيام لخبر سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام وتصليان ركعتين أيضا وعدهما حينئذ بركعة باعتبار كون ثوابهما ثواب ركعة من قيام في غيرهما أو لأنهما بدل من ركعتين من جلوس إذ هو الأصل فيهما والركعتان من جلوس معدودتان بواحدة كما دلت عليه رواية البنظري عن الكاظم عليه السلام ومحلهما بعد العشاء وبعد كل صلاة يريد فعلها صرح بذلك المصنف في النهاية والشيخان في المقنعة والنهية حكاة في الذكرى قال حتى نافلة شهر رمضان وقطع الشهيد في النفلية بأن نافلة شهر رمضان الواقعة بعد العشاء تكون بعد الوتيرة وسيأتي تحقيق الحال إن شاء الله وإحدى عشرة ركعة صلاة الليل وإطلاق صلاة الليل على الجميع تغليب لاسم الأكثر وإلا فصلاة الليل منها ثمان ثم ركعتا الشفع ثم ركعة الوتر وركعتا الفجر فهذه أربع وثلاثون ركعة نقل الشيخ إجماعنا عليها ورواها في التهذيب بهذا التفصيل عن الصادق والرضا عليه السلام وروى ثلث وثلاثون بإسقاط الوتيرة وروى تسع وعشرون ثمان للظهر قبلها وركعتان بعدها وركعتان قبل العصر وركعتان بعد المغرب وقبل العتمة ركعتان وإحدى عشرة الليلية وركعتا الفجر وروى زرارة عن الصادق عليه السلام أنها سبع وعشرون

اقتصر بعد المغرب على ركعتين
واختلاف هذه الأخبار منزل على الاختلاف في الاستحباب بالتأكيد وعدمه فلا ينافي
مطلق الاستحباب وتسقط
نوافل الظهرين والوتيرة في السفر والخوف أما نوافل الظهرين فلا خلاف في سقوطها
وأما الوتيرة فالمشهور سقوطها
بل ادعى عليه ابن إدريس الاجماع والمستند بعد الاجماع المنقول بخبر الواحد رواية
أبي بصير عن الصادق عليه السلام
الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب أربع ركعات لا
تدعهن في حضر ولا سفر
ورواية أبي يحيى الحنات عن أبي عبد الله عليه السلام يا بني لو صلحت النافلة في
السفر تمت الفريضة وفي هذا الخبر إيماء
إلى سقوطها في الخوف الموجب للقصر أيضا وجوز الشيخ في النهاية فعل الوتيرة
استنادا إلى رواية الفضل بن شاذان
عن الرضا عليه السلام إنما صارت العشاء مقصورة وليس تترك ركعاتها لأنها زيادة في
الخمسين تطوعا ليتم بها بدل
كل ركعة من الفريضة ركعتان من التطوع وقواه في الذكرى بأنه خاص ومعلل وما
تقدم حال منهما قال إلا أن
ينعقد الاجماع على خلافه والعمل على المشهور
المقصد الثاني في أوقاتها يجب معرفة أوقات الصلاة
الواجبة عينا لتوقف الواجب المطلق عليه وحيث كان كذلك وجب بيان الأوقات فأول
وقت صلاة الظهر إذا زالت
الشمس أي مالت عن وسط السماء وانحرفت عن دائرة نصف النهار نحو المغرب
فذلك هو الزوال المعلوم بأحد أمرين
زيادة الظل المبسوط وهو المأخوذ من المقاييس القائمة على سطح الأفق بعد نقصه
واحترازنا بالمبسوط عن الظل المنكوس
وهو المأخوذ من المقاييس الموازية للأفق فإن زيادته تحصل من أول النهار وتنتهي عند
انتهاء نقص المبسوط فهو

ضده فلا بد من الاحتراز عنه وبيان ذلك إن الشمس إذا طلعت وقع لكل شاخص قائم على سطح الأرض بحيث يكون عمودا على سطح الأفق طويل في جانب المغرب وهذا الظل هو المبحوث عنه هنا ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت الشمس حتى تبلغ كبد السماء وتصل إلى دائرة نصف النهار وهي دائرة عظيمة موهومة تفصل بين المشرق والمغرب تقاطع دائرة الأفق على نقطتين هما نقطتا الجنوب والشمال وقطباها منتصف النصف الشرقي ومنتصف النصف الغربي من الأفق وهما نقطتا المشرق والمغرب وحينئذ فيكون ظل الشاخص المذكور واقعا على خط نصف النهار وهو الخط الواصل بين نقطتي الجنوب والشمال وهناك ينتهي نقصان الظل المذكور وقد لا يبقى للشاخص ظل أصلا في بعض البلاد وإذا بقي الظل فمقداره مختلف باختلاف البلاد والفصول فكلما كان بعد الشمس عن مسامته رؤس أهل البلد أكثر كان الظل فيها أطول فإذا مالت الشمس عن وسط السماء وانحرفت عن دائرة نصف النهار إلى المغرب فإن لم يكن بقي ظل حدث حينئذ جانب المشرق وكان ذلك علامة الزوال وإن كان قد بقي أخذ حينئذ في الزيادة فيكون ذلك علامة أيضا بإطلاق المصنف العلامة على الثاني خاصة مبنى على الغالب بالنسبة إلى البلاد والزمان وإلا فاللازم ذكر الأمرين كما صنع في غير هذا الكتاب أو التعبير بلفظ يشملهما كظهور الظل في جانب المشرق ولا استخراج هذه الزيادة طرق جليلة ودقيقة فالجليلة الواضحة التي دلت عليها الاخبار كخبر علي بن أبي حمزة وخبر سماعة عن الصادق عليه السلام أن تنصيب مقياسا على وجه الأرض حيال الشمس ويقدر ظله عند قرب الشمس من الاستواء ثم يصبر قليلا ويقدر فإن كان دون الأول أو بقدره فالآن لم تنزل وإن زاد زالت إلا أن هذا الطريق إنما يعلم به زوال الشمس بعد مضي زمان طويل لكنه عام النفع للعام والعامي ومن الطرق الدقيقة الدائرة الهندية وقد ذكرها المصنف في النهاية وجماعة من الأصحاب كالمفيد وغيره وطريقها أن يسوى موضعا من الأرض تسوية صحيحة بأن يدار عليه مسطرة مصححة الوجه مع ثبات وسطها بحيث يماسها في جميع الدورة أو تعلم بالماء إن كانت صلبة بحيث

إذا صب عليها مسها من جميع الجهات
ثم يدار عليها دائرة بأي بعد كان وينصب على مركزها مقياس مخروطي محدد الرأس
طوله قدر ربع قطر الدائرة تقريبا
نصبا مستقيما بحيث يحدث عن جوانبه زوايا قوائم ويعلم ذلك بأن ما بين رأس
المقياس ومحيط الدائرة بمقدار
واحد من ثلث نقط من المحيط ويرصد رأس الظل عند وصوله إلى محيطها للدخول
فيها مما يلي الغرب قبل الزوال وبعد
الزوال عند خروجه منها من جهة الشرق ويعلم على نقطتي الوصول وينصف القوس
التي بين العلامتين من الجانبين أعني
جهة الجنوب والشمال ويخرج من منتصفها خطا مستقيما يمر بالمركز فهو خط نصف
النهار الذي ينتهي أحد طرفيه بنقطة
الجنوب والآخر بنقطة الشمال ولك أن تكتفي بتنصيف القوس الشمالية وتصل بين
مركز الدائرة ومنتصف القوس
فإذا ألقى المقياس ظله على هذا الخط الذي هو خط نصف النهار كانت الشمس في
وسط السماء لم تنزل فإذا ابتدئ رأس
الظل يخرج عنه فقد زالت الشمس ولو نصفت القوسين الحادتين من قطع خط نصف
النهار للدائرة ووصلت بينهما
بخط يقاطع خط نصف النهار على أربع زوايا قوائم كل منها ربع المحيط كان ذلك
الخط خط المشرق والمغرب فيتصل
أحد طرفيه بنقطة مشرق الاعتدال والآخر بنقطة مغربه وسيأتي في باب القبلة الاحتياج
إليها إن شاء الله
فإن بهذه الدائرة تعرف القبلة أيضا بنوع من التحقيق
ومن الطرق الدقيقة التي يعلم بها الزوال الأسطراب
وربع الدائرة ودائرة المعدل وغيرها من الأعمال وقد ذكرها أيضا بعض الأصحاب بقي
هنا بحث شريف لا بد
من التنبه له وهو إن المصنف وجماعة مثلوا من البلاد التي يعلم الزوال فيها بحدوث
الظل بعد عدمه مكة وصنعاء

في أطول أيام السنة وهو يوم واحد عند نزول الشمس السرطان وحكى بعضهم فيه قولاً
آخر وهو إن ذلك يكون
بالبلدين قبل أن ينتهى طول النهار بستة وعشرين يوماً ويستمر كذلك إليه وكذا بعد
انتهائه بستة وعشرين يوماً
أيضاً والتحقيق إن كلا القولين فاسد وذلك لأن الوجه في عدم الظل للشاخص مسامتة
الشمس لرأسه بحيث لا تميل عنه
إلى جهة الشمال ولا إلى جهة الجنوب وذلك إنما يكون في أطول أيام السنة لبلد يكون
عرضه مساوياً للميل الأعظم الذي
لفلك البروج عن معدل النهار وهو أربع وعشرون درجة مجبورة الدقائق أما ما كان
عرضه أقل من الميل الأعظم
كمكة وصنعاء فإن الشمس تسامت رؤس أهله في السنة مرتين وذلك عند بلوغ الميل
قدر عرض البلد في الربيع
والصيف ومما ثبت كون عرض مكة أحداً وعشرين درجة وأربعين دقيقة أو ما قاربها
وعرض صنعاء أربع عشرة
درجة وأربعين دقيقة أيضاً وحينئذ فتكون مسامتة الشمس لرؤس أهل صنعاء قريباً من
وسط الزمان الذي بين
الاعتدال والمنقلب الصيفي في فصل الربيع والصيف عند كون الشمس في برج الثور
والأسد ثم يحدث لها ظل
جنوبي عند انتقالها في الصعود ولا يزال يتزايد حتى ينتهى الصعود وذلك اليوم الأطول
فيكون لها حينئذ بالبلد المذكور
ظل جنوبي مستطيل ثم يأخذ في النقصان عند دخولها في برج السرطان إلى أن ينقص
الميل بحيث يساوى عرض
البلد وذلك عند كونها في برج الأسد فيعدم الظل أيضاً يوماً واحداً ثم يحدث لها ظل
شمالي ولا يزال يتزايد
حتى ترجع إلى برج الثور فيكون لها في السنة مسامتان وظلان جنوبي وشمالي وأين
هذا مما ذكره وأما مكة
فعرضها كما تقدم ينقص عن الميل الأعظم كثيراً فيكون مسامتة الشمس لرؤس أهلها
قبل انتهاء الميل أيضاً فتسامت
رؤس أهلها مرتين أيضاً وقد حققها جماعة من أهل الفن كالعلامة المحقق خواجه
نصير الدين الطوسي
وغيره بأنها تكون عند الصعود في الدرجة الثامنة من الجوزاء وفي الهبوط بعد الانقلاب
الصيفي في الدرجة
الثالثة والعشرين من السرطان لمساواة الليل في الموضوعين بعرض مكة فلا يكون في

هاتين الحاليتين للمقاييس
المنصوبة على سطح الأفق ظل أصلا ويكون الشمس فيما بين هاتين الدرجتين شمالية
عن سمت مكة فيقع الاظلال
في أنصاف النهار جنوبية وهذا التقرير يقارب القول الثاني لكن يظهر فساده من وجهين
أحدهما إن ذلك القول
جعلوه شاملا لمكة وصنعا وقد عرفت بعد صنعاء عن هذا المقام كثيرا وإنما يقارب
مكة خاصة والثاني أنه اقتضى
عدم الظل أصلا في تمام اثنين وخمسين يوما وذلك من مبدأ مسامتة الشمس لرؤس أهل
مكة إلى أن ترجع إلى
المسامتة الثانية وليس الامر كذلك وإنما يعدم في كل مسامتة يوما يوما واحدا في مبدء
المدة ومنتهاها ثم يرجع الظل بين الحدين
جنوبيا كما تقدم نعم يمكن أن يقال في مكة إن المراد بعدم الظل في هذه المدة الظل
الشمالي المتعارف وذلك لا
ينافي ثبوت ظل آخر لكنه يفسد من جهة قولهم إن علاقة الزوال لهذا الفريق حدوثه بعد
عدمه فإنه لا يتم ذلك و
جملة البلدان إن نقص عرضها عن الميل الأعظم أو لم يكن لها عرض كخط الاستواء
سامتت الشمس رؤوس أهله مرتين
في غير يومى المنقلبين وعدم الظل فيه حينئذ ومن هذا القسم مكة والطايف واليمامة
ونجران وصنعاء وزبيد وحضرموت
وغيرها وإن كانت أوقات المسامتة فيها مختلفة لاختلاف عروضها وإن ساواه سامتته
مرة واحدة عند المنقلب
الشمالي في الأرض المعمورة ويكون عدم الظل حينئذ في أطول الأيام كما ذكر وأقرب
البلدان إلى هذا القسم مدينة الرسول
صلى الله عليه وآله فلو مثل بها كان حسنا وإن كانت زائدة في العرض عن الميل
الأعظم لكن الزيادة دقائق لا
يظهر بسبب الحر وإن زاد عرض البلد عن الميل الكلى كالشام والعراق وجميع ما
خرج عنهما نحو الشمال وغيرهما

من البلاد التي يزيد عرضها عن أربعة وعشرين درجة فإن الظل الشمالي لا يعدم لعدم مسامحة الشمس لرؤوسهم أصلا فيكون علامة الزوال عندهم زيادة الظل فتدبر هذا الجملة فإنها مبنية على مقدمات دقيقة واستقم كما أمرت ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله والامر الثاني مما يعلم به الزوال ما أشار إليه بقول أو ميل الشمس إلى الحجاب الأيمن للمستقبل لقبلة أهل العراق وإنما أطلقها لظهورها أو لكونها قبلته وهذه العلامة لا يعلم بها الزوال إلا بعد معنى زمان كثير لاتساع جهة القبلة بالنسبة إلى البعيد ومن ثم قيدها المصنف في النهاية والمنتهى بمن كان بمكة إذا استقبل الركن العراقي ليضيق المجال ويتحقق الحال والامر باق بحاله فإن الشمس لا تصير على الحجاب الأيمن لمستقبل الركن العراقي إلا بعد زمان كثير بل ربما أمكن استخراجها للبعيد في زمان أقل منه لمستقبل الركن والتحقيق أنه لا حاجة إلى التقييد بالركن لما ذكرناه ولأن البعيد إذا استخرج نقطة الجنوب باخراج خط نصف النهار صار المشرق و المغرب على يمينه ويساره كما هو أحد علامات العراقي وإن كان في هذه العلامة بحث تقف عليه في محله إن شاء الله فإذا وقف الانسان على سمت هذا الخط ظهر له ميل الشمس إذا مالت في زمان قصير يقرب من زيادة الظل بعد نقصه وأما إذا اعتبر البعيد قبله العراقي بغير هذه العلامة خصوصا بالنظر الدقيق الذي يخرج به سمت القبلة فإن الزوال لا يظهر حينئذ إلا بعد مضي ساعات من وقت الظهر كما لا يخفى على من امتحن من ذلك اعتباره باستقبال الركن العراقي فإنه ليس موضوعا على نقطه الشمال حتى يكون استقباله موجبا لاستقبال نقطة الجنوب وللوقوف على خط نصف النهار وإنما هو بين المشرق والشمال فوصول الشمس إليه يوجب زيادة ميل عن خط نصف النهار كما لا يخفى إذا تقرر ذلك فوقت الظهر المختص بها بمعنى عدم وقوع العصر فيه مطلقا من زوال الشمس إلى أن يمضي من الزمان مقدار أداؤها تامة الأفعال والشروط بأقل واجباتها بحسب حال المكلف باعتبار كونه مقيما ومسافرا صحيحا ومريضا سريع القراءة والحركات وبطيها مستجمعا بعد دخول الوقت لشروط الصلاة أو فاقدها

فإن المعتبر مضى قدر أدائها
وإداء شرائطها المفقودة فإن اتفق خلوه منها جميعا بأن كان محدثا عاريا ونجس الثوب
والبدن والمكان بطي القراءة
والحركات ونحو ذلك كان وقت الاختصاص مقدار تحصيل هذه الشرائط وفعل
الصلاة ولو اتفق كونه متطهرا خاليا
ثوبة وبدنه ومكانه من نجاسة عالما بالقبلة ونحو ذلك كان وقته قدر أداء الصلاة
خالصة حتى لو فرض كون
المكلف في حال شدة الخوف وقد دخل عليه الوقت جامعا للشرائط فوقت الاختصاص
بالنسبة إليه مقدار صلاة ركعتين
عوض كل ركعة تسبيحات أربع ولو فرض سهوه عن بعض الواجبات فإن كان مما
يتلافى فوقت تلافيه من وقت
الاختصاص ثم بعد مضى هذا المقدار من الزوال تشترك الظهر في الوقت مع العصر
بمعنى إمكان صحة العصر قبل الظهر في
هذا الوقت ويتفق ذلك فيما لو صلى العصر قبل الظهر ناسيا فإنها تصح إذا وقعت أو
بعضها في المشترك ويصلى الظهر
بعدها كما سيأتي ويستمر الاشتراك من مضى مقدار أداء الظهر كما ذكر إلى أن يبقى
للغروب مقدار أداء العصر على الوجه
المتقدم فتختص العصر به فلو لم يكن صلى الظهر قبل ذلك بقيت قضاء بعد أن يصلى
العصر في المختص بها نعم لو أدرك
من آخر الوقت قدر خمس ركعات زاحم بالظهر والقول بالاختصاص على الوجه
المذكور هو المشهور بين الأصحاب ويرشد إليه ظاهر قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس
إلى غسق الليل فإن ضرورة الترتيب تقتضي الاختصاص ورواية
داود بن فرقد المرسلة عن الصادق عليه السلام إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر
حتى يمضى مقدار ما يصلى
المصلى أربع ركعات فإذا فرض ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من
الشمس مقدار ما يصلى أربع ركعات

فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر وفي دلالة الآية نظر والخبر مرسل وذهب ابن بابويه إلى اشتراك الوقت من أوله إلى آخره بين الفريضتين إلا أن هذه قبل هذه ونقله المرتضى عن الأصحاب من غير تعيين (تبيين خ ل) وعليه دلت رواية عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا إلا أن هذه قبل هذه ثم أنت في وقت منهما حتى تغيب الشمس وغيره من الاخبار وحملها المحقق على الاشتراك بعد الاختصاص لتضمنها إلا أن هذه قبل هذه جمعا بين الاخبار ولأنه لما لم يتحصل للظهر وقت مقدر لأنها قد تصلى بتسبيحتين كما تقدم وقد يدخل عليه الوقت في آخرها طائفا فيصلى العصر بعدها عبر عليه السلام بما في الرواية وهو من أخص العبادات وليطابق ظاهر الآية وذهب بعض الأصحاب إلى أن للظهر اختصاصا آخر من آخر الوقت بمقدار أدائها قبل المختص بالعصر متصلا به وفرع عليه بأنه لو أوقع العصر قبل الظهر ناسيا في ذلك الوقت لم يصح العصر بل يعيدها الآن ويقضى الظهر على المشهور يصح العصر ويقضى الظهر لخروج وقتها وعلى القول بالاشتراك يصلى الظهر الآن أداء ويصح العصر وأول وقت صلاة المغرب إذا غربت الشمس الغروب المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية أي لكائنة في جهة المشرق وهو ما خرج عن دائرة نصف النهار نحو المشرق وهذا هو المشهور بين الأصحاب ومستنده الأخبار الصحيحة عن الصادقين عليهما السلام كقول الباقر عليه السلام إذا غابت الحمرة من هذا الجانب فقد غابت الشمس من شرق الأرض وغربها وقول الصادق عليه السلام وقت سقوط القرص ووجوب الافطار أن تقوم بحذاء القبلة وتتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق إذا تجاوزت قمة الرأس إلى ناحية المغرب فقد وجب الافطار وسقط القرص وهذا الحديث دل على أن سقوط الحمرة علامة سقوط القرص وهو موافق للاعتبار فإن المراد بسقوط القرص وغيوبة الشمس سقوطه عن الأفق الغربي لا خفاءها عن أعيننا لان ذلك يحصل بسبب ارتفاع الأرض (البناء صح) والماء ونحوهما فإن الأفق الحقيقي غير مرئي غالبا كما أن المراد بطلوعها طلوعها على الأفق لا علينا لاختلاف الأرض في الارتفاع

والانخفاض ومن ثم اعتبر
أهل الميقات لها مقداراً في الطلوع يعلم به وأن لم نشاهدها فكذلك القول في مغيبها
لعدم الفرق كما ورد به النص
عن أئمة الهدى وأهل البيت الذين هم أدري بما فيه ويستمر الوقت مختصاً بها إلى أن
يمضي منه مقدار أدائها على ما تقرر
في الظهر ثم يشترك الوقت بينها وبين العشاء على أشهر القولين وقد ورد به أخبار
صحيحة كخبر زرارة عن الصادق عليه
السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق
من غير علة في جماعة وإنما فعل
ذلك ليتسع الوقت على أمته وروى زرارة عن الباقر عليه السلام في الرجل يصلي العشاء
الآخرة قبل الشفق لا بأس
بذلك وذهب الشيخان وجماعة من الأصحاب إلى أن أول وقت العشاء ذهاب الحمرة
المغربية استناداً إلى أخبار أخرى
حملها على وقت الفضيلة طريق الجمع بينها وبين ما دل على الأول ويمتد الوقت
المشترك بينهما إلى أن يبقى لانتصاف
الليل مقدار العشاء فيختص بها أي بالعشاء فلا يصح فعل المغرب فيه مطلقاً وللمصنف
وجه فيمن أدرك قبل انتصاف الليل
مقدار أربع بوجوب الفرضين مخرج من وجوب الظهر لمدر ك قبل الغروب مقدار
خمس ركعات بناء على جواز فعل الظهر
وقت الثلث الأولى من العصر فلا اختصاص للعصر بها في هذه الحال فيأتي مثله في
المغرب والعشاء عند إدراك قدر الأربع
لإدراك قدر ركعة للعشاء وفيه ضعف لأن وقوع شئ من الظهر في المختص بالعصر لا
يصيره وقتاً لها كما لو وقع ثلث من العصر في
وقت المغرب وركعة من الصبح بعد طلوع الشمس ولأن المقتضى لفعل الظهر في
الفرض إدراك ركعة من وقت الظهر وذلك
منتف في إدراك مقدار أربع من وقت العشاء لخروج وقت المغرب بأسره بل التحقيق
إن قدر الأربع الأخيرة وإن كان

للعصر إلا أن الظهر زاحمتها بثلاث منه كما إن قدر الثلث كان للمغرب إلا أنه لما أوقعت العصر فيه أداء كان بحكم وقتها فلا وجه لوجوب المغرب بإدراك أربع هذا مع أن النص قد ورد عن أئمة الهدى عليهم السلام بأنه لو بقي أربع من وقت العشاءين اختصت العشاء به فلا مجال للاجتهاد حينئذ والتخريج وللشيخ قول بامتداد وقت العشاء إلى ثلث الليل خاصة

وفى المعتمد يمتد إلى طلوع الفجر استنادا إلى أخبار يعارضها مثلها ويزيد عليها ترجيحاً بالشهرة وللمحقق أن

يحملها على وقت الفضيلة كما حملت أخبار الثلث فتبقى أخباره لا معارض لها بخلاف العكس فإن التعارض حاصل

على مذهب الجماعة نعم في مرفوع ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام أمر من نام عن العتمة حتى انتصف الليل

بقضائها وكذا رواية النوم عن العشاء إلى نصف الليل المتضمنة للقضاء وصوم الغد لكنهما لا يصلحان للمعارضة

لرفع الأولى وترك العمل بمضمون الثانية ولعدم دلالتها على القضاء قبل طلوع الفجر أو على الانتباه قبله ولا مكان

حمل القضاء فيهما على الفعل مطلقا كقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فإذا قضيت مناسككم وللأصحاب أن يحملوا

الروايات الدالة على الامتداد إلى الفجر على التقية لاطباق الفقهاء الأربعة عليه وإن اختلفوا في كونه آخر وقت

الاختيار أو الاضطرار وهو محمد حسن في الخبرين المتعارضين إذا أمكن حمل أحدهما عليها كما ورد به النص عنهم عليهم

السلام ويبقى التعارض بين الثلث والنصف فيحمل الأول على وقت الفضيلة والثاني على الاجزاء لاختصاصها

بنا والله أعلم

وأول وقت صلاة الصبح إذا طلع الفجر الثاني المعترض ويسمى الصادق لأنه صدقك عن الصبح ويسمى

الأول الكاذب لأنه ينمحي بعد ظهوره ويزول ضوؤه وسمى الصبح من قولهم رجل أصبح إذا جمع بين بياض وحمرة والصادق

هو المستطير المنتشر الذي لا يزال يزداد بخلاف الأول قال النبي صلى الله عليه وآله لا يغرنكم الفجر المستطير

كلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير وآخره طلوع الشمس على الأفق على أشهر

القولين لقول الباقر عليه (السلام صح) في خبر
زرارة وقت الغداة ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وذهب الشيخ في أحد قوليهِ
إلى أن آخره للمختار طلوع الحمرة
وللمضطر طلوع الشمس استنادا إلى أحاديث كثيرة حملها على وقت الفضيلة أظهر
لعدم إشعارها بالمنع من التأخير
وأول وقت نافلة الظهر وهي صلاة الأوابين إذا زالت الشمس وفي آخره أقوال منشأؤها
اختلاف الروايات ظاهرا و
المشهور منها فتوى ورواية امتدادها إلى أن يزيد الفئ الحاصل للشخص بعد الزوال
زيادة على ما بقي من الظل عند
الزوال مقدار قدمين أي سبعي الشخص فإن قسمة الشخص متى أطلقت بالاقدام فالمراد
بها الأسباع بناء على الغالب من
كون طول كل شخص ذي قدم سبعة إقدام بقدمه وفي بعض الاخبار تحديد وقت نافلة
الظهر بذراع وهو يناسب القدمين
أيضا لان القدمين ذراع بالتقريب وذهب جماعة من الأصحاب إلى تحديده بزيادة الفئ
مثل الشخص لقول الصادق عليه السلام
في رواية زرارة وغيره كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قائمة فإذا مضى
من فيئه ذراع صلى الظهر وإذا
معنى ذراعان صلى العصر قال في المعتبر وهذا يدل على بلوغ المثل والمثلين لان
التقدير إن الحائط ذراع لأنه روى
عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام أن في كتاب علي عليه السلام القائمة ذراع
وعنه عليه السلام قلت كم القائمة قال
ذراع أن قائمة رحل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعا ونحوه قال في التذكرة
ويظهر من النهاية محاولة
الجمع بين رواية القدمين والذراع والمثل بالقائمة أيضا بناء على أن القدمين ذراع
والذراع قائمة كما
تقدم وفي المخ جمع بينها بالحمل على تطويل النافلة بكثرة الدعاء ونحوه وتخفيفها
بقلة ذلك وفي جميع ذلك
ترجيح للقول بالمثل فالمصير إليه متجه
وقيل بامتداد وقت النافلة بامتداد وقت الفريضة وفي بعض الاخبار

دلالة عليه فإن خرج الوقت بأي معنى فسر ولم يتلبس بالنافلة قدم الظهر ثم قضاها أي النافلة بعدها وإن تلبس في الوقت من النافلة ولو بركعة تامة وتحقق بتمام السجدة الثانية وإن لم يرفع رأسه منها أتمها مخففة أداء تنزيلاً لها منزلة الصلاة الواحدة وقد أدرك منها ركعة ثم صلى الظهر بعدها والمستند رواية عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام واستثنى بعض الأصحاب من ذلك يوم الجمعة لدلالة الاخبار على تضيق الجمعة وإن لها وقتاً واحداً حين نزول الشمس فيترك ما بقي من النافلة ويصلي الفريضة قبل ويصلي النافلة بعدها أداء كما لو صليت قبلها وهل تختص بذلك الجمعة أو الصلاة يوم الجمعة خير زرارة عن الباقر عليه السلام دل على الأول وظاهر خبر إسماعيل بن عبد الخالق عن الصادق عليه السلام على الثاني فرع لو ظن خرج وقت النافلة قبل إكمال ركعة حيث لا طريق له إلى العلم فشرع في الفريضة ثم تبين السعة فالظاهر أنه يصليها بعدها أداء لبقاء وقتها ووقت النافلة العصر بعد الفراغ من الظهر إلى أن يزيد الفئ أربعة أقدام والقائل بالمثل في الظهر قال هنا بالمثلين والخلاف واحد رواية وفتوى فإن خرج وقتها قبل تلبسه منها بركعة صلى العصر وقضاها بعدها وإلا أي وإن لم يكن الخروج قبل تلبسه بركعة بل إنما خرج بعد صلاة ركعة (فصاعداً صح) أتمها مخففة أداء كما مر ثم صلى العصر بعدها و يجوز تقديم النافلتين أي نافلتين الظهرين على الزوال في يوم الجمعة خاصة سواء صلى الجمعة أم لا ويزيد فيه أي في يوم الجمعة على النافلتين أو في عدد النافلتين المدلول عليه بذكرها التزاماً أربع ركعات ينوي بها نافلة الجمعة ويتخير في الست عشرة بين الجمعة والظهرين كما كانت أولاً وكما يجوز تقديمها على الزوال يجوز تأخيرها بأسرها عنه مقدمة على الفرضين أو مؤخرة عنهما أو متوسطة بينهما أو بالتفريق والأفضل تفريقها سداس ست بكرة عند انبساط الشمس وهو انتشارها على وجه الأرض وكمال ظهورها وست عند الارتفاع وست عند الزوال وركعتان بعده ودونه تأخير الست الأولى وجعلها بين الفرضين ومستند ذلك كله أخبار

مختلفة قال المصنف في النهاية
والسر في زيادة الأربع يوم الجمعة إن الساقط فيه ركعتان فيستحب الاتيان ببدلهما
والنافلة الراتبه ضعف
الفرائض ومقتضاه قصر استحباب الزيادة على ما إذا صليت الجمعة وكلام الأصحاب
وإطلاق الاخبار يقتضيان
كون يوم الجمعة متعلق الاستحباب من غير تقييد بصلاة الجمعة وأيضا فالوارد في
الاخبار أن الجمعة ركعتان من أجل
الخطبتين فهما بدل من الركعتين فلا يحتاج إلى بدل آخر وكان المراد أن منشأ
الاستحباب الجمعة فلا ينافيه تغير الحال
لاختلال الشرائط وقيام النافلة مقام الركعتين أقوى في المناسبة الصورية من الخطبتين
فكانت أولى بالبدلية
وهذا التكلف مستغنى عنه بعد ورود النص ووقت نافلة المغرب بعدها إلى ذهاب
الحمرة المغربية وهي غاية فضيلة
المغرب ولا اعتبار بالبياض الباقي في جانب المغرب بعد الحمرة إجماعا منا ومن أكثر
مخالفينا فإن ذهبت الحمرة ولم
يكملها تركها واشتغل بالعشاء إلا أن يكون في أثناء ركعتين فيكملهما سواء كانتا
الأولتين أم الأخيرتين للنهي
عن إبطال العمل ولأن الصلاة على ما افتتحت عليه وحكى في الذكرى عن ظاهر ابن
إدريس أنه إن كان قد شرع في
الأربع أتمها وإن ذهب الشفق فيها ولو قيل بامتداد وقتها بوقت المغرب أمكن لأنها
تابعة لها ويظهر من المصنف
في المنتهى أن توقيتها بذهاب الحمرة إجماعي فلا عدول عنه ووقت الوتيرة بعد العشاء
الأخرة وتمتد بامتدادها
لتبعيتها للفريضة فعلى هذا لو انتصف الليل ولما يأت بها صارت قضاء ولا فرق حينئذ
بين خروج الوقت قبل شروعه
فيها وبعده للاطلاق ويحتمل الفرق والتفصيل بخروجه قبل إكمال ركعة منها وبعده
فيتمها على الثاني دون الأول

ووقت صلاة الليل بعد انتصافه إلى طلوع الفجر وكلما قرب من الفجر الثاني كان أفضل واعتبر المرتضى الأول وأراد بصلاة الليل ما يعم الوتر كما صنع أولا وجعلها إحدى عشرة ركعة وأفضل أوقات الوتر بين الصبحين للرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام فإن طلع الفجر الثاني وقد صلى من صلاة الليل أربعاً ويتحقق بإكمال السجدة الأخيرة وإن لم يرفع رأسه منها ولم يتشهد كما مر أكملها أي صلاة الليل التي من جملتها الشفع والوتر بعد الفجر مخففة بالحمد وحدها كما يخففها بها لو خاف ضيق الوقت وإلا أي وإن لم يكن قد صلى منها أربعاً سواء كان قد شرع فيها أم لم يشرع تركها وصلى ركعتي الفجر وهل يقطع الركعتين لو كان في أثنائهما أم يكملهما الإطلاق يقتضى الأول والنهي عن إبطال العمل الذي أقله الكراهة في النافلة يقتضى الثاني وقد سبق في نافلة المغرب إكمالهما وهما لم يصرحوا بشيء والوجهان آتيان في نافلة الظهرين قبل إكمال ركعة وقتها أي وقت ركعتي الفجر بعد الفجر الأول بل بعد صلاة الليل وإن لم يكن طلع الفجر على المشهور من الاخبار وكلام الأصحاب وفي بعض الاخبار التصريح بأنهما من صلاة الليل وتسميان بالدساستين لدسهما في صلاة الليل ولعل إطلاق المصنف أول وقتها بالفجر بنا على أنه الأصل كما يرشد إليه إضافتهما إليه وإن التقديم لهما رخصة حتى أن المرتضى والشيخ في المبسوط جعلوا أول وقتها طلوع الفجر الأول ولو كانتا من صلاة الليل مطلقاً لزم البداءة بالفريضة قبلهما لو طلع الفجر ولم يصل من صلاة الليل أربع ركعات ويمتد وقتها إلى أن تطلع الحمرة المشرقية على المشهور وظاهر كلام الشيخ في التهذيب عدم جواز فعلهما بعد طلوع الفجر الثاني حيث حمل الاخبار بفعلهما بعد الفجر على الفجر الأول وأفضل وقتها بين الفجرين فإن طلعت الحمرة المشرقية ولم يصلها بدأ بالفريضة ثم قضاها إن شاء لرواية علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلي الغداة حتى تسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر أيركعهما أو يؤخرهما قال يؤخرهما ولو كان طلوع الحمرة بعد الشروع فيهما ففيه الوجهان ويجوز تقديمهما على الفجر لما مر والظاهر عدم الفرق في جواز التقديم بين من صلى صلاة

الليل وغيره كما يقتضيه الاطلاق وإن كان تعبير بعضهم بكون أول وقتها بعد صلاة الليل يؤذن باختصاص التقديم بمصلحتها وقضاء صلاة الليل بعد فوات وقتها أفضل من تقديمها على انتصاف الليل في صورة جوازه وهي عند حصول المانع من فعلها في وقتها كالشباب الذي شق عليه القيام لها لغلبة النوم عليه من رطوبة رأسه والمسافر الذي يصده جده عن القيام وخايف البرد والجناية ومريدها ولو اختيارا حيث يشق الغسل لها وغير ذلك من الاعذار ومستند جواز التقديم الاخبار كرواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة الليل والوتر أول الليل في السفر إذا تخوفت البرد أو كانت علة فقال لا بأس أنا أفعل إذا تخوفت ورواية يعقوب بن سالم عنه عليه السلام يقدمها خائف الجناية في السفر أو البرد وغيرهما من الاخبار وقد ورد روايات أخرى بجواز تقديمها من غير تقييد بالعدر كرواية ليث المرادي عن الصادق عليه السلام في فعل صلاة الليل في الليالي القصار صيفا أول الليل فقال نعم نعم ما رأيت ونعم ما صنعت وقوله عليه السلام إنما النافلة مثل الهدية متى ما أتى بها قبلت وحملت على العذر حملا للمطلق على المقيد مع أن الرواية الأولى مؤذنة به لفرضه ذلك في الليالي القصار التي هي موضع المشقة ومظنة غلبة النوم وإنما كان القضاء أفضل على تقدير جواز التقديم لرواية معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام في الذي يغلبه النوم يقضى ولم يرخص له في الصلاة أول الليل وفي الشابة يغلبها النوم تقدم إن ضيعت القضاء فتحمل على الأفضلية جمعا بينها وبين ما تقدم حتى إن المصنف في المختلف منع من تقديمها تبعا لابن إدريس وابن أبي عقيل من تقديمها لغير المسافر لتوقيتها بالانتصاف ومنع الصلاة قبل

الوقت فلا أقل من أن يكون التقديم مفضولا بالنسبة إلى القضاء تنبيهات الأول وقت التقديم
على القول بجوازه النصف الأول من الليل فلا يجوز تقديمها على الغروب لما تقدم من
الاجبار المصرحة بأول الليل وهل يشترط تأخيرها عن العشائين إطلاق الاخبار والأصحاب يقتضى عدمه مع
احتماله قصرا للضرورة
على محلها وهو منتف قبل صلاة العشاء ويرده إطلاق الاخبار الثاني المراد بصلاة الليل
المقدمة الإحدى عشرة ركعة
لا الثماني التي هي صلاة الليل حقيقة وقد تقدم التصريح بتقديم الوتر في رواية الحلبي
وليس منها ركعتا الفجر
هنا وإن أطلق عليهما أنهما منها كما تقدم فلا يصح تقديمهما وإن خاف فوتها الثالث
لو قدمها ثم انتبه في الوقت
أو زال العذر هل يشرع (يسوغ صح) فعلها ثانيا الظاهر ذلك لان التقديم إنما شرع
للضرورة وقد زالت ويحتمل العدم
للامتثال وعدم النص وهو مختار ولد المصنف في بعض فتاواه الرابع هل ينوى فيها مع
التقديم الأداء يحتمله لان
جميع الليل قد صار وقتا لها ولا معنى للأداء إلا ما فعل في وقته وعدمه لأنه ليس وقتا
حقيقيا ولهذا أطلق عليها
فيه التقديم فينوي فيها التعجيل لا الأداء وقد صرح به بعض الأصحاب هذا إن اشترطنا
نية الأداء هنا وأما ركعتا
الفجر إذا قدمتا عليه فينوي فيهما الأداء لما تقدم من كون وقتها بعد صلاة الليل على
المشهور وتقضى الفرائض
الفائتة في كل وقت وإن كان أحد الأوقات الخمسة لان وقت الآتية الواجبة ذكرها
كما وردت به الاخبار
لقوله تعالى أقم الصلاة لذكرى أي لذكر صلاتي قال بعض المفسرين أنها للفايتة لقول
النبي صلى الله عليه وآله
من نام عن صلاة أو نسيها فليقضها إذا ذكرها إن الله تعالى يقول وأقم الصلاة لذكرى
وفي الآية وجوه أخرى
من التأويل ما لم يتضيق وقت الحاضرة فتقدم على الفائتة لان الوقت لها بالأصالة فتكون
أحق به وهو موضع
وفاق وتقضى النوافل أيضا في كل وقت ولو قال صلى كان أجود ما لم يدخل وقتها
أي وقت الفرائض فإن دخل
فظاهر المصنف عدم الجواز وقد صرح به في غير هذا الكتاب وهو المشهور بين

المتأخرين لقول النبي صلى الله عليه وآله
لا صلاة لمن عليه صلاة ولقول الباقر عليه السلام في خبر زرارة لا تتطوع بركعة حتى
تقضى الفريضة واختار الشهيد
رحمه الله وجماعة جواز النافلة أداء وقضاء لمن عليه فريضة ما لم يضربها استنادا إلى
أخبار كثيرة أوردها في
التهذيب والكافي منها ما رواه في التهذيب عن سماعة قال سألت أبا عبد الله عليه
السلام عن الرجل يأتي المسجد وقد
صلى أهله أيتدي بالمكتوبة فقال إن كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة
فإن خاف فوت
الوقت فليبدأ بالفريضة وعن إسحاق بن عمار قال قلت أصلى في وقت فريضة نافلة قال
نعم في أول الوقت إذا كنت
مع إمام تقتدي به فإذا كنت وحدك فابدأ بالمكتوبة وعن أبي بصير عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سألته عن رجل
نام عن الغداة حتى طلعت الشمس فقال يصلى ركعتين ثم يصلى الغداة وعن عبد الله بن
سنان عنه عليه السلام إن
رسول الله صلى الله عليه وآله رقد فغلبته عيناه فلم يستيقظ حتى آذاه حر الشمس فركع
ركعتين ثم صلى الصبح و
حملوا الأخبار الدالة على النهي على الكراهة جمعا بينها وبين ما دل على الجواز أقول
ما ذكره من الاخبار
الشاهدة بالجواز عدا الرابع غير سليم من الطعن في السند أما الأول ففي سننه عثمان بن
عيسى عن سماعة وهما
واقفيان لكنهما ثقتان والثاني عثمان بن عيسى عن إسحاق وإسحاق فطحي وفي طريق
الثالث سماعة عن أبي بصير وقد
عرفت حال سماعة وأما الرابع فصحيح السند لكن في معارضته للخبرين نظر مع أن
الركعتين اللتين صلاهما
النبي صلى الله عليه وآله قبل أن يصلى الصبح لم يبين أنهما نافلة فجاز كونهما فريضة
بسبب من الأسباب ويمكن

أن يستدل بأصالة عدم الوجوب ويعتضد بالأخبار الأخرى فإنها وإن لم يكن طريقها صحيحا لكنها من الموثق ويكون حمل أخبار النهي على الكراهة طريقا للجمع وهو خير من إطراح هذه الأخبار التي قد صح بعضها واعتضد باقيها (باقيها بعمل صح) وعمل جماعة من الأصحاب بمضمونها وقوى العمل بها أن حديث الصلاة خير موضوع بالوصف فمن شاء استقل ومن شاء استكثر ويدل على أن الركعتين نافلة أو على جواز النافلة لمن عليه فريضة صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في حديث طويل يتضمن وصف الصلاة التي فاتته صلى الله عليه وآله وأنه أمر بلالا فأذن ثم صلى صلى الله عليه وآله ركعتي الفجر وأمر أصحابه فصلوا ركعتي الفجر ثم قام فصلى بهم الصبح وفيه أن بعض أعدائه اعترضه بأنه عليه السلام روى عن رسول الله صلى عليه وآله إذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى تبدأ بالمكتوبة فأجاب عليه السلام بأنه قد فات الوقتان جميعا وإن ذلك كان قضاء من رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا الحديث كما دل على جواز النافلة في وقت قضاء الفريضة كذلك يدل على توسعة وقت القضاء وإن كانت الفائتة متحدة ليومها لتقديمه النافلة على قضاء الفريضة فإن قيل هذه الحجة أخص من المدعى لأنها دلت على جواز النافلة لمن عليه فريضة مقضية خاصة والمدعى جوازها مطلقا فلا يتم الاحتجاج بها على الجواز بل هي على المنع أدل ويؤيده صحيحة زرارة أيضا قال قلت لأبي جعفر عليه السلام أصلى نافلة وعلى فريضة أو في وقت فريضة قال لا أنه لا تصلى نافلة في وقت فريضة رأيت لو كان عليك صوم من شهر رمضان كان لك أن تتطوع حتى تقضيه قال قلت لا قال فكذلك الصلاة قال فقائسي وما كان يقائسي وكأنه عليه السلام أراد به مجرد المثال أو ليعلم زرارة ما يحتج به على خصومه لا الاحتجاج بالقياس وهذا الحديث أيضا صريح في النهي عن النافلة في وقت الفريضة وإذا جمع بينه وبين ما قبله كان النهي مختصا بفعالها في وقت الحاضرة لأنها ذات الوقت حقيقة قلنا قد ثبت دلالة الأولى على جواز النافلة لمن عليه فريضة في الجملة ويحمل الثانية عليها ولا قائل بالتفصيل فاللازم أما إطراح الرواية أو القول

بالجواز في الجملة ومتى قيل به
 في الجملة لزم القول به مطلقا لعدم القائل بالفرق فالقول به إحداه قول ثالث فإن قيل
 بطريق القلب دل الحديثان
 على النهي عن النافلة في وقت الفريضة في الجملة ولا قائل بالتفصيل فاللازم إطراح
 الروايتين إن لم نقل بالمنع مطلقا
 حذرا من إحداه قول ثالث قلنا يمكن حمل النهي على الكراهة بينهما وبين ما دل على
 الجواز فإن القول بحمل النهي
 على التحريم يستلزم إطراح تلك الأخبار بالكلية أو حملها على ما لا يدل عليه كحملها
 على انتظار الجماعة فكان حمل
 النهي على الكراهة التي هي أحد مفهوماته أولى مع أن حديث لا صلاة لمن عليه صلاة
 لم يستثبته الأصحاب من طريقهم
 وإنما أورده الشيخ في المبسوط والخلاف مرسلا ولم يذكره في كتابي الأخبار والله
 أعلم ويكره ابتداء النوافل في خمسة مواطن
 ثلاثة تعلق النهي فيها بالزمان وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع وتذهب الحمرة
 ويستولي سلطانها بظهور شعاعها
 فإنه في ابتداء طلوعها ضعيف وعند غروبها أي ميلها إلى الغروب وهو اصفرارها حتى
 يكمل الغروب بذهاب الحمرة المشرقية
 وعند قيامها في وسط النهار ووصولها إلى دائرة نصف النهار المعلوم بانتهاء نقصان
 الظل إلى أن تزول وبأخذ الظل
 في الزيادة والكراهة ثابتة في جميع الأيام إلا يوم الجمعة فلا يكره النافلة فيها عند القيام
 فإنه يستحب التنفل فيها بركعتين
 نصف النهار لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم
 الجمعة وعن الصادق
 عليه السلام
 لا صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ووقتان تعلق النهي فيهما بالفعل بعد صلاة الصبح
 حتى تطلع الشمس وبعد صلاة
 العصر حتى تغرب الشمس ومعنى تعلقه هنا بالفعل اختصاصه بمن صلى الصبح والعصر
 دون من لم يصلهما وإن من

عجلهما في أول الوقت طالت الكراهة في حقه وإن آخرهما قصرت وهذه الخمسة
مرجعها إلى ثلاثة لاتصال ما بعد الصبح
بما بعد الطلوع وما بعد العصر بما بعد الاصفار لكن اختلاف السبب بالفعل والوقت
جعلها خمسة واحترز بالنوافل
عن الفرائض فلا تكره في هذه الأوقات أداء كانت أو قضاء والأصل في الكراهة في
هذه الأوقات ما روى عن النبي صلى
الله عليه وآله أنه نهى عن الصلاة فيها وأنه قال أن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان
فإذا ارتفعت فارقتها ثم إذا
استوت قارنها فإذا زال فارقتها وإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها ونحوه روى
من طرقنا عن أبي الحسن
الثاني عليه السلام وفسر قرن الشيطان بحزبه وهم عبدة الشمس يسجدون لها في هذه
الأوقات وفي مرفوع إلى أبي عبد الله
عليه السلام أن رجلا قال له عليه السلام إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان قال نعم أن
إبليس اتخذ عريشا بين السماء
والأرض فإذا طلعت الشمس وسجد في ذلك الوقت الناس قال إبليس لشياطينه أن بني
آدم يصلون لي فمن ثم كرهت النوافل
في هذه الأوقات عدا ذي السبب المتقدم على هذه الأوقات أو المقارن لها أو الحاصل
فيها وذلك كصلاة الطواف
والاحرام والزيادة والحاجة والاستخارة والاستسقاء والتحية والشكر وقضاء النوافل
وصلاة ركعتين عقيب فعل الطهارة
عن حدث وإنما لم يكره ذات السبب لاختصاصها بورود النص على فعلها في هذه
الأوقات أو في عموم الأوقات والخاص مقدم
وللأصل وفي بعض الاخبار الدال على بعض ذي السبب أنه من آل محمد المخزون
والمراد بكراهة النافلة فيها كونها خلاف
الأولى كباقي العبادات المكروهة فتعقد لعدم المنافاة وينعقد نذرها وتوقف المصنف
في التذكرة والنهاية واعلم
أنه كان يغنى قيد الابتداء عن استثناء ما له سبب كما صنع الشهيد رحمه الله وغيره
فإنهم يحترزون بالمبتدأة عن ذات السبب
ويمكن الاحتراز بالابتداء هنا عن الاستدامة بأن يدخل عليه أحد الأوقات وهو في أثناء
نافلة لا سبب لها فإنه لا يكره
له قطعها لكونه مكروها فتعارض الكراهتان ويرجع إلى الأصل أو لان المنهى عنه
الصلاة لا بعضها
وأول الوقت أفضل

من غيره لما فيه من المسارعة إلى فعل الطاعة ولزوم المغفرة والاختبار في ذلك عن النبي والأئمة عليهم السلام لا تحصى فمنها عنه صلى الله عليه وآله أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها وعن الصادق عليه السلام أن فضل أول الوقت على آخره كفضل الآخرة على الدنيا وفي قوله صلى الله عليه وآله أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله كفاية فإن الرضوان إنما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للمقصرين وتحصل فضيلة الأولية بالاشتغال بشروط الصلاة ومقدماتها كالطهارة وستر العورة والأذان حين دخوله فلا يعد حينئذ مؤخرًا ولا يشترط تقديم ما يمكن تقديمه عليه كما لا يعتبر تكلف العجلة على خلاف العادة ولا يضر الاشتغال بما لا ينافيه عرفًا كأكل لقمة وكلام خفيف وفي اشتراط ذلك فيما لو نذر الصلاة في أول وقتها نظر من تبعية الشروط والمقدمات وجوب الفعل المتوقع على الوقت وعدم منافاة الأولية عرفًا ومن ثم حصلت الفضيلة لولا النذر ومن اقتضاء اللفظ كون الصلاة أول الوقت فيقدم ما أمكن من مقدماتها تحصيلًا للواجب المطلق بحسب الامكان واختاره المصنف في النهاية بعد اعترافه بعدم منافاة ذلك للفضيلة لولا النذر ومتى اعتبرنا تقديم المقدمات حكم بمنافاة أكل اللقمة ونحوها بطريق أولى أما الإسراع على خلاف العادة فلا وهذه الفضيلة ثابتة لجميع الصلوات الأوقات إلا ما يستثنى في تضعيف كتب الفقه وجملته سبعة عشر تأخير الصلاة بها عن أول الوقت أفضل من تقديمها إذا اشتد الحر للابتراد بها لما رووه النبي صلى الله عليه وآله أنه قال إذا اشتد الحر إلى وقوع الظل الذي يمشي الساعي فيه إلى الجماعة فأبردوا بالصلاة ورويناه عن الصادق عليه السلام قال كان المؤذن يأتي النبي صلى الله عليه وآله في صلاة الظهر فيقول له رسول الله صلى الله عليه وآله أبرد أبرد

واعتبر المصنف فيه كون الصلاة في جماعة لظاهر الخبرين فلو صلى منفردا في بيته فلا إيراد لعدم المشقة المقتضية له ولو أراد المنفرد الانتقال إلى المسجد ليصلي منفردا فالظاهر استحباب الإبراد لمساواته الجماعة في المشقة ويمكن دلالة الخبر عليه واعتبر الشيخ مع ذلك كون الصلاة في المسجد والبلاد حارة والظاهر عدم اعتبارهما آخذا بالعموم وفي تنزل الجمعة منزلة الظهر وجهان نعم لعموم الخبر واختاره المصنف في التذكرة ولا لشدة الخطر في فواقيها وعموم أول الوقت رضوان الله خرج عنه الظهر فيبقى ما عداها ومقتضى الخبر الأول تحديد التأخير بحصول ظل الحائط على الساعي إليها وهو مناسب للإبراد المدلول عليه في الخبر الثاني غالبا ب تأخير العصر إلى المثل أو أربعة أقدام وقد نبه عليه المصنف في التذكرة وجعله في الذكرى أقرب وفي الإخبار ما يدل عليه حينئذ تأخير المستحاضة الظهر والمغرب إلى آخر وقت فضيلتهما لتجمع بينهما وبين العصر والعشاء بغسل واحد مع ملاحظة إيقاع كل واحدة في وقتها فتؤخر الظهر إلى أن يبقى لصيرورة ظل الشخص مثله قدر الصلاة وتقدم العصر في أول وقتها وكذا القول في العشائين د تأخير المغرب والعشاء للمفيض من عرفة إلى المشعر الحرام وإن مضى ربع الليل وثلثه لصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام لا تصلى المغرب حتى تأتي جمعا وإن ذهب ثلث الليل وجمع بفتح الجيم وإسكان الميم هي المشعر ويقال لها المزدلفة بكسر اللام ونقل المصنف في المنتهى إجماع أهل العلم على ذلك ه تأخير الظهرين والصبح حتى تصلى النافلة ما لم يستلزم خروج وقت الفضيلة وقيل وإن خرج و تأخير العشاء حتى يذهب الشفق الأحمر بل قيل بوجوبه ز تأخير الصبح حتى تكمل نافلة الليل إذا أدرك منها أربعا كما مر ح تأخير المغرب للصائم في صورتيه المشهورتين ط تأخير المشتغل بقضاء الفرائض للفائتة للحاضرة إلى آخر وقتها إن لم نقل بوجوبه ص إذا كان التأخير مشتملا على صفة كمال كانتظار الجماعة للامام والمأموم ما لم يطل الزمان أو طول الصلاة والتمكن من استيفائها وقد

روى عن الصادق عليه السلام في المغرب إذا كان أرفق بك وأمكن لك في صلاتك
وكنت في حوائجك فلك إلى ربع الليل
يا تأخير ذوي الأعذار كفاقد المسجد والساتر أو وصفه مع رجاء زوال العذر بالتأخير
إن لم نقل بوجوبه كما ذهب
إليه المرتضى مطلقاً وجماعة في التيمم يب تأخير المربية ذات الثوب الواحد الظهرين
إلى آخر الوقت لتغسل الثوب
قبلهما ويحصل فيه أربع صلوات بغير نجاسة أو بنجاسة خفيفة يج تأخير مدافع الخبثين
الصلاة إلى أن يخرجهما
وكذا الريح والنوم وإن فاتته فضيلة الجماعة والمسجد وكذا لو فاتته الطهارة المائية
كما لو اضطر بعد زوالها إلى
التيمم على أحد الوجهين يد تأخير الظآن دخول الوقت ولا طريق إلى العلم حتى يتحقق
الدخول به تأخير
مريد الاحرام الفريضة الحاضرة حتى يصلى سنة الاحرام ثم يصلى الفريضة ويحرم
عقيها كما سيأتي بيانه يو تأخير
صلاة الليل إلى آخره ين تأخير ركعتي الفجر إلى طلوع الأول كما مر ولا يجوز
تأخيرها أي الصلاة الواجبة عن وقتها
وكذا تأخير شئ منها وإن بقيت أداء كمدرك ركعة منه فإن ذلك بحكم التغليب وإلا
فالركعات الباقية خارجة عن
الوقت مع وجوب فعلها فيه والاخلال بالواجب حرام وهذا الحكم إجماعي وكذا لا
يجوز تقديمها عليه ولا يجزى
ما فعله من (في) التقديم وإن أجزا في التأخير مع نية القضاء ولا فرق في ذلك بين
العالم والجاهل والناسي وإن
انتفى الاثم على الأخير واحترز بالواجبة عن النافلة فإنه يجوز تقديمها على الوقت في
بعض المواضع كما عرفته
ولا يجوز البناء في الوقت على الظن مع إمكان العلم
ويجتهد في تحصيل الوقت إذا لم يتمكن من العلم بالامارات
المفيدة للظن بدخوله كالأوراد المفيدة له من صنعة ودرس وقراءة وغيرها وكتجاوب
الديكة للرواية عن الصادق

عليه السلام ولا بد من تقييده بشهادة العادة به وإن كان النص مطلقاً ونفاه المصنف في التذكرة مطلقاً والخبر حجة عليه

فإن ظن الدخول حيث لا طريق له إلى العلم صلى فإن طابق صح وإن انكشف فساد ظنه وقد فرغ من الصلاة قبل الوقت

أعاد الصلاة لوقوعها في غير وقتها ولعموم رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام من صلى في غير وقت فلا صلاة له

وإن دخل الوقت وهو متلبس بالصلاة ولو في آخر أفعالها كما لو كان في التشهد إن لم نقل بوجود التسليم أو في أثناء

التسليم الواجب إن قلنا بوجوده أجزاء على أصح القولين لأنه متعبد بظنه مأمور بالعبادة على هذا الوجه فيقتضى

الاجزاء خرج منه ما إذا لم يدرك شيئاً من الوقت فيبقى الباقي وروى إسماعيل بن رباح عن الصادق عليه السلام إذا

صليت وأنت ترى إنك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك واختار المصنف

في المخ البطلان لرواية أبي بصير السالفة فإنها شاملة للصلاة الكاملة وغيرها وفي الشمول نظر ولو سلم وجب تخصيصها

بخبر إسماعيل لأنه خاص ولو صلى قبله أي قبل الوقت عامداً أو جاهلاً بدخوله أو باعتباره في الصلاة أو بحكم الصلاة

قبل الوقت أو ناسياً لمراعات الوقت بطلت صلاته وإن دخل الوقت في أثناءها على أشهر القولين لنهي الأول

عن الشروع فيها قبله والنهي في العبادة يقتضى الفساد ولضم الثاني جهلاً إلى تقصير ولتفريط الثالث بعدم التحفظ

مع قدرته عليه ولأن الوقت سبب في الوجوب فلا يتقدم الوجوب عليه والاجزاء تابع للوجوب خرج عنه الظان للرواية

وتعبده باجتهاده فيبقى الباقي على أصله فلا دلالة حينئذ لحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان مع أن في دلالة على

أصل الحكم بحث يأتي إن شاء الله وللشيخ قول بمساواة العامد للظان في عدم الإعادة وهو بعيد ويلزم منه

إلحاق الجاهل والناسي به بطريق أولى ويحتمل إلحاق الناسي به خاصة ولو صادف الوقت صلاة الناسي أو الجاهل

بالدخول ففي الاجزاء نظر من مطابقة نفس الامر وعدم الدخول الشرعي واختار في البيان الأول وفي الذكرى البطلان

وأولى به تارك الاجتهاد مع القدرة عليه أو تارك التقليد مع العجز عن الاجتهاد

لعصيانهما ولو لم يتذكر الاجتهاد
أو التقليد فكالناسي ولو صلى العصر قبل الظهر ناسيا ولم يذكر حتى فرغ من الصلاة
أعاد الصلاة إن كان صلاحها
جميعها في الوقت المختص بالظهر وإلا أي وإن لم يكن صلاحها جميعها في الوقت
المختص بالظهر بأن وقعت في الوقت
المشترك بين الفريضتين أو دخل المشترك وهو فيها فلا إعادة بل يصلى الظهر بعدها
أداء ولو ذكر في أثناء العصر
عدل إلى الظهر وصحت سواء كان في المختص أم المشترك لان المقتضى لفسادها إذا
وقعت في المختص ولم يذكر حتى فرغ
عدم أجزاءها عن الظهر لفقد النية ولا عن العصر لوقوعها قبل وقتها بخلاف ما لو تذكر
فعدل فإن النية تؤثر
فيما مضى ويدل عليه أيضا إطلاق رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام إلى قوله فذكر
وهو يصلى أنه لم يكن صلى
الأولى فليجعلها الأولى وغيرها هذا كله على القول باختصاص الظهر من أول الوقت
بمقدار أدائها ويمكن فرضه
على القول باختصاصها من آخره كذلك كما تقدم وعلى القول باشتراك الوقت بين
الفرضين كمذهب الصدوقين يجيء
صحة الصلاتين وإن لم يذكر حتى فرغ ولو ذكر في الأثناء فالعدول بحاله لوجوب
الترتيب إجماعا وإنما فرض المصنف
المسألة في الظهرين لعدم ورود الحكم في العشائين غالبا فإنه لو نسي وصلى العشاء في
المختص بالمغرب فدخل المشترك
وهو فيها فتصح كما تقدم نعم لو فرض سهوه عن أفعال تقابل الركعة الأخيرة بحيث
تقع العشاء بجملتها صحيحة في المختص
بالمغرب بطلت كالعصر وكذا لو كانت مقصورة
والفوائت من الفرائض اليومية تترتب في القضاء بمعنى أنه إذا اجتمع
في ذمة المكلف فريضتان فصاعدا تترتب اللاحقة منها على السابقة فتقدم السابقة في
القضاء على لاحقتها و

هكذا كالحواضر التي قد علم ترتيبها فلو صلى المتأخرة في الفوات قبل المتقدمة فيه
عامدا لم يصح ولو كان ناسيا
ثم ذكر في أثناء المتأخرة عدل منها إلى المتقدمة مع الامكان وذلك حيث لا يتحقق
زيادة ركوع على عدد السابقة فلو
كانت الفائتة المتقدمة صباحا فإن ذكر قبل ركوع الثالثة عدل إليها أو مغربا فذكر قبل
ركوع الرابعة لو تساويا
عددا فالعدول ممكن ما لم يفرغ ومعنى العدول إن ينوى بقلبه أن هذه الصلاة
بمجموعها ما مضى وما بقي هي
السابقة المعينة مؤداة أو مقضاة إلى آخر ما يعتبر في النية ويحتمل عدم وجوب إكمال
المشخصات المشتركة بين الفرضين
كالوجوب والقربة والأداء والقضاء إن اتفقا فيها لسبق صحته وصلاحيته للمعدول إليها
وينبه على اعتبار الجميع
ظاهر خبر زرارة عن الباقر عليه السلام فانوها الأولى فإنما هي أربع مكان أربع فإن
مقتضى النية ذلك وفي
البيان ليس وفيه أي العدول إلا نية تلك الصلاة وهو يدل على اعتبار الجميع لان نية
تلك الصلاة يعتبر فيها ذلك
وإلا أي وإن لم يمكن العدول بأن تجاوز محله استأنف المتقدمة بعد إكمال ما هو فيها
إن لم يكن أكملها ويغتفر
الترتيب للنسيان وربما أوهم الاستيناف غير ذلك لكن المراد ما قلناه واحترزنا باليومية
عن غيرها من الصلوات الواجبة
حاضرة كانت أم فائتة أم بالتفريق كالعيد والآيات والجنازة وغيرها فإنه لا ترتيب فيها
مع أنفسها ولا بينها
وبين اليومية على المشهور وربما ادعى بعضهم عليه الاجماع ونقل في الذكرى عن
بعض مشائخ الوزير مؤيد الدين
بن العلقمي وجوب الترتيب بينها في الموضوعين لعموم فليقضها كما فاتته واحتمله
المصنف في التذكرة ونفى البأس في
الذكرى وهذا كله مع سعة وقتها أما لو تضيق وقت أحديهما خاصة قدم المضيق ولو
تضيقا معا قدمت اليومية
ولا تترتب الفائتة من الصلاة اليومية على الحاضرة منها وجوبا بل استحبابا على رأى
للأصل ولقوله تعالى
أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقول الصادق عليه السلام في صحيحة عبد
الله بن سنان فيمن نام قبل أن
يصلى المغرب والعشاء فإن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب والعشاء قبل

طلوع الشمس و ثم للترتيب
ولا يمكن حمله على ضيق الوقت لدفعه بقبلية طلوع الشمس وقوله عليه السلام في
صحيحة أبي بصير مثله ثم قال
فإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصل المغرب ويدع العشاء حتى
تطلع الشمس ويذهب شعاعها
ثم ليصلها ولو كانت مضيقا لما جاز له التأخير لان القائل بالمضائقة يمنع ما هو أعظم
من ذلك كما سيأتي و
مخالفتها للظاهر في بعض مدلولاتها لا ينافي العمل ببعض الآخر مع الاتفاق على
صحتها وقد تقدم في صحيح
زرارة ما يدل على ذلك أيضا وكذا كل حديث دل على جواز النافلة لمن عليه فريضة
فإنه يدل على التوسعة
والمشهور خصوصا بين المتقدمين حتى ادعى بعضهم عليه الاجماع القول بالمضائقة
المحضبة ومعناها وجوب تقديم
الفائتة مطلقا على الحاضرة وبطلان الحاضرة لو قدمها عمدا مع سعة الوقت ووجوب
العدول لو كان سهوا حتى
بالغ المرتضى رحمه الله في المسائل الرسية فممنع المكلف بذلك من أكل ما يفضل عما
يمسك الرمق ومن نوم يزيد على
ما يحفظ الحياة ومن تكسب يزيد على قدر الضرورة وبالجملة منع من كل فعل مباح
أو مندوب أو واجب موسع وربما
احتجوا على ذلك بالاجماع وبقوله تعالى أقم الصلاة لذكرى فإن المراد بها الفائتة
لرواية عن الباقر عليه
السلام إبدأ بالذي فاتك فإن الله تعالى يقول أقم الصلاة لذكرى والامر للوجوب والمراد
به لوقت ذكرى لك إياها
قاله كثير من المفسرين والامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده والنهي في العبادة مفسد
وبقول النبي صلى الله عليه وآله
من فاتته صلاة فوقتها حين يذكرها ومن من صيغ العموم وبصحيحة زرارة عن الباقر عليه
السلام إذا نسيت صلاة أو

صليها بغير طهارة وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم ثم صلها ثم صل ما بعدها بإقامة لكل صلاة الحديث بطوله وغير ذلك من الاخبار وأجيب بمنع الاجماع ودلالة الآية على ذلك فإن فيها وجوها أخرى إن الصلاة تذكر بالمعبود وتشغل القلب واللسان بذكره أو إن اللام للتعليل أي لأنني ذكرتها في الكتب وأمرت بها أو إن المراد لذكرى خاصة فلا تراءى بها أو إن المراد لأذكرك بالثناء وبدلالة الاخبار على الوجوب المطلق لا الفوري ومطلق لا يدل على الفور كما حقق في الأصول فيتعارض الوجوبان ويجمع بين الاخبار بالحمد على الاستحباب فإن العمل بالخبرين ولو جوب أولى من إطراحهما أو إطراح أحدهما وذهب المصنف في المخ إلى تقديم فائنة يومها سواء اتحدت أم تعددت ما لم تتضيق الحاضرة دون غيرها وإن اتحدوا للمحقق إلى تقديم الواحدة مطلقا دون غيرها ويمكن أخذ حججهما مما ذكرناه وفي المسألة أقوال أخر ذكرها مع حججها بالمطولات أليق واعلم أن تعبير المصنف بترتب الفائنة على الحاضرة تبع فيه شيخه المحقق وهو من باب صناعة القلب كقول رؤبة ومهمة مغبرة أرجاؤه كان لون أرضه سماؤه أي لون سمائه لغبرتها لون أرضه وقول القطامي كما طينت بالفدن السباعا فإن الفدن القصر والسياع الطين قيل و منه كم من قرية أهلكتها فجاءها بأسنا وقاب قوسين أي قابي قوسين وهو باب متسع وذلك لان المحكوم عليه بالترتب على الاخر وعدمه هو الحاضرة لا الفائنة فكان الأصل فيه ولا تترتب الحاضرة على الفائنة إلى آخر المقصد الثالث في الاستقبال يجب على المكلف استقبال عين الكعبة مع إمكان المشاهدة كمن كان في مكة متمكنا منها ولو بمشقة يمكن تحملها عادة فيجب على من بالأبطح ذلك ولو بالصعود إلى السطح أو الجبل مع الامكان واستقبال جهتها مع البعد عنها أو تعدد مشاهدتها بمرض أو حبس ونحوهما في فرائض الصلوات وعند الذبح بمعنى الشرط أو مع وجوب الذبح بوجه من وجوهه وعند احتضار الميت وتغسيه ودفنه والصلاة عليه وقد تقدم الكلام في ذلك وهذا القول وهو اعتبار العين للقادر على المشاهدة والجهة لغيره هو أصح القولين للأصحاب

للأخبار الدالة على أن الاستقبال كان إلى بيت المقدس ثم حول إلى الكعبة من غير تفصيل ولقول النبي صلى الله عليه وآله صلى قبل الكعبة (هذه القبلة صح) واعتبار الجهة مع البعد لان الشطر هو النحو ولأن اعتبار العين مع البعد يوجب بطلان صلاة الصف المستطيل الذي يخرج عن سمت الكعبة أو سمت الحرم وما ورد من النص على علامات القبلة للبعيد دال عليه لاتساع خطه الأقاليم عن سعة الحرم وقال الشيخ وأكثر الأصحاب إن الكعبة قبله من في المسجد والمسجد قبله من في الحرم والحرم قبله من خرج عنه حتى ادعى الشيخ عليه الاجماع وقد روى من طريق العامة عن النبي صلى الله عليه وآله ومن طريق الخاصة عن الصادق عليه السلام وفي طريق الجميع ضعف وفي بعضها إرسال والاجماع لم يتحقق لمخالفة جماعة من أعيان الفضلاء كالمرتضى وابن الجنيد وغيرهما من المتقدمين وأكثر المتأخرين إن لم يكن جميعهم وفي الذكرى نزل الأخبار الدالة على المسجد والحرم على الجهة على سبيل التقريب إلى إفهام المكلفين وإظهارا لسعة الجهة وهذا القول مع ضعف سنده يستلزم بطلان صلاة بعض الصف الذي يزيد طوله على سعة الحرم فكيف يصح صلاة أهل الإقليم الواحد كالعراق بعلامة واحدة واعلم أن عبارة الأصحاب مختلفة في معنى الجهة التي هي قبلة البعيد اختلافا معنويا فقال المصنف في التذكرة جهة الكعبة (هي ما يظن أنه الكعبة صح) حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح وهذا التفسير مع فساد عبارته يستلزم بطلان صلاة بعض الصف المستطيل الذي يزيد طوله على مقدار بعد الكعبة للقطع بخروج بعضه عنها فضلا عن ظن كل واحد أنه مستقبل الكعبة فإن قيل القطع بخروج بعضه متعلق بأفراد المجموع على الإشاعة لا على التعيين فلا ينافيه ظن كل واحد على التعيين أنه

مستقبل الكعبة قلنا الظن لا بد من استناده إلى إمامة ماثرة له بحيث يجوز الركون إليه شرعا وهذا القطع ينافيه
ولو قيل إن هذا لا يتحقق مع البعد لان الحرم الصغير كلما ازداد الانسان عنه بعدا اتسعت جهة المحاذاة فإذا كان بقدر
شخص واحد بحيث يخرج عنه شخص ثأن عند القرب منه أمكن محاذاتهما له مع
البعد عنه بل محاذاة العشرة مثلا
فليكن الصف المستطيل كذلك قلنا هذا التحقيق أمر الجهة بغير المعنى الذي ذكره إذ
لتحقيق إن محاذاة القوم للجرم
الصغير عن مقدارهم ليست إلى عينه وإن أوهم ذلك لأننا نفرض خطوطا خارجة من
مواقفهم نحوه بحيث تخرج متوازية
فإنها لا تلتقي أبدا وإن خرجت إلى غير النهاية وحينئذ فإنما على الجرم المقابل منها
مقدار وسعه من القوم لا الجميع وإلا
لزم خروج الخطوط عن كونها متوازية هذا خلف ومما يدل على كون ذلك غير معتبر
إن العلامات المنصوبة من الشارع
للقبلة يوجب امتثالها صحة الصلاة وإن لم يخطر ظن كون ذلك إلى نفس الكعبة فإن
كان ذلك غير كاف لزم تأخير
البيان عن وقت الحاجة أو وقت الخطاب وإن كان كافيا لم يكن ظن ذلك معتبر أو في
المعتبر نعنى بالجهة السميت الذي
فيه الكعبة لا نفس البنية وذلك متسع يمكن أن يوازي جهة كل مصل وقريب منه
تعريف المصنف في النهاية وهو أجود مما سبق
وإن كان غير تام أيضا لأنه إن أراد السميت بالمعنى اللغوي ورد عليه صلاة الصف
المستطيل وصلاة أهل الإقليم
الواحد بعلامة واحدة وإن أراد المعنى الاصطلاحي وهو النقطة من دائرة الأفق إذا
واجهها الانسان كان مواجهها
للكعبة فالطريق الموصل إليها تقريبي لا يتحقق معها نفس الكعبة لأنها مأخوذة من طول
البلد وعرضها ومعلوم
إن مقدار الفرسخ والفرسخين لا يؤثر في اختلاف ذلك تأثيرا بينا بحيث يترتب عليه
سمت لخروج يلزم من استخراج
السمت بذلك الطريق على طرف فرسخ كون الصلاة على ذلك السميت في الطرف
الآخر غير صحيحة لعدم كون الكعبة
فيه وفي الذكرى المراد بالجهة السميت الذي يظن كون الكعبة فيه لا مطلق الجهة كما
قال بعض العامة إن الجنوب قبلة
لأهل الشمال وبالعكس والمشرق قبلة لأهل المغرب وبالعكس لأننا نتيقن الخروج هنا

عن القبلة وهو ممتنع وهو قريب
من تعريف المعبر غير أنه اكتفى بظن كون الكعبة في السميت والذي يظهر من كلامه
في الرد على المخالف إن المراد بالسميت جهة
مخصوصة أضيق من الجهات الأربع بحيث يظن كون الكعبة فيها لا السميت بمعنييه
ومعنى كون الكعبة في تلك الجهة اشتمال الجهة
عليها وإن كانت أوسع منها بكثير بحيث لا يقطع في جزء من الجهة المذكورة
بخروج الكعبة منه على التعيين فيصير حينئذ أجود
التعريفات وقال المقداد جهة الكعبة التي هي القبلة للنائي هي خط مستقيم يخرج من
المشرق إلى المغرب الاعتدالين ويمر
بسطح الكعبة فالمصلى حينئذ يفرض من نظره خطا يخرج إلى ذلك الخط فإن وقع عليه
على زاوية قائمة فذاك هو الاستقبال
وإن كان على حادة ومنفرجة فهو إلى ما بين المشرق والمغرب إلخ وهذا التعريف
مخصوص بجهة العراقي وتبعه على ذلك
المحقق الشيخ على إلا أنه أتى بتعريف يشمل جميع البلاد فقال المراد بالجهة ما
يسامت الكعبة عن جانبيها بحيث لو
خرج خط مستقيم من موقف المستقبل تلقاء وجهة وقع على جهة الكعبة بالاستقامة
بحيث يحدث عن جنبيه
زاويتان قائمتان فلو كان الخط الخارج من موقف المصلى واقعا على خط الجهة لا
بالاستقامة بحيث يكون إحدى الزاويتين
حادة والأخرى منفرجة فليس مستقبلا لجهة الكعبة وفيهما من جهة التعريف فسادات
كثيرة لا تخفى على من تفتن لها
ومن جهة ما يترتب عليهما من الحكم الشرعي نظر من وجوه أ أن الخط الخارج عن
جانبي الكعبة لم يبين قدره إلى أين ينتهي فإن كان امتداده إلى منتهى الجهتين كما هو
مقتضى تعريف المقداد فظاهر فساده إذ يلزم منه كون أهل الدنيا
صلاتهم إلى جهتين متقابلتين وإن أراد امتداده قدرا مخصوصا بحسب الإقليم الذي لا
يتفاوت القبلة فيه فلا يتم أيضا

لان موقف المصلى ليس له نقطة خاصة بحيث لا يمكن العدول عنها يمينا ولا يسارا
وإلا لكانت الجهة أضيق من العين
لان الالتفات اليسير بالوجه عما كان عليه لا يقطع الصلاة ولا يؤثر في تحقق الاستقبال
فلنفرض خطأ خرج من نظره
الأول واتصل بالخط المفروض عن جانبي الكعبة ثم خطأ آخر خرج من نظره الثاني
المتحول عن الأول قليلا فإذا اتصل
بالخط المفروض حدث من هذه الخطوط مثلث فالزاويتان الداخلتان الحادثتان من
وقوع هذين الخططين على
الثالث أما حادثان أو أديهما حادة ولا يجوز أن تكونا قائمتين كما هو مبرهن في محله
فيلزم منه بطلان الصلاة
إلى أحد النظرين لعدم المسامحة ب أن العلامات المنصوبة من قبل الشارع دليلا على
الجهة كالجدي مثلا
لا يمكن جعلها على نقطة مخصوصة بحيث لا يعدل عنها أصلا بل يمكن العراقي جعله
خلف المنكب والصلاة ثم جعله كذلك
مع انحراف يسير عن الحالة الأولى بحيث لا يخرج عن كونه علامة وحينئذ يختلف
الخطان مع خروجهما من محل واحد و
يتصلان بالخط المسامت للكعبة مختلفين كما تقدم فيحدث المثلث المذكور ويأتي ما
فيه من الفساد ج أن
العلامة المعتبرة حال الطلوع كسهيل لا يتفق طلوعها في القطر الواحد المحكوم باتحاد
قبلته على دائرة واحدة
لاختلاف البلاد في الصعود والانخفاض وحينئذ فجعله علامة عند طلوعه في البلد
المرتفع والخالي عن موانع الروية
عند الطلوع يستلزم تشريفا في القبلة عن البلد التي يتأخر (طلوعه فيها يسيرا فلا يتفق
الخطان الخارجان من نظر المستقبل ويأتي المحذور المذكور ولو قيل المراد بطلوعه
عن صح) الأفق الحقيقي وهو شئ واحد ويقدر ذلك القدر
في باقي الإقليم منعنا ذلك بما سيأتي إن شاء الله من أن سهيلا عند طلوعه على الأفق
الحقيقي يطلع مشرقا
عن قبلة الشامي بما يزيد عن عشرين درجة وإنما المراد بطلوعه بروزه لأبصارهم في
أرض معتدلة عرفا من تلك
البلاد ولا يضر التفاوت اليسير في جنب اعتبار الجهة كما لا يضر اختلاف وضع
الجدي على محال الكتف مع صدق أصل
الكيفية وسيأتي في بيان العلامات ما يدل على عدم تأثير هذه الاختلافات وقال في
الشرح جهة القبلة هي

المقدار الذي شأن البعيد أن يجوز على كل بعض منه أن يكون هو الكعبة بحيث يقطع بعدم خروجها عن مجموعه وهذا التعريف أجود من جميع ما سلف لكن ينتقض في طرده بفاقد العلامات أصلاً فإنه يجوز على كل جزء من جميع الجهات أنه الكعبة فيلزم اكتفاؤه بصلاة واحدة إلى أي جهة شاء وكذا من قطع بنفي جهة أو جهتين وشك في الباقي فإنه يصدق عليه التعريف ولا شيء من ذلك يطلق عليه أنه جهة القبلة فالأسد حينئذ أن يزداد في التعريف كون التجويز لامارة يجوز التعويل عليها شرعاً فيخرج منه ما ذكر ويدخل فيه المعتبر بالعلامات المذكورة في كتب الفقه وغيرها مما يجوز الاستناد إليه شرعاً فإن هذه العلامات المذكورة قليل من كثير فإن النص عن أئمة الهدى عليهم السلام إنما ورد ببعض علامات العراقي والباقي أخذت من علم الهيئة كما نبه عليه في الذكرى ويرد عليه أيضاً الصلاة بعيداً عن محراب المعصوم كمحراب النبي صلى الله عليه وآله بأزيد من سعة الكعبة فإنه لا يجوز على ذلك السمت إن فيه الكعبة لما روى أنه صلى الله عليه وآله لما أراد نصب محرابه زويت له الأرض فجعله بإزاء الميزاب وأجيب بأن محراب المعصوم إنما يتيقن كونه محصلاً للجهة لأنها فرض البعيد أما كونه محاذياً لعين الكعبة فليس هناك قاطع يدل عليه وما روى خبر واحد لا يفيد القطع فالتجويز قائم ويجوز كون الموازاة في الخبر مسامحة جهته لا عينه ليوافق مقتضى تكليف البعيد وذلك لا ينافي إمكان مسامحة المصلى في مكان يزيد عن سعة الكعبة كما قررناه في مسامحة الجماعة المتفرقة للحرم الصغير فإن كل واحد منهم يجوز وصول الخط الخارج منه إليه مع عدم إمكان اجتماع جميع الخطوط عليه لأن المفروض كونها متوازية وهو ينافي إمكان الاجتماع والله أعلم بحقائق أحكامه ويستحب الاستقبال

للنوافل بمعنى الشرط كما يستحب الطهارة لها لا بمعنى جوازها بدونها لان المعلوم من فعل النبي والأئمة عليهم السلام الصلاة إلى القبلة ولم ينقل عنهم فعل النافلة حال الاستقرار والاختيار إلى غير القبلة ففعلها إلى غيرها لم تثبت شرعيته فيكون بدعة ولظاهر قوله صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلى والدليل التأسى ويجوز أن تصلى النوافل على الراحلة اختيارا سفرا وحضرا لصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام حين سئله عن صلاة النافلة على البعير والدابة قال نعم حيث كان متوجها وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وعن الكاظم عليه السلام في الرجل يصلى النافلة وهو على دابة في الأمصار قال لا بأس قيل ويجوز النافلة إلى غير القبلة وهو مختار المحقق وظاهر الخلاف ولم يذكر على ذلك دليلا واستدل لهم الأصحاب بقوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله مع قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام بالجمع بينهما بحمل الأولى على النفل والثانية على الفرض وهو أولى من النسخ وبأن الفعل إذا كان مندوبا يمتنع وجوب كفيته فلا يعقل وجوب الاستقبال مع ندب الصلاة وأجابوا بأن المراد بالوجوب هنا كونه شرطا للشرعية مجازا لمشاركته الواجب في كونه لا بد منه أو كون وجوبه مشروطا بمعنى أنه أن فعل النافلة وجب فعلها إلى القبلة فمع المخالفة يآثم بترك الاستقبال وبفعلها إلى غير القبلة والمراد بالآية الأولى النافلة على الراحلة أو ماشيا فلا نسخ إذا تقرر ذلك فالقائلون بالاشتراط اختلفوا فأوجب ابن أبي عقيل الاستقبال فيها بالمعنى المذكور مطلقا كالفریضة إلا في حال الحرب والسفر وأوجه الشيخ لغير الراكب والماشي ولو حضرا وقد تقدم في الخبرين ما يدل على عدم اشتراطه للراكب ويدل على حكم الماشي ولو في الحضرة ما رواه الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلى وهو يمشي تطوعا قال نعم ولم يستفصل عليه السلام عن الانحراف وعدمه فيكون الحكم للعموم ومثله القول في الخبر المتقدم عن الكاظم عليه السلام ويشكل بوجوب حمل العام على الخاص ولا يجوز ذلك المذكور من الصلاة على الراحلة وإلى غير القبلة في الفريضة إلا مع العذر كالمطاردة

راكبا وماشيا والمرض
المانع من النزول أو من التوجه إلى القبلة ولو بمعين والخوف وغيرها من الاعذار
فتحوز الصلاة على الراحلة
وإلى غير القبلة ويستقبل ما أمكن كما سيأتي وينبغي الاحتراز عن الأفعال التي لا يحتاج
إليها كركض الدابة ونحوه
محافظة على الاستقرار بحسب الامكان ولا فرق في المنع من الصلاة على الراحلة مع
الاختيار بين التمكن من استيفاء
الأفعال عليها وعدم لعموم قول الصادق عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن لا يصلى
على الدابة الفريضة إلا مريض يستقبل
به القبلة ووجه عمومها الاستثناء المذكور وغيرها من الاخبار الشاملة لما ذكر
وللمعقولة والمطلقة فالقول بالفرق
ضعيف وفي حكمها السفينة المتحركة مع التمكن من مكان مستقر في غيرها على
أصح القولين لقول الصادق عليه السلام
إن استطعتم أن تخرجوا إلى الجدد فخرجوا والامر للوجوب ورواية جميل عنه عليه
السلام صل فيها أما ترضى بصلاة
نوح عليه السلام محمولة على استقرارها لو على مشقة الخروج التي لا يتحمل مثلها
جمعا بين الاخبار ويؤيد المعنى
الثاني قوله أما ترضى بصلاة نوح فإنه عليه السلام إنما صلى فيها لعدم تمكنه من غيرها
الاستيعاب الماء والأرض
ولو اضطر إلى الصلاة فيها فكالدابة في وجوب مراعاة الاستقبال واستيفاء الأفعال
بحسب الامكان ولو فقد علم
القبلة بالمشاهدة أو ما يقوم مقامها كمحراب المعصوم عول على العلامات المنصوبة
للدلالة عليها المذكورة في كتب
الفقه وغيرها
ويجتهد في تحصيل القبلة بالظن مع الخفاء أي خفاء العلامات المفيدة للعلم بالجهة
فإن جميع ما ذكر
من العلامات تفيد العلم بالجهة وبعضها يفيد الظن بالعين والعلامات المفيدة للظن هي
الرياح ومنازل

القمر ونحوها أما الرياح فالمعول منها على أربع الصبا والشمال والجنوب والدبور وإنما تكون علامة عند تحققها ولا يكاد يتفق إلا مع العلم بالجهات الأربع ومعه يستغنى عن الاستدلال بالرياح إلا أنه قد يتفق العلم بها بغير الجهة للماهر بعلامات أخرى كالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وإثارة السحاب وغير ذلك لكن الوثوق بهذه الأشياء عزيز فكانت من العلامات المثيرة للظن ومن ثم أطلقوا عليها أنها أضعف العلامات وأما القمر فإنه يكون ليلة السابع من الشهر وقت المغرب في قبلة العراقي أو قريبا منها وليلة الرابع عشر منه نصف الليل وليلة الحادي والعشرين عند الفجر إلا أن ذلك كله تقريبي لا يستمر على وتيرة واحدة فلذلك لم يخبر التعويل عليه مع القدرة على الجدي ونحوه من العلامات الثابتة واعلم أن في العبارة كلامين أ أنه جعل التعويل على العلامات المنصوبة للدلالة مشروطا بفقد العلم بالقبلة ومقتضاه كون العلامات غير مفيدة للعلم فإن أراد أنها غير مفيدة للعلم بالعين فهو حق إلا أنه يجب تخصيص العلم بها للذکور في أول الكلام بالعلم بالعين فتبقى العبارة خالية عن ذكر العلم بالجهة التي هي قبلة البعيد والبلوى بها أعم لكثرة المكلف بها وإن أراد أنها غير مفيدة للعلم بالجهة فهو ممنوع بل هي محصلة للعلم بالجهة قطعاً إذا تحررت على وجهها المعتبر والظاهر أن مراده هو الأول كما يظهر من كلامه في غير هذا الكتاب فإنه يذكر هو وغيره أن القادر على العلم لا يكفيه الاجتهاد ويعنون بالمجتهد هنا العارف بأدلة القبلة المذكورة وغيرها والقادر على الاجتهاد لا يجزيه العمل بالعلامات المفيدة للظن بالجهة كالرياح فإن علامة القطب مثلا يفيد العلم بالجهة ويبقى التصريح بأن هذه العلامات المستنبطة بالاجتهاد هل هي مفيدة للعلم بالجهة أم لا خال من العبارة وليس بضاير بأنه لم يسم التعويل على العلامات اجتهادا وسمى التعويل على الامارات المفيدة للظن اجتهادا كما دل عليه قوله ويجتهد مع الخفا ثم قوله فإن فقد الظن وهذا اصطلاح خاص فإن المصنف وغيره يطلقون المجتهد في القبلة على كل من يعرف العلامات سواء كانت علمية بالنسبة إلى الجهة أم ظنية بال إطلاقه على العالم بالعلامات

القوية أكثر وإنما قيدنا قوله يجتهد بتحصيل الأمارات الظنية مع كونه مطلقاً لأنه جعله مشروطاً بخفا العلامات وهي متناولة للعلمية و
الظنية ولما كان العمل بالعلامات المفيدة للظن مشروطاً بتعذر المفيدة للعلم كما نبه عليه هو وغيره لزم تقييد الاجتهاد هنا بالمفيد للظن ثم بين إرادة هذا المعنى بقوله فإن فقد الظن بالقبلة وهي المرتبة الثالثة صلى
إلى أربع جهات كل فريضة ومقتضى إطلاق العبارة عدم الفرق في الفاقد بين كونه مع ذلك عالماً بالامارات لكنه
ممنوع منها لعارض كغيم ونحوه أو جاهلاً مع القدرة على التعلم أو لا معها فيجب على الثلاثة الصلاة إلى أربع جهات
وفي وجوب الصلاة إلى الأربع للثلاثة خلاف أما الأول فذهب المصنف في كثير من كتبه إلى ما دل عليه الاطلاق هنا و
اختاره في الذكرى محتجاً بأن القدرة على أصل الاجتهاد حاصلة والعرض سريع الزوال وفي صلاحيته للدلالة نظر
لحصول الفجر في الحال الذي هو محل التكليف فيرجع إلى التقليد كالأعمى والقدرة على أصل الاجتهاد غير مفيدة مع المانع
وسرعة الزوال لو سلمت غير صالحة للتعليل ويمكن الاحتجاج له بمرسلة خدش عن الصادق عليه السلام قلت أن هؤلاء
المخالفين يقولون إذا أطبقت علينا واطلمت ولم يعرف السماء كنا وأنتم سواء في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون إذا كان
كذلك فلتصل لأربع (إلى أربع خ ل) وجوه والرواية لا حجة فيها ولا ريب أنه أحوط واختاره المصنف في المخ والقواعد والشهيد في البيان رجوعه
إلى التقليد كالأعمى وأما الجاهل بالعلامات فإن عجز من معرفتها لضيق وقت أو لعدم أهليته لمعرفة الأدلة فالمشهور
جواز التقليد له لان فقد البصيرة أشد من فقد البصر وللشيخ قول بوجوب صلاته إلى الأربع ولو قدر العامي على التعلم

وجب عليه قطعاً علينا لتوقف الوجوب العين عليه فهو كباقي شروط الصلاة ويحتمل
كون الوجوب كفائياً كتعلم الفقه
ويضعف بما قلناه وبعدم المشقة في تعلم الامارات المفيدة للقبلة بخلاف التفقه ويمنع
كون وجوب التفقه مطلقاً
على الكفاية فعلى الأولى يجب التعلم ما دام الوقت باقياً فإذا ضاق ولم يستوف القدر
المعتبر في الصلاة قلد أو صلى إلى
الأربع على الخلاف وهل الوجوب مختص بعلامات قبلة بلده أم جميع ما يحتمل انتقاله
إليه قيل بالأول لوجوب
استقبالها الآن وأصالة عدم الاحتياج إلى غيرها ولأنه لم ينقل عن النبي والأئمة عليهم
السلام إلزام أحاد الناس بتعلم
جميع الجهات بل لم ينقل عنهم إلا تعليم أدلة العراق كما سيأتي ولو فرض الحاجة إلى
الانتقال وجب تعلم أدلة قبلة البلد
التي ينتقل إليها وهو اختيار الشهيد في البيان والثاني اختياره في الذكرى لاحتمال
الانتقال فجأة بحيث لا يمكنه التعلم
وعدم النقل لا يدل على العدم وعلى القولين هل يختص الوجوب بما يمكن تحصيل
القبلة به ولو في بعض
الأوقات كالجدي
مثلاً أم يجب تعلم ما يمكن استفادتها به في جميع الأوقات لاحتمال عروض الحاجة
نهاراً بحيث لا يمكنه رؤية النجم كل محتمل
أما تعلم جميع ما يمكن من العلامات فلا يجب قطعاً لعدم انحصارها وخلو أكثر
العلماء المهرة منها بل أصحاب المصنفات
من العلماء الأتقياء فضلاً عن غيرهم وأراد المصنف بقوله كل فريضة أنه لو اجتمع
فرضان في وقت واحد كالظهرين لم يجز الشروع
في الثاني منهما حتى يصلى الأول إلى الأربع ليحصل يقين البراءة من الأول عند
الشروع في الثاني كالصلاة في
الثوبين أحدهما نجس واشتبه بالآخر فتصير صلاة الفريضة أربع مرات إلى أربع جهات
بمنزلة فعلها مرة عند اتضاح
القبلة ويتفرع على ذلك أنه لو أدرك من آخر وقت الظهرين مقدار أربع رباعيات تعينت
العصر لان الجميع مقدار
أدائها على تلك الحال ويجب في الأربع كونها على خطين مستقيمين وقع أحدهما
على الآخر بحيث يحدث عنهما أربع
زوايا قوائم لأنه المفهوم منها ويحتمل الاجزاء بأربع كيف اتفق لان الغرض إصابة
الجهة لا العين وهو حاصل نعم

يشترط التباعد بينها بحيث لا يكون بين كل واحدة وبين الأخرى ما يعد قبلة واحدة لقلة الانحراف ويضعف بمنع إصابة الجهة مع الأربع كيف اتفق وعدم إمكان دفع احتمال كون القبلة المطلوبة بين الجهتين مطلقا لان قبلة البعيد لا ينحصر في الأربع جهات بل ولا في عشرة كيف وقبلة الشام والعراق ومصر وأكثر بلاد فارس وخراسان ليست على نفس الجهات الأربع فإن قيل اللازم من ذلك عدم الاجتزاء بالصلاة إلى الأربع وإن وقعت على الخط المستقيم لجواز كون القبلة المطلوبة بين الخطين قلنا وجوب ما زاد اندفع بالنص على الاجتزاء ولولا ذلك أمكن القول بعدم الاجتزاء بالأربع فكان الاقتصار عليها رخصة من الشارع وإن لم يصادف أحديهما القبلة كما اجتزأ بالصلاة مع تبين الانحراف اليسير فيصير المصلى الأربع على الوجه المذكور أما مستقبلا للقبلة أو منحرفا عنها بحيث لا يبلغ حد اليمين واليسار وكلاهما مجز بالنص فإن قيل ما تقدم في الرواية من الصلاة لأربع وجوه أعم من وقوعها على الخطوط المذكورة للفرق بين الوجه والجهة قلنا لا يجوز العمل بظاهرها كيف اتفق لاستلزامه في غير ما ذكرنا من من الفرض احتمال كون جهة القبلة خارجة عن الجهة التي صلى إليها وعمما يكون خارجا عنها يسيرا والصحة منحصرة فيهما فتعين حملها على الجهات كما فهمه الأصحاب وعبروا به فإن إطلاقهم الجهات الأربع إنما ينصرف إلى ما ذكرناه كما لا يخفى على من أطلع على مطالبهم ومع التعذر أي تعذر الصلاة إلى أربع جهات ويصدق ذلك بتعذر واحدة فما زاد يصل إلى أي جهة شاء فإن قدر على الصلاة إلى ثلاث جهات تخير في الساقطة أو عليها إلى جهتين تخير كذلك ولو لم يقدر إلا على واحدة تخير في أي جهة شاء وهذا التفصيل وهو الصلاة إلى الأربع عند تعذر الاجتهاد على بعض

الوجوه اختيار أكثر الأصحاب ولا شاهد له من الاخبار إلا مرسله خدش المتقدمه وهي مردودة بالارسال

وجهالة خدش ومن ثم ذهب بعض الأصحاب كابن أبي عقيل وابن بابويه في ظاهر كلامه إلى أنه عند خفاء القبلة يصلى حيث شاء ولا إعادة عليه بعد خروج الوقت لو تبين الخطأ والوقوف مع المشهور أقوى وإن لم يكن هناك نص

لما أسلفناه من السر في الصلاة إلى الأربع بأنه يصير حينئذ أما مستقبلا أو منحرفا انحرافا لا يبلغ حد اليمين واليسار فيتيقن معه الصلاة المبرئة للذمة بخلاف ما لو صلى إلى أقل من ذلك وتبقى الرواية والشهرة مؤيدتين لذلك ويطرد

الصلاة إلى أربع على القول به في جميع الصلوات حتى الجنازة وكذا تغسيل الميت أما احتضاره ودفنه فلا وكذا الذبح والتخلي أما الاجتهاد فواجب في الجميع عند وجوبها والأعمى يقلد في القبلة إن تعذر عليه العلم بها عينا

أو جهة كلمس الكعبة أو محراب المعصوم أو محراب مسجد المسلمين أو قبورهم أو تحصيل الجهات أو محل النجم بوجه من الوجوه حتى لو قدر على المخبر العدل بكون القطب مثلا منه على الموضع المعتبر قدم على التقليد لأنه من باب الخبر كما ذكره

الأصحاب فإن تعذر ذلك كله قلد على أشهر القولين وأوجب الشيخ في الخلاف عليه الصلاة إلى الأربع وعلى المشهور يقلد العدل العارف بأدلة القبلة المخبر عن يقين أو اجتهاد وإن كان الرجوع إلى الأول لا يسمى هنا تقليدا

إلا مجاز سواء كان المخبر رجلا أم امرأة حرا أم عبدا لان المعتبر المعرفة والعدالة وليس من الشهادة في شئ وإلا لوجب التعدد ولا يكفي الصبي لفقد قبول خبره لفقد شرط الشهادة والاخبار وعد جواز العمل بمطلق الظن فإن تعذر العدل ففي الرجوع إلى المستور بل إلى الفاسق مع ظن

صدقه بل وإلى الكافر مع تعذر المسلم وجهان من استلزام الجهل بالشرط الجهل بالمشروط والامر بالتثبت عند أخبار الفاسق والنهي عن الركون إلى الكافر ومن صحة أخبار المسلم وقيام الظن الراجح مقام العلم في العبادات وقوى

في الذكرى الجواز في الأخيرين وقطع بالجواز في المستور والأولى العدم لفقد شرط الشهادة والاخبار وعدم جواز

العمل بمطلق الظن فيصلى إلى الأربع ولو أمكنه تقليد عدلين فالظاهر تقديمهما على العدل الواحد كما ذكره بعض الأصحاب ولو نصب له المبصر علامة جاز التعويل عليها ما لم يغلب ظنه على غيرها قاله في الذكرى ولو ترك التقليد في موضع الوجوب وصلّى برأيه أعاد الصلاة وإن طابقت في نفس الامر لدخوله فيها مع النهى المقتضى للفساد كما يعيد المجتهد لو خالف رأيه وصلّى فصادف لعدم الاتيان بالمأمور به ولو وجد مجتهدين رجع إلى أعلمهما و أوثقهما عنده فإن تساويا تخير ولو لم يجد مقلدا صلى إلى الأربع كما مر ويستفاد من تخصيصه الأعمى بالتقليد عدم جواز تقليد غيره مطلقا وهو مؤيد لما دل عليه الاطلاق المتقدم ويجوز للمصلى أن يعول على قبلة البلد مع عدم علم الخطأ فيها وقبلة البلد تشمل المنصوبة في المساجد والقبور والطرق وغيرها ولا فرق في البلد بين الكبير و الصغير واللام فيه للعهد الذهني وهي بلد المسلمين فلو وجد محرابا في بلد لا يعلم أهله لم يحز التعويل كما لا يجوز التعويل على القبور المجهولة والمحاريب المنصوبة في الطرف النادر مرور المسلمين عليها ونحو القبر والقبرين للمسلمين في الموضع المنقطع كل ذلك مع عدم علم الغلط أو إلا وجب الاجتهاد ولا يجب الاجتهاد عند اشتباه الحال بل لا يجوز في الجهة قطعا نعم يجوز في التيامن والتياسر لامكان الغلط بل وقع بالفعل في كثير من البلاد مع مرور الاعصار وصلاة الخلق الكثير كمسجد دمشق في التياسر وكثير من محاريب بلاد الشام كبلادنا في التيامن وبلاد خراسان فيه أيضا والسر فيه إن الخلق ربما تركوا الاجتهاد في المحراب لعدم وجوبه وجواز تقليد المحراب فيستمر لذلك الغلط المستند إلى الواضع وهذا كله في غير المحراب الذي ثبت صلاة المعصوم فيه كمسجد الكوفة والبصرة لصلاة علي عليه السلام فيهما

وإن كان ناصب محراب الثاني غيره ومسجد المدائن لصلاة الحسن عليه السلام فيه فلا يجوز الاجتهاد في التيامن والتياسر فيها

والمضطر إلى صلاة الفريضة على الراحلة يستقبل القبلة في جميع الصلاة ولو بالركوب منحرفا أو مقلوبا

إن تمكن وإلا فيما أمكن فإن تعذر فبالتكبير وإلا أي وإن لم يتمكن من الاستقبال في شئ منها سقط وكذا الماشي

إذا اضطر إلى الصلاة كذلك وهل يجب تحرى الأقرب إلى (القبلة من خ ل) الجهات عند تعذرها نظر من صدق الخروج عن الجهة ومن

تأثير القرب إليها على بعض الوجوه فيجب تحرى ما بين اليمين واليسار لعدم وجوب الإعادة مطلقا لو تبين الصلاة

إليهما ثم اليمين واليسار وترجيحهما على الاستدبار إن قلنا بالقضاء فيه مع خروج الوقت وإلا تساوت الجهات

الثالث مع احتمال تقديمهما عليه مطلقا ويجب على الراكب والماشي مراعاة باقي الشرائط والأركان بحسب الامكان

فإن تعذر عليهما استيفاء الركوع والسجود انتقلا إلى الایماء بالرأس ثم بالعين ويجعلان للسجود وأخفض والانحراف

بالدابة عن القبلة بمنزلة الانحراف عنها بغيرها فيبطل مع التعمد أو مطلقا الاستدبار ولو كان بفعالها أو

جماعها لم تبطل لعدم الاستطاعة وإن طال الانحراف ولو تعارض الركوب والماشي قدم أكثرهما استيفاء للشرائط

والأركان فإن تساويا ففي التخيير أو ترجيح الركوب لحصول الاستقرار الذاتي فلا تؤثر الحركة العرضية بسبب حركة

الدابة أو ترجيح المشي لحصول أصل القيام أوجه أجودها الأخير لان فوات وصف القيام مع المشي أسهل من فوات أصله

مع الركوب وقد جرت العادة بذكر شئ من علامات القبلة لبعض الجهات في هذا الباب وإن كان استيفاؤه وتفصيله

موكولا إلى علم آخر فجرى المصنف على ذلك فقال

وعلامه أهل العراق ومن والاهم من البلاد التي وراءهم بالنسبة إلى جهة

القبلة وإنما بدأ بهم لان المنقول عن أهل البيت عليهم السلام من علامات القبلة

علاماتهم فإن أكثر الرواة منهم جعل

مطلع الفجر وهو المشرق على المنكب وهو مجمع العضد والكتف الأيسر والمغرب

على المنكب الأيمن وكثير من الأصحاب عبروا عنهما

بمشرق الاعتدال ومغربه وهو أضبط وجعل الجدي مكبرا وربما صغر ليتميز عن البرج وهو نجم مضئ في جملة النجم بصورة
سمكة يقرب من قطب العالم الشمالي الجدي رأسها والفرقدان ذنبها وبينهما من كل جانب ثلاثة أنجم تدور حول القطب
كل يوم وليلة دورة كاملة يجعله العراقي بحذاء ظهر المنكب الأيمن ولما كان الجدي ينتقل عن مكانه كما عرفته مغربا
ومشقا وارتفاعا وانخفاضا لم يكن علامة دائما بل إنما يكون علامة في حال غاية ارتفاعه بأن يكون إلى جهة السماء
والفرقدان إلى الأرض أو غاية انخفاضه عكس الأول كما قيده بذلك المصنف وغيره أما إذا كان أحدهما إلى جهة المشرق
والآخر إلى المغرب فالاعتبار بالقطب وهو نجم خفي في وسط الأنجم التي هي بصورة السمكة لا يكاد يدرکه إلا حديد البصر وهو علامة
دائما كالجدي حال استقامته إذ لا يتغير عن مكانه إلا يسيرا لا يكاد يبين للحس فلا يؤثر في الجهة وحرسته اليسيرة دورة
لطيفة حول قطب العالم الشمالي وهو نقطة مخصوصة من الفلك يقابلها مثلها من الجنوب منخفضة عن الأفق بقدر
ارتفاع الشمالي عنه يدور عليهما الفلك والمراد بالقطبين النقطتان اللتان لا تتحركان إذا دارت الكرة على
نفسها دورة كاملة وفرضنا عليها نقطا مرسومة فإن النقط ترسم على سطحها دوائر متوازية إلا نقطتين هما
قطباها فإنهما لا تتحركان وسمى الكوكب المذكور قطبا لمجاورته للقطب الحقيقي فينتفع به فيما يحتاج فيه إليه لقلّة
التباعد بينهما ثم اشتهر إطلاقه على الكوكب حتى لا يكاد يعرف غيره وإنما اشترط في الجدي الاستقامة لكونه في تلك
الحال على دائرة نصف النهار فإنها تمر بقطبي العالم وتقطع الأفق على نقطتين هما نقطتا الجنوب والشمال فإذا
كان القطب مسامتا لعضو من المصلى كان الجدي على تلك الحال مسامتا له أيضا لكونهما على دائرة واحدة بخلاف

ما لو كان منحرفا نحو المشرق أو المغرب ومن علامات قبلة العراق أيضا جعل عين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب اليمن مما يلي الانف إذا استخرج الوقت بغير استقبال قبلة العراق كما سلف وهذه العلامات الثلث مشهورة في كتب الأصحاب بهذا الاطلاق وقد ورد النص عن أئمة الهدى عليهم السلام بالجدي منها فيما رواه محمد بن مسلم وهو كوفي عن أحدهما عليهما السلام حين سأله عن القبلة فقال ضع الجدي في قفاك وصل وقال الصدوق في الفقيه قال رجل للصادق عليه السلام إني أكون في السفر ولا أهتدي للقبلة فقال له أتعرف الكوكب الذي يقال له الجدي قال نعم قال اجعله على يمينك فإذا كنت في طريق الحج فاجعله بين الكتفين وطريق الجمع بين الروايتين حمل الأولى على وضعه خلف المنكب الأيمن لأنه من جملة القفا لوجوب حمل المطلق على المقيد واعلم أن في الجمع بين هذه العلامات الثلث إشكالا وفي العمل بإطلاقها بحثا وتحرير المحل إن العلامة الأولى إذا أخذت بالمعنى المشهور وهو حمل المشرق والمغرب على الاعتدالين يوجب جعلهما على يمين المصلى ويساره كون قبلته نقطة الجنوب ونقطة الشمال خلف ظهره بين الكتفين على الاعتدال لما علم من كون هذه الجهات الأربع متقاطعة على زوايا قوائم بخطين يتصل طرف كل منهما بجهة وكذا القول في العلامة الثالثة لما تقرر آنفا من كون الشمس بل سائر الكواكب إذا كانت في غاية ارتفاعها على دائرة نصف النهار المتصلة بنقطتي الجنوب والشمال وخط نصف النهار على وجه الأرض الذي يعلم زوال الشمس بميل ظلها عنه نحو المشرق هو الواصل بين نقطتي الشمال والجنوب فإذا وقف المصلى على خط نصف النهار واستقبل نقطة الجنوب فوجد الشمس على طرف حاجبه الأيمن كان ذلك علامة الزوال كما إنه على تلك الحال يكون مستقبلا لجهة القبلة على ما بين هنا فتكون القبلة حينئذ نقطة الجنوب كما تقرر في العلامة الأولى وأما الجدي فإنما يناسب هاتين العلامتين عند استدباره بحيث يكون بين الكتفين على الاعتدال فيكون الواقف مستقبلا لنقطة الجنوب ونقطة المشرق و

المغرب على يمينه ويساره وأما إذا جعل خلف المنكب الأيمن فإنه يقتضى انحرافا بينا نحو المغرب بعد الإحاطة بما قررناه فاللازم من ذلك أحد أمور أربعة أما القول بأن هذا التفاوت غير مؤثر في الجهة التي هي قبة البعيد وأما بطلان تقييد المشرق والمغرب بكونهما الاعتدالين إذ مع الاطلاق يمكن تقييدهما بمطلع الفجر عند انتهاء قصر النهار ومغرب الشمس في ذلك الوقت فتطابق العلامة الثانية وأما بطلان تقييد الجدي بكونه خلف المنكب الأيمن بل في القفا كما ورد في خبر محمد بن مسلم وأما كون هذه العلامات لجهات مختلفة من بلاد العراق والتحقيق في هذا المقام المستند إلى مقدمات يقتضى تحريرها بسطا في الكلام إن هذه العلامات الثلث صحيحة صالحة لتحصيل الجهة العراقية في الجملة وأما الاستناد إليها على وجه التخيير في سائر جهات تلك البلاد فغير سديد قطعاً لاختلاف عروضها وأطوالها المقتضى لاختلاف قبلتها فإن أوساط العراق كبغداد والكوفة تزيد على مكة طولا وعرضا وذلك يوجب انحراف قبلتها عن نقطة الجنوب نحو المغرب والبصرة أشد انحرافا كذلك لزيادة طولها عليهما ويقرب منها تبريز وأردبيل وقزوین وهمدان وما والاها من بلاد خراسان وإن كان التحرير التام يقتضى لهم زيادة انحراف يسير نحو المغرب كانحراف البصرة بالنسبة إلى بغداد لكن لا يصل إلى حد منتصف القوس التي بين نقطة الجنوب والمغرب لكن أطلق عليها جماعة من الأصحاب كون قبلتهم قبة العراق وأما الموصل والجزيرة وسنجار فإن قبلتها تناسب نقطة الجنوب لمقاربة لطولها لطول مكة وحينئذ فيجب حمل العلامة المقتضية لاستقبال نقطة الجنوب كأولى إذا قيدت بالاعتدال والثالثة على أطراف العراق الغربية كالموصل ونحوها وحمل الوسطى الموجبة للانحراف عن نقطة الجنوب على أوساط البلاد كبغداد و

الكوفة وبابل وأما البصرة وما والاها فإنها وإن ناسبت هذه العلامة أيضا لكن ينبغي فيها زيادة الانحراف نحو المغرب وسنحرر ذلك فيما بعد على أبلغ وجه إن شاء الله ومما قلناه يعلم إن ترك تقييد المشرق والمغرب بالاعتدالين أدخل في علامة العراق من تقييدهما لامكان الجمع بينها وبين الثانية بإرادة جانب المشرق المائل عن نقطة الاعتدال نحو الجنوب والجزء من المغرب المائل عن نقطة اعتداله نحو الشمال فتساوى العلامتان كما جمع بين الخبرين السابقين وإنما كان ذلك أولى من حملهما على حالة الاعتدالين ليوافق الثالثة لوجهين أحدهما إن أكثر بلاد العراق منحرفة عن نقطة الجنوب نحو المغرب وإن اختلف الانحراف في الزيادة والنقصان وأما ما سامت منه نقطة الجنوب فهو نادر قليل بل لا يكاد يدخل في مسمى العراق فإنه على طرف حدوده فكان ذكر العلامة المفيدة لأكثر البلاد أولى الثاني إن النص ورد بالعلامة الثانية كما عرفته وما عداها استخراجها الفقهاء من مواضع أخرى فيكون حمل ما ظاهره المخالفة للمنصوص عليه حيث يمكن أولى من حمله على غيره خصوصا وقد يطابق النص والاعتبار الدقيق على تحقق انحراف قبلة العراق إلا ما شذ وما قررناه من تقسيم بلاد العراق إلى ثلاثة أقسام مع موافقته للقواعد المعدة لهذا الباب وجمعه بين ما اختلفت من العلامات التي ذكرها الأصحاب قد حكي الشهيد رحمه الله في الذكرى ما يوافقه ونقل عن بعض أجلاء الأصحاب ما يناسبه ويزيد ما ذكرناه عنهما تحقيقا وارتباطا بالقواعد وأما توهم اغتفار التفاوت الحاصل بينها وعدم تأثيره في الجهة ففاسد لما تقدم في تحقيق الجهة من اعتبار يقين الكعبة أو ظنها أو احتمالها وهذا القدر من التفاوت لا يبقى معه شيء منها فإن من كان بالموصل مثلا وكان عارفا مجتهدا في القبلة يقطع بكونه إذا انحرف عن نقطة الجنوب نحو المغرب بنحو ثلث ما بين الجنوب والمغرب الاعتدالين خارجا عن سمت الكعبة وكذا من بأطراف العراق الشرقية كالبصرة إذا استقبل خط الجنوب وهذا أمر لا يخفى على من تدبر قواعد القبلة وما يتوقف عليه من المقدمات ومن طريق النص إذا كان جعل الجدي على الأيمن يوجب مسامحة الكعبة في الكوفة التي هي بلد الراوي ونحوها كيف يوجب مسامحتها إذا كان بين الكتفين لبعد ما بينهما بالنسبة إلى بعد المسافة فإن

الانحراف اليسير عن الشيء مع
البعد عنه يقتضى انحرافا فاحشا عنه عند محاذاته فإننا إذا أخرجنا خطين من نقطة واحدة
لم يزدادا بعدا
كلما ازدادا امتدادا كما لا يخفى وأيضا فلو كان جعله بين الكتفين محصلا للجهة كان
الامر بجعله على اليمين لغوا خاليا
عن الحكمة

والمشهور بين الأصحاب إنه يستحب لهم أي لأهل العراق التياسر قليلا إلى يسار
المصلى منهم وربما أوجبه الشيخ
في ظاهر كلامه وهو مبنى على إن قبلة البعيد الحرم وهو عن يسار الكعبة أكثر منه عن
يمينها والمستند ما رواه
المفضل بن عمر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التحريف لأصحابنا ذات اليسار
عن القبلة وعن السبب فيه فقال
إن الحجر الأسود لما أنزله الله سبحانه من الجنة ووضع في موضعه جعل أنصاب الحرم
من حيث يلحقه نور الحجر فهي عن يمين الكعبة
أربعة أميال وعن يسارها ثمانية أميال فإذا انحرف الإنسان ذات اليمين خرج عن حد
القبلة لقلة أنصاب الحرم
وإذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد القبلة وفي مرفوعة إليه عليه السلام إنه
قيل له لم صار الرجل ينحرف في
الصلاة إلى اليسار فقال لان للكعبة ستة حدود أربعة منها على يسارك واثنان منها على
يمينك فمن أجل ذلك
وقع التحريف إلى اليسار والروايتان لا تصلحان للدلالة لضعف الأولى وقطع الثانية
والحكم المبني عليه ممنوع
لما

سبق من أن قبلة البعيد الجهة خصوصا على ما تبين من انحراف قبلة العراق عن نقطة
الجنوب فلو اعتبرت بالعلامة الأولى
أو الثالثة وتياسر عنها قليلا خرج عن السميت خروجا فاحشا لو تم العمل بتلك
العلامات مطلقا وأيضا فإن

انحراف البعيد وإن كان يسيرا يفرط في البعد عن المنحرف عنه باعتبار زيادته كما تقدم فربما خرج به عن التوجه إلى الحرم وقد أورد عليه العلامة السعيد سلطان العلماء المحققين خواجه نصير الدين الطوسي رحمة الله عليه حين حضر بعض مجالس المحقق نجم الدين بن سعيد وجرى في درسه هذه المسألة بأن التياسر أمر إضافي لا يتحقق إلا بالإضافة إلى صاحب يسار متوجه إلى جهة وحينئذ إما أن تكون الجهة محصلة أو لا ويلزم من الأول التياسر عما وجب التوجه إليه ومن الثاني عدم جواز التوجه إلى ما ذكر قبله وتلخيصه إن التياسر إن كان إلى القبلة فواجب أو عنها فحرام فأجاب المحقق رحمه الله بأن الانحراف عن القبلة للتوسط فيها لاتساعها من جانب اليسار لأن أنصاب القبلة إلى يسار الكعبة أكثر كما مر ثم صنف رسالة في تحقيق الجواب والسؤال وبعثها إليه فاستحسنها العلامة حين وقف عليها وهي مشهورة وحيث كان الحكم مبنياً على رواية ضعيفة مرتبة على قول ضعيف وكان البعيد الكثير لا يؤمن معه من الانحراف الفاحش وإن كان في ابتدائه يسيراً كان الاعراض عنه وعلامة الشام جعل بنات نعش الكبرى وهي سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلث بنات حال غيبوبتها وهو انحطاطها ودنوها إلى المغرب خلف الاذن اليمنى والمراد جعل كل واحدة منها غاية خلف الاذن لاختلاف وقت مغيبها وجعل الجدي خلف الكتف اليسرى (الأيسر خل) عند طلوعه وهو غاية ارتفاعه كما مر وكذا عند غاية انحطاطه وفي جعل الشامي له خلف الكتف والعراقي خلف المنكب إشارة إلى انحراف العراقي عن نقطة الجنوب نحو المغرب أكثر من انحراف الشامي عنها نحو المشرق وإن اشتركا في أصل الانحراف والامر فيه كذلك وسيأتي إن شاء الله تحريره ومغيب سهيل اليمن وهو أخذه في الانحطاط وميله عن دائرة نصف النهار على العين اليمنى وطلوعه وهو بروزه عن الأفق المرئي بين العينين وربما يوهم إن المراد بطلوعه غاية ارتفاعه وهو غلط فاحش ناشئ عن عدم معرفة الفرق بين الطلوع وغاية الارتفاع وبينهما غاية التباعد كما لا يخفى على من اطلع أدنى اطلاع على مصطلح القوم وأيضا فيه خطأ من جهة العلم بالقلة لأنه حينئذ يكون على دائرة نصف النهار كما هو لازم

غاية ارتفاع كل كوكب فيكون جاعله
بين العينين في هذه الحالة مستقبلا لنقطة الجنوب وهذه قبلة العراقي على بعض الوجوه
كما عرفته لا قبلة الشامي
وجعل الصبا مقصورة مفتوحة الصاد وهي ريح تهب ما بين مطلع الشمس في حال
الاعتدال إلى الجدي على الخد الأيسر
وجعل ريح الشمال بفتح الشين ومحلها ما بين القطب ومغرب الاعتدال على الكتف
الأيمن والرياح علامة ضعيفة
كما تقدم لقلة الوثوق لها مع الجهل بالجهة ومع العلم بها يستغنى عن الرياح لكن لما
أمكن العلم بالرياح بدون
الجهة وإن بعد جعلت في العلامات ويستفاد من هذه العلامات كون قبلة الشامي مائلة
عن نقطة الجنوب نحو
المشرق قليلا وهو أيضا موافق للقواعد المؤسسة في هذا الباب بل هذه مستنبطة منها
لعدم ورود نص على
قبلة الشامي وبهذا يظفر فساد أكثر المحاريب الموضوعة في بلادنا فإنها موضوعة على
نقطة الجنوب تقريبا وهي قبلة أطراف
العراق كما عرفت لا قبلة الشام وبالتحرير المستفاد من هذه العلامات وغيرها يعلم أن
سمت قبلة الشامي على ثلث
مقدار ما بين نقطة المشرق والجنوب بحيث يكون ثلثا ذلك المقدار على يسار المصلي
وثلثه عن يمينه نحو الجنوب
بل ظاهر العلامات المذكورة هنا يدل على الانحراف عن نقطة الجنوب أزيد من الثلث
لان سهيلا يطلع على الأفق
منحرفا عن نقطة الجنوب تسعة وثلاثين جزءا من تسعين جزءا من القوس التي بين نقطتي
المشرق والجنوب وكذلك إذا
جعل الخد مسامتا لمنتصف ما بين نقطة المشرق والقطب الذي هو أعدل مهب الصبا
يستلزم مسامته الوجه لمنتصف
ما بين نقطة الجنوب والمشرق كما لا يخفى على من أحاط علما بما أسلفناه من
المقدمات إلا أن التحقيق الذي يجب المصير
* (في الأصل صفحتان هنا وضعناها في آخر الكتاب وهي رسالة للمحقق في استحباب
التياسر في القبلة) *

إليه هو ما قلناه من كون الانحراف عن نقطة الجنوب بقدر ثلث المقدار المذكور
خاصة تقريبا وبالتحرير التام ينحرف
قبلة دمشق أحدا وثلاثين جزءا من تسعين وكلما غربت البلاد الشامية كان الانحراف
أكثر وأما انحراف أوساط العراق
كبغداد والكوفة وبالتحرير التام (عن نقطة الجنوب نحو المغرب فهو صح) ثلاثة وثلاثون
جزءا من الاجزاء المذكورة والبصرة سبعة وثلاثون فهذا هو السر في
جعلهم الجدي للشامي خلف الكنف وللعراقي خلف المنكب فتدبره فإنه دقيق وأما
إطلاق الأصحاب كون طلوع سهيل
علامة فالمراد به طلوعه الأفق المرئي كما قدمناه وما بينه وبين الأفق الحقيقي من
التفاوت (يزيل خ ل) هذا القدر
من الزيادة تقريبا خصوصا مع غلبة الحزونة على أرض الشام وكثرة الارتفاع
والانخفاض فيها والفقهاء لم يعتبروا
طلوعه عن الأفق الحقيقي لقلة الانتفاع به حينئذ بل أرادوا بروزه للناظر وذلك يوجب
ارتفاعا (يزيل خ ل) هذا التفاوت
لان الكوكب كلما ارتفع انحرف كما لا يخفى وأما الصبا فلما كان حد مطلعها ما بين
نقطة المشرق ونقطة الشمال
وكان القدر المعتدل منه يوجب الانحراف عن سمت قبلة الشامي ومخالفة ما تحقق
فيه من أصوله وجب حمله على
ما خرج منه دوين اعتداله نحو المشرق فإن المسامطة متسعة فيكون إطلاقه في قوة
الاجمال كما حمل المشرق
والمغرب
في قبلة العراق على ما انحرف عن اعتدالهما وأيضا فلو جاز حمله على الاطلاق لزم
جواز القرب من معدل المشرق بحيث
لا يبقى بين نقطته وبين وجه المصلى إلا يسير لان طرف الريح الصبا من جهة الجدي
يلحق الخد وهو فاسد قطعاً وقد
أشار إلى ذلك في الذكرى بقوله وقد يقال أن مبدأ هبوبها من مطلع الشمس يعنى الصبا
يجعله الشامي على الخد
الأيسر وهو موافق لما ذكرناه لان الخد إذا سامت مشرق الاعتدال كان الوجه منحرفا
عن نقطة الجنوب نحو المشرق
يسيرا وأما جعل الجدي مستقيما خلف الكنف الأيسر فيقتضى انحرافا بينا في الجملة
لكن لا يوجب زيادة على ما حررناه
بل هو أشد مناسبة له من غيره فتدبر هذه الجملة فإنك لا تظفر بها في غير هذا الكتاب
واستقم كما أمرت ولا تتبع الهوى ولا ترتاب فإن الحق أحق أن يتبعه أولو الأبواب

وعلامة المغرب والمراد بعض أهل المغرب كالحبشة والنوبة
جعل الثريا عند طلوعها على اليمين والعيوق بالتشديد وهو نجم أحمر مضيء في طرف
المجرة يتلو الثريا ويبعد عنها
إلى جهة الشمال كبعدها عن أنجم النظم عند طلوعه على الشمال والجدي حال
استقامته على صفحة الخد الأيسر وإنما
قيدنا المغرب ببعضه مع إطلاق الأصحاب له لان البلاد المشهورة في زماننا بالمغرب
كقرطبة وزويلة وتونس
وقيروان وطرابلس الغرب قبلتها تقرب من نقطة المشرق بل تميل عنها نحو الجنوب
يسيرا فهي بعيدة عما ذكره هنا فتدبر
وعلامة اليمن جعل الجدي وقت طلوعه أو انخفاضه بين العينين وسهيل عند أول مغيبه
وهو ميله عن دائرة نصف
النهار بل قبل أخذه في المغيب عند كونه على الدائرة بين الكتفين ليكون مقابلا للجدي
عند طلوعه لكونهما معا على
دائرة نصف النهار وأما إذا أخذ في المغيب يميل عن التوسط بين الكتفين لمن جعل
الجدي حال استقامته بين العينين
كما لا يخفى والجنوب بفتح الجيم ريح مقابلة لريح الشمال مهبها ما بين نقطتي
الجنوب والمشرق على مرجع الكتف
الأيمن وهو مبدأ رجوعه قرب المفصل وهذه العلامات بعد الجمع بينها تقتضي كون
قبلة اليمنى نقطة الشمال
فتكون مقابلة لقبلة مغارب العراق كالموصل وما ناسبها وبعض الأصحاب كالشهير
في الألفية جعل اليمنى في مقابلة
الشامي والتحقيق أن عدن وما والاها تناسب العلامات المذكورة لمناسبتها لمكة في
الطول ونقصانها في العرض
وأما صنعاء اليمن المشهورة وما ناسبها فهي مقابلة للشامي كما ذكره الشهيد رحمه
الله واعلم إنا لما بينا في أول البحث كون معرفة
جهة القبلة ليس منها منقول عن أئمة الهدى غير قبلة العراق ببعض علاماتها المذكورة
وإنما هي مأخوذة من علم

الهيئة وما ضاهاها من العلوم والأرصاء وكانت هذه العلامات المدونة في كتب الفقه بعضها مطلق احتاج إلى التقييد وبعضها محمل احتاج إلى البيان كما رأيت فجدير بنا أن نذكر جملة تزيدك بصيرة في تحقيق الحق وتوضح لك عن وجه ما ذكرناه من البيان والتقييد وتقريره يتوقف على مقدمة هي أنهم قسموا هذا الربع المسكون المشتمل على الأقاليم السبعة طولاً وعرضاً فالطول من مبدأ العمارة من جانب المغرب وهي جزائر الخالدات عند بطليموس لكونه مبدأ العمارة في زمانه أو ساحل البحر الغربي عند المتأخرين لاستيلاء الخراب والغرق على ما بينهما بعد زمانه إلى منتهاها من الجانب الشرقي وهي كنعان وجملة ذلك من الجزائر مئة وثمانون جزءاً أقسام نصف دائرة عظمي من دوائر الفلك لأن كل دائرة منها مقسومة ثلاثمائة وستين جزءاً وتسمى هذه الأجزاء درجات والعرض من خط الاستواء في جهة الجنوب إلى منتهى الربع في جهة الشمال وذلك تسعون جزءاً وذلك ربع دائرة عظمي فطول البلد عبارة عن بعدها عن منتهى الجانب الغربي وهو قوس من معدل النهار محصورة بين دائرتي نصف نهار ذلك البلد ونصف نهار آخر طرف العمارة من جانب الغرب وعرض البلد عبارة عن بعدها عن خط الاستواء وهو قوس من دائرة نصف النهار فيما بين عدل النهار وسمت الرأس إذا تقرر ذلك فنقول طول مكة المشرفة من جزائر الخالدات سبع وسبعون جزءاً وعشر دقائق أعني سدس جزء وعن ساحل البحر الغربي سبع وستون جزءاً وسدس جزءاً فالتفاوت بين الطرفين عشرة أجزاء وقد استقر اعتبار الجمهور من الثاني وعرضها أحد وعشرون جزءاً وثلاثاً جزءاً وهي أربعون دقيقة فإذا أريد معرفة سمت القبلة في بلد فلا يخلو من أن يكون طول مكة وعرضها أقل من طول البلد وعرضه أو أكثر أو يكون طولها أقل وعرضها أكثر أو بالعكس أو يتساوى الطولان وعرضها أقل أو أكثر أو العرضان وطولها أقل أو أكثر فالأقسام ثمانية لا مزيد عليها تساوى الطولان وعرض البلد أكثر فسمت القبلة نقطة الجنوب وإن كان أقل فهو نقطة الشمال وإن تساوى العرضان وطول البلد أكثر فسمت القبلة نقطة المغرب وإن كان

أقل فهو نقطة المشرق ومعرفة
السمت في هذه الأربعة سهل يتوقف على اخراج الجهات الأربع على وجه الأرض
بالدائرة الهندية أو غيرها لا غير
وإن زادت مكة على البلد طولا وعرضا فسمت القبلة بين نقطتي المشرق والشمال وإن
نقصت فيهما فهو بين نقطتي
الجنوب والمغرب وإن زادت عن البلد طولا ونقصت عرضا فسمت قبلة البلد بين
نقطتي الجنوب والمشرق وإن انعكس
فبين نقطتي المغرب والشمال وهذه الأربعة تعلم من الجهات أيضا إجمالا وأما تحرير
السمت على خط مخصوص
فيحتاج إلى فضل تكلف ولا استخراجه طرق منتشرة وأعمال متكررة فإن تيسر لك
استخراج بربع الدائرة والأسطرلاب
ونحوهما وإلا فقد عرفت إن الخطين المتقاطعين على مركز الدائرة الهندية أعني خط
نصف النهار وخط المشرق و
المغرب يقسمانها أربعة أقسام متساوية فاقسم كل قوس من الأربعة التي بين الجهات
بتسعين قسما لتصير الدائرة
ثلاثمائة وستين قسما كما هو المفروض في قوسي الطول والعرض فإن كانت مكة
أطول من البلد المطلوب سمت القبلة
فيه وعرضها أقل من عرضه بأن يكون البلد غربيا شماليا من مكة كبلدنا فعد من محيط
الدائرة الهندية مبتدئا
من نقطة الجنوب بقدر فضل ما بين الطولين إلى المشرق ومن نقطة الشمال مثله إلى
المشرق أيضا وتصل ما بين
النهائيتين بخط مستقيم ثم تعد من نقطة المشرق إلى الجنوب بقدر ما بين العرضين ومن
نقطة المغرب مثله وتصل
ما بين النهائيتين بخط مستقيم فيتقاطع الخطان لا محالة ثم تخرج من مركز الدائرة خطا
مستقيما مارا بنقطة تقاطعهما و
توصله إلى محيط الدائرة فذلك الخط سمت قبلة البلد والقوس التي بين طرف الخط
المنتهى إلى المحيط ونقطة الجنوب

هو قدر انحراف سمت القبلة في ذلك البلد عن نقطة الجنوب نحو المشرق وإن كان طول مكة وعرضها أقل من طول البلد المطلوب سمت القبلة فيه وعرضه بأن يكون البلد شرقيا شماليا من مكة كأكثر العراق وجميع خراسان وما والاها فعد من الدائرة من نقطة الجنوب إلى المغرب بقدر فضل ما بين الطولين ومن نقطة الشمال مثله وتصل ما بين النهايتين كما مر ثم عد من نقطة المغرب إلى الجنوب بقدر ما بين العرضين ومن نقطة المشرق مثله وتصل ما بين النهايتين أيضا وأخرج من المركز خطا مارا بنقطة التقاطع إلى المحيط فذلك سمت قبلة وإن زادت مكة عن علي البلد طولاً وعرضاً بأن كان غربياً جنوبياً فعد من نقطتي الجنوب والشمال إلى المشرق ومن نقطتي المشرق والمغرب إلى الشمال وتعمل كما مر وإن كانت مكة أعرض من البلد وهو أطول منها بأن كان شرقياً جنوبياً فعد من نقطتي المشرق والمغرب إلى الشمال ولا يخفى عليك باقي العمل إذا تدبرت ما أسلفناه ولتمثل القبلة بلدنا مثلاً ليتضح لك بالعيان مرتباً على ما قررنا من المقدمات ونتبعه بما استدر كناه من البلاد في الجهات فنقول طول دمشق من البحر الغربي ستون درجة وأرضها ثلث وثلثون ونصف فهي أعرض من مكة ومكة أطول منها فهي إذاً غربية شمالية فيكون سمتها خارجاً بين نقطتي الجنوب والمشرق وطول وسط العراق كالكوفة وبغداد تسع وسبعون درجة محدودة الدقائق وعرضها اثنتان وثلثون فهي إذاً شرقية شمالية فسمتها غربي جنوبي وطول البصرة خمس وسبعون وعرضها قريب من عرض الكوفة فهي إذاً محتاجة إلى زيادة تقريب واعتبرنا في البلاد بهذا التقريب والله الموفق وهذه صورته والمصلى في وسط الكعبة يكفيه أن يستقبل أي جدرانها شاء ويجوز أن يصلى إلى ما بها وإن كان مفتوحاً ولا عتبة له لأن القبلة ليست هي البنية إذ لو زالت والعياذ بالله كانت الصلاة إلى موضعها وإلى كل جزء منه والمصلى على سطحها يصلى قائماً لا مستلقياً مؤمياً ويبرز بين يديه شيئاً منها وإن قل ليكون توجهه إليه وتراعى

(۲۰۲)

ذلك في جميع أحواله حتى الركوع والسجود فلو خرج بعض بدنه عنها أو ساواها في بعض الحالات كما لو حاذى رأسه نهايتها حال السجود بطلت صلاته وقال الشيخ في الخلاف يصلى مستلقيا متوجها إلى البيت المعمور بالإيماء استنادا إلى رواية لا تنهض حجة في مخالفة المشهور بل الاجماع وتخصيص الامر بالقيام واقتضاء الاقتصار على الإيماء مع القدرة ولو صلى باجتهاد أو بغير اجتهاد لضيق الوقت عنه أو بالتقليد في موضع جوازه أو ناسيا على أصح القولين ثم انكشف فساده إلى فساد الاجتهاد وما قام مقامه أي تبين عدم إصابة القبلة أعاد الصلاة مطلقا في الوقت و خارجه إن كان مستدبرا لرواية عمار عن الصادق عليه السلام لرجل صلى إلى غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته قال إن كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه إلى القبلة حين يعلم وإن كان متوجها إلى دبر القبلة فليقطع ثم يحول وجهه إلى القبلة ثم يفتح الصلاة ولقوله عليه السلام في حديث آخر حين سئل عن رجل صلى إلى غير القبلة فليقطع ثم يحول وجهه إلى القبلة وقد دخلت وقت صلاة أخرى قال يصلبها قبل أن يصلى هذه التي دخل وقتها إلا أن يخاف فوت التي دخل وقتها وفي الاستدلال بهما بحث لضعف سند الأولى بعمار والثانية بمحمد بن زياد وغيره مع إن ظاهر الأولى إن الوقت باق لأنه فرضه في الصلاة ويمكن حمل الثانية على من صلى بغير اجتهاد ولا تقليد إلى جهة واحدة مع سعة الوقت وإمكان التعلم جمعا بينها وبين ما يأتي من الاخبار ومن ثم ذهب المرتضى والمحقق والشهيد في الذكرى إلى إعادة المستدبر في الوقت خاصة لا مع خروجه وهو الأصح وفي الوقت لا مع خروجه إن كان مشرقا أو مغربا بالنسبة إلى قبلة العراق ولو قال إن كان يمينا أو يسارا ليشمل سائر الجهات كان أولى ومستند التفصيل قول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بن الحجاج إذا استبان إنك صليت وأنت على غير القبلة وأنت في وقت فأعد وإن فاتك الوقت فلا تعد ومثله رواية سليمان بن خالد عنه عليه السلام إن كان في وقت فليعد صلاته وإن مضى الوقت فحسبه اجتهاده وغيرهما من الأخبار الدالة على التفصيل

ببقاء الوقت وعدمه وهي كما
تدل على حكم اليمين واليسار كذا تدل على حكم الاستدبار لعدم التقييد فهي حجة
على المصنف مع صحتها وحملها على
غير المستدبر ليجمع بينها وبين ما تقدم ليس بأولى من حمل ما تقدم مع ضعف سنده
على بقاء الوقت أو التقصير في
الاجتهاد كما قلناه وخبر عبد الرحمن كما دل بإطلاقه على الظان كذا يشمل الناسي
أما جاهل الحكم فإنه يعيد مطلقا في الموضوعين لضمه جهلا إلى تقصير مع احتمال
المساواة لعموم الناس في سعة مما (ما لم يعلموا صح) لا يعلمون ولا يعيد مطلقا إن
كان بينهما أي بين المشرق والمغرب بأن يتبين الانحراف اليسير الذي لا يبلغ حد
اليمين واليسار هو موضع وفاق
لقوله صلى الله عليه وآله ما بين المشرق والمغرب قبلة والمراد بالاستدبار الذي حكم
المصنف بإعادة المصلى إليه مطلقا
ما قابل القبلة بمعنى أن أي خط فرض طرفه قبلة يجوز الصلاة إليها كان طرفه الآخر
استدبارا كما يدل عليه
خبر عمار ولو فرض وقوع خط آخر على هذا الخط بحيث يحدث عن جنبه زاويتان
قائمتان كان هذا الخط الثاني
خط اليمين واليسار ولو فرض خط آخر واقع على الخط الأول بحيث يحدث عنه
زاويتان حادة ومنفرجة فما كان
منه بين خط القبلة وخط المشرق أو المغرب هو الانحراف المغتفر وما كان بين جهة
الاستدبار وخط المشرق أو
المغرب فالأجود أنه ملحق بهما لا بالاستدبار وإن كان أقرب إليه اقتصارا في الإعادة
مطلقا على القول بها على مدلول
الرواية وهو ما كان إلى دبر القبلة ولو ظهر الخلل وهو في الصلاة استدار إلى القبلة إن
كان الخلل قليلا لم
يبلغ حد اليمين واليسار وأتم صلاته لعدم وجوب الإعادة في الوقت والأولى وإن لم
يكن قليلا بل كان إلى محض اليمين

أو اليسار أو الاستدبار استأنف الصلاة لوجوب الإعادة في الوقت مطلقا نعم لو فرض تبين التيامن أو التياسر بعد الوقت فيمن أدرك منه ركعة أو المستدبر على القول بالمساواة أمكن القول بالاستقامة ولا إعادة لاطلاق الاخبار وعدمه لأنه لم يأت بالصلاة في الوقت ولأن ما بعد الوقت هنا بحكم الواقع فيه فيكون بحكم الذاكر فيه ويضعف بأن الأول مصادرة ومساواة ما بعد الوقت لما قبله مطلقا ممنوعة بل في محل النص والوفاق لا في جميع الأحكام على الاطلاق ولا يتعدد الاجتهاد بتعدد الصلاة إلا مع تجدد شك لبقاء الظن السابق حيث لم يتجدد خلافه والاستصحاب أما لو تجدد شك فإن الاجتهاد الأول بطل حكمه وأوجب الشيخ تجديده مطلقا ما لم يعلم بقاء الامارات بأن يحضره عند القيام إلى الثانية لوجوب السعي في إصابة الحق ولأن الاجتهاد الثاني إن وافق الأول أكده وإن خالفه وجب المصير إليه لأنه لا يكون إلا لامارة أقوى ووجوب السعي في الإصابة بعد الاجتهاد عين النزاع ولو تما لم تصح الأولى لعدم استفراغ الوسع في تحصيل الامارة وهذان الاحتمالان جاريان في طلب المتيمم الماء عند دخول وقت صلاة أخرى وفي المجتهد إذا سئل عن واقعة اجتهد فيها والمختار في الجميع واحد المقصد الرابع فيما يصلى فيه وهو اللباس والمكان وفيه مطلبان المطلب الأول في اللباس يجب ستر العورة في الصلاة بإجماع علماء الاسلام كما نقله في المعبر وإن اختلف مخالفونا مع ذلك في شرطيته في الصلاة بثوب طاهر وقد تقدم حكمه إلا ما استثنى من ثوب ذي القروح والجروح الدامية وثوب المربية لولد المتنجس به والمتنجس بدم ينقص عن سعة الدرهم و ما لا يتم الصلاة فيه وحده وما تعذر تطهيره مع الاضطرار إلى لبسه عند قوم ومطلقا عند آخرين وقد تقدم تفصيل ذلك كله مملوك للمصلى ويتحقق بملك العين والمنفعة كالمستأجر والمستحق منفعته بوصية ونحوها أو مأذون فيه في الصلاة بالصريح أو في اللبس مطلقا ولا يكفي شاهد الحال هنا لعدم النص وأصالة المنع من التصرف في مال الغير فيقتصر فيما خالفه على محل الوفاق وهو المكان وللفرق بين اللباس

والمكان فإن اللباس يبلى بالاستعمال
ولكل جزء منه مدخل في التأثير بخلاف المكان فلو صلى في الثوب المغصوب كما
هو مقتضى السياق في حال كون المصلى
عالما بالغصب بطلت صلاته إن ستر العورة ومثله ما لو قام فوقه أو سجد عليه إجماع
لرجوع النهى إلى جزء الصلاة
أو شرطها فيفسد ولو لم يكن ساترا أو كان غير ثوب كالحاتم ونحوه فكذلك عند
المصنف وجماعة لان الحركات الواقعة
في الصلاة منهي عنها لأنه تصرف في المغصوب وهي أجزاء الصلاة فتفسد لان النهى
في العبادة يقتضى الفساد ولأنه مأمور
بإبادة المغصوب عنه وبرده إلى مالكه فإذا افتقر إلى فعل كثير كان مضادا للصلاة والامر
بالشئ يستلزم النهى
عن ضده وفى الدليلين منع أما الأول فلان الحركات المخصوصة الواقعة في الصلاة إنما
تعلق النهى فيها بالتصرف
في المغصوب من حيث هو تصرف في المغصوب لا عن الحركات من حيث هي
حركات الصلاة فالنهي تعلق بأمر خارج عنها
ليس جزءاً ولا شرطاً ولا يتطرق إليها الفساد بخلاف ما لو كان المغصوب ساترا أو
مسجداً أو مكاناً لفوات بعض الشروط
أو بعض الاجزاء وأما الثاني فكلية كبراه ممنوعة وقد تقدم الكلام عليها في إزالة
النجاسات فإن الامر بالشئ إنما يستلزم
النهى عن ضده العام أعني الترك مطلقاً وهو الامر الكلى لا عن الأضداد الخاصة من
حيث هي كذلك وإن كان الكلى
لا يتقوم إلا بها فإنه مغاير لها ولهذا كان الامر بالكلى ليس أمراً بشئ من جزئياته عند
المحققين فلا يتحقق النهى عن
الصلاة لأنها أحد الأضداد الخاصة ومن ثم فرق المحقق في المعتبر بين الامرين فاختار
البطلان في الأول دون
الثاني وقواه في الذكري وهو واضح وإن كان الاحتياط يقتضى البطلان وألحق به في
المعتبر الصلاة في خاتم من

من ذهب دون الصلاة في الحرير مع كونه غير ساترا للنص على تحريم الصلاة فيه عن النبي وأهل بيته عليهم السلام
وقيد العالم بالغضب يخرج الجاهل به ولا تبطل صلاته لارتفاع النهي ويتناول الجاهل بحكمه فتبطل صلاة العالم
بالغضب وإن جهل الحكم الشرعي وهو تحريم الصلاة (في المغصوب أو الوضع وهو صح) بطلان الصلاة فيه لوجوب التعلم على الجاهل فيكون قد جمع بين الجهل و التقصير في التعلم فلا يكون تركه عذرا ولو نسي الحكم فكذلك لاستناده إلى تقصيره في التحفظ وفي إلحاق ناسي الغضب بالعالم فيعيد مطلقا كما اختاره المصنف في القواعد أو بالجاهل فلا يعيد مطلقا أو الإعادة في الوقت خاصة كما اختاره

في المختلف أوجه أحوطها الأول ووجهه إن الناسي مفرط لقدرته على التكرار الموجب للتذكار فإذا أخل به كان مفرطا
ولأنه لما علم كان حكمه المنع من الصلاة والأصل بقاء ذلك وزواله بالنسيان يحتاج إلى نص ولم يثبت لا يقال قد روى عنه صلى الله عليه وآله أنه قال رفع عن أمي الخطأ والنسيان والحقيقة متعذرة لأنهما واقعان لم يرتفعا فيصار إلى أقرب المجازات إلى الحقيقة وهو رفع جميع أحكامهما لان رفع الحقيقة يستلزم رفع جميعها لأننا نقول بمنع إرادة العموم في جميع الأحكام لأنه يستلزم زيادة الاضمار مع الاكتفاء بالأقل ولأن صحة الصلاة في المغصوب مع النسيان وزوال حكم المانع يقتضى ثبوت حكم له فلا يصدق الرفع الكلي ودليل الصحة مبني عليه كذا حققه المصنف في المختلف وأجيب بمنع أن التكرار الموجب للتذكار يمنع عروض النسيان والوجدان يشهد بخلافه ومنع استصحاب بقاء المنع بعد النسيان للاجماع على أن الناسي يمتنع تكليفه حال نسيانه لامتناع تكليف الغافل ومنع استلزام رفع جميع الأحكام زيادة الاضمار لان زيادة الاضمار في اللفظ لا في المدلول سلمنا لكن يكفي إضمار الاحكام فقط وهو أخصر من الجميع وبأن المراد برفع جميع الأحكام المترتبة على الفعل إذا وقع عمدا لا المترتبة على النسيان باعتبار كونه عذرا فلا تناقض أو يراد رفع الحكم الممكن رفعه وما ذكر غير ممكن الرفع لامتناع الخلو من جميع الأحكام الشرعية ولك أن تقول لو تم هذا التوجيه لزم الحكم بعدم إعادة الناسي مطلقا وقد ورد النص

بخلافه في مواضع كإعادة ناسي
النجاسة ولاعترافهم هنا بإعادة ناسي الحكم بالغضب وغير ذلك من المواضع واستثناء
هذه الافراد حتى عند القائل بهذه
المسألة دليل على عدم حمل الرفع على رفع جميع الأحكام بل على رفع المؤاخذة على
الفعل كالعامة بقريئة اقتران
الناسي في الحديث بالمكره والخاطيء اللهم إلا أن يقال خرجت الصورة الأولى بالنص
والثانية بالاتفاق فيرجع ما وقع
فيه الخلاف مع عدم النص إلى الدليل وفيه بحث والتحقيق أن الخبر لا يحتاج إلى
دلالة إلى اضمار لأنه ظاهر عرفا في رفع المؤاخذة فإن كل عارف باللغة فيتبادر إلى
فهمه رفع المؤاخذة عند قول السيد لعبداه رفعت عنك الخطأ والنسيان
في الشئ الفلاني وتحقيق المسألة في الأصول وحينئذ فلا يدل على عدم الإعادة في
المسألة المذكورة ولا غيرها ويرجع الامر
إلى غيره من الأدلة وقد علم من ذلك وجه الثاني ووجه الثالث قيام السبب وهو الوقت
وعدم تيقن الخروج من العهدة
بخلاف ما بعد الوقت والقضاء إنما يجب بأمر جديد وهو غير معلوم التوجه هنا
ويضعف بأن الصلاة الواقعة إن كان
مأمورا بها اقتضى فعلها الخروج عن العهدة وإلا فلا أثر لها ووجه وجوب القضاء
الفوات لحديث من فاته فريضة فليقضها
وهو حاصل على هذا التقدير ويجوز في الثوب كونه من جميع ما ينبت من الأرض
كالقطن والكتان بفتح الكاف و
الحشيش إذا صدق على المعمول منه اسم الثوب فلو تستر بالورق والحشيش مع القدرة
على الثوب لم يجز كما يقتضيه تخصيص
الستر بالثوب وقد صرح به في الدروس ويشكل بحصول مسمى الستر وبإطلاق رواية
علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام
إن أصاب حشيشا يستر منه عورته أتم صلاته بالركوع والسجود نعم لو تعذر الثوب
أجزأ قطعا ولا يقال قوله بعد ولو

بالورق يدل على جوازه اختيارا فيكون مبينا لمراد هذه العبارة لاندفاعه بعطف ألقين عليه وهو مترتب على فقد الثوب قطعاً فلا دلالة له على الاجزاء به في حالة الاختيار أو الاضطرار وكذا يجوز كونه من جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية فيما يفتقر إليها وهو ماله نفس سائلة أما ما لا نفس له كالسمك فإن الصلاة في ميتته جائزة لطهارته في حال الحياة وحله وعدم نجاسته بالموت وبينه عليه جواز الصلاة في جلد الخنز على المشهور وإن كان ميتا لعدم النفس مع أنه غير مأكول اللحم فجوازها في ميتة المأكول إذا لم يكن له نفس أولى ولو اشترطنا في جواز الصلاة في جلد الخنز تذكيتة باخراجه من الماء حيا كما ذهب إليه بعض الأصحاب أمكن اشتراط ذلك في السمك أيضا وليس في كلام الأصحاب تصريح به على الخصوص وقد اتفق للمحقق الشيخ على رحمه الله في شرح الألفية نقد الاجماع على جواز الصلاة في ميتة السمك ونسب النقل إلى الذكرى عن المعتمر وفي شرح القواعد نقله عن المعتمر بغير واسطة الذكرى وينبغي التثبت في تحقيق هذا النقل فإن الذي ادعى عليه الاجماع في المعتمر ونقله عنه في الذكرى الصلاة في وبر الخنز لا في جلده ولا في جلد السمك ثم ذكر بعد ذلك جلد الخنز ناقلا فيه الخلاف ولم يتعرض لميتة السمك في الكتابين بنفي ولا إثبات فضلا عن نقل الاجماع والذي أوقع في هذا الوهم إن عبارة الذكرى توهم ذلك لكن كونها بطريق النقل عن المعتمر مع نقل لفظ المعتمر يكشف المراد وتحقق إن للكلام في وبر الخنز لا في جلده ولا في جلد ميتة السمك والتعلق بأنه لم يعين محل النقل فلعله في موضع لم يتفق الوقوف عليه تسلسل بالتعلق بالهباء اتكالا بالمنى وإلا فلو بذل الجهد في تحقيق الحق ظهر له جليته فيما ذكرناه مع أنه في الذكرى نقل في المسألة التي فيها دعوى الاجماع عن المعتمر وعبر بلفظه عدة أسطر فالمحل متعين ولا يشترط في صحة الصلاة في جلد ما يؤكل لحمه الدبغ إجماعا بل يجوز فيه وإن لم يدبغ وكذا يجوز في الثوب المتخذ من صوفه وشعره وريشه ووبره وغيرها مما لا تحله الحياة وإن كان ما يؤكل لحمه الذي يؤخذ منه هذه الأشياء ميتة مع غسل موضع الاتصال بالميتة إن أخذ قلعا

ولم ينفصل معه من الميتة
شئ ولو أخذ جزءا لم يحتج إلى التطهير لعدم المقتضى للتنجيس ومثله ما لو قلع ثم
قطع موضع الاتصال والخز الخالص
من الامتزاج بوبر الأرناب والثعالب وغيرهما لا تصح الصلاة فيه لا مطلق الخلوص فلو
كان ممتزجا بالحرير بحيث
لا يكون الخز مستهلكا به لم يضر والخز دابة ذات أربع تصاد من الماء فإذا فقدته
ماتت وقد أجمع الأصحاب على جواز
الصلاة في وبره الخالص مما ذكر وبه أخبار كثيرة وفي جوازها في جلده قولان
أصحهما المساواة لقول الرضا عليه السلام
في رواية سعد بن سعد حين سأله عن جلود الخز فقال هو ذا تلبس فقلت ذاك الوبر
جعلت فداك قال إذا حل وبره حل
جلده وهل يشترط تذكيتة باخراجه من الماء حيا أم لا ظاهر خبر ابن أبي يعفور عن
الصادق عليه السلام إن الله أحله
وجعل ذكاته موته كما أحل الحيتان وجعل ذكاتها موتها ذلك وهو اختيار الذكري قال
في المعبر وعندني في هذه
الرواية توقف لضعف محمد بن سليمان ومخالفتها لما اتفقوا عليه من أنه لا يؤكل من
حيوان البحر إلا السمك ولا من السمك
إلا ما له فلس أما الجواز في الخالص فهو إجماع علمائنا مذكى كان أو ميتا لأنه ظاهر
في حال الحياة ولم ينجس بالموت
فيبقى على الطهارة قال وحدثني جماعة من التجار أنه القندس ولم أتحققه انتهى
وأجاب في الذكري بعد نقل كلام
المعبر بالمعنى عن رواية بأن مضمونها مشتهر بين الأصحاب فلا يضر ضعف الطريق
والحكم بحله جاز أن يستند إلى
حل استعماله في الصلاة وإن لم يذك كما أحل الحيتان بخروجهما من الماء حية فهو
تشبيه للحل ما لحل لا في جنس
الحلال قال ولعله ما يسمى في زماننا بمصر وبر السمك وهو مشهور هناك ومن الناس
من زعم أنه كلب الماء وعلى هذا شكل

ذكاته بدون الذبح لان الظاهر أنه ذو نفس سائلة والله أعلم وهذه العبارة التي نقلها عن الذكرى والمعتبر

هي موضع الوهم في دعوى الاجماع المتقدم وقد تضمن كلام المعتبر أنه لا نفس له وإن الأصحاب مجمعون على جواز الصلاة فيه وإن كان ميتة لذلك والخبر يدل عليه أيضا لان ما كان كالسمك لا نفس له وما لا نفس له لا ينجس بالموت وإن كان قابلا للذكاة فلا منافاة بين دلالة على حصول تذكيتة بالاجزاء وعدم نجاسته بالموت وكذا

تجوز الصلاة في الثوب المعمول جميعه أو بعضه من السنجاب على أصح القولين والروايات فيه مختلفة وجملتها لا تخلو من شيء أما ضعف في السند أو إشكال في المتن وأقوى دلالة على الصحة صحيحة علي بن راشد عن أبي جعفر عليه السلام صل في الفنك والسنجاب وليس من الجانبين صحيح غيرها إلا أنها تضمنت حل الصلاة في الفنك ولا يقولون به وذهب الأكثر إلى المنع لرواية زرارة عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن أشياء منها السنجاب فأجاب بأن كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسدة لا تقبل تلك الصلاة وفي إسنادها ابن بكير

وهو فاسد العقيدة وحمل في الذكرى المنع في السنجاب على الكراهة وإن حرم الباقي ويجوز استعمال المشترك في معنيه بقريئة وإنما تجوز الصلاة فيه مع تذكيتة لأنه ذو نفس قطعاً قال في الذكرى وقد اشتهر بين التجار والمسافرين

أنه غير مذكى ولا عبرة بذلك حملاً لتصرف المسلمين على ما هو الأغلب انتهى ولأن متعلق الشهادة إذا كان غير محصور لا تسمع والممتزج بالحرير وإن كان الحرير أكثر بل لو كان الخليط عشرة كما صرح به في المعتبر ما لم يضمحل الخليط بحيث يصدق على الثوب أنه إبريسم لقلة الخليط لا اقتراحاً مع وجود ما يعتبر من الخليط ولا يتحقق المزج بنخايطه بغيره ولا

بجعل بطانة الثوب منه وطهارته من غيره أو بالعكس أو جعلهما معا من غيره وحشوهما به بل يلحق ذلك كله بالمحض لا بالممتزج والقز نوع من الحرير ويحرم لبس الحرير المحض وهو غير الممتزج بغيره مما تجوز الصلاة فيه كما تقدم على الرجال وعلى ذلك إجماع علماء الاسلام وبه أخبار متواترة ولا فرق بين حال الصلاة

وغيره فتبطل الصلاة وإن لم يكن هو الساتر للنهي عن الصلاة فيه المقتضى للفساد ووافق المحقق هنا للنص كل ذلك في حال الاختيار أما عند الضرورة كدفع الحر والبرد والقمل فيجوز إجماعا وكذا في الحرب وإن لم يكن ضرورة تدعو إلى لبسه للاجماع والخبر قال في المعتبر و لأنه تحصل به قوة القلب ومنع ضرر الزرد عند حركته فجرى مجرى الضرورة وخرج بقيد الرجال النساء وسيأتي والصبيان والخنثى ولا ريب في عدم التحريم على الصبيان لأنه من خطاب الشرع المشروط بالتكليف لكن هل يحرم على تمكينهم منه يحتمله لقوله صلى الله عليه وآله حرام على ذكور أمتي وقول جابر كنا ننزعه عن الصبيان ونتركه على الجوارى واختار المصنف في التذكرة تبعا للمحقق وتبعهما الشهيد في الذكرى الكراهة لعدم تكليف الصبي فلا يتناوله الخبر لما قلناه وللأصل وفعل جابر وغيره محمول على التورع وأما الخنثى فألحقها جماعة بالرجل آخذا بالاحتياط وللبحث فيه مجال ويشمل التحريم جميع أنواع الثياب إلا ما لا يتم الصلاة فيه وحده مثل التكة والقلنسوة والخف والمنطقة وأشباه ذلك فإن لبسه جائز على كراهة على أصح القولين لرواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام كل ما لا يتم الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الإبريسم والقلنسوة والخف والزنار يكون في السراويل ويصلى فيه و وجه المنع عموم الأخبار المانعة من الصلاة في الحرير وما رواه محمد بن عبد الجبار قال كتبت إلى أبي محمد عليه السلام هل يصلي في قلنسوة حرير محض أو قلنسوة ديباج فكتب لا تحل الصلاة في حرير محض وطريق الجمع بين الاخبار حملها على الكراهة مع أنها مكاتبة لا تعارض المشافهة وعدم دلالتها نصا وعدم إمكان حملها على عمومها لتناولها الخيط

الواحد ويجوز الركوب عليه والافتراش له والصلاة عليه والنوم والتكأة لصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن فراش حرير ومثله من الديباج ومصلى حرير ومثله من الديباج يصلح للرجل النوم عليه والتكأة والصلاة قال يفرشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه وتردد فيه في المعتبر لعموم تحريمه على الرجال ولا وجه له لان الخبر مخصص للعام فهو مقدم والظاهر إن التدثر به كالاتراش له إذ لا يعد لبسا والكف به بأن يجعل في رؤس الأكمام والذيل وحول الزيق لان النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلث أو أربع وروى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج والأصل في الكراهة استعمالها في بابها وهو ما رجح تركه مع عدم المنع من نقيضه والمراد بالأصابع المضمومة اقتصارا في المستثنى على المتيقن وكذا يجوز اللبنة من الحرير وهي الجيب لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله كان له جبة كسروانية لها لبنة ديباج وفرجاها مكفوفان بالديباج واعلم إن التحديد بأربع أصابع ورد في أحاديث العامة عن النبي صلى الله عليه وآله كما تقدم ولم نقف على تحديده في أخبارنا وذكره بعض الأصحاب كذلك وللتوقف فيه مجال ويجوز لبس الحرير أيضا للنساء إجماعا ولما روى عنه صلى الله عليه وآله في الحرير أنه حرام على ذكور أممي وغيره ولا فرق في جواز لبسه له بين حالة الصلاة وغيرها خلافا للصدوق حيث منع من صلاتهن فيه وإن جوز لبسه في غير الصلاة استنادا إلى خبرين لا ينهضان حجة في مخالفة ما عليه الأصحاب ودلت عليه الاخبار مع عدم سلامة الطريق وقبول التأويل بما يدفع المنافاة ويكره الصلاة في الثياب السود عدا العمامة والخف والكساء (لما رواه الكليني رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام يكره السواد إلا في ثلاثة الخف والعمامة والكساء صح) وقال ابن بابويه ولا تصل في السواد فإن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تلبسوا لباس أعدائي ولا تسلكوا مسالك أعدائي فتكونوا أعدائي واقتصر أكثر الأصحاب في الكراهة على السواد

وزاد المصنف وجماعة للرجل المعصفر والمزعفر والمشبع بالحمرة وفي المبسوط
يكره لبس الثياب المقدمة بلون من الألوان
وأراد بالمقدمة المصبوغة المشبعة وتبعه عليه جماعة ويدل عليه رواية حماد عن أبي
عبد الله عليه السلام قال
يكره الصلاة في الثوب المصبوغ المشبع المقدم واعلم إن حديث السواد دل بإطلاقه
على كراهة لبسه في الصلاة وغيرها
وحديث حماد دل على كراهة الصلاة وروى يزيد بن خليفة عن أبي عبد الله عليه
السلام أنه كره الصلاة في المشبع
بالمصفر والمصفر بالزعفران ومفهومهما عدم كراهة لبسه في غيرها وطريق الجمع تؤكد
الكراهة في حال الصلاة
فإن العمل بالمفهوم ضعيف ويمكن الحمل المطلق على المقيد وحمل المحقق حديث
حماد على المصبوغ المشبع بالحمرة آخذاً
من ظاهر كلام الجوهرى في تفسير القدم بسكون الفاء أنه المصبوغ بالحمرة مشبعا
ولا منافاة حينئذ بين كراهة الأسود
مطلقا وغيره في حال الصلاة ويؤيده ما رواه البراء بن مالك قال ما رأيت من ذي لمة
في حلة حمراء أحسن من رسول
الله صلى الله عليه وآله وما روى أنه صلى الله عليه وآله كان يصبغ ثيابه كلها حتى
عمامته بالصفرة وأنه صلى الله
عليه وآله لبس بردين أخضرين وأنه صلى الله عليه وآله كان يخطب فرأى الحسن
والحسين عليهما السلام
قميصان أحمران يمشيان ويعثران فنزل إليهما رسول الله صلى الله عليه وآله ولم ينكر
لباسهما والكساء بالمد
واحد الأكسية ثوب من صوف ومنه العباءة قاله الجوهرى وليس المراد باستثناء الثلاثة
من الكراهة كون سوادها
مستحبا بل مجرد انتفاء الكراهة والخبر السالف وعبارة الأصحاب لا يدل على مزيد من
ذلك لان نفي الكراهة
أعم من الاستحباب والإباحة فلا يدل عليه فيرجع إلى الدليل الخارجى وقد روى
استحباب القطن وكونه أبيض و
روى الكليني عن الصادق عليه السلام النهى عن لبس الصوف والشعر إلا من علة وعن
لبس النعل السوداء أو استحباب الصفراء

والخف الأسود وتكره الصلاة في الثوب الواحد الرقيق غير الحاكي للعودة للرجل
تحصيلا لكمال الستر ولو حكى ما تحته
لم يجز قطعا واحترز بالرقيق عن الثوب الواحد الصفيق فإن الصلاة فيه وحده لا تكره
في ظاهر كلام الأصحاب
وروى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلى في ثوب واحد
إذا كان صفيقا فلا بأس ورووا عن
جابر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى في ثوب واحد متوشحا به وربما
عليه الاتفاق على استحباب
العمامة والسراويل وعلى كراهة الإمامة بغير رداء فيكون ترك ذلك مكروها أيضا واعتذر
له في الذكرى بحمل كلام
القائل بثوب واحد على الجواز المطلق وهو أعم من الكراهة قال أو يريد به على البدن
فلا ينافي استحباب العمامة ويمكن
الجواب بأن المراد بالمكروه ما نص على رجحان تركه عينا فترك المستحب لا يعد
مكروها بل هو خلاف الأولى فيندفع
الايراد باستحباب العمامة والسراويل ويحمل الرجل هنا على غير الامام جمعا بين
الكلامين لان كراهة صلاته
بغير رداء على أصلها لرواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أم
قوما في قميص ليس عليه رداء
قال لا ينبغي أن لا يكون عليه رداء وعمامة يرتدي بها وهذا الفرق بين المكروه
وخلاف الأولى يحتاج إليه في كثير من أبواب
الفقه وفيه بحث أصولي واحترز بالرجل عن المرأة فإن أقل ما يجوز لها الصلاة فيه
ثوبان درع وخمار نعم
لو أمكن ستر الرأس والجسد بالثوب الواحد كفى وإن يأتزر على القميص أي فوقه
لقول الصادق عليه السلام في
رواية أبي بصير لا ينبغي أن تتوشح بإزار فوق القميص إذا صليت فإنه من ذي الجاهلية
قال المصنف ولأن فيه تشبها
بأهل الكتاب وقد نهينا عن التشبه بهم ورد بأن التوشح غير الاتزار واستلزامه التشبه
بأهل الكتاب غير معلوم
فلا دلالة حينئذ على كراهة الاتزار فوق القميص بل قد روى نفى البأس عنه موسى بن
عمر (عمير خ ل) بن بزيع قال قلت للرضا
عليه السلام أشد الإزار والمنديل فوق قميصي في الصلاة قال لا بأس به وروى موسى
بن القسم البجلي قال رأيت أبا
جعفر الثاني عليه السلام يصلى في قميص قد ائتزر فوقه بمنديل قال المحقق في المعتبر

والوجه إن التوشح فوق القميص
مكروه أما شد المئزر فليس بمكروه قال في الذكرى ولا بأس به لامساس الحاجة إليه
في الثوب الشاف وإما جعل المئزر
تحت القميص فقد ادعى المصنف الاجماع على عدم كراهته وقد روى زياد بن المنذر
عن أبي جعفر عليه السلام في الذي
يتوشح ويلبس قميصه فوق الإزار قال هذا عمل قوم لوط قلت فإنه يتوشح فوق القميص
قال هذا من التجبر قلت
وفى هذا الحديث إشارة إلى أن المراد بالتوشح هنا هو الاتزار فيدل على ما قاله
الجماعة من كراهة أن يأتزر
فوق القميص ويؤيده أن الوشاح في الأصل عند أهل اللغة شئ يشد على الوسط
والتوشح مأخوذ منه
قال في الصحاح الوشاح ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين
عاتقها وكشحيها يقال
توشحت المرأة إذا لبسته قال وربما قالوا توشح الرجل بثوبه والكشح ما بين الخاصرة
إلى الضلع الخلف انتهى
وينبه عليه أيضا قوله عليه السلام في خبر أبي بصير المتقدم لا ينبغي أن يتوشح بإزار
فوق القميص فإن الإزار هو
المئزر قال في الصحاح وهو كقولهم ملحف ولحاف ومقرم وقرام قال وموضع الإزار
من الحقوين فحديث أبي
بصير دال على كراهة المئزر فوق القميص كما ذكره أكثر الأصحاب واحتجوا عليه به
وهو جيد في موضعه والله أعلم
وأن يشتمل الصماء وهو موضع وفاق والمشهور بين الأصحاب في تفسيره ما ذكره
الشيخ رحمه الله وهو أن يلتحف
بالإزار ويدخل طرفه تحت يده ويجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود والمراد
بالالتحاف ستر المنكبين به
وقد اختلف أهل اللغة فيه ففي الصحاح هو أن تجلل جسداك بثوبك نحو شملة الاعراب
بأكسيتهم وهو أن

يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن ويغطيها جميعا قال وذكر أبو عبيد أن الفقهاء يقولون هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه وقال الهروي هو أن يتجلل بثوبه ولا يرفع منه جانبا ويدل على ما فسره الأصحاب ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام إياك والتحاف الصماء قلت وما التحاف الصماء قال أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد ولا فرق في الكراهة بين أن يكون تحته ثوب أم لا لعموم النهى ويجئ على ما نقله أبو عبيد عن الفقهاء تقييد الكراهة بعدم ثوب تحته يستر الفرج أو يصلى الرجل بغير حنك وهو إدارة جزء من العمامة تحت الحنك فإن ذلك مستحب وتركه مكروه وقال ابن بابويه لا يجوز تركه لمرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام من تعمم فلم يتحنك فأصابه داء لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه وروى عيسى بن حمزة عنه عليه السلام من اغتم فلم يدر العمامة تحت حنكه فأصابه ألم لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه وإلا حجة فيهما على منع الترك وإنما يدلان على تأكيد الاستحباب ولا يختص استحباب التحنك بالصلاة لاطلاق الاخبار أو عمومها بل الصلاة إنما دخلت في العموم ومما يدل على حكم غير الصلاة صريحا ما رواه الصدوق عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال من خرج في سفره فلم يدر العمامة تحت حنكه فأصابه ألم لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه وقال عليه السلام ضمنت لمن خرج من بيته معتما أن يرجع إليهم سالما وقال عليه السلام أنى لا عجب ممن يأخذ في حاجة وهو معتم تحت حنكه كيف لا تقضى حاجته وقال النبي صلى الله عليه وآله الفرق بين المسلمين والمشركين التلحي ورووا عنه صلى الله عليه وآله أنه أمر بالتلحي ونهى عن الاقتعاط قال الهروي يقال جاء الرجل مقتعطا إذا جاء معتما طابقا لا يجعلها تحت ذقنه وفى الصحاح الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك والتلحي تطويق العمامة تحت الحنك وهذه الاخبار دلت على تأدى السنة بإدارة جزء

من العمامة (تحت الحنك صح) سواء كان طرفها
أم غيره قال في الذكري وفي الاكتفاء بالتلحي بغيرها بحيث يضمنها نظر من مخالفة
المعهود ومن إمكان كون الغرض
حفظ العمامة من السقوط وهو حاصل قال ولكن خبر الفرق بين المسلمين والمشركين
مشعر باعتبار التحنك المعهود
قلت الأخبار المذكورة صريحة في اعتبار كونه بالعمامة كقول الصادق عليه السلام ولم
يدر العمامة وقوله عليه السلام
وهو معتم تحت حنكه وقولهم في تفسير الاقتعاط أن لا يجعل العمامة تحت حنكه وأما
خبر الفرق فهو أبعدها دلالة
لاطلاقه التلحي وإمكان صدقه بغيرها وعلى ما فسره به أهل اللغة من أنه تطويق العمامة
تحت الحنك يساوى
غيره في الدلالة فلا وجه لتخصيصه بها والتعليل بكون الغرض به حفظ العمامة من
السقوط غير معلوم صريحا ولا
إيماء فالإقتصار على ما دلت عليه الأخبار من اختصاصه بالعمامة متعين والثام للرجل
والنقاب للمرأة إذا
لم يمنعا القراءة أو شيئا من الأذكار الواجبة أو سماعها وفاقا للتذكرة وروى الحلبي عن
أبي عبد الله عليه السلام
في الرجل يقرأ في صلاته وثوبه على فيه فقال لا بأس بذلك إذا سمع الهمهمة ويحرم
كل واحد منهما لو منع
القراءة أو شيئا من الأذكار الواجبة أو سماعها كما تقدم وتقييد المصنف بالقراءة خرج
مخرج المثال وأطلق
المفيد المنع من الثام والعمل على المشهور وفي مضمرة سماعة في الرجل يصلى ويتلو
القرآن وهو متلثم لا بأس
وإن كشف عن فيه فهو أفضل والقباء بالمد المشدود في غير الحرب ذكر ذلك
الشيخان والمرضى وكثير من الأصحاب
والمستند غير معلوم قال الشيخ في التهذيب ذكره علي بن الحسين بن بابويه وسمعناه
من الشيوخ مذاكرة ولم

أجد به خبرا مستندا قال في الذكرى بعد حكاية قول الشيخ قلت قد روى العامة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يصلى أحدكم وهو محرم وهو كناية عن شد الوسط وظاهر ذكره لهذا الحديث جعله دليلا على كراهة القباء المشدود من جهة النص وهو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المدعى ونقل في البيان عن الشيخ كراهة شد الوسط والإمامة بغير رداء وهو ثوب أو ما يقوم مقامه يجعل على المنكبين لرواية سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام حين سأله عن رجل أم قوما في قميص ليس عليه رداء قال لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها ولأنه مميز عنهم بفضيلة الإمامة فينبغي أن يمتاز عنهم في رأى العين وكما يستحب الرداء للامام يستحب لغيره من المصلين وفاقا للشهيد رحمه الله وإن كان للامام أكد ويدل على عموم الاستحباب تعليق الحكم على مطلق المصلى في عدة إخبار مثل خبر زرارة عن الباقر عليه السلام أدنى ما يجزيك أن تصلى فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي خطاف وعن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في رجل ليس معه إلا سراويل قال يحل التكة منه ويجعلها على عاتقه وعن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام فليجعل على عاتقه شيئا ولو حبلا وهذه الأخبار كما تدل على حكم المصلى من غير تقييد بالامام تدل على الاجتزاء بمسمى الرداء وإن لم يكن ثوبا وإن كان المعهود أفضل وإنما المصنف خص الامام بكراهة تركه مع عموم استحبابه بناء على أن المراد بالمكروه ما نص على رجحان تركه عينا لا ما كان فعله خلاف الأولى وقد تقدم في خبر سليمان بن خالد ما يدل على كراهة تركه للامام بقوله في السؤال عنه لا ينبغي إلخ فإن ظاهره الكراهة وباقي الاخبار دلت على استحباب الرداء من غير تصريح بكراهة تركه بالمعنى المذكور وهذا هو الوجه في تخصيص المصنف الامام لأنه بصدد بيان المكروه لا بيان المستحب ولو أريد بالمكروه معناه الأعم وهو ما رجح تركه مع عدم المنع من نقيضه كره ترك الرداء لمطلق المصلى لكن هذا الاصطلاح لم يستعمله المصنف في كتبه غالبا يعلم ذلك من استقراءها واعلم أنه ليس في هذه الأخبار وأكثر

عبارات الأصحاب بيان كيفية
لبس الرداء بل هي مشتركة في أنه يوضع على المنكبين وفي التذكرة هو الثوب الذي
يوضع على المنكبين ومثله في النهاية
فيصدق أهل السنة بوضعه كيف اتفق لكن لما روى كراهة سدله وهو أن لا يرفع أحد
طرفيه على المنكب وأنه من
فعل اليهود وروى علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل هل
يصلح له أن يجمع طرفي رداءه على يساره قال
لا يصلح جمعهما على اليسار ولكن اجمعهما على يمينك أو دعهما تعين إن الكيفية
الخالية عن الكراهة هي وضعه على
المنكبين ثم رد ما على الأيسر على الأيمن وهذه الهيئة فسره بعض الأصحاب لكن لو
فعله على غير هذه الهيئة
خصوصا
ما نص على كراهته هل ثياب عليه لا يبعد ذلك لصدق مسمى الرداء وهو في نفسه
عبادة لا يخرجها كراهتها عن أصل
الرجحان ويؤيده إطلاق تلك الأخبار وغيرها وأنها أصح من الاخبار المفيدة
واستصحاب الحديد في حالة
كونه ظاهرا ولو كان مستورا جاز من غير كراهة روى موسى بن أكيل عن الصادق
عليه السلام لا بأس بالسكين و
المنطقة للمسافر في وقت ضرورة ولا بأس بالسيف وكل السلاح في الحرب وفي غير
ذلك لا يجوز في شئ من الحديد فإنه
مسخ نجس وروى عمار إذا كان الحديد في غلاف فلا بأس به والجمع بينهما بحمل
المطلق على المقيد وتعليل المنع
بنجاسته محمول على كراهة استصحابه مجازا كما نبه عليه المحقق في المعتبر قال
لأنه طاهر باتفاق الطوائف فإذا ورد
التنجيس حملناه على كراهة استصحابه فإن النجاسة قد تطلق على ما يستحب تجنبه
والصلاة في ثوب المتهم بالتساهل
في النجاسة احتياطا للصلاة ولما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في
الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل

الجري ويشرب الخمر فيرده فيصلى فيه قبل أن يغسله قال لا تصل فيه حتى تغسله
والمراد بالنهي هنا الكراهة
لا التحريم جمعا بين ما ذكر وبين ما دل على الطهارة كرواية عبد الله بن سنان أيضا
أن أباه سئل الصادق عليه السلام
في الذمي يعيره الثوب وهو يعلم أنه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير فيرده عليه
أيغسله قال عليه السلام صل فيه ولا
تغسله فإنك أعرتة وهو طاهر ولم تستيقن أنه نجسه فلا بأس أن تصلى فيه حتى تستيقن
أنه نجسه ورواية معاوية بن
عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابرية يعملها المجوس وهم
يشربون الخمر ألبسها ولا أغسلها
وأصلي فيها قال نعم قال ثم بعثت بها إليه في يوم الجمعة حين ارتفع النهار فكأنه عرف
ما أريد فخرج فيها إلى الجمعة
ومثله روى المعلى بن خنيس عنه عليه السلام وفي هذه الأخبار إشارة إلى أن غلبة ظن
النجاسة لا تقوم مقام العلم
وإن استندت إلى سبب والحق في الذكرى به من لا يتوقى المحرمات في الملابس وهو
حسن وينبه عليه كراهة معاملة
الظالم وأخذ ماله وفي الخلل المصوت للمرأة دون الأصم لرواية علي بن جعفر عن
أخيه موسى عليه السلام أنه سأله
عن الخلاخيل هل يصلح لبسها للنساء والصبيان قال إن كن صما فلا بأس وإن كان لها
صوت فلا يصلح وعدم
صلاحية لبسه مطلقا يدل على عدمها في حال الصلاة بطريق أولى وربما علل الكراهة
باشتغال المرأة به
المنافى للخشوع فيتعدى إلى كل مصوت بحيث يشغل السر فلا يكره ذلك للصماء
والحديث المتقدم يدل بإطلاقه على
الكراهة لها مطلقا والتماثيل والصورة في الخاتم والثوب والسيف سواء الرجل والمرأة
والمراد بالتمثال والصورة
ما يعم مثال الحيوان وغيره كما صرح به المصنف في المختلف ونقله عن الأصحاب
نظرا إلى إطلاق عباراتهم ويدل على ذلك
رواية ابن بزيع عن الرضا عليه السلام أنه سأله عن الثوب فكره ما فيه التماثيل وروى
عمار أنه سئل أبا عبد الله
عليه السلام عن الصلاة في ثوب يكون في علمه مثال طير أو غير ذلك قال لا وفي
الخاتم فيه مثال الطير أو غير ذلك
لا يجوز الصلاة وحمل على الكراهة جمعا بين الاخبار وخص ابن إدريس الكراهة

بتمثيل الحيوان وصورها لا غيرها
من الأشجار ويدل عليه الاذن في صور الأشجار بقوله تعالى يعملون له ما يشاء من
محاريب وتمثيل فعن أهل
البيت عليهم السلام أنها كصور الأشجار وما رووه عن ابن عباس أنه قال للمصور
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا فيعذبه في جهنم وقال إن
كنت ولا بد فاعلا فاصنع
الشجر وما لا نفس له والحق أنه لا يلزم من جواز عملها عدم كراهة الصلاة فيها
فيستفاد الكراهة من عموم الأخبار المتقدمة
كما اختاره الأكثر ولا تحرم الصلاة خلافا للشيخ لان ذكر الكراهة في بعض الاخبار
الدال على الاذن
صريحا يقتضى حمل ما دل على عدم الجواز عليه جمعا بين الاخبار مع أن ذلك لم يرد
إلا في خبر عمار وهو ضعيف
ومتى غيرت الصورة زالت الكراهة لانتفاء المقتضى ولصحيحة محمد بن مسلم عن
الباقر عليه السلام لا بأس أن يكون
التمثيل في الثوب إذا غيرت الصورة
وتحرم الصلاة في جلد الميتة وإن دبغ بإجماعنا وتواتر الاخبار عن أهل البيت
عليهم السلام في ذلك كخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وقد سأله عن جلد
الميت يلبس في الصلاة فقال
لا ولو دبغ سبعين مرة ولا فرق في ذلك بين مأكول اللحم وغيره ولا بين ما يمكن ستر
العورة به وغيره لقول
الصادق عليه السلام في مرسل ابن أبي عمير لا تصل في شئ منه ولا شسع ولأن الميتة
نجسة والدباغ غير مطهر
عندنا وفي حكم الميتة ما يوجد مطروحا وإن كان في بلاد الاسلام لأصالة عدم التذكية
وما في يد كافر أو في
سوق الكفر وإن أخبر بالتذكية وفي الحاق ما يوجد في يد مستحل الميتة بالدبغ بها
وإن أخبر بالتذكية بل في

يد المخالف مطلقا من غير الفرق المحكوم بكفرها وجهان والمشهور الفتاوى
والاخبار طهارتها وجواز الصلاة فيها
وإن لم يخبر ذو اليد بالتذكية فلو أخبر ثبت الحكم بطريق أولى وإن كان التنزه عنه
أفضل مطلقا وقد روى في الكافي
والتهذيب عن عبد الرحمن بن الحجاج قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن أدخل سوق
المسلمين أعني هذا الخلق الذين يدعون
الاسلام فاشترى منها الفراء للتجارة فأقول لصاحبها أليس هي ذكية فيقول بلى فهل
يصلح لي أن أبيعها علي أنها ذكية
فقال لا ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول قد شرط الذي اشتريتها منه أنها ذكية قلت وما
أفسد ذلك قال استحلال
أهل العراق للميتة وزعموا أن دباغ جلد الميتة ذكاته ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك
إلا على رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا الخبر كما دل جواز الاستناد في الجلود
المأخوذة من سوق المسلمين إلى أصالة الطهارة وصحة
حال المسلم يدل على أنه ينبغي التحرز والتحرج من الحكم بالذكاة على اليقين ولو
كان نهيه عليه السلام له عن

الاخبار

بالتذكية دليلا على عدمها لما جاز له بيعها ولا شراؤها وعن أبي بصير عنه عليه السلام
كان علي بن الحسين عليه السلام
رجلا صردا فلا تدفيه فراء الحجاز لان دباغتها عنها بالقرط فكان يبعث إلى العراق
فيؤتى مما قبلكم الفرو فيلبسه فإذا
حضرت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذي يليه وكان سئل عن ذلك فيقول إن أهل
العراق يستحلون لباس الجلود
الميتة ويزعمون أن دباغه ذكاته وهذا الخبر أيضا يدل على ما تقدم من جواز الاستعمال
واستحباب التنزه ولو
كان محكوما بكونه ميتة لما جاز لبسه في حال وأما ما يوجد في سوق الاسلام مع من
يجهل حاله فلا ريب في جواز
الشراء منه والبناء على الطهارة للنص ونفى الحرج والمراد بسوق الاسلام ما يغلب على
أهله الاسلام وإن كان
حاكمهم كافرا ولا عبرة بنفوذ الاحكام وتسلبت الاحكام كما زعم بعضهم لاستلزامه
كون بلاد الاسلام المختصة التي
يغلب عليها الكفار ونفذت أحكامهم فيها سوق كفر وكون بلاد الكفر المحضة التي
غلب عليها المسلمون وأجروا
على أهلها أحكام المسلمين سوق إسلام وإن لم يكن فيهم مسلم وهو مقطوع الفساد

ويدل على ما ذكرناه من اعتبار الأغلبية مع دلالة العرف عليه رواية إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام لا بأس بالصلاة في الفرو اليماني وفيما صنع في أرض الاسلام قلت له فإن كان فيها غير أهل الاسلام قال إن كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر البنظري قال سألته عن الرجل يأتي السوق فيشتري منه الفراء لا يدرى أذكية هي أم لا يصلى فيها قال نعم ليس عليكم المسألة إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم أن الدين أوسع عليهم من ذلك وفي معنى هذه الأخبار أخبار أخرى كثيرة وكذا تحرم الصلاة في جلد ما لا يؤكل لحمه سواء قبل التذكية وذكي أم لا والدباغ غير مؤثر في الطهارة ولا في جواز الصلاة فيما منع منه عندنا فتحرم الصلاة فيه وإن دبغ بإجماع علمائنا وقد تظافت بذلك أخبارهم ولا فرق أيضا في ذلك بين ما تتم الصلاة فيه منفردا وغيره خلافا للشيخ حيث جوزها فيما لا تتم الصلاة فيه وكذا تحرم الصلاة في صوفه وشعره وريشه ووبره عدا ما استثنى من الخبز والسنجاب وعلى ذلك أيضا إجماع علمائنا نقله في المعتبر وروى ابن أبي عمير عن ابن بكير عن زرارة قال أخرج أبو عبد الله عليه السلام كتابا زعم أنه إمام رسول الله صلى الله عليه وآله إن الصلاة في كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره و جلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسدة لا تقبل تلك الصلاة حتى تصلى في غيره وهذه الرواية تدل على تحريم الصلاة في الثوب المعمول من ذلك وإن لم تتم الصلاة فيه وفي الملقى عليه شيء منه وإن لم يكن معمولا ويؤيدها مكاتبة إبراهيم بن محمد الهمداني قال كتبت إليه يسقط على ثوبي الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية ولا ضرورة فكتب

لا تجوز الصلاة فيه لكن في الاحتجاج بهما على الاطلاق بحث أما الأولى ففي سندها ابن بكير وهو فاسد العقيدة وإن كان ثقة وتضمنت أيضا منع الصلاة في جلد السنجاب لأنها وقعت جوابا عنه وعن غيره مما لا يؤكل لحمه والثانية مكاتبة والمسؤول فيها مجهول فهي مقطوعة وتعارضان بما هو أصح سندا كرواية محمد بن عبد الجبار أنه كتب إلى أبي محمد عليه السلام يسأله هل يصلى في قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكة حرير أو تكة من وبر الأرناب فكتب لا تحل الصلاة في الحرير المحض وإن كان الوبر ذكيا حلت الصلاة فيه وغيرها من الاخبار وطريق الجمع حمل روايات المنع على الثوب المعمول من ذلك والجواز على ما طرح على الثوب من الوبر ونحوه وممن صرح بالجواز في ذلك الشيخ رحمه الله والشهيد في الذكرى وهو ظاهر المعبر وجمع الشيخ بينها لحمل الجواز على ما يعمل منها مما لا تتم الصلاة فيه وحده كالتكة والقلنسوة كما وقع التصريح به في مكاتبة العسكري عليه السلام وأجيب بضعف المكاتبة ولأنها تضمنت قلنسوة عليها وبر فلا يلزم جوازها من الوبر كذا ذكر في الذكرى والمعبر وفيه نظر فإن المكاتبة إنما تضعف عن المشافهة مع تساوى السند وقد عرفت ضعف سند المشافهة وغاية ما فيها كونها من الموثق فلا يترجح على صحيح المكاتبة وأيضا فقصرها من جهة المكاتبة عن ما دل على المنع يقتضى المنع من الصلاة في الوبر مطلقا ولو كان مرميا على الثوب والشهيد لا يقول به ثم هي مصرحة بجواز الصلاة في الوبر المسؤول عنه ومن جملة ما وقع السؤال عنه التكة المعمولة من وبر الأرناب فكيف يدعى أنها تضمنت ما على القلنسوة من الوبر لا غير وربما فرق بين شعر الانسان وغيره مما لا يؤكل لحمه لعموم البلوى بالأول وجواز الصلاة فيه متصلا فكذا منفصلا عملا بالاستصحاب ولمكاتبة علي بن ريان عن أبي الحسن عليه السلام هل يجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان وأظفاره قبل أن ينفذه ويلقيه عنه فوقع يجوز و هذا الحديث يقتضى بإطلاقه عدم الفرق بين شعر المصلى وغيره وهو حسن وإن كان القول بجواز الصلاة في سائر الشعر ونحوه مما لا يكون لباسا ولا داخلا في نسخه متجها ولا ريب أن تجنبه أحوط

وكذا تحرم الصلاة فيما يستر ظهر
القدم ولا ساق له بحيث يغطي المفصل الذي بين الساق والقدم وشيئا من الساق وإن
قل كالشمشك بضم الشين
وكسر الميم والنعل السندي وشبهها على المشهور بين الأصحاب واستندوا في ذلك
إلى فعل النبي صلى الله عليه وآله وعمل
الصحابة والتابعين والأئمة الصالحين فإنهم لم يصلوا في هذا النوع ولا نقله عنهم ناقل
ولو وقع لنقل مع عموم
البلوى به ولا يخفى عليك ضعف هذا المستند فإنها شهادة على النفي غير المحصور
فلا تسمع ومن الذي أحاط علما
بأنهم كانوا لا يصلون فيما هو كذلك ولو سلم ذلك لم يكن دليلا على عدم الجواز
لامكان كونه غير معتاد لهم بل الظاهر
هو ذلك فإنه ليس لباس العرب وأهل الحجاز ولو علم أنهم كانوا يلبسونه ثم ينزعونه
في وقت الصلاة لم يكن أيضا دليلا
على تحريم الصلاة فيه لان نزعهم له أعم من كونه على وجه التحريم أو الاستحباب
ولأن ذلك لو تم لزم تحريم الصلاة في
كل شئ لم يصل فيه النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام فالقول بالجواز
أوضح لضعف دليل المنع وأصالة
البراءة وصدق امتثال المأمور به على وجهه المتحقق لكن يكره في ذلك خروجا من
خلاف جماعة من الاجلاء وحيث كان
الحكم مخصوصا بما لا ساق له مع كونه ساترا لظهر القدم فلا تحريم ولا كراهة فيما
ليس كذلك لعدم الوصفين كالنعل
العربي بل يستحب الصلاة فيه عند علمائنا وقد روى عن عبد الله عليه السلام إذا صليت
فصل في نعليك إذا كانت
طاهرة فإنه يقال ذلك من السنة وعن معاوية بن عمار أنه قال رأيت أبا عبد الله عليه
السلام يصل في نعليه غير مرة
ولم أره ينزعهما قط وغيرهما من الأحاديث ولا فيما فقد أحدهما وهو عدم الساق بأن
كان له ساق كالخف والجورب

وهو فعل مخصوص له ساق وهو معرب ومثلهما الجرموق قال في الذكرى وهو خف واسع قصير يلبس فوق الخف وإنما جازت الصلاة في هذا النوع لثبوت صلاتهم عليهم السلام فيه أو أذنهم فيها روى البزنطي عن الرضا عليه السلام سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشترى الخف لا يدري أذكى هو أم لا ما تقول في الصلاة فيه أوصلي فيه قال نعم أنا نشترى الخف من السوق ويصنع لي فأصلي فيه وليس عليكم المسألة وهذا الخبر كما يدل على المدعى من جواز الصلاة في الخف يدل أيضا على جواز الاخذ بظاهر الحال في الجلود المأخوذة من أيدي من ظاهره الاسلام ولا يجب البحث عن الحال وروى إبراهيم بن مهزيار قال سألته عن الصلاة في جرموق وبعثت إليه به فقال يصلى فيه

وعن الحسن بن الجهم قال قلت لأبي الحسن عليه السلام اعترض السوق فاشترى خفا لا أدري أذكى هو أم لا قال صل فيه قلت والنعل قال مثل ذلك قلت أنى أضيق من هذا قال أترغب عنا كان أبو الحسن عليه السلام يفعلها ولما فرغ من ذكر جنس الساتر للعورة وشرائطه أراد أن يبين العورة التي يجب على المصلى سترها وهي تختلف باختلاف صنفه كما بينه بقوله وعورة الرجل التي يجب سترها في الصلاة وعن الناظر المحترم وما يلحق بالصلاة كالطواف هي قبله وهو القضيب والبيضتان دون العانة ودبره وهو نفس المخرج دون الأليين بفتح الهمزة والياء بغير تاء تثنية الالية بالفتح أيضا ودون الفخذ فإنهما ليسا من العورة في المشهور وعليه شواهد من الاخبار مروية من الطرفين وذهب بعض الأصحاب إلى أن العورة من السرة إلى الركبة وآخرون إلى نصف الساق وهما شاذان وهاتان العورتان يجب على الرجل سترهما في المواضع المذكورة مع القدرة عليه ولو بالورق الكائن من الشجر والحشيش والطين الساتر للحجم واللون وظاهر العبارة أن ذلك على وجه التخيير فيجوز الاستتار بالورق مع إمكان الثوب كما يجوز بالطين مع إمكانهما لحصول مقصود الستر ولرواية علي بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام حين سأله عن رجل قطعت عليه الطريق فبقي عريانا وحضرت الصلاة قال إن

أصاب حشيشا يستر عورته أتم صلاته في الركوع والسجود وإن لم يصب شيئا يستر
عورته أوماً وهو قائم وقول الباقر
عليه السلام النورة سترة وفي القواعد قدم الثوب على الحشيش والورق أو خير بينهما
وبين الطين وفي الذكرى ساوى
بين الأولين وقدمهما على الطين واستند في التخيير بينهما إلى رواية علي بن جعفر
واستدل لتقدمهما على الطين
بعدم فهمه من الساتر عند الاطلاق وبقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فإن ذلك
لا يعد زينة ولا يفهم من اللفظ
والتحقيق إن خبر علي من جعفر ظاهر في فاقد الثوب فلا يتم الاحتجاج به على التخيير
بينه وبين الثوب وما ذكر من الحجة
على تقدمهما على الطين آت في تقديم الثوب على غيره والزينة كما لا تتناول الطين
كذا لا تتناول الحشيش ونحوه
وقد يقال أن الزينة غير مرادة بظاهرها للاجماع على الاجتزاء بالخرق والثوب الخلق
الذي لا يحصل فيه مسمى الزينة
ولما قيل من أن المفسرين أجمعوا على أن المراد بالزينة هنا ما يوارى به العورة للصلاة
فيشترك الجميع في الستر وإن
كان بعضها أفضل من بعض ويمكن الجواب بأن المراد بالزينة جنسها فتدخل الخرق
ونحوها وبأن ما نقل عن
المفسرين إن تم لا يجوز حمله على ظاهره لأنه يقتضى الاجتزاء بالماء الكدر والحفيرة
وغيرهما اختياراً ولم يقل به أحد
فيرجع في ذلك إلى المتعارف المتبادر وهو الثوب مع إمكانه ويؤيده ما ورد في الآية
الأخرى في معرض الامتنان
بقوله قد أنزلنا عليكم لباساً يوارى سواتكم وهي ما يسوء الانسان انكشافه ويقبح في
الشاهد إظهاره وما روى عن الباقر
عليه السلام أدنى ما تصلى به المرأة درع وملحفة وغير ذلك مما يدل على الامر بالثوب
وستر بدنها بشئ مما عداه
لا يعد درعا ولا ملحفة ولا خماراً فيثبت الحكم في الرجل أيضاً للاجماع على عدم
الفرق نعم مع تعذره يجرى الحشيش

ونحوه لما تقدم من حديث علي بن جعفر ولأنه أقرب إلى حقيقة الساتر الاختياري من الطين وأبعد عن السقوط و التفتت منه فإن فقد فالطين الساتر للون والحجم لحصول الستر به في الجملة ولما تقدم من حديث النورة وبعض القائلين بالتخيير بينه وبين ما سبق وافق في تقديم ما سبق عليه لو خيف تناثره في الأثناء عند جفافه فإن تعذر الطين و أمكن تحصيل حفيرة توارى العورة دخلها وجوبا ويركع ويسجد لحصول الستر وإن لم تلتصق بالبدن لعدم ثبوت شرطيته ولمرسل أيوب بن نوح عن الصادق عليه السلام في العاري الذي ليس له ثوب إذا وجد حفيرة دخلها فسجد فيها وركع ولو وجد وحلا أو ماء كدرا فالمشهور وجوب الاستتار بهما والظاهر أن الوحل مقدم على الماء وإن لم يستر الحجم لأنه أدخل في مسمى الساتر واشتبه بالثوب والطين المقدمين على الماء وفي المعتبر أسقط وجوب الستر بهما بالكلية للمشقة والضرر وظاهر الذكرى تقديمهما على الحفيرة والتحقيق إن السجود المأمور به في الحفيرة إن كان هو المعهود اختيارا فهو دال على سعة الحفيرة وحينئذ يبعد تقديمها عليهما مع إمكان استيفاء الأفعال بهما فإنهما حينئذ ألصق بالساتر والحفيرة أشبه بالبيت الضيق الذي لا يعد ساترا فتقديمهما عليها أوضح بل الظاهر أن الواحد مقدم عليها مطلقا لعدم منافاته لاستيفاء الأفعال وأما الماء الكدر فإن تمكن من السجود فيهما ففيه ما مر وإن تمكن في الماء خاصة فهو أولى بالتقديم وكذا لو لم يتمكن فيهما ولو تمكن في الحفيرة دون الماء ففي تقديم أيهما نظر من كون الماء ألصق به وأدخل الستر ومن صدق الستر في الجملة وإمكان الأفعال وورود النص على الحفيرة دونه والاتفاق على وجوب الاستتار دونه فتقديمها حينئذ أوجه ولو لم يعتبر في الصلاة استيفاء الركوع والسجود كصلاة الخوف والجنابة سقط اعتبار هذا المرجح وأولى من الحفيرة الفسطاط الضيق إذا لم يمكن لبسه أما الحب و التابوت فقريبان من الحفيرة ومن الأصحاب من قدم الماء الكدر على الحفيرة مطلقا ومنهم من قدمها عليه وآخر

الطين عن الماء الكدر وهو غير واضح ويظهر من العلامة في القواعد استواء الجميع حتى الحشيش مع فقد الثوب ووجهه اشتراك الجميع في الخروج عن مسمى الساتر المتعارف شرعا المعهود عرفا وقد عرفت ما فيه ولو فقد جميع ما يمكن الستر به ولو بالشراء أو الاستيجار أو الاستعارة صلى عاريا وإن كان الوقت واسعا خلافا للمرتضى حيث أوجب التأخير كما في باقي أصحاب الاعذار عنده وللمعتبر حيث فصل برجاء حصول الساتر وعدمه كما قال في التيمم واستقره في الذكرى ووجه جواز المبادرة عموم الامر بالصلاة عند الوقت وخروج التيمم من ذلك بنص خاص لا يقتضى إلحاق غيره به وليكن صلاته عاريا في حالة كونه قائما مع أمن المطلاع في الحال وعدم توقعه عادة كالمصلي في بيت وحده بحيث يأمن دخول أحد عليه أو موضع منقطع عن الناس وفي حالة كونه جالسا مع عدمه أي عدم أمن المطلاع بالمعنى المذكور وهذا التفصيل هو المشهور بين الأصحاب ومستنده الجمع بين ما أطلق من الامر بالقيام في خبر علي بن جعفر المتقدم والامر بالجلوس في خبر زرارة عن الباقر عليه السلام فيمن خرج من سفينة عريانا قال إن كان امرأة جعلت يدها على فرجها وإن كان رجلا وضع يده على سؤته ثم يجلسان فيوميان إيماء ولا يركعان ولا يسجدان فيبدو ما خلفهما ويشهد للتفصيل على الوجه المتقدم رواية عبد الله بن مسكان عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عريانا فيدرك الصلاة قال يصلى عريانا قائما إن لم يره أحد فإن رآه أحد صلى جالسا فيحمل إطلاق الروايتين على هذا التفصيل جمعا بين الاخبار وحذرا من إطراح بعضها مع امكان العمل بالجميع وأوجب المرتضى الجلوس في الموضوعين وابن إدريس القيام فيهما استنادا إلى الاطلاق في الخبرين واحتمل في المعتبر التأخير لذلك

بعد إن اعتمد على التفصيل والعمل على المشهور جمعا بين الاخبار وتأيدها بالرواية المرسلة وشهرتها وجلالة حال مرسلها يجبر ضعف إرسالها وقد نقل علماء الرجال من الأصحاب إن سبب إرسال ابن مسكان أحاديثه المروية عن الصادق عليه السلام إجلاله له حذرا من عدم توفيقه ما يجب عليه من تعظيم عند رؤيته فترك الدخول عليه لذلك وروى عن أصحابه وعلى كل حال فلا يستوفى العاري كمال الركوع والسجود بل يومي في الحالين قائما وجالسا برأسه راکعا وساجدا ويجعل الايماء للسجود أخفض ليتحقق الفرق بينهما ويجب الانحناء بحسب الامكان بحيث لا تبدو العورة والأكثر على أن الايماء لهما في الحالين على وجه واحد فيجعلهما من قيام مع القيام ومن جلوس مع الجلوس وهو مقتضى إطلاق الاخبار ونقل في الذكرى عن السيد عميد الدين أنه كان يقوى جلوس القائم ليومي للسجود جالسا استنادا إلى كونه حينئذ أقرب إلى حد (هيئة خ ل) حد الساجد فيدخل تحت فأتوا منه ما استطعتم واستشكله بأنه تقييد للنص ومستلزم للتعرض لكشف العورة في القيام والقعود والركوع والسجود إنما سقطا لذلك والعمل على المشهور ويجب في الايماء للسجود وضع اليدين والركبتين وإبهامي الرجلين على المعهود مع الامكان لعموم فأتوا منه ما استطعتم وكذا يجب رفع شئ فيسجد عليه بجهته مع الايماء كما في المريض ولم يتعرض الأصحاب لذلك هنا ولا ذكره أكثرهم هناك واعلم أن جماعة الأصحاب نصوا على استحباب الجماعة للعرأة عملا بعموم شرعية الجماعة وأفضليتها ولنص الصادق عليه السلام في حديث إسحاق بن عمار وعبد الله بن سنان عليه وفيهما أنهم يجلسون جميعا وفي الثاني أن الامام يتقدمهم بركبتيه واللازم من ذلك أما عدم وجوب تحرى العاري موضعا يأمن فيه عن المطلع بل يتخير مع إمكانه بينه فيصلى قائما وبين ما لا يأمن فيه منه فيصلى جالسا أو خروج مسألة الجماعة من ذلك بدليل خارجي لتأكيد فضلها وخصوص النص عليها ولعله المراد لما في تحصيل الموضع الخالي من كمال الحال بالقيام وأمن المطلع الذي يتم معه الغرض من وجوب الستر وجسد المرأة الحرة كله عورة يجب عليها ستره في الصلاة وما في حكمها عدا الوجه وهو ما يجب غسله

في الوضوء أصالة والكفين وهدهما
مفصل الزند ولا فرق بين ظاهرهما وباطنهما واستثناء هذين موضع وفاق بين الأصحاب
وكذا القدمين على المشهور
ومستنده مع بدوهما غالبا قول الباقر عليه السلام في رواية محمد بن مسلم والمرأة
تصلى في الدرع والمقنعة إذا كان
الدرع كثيفا فاجتزأ عليه السلام بالدرع وهو القميص والمقنعة وهي للرأس والقميص لا
يستر القدمين غالبا وحد
القدمين مفصل الساق ولا فرق بين ظاهرهما وباطنهما على الظاهر لتناول الدليل لهما
ومنهما العقبان ويجب ستر شيء من
الوجه واليد والقدم من باب المقدمة وكذا القول في عورة الرجل وربما استثنى من
القدمين العقب وباطنهما وهو
أحوط وقوفا في تخصيص قوله عليه السلام المرأة عورة مع المتيقن ويعلم من استثناء
المذكورات لا غير وجوب ستر الشعر
والأذنين عليها ويدل عليه أيضا رواية الفضل عن الباقر عليه والخنثى كالمراة في وجوب
الستر آخذا بالمتيقن
ولعدم تحقق البراءة بدونه ويحتمل كونها كالرجل لأصالة البراءة من وجوب ستر الزائد
ويجوز للأمة المحضة والصبية
وهي الأنثى الغير البالغة كشف الرأس في حالة الصلاة وهو موضع وفاق وقد روى
البزنطي عن الصادق عليه السلام
في جواب من سأله عن المملوكة تقنع رأسها في الصلاة لا قد كان أبي إذا رأى
الخادمة تصلى متقنعة ضربها لتعرف الحرة
من المملوكة وهو يدل على عدم استحباب التقنع لها أيضا والمدبرة وأم الولد والمكاتبه
المشروطة والمطلقة التي
لم تود شيئا من مال الكتابة كالأمة المحضة ولو انعتق بعضها فكالحرة في وجوب
الستر تغليباً لجانب الحرية ولو
كان العتق للبعث أو الكل في أثناء الصلاة وجب عليها المبادرة إلى الستر مع العلم فإن
افتقر إلى فعل كثير استأنفت

مع سعة الوقت وأتمت لتعذر الشرط حينئذ أما الصبيبة فتستأنف مطلقا إلا أن يقصر
الباقى من الوقت
عن قدر الطهارة وركعة فتستمر ويستفاد من عدم وجوب القناع للأمة عدم وجوب ستر
العنق بل هو تابع للرأس
مع احتمال وجوب ستره اقتصارا على المتيقن ويستحب للرجل ستر جميع جسده في
حال الصلاة والمراد به ما يعتاد
تغطيته غالبا لا مطلق الجسد لثلا يدخل فيه الوجه ونحوه ويعلم ذلك من مستند الحكم
وهو ما روى عن النبي صلى
الله عليه وآله إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله أحق أن يتزين له وأفضل من ذلك
إضافة التسرول وأكمل
منهما إضافة الرداء وأتم من الجميع التحنك وقد تقدم الكلام فيهما ويستحب للمرأة في
حال الصلاة لبس ثلاثة أثواب
درع وهو القميص وإزار فوكة وخمار تغطي به رأسها رواه ابن أبي يعفور عن الصادق
عليه السلام وفى خبر جميل
عنه عليه السلام بدل الإزار ملحفة وأما جعل المصنف الثلاثة درع وقميص وخمار
فوجهه غير ظاهر لمخالفته للأخبار الواردة
في ذلك وكلام أكثر الأصحاب ونص اللغة على أن الدرع هو القميص وكأنه أراد به
ثوبا آخر فوق
القميص
يقوم مقام الإزار وهو الإزار ولا يخفى ما فيه
المطلب الثاني في المكان وهو يطلق هنا على الفراغ الذي
يشغله المصلى بالكون فيه وعلى ما يستقر عليه ولو بواسطة أو وسائط وبالجميع بين
القيدتين يمتاز عما اصطلح
عليه المتكلمون من معناه وبالقيده الأخير يمتاز عن معناه المشهور بينهم لكن المصطلح
عليه شرعا أعم ويطلق شرعا أيضا
على ما يلاقى بأنه وثوبه كما يقتضيه قولهم يشترط طهارة مكان المصلي فإن ما لا
يباشره من المكان بالمعنى الأول
لا يشترط طهارته وإن اعتمد بثقله عليه فيكون من الألفاظ المشتركة على ما اختاره
المحقق ولد المصنف ومن تبعه من
المحققين ويشكل بأن الاشتراك على خلاف الأصل فلا يصار إليه مع إمكان إرادة غيره
ويمكن هنا أن يقال
أن إطلاق المكان على المعنى الثاني على طريق المجاز أما لكونه بعض أفراد الأول أو
لمجاورته له كما في الاجزاء

المماسسة منه التي لا يتحقق شغلها ووجه المصير إلى ذلك أن المجاز خير من الاشتراك عند التعارض وعرف المحقق ولد المصنف المكان بالمعنى الأول في عرف الفقهاء بأنه ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائط وما يلقى بدنه وثيابه وما يتخلل بين مواضع الملاقاة من موضع الصلاة كما يلقى مساجده يحاذي بطنه وصدره وعلى هذا التعريف يقوى ضعف كون المكان بالمعنى الثاني مقابلا للأول وقسيما له ليتحقق الاشتراك فإنه على هذا التقدير بعض أفراد الأول فيكون أخص منه مطلقا ووجه التجوز فيه حينئذ ظاهر مرجح على الاشتراك وبقي فيما ادعاه من التعريف نظر فإنه يقتضي بطلان صلاة ملاصق الحائط المغصوب والثوب المغصوب وغيرهما ولو في حال من أحوال الصلاة على وجه لا يستلزم الاعتماد عليه ولا يوجب التصرف فيه وبطلان الصلاة على هذا التقدير غير واضح والقائل به غيره غير معلوم وكيف كان فالاعتماد على عدم البطلان في هذه الفروض لانتفاء المانع إذ ليس إلا التصرف في المغصوب وهو منتف وأصالة الصحة وعلى التعريفين لا تبطل صلاة المصلي تحت سقف مغصوب أو تحت خيمة مغصوبة مع إباحة مكانهما لانتفاء اسم المكان فيهما هذا من حيث المكان أما من حيث استلزام ذلك التصرف في مال الغير فيبني على أن منافاة الصلاة لحق الآدمي هل يعد مبطلا لها أم لا بل يمكن بنائها على حكم الصلاة في المستصحب المغصوب غير الساتر وقد تقدم الكلام فيه وإن الدليل العقلي لا يساعد على البطلان فإن النهي هنا إنما يتوجه إلى الضد العام للتخلص من المغصوب وهو تركه لا للأضداد الخاصة وبالجملة فلا نص يعول عليه في أمثال ذلك ولا يتحقق بدونه الحكم ببطلان الصلاة بالنهي عما ليس شرطا للصلاة أو جزأ والله أعلم بحقيقة الحال إذا تقرر ذلك

أنه يجوز الصلاة في كل مملوك العين أو المنفعة كالمستأجر والموصى للمصلى بمنفعته
والمعمر أو في حكم المملوك
كالمستعار وكالمأذون فيه صريحا كالإذن في الكون فيه أو الصلاة فيه أو فحوى
كإدخال الضيف منزله كذا أطلقوه
ولو فرض شهادة الحال بکراهة المضيف لصلوته لمخالفته له في الاعتقاد وهيأت
الصلاة على وجه تشهد القرائن
بکراهته لها لو علمه على تلك الحال احتمال عدم الجواز لان مرجع الإباحة في ذلك
إلى قرائن الأحوال فإذا تعارضت
لم يبق ما يحصل به الوثوق في الدلالة على الجواز أو بشاهد الحال كما إذا كان هناك
إمارة تشهد أن المالك لا
يكره كما في الصحارى الخالية من إمارات الضرر ونهى المالك فإن الصلاة فيها جائزة
وإن لم يعلم مالکها لشهادة
الحال وفي حكم الصحارى الأماكن المأذون في غشيانها ولو على وجه مخصوص إذا
اتصف به المصلى كالحمامات
والخانات والأرحية وغيرها وما تقدم من تعارض القرائن آت هنا بل هنا أولى بالمنع
لان شهادة الحال أضعف
من الأذان المطلقة وبالجملة فشهادة الحال ملحوظة في هذه الموارد وهي مناط الجواز
فلا بد من ملاحظتها في
خصوصيات
الأماكن لعدم انضباطها فلو فرض صلاة أحد في أحد المواضع المذكورة ممن لا تعلق
له بالانتفاع بها على الوجه
الموضوعة له بحيث لا يعود إلى مالکها من المصلى نفع وأوجبت صلاته تضييقا على
من ينتفع بها على ذلك الوجه
وأمثال ذلك بحيث تشهد القرائن بعدم رضا المالك بتصرف المصلى امتنعت الصلاة
وقد صرح الأصحاب بأن
المصلى لو علم الكراهة من صاحب الصحراء امتنعت الصلاة نعم لو جهل بنى على
شاهد الحال ولا يقدر في الجواز كون
الصحراء للمولى عليه على الظاهر لشهادة الحال ولو من الولي إذ لا بد من وجود ولي
ولو أنه الإمام عليه السلام و
تبطل الصلاة في المكان المغصوب سواء كان الغصب لعينه أم منفعته خاصة كادعاء
الوصية بها واستيجارها
كذبا وكإخراج روشن أو ساباط في موضع يمنع منه والفرق بين غصب العين والمنفعة
في صورة دعوى الاستيجار

مع استلزامه التصرف في العين أيضا إن غضب العين هو الاستيلاء عليها بحيث يرفع يد المالك عنها أو عن بعض أجزائها ليتحقق الاستيلاء عدوانا بخلاف غاصب المنفعة بالاستيجار فإنه لا يتعرض للعين بغير الانتفاع بها بحيث لو أراد المالك بيعها أو هبتها ونحو ذلك لم يمنعه منها ولا من نقيضها لان الفرض عدم تعديه في العين بزعمه شرعا ولو فرض منه المنع لم يكن من المسألة المفروضة في شئ بل كان كغاصب العين وإنما بطلت الصلاة في المغصوب لتحقق النهي عن الحركات والسكنات وهي أجزاء للصلاة والنهي في العبادة يقتضى الفساد ولا فرق في فساد الصلاة في المغصوب بين الغاصب وغيره حتى الصحارى المغصوبة خلافا للسيد المرتضى هنا فإنه جوز الصلاة فيها لغير الغاصب استصحابا لما كانت عليه قبل الغضب كل ذلك مع علم المصلى بالغصبية وإن جهل الحكم فإن جاهل الحكم هنا كالعالم لوجوب التعلم عليه فجهله بالحكم الواجب عليه تعلمه تقصير منه مستند إلى تفريطه فلا يعد عذرا وكذا ناسيه لوجوب تعلمه عليه بعد وإنما تبطل صلاة العالم بالغضب مع صلاته فيه مختارا ولو كان مضطرا كما لو كان محبوسا في المكان المغصوب لم تبطل صلاته فيه لانتفاء تحريم الكون مع الاضطرار إذ هو تكليف بما لا يطاق أو كان جاهلا بأصل الغضب لا ناسيا له في حالة الصلاة مع علمه به قبل ذلك جاز له الصلاة أما جوازها مع الجهل بالأصل فظاهر لان الناس في سعة مما لم يعلموا وأما عدم جوازها من الناسي فقد تقدم الكلام فيه في باب اللباس والكلام فيهما واحد لاشتراكهما في الشرطية والخلاف والحكم ولا فرق في الصلاة هنا بين الفريضة والنافلة وكما تبطل الصلاة فيه فكذا ما أشبهها من الأفعال التي من ضرورتها المكان وإن لم يشترط فيها الاستقرار كالطهارة وأداء

الزكاة والخمس والكفارة وقراءة القرآن المنذور أما الصوم في المكان المغصوب فقطع
الفاضل بجوازه لعدم كونه فعلا
فلا مدخل للكون فيه ويمكن مجئ الاشكال فيه باعتبار النية فإنها فعل فيتوقف على
المكان كالقراءة وإن اترقا
بكون أحدهما فعل القلب والاخر فعل اللسان وعلى تفسيره بتوطين النفس على ترك
الأمر المذكورة فجميعه فعل محض
كما حققه جماعة من الأصحاب فيتطرق إليه الفساد عند المانع من صحة الأفعال وإن
لم يعتبر فيها الاستقرار وأما
قضاء الدين فهو مجز قطعا واعلم أن المحقق في المعبر ناقش في إلحاق الطهارة
بالصلاة في الفساد فارقا بينهما
بأن الكون في المكان ليس جزءا من الطهارة ولا شرطا فيها وليس كذلك الصلاة فإن
القيام جزءا من الصلاة وهو منهي
عنه لأنه استقلال في المكان المنهي عن الاستقلال فيه وكذا السجود فإذا بطل القيام
والسجود بطلت الصلاة
واللازم من هذا التعليل الحكم بصحة جميع ما ذكر غير الصلاة لمساواتها الطهارة في
عدم اعتبار الكون فيها
وأجاب الشهيد رحمه الله بأن الأفعال المخصوصة من ضرورتها المكان والامر بها أمر
بالكون مع أنه منهي عنه وهو
الذي قطع به الفاضل ولو أمره الاذن في الكون في المكان صريحا أو فحوى بالخروج
من المكان المأذون في
الكون فيه فإن لم يكن قد اشتغل بالصلاة والوقت متسع وجب التشاغل بالخروج على
الفور لمنع التصرف في
مال الغير بغير أذنه فكيف مع تصريحه بما يقتضى النهى فلو اشتغل بالصلاة من غير
خروج لم تصح لتوجه النهى إلى العبادة
فتفسد ولو كان قد اشتغل المأذون له بالصلاة قبل أمره بالخروج فيه أوجه أحدها وهو
مختار المصنف هنا
وجماعة أنه يجب عليه الخروج ولكن تتمها في حالة كونه خارجا ولا يقطعها جمعا
بين حق الله تعالى وأمره بإتمام
العمل وعدم إبطال العمل وبين حق الآدمي ويشك باستلزامه فوات كثير من أركان
الصلاة وبعض شرائطها
مع إمكان الاتيان بها كاملة إن كان الوقت متسعا أما لو كان ضيقا فلا حرج وثانيها
قطع الصلاة مع سعة
الوقت جمعا بين كمال الصلاة والتخلص من حق الآدمي المبني على التضييق وثالثها

الاستمرار عليها من غير خروج
لشروعه في صلاة صحيحة بإذن المالك فيحرم قطعها للنهي عن إبطال العمل ويعارض
بتحريم مال المسلم إلا عن طيب نفس
منه ويزيدان حق العباد مبنى على الضيق فيقدم على حق الله ورابعها الفرق بين ما لو
كان الاذن في الصلاة أو في
الكون المطلق أو بشاهد الحال أو الفحوى فيتمها في الأول مطلقا ويخرج في الباقي
مصليا مع الضيق ويقطعها
مع السعة وهذا هو الأجود ووجهه في الأول أن أذن المالك في الامر اللازم شرعا
يفضى إلى اللزوم فلا يجوز له
الرجوع بعد التحريم كما لو أذن في دفن الميت في أرضه وأذن في رهن ماله على دين
الغير فإنه لا يجوز له الرجوع بعدهما
وفي البواقي إن الاذن في الاستقرار لا يدل على إكمال الصلاة بإحدى الدلالات فإنه
أعم من الصلاة والعام لا يدل
على الخاص ولزوم العارية إنما يكون بسبب من المالك والشروع في الصلاة ليس من
فعله والفحوى وشاهد الحال
أضعف من الاذن المطلق وأما القطع مع السعة فلاستلزام التشاغل بها فوات كثير من
أركانها مع القدرة على
الإتيان بها على الوجه الأكمل بخلاف ما لو ضاق الوقت فإنه يخرج مصليا موميا
للكوع والسجود بحيث لا يتناقل في
الخروج عن المعتاد مستقبلا ما أمكن قاصدا أقرب الطرق تخلصا من حق الآدمي
المضيق بحسب الامكان وكذا القول
فيما لو توسط المكان جاهلا بالغصب ثم علم به وكذا يخرج مصليا لو ضاق الوقت ثم
أمره المالك الاذن في الكون أو
الصلاة بالخروج قبل الاشتغال بالصلاة لأنهما حينئذ حقان مضيقان فيجب الجمع
بينهما بحسب الامكان ولا يشترط طهارة
جميع مكان المصلي بل يجوز الصلاة في المكان النجس مع عدم التعدي إلى المصلي
أو محموله لا مطلقا بل على وجه لا يعفى

عنه (في الصلاة كنجاسة البول ونحوه أما لو تعدى منها إليه ما يعفى عنه في الصلاة لدون الدرهم من الدم المعفو عنه لم يضر إذ لا يزيد ذلك على ما هو على المصلى ويستثنى من ذلك مسجد الجبهة فإنه صح) يشترط طهارة القدر المعتبر من موضع الجبهة فلا يصح السجود على الموضع النجس مطلقا سواء تعدت نجاسته أم لا دون باقي مساقط الأعضاء فإنه لا يشترط طهارتها وإن كانت إحدى المساجد على المشهور بين الأصحاب لأصالة الصحة وعموم جعلت الأرض مسجدا خرج ما أجمع على منعه فيبقى الباقي ولقول الصادق عليه السلام في خبر زرارة في الشاذكونة وهي حصير صغير يكون عليها الجنابة أيسل على المحمل لا بأس ولا يرد أن الصلاة في المحمل حال ضرورة لاطلاق الجواب المقتضى للعموم من غير تفصيل ومثله روى ابن أبي عمير عنه عليه السلام وذهب المرتضى وأبو الصلاح إلى اشتراط طهارته مطلقا إلا أن أبا الصلاح فسره بمساقط الأعضاء السبعة لا غير والمرضى بمساقط جميع البدن وربما نقل عنه أنه ما يلاصق البدن وإن لم يسقط عليه واستثنى في الذكرى ما يعفى عنه من النجاسة تفريعا على قول المرتضى وتوقف فيما يلاصقه من المكان مع اعتماده عليه ومستندهما أخبار دلت بإطلاقها على النهى عن المكان النجس وحملها على الكراهة أو على تعدى النجاسة طريق الجمع بينها وبين ما تقدم وكما يشترط طهارة القدر المعتبر من موضع الجبهة كذا يشترط وقوع الجبهة في حال السجود بالمعنى المذكور على الأرض أو على ما أنبتته الأرض مما أي من النبات الذي لا يؤكل عادة كالثمار ولا يلبس عادة كالقطن والكتان وعليه إجماع الأصحاب كما أن على خلافه إجماع غيرهم ومستند المنع مع الاجماع تظافر الاخبار عن أهل البيت عليهم السلام كقول الصادق عليه السلام في رواية الفضل لا تسجد إلا على الأرض أو ما أنبتته الأرض إلا القطن والكتان وقوله عليه السلام في صحيحة حماد بن عثمان السجود على ما أنبت الأرض إلا ما أكل ولبس وقوله عليه السلام في رواية هشام بن الحكم حين سأله عما يجوز السجود عليه لا يجوز إلا على الأرض أو على ما أنبتت إلا ما أكل أو لبس وغيرها من الاخبار قال هشام قلت له جعلت

فذاك ما العلة في ذلك قال لان السجود هو خضوع لله عز وجل فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل ويلبس لان أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون وما يلبسون والساجد في سجوده في عبادة الله عز وجل فلا ينبغي أن يضع جبهته في سجوده على معبود أبناء الدنيا التي اغتروا بغرورها والمراد بالمأكل والملبوس ما صدق عليهما اسمها عرفا لكون الغالب استعمالهما لذلك ولو في بعض الأحيان فلا يقدر النادر كأكل المنخمصة والعقاير للدواء من نبات لا يغلب أكله ولا يشترط عموم الاعتقاد لهما في جميع البلاد فإن ذلك قل أن يتفق في المأكولات وبعض الملابس بل لو غلب في قطر عم التحريم مع احتمال عدمه واختصاص كل قطر بما يقتضيه عادته ولا يعتبر في المأكل والملبوس كونه بحيث ينتفع به فيهما بالفعل بل به أو بالقوة القريبة منه فلو توقف الأكل على طبخ ونحوه واللبس على غزل ونسج و خياطة وغيرها لم يؤثر في كونه مأكولا وملبوسا فالمعتبر حينئذ نوع المأكل والملبوس فلا فرق حينئذ بين القطن قبل غزله وبعده إذ لو اعتبر الفعل لزم جواز السجود على الثوب غير المخيط أو المفصل على وجه لا يصلح اللبس عادة وغير ذلك مما هو معلوم البطلان وخالف المصنف في بعض هذه الموارد فجوز في النهاية السجود على القطن والكتان قبل غزلهما وعلى الحنطة والشعير قبل طحنهما معللا في الثاني بأن القشر حاجز بين المأكل والجبهة ويضعف الحكم فيهما بأن الاحتياج إلى العلاج لا يخرج الشئ عن أصله كما في الثوب المنسوج قبل جعله على وجه يصلح ملبوسا بالفعل وكما في الدقيق فإنه لا يؤكل كذلك عادة بل بعد عمل آخر ويرد على التعليل المذكور إن النخل لا يأتي على جميع أجزاء القشر لان الاجزاء الصغيرة تنزل مع الدقيق فتؤكل ولا يقدر أكلها تبعا للدقيق في كونها مأكولا (لـ خ ل) فإن كثيرا من المأكولات العادية لا تؤكل إلا تبعا وقدح فيه في الذكرى بجريان العادة بأكلهما غير منحولين خصوصا

الحنطة وخصوصا في الصدر الأول وهو حسن وهذا بخلاف قشر الجوز والبطيخ ونحوهما فإن السجود عليها جائز ولو كان القطن في قشره لم يمنع من السجود على القشر لأنه غير ملبوس ولو كان لشئ حالتان يؤكل في أحديهما دون الأخرى كقشر اللوز لم يجز السجود عليه حالة صلاحيته للأكل وجاز في الأخرى إذ ربما صار في تلك الحالة من جملة الخشب التي لا يعقل كونها من نوع المأكول ويستفاد من اعتبار العادة فيهما ومن استثناء القطن والكتان من نبات الأرض في الرواية المتقدمة أنه لو عمل من الخوص ونحوه ثوبا جاز السجود عليه ما لم يتحقق اعتياده فيدخل في الملبوس المدلول عليه بالرواية الأخرى وأما القنب فإن اعتيد لبسه أو ثبت كونه معتادا في بعض البلاد فلا كلام في المنع من السجود عليه وإلا ففي جوازه نظر وقطع المصنف في المنتهى والشهيد في الذكري بعدم جواز السجود عليه معللا في الثاني بأنه ملبوس في بعض البلدان وإنما أطلق المصنف الحكم في المأكول والملبوس من غير تقييد بالاعتیاد لظهور المراد من الاطلاق وحيث كان الجواز مخصوصا بالأرض ونباتها المذكور فلا يصح السجود على الصوف والشعر والجلد وغيرها مع الاختيار أما مع الضرورة فيجوز ومنها التقية ولا يشترط عدم المندوحة خصوصا مع إفادة تأكيد السلامة والاستناد بالسجود عليها وكذا لا يجوز السجود على المستحيل من أجزاء الأرض إذا لم يصدق عليه اسمها كالمعادن سواء في ذلك ما لا يفتقر في صدق اسمه عليه إلى علاج كالفيروزج والعقيق وغيرهما أم يفتقر إليه كالذهب والفضة والحديد والنحاس المختلطة بالاجزاء الأرضية أما ترابها قبل استخراجها فإن صدق عليه اسم الأرض جاز السجود عليه وإلا فلا وكذا لا يجوز السجود على الوحل وهو الماء الممتزج بالتراب بحيث يخرج عن مسماها أما الأرض الرطبة التي لم تخرج عن مسماها بها فيجوز السجود عليها ومن المستحيل عن اسمها الرماد الحادث من احتراق الأرض وفي حكمه ما حصل من جسم يجوز السجود عليه وكذا النورة والجص دون الخزف والأجر لعدم خروجهما بالطبخ عن اسم الأرض

وإن حدث لهما به اسم جديد فإن مطلق الاسم غير كاف في تحقق الاستحالة ومن ثم جاز السجود على الحجر مع مشاركته للخزف في علة الجمود وهي الحرارة الواقعة على تراب رطب بحيث تعمل فيه التصلب وعدم جواز التيمم عليه عند بعض الأصحاب لا للاستحالة بل لعدم صدق اسم التراب عليه بناء على أن المراد بالصعيد المأمور بالتيمم به في الآية هو التراب كما ذكره بعض أهل اللغة ودائرة السجود أوسع من ذلك وعلى المشهور من أن الصعيد هو وجه الأرض يجوز التيمم عليه أما السجود فحائز على التقدير وقد صرح المحقق في المعتمد بجواز السجود عليه مع منعه من التيمم به واحتج المصنف في التذكرة على عدم خروجه بالطبخ عن اسم الأرض بجواز السجود عليه وفي هذا الاستدلال دليل على أن جواز السجود عليه أمر مفروغ منه لا خلاف فيه وإلا لما ساغ الاحتجاج به على الخصم ويلزم القائل بطهره بالطبخ إذا كان نجسا قبله كالشيخ رحمه الله القول بعدم جواز السجود عليه إذ لا وجه لظهوره إلا الاستحالة لكن لما كان القول بذلك ضعيفا لضعف حجته لم يتجه القول بعدم جواز السجود عليه وربما قيل ببطالان القول بالمنع من السجود عليه وإن قيل بطهارته لعدم العلم بالقائل بذلك من الأصحاب بل غاية ما نقل عنهم القول بالكراهة كما صرح به سائر والشهيد رحمه الله في النفلية فيكون القول بالمنع مخالفا للاجماع إذ لا يكفي في المصير إلى قول وجود الدليل عليه مع عدم موافق بحيث لا يتحقق به خرق الاجماع إذا لم تكن المسألة من الجزئيات المتجددة بحيث يغلب على الظن عدم بحث أهل الاستدلال عنها وهو منتف هنا فإن هذه المسألة مما تعم بها البلوى ولم ينقل عن أحد ممن سلف القول بالمنع ويمكن الجواب بأن الأصحاب قد اتفقوا في هذا الباب على عدم جواز السجود على المستحيل عن اسم الأرض وإنما مثلوا بالرماد و

والحصى بناء على اختيارهم القول باستحالتهم فمن قال باستحالة الخرف في باب
المطهرات فهو قائل بمنع السجود عليه
بناء على اعطائهم هنا القاعدة الكلية فلا يتحقق خرق الاجماع من القائل بمنع السجود
عليه ويؤيد ذلك تصريح الشهيد
رحمه الله وغيره بكرهية السجود عليه وما ذاك إلا تفصيا من الخلاف اللازم فيه وإن
كان قائلًا بالجواز وبعد ذلك
فالاكتفاء على القول بالجواز على كراهية خروجها من الخلاف اللازم من حكم الشيخ
بالاستحالة واعلم أن تقييد المصنف
المنع من السجود على المستحيل من الأرض بقوله إذا لم يصدق عليه اسمها
كالمستغنى عنه فإن ما استحال من الأرض لا يعد منها
ولا يصدق اسمها عليه حقيقة فلا وجه للاحتراز عنه كما أن ما كان أرضا لا يكون
مستحيلا عنها وكأنه أراد الإشارة
إلى ضابط الاستحالة بعدم صدق الاسم أو أنه اكتفى في صدق اسم الأرض عليه بكونه
كذلك في وقت ما وإن زال بعد ذلك
بالاستحالة كما في الأرض المحترقة حتى صارت رمادا أو نورة وكيف كان فالقيد
مستغنى عنه إذا تقرر ذلك فيجب على
المصلي تحصيل ما يصح السجود عليه ولو بعوض مقدور لأنه من باب تحصيل شرط
الواجب المطلق فإن لم يجد إلا الممنوع
من السجود عليه اختيارا واضطر إلى الصلاة فإن كانت الجبهة تتمكن منه حالة السجود
كالمعادن وبعض المأكول و
الملبوس سجد عليه وكذا يجوز السجود عليه للتقية وقد روى علي بن يقطين عن
الكاظم عليه السلام في السجود على المسح
بكسر الميم وهو البلاس بفتح الباء وكسرها والبساط فقال لا بأس في حال التقية وإن
لم يتمكن من السجود عليه كالوحد
أوما برأسه للسجود مراعيًا في الانحناء له حسب مقدوره فيجلس له ويقرب جبهته إلى
الأرض إن تمكن وإلا أتى بالمقدور
ولو وضع الجبهة على الوحد جاز لأنه نوع من الايماء وكذا القول في الماء وكذا لا
يصح السجود على الشيء المغصوب
لان موضع الجبهة من جملة المكان فيشترط فيه ما يشترط في مطلق المكان وفي
عطف المغصوب على ما قبله مناسبة
من جهة المنع وقبح من جهة أنه في مقام التفصيل لما أجمله في قوله يشترط وقوع
الجبهة على الأرض أو ما أنبتته
وليس فيه اشتراط كونه مباحا حتى يفرغ عليه عدم صحة السجود على المغصوب

وأيضاً فحكم المغصوب قد تقدم في مطلق
المكان فلا وجه لإعادته فإن مسجد الجبهة من جملته وإنما يذكر في المسجد الجبهة
ما يختص بها وهو النوع الخاص من
الأرض ونباتها ويجوز السجود على القرطاس بضم القاف وكسرهما لرواية داود بن فرقد
عن أبي الحسن عليه السلام حين سأله عن
القرطاس والكواغد المكتوب عليها هل يجوز السجود عليها فكتب يجوز وروى
صفوان الجمال أنه رأى أبا عبد الله عليه
السلام في المحمل يسجد على قرطاس وهذه الأخبار وما في معناها أخرجت القرطاس
عن أصله المقتضى لعدم جواز السجود
عليه لأنه مركب من جزئين لا يصح السجود عليهما وهما النورة وما مزجها من القطن
أو الكتان أو الحرير أو القنب
مضافاً إلى النص عمل الأصحاب فلا مجال للتوقف فيه في الجملة نعم شرط بعض
الأصحاب كونه متخذاً من غير الحرير للمنع من
السجود عليه بوجه ومن غير القطن والكتان إن منعنا من السجود عليهما قبل النسج أو
الغزل وهذا الشرط ليس بواضح
لأنه تقييد لمطلق النص أو لعامة من غير فائدة لأن ذلك لا يزيله عن حكم مخالفة
الأصل لأن أجزاء النورة المنبثة
فيه بحيث لا يتميز من جوهر الخليط جزء يتم عليه السجود كاف في المنع فلا يفيد
ما يخالفها من الأجزاء التي يصح السجود
عليها منفردة ولو اتخذ القرطاس من القنب فظاهر الذكرى عدم التوقف في جواز
السجود عليه بالإضافة إلى باقي
الأجزاء ويشكل بحكمه بكون القنب ملبوساً في بعض البلاد وإن ذلك يوجب عموم
المنع قال في الذكرى وفي النفس من القرطاس
شئ من حيث اشتماله على النورة المستحيلة أي عن اسم الأرض بالاحراق قال إلا أن
نقول الغالب جوهر القرطاس
أو نقول جمود النورة يرد إليها اسم الأرض وهذا لا يبراد متوجه من حيث الأصل لكن
قد عرفت خروج القرطاس

بنص خاص وعمل الأصحاب فلا مجال للتوقف فيه وما أجاب به لدفعه غير واضح فان
أغلبية جوهر القرطاس مع
امتزاجه بالنورة وانبثاث أجزائها فيه بحيث لا يتميز منه جزء لا يفيد شيئاً وأغرب منه
قوله أن جمود النورة يعيد
إليها اسم الأرض وبالجملة فالإقتصار فيما خرج عن الأصل على موضع الاتفاق وهو
كونه متخذاً من غير الملبوس
طريق اليقين وسبيل البراءة وعلى تقدير استثناء نوع منه إنما يتم جواز السجود عليه مع
العلم بجنسه وأنه مما
يصح السجود على مثله فمع الجهل بحاله كما هو الغالب لا يصح السجود عليه لعدم
العلم بحصول شرط الصحة وظاهر الذكرى
إن غلبة عمله من جنس (يصح السجود عليه صح) يسوغ إلحاقه به وإن أمكن خلافه
وأى فرد جوزنا السجود عليه منه فلا فرق فيه بين المكتوب
عليه وغيره فيجوز السجود عليه وإن كان مكتوباً مع ملاقاته الجبهة لما يقع عليه اسم
السجود خالياً عن الكتابة فلو لم
يبق هذا المقدار لم يصح وقد تقدم ما يدل عليه في رواية داود بن فرقد ومثله ما لو
عملت الخمرة بضم الخاء المعجمة
وهي السجادة الصغيرة التي تعمل من الخوص ونحوه بسيور ونحوها وربما لم يشترط
في القرطاس المكتوب بقاء بياض يتم
عليه السجود مع قيام جميعه بذلك بناء على أن المداد عرض لأنه من جملة الألوان
فالسجود حقيقة إنما هو على
جوهر القرطاس ومنعه ظاهر لان المداد أجسام محسوسة مشتملة على اللون
المخصوص ومثله المصبوغ من النبات
إذا كان للصبغ جرم أما مجرد اللون كلون الحناء فلا منع فيه ومن ثم جاز التيمم باليد
المخضوبة والسجود على
الجبهة كذلك وإنما يشترط وقوع الجبهة على ما يصح السجود عليه مع الاختيار
فيجوز أن يسجد على ظهر يده إن منعه
الحر من السجود على الأرض ونحوها ولم يمكنه أخذ شيء منها وتبريده ولا ثوب معه
فلو كان معه ثوب أو نحوه قدم
السجود عليه على اليد رواه علي بن جعفر عليه السلام قال خائف الرضاء يسجد على
ثوبه ومع عدم الثوب على ظهر كفه
ولو منعه البرد فكذلك وقد ورد أيضاً في أحاديث ويجتنب المكان المشته به بالنجس
حيث لا يسوغ الصلاة عليه أما
لخوف التعدي كالرطب أو مع طاهر يسجد عليه ويمكن أن يكون المشته به صفة

لمسجد الجبهة المبحوث عنه قبله
وإنما يجب اجتناب المشتبه بالنجس في الموضع المحصور عادة كالبيت والبيتين دون
غيره أي غير المحصور عادة
كالصحراء فإن حكم الاشتباه فيه ساقط لما في وجوب اجتناب الجميع من المشقة
وإنما اعتبرنا في الحصر وعدمه المتعارف
في العادة لعدم معهود له شرعا فيرجع فيه إلى العرف لتقدمه على اللغة ولأن الأعداد
الموجودة في الخارج منحصرة
لغة وإن تضاعفت أضعافا كثيرة مع عدم وجوب اجتناب جميع ذلك أجماعا وهذا
الحكم أعني وجوب اجتناب المحصور
دون غيره أت في كثير من أبواب الفقه كالمياه والمكان واللباس والمحرم بالأجنبي في
النظر والنكاح والمذكي من
الحيوان بغيره وغير ذلك والمرجع في ذلك كله إلى العرف وما حصل فيه الاشتباه بعد
الاعتبار يرجع فيه إلى الأصل
إلى أن يعلم الناقل عنه واعلم إن المشتبه بالنجس إذا كان محصورا لا ريب في وجوب
اجتنابه بالنسبة إلى ما يشترط
فيه الطهارة كالطهارة به لو كان ماء أو ترابا والسجود عليه لو كان أرضا وستر العورة
به لو كان لباسا فيصير في
ذلك بحكم النجس وقد روى سماعة وعمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في
رجل معه إناء آن وقع في أحدهما
نجاسة لا يدرى أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره قال يهريقهما ويتيمم وقد عمل
الأصحاب بالحديثين وإن كان
في سندهما كلام والامر بإراقة الماء تفخيما لحال المنع فهو كناية عن النجاسة وهذا
كله لا كلام فيه إنما الكلام
فيما لو أصاب أحدهما جسما طاهرا بحيث ينجس بالملاقات لو كان الملاقى معلوم
النجاسة فهل يجب اجتنابه كما
يجب اجتناب ما لاقاه ويجب غسله بماء متيقن الطهارة كالنجس أم يبقى على أصل
الطهارة يحتمل الأول للاحاقه

بالنجس في الاحكام فالملاقي له أما نجس أو مشتبته بالنجس وكلاهما موجب للاجتنب والالحاق بالمحل المشتبه في أحكامه إلى أن يحصل المطهر يقينا وهو اختيار المصنف في المنتهى في استعمال أحد الإنائين المشتبه طاهرهما بالنجس واحتمله في النهاية مستشكلا للحكم ويحتمل الثاني وقوفا في الحكم بنجاسة ما شك في نجاسته على المتيقن وهو الطاهر المشتبه بالنجس مع الحصر واستصحابا للحالة التي كانت قبل الملاقاة فإن احتمال ملاقاة النجس لا يزيل حكم الأصل المقطوع به ومجرد الشك لا يزيل اليقين إلا فيما نص أو أجمع عليه ولمنع مساواة المشتبه بالنجس له في جميع الأحكام فإنه عين المتنازع وإنما المتحقق لحوقه به في وجوب الاجتناب وبه قطع المحقق الشيخ على ولا يخفى متانة دليله وإن كان الاحتياط حكم آخر ويكره أن يصلى الرجل وإلى جانبه أو قدامه امرأة تصلى على رأى قوى والرأي الاخر عدم الجواز وبه قال الشيخان وجماعة ومستند الجواز الأصل وإطلاق الامر بالصلاة في سائر الأمكنة إلا ما أخرجه الدليل وهو هنا منتف لما سيأتي من ضعف متمسك الفريق الاخر ورواية جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلى والمرأة بحذائه قال لا بأس وترك الاستفصال عن كون المرأة مصلية أو غير مصلية دليل العموم ووجه الكراهة ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليهما السلام قال سألت عن الرجل يصلى في زاوية الحجرة وامرأته أو ابنته تصلى بحذائه في الزاوية الأخرى قال لا ينبغي ذلك فإن كان بينهما ستر أجزاءه ولفظ لا ينبغي ظاهر في الكراهة ومستند التحريم ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال أخروهن حيث أخرهن الله والامر للوجوب وحيث للمكان ولا مكان يتعلق به وجوب التأخير غير المتنازع إجماعا فتعين التأخير فيه والامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده المقتضى لفساد العبادة وفي بعض هذه المقدمات منع فإن الامر لا يقتضى التكرار والامر إنما يقتضى النهى عن ضده العام لا الخاص الذي هو المتنازع والنهى إنما يفسد العبادة إذا كان عن ذاتها أو ما هو داخل فيها وما رواه عمار

السبابطي عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سئل عن الرجل يصلي وبين يديه امرأة تصلي قال لا يصلي حتى يجعل بينه وبينها أكثر من عشرة أذرع وإن كانت عن يمينه أو عن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك وإن كانت تصلي خلفه فلا بأس وإن كانت تصيب ثوبه وإن كانت المرأة قاعدة أو نائمة أو قائمة في غير الصلاة فلا بأس وترك الاستفصال عن المرأة في الصلاة دليل العموم في المحرم وغيرها ويريد بصلوتها خلفه تأخرها بحيث لا تحاذى بشئ منها بدنه والرواية ضعيفة بعمار ويقتضي اعتبار أزيد من عشرة أذرع وهو خلاف الاجماع وباقي الروايات الدالة على النهي لا تحديد فيها بذلك بل هي مختلفة ففي بعضها شبر وفي بعضها ذراع وذلك كله يؤيد الكراهة فالقول بها أوضح والاعتماد في الجواز على الأصل وصحيفة محمد بن مسلم وأما رواية جميل فإنها ضعيفة بالارسال لكنها مؤيدة للجواز وإن أمكن استناده إلى غيرها وعلى كل حال يزول المنع كراهة وتحريما مع الحائل بين الرجل والمرأة وتباعد عشر أذرع أو وقوع الصلاة منها خلفه بحيث لا يحاذي جزء منها لجزء منه في جميع الأحوال والمراد بالحائل الحاجز بينهما بحيث يمنع الرؤية من جدار وستر وغيرهما والظاهر أن الظلمة وفقد البصر كافيان فيه وهو اختيار المصنف في التحرير لا تغميض الصحيح عينيه مع احتمالهما وتتميم المسألة يتوقف على مباحث أ ضمير يصلي لا مرجع له في العبارة لان المسائل المتقدمة متعلقها المكلف سواء كان رجلا أم امرأة أم خنثى والمراد به هنا الرجل بمعونة السياق ولظهور المراد أهمله وألحق بعض الأصحاب الخنثى وهو أحوط ب المراد بالمرأة البالغ لغة لأنه المتعارف ولأنها

مؤنث المرء يقال مرء ومرأة وامرء وامرأة والمرء هو الرجل كما نص عليه أهل اللغة فلا يتعلق الحكم بالصغيرة وإن قلنا إن عبارتها شرعية لعدم مقتضى له ولا فرق فيها بين كونها مقتدية به أو منفردة للعموم وكذا القول

في الصبي وفي بعض حواشي الشهيد رحمه الله على القواعد إن الصبي والبالغ يقرب حكمهما من الرجل والمرأة وعنى بالبالغ المرأة لان الصيغة التي على فاعل يشترك فيها المذكر والمؤنث وكيف كان فالعمل على المشهور من اختصاص الحكم بالمكلفين لعدم الدليل الدال على اللاحاق ج يشترط في تعلق الحكم بكل منهما كراهة أو تحريما صحة صلاة الاخر لولا المحاذاة بأن تكون جامعة لجميع الشرائط المعتبرة في الحصة عداها فلا يتعلق الحكم بالفاسدة بل تصح الأخرى من غير كراهة فإن الفاسدة كلا صلاة مع احتمال عدم الاشتراط لصدق الصلاة على الفاسدة لانقسام مطلقا إليها وإلى الصحيحة وحينئذ فالأجود رجوع كل منهما إلى الاخر في ذلك وهي محمولة على الصحيحة حتى يصرح فيها بخلافها فإذا صرح قبل لعموم إقرار العقلاء على أنفسهم جائز ولأن من أخبر بفساد صلاته قبل منه قطعاً

ولأن المفسد من فعله وربما كان خفياً لا يطلع عليه إلا من قبله لتعلقها في بعض مواردنا بأمر قلبية و أفعال خفية لا يعلمها إلا الله والمصلى فلو لم يقبل فيها قوله لزم أما عدم اشتراط صحة الصلاتين لولا المحاذاة أو تكليف ما لا يطاق وكلاهما باطل فالملزوم مثلهما في البطلان والملازمة ظاهرة د مبدأ التقدير في العشرة أذرع من موقف المصلى إلى موقفها وهو واضح مع المحاذاة أما مع تقدمها فالظاهر أنه كذلك لأنه المفهوم من التباعد عرفاً وشرعاً كما نبهوا عليه في تقدم الامام على المأموم ويحتمل اعتباره من موضع السجود لعدم صدق التباعد بين بدنيهما

حالة السجود ذلك القدر وليس كلامهم تصريح في ذلك بشيء لو كانت أعلى منه أو أسفل بحيث لا يتحقق التقدم و التأخر وأمكنت المشاهدة فهل هو ملحق بالتأخر أم بالتقدم اشتراط العشرة في الرواية بالتقدم والمحاذاة يقتضى عدم اعتبارها هنا واشترط نفي البأس بالصلاة خلفه يقتضى اعتبار العشرة هنا

لعدم تحقق الخلفية فمفهوما
الشرط متدافعان والظاهر أنه ملحق بالتأخر لأصالة الصحة وعدم المانع خرج منه حالة
التقدم والمحاذاة فيبقى
الباقى مع أن فرض الرؤية في ذلك بعيد ولو كانت في إحدى الجهات التي يتعلق بها
الحكم وكانت على مرتفع
بحيث لا يبلغ من موقفه إلى أساس حائط المرتفع عشرة أذرع ولو قدر إلى موقفها أما
مع الحائط مثلا أو ضلع المثلث
الخارج من موقفه إلى موقفها بلغها ففي اعتبار أيهما نظر والظاهر إن التقدير هنا للضلع
المذكور خصوصا مع إثارة (إيرائه صح)
زاوية حادة لبعد تقدير التجويف الحادث منها ولو كانت قائمة ففيه الاحتمالات ولو
كانت منفرجة ضعف الاحتساب
إلى الأساس لا غير لزيادة المسافة بما زاد ومثله القول في التباعد بين الإمام والمأموم ز
إطلاق العبارة
يقتضى عدم الفرق في تعلق الحكم بين تقدم صلاة المرأة عليه أو اقترانهما أو تأخرها
وكذلك أطلق كثير من الأصحاب
وبين علمه بصلاتها وعدمه ووجه الاطلاق تحقق الاجتماع في الموقف المنهى عنه وهو
مانع الصحة فمتى تحقق ثبت
البطلان كالحديث ويضعف بعدم الدليل الدال على ذلك وعدم تقصير السابق واستحالة
تكليف الغافل وإنما
ثبت تأثير الحدث مطلقا بالنص وهو مفقود هنا ورواية عمار التي هي مستند الحكم
تشعر بتقدم المرأة فإن الواو
في قوله يصلى وبين يديه امرأة تصلى للحال وقوله في الجواب لا يصلى حتى يجعل بنيه
وبينها عشرة أذرع يدل على
صلاتها قبل شروعه فالأجود حينئذ اختصاص المنع بسبق المرأة أو اقترانهما معا في
الشروع ومع التأخر يختص المنع
بالتأخر ويؤيده رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام إذا صلت حيال الامام
وكان في الصلاة قبلها أعادت

وحدها فإنها صريحة في اختصاص الفساد بالطارئ واختاره جماعة من المتأخرين وهذا كله مع علمهما بالحال
أولا فلا إبطال ولو علم أحدهما دون الآخر اختص الحكم به ح ظاهر العبارة اختصاص المنع بالرجل فلا كراهة ولا
تحريم بالنسبة إلى المرأة وكان الأولى تعميم الحكم فيها لعدم القائل بالتخصيص ولعله اتبع ظاهر الرواية حيث دلت
على حكم الرجل خاصة والعذر فيها مطابقة السؤال فإنه وقع عن الرجل ورواية علي بن جعفر المتقدمة دالة

علي
حكم المرأة أيضا لو وصلت المرأة معه جماعة محاذية له فعلى القول بالتحريم تبطل صلاتها وصلاة الامام ومن
على يمينها ويسارها ومن يتأخر عنها مع علمهم بالحال ومع عدم العلم تبطل صلاتها لا غير ولو علم الإمام خاصة
بطلت صلاته معها دون المأمومين وأطلق صحة صلاة المأمومين وهذا كله إنما يتم مع القول بأن الصلاة
الطارئة تؤثر في السابقة أو على جواز تكبير المأموم مع تكبير الامام وإلا صحت صلاة الامام لتقدمها ويبقى
الكلام في المأمومى هذا البحث إنما هو في حال الاختيار أما مع الاضطرار كما لو ضاق الوقت والمكان فلا
كراهة ولا تحريم قاله الامام فخر الدين ولد المصنف وربما استشكل الحكم مطلقا بناء على أن التحاذي مانع من الصحة
مطلقا والنصوص مطلقة فالتقييد بحالة الاختيار يحتاج إلى الدليل يا لو اجتمعا في مكان واحد واتسع الوقت
صلى الرجل أولا ثم المرأة لصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام هذا في غير المكان الذي تختص به المرأة أو
تشارك فيه عينا أو منفعة وفيه لا أولوية لتسلطها على ملكها ولو ضاق الوقت بنى على ما تقدم من زوال
المانع مع الاضطرار وعدمه فعليه يصليان معا وعلى عدمه يصلى الرجل أولا على التفصيل يب إنما
ترك المصنف التاء في عشرة أذرع لان الذراع مؤنثة سماعية وفي بعض عبارات المصنف وغيره إلحاق التاء وهو
الموجود في رواية عمار وكأنه اعتبار بذراع اليد فإنه يجوز تكبيره وتأنيثه والذراع الشرعي مثله والله الموفق

وتكره الصلاة أيضا في الحمام لنهى الصادق عليه السلام عن الصلاة في مواضع وعد
منها الحمام وبه احتج أبو
الصلاح على التحريم ويعارضه نفيه عليه السلام البأس عن الصلاة فيه في حديث آخر
فيحمل النهى على الكراهة
توفيقا مع ضعف سند ما فيه النهى والمراد بالحمام موضع الاغتسال لان اشتقاقه من
الجيم وهو الماء الحار الذي
يغتسل به فلا تتعدى الكراهة إلى مسلخه وبه جزم المصنف في القواعد واستقرب في
النهاية لكراهتها في المسلخ أيضا
معللا بكونه مأوى الشياطين وموضع كشف العورة وباشتغال الناس له بدخولهم وفي
التذكرة بين المسألة
على علة النهى فإن كانت النجاسة لم تكره فيه وإن كانت كشف العورة فيكون مأوى
الشياطين كره وترتب الحكم على
التعليل غير واضح إذ النص غير معلل وإنما الحكم فيه معلق على المشتق وهو الحمام
فيدور الحكم معه والتعليل من تقريرات
الفقهاء فلا يستند إليه الحكم وأما سطحه فلا تكره الصلاة قطعا لفقد النص والتعليل
وفي بيوت الغائط
لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال إن جبرئيل أتاني فقال أنا معاشر الملائكة
لا تدخل بيتا فيه كلب و
لا تمثال جسد ولا إناء يبال فيه ونفوذ الملائكة يؤذن بكون مكانه ليس موضع رحمة
فلا يصلح أن يتخذ للعبادة
وإذا كان هذا حال ما فيه إناء البول فما فيه الغائط أو ما أعدله أولى بالحكم ولأن
بيوت الغائط لا تنفك عن
النجاسة غالبا ولا تكره على سخطها وفي معادن الإبل وهي لغة مباركها حول الماء
لتشرب عللا بعد نهل قاله
في الصحاح والعلل الشرب الثاني والنهل الشرب الأول والفقهاء جعلوا المعادن أعم من
ذلك وهي مباركها
مطلقا التي تأوى إليها كذا قاله المصنف في المنتهى والمستند ما روي عن النبي صلى
الله عليه وآله أنه قال إذا أدر كتم

الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها فإنها سكيئة وبركة وإذا أدركتم الصلاة وأنتم في أعطان الإبل فاخرجوا منها فصلوا فإنها جن (حي صح) من جن خلقت إلا ترونها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها قال في المنتهى وهذا التعليل يدل على عموم الكراهة لمباركها مطلقا قال ولا بأس بالمواضع التي تنبت فيها الإبل في سيرها أو تناخ فيها لعلفها أو وردها لأنها لا تسمى معاطن ولا يشترط في تحقق الكراهة حضور الإبل بل يكره وإن كانت غائبة لصدق المعطن مع الغيبة وإن كانت الرواية قد تشعر بخلاف ذلك وفي قرى النمل وهي جمع قرية وهي مجتمع ترابها وإنما كرهت الصلاة فيها لقول الصادق عليه السلام عشرة مواضع لا تصل فيها وعد منها قرى النمل ولعدم انفكك المصلى من آذاها أو قتل بعضها وفي مجرى الماء وهو المكان المعد لجريانه فيه وإن لم يكن فيه ماء والمستند قول الصادق عليه السلام في مرسله عبد الله بن الفضل حين عد العشرة ومجرى الماء بعد إن ذكر منها الماء وعلل أيضا بأنه لا يؤمن هجوم الماء فيسلب الخشوع ومن ثم كرهت الصلاة في بطون الأودية لكونها مجرى الماء فجاز أن يهجم عليه والأولى الاستناد إلى النص فإنه قد يأمن هجومه للعلم بعدمه عادة في كثير من المجاري وبتون الأودية قال المصنف في النهاية ولو أمن السيل احتمال بقاء الكراهة اتباعا لظاهر النص (النهي صح) وعدمها لزوال موجبها وفي أرض السبخة بفتح الباء واحدة السباخ وهي الشئ الذي يعلو الأرض كالمح ويحوز كون السبخة بكسر الباء وهي الأرض ذات السباخ فتكون إضافة الأرض إليها من باب إضافة الموصوف إلى صفته كمسجد الجامع وإنما كره الصلاة فيها لعدم كمال تمكن الجبهة من الأرض فلو حصل التمكّن فلا بأس لما رواه أبو بصير قال سألت الصادق عليه السلام عن الصلاة في السبخة لم تكرهه قال لان الجبهة لم تقع مستوية فقلت إن كان فيها أرض مستوية قال لا بأس ومثله الرمل المنهال وفي البيداء وهي موضع مخصوص بين مكة والمدينة على ميل من ذي الحليفة ونقل الشهيد رحمه الله عن بعض العلماء لها الشرق الذي أمام ذي الحليفة مما يلي مكة سميت بذلك لأنها تبعد جيش السفيناني وفي وادي ضجنان بالضاد المعجمة المفتوحة والحجيم الساكنة جبل بناحية

مكة وذات الصلاصل جمع صلصال وهو الطين الحر المخلوط بالرمل فصار يتصلصل
إذا جف أي يصوت فإذا طبخ
بالنار فهو الفخار نقله الجوهري عن أبي عبيدة وبذلك فسرها الشهيد رحمه الله وفي
نهاية المصنف أن ذات الصلاصل
وضجنان والبيداء مواضع خسف وكره الصلاة في كل موضع خسف به واحتج عليها
بأن النبي صلى الله عليه وآله
لما مر بالحجر قال لأصحابه لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين إن
يصيبكم مثل ما أصابهم وليس في هذا
الحديث دلالة على كراهة الصلاة فيها نعم روى إن عليا عليه السلام ترك الصلاة في
أرض بابل لذلك حتى عبر الفرات و
صلى في الموضع المشهور بعد ما ردت له الشمس إلى وقت الفضيلة وكانت قد
تجاوزته ولما تغرب وكذا تكره الصلاة
بين المقابر من دون حائل ولو عنزة منصوبة أو معترضة أو ثوبا أو قدر لبنة أو بعد
المصلى عن القبر عشرة
أذرع
سواء استقبلها أو صلى بينها وخالف في ذلك المفيد حيث منع من الصلاة بدون الحائل
والبعد وأبو الصلاح حيث
حرمها وتردد في البطلان ومستند الجواز عموم جعلت لي الأرض (مسجدا صح)
وصحيحة علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام وقد
سأله عن الصلاة بين القبور قال لا بأس وأما الكراهة فلان القبور من المواضع العشرة
التي نهى الصادق عليه السلام
عن الصلاة فيها في مرسله عبد الله بن الفضل ولرواية عمار عنه عليه السلام قال سألته
عن الرجل يصلى بين القبور
قال لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه
وعشرة أذرع من خلفه وعشرة
أذرع عن يمينه وعشرة أذرع عن يساره ثم يصلى إن شاء والجمع بينهما وبين ما تقدم
بالحمل على الكراهة ولا

فرق بين المقبرة الجديدة والعتيقة في ذلك وألحق الأصحاب بالقبور القبر والقبرين ودلالة الاخبار على ذلك
نظر وألحق بعضهم أيضا استدبار القبر الواحد وهو أبعد دلالة واكتفى الشيخ بكون القبر خلف المصلى عن البعد
وهو متجه مع عدم صدق الصلاة بين المقابر كما لو جعل المقبرة خلفه وإلا فقد تقدم اعتبار تأخر القبر عنه من خلفه
عشرة أذرع ولا فرق في ذلك بين قبر الامام وغيره للاطلاق قال الشيخ وقد وردت رواية بجواز النوافل إلى قبور
الأئمة عليه السلام والأصل الكراهة ولو بنى مسجد في المقبرة لم تخرج عن الكراهة بخلاف ما لو نقل المقبور منها ذكره
المصنف في المنتهى وكما الصلاة إلى القبر تكره عليه من غير تحريم إلا أن يعلم نجاسة ترابه باختلاطه بصديد الموتى
لتكرر النبش ويوجب التعدي إليه أو سجوده عليه وقال ابن بابويه يحرم وفي بيوت النيران لئلا يتشبه بعابدها قاله
الأصحاب والظاهر إن المراد بها البيوت المعدة لاضرام النار فيها كالأتون والفرن ونحوها لا ما وجد فيه نار
مع عدم إعداد البيت لها بالذات كالمسكن إذا أوقد فيه نار بل إنما تكره الصلاة فيه حينئذ إذا كانت موجودة في قبلة
المصلى كما سيأتي ولا فرق في كراهة الصلاة في بيت النار بين كونها موجودة فيه حالة الصلاة أم لا ولو غير البيت
عن حالته وأعد لأمر آخر أزال الكراهة وفي بيوت الخمر وسائر المسكرات لقول الصادق عليه السلام لا تصل
في بيت فيه خمر أو مسكر وهذه الرواية تدل بإطلاقها على عدم الفرق بين كون البيت معدا لاحتراز الخمر وعدمه بل ما
وضع فيه الخمر وإن قلت قدرا أو مدة وعللها المصنف في النهاية بعدم انفكاكها من النجاسة وهو يقتضى اعتبار إعدادها
لها كبيوت النيران وسياق العبارة هنا يدل عليه لعطفها عليها وفي بيوت المجوس لقول الصادق عليه السلام لا تصل
في بيت فيه مجوسي ولعدم انفكاكها من النجاسة فإن رش البيت زالت الكراهة لقول الصادق عليه السلام رش وصل
لما سئل عن الصلاة في بيت المجوسي والحديث الأول يدل بظاهره على كراهة الصلاة في مطلق البيت الذي فيه مجوسي ومثله
عبر المصنف في القواعد ويمكن أن يراد به بيته كما يشعر به الحديث الاخر والتعليل

بالنجاسة وفي جواد الطرق لما روى
عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى عن الصلاة بمحجة الطريق ولقول الصادق عليه
السلام لا بأس أن تصلى في الظواهر
التي بين الجواد فأما على الجواد فلا تصل فيها ومنع ابن بابويه والمفيد من الصلاة فيها
ولا فرق في الكراهة بين أن
يكون الطريق مشغولة بالمارة وقت الصلاة أو لم تكن للعموم نعم لو تعطلت المادة
بصلاته فسدت للنهي عن الصلاة
حينئذ باستحقاقهم السلوك بالأصالة واشتراط الصلاة وغيرها مما ليس بسلوك بعدم
الضرر بالسالك والمراد بجواد الطرق
العظمى منها وهي التي يكثر سلوكها ومقتضى ذلك عدم كراهة الصلاة على الطريق غير
الجادة لكن الأجود الكراهة مطلقاً
وإن كانت الجادة أغلظ ويدل على العموم قول الرضا كل طريق توطأ وتتطرق كانت
فيه جادة أم لم تكن فلا ينبغي
الصلاة فيه وصلاة الفريضة في جوف الكعبة لقول الصادق عليه السلام لا تصل المكتوبة
في الكعبة ونحوها من الاخبار
وهذا هو المشهور بين الأصحاب ومثله الصلاة على سطحها وقال الشيخ في الخلاف
وابن البراج بتحريم صلاة الفريضة
فيها تمسكا بظاهر قوله تعالى فولوا وجوهكم شطره إلى نحوه وإنما يصدق ذلك إذا
كان خارجا عنها ولأن النبي
صلى الله عليه وآله دخلها ودعا ثم خرج فصلى ركعتين وقال هذه القبلة فإذا صلى في
جوفها لم يصل إلى ما أشار
إليه أنه القبلة وللرواية المتقدمة وأجيب بأن المراد بالنحو الجهة وليس المراد جهة
جميعه قطعاً لجواز صلاة الخارج
إلى أي جزء كان منه فليكن مثله في الداخل فمتى استقبل جزءاً منها فقد استقبلها وكذا
القول في إشارته عليه السلام
بكونه القبلة والنهي في الرواية المتقدمة محمول على الكراهة جمعاً بينه وبين غيره فقد
روى يونس بن يعقوب قلت

لأبي عبد الله عليه السلام حضرت الصلاة المكتوبة وأنا في الكعبة أفأصلي فيها قال صل وإنما قيدنا كراهة الصلاة فيها بالفريضة لا طباقهم على استحباب النافلة داخلها وفي مرابط الخيل والبغال للنهي عنها في مقطوعة سماعة ولكراهة فضلاتها وبعد انفكاكها منها ولا فرق فيها بين الوحشية والإنسية ولا بين الحاضرة والغائبة ومرابط الخيل جمع مرابط بكسر الباء وفتحها موضع ربطها ومأواها وزاد بعض الأصحاب مرابط الحمير لمشاركتها لهما في العلة وهي موجودة في رواية الكليني عن سماعة والتوجه في حال الصلاة إلى نار مضمرة أي موقدة لصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلي والسراج موضوع بين يديه في القبلة فقال لا يصلح أن يستقبل النار وفي رواية عمار النهي عن الصلاة إلى النار ولو كان في مجمرة أو قنديل معلق وهاتان الروايتان دالتان على كراهة استقبال مسمى النار وإن لم تكن مضمرة فتقييد المصنف النار بالمضمرة محمول على المؤكد من الكراهة وحرم أبو الصلاح استقبالها وتردد في الفساد كما مر في نظائره حملا للنهي على ظاهره وحملها على الكراهة طريق الجمع بين ما اشتمل عليه وبين غيره كقول الصادق عليه السلام لا بأس أو يصلي الرجل والباب والسراج والصورة بين يديه أن الذي يصلي إليه أقرب من الذي بين يديه أو التوجه إلى تصاوير وتمائيل لصحيحة محمد بن مسلم قال قلت لأبي جعفر عليه السلام أصلي والتمائيل قدامي وأنا أنظر إليها قال لا إطرح عليها ثوبا ولا بأس إذا كانت عن يمينك أو شمالك أو خلفك أو تحت رجلك أو فوق رأسك وإن كانت في القبلة فاطرح عليها ثوبا وصل ولأن الصورة تعبد من دون الله فكره التشبه بفاعله ولأنها تشتغل بالنظر إليها أو التوجه إلى مصحف مفتوح لرواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي وبين يديه مصحف مفتوح في قبلته قال لا ولحصول التشاغل عن العبادة بالنظر إليه وكره المصنف في المنتهى والنهاية التوجه إلى كل شاغل من كتابة ونقش وغيرهما لاشتراك الجميع في العلة ولا فرق في ذلك بين القاري وغيره نعم يشترط عدم المانع

من الابصار كالعَمى والظلمة أو التوجه إلى حائط ينز من بالوعة يبال فيها لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن مسجد ينز حائط قبلته من بالوعة يبال فيها فقال إن كان نزه من بالوعة يبال فيها فلا تصل فيه وإن كان من غير ذلك فلا بأس ولأنه ينبغي تعظيم القبلة فلا يناسبه النجاسة ولو نز الحائط من الغائط قيل كره بطريق أولى لأنه أفحش وتردد المصنف في التذكرة والنهية فيما ينز من الماء النجس والخمر نظرا إلى إطراد العلة والتفاتا إلى قول الصادق عليه السلام وإن كان من غير ذلك فلا بأس وهذا التوجيه ينافي الأولوية التي ادعت في الغائط وكأنه ليس أفحش من الخمر فالاشكال آت في الجميع أو التوجه إلى انسان مواجه بفتح الجيم وكسرها ذكر ذلك جماعة من الأصحاب وعلل بحصول التشاغل به وبأن فيه تشبيها بالساجد لذلك الشخص أو التوجه إلى باب مفتوح قاله أبو الصلاح وتبعه الأصحاب قال في المعتمر لا بأس باتباع فتواه لأنه أحد الأعيان وعلله المصنف في التذكرة والنهية باستحباب السترة بينه وبين ممر الطريق ولا فرق في الباب بين الداخل والخارج ولا بأس بالبيع والكنائس من غير كراهية على المشهور لصحيفة العيص بن القاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيع والكنائس يصلى فيها فقال نعم وروى عنه عليه السلام أنه سئل عن الصلاة فيها فقال صل فيها فقد رأيتها ما أنظفها قلت أصلى فيها وإن كانوا يصلون فيها قال نعم ويستحب أن يرش الموضع الذي يصلى فيه منها لصحيفة عبد الله بن سنان وينبغي أن يتركه حتى يجف كما نبه عليه في المبسوط والنهية في رش بيت المجوس وهل يشترط في دخولها أذن أهل الذمة احتمله في الذكرى تبعا لغرض الواقف وعملا بالقرينة ويحتمل عدمه لاطلاق الاخبار بالصلاة فيها وكذا لا بأس بالصلاة في مراض الغنم بالضاد المعجمة جمع مريض وهو مأواها ومقرها عند

الشرب كمعطن الإبل نص عليه الجوهري لقول النبي صلى الله عليه وآله إذا أدركتم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها فإنها سكينه وبركة وكذا لا بأس بالصلاة في بيت اليهودي والنصراني لقول الصادق عليه السلام في رواية أبي جميلة لا تصل في بيت فيه مجوسي ولا بأس بأن تصلى في بيت فيه يهودي أو نصراني وهذه الرواية تشمل بيتهما وما هما فيه وإن لم يكن لهما فيدل على مطلوب المصنف وكان المصنف يرى أن المراد بذلك بيتهما كما تقدم الكلام فيه في بيت المجوسي واعلم أن أبا الصلاح حرم الصلاة في أكثر هذه المواضع نظرا إلى صورة النهي في الاخبار وتردد في فساد الصلاة بذلك والله أعلم

تتمه لباب مكان المصلي في ذكر شيء من أحكام المساجد وناسب ذكرها هنا لان المسجد من جملة المكان فكان ذكر أحكامه في بابه أولى صلاة الفريضة بمعنى المفروضة وهي الواجبة المرادفة الفرض للواجب عندنا في مطلق المسجد أفضل من صلاتها في غيره من الممكنة ثم المساجد مع اشتراكها في الأفضلية تتفاوت في الفضيلة فالصلاة في المسجد الحرام أفضل من سائر المساجد عندنا ثم مسجد النبي صلى الله عليه وآله ثم مسجد الكوفة والأقصى ثم المسجد الجامع ثم مسجد القبيلة ثم السوق وقد تتفاوت المساجد غير الأربعة بفضائل أخرى كمسجد السهلة وغيره من المساجد الشريفة وما ورد في الاخبار من تضاعف الصلاة في المساجد الموصوفة بوصف مع اشتراك مساجد بعضها أفضل من بعض فيمكن حمله على اشتراكها في ذلك القدر بسبب ذلك الوصف ولا ينافي زيادة بعضها لمزية أخرى أو على أن الثواب المترتب على تلك الصلاة المعدودة مختلف بحسب اختلافها في الفضيلة فجاز أن تترتب على كل صلاة عشر حسنات مثلا وعلى الأخرى عشرون أو ارتفاع عشر درجات وفي بعضها عشرون ونحو ذلك وقد روى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الصلاة في مسجدي كألف في غيره إلا المسجد الحرام فإن الصلاة فيه تعدل ألف صلاة في مسجدي وعن الصادق عليه السلام مكة حرم الله وحرم رسوله وحرم علي بن أبي طالب عليه السلام الصلاة فيها بمائة ألف

صلاة والدرهم فيها بمائة ألف درهم
والمدينة حرم الله وحرم رسوله وحرم علي بن أبي طالب عليه السلام الصلاة فيها
بعشرة آلاف صلاة والدرهم بعشرة
آلاف درهم والكوفة حرم الله وحرم رسوله وحرم علي بن أبي طالب عليه السلام
الصلاة فيها بألف صلاة وعن الباقر
عليه السلام لو يعلم الناس ما في مسجد الكوفة لأعدوا له الزاد والرواحل من مكان بعيد
أن صلاة فريضة فيه
تعدل
حجة وصلاة نافلة تعدل عمرة وفي خبر آخر عن علي عليه السلام النافلة تعدل عمرة مع
النبي صلى الله عليه وآله
والفريضة تعدل حجة مع النبي صلى الله عليه وآله وأنه قد صلى فيه ألف نبي وألف
وصى وإن أمير المؤمنين عليه السلام
منع رجلا من السفر إلى المسجد الأقصى وأمره بلزوم مسجد الكوفة وروى الصدوق
في الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام
أنه قال صلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة وصلاة في المسجد الأعظم تعدل مائة
صلاة وصلاة في مسجد
القبيلة تعدل خمسا وعشرين وصلاة في مسجد السوق اثنتا عشرة وصلاة الرجل في
منزله صلاة واحدة وروى
ابن أبي عمير عن بعض أصحابه قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنى لأكره الصلاة
في مساجدهم قال لا تكره فما
من مسجد بنى إلا على قبر نبي أو وصى نبي قتل فأصاب تلك البقعة رشة من دمه
فأحب الله أن يذكر فيها فاد
فيها الفريضة والنوافل واقض ما فاتك إذا تقرر ذلك فهنا سؤالات أحدها إن مسجد
الحرام مشتمل على الكعبة
وقد تقدم إن الفريضة فيها مكروهة فإذا فرض صلاة فريضة خارج الكعبة وأخرى فيها
فأما أن يتساويا
في الفضل أو يتفاوتا ويلزم من الأول مساواة المكروه لغيره ومن الثاني اختلاف جهات
المسجد في الفضيلة وقد

ورد الخبر بتعليق العدد المعين على الصلوة فيه من غير تخصيص بجهة وثانيها أن مسجد النبي صلى الله عليه وآله مختلف في الشرف فإن الروضة أفضل من غيرها من بقاعه وخلف القبر الشريف بحيث تكون الصلاة إلى القبر من غير حائل أو بعد عشرة أذرع مكروهة فلا يتم إطلاق القول بأن الصلاة فيه مضاعفة بالقدر المذكور وإلا لزم مساواة المكروه لغيره والمشروف للأشرف وثالثها أن المسجدين قد زيد فيهما على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله في الأصل أم لا فان قلت بعدم التساوي حملا لكلام النبي صلى الله عليه وآله على المسجد المعهود في وقته أشكل إطلاق قول الصادق عليه السلام إن الصلاة في المسجد الحرام بكذا وفي مسجد النبي بكذا فإن الزيادة فيه وقعت قبل زمان الصادق عليه السلام فكان ينبغي تبيان الحال حذرا من الاجمال الحاصل من تأخير البيان وإن قلت بمساواة الزائد للأصلي لزم منه إلحاق كلما يزداد به حتى لو زيد في هذا الزمان به شيء كان ثواب الصلاة فيه مثل ثوابه مع أنه لا يسمى ذلك المزيد مسجد الحرام ولا مسجد النبي صلى الله عليه وآله بطريق المجاز لا الحقيقة ورابعها أن قوله صلى الله عليه وآله صلاة في مسجدي كألف في غيره يدخل في إطلاق الغير باقي المساجد والأماكن التي يباح فيها الصلاة والتي يكره فيها وغير ذلك فإن كان المضاعفة المذكورة الحاصلة بالصلاة في مسجده صلى الله عليه وآله متساوية بالنسبة إلى مطلق الصلاة في غيره لزم مساواة الأفضل لغيره والمكروه لغيره وذلك غير جائز وإن كان المراد بالغير مكانا مخصوصا فلا بد من بيانه حذرا من تأخير البيان عن وقت الخطاب وخامسها إن الحديث الأول دل على أن الصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف ألف صلاة لأنه جعل الصلاة فيه بألف في مسجده صلى الله عليه وآله مع حكمه بأن الصلاة في مسجده بألف وفي الخبر الثاني جعل الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف وذلك يوهم التنافي إلى أن يقوم الدليل بما يصحح التأويل وسادسها أنه جعل الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله في الحديث الأول بألف وفي الثاني بعشرة آلاف والكلام فيه

كالكلام فيما قبله وسابعا
أنه جعل الصلاة في مسجده صلى الله عليه وآله في الحديث الأول بألف وجعل الصلاة
في مسجد الكوفة بألف وذلك يدل
على تساويهما في الفضل وهو خلاف الاجماع وقد تقدم الحكم بكون مسجد النبي
صلى الله عليه وآله أفضل ويمكن
الجواب عن الأول بأن مساواة الصلاة في الكعبة لباقي المسجد في عدد المضاعفة لا
يستلزم المساواة في الأفضلية
لجواز ترتب الثواب على العدد الحاصل في سائر المسجد أزيد من الثواب المترتب
على العدد الحاصل من الصلاة في الكعبة
كما تقدمت الإشارة إليه في أول الباب وهذا هو شأن الصلاة المكروهة بالنسبة إلى
غيرها المساوي لها فإن صلاة ركعتين
مثلا في وقت أو مكان مكروهين أقل ثوابا من ركعتين في غيرهما مع تساويهما عددا
أو تقييد إطلاق المسجد بما
على الكعبة لخروجها بأمر خاص فيكون كالعام المخصوص بمنفصل مع أنه لا قاطع
بكون الكعبة من جملة المسجد لجواز
كونه حولها ويدل عليه اختصاصها باسم خاص وحكم خاص وما الدليل على كونها
من جملته والله أعلم وعن الثاني
بأن إطلاق المضاعفة في المسجد يقتضى اشتراك كل جزء منه في هذا الوصف وإن
كان مكروها أو مشروفا ويبقى الجزء
الشريف زائد أما بكثرة ثواب ذلك العدد كما مر أو بعدد زائد لم يذكر كما في
مسجدين جامعين أو مسجدي قبيلتين
مختلفين في الشرف فإن اشتراكهما في وصف تحصل به المضاعفة لا ينافي اختصاص
أحدهما بأمر آخر وعن الثالث بإمكان
اختصاص المضاعفة المذكورة بما وقع في زمانه صلى الله عليه وآله ولا ينافيه حينئذ
كلام الصادق عليه السلام وإن
تقدمت الزيادة على زمانه لأنها بمنزلة مسجد متجدد فلا ينصرف الاطلاق إليها ويمكن
حمله على ما يصدق عليه عرفا

أنه مسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وآله ويلتزم بدخول المزيد في هذا المعنى نظرا إلى الحقيقة العرفية ولا بعد فيه فإن فضل الله تعالى وجوده يسع ذلك ويمكن دخول ما كان موجودا في زمن الصادق عليه السلام لا غير باعتبار إطلاقه عليه السلام من غير بيان فلا إشكال على جميع هذه التقادير ولو تكلف متكلف إدخال جميع ما يزداد فيهما إلى آخر الدنيا بحيث يطلق عرفا على الجميع اسم المسجد الخاص وحصول المضاعفة فيه لم يكن بعيدا نظرا إلى اشتراك الجميع في إطلاق الاسم عرفا وقد روى زرارة عن الباقر عليه السلام أنه كان يأخذ بيده في بعض الليل فينحى ناحية ثم يجلس فيتحدث في المسجد الحرام فربما نام فقلت في ذلك فقال إنما يكره أن ينام في المسجد الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فاما في هذا الموضع فليس به بأس وهو يؤيد الاحتمال الأول وروى

محمد بن

مسلم قال سألته عن حد مسجد الرسول الله صلى الله عليه وآله فقال الأسطوانة التي عند رأس القبر إلى الأسطوانتين من وراء المنبر عن يمين القبلة وكان من راء المنبر طريق تمر فيه الشاة وروى جميل بن دراج قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما بين منبري وقبري روضة من رياض الجنة وصلاة في

مسجدي تعدل ألف صلاة فيما سواه (من المساجد صح) إلا المسجد الحرام قال جميل فقلت له بيوت النبي وبيت على منها قال نعم وأفضل ونحوه روى يونس بن يعقوب عنه عليه السلام وهو يؤيد الثاني إلا أن تخص الفضيلة بهذه الزيادة الخاصة وعن

الرابع أن الغير محمول على إطلاقه ويدخل فيه جميع الأغيار حتى المساجد الشريفة بدليل استثنائه عليه السلام

المسجد الحرام فإن الاستثناء حقيقة في المتصل وهو اخراج ما لولاه لدخل في اللفظ ويندفع الاشكال بأن

العدد المضاعف إذا كان حاصلًا بالإضافة إلى الصلاة في أفضل المواضع الداخلة في الغيرية كان حاصلًا

بالإضافة إلى الأدنى بطريق أولى ومساواة المفضول لغيره يندفع بما تقدم من بحث اتفاق العدد مع اختلاف الثواب

أو أن التخصيص بعدد لا يقتضى نفى ما زاد فلا يلزم من تضاعف الصلاة في المسجد
المخصوص بقدر الصلاة الواقعة في أفضل
المواضع غيره ألف مرة عدم تضاعفها بأزيد من ألف في غير ذلك الموضع الشريف فإن
الألف تصدق وإن كان الواقع
أزيد لدخولها في ضمنه أو يقال إن ذلك يختلف باختلاف المصلين والصلاة بالنسبة إلى
حضور القلب وعدمه بالنسبة إلى المتقين وغيرهم فقد صح
إن صلاة من أقبل بقلبه أفضل وأكثر ثوابا بل روى أنه لا يقبل غيرها وإن التقوى توجب
تضعيف الثواب أو
القبول وقريب منه ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله من إن أفضل الأعمال الصلاة
لوقتها وروى عنه صلى الله
عليه وآله أن أفضل الأعمال بر الوالدين وروى عنه أن أفضله الجهاد في سبيل الله إلى
غير ذلك وقد نزله المحققون
على اختلاف ذلك باختلاف الأشخاص السائلين فإنه صلى الله عليه وآله طيب النفوس
فيعطى كل مريض ما يوافقه
من الدواء ويميله إلى الشفاء وعن الخامس إن الألف ألف صلاة منها ألف في مسجد
النبي صلى الله عليه وآله والباقي
في غيره كما يقتضيه الكلام والمائة الألف المذكورة في الحديث الآخر ليس فيها تعيين
موضع الصلاة فيمكن أن تقع
في أماكن مختلفة الفضيلة بحيث يطابق العدد المذكور في الأول فإن المائة الألف مع
إطلاقها كما تحتمل النقصان عن ألف
ألف كما هو الظاهر يمكن زيادتها عليها كما لو وقعت في مسجد النبي صلى الله عليه
وآله لعدم تعيين مكانها
فلتحمل على وجه يساوى العدد الآخر توفيقا بين الاخبار بقدر الامكان ومثله الجواب
عن السادس والسابع و
يجاب عن الأخير أيضا بأن المساواة في فضيلة الصلاة لا تقتضى المساواة مطلقا لجواز
اختصاص أحدهما بفضيلة
أخرى لا تتعلق بالصلاة تصير باعتبارها أفضل من الآخر وإن ساواه بالنسبة إلى الصلاة
وهذا أمر موجود

في الأماكن وغيرها وقد تقدم ما يزيد بياناً فإن الروضة مثلاً الصلاة فيها بألف أو بعشرة آلاف وفي غيرها كذلك مع أنها أفضل فلم يلزم من مساواتها لغيرها في مضاعفة عدد الصلاة المساواة في الفضيلة والله أعلم بحقائق أحكامه وصلاة النافلة في المنزل وما يقوم مقامه من الأمكنة الساترة للحس والشخص أفضل من المسجد لأن فعلها في السر أبلغ في الإخلاص وأبعد من الرياء ووساوس الشيطان وقال عليه السلام أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة وأمر صلى الله عليه وآله أصحابه أن يصلوا النوافل في بيوتهم ونافلة الليل في ذلك أكد لما في إظهارها من خوف تطرق الرياء ولو رجي بصلاة النافلة في الملاء اقتداء الناس به ورغبتهم في الخير وأمن على نفسه الرياء ونحوه مما يفسد لم يبعد زوال الكراهة كما في الصدقة المندوبة ويؤيده ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا بأس أن تحدث أخاك إذا رجوت أن تنفعه وتحته وإذا سألك هل قمت الليلة أو صمت فحدثه بذلك إن كنت فعلته فقل قد رزق الله ذلك ولا تقل لا فإن ذلك كذب ويستحب اتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً قال الصادق عليه السلام من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة قال أبو عبيدة الحذاء راوي الحديث عنه عليه السلام فمر بي أبو عبد الله عليه السلام في طريق مكة وقد سويت أحجار المسجد فقلت جعلت فداك نرجو أن يكون هذا من ذاك فقال نعم وفي بعض الأخبار من بنى مسجداً كمفحص قطاة إلخ والمفحص كمقعد هو الموضع الذي يكشفه القطاة في الأرض ويلينه بجؤجؤها فتبيض فيه والتشبيه به على طريق التمثيل مبالغة في الصغر ويمكن كون وجه الشبه عدم احتياجه في ثبوت ما يترتب عليه إلى بناء جدار وغيره بل يكفي رسمه كما نبه عليه فعل أبي عبيدة ويستحب اتخاذها مكشوفة لما رواه الحلبي قال سألت عن المساجد المظلمة يكره القيام فيها قال نعم ولكن لا يضركم الصلاة فيها ولو كان العدل لرأيتم كيف يصنع في ذلك لكن قد روى أن النبي صلى الله عليه وآله ضلل مسجده رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال بنى رسول الله صلى الله عليه وآله

مسجده فلما اشتد الحر على أصحابه فقالوا يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فظلل قال نعم فأمر به فأقمت فيه سواري من جذوع النخل ثم طرحت عليه العوارض والخصف والإذخر فعاشوا فيه حتى أصابتهم الأمطار فجعل المسجد يكف عليهم فقالوا يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فطين فقال لهم رسول الله لا عريش كعريش موسى فلم يزل كذلك حتى قبض صلى الله عليه وآله قال في الذكرى ولعل المراد به أعني التظليل المكروه تظليل جميع المسجد أو تظليل خاص أو في بعض البلدان وإلا فالحاجة ماسة إلى التظليل لدفع الحر والقر ويستحب جعل الميضاة وهي المطهرة للحدث والخبث على أبوابها لا في داخلها لقول النبي صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وبيعكم وشرائكم واجعلوا مطاهركم على أبواب مساجدكم ولأنه لو جعلت داخلها لتأذى الناس برايححتها وهو مطلوب الترك ومنع ابن إدريس من جعل الميضاة في وسطها قال في الذكرى وهو حق إن لم يسبق المسجد وهذا إذا أريد بها موضع البول والغائط أما إذا أريد بها موضع الوضوء والغسل فيكره مطلقا مع عدم أذى المسجد لكراهة الوضوء من البول والغائط في المسجد وعدم انفكك المتوضئين منهما غالبا وجعل المنارة مع حائطها لا في وسطها وفي النهاية لا يجوز المنارة في وسطها وهو حق إن تقدمت المسجدية على بنائها ويمكن شمول استحباب كون المنارة مع حائطها عدم علوها على الحائط لعدم تمام المعية مع مفارقتها للحائط في العلو فيكون أيضا إشارة إلى كراهة تعليتها وقد جرت العادة بذكر ذلك هنا فلما لم يصرح به المصنف أمكن الإيماء إليه بكونها مع الحائط ومستند كراهة التعلية ما روى أن عليا عليه السلام مر على منارة طويلة فأمر

بهدمها ثم قال لا ترفع المنارة إلا مع سطح المسجد ولثلا يشرف المؤذن على الجيران
وفى قوله عليه السلام في الحديث إلا مع
سطح المسجد تقوية لما فسرنا به المعية من عدم مجاوزتها الحائط إذ لو تمت المعية
مع المصاحبة ابتداء وإن علت لم يتم الغرض
من قوله عليه السلام ناهيا عن التعلية إلا مع سطح المسجد فتأمل
ويستحب تقديم الرجل اليمنى دخولا أي في الدخول إلى
المسجد وتقديم الرجل اليسرى خروجا أي في حالة الخروج منه عكس موضع التخلي
تشريفا لليمنى فيهما ويستحب الدعاء
عندهما أي عند الدخول والخروج فعند الدخول بسم الله وبالله السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته اللهم
صل عليه محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك واجعلنا من عمار مساجدك جل
ثناء وجهك وفى الموثق عن سماعة
قال إذا دخلت المسجد فقل بسم الله وصلى الله على رسول الله صلى الله عليه وآله
وصلاة ملائكته على محمد وآل محمد
والسلام عليه ورحمة الله وبركاته رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك والمراد
بوجهه تعالى في الدعاء ذاته
مجازا عن الوجه الحقيقي لشرفه بالنسبة إلى غيره وعند الخروج اللهم صل على محمد
وآل محمد وافتح باب فضلك وفى موثق
سماعة وافتح لي أبواب فضلك وتعاهد النعل وهو استعمال حاله عند باب المسجد
احتياطا للطهارة فرما كان فيه
نجاسة ولقول النبي صلى الله عليه وآله تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم وفى
حكم النعل ما يصحب الانسان
من مظنات النجاسة كالعصا قال في الصحاح التعهد التحفظ بالشئ وتجديد العهد به
وتعهدت فلانا وتعهدت
ضيعتي وهو أفصح من قولك تعاهدته لان التعاهد إنما يكون بين اثنين انتهى والمصنف
تبع في التعاهد الرواية
وإعادة المستهدم بكسر الدال وهو المشرف على الانهدام فإنه في معنى عمارتها
وكنسها وهو جمع كناستها بضم الكاف
وهي القمامة وإخراجها منها وخصوصا يوم الخميس وليلة الجمعة لرواية عبد الحميد
عن الكاظم عليه السلام قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله من كنس المسجد يوم الخميس وليلة الجمعة فأخرج من التراب
ما يذر في العين غفر الله له والظاهر
إن الواو العاطفة هنا بمعنى أو فيكفي في حصول الفضيلة كنسها في أحد الوقتين بقرينة

قوله فأخرج من التراب ما يذر
في العين لبعث انقسام هذا القدر عليهما وأصالة عدم التقدير وكون المقصود الحث على
أصل الفعل لا على تكريره
ويمكن كونها للجمع فيتوقف حصول الثواب المعين وهو المغفرة عليهما وإن كان
مطلق الكنس موجبا للثواب في الجملة
وتقدير القلة بكون التراب يذر في العين مبالغة في المحافظة على كنسها وإن كانت
نظيفة وعلى فعل ما تيسر
وإن لم يستوعبها مع صدق اسم الكنس فإن الله يقبل العمل الكثير والقليل والاسراج
فيها ليلا لقول النبي
صلى الله عليه وآله من أسرج في مسجد من مساجد الله سراجا لم تزل الملائكة
وحملة العرش يستغفرون له ما دام
في ذلك مسجد ضوء من ذلك السراج ولأن فيه إعانة للمتجهدين على مأربهم وترغيبا
للمترددين إليه ولا يشترط
في حصول الثواب المذكور كون ما يسرج به من الزيت ونحوه من مال السرج لعموم
الخبر وكذا لا يشترط في شرعية الاسراج
تردد أحد من الناس إليه أو إمكانه بل يستحب مطلقا للعموم ويجوز نقض المستهدم
منها خاصة إذ لا يؤمن انهدامه
على أحد من المترددين ولا يشترط في جواز نقض المستهدم العزم على إعادته لأن
المقصود به دفع الضرر وإعادته سنة أخرى
وفي جواز نقضه لتوسعته وجهان من المصلحة بإحداث مسجد واستقرار قول الصحابة
على توسعة مسجد النبي صلى الله
عليه وآله ومنهم علي عليه السلام ومن عموم المنع وعلى تقدير الجواز فلا ينقض إلا مع
الظن الغالب بوجود العمارة و
لو أخرج إلى تمام المجدد كان أولى إلا أن يحتاج إلى آلاته ويجوز إحداث روزنة أو
شباك أو باب ونحوه لمصلحة عامة
وتصرف آلاته في ذلك المسجد أو في غيره وفي جوازه لمصلحة خاصة وجهان
واستعمال آله في غيره من المساجد مع استغنائه

عنها أو تعذر استعمالها فيه أو كون الثاني أحوج لكثرة المصلين أو لاستيلاء الخراب عليه للمصلحة ولأن المالك واحد وهو الله تعالى صرح بذلك في الذكرى وأولى بالجواز صرف غلة وقفه ونذره على غيره بالشروط ولا يجوز لغير ذلك ويكره جعل الشرف للمسجد بضم الشين وفتح الراء جمع شرفة بسكون الراء وهي ما يجعل في إعلاء الجدار لأن عليا عليه السلام رأى مسجدا بالكوفة قد شرف فقال كأنه بيعة وقال إن المساجد لا تشرف بل تبنى جما وكذا يكره التعلية للمساجد بل يبنى وسطا اقتداء بالسلف ولأن فيه إطلاعا على عورات المجاورين له وقد روى أن مسجد النبي صلى الله عليه وآله كان قامة وكذا يكره المحاريب الداخلة في الحائط كثيرا أو في المسجد أما الأول فذكره جماعة من الأصحاب منهم المصنف وأما الثاني فهو الظاهر من الرواية الدالة على الكراهة وهي أن عليا عليه السلام كان يكسر المحاريب إذا رآها في المساجد ويقول كأنها مذابح اليهود ويجب تقييد كراهتها بالمعنى بسبقها على المسجدية وإلا حرمت وجعلها طريقا بحيث لا يلزم تغير صورة المسجد ولا الاضرار به وإلا حرم والبيع فيها والشراء وتمكين الصبيان والمجانين منها لقوله صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشرائكم وبيعكم ولأن المسجد بنى لغير ذلك ولأنه لا يؤمن حصول النجاسة من الصبيان والمجانين قال بعض الأصحاب وينبغي أن يراد بالصبي من لا يوثق به أما من علم منه ما يقتضى الوثوق به لمحافظته على التنزه من النجاسات وأداء الصلوات فإنه لا يكره تمكينه بل ينبغي القول باستحباب تمرينه على فعل الصلاة في المسجد وانفاذ الاحكام فيها لما فيه من الجدال والتخاصم والدعاوى الباطلة المستلزمة للمعصية في المسجد المتضاعف بسببه العصيان واختار المصنف في المختلف تبعا لابن إدريس وقبلهما الشيخ في الخلاف عدم الكراهة لأن أمير المؤمنين عليه السلام حكم في مسجد الكوفة وقضى بين الناس بلا خلاف ودكة القضاء معروفة فيه إلى يومنا هذا و لان الحكم طاعة فجاز إيقاعها في المساجد الموضوعة للطاعات وحمل النهى الوارد في ذلك على تقدير صحته على الحبس على الحقوق والملازمة فيها عليها أو يخص بما كان فيه جدل وخصومة كقول

الراوندي أو بكون المكره دوام الحكم
لا ما يتفق نادرا أو بكون الجلوس فيه لأجل ذلك لا بما إذا كان الجلوس فيه لأجل
العبادة فاتفق صدور الدعوى لان
الحكم حينئذ عبادة فتأخيره مناف للمسارعة المأمور بها عليه ويحمل قضاء علي عليه
السلام بالجماع وتعريف الضوال وهو
انشادها وكذا يكره نشدانها وهو طلبها والسؤال عنها للنهي عن ذلك في مرسله علي
بن إسباط ولأنه موضع عبادة
وروى الصدوق في الفقيه إن النبي صلى الله عليه وآله سمع رجلا ينشد ضالة في
المسجد فقال قولوا لا رد الله
عليك فإنها لغير هذا بنيت وقد ذكر الأصحاب في باب اللقطة أنها تعرف في الجامع
كأبواب المساجد جمعا بين الحقيين
وروى علي بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام لا بأس بإنشاد الضالة وهو غير
مناف للكراهة بدليل آخر وإنشاد
الشعر لقول النبي صلى الله عليه وآله من سمعتموه ينشد الشعر في المساجد فقولوا له
فض الله فاك إنما نصبت
المساجد للقرآن وروى علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام لا بأس بإنشاد
الشعر قال في الذكرى ليس ببعيد
حمل إباحة إنشاد الشعر على ما يقل منه ويكثر منفعتة كبيت حكمة أو شاهد على لغة
في كتاب الله وسنة نبيه
صلى الله عليه وآله وشبهه لأنه من المعلوم إن النبي صلى الله عليه وآله كان ينشد بين
يديه البيت والأبيات
من الشعر في المسجد ولم ينكر ذلك وربما ألحق به ما كان من الشعر موعظة أو مدحا
للنبي أو الأئمة عليه السلام
ومراثي الحسين عليه السلام ونحو ذلك لان ذلك كله عبادة فلا ينافي الغرض المقصود
من المساجد وما زال السلف
يفعلون مثل ذلك ولا ينكرونه وفي ذلك كله نظر فإن وقوعه لا ينافي الكراهة ومن
سمعتموه في الخبر عام وحكمه

عليه السلام على من في عصره حكمه على غيرهم وكون كل عبادة لا تكره في المسجد في حيز المنع فإن إنفاذ الاحكام و إقامة الحدود من أفضل العبادات وتعريف الضالة أما واجب أو مندوب وكثير من المكروهات في المسجد يمكن كونها عبادة واجبة أو مندوبة على بعض الوجوه مع الاجماع على كراهتها وبنه على ذلك قوله عليه السلام في الحديث إنما نصبت المساجد للقرآن ولم يقل عليه السلام للعبادة وإقامة الحدود للنهي عنه في مرسلة علي بن إسباط و لأنها مظنة خروج شئ يتلوث به المسجد ورفع الصوت للنهي عنه في المرسلة ولمنافاته الخضوع المطلوب في المسجد ولو في قراءة القرآن إذا تجاوز المعتاد وعمل الصنائع لصحيحة محمد بن مسلم وتعليه عليه السلام فيها بأن المسجد بنى لغير ذلك وهذا إذا لم يلزم منه تغيير في المسجد أما معه كحفر موضع أو وضع شئ من الآلات الموجبة لتعطيل موضعه فإنه يحرم ودخول من في فيه رائحة ثوم أو بصل أو غيرهما من ذي الرائحة المؤذية لما روى عن أبي عبد الله عليه السلام عن آباءه عليهم السلام عن علي عليه السلام قال من أكل شيئاً من المؤذيات فلا يقربن المسجد والتنخم والبصاق لرواية غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال إن البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنه وروى السكوني عنه عن أبيه عن آباءه عليهم السلام قال من وقر (وقى خ ل) بنخامته المسجد لقي الله يوم القيمة ضاحكاً قد أعطى كتابه بيمينه وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم تمر بداء إلا أبرأته وقتل القمل فيستره بالتراب أسنده في الذكرى إلى الجماعة لان فيه استقذاراً تكرهه النفس فيغطيه بالتراب وقد تقدم إن البصاق يستر أيضاً بالتراب للرواية والنخامة أولى منه بالستر فيمكن عود ضمير فيستره إلى ذلك الفعل المذكور وهو الأمور الثلاثة ورمى الحصى في المسجد خذفاً روى الباقر عليه السلام عن آباءه عليهم السلام إن النبي صلى الله عليه وآله أبصر رجلاً يخذف حصاة في المسجد فقال ما زالت تلعه حتى وقعت ثم قال الخذف في النادي من إخلاق قوم لوط ثم تلا قوله وتأتون في ناديكم المنكر قال هو الخذف

وحرمه الشيخ رحمه الله
واستفيد من الخبر كراهة الخذف في غير المسجد أيضا لكنه فيه أكد لمنافاته التعظيم
وللخوف من آذى الغير زيادة على
كونه منكرا والمراد بالخذف هنا رمى الحصى بالأصابع كيف اتفق وإن لم يكن على
الوجه المذكور في رمى حصى الجمار
قال في الصحاح الخذف بالحصى الرمي به بالأصابع وكشف العورة مع أن المطلع
لمنافاته التعظيم وكذا يكره كشف
السرة والركبة والفخذ لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال كشف السرة
والركبة والفخذ في المسجد من العورة و
قال الشيخ لا يجوز ويمكن أن يريد المصنف بالعورة ما يتأكد استحباب ستره في
الصلاة لأنه أحد معانيها فيدخل المذكورات
وتحرم الزخرفة للمساجد بالذهب فإن الزخرف بالضم الذهب وأطلق في غير هذا
الكتاب تحريم النقش ولم يقيده بالذهب
فيعم النقش بالذهب وغيره وتبعه الشهيد في الذكرى معللين بأن ذلك لم يكن في عهد
النبي صلى الله عليه وآله فيكون
بدعة وكذا يحرم نقش الصور عليها وهو لازم من تحريم النقش بطريق أولى واحتج
المصنف على تحريمه بأن الصادق عليه السلام سئل عن الصلاة في المساجد المصورة
فقال أكره ذلك ولكن لا يضركم ذلك اليوم ولو قام العدل لرأيتم كيف يصنع
وفي دلالة على التحريم نظر وفي البيان حرم زخرفتها ونقشها وتصويرها بما فيه روح
وكره غيره كالشجر وفي
الدروس كره الجميع وقد علمت ضعف دليل تحريم النقش والتصوير والزخرفة نعم
تصوير ذي الروح حرام في غير المسجد
ففيه أولى واتخاذ بعضها في ملك أي تملك بعضها أو جعله في طريق أي جعله طريقا
بحيث تتمحي صورة المسجدية فإن
في ذلك تغيرا للوقف وتخريب مواضع العبادة وكلاهما محرم للآية ويمكن أن يريد
بجعلها في ملك أو طريق وضعها

في ملك الغير أو في طريق مسلوك لاستلزام ذلك كونه مغصوبا وقد ذكر الأصحاب المسألتين معا فيجوز كون المصنف هنا أراد المعنيين اختصارا وبيع آلتها مع عدم الحاجة إلى بيعها لعمارتها أو عمارة غيره من المساجد وعدم المصلحة كما لو خيف عليها التلف أو كانت رثة لا ينتفع بها فيه وكما يجوز بيعها لعمارة مسجد آخر يجوز صرفها فيه بطريق أولى لاتحاد المالك وهو الله تعالى كل ذلك مع تعذر صرفها في الأول أو استيلاء الخراب عليه أو كون الثاني أحوج بكثرة المصلين ونحوه وتملكها بعد زوال اثارها لان عرصتها داخلة في الوقف وهو يقتضى التأييد وإدخال النجاسة إليها لقول النبي صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم النجاسة والأمر النبي صلى الله عليه وآله بتطهير مكان البول بالذنوب ولقوله تعالى بعد حكمه بنجاسة المشركين فلا يقربوا المسجد الحرام فيثبت الحكم في غيره إذ لا قائل بالفرق ولم يشترط المصنف في تحريم إدخال النجاسة إليها تلويثها أو شئ من آلتها بل صرح بالتحريم مطلقا في غير هذا الكتاب ومن ثم أطلق هنا محتجا بإطلاق هذه الأدلة والأكثر على عدم تحريم إدخال غير الملوثة للاجماع على جواز دخول الصبيان والحيض من النساء اختيارا ولتصريح الأصحاب بجواز دخول المجروح والسلس والمستحاضة مع أمن التلويث وإزالتها فيها مع استلزامها التنجيس وهو ظاهر ولو لم يستلزمه كما لو غسلها في إناء أو فيما لا ينفعل كالكثير فينبغي تفريعا على اختصاص التحريم بالملوثة جوازها وربما قيل بالتحريم أيضا لما فيه الامتثال المنافي لقوله صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم النجاسة واعلم إن الشهيد رحمه الله قال في الذكري أنه لم يقف على إسناد هذا الحديث وهو العمدة في استدلال المصنف وإخراج الحصا منها لرواية وهب بن وهب عن الصادق عن آبائه عليهم السلام قال إذا أخرج أحدكم الحصاة من المسجد فليردها مكانها أو في مسجد آخر فإنها تسبح وفي حكمه التراب وقد أطلق الأصحاب الحكم وينبغي تقييده بما يكون جزاء من المسجد كالمتمخذ للفرش ونحوه فلو كان من جملة القمامات الموضوعة في المسجد كان إخراج هذا النوع مستحبا فضلا عن أن يكون حراما ومتى أخرجت على الوجه الممتنع فتعاد

وجوبا إليها وإن كان إلى غير ما أخرج منه
كما ورد في الخبر المتقدم وينبغي تقييده في صورة كونها فرشاً بغناء المسجد الذي
أخرجت منه أو أولوية ما أعيدت إليه
كما سبق تفصيله والتعرض للبيع جمع بيعة بالكسر وهي معبد النصارى والكنائس جمع
كنيسة وهي معبود اليهود وقد
يقال فيهما غير ذلك وإنما يحرم التعرض لهما مع كونهما لأهل الذمة ولو كانت في
دار الحرب أو باد أهلها أي هلكوا
سواء كانت في دار الحرب أم دار الإسلام جاز استعمال آلتها في المساجد لا في
غيرها وكذا يجوز جعلها حينئذ مساجد
وينقض ما لا بد منه في تحقق المسجدية كالمحراب ونحوه وقد روى العيص بن
القاسم في الصحيح قال سألت أبا عبد الله عليه
السلام عن البيع والكنائس هل يصلح نقضها لبناء المساجد فقال نعم قيل ويستفاد من
ذلك صحة وقف الكافر
كما نبه عليه الشهيد رحمه الله في بعض فوائده وللبحث فيه مجال
المقصد الخامس في الأذان والإقامة الأذان
لغة الاعلام ومثله الأذنين والايذان ومنه قوله تعالى فأذنوا بحرب من الله ورسوله أي
إعلموا وعلى قراءة المد معناه
اعلموا من ورائكم بالحرب فيفيد المد التعدي والإقامة مصدر بالمكان والتاء عوض من
الواو المحذوفة
أو مصدر أقام الشيء بمعنى أدامه ومنه يقيمون الصلاة والأذان شرعا إذكار مخصوصة
وضع للاعلام بأوقات الصلوات
والإقامة إذكار معهودة عند إقامة الصلاة أي قرب فعلها وهما أي الأذان والإقامة
مستحبان استحباباً مؤكداً
وثوابهما عظيم فعن النبي صلى الله عليه وآله من أذن في سبيل الله لصلاة واحدة إيماناً
واحتساباً وتقرباً إلى
الله عز وجل غفر الله له ما سلف من ذنوبه ومن عليه بالعصمة فيما بقي من عمره
وجمع بينه وبين الشهداء في الجنة

رواه بلال في حديث طويل وعن علي عليه السلام من صلى بأذان وإقامة صلى خلفه صفان من الملائكة لا يرى طوفاهما ومن صلى بأذان صلى خلفه ملك وعن الصادق عليه السلام وإن أقمت بغير أذان صلى خلفك صف واحد واستحبابهما في الفرائض اليومية والجمعة خاصة فلا يشرعان في غيرهما كالعيد والكسوف والنافلة وغيرها بل يقول المؤذن في غيرها من المفروض الصلاة ثلثا بنصب الأولين على حذف العامل والرفع على حذف المبتدأ أو الخبر ويجوز التفريق بينهما بالنصب والرفع وهل ينادى لغير المفروض كالعيد والاستسقاء ظاهر المصنف هنا وفي القواعد عدمه وفي النهاية ينادى لهما بذلك وتردد في استحبابه لصلاة الجنائز من عموم الامر به ومن الاستغناء عنه بحضور المشيعين وفي استحباب ذلك للمنذورة تردد وإطلاق الاستحباب للفرايض يشملها أما الأذان والإقامة فلا يشرعان قطعا وإنما لم يذكر المصنف الجمعة مع اليومية اكتفاء بها أما لكونها عوض الظهر أو لأنها ظهر مقصورة ولا فرق في استحبابهما لليومية بين أن يكون أداء أو قضاء وإن كان استحبابهما في الأداء أكد للمنفرد والجامع وقيل يجبان في الجماعة لرواية أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام إن صليت جماعة لم يجز إلا أذان وإقامة ويعارض بقول الباقر عليه السلام

إنما الأذان سنة مع صحة سنده وضعف أبي بصير ويمكن حمله على الندب توفيقا وسواء في ذلك الرجل والمرأة وقيل بوجوبهما على الرجال خاصة في صلاة الجماعة للرواية وقد علم جوابها وإنما يستحب للمرأة بل يشرع إذا لم تسمع أذانها وإقامتها الرجال الأجانب فإن سمعوا مع علمها حرم ولم يعتد به للنهي المفسد للعبادة ولو لم تعلم صح وظاهر المبسوط الاعتداد به مع سماعهم مطلقا وهو ضعيف واعتذر له في الذكرى بإمكان أن يقال إن ما كان من قبيل الأذكار وتلاوة القرآن مستثنى كما استثنى الاستفتاء من الرجال وتعلمهن منهم والمحاورات الضرورية ويندفع بأن ذلك المستثنى للضرورة وهي منتفية هنا ويجوز للنساء ومحارم الرجال الاعتداد بأذانها الذي

لا يسمعه الأجانب ويجوز للمرأة الاقتصار على التكبير والشهادتين لرواية عبد الله عن الصادق عليه السلام بل الاقتصار على الشهادتين لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام إذا شهدت الشهادتين فحبسها والظاهر إن ذلك مقصور على أذناها لنفسها أو للنساء أو لاشتراكهن جميعا في وظيفة الاقتصار والخشى كالمراة فتؤذن للمحارم من الرجال والنساء ولأجانب النساء لا لأجانب الرجال ويتأكدان في الصلاة الجهرية وهي العشاءان والصبح لان في توظيف الجهر فيها دلالة على اعتناء الشارع بالتنبيه عليها وفي الأذان زيادة تنبيه فيتأكد فيها خصوصا الغداة والمغرب لصحیحة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام يجزيك في الصلاة إقامة واحدة إلا الغداة والمغرب ورواية سماعة عنه عليه السلام لا تصل الغداة والمغرب إلا بأذان وإقامة ورخص في سائر الصلوات بالإقامة والأذان أفضل وأوجبهما ابن أبي عقيل فيهما كما أوجب الإقامة في جميع الخمس محتجا بالخبرين ويمكن حملهما على الاستحباب المؤكد جمعا بينهما وبين ما تقدم من قول الباقر عليه السلام إنما الأذان سنة أي مستحب لأنه أشهر معاني السنة ويسقط أذان العصر يوم الجمعة لأنه يجمع فيها بين الصلاتين ويسقط ما بينهما من النوافل فيكتفى فيهما بأذان واحد لحصول الغرض وهو الاعلام بالأول كذا علله المصنف في المنتهى والنهاية وكذا يسقط أذان العصر في عرفة وعشاء المزدلفة للجمع بين الصلاتين أيضا ولصحیحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال السنة في الأذان يوم عرفة أن يؤذن ويقيم للظهر ثم يصلى ثم يقوم للعصر بغير أذان وكذلك في المغرب والعشاء بمزدلفة وهل الأذان في هذه الثلاثة حرام أم مكروه الذي جزم به المصنف في كثير من كتبه التحريم والوجه فيه كونه بدعة لأنه لم يفعل في عهده صلى الله عليه وآله

ولم ينقل ذلك عنه ولا عن الأئمة عليهم السلام فيكون بدعة كما في الأذان الثاني يوم الجمعة ولرواية حفص بن غياث عن الباقر والصادق عليهما السلام الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة ولما رواه الأصحاب عن الباقر عليه السلام إن النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين وبين المغرب والعشاء بأذان وإقامتين وإذا كان صلى الله عليه وآله لم يؤذن للثانية في الجمع بين الفرضين في غير الأوقات الثلاثة فأولى أن لا يكون أذن للثانية في الثلاثة وبه تتحقق البدعية فيه وقال في الذكرى الأقرب الحزم بانتفاء التحريم وتوقف في الكراهة وأجاب عن الحديث بقبوله التأويل بحمل الأذان الثالث على الثاني وسماه ثالثا باعتبار الإقامة وبأن البدعة لا تدل على التحريم فإن المراد بها ما لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله ثم يجدد بعده وهو أعم من الحرام والمكروه ورد في المعتمد الرواية بضعف حفص وأجاب في الذكرى بأن تلقى الأصحاب لها بالقبول جبر ضعفها واعلم أن القول بجواز الأذان المذكور مع عدم ثبوت فعله أو النص على شرعيته غير واضح فإن غاية ما فيه دعوى كونه ذكرا لله تعالى وتعظيما له وهو غير آت في جميع فصوله فإن الحيعلات ليست إذكارا ومن ثم لا يجوز حكايته (حكايته صح) في الصلاة بل يبدل بالحوقة كما نص عليه الشيخ وغيره وحينئذ فإذا أتى بها على هذا الوجه فلا بد من اعتقاد مشروعيتها على الخصوص وذلك خلاف الواقع لما تقرر من عدم فعله وعدم النص عليه فلا يجوز اعتقاد شرعيته بدونهما ولو جمع الحاضر أو المسافر بين الصلاتين في وقت إحديهما فالمشهور بين الأصحاب إن أذان الثانية يسقط أيضا لما تقدم نقله صحيحا عن النبي صلى الله عليه وآله من جمعه بين الصلاتين بأذان واحد ولأن الأذان للاعلام بدخول الوقت وقد حصل بالأذان الأول وعلى هذا يكون الجمع بين ظهري الجمعة وعرفة وعشاء المزدلفة مندرجا في هذا لا لخصوصية البقعة بل لمكان الجمع وجميع ما تقدم آت هنا إلا أنه لا قائل هنا بتحريم الأذان الثاني فلا سبيل إلى القول به وإن كان الدليل آت فيه ثم إن كان الجمع في وقت الأولى أذن وأقام لها ثم أقام للثانية لا غير وإن كان في وقت

الثانية أذن قبل الأولى بنية
الثانية ثم أقام للأولى ثم أقام للثانية عند القيام إليها فالأذان أبدا لصاحبة الوقت وجزم في
الذكرى بعدم
سقوط الأذان الثاني هنا فإنه قال يسقط أذان الاعلام ويقتى أذان الذكر والاعظام وفيه
نظر فإن الأصل في
الأذان إنما هو الاعلام وهو منتف هنا والذكر لا يأتي على جميع فصوله كما مر
وسياتي له مزيد تحقيق وكذا يسقط الأذان
لغير الأولى عن القاضي للصلوات المتعددة المؤذن لأول ورده فيقيم للبواقي لا غير ذكر
ذلك الأصحاب وقد روى إن النبي
صلى الله عليه وآله شغل يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله
فأمر بلالا فأذن وأقام
فصلى الظهر ثم أمره فأقام فصلى العصر ثم أمره فأقام فصلى المغرب ثم أمره فأقام
فصلى العشاء وهذا الحديث على
تقدير صحته غير مناف للعصمة لما روى من أن الصلاة كانت تسقط مع الخوف ثم
تقضى إلى أن نسخ ذلك بقوله تعالى
وإذا كنت فيهم ولأن قصر الكيفية لم يكن مشروعا حينئذ فأخر ليتمكن منها وهو قريب
من الأول ولو جمع بين الأذان و
الإقامة لكل فريضة كان أفضل لقوله عليه السلام من فاته صلاة فريضة فليقضها كما
فاتته وقد كان من حكم
الفائتة استحباب تقديم الأذان عليها فكذا قضاؤها وروى عمارا عن أبي عبد الله عليه
السلام قال سئل عن الرجل
إذا أعاد الصلاة هل يعيد الأذان والإقامة قال نعم وفي الاستدلال بهما نظر فإن الأذان
إنما يتحقق في الفائتة
والمعادة مع كونها أولى أو مع اتحادها وإلا فهو محل النزاع كما مر والخبران
صريحان في الوحدة وليس موضع الكلام
وفي الذكرى ربما قيل إن الإقامة لما عدا الأولى لا غير أفضل أو عبارة الكتاب هنا
تشعر بذلك لاطلاقه القول

بسقوط الأذان قال في الدروس وهو أعني كون الأذان لكل فريضة أفضل ينافي سقوطه
عمن جمع في الأداء إلا أن
يقول السقوط فيه تخفيف أو أن الساقط أذان الاعلام لحصول العلم بأذان الأول لا
الأذان الذكري ويكون الثابت
في القضاء الأذان الذكري قال وهذا متجه وهو موافق لما جزم به في الذكري من ثبوت
أذان الذكر والاعظام
كما مر والمنافاة غير واضحة بعد ثبوت النص أو الاجماع في القضاء وعدمهما في
الأداء بل النص في الأداء على سقوط الأذان
كما روى صحيحا من جمع النبي صلى الله عليه وآله بين الصلاتين وغيره من الأدلة
وبالجمله فعمدة القائل كونه أذان
ذكر وهو غير واقع في الحيعلات مع أن اعتقاد مشروعيته على الوجه المخصوص أمر
وراء كونه ذكرا مطلقا فتأمل
وكذا يسقط الأذان والإقامة معا عن الجماعة الثانية إذا حضرت في مكان لتصلي
فوجدت جماعة أخرى قد أذنت و
أقامت وأتمت الصلاة فإن الثانية تصلي بغير أذان ولا إقامة ما لم تتفرق الجماعة الأولى
بأن يبقى منها واحد
معقب فما زاد فلو لم يبق أحد كذلك أذنت الثانية وأقامت ومستند الحكم ما رواه أبو
بصير عن الصادق عليه السلام
في الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم أيؤذن ويقيم قال إن كان دخل ولم يتفرق
الصف صلى بأذانهم وإقامتهم
وإن كان قد تفرق الصف أذن وأقام وعنه عليه السلام وقد قال أبو علي صلينا الفجر
فانصرف بعضنا وجلس بعض في
التسييح فدخل علينا رجل المسجد فأذن فممنعناه فقال الصادق عليه السلام أحسنت
ادفعه عن ذلك وامنع أشد
المنع فقلت فإن دخلوا فأرادوا أن يصلوا فيه جماعة قال يقومون في ناحية المسجد ولا
يبدر بهم إمام وقد دل الخبر الأول على
نفيهما عن المنفرد والثاني على نفيهما عنه وعن الجماعة فضعف قول ابن حمزة حيث
نفي الكراهة عن المنفرد وإنما
خص المصنف الثانية بالجماعة لأنه يستفاد منها حكم المنفرد بطريق أولى فإن الأذان
والإقامة في الجماعة أكد منهما
في المنفرد ولو كان السابق منفردا لم يسقطا عن الثاني مطلقا لفقد النص ونقص المبنى
عليه وعموم الأدلة على
شرعيتها وهل يشترط حضور الثاني للصلاة التي صلاها الأول إطلاق الاخبار يقتضى

العدم والشيخ في المبسوط فرض الصلاة متحدة والأول أوضح نعم لو تجدد وقت صلاة أخرى لم يكن حاصلًا وقت الأذان للأولى كالعصر والمغرب اتجه قول الشيخ ويشترط اتحاد المسجد فلا منع في المتعدد وإن تقاربا وهل يشترط في ثبوت الحكم كون الصلاة في مسجد مقتضى الاخبار ذلك وظاهر العبارة عدم الاشتراط لعدم فرض المسجد وهو الذي صرح به في الذكرى لعدم تعقل الفرق وهو خروج عن مورد النص فلا يخصص عام الأدلة على الأذان أو مطلقها ويمكن الفرق بكون الحكمة في ذلك مراعاة جانب إمام المسجد الراتب في عدم تصوير الصلاة الثانية بمزايا الصلاة وما يجب الحث على الاجتماع لها ثانياً ومن ثم جاء في الخبر أمنعه أشد المنع مقيدا بالمسجد وهذا المعنى مفقود في الصحراء ويستفاد من الحديث الثاني الاكتفاء في صدق عدم التفرق بقاء واحد معقب لأنه بعض الجماعة واعلم إن المستفاد من عطف حكم الجماعة الثانية على حكم القاضي وما قبله إن الساقط هنا الأذان لا غير لأنه هو الساقط في المعطوف عليه والخبر والفتوى ناطقة بسقوطهما معا عن الجماعة الثانية والمصلى منفرد كان ينبغي التنبيه عليه والعدر بأن ذكر سقوط الأذان لا يستلزم عدم سقوط الإقامة فالكلام في سقوط الأذان شديد ويستفاد حكم الإقامة مبتدأ من محل آخر ليتم العطف غير مزيل للقاصر عنها والابهام إذ الكلام فيهما لا في الفساد وكيفية أي كيفية الأذان بتذكير الضمير وذكر كيفية الإقامة بعد ذلك خبر أن يكبر أربعاً بالتكبير المعهود وهو الله أكبر ثم يتشهد بالتوحيد كذلك ثم يتشهد بالرسالة للنبي صلى الله عليه وآله والمعهود كذلك ثم يدعو إلى الصلاة بالدعاء المعهود وهو حي على الصلاة أي هلم وأقبل تعدى بعلى شرعا وبإلى أيضا

لغة ثم يدعو إلى الفلاح باللفظ المعهود شرعا وهو حي على الفلاح أي إلى فعل ما يوجبه وهو الصلاة والمراد به الفوز بالثواب والبقاء والدوام في الجنة فإن الصلاة سبب فيهما ثم يدعو إلى خير العمل بلفظه المعهود شرعا وهو الصلاة ومن هنا يعلم أن اليومية أفضل الأعمال البدنية حتى لصلاة غيرها ويكبر الدعاء إلى خير العمل ولو عطفه بثم كما صنع في غيره كان أجود لعدم النكتة في تغيير الأسلوب ثم يهمل ويجعل كل فصل من هذه الفصول بعد التكبير الأول مرتين فيكون عدد فصوله ثمانية عشر فصلا والإقامة كذلك فصولا وترتيبا وعددا إلا أنه يسقط من التكبير الأول مرتان ومن التهليل وهو آخرها مرة فيسقط من العدد ثلاثة فصول ثم يزيد مرتين قد قامت الصلاة بعد حي على خير العمل فتكمل فصولها سبعة عشر وهذا هو المشهور بين الأصحاب وعليه عملهم ويدل عليه رواية إسماعيل الجعفي قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول الأذان والإقامة خمسة وثلاثون حرفا فعدد ذلك بيده واحدا واحدا الأذان ثمانية عشر حرفا والإقامة سبعة عشر حرفا وروى إن فصول الإقامة عشرون مثل فصول الأذان وزيادة قد قامت الصلاة مرتين وفي رواية أن الأذان ستة عشر ينقص التكبير في أوله مرتين والإقامة مثله وزيادة قد قامت مرتين فتكون ثمانية عشر فصلا وفي رواية ثالثة إن الأذان مثني مثني والإقامة واحدة واحدة وروى فيهما غير ذلك والعمل على المشهور قال الشيخ ولو عمل عامل على أحد هذه الروايات لم يكن مأثوما والله أعلم نعم يجوز النقص على المشهور في السفر عند الأصحاب لرواية بريد بن معاوية عن الباقر عليه السلام قال الأذان يقصر في السفر كما تقصر الصلاة الأذان واحدا واحدا والإقامة واحدة واحدة وفي مرسله عن الصادق عليه السلام إن الإقامة التامة وحدها أفضل منهما مفردين وعمل بمضمونها في الذكرى وأما إضافة أن عليا ولي الله وآل محمد خير البرية ونحو ذلك فبدعة وأخبارها موضوعة وإن كانوا عليه السلام خير البرية إذ ليس الكلام فيه بل في إدخاله في فصول الأذان المتلقى من الوحي الإلهي وليس كل كلمة حق يسوغ إدخالها في العبادات الموظفة شرعا

ويشترط في المؤذن الاسلام
والتمييز فلا اعتبار بأذان الكافر إجماعا ولقوله صلى الله عليه وآله المؤذنون أمناء ولا
أمانة للكافر وقوله صلى الله
عليه وآله اللهم اغفر للمؤذنين ولعدم اعتقاده مضمون الكلمات التي دعا إليها فهو
كالمستهزئ والمعتمد من هذه
الأدلة على الإجماع وفي غيره قصور عن الدلالة وهل يصير الكافر بتلفظه بالشهادتين
في الأذان أو الصلاة مسلما
يحتمل ذلك وهو اختيار المصنف في التذكرة لان الشهادة صريح في الاسلام وقد قال
عليه السلام أمرت أن أقاتل الناس
حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها والوجه
العدم وفاقا للشهيد رحمه
الله لان التلفظ بهما هنا أعم من اعتقاد معناهما فلا يدل على الخاص ووجه العموم أن
المتلفظ بالشهادتين قد لا يكون
عارفا فمعناها كالأعجم أو مستهزيا أو حاكيا أو غافلا أو متأولا عدم عموم النبوة
كالعيسوية من اليهود الذين يقولون
أن محمدا نبي إلى العرب خاصة فلا يوجب مطلق التلفظ بهما الاسلام فإن قيل لو كان
مجرد الاحتمال كاف في عدم
الحكم بالاسلام مع وجود اللفظ الدال عليه لم يتحقق السلام من المتلفظ بالشهادتين
في غير الأذان لقيام الاحتمال
في الجميع قلنا ألفاظ الشهادتين في الأذان ليست موضوعة لان يعتقد بل للاعلام بوقت
الصلاة وإن كان قد
يقارنها الاعتقاد وكذا تشهد الصلاة لم يوضع لذلك بل لكونه جزاء من العبادة ومن ثم
لو صدرت من غافل
عن معناها صحت الصلاة لحصول الغرض المقصود منها بخلاف الشهادتين المجردتين
عنهما المحكوم بإسلام من تلفظ بهما
فإنهما موضوعتان حينئذ للدلالة على اعتقاد قائلهما مدلولهما وإن لم يكن في الواقع
معتقدا فإنه يحكم عليه بذلك

ظاهرا اعتبارا باللفظ الموضوع للدلالة وبتقدير انتفاء الاحتمال والحكم بإسلامه لا يعتد بأذانه لوقوع أوله في الكفر وهل يشترط في المؤذن مع الاسلام الايمان ظاهر العبارة عدم اشتراطه وينبه عليه أيضا حكمهم باستحباب قول ما يتركه المؤذن فإنه يشمل بإطلاقه المخالف بل هو ظاهر فيه فإن غير الناسي من المؤمنين لا يترك منه شيئا بل لو تركه اختيارا لم يعتد بأذانه وروى ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام إذا نقص المؤذن الأذان وأنت تريد أن تصلي بأذانه فأتم ما نقص هو من أذانه والأصح اشتراط الايمان مع الاسلام لقول النبي صلى الله عليه وآله يؤذن لكم خياركم خرج ما أجمع على جوازه فيبقى الباقي ولقول الصادق عليه السلام لا يجوز أن يؤذن إلا رجل مسلم عارف ولكونه أمينا ولرواية معاذ بن كثير الآتي حكمها في آخر الباب عن أبي عبد الله عليه السلام إذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتي بصاحبه فخشي إن هو أذن وأقام أن يركع فليقل قد قامت الصلاة إلخ وهو الذي اختاره الشهيد رحمه الله فلا يعتد بأذانه وإن أتمه لان المانع الخلاف لا نقص الفصول وكذا لا اعتبار بأذان الصبي غير المميز لرفع القلم عنه فلا حكم لعبارته وعدم تصور الأمانة في حقه وفي حكمه المجنون ويمكن أن يريد بغير المميز ما يشملهما لاشتراكهما في فقد الوصف ولا بأذان غير المرتب فإن الترتيب بين الأذان والإقامة وبين فصولهما شرط لأنهما عبادة شرعية لا مجال للعقل فيها فتقصر فيها على المنقول ولصحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام قال من سهى في الأذان فقدم أو آخر عاد على الأول الذي أخره حتى يمضى إلى آخره ومعنى اشتراط الترتيب فيهما عدم اعتبارهما بدونه فلا يعتد بهما في الجماعة ويأثم لو اعتقدهما أذانا وإقامة وغير ذلك مما يترتب على صحتهما وقد علم من الرواية أنه لا فرق في عدم الاعتداد بغير المرتب بأن يكون فعله عمدا أو سهوا لان الترتيب شرط والمشروط بعدمه كالتطهارة إلا ما أخرجه الدليل ويجوز الأذان من المميز بمعنى ترتب أثره من الاجتزاء به في الجماعة وقيام الشعار به في البلد وغير ذلك وعلى ذلك إجماعنا

نقله في الذكرى وروى
عن علي عليه السلام لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم والمراد بالميميز من يعرف
الأضر من الضار والأنفع
من النافع إذا لم يحصل بينهما التباس بحيث يخفى على غالب الناس ولا فرق في ذلك
بين الذكر والأنثى فيكتفى
بأذانهما النساء ومحارم الرجال كالمرأة ويستحب أن يكون المؤذن عدلا لاتصافه
بالأمانة ولكونه أفضل من الفاسق
وقد قال صلى الله عليه وآله يؤذن لكم خياركم ولأنه لا يؤمن من تطلع الفاسق على
العورات حال أذانه على مرتفع
وشرط ابن الجنيدي العدالة فلم يعتد بأذان الفاسق لعدم الأمانة وأجيب بأن إطلاق اللفظ
في شرعية الأذان
يتناوله ولصحة أذانه لنفسه فيصح لغيره ويتجه قول ابن الجنيدي في منصوب الحاكم
الذي يرزق من بيت المال فيحصل
بالعدل كمال المصلحة واعلم إن استحباب كون المؤذن عدلا لا يتعلق بالمؤذن لصحة
أذان الفاسق مع كونه
مأمورا بالأذان بل الاستحباب راجع إلى الحاكم بأن ينصبه مؤذنا لتعم فائدته وأن يكون
المؤذن صيتا أي
رفيع الصوت ليعم النفع به ويتم به الغرض المقصود منه وهو الاعلام ولقول الصادق
عليه السلام في رواية معاوية بن وهب
إرفع به صوتك ويستحب مع ذلك كونه حسن الصوت لتقبل القلوب على سماعه وأن
يكون بصيرا بالأوقات عارفا
بها ليأمن الغلط ويقلده ذوا الاعذار ولو أذن الجاهل في وقته صح واعتد به لحصول
المطلوب وأن يكون متطهرا
من الحديثين لقول النبي صلى الله عليه وآله حق وسنة إن لا يؤذن أحد إلا وهو طاهر
وقوله صلى الله عليه وآله
لا يؤذن إلا متوض وليست الطهارة شرطا عندنا لأنه ذكر وليس من شرطه الطهارة ولا
يزيد على قراءة القرآن

لصحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن تؤذن وأنت على غير طهر ولا تقييم إلا وأنت على وضوء وعن علي عليه السلام لا بأس أن يؤذن المؤذن وهو جنب ولا يقيم حتى يغتسل لكن لا يجوز الأذان حينئذ في المسجد مع القدرة على الغسل فلو فعله لم يعتد به للنهي المفسد للعبادة ويعلم من الاخبار إن الطهارة في الإقامة أكد و أن يكون قائما على موضع مرتفع لأنه أبلغ في رفع الصوت فيكون أنفع به أتم ولقول الصادق عليه السلام كان طول حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قائمة وكان صلى الله عليه وآله يقول لبلال إذا دخل الوقت أعل فوق الجدار وارفع صوتك بالأذان فإن الله قد وكل بالأذان ريحا ترفعه إلى السماء وأن يكون مستقبلا للقبلة خصوصا حال الإقامة وأوجه المرتضى فيها كما أوجب الطهارة ويكره الالتفات يمينا وشمالا لمنافاته الاستقبال و لعدم ثبوت شرعيته فيكون فعله معتقدا رجحانه بدعة سواء كان على المنارة أم على الأرض خلافا لبعض العامة في المنارة وكذا لا يلوي عنقه في الحيعلتين وهذه السنن مشتركة بين الأذان والإقامة وإن كانت في الإقامة أكد لقربها من الصلاة وارتباطها ويستثنى من ذلك رفع الصوت فإن الإقامة دون الأذان لقول الصادق عليه السلام أرفع به صوتك فإذا أقيمت فدون ذلك وأن يكون متأنيا في الأذان غير مستعجل لقوله عليه السلام إذا أذنت فترسل أي تمهل مأخوذ من قولهم جاء فلان على رسله بكسر الراء أي على هئنته بسكون الهمزة بعد الهاء محذرا في الإقامة أي مسرعا لقول الباقر عليه السلام الإقامة حذر قال الجوهرى حذر في قراءته وفي أذانه يحذر حذرا أي أسرع ولأن القصد بها إعلام الحاضرين لا غير بالقيام إلى الصلاة والمراد بالاسراع فيها تقصير الوقوف لا تركها أصلا لكرهه الاعراب في الأذان والإقامة لقول الصادق عليه السلام الأذان والإقامة مجزومان وفي خبر آخر موقوفان ولو فرض ترك الوقف أصلا سكن أواخر الفصول أيضا وإن كان ذلك أثناء الكلام ترجيحاً لفضيلة ترك الاعراب على المشهور من حال الدرج ولو أعرب أواخر الفصول ترك الأفضل ولم

تبطل الإقامة لان ذلك لا يعد لحنا وإنما هو ترك وظيفة وكذا القول في الأذان أما اللحن ففي بطلانهما به وجهان وقد اختلف كلام المصنف فيه فحرمه في بعض كتبه وأبطل به والمشهور العدم نعم لو أحل بالمعنى كما لو نصب لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله الموجب لكونه وصفا وتفسير الجملة خالية عن الخبر أو مد لفظة أكبر بحيث صار على صيغة إكبار جمع كبر وهو الطبل له وجه واحد اتجه البطلان ولو أسقط الهاء من اسمه تعالى أو من الصلاة أو الحاء من الفلاح لم يعتد به لنقصان حروف الأذان فلا يقوم بعضه مقامه ولما روى عن النبي صلى الله عليه وآله لا يؤذن لكم من يدغم الهاء قلنا وكيف يقول قال يقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمد رسول الله والنهي يقتضى الفساد ويغتفر اللغو غير المتفاحش لما روى أن بلالا كان يبذل الشين سينا وقد أشار المصنف إلى ترك الاعراب بقوله واقفا على أواخر الفصول عند علمائنا ولا استحباب الترسل فيه فيؤذن ذلك بالوقوف على مواضعه ولقول الصادق عليه السلام الأذان والإقامة مجزومان أو موقوفان وذلك يقتضى الوقوف كما مر وكما يقتضى ذلك ترك الاعراب يقتضى ترك الروم والاشمام والتضعيف فإن فيه شائبة الأعراب ولأن الكلام معها غير مجزوم وكذا يستحب أن يكون تاركا للكلام الأجنبي الذي لا يتعلق بمصلحة الصلاة ولا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله عند ذكره خلالهما وفي حال الإقامة أكد روى أبو بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أيتكلم الرجل في الأذان فقال لا بأس فقلت في الإقامة قال لا ولا ينافي الكراهة في الأذان لان الجواز أعم ونفى اليأس يشعر به وقطع توالى العبادة بأجنبي يفوت إقبال القلب عليها ولو تكلم

في خلال الأذان لم يعده عامدا كان أو ناسيا إلا أن يتناول بحيث يخرج عن الموالة
ومثله السكوت الطويل أما
الإقامة فيعيدھا مطلقا قاله المصنف والأصحاب واحتج عليه في النهاية بوقوع الصلاة
عقيبھا بلا فصل فكان لها حكمھا
وبقول الصادق عليه السلام لا تتكلم إذا أقيمت الصلاة فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامة
ولا يخفى قصورهما عن الدلالة
وكذا يستحب للمؤذن أن يكون فاصلا بينهما بركعتين أو سجدة أو جلسة لقول
الصادق عليه السلام لا بد من قعود
بين الأذان والإقامة وفي مقطوعة الجعفري قال سمعته يقول الفرق بين الأذان والإقامة
بجلوس أو ركعتين
ويجوز جعلهما من الراتبة لما روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام كان
يؤذن للظهر على ست ركعات و
يؤذن للعصر على ست ركعات بعد الظهر ويكفي الفصل بينهما بتسيحة لقول الصادق
عليه السلام أفصل بين الأذان
بقعود أو كلام أو تسيح وزاد المصنف في غير هذا الكتاب تبعا لغيره الفصل بخطوة
قال في الذكري ولم أجد به حديثا
وأما السجدة فيمكن دخولها في حديث الجلوس فإنها جلوس وزيادة وفي المغرب
يفصل بينهما بخطوة أو سكتة أما
الخطوة فالكلام فيها كما مر من عدم النص وأما السكتة فقد روى عن الصادق عليه
السلام بين كل أذنين قعدة
إلا المغرب فإن بينهما نفسا وروى استحباب الجلسة في المغرب بينهما وأنه
كالمتشحط بدمه في سبيل الله ويستحب أن
يقول في جلوسه ما روى مرفوعا إليهم عليهم السلام اللهم اجعل قلبي بارا وعيشي قارا
ورزقي دارا واجعل لي عند
قبر رسولك صلى الله عليه وآله قرارا ومستقرا قيل المستقر المكان والقرار المقام وقيل
هما مترادفان ويمكن
كون المستقر في الدنيا والقرار في الآخرة كأنه يسئل أن يكون المحيا والممات عنده
واختص الآخرة بالقرار لقوله
تعالى وأن الآخرة لهي دار القرار والمستقر للدنيا لقوله تعالى ولكم في الأرض مستقر
وقدم الآخرة على الدنيا لشرفها
وكون قرارها هو المقصد الحقيقي بخلاف الدنيا فإنه وسيلة إلى الآخرة وفي بعض
نسخ الدعاء تقديم المستقر لمراعاة
الرؤى وكون الدنيا متقدمة على الآخرة بالذات أو بالزمان ويستحب قول الدعاء ساجدا

أيضا وروى عنه عليه السلام
الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد وليكن رافعا صوته في الأذان والإقامة وإن كانت
الإقامة أخفض منه وقد تقدم
قول النبي صلى الله لبلال أرفع صوتك بالأذان وعن الصادق عليه السلام ارفع صوتك
وإذا أقمت فدون
ذلك وقوله عليه السلام لا تخفين صوتك فإن الله يأجرك على مد صوتك هذا إذا كان
ذكرا أما المرأة فتسر لئلا
يسمعها الأجانب فان صوتها عورة وكذا الخنثى ويستحب الحكاية لسامع الأذان وهو
موضع وفاق لقوله صلى الله
عليه وآله إذا سمعتم النداء فقولوا كما يقول المؤذن وفي الصحيح عن أبي جعفر عليه
السلام أنه قال لمحمد بن مسلم يا محمد بن
مسلم لا تدع ذكر الله على كل حال ولو سمعت المنادى ينادى بالأذان على الخلاء
فأذكر الله عز وجل وقل كما يقول
قال الصدوق روى أن حكايته تزيد في الرزق وليقطع السامع كلامه وقراءته وغيرهما
مما يمنع الحكاية عدا الصلاة
ولو دخل المسجد في حال الأذان ترك صلاة التحية إلى فراغه ليجمع بين المندوبين
والحكاية بجميع ألفاظه حتى
الحيصلات وروى في المبسوط عن النبي صلى الله عليه وآله أنه يقول عند قوله حي على
الصلاة لا حول ولا قوة إلا بالله
ولو جمع بينهما كان أفضل ولا يستحب حكايته في الصلاة ولو حكاها جاز إذا حولق
بدل الحيلة ولو حيعل بطلت
لأنه من كلام الأدميين ومن هنا يعلم أن الحيعلات ليس بذكر فلا يتصور الأذان الذكري
المحض وإنما يستحب حكاية
الأذان المشروع فأذان العصر في الجمعة وعرفة والأذان الثاني يوم الجمعة لا يحكى
وكذا أذان المجنون وغير المميز والمرأة
إذا سمعها الأجنبية ومن أذن في المسجد جنبا بخلاف من أخذ عليه أجرا لان المحرم
أخذ الرزق لا الأذان وظاهر الفتاوى

والاخبار إن الحكاية مخصوصة بالأذان فلا تحك الإقامة مع احتمالها وليقل عند سماع
الشهادتين وأنا أشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبالإسلام
دينا وبمحمد رسولا وبالأنمة
الطاهرين أئمة اللهم صل على محمد وآل محمد اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة
القائمة آت محمدا الوسيلة
والفضيلة وأبعثه المقام المحمود الذي وعدته وارزقني شفاعته يوم القيمة وعن الصادق
عليه السلام من قال عند
سماع الشهادتين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله أكفى بها عن كل من
أبى وجحد وأعين لها من أقر و
شهد أعطى من الاجر عدد الفريقين
والتثويب بدعة وهو قول الصلاة خير من النوم بعد الحيعلتين تفعيل من باب
إذا رجع فإن المؤذن يرجع إلى الدعاء إلى الصلاة به بعد الدعاء إليها بالحيعلتين وقد
استحبه جماعة من العامة
في أذان الصبح خاصة وإنما كان بدعة لان الأذان كيفية متلقاة من الشارع ولا مدخل
للعقل فيها فالزيادة
فيها تشريع فتكون محرمة وما يوجد في بعض الاخبار من أن التثويب من السنة فهو مع
شدوذه محمول على التقية
وذهب جماعة من الأصحاب إلى كراهته وإنما يتجه مع اعتقاد أنه كلام خارج عن
الأذان لا مع اعتقاد توظيفه و
مشروعيته هذا كله مع عدم التقية أما معها فلا حرج في قوله لا في اعتقاده وذهب
الشيخ في النهاية وتبعه ابن إدريس
إلى أن التثويب تكرار الشهادتين دفعيتين وحرماه وهو مناسب للتثويب الذي هو الرجوع
إلى الشئ بعد الخروج منه
إلا أن المعروف ما سبق ويكره الترجيع وهو تكرار الشهادتين مرتين كما يستحبه بعض
العامة وفسره في الذكرى بأنه
تكرير الفصل زيادة على الموظف فهو أعم مما سبق والجميع مكروه أن لم يعتقد
توظيفه وإلا كان بدعة حراما وإنما
يكره أو يحرم إذا فعله لغير الاشعار وهو تنبيه المصلين وإلا جاز من غير كراهة كما
دلت عليه الرواية وكذا يكره الكلام
لغير مصلحة الصلاة بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة كراهة مغلظة بل قال الشيخان
والسيد بتحريمه لقول الصادق
عليه السلام في رواية ابن أبي عمير إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام

على أهل المسجد إلا أن يكونوا قد
اجتمعن أمر من شتى ليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان
والمراد بالتحريم الكراهة المغلظة جمعا
بينه وبين ما دل على الجواز كصحيحة حماد بن عثمان قال سألت أبا عبد الله عليه
السلام عن الرجل يتكلم بعدما يقيم
الصلاة قال نعم وغيرها والمراد بما يتعلق بمصلحة الصلاة تقديم الامام كما ذكر في
الرواية والامر بتسوية الصف
وطلب الساتر والمسجد ونحو ذلك والالتفات يمينا وشمالا في الأذان والإقامة بل يلزم
سمت القبلة خلافا لبعض
العامية حيث استحبه في الأذان في المنارة وقد تقدم الكلام فيه ويجوز تعدد المؤذنين
ولا حرج في الزيادة على
اثنين خلافا لما نقل عن أبي علي بن الشيخ حيث منع منه محتجا بإجماع أصحابنا
ولوالده في الخلاف حيث قال لا
ينبغي معللا بان الأذان الثالث بدعة ولا دلالة فيه إذ لا يعد هذا ثالثا ثم إن كانوا متبرعين
أو يأخذون الرزق
من بيت المال أذنوا جميعا ومع الاكتفاء بواحد والتشاح يقدم الأعم بالآوقات وإحكام
الأذان لا من الغلط معه
وتقليد أرباب الاعذار له وظاهر العبارة عدم ترجيح بالعدالة اللهم إلا أن يتكلف
رجوعها إلى أحكام الأذان
فإنها من سننه وهي أحد أحكامه والأولى تقديم العدل على الفاسق والمبصر على
الأعمى وجامع الصفات أو أكثرها
على فاقدها وجامع الأقل فإن استووا فالأشد محافظة على الوقت على من ليس كذلك
والأندى صوتا والأعف
عن النظر ثم من يرتضيه الجيران ومع التساوي في جميع ذلك يقرع لقول النبي صلى
الله عليه وآله لو يعلم الناس ما
في الأذان والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يسهموا عليه لفعلوا ولقولهم عليهم السلام
كل أمر مجهول فيه القرعة ويجوز

مع الاجتماع أن يؤذّنوا دفعة واحدة ويتعين ذلك مع ضيق الوقت حقيقة أو حكما
باجتماع الامام والمأمومين والأفضل
مع اتساع الوقت أن يؤذّن كل واحد بعد فراغ الآخر والمراد بالمأمومين الذين يدع
انتظارهم سعتها يرجى حضورهم
عادة فلا ينتظر غيرهم بمجرد الامكان واعلم إن إطلاق العبارة يقتضى فرض التشاح بين
المؤذنين وإن تطوعوا ويؤيده
الخبر المذكور من قوله عليه السلام لو يعلم الناس ما في الأذان إلا أن يقال لا منافاة بين
أخذ الرزق والثواب
مع الاخلاص وفي فرضه مع التطوع بعد لامكان أذان الجميع مترتين أو مجتمعين
بحسب سعة الوقت وضيقه اللهم
إلا أن يخرجوا بالتعدد عن المعتاد بحيث يؤدي إلى نفور النفس من كثرة أصواتهم فإن
الاقبال أمر مطلوب شرعا
كما تقدم من استحباب نداوة الصوت وجودته ويجتزى الامام بأذان المنفرد بصلاته إذا
سمعه سواء كان مؤذّن المسجد
أم المصر أم مسجد آخر أم محلة روى عمرو بن خالد عن الباقر عليه السلام قال كنا
معه نسمع أذان جار له بالصلاة فقال
قوموا فقمنا فصلينا معه بغير أذان ولا إقامة قال يجزيكم أذان جاركم وروى أبو مريم
الأنصاري عنه عليه السلام
أنه صلى بهم في قميص بغير أزار ولا رداء ولا أذان ولا إقامة فلما انصرف قلت له في
ذلك فقال إن قميصي كثيف فهو
يجزى أن لا يكون على إزار ولا رداء وأنى مررت بجعفر وهو يؤذّن ويقيم فلا أتكلم
فأجزأني ذلك واشتراط عدم الكلام
في الرواية بالنسبة إلى الاجتزاء بالإقامة إلحاقا لها بإقامة نفسه إذا (إن لم يتكلم صح)
تكلم بعدها وذلك لا ينافي الاجتزاء بأذان الغير
وإن تكلم لعدم قدح الكلام فيه وعليه يحمل إطلاق المصنف والجماعة ويعلم من الخبر
عدم اشتراط كون المؤذّن قاصدا للجماعة
التي تكتفى بأذانه وربما استفيد اشتراط سماعه من الرواية وأما التقييد بكون المؤذّن
منفردا فمستفاد من الاطلاق
إذ لا دلالة فيها على كون المؤذّن فيها منفردا أو جامعا ويعلم من اجتزاء الجماعة بأذان
المنفرد اجتزأؤهم بأذان الجامع
واجتزاء المنفرد بأذان المنفرد والجامع بطريق أولى وهل يستحب تكرار الأذان والإقامة
للإمام السامع أو لمؤذّنه أو
للمنفرد الظاهر ذلك مع سعة الوقت فإنه لا يقصر عن تعدد المؤذنين في المسجد

الواحد وتقف في الذكرى قال أما
المؤذن للجماعة فلا يستحب لهم التكرار معه وما ذكرناه آت فيه أيضا واعلم أن
المصنف وأكثر الجماعة حكموا بكون الانسان
لو أذن ليصلي منفردا ثم أراد الجماعة استحباب له إعادته واستندوا في ذلك إلى ما رواه
عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
في الرجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده فيجئ رجل آخر فيقول له نصلي جماعة هل يجوز
أن يصليا بذلك الأذان والإقامة
قال لا ولكن يؤذن ويقيم وطريق الرواية ضعيف بعمار وقد تقدم اجتزاء الامام بأذان
غيره إذا كان منفردا
فاجتزأه بأذان نفسه أولى ومن ثم ردها المصنف في المنتهى والمحقق في المعتمد
واجتزأ بالأذان الأول وأجيب عن ضعف
الرواية باعتضاده بالشهرة بين الأصحاب وعملهم وعن الأولوية بالفرق فإن أذان الغير
صادف نية السامع للجماعة
فكان بمنزلة من أذن للجماعة ولا كذلك من أذن بنية الانفراد وبأن الغير أذن للجماعة
أو لم يؤذن ليصلي وحده
بخلاف المؤذن لنفسه فالمراد بالغير المنفرد بصلاته خاصة وبالثاني المنفرد بأذانه
وصلاته ويؤذن المصلي خلف
غير المرضى للتقية ويقيم لنفسه لرواية محمد بن عذافر عن الصادق عليه السلام أذن
خلف من قرأت خلفه وغيره من
الاجبار وفيها دلالة على عدم الاجتزاء بأذان المخالف كما تقدم فإن خاف الفوات أي
فوات الركعة بأن لا يلحق الامام
راكعا كما يدل عليه الرواية مع احتمال إرادة فوات الصلاة بأسرها محافظة على
تحصيل فضيلة الأذان اقتصر
من فصول الأذان على التكبيرتين الأخيرتين وقد قامت الصلاة مرتين قبل التكبيرتين إلى
آخر الإقامة والمستند رواية
عمار بن كثير عن الصادق عليه السلام قال إذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتهم
بصاحبه وقد بقي على الامام آية أو آيتان

فخشي إن هو أذن وأقام أن يركع فليقل قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وليدخل في الصلاة ومن هذه الرواية التي هي مستند الحكم يعلم قصور العبارة عن تأدية المسألة في مواضع أظهرها إيهام العبارة كون التكبيرتين قبل قد قامت وأنه يقتصر على الفصلين والاعتذار له عن الأول بأن الواو لا تدل على الترتيب فيجوز معها كون قد قامت قبل التكبير لكن النكته في تقديم التكبير مفقودة كما أن الإخلال بذكر التهليل أيضا غير جيد وقد ظهر من الرواية أن المراد فوات الركوع لا الصلاة وقد عبر بخوف فوات الصلاة جماعة من الأصحاب منهم الشهيد في الذكرى ويأتي بما يتركه المؤذن أيضا من التهليل والتكبير الأخير إقامة لشعار الإيمان وتوطينا للنفس عليه بحسب الامكان وفي هذه الفتوى وما يستند إليه من الروايات دلالة على عدم الاجتزاء بأذان المخالف و يؤيدها قول الصادق عليه السلام لا يستقيم الأذان ولا يجوز أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف فإن علم الأذان فأذن به ولم يكن عارفا لم يجز أذانه ولا إقامته ولا يقتدى به والظاهر أن المراد بالمعرفة الإيمان كما هي مستعملة فيه في مواضع ولا كلام في ذلك مع نقصه من الفصول كما هو الغالب إنما الكلام مع إتيانه بجميعها فيكون المانع كونه مخالفا لكن روى ابن سنان عنه عليه السلام إذا أذن مؤذن فنقص الأذان وأنت تريد أن تصلى بأذانه فأتم ما نقص هو من أذانه ويمكن حمله على غير المخالف كناسي فصل ونحوه ويظهر من العبارة الجمع بين عدم الاعتذار بأذانه والأذان ثانيا وقوله ما يتركه حملا لهذه الرواية على غير المخالف والله أعلم النظر الثاني في الماهية أي ماهية الصلاة أعم من الواجبة والمندوبة كما يدل عليه إدخال الصلاة المندوبة أخيرا في جملة المقاصد وفيه سبعة مقاصد المقصد الأول في كيفية الصلاة اليومية والمراد بالكيفية بيان أفعالها مفصلة الموجب للعلم بكيفيةها وقدم على ذلك مقدمة يتوقف عليها الشروع في بيان الأفعال الواجبة وهي أنه يجب على المكلف معرفة واجب أفعال الصلاة من مندوبها ليقوع كل واحد على وجهه والمراد بالمعرفة المرادفة للعلم معناها الأعم

وهو الراجح وإن لم يمنع من النقيض فإن مبنى أكثر الأحكام الشرعية على الظن الراجح
والمعتبر من المعرفة المذكورة
ما كانت عن دليل تفصيلي لقادر عليه وهو المجتهد في الأحكام الشرعية والتقليد
للمجتهد ولو بواسطة أو وسائط بشرائطها
المقررة في الأصول إن لم يكن مجتهدا فلا يكفي مطلق المعرفة فصلوة المكلف بدون
أحد الأمرين باطلة وإن طابق
اعتقاده وإيقاعه للواجب والندب للمطلوب شرعا وكما يجب معرفة الواجب من الندب
يجب إيقاع كل منهما على وجهه
فيوقع الواجب على وجه الوجوب والمندوب على وجه الندب فلو خالف بأن نوى
بالواجب الندب عمدا أو جهلا
بطلت الصلاة للاخلال بالواجب على ذلك الوجه المقتضى للبطلان إلا ما استثنى وليس
هذا منه ولعدم إتيانه
بالمأمور به على وجهه فلم يطابق فعله ما في ذمته لاختلاف الوجه ويمتنع إعادته لثلا
يلزم زيادة أفعال
الصلاة عمدا فلم يبق إلا البطلان ولو عكس بأن نوى بالمندوب من الأفعال الوجوب
فإن كان الفعل ذكرا
بطلت الصلاة أيضا للنهي المقتضى للفساد ولأنه كلام في الصلاة ليس منها ولا مما
استثنى فيها وإن كان فعلا
كالطمأنينة اعتبر في الحكم بإبطاله الكثرة التي تعتبر في الفعل الخارج عن الصلاة وإن
لم يكن كثيرا لم تبطل
ويقع لغوا مع احتمال البطلان به مطلقا للنهي المقتضى للفساد ويؤيده أن تترك الصلاة
لا يعتبر فيها الكثرة عدا الفعل
الكثير كالكتف والاستدبار ودخوله تحت الفعل الكثير إنما يتم لو لم يكن النهي
حاصلا في أول الفعل الذي مجردة
كاف في البطلان واستقرب الشهيد رحمه الله في البيان الصحة في هذا القسم مطلقا
لان نية الوجوب إنما أفادت

تأكيد النذب إذ الواجب والندب يشتركان في الاذن في الفعل وينفصل الواجب عنه بالمنع من الترك ونية هذا القدر مع كون الفعل مشروعاً في نفسه غير مؤثر ويضعف بأنه تأكيد للشئ بما ينافيه إذ الوجوب والندب متباينان تبايناً كلياً كما إن متعلقاهما كذلك فيمتنع قيام أحدهما مقام الآخر وأصل الرجحان الذي هو جنس لهما إنما يتقوم بفصله وهو المنع من الترك ليصير واجباً أو عدمه ليصير مندوباً ويمتنع قيام الجنس بدون فصله وأورد بأن النية إنما تؤثر في الشئ القابل لمتعلقها وما جعله الشارع ندباً يستحيل وقوعه واجباً فكان النوي نوى المحال فلا تؤثر نيته كما لو نوى الصعود إلى السماء ويجاب بأن المانع قصد ذلك وتصويره بصورة الواجب وإن لم يكن كذلك شرعاً ولو كان المعنى من ذلك ما يطابق مراد الشارع لم يتصور زيادة الواجب فإن المكلف إذا أتى به لم يتصور كون ما يأتي على صورته واجباً واعلم إن المعنى في الفعل الكثير هنا مجموع ما نوى به الوجوب لا القدر الزائد على المندوب فلو نوى بجلسة الاستراحة الوجوب لم يستثن منه مسمى الجلوس واعتبار الكثرة في الباقي وعدمها لوقوع المجموع غير مشروع باعتبار النية فلا يصرف منه إلى الاستراحة المشروعة شئ لتنافي الوجه واحتمل الشهيد في بعض تحقیقاته تخصيص الحكم بالزائد فلا تبطل إلا أن يكون الزائد كثيراً وهو غير واضح فإن الزائد خارج عن محل الفرض إذ لا يوصف بالندب وإنما الكلام عما يمكن صرفه إلى جلسة الاستراحة مثلاً ليتحقق كونه مندوباً وقع على غير وجهه وهو موضع المسألة إذا تقرر ذلك فالواجب من الصلاة اليومية سبعة بناء على عدم وجوب التسليم الأول القيام وقدمه على النية لكونه من جملة شروطها والشروط مقدم على المشروط ومن قدمها عليه نظر إلى أنه لا يجب حتماً إلا بعد النية والتكبير فيكونان شرطاً في وجوبه ليمحض جزءاً من الصلاة إذ هو قبل تمامها غير واجب حتماً بل يجوز تركه إلا لعارض كضيق وقت ونحوه وهو أي القيام ركن في الصلاة والركن لغة الجزء الأقوى وشرعاً كذلك إلا أن الركن في

الصلاة عند أصحابنا ما تبطل الصلاة لو أخل به سواء كان الاخلال عمدا أو سهوا وكذا زيادته إلا ما يستثنى وإنما يكون ركنا مع القدرة عليه أما مع العجز عنه فالركن بدله كالجوس والاضطجاع فتبطل الصلاة أيضا بتركهما كذلك وعلى وجوب القيام وركنيته إجماع المسلمين نقله المصنف في المنتهى واعلم أن إطلاق القول بركنية القيام بحيث تبطل الصلاة بزيادته ونقصانه سهوا لا يتم لان القيام في موضع قعود وعكسه سهوا غير مبطل اتفاقا بل التحقيق إن القيام ليس بجميع أقسامه ركنا بل هو على أنحاء القيام المتقدم على النية بيسير ليتحقق وقوعها بأجمعها في حالة القيام موصوف بالشرطية لتقدمه على الصلاة واعتباره فيها والقيام في النية متردد بين الشرط والجزء كحال النية والقيام في التكبير تابع له في الركنية والقيام في القراءة من حيث هو قيام فيها كالقراءة واجب غير ركن وإن كان من حيث إمكان دخوله في الماهية الكلية قد يوصف بالركنية والقيام المتصل بالركوع ركن فلو ركع جالسا بطلت صلاته والقيام من الركوع واجب غير ركن إذ لو هوى من غير رفع ناسيا لم تبطل صلاته والقيام في القنوت تابع له في الاستحباب لجواز تركه لا إلى بدل واستشكل ذلك المحقق الشيخ على بأن قيام القنوت متصل بقيام القراءة ففي الحقيقة هو كله قيام واحد فكيف يوصف بعضه بالوجوب وبعضه بالاستحباب وهذا الشك غريب فإن مجرد اتصاله به مع وجود خواص الندب فيه لا بدل على الوجوب والحال أنه ممتد يقبل الانقسام إلى الواجب والندب فإن قيل القيام المتصل بالركوع هو بعينه القيام في القراءة إذ لا يجب قيام آخر بعدها قطعا فكيف يجتمع فيه الركنية وعدمها قلنا لا يلزم من اتصاله بالركوع كونه للقراءة بل قد يتفق لا معها كناسي

القراءة فإن القيام كان وإن وجب سجود السهو وكذا لو قرأ جالسا ناسيا ثم قام وركع فأد أي الركن به من غير قراءة وعلى تقدير القراءة فالركن منه هو الامر الكلى وهو ما صدق عليه اسم القيام متصلا بالركوع وما زاد على ذلك موصوف بالوجوب لا غير وهذا كالوقوف بعرفة فإنه من حيث هو كلي ركن ومن حيث الاستيعاب واجب لا غير فإن قيل على تقدير اتصاله بالركوع لا يتصور زيادته ونقصانه لا غير حتى ينسب بطلان الصلاة إليه فإن الركوع ركن قطعاً وهو أما مزيد أو ناقص وكلاهما مبطل من حيث الركوع فلا فائدة في إطلاق الركنية على القيام قلنا استناد البطلان إلى مجموع الامرين غير ضائر فإن علل الشرع معرفان للأحكام لا علل عقلية فلا يضر اجتماعها ومثله الحكم ببطلان الصلاة بسبب إيقاع التكبير جالسا كما سيأتي مع أن ذلك يستدعى وقوع النية كذلك وحيث قد نقل المصنف الاتفاق على ركنية القيام ولم يتحقق ركنيته إلا بمصاحبة الركوع خصت بذلك إذ لا يمكن القول بعد ذلك بأنه غير ركن مطلقاً لأنه خلاف الاجماع بل لو قيل بأن القيام ركن مطلقاً لكن وعدم بطلان الصلاة بزيادة بعض أفرادها ونقصها لا يخرجها عن الركنية فان زيادته ونقصانه قد اغتفرا في مواضع كثيرة للنص فليكن هذا منها بل هو أقوى في وضوح النص ويجب في القيام الاستقلال وهو الاستبداد به من غير معاون بمعنى أن يكون غير مستند إلى شئ بحيث لو أزيل السناد سقط فلا يجزى القيام من دونه لقول الصادق عليه السلام لا تستند إلى جدار وأنت تصلي إلا أن تكون مريضاً وقد روى علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سئلته عن الرجل هل له أن يستند إلى حائط المسجد وهو يصلي أو يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس وهو حجة أبي الصلاح حيث ذهب إلى كراهة الاعتماد على ما يجاور المصلي من الأبنية والأولى حملة على استناد لا يصل إلى الحيشية المتقدمة جمعا بينه وبين ما دل على تحريم الاستناد واعلم أن الاستقلال استفعال من الاقلال بالشئ وهو القدرة عليه و

الاستبداد به والمراد به هنا إيجاد الفعل لا طلبه كما هو الغالب في باب الاستفعال
وجاء من غير الغالب استوقد ناراً
أي أوقد ومنه استقر بمعنى قر وقد تقدم الكلام فيه مرة أخرى ويجب مع الاستقلال
نصب فقار الظهر بفتح الفاء
وهي عظامه المنتظمة في النخاع التي تسمى خرز الظهر جمع فقرة بكسرها فينحل به
الميل إلى اليمين واليسار بحيث لا يعد منتصباً
عرفاً دون إطراق الرأس وكذا يجب الاعتماد على الرجلين معا في حال القيام فلا تجزى
الواحدة وفاقاً للذكرى وتأسيا
بالنبي والأئمة عليهم السلام وإن لا يتباعد إنما يحرج عن حد القيام عرف فإن عجز عن
القيام مستقلاً اعتمد على
شئ ولو بأجرة إذا كانت مقدورة لأنه من باب مقدمة الواجب المطلق ولا فرق بين
الاعتماد على الآدمي وغيره ولا
تعتبر القدرة على القيام في جميع القراءة بل يأتي بالممكن منه ولا القدرة على الركوع
والسجود بل لو أمكن القيام من دونهما
وجب ثم يأتي بما قدر منهما فإن تعذراً أوماً بالرأس ثم بالعينين ولا القدرة على المشي
بل لو أمكن القيام دونه ووجب
لأنه المقصود الذاتي وربما قيل باشرطه لرواية سليمان المروزي عن الكاظم عليه
السلام المريض إنما يصلى قاعداً
إذا صار إلى الحال التي لا يقدر فيها على المشي مقدار صلاته وحملها الشهيد رحمه
الله على من يتمكن من القيام إذ قدر على المشي للتلازم بينهما غالباً قال فلا يرد جواز
انفكاكهما وفيه نظر لأنه تخصيص للعام من غير ضرورة مع أن
الرواية تدل على أن من قدر على القيام ماشياً لا يصلى جالساً بمعنى أن القيام غير
مستقر مرجح على القعود مستقراً
وهو اختيار المصنف فلا يحتاج إلى تكلف أبحاث عن التلازم بين القيام والمشي غالباً
ورجح في الذكرى الجلوس في
هذه الصورة محتجاً بأن الاستقرار ركن في القيام إذ هو المعهود من صاحب الشرع
والخبر حجة عليه وكون الاستقرار

واجبا في القيام لا يستلزم تقديم الجلوس على القيام بدونه فإن المشي يرفع وصف القيام وهو الاستقرار والجلوس يرفع أصله وفوات الوصف خاصة أولى من فوات الموصوف ومن ثم اتفق الجماعة على أن من قدر على القيام معتمدا على شئ وجب مقدا على الجلوس مع فوات وصف القيام وهو الاستقلال نعم بالغ المصنف فرجح القيام ماشيا مستقلا عليه مع المعاون ويضعف بأن الفات على كل تقدير وصف من القيام أحدهما الاستقرار والآخر الاستقلال فلا وجه لترجيح الثاني نعم يتجه ترجيح الأول لما تقدم في حجة ترجيح القعود على المشي إذ لا معارض لها هنا ولأنه أقرب إلى هيئة المصلي فظهر من ذلك أن التفصيل أجود من إطلاق المصنف ترجيح المشي عليهما وإطلاق الشهيد القول بترجيحهما عليه فإن عجز عن القيام في جميع هذه التقادير قعد ويتحقق العجز المسوغ له بحصول الألم الشديد الموجب للتضييق على النفس بحيث لا يتحمل عادة لا العجز الكلي وكذا القول في باقي المراتب ولا يختص القعود بكيفية وجوبا بل يقعد كيف شاء نعم الأفضل أن يتربع قاريا بأن يجلس على ألييه وينصب ساقيه و فخديه كما تجلس المرأة في الصلاة ويثني رجله راعا بأن يفرشهما تحته ويقعد على صدورهما بغير اقعاء ويتورك بين السجدين بأن يجلس على وركه الأيسر ويخرج من تحته ويجعل ظاهر الأيمن على باطن الأيسر ويجب الانحناء للركوع قاعدا بحيث يصير نسبة انحنائه إلى القاعد المنتصب كنسبة ركوع القائم إليه منتصبا فيجعل المائل من شخصه في ركوعه قاعدا كالمائل منه قائما ويحتمل جعله على وجه يكون النسبة بينه وبين السجود كنسبة ركوع القائم إلى سجوده باعتبار أكمل الركوع وأدناه فإن أكمل ركوع القائم انحناءه إلى أن يستوى ظهره وعنقه ويحاذي جبهته موضع سجوده حينئذ وأدناه انحناءه إلى أن تصل كفاه ركبتيه فيحاذي وجهه أو بعضه ما قدام ركبتيه ولا يبلغ محاذة موضع السجود فإذا روعيت هذه النسبة في حال القعود كان أكمل ركوع القاعد أن ينحني بحيث تحاذي جبهته

وضع سجوده وأدناه أن يحاذي وجهه ما قدام ركبتيه من الأرض وهو قريب من الأول
واختار الشهيد رحمه الله
مع ذلك رفع فخذه عن الأرض وعن ساقيه لوجوب ذلك في حال القيام والأصل بقاؤه
إذ لا دليل على اختصاص
وجوبه بحالة القيام وفيه نظر لان ذلك في حال القيام غير مقصود وإنما حصل تبعاً
للهيئة الواجبة في تلك الحالة
وهي منتفية هنا ولا تتقاضه بالصاق بعض بطنه بفخذه في حال الركوع جالساً زيادة
على ما يحصل منه في
حالته قائماً ولم يقل بوجوب مراعاة ذلك هنا بحيث تجافى بطنه على تلك النسبة نعم
لو قدر على الارتفاع زيادة
عن حالة الجلوس ودون الحالة التي يحصل بها مسمى الركوع وأوجبناه تحصيلاً
للواجب بحسب الامكان ولأن الميسور
لا يسقط بالمعسور اتجه وجوب رفع الفخذين في صورة النزاع إلا أنه لا ينحصر
الوجوب فيما به تحصل مجافتهما عن الساقين
والأرض بل يجب ما أمكن من الرفع وفي وجوب ذلك كله نظر وأما السجود فلا فرق
بينه وبين القادر على القيام
وكما يجب الاستقلال بالقيام كذا يجب القعود فلا يجوز الاعتماد على شيء كما مر
ويجب تحصيل المساعدة عند تعذر
الاستقلال من باب المقدمة وكذا القول في باقي المراتب فإن عجز عن القعود مطلقاً
اضطجع على أحد جانبيه
ويجعل وجهه إلى القبلة كالملحد ثم إن قدر على الركوع والسجود أو أحدهما وجب
الاتيان به وإلا أومئ لما عجز عنه
منهما أو من أحدهما برأسه ثم بعينه كما سيأتي ومقتضى إطلاق العبارة التخيير بين
الجانبيين فلا يتحتم الاضطجاع
على الأيمن للقادر عليه وبه صرح في النهاية والتذكرة والأصح تقديم الأيمن على
الأيسر مع الامكان لقول الصادق
عليه السلام في رواية حماد المريض إذا لم يقدر أن يصلي قاعداً يوجهه كما يوجه الرجل
في لحدته وينام على جنبه الأيمن

ثم يومى بالصلاة فإن لم يقدر على جانبه الأيمن فكيف ما قدر فإنه جائز ويستقبل
بوجهه القبلة وظاهر الرواية
وإن كان يقتضى استواء الاستلقاء والاضطجاع على الأيسر عند تعذر الأيمن لقوله فإن
لم يقدر على جانبه الأيمن فكيف
ما قدر إلا أن قوله ويستقبل بوجهه القبلة يدل على الانتقال الأيسر لان به يحصل
الاستقبال بالوجه حقيقة
دون الاستلقاء فإن عجز عن ذلك كله استلقى على ظهره وجعل باطن قدميه إلى القبلة
ووجهه بحيث لو جلس كان
مستقبلا كالمحضر والمراد في هذه المراتب ونظايرها حصول المشقة الكثيرة التي لا
يتحمل مثلها عادة كما مر سواء
نشأ منها زيادة المرض أم حدوثه أم بطؤ برئه أم لا العجز الكلى فإن تحمل المشقة
الشديدة ضرر عظيم مدفوع شرعا
وإن أمكن تحمله عقلا وفي حالتى الاضطجاع والاستلقاء يجب عليه تقريب جبهته إلى
ما يصح السجود عليه أو تقريبه إليها
والاعتماد بها عليه ووضع باقي المساجد كما سبق فإن تعذر الاعتماد وجب ملاقة
الجبهة لان الميسور لا يسقط بالمعسور
فإن تعذر جميع ذلك أو ما للركوع والسجود برأسه وجعل الايماء للسجود أزيد ولو
تعذر تحريك الرأس يجعل قيامه
للنية والتكبير والقراءة وما يتبعها فتح عينيه معا وركوعه تغميضهما ورفع من الركوع
فتحهما وسجوده الأول
تغميضهما ورفع من فتحهما وسجوده ثانيا تغميضهما ورفع فتحهما مع إمكان الفتح
والتغميض وإن لم يكن مبصرا
وإلا أجرى الأفعال على قلبه كل واحد منها في محله وأجرى الأذكار على لسانه إن
أمكن وإلا أحضرها بالبال ويجب أن
يقصد بهذه الابدال كونها تلك الأفعال إذ لا يعد التغميض مثلا ركوعا ولا ينفك
المكلف عنه غالبا إلا بالنية فلا
يصير بدلا إلا بالقصد إليه وكذا القول في الفتح مع احتمال عدم اشتراط القصد كما لا
يشترط ذلك في القراءة جالسا
والركوع كذلك ونحوهما لصيرورتها أفعالا في تلك الحال وهي لا تفتقر إلى النية
الخاصة فإن الصلاة متصلة شرعا
يكتفى فيها بنية واحدة لجميع أفعالها وهل يلحقه حكم المبدل فتبطل الصلاة بزيادته
مطلقا لو كان ركنا أو مع
العمد لو كان غيره الظاهر ذلك لأنه فعل من أفعال الصلاة شرعا والتغميض مثلا ركوع

شرعا وإن لم يكن كذلك
لغة أو عرفا وإنما يتجه ذلك مع اعتبار القصد أما مع عدمه فيحتمل عدم البطلان إذ لا
يعد ذلك فعلا من أفعال
الصلاة مطلقا بل إذا وقع في محله المأمور بإيقاعه فيه ووجه إلحاقه بالركن مطلقا قيامه
مقامه في تلك الحالة و
كون المبطل هو الاتيان بصورة الأركان وهو متحقق هنا وكذا القول في قيام الحالات
التي هي بدل من القيام
مقامه في الركنية وهكذا يفعل في باقي الركعات وفي جميع الصلوات وهذا كالمستغنى
عنه إذ لا إشعار في العبارة
أولا باختصاص البحث بالركعة الأولى أو بركعة معينة حتى يحتاج الحال إلى إلحاق
الباقى بها وإنما وقع البحث
عن طبيعة القيام والركوع والسجود ولو تجدد عجز القائم بأقسامه قعد في أي فعل كان
ثم إن كان قبل القراءة قرأ
قاعدا أو في أثناءها بنى على ما مضى منها من غير استيناف وهل يقرأ في حالة الهوى
قيل نعم وهو اختيار المصنف والأكثر
لان حالة الهوى أعلى من حالة القعود فيكون أولى بالقراءة لكونه أقرب إلى ما كان
عليه واختلف قول الشهيد في
ذلك فوافق الأصحاب في بعض كتبه واستشكله في الذكرى بأن الاستقرار شرط مع
القدرة ولم يحصل وأيد
الاشكال برواية السكوني عن الصادق عليه السلام في المصلى يريد التقدم قال يكف
عن القراءة في مشيه حتى
يتقدم
ثم يقرأ ويجاب بأن الاستقرار شرط في القراءة مع الاختيار لا مطلقا وحصوله بعد
الانتقال إلى الأدنى يوجب
فوات الحالة العليا بالكلية وعلى تقدير القراءة يفوت الوصف خاصة وهو الاستقرار
وفوات الصفة أولى من
فوات الموصوف والصفة أو الموصوف وحده وقد تقدم الكلام على نظيره فيما لو
تعارض الصلاة قائما غير مستقر

وجالسا مستقرا وأما الرواية فعلى تقدير الالتفات إليها لا حجة فيها على محل النزاع بوجه لان الحالتين متساويتان في الاختيار بخلاف المتنازع ولو ثقل بعد الفراغ من القراءة ركع جالسا ولو كان في أثناء الركوع فإن كان بعد الذكر جلس مستقرا للفصل بينه وبين السجود بدلا عن القيام من الركوع إن لم يمكنه رافع رأسه في حال هويه ولو كان قبل الذكر ففي الركوع جالسا أو الاجتزاء بما حصل من الركوع وجهان مبنيان على أن الركوع هل يتحقق بمجرد الانحناء إلى أن تصل كفاه ركبتيه والباقي من الذكر والطمأنينة والرفع أفعال خارجة عن حقيقته أم جزء منه وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله فيمن ذكر راعا أنه ركع من قبل والأصح أن يسمى الركوع يتحقق بمجرد الانحناء المذكور فلا يركع جالسا مرة أخرى لثلا يلزم زيادة الركن ثم إن تمكن من الذكر في حال الهوى على هيئة الراكع والاستمرار عليه حتى يصير ركوع قاعد وجب وأكملة كذلك وإلا سقط وجلس للفصل ثم سجد ويجيء على القول بتقديم الحالة الدنيا مع الاستقرار على العليا لا معه كما مر في القراءة وجوب النزول راعا ليوقع الذكر مستقرا حالة الركوع جالسا وسيأتي مثله فيما لو خف في أثناء الركوع أنه يقوم راعا إلى حده ولو ثقل بعد الرفع من الركوع وقبل الطمأنينة جلس مطمئنا ثم سجد ولو كان بعدها لم تجب الطمأنينة في الجلوس ولو عجز القاعد أو القائم عن القعود اضطلع قاريا في انتقاله كما مر أو المضطجع عنه أو القاعد عن الاضطجاع أو القائم عنه وعن القعود استلقى ويقرأ في الجميع ولو تجددت قدرة العاجز عن القيام عليه قام سواء في ذلك القاعد والمضطجع والمستلقي وكذا لو قدر من هو على حالة دنيا على ما هو أعلى منها انتقل إليها تاركا للقراءة إن كانت القدرة في أثنائها أو قبلهما لانتقاله إلى الحالة العليا ويبنى على ما قرأه في الحالة الدنيا قيل ويجوز الاستيناف بل هو أفضل ليقع القراءة متتالية في الحال الأعلى وقد يشكل باستلزامه زيادة الواجب مع حصول الامتثال وسقوط الفرض ولو خف بعد القراءة وجب القيام للهوى إلى الركوع ليركع عن قيام لما تقدم من أن القيام الركني إنما يتحقق مع اتصاله بالركوع ولم

يحصل قبل في البدل ولا تجب الطمأنينة
في هذا القيام وفاقا للمصنف لان وجوبها إنما كان لأجل القراءة وقد أتى بها واحتمل
في الذكرى الوجوب لضرورة كون
الحركتين المتضادتين في الصعود والهبوط بينهما سكون فينبغي مراعاته ليتحقق الفصل
بينهما ولأن ركوع القائم
يجب أن يكون عن طمأنينة وهذا ركوع قائم ولأن معه يقن الخروج عن العهدة
ويشكل الأول بأن الطمأنينة التي
أثبتها عين المتنازع لان الكلام في الطمأنينة عرفا وهي أمر زائد على ذلك وقد نوزع
في الكلام في استلزام الحركتين
المتضادتين سكونا مع الاجماع على وجوب الطمأنينة في موضع يتحقق انخفاؤه
بالحركتين كالقيام من الركوع و
أنه لو هوى من غير طمأنينة بطل وذلك يدل على عدم استلزامه الحركتين طمأنينة أو
على أن ما يحصل غير كاف بل
لا بد من تحققها عرفا والثاني بأنه عين المتنازع فإن موضع الوفاق في اشتراط الركوع
عن طمأنينة هي ما تحصل
في قيامها قراءة ونحوها فتكون الطمأنينة واجبة لذلك لا لذاتها والثالث بأنه احتياط لا
يتحتم المصير إليه ولا
ريب في أن فعلها أحوط ولو خف في الركوع قبل الطمأنينة وجب إكماله بأن يرتفع
منحنيا إلى حد الراكع وليس له
الانتصاب لئلا يزيد ركنا ثم يأتي بالذكر الواجب من أوله وإن كان قد أتى ببعضه بناء
على الاجتزاء بالتسيحة الواحدة
فلا يجوز البناء على بعضها لعدم سبق كلام تام ويحتمل ضعيفا البناء بناء على أن هذا
الفصل يسير لا يقدر بالموالاة
ولو أوجبنا تعدد التسيح الصغير وكان قد شرع فيه فإن كان في أثناء تسيحة استأنفها
كما مر وإن كان بين
تسيحتين أتى بما بقي واحدة كان أو ثنتين ولو خف بعد الذكر فقد تم ركوعه فيقوم
معتدلا مطمئنا ولو خف

بعد الاعتدال من الركوع قام ليسجد عن قيام ثم إن لم يكن قد اطمأن وجبت في القيام
وإلا كفى ما يتحقق به الفصل
بين الحركتين المتضادتين واستشكل المصنف وجوب القيام لو كانت الخفة بعد
الطمأنينة مما ذكرناه ومن إمكان
كون الهوى للسجود ليس واجبا برأسه بل من باب المقدمة فيسقط حيث يمكن
السجود بدونه من غير نقص في باقي
الواجبات ولو تمكن المصلي قاعداً أو ما دونه من القيام للركوع خاصة وجب لأنه
واجب مستقل فلا يرتبط فعله
بالقدرة على غيره ولقوله صلى الله عليه وآله إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
الواجب الثاني
النية وهي إرادة الفعل المخصوص المتعبد به مقارنة له لله تعالى والأصل فيها قوله تعالى
وما أمروا إلا ليعبدوا
الله مخلصين له الدين ولا يتحقق الإخلاص بدونها وقوله صلى الله عليه وآله إنما
الأعمال بالنيات ومعناه أن
الأعمال لا تكون معتبره بحيث يترتب عليه أثرها بدون النية وقد أجمع على توقف
الصلاة عليها ولكن اختلف في
كونها شرطاً لها أو جزءاً منها مع الاتفاق على بطلان الصلاة بتركها عمداً وسهواً
فذهب المصنف إلى أنها ركن فيها
والمراد بالركن ما يلتزم منه الماهية مع بطلان الصلاة بتركه مطلقاً كالركوع والسجود
أو ما يشتمل عليه الماهية
من الأمور الوجودية المتلاحقة مع القيد المذكور ولما كانت النية مقارنة للتكبير الذي
هو جزء وركن وتعتبر
فيها ما يعتبر في الصلاة من القيام والاستقبال والستر والطهارة وغير ذلك وتبطل الصلاة
بتركها مطلقاً
دل ذلك على ركنيتها ولقوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين فإنه اعتبر العبادة
حالة الإخلاص وهو
المراد بالنية ولا يعتبر إلا ما كان منضمًا مع الشيء بحيث يشمل الكل حقيقة واحدة وفيه
نظر إذ لا دلالة لوجوب
المقارنة للجزء على كون المقارن جزءاً بإحدى الدلالات واعتبار ما يعتبر في الصلاة
جاز أن يكون بسبب وجوابها المقارنة
لا لكونه جزءاً فلم قلتم بدلالته على الجزئية وما الدليل على انحصار المشترط بالشروط
المذكورة في الجزء ودلالة اعتبار
العبادة في حالة الإخلاص على عدم كون النية جزءاً أولى من دلالته عليه لان الحال

وصف خارج عن صاحبه وهو فضلة في الكلام فلو كان جزءا كان عمدة ومتى وجد الحال جزءا من صاحبه حتى يصح هنا ومن ثم ذهب المحقق في المعبر إلى أنها شرط لا جزء فإن المراد بالشرط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر مع تقدمه عليه كالطهارة وستر العورة أو ما يساوق جميع ما يعتبر في الصلاة وظاهر أن النية كذلك والمساوقة حاصلة في الاستدامة الحكمية فإنها إنما أجزأت عن الاستدامة الفعلية لتعذرها أو تعسرها وإلا فالدليل الدال على اعتبارها في العبادة دال على استصحابها فعلا لولا الحرج والعسر المنفيان بالآية والرواية ولأن أول الصلاة التكبير لقوله صلى الله عليه وآله وتحريمها التكبير والنية سابقة عليه أو مقارنة لأوله ولأنها لو كانت جزءا لافتقرت إلى نية أخرى ويتسلسل ولأنها تتعلق بالصلاة فلا تكون جزءا وإلا لزم تعلق الشيء بنفسه ولأن قوله صلى الله عليه وآله إنما الأعمال بالنيات يدل على مغايرة العمل للنية وأجيب عن الأول بعدم منافاته للجزئية لتوقف التأثير على سائر الأجزاء وعن الثاني بأنه مصادرة على المطلوب وعن الثالث بمنع الملازمة لمنع كلية المقدمة القائلة إن كل عبادة جميعها تتوقف على النية لخروج النظر المعرف لوجوب النظر والمعرفة فلتخرج النية أيضا وعن الرابع بأن النية لما خرجت من الكلية كان متعلقها بقية أجزاء الصلاة فلا تتعلق بنفسها فمعنى قول المصلي أو قصده أصلي عبارة عن الاتيان بمعظم أفعال الصلاة تسمية للشيء باسم الكثرة وعن الخامس بأن المغايرة حاصلة بين جزء الماهية وكلها ضرورة كيد زيد و رأسه وركوع الصلاة وسجودها فإن المضاف خارج عن المضاف إليه فلا يلزم منه الشرطية وفي هذه الأجوبة

نظر لان مدعى الشرطية لا يحتج بمجرد توقف التأثير على النية بل بالمجموع منه ومن التقدم وظاهر أن الأمرين معا لا يشارك الجزء فيهما الشرط وإنما اتفق الجواب هكذا لتعريف بعضهم الشرط بما يتوقف عليه التأثير من غير قيد فكان الجواب عنه والمصادرة إنما تتم لو ادعى الخصم إن أول الصلاة النية والاخر إن أولها التكبير من غير دليل والامر هنا ليس كذلك بل مدعى إن أول الصلاة التكبير يستند إلى قول النبي صلى الله عليه وآله تحريمها التكبير وإذا ثبت دلالاته بطل القول بأن أولها النية فلا يكون مصادرة بل الأولى في الجواب منع دلالة بخبر على أولية التكبير إذ لا يلزم من وصفه بالتحريم كونه أولا إذ لا امتناع في كون التحريم يحصل بالجزء الثاني و الثالث وغيرهما فإن ذلك موقوف على حكم الشارع فيرجع في الأولية إلى دليل آخر وتختلف الحكم بتوقف العمل على النية في صورة النظر الموجب للمعرفة لا ينقض الكلية فيما عداها لان الحصر المستفاد من إنما في الرواية أفاد توقف جميع الأعمال على النية فكلما خرج منه من الافراد بقي الباقي داخلا في مدلول اللفظ ولا دليل على اخراج النية من البين فالإيراد لازم ومنه يعلم فساد الجواب الرابع فإن العدول فيه إلى المعنى المجازى متفرع على عدم صحة المعنى الحقيقي وهو تعلق النية بمجموع العبادة وأما مغايرة النية للعمل وعدم كونها جزءا منه فكأنه في خبر الوضوح إذ لا يشك عاقل في كون نية الخياطة والكتابة وأشباههما من الأعمال ليست جزءا منها ولا فرق بينها وبين الصلاة إلا ما تقدم من اشتراطها بباقي الشروط المتقدمة غيرها ولا دلالة فيه على الجزئية إذ شروط الصلاة ليست على وتيرة واحدة حتى تخرج النية بمخالفتها عن الشرطية إلا ترى أن الطهارة شرط في الصلاة مطلقا فتبطل بدونها عمدا وسهوا والاستقبال لا تبطل بدونه سهوا على بعض الوجوه كما مر تفصيله والستر مختلف في كونه شرطا مطلقا أو مع العلم إلى غير ذلك من الاختلاف ومن المقرر إن القدر الجامع بينها كون المشروط عدما عند عدم شرطه فإذا لم تخرج هذه الشرايط عن الشرطية بهذا الاختلاف فما الذي أخرج النية

عنه بمخالفته لها فيما ذكر مع
تخلفه عنها في ذلك لعارض وهو اعتبار مقارنتها للتكبير الموجب لتقدم باقي الشرائط
عليها فاشتراطها بها لا لذاتها
بل لهذا الوجه وذهب بعض الأصحاب إلى كونها مترددة بين الجزء والشرط وأنها
بالشرط أشبه جمعا بين الأدلة
لتعارضها وإن كان بعضها غير تام وأنت خبير بعد الإحاطة بما مر أن يقول بالشرطية
أوضح واعلم أنه لا ثمرة مهمة
في تحقيق هذا الخلاف إلا بيان الواقع لاتفاق القولين جميعا على أنه يبطل الصلاة
بتركها عمدا وسهوا ولو أطلق
عليها الركن بهذا الاعتبار لا غير جاز لأنه العمدة في إطلاق الركن كما جعل ابن حمزة
الأركان ستة وأضاف إلى الخمسة المشهورة
استقبال القبلة ونفى عنه المصنف البأس محتجا ببطلان الصلاة بترك الاستقبال ناسيا
وقد تظهر فائدة القولين
فيما لو نذر الصلاة أو للمصلى في الوقت المعين فاتفق فيه مقارنة التكبير لأوله فإن
جعلناها جزءا لم يبر ولم يستحق
وإن جعلناها شرطا بر واستحق وفرع بعضهم على القولين ما لو سهى عن فعل النية بعد
التكبير ففعلها ثم ذكر
قبل أن يكبر فعلها سابقا فحكم ببطلان الصلاة على الأول لزيادة الركن دون الثاني
وليس بجيد لان زيادة النية
مما يستثنى من بطلان الصلاة بزيادة الركن لان استحضار النية في مجموع الصلاة هو
الواجب لولا المشقة كما تقدم
مرارا والاكتفاء بالاستدامة حكما ارتفاقا بالمكلف ولا يكون استحضارها في أثناء
الصلاة عمدا وسهوا متنافيا
بوجه من الوجوه ولو قيل أن القصد إلى استينافها يقتضى بطلان الأولى فهو خروج عن
المسألة فإن ذلك لا يختص بكونها
ركنا فإن سبب البطلان حينئذ نية القطع أو عدم الاستدامة الحكمية وربما فرع بعضهم
على القول بالشرطية جواز إيقاعها قاعدا

ح

وغير مستقبل بل وغير متطهر ولا مستور العورة وليس بسديد لان المقارنة المعتبرة للجزء ففي هذه الاحتمالات فإن قيل هذا يتم في غير الجلوس إذ يمكن مقارنة التكبير لأول جزء من القيام بحيث يقع مجموع النية قبل تمامه قلنا سيأتي إن شاء الله تعالى إن النية أمر واحد بسيط وهو القصد إلى فعل الصلاة والمعتبر منه مع طول زمانه القدر المقارن للتكبير لا غير ولا ريب إن القطع بكون التكبير وقع بأجمعه في حال القيام مستقرا يقتضى سبق جزءا يسير من القيام على أوله من باب المقدمة وذلك الجزء كاف في وقوع النية فيه فإن قيل ما ذكرتم في التكبير آت في النية لان القيام إن كان معتبرا فيها بحيث يتحقق وقوعها فيه لزم تقدمه عليها بأن يسير كما في التكبير وإن لم يعتبر ذلك لم يكن القيام شرطا بل المعتبر تحقق وقوع التكبير قائما قلنا لما كانت النية قصدا بسيطا لم تفتقر إلى زمان طويل بل ذلك القدر المتقدم على التكبير كاف فيه فإن القصد يمكن استمراره زمانا طويلا وليست النية مجموع ما وقع منه في الزمان بل كل جزء منه واقع في طرف من الأزمنة وإن قل كاف في تحققها والجزء اليسير من القيام كاف في صحتها مع أنه لو قيل بعدم وجوب القيام في النية وإن اتفق وقوعها قائما لضرورة وقوع التكبير قائما أمكن ومن ادعى خلاف ذلك طول بدليله وليست المسألة إجماعية وقد قال المصنف في النهاية إن الأقوى اشتراط القيام في النية وهو إشارة إلى الخلاف في وجوب القيام في النية وربما فهم منه كون عدم الوجوب قويا حملا لافعل التفضيل على بابه الأغلب من اقتضائه اشتراك المصدر بين المفضل والمفضل عليه والله أعلم إذا تقرر ذلك فعد إلى تحقيق النية واعلم إن النية عبارة عن القصد إلى فعل شيء من الأفعال ولما كان القصد لا بد من تعلقه بمقصود معين لان قصد المجهول بكل وجه عبث لا يترتب عليه الأثر شرعا فلا بد لقاصد الصلاة من تشخيص النوع الذي يريده منها بجميع مميزاته من كونها ظهرا مثلا واجبة أو مندوبة أداء أو قضاء ثم يقصد فعل هذا المشخص على وجه التقرب إلى الله تعالى فالنية أمر واحد وهو القصد والباقي في مميزات المقصود لا أجزاء للنية

وقول المصنف ويجب أن يقصد فيها
تعيين الصلاة من كونها ظهرا أو عصرا مثلا والوجه الواقعة عليه من كونها واجبة أو
مندوبة والتقرب بها إلى الله
تعالى قرب الشرف والرفعة بواسطة نيل الثواب المترتب على فعلها على الوجه المأمور
به والأداء وهو فعلها في
الوقت المحدود لها شرعا والقضاء وهو فعل مثل الفأنت في غير وقته غير واضح في
أداء المعنى المقصود من النية
فإنها ليست القصد إلى التعيين والوجه وغيرهما بل إلى الفعل المعين الموصوف
بالصفات الباقية فمتعلق النية ليس هو هذه
المصادر المعينة بل الفعل الموصوف بها وهو المعين المؤدى الواجب وأما التقرب فإن
جعل مميزا للمقصود كما هو ظاهر العبادة
في تقديمه على الأداء والقضاء مع كونهما مميزين قطعا كان الكلام فيه كما تقدم
وتوقفت صحة النية على تقرب آخر
بعد القصد إلى أفعال الموصوف بالصفات المذكورة يكون غاية الفعل المتعبد به ولا
يغنى جعله مميزا عن جعله غاية
وإن أراد به التقرب المجموع غاية فتقديمه في الذكر على الأداء والقضاء ليس بجيد
وإن كانت الواو لا تقتضي
الترتيب عند المحققين وقد تلخص من ذلك إن الواجب في النية إحضار الصلاة في
الذهن وتمييزها بكونها ظهرا
مثلا أداء واجبة ثم يوقع النية على هذا المعلوم بأن يقصد فعله لله تعالى والعبارة عنه
صلاة الظهر الواجبة
المؤداة أفعالها قربة إلى الله وعلى ترتيب النية المعهودة أصلى فرض الظهر أداء قربة إلى
الله ولا يضر تقديم القصد
وهو أصلى لفظا لأنه متأخر معنى والمجوز لذلك إن مدلولات هذه الألفاظ تجتمع في
الذهن دفعة واحدة
فلا فرق فيها بين المتقدم في اللفظ والمتأخر ومن هنا يعلم أنه لا ترتيب بين هذه
الألفاظ بل ما يقع منه

فإنما هو لضرورة التعبير عنه ولا يجب الجمع بين الوجوب المميز والمجوعول غاية كما
في النية المشهورة المراد فيها عما ذكرناه
قوله لوجوبه قبل القربة بل يكفي الوجوب المميز عن الغائي دون العكس وأما القربة
فهي الغاية الحقيقية للفعل
فلا يحتاج معه إلى غاية أخرى وإن كان الجمع بينهما أحوط موافقة للمشهور ورعاية
لما يقوله المتكلمون من أنه يجب فعل
الواجب لوجوبه أو لوجه وجوبه من الشكر والامر واللفظ ومع ذلك فقد استشكل
بعضهم إعراب الألفاظ المشهورة
المعدة لها من حيث إن اللام في لوجوبه للتعليل بالعلة الغائية وقربة منصوب على
المفعول له فيتعدد المفعول له من غير
توسط حرف العطف وذلك ممتنع إذ لا يقال جئتك رهبة رغبة ونحوه واعتذر بعضهم
عنه بان الوجوب غاية لما قبله
والتقرب غاية للوجوب فتعدد الغاية بحسب تعدد المعنى فاستغنى عن الواو وهو عذر
فاسد فإن القربة إنما هي غاية
الفعل المتعبد به لأنه إنما فعل لأجلها لا الوجوب وأيضا فشرط المفعول له كونه فعلا
لفاعل الفعل المعلن به وفاعل
القربة هو المكلف وليس هو فاعل الوجوب المعلن بالقربة بل فاعل الوجوب هو الله
تعالى وإنما المكلف فاعل الواجب وأحدهما
غير الآخر فلا تكون القربة إلا غاية للفعل وفاعلهما واحد وهو المكلف والحق منع
تعدد المفعول لأجله هنا لان المجرور
باللام ليس مفعولا لأجله كما لا يخفى ولو سلم منعنا وجوب توسط حرف العطف
لفظا بل حذفه جائز اقتراحا قاعدة
مطرده كما نقله ابن هشام في المغنى وجعل منه قول الخطيئة إن امرء رهطه بالشام
منزله برملى بئرين جار شد
ما اغتربا أي ومنزله برملى بئرين وحكى عن أبي زيد أكلت خبزا لحما تمرا بتقدير الواو
قال وحكى أبو الحسن إعطه
درهما درهمين ثلاثة بإضمار أو وخرج على ذلك قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة عطا
على وجوه يومئذ خاشعة
وقوله إن الدين عند الله الإسلام فيمن فتح الهمزة عطا على أنه لا إله إلا هو وقوله
تعالى ولا على الذين إذا ما
أتوك لتحملهم قلت لا أجد أي وقلت لان الجواب تولوا وهذه الشواهد تحتمل وجوها
من الاعراب غير تقدير العطف
ولما كان النية عبارة عن القصد إلى الأمور الأربعة على الوجه المذكور وجب إيقاعها

عند أول جزء من التكبير بمعنى
أن يكون القصد إلى فعل الصلاة بمشخصاتها معنى بالقربة مقارنة لأول التكبير بحيث لا
يتخلل بينهما زمان وإن قل لأن
المأتي به لا كذلك عزم لا نية وهل يجب مع ذلك استحضارها فعلا إلى آخر التكبير
قيل نعم وهو اختيار الشهيد لأن
الدخول في الصلاة إنما يتحقق بتمام التكبير بدليل إن المتيمم لو وجد الماء قبل تمامه
وجب عليه استعماله بخلاف
ما لو وجده بعد الاكمال والمقارنة معتبرة في النية فلا يتحقق بدونه ورد بأن آخر
التكبير كاشف عن الدخول في
الصلاة من أوله وإلا لم يكن التكبير جزءا وهو باطل واعتبار تمامه في تحقق الدخول
من حيث أن التحريم إنما يكون بالمجموع
لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وتحريمها التكبير فإذا قارنت النية أوله فقد قارنت أول
الصلاة لأن جزء الجزء
جزء وهذا هو الأجود وهو ظاهر اختيار المصنف ولا يجب استحضارها فعلا بعد
التكبير إجماعا بل ولا يستحب لأن ذلك متعذر
أو متعسر إذ الانسان لا يكاد ينفك من الدهول نعم يجب استمرارها حكما إلى الفراغ
من الصلاة بمعنى عدم إحداث
ما ينافي الصلاة كالكلام والأفعال الخارجة والرياء ولو ببعض الأفعال فلو نوى الخروج
من الصلاة مطلقا أو في
الحال أو ثانيه أو الرياء ببعضها أو نوى ببعض إفعال الصلاة غير الصلاة كما لو نوى
بالركوع تعظيم شخص أو قتل حية
أو قصد الأمرين معا بطلت لمعارضة ذلك للنية الأولى ومنافاته لها فلا يبقى المكلف آتيا
بالمأمور به على وجهه
فيبقى في عهدة التكليف ولأن إرادتي الضدين متنافيتان فما ظنك بمعارضة النية الطارئة
للاستدامة الحكمية
الضعيفة ومقتضى إطلاق نية الخروج من الصلاة عدم الفرق بين ما لو أطلق أو قيده
بالحال أو في ثانيه والحكم في الكل

واحد لاشترك الجميع في العلة المقتضية لزوال النية الأولى فإن اكتفى بها وقعت أجزاء الصلاة الباقية بغير نية معتبرة وإن جردها لم يكن مطابقا لمراد الشارع لان شرط النية مقارنتها لأول العمل إلا ما أخرجه النص الخاص كنية العدول وللمصنف قول بأن نية الخروج في ثاني الحال لا تبطل بمجرد بل بالوصول إلى تلك الحالة باقيا على النية الطارئة فلو رجع عنها قبل البلوغ إلى الحالة المعينة لم تبطل الصلاة لانتفاء المقتضى للابطال أما في الحالة الأولى فلعدم قصد الخروج فيها وأما الثانية فلعدم الابطال قبلها لعدم نيته وانتفاء القصد إليه عندها لان الفرض أنه تركه قبلها ويرده أن الصلاة عبادة واحدة متصل بعضها ببعض يجب لها نية واحدة من أولها إلى آخرها فإذا نوى المنافي في بعضها انقطعت تلك الموالاة وانفصلت تلك النية فتخرج عن الوحدة فلا يتحقق الاتيان بالمأمور به على وجهه فيبقى على عهدة التكليف وفي حكمه ما لو علق الخروج على أمر ممكن كدخول شخص وأولى بالصحة عند القائل بالتفصيل لامكان أن لا يوجد المعلق عليه هنا بخلاف الأول ونية فعل المنافي كنية الخروج في أصح القولين فتبطل الصلاة بها وإن لم يفعل بل الخروج أحد المنافيات فالكلام فيهما واحد وللمصنف قول بعدم البطلان بنية فعل المنافي من دون فعله مع حكمه بالبطلان مع نية الخروج محتجا بأن المنافي للصلاة هو فعل المنافي كالكلام عمدا لا العزم عليه و هو غير واضح لان الخروج من الصلاة من جملة المنافيات فنيته كنية غيره منها نعم النافي سبب في الخروج من الصلاة لا عينه إلا أن ذلك غير مؤثر مع اشتراكهما في المنافاة للصلاة وإبطال الاستدامة الحكمية ولو اجتمعت هذه النية مع نية الصلاة لم تنعقد لاعتبار الجزم في النية الواجب الثالث تكبيرة الاحرام سميت بذلك لان بها يحصل الدخول في الصلاة ويحرم ما كان محللا قبلها كالكلام والسلام قال الجوهري يقال أحرم بالحج والعمرة لأنه يحرم عليه به ما كان حللا قبله وهي ركن في الصلاة بمعنى الصلاة بتركها عمدا وسهوا إجماعا كباقي أركان الصلاة التي هي النية والقيام والركوع والسجدتان معا وإن تخلف الحكم في

بعضها نادرا ويدل على كون
تكبيرة الاحرام جزءا من الصلاة قول النبي صلى الله عليه وآله إنما هي التكبير والتسبيح
وقراءة القرآن وعلى الركنية قوله
صلى الله عليه وآله لا يقبل الله صلاة امرء حتى يضع الطهور مواضعه ثم يستقبل القبلة
فيقول الله أكبر ولرواية زرارة
عن الباقر والصادق عليهما السلام في ناسي التكبير أنه يعيد ورواه علي بن يقطين عن
الكاظم عليه السلام وحيث ثبت
كونها ركنا فتبطل الصلاة بتركها عمدا وسهوا وكذا بزيادتها كما سيأتي وصورتها الله
أكبر فيجب مراعاتها لان العبادات
توقيفية لا مجال للرأي فيها فلو خالف المكلف ذلك بأن عكس ترتيبها وقال أكبر الله
أو أتى بمعناها بأن قال الرحمن
أعظم أو أجل أو نحو ذلك مع القدرة على الاتيان بالصورة أو أتى بها قاعدا معها أي
مع القدرة على القيام أو أتى بها
وهو أخذ في القيام بحيث وقعت قبل استيفاء القيام أو وهو هاو إلى الركوع كما يتفق
ذلك للمأموم أو أخل بشيء منها
ولو بحرف واحد بطلت الصلاة لتحقق النهي في ذلك كله ومخالفة المأمور به على
وجهه فيبقى في العهدة فإن قيل وقوع
التكبير قبل استيفاء القيام يقتضى وقوع النية قبله بطريق أولى فالبطالان مستند إلى السابق
وهو وقوع النية
قبل القيام فلا وجه لتعلق البطلان على وقوع التكبير قبله قلنا علل الشرع معرفات
للأحكام فجاز تعددها وإسناد
الحكم إلى كل واحد منها وفيه مع ذلك إشارة لطيفة إلى ما حققنا سابقا من عدم
الاحتياج إلى تحرير زمان من أزمته
القيام تقع فيه النية بل وقوع التكبير قائما مع سبق أن يسير يحصل به يقين وقوع التكبير
قائما كاف في صحة النية
فلا يفتقر إلى تخصيص النية بالبحث عن وقوعها قبل القيام مع وقوع التكبير قائما
فاكتفى بالبحث عن التكبير وعلى تقدير

إمكان تصوير وقوع النية قبل القيام والتكبير بعده فهو فرض بعيد لا يقع إن سلم إلا بتجشم كلفة فلم يعتبره فإن قيل الحكم بالبطلان يقتضى سبق الصحة إذ لا يقال للصلاة غير المنعقدة من رأس أنها باطلة كما هو المتعارف والصلاة هنا لم يسبق لها انعقاد حتى يلحقه البطلان قلنا العبادة الباطلة عند الأصوليين غير الموافقة لمراد الشارع سواء سبق انعقادها ثم طرأ عليها البطلان أم حصلت المخالفة لمراد الشارع فيها ابتداء ولا اعتبار بالمتعارف المخالف للاصطلاح ورد المصنف بذلك على الشيخ رحمه الله حيث جوز في الخلاف الاتيان ببعض التكبير منحيا ولم يعلم مأخذه واعلم إن الاخلال بحرف من التكبير يتحقق بوصل إحدى الهمزتين في الكلمتين فإن وصل الهمزة اسقاط لها بالكلية كما ذكره أهل العربية من أن همزة الوصل تسقط في الدرج ووجه البطلان مع وصل همزة أكبر ظاهر لأنها همزة قطع وأما همزة الله فلأنها وإن كانت همزة وصل إلا أن سقوط همزة الوصل إنما هو في الدرج في كلام متصل بها قبلها ولا كلام قبل التكبير فإن النية إرادة قلبية لا مدخل للسان فيها ولو فرض تلفظ المصلى بها لم يترتب على لفظه حكم لأنه من لغو الكلام ومخالف للمنقول عن صاحب الشرع صلى الله عليه وآله فإنه كان يقطعها وقد قال صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلى وربما نقل عن بعض المتأخرين جواز الوصل حينئذ عملا بظاهر القانون العربي وهو مندفع بأن الموجب لقطعها ثبت قبل إحداث الناس التلفظ بالنية فإنه أمر حدث بعد النبي صلى الله عليه وآله وبعد خاصته بل بعد كثير من العلماء المتقدمين فإنهم لم يتعرضوا للبحث عن النية ولا عن شئ من أحكامها بناء على أنها أمر مركوز في جبلة العقلاء حتى أن الانسان لا يكاد يفعل فعلا خاليا عن القصد والداعي مع كونه عاقلا مختارا فلما خلف من بعدهم خلف أضاعوا حدود الاحكام وأهملوا حقائق شرائع الاسلام فنبههم المتأخرون على النية وقيودها وأوضحوا لهم أحكامها وحدودها وهي تكليف سهل وأمر هين محصلها بعث الهممة والقصد إلى فعل الصلاة المعينة لله تعالى وهذا القدر من القصد لا يتوقف على مساعدة

اللسان وكيف يتوهم
العقل إن العزم على شئ والقصد إلى فعله يتوقف على التلفظ به ولو كان الامر كذلك
لكان الخلق في غالب الأوقات
يتكلمون بمقاصدهم إذ لا ينفكون عن المقاصد غالبا فخلافاً ذلك صادر عن غلبة أمر
وهمي ووسواس شيطاني لا يترتب
عليه أثر شرعي بحيث يغير ما هو الامر الأصلي من قطع الهمزة عند الابتداء بها فلا
جرم إن من أحل بقطع الهمزة فقد أحل
بحرف من التكبير فتبطل الصلاة ويجب التلفظ بها بالعربية مع القدرة وقوفاً مع
المنقول عن صاحب الشرع صلى
الله عليه وآله لأنه كذلك كبر وقال صلوا كما رأيتموني أصلي والعاجز عن العربية يتعلم
واجبا من باب المقدمة
فإن تعذر لضيق الوقت أحرم بلغته مراعيًا في ذلك المعنى العربي فيقول الفارسي خدا
بزرك تر فلو ترك صفة التفضيل
وهي تر لم يصح كما ذكره المصنف في النهاية والأخرس يأتي منها بالمقدور فإن عجز
عن التلفظ أصلاً وجب عليه أن يعقد قلبه
بها محركا لسانه مشيراً بإصبعه أما الأول فلان الإشارة والتحريك لا اختصاص لهما
بالتكبير فلا بد لمريده من مخصص
وأما تحريك اللسان فلانه كان واجبا مع القدرة على النطق فلا يسقط بالعجز عنه إذ لا
يسقط الميسور بالمعسور فهو أحد
الواجبين ابتداءً وأما وجوب الإشارة بالإصبع فذكره المصنف في غير هذا الكتاب
وبعض الأصحاب ولا شاهد له على
الخصوص نعم روى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال تلبية الأخرس وتشهده
وقرائته للقرآن في الصلاة
تحريك لسانه وإشارته بإصبعه فعدوه إلى التكبير نظرا إلى أن الشارع جعل له مدخلا
في البدلية عن النطق ولا يخفى
أنه أحوط وفي حكم الأخرس من عجز عن النطق لعارض وفي بعض عبارات المصنف
وغيره إن الأخرس يعقد قلبه بمعنى

التكبير والظاهر لا يريدون بالمعنى مدلول اللفظ الذي هو المعنى المتعارف لان ذلك لا يجب على غير الأخرس بل المراد به كونه تكبير الله وثناء عليه في الجملة وبينه على إرادة هذا المعنى ذكرهم له في القراءة أيضا مع إن تفسير القراءة لا يجب تعلمه قطعا ويستحب التوجه بست تكبيرات مضافة إلى تكبيرة الاحرام فيكبر ثلاثا ثم يدعو اللهم أنت الملك الحق إلخ ثم اثنين ويقول لبيك وسعديك إلخ ثم واحدة ويقول يا محسن قد أتاك المسيئ إلخ ثم واحدة ويقول وجهت وجهي للذي فطر السماوات إلخ ويجوز فعلها ولاء من غير أدعية لما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام استفتح الصلاة بسبع تكبيرات ولاء ويتخير في السبع أيها شاء وجعلها تكبيرة الافتتاح والأفضل جعلها الأخيرة واستحباب السبع عند المصنف وجماعة مخصوص بسبع مواضع أول كل فريضة وأول صلاة الليل والوتر وأول نافلة الزوال وأول نوافل المغرب وأول ركعتي الاحرام والوترية ومستند التخصيص غير واضح ومن ثم قال في الذكرى الأقرب عموم استحباب السبع في جميع الصلوات لأنه ذكرا لله تعالى والاحبار مطلقة فالتخصيص يحتاج إلى دليل ولو كبر ونوى الافتتاح ثم كبر ثانيا كذلك أي بنية الافتتاح بطلت صلاته لما تقدم من أن التكبير ركن وزيادة الركن مبطله ولا فرق في البطلان بالثاني بين استحضر نية الصلاة معه وعدمه فإن المراد بزيادة الركن المبطله الاتيان بصورته قاصدا بها الركن حيث يكون صورته مشتركة بين ما يصح فعله في الصلاة اختيارا وما لا يصح كالتكبير هذا إذا لم ينو الخروج من الصلاة قبل التكبير الثاني وإلا انعقدت بالثاني مع مقارنته للنية لبطلان الأول بنية الخروج كما مر فيصح الثاني فإن كبر ثالثا كذلك أي بنية الافتتاح مع كون الثاني مبطلا صحت الصلاة لورود الثالث على صلاة باطلة فيعقدها مع مقارنته للنية وعلى هذا فتبطل في المزدوج وتصح في الوتر مع استحضر النية فعلا وعدم نية الخروج والأصح ما بعدها ويستحب رفع اليدين بها وبقاى التكبيرات إلى شحمتي الاذنين وأقله محاذاتهما للخدين ويستحب أن يكونا مبسوطتين مضمومتين الأصابع مفرجتى الإبهامين ويستقبل

بباطن كفيه القبلة وليبدأ
 بالتكبير في ابتداء الرفع وينتهي به عند انتهاء الرفع لظاهر رواية عمار قال رأيت أبا عبد
 الله عليه السلام يرفع يديه
 حيال وجهه حين استفتح وقيل يكبر حال رفعهما وقيل حال إرسالهما ولا فرق في
 ذلك بين الرجل والمرأة ولا بين الامام وغيره وإن كان الاستحباب للامام أكد
 ويستحب إسماع الامام من خلفه تكبيرة الاحرام ليقتدوا به إذ لا
 يعتد بتكبيرهم قبله ويسر في البواقي رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ولو افتقر
 اسماع الجميع إلى العلو المفرد
 اقتصر على التوسط واحترز بالامام عن غيره فإن المأموم يسر بها كباقي الأذكار عدا
 القنوت فإنه جهار ويتخير المنفرد
 وفي توظيف أحدهما له نظر ويستحب عدم المد بين الحروف كمد الألف الذي بين
 الهاء واللام بحيث يخرج عن موضعه
 الطبيعي وإلا فمده وأجب قطعاً أو الهمزتين بحيث لا يخرج اللفظ عن مدلوله إلى لفظ
 آخر كما لو صار همزة الله بصورة
 الاستفهام أو أكبر بصورة الجمع لكبر وهو الطبل له وجه واحد وإلا بطل مع قصدهما
 قطعاً ومطلقاً على الأصح إذ لا
 اعتبار للقصود في دلالة اللفظ على معناه الموضوع له ويستحب أيضاً ترك الاعراب لقوله
 صلى الله عليه وآله التكبير
 جزم فلو أعربه ووصله بالقراءة جاز على كراهية
 الواجب الرابع القراءة وتجب في الفريضة الثنائية
 كالصبح وفي الأوليين باليائين المثنائين من تحت تثنية أولى ويجوز بالتاء أولاً تثنية أوله
 والأول أشهر من غيرها أي غير الثنائية
 وهي الثلاثية والرابعة قراءة الحمد إجماعاً وقراءة سورة كاملة بعدها على أشهر القولين
 عندنا لقوله تعالى
 فاقروا ما تيسر منه فإن الامر حقيقة في الوجوب وما للعموم إلا ما أخرجه الدليل وهو
 ما زاد على السورة وغير الصلاة

ورواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة أقل من سورة
ولا أكثر وذهب جماعة من الأصحاب منهم
المحقق في المعتمد إلى استحباب السورة فيجوز عندهم التبعض كما يجوز ترك السورة
بالكلية لرواية الحلبي وعلي بن رباب
عن الصادق عليه السلام فاتحة الكتاب وحدها تجزى في الفريضة وحملتا على الضرورة
جمعا بين الاخبار أو على التقية لأنه
مذهب العامة وهو أولى إذ لولاها لأمكن الجمع بينها بحمل ما تضمنت السورة على
الاستحباب والأخرى على الجواز ويتخير
المصلي في الزائد على الركعتين الأوليين وهو ثلاثة المغرب وأجيزتا الرباعية بين قراءة
الحمد وحدها من غير سورة
وبين أربع تسيبحات صورتها سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مرة
واحدة أما التخيير بين الحمد وبين التسبيح
في الجملة فعليه إجماع الأصحاب
وأما الاجتزاء بالتسيبحات الأربع مرة واحدة فهو أصح الأقوال ومستنده صحيحة زرارة
قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ما يجزى من القول في الركعتين الأخيرتين قال أن
تقول سبحان الله والحمد لله ولا إله
إلا الله والله أكبر وتكبر وتركع وللشيخ قول بوجود تكرار الأربع ثلاث مرات فيكون
اثنتي عشرة تسيبحة وله قول
ثالث بوجود عشر تسيبحات يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات
وفي الثالثة والله أكبر ويدل
عليه رواية حريز عن الباقر عليه السلام قال إن كنت إماما فقل سبحان الله والحمد لله
ولا إله إلا الله ثلاث مرات ثم تكبر
وتركع وهذه الرواية أخص من المدعى فلا تدل عليه صريحا واجتزا ابن بابويه بتسع بأن
يكرر التسيبحات الثلاث الأولى
ثلاثا ورواه حريز أيضا في كتابه والأول أجود والثاني أحوط والثالث جائز أما الرابع فلا
لعدم التكبير ثم على
تقدير اختيار الأزيد هل يوصف الزائد على أربع بالوجوب أم بالاستحباب ظاهر
المصنف في كتبه الفقهية الثاني
وهو الذي صرح به في كتب الأصول محتجا عليه بجواز تركه ولا شيء من الواجب
يجوز تركه وفيه نظر لأنه إن أريد بتركه
مطلقا فمنعه واضح لانتفاضه بالواجبات الكلية كالتخييرية وأخويها وإن أريد به لا إلى
بدل فمسلم لكن المتروك له هنا
بدل وهو الفرد الأنقص بمعنى أن مقولية الواجب على الفرد الزائد والناقص كمقولية

الكلى على أفراده المختلفة قوة وضعفا
وحصول البراءة بالفرد الناقص لا من حيث هو جزء الزائد بل من حيث أنه الفرد الناقص
وقد وقع مثله في تخيير المسافر
بين القصر والتمام وهذا هو التحقيق في هذا المقام فإن قيل اللازم من ذلك إمكان كون
الزائد واجبا لكن إذا
تحققت البراءة في ضمن الفرد الناقص لم يبق دليل يدل على وجوب الزائد فنحن لا
نستبعده لكن ننفيه حتى يقوم
عليه الدليل قلنا الروايات الدالة على القدر الزائد الواقعة بصيغة الامر كقوله عليه السلام
في الخبر المتقدم فقل
سبحان الله إلى قوله ثلثا وكون ذلك واقعا بيانا للواجب يدل على وصف الزائد
بالوجوب ولما لم يتم وجوبه
عينا للرواية الدالة على الاجتزاء بالأقل لزم القول بوجوبه تخييرا ويبقى إطلاق
الاستحباب على الفرد الزائد
محمولا على استحبابه عينا بمعنى كونه أفضل الفردين الواجبين وذلك لا ينافي في
وجوبه تخييرا من جهة تؤدي الواجب به
وحصول الامتثال لكن يبقى في المسألة بحث آخر وهو أنه لو شرع في الزائد على
الأقل فهل يجب عليه المضي فيه ويجب إيقاعه
على الوجه المأمور به في الواجب من كونه في حالة الطمأنينة وغيرها من الهيئات
الواجبة أم يجوز تركه وتغييره عن
الهيئة الواجبة يحتمل الأول لما تقرر من كونه موصوفا بالوجوب ولا ينافيه تركه بالكلية
كما مر فيكون المكلف
منخيرا ابتداء بين الشروع فيه فيوقعه على وجهه وبين تركه ويحتمل الثاني لأن جواز
تركه أصلا قد يقتضى جواز تبغيضه
وتغييره عن وضعه مع كونه ذكر الله تعالى بطريق أولى فيبقى حاله منظور إليه في آخره
فان طابق وصف الواجب
كان واجبا وترتب عليه ثواب الواجب وحكمه وإلا فلا ولا قاطع بأحد الامرين فليلاحظ
ذلك ويستفاد من قوله صورتها

وجوب الترتيب بينهما كما ذكر وهو كذلك خلافا للمحقق في المعتمد وكذا يقتضى إطلاق التخيير التسوية بين ناسي القراءة في الأوليين وغيره وروى في المبسوط تحتم القراءة في الأخيرتين لناسيها قبل بعد أن اختار بقاء التخيير وأولوية القراءة حينئذ ومال إليه في الخلاف واعلم أن الحكم بالتخيير أعم من كون القراءة والتسييح متساويين أو مختلفين في الفضل والروايات في ذلك مختلفة فروى أفضلية التسييح مطلقا والقراءة مطلقا وللإمام دون غيره وروى علي بن حنظلة عن الصادق عليه السلام هما والله سواء إن شئت سبحت وإن شئت قرأت وكان السؤال عن الأفضل ومع كل قسم من هذه الروايات قول والقول بأفضلية القراءة للإمام والمساواة بينهما للمنفرد طريق الجمع بين روايتهما كما ذهب إليه الشيخ في الاستبصار لكن تبقى رواية أولوية التسييح لا طريق إلى حملها إذ لا قائل بأولويته في فرد مخصوص بل بالعموم وربما قيل إن من لم تسكن نفسه إلى التسييح فالتسييح أفضل له مطلقا فتحمل عليه رواية أفضلية التسييح ويمكن أن يقال إن التسييح أحوط للخلاف في الجهر بالبسملة في الأخيرتين فإن ابن إدريس حرمه وأبا الصلاح أوجبه فلا يسلم من الخلاف بخلاف ما لو اختار التسييحات الاثني عشرة فإنها مجزية إجماعا ولو لم يحسن القراءة وجب عليه التعلم لتوقف الواجب عليه فإن ضاق الوقت قرأ ما يحسن منها إجماعا فإن كان ما يحسنه مجموع الفاتحة وإنما يجهل السورة أو بعضها اقتصر على ما يحسنه من غير تعويض عن المتروك بقرآن ولا ذكر اقتصارا في التعويض على موضع الوفاق ولأن السورة تسقط مع الضرورة والجهل بها مع ضيق الوقت قريب منها إن لم يكن أولى ولو كان ما يحسنه بعض الفاتحة فإن لم يسم قرآنا لقلته فهو كالجاهل بجميع القراءة وإن سمي قرآنا قرأه وهل يقتصر عليه أو يعوض عن الفاتحة بتكرارها أو بغيرها من القرآن إن كان يحسنه وإلا ذكر الله تعالى بدله ظاهر العبارة الأول لأنه قصر التعويض على الجاهل بالجميع وهو خيرة المعتمد والذي اختاره المصنف في أكثر كتبه وهو المشهور بين المتأخرين وجوب التعويض عن الفاتحة لعموم فاقروا ما تيسر خرج منه ما اتفق على عدم وجوبه وأخرجه الدليل فيبقى الباقي ولا دليل على الاكتفاء ببعض الفاتحة

ثم إن علم غيرها من القرآن فهل يعوض عن الفاتحة بتكرار ما يعلمه من الفاتحة بحيث يساويها أم يأتي ببدله من سورة أخرى قولان واختار المصنف في التذكرة الأول لان أبعاضها أقرب إليها من غيرها والثاني مختاره في النهاية لان الشئ الواحد لا يكون أصلا وبدلا وعلى هذا فهل يراعى في البديل المساواة في الآيات أم في الحروف قيل بالأول فيجب إكمال سبع آيات سواء كانت أطول أم أقصر لمراعاة العدد في قوله تعالى ولقد أتيناك سبعا من المثاني وكما لو فاته صوم يوم فإنه يقضى بيوم سواء اتفقا في الطول والقصر أم اختلفا والمشهور الثاني لاعتبار الحروف في الفاتحة فكذا في بدلها وللقطع

بالمساواة معه بخلاف الأول ثم إن أحسنها متوالية لم يجز العدول إلى المتفرقة فإن المتوالية أشبه بالفاتحة فإن لم يحسنها متوالية أتى بها متفرقة وتجب مراعاة الترتيب فإن علم الأول آخر البديل والآخر قدمه أو الطرفين وسطه أو الوسط حفه بالبديل وهكذا ولو لم يعلم غيرها من القرآن قيل يقتصر على ما علمه منها ويأتي بالذكر بدل الباقي لما تقدم وقيل يجب تكرار ما يعلمه بقدرها لأنه أقرب إليها من الذكر فإن لم يحسن شيئا من الفاتحة قرأ من غيرها بقدرها كأمر ثم قرأ السورة فإن لم يحسن إلا سورة واحدة عوض بها الحمد ثم كررها عن السورة قاله في الذكرى ولو لم يحسن شيئا من القرآن أصلا سبح الله تعالى وهله وكبره لأمر النبي صلى الله عليه وآله الأعرابي الجاهل بالقرآن بذلك وقوله بقدر القراءة يقتضى وجوب تكراره بقدر الحمد والسورة وقد تقدم إن السورة لا يعوض عنها وفي الذكرى صرح بكون الخلاف في وجوب مساواته للفاتحة أو الاجتزاء بما هو أقل من ذلك واختار فيها وجوب ما يجرى في

الأخيرتين وهو سبحان الله الخ لأنه قد ثبت بدليته عن الحمد في الأخيرتين فلا يقصر
بدل الحمد في الأوليين عنهما ونقل
القول به أيضا عن بعض الأصحاب وفي المعبر اجتزء بمدلول الخبر النبوي مرة لاطلاق
الامر واستحب تكراره بقدر
القراءة ومختار الذكرى متجه وتكراره بقدر الحمد أحوط ولو لم يحسن الذكر قال
المصنف في النهاية وجب أن يقوم بقدر الفاتحة
ثم يركع إذ لا يلزم من سقوط واجب سقوط غيره وهو حسن إلا أنه فرض بعيد جدا إذ
البحث في ذلك مع مكلف قد علم
جميع ما يجب عليه تعلمه وهو شرط في صحة الصلاة من الأصول الخمسة ومعرفة
أفعال الصلاة غير القراءة وقد أخذها
على وجه يجزى الاخذ به من الاجتهاد أو التقليد لأهله ومع العلم بهذه الأمور كيف
يتصور عدم علمه بالقراءة والذكر
معا لكن هذه طريقتهم في فرض المسائل وتفريع الفروع وإن لم تقع عادة وعلى تقدير
وقوع ذلك يصلى على
الوجه المذكور مع ضيق الوقت ثم يتعلم بعد ذلك ولو قدر في حال العجز عن القراءة
أو بعضها على الايتمام
بغيره وجب لتحمله عنه القراءة وقريب منه ما لو قدر على متابعة غيره في القراءة وأولى
منه لو أمكنه القراءة من المصحف
فيجب تحصيله ولو بشراء أو استيجار أو استعارة ولو افتقر إلى تقريب سراج وجب
وإن افتقر إلى عوض كل ذلك
من باب المقدمة وهل يكفي ذلك مع إمكان التعلم نظر من حصول الفرض وهو القراءة
في الصلاة ومن أن المتبادر
إلى الفهم من وجوب القراءة كونها عن ظهر القلب وللتأسي بالنبي والأئمة عليهم
السلام ولأن من يقرأ من المصحف بمعرض
بطلان الصلاة إما بذهاب المصحف من يده أو بعروض ما لا يعلمه أو شك في صحته
ونحو ذلك وعروض ما
يبتل صلاة الامام أو ما يمنع من الاقتداء به في الأثناء فيفتقر المأموم إلى بطلان الصلاة
وهو الوجه وتحمل
رواية الحسن الصيقل عن الصادق عليه السلام في المصلى يقرأ في المصحف يضع
السراج قريبا منه قال لا بأس على الضرورة
أو على صلاة النافلة والأخرس يحرك لسانه بها مهما أمكن ويشير بإصبعه كما مر في
التكبير ويعقد قلبه بها بأن
ينوى كونها حركة قراءة وهو المراد من قولهم يعقد قلبه بمعناها كما تقدم في التكبير

إذ لا يجب على غير الأخرس تعلم معنى
الحمد والسورة فضلا عنه وفي الذكرى أنه لو تعذر إفهامه جميع معانيها أفهم البعض
وحرك لسانه به وأمر بتحريك
اللسان بقدر الباقي تقريبا وإن لم يفهم معناه مفصلا قال وهذه لم أر فيها نصا ومقتضى
كلامه وجوب فهم
معاني القراءة مفصلا وهو مشكل إذ لا يعلم به قائل ولا يدل عليه دليل في غير الأخرس
فضلا عنه بل الأولى
تفسير عقد القلب بما قلناه وكذا القول في جميع أذكاره ويمكن أن يريد بفهم المعاني
فهم ما يحصل به التمييز بين
الفاظ الفاتحة ليتحقق القصد إلى إجزائها جزءا جزءا مع الامكان فلا يكفي قصد مطلق
القراءة للقادر على فهم
ما به يتحقق القصد إلى الاجزاء وهو حسن وفي حكم الأخرس من عجز عن النطق
لعارض ولو عن بعض القراءة ويجب
عليهم بذل الجهد في تحصيل النطق بحسب المقدور وكذا من يبدل حرفا بغيره ونحوه
ولا يجوز لهم الصلاة في أول الوقت
مع إمكان التعلم فإن تعذر صحت القراءة بمقدورهم ولا يجب عليهم الايتمام حينئذ
وإن كان أحوط بخلاف ما لو ضاق
الوقت عن التعلم مع إمكانه فإنه يجب الايتمام هنا إن أمكن كما مر والفرق إن
الاصلاح هنا ممكن فيجب تحصيله
فمع تعذره يجب بدله بخلاف العاجز فإن الاصلاح ساقط عنه فلا بدل له والأعجمي
يجب عليه التعلم كذلك ولا
يجزى الترجمة مع القدرة لعدم كونها قرآنا ويفهم من تقييده عدم الاجزاء بالقدرة
إجزاؤها مع العجز فيترجمها
بلغته لكن مع العجز عن الذكر بالعربية وإلا قدم الذكر على ترجمة القرآن لفوات
الغرض الأقصى منه وهو نظمه للعجز
ولو عجز عن العربية فيهما وتعارضت ترجمتهما ففي ترجيح أيهما قولان واختار
المصنف في غير هذا الكتاب تقديم ترجمة

القرآن على الذكر لأنها أقرب إليه منه ووجه العدم فوات الغرض من القرآن بخلاف
الذكر ولا تجزى القراءة مع
إخلال حرف منها فضلا عن الأزيد حتى التشديد فإنه حرف وزيادة فالإخلال به
يقتضى الإخلال بشيئين أحدهما
الحرف والآخر إدغامه في حرف آخر والادغام بمنزلة الأعراب لا يجوز الإخلال به فلو
فكه بطلت وإن لم يسقط الحرف
ومثله ما لو فك الإدغام الصغير ومما ذكرناه يعلم أن عطف التشديد على الحرف بحيث
يقتضى كونه من جملة أفرادهِ وإنه
أقواها لكونه حرفا وزيادة من قبيل قولهم مات الناس حتى الأنبياء ويحتمل كونه
أضعفها لزوال صورة الحرف عنه فيكون
من باب زارك الناس حتى الحجامون وفي حكم التشديد المد المتصل أما المنفصل
فمستحب خصوصا توسطه وكذا لا تجزى
القراءة مع إخلال الأعراب والمراد به الرفع والنصب والجر والجزم ومثله صفات البناء
وهي الضم والفتح والكسر والسكون
وكذا ما يتعلق ببنية الكلمة مما تقتضيه اللغة العربية قبل آخر الكلمة واقتصار المصنف
على الأعراب إما توسع في إطلاقه
على الجميع أو إخلال ولا فرق في الإخلال بما ذكر بين كونه مغيرا للمعنى كضم تاء
أنعمت أو لا كفتح دال الحمد وإن كان
قد ورد في الشواذ والمراد بالمعنى هنا الظاهري الموجب لتغير اسناد الفعل إلى غير
فاعله ونحوه وإلا فإن
اختلاف الحركة
يقتضى اختلاف العامل فيختلف المعنى في الجملة والمراد بالأعراب هنا ما تواتر نقله
منه في القرآن لا ما وافق العربية
مطلقا فإن القراءة سنة متبعة فلا يجوز القراءة بالشواذ وإن كانت جائزة في العربية
والمراد بالشاذ ما زاد على
قراءة العشرة المذكورة كقراءة ابن مسعود وابن محيص وقد أجمع العلماء على تواتر
السبعة واختلفوا في تمام العشرة
وهي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف والمشهور بين المتأخرين تواترها وممن شهد به
الشهيد رحمه الله ولا يقصر ذلك
عن ثبوت الإجماع بخبر الواحد فيجوز القراءة بها مع أن بعض محققي القراء من
المتأخرين أفرد كتابا في أسماء الرجال
الذين نقلوها في كل طبقة وهم يزيدون عما يعتبر في التواتر فيجوز القراءة بها إن شاء
الله وكذا لا تجزى القراءة مع

مخالفة ترتيب الآيات على الوجه المنقول بالتواتر وأولى منه ترتيب الكلمات والجمل
لفوات النظم الذي هو مناط
الاعجاز ولا مع قراءة السورة أولاً واللازم من عدم الاجزاء في جميع ما تقدم بطلان
الصلاة مع الاخلال بشئ
من ذلك أو الاتيان بما نهى عمداً أو جهلاً وإعادة القراءة مع النسيان ما لم يركع ولا
مع الزيادة على سورة
بعد الحمد فيما تجب فيه السورة وهو أولى من التعبير بالقرآن بين سورتين لشموله
زيادة كلمة لغير غرض صحيح كالأصلاح
فضلاً عن سورة ولا يتحقق القرآن حقيقة فيما دون السورة فإن بعض السورة لا يصدق
عليه اسم السورة إلا مجازاً والقول
بعدم اجزاء القراءة مع الزيادة المقتضى للتحريم هو قول جماعة من الأصحاب
كالمرتضى والشيخ في أكثر كتبه وقد تقدم
ما يدل عليه في رواية منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة
بأقل من سورة ولا أكثر وروى محمد بن مسلم
عن أحدهما عليه السلام في الرجل يقرأ السورتين في الركعة الأولى فقال لا لكل سورة
ركعة ونحوهما أخبار أخرى ظاهرها
التحريم وذهب جماعة من المتأخرين منهم الشهيد رحمه الله إلى الكراهة جمعا بين ما
تقدم وبين رواية علي بن يقطين عن
الكاظم عليه السلام في القرآن بين سورتين في المكتوبة والنافلة قال لا بأس وروى
زرارة عن الباقر عليه السلام إنما
يكره أن يجمع بين السورتين في الفريضة فأما النافلة فلا بأس وهي نص في الباب
فالقول بالكراهة أوجه فإنه أولى
من إطراح هاتين الروايتين بقي هنا بحث وهو أنه قد تقدم في مسألة وجوب السورة
الاحتجاج برواية منصور بن
حازم المذكورة على الوجوب المستفاد من النهي المقتضى للتحريم المستلزم للامر
بضده وهي العمدة في الاحتجاج ثم وقد
حمل النهي فيها هنا على الكراهة فاللازم من ذلك إما القول بعدم وجوب السورة أو
القول بتحريم القرآن وقد حكم

جماعة بوجوب السورة وكراهة القرآن فلا يتم استدلال بها على الامرين المتنافيين
ويمكن حل الاشكال على
تقدير تسليم انحصار الدليل على وجوب السورة في الرواية بأن النهي فيها متعدد
والحرف الدال عليه مكرر فيجوز حمل
الأول على التحريم جريا له على بابه وحقيقته لعدم المعارض المقتضى لحمله على
غيرها وحمل الثاني وهو قوله ولا أكثر
على الكراهة لاقتضاء تعارض الاخبار وجوب الجمع مع الامكان وهو هنا ممكن
والمصنف رحمه الله حمل النهي فيها على
التحريم في الموضوعين حذرا من ذلك والمحقق في المعبر حمله على الكراهة فيهما لما
ثبت هنا وفرقهما أولى وإن كان
خلاف الظاهر لما ذكرناه من العارض الموجب له والله أعلم ويجب (الجهر صح)
بالقراءة في الصباح وأولتي المغرب وأولتي العشاء والاختفات
بها في البواقي وهي الظهران مطلقا وأخيرة المغرب وأخيرا العشاء سواء قرأ فيهما أم
عوض عنه بالتسبيح على المشهور
والقول بوجوب الجهر والاختفات في مواضعهما هو المشهور بين الأصحاب بل ادعى
الشيخ فيه الاجماع ومستنده مع ذلك
رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل جهر فيما لا ينبغي الجهر فيه أو أخفت
فيما لا ينبغي الاختفات فيه فقال إن فعل ذلك
متعمدا فقد نقض صلاته وعليه إعادة وإن فعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدري فلا
شئ عليه وقد تمت صلاته
ونقل عن المرتضى وابن الجنيد القول باستحبابهما والعمل على المشهور واحترزنا
بالتقييد بالقراءة عن باقي الأذكار
كالتكبير والتسبيح والتشهد والتسليم فإن الجهر والاختفات فيها غير متعين وحكمهما
مختص بالرجل دون المرأة
فترك التصريح به في العبارة اخلال إذ ليس في السياق إشعار به فإن البحث السابق كله
مشترك بينهما والاجماع
على أن المرأة لا جهر عليها حتما بل يجوز لها السر مطلقا والجهر إن لم يسمعها
الأجنبي ومعه يحرم عليها وتفسد الصلاة
لنهي في العبادة المقتضى لفسادها وهل الخنثى هنا كالمرأة فتخير أو كالرجل فيجب
الجهر في مواضعه وتحري موضع لا يسمعها
الأجنبي فإن تعذر وجب الاختفات قولان واعلم أن الجهر والاختفات كيفيتان متضادتان
لا تجتمعان في مادة كما
نبه عليه المصنف في النهاية فأقل السر أن يسمع نفسه لا غير تحقيقا أو تقديرا وأكثره

أن لا يبلغ أقل الجهر وأقل الجهر أن
يسمع من قرب منه إذا كان صحيح السمع مع اشتغال القراءة على الصوت الموجب
لتسميته جهرا عرفا وأكثره أن لا يبلغ العلو
المفرد وربما فهم بعضهم أن بين أكثر السر وأقل الجهر تصادقا وهو فاسد لأدائه إلى
عدم تعيين أحدهما لصلاة لا مكان
استعمال الفرد المشترك حينئذ في جميع الصلوات أو هو خلاف الواقع لان التفصيل
قاطع للشركة وكذا يجب اخراج
الحروف من مواضعها المنقولة بالتواتر فلو أخرج حرفا من مخرج غيره كالضاد الذي
مخرجه أول حافة اللسان وما
يليه من الأضراس يخرج من مخرج الظاء وهو ما بين طرف اللسان والطرف الأدنى
من الشنايا بطلت الصلاة و
يستفاد من تخصيص الوجوب بمراعاة المخارج والاعراب فيما تقدم عدم وجوب
مراعاة الصفات المقررة في العربية من
الجهر والهمس والاستعلاء والاطباق ونظائرها وهو كذلك بل مراعاة ذلك مستحبة
والبسمة في أول الحمد وأول
السورة عدا سورة براءة وهو موضع اجماع من الأصحاب والاختلاف في ذلك من طرفنا
وطرق العامة كثيرة
وروى
عن ابن عباس أنه قال سرق الشيطان من الناس مئة وثلاثة عشر آية حتى ترك بعضهم
قراءة بسم الله الرحمن الرحيم
في أوائل السور والموالات بين الكلمات بأن لا يقرأ خلالها غيرها ولا يسكت بحيث
يخل بها فيعيد القراءة لو قرأ خلالها
غير ما هو مأمور به وإن كان منها إذا لم يكن دعاء ونحوه مما هو مستثنى وإطلاق
المصنف إعادة القراءة مع تخلل قراءة
غيرها الشامل ذلك لكونه عمدا أو نسيانا غير معهود من مذهبه بل لا نعلم به قائلا
والذي اختاره في كثير من كتبه
واختاره الشهيد رحمه الله وجماعة بطلان الصلاة مع تعدد قراءة غيرها وبطلان القراءة
لا غير مع النسيان أما الأول

فلتحقق النهى المقتضى للفساد وأما الثاني فلفوات الموالاتة وذهب الشيخ في المبسوط إلى استيناف القراءة مع العمد والبناء على ما مضى مع النسيان واختاره المصنف في النهاية ومذهب الجماعة في العمد واضح إما مع النسيان فيشكل الحكم ببطلان القراءة مطلقا والتعليل بالاخلال بالموالاتة كذلك فإن نحو الكلمة والكلمتين لا يقدران في الموالاتة عرفا فلو قيدت الإعادة بما يخل بالموالاتة عرفا كان حسنا ولو حمل كلام المصنف على القراءة ناسيا وافق مذهبه في غير القواعد وباقي الأصحاب أو بالعمد وافق النهاية وأشد منه إجمالا قوله ولو نوى القطع وسكت أعاد بخلاف ما لو فقد أحدهما فإن نية قطع القراءة إن كان بنية عدم العود إليها بالكلية فهو كنية قطع الصلاة يبطلها في الموضعين سواء سكت أم لم يسكت وإن لم يكن كذلك بل نوى قطعها في الجملة فإن طال السكوت بحيث يخرج عن كونه مصليا بطلت الصلاة وتعين كون مفعول أعاد المحذوف هو الصلاة وإن لم يخرج عن كونه مصليا لكن خرج كونه قاريا فالمتجه إعادة القراءة لا غير فتكون القراءة هي المفعول ولو فقد الأمران بأن قصر السكوت جدا لم يتجه البطلان فإن نية القطع لو كانت منافية بنفسها لم يفتقر إلى السكوت ولما صح قوله بخلاف ما لو فقد أحدهما فإن من جملة ما لو نوى القطع ولم يسكت إلا أن يقال أن المبطل عنده مركب من نية القطع والقطع ويشكل مع قلته جدا ومما يدخل في فقد أحدهما أن يسكت لا بنية القطع ويشكل حكمه فيه أيضا بعدم الإعادة على الإطلاق فإنه لو خرج بالسكوت عن كونه قاريا أعاد القراءة بل لو خرج عن كونه مصليا بطلت الصلاة ويتم الحكم فيما عدا هذين ويحرم قراءة إحدى سور العزائم الأربع في الفرائض على أشهر القولين لأن وجوب السجود فوري وزيادته عمدا مبطله فتعمد فعلها في الفريضة يستلزم إما الزيادة الممنوع منها على تقدير السجود أو ترك الواجب الفوري وكلاهما محرم ولو فرض ترك قراءة السجدة لزم إما الاقتصار على أقل من سورة إن اقتصر على السورة أو القرآن إن قرأ غيرها قبلها أو الاخلال بالموالاتة إن قرأها بعدها والكل ممنوع ولرواية زرارة عن أحدهما عليه السلام لا يقرأ في المكتوبة شئ من العزائم فإن السجود

زيادة في المكتوبة وفي رواية سماعة
لا تقرأ في الفريضة إقرأ في التطوع وذهب ابن الجنيد إلى الجواز ويومي بالسجود عند
بلوغه فإذا فرغ قرأها وسجد وله
شواهد من الاخبار ويقوى على القول بعدم وجوب السورة كما يذهب إليه ابن الجنيد
ويراد بالايماء عند بلوغها ترك
قراءتها كما ينبه عليه قوله فإذا فرغ قرأها وسجد ولا منع حينئذ من جهة الدليل المردد
أولا ويكون معنى قوله فإذا فرغ
أي من الصلاة قرأها وسجد لا من القراءة لئلا يستلزم زيادة السجود في الصلاة عمدا
وأما الروايتان فإنهما يقتضيان
النهي عن قراءتها وهو يقتضى فساد الصلاة مع المخالفة إلا أن في طريقتهما ضعفا بابن
بكير في الأولى وبسماعه في الثانية
فيبقى اللازم من ذلك إن قطع الترجيح عن جانب الشهرة أن يقال ان قلنا بوجوب
السورة وتحريم القرآن كما يراه المصنف
فالتحريم واضح لاستلزام ترك قراءة السجدة عدم إتمام السورة وعدم الاجتزاء بها
كذلك القرآن وإن قلنا بوجوبها
وكراهة القرآن أمكن قراءة العزيمة مع ترك موجب السجود إذا قرأ قبلها سورة غيرها لا
إن قدمها حذرا من الاخلال
بالموالاتة وكذا إن لم نوجب السورة فإن التبويض حينئذ جائز فيمكن قراءتها من دون
موجب السجود وأما قراءة موضع السجود
فلا يجوز في الفريضة على حال فعلم من ذلك إن قول ابن الجنيد بناء على مذهبه من
عدم وجوب السورة غير بعيد إذا أريد منه
ترك موضع السجود إذا تقرر ذلك فعلى القول بالتحريم مطلقا كما ذكره المصنف
والجماعة إن قرأ العزيمة عمدا بطلت الصلاة
بمجرد الشروع في السورة وإن لم يبلغ موضع السجود للنهي المقتضى للفساد وإن
قرأها سهوا فإن ذكر قبل تجاوز السجدة
عدل إلى غيرها وجوبا سواء تجاوز النصف أم لا مع احتمال عدم الرجوع لو تجاوز
النصف لتعارض عمومي المنع من الرجوع

بعده والمنع من زيادة سجدة فيومي للسجود بها ثم يقضيها وإن لم يذكر حتى تجاوز
السجدة ففي الاعتداد بالسورة وقضاء
السجود بعد الصلاة لانتفاء المانع أو وجوب العدول مطلقا ما لم يركع لعدم الاعتداد
بالعزيمة في قراءة الصلاة فيبقى
وجوب السورة بحاله لعدم حصول المسقط لها وجهها ومال في الذكرى إلى الثاني
وعلى ما بيناه من أن الاعتماد في تحريم
العزيمة على السجود يتجه الاجتزاء بها حينئذ وقال ابن إدريس إذا قرأها ناسيا مضى في
صلاته ثم قضى السجود بعدها وأطلق
واحترز المصنف بالفريضة عن النوافل قراءتها فيها جائزة ويسجد لها في محله للنص
ولأن كثيرا من الاخبار مطلقة في الجواز
وحملت على النفل توفيقا ولأن الزيادة في النفل مغتفرة وكذا لو استمع فيها إلى قارئ
السجدة أو سمع على أحد الوجهين
ولو كان في فريضة حرم عليه الاستماع فإن فعله أو سمع اتفاقا وقلنا بالوجوب أو ما لها
وقضاها بعد الصلاة ولو كان
يصلى مع إمام لا يقتدى به للتقية فقرأ العزيمة تابعه في السجود وهل يعتد بصلاته حينئذ
إشكال أقربه لعدم للزيادة
عمدا وعدم العلم بكون مثل ذلك مغتفرا غاية عدم وصفه بالتحريم وكذا يحرم قراءة ما
يفوت بقراءة الوقت من السورة
أما باخراج الفريضة الثانية على تقدير قراءته في الفريضة الأولى كالظهيرين أو باخراج
الفريضة عن الوقت كما
لو قرأ سورة طويلة يقصر الوقت عنها وعن باقي الصلاة مع علمه بذلك فإن الصلاة
تبطل بذلك لثبوت النهي عن قرائتها
المقتضى للفساد وإخراج الصلاة أو بعضها عن وقتها ممنوع منه ولو قرأها ناسيا عدل
إذا تذكر ولو ظن السعة فشرع
في سورة طويلة ثم تبين ضيق الوقت عن الصلاة مع إكمالها وجب العدول إلى أقصر
منها وإن تجاوز نصف الأولى
وكذا
يحرم قول آمين في أثناء الصلاة سواء في ذلك آخر الحمد وغيرها حتى القنوت وغيره
من مواطن الداء وتبطل الصلاة
بتعمده اختيارا على المشهور بين الأصحاب بل ادعى الشيخ وغيره الاجماع عليه
والمستند مع الاجماع قول النبي صلى الله
عليه وآله إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين وأمين من كلامهم إذ
ليست بقرآن ولا ذكر ولا دعاء

وإنما هي اسم للدعاء وهو اللهم استجب والاسم مغاير لمسماه الوضعي ولقول الصادق عليه السلام حين سأله الحلبي أقول آمين إذا فرغت من فاتحة الكتاب لا وهو نهى يقتضى الفساد في العبادة ولصحيحة جميل عن الصادق عليه السلام إذا كنت خلف الامام فقرأ الحمد وفرغ من قرائتها فقل أنت الحمد لله رب العالمين ولا تقل آمين وهو نهى أيضا دال على التحريم المفسد وأما ما رواه جميل أيضا بطريق آخر عنه عليه السلام حين سأله عن قول الناس حين يقرأ فاتحة الكتاب آمين قال ما أحسنها واخفض الصوت بها فإنه يحتمل كون ما نافية لكونه يحسنها فلا دلالة فيها وكونه على طريق التعجب من حسنها وهو مؤذن بالتقية لتصريح الاخبار بالنهي عنها وكونه خفض صوته بها أي ضعفه ونظيره في الايدان بالتقية ما رواه معاوية بن وهب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقول آمين إذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هم اليهود والنصارى حيث عدل عن جواب المسؤول عنه إلى تفسير المغضوب عليهم ولا الضالين وفسره بعض أصحابنا بأن القائلين آمين هم اليهود والنصارى واستدل على البطلان بأن القارئ إن قصد مجرد القراءة لم يكن للتأمين محل إذ لا دعاء وإن قصد بها الدعاء لا غير لم يصح وإن قصدهما معا لزم استعمال المشترك في كلا معنیه ويضعف بمنع الاشتراك على التقدير الثلث فإن المعنى متحد وهو الدعاء المنزل قرآنا فإن الله سبحانه إنما كلف المكلفين بهذه الصيغة لإرادة الدعاء وإن لم يحتمها عليهم ومن هنا جاء قسمت الفاتحة بيني وبين عبدي نصفين فإن أولها ثناء وآخرها دعاء نعم لو قيل إن آمين لا تشرع حينئذ إلا مع قصد الدعاء وإن كان بالشركة والقصد غير واجب ولم يقل أحد بكون التأمين مشروطا بالقصد فإن المخالف جوزه مطلقا والأصحاب منعه مطلقا فتجوزيه مشروطا بقصد الدعاء خروج عن الاجماع

المركب أمكن يبقى فيه إن أمين طلب لاستجابة الدعاء أعم من الحاضر وغيره كما
سيأتي في الجواب عن إبطال اللهم استجب فلو لا
فلو لا النص أمكن عدم النهي عنه وقال المصنف في التذكرة تبعاً لشيخه المحقق إن
معنى أمين اللهم استجب ولو قال ذلك بطلت
صلاته فكذا ما هو اسمه ويضعف بأنه دعاء عام باستجابة ما يدعى به فلا وجه للمنع
منه وذهب بعض الأصحاب إلى كراهة
التأمين واحتمله في المعتبر وهو ضعيف واحترز بقيد الاختيار عما لو أمن لتقية فإنه لا
يبطل لأنه جائز بل قد يجب إذا
خاف ضرراً من تركه عليه أو على غيره من المؤمنين وعلى كل حال لا تبطل الصلاة
بتركه حينئذ لعدم وجوبه عندهم ولأنه
فعل خارج من الصلاة ويستحب الجهر بالبسملة في مواضع الإخفات سواء في ذلك
قراءة الأوليين والأخيرتين لرواية
صفوان قال صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام أياماً فكان إذا كانت صلاة لا يجهر
فيها بالقراءة جهر بسم الله الرحمن الرحيم
وأخفى ما سوى ذلك وروى أبو حمزة الثمالي عن علي بن الحسين عليه السلام إن
الامام إذا لم يجهر بها ركب الشيطان
كتفه وكان أمام القوم حتى ينصرفوا وهذه الروايات تتناول بإطلاقها جميع الصلوات
والأوليين والأخيرتين
والتأسي يقتضى شمول الامام وغيره وقول ابن الجنيد باختصاص الجهر بالامام وابن
إدريس باختصاصه بالأوليين ضعيفان
وقول ابن البراج بوجوب الجهر بها في الإخفاتية مطلقاً وأبى الصلاح بوجوبه في أولتي
الظهرين بدفعه عدم الدليل
الموجب فإن المداومة عليه لا تقتضيه ورواية محمد بن علي الحلبي عن الصادق عليه
السلام فيمن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
قال إن شاء سرا وإن شاء جهراً ينفيه لتصريحها بعدم الوجوب عينا واعلم إن المراد
بالاستحباب في هذا ونظائره
كونه أفضل الفردين الواجبين على التخيير لا الاستحباب المتعارف لتأدى الواجب في
ضمنه وكونه كيفية له فلا يكون
إلا واجبا لكن الوجوب فيه تخييري لتأديه به وبالسرا لكان الجهر أفضل الفردين
صح إطلاق الاستحباب عليه
لذلك فهو مستحب عينا وواجب تخيير إلا أن الاستحباب راجع إلى اختياره فإن
الاستحباب حينئذ غير منسوب إليه وجه والمصير
إلى التأويل العجز عن تصور عدم المنافاة بين وجوب الشيء واستحبابه باعتبارين

والترتيل في القراءة لقوله تعالى
ورتل القرآن ترتيلاً وهو لغة الترسل فيها والتبيين بغير بغي قاله الجوهري واختلفت
العبرة عنه شرعاً فقال المصنف
في المنتهى هو تبيينها من غير مبالغة وفي النهاية هو بيان الحروف وإظهارها ولا يمدّه
بحيث يشبه الغناء ولو أدرج ولم
يرتل وأتى بالحروف بكمالها صحت صلاته وتعريف المنتهى تبع فيه شيخه المحقق في
المعتبر وهذه التعريفات تناسب المعنى
اللغوي والاستحباب وفي الذكرى هو حفظ الوقوف وأداء الحروف وهو المروى عن
ابن عباس وعلي عليه السلام إلا أنه
قال وبيان الحروف بدل أدائها وهذا التعريف لا يجمع ذكر الوقوف على مواضعه بعد
ذلك لدخوله فيه وعلى الأول
فيحتاج إلى قوله والوقوف على مواضعه فيقف على التام ثم الحسن ثم الجائز على ما
هو مفرد عند القراء تحصيلاً لفائدة
الاستماع إذ به يسهل الفهم ويحسن النظم ولا يتعين الوقوف في موضع ولا يقبح بل متى
شاء وقف ومتى شاء وصل
مع المحافظة على النظم وما ذكره القراء قبيحاً أو واجباً لا يعنون به معناه الشرعي وقد
صرح به محققوهم وروى
علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في الرجل يقرأ فاتحة الكتاب وسورة أخرى
في النفس الواحد قال إن شاء قرء في نفس
وإن شاء غيره نعم يكره قراءة التوحيد في نفس واحد روى ذلك عن الصادق عليه
السلام وروى الكليني بإسناده إلى أبي
عبد الله عليه السلام أنه سئل عن قول الله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً فقال قال أمير
المؤمنين صلوات الله عليه بينه
بيانا ولا تهذه هذ الشعر ولا تنثره نثر الرمل ولكن اقرعوا به القلوب القاسية ولا يكن هم
أحدكم آخر السورة
وقراءة قصار السور من المفصل في الظهرين والمغرب والمشهور كونه من سورة
محمد صلى الله عليه وآله إلى آخر القرآن

سمى بذلك لكثرة الفصول بين سوره وقصاره من الضحى إلى آخره ومتوسطاته وهي من عم إلى الضحى في العشاء و مطولاته وهي من أوله إلى عم في الصبح وفي بعض كتب اللغة إن المفصل من الحجرات أو من الجاثية أو القتال أوقاف وقيل غير ذلك والله أعلم وليس في أخبارنا تصريح بهذا الاسم ولا تحديده وروى محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام القراءة في الصلاة فيها شئ موقت فقال لا إلا الجمعة يقرأ بالجمعة والمنافقين قلت له فأبي السور أقرأ في الصلوات قال أما الظهر والعشاء فيقرأ فيهما سواء والعصر والمغرب سواء وأما الغداة فأطول ففي الظهر والعشاء بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحيها ونحوها والعصر والمغرب إذا جاء نصر الله وألهيكم التكاثر ونحوها والغداة بعم يتسائلون والغاشية والقيمة وهل أتى وهذه الرواية قد تضمنت التسوية بين الظهر و العشاء وبين العصر والمغرب وعمل به الشهيد رحمه الله وهو أولى وقراءة سورة هل أتى على الانسان حين من الدهر في صبح الاثنين وصبح الخميس قاله الشيخ والجماعة وزاد الصدوق قراءة الغاشية في الركعة الأخرى وإن من قرأهما في اليومين وقاه الله شرهما وحكى عن صحب الرضا عليه السلام إلى خراسان لما أشخص إليها أنه كان يقرأهما وقراءة سورة الجمعة و الأعلى ليلة الجمعة في العشائين رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام وروى أبو الصباح عنه عليه السلام أنه يقرأ في العشاء ذلك وفي المغرب سورة الجمعة وقل هو الله أحد قال في المعتمر ولا مشاحة في ذلك لأنه مقام استحباب وقراءة سورة الجمعة والتوحيد في صبيحتها أي صبيحة الجمعة المذكورة سابقا أو المستخدمة في لفظها وضميرها للسورة واليوم كما هو من فنون البديع وقد روى قرائتهما فيها أبو بصير وأبو الصباح عن الصادق عليه السلام الأكثر وقال المرتضى وابن بابويه يقرأ فيها بالجمعة والمنافقين وهو مروى أيضا عن الباقر عليه السلام والمشهور أولى وقراءة الجمعة والمنافقين في الظهرين يوم الجمعة وفي صلاة الجمعة قال الباقر عليه السلام الله أكرم بالجمعة المؤمنين فسناها رسول الله صلى الله عليه وآله بشارة لهم والمنافقين توبيخا للمنافقين ولا ينبغي تركها فمن تركها متعمدا

فلا صلاة له وبظاهر هذه الرواية تمسك الصدوق حيث أوجب السورتين في الجمعة وظهرها واختاره أبو الصلاح وأوجبهما المرتضى في الجمعة وروى عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام من صلى بغير الجمعة والمنافقين أعاد الصلاة ولا حجة في الاخبار على ما اختاره الصدوق لعدم ذكر الظهر فيها على الخصوص ويعارض برواية علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام في الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمدا قال لا بأس بذلك وجوازه في الجمعة يستلزم أولوية جوازه في الظهر فلتحمل الرواية المتقدمة على تأكيد الاستحباب وتحمل الصلاة المنفية على الكاملة توفيقا بين الروايات وبقرينة لا ينبغي تركهما والمشهور إن الضحى وألم نشرح سورة واحدة وكذلك الفيل وإيلاف فلو قرأ أحديهما في ركعة وجب قراءة الأخرى على ترتيب المصحف على القول بوجوب السورة والمستند ارتباط كل من السورتين بالأخرى من حيث المعنى وصحيفة زيد الشحام قال صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الفجر وقرأ الضحى وألم نشرح في ركعة واحدة وقد علم إن القرآن محرما أو مكروه وروى المفضل قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تجمع بين سورتين في ركعة واحدة إلا الضحى وألم نشرح وسورة الفيل وإيلاف قريش وفي دلالة هاتين الروايتين على كون كل اثنتين سورة واحدة نظر إذ لا إشعار فيهما بذلك وإنما تدلان على وجوب قراءتهما معا وهو أعم من المدعى بل رواية المفضل واضحة في كونهما سورتين لأن الاستثناء حقيقة في المتصل غاية ما في الباب كونهما مستثنتين من القرآن المحرم أو المكروه يؤيده الاجماع على وضعهما في المصحف سورتين والامر في ذلك سهل فإن الغرض من ذلك على التقديرين وجوب قراءتهما معا في الركعة

الواحدة وهو حاصل وعلى القولين يجب البسمة بينهما أما على تقدير كونهما سورتين فظاهر وأما على تقدير الوحدة فلبوتها بينهما تواتر أو كتبها في المصحف وعدها جزءاً مع تجريدهم إياه عن النقط والاعراب وذهب الشيخ إلى عدم إعادتها ثانياً وتبعه المحقق لاقتضاء الوحدة ذلك ولأن الشاهد على الوحدة اتصال المعنى والبسمة تنفيه ويضعف بمنع الوحدة أولاً لما تقدم من عدم دلالة الاخبار عليها وبمنع اقتضاء الوحدة تجريدها على تقدير التسليم كما في سورة النمل ويجوز العدول عن سورة إلى غيرها ما لم يتجاوز النصف إلا إذا كان شروعه في التوحيد والجحد فلا يجوز له أن يعدل عنها وإن لم يتجاوز نصفهما إلا إلى الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة وظهرها أو ظهرها فإنه يجوز العدول من التوحيد و الجحد إليهما ما لم يتجاوز نصف المعدول عنها كما قد علم واعتبار عدم تجاوز النصف في جواز العدول ذكره الشيخان وتبعهما المصنف على ذلك ولا شاهد له في الاخبار ونقل الشهيد عن الأكثر الاكتفاء في المنع من الانتقال ببلوغ النصف وهو الوجه للنهي عن إبطال العمل خرج منه ما إذا لم يبلغ النصف بالاجماع فيبقى الباقي وهذا الوجه يصلح شاهداً الآن لعدم وجود نص على الخصوص نعم روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام في الرجل يقرأ في المكتوبة بنصف السورة ثم ينسى فيأخذ في أخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع قال يركع ولا يضره وقد أخرجه الشيخ شاهداً على اعتبار تجاوز النصف في المنع ولا دلالة فيه على حال العامد ولا على اختصاص الجواز بالنصف إلا بمفهوم اللقب إلا أن يقال خرج ما زاد على النصف بالاجماع فيبقى الباقي ويدل على عدم جواز الانتقال من الجحد والتوحيد مع الشروع فيهما ولو بالبسمة بنية أحديهما قول الصادق عليه السلام يرجع من كل سورة إلا من قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون وهذا في غير الصلاة التي يستحب فيها قراءة الجمعة والمنافقين أما فيها فإنه يجوز العدول من الجحد والتوحيد إليهما مع عدم بلوغ النصف وكون شروعه فيهما نسياناً لصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يريد أن يقرأ سورة الجمعة في الجمعة فيقرأ (فقرأ) قل هو الله أحد قال يرجع إلى سورة الجمعة وغيرها من الاخبار ومتى جاز

الانتقال من التوحيد جاز من الجحد وإن
تكن منصوصة للمساواة بينهما عند الأصحاب وإنما اعتبروا فيهما عدم بلوغ النصف
جمعا بين ما دل على جواز العدول
منهما كصحيحة محمد بن مسلم وغيرها وبين ما روى عن الصادق عليه السلام في
رجل أراد أن يصلى الجمعة فقرأ بقل هو الله
أحد قال يتمها ركعتين ثم يستأنف فإن العدول من الفريضة إلى النافلة بغير ضرورة غير
جائز لأنه في حكم إبطال
العمل المنهى عنه فحملت هذه الرواية على بلوغ النصف والأولى محمولة على عدمه
لما مر وقد علم من رواية محمد بن
مسلم تقييد جواز الرجوع بالناسي فتعمد أحديهما لا يرجع ومع العدول من سورة إلى
أخرى يعيد البسمة لأنها
آية من كل سورة وقد قرأها أولا بنية السورة المعدول عنها فلا تحتسب من المعدول
إليها وكذا يعيدها أي البسمة
لو قرأها بعد قراءة الحمد من غير قصد سورة معينة لان البسمة صالحة لكل سورة فلا
يتعين لإحدى السور إلا بالتعيين
وهو القصد بها إلى أحديها فبدونه يعيدها بعد القصد وهذا بخلاف الحمد إذ لا يجب
القصد بالبسمة لها
لتعيينها ابتداء فيحمل إطلاق النية على ما في ذمته ولو لزمه سورة معينة أما بنذر وشبهه
حيث ينعد النذر
أو لضيق الوقت إلا عن أقصر سورة أو لكونه لا يعلم إلا تلك السورة سقط القصد
كالحمد لان السورة لما كانت متعينة
بتلك الأسباب اقتضت نية الصلاة ابتداء قرائتها في محلها كما اقتضت إيقاع كل فعل
في محله وإن لم يقصده
عند الشروع فيها ومحل القصد حيث يفتقر إليه عند الشروع في قراءة السورة وهل
يكفي القصد المتقدم على ذلك
في جملة الصلاة بل قبلها نظر من أن السورة كاللفظ المشترك يكفي في تعيين أحد
أفرادها القرينة وهي حاصلة في الجميع

ومن عدم المخاطبة بالسورة فلا يؤثر قصدها والاقتصار على موضع اليقين طريق البراءة واختار الشهيد رحمه الله في بعض فتاويه الاجزاء (بالجميع ليس ببعيد صح) ولو كان معتادا قراءة سورة مخصوصة فالوجهان والاجزاء هنا بعيد ولو جرى لسانه على بسملة وسورة فهل يجزى المضي عليها أم تجب الإعادة نظر واستقرب الشهيد الاجزاء واحتج عليه في الذكرى برواية أبي بصير السالفة المتضمنة أنه لو قرأ نصف سورة ثم نسي فقرأ أخرى ثم تذكر بعد الفراغ قبل الركوع تجزيه وهذا يتم مع الشك في قصد الثانية في حالة الذهول عن الأولى فإنه لا يوجب الالتفات لفوات محله أما مع العلم بعدمه كما هو بعض احتمالات الرواية لكونها أعم من ذلك فلا يتجه العمل به لان عموم الرواية مخصص بالقاعدة المقتضية لوجوب القصد ولا يرد أنه حال الذهول غير مخاطب بالوجوب لان غايته ترك آية من السورة فيجب العود إليها وإلى ما بعدها ما لم يركع ويمكن توجيه الاجزاء بوجه آخر وهو إنك علمت إن نية الصلاة ابتداء يقتضى إيقاع الفعل في محله ولا يحتاج الاجزاء إلى نية نعم يجب أن لا ينوى بها ما يخالفها ومن جملة مقتضيات الصلاة أن تكون البسملة للسورة التي يقرأها بعدها وهذا وإن لم يحزم مع العلم بل لا بد له من نية خاصة لدليل خارج إلا أنه مع النسيان تنصرف البسملة الواقعة من غير قصد إلى السورة الواقعة بعدها كذلك لاقتضاء نية الصلاة ابتداء ذلك وحينئذ فلا يجب العود إليها ولا إلى غيرها ويبقى هذا التعليل معتزدا بعموم الرواية السالفة وهذا متجه بقي في المسألة إشكال وهو إن حكمه بإعادة البسملة لو قرأها من غير قصد بعد القصد إن كان مع قرائتها أو لا عمدا لم يتجه القول بالإعادة بل ينبغي القول ببطلان الصلاة للنهي عن قرائتها من غير قصد وهو يقتضى الفساد وإن كان قراها ناسيا فقد تقدم القول بأن القراءة خلالها نسيانا موجب لإعادة القراءة من رأس فالقول بإعادة البسملة وما بعدها لا غير لا يتم على تقديري العمد والنسيان والذي ينبغي القطع به فساد القراءة على تقدير العمد للنهي وهو الذي اختاره الشهيد في البيان وحمل الإعادة هنا على قرائتها ناسيا وقد تكلف لدفع الاشكال بأن المصلى لما كان في نيته

إن ذلك من قراءة الصلاة
لم يكن من غيرها فلا يقدر في الموااة كما لو أعاد آية أو كلمة للاصلاح ويؤيده ما
رواه البنزطي عن أبي العباس
في الرجل يريد أن يقرأ السورة فيقرأ في أخرى قال يرجع إلى التي يريد وإن بلغ النصف
لكن الرواية مقطوعة و
مادة الاشكال غير منحسمة والله أعلم
الخامس الركوع وهو لغة الانحناء وشرعا كذلك إلا إنه انحناء
مختص ففيه تخصيص للمعنى اللغوي وهو ركن في الجملة بغير خلاف ولرواية
زرارة عن الباقر عليه السلام لا تعاد
الصلاة إلا من خمسة وعد منها الركوع وغيره من الاخبار وذهب الشيخ إلى إنه ركن
في الأوليين وفي الثالثة المغرب
دون غيرهما وهو ضعيف بل هو ركن مطلقا تبطل الصلاة بتركه عمدا وسهوا كظائره
من الأركان وإن كان الامر
لا يتم مطلقا لصحة الصلاة مع زيادة في بعض الموارد ويجب الركوع في كل ركعة
مرة واحدة عدا الآيات كما سيأتي
وهو موضع وفاق ويجب منه الانحناء بقدر يمكنه معه أن تصل راحته عيني ركبتيه
واحترز بالانحناء عما لو
انحنى وأخرج ركبتيه بحيث وصلت كفاه ركبتيه بدون الانحناء أو مع مشاركته بحيث
لولا الانحناء لم تبلغا
والمراد بالقدر الذي تصل معه كفاه الركبتين الانحناء قدرا لو أراد معه وضعهما عليهما
أمكنه لا وصولهما بالفعل
فإن ذلك غير واجب نعم هو مستحب تأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله ولقول الباقر عليه
السلام في صحيح زرارة وتمكن
راحتيك من ركبتيك والمراد بالراحة الكف ومنها الأصابع ويتحقق بوصول جزء من
باطن كل منهما لا برؤس
الأصابع ويجب الذكر فيه ولا يتعين فيه لفظ مخصوص منه بل يكفي الذكر مطلقا من
تسييح أو تهليل أو تكبير أو

غيرها من الأذكار المشتملة على الثناء على الله على رأى قوى عند المصنف وجماعة كالشيخ في المبسوط وابن إدريس لصحیحتي هشام بن سالم وابن الحكم عن الصادق عليه السلام قلت له أيجزى أن أقول مكان التسبیح في الركوع والسجود لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر فقال نعم كل هذا ذكر الله وفيه إيماء إلى العلة فيجزي كل ما يعد ذكر الله ويتضمن ثناء عليه وأيضاً متى أجزأ ذلك أجزأ مطلق الذكر لعدم القائل بالفرق وذهب أكثر الأصحاب إلى تعيين التسبیح لما رواه هشام بن سالم أيضاً عنه عليه السلام قال سألته عن التسبیح في الركوع والسجود قال تقول في الركوع سبحان ربی العظيم وفي السجود سبحان ربی الأعلى الفريضة من ذلك واحدة والسنة ثلث والفضل في سبع وروى زرارة عن الباقر عليه السلام قلت له ما يجزى من القول في الركوع والسجود فقال تسبیحات في ترسل وواحدة تامة تجزى وعن عقبه بن عامر قال لما نزل فسبح باسم ربك العظيم قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله اجعلوها في ركوعكم ولما نزل سبح اسم ربك الأعلى قال صلى الله عليه وآله اجعلوها في سجودكم والامر للوجوب فعلى هذا يجب ثلاث تسبیحات صغرى أو واحدة كبرى للمختار واجتزوا بواحدة صغرى للمضطر كالمريض والمستعجل والتحقيق أنه لا منافاة بين هذه الأخبار الصحيحة من الجانبين فإن التسبیحة الكبرى وما يقوم مقامها يعد ذكراً لله تعالى فتكون أحد أفراد الواجب التخيري المدلول عليه بالأخبار الأولى فإنها دلت على إجزاء ذكر الله وهو أمر كلي يتأدى في ضمن التسبیحة الكبرى والصغرى المكررة والمتحدة فيجب الجميع تخييراً وهذا مع كونه موافقاً للقواعد الأصولية جمع حسن بين الأخبار فهو أولى من اطراح بعضها أو حملها على التقية وغيرها نعم رواية معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام حين سأله عن أخف ما يكون من التسبیح في الصلاة قال ثلاث تسبیحات ترسلها تقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله قد تأبى هذا الحمل لكن لا صراحة فيها بأن ذلك أخف الواجب فيحمل على أخف المندوب فإنه أعم منهما إذ لم يبين فيه الفرد المنسوب إليه الألفية واعلم أن أكثر الروايات خال عن لفظة وبحمده في التسبیحة الكبرى لكنها

موجودة في خبر حماد بن عيسى و
 يمكن رجوع اللفظة إلى ما بيناه في الواجب المخير لان التسييح المصاحب لها بعض
 أفراد الذكر بل هو من أكبره فيكون أحد
 الواجبات ولا يقدر في الوجوب جواز تركها كما في صلاة المسافر في مواضع التخيير
 وهذا البحث آت على القولين تفسير
 التسييح لغة التنزيه ومعنى سبحان الله تنزيها له من النقايس مطلقا وهو اسم منصوب
 على أنه واقع موقع المصدر
 لفعل محذوف تقديره سبحت الله سبحانا وتسييحا أي برأته من السوء براءة والتسييح
 هو المصدر وسبحان واقع
 موقعه وعامله محذوف كما في نظائره ولا يستعمل غالبا إلا مضافا كقولنا سبحان الله
 وهو مضاف إلى المفعول به
 أي سبحت الله لأنه المسبح المنزه قال أبو البقاء ويجوز أن يكون مضافا إلى الفاعل
 لان المعنى تنزه الله والمعروف هو الأول
 ومعنى سبحان ربي العظيم وبحمده تنزيها له من النقايس وعامله المحذوف هو متعلق
 الجار في وبحمده والمعطوف عليه محذوف
 يشعر به العظيم كأنه قال تنزيها لربي العظيم بعظمته وبحمده أو وبحمده أنزهه فيكون
 عطفا لجملة على جملة وقيل معنى
 وبحمده والحمد له على حد ما قيل في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أي
 والنعمة لربك والعظيم في صفته تعالى
 من يقصر كل شيء سواه عنه أو من انتفت عنه صفات النقص أو من حصلت له جميع
 صفات الكمال أو من قصرت العقول عن
 أن تحيط بكنه حقيقته فإن الأصل في العظيم أن يطلق على الأجسام يقال هذا الجسم
 عظيم وهذا الجسم أعظم منه
 ثم ينقسم إلى ما تحيط به العين وإلى ما لا تحيط به كالسما والأرض ثم الذي لا
 تحيط به العين قد يحيط به العقل و
 قد لا يحيط وهو العظيم المطلق ويطلق على الله تعالى بهذا الاعتبار مجردا عن أخذ
 الجسم جنسا في تعريفه
 وتجب

الطمأنينة بضم الطاء وسكون الهمزة بعد الميم وهي سكون الأعضاء واستقرارها في هيئة الراكع بقدره أي بقدر الذكر الواجب في الركوع فلا يعتد به من دونها ولا يجزى عنها مجاوزة الانحناء أقل الواجب ثم يعود إليه وإن ابتداء بالذكر عند بلوغ حد الراكع وأكمله قبل الخروج عنه نعم لو تعذرت الطمأنينة لمرض ونحوه أجزأ ذلك وهل يجب الظاهر ذلك لان الواجب في ذكر الركوع كونه في محل الراكع مطمئنا فلا يسقط أحدهما بتعذر الآخر واستتقرب في الذكرى عدم الوجوب للأصل فحينئذ يتم الذكر رافعا رأسه ومتى فعل الذكر من دون الطمأنينة فإن كان عامدا بطلت الصلاة لتحقق النهى وإن كان ناسيا استدركه في محله إن أمكن وللمصنف قول بمساواة العامد للناسي إذا استدركه في محله واختاره الشهيد في الدروس وليس بجيد ورفع الرأس منه أي من الركوع فلو هوى من غير رفع بطل والطمأنينة قائما ولا حد لها بل يكفي مسماها وهو ما يصدق به الاستقرار والسكون ويجب أن لا يطيلها بحيث يخرج عن كونه مصليا واستوجه في الذكرى جواز تطويلها عمدا بذكر أو قراءة للأخبار الدالة على الحث على ذكر الله والدعاء في الصلاة من غير تقييد بمحل مخصوص ولو عجز المصلي عن الانحناء إلى حد الراكع أتى بالممكن منه فإن عجز أصلا أو مأ برأسه ولو توقف الانحناء على المعاون وجب ولو بأجرة مقدورة كالقيام والراكع خلقة لكبير أو مرض يزيد انحناء يسيرا تحصيلا للفرق بين القيام والركوع لأنه المعهود من صاحب الشرع ولا دليل على السقوط ولقوله عليه السلام فأتوا منه ما استطعتم وذهب المصنف في بعض كتبه إلى عدم وجوب الزيادة تبعا للشيخ والمحقق في المعتمد لان ذلك حد الركوع فلا يلزمه الزيادة عليه ورد بأنه لا يلزم من كونه حد الركوع أن يكون ركوعا إن الركوع هو فعل الانحناء ولم يتحقق ولما سبق من وجوب الفرق نعم لو كان انحناءه الضروري إلى أقصى مراتب الركوع بحيث لو زاد يسيرا خرج عما يعد ركوعا سقط اعتبار الفرق محافظة على الركن ولا يخفى أنه لو أمكنه نقص الانحناء حال القيام باعتماد ونحوه تعيين لأنه أقرب إلى القيام فيجوز حينئذ ذلك الانحناء للركوع لحصول الفرق به وينحني طويل اليدين وقصيرهما ومقطوعهما

كالمستوى حملا للأوامر على الغالب
لأنه الراجح وتسقط الطمأنينة في الحالين مع العجز عنه فيأتي بالذكر على حسب
المقدور وقد تقدم أنه لو أمكن إيقاعه
أخذاً في الزيادة عن أقل الراكع وراجعا إليه وجب ولو أمكنه فعله راعيا متزلزلا ونازلا
على ذلك الوجه قدم أقلهما
حركة فإن تساويا تخير فإن تعذر أتى به رافعا ويستحب التكبير له أي للركوع في حالة
كون المصلي قائما بعد القراءة
وقبل أن يأخذ في الركوع رافعا يديه في حالة التكبير كما مر في تكبير الافتتاح فإذا
أرسلهما هوى إلى الركوع
وأوجب جماعة من الأصحاب الرفع هنا كما أوجبوه في تكبيرة الافتتاح وعمم
المرتضى الوجوب في جميع التكبيرات
وكون التكبير في حالة القيام هو المشهور بين الأصحاب وقال الشيخ في الخلاف
يجوز أن يهوى به وهو حسن لأنه ذكر
لله مستحب فلا منع منه على حال إلا إنه دون الأول في الفضل ويستحب أيضا رد
الركبتين إلى خلف رواه حماد
في وصف صلاة الصادق عليه السلام وتسوية الظهر ومد العنق رواه حماد أيضا وروى
عن النبي صلى الله عليه وآله
إنه كان يستوى في الركوع بحيث لو صب الماء على ظهره لاستمسك ومثله عن علي
عليه السلام والدعاء أمام التسبيح لأنه
موضع إجابة وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال أما الركوع فعظموا الرب وأما
السجود فاجتهدوا في الدعاء
فضمن أن يستجاب لكم وصورة الدعاء ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام رب لك
ركعت ولك أسلمت وبك
أمنت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي
ودمي ومخي وعصبي وعظامي وما
أقلته قدمي غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستحسر والتسبيح بعد ذلك (ثلاثا صح)
كبريات أو خمسا أو سبعا وظاهر جماعة

من الأصحاب أنه نهاية الكمال وفي رواية هشام بن سالم السالفة إيماء إليه لكن روى حمزة بن حمران والحسن بن زياد
أنهما صليا مع الصادق عليه السلام فعددا عليه في الركوع سبحان ربي العظيم أربعاً أو
ثلاثاً وثلثين مرة وقال أحدهما
في حديثه وبحمده في الركوع والسجود وروى أبان بن تغلب أنه عد على الصادق عليه
السلام ستين تسبيحة واختار جماعة
من الأصحاب استحباب ما لا يحصل معه السام إلا أن يكون إماماً فلا يزيد على ثلث
نعم لو انحصر المأمومون وأحبوا
الإطالة استحباب له التكرار على وفق مرادهم ولا ينبغي لمطلق المصلي النقص عن ثلاث
إلا لعارض وهل الواجب من
الجميع الأولى أم يمكن وصف الجميع به على جهة الوجوب التخيري خلاف وقد
تقدم في التسبيح في الأخيرتين ما يرشد
إلى الثاني واستقرب في الذكرى كون الواجب الأولى وإن لم يقصدها وإنه لو نوى
وجوب غيرها جاز وقول
سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع بعد انتهائه إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً
رواه زرارة في الصحيح عن
الباقر عليه السلام قل سمع الله لمن حمده وأنت منتصب قائم تجهر بها صوتك وفيه
إشارة إلى استحباب الجهرية ويحمل
على غير المأموم لاستحباب الاخفات له في أذكاره ولو قال المأموم عند تسميع الإمام
ربنا لك الحمد كما هو مذهب
العامّة كان جائزاً رواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال الشيخ ولو قال ربنا
ولك الحمد لم تفسد صلاته
ورويتنا لا واو فيها والعامّة مختلفون في ثبوتها وسقوطها وإثباتها جائز لغة لان الواو قد
تزداد في كلام العرب
كقوله فما بال من أسعى لاجبر عظمه * سفاها وينوى من سفاهته كسرى وقوله ولقد
رمقتك في المجالس كلها
فإذا وأنت بعين من يغيثني وأنكر في المعتبر ربنا لك الحمد وخبر محمد بن مسلم
الصحيح حجة عليه وجوزه ابن الجنيد
من غير تقييد بالمأموم ولا شاهد له ويستحب أن يزيد على ذلك الحمد لله رب
العالمين أهل الجبروت والكبرياء و
العظمة (لله صح) رب العالمين بقي في التسميع بحثان أحدهما إن سمع من الأفعال
المتعدية إلى المفعول بأنفسها تقول سمعت كذا
وسمعت فلانا يقول كذا قال تعالى سمعنا فتى يذكرهم سمعنا منادياً ينادى للإيمان يوم

يسمعون الصيحة وقد عدى
هنا باللام والوجه في ذلك أنه من باب التضمين وهو أن يشرب لفظ معنى لفظ آخر
فيعطى حكمه وفائدته أن يؤدي كلمة
مؤدي كلمتين وسمع هنا ضمن معنى استجاب فعدي بما يعدى به وهو اللام كما
ضمن السماع في قوله تعالى لا يسمعون
إلى الملاء الأعلى معنى الأصغاء فعدي بإلى وهو باب متسع قال أبو الفتح أحسب لو
جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون
مئين أوراقا الثاني هل هذه الكلمة دعاء أم ثناء أما من حيث اللفظ فكل محتمل ولم
يتعرض لذلك أحد من الأصحاب
سوى المحقق الشيخ علي وتوقف في ذلك وذكر أنه لم يسمع فيه كلاما يدل على
أحدهما أقول روى الكليني في كتاب
الدعاء بإسناده إلى الفضل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك علمني دعاء
جامعا فقال لي إحمد الله فإنه
لا يبقى أحد يصلي إلا ودعا لك يقول سمع الله لمن حمده وهذا نص في الباب على
أنه دعاء لا ثناء ويكره الركوع والحالة
أن يده موضوعة تحت ثيابه بل تكون بارزة أو في كفه قاله الجماعة وروى عمار عن
الصادق عليه السلام في الرجل يدخل
يده تحت ثوبه قال إن كان عليه ثوب آخر فلا بأس وإن لم يكن فلا يجوز وإن أدخل
يدا وأخرج أخرى فلا بأس وليس
في العبارات تصريح بما إذا لم يكن ثم ثوب آخر ولعلمهم اعتمدوا على ذكر الثياب
بصيغة الجمع المضاف فإنه يفيد العموم
فتختص الكراهة بما إذا كانت اليدان تحت جميع الثياب فمع فقد المجموع الذي
يصدق فواته بفوات بعض أجزائه لا تتم
الكراهة وفي العبارة ما يقتضى الاكتفاء في الكراهة بوضع إحدى اليدين والرواية تنفيه
السادس السجود
وهو لغة الخضوع وشرعا وضع الجبهة على الأرض ونحوها فهو خضوع خاص ويجب
في كل ركعة سجدتان هما معا

ركن تبطل الصلاة بتركهما عمدا وسهوا سواء في ذلك الركعتان الأوليان والأخيرتان
على المشهور بين الأصحاب
لرواية زرارة لا تعاد الصلاة إلا من خمسة وعد منها السجود وللشيخ قول باختصاص
البطلان بتركهما معا في الأوليين
دون الأخيرتين تعويلا على رواية لا دلالة فيها على ذلك مع معارضتها بأقوى منها ولا
تبطل الصلاة بترك
أحديهما سهوا على المشهور أيضا وربما نقل عن ابن أبي عقيل أن الإخلال بالواحدة
مبطل وإن كان سهوا لصدق
الإخلال بالركن إذ الماهية المركبة تفوت بفوات جزء منها وقد تقرر أن الركن مجموع
السجدتين ولرواية المعلى
بن خنيس الدالة على ذلك وأجيب بأن انتفاء الماهية هنا غير مؤثر مطلقا وإلا لكان
الإخلال بعضو من
أعضاء السجود مبطلا ولم يقل به أحد بل المؤثر هو انتفاؤها بالكلية أو نقول إن الركن
مسمى السجود ولا يتحقق
الإخلال به إلا بترك السجدتين معا والرواية ضعيفة بالارسال وبالمعلى ومعارضة بما هو
أقوى كذا أجاب في
الذكرى وفيه نظر لأن الركن إذا كان هو المجموع لزم منه البطلان بفوات الواحدة
لاستلزامه الإخلال به فاللزام
إما عدم ركنية المجموع أو بطلان الصلاة بكل ما يكون إخلالا به وما ادعاه من لزوم
البطلان بالإخلال بعضو
من أعضاء السجود غير ظاهر لأن وضع ما عدا الجبهة لا دخل له في السجود كالذكر
والطمأنينة بل هي واجبات له
خارجة عن حقيقته وإنما حقيقته وضع الجبهة على الأرض وما في حكمها وأما
الجواب الثاني ففيه خروج عن السؤال
من رأس لأنه وارد على جعل المجموع معا ركنا كما قد اشتهر بين الأصحاب مع أن
التزام ما ذكر يستلزم بطلان
الصلاة بزيادة السجدة الواحدة لتحقق المسمى ولم يقل به أحد فإن ابن أبي عقيل إنما
حكم ببطلان الصلاة بنسيان
الواحدة لا بزيادتها على ما نقله عنه المجيب وبالجملة فالحكم بذلك مناف للحكم
بعدم البطلان بفوات الواحدة إن تم أن
الركن مطلقا تبطل الصلاة بزيادته ونقصانه مطلقا ويمكن الجواب بمنع كلية المقدمة
القائلة بأن كل ركن تبطل
الصلاة بزيادته مطلقا ولا يتم الأشكال إلا مع تسليمها كيف وقد تخلف ذلك في

مواضع كثيرة ولا دليل على انحصار الحال فيها بل فيها أو كثير منها ما هو أضعف من هذه المواضع للاتفاق كما نقله الشهيد في الذكرى والنص على عدم البطلان بزيادة الواحدة ونقصها فيكون ذلك هو الموجب لخروج هذا الفرد من الكلية كما خرج غيره ولو قيل بأن الركن أيضا هو مسمى السجود الصادق بالواحدة كما ذكره في الذكرى وأخرج الحكم بعدم البطلان بزيادتها من القاعدة بالنص أيضا أمكن بل هو أولى من الأول لكثرة نظائره المستثناة من زيادة الركن وعلى كل حال فلا مجال لحل الاشكال إلا بالتزام أحد الامرين ويجب في كل سجدة وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وقد تقدم بيانه في المكان ويتحقق وضعها بوضع ما يصدق عليه الاسم منها على المشهور كغيرها من المساجد لاقتضاء الامر بالمطلق ذلك ولصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال الجبهة كلها من قصاص شعر الرأس إلى الحاجبين موضع السجود ما سقط من ذلك إلى الأرض أجزاء مقدار الدرهم ومقدار طرف الأنملة وأوجب الصدوق وجماعة وضع مقدار الدرهم منها واستقر به في الذكرى تمسكا برواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليهما السلام في المرأة تطول قصتها بضم القاف وتشديد الصاد وهي شعر الناصية وإذا سجدت وقعت بعض جبهتها على الأرض وبعض يغطيه الشعر هل يجوز ذلك قال لا حتى تضع جبهتها على الأرض ولا دلالة في الرواية على اعتبار الدرهم والحمل عليه بعد عدم الاكتفاء بما حصل من الجبهة على الأرض ليس أولى من حمل ما وقع على ما دون المسمى والامر بوضع المسمى مع أن ظاهرها اعتبار وضع الجميع ولم يوجب أحد فتحمل على الاستحباب أو على اعتبار المسمى لأصالة عدم وجوب الزائد وعدم علو موضع الجبهة عن الموقف بأزيد من لبنة بفتح اللام وكسر

الباء أو بكسرهما فسكون الباء والمراد بها المعتادة في بلد صاحب الشرع والاعتبار بقدرها إذا كانت موضوعة على أكبر سطوحها وقدرت بأربع أصابع مضمومة تقريبا ويعتبر ذلك في الانخفاض أيضا كما صرح به الشهيد رحمه الله و في رواية عمار عن الصادق عليه السلام في المريض يقوم على فراشه ويسجد على الأرض فقال إذا كان الفراش غليظا قدر أجرة أو أقل استقام له أين يقوم عليه ويسجد على الأرض وإن كان أكثر من ذلك فلا واعتبر الشهيد رحمه الله أيضا ذلك في بقية المساجد وهو أولى ولا فرق في ذلك بين ما لو كان الارتفاع والانخفاض بسبب البناء والفرش و نحوهما أو من أصل الأرض كالمنحدرة لاطلاق النصوص والفتاوى ومن النصوص الواضحة في ذلك رواية عبد الله بن سنان عليه السلام قال سألت عن السجود على الأرض المرتفعة فقال إذا كان موضع جبهتك مرتفعا عن موضع يديك قدر لبنة فلا بأس واعلم أن الجبهة لو وقعت على موضع مرتفع عن القدر الذي يجوز السجود عليه تخير بين رفعها وجرها إلى موضع الجواز لعدم تحقق السجود على ذلك القدر أما لو وقعت على ما لا يصح السجود عليه مع كونه مساويا للموقف أو مخالفا القدر المجزى لم يجوز رفعها حذرا من تعدد السجود بل يجرها إلى موضع الجواز والاختبار مطلقة في المنع من الرفع وجوازه وحملها على التفصيل طريق الجمع بينها والذكر فيه أي في السجود مطلقا من غير تقييد بالتسيحة الكبرى وما يقوم مقامها من المتعدد على رأى قوى وقد علم وجهه مما سلف والسجود على سبعة أعضاء من أعضاء المصلى الجبهة وهي ما بين الجبين والقصاص والكفين والمراد بهما ما يشمل الأصابع فيجزى وضع أحديها والمعتبر باطنهما فلا يجزى ظهرهما إلا مع الضرورة والركبتين وإبهامي الرجلين ولا يتعين رؤسهما وإن كان أحوط والمعتبر في كل منها مسماه ويستحب الاستيعاب لما فيه من المبالغة في الخضوع ولا يجزى غير الإبهامين من الأصابع عنهما مع إمكانهما نعم لو تعذر السجود عليهما أجزاء على بقية الأصابع من غير تخصيص ويجب الاعتماد عليها فلو تحامل عنها لم يجز ولا يجب التسوية بينها في الثقل والطمأنينة فيه أي في السجود بقدر الذكر الواجب ولا

بد من زيادتها عليه يسيرا ليتحقق وقوعه حالتها ولو لم يعلم الذكر وجبت الطمأنينة بقدره فصاعدا لأنها أحد الواجبين ولا يعلم ارتباطها به وقد تقدم مثله في القراءة ورفع الرأس منه والجلوس في حالة كونه مطمئنا ولم يكتف بالرفع عن الجلوس لعدم استلزامه له ولا يكفي مطلق الرفع فلذا ذكره ولا حد لهذه الطمأنينة بل كفى مسماها وإنما يجب الجلوس مطمئنا عقيب السجدة الأولى أما الثانية فسيأتي أنها مستحبة والعاجز عن السجود لمرض ونحوه يومي له برأسه فإن تعذر فبعينه كما مر ولو احتاج إلى رفع شيء يسجد عليه فعل وجوبا ويجب كون نهايته في نهاية ما يمكنه من الانحناء وقد سبق بيان ذلك و ذو الدمل والجرح والورم ونحوها إذا لم يمكنه وضع الجبهة على الأرض على تلك الحالة يحفر لها حفيرة أو يعمل لها شيئا مجوفا من طين أو خشب ونحوهما وجوبا ليقع السليم على الأرض لان ذلك من باب مقدمة الواجب المطلق ولما رواه مصادف قال خرج بي دمل وكنت أسجد على جانب فرآني أبو عبد الله عليه السلام فقال ما هذا قلت لا أستطيع أن أسجد من أجل الدمل وإنما أسجد منحرفا فقال لي لا تفعل ذلك إحفر حفيرة واجعل الدمل في الحفيرة حتى تقع جبهتك على الأرض فإن تعذر ذلك أما لعدم إمكان الفعل أو لاستيعابه الجبهة سجد على أحد الجبينين لقربهما إلى الجبهة وكونهما معا كالعضو الواحد فيقوم أحدهما مقامها للغدر ولا خلاف في تقديمهما على الذقن مع الامكان ولا أولوية للأيمن على الأيسر هنا للأصل وعدم الدليل نعم يستحب تقديم الأيمن خروجا من خلاف الصدوقين فإن تعذر السجود عليهما فعلى ذقنه ذكره الأصحاب وروى مرسلا عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن بجبهته علة لا يقدر

على السجود عليها يضع ذقنه على الأرض أن الله تعالى يقول يخرون للأذقان سجدا
والمراد بالتعذر هنا المشقة
الشديدة التي لا تتحمل عادة وإن أمكن تحملها بعسر والمراد بالذقن بالتحريك مجمع
اللحيين فشعر اللحية ليس منه فيجب كشفه
لتصل البشرة إلى ما يصح السجود عليه مع الامكان وإلا سقط ولو تعذر جميع ذلك
أوما لرواية إبراهيم الكرخي عن
الصادق عليه السلام حين سأله عن شيخ لا يمكنه الركوع والسجود فقال ليؤم برأسه
إيماء وإن كان له من يرفع
الخمرة إليه فيسجد فإن لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه نحو القبلة إيماء ويستحب التكبير له
أي للسجود قائما رافعا يديه والهورى
بعد إكماله ولو كبر وهو هاو جاز وترك الأفضل كما مر في الركوع والسبق بيديه إلى
الأرض قبل الركبتين وغيرهما
وليضعهما معا على الأرض وروى السابق باليمنى منهما والارغام بالأنف وهو إصاقه
بالرغام وهو التراب والمراد
هنا السجود عليه ووضع على ما يصح السجود عليه لقول علي عليه السلام لا تجزى
صلاة لا يصيب الأنف فيها ما يصيب الجبين و
المراد نفى الاجر الكامل إذ لا يجب قطعا وتتأدى السنة بإصابة جزء منه المسجد
واعتبر المرتضى إصابة الطرف الذي
يلي الحاجبين وهو أولى والدعاء فيه للدين والدنيا لقول النبي صلى الله عليه وآله وأما
السجود فاجتهدوا في
الدعاء فقمنا أن يستجاب لكم وليقل أمام التسبيح ما أمر به الصادق عليه السلام اللهم
لك سجدت وبك
آمنت وعليك توكلت وأنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره والحمد
لله رب العالمين تبارك الله
أحسن الخالقين والتسبيح ثلاثا أو خمسا أو سبعا فما زاد وقد تقدم بيانه والتورك بين
السجدتين بأن يجلس على
وركه الأيسر ويخرج رجليه جميعا من تحته ويجعل رجله اليسرى على الأرض وظاهر
قدمه اليمنى على باطن
قدمه اليسرى
ويفضي بمقعده إلى الأرض والدعاء عنده أي عند التورك بين السجدتين بما روى عن
النبي صلى الله عليه وآله اللهم
اغفر لي وارحمني وعافني وارزقني وعن الصادق عليه السلام اللهم اغفر لي وارحمني
واجبرني وعافني إني لما أنزلت

إلي من خير فقير تبارك الله رب العالمين وفي خبر حماد إن الصادق عليه السلام قال
بين السجدين بين التكبيرتين
أستغفر الله ربي وأتوب إليه وجلسة الاستراحة بعد الرفع من السجدة الثانية وهيئتها
كالجلوس من بين السجدين
وأوجبهما المرتضى لقول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير فاستو جالسا ثم قم
والامر للوجوب ويعارض بما رواه
زرارة أنه رأى الباقر والصادق عليهما السلام إذا رفعاً رؤسهما من الثانية نهضا ولم
يجلسا فيحمل الامر على
على الاستحباب وأن يقول عند الاخذ في القيام بحول الله وقوته أقوم وأقعد وأركع
وأسجد لرواية عبد الله
بن سنان عن الصادق عليه السلام إذا قمت من السجود قلت بحولك إلخ وفي المعبر
يقول ذلك في جلسة الاستراحة
والأكثر على الأول والكل جائز والاعتماد على يديه عند قيامه سابقا برفع ركبتيه رواه
محمد بن مسلم في فعل الصادق
عليه السلام ورواه العامة في وصف صلاة النبي صلى الله عليه وآله وليبسط يديه عند
القيام ولا يضمهما
كالعاجز رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام ويكره الاقعاء في حالة الجلوس سواء
كان بين السجدين أم في جلسة
الاستراحة أم في غيرهما لقول النبي صلى الله عليه وآله إذا رفعت رأسك من السجود
فلا تقع كما يقعى الكلب و
روى زرارة عن الباقر عليه السلام إياك والقعود على قدميك فتأذى بذلك ولا تكون
قاعدا على الأرض
فتكون إنما قعد بعضك على بعض والاقعاء عندنا أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض
ويجلس على عقبه وله
تفسيرات أخرى وهذا هو المشهور منها
السابع التشهد وهو تفعل من الشهادة وهي لغة الخبر القاطع
وشرعا الشهادة لله بالتوحيد ولمحمد صلى الله عليه وآله بالرسالة ويطلق على ما يشمل
الصلاة على النبي

صلى الله عليه وآله تغليبا أو بالنقل ويجب عقيب كل ركعة ثانية وفي آخر الثلاثية
والرباعية أيضا الشهادتان
المعهودتان والصلاة على النبي وآله عليهم السلام وآله وظاهر العبارة كعبارة الأكثر
الاجتزاء بالشهادتين بأي لفظ اتفق
فلا ينحصر في الفرد المشهور وهو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله بل لو ترك
وحده لا شريك له ولفظة عبده لم يضر لصدق الشهادتين بدونهما وهو الذي قطع به
في كثير من كتبه وقد تردد
في النهاية في وجوب وحده لا شريك له وفي الاخبار دلالة على كل منهما فروى
سورة بن كليب قال سألت أبا جعفر عليه السلام
عن أدنى ما يجزى من التشهد قال الشهادتان وهو يدل على الأول وروى محمد بن
مسلم قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام التشهد في الصلاة قال مرتين قلت وكيف مرتين قال إذا أستويت جالسا
فقل أشهد أن لا إله إلا
الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم تنصرف قال قلت فقول
العبد التحيات لله والصلوات الطيبات لله
قال هذا اللطف من الدعاء تطف العبد به ربه وظاهر هذه الرواية وجوب الضميمة
المذكورة لاقتضاء الامر الوجوب
وهو وجه ترده في النهاية وربما جمع بينهما بوجوب كل من العبارتين تخيرا وإن
كانت أحدهما أفضل من الأخرى
وفيه قصود خبر سورة بن كليب عن مقاومة الاخبار الأخرى لضعفه برجال متعددة
وبأنه مطلق لا دال على عبارة
مخصوصة حتى يجمع بينهما كذلك والخبر الآخر مقيد بألفاظ معينة بيانا للشهادتين
والمطلق يجب حمله على المقيد
وبأن العمل بالأول يستلزم جواز حذف لفظة أشهد الثانية مع الاتيان بواو العطف أو
حذف الواو مع الاتيان
بها بل حذفهما معا وإضافة الرسول مع حذف عبده لصدق الشهادتين مع جميع هذه
التعبيرات و
أصحاب الجمع لا يقولون به نعم جوزه المصنف في بعض كتبه وهو ظاهر إطلاقه هنا
وهو متوجه على تقدير العمل
بالخبر الأول وأجاب بعض المانعين من هذه التعبيرات بأن مخالفة المنقول غير جائزة
وبقاء المعنى غير كاف لان
التعبد بالألفاظ المخصوصة ثابت وبأن هذه الرواية لا تنهض معارضة لغيرها من الاخبار

المشهوره في المذهب وفيه
إن الاخبار المشهوره تضمنت إضافة وحده لا شريك له ولفظة عبده والمجيب لا يحتم
وجوبها ولم يستفيدوا جواز حذفها
إلا من هذا الحديث المطلق فكيف يرد ويجوز ترك تلك الإضافات والذي يظهر بعد
تتبع الأخبار الواردة في هذا
الباب إن اللازم منها أما تحتم العمل بالتشهد المذكور المشتمل على الإضافات أو
القول بجواز جميع تلك التعبيرات
كما اختاره المصنف وصرح به المحقق في المعبر حيث حكم بوجوب ما تضمنته
الاخبار وهو الشهادتان إلا أن في الثاني ما
تقدم من الاشكال والله أعلم بالحال والمراد بآل محمد على وفاطمة والحسنان عليهم
السلام للنقل ويطلق على باقي الأئمة
الاثني عشر تغليبا ويجب الجلوس مطمئنا بقدره فلو شرع في التشهد قبل حصولها أو
نهض قبل كماله متعمدا بطلت الصلاة
لنهي المقتضى للفساد وإن أعاده في محله ولو كان ناسيا تداركه في محله إن أمكن
والامضى في صلاته وهل يجب قضاؤه
الظاهر لا لوقوعه في الجملة والمخل به إنما هو بضع واجباته وهو لا يقضى ووجه
القضاء إن عدم وقوعه على وجهه يصيره
في حكم المعدوم وضعفه ظاهر والجاهل بالتشهد يتعلم مع السعة ومع الضيق يأتي منه
بقدر ما يعلمه لان الميسور
لا يسقط بالمعسور فإن لم يعلم شيئا قيل سقط والأولى الجلوس بقدره حامدا لله تعالى
كما ورد الامر به في خبر الخثعمي
عن الباقر عليه السلام من الاجتزاء بالتحميد مطلقا فإن أقل احتمالاته حملة على
الضرورة وهو اختيار الشهيد رحمه الله فإن
لم يحسن التحميد وجب الجلوس بقدره لأنه أحد الواجبين وإن كان مقيدا مع الاختيار
بالذكر ويستحب التورك فيه
وصفته كما مر والزيادة في الدعاء عما ذكر في الشهاداتين بما رواه أبو بصير عن أبي
عبد الله عليه السلام قال إذا

جلست في الركعة الثانية فقل بسم الله وبالله والحمد لله وخير الأسماء لله أشهد أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة أشهد إنك
نعم الرب وأن محمدا نعم
الرسول اللهم صل على محمد وآل محمد وتقبل شفاعته في أمته وارفع درجته ثم
تحمد الله مرتين أو ثلاثا ثم
تقوم فإذا جلست في الرابعة قلت بسم الله وبالله والحمد لله وخير الأسماء لله أشهد أن
لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة
أشهد أنك نعم الرب
وأن محمدا نعم الرسول التحيات لله والصلوات الطاهرات الطيبات الزاقيات العاديات
الرائحات السابغات الناعمات
لله ما طاب وزكى وطهر وخلص وصى فله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة أشهد أن ربي نعم الرب وأن محمدا
نعم الرسول وأشهد أن
الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور والحمد لله الذي هدانا لهذا وما
كنا لنهتدي لولا إن هدانا
الله الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل
محمد وسلم على محمد وآل محمد وترحم
على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
إنك حميد مجيد اللهم صلى على محمد وآل
محمد واغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا
ربنا إنك رؤوف رحيم
اللهم صل على محمد وآل محمد وامنن على بالجنة وعافني من النار اللهم صل على
محمد وآل محمد واغفر للمؤمنين و
المؤمنات ولمن دخل بيتي مؤمنا ولا تزد الظالمين إلا تبارا ثم قل السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام على أنبياء الله
ورسوله السلام على جبرئيل وميكائيل والملائكة المقربين السلام على محمد بن عبد الله
خاتم النبيين لا نبي
بعده السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم تسلم
ومندوبات الصلاة ستة الأول التسليم على رأى
ووجهه أصالة عدم الوجوب وقوله صلى الله عليه وآله إنما صلاتنا هذه تكبير وقراءة

وركوع وسجود وإنما للحصر
وقول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة وقد سأله عن الرجل يحدث قبل التسليم قال
تمت صلاته ولو كان التسليم
واجبا لبطلت الصلاة بالمنافي قبل تمامها وقول الصادق عليه السلام في حسنة الحلبي
إذا التفت في صلاة مكتوبة
من غير فراغ فأعد إذا كان الالتفات فاحشا وإن كنت قد تشهدت فلا تعد ولو كان
التسليم واجبا لاعتبر فعله
أيضا في عدم الإعادة ولقوله عليه السلام حين سأله زرارة عن رجل صلى خمسا إن
كان جلس في الرابعة قدر التشهد
فقد تمت صلاته ولأن النبي صلى الله عليه وآله لم يعلمه المسئ صلاته ولو كان واجبا
لوجب البيان والتعليم في ذلك
المقام وما اختاره المصنف هنا مذهب الشيخين وابن إدريس وجماعة وذهب المرتضى
وأكثر المتأخرين إلى الوجوب لقول
النبي صلى الله عليه وآله في الحديث المشهور مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
وتحليلها التسليم والاستدلال
به من وجهين أحدهما إن التسليم وقع خبرا عن التحليل لأن هذا من المواضع التي
يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر لكونهما
معرفتين وحينئذ فيجب كونه مساويا للمبتدأ أو أعم منه لوجوب انحصار المبتدأ في
خبره فلو وقع التحليل بغيره كان المبتدأ
أعم ولأن الخبر إذا كان مفردا كان هو المبتدأ بمعنى تساويهما في الصدق لا المفهوم
والثاني أن تحليلها مصدر مضاف
إلى الصلاة فيعم كل محلل يضاف إليها ويلزم من ذلك كله كون غير السلام غير محلل
ولمواظبة النبي والأئمة عليهم السلام
على فعله امتثالا للأمر الواجب من غير بيان نديته ولقوله تعالى وسلموا تسليما والأمر
للو جوب ولا شئ من التسليم
بواجب في غير الصلاة فيجب فيها ولقول الصادق عليه السلام في موثقة أبي بصير لما
سئل عن رجل صلى الصبح فلما

جلس في الركعتين قبل أن يتشهد رعى قال فليخرج فليغسل أنفه ثم ليرجع فليتم صلاته
فإن آخر الصلاة التسليم ولأنه
لولا وجوبه لما بطلت صلاة المسافر بالاتمام هذا نهاية استدلال الفريقين وفي أكثر هذه
الأدلة نظر أما الحديث الأول
فلأنه غير جامع لواجبات الصلاة جميعها فإن التشهد واجب إجماعاً وكذلك الحركات
والسكنات كالقيام من الركوع
والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدين ونحوها وليست داخلة في الخبر نعلم إن الحصر
غير مراد منه بل كأنه عبر عن الصلاة
بمعظم أفعالها أو بأشرفها كقوله تعالى إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم
وكقوله عليه السلام الحج عرفة
وحيث فلا دلالة فيه على عدم وجوب غير المذكور خصوصاً مع قيام الدليل على
وجوبه وأما صحيحة زرارة الدالة على تمامية
الصلاة قبله وعدم تأثير الحدث فقد وقع في الاخبار ما هو أبلغ منها واحتاج إلى الحمل
إجماعاً وهو ما رواه الشيخ في
التهذيب عن زرارة أيضاً قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يحدث بعد ما يرفع
رأسه من السجود الأخير فقال
تمت صلاته وإنما التشهد سنة في الصلاة فيتوضأ ويجلس مكانه أو مكاناً نظيفاً فيتشهد
وروى في معناه أخباراً
أخرى وحمله على من أحدث بعد الشهادتين وإن لم يستوف باقي تشهده فلاجل ذلك
قال تمت صلاته وهذا التأويل
ممکن في خبر التسليم ويمكن أن يقال إنما عدل عن ظاهر الحديث الثاني للاجماع
على خلافه فوجب المصير إلى خلافه
بخلاف الأول إذ لا وجه للعدول عن ظاهره وأيضاً فالأول صحيح بخلاف الثاني فإن
في طريقه ابن بكير فلا يرد نقضاً
وأما حديث تحليلها التسليم فقد أجيب عنه بأن الأصحاب لم يفرده (يقره خ ل)
مسنداً وإن كان من المشاهير فإن المراسيل
لا تنهض دليلاً وبمعارضته بما هو أقوى سنداً ودلالة وبأنه متروك الظاهر فإن التحليل
ليس هو نفس التسليم
فلا بد من إضمار ولا دليل على تعيين ما يقتضى الوجوب ودعوى وجوب انحصار
المبتدأ في الخبر غير تامة فإنه كما يجوز الاخبار
بالمساوي والأعم مطلقاً يجوز الاخبار بالأعم من وجه كما في قولك زيد قائم
وبالأخص مطلقاً كقولك حيوان يتحرك
كاتب فإن المراد من الاخبار الاسناد في الجملة فلا يجب تساوي الفردين في الصدق

ولا في المفهوم وأما مداومة النبي والأئمة
عليهم السلام على فعله فهو على تقدير تسليمه أعم من كونه على وجه الوجوب أو
الندب كمدائمتهم عليهم السلام على رفع
اليدين في تكبيرة الاحرام ونحوه ثم من الذي تتبع فعلهم عليهم السلام أنهم لم يتركوا
التسليم أصلا وأما الآية
فدلالتها على المدعى أبعد من الجميع لان المراد به السلام على النبي صلى الله عليه
وآله للسياق وأنتم لا تقولون به وروى
أبو بصير عن الصادق عليه السلام أن المراد به التسليم للنبي صلى الله عليه وآله في
الأمر وقيل سلموا لأمر الله تسليما كما في
قوله تعالى ويسلموا تسليما قيل ولو سلم كون المراد منه التسليم المعهود لم يدل على
وجوبه مطلقا لان الامر لا يقتضى
التكرار كما مر وفيه نظر لأنه متى ثبت وجوبه مرة ثبت مطلقا إذ لا قائل بالفرق بل
الاجماع منعقد على أحد الامرين وجوبه
مطلقا أو ندبه مطلقا وحديث أن آخر الصلاة التسليم لا يدل على وجوبه أيضا فإن
أفعال الصلاة منها واجبة ومنها
مندوبة فلا يدل كونه منها على وجوبه بل هو أعم ولا دلالة للعام على الخاص مع أنه
يحتمل كون التسليم غاية للصلاة
والغاية قد تدخل في المغيا وقد لا تدخل وأما بطلان صلاة المسافر على تقدير إتمامها
فوجهه زيادة الركعتين بقصد
الانتهاء فإن الصلاة إنما تتم عند القائل بندب التسليم بنية الخروج أو بالتسليم وإن كان
مستحبا أو بفعل المنافى
ولم يحصل وهذا الجواب لا يوجد صريحا في كلام القائلين بالندب نعم يمكن
استنباطه منه وقد أوما إليه الشهيد رحمه الله
من غير تصريح وكذلك المحقق الشيخ علي رحمه الله وقد ظهر من ذلك كون المسألة
موضع تردد ومحل إشكال وأدلة
الندب لا تخل من رجحان وإن كان القول بالوجوب أحوط ولا محذور فيه بالنسبة إلى
الصلاة لأنه إن كان مطابقا فلا

كلام وإلا كان آخر الصلاة الصلاة على النبي وآله فيكون التسليم خارجا منها فلا يقدح فيها فعله بنية الوجوب وهذا هو الذي ينبغي للمكلف فعله لكون المسألة من المشكلات فإن قيل نية الوجوب على تقدير القول بالندبية تستلزم إيقاع المندوب في أثناء الصلاة بنية الواجب وقد تقدم كونه مبطلا للصلاة وإنما قلنا أنه يكون على ذلك التقدير في أثناء الصلاة لما تقدم من أن المخرج من الصلاة على تقدير ندب التسليم أحد الأمور الثلاثة فعند الشروع فيه لا يتحقق الخروج من الصلاة وذلك يستلزم المحذور المتقدم قلنا توقف تحقق الخروج على التسليم لا يقتضى كونه جزءا أو كون الصلاة باقية إلى آخره لجواز كونه كاشفا عن انتهاء الصلاة بالصلاة على محمد وآله كما تقدم فلا يتحقق زيادة الواجب في أثناءها أو نقول التسليم حينئذ يكون منافيا للصلاة فيكون أحد الأمور الثلاثة المخرجة وكيف يتصور أنه يقصر عن الحدث ونحوه من المنافيات والله أعلم وصورته أي صورة التسليم على تقدير ندبه أو وجوبه السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو السلام عليكم ورحمة الله وبركاته مخيرا أما الأولى فلدلالة الاخبار عليها كرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام إذا كنت إماما فإنما التسليم أن تسلم على النبي صلى الله عليه وآله وتقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فإذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلاة وأما الثانية فللإجماع عليها وكونها مخرجة من الصلاة والقول بالتخيير بين الصيغتين ذهب إليه المحقق بن سعيد وتبعه عليه المصنف واحتج عليه في المعتبر (بصدق التسليم عليهما وأورد على نفسه باستلزامه الخروج من الصلاة بالتسليم على النبي ص وأجاب (صح) بأن ذلك من جملة إذكار الصلاة جار مجرى الدعاء و الثناء على الله سبحانه كما أرشد إليه قول النبي صلى الله عليه وآله في رواية أبي كهمش حين سأله عن السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انصراف هو قال لا ولكن إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو انصراف ووافقهما الشهيد رحمه الله على ذلك في بعض كتبه وأنكره في الذكرى والبيان وجعله قولاً حادثاً وذهب جماعة إلى تحتم السلام عليكم خاصة للاجماع عليه وذهب يحيى بن سعيد إلى تحتم السلام علينا وهو نادر والذي استفيد من بعض الاخبار واختاره

جماعة تقديم السلام علينا وتأخير السلام عليكم دون العكس وقول المصنف ويخرج به من الصلاة مع حكمه بنديته يقتضى توقف الخروج منها عليه وهو يؤيد ما تقدم إلا أنه لا يتحتم للخروج بل لو نوى الخروج قبله كفى عند القائلين بالندب ولا منافاة لأنه حينئذ أحد أفراد الواجب المخير ويستحب أن يسلم المنفرد إلى القبلة ويشير بمؤخر عينيه إلى يمينه أما الأول فلما روى صحيحا عن عبد الحميد بن عواض عن أبي عبد الله عليه السلام وإن كنت وحدك فواحدة مستقبل القبلة وأما الثاني وهو الإشارة بمؤخر عينه إلى يمينه فذكره الشيخ وتبعه الجماعة واحتجوا له برواية البزنطي عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا كنت وحدك فسلم تسليمة واحدة عن يمينك وفى الدلالة بعد لكن دلائل السنن يتساهل فيها فيمكن الرجوع إلى قولهم فى ذلك والامام يسلم أيضا واحدة إلى القبلة ويشير بصفحة وجهه أما الأول فلرواية أبي بصير فى سياق الامام ثم تؤذن القوم (فتقول) وأنت مستقبل القبلة السلام عليكم وأما الثاني فلرواية عبد الحميد السالفة إن كنت تؤم قوما أجزاك تسليمة واحدة عن يمينك وربما استشكل الجمع بين الروایتين لتنافي مقتضاهما ويمكن الجمع بجعل أول التسليم إلى القبلة وآخره إلى اليمين أو بأن الائمة إلى اليمين لا ينافي الاستقبال فىكون الغرض من ذكر الاستقبال الرد على من يجعل الائمة بتمام الوجه كما يفعله العامة نعم وقع فى عبارة الذكرى من الاشكال ما لا يندفع بذلك حيث قال لا إمام إلى القبلة بشئ من صيغتي التسليم المخرج من الصلاة بالرأس ولا بغيره إجماعا وإنما المنفرد والامام يسلمان تجاه القبلة بغير إمام وأما المأموم فالظاهر أنه يبتدى به مستقبل القبلة ثم يكمله إلى الجانب الأيمن أو الأيسر فعلى هذا يكون الائمة لهما بعد الفراغ من التسليم وهو مخالف لقولهم من كون الائمة بالتسليم والمأموم

يسلم عن الجانبين إن كان على يساره أحد وإلا فعن يمينه لا غير لرواية عبد الحميد وإن كنت مع إمام فتسليمتين وإن لم يكن على يسارك أحد فسلم واحدة وجعل ابنا بابويه الحائط عن يساره كافيا في استحباب التسليمتين للمأموم والكلام في ذلك كالكلام في الايماء بالصفحة ومؤخر العين إذ لا دليل ظاهرا عليه إلا أن ذلك كله لا يصدر عن

الرأي

فلا بأس بالعمل به ويستحب للامام القصد بالتسليم إلى الأنبياء والأئمة والحفظة والمأمومين لذكر أولئك إذ يستحب السلام عليهم وحضور هؤلاء وأن يقصد المأموم بالأولى الرد على الامام وقيل يجب ذلك لعموم الآية وبالثانية ما قصده الامام واحتمال وجوب رد المأموم آت في رد المأموم على مأموم آخر والمنفرد يقصد الأنبياء والأئمة والحفظة قال الشهيد ولو أضاف الجميع إلى ذلك قصد الملائكة أجمعين ومن على الجانبين من مسلمي الجن والإنس كان حسنا الثاني التوجه بسبع تكبيرات بينها ثلاثة أدعية بأن يكبر ثلاثا ويدعو اللهم أنت الملك الحق المبين إلخ ثم يكبر اثنتين و يدعو لبيك وسعديك إلخ ثم واحدة ويدعو يا محسن قد أتاك المسئء إلخ فهذه ثلاثة أدعية واقعة بينها ثم يكبر الأخيرة ويدعو بدعاء التوجه وجهت وجهي للذي فطر السماوات إلى آخره وإحدى التكبيرات السبع تكبيرة الاحرام فيكون التكبيرات المستحبة ستا لا غير بإطلاق الاستحباب على السبع باعتبار المجموع من حيث هو مجموع أو إطلاقا لاسم الأكثر وفي إطلاق كون تكبيرة الاحرام إحدى السبع إشارة إلى أنه لا يتعين كونها الأخيرة بل يجوز جعلها ما شاء منها وإن كان جعلها أخيرا أفضل وقد تقدم الكلام في ذلك ولا فرق في استحبابها للمصلى بين القارئ وغيره فيكبر المأموم وإن أدرك الامام في حال القراءة ويستحب رفع اليدين بها كما مر في تكبيرة الافتتاح والاسرار بالست مطلقا الثالث القنوت وهو لغة الخضوع لله والطاعة والدعاء والمراد هنا دعاء مخصوص في موضع معين من الصلاة والقول باستحبابه مذهب أكثر الأصحاب لصحیحة البنظي عن الرضا عليه السلام إن شئت فاقنت وإن شئت لا تقنت وغيرها وذهب الصدوق

إلى وجوبه لظاهر الامر في قوله تعالى وقوموا لله قانتين ولقول الصادق عليه السلام في
خبر وهب من ترك القنوت فلا
صلاة له وأجيب عن الآية بأن القنوت من الألفاظ المشتركة فلا يتعين حمله على موضع
النزاع وفيه نظر لان المغنى
المتنازع شرعي وغيره لغوي والحقيقة الشرعية مقدمة بل الجواب أنه لما دلت الأخبار
الصحيحة على استحباب القنوت
المعهود وجب حمل الآية على غيره من المعاني وعن الخبر بحمل الصلاة المنفية على
الكاملة جمعا بينه وبين ما دل على
الاستحباب واستحبابه ثابت في جميع الصلوات مفروضها ومسئونها لصحيحة زرارة
عن الباقر عليه السلام قال القنوت
في كل صلاة ويستحب أن يدعو فيه بالمنقول عن النبي والأئمة عليهم السلام وقد ذكر
الشيخ وجماعة أفضلية كلمات الفرج
فيه وفي صحيحة سعد بن أبي خلف عن أبي عبد الله عليه السلام قال يجزيك من
القنوت اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا
واعف عنا في الدنيا والآخرة إنك على كل شئ قدير ويجوز الدعاء فيه بما سنع للدين
والدنيا لما رواه إسماعيل بن
الفضل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت وما فيه يقال فقال ما قضى الله
على لسانك ولا أعلم فيه شيئا موقتا
ويستحب إطالته فقد ورد عنهم عليهم السلام أفضل الصلاة ما طال قنوتها ورفع اليدين
به تلقاء وجهه لرواية
عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام وترفع يديك حيال وجهك وإن شئت تحت
ثوبك وتتلقى بباطنهما
السماء وأن تكونا مبسوطتين والتكبير قبله على المشهور والجهر به لغير المأموم مطلقا
لقول الباقر عليه السلام في صحيحة
زرارة القنوت كله جهار وقول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير للامام أن يسمع
من خلفه كلما يقول ولا
ينبغي لمن خلفه أن يسمعه شيئا مما يقول وهو كناية عن الاسرار للمأموم وإن كان أعم
منه إذ لا قائل بالواسطة وهو

استحباب الجهر له مع سماع الامام ومحله بعد قراءة الركعة الثانية قبل الركوع إلا في موضعين أحدهما الجمعة فان فيها قنوتين أحدهما في الركعة الأولى قبل الركوع والثاني في الجمعة قنوت آخر بعد ركوع الركعة الثانية على المشهور بين الأصحاب لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام كل قنوت قبل الركوع إلا الجمعة فإن الركعة الأولى فيها قبل الركوع وفي الأخيرة بعد الركوع ونقل ابن أبي عقيل أنه قبل الركوع فيهما وعن ابن بابويه بعد الركوع فيهما وجعلها ابن إدريس كغيرها في وحدة القنوت وجوز المحقق في المعتبر فعل القنوت مطلقا بعد الركوع لرواية معمر بن يحيى عن الباقر عليه السلام قال القنوت قبل الركوع وإن شئت بعده والموضع الثاني مفردة الوتر فإن فيها قنوتين أيضا أحدهما قبل الركوع والاخر بعده وقد سمي الثاني قنوتا المصنف وغيره وبعض الأصحاب سمي الثاني دعاء لا قنوتا والأمر سهل ولو نسيه قبل الركوع قضاه بعد الركوع على ما اختاره الشيخ والجماعة لرواية زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في الرجل ينسى القنوت حتى يركع قال يقنت بعد الركوع وقد تقدم تجويز المحقق فعله بعد الركوع اختيارا للخبر السالف ولعدم دلالة الأخبار الدالة على فعله بعد الركوع على كونه قضاء قال الشيخ والأصحاب ولو نسيه حتى ركع من الثلاثة قضاه بعد فراغه من الصلاة لما رواه أبو بصير قال سمعته يذكر عند أبي عبد الله عليه السلام قال الرجل إذا سها في القنوت قنت بعد ما ينصرف وهو جالس ولا دلالة في الخبر على كون الذكر بعد الركوع الثالثة فلو قيل بشموله ما بعد الدخول في سجود الثانية أمكن ولو لم يذكر حتى انصرف من محله قضاه في الطريق مستقبلا لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام في ناسي القنوت وهو في الطريق قال يستقبل القبلة ثم ليقله إنني لأكره للرجل أن يرغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله أو يدعها الرابع شغل النظر قائما إلى مسجده لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام قال إذا قمت إلى الصلاة فليكن نظرك إلى موضع سجودك وشغل النظر قانتا إلى باطن كفيه بناء على أن القانت يجعل باطن كفيه إلى السماء (والنظر إلى السماء صح) في الصلاة مكروه لنهى الباقر عليه

السلام في رواية زرارة عنه وتغميض العين كذلك لرواية مسمع عن الصادق عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يغمض الرجل عينه في الصلاة فتعين شغلها بما يمنعها من النظر إلى ما يشغل وهو باطن الكفين وراكعا إلى بين رجليه لقول الباقر عليه السلام في رواية زرارة ومد عنقك وليكن نظرك إلى ما بين قدميك وساجدا إلى طرف أنفه ومنتشهدا إلى حجرة قاله الأصحاب ولعل وجهه ما تقدم في القنوت من كونه مانعا من النظر إلى ما يشغل القلب الخامس وضع اليدين في حالة كونه قائما على فخذيته بحذاء ركبتيه مضمومتي الأصابع رواه حماد في وصف صلاة الصادق عليه السلام وقاننا تلقاء وجهه رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام راکعا على عيني ركبتيه مفرجات الأصابع لقول حماد في وصف صلاته عليه السلام وملا كفيه من ركبتيه ويستحب البداية بوضع اليد اليمنى رواه زرارة عن الباقر عليه السلام وساجدا بحذاء أذنيه لخبر حماد ومنتشهدا على فخذيته مبسوطة الأصابع مضمومة وتفرد ابن الجنيد بأنه يشير بالسبابة في تعظيم الله عز وجل كما تفعله العامة السادس التعقيب وهو تفعيل من العقب قال الجوهري التعقيب في الصلاة الجلوس بعد أن يقضيها للدعاء أو مسألة وفضله عظيم ورد في تفسير قوله تعالى فإذا فرغت فانصب إذا فرغت من الصلاة المكتوبة فانصب إلى ربك في الدعاء وأرغب إليه في المسألة يعطك وعن النبي صلى الله عليه وآله من عقب في صلاة فهو في صلاة وعن الباقر عليه السلام في رواية زرارة الدعاء بعد الفريضة أفضل من الصلاة تنفلا وعن الصادق عليه السلام التعقيب أبلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد ويتأدى بمطلق الدعاء المحلل للدين والدنيا لكن المنقول عن أهل البيت عليهم السلام أفضل لأنهم

أبصر بمواقع الشرع وأفضله تسييح الزهراء عليها السلام روى صالح بن عقبة عن الباقر عليه السلام قال ما عبد الله بشيء من التحميد أفضل من تسييح فاطمة عليها السلام ولو كان شيء أفضل منه لنحله رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة عليها السلام وعن الصادق عليه السلام تسييح فاطمة عليها السلام دبر كل صلاة أحب إلى من صلاة ألف ركعة ومن سبحها قبل أن يثنى رجليه من صلاة الفريضة غفر الله له ويبدأ بالتكبير وإنما نسب إليها صلى الله عليها لأنها السبب في تشريعه رواه الصدوق عن علي عليه السلام المقصد الثاني في صلاة الجمعة وهي واجبة بالنص والاجماع قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله أجمع المفسرون على أن المراد به صلاة الجمعة وقال في السورة التي يذكر فيها المنافقين يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون قيل المراد بالذكر صلاة الجمعة وقرينة الذكر السابق في الجمعة يدل عليه ومن ثم استحباب قراءة السورتين فيها وفي صلاة يوم الجمعة ليكرر على الاسماع الحث عليها وقال النبي صلى الله عليه وآله أعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة فمن تركها في حياتي وبعد موتي وله إمام عادل استخفافا بها أو جحودا لها فلا جمع الله له شمله ولا بارك له في أمره إلا ولا صلاة له إلا ولا زكاة له إلا ولا حج له إلا ولا صوم له إلا ولا بر له حتى يتوب وروى محمد بن مسلم وأبو بصير قالا سمعنا أبا جعفر محمد بن علي عليهما السلام يقول من ترك الجمعة ثلثا متوالية بغير علة طبع الله على قلبه وروى زرارة عنه عليه السلام قال صلاة الجمعة فريضة والاجتماع إليها مع الامام فريضة فإن من ترك من غير علة ثلث جمع فقد ترك ثلث فرائض ولا يدع ثلث فرائض من غير علة إلا منافق وهي ركعتان كالصبح عوض صلاة الظهر فلا يشرع الجمع بينهما مع اجتماع الشرائط وأول وقتها عند زوال الشمس يوم الجمعة ويمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثله أي مثل ذلك الشيء و قيل مثل الظل الباقي عند الزوال والقول بأن ذلك هو وقت الجمعة هو المشهور بين الأصحاب وخالف المرتضى في أوله فجوز فعلها عند قيام الشمس والاجماع بعده على خلافه حجة وأما كون آخره ما ذكر

فهو مع شهرته غير واضح الدلالة
قال في الذكرى لم نقف لهم على حجة إلا أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلى
دائما في هذا الوقت ولا دلالة فيه لان الوقت
الذي كان يصلى فيه ينقص عن هذا القدر غالبا ولم يقل أحد بالتوقيت بذلك الناقص
نعم لو قيل باختصاص الظهر
بذلك القدر كما هو مذهب العامة توجه توقيت الجمعة به لأنها بدل منها والذي
يناسب أصولنا امتداد وقتها بامتداد
وقت الظهر وهو اختيار ابن إدريس وجماعة التفاتا إلى مقتضى البدلية وأصالة البقاء
ويمكن الاحتجاج للمشهور بخبر
زرارة عن الباقر عليه السلام أن من الأمور أموراً مضيقاً وأموراً موسعة وإن الوقت وقتان
الصلاة مما فيه السعة
فربما عجل رسول الله صلى الله عليه وآله وربما أخر إلا صلاة الجمعة فإن صلاة
الجمعة من الأمر المضيق إنما لها وقت واحد حين
تزول ورواية ابن مسكان عن الصادق عليه السلام وقت صلاة الجمعة عند الزوال ووجه
الدلالة توقيتهم عليهم السلام
لها بوقت واحد وهو وقت الزوال وهذا القدر وإن كان غير لازم إجماعاً من غير أبي
الصلاح إلا أنه يجب الاقتصار في
القدر الزائد عليه على موضع الحاجة وهو ما لا تحصل معه مخالفة الإجماع وقوفاً مع
النص وتقرباً إلى مدلوله بحسب الامكان
والقدر الزائد على المثل مناف للرويتين قطعاً وقد تقرر إن النقصان عنه أيضاً لا سبيل
إلى القول به فتعين المثل
وهذا التوجيه حسن وعليه العمل فإن خرج الوقت على القول المشهور صلاحها ظهراً ما
لم يتلبس بها في الوقت ولو بالتكبير
فيكملها جمعة لدخوله فيها في وقتها فوجب اتمامها للنهي عن قطع العمل والصلاة على
ما افتتحت عليه وهذا أيضاً يتمشى
على أصول العامة من الاكتفاء بإدراك التكبير في غيرها من الصلوات والذي يناسب
أصولنا اعتبار إدراك ركعة لان الوقت

شرط قطعا خرج منه ما لو أدرك ركعة فيه بقوله عليه السلام من أدرك من الوقت ركعة
إلخ فيبقى الباقي على أصله
وبالغ بعضهم فأبطلها بخروج الوقت قبل إكمالها بناء على أن الوقت شرط والخبر
حجة عليه فإن من أدرك ركعة فقد
أدرك الوقت بأجمعه وفي كونها مع خروج وقتها تصلى ظهرا تجوز فإن الظهر حينئذ
ليست هي الجمعة بل فرض مستقل برأسه
وربما أعيد الضمير المؤنث إلى وظيفة الوقت بمعنى أن وظيفة الوقت يوم الجمعة أحد
الامرين الجمعة مع الامكان والظهر
مع تعذرهما فإذا فات وقت الجمعة صليت الوظيفة ظهرا وفي بعض العبارات أنها مع
الفوات تقضى ظهرا وأراد
بالقضاء معناه اللغوي وهو الاتيان كما في قوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في
الأرض
ولا تجب الجمعة إلا بشروط
سبعة أحدها الإمام العادل أو من يأمره على الخصوص وهو مع حضوره موضع وفاق
وهو أوضح الحجة على ذلك وسيأتي
الكلام على هذا الشرط في حال الغيبة واحتج عليه أيضا بأن النبي صلى الله عليه وآله
كان يعين لامامة الجمعة وكذا
الخلفاء بعده كما يعين للقضاء وكما لا يصح أن ينصب الانسان مع حضور الامام نفسه
قاضيا من دون إذنه فكذا إمامة
الجمعة وبأن اجتماع الناس مظنة التنازع والحكمة تقتضي نفيه ولا يحصل إلا بالإمام
العادل إذ الفاسق تابع
في أفعاله لهواه لا لمقتضى الشرع وليس محلا للأمانة ولا يخفى ما في هذه الأدلة
وثانيها العدد وهو حضور أربعة
معه أي مع الامام فلا تنعقد بأقل من ذلك إجماعا ولا يشترط أزيد منه على المشهور
اقتصارا في تقييد إطلاق
الآية على موضع الوفاق ولصحيحة منصور عن الصادق عليه السلام أنه قال يجمع القوم
يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فما زاد
فإن كانوا أقل من خمسة فلا جمعة لهم وذهب الشيخ وجماعة إلى اشتراط ستة معه
لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
قال تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على أقل منهم الامام وقاضيه
والمدعى حقا والمدعى عليه والشاهدان
والذي يضرب الحدود بين يدي الامام وظاهر هذا الخبر مخالف للخبر المتقدم إلا أنه
ليس في قوته لصحة الأول

وفى سند الثاني الحكم بن مسكين وهو مجهول الحال وجمع الشيخ بينهما بحمل خبر السبعة على الوجوب العيني والخمسة على الوجوب التخيري واستحسنه في الذكرى وحمل الوجوب المنفى عن أقل من السبعة في خبرها على الوجوب الخاص أعني العيني لا مطلق الوجوب وقد عرفت أنه لا تعارض لعدم التكافؤ لان غاية الثاني كونه قويا وهو لا يعارض الصحيح وثالثها الجماعة فلا تنعقد فرادى وإن حضر العدد إجماعا وتحقق الجماعة بنية المأمومين الاقتداء بالامام فلو أدخلوا بها أو أحدهم لم تصح صلاة المخل ويعتبر في انعقاد الجمعة نية العدد المعترف وهل تجب نية الامام لها قيل نعم لظاهر قوله عليه السلام وإنما لكل امرئ ما نوى ولا اعتبار الجماعة في صلاته ولا تتحقق من قبله إلا بنيتها لعدم وقوع عمل بغير نية ومن ثم لا ينال فضيلة الجماعة في غير الجمعة إلا بها وفى دلالة الخبر على المطلوب نظر والدليل الثاني في خبر المنع وهو عين المتنازع ولا ريب أن اعتبار نيته أحوط وكيف قلنا لا يؤثر ترك نيته في بطلان الصلاة وهذا شرطان في الابتداء لا في الاستدامة لما سيأتي من إتمام الامام الجمعة لو انقض العدد بعد التلبس ورابعها الخطبتان قبل الصلاة وبعد دخول وقتها على المشهور الكائنتان من قيام فلا يجزى فعلهما من جلوس مع القدرة إجماعا وتأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله فتبطل صلاته وصلاة من علم حاله من المأمومين دون من لم يعلم ويبنى على ظاهر حال المسلم لو رأى جالسا فتصح الصلاة وإن علم فساد عذره بعدها ومع العجز تصحان من جلوس والأولى استنابة القادر مع الامكان ولو عجز عن الجلوس اضطجع ويجب في القيام الطمأنينة كما صرح به المصنف في التذكرة وغيره تأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله ولأنهما بدل من ركعتين المشتملة كل واحدة

منهما على حمد الله تعالى ويتعين الحمد لله وعلى الصلاة على النبي وآله عليهم السلام بلفظ الصلاة أيضا تأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله وعلى الوعظ الذي هو عبارة عن الوصية بتقوى الله تعالى والحث على الطاعات والتحذير من المعاصي والاعتزاز بالدنيا وزخارفها وما شاكل ذلك ولا يتعين لفظه لحصول الغرض بأي لفظ أدى ولأن النبي صلى الله عليه وآله ومن بعده لم يقتصروا على لفظ معين من الوعظ بخلاف الحمد والصلاة ولا يجب تطويله بل لو قال أطيعوا الله كفى نبه عليه المصنف في النهاية وقراءة سورة خفيفة قصيرة لموثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ينبغي للامام الذي يخطب بالناس يوم الجمعة أن يلبس عمامة في الشتاء والصيف ويتردى ببرد يمنية أو عدني ويخطب وهو قائم بحمد الله ويثني عليه ثم يوصي بتقوى الله ثم يقرأ سورة من القرآن قصيرة ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على محمد وآله وعلى أئمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات الحديث وفي سند هذا الحديث سماعة وعثمان (حماد خ ل) بن عيسى وهما واقفيان ومع ذلك ليس فيه تصريح بالوجوب لان ينبغي لا يقتضيه والرواية مشتملة على ما قطع بعدمه وهو اختصاص القراءة و الوعظ بالأولى والصلاة على النبي وآله بالثانية ومن ثم ذهب أكثر المتأخرين إلى عدم وجوب سورة كاملة بل اكتفوا بآية تامة الفائدة وهي ما استقلت بإفادة معنى يعتد به بالنسبة إلى مقصود الخطبة سواء تضمنت وعدا أم وعيدا أم حكما أم قصصا فلا يجزى نحو قوله مدهامتان وقوله فألقى السحرة ساجدين واستدلوا على الاجتزاء بالآية الواحدة برواية صفوان بن يعلى عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك وفي دلالة الرواية مع تسليمها على ذلك نظر واضح وروى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام الامر بقراءة سورة من القرآن في الخطبة الأولى وأنه يقول في الثانية أن الله يأمر بالعدل والاحسان إلخ واستدل بها في الذكرى على الاجتزاء بآية وقد عرفت أنها لا تدل عليه في الخطبتين إلا أن يقال الاكتفاء بها في أحدهما يستلزم الاكتفاء بها فيهما لعدم القائل بالفرق ويجب في الخطبتين أمور أخر النية على وجهها لأنها عبادة واجبة فلا بد فيها من النية

كالصلاة وقد نبه عليه
المصنف في
في النهاية وفي كونها شرطا فيهما أو واجبا لا غير نظر وكونهما بالعربية للتأسي فلا
تجزى الترجمة اختيارا ولو لم يفهم
العدد العربية ففي جوازهما بها وجهان من تعارض التأسي والغرض وهو الافهام والظاهر
أن الثاني مقدم ويجب على
الخطيب والسامع تعلم ما لا بد منه في الخطبتين من العربية لتوقف الواجب المطلق
عليه والترتيب بين أجزاء الخطبة الواجبة
فيقدم الحمد ثم الصلاة ثم الوعظ ثم القراءة فلو أدخل به استأنف على ما يحصل معه
الترتيب مع عدم فوات الموالاته ومع
نظر من الشك في وجوب الموالاته فيهما وخامسها عدم جمعة أخرى بينهما أقل من
فرسخ فتبطل اللاحقة كما سيأتي وهو المعبر
عنه بوحدة الجمعة في فرسخ فما دون لقول الباقر عليه السلام لا يكون بين الجمعيتين
أقل من ثلاثة أميال ولا فرق في ذلك
بين المصر والمصريين ولا بين حصول فاصل بينهما كدجلة وعدمه عندنا ويعتبر الفرسخ
من المسجد أن صليت فيه وإلا فمن
لغاية المصلين على ما ذكره بعض الأصحاب ويشكل الحكم فيما لو كان بين الامام
والعدد المعتبر وبين الجمعة الأخرى فرسخ
فضاعدا وبين بعض المأمومين وبينها أقل منه فعلى ما ذكره لا تصح الجمعة ويحتمل
بطلان القريب من المصلين خاصة
وسياتي أقسام المسألة وسادسها كمال المخاطب بها ويحصل بأمر تسعة التكليف
ويتحقق بالبلوغ والعقل فلا تجب على
الصبي وإن كان مميزا نعم تصح جمعته تمرينا وتجزيه عن الظهر التمرينية ولو صلى
الظهر ثم بلغ في أثناء الوقت وجب
عليه السعي إلى الجمعة فان أدركها وإلا أعاد ظهره لعدم أجزاء التمريني عن الواجب
وكذا لا تجب على المجنون نعم لو كان
جنونه أدوارا فاتفق مفيقا حالة الإقامة وجبت ثم إن استمرت الإفاقة إلى آخرها وإلا
سقطت ولو زال جنونه

ووقتها باق وجب السعي إليها كما مر والذكورة فلا تجب على المرأة على المشهور
لقول الباقر عليه السلام ووضعها
عن تسعة عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والأعمى
ومن كان على رأس فرسخين وفي حكمها
الخنثى المشكل للشك في سبب الوجوب أما لو التحق بالرجال وجبت مع احتمال
الوجوب مطلقا لعموم الأوامر خرج منها
المرأة فتبقى الخنثى للشك في أنوثتها وهو قريب واختار الشهيد وجماعة الأول
والحرية فلا تجب على العبد إجماعا منا
وعليه أكثر العامة ولا فرق في ذلك بين القن والمدبر والمكاتب الذي لم يتحرر منه شيء
وأما الولد للخبر والحضر أو حكمه
فلا تجب على المسافر للخبر وضابطه من يلزمه القصر في سفره فالعاصي وكثير السفر
ونأوي الإقامة عشرة ومن لا يتحتم
عليه التقصير كالكائن في أحد المواضع الأربعة الموجبة للتخيير في حكم الحاضر
والسلامة من العمى فلا تجب على غير البصر وإن
وجد قائدا أو كان قريبا من المسجد للعموم والسلامة من العرج البالغ حد الإقعاد أو
مشقة في السعي إليها بحيث لا يتحمل عادة
ومن المرض الذي يشق معه الحضور أو يوجب زيادة المرض ولو خاف بطؤ البرء
فالظاهر أنه كذلك ولا فرق بين أنواعه و
من الكبر المزمّن بحيث يعجز عن السعي إليها أو يحصل له مشقة لا تتحمل عادة وفي
حكم هذه الأعذار المطر والوحل والحر
والبرد الشديديان إذا خاف الضرر معها ومعلل المريض إذا خاف موته أو تضرره
بالحضور ومجهز الميت إذا خاف الضرر عليه بدونه وكذا خائف احتراق الخبز أو
فساد
الطعام ونحوهما والمحبوس بباطل أو حق يعجز عن أدائه وراجي العفو عن الدم
الموجب للقصاص أو الصلح باستناده دون
دون حد القذف وغيره من الحدود ذكر ذلك كله المصنف وغيره وخائف الظالم على
نفسه أو ماله أو عرضه ولو بضرب أو
شتم وسابها عدم بعد أكثر من فرسخين فلا تجب على من بعد عن موضع إقامتها
بذلك مع عدم إمكان الإقامة عنده
على المشهور لقول الصادق عليه السلام تجب على من كان منها على فرسخين فإن زاد
فليس عليه شيء وقد علم من الفتوى و
الخبر كون القدر المسقط لها الزيادة على الفرسخين دون قدرها وذهب بعض
الأصحاب إلى الاكتفاء بالقدر للخبر السالف

ويعارض بهذا الخبر ويجمع بينهما بأن المراد بمن كان على رأس فرسخين أن يكون
أزيد منهما دفعا للتناقض ويؤيده
إن الحصول على رأس الفرسخين فقط مستبعد فأطلق رأس الفرسخين على ما فيه زيادة
يسيرة إذا تقرر ذلك فجميع من
ذكر من ذوي الأعدار لا يجب عليهم حضور الجمعة وإن استحب لبعضهم كالمسافر
الحضور فإن حضر المكلف منهم الذكر موضع
الإقامة وجبت عليهم الجمعة وانعقدت بهم بمعنى أن العدد يكمل بهم لانتفاء المانع
وهو مشقة الحضور واحترز بالمكلف
عن الصبي والمجنون فلا تجب عليهما ولا تنعقد بهما وإن حضرا لعدم التكليف في
حقيهما وبالذكر عن المرأة فلا تجب عليها
أيضا وإن حضرت ولا تنعقد بها على المشهور بين الأصحاب بل كاد يكون إجماعا
لصحيحة منصور السالفة المتضمنة اعتبار
كون القوم خمسة لا أقل والقوم هم الرجال دون النساء بنص أهل اللغة وهو الظاهر من
مقابلتهم بالنساء في قوله
تعالى لا يسخر قوم من قوم إلخ وحسنة زرارة عن الباقر عليه السلام لا تكون الجمعة
على أقل من خمسة رهط قال الجوهري
الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة وغيرهما من الاخبار وخالف في
ذلك ابن إدريس فأوجب على المرأة
مع الحضور الصلاة واجتزأ بها عن الظهر غير أنها لا تحسب من العدد ولا شاهد له إلا
ما رواه حفص بن غياث عن بعض
مواليهم عليهم السلام عن الصادق عليه السلام إن الله فرض الجمعة على المؤمنين
والمؤمنات ورخص للمرأة والمسافر و
العبد أن لا يأتيها فإذا حضروها سقطت الرخصة ولزمهم الفرض الأول وهذه الرواية
وإن كانت ناصة على المطلوب
إلا أنه لا تصلح متمسكا خصوصا لابن إدريس المانع من العمل بأخبار الآحاد مع
اشتمالها على ضعف بحفص وإرسال
بعض الموالى وينبغي أن يستثنى أيضا المريض الذي يوجب حضوره مشقة شديدة أو
زيادة في المرض ونحوه من ذوي

الاعذار الموجبة لذلك ومن يخاف فوت المال أو النفس للنهي عن العبادة على ذلك التقدير المقتضى للفساد

وقد دخل فيمن تجب عليه الجمعة مع الحضور وتنعقد به المسافر والعبد ووجوبها عليهما مع الحضور وانعقادها بهما

بمعنى احتسابهما من العدد لو توقف عليهما أحد القولين في المسألة وهو مختار الشيخ في الخلاف على ما نقل عنه

في الذكرى وابن إدريس والمحقق لصحتها منهما فتنعقد وتجب ولأن ما دل على اعتبار العدد عام فيتناول المسافر (والعبد ط)

والقول الثاني عدم الوجوب والانعقاد واختاره الشيخ في المبسوط وتبعه المصنف في بعض كتبه لأنهما ليسا من أهل فرض الجمعة

فهما كالصبي ولأن الجمعة إنما تنعقد بهما تبعا لغيرهما فلا يكونان متبوعان ولأنه لو جاز ذلك لجاز انعقادها بجماعة

المسافرين والعبيد وإن لم يكن معهم حاضران وأحرار وأجيب بالفرق بينهما وبين الصبي لعدم تكليف الصبي دونهما

فلا يتصور الوجوب في حق الصبي بخلاف المسافر والعبد وكونهما تابعين عين المتنازع والتزام انعقادها بالمسافرين

والعبيد ممكن وفي المسألة قول ثالث وهو عدم وجوبها عليهما مع انعقادها بهما وهو الذي اختاره المصنف في القواعد

في المسافر (وتوقف في العبد صح) والشيخ على في الشرح ونقله عن الخلاف وحجتهم عموم ما دل على اعتبار العدد فيتناولهما وعدم الوجوب لا يقتضى عدم الانعقاد ويظهر من أصحاب القول الثاني أن فعلها لهما جائز وإن لم تجب عليهما ولم تنعقد بهما وأنها

تجزى عن الظهر بل ادعى بعضهم الاتفاق عليه وهذا لا يتم إلا مع نية الوجوب بها لان المندوب لا يجزى عن الواجب وحينئذ

تكون واجبة ليتحقق مطابقة النية للواقع وهو لا يوافق القول الثاني إلا أن يقال بوجوبها حينئذ تخييرا والمنفي

هو الوجوب العيني على تقدير حصوله فيتم الحكم في حال حضور الامام ويبقى الاشكال في زمان الغيبة لان الوجوب

فيه تخييري فلا يتم نفيه مع نيته وربما قيل بذلك في المرأة أيضا إذا حضرت فتصح منها الجمعة وتجزئها عن الظهر و

إن لم تجب عليها ولم تنعقد بها لما ذكر والاشكال واحد ووافق المصنف في المختلف على عدم وجوبها على العبد بالحضور

محتجا بأن وجوبها عليه مستلزم اشتمال التكليف على وجه قبح لان العبد لا يجب عليه

الحضور إجماعاً ولا يجوز إلا
بإذن مولاه لأنه تصرف في نفسه وهو ممنوع منه والأذن غير معلوم وعصمة مال الغير
واجبة فيكون حضوره ممنوعاً
منه فلا يكون معتداً به وأجيب بالتزام كون الحضور موقوفاً على إذن المولى فيزول
المانع وهذا الجواب يقتضى
كون النزاع لفظياً ولو ألزمه المولى بالحضور ففي تحتمها عليه وجهان يلتفتان إلى أن
المانع هل هو محض حق المولى
وقد زال أو قصور العبد عن تحتم وجوبها واستدل على التحتم بأن السيد يملك إلزامه
بالمباحات فبالعبادات أولى وفي
الأولوية منع لأن المباحات حق للسيد متعلق به والتكليفات حق للشارع لا تعلق للسيد
بها وإلا لأمكنه إيجاب
النوافل عليه وهو باطل
ويشترط في النائب المنصوب لإمامة الجمعة من قبل الإمام بل في إمام الجمعة مطلقاً
شرائط الإمامة
وهي ستة متفق عليها وثلاثة مختلف فيها فأول الستة البلوغ فلا تصح نيابة الصبي ولا
تنعقد إمامته لاتصافه بما
يرفع القلم فلا يؤمن ترك واجب أو فعل محرم منه مع تمييزه ومع عدمه لا اعتبار لأفعاله
والثاني العقل لعدم الاعتداد
بأفعال المجنون نعم لو كان جنونه أدواراً جازت إمامته وقت إفاقة لتحقق الأهلية حينئذ
وإن كره ومنع المصنف في
التذكرة من نيابته لا مكان عروضه حالة الصلاة ولأنه لا يؤمن احتلامه في نوبته وهو لا
يعلم فقد روى إن
المجنون يمني حالته ومن ثم استحباب المصنف في النهاية له الغسل بعد الإفاقة لهذه
العلة ولنقصه عن المراتب الجليلة وجوابه
أن تجويز العروض لا يرفع تحقق الأهلية وإلا لانتفت مطلقاً لأن إمكان عروض المانع
من موت وإغماء وحدث
قائم في كل وقت وعروض الاحتلام منفي بالأصل واستحباب الغسل لم يثبت عندنا
كما نبه عليه الشهيد رحمه الله

نعم هو مناسب لمذهب العامة فنقصه عن المراتب حينئذ غير واضح والثالث الايمان وهو التصديق بالقلب والاقرار باللسان بالأصول الخمسة بالدليل وإن كان إجماليا ممن لا يعرف شرائط الحد والبرهان فإن الأدلة التفصيلية والعلم بشرائط انتاجها ليست من الواجبات العينية بل الكفائية لدفع شبه الخصوم وقمع المتغلب على الدين بالبراهين وإنما اعتبر الايمان لان غير المؤمن ضال فاسق لمخالفته طريق ألحق المستند إلى التقصير في النظر فلا يصلح للإمامة والرابع العدالة وهي لغة الاستواء والاستقامة وشرعا كيفية راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى و المروءة وتحقق التقوى بمجانبة الكبائر وهي ما توعده عليه بخصوصه بالنار في الكتاب أو السنة وعدم الاصرار على الصغائر فعلا أو حكما والمراد بالمروءة ملكة تبعث على مجانبة ما يؤذن بخسة النفس ودناءة الهمة من المباحات والمكروهات وصغائر المحرمات بحيث لا يبلغ حد الاصرار كالأكل في الأسواق والمجامع والبول في الشوارع وقت سلوك الناس وكشف الرأس عند من ليس كذلك وأشباه ذلك مما يستهجن من أمثاله ويستنكر ممن هو على مثل حاله وكسرقة لقمة والتطيف بحبة في الصغائر ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وتفاوت مراتبهم وأزمنتهم وأمكنتهم فقد يكون الشيء مطلوباً في وقت مرغوباً عنه في آخر بالنسبة إلى ما ذكر أما ما ورد الشرع برجحانه كالاكتحال بالإثم والحناء فلا حرج فيه وإن أنكره المعظم واستهجنه العامة في أكثر البلاد وعلى اعتبار العدالة في الامام مطلقاً إجماع الأصحاب ويدل عليه أيضاً ظاهر قوله تعالى ولا تركنوا إلى الذين ظلموا وقول النبي صلى الله عليه وآله من طريق العامة لا تؤمن امرأة رجلاً ولا فاسق مؤمناً إلا أن يقهره سلطان الحديث وعن الرضا عليه السلام منع إمامة من يقارن الذنوب وروى الصدوق عن أبي ذر إمامك شفيحك إلى الله فلا تجعل شفيحك سفيهاً ولا فاسقاً والخامس طهارة المولد والمراد بها أن لا يعلم كونه ولد زناً والاجماع على عدم صحة إمامته ولا غيره بمن تناله الألسن مع حكم الشارع ظاهراً بصحة نسبه أو جهل الحال ولا يقدر ولادة الشبهة ولا كونه مجهول الأب لكن قيل بكرامة الايتام (بسوء؟) لنفرة النفس منهم الموجبة لعدم كمال الانقياد في العبادة

ونفى عنه البأس في الذكرى والسادس
الذكورة فلا يجزى كونه امرأة ولا خنثى لعدم جواز إمامتهما للرجال كما سيأتي وعدم
تكليفهما بهذه الصلاة وعلى القول
بجواز فعلها لها وأجزائها عن الظهر كما مر لا تصح إمامتهما أيضا لعدم انعقادها بهما
فلا بد من حضور العدد من الذكور فتمتنع
إمامتهما وفي جواز نيابة العبد والأبرص والأجذم والأعمى قولان أحدهما الجواز أما في
العبد فلصحيحة محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام في العبد يؤم القوم إذا رضوا به وكان أكثرهم قراءة قال لا بأس
وأما في ذي العيين المذكورين
فلقول الصادق عليه السلام أيضا وقد سئل عن المجذوم والأبرص هل يؤمان المسلم قال
نعم فقلت هل يتلى الله بهما المؤمن
قال نعم وهل كتب البلاء إلا على المؤمن ولأن البرص لا يرفع الأهلية وأما الأعمى
فالقول بجواز إمامته هو المعروف في المذهب
للأصل المقتضى للجواز ووجوب الجمعة عليه على تقدير حضورها فلا يمنع عدم
تكليفه بها قبله والثاني المنع أما في العبد
فلعدم تكليفه بها ولنقصه عن مرتبة الإمامة ولرواية السكوني عن الصادق عن أبيه عن
علي عليه السلام أنه قال لا يؤم
العبد إلا أهله وأما الأجذم والأبرص فلصحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام
خمسة لا يؤمون الناس على كل حال المجذوم
والأبرص والمجنون وولد الزنا والأعرابي وأما الأعمى فلعدم تمكنه من التحفظ من
النجاسات أفتى به المصنف في النهاية معللا
بذلك ونقله في التذكرة عن الأكثر مع أن القائل به غيره غير معلوم فضلا عن الأكثرية
والتعليل ضعيف كضعف رواية المنع
من إمامة العبد وقصورها عن مقاومة صحيحة محمد بن مسلم وحديث منع إمامة
الأجذم والأبرص يحمل على الكراهة جمعا
بينه وبين ما تقدم وغايته أنه يستلزم استعمال المشترك في كلا معنييه لان النهي في ولد
الزنا والمجنون للتحريم فإن

استعماله في معنييه جائز على قوله ومجازا يرتكب للمانع إجماعا فالقول بالجواز في الجميع أوضح فترجع الشرائط كلها إلى الايمان والعدالة وطهارة المولد وفي استحبابها حال الغيبة وإمكان الاجتماع قولان أحدهما المنع وهو قول المرتضى وسالار والشيخ في الخلاف وابن إدريس لفقد الشرط وهو الامام أو من نصبه فينتفى المشروط ولأن الظهر ثابتة في الذمة بيقين فلا يبرأ المكلف إلا بفعلها ولأنها لو شرعت حال الغيبة لوجب علينا فلا يجوز فعل الظهر وهو منتف إجماعا ووجه اللزوم إن الدلائل الدالة على الجواز دالة على الوجوب العيني في حال الحضور فلا وجه للعدول إلى التخييري حال الغيبة والثاني الجواز المعبر عنه بالاستحباب بمعنى كونه أحد الفردين الواجبين على التخيير وهو قول أكثر الأصحاب لعموم قوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله والامر للوجوب ولصحيحة زرارة قال حدثنا أبو عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت أنه يريد أن نأتيه فقلت نغدو عليك قال لا إنما عنيت عندكم وموثقة زرارة عن عبد الملك عن الباقر عليه السلام قال مثلك يهلك ولم يصل فريضة فرضها الله عليه قال قلت كيف أصنع قال صلوا جماعة يعنى صلاة الجمعة وصحيحة عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فما زاد والجمعة واجبة على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمسة المرأة والمملوك والمسافر والمريض والصبي ومثلها أخبار كثيرة مطلقة وهذا القول هو الواضح والجواب عن حجة الأول أن شرط الامام أو من نصبه إنما هو حال الحضور والامكان لا مطلقا وأين الدليل عليه ولو سلم لا يلزم سد باب الجمعة في حال الغيبة وتحريمها لان الفقيه الشرعي منصوب من قبل الامام وعموما لقول الصادق عليه السلام في مقبول عمر بن حنظلة فأنى قد جعلته عليكم حاكما وحكمهم عليهم السلام على الواحد حكم على الجماعة ومن ثم تمضي أحكامه ويجب مساعدته على إقامة الحدود والقضاء بين الناس وهذه الأشياء أعظم من مباشرة إمامة الصلاة فلا يتم القول بتحريمها مطلقا في حال الغيبة ونمنع تيقن وجوب الظهر في صورة النزاع فإنه عين المتنازع والدليل الدال على الوجوب أعم من الحتمي والتخييري ولما انتفى الحتمي في حال الغيبة

بالاجماع تعيين الحمل على التخييري ولولا الاجماع
على عدم العين لما كان لنا عنه عدول فإن قيل مقبول عمر بن حنظلة إنما دل على
نصب الصادق عليه السلام للمتصف بالشرائط
في عصره وزمان إمامته فلا يلزم تعديه لما سيأتي إن شاء الله في القضاء أن النائب
ينعزل بموت الامام قلنا الكلام
الآتي إنما هو في المنصوب الخاص مع أن انعزاله بموت الامام موضع النزاع فقد ذهب
جماعة من الأصحاب إلى عدم انعزاله
أما المنصوب العام فلا ينعزل إجماعا ولا يعلم ذلك من إجماع الأصحاب على نفوذ
حكم الفقيه الجامع للشرائط في حال الغيبة
وجواز إقامته للحدود وغيرها ووجوب مساعدته والترافع إليه فكيف يحكم بانعزاله أو
يشك فيه مع هذا الاجماع واعترض
على الاستدلال بأخبار الجواز باستناد الجواز في الأولين إلى أذن الامام المستلزم لنصب
نائب لأنه من باب المقدمة إذ لا
خلاف في اشتراط إذنه حال الحضور وقد نبه عليه المصنف في النهاية بقوله لما إذنا
لزرارة وعبد الملك جاز لوجود المقتضى
وهو إذن الإمام ويحمل الأخير على المقيد كما حمل مطلق الآية عليه ولو في بعض
الأحوال وجوابه أن حكمهم عليهم السلام
على الواحد من أهل عصرهم غير مقصود عليه بل هو حكم على الجماعة واستلزام
الخاص نايبا لا يقتضى استلزام باقي
الجماعة لعدم دلالة اللفظ عليه فإن ذلك الاستلزام لم يستفد من لفظ الحديث بل من
أمر خارج وهو توقف الجمعة
مع حضوره على إذنه وهذا المعنى مفقود في حال الغيبة فإنه غير متيقن حتى يجب
المصير إليه والمطلق يجب حمله على إطلاقه
مع عدم تعيين التقييد وهو هنا كذلك وعلى تقدير تقييدهما بالامام أو من نصبه لا
يستلزم القول بالتحريم في
حال الغيبة مطلقا لان الفقيه نائب الإمام عليه السلام على وجه العموم وبالجملة فأصالة
الجواز وعموم الآية والاخبار

ليس لهما مانع صالح فتعين القول بالجواز ثم على تقديره هل يشترط في شرعيتها حينئذ الفقيه الشرعي أم يكفي اجتماع باقي الشرائط والايتمام بإمام يصح الاقتداء به في الجماعة أكثر المجوزين على الثاني وهم بين مطلق للشرعية مع إمكان الاجتماع والخطبتين وبين مصرح بعدم اشتراط الفقيه وممن صرح به أبو الصلاح ونقله عنه المصنف في المختلف وصرح به أيضا الشهيد في الذكرى والمستند إطلاق الأوامر من غير تقييد بالامام أو من نصبه عموما أو خصوصا خرج منه ما أجمع عليه وهو مع إمكان إذنه وحضوره فيبقى الباقي على أصل الوجوب من غير شرط قال في الذكرى بعد حكاية الجواز عن الأكثر مع إمكان الاجتماع والخطبتين ويعلل بأمرين أحدهما إن الاذن حاصل من الأئمة الماضين فهو كالاذن من إمام الوقت ولأن الفقهاء حال الغيبة يباشرون ما هو أعظم من ذلك بالاذن والتعليل الثاني إن الاذن إنما يعتبر مع إمكانه أما مع عدمه فيسقط اعتباره ويبقى عموم القرآن والايخبار خاليا عن المعارض ثم ذكر أخبار كثيرة مطلقة قال والتعليلان حسنان والاعتماد على الثاني وعبارة أبي الصلاح في الكافي تناسب التعليل الثاني فإنه قال ما هذا لفظه لا تتعد الجمعة إلا بإمام الملة أو منصوب من قبله أو من تتكامل له صفات إمام الجماعة عند تعذر الامرين وهذه العبارة صريحة في سقوط اعتبار إذن الإمام أو من نصبه مع التعذر كحال الغيبة وإن الفقيه ليس شرطا فيها حينئذ وفي بعض عبارات الأصحاب ما يدل على الأول كعبارة الشهيد في الدروس والمصنف في النهاية فإنهم عبروا بأن الفقهاء يجمعون في حال الغيبة ولا صراحة فيها بتحتم ذلك وغايته أن يكون قولاً آخر وقد بالغ المحقق الشيخ علي رحمه الله في إنكار القول الثاني من قولي الجواز وزعم إن كل من قال بالجواز اشترط فيه حضور الفقيه محتجا عليه بدعوى جماعة من الأصحاب منهم الشهيد في الذكرى والمصنف في التذكرة والنهاية وغيرهما الاجماع على اشتراط الامام أو نائبه في شرعية الجمعة وفي الدعوى والسند منع ظاهر أما الدعوى فقد بينا من صرح بخلافها وأما الاجماع فإنما نقلوه على حالة الحضور لا على الغيبة فإنهم يتدوّن بحال الحضور ويذكرون فيه الاجماع ثم يذكرون

حال الغيبة ويذكرون الخلاف فكيف يتحقق الاجماع في موضع النزاع فراجع أنت كلامهم تجده كما قلناه وأوضح ما في ذلك عبارة الذكري التي نقل عنها دعوى الاجماع في ذلك فإنه ذكر المسألتين في سطر واحد قال التاسع إذن الإمام كما كان النبي صلى الله عليه و آله يأذن لائمة الجمعات وأمير المؤمنين عليه السلام بعده وعليه إطباق الامامية هذا مع حضور الامام وأما مع غيبته كهذا الزمان ففي انعقادها قولان أصحابها وبه قال معظم الأصحاب الجواز إذا أمكن الاجتماع والخطبتان انتهى ثم علل الجواز بالتعليقين السابقين وهذا كما ترى صريح في اختصاص الاجماع بحالة حضوره ووقوع الخلاف في اشتراط إذنه عليه السلام في حال غيبته وإن الأكثر على العدم وعبارة باقي أصحاب المطولات قريبة من ذلك فتدبر فإن قيل الأوامر الدالة على الوجوب إنما استفيد منها الوجوب العيني كما هو موضع وفاق بالنسبة إلى حالة الحضور ومدعاكم الوجوب التخيري وأحدهما غير الاخر قلنا أصل الوجوب ومطلقه مشترك بين العيني والتخييري ومن حق المشترك أن لا يخصص بأحد معنييه إلا بقريضة صارفة عن الاخر أو مخصصة والوجوب العيني منفي حال الغيبة بالاجماع فيختص الفرد الاخر فإن قيل لو كان عدم إمكان الشرط موجبا لسقوط أثره وأعمال أصل الأوامر لزم جوازها فرادى عند عدم إمكان الجمع وبأقل من العدد تعذره وغير ذلك مما يتعذر فيه أحد الشروط وهو باطل إجماعا فأبي فارق بين الشروط قلنا هذا السؤال حق ومن خواص الشرط أن يستلزم فقدته فقد المشروط إلا أن هذا الشرط وهو إذن الإمام ليس له مستند يرجع إليه من كتاب أو سنة كما ورد في باقي الشروط وإنما العمدة في إثباته على الاجماع

كما قررناه سابقا ولا ريب أن الاجماع إنما وقع على الاشتراط في حالة الحضور لا الغيبة فإنه نفس المتنازع بل الأكثر على عدم الاشتراط فتحرر من ذلك أن لا دليل على الاشتراط في حالة الغيبة يجب المصير إليه فإن قيل هذا غير مطابق لما احتج به الشهيد رحمه الله في الذكرى فإنه اعتمد على أن الاذن إنما يعتبر مع الامكان لا مع التعذر وهو راجع إلى ما أوردناه في السؤال وما ذكرتم يقتضى منع الاشتراط مطلقا بل في حال الحضور قلت مؤدى الجوابين واحد عند التأمل وإن اختلفت العبارة فإن إمكان الاذن الذي سلم الاشتراط معه هو حالة الحضور وسقوطه عند عدم الامكان هو حالة الغيبة فيرجع الامر إلى ما قلناه وإن كان ظاهره يدل على خلاف ذلك ومما يوجب حمله على ما ذكرناه فساده على تقدير حمله على ظاهره للقطع بأن الشرط لا يسقط اعتباره عند تعذره مطلقا لكن قد يتفق ذلك في بعض الشروط لكنه على خلاف الأصل المعروف في أحكام الشروط واعلم أنه ليس المراد باستحبابها على تقدير مشروعيتها كونها مندوبة لأنها تجزى عن الظهر الواجبة للاجماع على أنها متى شرعت أجزاء عن الظهر والمندوب لا تجزى عن الواجب بل المراد أنها أفضل الفردين الواجبين تخييرا فهي مستحبة عينا ولا منافاة بينهما فإن أفراد الواجب المنخير متى كانت متفاوتة في الفضيلة كان حكمها كذلك وهذا المعنى أولى مما قيل أن الاستحباب متعلق بالاجتماع لا بالجمعة نفسها ولو صلى الظهر من وجب عليه السعي إلى الجمعة لم تسقط الجمعة بل يجب عليه أن يحضر الجمعة فإن أدركها صلاها وإلا أعاد ظهره لفساد الأولى إذ لم يكن مخاطبا بها بخلاف ما لو لم يكن مخاطبا بالجمعة فصلى الظهر في وقت الجمعة فإنها صحيحة إذ ليس هو من أهل فرض الجمعة فلو حضر موضع إقامتها بعد الصلاة لم يجب فعلها لتحقيق الامتثال لكن يستحب طلبا لفضيلة الجماعة وفاقا للتذكرة ويستثنى منه الصبي لو بلغ بعد إن صلى الظهر ندبا فإنها لا تجزى عن الواجب بل يجب الحضور إلى الجمعة والصلاة فإن قامت أعاد الظهر ولو فرض كونه من أهل الجمعة وظن إدراكها وصلى الظهر ثم تبين أنه في وقت الظهر لم يكن بحيث يدرك الجمعة وجب إعادة الظهر أيضا لكونه متعبدا بظنه فكان المتعين عليه فعل الجمعة على حسب ظنه ولو لم

يكن شرائط الجمعة مجتمعة في أول وقتها لكن يرجو اجتماعها قبل خروجه فهل له تعجيل الظهر أم يجب الصبر إلى أن يحصل هي أو اليأس منها كل محتمل وإن كان الصبر أولى لان وظيفته الجمعة ووقتها متسع فلا يتحقق الانتقال منها إلى الظهر إلا بعلم عدمها ويدرك المأموم الجمعة بإدراك الامام راعيا في الركعة الثانية على المشهور لان إدراك الركوع موجب لادراك الركعة (وإدراك الركعة مع الامام صح) موجب لادراك الجمعة و يشهد للأول قول الصادق عليه السلام إذا أدركت الامام وقد ركع فكبرت وركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وإن رفع الامام رأسه قبل أن ترقع فقد فاتتك وللثاني قوله عليه السلام من أدرك ركعة من الجمعة فليضف إليها أخرى ولا فرق في إدراك الركعة بإدراكه راعيا بين أن يكون المأموم والامام راعيا وعدمه بل المعتبر اجتماعهما في حد الراكع وهل يقدر في ذلك شروع الامام في الرفع مع عدم تجاوزه حد الراكع ظاهر الرواية ذلك لأنه علق الحكم على رفع الرأس ويمكن العدم حملا للرفع على كماله أو على ما يخرج عن حده لان ما دونه في حكم العدم واشترط الشيخ في النهاية إدراك تكبيرة الركوع لقول الباقر عليه السلام لمحمد بن مسلم إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة ويعارض بالأولى وترجح الأولى بالشهرة أو بحمل هذه على الأفضلية أو على ظن فوت الركوع توفيقا واشترط المصنف في التذكرة إدراك ذكر الركوع ولا شاهد له وهذا الحكم كله آت في باقي الجماعة فرع لو شك بعد الركوع هل أدركه راعيا أو رافعا تعارض أصلا عدم الادراك والرفع فيتساقطان ويبقى المكلف في عهدة الواجب للشك في الاتيان به على وجهه فيجب الاستيناف والعدد المتقدم شرط في الابتداء

لا في الدوام فلو انقض العدد في الأثناء أتم إمام الجمعة وإن كان وحده كما يقتضيه ظاهر العبارة للنهي عن قطع العمل وظاهر قوله تعالى وتركوك قائما على قول بعض المفسرين إن المراد قائما في الصلاة واعتبر المصنف في التذكرة إدراك ركعة لقوله عليه السلام من أدرك ركعة من الجمعة فليضف إليها أخرى ولا دلالة فيه على المتنازع ولو انقض الامام خاصة أو مع غيره وجب على من بقي الاستمرار وتقديم من يتم معه جماعة فإن تعذر أكملت فرادى فتكون الجماعة أيضا شرطا في الابتداء لا في الدوام وكذا التوقف على إذن الامام ولو انفضوا قبل التلبس بالصلاة سقطت لفقد الشرط ابتداء وكذا لو انقض ما ينقص به العدد ويمكن دخوله في العبارة بحمل العدد على الهيئة المجموعة منه فيصدق فواتها بفوات بعض اجزائها ولا فرق بين انفضاضهم قبل الخطبة أو بعدها أو في أثناءها ولو عادوا أعادها من رأس إن لم يسمعوا أركانها وإلا بنى وإن طال الفصل لعدم ثبوت اشتراط الموالاة فيها ويجب تقديم الخطبتين على الصلاة تأسيسا بالنبي والأئمة صلوات الله عليهم وقضاء لحق الشرطية فلو عكس بطلت وتأخيرهما عن الزوال على المشهور لقوله تعالى إذا نودي للصلاة فاسعوا أمر بالسعي بعد النداء الذي هو الأذان فتكون الخطبة بعده ولقوله عليه السلام هي صلاة ولمضمرة محمد بن مسلم يخرج الامام بعد الأذان فيصعد المنبر فيخطب وذهب جماعة من الأصحاب منهم الشيخ والمحقق إلى جوازهما قبل الزوال وجعل في الذكرى إيقاعهما بعد الزوال أولى لصحيفة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك ويخطب في الظل الأول ويقول جبرئيل يا محمد قد زالت فأنزل فصل ونزلها المصنف في المختلف على أن المراد بالظل الأول هو الفئ الزائد على ظل المقياس إلى أن يصير مثله ومعنى زوال الشمس حينئذ ميلها عن الظل الأول كما أن زوالها المعروف ميلها عن دائرة وسط النهار وهو تنزيل بعيد لأنه خلاف المعروف لغة من الظل والزوال فإن الظل ما قبل الزوال كما أن الفئ ما بعده والأصل عدم النقل فالاحتراز بالظل الأول إنما وقع عن الفئ وكذا الزوال حقيقة شرعية في ميل الشمس عن الدائرة

المذكورة فحمله على غيره غير جائز والعجب أن المصنف يرى أن آخر وقت الجمعة صيرورة الظل مثل الشخص ثم يأول هذا الخبر بما يقتضى فعلها بعد هذا الوقت واعترض بأن الخبر لا دلالة فيه على مذهب الشيخ لأنه ليس للظل الأول معنى معين يصار إليه عند الاطلاق فإن الأولية أمر إضافي يختلف باختلاف المضاف إليه وإنما يشعر به قوله قد زالت ولأنه لا بد لتقدير شيء مع الظل الأول وليس تقدير انتهائه مثلا أولى من تقدير انقضائه وبأن أول الحديث يشعر بخلاف مرادهم لأن فعلها حين زوال قدر شراك ربما يقتضى مضي زمان يسع الخطبة وحينئذ يمكن كون المراد فعلها في أول الزوال الذي لا يعلمه كل أحد وفعل الصلاة عند تحقق ذلك وظهوره والجواب إن التقييد بالظل كاف في التمييز عن الفئ الحادث بعد الزوال ووصفه بالأولية جاز كونه بيانا من قبيل قوله ولا طائر يطير بجناحيه فإن الظل لا يكون إلا أولا بالإضافة إلى الفئ أو يكون احترازا عن الحادث بعد الزوال فإنه قد يسمى أيضا ظلا ومن ثم يقال آخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله ويؤيد هذا المعنى قول جبرئيل بعد الخطبة قد زالت فأنزل ولا يحتاج الظل الأول تقدير شيء مما ذكر فإنه وقع ظرفا للخطبتين فيكون المراد فعلهما في زمانه وفعل الصلاة بعد الزوال قدر شراك لا يدل على خلاف ما دل عليه الكلام فإن قدر الشراك أمر قليل ولو فرض طول له لم يضر وفعله صلى الله عليه وآله لهما في زمان لا يعلمه كل أحد إن كان مع علمه صلى الله عليه وآله بحصول الزوال لم يكن لقول جبرئيل بعد ذلك قد زالت فائدة وإن كان صلى الله عليه وآله لم يعلم بالزوال حال الخطبة حكمه حكم ما قبل الزوال مع احتياج ذلك كله إلى تقدير وتكلف لا يقتضيه

المقام فما ذكره الشهيد رحمه الله من الأولوية في محله ويجب أيضا الفصل بين الخطبتين بجلسة للتأسي ولقول الصادق عليه السلام تجلس بينهما جلسة لا تتكلم فيها وهو خبر معناه الامر ويجب فيها الطمأنينة ويكفي مسماها وفاقا للتذكرة وقد ذكر المصنف وغيره كونها خفيفة فلو أطالها بما لا يحل بالموالاة لم يضر وإلا ففي بطلان الخطبة الماضية نظر من الشك في اشتراط الموالاة وكونه هو المعهود شرعا ولو كان يخطب جالسا لعجزه فصل بين الخطبتين بسكتة واحتمال المصنف الفصل بالاضطجاع ورفع صوته بالخطبتين حتى يسمع العدد المعبر في الجمعة فصاعدا لان المقصود من الخطبة لا يحصل بدونه ولأن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا خطب رفع صوته كأنه منذر جيش ولو حصل مانع من السمع سقط الوجوب دون الخطبتين والجمعة لعموم الامر ولو أمكن ذلك بالانتقال إلى موضع آخر فالظاهر وجوبه من باب المقدمة ما لم يشتمل على مشقة لا تتحمل عادة لعموم الامر ولو صليت الجمعة فرادى لم تصح لما تقدم من اشتراط الجماعة وعدم الشرط موجب لعدم المشروط وإن حصلت باقي الشرائط من العدد وغيره ولو اتفقت جمعتان بينهما أقل من فرسخ بطلتا معا إن اقترنتا لما مر من اعتبار الوحدة في الفرسخ فيمتنع الحكم بصحتهما معا أو بصحة واحدة لاستحالة الترجيح بغير مرجح فلم يبق إلا بطلانهما هذا إذا كان الامامان مستويين في الاذن وعدمه حيث تصح أما لو اختص أحدهما بالاذن فجمعيته هي الصحيحة لفساد الأخرى ويتحقق الاقتران بتكبيره الاحرام من الامامين دون غيرها من الأفعال لان بها يحصل الدخول في الصلاة والتحرر بها ويتحقق ذلك بشهادة عدلين ويتصور ذلك بكونهما غير مخاطبين بالجمعة وهما في مكان يسمعان التكبيرين وحكمهما حينئذ أن يعيد الجميع الجمعة إن كان وقتها باقيا أما مجتمعين مع إمام واحد أو مفترقين بأزيد من فرسخ وإلا صلوا الظهر وإلا أي وإن لم تقترنا بل سبقت أحديهما الأخرى بالتكبير وعلمت بطلت اللاحقة لا غير فيصلى أصحابها الظهر إن لم يدر كوا الجمعة مع السابقة وإلا تعينت الجمعة وهذا إذا كانا مأذونين وإلا صح المأذون لا غير وإن تأخر للنهي عن اشتغال السابقة بالصلاة وترك الحضور مع

النائب ويشترط أيضا
عدم علم كل من الفريقين بصلاة الأخرى وإلا لم يصح كل منهما للنهي عن الانفراد
بالصلاة عن الأخرى المقتضى للفساد
وكذا تبطل صلاة الفرقة المشتبهة بين كونها سابقة أو لاحقة أو مقارنة سواء حصل
الاشتباه ابتداء أم علم
الحال ثم نسي ومقتضى بطلان الصلاة في هذه الصور إعادة الجمعة على وجه صح
لعدم تيقن حصولها مع اتساع الوقت
وإلا الظهر وهو اختيار الشيخ رحمه الله وخالفه في ذلك المصنف في غير هذا الكتاب
فأوجب على الفريقين إعادة الظهر
على تقدير علم السابق في الجملة واشتباه عينه إما ابتداء أو بعروض نسيان بعد إن كان
معلوما للقطع بحصول الجمعة
صحيحة فلا تعاد وإعادة الجمعة وصلاة الظهر عليهما مع اشتباه السبق والاقتران لتوقف
يقين البراءة على
كل منهما لان الواقع في نفس الامر إن كان هو السبق فالفرض هو الظهر وإن كان
الاقتران فالفرض هو الجمعة وحيث
لا يقين بأحدهما لم يتيقن البراءة من دونهما وحينئذ فيجتمعون على الجمعة أو يتباعدون
ولا ريب أنه أحوط غير إن في تعيينه
نظرا لان الجمعة في الذمة بيقين إذ هي فرض المكلف فلا يعدل عنها إلى الظهر إلا مع
تعين حصولها وهو منتف و
وجوب الفرضين على خلاف الأصل فقول الشيخ هنا أجود وهو اختيار الشهيد رحمه
الله وهل يشترط مغايرة الامام
لاحد الفريقين نظر من احتمال كون جمعته صحيحة في الواقع فلا تشرع له الإعادة
ومن وجوب فعلها ظاهرا على كل
منهم والمعتق بعضه لا تجب عليه الجمعة وإن هياها السيد على أن يكون لكل منهما
من الزمان ما يناسب حقه واتفقت
في يومه لبقاء استخدام الرق المانع واستصحاب الحكم الواقع وللشيخ قول بوجوبها
عليه حينئذ لانقطاع سلطنة السيد عن

استخدامه

ويحرم السفر يوم الجمعة بعد الزوال قبلها أي قبل صلاة الجمعة لاستلزامه ترك الواجب بوجوبها بأول

الوقت وإن كان متسعا وإنما يحرم مع الاختيار وعدم وجوبه فلو كان مضطرا إليه بحيث يؤدي تركه إلى فوات

الغرض أو التخلف عن الرفقة التي لا يستغنى عنها أو كان سفر حج أو غزو يفوت الغرض منهما مع التأخر فلا تحريم

ولا فرق في التحريم بين أن يكون بين يديه جمعة أخرى يمكنه إدراكها في الوقت وعدمه لاطلاق النهي مع احتمال عدم

التحريم في الأول لحصول الغرض ويضعف بأن السفر إن ساغ أوجب القصر فتسقط الجمعة حينئذ فيؤدي إلى سقوطها فيحرم

فلا تسقط عنه فيؤدي التحريم إلى عدمه وهو دور ومتى سافر بعد الوجوب كان عاصيا فلا يترخص حيث تفوت الجمعة

فيؤدي السفر من موضع تحقق الفوات قاله الأصحاب وهو يقتضى عدم ترخص المسافر الذي يفوت بسفره الاشتغال

بالواجب من تعليم ونحوه أو يحصل في حالة الإقامة أكثر من حالة السفر لاستلزامه ترك الواجب المضيق فهو أولى من

الجمعة خصوصا مع سعة وقتها ورجاء حصول جمعة أخرى أو للاحه واستلزامه الحرج لكون أكثر المكلفين لا ينفكون عن

وجوب التعلم فيلزم عدم تقصيرهم أو فوات أغراضهم التي تتم بها نظام النوع غير ضائر والاستبعاد غير مسموع و

لان الكلام في السفر الاختياري الذي لا يتعارض فيه وجوبان وكذا يحرم يوم الجمعة الأذان الثاني وهو ما وقع ثانيا

بالزمان بعد أذان آخر واقع في الوقت سواء كان بين يدي الخطيب أم على المنارة أم على غيرها لتأدي الوظيفة بالأول

فيكون هو المأمور به وما سواه بدعة لأنه لم يفعل في عهده عليه السلام ولا في عهد الأولين وإنما أحدثه عثمان أو

معاوية على اختلاف بين نقلة العامة وإذا لم يكن مشروعا أولا فتوظيفه ثانيا على الوجه المخصوص يكون بدعة وإحداثا

في الدين ما ليس منه فيكون محرما ولا يجبر كونه ذكر الله لمنع كون جميع فصوله ذكرا وليس الكلام فيما يجعل من فصوله

ذكرا مطلقا من غير أن يعد وظيفة خاصة كما يفعله العامة يوم الجمعة على الخصوص فضعف حينئذ قول المعتمر ومن تبعه بالكراهة

استضعافا للرواية الدالة على بدعيته واحتجاجا بكونه ذكر الله وأولها في الذكرى بأن
البدعة ما لم يكن في عهده
صلى الله عليه وآله وهي تنقسم إلى محرمة ومكروهة فلا دلالة لها على التحريم لأنها
أعم وكل ذلك قد اندفع بما
قدمناه وسبق في باب الأذان ما يزيده تحقيقا والفرق بين الأذان الثاني وبين المكرر
الموصوف بالاستحباب يستفاد
من ظواهر الأحوال وانضمام القرائن المستفادة من مواظبة العامة عليه في ماضي الأعصر
إلى اليوم حتى لو تركه تارك
أنكروه عليه بخلاف ما يتكرر من الأذان في غير ذلك اليوم والوقت ولو فرض إن مكلفا
منا إذن ثانيا في ذلك الوقت
بعد إن أذن غيره لا بقصد التوظيف المخصوص بل الأذان المكرر فالظاهر عدم تحريمه
بل هو الأولى في وقت التقية أما
تكرره من المؤذن الواحد فلا وجه له غير البدعة وذهب بعض الأصحاب إلى أن الأذان
المحرم ما لم يكن واقعا بين يدي
الخطيب سواء وقع أو لا أم ثانيا فإنه ثان باعتبار الاحداث لقول الباقر عليه السلام كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
إذا خرج إلى الجمعة قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون ويضعف بأن كيفية الأذان
الواقع في عهده صلى الله عليه وآله
غير شرط في شرعيته إذ لو وقع قبل صعود الخطيب أو خطب على الأرض ولم يصعد
منبرا لم يخرج بذلك عن الشرعية وإنما
المحدث ما فعل ثانيا كيف كان وقد روى محمد بن مسلم قال سألته عن الجمعة فقال
أذان وإقامة يخرج الإمام بعد الأذان
فيصعد المنبر وكذا يحرم البيع وشبهه من العقود والايقاعات بعد الزوال أما تحريم البيع
فلقوله تعالى وذروا البيع أمر
بتركه حينئذ فيكون فعله محرما والمراد بالنداء الأذان الواقع بعد الزوال وإنما علقه
المصنف على الزوال لأنه السبب الموجب
للصلاة والنداء إعلام بدخول الوقت فالعبرة به فلو اتفق تأخر الأذان عن أول الوقت
نادرا لم يؤثر في التحريم السابق

لوجود العلة وهو وجوب السعي المترتب على دخول الوقت وإن كان في الآية مترتبا على الأذان ولو فرض عدم الأذان لم يسقط وجوب السعي فإن المندوب لا يكون شرطا للواجب وأكثر الأصحاب علقوا التحريم على الأذان لظاهر الآية بل صرح بعضهم بالكراهة بعد الزوال قبل الأذان وهو أوضح دلالة وإن كان ما هنا أجود وعلقه في الخلاف على جلوس جلوس الخطيب على المنبر وكأنه بناء على ما تقدم من وقوع الأذان بين يديه وأما ما أشبه البيع من الإجازة والصلح والنكاح والطلاق وغيرها فألحقها به المصنف وجماعة للمشاركة في العلة المومى إليها في قوله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون وإنما خص البيع لان فعله كان أكثريا لأنهم كانوا يهبطون إلى المدينة من سائر القرى لأجل البيع والشراء وأيضا فان ظاهر الآية يقتضى وجوب السعي بعد النداء على الفور لا من جهة الامر لعدم دلالة على الفورية كما حقق في الأصول بل من جهة إن الامر بترك البيع والسعي إلى الصلاة قرينة إرادة المسارعة فيكون كل ما نافها كذلك قال في الذكري ولو حملنا البيع على المعاوضة المطلقة التي هي معناه الأصلي كان مستفادا من الآية تحريم غيره قال ولأن الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده ولا ريب إن السعي مأمور به فيتحقق النهى عن كل ما ينافيه من بيع وغيره من سائر الشواغل عن السعي وجعل الأخير أولى وفيهما نظر لان البيع حقيقة شرعية في المعارضة الخاصة ويجب حمل اللفظ على حقيقته الشرعية مع الامكان مقدمة على أختيها فلا يتجه حمل البيع على المعنى اللغوي والامر بالشئ إنما يستلزم النهى عن ضده العام الذي هو النقيض لا الأضداد الخاصة وقد تقدم تحقيقه غير مرة وهو عمدة الشهيد رحمه الله في الاستدلال في غير هذه المسألة فلا حجة في الآية على تحريم الأضداد من هذا الوجه ومنع في المعتبر من تحريم غير البيع اقتصارا بالمنع على موضع اليقين والقياس عندنا باطل وتوقف فيه المصنف في بعض كتبه وعلى تقدير التحريم ينعقد البيع لو أوقعه حينئذ لعدم المنافاة بين قول الشارع لا يبيع وقت النداء وإن بعت ملكت الثمن ولأن النهى إنما دل على الزجر عن

الفعل والصحة أمر آخر وهذا بخلاف النهى في العبادات فإنه يقتضى الفساد لتحقق المنافاة بين الصحة والنهى فإن صحيح العبادة ما وافق مراد الشارع وما نهى عنه لا يكون مرادا له وذهب الشيخ إلى البطلان بناء على أن النهى مفسد مطلقا وتحقيق المسألة في الأصول واعلم أنه لو كان أحد المتعاقدين مخاطبا بالجمعة دون الاخر فالتحريم في حق المخاطب بحاله وهل يحرم في حق الاخر أو يكره خلاف والتحريم متجه لمعاونته له على الاثم المنهى عنها في قوله ولا تعاونوا على الاثم وهو يقتضى التحريم ويكره السفر يوم الجمعة للمخاطب بها بعد الفجر وقبل الزوال لما فيه من منع نفسه من أكمل الفرضين مع قرب وقته وحضور اليوم المنسوب إليه وإن لم يحرم لعدم وجود السبب وإضافته إلى الجمعة لا يوجب كون مجموع اليوم سببا وفي وجوب الاصغار من المأمومين إلى الخطبة بمعنى استماعهم لها تاركين للكلام ووجوب الطهارة في الخطيب حالة الخطبة من الحدث والخبث وتحريم الكلام على الخطيب والمأمومين قولان أحدهما الوجوب في الأولين و تحريم الأخير لان فائدة الخطبة لا تتم إلا بالاصغاء ولصحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام إنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهي صلاة حتى ينزل الامام فجعل عليه السلام الخطبتين صلاة وكل صلاة تجب فيها الطهارة ويحرم الكلام ولا يرد إن ذلك في الصلاة الشرعية وليست مرادة هنا بل أما المعنى اللغوي أو التشبيه بحذف أدواته فلا تتم كلية الكبرى أو تفسد الصغرى أو لا يتحد الوسط لان اللفظ يجب حمله على المعنى الشرعي ومع تعذره يحمل على أقرب المجازات إلى الحقيقة المتعذرة وهو يستلزم المطلوب فيجب مساواتهما للصلاة في كل ما يدل على خلافه دليل يجب المصير إليه وللتأسي في الطهارة بالنبي وآله عليهم السلام وهذا هو الأجود والقول الثاني عدم وجوب الاصغاء وعدم وجوب الطهارة وعدم

تحريم الكلام ذهب إليه جماعة اعتمادا على الأصل وفي الكلام على صحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال إذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد أن يتكلم حتى يفرغ الامام من خطبته ولفظة لا ينبغي تدل على الكراهة وإن النبي صلى الله عليه وآله لم ينكر على من سأله في حال خطبته عن الساعة إلى أن سأل ثلثا فأجابه صلى الله عليه وآله ولو حرم الكلام لا نكره صلى الله عليه وآله والجواب إن لا ينبغي كما تصلح للمكروه تصلح للحرام فلتحمل عليه جمعا بينها وبين ما تقدم وجوابه صلى الله عليه وآله وعدم إنكاره جاز استناده إلى علمه بضرورة السائل والضرورة مبيحة للكلام قطعاً بل نقل فيه المصنف الاجماع في التذكرة وقد علم من الدليل أن الطهارة من الحدث والخبث شرط وبذلك صرح الشهيد في البيان وفي الذكرى والدروس خصها بالحدثية لا غير ولعل الأقوال حينئذ ثلاثة ومقتضى الدليل أيضا وجوبها على الإمام والمأموم لكن لم أقف على قائل بوجوبها على المأموم كما ذكره في الكلام فلذلك قيدناه بالخطيب ووجوب الاصغاء غير مختص بالعدد لعدم الأولوية نعم سماع العدد شرط في الصحة ولا منافاة بينهما فيأثم من زاد وإن صحت الخطبة كما أن الكلام لا يبطلها أيضا وإن حصل الاثم وهل يجب إسماع من يمكن سماعه من غير مشقة و إن زاد عن العدد نظر من وجوب الاصغاء عليه كما سيأتي وهو لا يتم إلا مع إسماعه ومن كون الوجوب بالنسبة إلى الزائد عن العدد مشروطا كما سيأتي فلا منافاة وربما قيل بعدم وجوب الاسماع مطلقا لأصالة البراءة وإن وجب الاستماع لتغاير محل الوجوبين فلا يستلزم وجوب الاصغاء على المأموم وجوب الاسماع على الخطيب ولأن وجوبه مشروط بإمكان السماع كما مر وإنما يجب الاصغاء ويحرم الكلام على من في حقه السماع فالبعيد الذي لا يسمع و الأصم لا يجب عليهما ولا يحرم لعدم الفائدة ولا يحرم غير الكلام مما يحرم في الصلاة خلافا للمرتضى ولا فرق بين الامام والمؤتم في تحريم الكلام لظاهر الخبر السالف وربما فرق بينهما وخص التحريم بغير الامام لتكلم النبي صلى الله عليه وآله حال الخطبة وقد عرفت أن مطلق الكلام غير محرم وهل يحرم الكلام بين

الخطبتين الظاهر ذلك لقوله عليه السلام
 في الحديث السالف هي صلاة حتى ينزل الامام وحالة الجلوس بينهما وما حفها قبل
 نزوله فيدخل في
 المغيا وجوزه المصنف لعدم سماع شئ يشغله عنه الكلام واعلم أن وجوب الاصغاء
 يستلزم تحريم الكلام على المأموم
 لان ترك الكلام جزء تعريف الاصغاء كما نص عليه بعض أهل اللغة فلا يحصل بدونه
 لكن المصنف جمع بينهما لفائدة التأكيد
 أو التعليم لادخال الامام فإنه لا يجب عليه الاصغاء ويجب عليه ترك الكلام على أحد
 القولين وفي الصحاح أصغيت إلى
 فلان إذا ملت بسمعك نحوه وهذا التعريف لا يستلزم ترك الكلام فيمكن بناء كلام
 المصنف عليه أيضا فالاصغاء
 على الأول أخص من الاستماع وعلى الثاني مرادف له والممنوع من سجود الركعة
 الأولى على الأرض مع
 الامام لكثرة
 الزحام ونحوه لا يجوز له أن يسجد على ظهر غيره أو رجليه إجماعا بل ينتظر حتى
 يتمكن من السجود ولو بعد قيام الامام
 للثانية ويسجد ويلحق الامام بمعنى إدراكه من الصلاة قدر ما أدركه الامام إن أدركه
 قبل الركوع ويغتفر ذلك
 للحاجة والضرورة ومثله وقع في صلاة عسفان حيث سجد النبي صلى الله عليه وآله
 وبقي صف لم يسجد معه والمشارك
 بينهما الحاجة فإن تعذر إدراكه قبل الركوع لم يلحق لفوات معظم الركعة الثانية وبعض
 الأولى والمجموع قدر ركعة
 كاملة ويسجد معه في الركعة الثانية ويفهم من قوله فإن تعذر لم يلحق بعد قوله إنه
 يلحق قبل الركوع إنه لو أدركه راعيا
 لا يلحق أيضا لعدم وصفه حينئذ بكونه قبل الركوع فيدخل في القسم الثاني وقد نص
 المصنف وغيره هنا أيضا على اللحق
 فيقوم منتصبا مطمئنا يسيرا بغير قراءة ثم يركع ومتى سجد معه في الثانية ولم يكن أدرك
 الركوع ينوي بهما أي بالسجدتين

للكعبة الأولى لأنه يسجد لها بعد ثم يتم الصلاة بعد تسليم الامام وإنما وجب أن ينوي
بهما الأولى دون باقي السجودات
لتخالف سجديته وسجديتي إمامه ولو نوى بهما للركعة الثانية بطلت صلاته على
المشهور لمكان الزيادة وحكم المرتضى
والشيخ في أحد قولييه بعدم البطلان بذلك وبحذفهما ويأتي بسجديتين للأولى لرواية
حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام
فيمن زوحم عن سجود الأولى ولم يقدر على السجود حتى سجد الإمام للثانية إن لم
ينو تلك السجدة للركعة
الأولى لم يجز عنه الأولى ولا الثانية وعليه أن يسجد سجديتين وينوي أنهما للركعة
الأولى وعليه بعد ذلك ركعة تامة
يسجد فيها والرواية ضعيفة السند بحفص والزيادة عمدا مبطله فالبطلان أوجه ومال
الشهيد في الذكرى إلى العمل بمضمونها
لشهرتها وعدم وجود ما ينافيها في هذا الباب وزيادة السجود تغتفر في المأموم إذا
سجد قبل إمامه ونقل عن الشيخ جواز
الاعتماد على كتاب حفص ولو سجد مع الإمام والحال هذه من غير نية الأولى ولا
الثانية فقولان أيضا أوضحهما الصحة
حملا للاطلاق على ما في ذمته فإنه لا يجب لكل فعل من أفعال الصلاة نية وإن كان
المصلي مسبوqa وإنما يعتبر للمجموع النية
أولها واختار المصنف البطلان محتجا بأن أفعال المأموم تابعة لإمامه فالاطلاق ينصرف
إلى ما نواه الإمام وقد نوى الثانية
فينصرف فعل المأموم إليه ويرده أن وجوب المتابعة لا يصير المنوي للإمام منويا
للمأموم كما في كل مسبوق ولا يصرف فعله
عما في ذمته والأصل يقتضى الصحة وقد تضمنت الرواية إطراح السجود هنا أيضا كما
يطرح لو نوى به الثانية و
القائل بهما واحد
ويستحب أن يكون الخطيب بليغا بمعنى جمعه بين الفصاحة التي هي عبارة عن خلوص
الكلام من ضعف
التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد وعن كونها غريبة وحشية وبين البلاغة وهي القدرة
على تأليف الكلام المطابق
لمقتضى الحال من التخويف والانذار وغيرهما بحيث يبلغ بركنه المطلوب من غير
إخلال ولا إملا ل وإنما استحسب ذلك
لكون الكلام حينئذ يكون له أثر بين في القلوب وذلك أمر مطلوب وأن يكون مواظبا
على الفرائض محافظا عليها في أوائل

أوقاتها متصفا بما يأمر به مجانبا عما ينهى عنه ليكون لوعظه موقع في النفوس
والمباكرة إلى المسجد للامام وغيره
روى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام إن الجنان لتزخرف وتزين يوم الجمعة
لمن أتاها وإنكم تتسابقون
إلى الجنة على قدر سبقكم إلى الجمعة وروى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
تجلس الملائكة يوم الجمعة على باب المسجد
فيكتبون الناس على منازلهم الأول والثاني حتى يخرج الامام والمراد بالمباكرة على ما
ذكره المصنف في التذكرة التوجه
بعد الفرج وإيقاع صلاة الفجر فيه والاستمرار ولتكن المباكرة بعد التأهب لها بالغسل
وحلق الرأس وقص الأظفار
والشارب والسكينة في الأعضاء حالة الخروج إلى المسجد أو في جميع اليوم بمعنى
الاعتدال في حر كاتها والطيب ولبس أفخر
الثياب وأعلاها ثمنا ولتكن بيضاء قال الصادق عليه السلام ليتزين أحدكم يوم الجمعة
ويتطيب ويسرح لحيته ويلبس أنظف ثيابه
وليتهيأ للجمعة وليكون عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار وعن النبي صلى الله عليه
وآله أحب الثياب إلى الله البيض و
يتأكد التحمل في حق الامام والزيادة فيه على غيره وربما استشكل تقديم الغسل على
المباكرة لما مر في صدر الكتاب
من استحباب تأخيره إلى آخر وقته وكونه كلما قرب من الزوال كان أفضل ومن ثم لم
يذكره المصنف هنا فيما تقدم
على المباكرة لكنه موجود في بعض الاخبار وطريق الجمع حمل استحباب التأخير على
عدم معارضة طاعة أعظم منه فإن
المباكرة إلى المسجد مشتملة على عدة طاعات المسارعة إلى الخير والكون في
المسجد وما يترتب عليه من الذكر والدعاء
وتلاوة القرآن والصلاة وغيرها فمتى باكر المكلف استحباب له تقديمه ولتحصل الفائدة
التي شرع لأجلها وإن لم يباكر
لمانع أو اقتراحا آخر الغسل والتعمم شتاء وصيفا والرداء وليكن يمينه أو عدنيا روى
ذلك عن الصادق عليه السلام وللتأسي

ولأنه أنسب بالوقار والاعتماد على شئ حال الخطبة من سيف أو عكاز أو قوس أو قضيب تأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله ولقول الصادق عليه السلام يتوكأ على قوس أو عصا والسلام أولاً أي أول ما يصعد المنبر على الناس على المشهور لرواية عمرو بن جميع رفعه عن علي عليه السلام أنه قال من السنة إذا صعد الامام المنبر أن يسلم إذا استقبل الناس ونفى الشيخ في الخلاف استحبابه استضعافاً للرواية ويجب عليه رد جواب السلام كفاية لعموم الامر برد التحية واعلم

أن جميع هذه السنن مندوبة للامام وقد يشركه غيره في بعضها وهي أوساطها وإن كان المشترك أيضاً للامام أكد وعلى هذا فيمكن كون الاستحباب في كلام المصنف متعلقاً بالخطيب وبالمصلي على حسب ما يمكن المقصد الثالث

في صلاة العيدين وهما اليومان المعروفان وأحدهما عيد وياؤه منقلبة عن وأو لأنه مأخوذ من العود أما لكثرة عوايد الله تعالى على عباده ورحمته فيه وأما لعود السرور والرحمة بعوده والجمع أعياد على غير قياس لان حق الجمع رد الشئ إلى أصله لكن للزوم الياء في مفرده بقيت في الجمع أو للفرق بين جمعه وجمع عود الخشب وتجب صلاة العيدين عندنا عينا إجماعاً بشروط الجمعة إلا الخطبتين فإنهما وإن وجبتا فيها لكنهما متأخرتان عنها فلا تكونان شرطاً ثم

إن اجتمعت الشرائط التي من جملتها الامام أو من نصبه وجبت جماعة لا غير كالجمعة ومع تعذر الحضور مع الجماعة وإن كان الامام حاضراً أو اختلال الشرائط الصادق بفقد بعضها تستحب جماعة وفرادى وشرط الوحدة معتبر مع وجوبهما معا لا مع نديهما أو ندب أحديهما ولا مدخل للفقيه حال الغيبة في وجوبها في ظاهر الأصحاب وإن كان ما في الجمعة من الدليل قد يتمشى هنا إلا أنه يحتاج إلى القائل ولعل السر في عدم وجوبها حال الغيبة مطلقاً بخلاف الجمعة أن الواجب الثابت في الجمعة إنما هو التخيري كما مر أما العيني فهو منتف بالاجماع والتخيري في العيد غير متصور إذ ليس معها فرد آخر يتخير بينها وبينه فلو وجبت لوجبت عينا وهو خلاف الاجماع وما ذكره

المصنف هو المشهور بين الأصحاب و ذهب بعضهم إلى أنها عند اختلال الشرائط تصلى فرادى لا غير والعمل على المشهور إلا أنها متى صليت فرادى لا يخطب المصلى لانتفاء المقتضى ولا يشترط في جواز فعلها مندوبة خلو الذمة من قضاء واجب لما مر من عدم اشتراطه في مطلق المندوبة خلافاً للأكثر وكيفية أن يكبر للافتتاح ويقرأ بعده الحمد وسورة ويستحب أن تكون سورة الأعلى لرواية إسماعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام وقيل الأفضل الشمس لصحيحة جميل عن الصادق عليه السلام وفيهما دلالة على اشتراكهما في الأفضلية ثم يكبر بعد الفراغ من القراءة ويقنت بعده بما شاء من الدعاء وأفضله المرسوم وهو اللهم أهل الكبرياء والعظمة إلخ ثم يكبر ويقنت وهكذا خمسا ويكبر بعد قنوت التكبيرة الخامسة تكبيرة الركوع وهي السادسة بالإضافة إلى الخمس مستحباً و يركع ثم يسجد سجدتين على الوجه المقرر ثم يقوم إلى الركعة الثانية فيقرأ الحمد وسورة ويستحب الشمس على الأول والغاشية على الثاني ثم يكبر ويقنت أربعاً كما مر ثم يكبر الخامسة مستحباً للركوع ثم يسجد سجدتين ويتشهد ويسلم هذا هو المشهور في كيفية بين الأصحاب ومذهب الأكثر وذهب ابن الجنيد إلى أن التكبير والقنوت في الركعة الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها ومستند المشهور صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام يقرأ فاتحة الكتاب ثم الشمس ثم يكبر خمس تكبيرات ثم يكبر ويركع بالسابعة ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر أربع تكبيرات قال وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وفي معناها آخر ومستند ابن الجنيد أيضاً أخبار صحاح ترجح هذه عليها الشهرة ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال على المشهور بل قيل أنه إجماع وبه وردت الأخبار وذهب بعض الأصحاب إلى أن أول وقتها انبساط الشمس ولو فاتت فلم تصل في وقتها لم تقض على المشهور لعدم الدليل وعدم ترتب القضاء على فوات الأداء كما حقق في الأصول ولقول الباقر

عليه السلام من لم يصل مع الامام في جماعة فلا صلاة له ولا قضاء عليه وقال ابن إدريس يستحب قضاؤها وقيل تقضى أربعا كالجمعة في إبدالها بالظهر وهو اختيار ابن الجنييد وابن بابويه روى أبو البخري عن الصادق عليه السلام من فاته العيد فليصل أربعا ثم اختلفا فذهب ابن الجنييد إلى كون الأربع مفصولات بالتسليم وابن بابويه إلى كونها بتسليمة واحدة قال في الذكرى ولم نقف على مأخذهما ورواية الأربع مع ضعف سندهما مطلقة ويحرم السفر على المخاطب بها بعد طلوع الشمس قبل الصلاة لاستلزامه اسقاط الواجب بعد حصوله هذا إذا كان إلى مسافة فلو كان إلى ما دونها اعتبر في التحريم استلزامه تفويتها ويكره بعد الفجر لاستلزامه اسقاط الواجب بعد قربه ولرواية عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام إذا أردت الشخوص في يوم عيد فانفجر الصبح وأنت في البلد فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد ولما لم يثبت الوجوب حمل النهي على الكراهة والخطبة بعدها إجماعا وتقديما بدعة عثمانية روى محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام أن عثمان لما أحدث أحداثه كان إذا فرغ من الصلاة قام الناس (ليرجعوا صح) فلما رأى ذلك قدم الخطبتين واحتبس الناس للصلاة ثم تبعه بنوا أمية وابن الزبير ثم انعقد إجماع المسلمين على كونهما بعد الصلاة وروى العامة إن مروان قدم الخطبة فقال له رجل خالفت السنة فقال ترك ذاك فقال أبو سعيد الخدري أما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله يقول من رأى منكم منكرا فلينكره بيده فمن لم يستطع فلينكره بلسانه فمن لم يستطع فلينكره بقلبه وذلك أضعف الايمان واختلف في وجوب الخطبة فذهب المصنف وجماعة إلى الوجوب لمداومة النبي والأئمة عليهم السلام عليها المقتضى لوجوب التأسى ولم ينقل تركها عن أحد منهم والأكثر على الاستحباب بل ادعى في المعبر عليه الاجماع وليس في الاخبار تصريح بالوجوب قال في الذكرى والعمل بالوجوب أحوط واستماعها مستحب اجماعا لا واجب ولهذا أخرتا عن الصلاة ليتمكن المصلى من تركهما وروى عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله العيد فلما قضى الصلاة قال أنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب واستحباب الاستماع بعد نفي

الوجوب ظاهر لما فيه من الاتعاظ
وحضور مجالس الذكر المؤدى إلى إقبال القلوب على الله تعالى وهما خطبتان
كخطبتي الجمعة لكن ينبغي أن يذكر في خطبة
الفطر ما يتعلق بالفطرة ووجوبها وشرائطها وقدر المخرج وجنسه ومستحقه وفي
الأضحى أحكام الأضحى وفي وجوب
القيام فيهما والجلوس بينها نظر وكذا في استحباب الجلوس قبلهما ونفاه المصنف في
بعض كتبه لان استحبابه في الجمعة
لأجل الأذان وهو منفي هنا وفي كون شرعيته لذلك شك ولو اتفق عيد وجمعة تخيير
من صلى العيد في حضور الجمعة
على المشهور بين الأصحاب ولا فرق في ذلك بين من كان منزله قريبا أو بعيدا خلافا
لابن الجنيد حيث خص الرخصة
بالبعيد ولابن البراج حيث منع أصل الرخصة لمشهور صحيحة الحلبي أنه سأل أبا عبد
الله عليه السلام عن الفطر والأضحى
إذا اجتمعنا يوم الجمعة قال اجتمعنا في زمان علي عليه السلام فقال من شاء أن يأتي
الجمعة فليأت ومن قعد فلا يضره و
يصلى الظهر وخطب عليه السلام خطبتين جمع فيهما بين خطبة العيد وخطبة الجمعة
وهذه الرواية كما تدل على التخيير مطلقا
تبطل القولين الآخرين وترفع المقتضى لوجوب الصلاتين كما احتج به ابن البراج ويعلم
الامام الناس ذلك في خطبة
العيد وجوبا كما فعل أمير المؤمنين عليه السلام ويجب عليه الحضور لصلاة الجمعة
فإن اجتمع معه تمام العدد صلاحها وإلا
فلا وروى إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن عليا عليه السلام كان
يقول إذا اجتمع للامام عيدان في يوم
واحد فإنه ينبغي أن يقول للناس في خطبته الأولى أنه قد اجتمع لكم عيدان فأنا أصليهما
جميعا فمن كان مكانه قاصيا
فأحب أن ينصرف عن الآخر فقد أذنت له وبهذه الرواية تمسك ابن الجنيد على
اختصاص الرخصة بالقاصي ويضعف بأن

استفادة التخصيص من باب المفهوم فلا يعارض المنطوق السابق وفى وجوب التكبيرات الزائدة على اليومية وهي الخمس في الأولى والأربع في الثانية ووجوب القنوت بينها أي بعد كل تكبير كما مر فإن البنية تقتضي نقص قنوت وليس مرادا قولان أحدهما وهو مختار المصنف في غير هذا الكتاب والأكثر الوجوب لان النبي صلى الله عليه وآله والأئمة صلوا كما كذلك والتأسي بهم واجب ولأنهم عليهم السلام نصوا على وجوب صلاة العيد ثم بينوا كيفيتها وذكروا التكبيرات الزائدة والقنوت في بيان الكيفية وهو يقتضى الوجوب لان بيان الواجب وقال الشيخ في أحد قوليه أنهما مستحبان واختاره المحقق لصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام إن عبد الملك بن أعين سئله عن الصلاة في العيدين فقال الصلاة فيهما سواء يكبر الامام تكبيرة الصلاة قائما كما يصنع في الفريضة ثم يزيد في الركعة الأولى ثلث تكبيرات وفى الأخرى ثلثا سوى تكبيرة الصلاة والركوع والسجود وإن شاء ثلثا وخمسا وإن شاء خمسا وسبعا بعد أن يلحق ذلك إلى وتر فتحويزه عليه السلام الاقتصار على الثلث التي لا قائل بوجوبها فقط يدل على استحباب التكبير والقنوت تابع له وحمل الشيخ في الاستبصار الرواية على التقية لموافقتهما مذهب كثير من العامة وللجمع بينها وبين ما دل على الوجوب كقول الكاظم عليه السلام في صحيحة يعقوب بن يقطين ثم يكبر ويقرأ ثم يكبر خمسا ويدعو بينها ثم يكبر أخرى ويركع بها فذلك سبع تكبيرات بالتي افتتح بها ثم يكبر في الثانية خمسا يقوم فيقرأ ثم يكبر أربعا ويدعو بينهن ثم يركع بالتكبيرة الخامسة وكل ذلك وقع بيانا للواجب بالأمر المؤدى بصيغة الخبر فيكون واجبا واشتماله على الامر بالمندوب كما في تكبيرة الركوع لا يخرج الباقي عن وضعه لان ذلك إنما خرج بدليل خارج وإلا لكان واجبا أيضا كما ذهب إليه بعض الأصحاب وفى جعل الدعاء بين التكبيرات في الخبر تجوز لان القنوت الأخير ليس بينها كما لا يخفى وقد تبعه المصنف في العبارة ويستحب الاصحاح بها وهو الخروج بها إلى الصحراء إلا بمكة شرفها الله للتأسي بالنبي صلى الله عليه وآله فإنه كان يصلحها خارج المدينة وعن الصادق عليه السلام على أهل الأمصار أن يبرزوا في أمصارهم في العيدين إلا أهل مكة فإنهم يصلون في المسجد الحرام هذا مع الامكان

وعدم المشقة الشديدة المنافية للخروج
من مطر أو وحل وإلا صليت في المساجد قال الصادق عليه السلام في رواية هارون بن
حمزة الخروج يوم الفطر والأضحى
إلى الجبانة حسن لمن استطاع الخروج إليها والخروج ماشيا حافيا لما روى أن النبي
صلى الله عليه وآله لم يركب بعيد
ولا جنازة وإن عليا عليه السلام قال من السنة أن تأتي العيد ماشيا وترجع ماشيا ولأن
الرضا عليه السلام لما
خرج لصلاة العيد في عهد المأمون خرج حافيا راويا عن النبي صلى الله عليه وآله أنه
قال من أغبرت قدمه في سبيل الله
حرمها الله على النار وليكن الخروج بالسكينة في أعضائه فليمش من غير استعجال ولا
حركة تؤذن بعدم الخشوع
وبالوقار في نفسه بمعنى طمأنينتها وثباتها في حالة كونه ذاكرة لله في طريقه لما نقل
عن الرضا عليه السلام في السالف
وتبعه المأمون في المشي والحقار التواضع والذكر وأن يطعم قبله أي يأكل قبل الخروج
وهو بفتح الياء وسكون
الطاء
وفتح العين مضارع طعم بكسرهما كعلم يعلم هذا في عيد الفطر وبعد في الأضحى مما
يضحي به والفرق مع
النص وجوب الافطار يوم الفطر بعد وجوب الصوم فينبغي المبادرة إلى المأمور به بعثا
لنفس على تلقى الأوامر المتضادة
ورفعا لهواجس النفس وهذا المعنى لا يوجد بأجمعه في الأضحى نعم يستحب الأكل
من الأضحى ولا يكون إلا بعد الصلاة
والمستند الأصلي الخبر فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان لا يخرج في
الفطر حتى يفطر ولا يطعم يوم الأضحى
حتى يصلى وعن الصادق عليه السلام أطعم يوم الفطر قبل أن تصلى ولا تطعم يوم
الأضحى حتى ينصرف الامام وعن الباقر
عليه السلام لا تأكل يوم الأضحى إلا من أضحيتك إن قويت وإن لم تقو فمعدور
وليكن الفطر في الفطر على الحلو كما ذكره

الأصحاب وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان يأكل في الفطر قبل خروجه
تمرات ثلثا أو خمسا أو سبعا أو أقل أو أكثر
وفى الذكرى أفضل الحلاوة السكر وأما الإفطار على التربة الحسينية صلوات الله على
مشرفها فقد شرط في الذكرى
لجوازه أن يكون به علة وحمل الرواية الدالة على الجواز مطلقا على الشذوذ واستحب
المصنف في النهاية الاصبح بصلاة عيد الفطر
أكثر من الأضحى لمكان الإفطار قبلها وإخراج الفطرة وعمل منبر بكسر الميم وفتح
الباء الموحدة بعد النون من طين في الصحراء
ولا ينقل منبر الجامع لقول الصادق عليه السلام المنبر لا يحول من موضعه ولكن يجعل
للامام شئ يشبه المنبر من طين فيقوم عليه
فيخطب الناس ثم ينزل ولو عمل من حجارة أو خشب ونحوهما تأدت السنة وإن كان
المنقول أولى والتكبير في الفطر عقيب أربع
صلوات أولها المغرب ليلته وآخرها صلاة العيد وفى الأضحى عقيب خمس عشرة
صلاة إن كان بمنى ناسكا أوله أي أول
العدد ظهر العيد وآخره صلاة الفجر يوم الثالث عشر وفى غيرها أي غير منى عقيب
عشر صلوات والقول باستحباب التكبير
هو المشهور بين الأصحاب لرواية سعد النقاش عن أبي عبد الله عليه السلام أما أن في
الفطر تكبيرا ولكنه مسنون قال قلت
وأين هو قال في ليلة الفطر في المغرب والعشاء الآخرة وفى صلاة الفجر وصلاة العيد
وإذا ثبت الاستحباب في الفطر ثبت
في الأضحى لعدم القائل بالفرق وذهب المرتضى إلى وجوب التكبير فيهما محتجا
بالاجماع وبقوله تعالى ولتكبروا لله على
ما هديكم واذكروا الله في أيام معدودات والامر للوجوب والاجماع ممنوع والامر قد
يرد للندب ويتعين حمله عليه هنا
جمعا بينه وبين ما دل على الاستحباب ولضعف القول بالوجوب وندوره واختلف في
كيفية والمشهور الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا ويزاد في
الأضحى بعد قوله على ما أولانا و
رزقنا من بهيمة الأنعام وقيل يكبر في أوله ثلثا وبعد لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد
وروى غير ذلك والكل حسن
ويستحب رفع الصوت به لغير المرأة والخنثى لان فيه إظهارا لشعائر الاسلام ويستوى
فيه الذكر والأنثى والحر والعبد و
الحاضر والمسافر والمنفرد والجامع ومن هو في بلد صغير أو كبير لعموم الاخبار ولو

فات صلاة يذكر بعدها فقضاها
كبر عقبيها وإن خرجت أيام التشريق ولو نسي التكبير خاصة أتى به حيث ذكر ويكره
التنفل بعدها إلى الزوال وقبلها
للامام والمأموم لصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ليس قبلها ولا بعدها صلاة
ذلك اليوم إلى الزوال إلا بمسجد
النبي صلى الله عليه وآله فإنه يصلى ركعتين فيه قبل خروجه لقول الصادق عليه السلام
ركعتان من السنة ليس تصليان
في موضع إلا بالمدينة يصلى في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله في العيد قبل أن
يخرج إلى المصلى ليس ذلك إلا بالمدينة
لان رسول الله صلى الله عليه وآله فعله والمراد أن من كان بالمدينة يستحب له أن
يقصد المسجد قبل خروجه فيصلى
فيه ركعتين ثم يخرج إلى المصلى وفي تأدى ذلك من أكثر العبارات خفاء ولو أقيمت
الصلاة في مسجد لعذر استحبت صلاة
التحية فيه أيضا لأنه موضع ذلك قال في التذكرة صلى وإن كان الامام يخطب ولا
يصلى العيد لأنه إنما من له الاشتغال مع
الامام بما أدرك لا قضاء ما فاته
المقصد الرابع في صلاة الكسوف وفي نسبتها إلى الكسوف مع كونه
بعض أسبابها تغليب وتجاوز ولو عنونها بصلاة الآيات كما صنع الشهيد رحمه الله كان
أجود تجب عند كسوف الشمس و
القمر ويقال خسوف القمر أيضا وقد يطلق على الشمس أيضا الخسوف وقد ذكر
جماعة من أهل اللغة الفعل المسند إليهما بغير همز
يقال كسفت الشمس وخسف القمر ولا يقال انكسفت وفي الاخبار توجد الصيغتان
والثانية أكثر ووجوب الصلاة بكسوف
الكوكبين مذهب الأصحاب أجمع لقول النبي صلى الله عليه وآله إن الشمس والقمر
آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده
لا يكسفن لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا والامر للوجوب وروى جميل
عن أبي عبد الله عليه السلام قال صلاة

الكسوف فريضة وتجب أيضا عند الزلزلة وهي رجفة الأرض على ما ذكره في الصحاح وقد توجد مع الزلزلة تأكيدا كما روى عن أحدهما عليهما السلام إن صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر والرجفة والزلزلة عشر ركعات وأربع سجعات وعلى وجوب الزلزلة معظم الأصحاب ولم يتعرض لها أبو الصلاح والآيات المخوفة وكان ينبغي تأخر ذكرها عما عده فإن الجميع

آيات فيقول وباقي الآيات والريح المظلمة وباقي أخاويف السماء ووجه الوجوب في الجميع صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم قالوا قلنا لأبي جعفر عليه السلام هذه الرياح والظلم التي تكون هل يصلى لها فقال كل أخاويف السماء من ظلمة وريح أو فراغ فصل له صلاة الكسوف حتى تسكن والامر للوجوب قال الصدوق إنما يجب الفزع إلى المساجد والصلاة لأنه آية تشبه آيات الساعة فأمر أن تتذكر القيمة عند مشاهدتها بالتوبة والإنابة والفزع إلى المساجد التي هي بيوته في الأرض و

المستجير بها محفوظ في ذمة الله تعالى فيجب لجميع هذه الأسباب صلاة ركعتين في كل ركعة خمس ركوعات وكيفيتها أن يكبر للاحرام ثم يقرأ الحمد وسورة إن شاء ثم يركع ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ثم يركع يفعل هكذا خمسا ثم يسجد بعد القيام من الركوع الخامس سجدتين ثم يقوم فيصلى الركعة الثانية كذلك ويتشهد ويسلم وهذه أفضل كيفياتها ويجوز أن

يقرأ في كل قيام بعض السورة فيقوم من الركوع يتمها إن شاء من غير أن يقرأ الحمد وإن شاء لم يتمها في قيامه الثاني بل يبعث في الجميع ووزع السورة على الركعات الخمس الأول بحيث يتمها في القيام الخامس وكذا السورة في الركعة الثانية و مستند هذا التفصيل رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر والصادق عليهما السلام تبدأ فتكبر لافتتاح الصلاة

ثم تقرأ أم الكتاب وسورة ثم ترقع ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم ترقع الثانية ثم ترفع رأسك فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم ترقع الثالثة ثم ترفع رأسك فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم ترقع الرابعة ثم ترفع رأسك فتقرأ أم الكتاب وسورة ثم ترقع الخامسة فإذا رفعت رأسك قلت سمع الله لمن حمده ثم تخر ساجدا سجدتين ثم تقوم فتصنع كما صنعت في الأولى

قلت وإن هو قرأ سورة واحدة في الخمس يفرقها بينها فقال أجزأته أم القرآن في أول مرة وإن قرأ خمس سور فمع كل سورة أم القرآن وبقي هنا صور أخرى متشعبة من الكيفيتين وهي جواز التبويض في بعض القيام والاكمال في بعض بحيث يتم له في الخمس سورة فصاعدا ولا يجب اكمالها في الخامس إن كان قد أكمل سورة قبل ذلك في الركعة ومتى أكمل سورة وجب عليه إعادة الحمد في القيام الذي بعده ولا يجزى في التبويض الاقتصار على أقل من آية وحينئذ فيجزي الاخلاص في الخمس لأنها خمس آيات ومتى ركع عن بعض سورة تخير في القيام بين القراءة من موضع القطع ومن غيره من السورة متقدما ومتأخرا ومن غيرها وتجب الحمد فيما عدا الأول مع احتمال عدم الوجوب في الجميع ويجب مراعاة السورة في الخمس كما مر ولو سجد عن بعض سورة كما لو كان قد أكمل غيرها قبل ذلك وجب إعادة الحمد ثم له البناء على ما مضى والشروع في غيرها فإن بنى وجب عليه سورة أخرى في باقي القيام أو بعضه ووقتها أي وقت هذه الصلاة من حين ابتداء الكسوف إن كان سببها الكسوف إلى ابتداء الانجلاء عند الأكثر لرواية حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال ذكروا انكساف الشمس وما يلقي الناس من شدته فقال إذا انجلي منه شئ فقد انجلي وذهب المحقق والشهيد رحمه الله إلى امتداد الوقت إلى تمام الانجلاء لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله إذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله تعالى والصلاة حتى ينجلي ولأن كسوف البعض في الابتداء سبب في الوجوب فكذا في الاستدامة ولقول الصادق عليه السلام في رواية معوية بن عمار إذا فرغت قبل أن ينجلي فأعد ولو كان الوقت قد خرج لم تشرع الإعادة ولأن وقت الخوف ممتد فيمتد وقت الصلاة لاستدفاعه وأجاب المحقق عن الخبر باحتمال أن يريد تساوى الحالين في زوال الشدة لا بيان الوقت وتظهر الفائدة فيما لو جعل وقتا فإنه يشترط مساواته للصلاة أو زيادته عنها

فلو قصر عنها سقطت لاستحالة التكليف بعبادة في وقت يقصر عنها إلا إذا أريد القضاء وفيما لو أدرك ركعة من الوقت بعد أن مضى منه ما يسع الصلاة مع ما بقي فإنه يجب الشروع فيها لا أقل من ذلك وكذا الرياح والأخاويغ غير الزلزلة يشترط مساواة زمانها للصلاة فلو قصر عنها لم تجب عند الأكثر لما مر ولا فرق في ذلك بين كونه بقدر ركعة أو أقل ولا بين من شرع في الابتداء فخرج الوقت وقد أكمل ركعة وبين من لم يشرع لاستحالة كون الوقت قاصرا عن الفعل إذا لم يرد القضاء واحتمل المصنف وجوب الاكمال على من شرع كذلك لعموم من أدرك ركعة من الوقت وللنهي عن قطع العمل ولافتتاح الصلاة بالمعية وهي على ما افتتحت عليه بخلاف من لم يتلبس وأورد على دلالة الحديث بأن المراد بالركعة من آخر الوقت والتقدير أنه شرع في ابتداء الوقت فهو كالمعذور في ابتداء الوقت فإنه لا يكتفى بركعة قطعاً وأجيب بأنه يصدق عليه أيضاً أنه آخر الوقت بحسب هذا السبب بخلاف مسألة المعذور فإن التقدير بقاء الوقت والتحقيق إن هذا التوجيه ساقط والاحتجاج بالخبر غير متوجه إذ لا إشعار في الحديث بقيد الآخر فإن قيل يشعر به قوله أدرك فإن الإدراك لغة اللحوق وهو يشعر بالسبق كما تقول أدركت الصبي ونحوه إذا سبقك ثم لحقته وهو السر في الاكتفاء بركعة من آخر الوقت دون أوله قلنا كما يطلق الإدراك على ذلك يطلق الحصول كما يقال أدركت حاجتي إذا حصلتها وإن لم تكن قد ذهبت قال في الصحاح بعد نقله الإدراك بمعنى اللحوق ويقال عشت حتى أدركت زمانه وهذا المثل صريح في ذلك فإنه لأمر من المذكور لاحق قد أدرك أوله سابق وعلى هذا يكون الإدراك في الحديث أعم من الأصول والآخر فإن قيل ثبت ذلك بالاجماع على أن من أدرك من أول الوقت ركعة ولحقه العذر المسقط إلى آخر الوقت لا يجب عليه القضاء قلنا فيصير عاما مخصوصا بموضع الاجماع الذي ادعيتموه وهو حجة في الباقي وإنما كان الاحتجاج بالخبر غير متوجه لأن من في قوله صلى الله عليه وآله من الوقت تبعيضية إذ لا يتوجه سواه من معانيها وهو يفيد زيادة الوقت عن الركعة فلا يصح الاستدلال بالخبر على المسألة المفروضة إذ لا زيادة في الوقت عن الركعة ويؤيد إرادة التبعض أنه

الغالب في الصلاة الواجبة
كالیومیة والجمعة والعيد ونحوها وقيل لا يشترط في غير الكسوفین سعة وقتها بما یسع
الصلاة كالزلزلة عند جمیع الأصحاب
لمساواتها لها في القصور غالبا وهو اختیار الشهيد في الدروس في الحقيقة ليس في
الاخبار زیادة علی كون هذه الأخاویف
سببا للوجوب ومن ثم بالغ بعضهم فاحتمل في الكسوفین ذلك أيضا وأوماً إليه في
المعتبر فعلى هذا تكون أداء دائما
وإن وجبت الفوریة بها ولو تركها أي الصلاة لهذه الأخاویف غیر الزلزلة عمدا أو
نسیانا حتى خرج الوقت قضاها
واجبا لعموم روايات وجوب قضاء الصلوات كقوله صلى الله علیه وآله من فاتته فريضة
فليقضها إذا ذكرها ولقول
الباقر علیه السلام في رواية زرارة إن أعلمك أحد وأنت نائم فعلمت ثم غلبتك عينك
فلم تصل فعليك قضاؤها
قيل وهو يدل علی القضاء مع العمد بطریق أولى لأنه من باب التنبيه بالأدنى علی الأعلى
ولا فرق هنا في الكسوف
بين احتراق الكل والبعض للعموم وللشيخ قول بعدم وجوب القضاء مع النسیان مع عدم
الایعاب وأطلق المرتضى عدم
القضاء باحتراق البعض والوجوب لو احترق الجمیع أما لو جهلها حتى خرج وقتها فلا
قضاء لامتناع تكلیف الغافل
ولعدم القضاء في الكسوف للنص كما سیأتي في قوله إلا في الكسوف بشرط احتراق
القرص أجمع لرواية زرارة ومحمد بن مسلم
عن الصادق علیه السلام قال إذا كسفت الشمس كلها واحترقت ولم تعلم ثم علمت
بعد ذلك فعليك القضاء وإن لم تحترق
كلها فليس عليك قضاء ويحتمل وجوب القضاء علی الجاهل في غیر الكسوف لوجود
السبب والجهل به ليس عذرا وعموم من
فاتته فريضة فليقضها ولكن لا نعلم به قائلًا صريحا إلا أن بعض الأصحاب ذهب إلى
وجوب القضاء علی جاهل الكسوف

وإن لم يستوعب الاحتراق مع وجود النص بخلافه ولم يتعرض لغيره من الآيات فيمكن أن يدخل في الحكم بطريق أولى لخلوتها من نص خاص

ووقت صلاة الزلزلة مدة العمر ويلزمه أنه يجوز أن يصلبها أداء وإن سكنت ولا يشترط فيها سعة وقتها

للصلاة بل مجرد وجودها سبب للوجوب وشك فيه المصنف لمنافاته للقواعد الأصولية من امتناع التكليف بفعل في زمان لا يسعه وجمع بعضهم بين القاعدة وكون وقتها العمر وتكون فيه أداء بوجوب الفورية جمعا بين حق التاقيت واعتبار سعته للفعل وما ذكرناه من جعل الزلزلة سببا لا وقتا يدفع الاشكال وليس في كلامهم ولا في النصوص ما يدل على كونها وقتا إلا على هذا الاحتمال نعم قال في الذكرى الظاهر وجوب الامر هنا على الفور مع حكمه بالأداء وإن أخل بالفورية لعذر وغيره ولا ريب أنه أحوط ولكن لا دليل عليه عند من لم يقل إن الامر يقتضى الفور ويستحب في صلاة الآيات الجماعة سواء كانت كسوف أم غيره وسواء أوعب الاحتراق أم لم يوعب لعموم قول الصادق عليه السلام في رواية ابن أبي يعفور إذا انكسفت الشمس والقمر فإنه ينبغي للناس أن يفرغوا إلى إمام يصلى بهم وشرط الصدوقان في فضل الجماعة احتراق جميع القرص لقوله عليه السلام في هذه الرواية وأيهما كسف فإنه يجزى الرجل أن يصلى وحده ودلالاتها على أفضلية الفرادى ممنوعة فإنها إنما تدل على أجزاء صلاته وحده لا على استحبابها ولا نزاع فيه وغايته أن استحباب الجماعة لا تتأكد هنا تأكده مع الإيعاب والإطالة للصلاة بقدره أي بقدر السبب أو الكسوف بقرينة قوله بعد والإعادة لو لم ينجل ويدل على استحباب الإطالة ما رواه عبد الله بن القداح عن الصادق عليه السلام عن آبائه قال انكسفت الشمس في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله فصلى بالناس ركعتين وطول حتى غشي على بعض القوم ممن كان وراءه من طول القيام وعلى استحباب الإعادة قول الصادق عليه السلام في صحيحة معوية بن عمار إذا فرغت قبل أن ينجلي فأعد وأوجب جماعة الإعادة لهذا الخبر فإن الامر يقتضى الوجوب ويعارض بصحيحة محمد بن مسلم وزرارة عن الباقر

عليه السلام فإن فرغت قبل أن ينجلي فاقعد وادع الله حتى ينجلي فإنه صريح في جواز ترك الصلاة فيحمل الأول على الندب توفيقا بينهما ولا منافاة بين استحباب القعود والدعاء المدلول عليه بهذا الحديث وبين استحباب معادة كما دل عليه الأول لامكان رجوعهما إلى الاستحباب المتخير كما يدخل التخيير الواجب ومثله استحباب الدعاء وقراءة القرآن و الصلاة والذكر في وقت واحد فأيهما فعل المكلف كان مستحبا وقراءة السور الطوال كالأنبياء والكهف إذا علم أو ظن سعة الوقت ومساواة الركوع والسجود للقراءة روى ذلك كله من فعل النبي صلى الله عليه وآله والتكبير عند الركوع كما يكبر الاخذ في الركوع ولا يسمع لعدم كونه ركوعا حقيقيا إذ المفهوم منه ما أعقبه السجود إلا هي الخامس والعاشر فيقول سمع الله لمن حمد لتحقق الرفع من الركوع بعدهما وروى ذلك محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام والقنوت خمسا على كل ثانية رواه محمد بن مسلم وزرارة عن الامامين عليه السلام وفي ذلك إشارة إلى كون الركعات عشرة وفي التسميع دلالة على كونها ركعتين فلها اعتبارات ويتخير المكلف لو اتفق مع الحاضرة أحد الآيات في تقديم أيهما شاء مع اتساع وقتها وعليه الأكثر كما نقله في المعبر لأنهما فرضان اجتماعا متسعان فيتخير وذهب جماعة إلى تقديم الحاضرة مطلقا وآخرون الكسوف وإنما يتخير ما لم يتضيق وقت الحاضرة فيتعين وقت الحاضرة فيتعين تقديمها سواء تضيق وقت الأخرى أم لا لان الحاضرة ذات الوقت بالأصالة وحينئذ إن فرغ من الحاضرة ولما يخرج وقت الكسوف أتى بها فيه وإن خرج وقتها فإن كان قد فرط في فعل الحاضرة قبل ذلك وجب قضاء الكسوف وإن كان التأخير لعذر لا يمكن معه فعلها مع وجوبها عليه فالظاهر أنه كذلك وإن كان العذر غير مصاحب للوجوب كالحيض والصغر والجنون ففي وجوب قضاء الكسوف وجهان

من عدم التفريط وعدم سعة الوقت الذي هو شرط التكليف ومن سعته في نفسه وإنما المانع الشرعي منع من الفعل فيه و
عدم القضاء هنا أوجه وهل يكفي في الوجوب هنا إدراك ركعة بعد الحاضرة أم لا بد من إدراك ما يسع جميع الصلاة يحتمل
الأول لعموم من أدرك من الوقت ركعة وعدمه لان المدرك هو مجموع الوقت فلا بد من سعته لجميع الصلاة والوجهان
إتيان فيما لو كان مجموع زمان الكسوف بقدر ركعة إلا أن الوجوب هنا ضعيف لقصور مجموع ما يعقل من الوقت عن الفريضة
ولو تبين ضيق وقت الحاضرة بعد إن شرع في الآيات قطعها وصلى الحاضرة ثم صلى الآيات من أولها وقيل يبنى على
ما مضى استنادا إلى روايات صحيحة إلا أن دلالتها على البناء غير صريحة والمنافي حاصل فالاستيناف متجه وتقدم
صلاة الآيات على النافلة وإن اتسع وقت الفريضة وخرج وقت النافلة لان مراعاة الفرض أولى من النفل ورواه
أيضا محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في مجامعتها لصلاة الليل المقصد الخامس في الصلاة على الأموات
تجب على الكفاية كباقي أحكام الميت الصلاة على كل ميت مسلم واحترز بالمسلم عن الكافر فلا يصلى عليه لقوله تعالى
ولا تصل على أحد منهم مات أبدا نعم لو اشتبه المسلم بالكافر صلى على الجميع بنية الصلاة على المسلم لتوقف الواجب عليه
ولو وجد ميت لا يعلم إسلامه الحق بالدار قال في الذكرى إلا أن يغلب الظن على إسلامه في دار الكفر لقوة العلامة
فيصلى عليه ونفى في المعبر التعويل على العلامة محتجا بأنه لا علامة إلا وشارك فيها بعض أهل الكفر والصلاة على ولد
الزنا تابعة لاسلامه ويشكل الصلاة عليه لو مات قبل البلوغ لعدم إلحاقه بأحد الأبوين ويمكن تبعية الاسلام هنا
للغة كالتحريم وخرج أيضا الأبعاض إذ لا يطلق عليها اسم الميت المسلم فلا يصلي عليها إلا الصدر والقلب وعظام الميت
لخبر أكيل السبع وقد مر ذلك في باب الغسل ويشترط العلم بموت صاحبها وهل ينوى الصلاة على البعض الموجود أم
على الجملة ظاهر المذهب الأول لعدم الصلاة على الغائب عندنا وعلى هذا فتجب الصلاة على الباقي لو وجد والمراد
بالمسلم من أظهر الشهاداتين ولم يجحد ما علم ثبوته من الدين ضرورة فيخرج الكافر

الأصلي والمرتد والذمية الحامل
من مسلم ومن فرق المسلمين الخارج والناصب والمجسم والغالي وغيرهم ممن خرج
عن الاسلام بفعل أو قول فلا يصلى
على أحد منهم ويدخل في العبارة المخالف من غير هذه الفرق فتجب الصلاة عليه
عنده ومنعه جمع من الأصحاب لغير تقية
فيلعنه حينئذ ولم يذكر المصنف كيفية الصلاة عليه إن لم يدخل في المنافق نعم جوز
بعضهم الانصراف بالرابعة إلزاما
له بمعتقده فعلى هذا لا يجب لعنه وذكروا في باب الغسل إن المؤمن عند الاضطرار
إلى تغسيله يغسل غسله وينبغي
في الصلاة ذلك أيضا ويلحق بالمسلم من هو بحكمه ممن بلغ أي أكمل ست سنين من
طفل أو مجنون أو لقيط دار الاسلام
أو دار الكفر وفيها مسلم صالح للاستيلاء تغليا للاسلام ذكرا كان الملحق بالمسلم أو
أنثى حرا كان أو عبد أو
تقييد الوجوب بالست هو المشهور ورواه زرارة في الحسن عن الصادق عليه السلام
قلت متى تجب الصلاة عليه قال إذا
كان ابن ست سنين وشرط ابن أبي عقيل في الوجوب البلوغ واكتفى ابن الجنيد
بالاستهلال وهو الولادة حيا
يقال استهل الصبي إذا صاح عند الولادة والعمل على المشهور وتستحب على من لم
يبلغها أي الست بأن لا يكملها وإن
دخل في السادسة مع ولادته حيا لقول الصادق عليه السلام في صحيحة عبد الله بن
سنان لا تصل على المنفوس وهو
المولود الذي لم يستهل وإذا استهل فصل عليه ومنع بعض الأصحاب من الصلاة على
الطفل إلى أن يعقل والخبر حجة
عليه وكيفيتها أن ينوى الصلاة المعينة لوجوبها أو ندبها تقربا إلى الله تعالى لأنها عبادة
فيجب فيها ذلك ولا
يجب التعرض للأداء والقضاء لعدم مقتضاهما ولا تعيين الميت ومعرفته لكن يجب
القصد إلى معين مع تعدده واكتفى

في الذكرى بنية منوى الامام لو تبرع بالتعيين فأخطأ قرب في الذكرى البطلان لخلو
الواقع عن نية ويتوجه
ذلك مع عدم ضم الإشارة إلى التعيين بأن قصد الصلاة على فلان أما لو قصدتها على
هذا فلان قوى تغليب الإشارة
ويجب استدامة النية حكما وعلى المأموم نية القدرة كغيره ويكبر تكبيرة الاحرام مقارنة
للنية ثم يتشهد عقيبها الشهادتين
ثم يكبر ثانية ويصلى على النبي وآله صلى الله عليهم ثم يكبر ثالثة ويدعو للمؤمنين
والمؤمنات ثم يكبر رابعة ويدعو للميت إن
كان مؤمنا وعليه أن كان منافقا قيل وهو هنا الناصب كما يشهد به بعض العبارات
والروايات كرواية عمار (عامر خ ل) بن الشمط عن
الصادق عليه السلام إن منافقا مات فخرج الحسين عليه السلام فقال مولى له أفر من
جنازته قال قم عن يميني فما سمعني
أقول فقل مثله فلما إن كبر عليه وليه قال الحسين عليه السلام الله أكبر اللهم العن عبدك
ألف لعنة موتلفة غير مختلفة اللهم اخز
عبدك في عبادك وبلادك واصله حر نارك وأذقه أشد عذابك فإنه كان يتولى أعدائك
ويعادي أوليائك ويغض
أهل بيت نبيك ونحوه وروى صفوان الجمال عن الصادق عليه السلام إلا أنه قال فرفع
يده يعنى الحسين عليه السلام وقال
إلخ فدل قوله عليه السلام ويغض أهل بيت نبيك على أنه ناصبي واختاره في الذكرى
ويحتمل أن يريد به مطلق المخالف
للحق وهو اختيار الدروس ويشهد له من الاخبار خبر محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام إن كان جاحدا للحق
فقل اللهم أملا جوفه نارا وقبره نارا وسلط عليه الحيات والعقارب ولا منافاة بين
الاخبار لا شراكها في الدعاء
على المخالف وتأكيده على الناصب وهو الظاهر وظاهر العبارة كون الدعاء على هذا
القسم واجبا ويؤيده وروده في
الاخبار في كيفية الواجب وفي الذكرى الظاهر إن الدعاء على هذا القسم غير واجب
لان التكبير عليه أربع وبها يخرج من الصلاة
وسياتي ما يدل عليه من الاخبار ويدعو عقيب الرابعة بدعاء المستضعفين إن كان
الميت منهم والمراد بالمستضعف على
ما فسره في الذكرى من لا يعرف الحق ولا يعاند فيه ولا يوالي أحدا بعينه وحكى عن
الغرية أنه يعرف بالولاء ويتوقف
عن البراء وقال ابن إدريس هو من لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب ولا يبغض أهل

الحق على اعتقادهم والكل متقارب
ودعاء المستضعفين على ما رواه الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام وإن كان
منافقا مستضعفا فكبر وقل اللهم
اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم وفي هذا الخبر دلالة على أن
المنافق هو المخالف مطلقا لوصفه له
بكونه قد يكون مستضعفا فكيف يختص بالناصب وعلى أن المستضعف لا بد أن يكون
مخالفا فيقرب حينئذ تفسير ابن إدريس كما
سقط قول بعضهم إن المراد به من لا يعرف دلائل اعتقاد الحق وإن اعتقده فإن الظاهر
كون هذا القسم مؤمنا وإن لم
يعرف الدليل التفصيلي وإن يحشره مع من يتولاه إن جهله بأن لا يعلم إيمانه ولا ضده
كالغريب الذي لا يعرف والظاهر
إن معرفة بلده التي يعلم إيمان أهلها أجمع كاف في إلحاقه بهم ودعاء المجهول ما
رواه أبو المقدم قال سمعت أبا جعفر عليه
السلام يقول على جنازة لقوم من جيرته اللهم إنك خلقت هذه النفوس وأنت تميئتها
وأنت تحييها وأنت أعلم بسرائرها
وعلانيتها منا ومستقرها ومستودعها اللهم وهذا عبدك ولا أعلم منه شرا وأنت أعلم به
وقد جئناك شافعين له
بعد موته فإن كان مستوجبا فشفعنا فيه واحشره مع من كان يتولاه وروى الحلبي عن
الصادق عليه السلام في المجهول
اللهم إن كان يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه وأن يجعله له ولأبويه
فرطا إن كان طفلا رواه زيد
بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفا وفرطا وأجرا قال
في الصحاح الفرط بالتحريك الذي
يتقدم الواردة فيهيئ لهم الأرسان والدلاء ويمدر الحياض ويستقى لهم وهو فعل بمعنى
فاعل مثل تبع بمعنى تابع
وفي الحديث أنا فرطكم على الحوض ومنه قيل للطفل الميت اللهم اجعله فرطا أي
أجرا يتقدمنا حتى نرد عليه وفي الشرائع

نسئل الله أن يجعله مصلحا لحال أبيه شافعا فيه والظاهر إن المراد بالطفل هنا من دون البلوغ إذ لا يحتاج من كان كذلك إلى الدعاء له وليس في الدعاء قسم آخر غير ما ذكر فرع لو كان أبوا الطفل كافرين

كالمسيبي إن قلنا بتبعيته في الاسلام قال في دعائه اللهم اجعله لنا فرطا إذ لا أجر لوالديه حينئذ ولو كان أحدهما مسلما ذكره

وفي الدعاء لأبوي لقيط دار الكفر مع الحكم بإسلامه نظر أقربه ذلك وغاية لحرمة الاسلام التي باعتبارها ألحق به والامر في ذلك سهل لكونه غير واجب فلو تركه واقتصر على المتيقن جاز ثم يكبر الخامسة وينصرف وقد اتفق الأصحاب على كون التكبيرات

خمسا ورواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله في صحاحهم عن زيد بن أرقم أنه كبر على جنازة خمسا وقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبرها ولفظه كان يشعر بالدوام ورووا أيضا أربع وعملوا بها مخالفة لنا على ما صرح

به بعضهم والاحبار من طرقنا متظافرة بالخمس وفي بعضها التعليل بأخذ تكبيرة من كل صلاة من الخمس نعم روى هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر على قوم خمسا وعلى قوم أربعة فإذا كبر على رجل أربعة اتهم بالنفاق وروى إسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام أما المؤمن فخمس تكبيرات و

أما المنافق فأربع قال في الذكرى وهذا جمع حسن بين ما رواه العامة لو كانوا يعقلون وأما توزيع الأذكار

عليها كما ذكر فهو المشهور ونقل الشيخ فيه الاجماع وورد في بعض الاخبار وفي بعضها جمع الأدعية عقيب كل تكبيرة قال المصنف في المختلف الكل جائز ولا يتعين في ذلك لفظ بعينه سوى الشهادتين والصلاة وإن كان المنقول أفضل

ولو كان الميت أنثى ألحقها علامة التأنيث فيقول اللهم أمتك بنت أمتك إلخ ويتخير في الخنثى وهذه التكبيرات

أركان فتبطل الصلاة بزيادة شئ منها ونقصانه على وجه لا يمكن تداركه بأن يتخلل فعل كثير أو زمان طويل واستقرب في الذكرى عدم البطلان بزيادته فإنه ذكر حسن في نفسه ثم احتمل البطلان معللا بزيادة الركن وقال

بعد ذلك لو زاد في التكبير متعمدا لم تبطل لأنه خرج بالخامسة من الصلاة فكانت

زيادة خارجة من الصلاة ثم إن اعتقد شرعيته فهو أثم وإلا فلا قال ولو زاد في الأثناء معتقدا شرعيته أثم أيضا والأقرب عدم البطلان ويشكل ذلك كله مع اعترافه بكونه ركنا فإن زيادة الركن لا يمنع البطلان بها كونها ذكرا لله كزيادة تكبيرة الاحرام في اليومية عنده وعند غيره نعم عدم البطلان بزيادته بعد الخامسة متجه فأركان هذه الصلاة حينئذ سبعة بإضافة القيام والنية إلى التكبيرات الخمس ويجب استقبال القبلة من المصلى وبالميت بجعل رجليه إلى يسار المصلى وجعل رأس الجنازة إلى يمين المصلى بحيث لو اضطجع على يمينه كان مستقبلا بوجهه كحالة اللحد ويمكن تعلق وجوب الاستقبال في العبارة بالمصلى لا غير للاكتفاء عن ذكر استقبال الجنازة بما ذكر من الكيفية أو يقال إن ذلك ليس استقبالا حقيقيا بل بيان كيفية وضع الجنازة وقد ذكر والأمر سهل ومستند وجوب الاستقبال والكيفية التأسي بالنبي والأئمة عليهم السلام وقال الصادق عليه السلام في خبر عمار وقد سئل عن ميت عليه فلما سلم الامام فإذا الميت مقلوب رجلاه إلى موضع رأسه قال يسوى وتعاد الصلاة وإن كان قد حمل يدفن فإن كان قد دفن مضت الصلاة عليه لا يصلى عليه وهو مدفون وإنما يجب الاستقبال مع الامكان فيسقط لو تعذر من المصلى والجنازة كالمصلوب الذي يتعذر إنزاله لما روى عن الرضا عليه السلام إن جده صلى على عمه زيد رضي الله عنه مصلوبا ويجب فيها تقارب المصلى من الجنازة فلا يجوز التباعد عنها بما يوجه عرفا وفي الذكرى لا يجوز التباعد بمأتي ذراع وكذا القول في الارتفاع والانخفاض وكون الامام وراء الجنازة بحيث تكون إمام موقفه ويغتفر ذلك في المأموم كما يغتفر التباعد مع كثرة الصفوف

ولا قراءة فيها واجبة ولا مندوبة إجماعا وهل تكره قال الشيخ نعم محتجا بالاجماع
ويظهر من الذكرى العدم حيث لم يذكرها
أحد من الأصحاب فضلا عن الاجماع والابخار مصرحة بنفيها وكذا الأصحاب ولو
كانت مستحبة لما أعرضوا عنها والإباحة
فيها منفية لأنها عبادة والكلام إنما هو مع ضميمتها إلى ما يجب من الدعاء لا مع
الاجتزاء بها وكذا لا استعاذة فيها ولا
دعاء استفتاح ولا تسليم أيضا واجبا ولا مندوبا بإجماع الأصحاب قال في الذكرى
وظاهرهم عدم مشروعيته وما ورد
بإتيانه من الاخبار محمول على التقية لأنه مذهب العامة مع كونها ضعيفة ويستحب
فيها الطهارة من الحدث لرواية
عبد الحميد بن سعد عن الكاظم عليه السلام يكون على طهر أحب إلى ولا يجب
إجماعا فيجوز للجنب والحائض والمحدث لان الغرض
الدعاء وهي غير واجبة فيه ولقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن فعلها على غير
وضوء نعم إنما هو تكبير وتسبيح
وتمجيد وتهليل كما تكبر وتسبح في بيتك على غير وضوء وروى عنه عليه السلام
جواز صلاة الحائض على الجنابة وهل
يشترط فيها الطهارة من الخبث تردد فيه في الذكرى لعدم وقوفه على نص وتجوز
صلاة الحائض من غير تقييد يدل
على الجواز لعدم انفكاكها من دم الحيض وكذا تعليل الصادق عليه السلام أنه
كالتسييح في البيت والوقوف حتى
ترفع الجنابة ذكره الأصحاب ورووه عن الصادق عليه السلام عن أبيه إن عليا عليه
السلام كان إذا صلى على جنازة لم
يبرح من مصلاها حتى يراها على أيدي الرجال وخصه في الذكرى بالامام تبعا لابن
الجنيد ولا دلالة في الخبر عليه فيستحب
لكل مصل تأسييا به عليه السلام نعم لو فرض صلاة جميع الحاضرين استثنى منهم أقل
ما يمكن به رفع الجنابة والصلاة
في المواضع المعتادة لذلك أما تبركا بها لكثرة من صلى فيها وأما لان السامع بموته
يقصدها للصلاة عليه فيسهل
الامر ويكثر المصلون وهو أمر مطلوب لرجاء مجاب الدعوة فيهم وقد روى عن النبي
صلى الله عليه وآله ما من مسلم يموت
فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه وعن الصادق
عليه السلام إذا مات المؤمن
فحضر جنازة أربعون رجلا من المؤمنين فقالوا اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا وأنت أعلم

به منا قال الله تعالى قد أجزت شهادتكم
وغفرت له ما علمت مما لا تعلمون وتجاوز صلاة الجنابة في المساجد مع عدم خوف
التلوين للأصل ولإذن الصادق عليه السلام
في الصلاة على الميت في المسجد نعم يكره لما رواه أبو بكر بن يحيى العلوي عن
الكاظم عليه السلام أنه منعه من ذلك
وأخرجه من المسجد ثم قال يا أبا بكر إن الجنائز لا يصلى عليها في المسجد وتحمل
على الكراهة جمعا بين الخبرين واستثنى الأصحاب
من ذلك مسجد مكة قال في الذكرى ولعله لكونها مسجدا بأسرها كما في حق
المعتكف وصلاة العيد وفيه نظر لان مسجدية
ما خرج عن المسجد الحرام منها ليس على حد المساجد لجواز تلوينه بالنجاسة
واللبث فيه للجنب وغير ذلك بخلاف المسجد فالاشكال
فيه قائم حتى يثبت الحكم ووقوف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة لقول الصادق
عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام
من صلى على امرأة فلا يقيم في وسطها ويكون مما يلي صدرها وإذا صلى على الرجل
فليقيم في وسطه وقد تقدم ما يدل على
أن المرأة تأنيث المرء وهو الرجل ففي تعدية الحكم إلى مطلق الأنثى فيتناول الصغيرة
والكبيرة بل إلى الخنثى نظر من فقد
النص وكون ذلك مظنة الشهوة التي يؤمن بالتباعد عن محلها فيدخل فيه من كان في
مظنتها أو جنسها ويجعل
الرجل مما يليه أي يلي الامام ثم العبد البالغ ثم الخنثى ثم المرأة ثم الصبي لو اتفقوا
جميعا وأريد الصلاة عليهم دفعة
والمراد بالصبي هنا من له دون ست سنين لتكون الصلاة عليه مندوبة فيتأخر عن من تجب
عليه أما لو كان سنه
أزيد جعل مما يلي الرجل وأطلق ابنا بابويه تقديم الصبي إلى الامام والشيخ في النهاية
تأخيره كما هنا والتفصيل
أجود وينبغي مراعاة سنة الموقف في الذكر والأنثى عند الاجتماع فيجعل صدر المرأة
محاذيا لوسط الرجل ليقف

الامام موقف الفضيلة فيهما ويشكل الصلاة الواحدة على هذا الجمع من جهة اجتماع
من تجب عليه الصلاة ومن تستحب
لاختلاف الوجه واختار المصنف في التذكرة نية الوجهين معا بالتوزيع لعدم التنافي
لاختلاف الاعتبارين واستشكله
الشهيد فإنه فعل واحد من مكلف واحد فكيف يقع على وجهين ومال إلى الاكتفاء بنية
الوجوب وهو متجه تغليباً للجانب
الأقوى كمندوبات الصلاة وقد نصوا على نية دخول المضمضة والاستنشاق في نية
الوضوء إن قدمها عليهما وافتقارهما
إلى نية خاصة إن أخرها عنهما إلى غسل الوجه ولا يلزم من عدم الاكتفاء بنية الوجوب
في الندب استقلالاً عدم الاكتفاء
بها تبعاً ومثله لو اجتمع أسباب الوجوب والندب في الطهارة وقد ورد النص في الجميع
على الاجتزاء بطهارة واحدة وصلاة
واحدة فلا مجال للتوقف إنما الكلام في النية ونزع النعلين في حال الصلاة لا بأس
بالخف لقول الصادق عليه السلام
لا تصل على الجنابة بحذاء ولا بأس بالخف وفي المعبر استحباب الحفاء لقوله عليه
السلام من أغبرت قدماه في
سبيل الله
حرمهما الله على النار ولأنه موضع اتعاض فيناسب التذلل بالحفاء والظاهر أنه غير مناف
لنفي البأس عن الخف لأنه
مستثنى من المكروه ولا يلزم منه الاستحباب الذي هو مبحث المحقق ورفع اليدين في
كل تكبيرة أما تكبيرة الاحرام فموضع
وفاق وأما غيرها فقال في الذكرى إن الأكثر على نفيه وروى استحبابه في الكل عبد
الرحمن العرزمي من فعل الصادق
عليه السلام وروى ويونس عن الرضا عليه السلام وقد قال له إن الناس يرفعون في
الأولى لا غير فقال إرفع يدك في كل
تكبيرة وأما الدعاء للميت فلم يرد برفع اليدين حالته نص خاص وعمل الطائفة الآن عليه
ويمكن الاستدلال له بفعل
الحسين عليه السلام في صلاته على المنافق فيشرع التأسي به لعدم الخصوصية وعموم
استحباب رفع اليدين حالة الدعاء
وأنه معه أقرب إلى الإجابة وإنما اختص دعاء الميت لأنه المقصود من الدعاء بالذات
بخلاف الدعاء للمؤمنين فإنه المقصود
بالتبع فناسب ذلك الاهتمام بالرفع فيه لا غير ولا يصلى عليه إلا بعد غسله وتكفينه
حيث يجبان فلو أحل حينئذ بالترتيب

أعاد ما يحصل معه الترتيب وفي الناسي نظر وجاهل الحكم عامد هذا مع الامكان وإلا
قام التيمم مقام الغسل في اعتبار
ترتيب الصلاة عليه فإن تعذر سقط فإن فقد الكفن جعل في القبر بعد تغسيله وستر
عورته ثم صلى عليه هذا إذا
لم يمكن ستره بثوب ونحوه والصلاة عليه خارجا وإلا وجب مقدما على القبر ومقتضى
إطلاق الستر وجوبه وإن لم يكن
ناظر ولو فاتت الصلاة عليه قبل دفنه صلى عليه على قبره يوما وليلة على المشهور فلا
تشرع الصلاة عليه بعد ذلك و
ظاهر العبارة اختصاص الحكم بميت لم يصل عليه أصلا وأصحاب هذا القول عدوه
أيضا إلى مصلي فاتة الصلاة عليه
وإن صلى عليه غيره وذهب بعض الأصحاب إلى تحديده بثلاثة أيام وآخرون إلى
تحديده بتغير صورته واختار المصنف في المختلف
عدم التحديد لمن خصه بميت لم يصل عليه أما غيره فلا يجوز وفي البيان أطلق الحكم
فيها ونفى التحديد وفي مذهب المختلف
جمع حسن بين الاخبار المختلفة في ذلك يحمل أخبار الصلاة عليه بعد الدفن على من
لم يصل عليه وغيرها على من صلى
عليه وعلى هذا فالصلاة على من لم يصل عليه واجبة دائما لبقاء وقتها ويكره تكرار
الصلاة على الجنابة مرتين و
الظاهر إن المراد من المصلي الواحد أو مع منافاة التعجيل هذا إذا لم يكن المصلي إماما
يكرر الصلاة لقوم آخرين وإلا
فالظاهر عدم الكراهة أيضا فقد روى عليا عليه السلام كبر على سهل بن حنيف خمسا
وعشرين تكبيرة كلما أدركه
الناس قالوا يا أمير المؤمنين لم ندرك الصلاة على سهل فيضعه ويكبر حتى انتهى إلى
قبره خمس مرات وللمصنف قول
باختصاص كراهة التكرار بالخوف على الميت أو مع منافاة التعجيل ولم يعتبر المصلي
وأولى الناس بها أولاهم بالميراث
لأنه أولى الأرحام وقول الصادق عليه السلام يصلي على الجنابة أولى الناس بها أو يأمر
من يجب والمراد بأولوية الأولى

بالميراث أنه أولى بها ممن لا يرث كالطبقة الثانية مع وجود واحد من الطبقة الأولى
وأما الطبقة الواحدة في نفسها
فتفصيلها ما ذكره بقوله والأب أولى من الابن وإن كانا من طبقة واحدة لمزيد
الاختصاص فيه بالنحو والشفقة
فيكون دعاؤه أقرب إلى الإجابة وبهذا المعنى الذي فسرنا به الأولوية تسقط المنافاة
بينها وبين ما يأتي من التفصيل
بأن الابن أكثر نصيبا من الأب والجد مساو للأخ لأنه مندفع بما ذكرناه والولد وإن نزل
أولى من الجد وهو ظاهر
لكون الولد أولى بالإرث والجد للأب أولى من الأخ والأخ من الأبوين أولى ممن
يتقرب بأحدهما والأخ للأب أولى
من الأخ للام والعم أولى من الخال وابن العم من ابن الخال والعم للأبوين أولى من العم
لأحدهما كما إن العم للأب أولى
من العم للام وكذا القول في الخال والمعتق من ضامن الجريرة والضامن من الحاكم
فإذا فقد الجميع فوليه الحاكم
ثم عدول المسلمين وهذا الترتيب بعضه مبين على أولوية الميراث وبعضه وهو أفراد
الطبقة الواحدة على غيرها وهو أما
كثرة الحنو والشفقة كالأب بالنسبة إلى الابن أو التوليد كالجد بالنسبة إلى الأخ أو
كثرة النصيب كالعم بالنسبة إلى
الخال والعمل بهذا الوضع هو المشهور والزواج مع وجوده أولى من كل أحد لقول
الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير الزوج
أحق بالصلاة على الزوجة مطلقا ولا فرق بين الدائم والمستمتع بها ولا بين الحرة
والمملوكة لاطلاق النص فيكون
الزوج أولى من سيد المملوكة لو كانت لغيره والأقوى إن الزوجة ليست كذلك لعدم
النص وذهب بعض الأصحاب
إلى مساواتها للزوج لشمول اسم الزوج لهما لغة كما قال الله تعالى وأصلحنا له زوجه
ويضعف بأن ذلك إنما يتم
مع إطلاق ولاية الزوج والامر ليس كذلك بل آخر الخبر وهو قوله على الزوجة صريح
في إرادة الذكر وظاهر العبارة
حصر الولاية فيمن ذكر فالموصى إليه بالصلاة من الميت لا ولاية له إلا أن يقدمه الولي
للآية وذهب بعض الأصحاب
إلى تقديمه على الولي لثبوت وجوب الوفاء بالوصية ولأن الميت ربما أثر شخصا لعلمه
بصلاحه فطمع في إجابة دعائه فلا ينبغي
منعه من ذلك وحرمانه ما أمله ولاشتهار ذلك من السلف فقد أوصى جماعة منهم إلى

غير الولي ولم ينازعه أحد واختار
المصنف رحمه الله أولوية الوارث للآية والخبر وقربه في الذكرى من الأولياء
المتعددين في طبقة واحدة أولى
من الأنثى فالأب أولى من الأم والأخ أولى من الجدة وكذا في كل مرتبة ولو كان
الذكر ناقصا لصغر أو جنون ففي
انتقال الولاية إلى الأنثى من طبقة أم إلى وليه نظر من أنه في حكم المعدوم بالنسبة إلى
الولاية ومن عموم الآية فليكن
الولاية له يتصرف فيها وليه ولو لم يكن في طبقة مكلف ففي انتقال الولاية إلى الأبعد
أو إلى الوجهان واستقرب
في الذكرى الانتقال إلى الأنثى في المسألة الأولى وتوقف في الثانية ولو كان غائبا
فالوجهان ويمكن سقوط
اعتباره مطلقا والحر أولى من العبد لانتفاء ولاية العبد بانتفاء إرثه ومعنى أولوية من ذكر
توقف الجماعة على
تقدمه أو إذنه ويتعين الثاني إذا لم يكن أهلا للإمامة فلو لم يقدم أحدا ولم يتقدم مع
أهليته سقط اعتباره
لان الجماعة أمر مهم المطلوب فلا تسقط بامتناعه من بالاذن بل يصلى الحاكم أو يأذن
إن كان موجودا وإلا قدم عدول
المسلمين من يختارونه واعلم إن ظاهر الأصحاب إن أذن الولي إنما بتوقف عليها
الجماعة لا أصل الصلاة لوجوبها
على الكفاية فلا يناط برأي أحد من المكلفين فلو صلوا فرادى بغير إذن أجزاء ويمكن إن
يقال لا منافاة بين الولاية
وعدم المباشرة فإن المراد بها سلطنة في ذلك واستحقاقه لان يفعل بإذنه وإن لم يصلح
للإمامة وقد
تقدم مثله في ولاية الذكر على الأنثى في التغسيل مع عدم إمكان مباشرته والأفقه من
الأولياء المجتمعين في درجة
واحدة المتساوين فيما تقدم من المرجحات أولى ممن دونه وكذا لو أراد الولي تقديم
غيره استحباب له تقديمه و

القول بتقديم الأفقه خيرة المحقق في الشرائع لان القراءة هنا ساقطة وذهب الشيخ
والمصنف في التذكرة والمحقق في
المعتبر إلى تقديم الأقرأ لعموم قول النبي صلى الله عليه وآله يؤمكم أقرأؤكم ولأن كثيرا
من مرجحات القراءة معتبر في
الدعاء ولأن اعتبار سقوط القراءة يقتضى عدم ترجيح الأقرأ أصلا ولا يقولون به وهو
مختار الأكثر وعليه العمل و
المراد بالأفقه الأعلم بفقہ الصلاة وبالأقرأ إلا علم بمرجحات القراءة لفظا ومعنى ولم
يذكر هنا غير الفقه من المرجحات
وزاد في غير هذا الكتاب تقديم الأقرأ بعد ذلك وعلى القول الاخر تقديم الأفقه ثم
الأسن لما روى عنه صلى الله عليه وآله
إن الله لا يرد ذا الشبهة المسلم والمراد به إلا سن في الاسلام كما صرحوا به في باب
الجماعة لا مطلق السن واقتصر الشيخ وجماعة
على تقديم الأسن وانتقلوا بعده إلى القرعة ودلائلهم على ذلك تقتضي اعتبار مرجحات
الإمامة في اليومية إذ لا نص
على الخصوص هنا يقتضى تقديم الأقرأ والأفقه أو الأسن فلا وجه حينئذ لتخصيص هذه
المرجحات الثلاثة فعلى هذا يقدم بعد
التساوي في السن الأسبق هجرة ثم الأصبغ وجهها أو ذكرا كما سيأتي إن شاء الله في
باب
الجماعة والمراد بالهجرة في الأصل الخروج من دار الحرب إلى دار الاسلام وأما في
زماننا فيحتمل كونها كذلك فإن لم يتفق
كانت كباقي الأوصاف المعدومة حملا للفظ على حقيقته وذكر الأصحاب لها في
زماننا تفسيرات أخر أحسنها إن
المراد بها سكنى الأمصار لأنها تقابل سكنى البادية مجازا عن الهجرة الحقيقية لان
الأمصار مظنة الاتصاف بشرايط الإمامة
واكتساب كمالات النفس بخلاف غيرها من البوادي والقرى التي يغلب على أهلها
جفاء الطبع والبعد عن العلوم وكمالات
النفس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله إن الجفاء والقسوة في الفدادين قال
الهروي ناقلا عن أبي عمر والفدادين
مخففة وأحدها فدان مشدد وهي البقر التي يحرث بها وأهلها أهل جفاء لبعدهم من
الأمصار فأراد أصحاب الفدادين
كما قال تعالى واسئل القرية وحكى فيه التشديد وهم الذين تعلوا أصواتهم في حروثهم
وأموالهم ومواشيهم من أهل
القرى والبوادي يقال فد الرجل يفد إذا اشتد صوته وعن الشيخ يحيى بن سعيد هي في

زماننا التقدم في التعلم قبل
الاخر وأما الصبابة فذكره الجماعة بعد التساوي فيما سبق وعللها المصنف في
المختلف بالدلالة على عناية الله تعالى
بصاحبه وربما فسرت بالأحسن ذكرا بين الناس مجاز القول علي عليه السلام إنما
يستدل على الصالحين بما يجرى الله
لهم على السنة عباده واعلم أنه يستفاد من قول المصنف أنه يقدم الأفقه ثم قوله ولو لم
يكن الولي بالشرائط المجوزة للإمامة
استناب من يريد أن الأفقه مقدم وإن لم يكن عدلا ولا وجه له فإن هذه المرجحات إنما
تظهر فائدتها في الامام ويمكن
على بعد النظر إلى كون رأيه في التقديم أتم وكذا القول في باقي المرجحات فلو كان
أحد الأولياء أسن من الباقيين ولم
يكن بصفة الإمامة توقفت على اذنه لا غير على ظاهر العبارة وكلام الجماعة لا ينافيه
إلا أن الدليل الموجب لترتيب
هذه المرجحات لا يساعد عليه وليس لاحد التقدم بغير اذنه وإن لم يجمع أوصاف
الإمامة لاختصاص حق التقدم به وإمام
الأصل عليه السلام أولى من كل أحد فلا يحتاج إلى إذن الولي لقول الصادق عليه
السلام إذا حضر الامام الجنازة فهو
أحق الناس بالصلاة عليها والهاشمي أولى من غيره مع الشرائط المعتمدة في الإمامة وإنما
يكون أولى إن قدمه الولي و
يستحب له تقديمه ذكره الجماعة بل أوجب تقديمه المفيد قال في الذكرى ولم أقف
على مستنده واحتج للاستحباب بأن فيه
إكراما لرسول الله صلى الله عليه وآله ولقوله صلى الله عليه وآله قدموا قريشا ولا
تقدموها وطعن فيه في الذكرى
بأنه غير مستثبت في رواياتنا وبأنه أعم من المدعى
ولو أمت المرأة النساء والعارى مثله وقف الامام منهما في وسط
الصف لا يبرز عنه أما العاري فللمحافظة على أن لا تبدو عورته لهم ويفهم من العبارة
أنهم لا يجلسون (كاليومية على

أن الستر غير شرط في صلاة الجنابة كما صرح به المصنف لأنه دعاء وأما وقوف المرأة وسط النساء فلخبر زرارة عن الباقر عليه السلام قلت له المرأة تؤم النساء قال لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطهن وغيرهم أي غير النساء والعراة ولو ثنى الضمير كان أولى أي غير العاري والمرأة يتقدم وإن كان المؤتمر واحدا بخلاف جماعة اليومية لقول الصادق عليه السلام في الاثنين يقوم الامام وحده والآخر خلفه ولا يقوم إلى جنبه وتنفرد الحائض بصف لقول الصادق عليه السلام في خبر محمد بن مسلم في الحائض تصلى على الجنابة قال نعم ولا تقف معهم تقف منفردة وانفرادها لكونها حائضا يقتضى انفرادها عن النساء فتأخر عنهن لو اجتمعن والنساء كالحائض لمساواتها لها في جميع الأحكام إلا ما

استثنى ولو فات المأموم بعض التكبيرات أتم ما بقي منها بعد فراغ الامام ولاء أي من غير دعاء لقول الصادق عليه السلام فليقض ما بقي متابعا وبإطلاقها عمل المصنف هنا وقيده في غير الكتاب بخوف الفوات وإلا وجب الدعاء وهو أجود لعموم قول النبي صلى الله عليه وآله ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا ووجوب الاكمال بعد فراغ الامام ثابت وإن رفعت الجنابة لقول الباقر عليه السلام يتم التكبير وهو يمشي معها وإذا لم يدرك التكبير كبر على القبر قال في الذكرى وهذا يشعر بالاشتغال بالدعاء إذ لو وإلى لم يبلغ الحال إلى الدفن وهو حسن لكن يجب تقييده بما لو كان مشيهم لا يخرج عن سمت القبلة ولا يفوت به شرط الصلاة من البعد وإلا تعين موالة التكبير ويستحب للمأموم إعادة ما سبق به من التكبير على الامام ظانا أو نسيانا ليدرك فضيلة الجماعة كما يرجع إليه في اليومية لو ركع أو رفع قبله ولا تنقطع بذلك القدوة ولو كان متعمدا ففي الإعادة إشكال من إن التكبير ركن فزيادته كنقصانه ومن كونه ذكرا لله تعالى ولا ريب إن عدم العود هنا أولى ولو حضرت جنازة في الأثناء فإن شاء قطع الصلاة على الأولى واستأنف صلاة واحدة عليهما أو أتم الصلاة على الأولى واستأنف على الأخرى وهذا أفضل مع عدم الخوف على الثانية وجعله المصنف متعينا إذا كانت الثانية مندوبة وإنما

خير بين القطع والاتمام لان في كل واحدة تحصل الصلاة ولرواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في قوم كبروا على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين ووضعت معها أخرى قال إن شأؤوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيرة وإن شأؤوا رفعوا الأولى وأتموا التكبير على الأخيرة كل ذلك لا بأس به قال في الذكرى والرواية قاصرة عن إفادة المدعى إذ ظاهرها إن ما بقي من التكبير على الأولى محسوب للجنازتين فإذا فرغ من تكبيرات الأولى تخيروا بين تركها بحالها حتى يكملوا التكبير على الأخيرة وبين رفعها من مكانها والاتمام على الأخيرة وليس في هذا دلالة على إبطال الصلاة على الأولى بوجه هذا مع تحريم قطع العبادة الواجبة نعم لو خيف على الجناز قطع الصلاة ثم استأنف عليهما لأنه قطع الضرورة انتهى وقد تحصل من ذلك أن لا نص على القطع ظاهرا وبدونه يشكل فالأولى تركه بل إن لم يكن الاجماع على جوازه يتعين ثم إن لم يخف على الثانية بترك الشروع في الصلاة عليها إلى الفراغ من الأولى فالأولى أفراد كل واحدة بصلاة كما لو حضرتنا ابتداء وإلا نوى الصلاة على الثانية بقلبه عند الفراغ من الذكر وإرادة التكبير وكبر ناويا بهما لهما معا ثم يختص كل واحدة بذكرها ويشركهما في التكبير لاتحاده فيهما كما لو حضر ابتداء إلى أن يفرغ من الأولى فيكمل ما بقي من الثانية فلو حضرت الثانية بعد التكبير الأول على الأولى والتشهد نوى عليها وكبر للافتتاح على الثانية ويكون ثاني الأولى ثم يتشهد للثانية ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله ويتخير في التقديم ثم يكبر مشتركا ويصلى على النبي وآله للثانية ويدعو للمؤمنين للأولى وهكذا إلى أن يفرغ من الأولى فيدعو للميت الثاني ويكبر له سادسة بالنسبة إلى الأولى وهي خامسة ويمكن استفادة ذلك من رواية علي بن جعفر ويمكن أن يريد بها إكمال الأولى والاستيناف على الثانية فدلالتها قاصرة على معين وقد

تأول الشيخ رواية جابر عن الباقر عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله كبر إحدى عشرة وسبعا وستا بالحمل على حضور جنازة ثانية فيبتدى من حين انتهى خمسا وهكذا كما ذكرناه في التشريك والظاهر عدم الفرق هنا بين كون الأولى واجبة والثانية مندوبة أو بالعكس أو مشتركين في الوجوب والندب وإنما يتجه الفرق على القول بالقطع كما حكيناه في المصنف أولا ومتى اقتصر على صلاة واحدة لمتعدد واجتمعوا في الدعاء لهم في وقت واحد اقتصر على دعاء واحد مراعيًا تثنية الضمير وجمعه وتذكيره وتأنيثه ولو ذكر في المؤنث مؤلا بالميت صح بل هو أولى عند اجتماع ذكور وأناث ولو اختلفوا في الدعاء كما لو كان فيهم طفل ومؤمن ومجهول مثلا دعا لكل ميت بما هو وظيفته ويستحب للمشيح وهو الماشي مع الجنازة إلى موضع الدفن أو الصلاة المشي وراء الجنازة لأنها متبوعة لا تابعة ولقول الصادق عليه السلام بإسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله اتبعوا الجنازة ولا تتبعكم خالفوا أهل الكتاب والصادق عليه السلام أخبر بسنة النبي صلى الله عليه وآله وقوله من العامة وروى العامة عن علي عليه السلام أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول أن فضل الماشي خلف الجنازة على الماشي إمامها كفضل المكتوبة على التطوع أو مع أحد جانبيها لقول الباقر عليه السلام في رواية سدير عنه من أحب أن يمشي مشى الكرام الكاتبين فليمش جنبي السرير ويكره تقدمها عندنا وحرمه ابن أبي عقيل جنازة الناصبي وأوجب التأخر لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام بمنع المشي أمام جنازة المخالف لاستقبال ملائكة العذاب إياه وفي المعتبر قطع بنفي الكراهة في التقدم وجعله مباحا واعلم أن الجنازة بالفتح الميت أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو بعكسه أو بالكسر السرير مع الميت ذكر الجميع في القاموس وفي الصحاح الجنازة بالكسر الميت على السرير فإذا لم يكن عليه ميت فهو سرير ونعش وجعل الفتح من كلام العامة والتربيع وهو حمل الجنازة من جوانبها الأربعة بأربعة رجال كيف اتفق وهو أولى من الحمل بين العمودين كما استحبه العامة قال الباقر عليه السلام السنة أن يحمل السرير من جوانبه الأربعة وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع وقال عليه السلام من حمل جنازة من أربع جوانبها غفر الله له أربعين كبيرة وقال الصادق عليه السلام لإسحاق بن عمار إذا

حملت جوانب سرير الميت خرجت من الذنوب
كما ولدتك أمك وأفضل هيأته ما رواه العلا بن سيابة عن الصادق عليه السلام تبء في
حمل السرير بالحمل من الجانب الأيمن ثم تمر
عليه من خلفه إلى الجانب الآخر حتى ترجع إلى المقدم كذلك دوران الرحي عليه
ومثله روى الفضل بن يونس عن الكاظم عليه السلام
إلا أنه صرح فيه بأن المبدء به أيمن السرير لا الميت وفي خبر علي بن يقطين حمل
الجانب الأول بأيمن الحامل فتحرر من
ذلك إن أفضل هيأته أن يبدأ بمقدم السرير الأيمن وهو الذي يلي يسار الميت فيحمله
بالكتف الأيمن ثم ينتقل إلى
مؤخر السرير الأيمن فيحمله أيضا بكتفه الأيمن ثم ينتقل إلى مؤخره الأيسر فيحمله
بالكتف الأيسر ثم ينتقل إلى مقدمه
الأيسر فيحمله بكتفه الأيسر وهذا هو المشهور بين الأصحاب وكيفيته لا تخلو من
إجمال في عباراتهم واشتباه ومحصلها
ما ذكرنا وممن صرح بهذه الهيئة المصنف في المنتهى والشيخ في المبسوط وكثير من
الجماعة وعكس الدور في الخلاف فإنه قال
فيه يحمل ميامنه مقدم السرير الأيسر ثم يدور خلفه حتى يرجع إلى المقدم محتجا بخبر
علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام
قال سمعته يقول السنة في حمل الجنازة أن تستقبل جانب السرير بشقك الأيمن فتلزم
الأيسر بكتفك الأيمن ثم تمر عليه
إلى الجانب الآخر وتدور من خلفه إلى الجانب الثالث من السرير ثم تمر عليه إلى
الجانب الرابع مما يلي يسارك ويمكن
رجوع الرواية إلى الأول بنوع من الاعتبار فإن اليمين واليسار من الأمور الإضافية فيقبل
التعاكس خصوصا مع
كون أيمن الميت على أيسر السرير وبالعكس ويدل على ذلك دعواه إجماع الفرقة عليه
مع أنه ذكر في النهاية والمبسوط

الأول وهذا هو الذي فهمه الراوندي شارح النهاية منه فإنه قال أن معناهما أعني النهاية والخلاف لا يتغير وبالجملة
فالاعتماد في الأفضلية على الأول وإن كانت السنة تتأدى بالجميع ويدل على الاجتزاء بالحمل كيف اتفق مكاتبه الحسين بن
سعيد عن الرضا عليه السلام يسئله عن سرير الميت أله جانب يتدأ به في الحمل من جوانبه الأربعة أو ما شاء الرجل فكتب من
أيها شاء وعلى هذا اقتصر ابن الجنيد والاعلام للمؤمنين بموته ليتوفروا على تشييعه ليفوزوا بالأجر ويفوز بالمغفرة
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا يموت منكم أحد إلا أذنتموني وعن الصادق عليه السلام ينبغي لأولياء
الميت منكم أن يؤذنوا أخوان الميت يشهدون جنازته ويصلون عليه فيكتب لهم الاجر وللميت الاستغفار ويكتب هو
الاجر بما اكتسب لهم ولا كلام في أصل الاعلام لكن هل يشرع النداء قال في الخلاف لا أعرف فيه نصا وفي المعبر والتذكرة
لا بأس به لما يتضمن من الفوائد وخلوه من منع شرعي والدعاء عند المشاهد للميت بما روى عن علي بن الحسين عليه السلام
أنه كان يقول إذا رأى جنازة الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم والمراد بالسواد الشخص زمن الناس عامتهم
والمخترم بالخاء المعجمة الهالك أو المستأصل ويجوز الحمل هنا على كل منهما فإن أريد الأول حمل على الجنس والمعنى الحمد لله
الذي لم يجعلني من الهالكين ولا تنافى بين هذا وبين حب لقاء الله لان المراد بذلك حال الاحتضار لما روى عن النبي
صلى الله عليه وآله أنه قال من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه فقليل له صلى الله عليه وآله
إنا لنكره الموت فقال ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته فليس شيء أحب إليه مما أمامه
فأحب لقاء الله وأحب لقاءه وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله فليس شيء أكره إليه مما أمامه كره لقاء الله وكره
الله لقاءه وبقية عمر المؤمن نفيسة لا ثمن لها كما ورد في الاخبار فحب البقاء للازدياد في الطاعة والاستعداد للآخرة
لا ينافيه حب لقاء الله بغير ذلك فكل من الموت والبقاء له وجه محبوبة ومكروهية أو نقول حب لقاء الله يقتضى كمال
الاستعداد وإنما يكون بالبقاء في دار التكليف فلا منافاة ويمكن أن يكون في هذا

الدعاء إشارة إلى مقام التفويض إلى الله والتوكل عليه وإسناد الأمور كلها إليه فإنه لما رأى الميت وعلم أن الله اختار موته وحياة الرأي رضى بفعل الله وقضائه ففوض الامر إليه وحمد الله عليه فقال الحمد لله الذي أحياني فإنه اختار حياتي ولولا اختياره لأماتني فالحمد لله على ذلك وهذا من أعلى درجات الموقنين كما نبه عليه الباقر عليه السلام حين اجتماعه بجابر بن عبد الله الأنصاري في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وقد كف بصره وأنه عليه السلام أخبره عن حاله بأن محبوبه قضاء الله تعالى من موت أو حياة أو عناء أو فقرا أو صحة أو مرض خاتمة لاحكام الميت وهي دفنه وما يتقدم عليه ويتبعه من الاحكام ينبغي على وجه الاستحباب وضع الجنازة عند قربها من القبر مما يلي رجل القبر بالإضافة إلى حالة وضع الميت فيه فرجله ما كان محلا لرجل الميت لقول الصادق عليه السلام لا تفدحه بقبره ولكن ضعه دون قبره بذراعين أو ثلث ودعه حتى يتأهب ومعنى فدحه انتقاله ذكره في الصحاح ووضع عند رجل القبر ثابت للرجل دون المرأة ونقله بعد ذلك إلى القبر في ثلث دفعات وإنزاله في الثالثة وسبق رأسه حالة الانزال على باقي بدنه قال المفيد كما سبق في الدنيا من بطن أمه واقتصر ابن الجنيد في وضعه على مرة وهو خيرة المعتبر عملا بمدلول الرواية وتوضع المرأة مما يلي القبلة وتنزل إلى القبر عرضا دفعة واحدة لقول الصادق عليه السلام إذا دخل الميت القبر إن كان رجلا يسلم سلا والمرأة تؤخذ عرضا لأنه استر والواجب دفنه أي الميت رجلا كان أم امرأة في حفيرة تستر رائحته وتحرسه عن هوام السباع بحيث يعسر نبشها غالبا وهاتان الصفتان متلازمان في الغالب وقد تختلفان في بعض التراب فلا بد من مراعاتهما

لعدم حصول الغرض من الدفن بدون ذلك واحترز بالحفيرة عن دفنه في تابوت على وجه الأرض وأزج كذلك فإنه لا يجوز مع إمكان الدفن في الأرض وإن حصل الوصفان لأنه مخالف لما ورد به الشرع من الحفر ولا فرق في التابوت بين المكشوف والمغطى نعم لو دفن التابوت في الأرض جاز على كراهية وكذا لو تعذر الحفر لصلابة الأرض أو لحجرها ولم يمكن نقله إلى غيرها ولو بأجرة مقدورة أجزأ البناء عليه والتابوت على وجه يحصل مع الوصفان ووجوب الدفن على الوجه المذكور ثابت على الكفاية دون الأعيان كباقي أحكام الميت وقد مر تحقيقه في باب الغسل والواجب في حالة الدفن إضجاعه على جانبه الأيمن في حالة كونه مستقبل القبلة بوجهه لفعل النبي صلى الله عليه وآله ودفنه كذلك وعليه الصحابة والتابعون ومعظم الأصحاب وجعل ابن حمزة الاستقبال مستحبا للأصل ويدفعه ما سبق ويسقط الاستقبال عند الاشتباه وعند تعذره كمن مات في بئر وتعذر اخراجه والكافرة الحامل من مسلم تدفن مع المسلمين دون باقي الكفار لحرمة الولد لكن يستدبر بها القبلة على جانبها الأيسر ليكون ولدها مستقبلا على جانبه الأيمن لأن وجهه إلى ظهرها قال في التذكرة وهو موضع وفاق الرضا عليه السلام في الأمة الكتابية تحمل من المسلم تموت مع ولدها يدفن معها والأصل في الدفن الحقيقة شرعا فلا يرد أنه لا دلالة فيها والتعبير بالكافرة يشمل الذمية والحربية ويتصور حمل الكافرة مطلقا من المسلم بإسلامه عليها وبوطئ الشبهة وحمل الذمية أيضا بالعقد عليها أما مطلقا أو متعة على اختلاف الرائيين وبملك اليمين وهل يجب ذلك في الكافرة الحامل من زنا المسلم اطلاق العبارة يشمله لصدق الحمل من المسلم وإن لم يلحق به شرعا ولكونه ولدا لغة ولهذا يحرم على الزاني لو كان أنثى ويشكل بعدم اللحاق به شرعا والاشكال آت في تغسيله وباقى أحكامه وراكب البحر إذا مات وجب أن ينقل إلى البر إن أمكن ولو بالصبر قدرا لا يفسد معه الميت وإلا وضع فيه بأن يثقل في رجله بحجر ونحوه كما ورد في الخبر أو في غيرهما على الظاهر ومن ثم أطلق المصنف أو يثقل بوعاء يوضع فيه بحيث يرسب في الماء فيما يبقى على وجه الماء لعدم مسمى الدفن حينئذ ويرمى فيه

بعد الثقيل مستقبلا به حين إلقائه كما
سبق كل ذلك بعد ما يمكن من تغسيله وتكفينه وتحنيطه والصلاة عليه والوعاء وآلة
الثقل من أصل التركة
لأنهما من جملة مؤنة التجهيز ويستحب حفر القبر قامة أو إلى الترقوة لقول النبي صلى
الله عليه وآله وسعوا أو عمقوا وعن
الصادق عليه السلام حد القبر إلى الترقوة ولم يرد بالقامة خبر لكن ذكر ابن أبي عمير
حكاية عن بعضهم أنه قامة الرجل
حتى يمتد الثوب على رأس من في القبر وتكره الزيادة على ثلاثة أذرع روى ذلك عن
الصادق عليه السلام واللحد مما
يلي القبلة وهو أفضل من الشق عندنا لقول النبي صلى الله عليه وآله اللحد لنا والشق
لغيرنا وليكن اللحد واسعا
قدر الجلوس هذا في الأرض الصلبة أما الرخوة فالشق أفضل ولو بلغت في الرخاوة حدا
لا يحتمل الشق عمل له بناء
يشبه الشق تحصيلا للفضيلة والمراد باللحد أن يحفر له إذا بلغ أرض القبر في حائطه
مما يلي القبلة مكانا يوضع فيه
الميت وبالشق أن يحفر في قعر القبر شقا يشبه النهر يوضع فيه ويستحب للنازل معه
كشف الرأس قال الصادق عليه السلام لا تنزل إلى القبر وعليك عمامة ولا قلنسوة ولا
رداء ولا حذاء وحل أزراك قلت فالخف قال لا بأس وحل
العقد الكاينة في الكفن عند رأسه ورجليه رواه إسحاق بن عمار وأبو بصير عن الصادق
عليه السلام لزوال السبب الموجب
لها وهو خوف انتشار الكفن و بروز الميت ويمكن أن يريد المصنف بحل العقد ما
يشمل حل الناظر إزرار نفسه وجعل
التربة الحسينية صلوات الله على مشرفها معه تبركا بها وتيمنا واحترازا من العذاب وهو
كاف في الاستحباب وإن لم
يرد النص بها على الخصوص وفي الذكرى أسند القول بذلك إلى الشيخين قال ولم
نعلم مأخذه وروى المصنف في النهاية

وغيرها من كتبه إن امرأة كانت تزني وتحرق أولادها خوفا من أهلها فلما ماتت دفنت
فقدفتها الأرض فدفنت
ثانيا وثالثا فجرى ذلك فسألت أمها الصادق عليه السلام عن ذلك وأخبرته بحالها فقال
إنها كانت تعذب خلق
الله بعذاب الله إجعلوا معها شيئا من تربة الحسين عليه السلام ففعل ذلك فسترها الله
تعالى واستقرت والخبر في
الاحكام المندوبة يقبل وإن كان ضعيفا أو مرسلا خصوصا مع اشتهار مضمونه قال
الشهيد والأفضل جعلها تحت خده
كما قاله المفيد في المقنعة والشيخ في الاقتصاد وقيل تجعل تلقاء وجهه وقيل في
الكفن قاله المصنف في المختلف والكل جائز و
التلقين من الملحد له إن كان وليا وإلا استأذنه وهو التلقين الثالث وجعله المصنف ثانيا
بإسقاط التلقين عند التكفين
قال الصادق عليه السلام إذا وضعت في اللحد فضع فمك على إذنه وقل الله ربك
والإسلام دينك ومحمد نبيك والقرآن
كتابك وعلي إمامك وفي خبر ابن عجلان عنه عليه السلام يذكر له ما يعلم واحدا
واحدا وفي خبر محفوظ الإسكاف عنه
عليه السلام ليكن أعقل من ينزل قبره عند رأسه وليكشف عن خده الأيمن حتى يفضى
به إلى الأرض ويدني فمه إلى سمعه ويقول
إسمع إفهم ثلاثا الحديث والدعاء عند تناوله بقوله بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى
ملة رسول الله صلى الله عليه وآله
اللهم إيماننا بك وتصديقا بكتابك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم
زدنا إيمانا وتسليما
وعند وضعه في اللحد بقوله بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى
الله عليه وآله اللهم عبدك
وابن عبدك نزل بك
وأنت خير منزل به اللهم أفسح له في قبره وألحقه بنبيه اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا
وأنت أعلم به وقراءة الفاتحة والاحلاص
والمعوذتين وآية الكرسي روى ذلك كله عن الصادق عليه السلام وكذا يستحب الدعاء
عند وضع اللبن بقوله اللهم صل
وحدته وأنس وحشته وأسكن إليه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك
وعند الخروج من القبر بقوله
إنا لله وإنا إليه راجعون والحمد لله رب العالمين اللهم ارفع درجاته في عليين واخلف
على عقبه في الغابرين وعندك

نحتسبه يا رب العالمين وشرح اللبن وهو بناؤه ونضده على وجه يمنع دخول التراب إليه ويستحب جعل الطين من اللبن ليتم الغرض وفي خبر إسحاق بن عمار ثم يضع الطين واللبن والخروج من قبل الرجلين لقول الباقر عليه السلام من دخل القبر فلا يخرج إلا من قبل الرجلين وعن النبي صلى الله عليه وآله إن لكل بيت بابا وباب القبر من قبل الرجلين ولأن فيه احتراماً للميت وإهالة الحاضرين التراب بمعنى صبه بظهور الأكف لمرسلة الأصبع عن الكاظم عليه السلام أنه فعل ذلك وأقله ثلث حثيات باليدين جميعاً لما روى عن الباقر عليه السلام إن حثا على ميت مما يلي رأسه ثلثاً ويستحب الدعاء حينئذ قال علي عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من حثا على ميت وقال اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك أعطاه الله بكل ذرة حسنة مسترجعين أي قائلين في حالة الإهالة إنا لله وإنا إليه راجعون يقال رجع و استرجع في المصيبة إذا قال ذلك ورفع أي القبر عن وجه الأرض بقدر أربع أصابع مفرجات أو مضمومات وفي بعض الاخبار شبر وهو يقوى التفريج لأنه أقرب إليه ويكره أن يرفع أكثر من ذلك وتربيعة مسطحا لان النبي صلى الله عليه وآله سطح قبر ابنه إبراهيم و سطح قبر النبي صلى الله عليه وآله ويكره التسنيم كما تفعله العامة مع أنهم يعترفون باستحباب التسطیح مخالفة لطريقة أهل البيت عليهم السلام و صب الماء على القبر مبتدئاً من قبل رأسه دوراً إلى أن ينتهي إلى الرأس من أي جهة شاء لقول الصادق عليه السلام السنة في رش الماء على القبر أن يستقبل القبلة ويبدأ من عند الرأس إلى الرجلين ثم يدور على القبر من الجانب الاخر ثم يرش على وسط القبر ووضع اليدين عليه مؤثرة في التراب مفرجة الأصابع لقول الباقر عليه السلام إذا حثى عليه التراب وسوى قبره فضع كفك على قبره عند رأسه وفرج

أصابعك واغمز كفك عليه بعد ما ينضح بالماء والترحم عليه بما شاء والأفضل ما روى عنه صلى الله عليه وآله أنه قال بعد إن وضع كفه على القبر اللهم جاف الأرض عن جنبه واصعد إليك روحه ولقه منك رضوانا واسكن قبره من رحمتك ما تغنيه عن رحمة من سواك ثم مضى وحكى في الذكرى عن الصدوق أنه متى زار قبره دعا به مستقبل القبلة وتلقين الولي أو من يأمره بعد الانصراف وليكن ذلك بأعلى صوته قاله الأصحاب ومع التقية يقوله سرا وهذا التلقين ثابت عند علمائنا أجمع ورواه العامة واستحبه جماعة من الشافعية ورويناه عن الباقر والصادق عليهما السلام وفي الخبرين إن أحد الملكين يقول لصاحبه انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته وليس فيهما تعرض لكيفية الوقوف وذكر المصنف أنه يستقبل القبلة والقبر وذكر جماعة من الأصحاب استدبار القبلة واستقبال القبر وهو أدخل لأن وجه الميت إلى القبلة والكل جائز ولا فرق في هذا الحكم بين الصغير والكبير كما في الجريدتين لاطلاق الخبر ولا ينافيه التعليل بدفع العذاب كما في عموم كراهة المشمس وإن كان ضرره إنما يتولد على وجه مخصوص وإقامة لشعار الايمان والتعزية لأهل المصيبة جميعا وهي تفعلة من العزاء وهو الصبر والمراد بها الحمل على الصبر والتسلي عن المصاب بإسناد الامر إلى الله تعالى ونسبته إلى عدله وحكمته والتذكير بما وعد الله على الصبر وقد ورد عنه صلى الله عليه وآله من عزى مصابا فله مثل أجره ولا فرق بين الرجل والمرأة لقوله عليه السلام من عزى ثكلى كسى بردا في الجنة لكن يكره تعزية الشابة خوفا من الفتنة ولا حد لها لعدم قاطع على التحديد وقول الباقر عليه السلام أنه يصنع للميت مآتم ثلاثة أيام لا يقتضى التحديد بها في التعزية نعم لو أدت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى ويجوز فعلها قبل الدفن إجماعا وبعد عندنا للعموم بل قيل أنها أفضل حينئذ لقول الصادق عليه السلام التعزية لأهل المصيبة بعد ما يدفن وليس في التعزية شئ موظف بل تكفى المشاهدة للمعزى من أهل المصيبة قال الصادق عليه السلام كفاك من التعزية أن يراك صاحب المصيبة ويستحب أن يقول ما قاله

الصادق عليه السلام في تعزية قوم
جبر الله وهنكم وأحسن الله عزاكم ورحم متوفاكم وينبغي صنع طعام لأهل الميت
وبعثه إليهم إعانة لهم وجبرا لقلوبهم
ولأمر النبي صلى الله عليه وآله فاطمة إن تأتي أسماء بنت عميس عند قتل جعفر بن أبي
طالب وإن تصنع لهم طعاما
ثلاثة أياما ويكره الأكل عندهم لقول الصادق عليه السلام أنه من عمل الجاهلية
ويكره فرش القبر بالساج وهو خشب
مخصوص وكذا يكره فرش به غيره من غير ضرورة أما معها كنداوة الأرض فلا كما
ذكره الأصحاب وأما فرش به بماله قيمة
من الثياب ونحوها فلا يجوز لأنه إتلاف لم يؤذن فيه كما يحرم وضع ذلك مع الميت
مطلقا ونزول ذي الرحم لأنه
يورث قسوة القلب ومن قسا قلبه بعد عن ربه ولا فرق في ذلك بين الولد لقول الصادق
عليه السلام الوالد
لا ينزل في قبر ولده والولد لا ينزل في قبر والده وخبر عبد الله العنبري عنه عليه السلام
لا يدفن الأب ولا بأس بدفن
الابن أباه يدل على تأكد الكراهة في دفن الوالد للولد لا على عدمها في العكس لما
تقدم ولأن نفى البأس مشعر به
وهذا الحكم ثابت في كل رحم إلا في المرأة فإن نزول الرحم معها لا يكره بل
يستحب لخبر السكوني عن الصادق عليه السلام
قال علي عليه السلام مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله إن المرأة لا يدخل
قبرها إلا من كان يراها
في حال
حياتها والزوج أولى بها في ذلك من المحرم لما ذكر في الصلاة والغسل ومع التعذر
فامرأة صالحة ثم أجنبي صالح
وإن كان شيخا فهو أولى قاله المصنف في التذكرة يدخل يده من قبل كتفها وآخر
يدخل يده تحت حقوبها قاله ابن حمزة
وإهالة التراب على الرحم سواء في ذلك الرجل والمرأة لما رواه عبيد بن زرارة إن
الصادق عليه السلام رأى والدا

طرح على ابنه التراب فأخذ بكفيه وقال لا تطرح عليه التراب ومن كان منه ذا رحم فلا يطرح عليه التراب ثم قال أنهاكم أن تطرحوا التراب على ذوي الأرحام فإن ذلك يورث القسوة في القلب ومن قسا قلبه بعد من ربه وتجديد القبور بعد اندراسها على وجه الأرض سواء اندرست عظامها أم لا إلا أن يكون في أرض مسبلة وتندرس عظامها فيحرم تجديدها حينئذ وتصويرها بصورة المقابر لان ذلك يمنع من هجوم غيرها مع زوال حقها وقد روى أن أمير المؤمنين عليه السلام قال من جدد قبرا أو مثل مثالا فقد خرج من الاسلام ويحمل على قصد مخالفة الشارع بالفعل استحلالا أو على المبالغة في الزجر مجازا أي هو على حد ذلك قال الصدوق ومعنى مثل مثالا أبدع بدعة دعا إليها ووضع دينا وقد روى الحديث بلفظ حدد بالحاء المهملة أي سنم وبالحاء المعجمة من الخد وهو الشق لاستلزامه النباش المحرم وروى حدث بالجيم والثاء المثناة أخيرا وهو قريب من الشق إلا أن الشق أعم منه لعدم استلزامه دفن آخر بخلاف حدث لان الحدث القبر فيكون معنى تحديث القبر جعله جدثا لميت آخر وهو يستلزم النباش أيضا ويزيد الدفن وسيأتي أنه قد يحرم والظاهر أن النهي عن التجديد مخصوص بغير قبور الأئمة عليهم السلام لاطباق الخلق على فعل ذلك بها ولأن فيه تعظيما لشعائر الله وتحصيلا لمقاصد دينية ولم يذكر المصنف كراهية تخصيصها أيضا وتطيينها مع كون ذلك أعم من التجديد لامكان وقوعه ابتداء بناء على اختيار دخوله فيه كما ذكره الشيخ من تخصيص كراهة ذلك بكونه بعد الانداس واختار أيضا المصنف في المنتهى وهو جيد لما في الاذن فيه قبل ذلك من حصول فائدة لا تحصل بدونه وهي دوام تمييزه ليزار ويترحم عليه خصوصا قبور العلماء والصالحين وقد روى إن الكاظم عليه السلام أمر بعض مواليه بتخصيص قبر ابنة له لما ماتت بفيد وإن يكتب على لوح اسمها ويجعله في القبر وكرهه بعضهم مطلقا لرواية علي بن جعفر عن أخيه عليهما السلام لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس ولا تخصيصه ولا تطيينه وحمله على وقوع ذلك بعد الانداس طريق الجمع بينها وبين ما تقدم كما اختاره الشيخ والمصنف وأولى من ذلك حمل الأول على قبور من يظهر لتعيين قبره أثر

من زيادة ونحوها والثاني على
من لا يحصل فيه ذلك كما يدل عليه فعل الكاظم عليه السلام بابتته فإنها أهل للتعظيم
والزيادة فيدخل في ذلك من
يشاركها في الوصف من العلماء والصالحين ويبقى الخبران مطلقين بالنسبة إلى الأزمان
ويتخصصان بالأشخاص عملاً
بظاهر الرواية والنقل للميت من بلد موته إلى غيره لمنافاته التعجيل المأمور به إلا إلى
أحد المشاهد المشرفة بالأنبياء و
الأئمة صلوات الله عليهم فيستحب النقل إليها رجاء لشفاعتهم وتبركا بتربتهم وتباعدة
من عذاب الله تعالى وعليه عمل
الامامية من زمن الأئمة إلى زماننا فكان إجماعاً قاله في التذكرة وفي الذكرى لو كان
هناك مقبرة بها قوم صالحون
أو شهداء استحب النقل إليها لتناله بركتهم وبركة زيارتهم ويجب تقييده بما إذا لم
يخف هتك الميت بانفجاره ونحوه
لبعد المسافة أو غيرها وهذا كله في غير الشهيد فإن الأولى دفنه حيث قتل لقوله صلى
الله عليه وآله ادفنوا القتلى
في مصارعهم ودفن ميتين في قبر واحد ابتداءً أو في أزج معد لدفن جماعة أما لو دفن
الأول ثم أريد نبشه لدفن
الآخر لا كذلك حرم لأن القبر صار حقاً للأول ولاستلزامه النباش وآلهتك المحرمين
نعم لو كثر الموتى وتعسر الافراد
زالت كراهة الجمع ابتداءً لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله قال للأَنْصار يوم أحد
احفروا وأوسعوا وعمقوا واجعلوا
الاثنين والثلاثة في القبر الواحد وقدموا أكثرهم قرآناً والمراد بالتقدم جعله إلى القبلة
فيقدم الأفضل مع تساويهم
في الطبقة كما ورد ولو اختلفت بأن اجتمع رجال ونساء وغيرهما قدم الرجل ثم
الصبي ثم الخنثى ثم المرأة هذا كله في غير
الأقارب وفيهم يقدم الأب على الابن مطلقاً والأم على البنت كذلك لا على الابن
ويستحب جمعهم في مقبرة واحدة

لقول النبي صلى الله عليه وآله لما دفن عثمان بن مظعون أدفن إليه من مات من أهله وكذا يكره الاستناد إلى القبر والمشى عليه ونقل فيه المصنف في التذكرة الإجماع وروى عن النبي صلى الله عليه وآله لأن يجلس أحدكم على جمر فيحرق ثيابه وتصل النار إلى بدنه أحب إلى من أن يجلس على قبر والمراد المبالغة في الزجر نعم روى الصدوق عن الكاظم عليه السلام إذا دخلت المقابر فطأ القبور فمن كان مؤمنا استروح ومن كان منافقا وجد ألمه وحمل على الداخل لأجل الزيادة توفيقا والمراد حينئذ بوطئها كثرة التردد بينها للزيادة وعدم الاقتصار على زيارتها إجمالا على طريق الكناية

ويحرم نبش القبر لما فيه من المثلة بالميت والانتهاك لحرمة وهي في الجملة إجماعي واستثنى منه مواضع أ إذا بلى الميت وصار رميما فإنه يجوز نبشه لدفن غيره فيه أو لمصلحة المالك المعير ويختلف ذلك باختلاف الترب والأهوية ومع الشك يرجع فيه إلى أهل الخبرة فلو نبش على وجه يجوز فوجد فيه عظاما دفنها وجوبا ومتى علم صيرورته رميما لم يحز تصويره بصورة المقابر في المسألة كما مر ب إذا دفن في الأرض المغصوبة أو المشتركة بغير إذن الشريك فإن للمالك أو الشريك قلعه لتحريم شغل مال الغير وإن أدى إلى هتك الميت لأن حق الحي أولى وإن كان الأفضل للمالك تركه خصوصا القرابة ولو دفن بإذن المالك جاز له الرجوع قبل الطم لا بعده ج إذا كفن في مغصوب جاز نبشه لتخليص المغصوب مع طلب المالك ولا يجب عليه أخذ القيمة نعم يستحب واحتمل في الذكرى تحريم نبشه في الموضعين إذا أدى إلى هتك الميت وظهور ما ينفر منه لما روى من أن حرمة المؤمن ميتا كحرمة حيا ولو كفن في حرير قيل هو كالمغصوب و الأولى المنع لأن حق الله تعالى أوسع من حق الآدمي د إذا وقع في القبر ما له قيمة جاز نبشه وأخذه للنهي عن إضاعة المال ولا يجب على مالكة قبول القيمة ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير وإن كره النبش لأجل القليل ولو ابتلع الميت مالا لغيره في حال حياته بحيث يمكن تخليصه بعد الدفن ففي جواز نبشه لذلك وشق جوفه وجهان لتعارض حق الحي وحرمة

الميت ومنعه الشيخ في الخلاف ويمكن هنا تقييده ببذل الوارث العوض والفرق بين ماله ومال غيره لأنه استهلك مال نفسه في حياته كما أتلفه ومتى منعنا النباش أخذ من تركته ولو بلى وانتفت الثلاثة جاز النباش لاخرجه لزوال المانع ثم إن كان بعد دفع العوض إلى مالكة ففي التراد وجهان ه نبشه للشهادة على يمينه وإثبات الأمور المترتبة على موته من اعتداد زوجته وقسمة تركته وحلول ديونه التي عليه وغير ذلك مع إمكان معرفته بالنباش فلو علم تغيير صورته على وجه لا يعلم حرم نبشه لذلك واختلف في نبشه لاستدراك غسله وتكفينه والصلاة عليه وقطع الشيخ بعدم النباش هنا وهو حسن وفي نبشه من أرض بيعت بعد الدفن ترجيحاً لحق المشتري ومنعه المصنف إلا أن تكون مغصوبة فيبيعها المالك و كذا يحرم نقل الميت بعد دفنه إلى موضع آخر لتحريم النباش واستدعائه آهتك وإن كان ذلك إلى أحد المشاهد المشرفة على المشهور ونقل المصنف في التذكرة جوازه إليها عن بعض علمائنا وقال الشيخ إن به رواية سمعتها مذاكرة وروى الصدوق عن الصادق عليه السلام إن موسى عليه السلام استخرج عظام يوسف عليه السلام من شاطئ النيل وحمله إلى الشام وهذا يومى إلى الجواز لان الظاهر من الصادق عليه السلام تقريره له كحديث ذكرى حسن على كل حال في باب التخلي ولأن الغرض المطلوب من النقل قبل الدفن من الشفاعة ودفع العذاب حاصل بعده لكن يشترط على ذلك أن لا يبلغ الميت حالة يلزم من نقله عليها هتكه ومثلته وذهب بعض الأصحاب إلى كراهة النقل مطلقاً وبعضهم إلى جوازه لصالح يراد بالميت وشق الثوب على غير الأب والأخ من الأقارب وغيرهم لما فيه من إضاعة المال والسخط بقضاء الله وعلى استثناء الأب و الأخ أكثر الأصحاب لان العسكري عليه السلام شق ثوبه على أبيه الهادي عليه السلام خلف وقدام وفعله الفاطميات

على الحسين عليه السلام وعن الصادق عليه السلام إن موسى عليه السلام شق على أخيه هارون وإطلاق المصنف يقتضى عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة وفي بعض عباراته اختصاص التحريم بالرجل وفي النهاية إن المرأة يجوز لها الشق مطلقا قال في الذكرى وفي الخبر إيماء إليه وروى الحسن الصفار عن الصادق عليه السلام لا ينبغي الصياح على الميت ولا شق الثياب ولا ينبغي ظاهرها الكراهة وكذا يحرم دفن غير المسلمين في مقابرهم وهو موضع وفاق ولا فرق في تلك بين أصناف الكفار وأطفالهم في حكمهم لكن يجب مواراتهم لدفع تآذى المسلمين بجيفتهم لا بقصد الدفن في غير مقابر المسلمين وهذا الحكم ثابت للجميع إلا الذمية الحامل من مسلم فإنها تدفن في مقابرهم لمكان الولد وقد مر ذلك وتقييده بالذمية مورد الرواية وبها تخرج الحربية وقد تقدم اشتراكهما في هذا الحكم والله أعلم المقصد السادس في الصلوات المنذورات من نذر صلاة وأطلق عليه وجب ركعتان لا أقل على رأى لأنه المعهود الغالب في النوافل إلا ما نص على وحدته وهو الوتر ولنهي النبي صلى الله عليه وآله عن البتراء وهي الركعة الواحدة وقيل تجزى ركعة واحدة واختاره المصنف في النهاية وولده في الشرح لصدق الصلاة عليها حقيقة شرعا لا لخصوصية كونها وترا وأصالة البراءة من الزائد وحينئذ فإطلاق الصلاة عليها وعلى الزائد أما بطريق التواطؤ أو التشكيك لا بطريق الحقيقة والمجاز فيحمل على أقل المراتب لأصالة البراءة وهو متجه وإن كانت الركعتان طريق البراءة يقينا وليس المراد انحصار الواجب في الركعتين بل المراد أنهما أقل الواجب ويجوز جعلها ثلثا وأربعا بتسليمة واحدة وهل يجب التشهد بينهما كاليومية وجهان أصحهما الوجوب لعدم التعبد بالصلاة من دونه ويحتمل انحصار الوجوب في الركعتين فلا يجوز الزيادة عليهما كما لا يجوز النقصان لان المنذورة نافلة في المعنى وهي مقصورة في الغالب عليهما فكما لم يدخل الركعة مع وقوعها نادرا فكذا الزائد ولا تجزى الزائد عن الأربع مع الاطلاق لعدم التعبد به مجتمعا ولو قصد أداء الواجب بأكثر من ركعتين مسلما في أثناءه كأربع مثلا يسلم على كل ركعتين منها فهل يوصف الزائد على الركعتين بالوجوب يحتمله بناء على

إن الواجب أمر كلي يتأدى في ضمن أفراد متعددة فإذا اختار الفرد الأكمل وصف بالوجوب وقد تقدم له نظائر ويحتمل عدمه لجواز تركه لا إلى بدل ولا شئ من الواجب كذلك ولا صالة عدم الوجوب وهذه المسألة قد تقدم تحقيقها في نظائرها وإن الراجح عدم وصف الزائد بالوجوب لعدم الدليل عليه مع جواز تركه كذلك والفرق بين الأربع بتسليمة وبين ما هنا إن الواجب في الأول لا يتحقق إلا بالمجموع بخلاف الثاني ما يصلح لوقوع المنذور في ضمنه وعلى القول باستحباب التسليم بشكل الفرق إلا أن نقول بتوقف الخروج على قصده أو التسليم أو فعل المنافى وقد تقدم الكلام فيه والضابط إن المنذورة يجب فعلها كهيئة اليومية في جميع الأفعال والكيفيات عند الاطلاق أما لو صرح بنفي فعل يجب في اليومية ولا يشترط في النافلة كالاقتصار بالفاتحة والصلاة جالسا جاز لأنها هيئة مشروعة اختيارا فينعقد نذرها ولا يتعين عند الاطلاق زمان ولا مكان بل يجوز ما وجب بالنذر في أي مكان وزمان شاء عملا بالاطلاق ولو قيد النذر بهيئة مشروعة تعينت تلك الهيئة كنذر صلاة جعفر عليه السلام فيجب مراعاة عددها وأذكارها الداخلة فيها لأنها من مشخصاتها دون دعواتها الخارجة عنها ويتعين وقتها المشروعة تلك الهيئة فيه إن كان معيناً لا إن كان من كمالاتها كيوم الجمعة لصلاة جعفر بل يجوز فعلها مع الاطلاق متى شاء نعم لو عينه تعين ولو نذر العيد المنذوب في وقته تعين بغير إشكال لان غايته كونه نافلة فينعقد نذرها في وقتها ويجب فعلها بهيئتها المعتبرة فيها لو كانت واجبة ولو نذر هيئة أي هيئة العيد في غير وقته فالوجه عدم الانعقاد لعدم التعبد بها على تلك الهيئة في غير الوقت المعين

فيكون فعلها في غيره بدعة ويحتمل الانعقاد وهو الموجود في بعض نسخ الكتاب
بحذف لفظة عدم وقيل أنها كانت
ثابتة في الأصل ثم كشطت فأوجب ذلك اختلاف النسخ ووجه الانعقاد أنها صلاة
وذكر لله تعالى فتدخل تحت
الأوامر الدالة على فعل الصلاة وإقامتها والذكر والأول أوضح وهو الذي جزم به
المصنف في بعض كتبه وقربه في
بعض وكذا القول في نذر صلاة الكسوف وغيرها من الهيئة المختصة بوقت معين ولو
قيد العدد بخمس ركعات
فصاعدا بتسليمة واحدة أما مع التشهد في مواضعه المعهودة أو مع عدمه قيل لا ينعقد
النذر لعدم التعبد بها شرعا
على هذا الوجه فيكون فعلها كذلك إدخالا في الدين ما ليس منه وهو اختيار ابن
إدريس والشهيد في الذكرى وقيل
ينعقد لعموم وجوب الوفاء بالنذر ولأنها عبادة ولا يخرجها عدم التعبد بها عن ذلك
وفي الصغرى منع لان العبادة
يجب موافقتها مراد الامر ولم يتحقق ذلك هنا وهو كاف في المنع نعم لو أطلق
الخمس صح وفعلها على الوجه المتعبد به
كمنى وواحدة أو ثلث واثنين ويمكن على القول بمنع الواحدة عند الاطلاق اختصاص
فعل الخمس بثلث واثنين
لعدم تعين الواحدة وقد تقدم أنه لا تسوغ إلا مع التعيين وعلى الأول يجوز فعلها رباعية
وواحدة وعلى
القول بجواز الواحدة مطلقا يجوز فعلها آحاد ولو قيده بأقل من خمس انعقد وإن كان
المقيد ركعة لان الثلث
والأربع متعبد به في اليومية والواحدة مشروعة في الجملة وإن كان نادرا فيصح نذرها
على الخصوص وإن كان
الاطلاق لا يتناولها ثم إن أطلق العدد الذي هو دون الخمس وجب على هيئة في اليومية
فيتشهد في محاله وإن قيده
بتشهد واحد آخره ففي انعقاد النذر إشكال من عدم التعبد به وحصول مسمى معظم
الصلاة والبطان أوضح وربما
احتمل بطلان القيد لا غير فيصلها على الوجه المشروع ويضعف بأن ذلك غير مندور
فلا يجب ولو قيده أي العدد
أو المندور بزمان معين فلا يجوز العدول عنه سواء كان له مزية أم لا وسواء عدل مع
اشتماله عليها إلى ما هو أعلى
مزية أم لا وهو موضع وفاق فإن خالف وأوقع المندور قبل الزمان المعين بالشخص لغا

ووجب إعادته فيه فإن (وإن خ ل)
آخره عنه لعذر قضى ولا كفارة ولا أثم وإلا كفر أيضا ولو تعين الزمان بالنوع لا غير
كيوم
الجمعة تخير في إيقاعه في أي جمعة شاء أداء وأن كان الأفضل التعجيل ولو قيده
بمكان له مزية كالمسجد تعين أيضا
وإلا أي وإن لم يكن للمكان المعين مزية راجحة على غيره فإن كان مع ذلك يحرم فيه
الصلاة أو تكره لم يتعين قطعاً
وإن أبيحت فالمشهور عدم التعيين وأجزاه فعلها أين شاء بخلاف الزمان والفرق إن
الشارع جعل الزمان سبباً للوجوب
بخلاف المكان فإنه من ضرورة الفعل لا سببية فيه وإن النذر يصير الوقت المنذور فيه
وقتها لتلك العبادة محدوداً
كما يحصل الوقت بأصل النص وإن الوقت لا تتصور فيه الكراهة للمنذور لأنها تلحق
بالواجب بخلاف المكان فإن مكروهه
مشترك بين الفرائض والنوافل وألحق إن هذه الفروق مع تسليمها لا تقتضي افتراقهما في
النذر على وجه يقتضي عدم تعين
ما لا مزية فيه من المكان وتعين الزمان مطلقاً لعدم الملازمة بين ما ذكر وبين هذه
الأحكام فإن ما لا مزية
فيه من الوقت غاية تعيينه أن يكون لإباحته مع رجحان أصل المنذور وهو حاصل في
المكان فأما أن يتعينا أو لا
ولمناح أن يمنع كل واحد من هذه الفروق أما الأول فلان سبب الوجوب في النذر إنما
هو النذر لا الوقت و
إنما الزمان والمكان وغيرهما من الأوصاف أمور عارضة للفعل تعينت بتعيين المكلف
بخلاف الصلاة الواجبة المقيدة
بالأوقات المنخوصة فإن أوقاتها سبب لوجوبها كما حقق في الأصول ولو سلم كون
الوقت سبباً هنا وإن كان النذر
موجباً أيضاً كما يجب الأمر الأصلي الفعل على المكلف وإن تعلق بوقت وكان ذلك
الوقت سبباً لم يكن في ذلك

دلالة على تعيين الزمان دون المكان وأما تصيير الوقت المعين بالنذر وقتا للعبادة كالوقت المنصوص فهو آت في المكان المختص بالعبادة كالمقام مثلا في صلاة الطواف فكما ثبت ذلك بالنص ثبت غيره بالنذر فإن قيل مكان صلاة الطواف مشتمل على مزية فيتقيد تعيين مكان المنذور بها وهو عين المتنازع قلنا أفعال الشارع كلها مشتركة في المزايا ومعللة بالأغراض الصحيحة فتعليقه بالعبادة على وقت معين لو لم يكن ذلك الوقت مشتملا على حكمة ومزية على غيره كان تخصيصه على غيره ترجيحا من غير مرجح وهو لا يليق بحكمة الشارع فليشترط في تعيين وقت المنذور أيضا المزية ولا يقولون به وأما إن الوقت لا يتصور فيه الكراهة للمنذور بخلاف المكان فليس بتام أيضا لان الكلام في غير المكان المكروه فيه الفعل والمحرم كما مر والوجه تعيينهما مطلقا لعموم وجوب الوفا بالنذر وإنما يتم إذا فعل على وجهه المعين به وقيود الزمان والمكان أوصاف ترجع إلى اختيار الناذر ويتعين بتعيينه كما تتعين مقادير أفعاله بالتعيين وإن كان غيرها أعلى منها وهو اختيار الشهيد في البيان وحينئذ يتعين الزمان والمكان مطلقا ولا يجوز العدول عن المعين إلى غيره وإن كان إلى أعلى مزية ولو قيل بتعين المكان المكروه أيضا كان وجهها لعين ما ذكر من الدليل فإن المنذور عبادة راجحة في نفسها غايتها إنها أنقص ثوابا من غيرها وهو غير موجب لبطلان النذر أو عدم تعيين المنذور إذ لا يشترط في تعيين المنذور كونه أتم من جميع الافراد المناسبة له مع كونه في نفسه راجحا وعلى المشهور من اشتراط المزية في تعيين المكان هل يجزى في ذي المزية الصلاة في الأعلى منه مزية كالمسجد الجامع بالنسبة إلى مسجد القبيلة وكالمسجدين بالنسبة إلى غيرهما فيه نظر من وجود المقتضى للزوم وهو النذر وحصول المزية فيتعين ويؤمر بالايقاع فيه وهو يقتضى النهى عن ضده فلا تصح في غيره لاقتضاء النهى الفساد ومن إن نسبة ذي المزية إلى الأزيد مزية كنسبة ما لا مزية فيه إلى ذي المزية فكما يجوز العدول مما خلا عن المزية إلى ما اشتمل عليه فكذا هنا ولأن التعيين لا مدخل له في الزوم بل المزية فيصح المنذور حيث وجدت واختاره

المصنف في التذكرة والنهاية وفيه
نظر للفرق بين ما لا مزية فيه وماله مزية في الجملة عند القائلين بذلك ومن ثم انعقد
النذر في الثاني دون الأول
وعلى ما اخترناه يسقط هذا البحث ويتعين المنذور مطلقا ويشترط في صحة نذر
الصلاة أن لا تكون عليه صلاة واجبة
لان متعلق النذر هنا الصلاة المندوبة وهي لا تصح ممن عليه صلاة واجبة لقوله صلى
الله عليه وآله لا صلاة لمن عليه صلاة
وفي هذا الفرع مع تسليم منع النافلة لمن عليه فريضة نظر لان المنذورة تصير واجبة
بالنذر فلا يكون إيقاعها لنفل
بل لفرض فإن قيل الكلام إنما هو في صحة النذر وعدمه لا في المنع مع انعقاده ولا
شك إن متعلقه النافلة فإذا أدى
انعقاده إلى مزاحمتها الفريضة لم يقع قلنا النص الذي اقتضى المنع إنما دل مع تسليمه
على منع إيقاع الصلاة لمن
عليه صلاة لا على إيقاع النذر فلا يكون النذر ممنوعا منه وإن كان متعلقه النافلة وبعد
انعقاده تصير فريضة
فلا يمتنع فعلها ممن عليه صلاة قيل وهذا الفرع من خصوصيات المصنف ذكره هنا ثم
رجع عنه وعلى ما ذكرناه سابقا
من صحة النافلة التي لا تضر بالفريضة ينتفى البحث هنا عن المنع رأسا ولو نذر صلاة
الليل وجب ثماني ركعات لا غير
في وقتها المعين لاطلاقها عليها شرعا واختصاص الثلث ركعات بعدها باسم خاص ولا
يجب الدعاء بينها ولا بعدها وهل
تجب فيها سورة بعد الحمد بناء على وجوبها في الفريضة نظر من عدم وجوبها في
النافلة وصيورتها فريضة وإلا صح الوجوب
إلا أن يقيد بها بعدمها فتجب على حسب ما نذره أما السور المنصوص فيها فلا تجب
مع الاطلاق قطعاً لأنها من مكملاتها
وكل ما يشترط في الصلاة اليومية يشترط في الصلاة المنذورة من الطهارة والستر
والاستقبال وغيرها لصيورتها بالنذر

صلاة واجبة إلا الوقت فإن المنذورة لا يتعين فعلها في وقت اليومية بل يجوز فعلها أي وقت شاء مع عدم التعيين ومعه يتبع ما عينه وهذا يتم مع الاطلاق أو فيما يشترط في النافلة والفريضة كالطهارة والستر إما ما لا يشترط في النافلة ولو على بعض الوجوه كالصلاة إلى غير القبلة ماشيا أو راكبا وصرح به في النذر فالوجه الانعقاد كما عين وإن صارت بالنذر واجبة نظرا إلى ما كانت عليه قبل النذر وقد مر مثله في الأفعال وليس ما ذكره هنا تكرارا لما سبق في قوله كهيئة اليومية لان الهيئة تطلق على الأفعال والكيفيات الداخلة في الذات وهنا حكم بمساواتها لها في الشروط المتقدمة عليها فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر وحكم اليمين والعهد في ذلك كله حكم النذر فمهما حلف على فعله من الصلوات أو عاهد عليه الله انعقد على الوجه الذي فصل المقصد السابع في النوافل وهي أنواع كثيرة ذكر المصنف منها جملة فقال ويستحب صلاة الاستسقاء وهو طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة إليها كما تقول استعطي إذا طلب العطاء يقال سقاه الله وأسقاه قال الله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا وقال تعالى لأسقيناهم ماء عذقا وقال بعض أهل اللغة إن معنى سقى بدون الهمز أعطا ما يشرب ومعنى أسقا دل على الماء والأول أجود والاستسقاء ثابت بالكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى وإذا استسقى موسى لقومه وقال تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا واستسقى النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام والأئمة والصحابة وصلوا له ركعتين والأفضل فعلها جماعة تأسيا بالنبي والأئمة صلوات الله عليهم ويجوز فعلها فرادى لحصول الغرض بذلك وهو الصلاة والابتهاج إلى الله تعالى بالرحمة وإنما تستحب عند قلة الأمطار وغور الأنهار وهو مسبب عن غضب الله تعالى على عباده قال النبي صلى الله عليه وآله إذا غضب الله تعالى على أمة ثم لم ينزل بها العذاب غلت أسعارها وقصرت أعمارها ولم ترحب تجارها ولم تترك ثمارها ولم تعذب أنهارها وحبس عليها أمطارها وسلط عليها شرارها وغيره من الاخبار وكيفيتها ووقتها كالعيد في

كونها ركعتين بين طلوع الشمس والزوال يقرأ فيهما ما مر ويكبر فيهما التكبيرات الزائدة ويقنت بعد كل تكبيرة منها إلا أنه يقنت في الاستسقاء بالاستعطاف وهو طلب العطف من الله تعالى على عباده والرحمة لهم وسؤال توفير الماء وأفضله ما نقل عن أهل البيت عليهم السلام في ذلك وإن جاز بما سنح ولتكن الصلاة بعد أن يصوم الناس ثلاثة أيام متواليات لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله إن دعوة الصائم لا ترد ويخرج بهم الامام في اليوم الثالث إلى الصحراء وليكن الثالث الجمعة أو الاثنين أما الجمعة فلانه مظنة الإجابة وقد ورد أن العبد ليسئل الحاجة فتؤخر الإجابة إلى يوم الجمعة وأما الاثنين فلأمر الصادق عليه السلام بالخروج فيه لمحمد بن خالد وإنما استحب الاصحار بها تأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين عليه السلام (مضت السنة صح) أن لا يستسقى إلا بالبراري حيث ينظر الناس إلى السماء ولا يستسقى في المساجد إلا بمسجد مكة نعم لو حصل مانع من الصحراء كخوف وشبهه صليت في المساجد وليكن خروجهم إلى الصحراء في حالة كونهم حفاة ونعالهم بأيديهم بالسكينة في الأعضاء والوقار في النفس مبالغة في الخضوع والخشوع مطرقي رؤوسهم مكثرين من ذكر الله مستغفرين من ذنوبهم في ثياب بذلتهم بكسر الباء الموحدة وسكون الذال المعجمة وهي ما يمتهن من الثياب ويلبس وقت العمل وإضافة الثياب إليها من باب إضافة الموصوف إلى صفته كجانب الغربي لا في ثياب التجمل إذ ليس هو يوم زينة كالعيد وتأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله ويخرج معهم الشيوخ من المسلمين والأطفال والعجائز والبهائم لقول النبي صلى الله عليه وآله لولا أطفال رضع وشيوخ ركع وبهائم رتع لصب عليكم العذاب

صبا وعن الصادق عليه السلام إن سليمان عليه السلام خرج ليستسقى فرأى نملة قد استلقت على ظهرها رافعة قائمة من قوائمها إلى السماء وهي تقول اللهم إنا خلق من خلقك ولا غنا بنا عن رزقك فلا تهلكنا بذنوب بني آدم فقال سليمان ارجعوا فقد سقيتم بغيركم ويفرق بين الأطفال وأمهاتهم استجلابا للبكاء والخشوع بين يدي الله تعالى فربما أدركه بلطفه وتحويل المصلى الرداء بعد الصلاة بأن يجعل ما على المنكب الأيمن على الأيسر وبالعكس تأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله وتفاؤلا بقلب الجذب خصبا ولا فرق في ذلك بين الامام وغيره ومن ثم أطلقه المصنف وللشيخ قول باختصاصه بالامام وتبعه المحقق في الشرائع والعتان توجبان الاشتراك ولا يشترط في التحويل جعل الباطن ظاهرا و بالعكس والأعلى أسفل وبالعكس وإن كان جائزا ثم يستقبل القبلة بعد الصلاة والتحويل وقبل الخطبتين ويكبر الله تعالى مائة مرة عاليا صوته به ويسبح الله تعالى مائة مرة عن يمينه يهمل مائة عن يساره ويحمد الله تعالى مائة مستدبرا تلقاء الناس ويتابعونه في الأذكار كلها ورفع الصوت لا في التحويل إلى الجهات ومستند ذلك كله تعليم الصادق عليه السلام لمحمد بن خالد وإلى المدينة ثم يخطب بعد الأذكار بالمأثور عن أهل البيت عليهم السلام ويجوز بغيره مما يتضمن الحمد والثناء والوعظ والدعاء وينبغي أن يخطب خطبتين تسوية بينها وبين العيد وما ذكره المصنف من جعل الخطبة بعد الأذكار وهو الذي اختاره الشيخ وجماعة ودل عليه تعليم الصادق عليه السلام المتقدم وجعل في الذكرى تقديم الخطبتين على الأذكار هو المشهور ويبالغ في السؤال والدعاء والالاحاح فيه في الخطبتين وخصوصا الثانية وقد روى الصدوق في الفقيه من الدعوات عن علي والحسن والحسين وغيرهم صلوات الله عليهم جملة حسنة فإن تأخرت الإجابة أعادوا الخروج والصلاة مرة أخرى وأزيد حتى يجابوا أما بصوم مستأنف أو بالبناء على الأول لوجود السبب المقتضى ولقوله صلى الله عليه وآله إن الله يحب الملحين في الدعاء ويستحب نافلة شهر رمضان وهي ألف ركعة في المشهور زيادة على الرتبة ورواه جماعة عن الصادق عليه السلام في كل ليلة من الشهر

عشرون ثمان منها بعد صلاة
المغرب بعد نافلتها واثنى عشرة بعد العشاء وبعد نافلتها أيضا رواه محمد بن سليمان
عن الرضا عليه السلام وقيل قبل
الوتيرة وجعله في الذكرى هو المشهور وخير الشيخ في النهاية بين ما ذكر من التفريق
وبين عكسه وهو جعل اثني عشرة
بين العشاءين وثمان بعد العشاء جمعا بين خبر سماعة ومسعدة بن صدقة عن أبي عبد
الله عليه السلام وغيره وهو
حسن وفي ليالي الافراد الثلث وهي ليلة تسع عشرة وليلة إحدى وعشرين وثلاث
وعشرين زيادة مائة ركعة
على العشرين والثلاثين وفي العشر الأواخر في كل ليلة منه زيادة عشر ركعات على ما
ذكر وهو العشرون في غير ليالي
الافراد والمائة والعشرون فيها فذلك ألف ركعة رواه مسعدة بن صدقة وغيره عن
الصادق عليه السلام وليكن
العشر المزیدة بعد العشاء وروى جعل اثني عشرة من الثلثين قبل العشاء والباقي بعدها
وعليه جماعة من الأصحاب
وكلاهما حسن ولو اقتصر في ليالي الافراد على المائة وترك الثمانين ركعة وفرقها على
جميع الشهر كما سيأتي كان
جائزا بل اختاره الأكثر وعليه رتب الشيخ الدعوات المختصة بالركعات في المصباح
فإن اختار المصلى هذه الرواية
صلى في كل يوم جمعة من الشهر عشر ركعات أربع منها بصلاة علي عليه السلام
وركعتان بصلاة فاطمة عليها السلام
وأربع بصلاة جعفر بن أبي طالب عليه السلام وصلى في ليلة آخر جمعة عشرين ركعة
بصلاة علي عليه السلام وفي
عشيتها ليلة السبت عشرين ركعة بصلاة فاطمة عليها السلام ولو اتفقت عشيتها ليلة
العيد صلاها في ليلة آخر
سبت منه وقد أضفنا إلى المتن في هذه الكيفية قيودا كثيرة حلى عنها كما حلى غيره
من العبارات وهي مستفادة من

حديث المفضل عن أبي عبد الله عليه السلام واعلم أن ما ذكره من الصلاة في كل
جمعة عشر ركعات انتهى مبنى على الغالب من اشتمال
كل شهر على أربعة أيام جمع فلو اتفق في الشهر خمس جمع ففي كيفية بسط الثمانين
إشكال لعدم ذكره في النصوص والفتاوى
ويحتمل حينئذ سقوط العشرة في الجمعة الأخيرة والاقتصار على العشرين ليلتها
وعشيتها وصلاة عشر فيها وتوزيع
الثلاثين الباقية على ليلتها وعشيتها بجعل ستة عشر أولا وأربعة عشر ثانيا أو بالعكس
والظاهر تأدى الوظيفة
بالأميرين معا قال في الذكرى ولو فات شيء من هذه النوافل ليلا فالظاهر أنه يستحب
قضاؤه نهارا لعموم قوله تعالى
وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه وبذلك أفتى ابن الجنيد قال وكذا لو فاتته الصلاة في
ليلة الشك ثم تبييت الرؤية
ولا فرق في استحباب هذه النوافل بين الصائم وغيره للعموم ولأنها عبادة زيدت لشرف
الزمان فلا تسقط بسقوط الصوم
عن المسافر ونحوه وفي كلام بعض أصحابنا ما يدل على اختصاصه بالصائم ويستحب
أن يدعو عقيب كل ركعتين منها
بالدعاء المأثور ولو اقتصر على الصلاة كان أدون فضلا
ويستحب صلاة الحاجة وهي أنواع منها صلاة ركعتين يوم الجمعة
بعد أن يصومه ويومين قبله ويغتسل ويلبس ثوبا نظيفا ويصعد إلى أعلى موضع في داره
ويصلى ثم يمد يده إلى السماء
ويقول اللهم إني حللت بساحتك إلى آخر الدعاء رواه عاصم بن حميد عن الصادق
عليه السلام وصلاة الاستخارة
وهي أيضا أنواع أشهرها الاستخارة بالرقاع الست رواها هارون بن خارجة عن الصادق
عليه السلام قال إذا أردت
أمرا فخذ ست رقع واكتب في ثلث منها بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز
الحكيم لفلان بن فلانة إفعل وفي
ثلث منها بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل
ثم ضعها تحت مصلاك (ثم صل ركعتين صح) فإذا فرغت فاسجد
سجدة وقل فيها مائة مرة استخير الله برحمته خيرة في عافية ثم استو جالسا وقل اللهم
خر لي في جميع أموري في يسر منك وعافية
ثم أضرب بيدك على الرقع فشوشها وأخرج واحدة واحدة فإن خرج ثلث متواليات
إفعل فلتفعل الامر الذي تريده
وإن خرج بها ثلث متواليات لا تفعل فلا تفعله وإن خرجت واحدة إفعل والأخرى لا

تفعل فأخرج من الرقاع إلى خمس فانظر
أكثرها فاعمل به ودع السادسة لا تحتاج إليها ولقد أمعن السيد السعيد رضى الدين بن
طاوس في كتاب الاستخارات
في نعت هذه الاستخارة وذكر من آثارها عجائب وإنها من أبواب العلم بالغائب وقال
إذا توالى الأمر في الرقاع فهو خير محض وإن
توالى النهى فهو شر محض وإن تفرقت كان الخير والشر موزعا بحسب تفرقها على
أزمنة ذلك الأمر بحسب ترتيبها وذكر
من آدابها أن تكون صلاة المستخير بها صلاة مضطر إلى معرفة مصلحته التي لا يعلمها
إلا علام الغيوب فيتأدب في صلاته
وأن يكون عند قوله استخير الله برحمته خيرة في عافية بقلب مقبل على الله ونية
حاضرة صافية وإذا عرف وقت سجوده
(إنه قد غفل عن ذكر إنه ظ) أنها قد غفلت عن ذكر أنها بين يدي عالم الخفيات أن
يستغفر ويتوب في تلك الحال من ذلك الإهمال وإذا رفع
رأسه من السجدة يقبل بقلبه على الله ويتذكر أنه يأخذ رقاع الاستخارة من لسان حال
الجلالة الإلهية وأبواب
الإشارة الربانية وأنه لا يتكلم بين أخذ الرقاع مع غير الله جل جلاله وأنه إذا خرجت
مخالفة لمراوده وهواه لا
يقابل مشورة الله سبحانه بالكراهة ومخالفة رضاه بل يقابله بالشكر وصلاة الشكر عند
تجدد النعم ودفع النقم على
ما رسم وهي ركعتان يقرأ في الأولى الحمد والاحلاص وفي الثانية الحمد والجحد
ويقول في ركوع الأولى وسجودها الحمد لله
شكرا شكرا وحمدا وفي ركوع الثانية وسجودها الحمد لله الذي استجاب دعائي
وأعطاني مسألتي رواه هارون بن خارجة
عن الصادق عليه السلام قال ابن البراج في الروضة ووقتها ارتفاع النهار وصلاة علي
عليه السلام أربع ركعات في
كل ركعة الحمد مرة وخمسين مرة التوحيد ويدعو بعدها بالمنقول وأفضل أوقاتها يوم
الجمعة وعن الصادق عليه السلام

من صلاها خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقضيت حوائجه وصلاة فاطمة عليها السلام ركعتان في الأولى الحمد مرة و القدر مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مائة مرة ونقل ابن بابويه في الفقيه إن صلاة فاطمة عليها السلام هي الصلاة المنسوبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام وأنها تسمى صلاة الأوابين وروى عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال من توضأ فاسبغ الوضوء وصلها أعني الأربع ركعات انفتل حين ينفتل وليس بينه وبين الله ذنب إلا غفر له وصلاة جعفر بن أبي طالب عليه السلام وتسمى صلاة الحياة وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليمتين يقرأ في الأولى الحمد والزلزلة ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثم يركع ويقولها في ركوعه عشرا ثم يرفع رأسه من الركوع ويقولها في حالة الرفع عشرا ثم يسجد ويقولها في حالة السجود عشرا ثم يرفع رأسه من السجود ويقولها في حالة الرفع بين السجدين عشرا ثم يسجد ثانيا ويقولها في حالة السجود عشرا ثم يرفع رأسه من السجود ويقولها في جلسة الاستراحة عشرا فهذه خمس وسبعون مرة في الركعة الأولى بثلاثمائة تسبيحة وهكذا يصنع في الركعات البواقي فيصير في جميع الركعات ألف ومائتا تسبيحة زيادة على ما ذكر في غيرها من الصلوات ويقرأ في الركعة الثانية سورة العاديات وفي الركعة الثالثة سورة النصر وفي الرابعة سورة التوحيد ويدعو في الصلاة وبعدها بالمنقول وسميت هذه الصلاة صلاة الحبة لأن لان النبي صلى الله عليه وآله حباها جعفرنا عليه السلام حين قدم عليه صلى الله عليه وآله من الحبشة وكان ذلك يوم فتح خيبر فقال النبي صلى الله عليه وآله حين بشر بقدمه والله ما أدري بأيهما أنا أشد سرورا بقدم جعفر أو بفتح خيبر فلما قدم وثب إليه رسول الله صلى الله عليه وآله فالتزمه وقبل ما بين عينيه وقال له يا جعفر إلا أمنحك إلا أعطيك إلا أحبك فقال جعفر بلى يا رسول الله فظن الناس أنه يعطيه ذهابا أو فضة وتشوقوا لذلك فقال إلا أعلمك صلاة إذا أنت صليتها وكنت فررت من الزحف وكان عليك مثل زبد البحر ورمل عالج ذنوبا غفرت لك قال بلى يا رسول الله قال تصلى أربع ركعات إن شئت كل ليلة وإن شئت كل يوم وإن شئت كل جمعة وإن شئت كل شهر

وإن شئت في كل سنة يغفر
الله لك ما بينهما الحديث وسئل الصادق عليه السلام عن صلاها هل يكتب له من
الاجر مثل ما قال رسول الله صلى الله
عليه وآله لجعفر قال إلى والله وفي خبر آخر إن شئت صليتها كلها بالحمد وقل هو الله
أحد ويجوز احتسابها من النوافل
الراتبة فيجتمع له ثواب الوظيفتين بل قيل يجوز احتسابها من الفرائض لعدم التغير
الفاحش وتجريدها عن التسبيح
للمستعجل وقضاؤه بعدها روى ذلك أبو بصير عن الصادق عليه السلام ولو صلى منها
ركعتين ثم منعه من الإتمام مانع
أو اضطر إلى قضاء حاجة بنى بعد زوال العذر روى ذلك عن الكاظم عليه السلام
ويستحب ليلة الفطر ركعتان يقرأ
في الركعة الأولى الحمد مرة وألف مرة التوحيد وفي الركعة الثانية الحمد مرة والتوحيد
مرة ويدعو بعدها بالمنقول
وصلاة يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة رواها علي بن الحسين العبدى عن
الصادق عليه السلام قال عليه
السلام بعد إن ذكر فضل اليوم وثواب صومه ومن صلى فيه ركعتين يغتسل من قبل أن
تزول الشمس مقدار نصف ساعة
ويقرأ في كل ركعة الحمد مرة وعشر مرات قل هو الله أحد وعشر مرات آية الكرسي
وعشر مرات إنا أنزلناه عدلت عند
الله مائة ألف حجة ومائة ألف عمرة وما سئل الله عز وجل حاجة من حوائج الدنيا
والآخرة إلا قضيت كائنا ما كانت
الحاجة ويستحب الدعاء بعدها بالمنقول ويسأل الله حاجته وفي تمام الحديث فإنها
والله مقضية ولا ترتيب بين هذه السور
التي تقرأ بعد الحمد والظاهر إن المراد بآية الكرسي الآية التي يذكر فيها الكرسي أولها
الله لا إله إلا هو الحي
القيوم إلى
العلی العظيم نعم ذكر في صلاة يوم المباهلة أنه يقرأ إلى خالدون ولا دلالة فيه على
التعدي إلى غيرها وإن كان فعله

جائزا وفي الاخبار اختلاف كثير في تعيين ما يضاف إلى الآية التي ذكرناها بحيث يطلق على الجميع آية الكرسي على التنزيل وصلاة ليلة النصف من شعبان وهي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد وقل هو الله أحد مائة مرة ويدعو بعدها بالمأثور وصلاة ليلة المبعث وهي ليلة السابع والعشرين من رجب اثنتا عشرة ركعة في أي وقت شاء من الليلة ويقرأ في كل ركعة الحمد والمعوذتين بكسر اللام (الواو خ ل) وقل هو الله أحد أربع مرات فإذا فرغ قال في مكانه أربع مرات لا إله إلا الله والله أكبر والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله رواه صالح بن عقبة عن الكاظم عليه السلام وروى في هذه الليلة غيرها من الصلوات وصلاة يومه على ما نقل وهي اثنتا عشرة ركعة في أي وقت كان منه يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة فإذا فرغ وسلم جلس مكانه ثم قرأ الحمد أربع مرات وقال لا إله إلا الله والله أكبر والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة إلا بالله أربع مرات ثم يقول الله أكبر ربى لا أشرك به شيئا أربع مرات ثم يدعو يستجاب له إلا أن يدعو في جائحة قوم أو قطيعة رحم رواه الكليني مرسلا عن الصادق عليه السلام وكل النوافل المذكورة وغيرها ركعتان بتشهد وتسليم إلا الوتر فإنه ركعة (واحدة صح) وإلا صلاة الأعرابي فإنها عشر ركعات كالصبح والظهرين فتخرج عن الضابط بالرباعيتين وهذه الصلوات رواها الشيخ مرسلا عن زيد بن ثابت قال أتى رجل من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال بأبي أنت وأمي يا رسول الله أنا نكون في هذه البادية بعيدا من المدينة فلا نقدر أن نأتيك في كل جمعة فدلني على عمل فيه فضل صلاة الجمعة إذا مضيت إلى أهلي خبرتهم به فقال النبي صلى الله عليه وآله إذا كان ارتفاع النهار فصل ركعتين تقرأ في الركعة الأولى الحمد مرة وقل أعوذ برب الفلق سبع مرات واقراً في الثانية الحمد مرة وقل أعوذ برب الناس سبع مرات فإذا سلمت فاقراً آية الكرسي سبع مرات ثم تصلى ثماني ركعات بتسليمتين فاقراً في كل ركعة منها الحمد مرة وإذا جاء نصر الله والفتح مرة وقل هو الله أحد خمسا وعشرين مرة فإذا فرغت من صلاتك فقل سبحان رب العرش الكريم لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فوالذي اصطفى محمدا بالنبوة ما من مؤمن ولا

مؤمنة يصلى هذه الصلاة يوم الجمعة كما أقول إلا وأنا ضامن له الجنة ولا يقوم من مقامه حتى يغفر له ذنوبه ولأبويه ذنوبهما واعلم أن ما ذكره المصنف من حصر الاستثناء في الوتر وصلاة الأعرابي مما لا يسلم فيه على الركعتين هو الموجود في كتب الأصحاب الفرعية والمشهور في الفتوى وقد يستثنى غير ذلك فقد روى الشيخ في المصباح عن النبي صلى الله عليه وآله في عمل ليلة الجمعة صلاة إحدى عشرة ركعة بتسليمة واحدة تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد والمعوذتين مرة مرة وتقول بعد الفراغ ساجدا لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وثوابها أن يدخل الجنة من أي أبوابها شاء وروى فيه أيضا عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله إن من صلى ليلة الجمعة أربع ركعات لا يفرق بينهن يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة وسورة الجمعة مرة والمعوذتين والاحلاص عشر أو آية الكرسي والحمد مرة ويقول بعدها سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم سبعين مرة غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وروى السيد السعيد رضى الدين بن طاوس في تتماته في عمل أول يوم من رجب عن النبي صلى الله عليه وآله ما هذا لفظه قال صلى الله عليه وآله يصلى أول يوم من رجب أربع ركعات بتسليمة في الأولى الحمد مرة وقل هو الله أحد إحدى عشر مرة وفي الثانية الحمد مرة وقل هو الله أحد عشر مرات وقل يا أيها الكافرون ثلاث مرات وفي الثالثة الحمد مرة وقل هو الله أحد عشر مرات و ألهاكم التكاثر مرة وفي الرابعة الحمد مرة وقل هو الله أحد خمسا وعشرين مرة وآية الكرسي ثلاث مرات وهذه الروايات وإن ذكرت مرسله لكن صلاة الأعرابي تشاركها في ذلك وإن كانت في كتب الفروع أشهر ويشترك الجميع فيما روى

عن النبي صلى الله عليه وآله إن من بلغه شيء من أعمال الخير فعمل به أعطاه الله تعالى ذلك وإن لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله قاله وجميع النوافل يتخير المكلف بين فعلها قائما وجالسا وهو إجماع كما ذكره في المعبر وإن كان (فعلها صح) قائما أفضل وكأنه لم يلتفت إلى خلاف ابن إدريس حيث منع من صلاة النافلة جالسا مع الاختيار إلا الوتيرة لشذوذه وقد روى سدير عن أبي جعفر عليه السلام ما أصلى النوافل إلا جالسا منذ حملت هذا اللحم نعم يستحب تضعيف العدد جالسا فيحتسب ركعتين بركعة لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم وعن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يكسل أو يضعف فيصلى التطوع جالسا قال يضعف ركعتين بركعة ولو اقتصر على العدد جاز وإن كان دونه في الفضل وقد روى أبو بصير عن الباقر عليه السلام حين سأله عن من صلى جالسا من غير عذر صلاته ركعتين بركعة فقال هي تامة لكم ولو قام المصلى قاعدا بعد القراءة وركع قائما أحرز صلاة القائم رواه جماعة

عن الباقر والكاظم عليه السلام وهل يجوز فعلها اختيارا في باقي الحالات الاضطرارية كالاضطجاع والاستلقاء جوزها المصنف في الجميع حتى اكتفى بإجراء القراءة والأذكار على القلب دون اللسان لأنه من جملة مراتب العجز واستحب تضعيف العدد في الحالة التي صلى عليها على حسب مرتبتها من القيام فكما يحتسب الجالس ركعتين بركعة يحتسب المضطجع على الأيمن أربعاً بركعة وعلى الأيسر ثمان والمستلقي ست عشرة ومنع الشهيد رحمه الله جميع ذلك وهو أولى اقتصارا في مخالفة الأصل على المنصوص المتيقن ويمكن دخول العمل بما اختاره المصنف في عموم حديث من بلغه شيء من أعمال الخير فعمل به أعطاه الله ذلك والله أعلم

النظر الثالث في اللواحق وفيه مقاصد المقصد الأول في الخلل الواقع في الصلاة وفيه مطلبان

الأول في مبطلات الصلاة ولو على بعض الوجوه كل من أخل بواجب من واجبات الصلاة عمدا وجهلا بوجوبه أو بكونه مبطلا سواء كان ذلك الواجب من أجزاء الصلاة كالقراءة والركوع والسجود أو من

صفاتها كالطمأنينة في حالة القراءة
أو غيرها مما تعتبر فيه وكالجهر والاختفات في القراءة أو من شرائطها كالطهارة والستر
والاستقبال وإيقاعها في الوقت
أو من تروكها الواجبة كالفعل الكثير والكلام بطلت صلاته لان الاخلال بالجزء إخلال
بالكل وبالشرط إخلال
بالمشروط وللنهي عن فعل ما يجب تركه المقتضى للفساد وفي هذا الوجه نظر لخروج
النهي عن العبادة بل لكل واحد من المنهيات
المبطللة دليل خاص ومن ثم تبطل الصلاة بفعل بعض المنهيات كما سيأتي وإدخال
تروك الصلاة في واجباتها
وجعلها قسما منها تجوز أو بتأويل الواجب بما هو أعم من المتعارف بحيث يشمل ما
يجب فعله وما يجب تركه وهذا الكلية
ثابتة في جميع مواردنا إلا في الجهر والاختفات فقد عذر الجاهل فيهما لرواية زرارة
عن الباقر عليه السلام في رجل
جهر فيما لا ينبغي الجهر فيه وأخفى فيما لا ينبغي الاختفات فيه قال إن فعل ذلك
متممدا فقد نقض صلاته وعليه الإعادة
وإن فعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدري فلا شئ عليه وقد تمت صلاته ويعذر جاهل
غصبية الثوب أو غصبية
المكان أو نجاستهما أو نجاسة البدن أو نجاسة موضع السجود أو غصبية الماء وقد
تقدم الكلام على ذلك كله وإن
الحكم يتم في جهل الغصبية دون النجاسة بل يعيد في الوقت أو جاهل موت الجلد
المأخوذ من مسلم بناء على الظاهر
هذا إذا لم يستحل الميتة بالدباغ وإلا ففيه وجهان تقدم الكلام فيهما أيضا ولو وجد
مطروحا فصلى فيه أعاد وإن
تبين بعد ذلك أنه مذكى للنهي عن الصلاة فيه حالة الدخول المقتضى للفساد وكذا
تبطل ففعل كل ما يبطل الطهارة
من النواقض المتقدمة سواء وقعت عمدا وسهوا وعلى تقدير كون الطهارة مائة موضع
وفاق وقد روى الحسن بن
الجهم عن الكاظم عليه السلام فمن صلى الظهر والعصر فأحدث حين جلس في الرابعة
إن كان لم يتشهد قبل أن يحدث

فليعد وروى عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حب القرع متلخا بالعدرة يعيد الوضوء والصلاة ولو كانت ترايبية وكان الحدث عمدا فكذلك ولو كان نسيانا فالمشهور ذلك أيضا وهو مختار المصنف ومن ثم أطلق هنا تسوية بين نواقض الطهارتين وذهب جماعة من الأصحاب منهم المفيد والشيخ في النهاية إلى إن المصلي متمما لو أحدث في الصلاة ناسيا ووجد الماء تطهر وبنى مع عدم الاستدبار وتعمد الكلام واستندوا في ذلك إلى صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال قلت له رجل دخل في الصلاة وهو متمم فصلي ركعة ثم أحدث فأصاب الماء قال يخرج ويتوضأ ثم يبنى على ما بقي من صلاته التي صلى بالتيمم وقريب منه روى زرارة عن الباقر عليه السلام وقد سبق في المبطلون حكم يقرب منه وروايات صحيحة فيه أيضا ومال في المعتمد إلى ذلك لصحة الرواية وشهرتها وعمل أكابر بها وأيدها بأن الواقع من الصلاة وقع مشروعا مع بقاء الحدث فلا يبطل بزوال الاستباحة كصلاة المبطلون إذا فجئه الحدث بخلاف المصلي بالطهارة المائية لان حدثه مرتفع فالحدث المتجدد رافع لطهارته فتبطل قال ولأن الاجماع على إن الحدث عمدا يبطل الصلاة فيخرج من إطلاق الرواية ويتعين حملها على غير صورة العمد لان الاجماع لا يصادمه وردها المصنف في المختلف باشتراط الصلاة بدوام الطهارة وبالتسوية المتقدمة وبأن التروك متى كانت من النواقض لم يفترق العامد فيها والساهي وأول الرواية بحمل الركعة على الصلاة تسمية لكل بالجزء وبأن المراد بما مضى من صلاته ما سبق من الصلوات السابقة على وجدان الماء ولا يخفى إن رده المذكور عين المصادرة فإن اشتراط دوام الطهارة مطلقا وعدم الفرق في التروك بين العامد والناسي هو الذي دلت الرواية على خلافه وحكم الجماعة بمضمونه فكيف يجعل دليلا عليهم وأما التأويل فلفظ الرواية يبنى على ما بقي من صلاته وليس فيها ما مضى فلا يتم ما ذكره وكذا تبطل الصلاة بترك الطهارة كذلك أي عمدا وسهوا وهو موضع وفاق وتعتمد التكفير وهو لغة الخضوع ووضع اليد على الصدر متضامنا وشرعا وضع إحدى اليدين على الأخرى سواء كان بينهما حائل أم لا وسواء وضعهما

مع ذلك فوق السرة كما تفعله
العامّة أم تحتها وسواء وضع اليمين على الشمال وإحدى الكفين على الأخرى أم لا
حتى لو وضع الكف على الزند ونحوه بطلت
الصلاة مع التعمد ذهب إليه الأكثر بل ادعى المرتضى والشيخ الاجماع عليه وروى
محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليهما
السلام قال قلت له الرجل يضع يده في الصلاة اليمنى على اليسرى فقال التكفير لا
تفعله وعن الصادق عليه السلام لا تكفر
إنما يصنع ذلك المجوس والاعتماد في تحريمه على النهى الحاصل في الخبرين
المقتضى له لا على كونه فعلا كثيرا فإن قيل النهى
هنا عن وصف منفك عن أجزاء الصلاة فلا يلزم منه الابطال قلنا كل من قال بالتحريم
قال بالابطال ومن لا فلا وحيث
ثبت التحريم لزم القول بالابطال حذرا من إحداث قول ثالث مخالف لما أجمع عليه
الفريقان وإن تم الاجماع بناء على عدم
الاعتداد بمخالفة معلوم النسب فلا إشكال وقد خالف في ذلك أبو الصلاح وابن الجنيد
وتبعهما المحقق في المعتبر محتجا
بعدم علمه بالاجماع وحمل الخبر على الكراهة وأيده بأن ذلك يستلزم مخالفة الهيئة
المستحبة في وضع اليدين وهي
كونهما على الفخذين وغايته الكراهة وقد عرفت إن الاجماع المنقول بخبر الواحد
حجة وإن مخالفة المعروف لا يؤثر فيه
وإن النهى يحمل على التحريم حتى يعارضه ما يوجب حمله على غيره ولا معارض هنا
ومخالفة الهيئة المستحبة إنما تكون
مكروهة مع عدم ما يدل على التحريم وإنما يبطل التكفير الصلاة عند عدم التقية فيجوز
عندها بل قد يجب معها وإن كان
عندهم سنة عند ظن الضرر بتركها ولو تركه معها قيل كان كترك الغسل في مسح
الوضوء فتبطل الصلاة لتحقق
النهى وفيه نظر لان النهى هنا عن وصف خارج عن أفعال الصلاة بخلاف ما سلف فإن
النهى متعلق بركن من

أركان الوضوء فلا تبطل الصلاة بتركه هنا وان بطل الوضوء ويجب عليه معها فعله على وجه تتأدى به التقية سواء كانت على الهيئة المسنونة عندهم أم غيرها ولو لم تتأد إلا بها تحتمت فيأثم مع المخالفة وإن صدق التكفير وبتعمد الكلام بحرفين فصاعدا مما أي من الكلام الذي ليس بقرآن ولا دعاء مباح ولا ذكر لله تعالى وهو موضع وفاق وهو الحجة ولقول النبي صلى الله عليه وآله إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وفي حسنة الحلبي عن الصادق عليه السلام وسأله عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلاة فقال إن لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته والكلام جنس لما يتكلم به فيقع على الكلمة الواحدة وهي صادقة على المركب من حرفين فصاعدا ويلحق به ما أفهم من الأفعال المعتلة الطرفين إذا أمر منها مثل ق ع د من وقى ووعى وودى لصدق اسم الكلام عليه لغة وعرفا بل هو كلام عند أهل العربية فضلا عن الكلمة لتضمنه الاسناد المفيد فيدخل في مدلول الأخبار الواردة بإبطال الكلام وربما احتتمل عدم الإبطال به بناء على ما أطلق من تقييد الكلام بتركه من حرفين فصاعدا والموجود منه صورة حرف لا غير ويضعف بما مر من وجود صورة الكلام المقتضى للبطلان و التقييد بحرفين من (في خ ل) كلام الفقهاء خرج مخرج الغالب أو أن المحذوف في هذه الأوامر بمنزلة المذكور فيكون المجموع حرفين فصاعدا وفي إلحاق الحرف بعده مدة وهي الحاصلة من إشباع الضم أو الفتح أو الكسر على حرف المد بالكلام نظر من كونه يعد حرفا واحدا ومن أن المدة أما واو أو ألف أو ياء وتسميتها مدة لا تخل بكونها حرفا وفي تحقيق المخل في هذه المسألة ونظائرها من الأصوات التي يخرج معها حرفان كالتنحنح ونحوه بحث وذلك لان الكلام إذا أخذ بالمعنى المصطلح عليه بين أهل الصناعة لم يتم الحكم بكون حرف المد مبطلا على الإطلاق أو غير مبطل لاشتراط الوضع في الكلمة وحرف المد منه ما هو موضوع كذلك مثل باتاها علما على الحروف المخصوصة ومنه ما ليس موضوعا ولا دالا على معنى مثل عاكا فإن هذه وأمثالها لا تعد كلمات بذلك المعنى ومثله القول في الحرفين

الخارجين من التنحن ونحوه فإنهما ليسا موضوعين لمعنى ولا دالين عليه بل إن دلا على شئ فإنما هي دلالة طبيعية لا وضعية كدلالة أخ على وجع الصدر وليس في المعنى اللغوي ما يدل على خلاف ذلك فالمصير إليه متعين ومقتضاه حينئذ عدم البطلان بما يخرج من الحرفين بسبب التنحن والنفخ ونحوهما لأنه لا يعد كلاما وبه جزم المصنف في التذكرة والنهاية خصوصا مع توقف القراءة أو الذكر أو الجهر بهما على التنحن ويؤيد ذلك رواية عمار عن الصادق عليه السلام وقد سأله عن الرجل يسمع صوتا بالباب وهو في الصلاة فيتنحن ليسمع جاريته أو أهله لتأتيه فيشير إليها بيده يعلمها من الباب لتنظر من هو قال لا بأس به مع إن الأغلب على التنحن أن يخرج منه حرفان ولا يكاد يسلم منهما إلا بتكلف شديد لا يطلق عليه اسم التنحن نعم روى طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام قال من أن في صلاته فقد تكلم لكن الحديث ضعيف ويمكن حمله على الكراهة المؤكدة ويؤيده إن الأنين إنما يكون كالكلام إذا خرج معه حرفان لا أقل إجماعا فإطلاق النهي عنه المستفاد من جعله كالكلام ينزل على الكراهة ولو سلم أمكن خروج الأنين بالنص الخاص ويبقى الباقي على الأصل وهو مختار المصنف في النهاية فإن قيل يلزم من اعتبار الكلام الصناعي عدم بطلان الصلاة بالتلفظ بالكلمات المهملة المشتملة على عدة أحرف كديز وبيز ونحوهما لعدم تحقق الدلالة والوضع قلنا هذه الألفاظ تسمى كلاما في العرف العام وإن لم تكن كلاما عند أهل الصناعة وهو العرف الخاص وإطلاق الكلام عليها في ذلك كاف في البطلان فإن قيل الاشكال آت من وجه آخر وهو إن الكلمة كما تطلق على ما تتركب من حرفين مثل من وعن تطلق أيضا على الحرف

الواحد كالباء والكاف واللام الموضوعه لمعان مخصوصه فإنها أحد أقسام الكلمة كما أن الاسم أحد أقسامها قلنا الحرف الواحد خرج من ذلك بالاتفاق على عدم إبطاله الصلاة على الوجه المتقدم فيبقى الكلام في الباقي ولولا ذلك أمكن القول بإبطال الحروف الدالة على معان في غيرها كما ذكر وبالجمله فالمسألة موضع اشكال ودليلها غير مطابق لما أطلقوه في حكمها ولكنهم أعلم بالحال واعلم أنه لا فرق في بطلان الصلاة بتعمد الكلام بين كونه لمصلحة الصلاة وغيرها ولا بين الجاهل بالتحريم والعامد لوجوب التعلم وخرج بقيد العمد الكلام ناسيا فإنه لا يبطل الصلاة إجماعا ويدل عليه أيضا صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسيا في الصلاة يقول أقيموا صفوفكم قال يتم صلاته ثم يسجد سجدتين نعم لو طال زمان التكلم التحق بالفعل الكثير والتسليم في غير موضعه كلام ولا فرق في القرآن المستثنى بين أن يقصد به مجرد قراءته وبين أن يضيف إليها مقصدا آخر كإفهام الغير بعض الأغراض المباحة ولو قصد مجرد الافهام فوجهان وعدم البطلان لا يخلو من وجه لان القرآن لا يخرج عن موضعه بقصد غيره به لان معجزه في نظمه وأسلوبه الخاص ولا مدخل للقصد في ذلك نعم لو أتى بكلمة واحدة منه بحيث يحصل الغرض ولا يتم النظم اتجه اعتبار القصد وعدمه وكذا تبطل الصلاة بالالتفات إلى ما وراء إن كان ب كله لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام قال الالتفات يقطع الصلاة إذا كان ب كله ومفهوم الشرط حجة عند المصنف وغيره من المحققين و مفهومه إن الالتفات بالوجه خاصة لا يقطعها مطلقا وإن كره واختار جماعة من الأصحاب منهم الشهيد البطلان مع بلوغ الوجه حد الاستدبار وإن كان الفرض بعيدا ويدل عليه رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا التفت في صلاة مكتوبة من غير فراغ فأعد إذا كان الالتفات فاحشا إذ لا التفات أفحش مما يصير إلى حد الاستدبار ولو كان الالتفات إلى ما دون الاستدبار فإن كان بالوجه خاصة فلا إبطال وسيأتي لمفهوم الخبر السالف ولرواية عبد الملك قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الالتفات في الصلاة أيقطع الصلاة قال

وما أحب أن يفعل وهي محمولة
على الالتفات بالوجه دفعا للتنافي وخالف في ذلك ولد المصنف فأبطل به الصلاة وهو
ضعيف لما عرفت من أن الاخبار
أما مطلقة في عدم الابطال أو مقيدة بالالتفات بكله أو بالفاحش ولا يتحقق بذلك نعم
هو مذهب بعض العامة محتجا
بقول النبي صلى الله عليه وآله لا تلتفوا في صلاتكم فإنه لا صلاة لملتفت والرواية
ضعيفة عندهم لان راويها عبد الله
بن سلام وهو ضعيف ويمكن حملها على الالتفات بكله كما رواه زرارة والاعتبار
بصيرورة الوجه في حد اليمين واليسار
لا النظر وإن بلغ حد الاستدبار ولو كان الالتفات بالبدن فإن وقع عمدا أبطل الصلاة
مطلقا لمنافاته الاستقبال
الذي هو شرط وإن كان سهوا وكان يسيرا لا يبلغ حد اليمين واليسار لم يضر وإن بلغه
عاد في الوقت لا في خارجه كمن صلى
جميع الصلاة كذلك وإنما يطل الالتفات في مواضعه لو وقع على وجه الاختيار أما لو
وقع اضطرارا بهواء أو غيره
ففي إبطاله نظر من أن الاستقبال شرط فيطل المشروط بفواته ولا يفرق بين الحالين
كالطهارة إلا ما أخرجه النص و
من العفو عما استكره الناس عليه للخبر وهذا هو الظاهر وتعمد القهقهة وهي لغة
الترجيع في الضحك أو شدة الضحك
والمراد هنا مطلق الضحك كما صرح به المصنف في غير هذا الكتاب وبطلان الصلاة
بها مع العمد موضع وفاق وروى زرارة
عن الصادق عليه السلام القهقهة لا تنقض الوضوء وتنقض الصلاة وفي موثقة سماعة
القهقهة تقطع الصلاة
دون التبسم ولا يعتبر فيها الكثرة بل يكفي مسمى الضحك لاطلاق النص ولو وقعت
على وجه لا يمكن دفعه لمقابلة ملاعب
ونحوه فقد استقرب في الذكرى البطلان وإن لم يَأثم لعموم الخبر واحترز بالعمد عما
لو وقعت نسيانا فإنها لا تبطل

إجماعا كما أجمع على عدم البطلان بالتبسم وهو ما لا صوت معه وإن كره تعمد الفعل الكثير الذي ليس من الصلاة وهو ما يخرج فاعله به عن كونه مصليا عرفا دون القليل كلبس العمامة والرداء ومسح الجبهة وقتل الحية والعقرب لما روى إن النبي صلى الله عليه وآله قتل عقربا في الصلاة وأمر بقتل الأسودين الحية والعقرب فيها وفي صحيحة الحسين بن العلا قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى الحية والعقرب وهو يصلى المكتوبة قال يقتلها والمرجع في القلة والكثرة إلى العادة لأنها المرجع فيما لا تقدير له شرعا ولا عبرة بالعدد فقد يكون الكثير فيه قليلا كحركة الأصابع وحك البدن باليد كما يكون القليل فيه كثيرا كالطفرة الفاحشة ومن هنا جاز عد الركعات والتسبيح بالأصابع والسبحة وإن توالى لعدم الخروج به عن اسم المصلى ويعتبر فيه التوالي فلو تفرق بحيث حصلت الكثرة من اجتماع أجزائه وكل واحد منها لا يعد كثيرا فالظاهر عدم الإبطال مع عدم دلالة العرف عليه وقد روى إن النبي صلى الله عليه وآله حمل أمامة بنت أبي العاص وهي ابنة ابنته وكان يضعها إذا سجد ويرفعها إذا قام وهذا الفعل لو جمع لكان كثيرا ومقتضى عطف المصنف الفعل الكثير على ما تقدم أنه يبطل مع العمد لا مع السهو وهو ظاهر غيره من الأصحاب لعموم قوله صلى الله عليه وآله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ويشكل ذلك في الكثير الذي يوجب انحاء صورة الصلاة وتعمد البكاء للدينية من الأمور كذهاب مال وفقد حي محبوب وإن وقع على وجه لا يمكن دفعه لكن به يرتفع الإثم واحترز بالعمد عن النسيان فإنه لا يبطل لعموم الخبر وبالدينية عن البكاء لأمر الآخرة كذكر الجنة والنار فإنه لا يبطل بل هو من أفضل الأعمال رواه أبو حنيفة عن الصادق عليه السلام وروى إن النبي صلى الله عليه وآله سمع في بعض صلواته لصدره أزيز بالزائين المعجمتين كأزيز المرجل وهو غليان صدره بالبكاء هذا إذا لم يشتمل على كلام ليس بقرآن ولا دعاء ولا ذكر وإلا أبطل أيضا ولو خرج منه حرفان بحيث لا يصدق عليهما اسم الكلام فكما مر في التنحج وقطع المصنف هنا أيضا بعدم البطلان بهما والفارق بين البكاء المبطل وغيره القصد واعلم إن البكاء المبطل للصلاة هو المشتمل على الصوت لا مجرد خروج الدمع مع احتمال الاكتفاء به في

البطلان ووجه الاحتمالين اختلاف معنى
البكاء لغة مقصورا وممدودا والشك في إرادة أيهما من الاخبار قال الجوهرى البكاء
يمد ويقصر فإذا مددت أردت الصوت
الذي يكون مع البكاء وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها قال الشاعر بكت عيني
وحق لها بكاهها وما يغنى البكاء
ولا العويل وتعمد الأكل والشرب وهو في الجملة موضع وفاق لكن اختلف في السبب
الموجب للبطلان فقليل كونه أكلا وشربا
فيكفي فيه مسماهما واختاره الشيخ رحمه الله وفيه نظر لعدم الدليل الدال على ذلك
وقيل لكونه فعلا كثيرا فيقيدان
بالكثرة فلا يبطل ازدراد ما بين الأسنان ولا تذويب سكرة وضعها في فمه ونحوهما
وهو أجود فلا خصوصية حينئذ للأكل والشرب
بل الفعل الكثير ولو وضع في فمه لقمة ومضغها وابتلعها أو تناول قلة وشرب منها فقد
قال المصنف في التذكرة والنهاية
أنه مبطل أيضا لان تناول والمضغ والابتلاع أفعال كثيرة وكذا المشروب والأولى
اعتبار الكثرة عرفا ولو فعل ذلك
تأسيا لم تبطل مطلقا إجماعا كما ذكر في المنتهى إلا أن توجب محو صورة الصلاة
رأسا فيجئ فيه ما مر في الفعل الكثير وهذا
الحكم ثابت في جميع الصلوات فرضها ونفلها إلا في موضع واحد وهو الوتر لمن
أصابه عطش وهو يريد الصوم وخاف
فجئة الصبح لرواية سعيد الأعرج قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنى أريد الصوم وأكون
في الوتر فأعطش وأكره أن أقطع
الدعاء وأشرب وأكره أن أصبح وأنا عطشان والماء في قلة بيني وبينها خطوتان أو ثلاثة
قال تسعى إليها وتشرب منها
حاجتك وتعود في الدعاء واشترط بعض الأصحاب مع ذلك أن لا يفعل ما ينافي الصلاة
غير الشرب اقتصارا في الرخصة
على موردها فلا يستدبر ولا يفعل فعلا كثيرا غير الشرب ولا يحمل نجاسة غير معفو
عنها إلى غير ذلك وأكثره مستفادا من الرواية

لكن تجويزه ثلث خطوات قد ينافي منع الفعل الكثير الحاصل منها فإن المصنف في كتبه عدها كثيرة فإن سلم ذلك كان أيضا مستثنى للرواية ولا فرق في الوتر بين الواجب بنذر وشبهه والمندوب ولا في الصوم بين كونه واجبا أو مندوبا لان ترك الاستفصال في الرواية يوجب العموم والشيخ جعل مورد الرخصة مطلق النافلة واستدل بالرواية وقد عرفت أنها مخصوصة بالقيود المذكورة فتعديتها إلى مطلق النافلة غير واضح لكن يبقى للشيخ على الجماعة تعديتهم لها إلى صلاة الوتر مع تقييده في الرواية بكونه في دعائه ومن ثم قصرها بعض الأصحاب على موردها لا غير وهو حسن ولا يبطل جميع ذلك المتقدم من قوله وبتعمد التكفير إلى هنا لو وقع سهوا وقد مر الكلام فيه وتبطل الصلاة أيضا بالاخلال بركن من الأركان الخمسة عمدا وسهوا وقد تقدم الكلام عليها في محالها وكذا تبطل الصلاة بزيادته كذلك أي عمدا وسهوا لاشتراك الزيادة والنقصان في تغيير هيئة الصلاة ولقول الصادق عليه السلام من زاد في صلاته فعليه الإعادة خرج منه ما أخرجه دليل آخر فيبقى الباقي ويستثنى من زيادة الركن عمدا النية فإن زيادتها غير مبطللة مع عدم التلفظ بها كما مر لان الاستدامة الفعلية أقوى من الحكمية وقد تقدم أن الاكتفاء بالحكمية إنما جاء حذرا من الحرج والعسر ولو فرض الاكتفاء بها لغير ذلك فالبطالان يحتاج إلى دليل وليس في مجرد الغرم على الصلاة بالقلب ما يدل عليه اللهم إلا أن يراد بزيادتها القصد إلى ابتداء الفعل إلى آخرها فإن البطلان حينئذ واضح لاستلزام ذلك رفض الفعل السابق وبطلان الاستدامة الحكمية أو نقول إن زيادتها على هذا الوجه لا يتحقق إلا مع المقارنة للتحريم ومعها يتحقق الإبطال أيضا بكل منها وإن استلزم اجتماع معرفات كما في زيادة القيام المشروط بالركوع لكن في توقف تحقق النية على ذلك بحث فإن المراد من زيادة هذه الأركان صورها لا حقيقتها والألم يتحقق زيادة ركن البتة وحينئذ يتصور زيادة النية بدون التكبير وإن كانت مقارنتها من جملة واجباتها إذ لا يراد بها إلا القصد إلى الفعل على الوجه المخصوص ولا يتوقف البطلان على الاتيان ولا ذكر ونحو ذلك بجميع ما يعتبر فيها كما لو زاد ركوعا بغير طمأنينة

ولا ذكر ونحو ذلك ويمكن الفرق بين الامرين بأن حقيقة الركوع الركني يتم بدون ما ذكر ومن ثم لو ركع كذلك ونسي باقي الواجبات حتى الرفع منه وواجباته إلى أن دخل في السجود صحت صلاته بخلاف ما لو أتى بالبينة ونسي مقارنتها للتكبير فإن الصلاة لا تنعقد فضلا عن أن ذلك لا يضر فدل ذلك على أن النية التي هي ركن لا تتم بدون المقارنة للتكبير فكذا صورة ذلك ويستثنى من السهو الركني مواضع أ النية أيضا فإن زيادتها سهوا لا تبطل بطريق أولى على ما تقرر

ب القيام إن جعلناه ركنا كيف ما اتفق كما اختاره بعض الأصحاب واختاره المصنف واستثناه من القاعدة وعلى ما حققه المتأخرون من أن مطلق القيام ليس بركن بل قيام خاص لا استثناء ج الركوع فيما لو سبق به المأموم أمامه سهوا ثم عاد إلى المتابعة وسيأتي د الركوع أيضا فيما لو استدركه الشاك فيه في محله ثم تبين قبل رفع رأسه ثم تبين وقد رفع رأسه فعله قبل على ما اختاره الشهيد وجماعة وسيأتي تحقيقه ه السجود إذا زاد منه سجدة سهوا إن جعلنا الركن منه هو الماهية الكلية كما حققه الشهيد في الذكرى ولو جعلنا الركن مجموع السجدين كان نقصان الواحدة أيضا مستثنى من قاعدة البطلان بنقصان الركن بناء على أن المجموع يفوت بفوات بعض أجزائه وقد مر تحقيقه ولو تبين للمحتاط إن صلاته كانت ناقصة وإن الاحتياط مكمل لها فإنه يجزيه كما سيأتي إن كان الذكر بعد الفراغ أو قبله على قول قوي ويغتنر ما زيد من الأركان من النية وتكبيره الاحرام ز لو سلم على بعض (نقص خ ل) من صلاته ثم شرع في فريضة أو ظن أنه سلم فشرع في فريضة أخرى ولما يأت بينهما بالمنافي فإن المروي عن صاحب الامر عليه السلام الاجزاء عن الفريضة واغتفار ما زيد

من تكبيرة الاحرام وهل يفتقر إلى العدول إلى الأولى يحتمله لأنه في غيرها وإن كان سهوا كما لو صلى العصر ظانا أنه قد صلى الظهر ثم تبين العدم في الأثناء وعدمه وهو الأصح لعدم انعقاد الثانية لان صحة التحريم بالثانية موقوف على التسليم من الأولى في موضعه أو الخروج بغيره ولم يحصل نعم ينبغي ملاحظة كونه في الأولى من حين الذكر بناء على تفسير الاستدامة الحكمية بأمر وجودي وعلى التفسير الأصح يكفي في الأفعال الباقية عدم إيقاعها بنية الثانية ح لو زاد ركعة سهوا آخر الصلاة وقد جلس آخرها بقدر التشهد فإن الصلاة صحيحة والزيادة مغتفرة وإن اشتملت على أركان كما سيأتي ط لو أتم المسافر جاهلا بوجوب القصر أو ناسيا ولم يذكر حتى خرج الوقت صحت الصلاة واغتفرت الزيادة وسيأتي أن شاء الله لو كان في الكسوف وتضييق وقت الحاضرة قطعها وأتى بالحاضرة ثم بنى على الكسوف على ما اختاره جمع من الأصحاب ورواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام حين سأله ربما ابتلينا بالكسوف بعد المغرب قبل العشاء فإن صلينا خشينا أن تفوت الفريضة قال إن خشيت ذلك فاقطع صلاتك واقض فريضتك فإذا فرغت من الفريضة فارجع إلى حيث كنت قطعت فصل واحتسب بما مضى ورواه هو وغيره عن الصادق عليه السلام بلفظ يقرب من هذا وكذا تبطل الصلاة بزيادة ركعة كذلك أي عمدا وسهوا والحكم مع العمد ظاهر وأما مع السهو فلما مر في زيادة الركن ولقوله عليه السلام في رواية أبي بصير من زاد في صلاته فعليه الإعادة ويستثنى من ذلك زيادة الركعة في الرباعية إذا جلس عقيب الرابعة قدر واجب التشهد فإن الصلاة لا تبطل بذلك لقول الباقر عليه السلام في رجل استيقن أنه صلى الظهر خمسا فقال إن كان علم أنه جلس في الرابعة فصلوته الظهر تامة ويضيف إلى الخامسة ركعة ويسجد سجدتين لتكونان نافلة ولا شيء عليه ولو ذكر الزيادة قبل الركوع هدم الركعة وصحت الصلاة مطلقا وسجد للسهو ولو ذكر بعد الركوع وقبل كمال السجود فوجهان أحدهما وهو الذي اختاره المصنف البطلان لأننا إن أمرناه بالسجود زاد ركنا آخر في الصلاة وإن لم نأمره زاد ركنا غير متعبد به بخلاف الركعة الواحدة لامكان البناء عليها نفلا كما سبق

والثاني إلحاقه بما لو ذكر بعد السجود
فيجلس ويتشهد ويسجد للسهو لثبوت ذلك بعد الركعة فبعد بعضها أولى واختاره في
الذكرى وفي انسحاب الحكم إلى زيادة
أكثر من ركعة وإلى غير الرباعية إذا جلس آخرها بقدر واجب التشهد وجهان من
المساواة في العلة ومخالفة المنصوص الثابت
على خلاف الأصل واختار في الذكرى التعدية فيهما وأطلق جماعة من الأصحاب
البطلان بالزيادة مطلقا كما يقتضيه
ظاهر العبارة لعموم قول الباقر عليه السلام إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبة لم يعتد
بها واستقبل صلاته و
رواية أبي بصير السالفة وحملهما على من لم يجلس بقدر التشهد طريق الجمع وفي
الاكتفاء في الجلوس بقدر التشهد دلالة على ندب التسليم
وإلا لاعتبر الجلوس بقدره أيضا وكذا تبطل بنقصان ركعة عمدا لما مر في نقصان
الركن وأولى بالبطلان ولو نقصها أو
نقص ما زاد على الركعة سهوا أتم الصلاة إن لم يكن تكلم أو استدبر القبلة أو أحدث
ولو فعل هذه أحد أو غيرها من المنافيات
بطلت لحصول المنافي في أثناء الصلاة وهذا الحكم في المنافي عمدا وسهوا كالأحدث
والاستدبار ظاهر أما في المنافي عمدا لا غير
كالكلام فيشمل الحكم بالبطلان معه لأن المفروض وقوعه سهوا فلا يزيد على فعله في
أثناء الصلاة اللهم إلا أن يزيد بحيث
يخرج به عن كونه مصليا فيتجه البطلان وقد مر مثله في الفعل الكثير وقد روى زرارة
في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال
سألته عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة أو بالمدينة أو بالبصرة ببلدة
من البلدان أنه صلى ركعتين
قال يصلى ركعتين وقريب منه روى عمار عن الصادق عليه السلام وهو إن من سلم في
ركعتين من الظهر أو العصر أو المغرب
أو العشاء الآخرة ثم ذكر فليبين على صلاته ولو بلغ الصين وعمل بمضمونها الصديق
وحملهما الشيخ على النافلة لمعارضتهما

لغيرهما مما يدل على البطلان كرواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال
سئل عن رجل دخل مع الامام في
صلاته وقد سبقه بركعة فلما فرغ الامام خرج مع الناس ثم ذكر أنه فاتته ركعة قال يعيد
ركعة إذا لم يحول وجهه
عن القبلة فإذا حول وجهه استقبال الصلاة وفي الحمل بعد لاقتضاء الرواية زيادة الصلاة
على ركعتين وتدور ذلك
في النافلة ولو تيقن أنه ترك سجدين وشك هل هما من ركعة واحدة أو اثنتين بطلت
الصلاة مراعاة للاحتياط
لان به يحصل يقين براءة الذمة ولأنه إذا تكافأ احتمال الصحة بكونهما من ركعتين
والفساد بكونهما من ركعة بقي يقين
شغل الذمة بالصلاة ويحتمل قضاؤهما والسجود للسهو وصحة الصلاة للشك في لحوق
المبطل وتحقق فوات السجدين
أعم من كونه مبطلا فلا يدل على الخاص وهو البطلان ولو شك قبل كمال السجود
وبعد الركوع هل رفعه من الركوع
لرابعة أو خامسة بطلت صلاته لتردده بين محذورين كل منهما مبطل للصلاة لأنه إن
أتمها أمكن كونها خامسة وإن
قطعها أمكن كونها رابعة مع القطع بعدم انفكاكه من الزيادة والنقصان فتبطل وذهب
جماعة من الأصحاب منهم المحقق
والشهيد إلى الصحة كما لو وقع الشك بعد السجود إلحاقا لها بما بعدها لاشتراكهما
معا في تجويز الزيادة وهو غير مانع
لأصالة عدمها ولأنه لو منع لآثر في جميع صورته إذ التجويز قائم والفرق بأن ما بعد
السجود محتمل للزيادة سهواً و
المتنازع معرض له عمداً غير جيد لان الزيادة المحتملة ركن ولا فرق في زيادته بين
العمد والسهو ولو قيل إن ما بعد
السجود منصوص فإلحاق غيره به قياس وأصالة عدم الزيادة لو أثرت لما بطلت الصلاة
بشك غير منصوص أمكن إلا أن
النص غير صريح في كون الشك بعد السجود فإن الركعة تسمى رابعة وخامسة وإن لم
يكملها خصوصاً بعد الرفع من الركوع
للاتيان بمعظمها وأصالة عدم الزيادة تصلح متمسكا في الباب إلا أن يمنع مانع كتعذر
البناء على أحد الطرفين أو
استلزام البناء على مقتضى الأصالة تعلق الشك بما يزيد على الخمس عند القائل بإبطال
الصلاة به أو غير ذلك من
الموانع ولو كان الشك في حالة الاستواء في الركوع فالوجهان ويحتمل ثالث وهو

إرسال نفسه وهدم الركعة كما لو
وقع قبل الركوع فكأنه شك بين الثلث والأربع ويزيد المرغمتين وهو ضعيف نعم لو
وقع قبل الركوع كان كما
ذكر سواء كان بعد القراءة أو فيها أو قبلها بل لو وقع قبل الوصول إلى حد الراكع وإن
أخذ في الانحناء فكذلك
وتبطل الصلاة أيضا لو شك في عدد الشائبة كالصبح ورباعية السفر وصلاة العيدين في
حالة كونها فرضا وصلاة
الكسوف إذا شك في عدد ركعاتها أما لو شك في عدد ركعاتها بنى على الأقل
لأصالة عدم فعله مع الشك فيه في محله
إلا أن يستلزم الشك في الركعات كما لو شك بين الخامس والسادس وعلم أنه إن كان
في الخامس فهو في الأولى أو في
السادس فهو في الثانية واحترز بالفرض في العيدين عما لو كانت نفلا فإن الشك فيها لا
يبتلها كباقي النوافل و
سيأتي ولو نذر ركعتين أو ثلثا لحقت بالمكتوبة ولو نذر أربعا بتسليمة فالظاهر لحوقها
بالرباعية أيضا وكذا
تبطل بالشك في عدد الثلاثية كالمغرب وفي عدد الأوليين مطلقا لرباعية كانت أم
غيرها لصحيفة محمد بن مسلم عن
الصادق عليه السلام في الرجل يصلى فلا يدرى واحدة صلى أو اثنتين قال يستقبل حتى
يستيقن أنه قد أتم وفي الجمعة
وفي المغرب وفي صلاة السفر وغيرها من الاخبار ولا فرق في ذلك بين الشك في
النقيصة والزيادة للعموم ولا بين
اليومية والمنذورة لفحوى الأحاديث وما ورد من الاخبار بخلاف ذلك تحمل على
النافلة أو على غلبة الظن كما سيأتي
وكذا تبطل إذا شك ولم يعلم كم صلى إذ لا طريق إلى البراءة بدونه ولرواية صفوان عن
الكاظم عليه السلام إذا لم
تدر كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة معنى ومعنى قوله ولم يقع
وهمك على شيء أنه لو ظن شيئا

بنى عليه كما سيأتي واستعمل الوهم بمعنى الظن فإنه أحد معانيه والحاصل أنه يجب على الشاك في جميع الموارد عند عروضه التروي فإن غلب ظنه على شئ بنى عليه سواء أوجب الصحة أم البطلان وإن بقي الشك وتساوى الطرفان لزمه حكمه من صحة أو بطلان أو لم يعلم ما نواه فإن الصلاة تبطل أيضا لانتفاء الترجيح هذا إذا لم يعلم ما قام إليه وإلا بنى عليه عملا بالظاهر من أنه نوى ما في نفسه أن يفعله ولو كان الشك بعد الفراغ من صلاة أربع هل هي الظهر أو العصر بنى على الظهر عملا بالظاهر من أنه بدأ بالواجب أولا ولو صلى رباعية مرددة بين الظهر والعصر كان طريقا إلى البراءة أيضا إذا صادفت الأولى الوقت المشترك وإلا لم يصح التردد كذا ذكره الشهيد وجماعة مع احتمال البطلان في الجميع كما يقتضيه إطلاق العبارة لعدم اليقين ويكره للرجل العقص لشعر رأسه وهو جمعه فيه وشده بظفيرة ونحوها لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه مر برجل يصلى وقد عقص شعره فأطلقه صلى الله عليه وآله وروى مصادق عن الصادق عليه السلام في رجل صلى الفريضة وهو معقوص الشعر قال يعيد صلاته وحرمه الشيخ لهذه الرواية و أبطل به الصلاة حتى ادعى في الخلاف الاجماع على التحريم والأكثر على الكراهة لضعف الرواية بمصادق ومنع الاجماع مع مخالفة الأكثر ومال في الذكرى إلى قول الشيخ بناء على حجية الاجماع المنقول بخبر الواحد وللاحتياط والقول بالكراهة أجود وعلى تقدير التحريم لا يتجه بطلان الصلاة لان النهى عن أمر خارج والحكم مخصوص بالرجل كما قيدناه فلا كراهة ولا تحريم في حق النساء فإطلاق العبارة قاصر واختار فخر الدين ولد المصنف التحريم إن منع من السجود وهو خروج عن المسألة ومستلزم لاستواء الرجل والمرأة في ذلك والالتفات بالوجه يمينا وشمالا لرواية عبد الملك عن الصادق عليه السلام وسأله عن الالتفات في الصلاة أيقطعها قال لا وما أحب أن يفعل وحرمه ولد المصنف وأبطل به الصلاة لقوله عليه السلام لا تقلب وجهك عن القبلة فتفسد صلاتك وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله لا تلتفوا في صلاتكم فإنه لا صلاة لملتفت ويحمل القلب على بلوغه حد الاستدبار

والالتفات على كونه بكله كما قيد
في رواية زرارة السالفة جمعا بين الاخبار خصوصا مع ضعف هذه الرواية ولا يضر
بلوغ النظر حد الاستدبار مع
عدم تجاوز الوجه اليمين واليسار وهل يكره النظر يمينا وشمالا مع عدم التفات الوجه
يبنى علي أن خلاف المستحب هل هو
مكروه أم لا وقد تقدم الكلام فيه والأولى كونه خلاف الأولى ولا يختص بالالتفات بل
بخروجه عن موضع سجوده
والثأب بالهمز قال في الصحاح تقول تثأبت ولا تقل تثاوبت والتمطي وهو مد اليدين
وروى الحلبي عن الصادق
عليه السلام وقد سأله عن الرجل يتثاب في الصلاة ويتمطي قال هو من الشيطان
والفرقة بالأصابع لما روى عن النبي
صلى الله عليه وآله أنه قال لعلي لا تفرقع أصابعك وأنت تصلى وعنه صلى الله عليه وآله
أنه سمع فرقة رجل من
خلفه فلما انصرف قال النبي صلى الله عليه وآله أما أنه حطه من صلاته والعبث لمنافاته
الخشوع وروى إن النبي صلى الله
عليه وآله رأى رجلا يعبث في الصلاة فقال لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه ونفخ
موضع السجود لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
أربع من الجفاء أن ينفخ في الصلاة وأن يمسح وجهه قبل أن ينصرف من الصلاة وأن
يبول قائما وأن يسمع
المنادى فلا يجيبه وروى محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قلت الرجل ينفخ في
الصلاة موضع جبهته قال لا والمراد
منه الكراهة لقوله صلى الله عليه وآله في حديثين آخرين لا بأس وهذا إذا لم يخرج من
النفخ حرفان وإلا ففيه ما مر
والتنخم والبصاق روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام إذا قمت إلى الصلاة فاعلم
أنك بين يدي الله تعالى فإن كنت
لا تراه فاعلم أنه يراك فاقبل قبل صلاتك ولا تمتخط ولا تبصق ولا تنقض أصابعك ولا
تورك فإن قوما

عذبوا بنقض الأصابع وهو أصواتها يقال نقض أصابعه ضرب بها لتصوت وروى إن النبي صلى الله عليه وآله كان يأخذ النخامة بثوبه ويشترط فيهما أن لا يخرج معهما حرفان وإلا ففيه ما مر والتأوه بحرف وأصله قول أوه عند الشكاية والتوجع والمراد هنا النطق بهذا الصوت على وجه لا يظهر منه حرفان والأئين به أي بالحرف الواحد وهو مثل التأوه إلا أن الأئين للمريض والتأوه للأعم منه وإنما كره كل منهما لقربه إلى الكلام مع عدم تمييز الحرفين منه وإلا أبطل لقول الصادق عليه السلام من أن فقد تكلم وقد تقدم الكلام فيه ومدافعة الأخبثين أو الريح لما فيه من سلب الخشوع ولقول النبي صلى الله عليه وآله لا تصل وأنت تجد شيئاً من الأخبثين وكذا مدافعة النوم للاشتراك في العلة وقيل أنه المراد بالسكرك في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وإنما يكره إذا كانت المدافعة قبل الصلاة والوقت متسع أما لو عرضت في أثناء الصلاة أو كان الوقت ضيقاً لم تكره لتحريم قطع الصلاة ووجوب الاشتغال بها مع الضيق نعم لو عجز عن المدافعة أو خشى ضرراً جاز القطع وقد روى عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام حين سأله عن الرجل يصيبه الغمز في بطنه وهو يستطيع الصبر عليه أيصلى على تلك الحالة أو لا فقال إن احتمل الصبر ولم يخف إعجالاً عن الصلاة فليصل و ليصبر قال في البيان ولا يجبره يعنى مدافعة الثلاثة فضيلة الإيتام أو شرف البقعة وفي نفي الكراهة باحتياجه إلى التيمم نظر ويحرم قطع الصلاة الواجبة اختياراً لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والنهي للتحريم خرج منه أخرجه الدليل فيبقى الباقي ويجوز للضرورة كقبض الغريم وحفظ النفس المحترمة من التلف أو الضرر كالصبي الذي يخاف وقوعه في النار أو البئر وانقاذ الغريق وقتل الحية التي يخافها على نفس محترمة واحراز المال المخوف ضياعه وقد تقدم جواز القطع عند خوف ضرر الحدث مع إمساكه ومثله ما لو ظن سريان النجاسة إلى ثوبه أو بدنه واعلم إن القطع يجىء فيه الأحكام الخمسة فيجب لحفظ النفس والمال المحترمين

حيث يتعين عليه فإن استمر حينئذ بطلت
صلاته للنهي المفسد لها ويستحب كالقطع لاستدراك الأذان والإقامة وقراءة الجمعة
والمناقين في الظهر والجمعة
وقد تقدما وللايتمام بإمام الأصل وغيره كما سيأتي يباح لاحراز المال اليسير الذي لا
يضر فواته وقتل الحية
التي لا يظن آذاها ويكره لاحراز المال اليسير الذي لا يبالي بفواته قاله في الذكرى
واحتمل التحريم وقد سبق تحريمه
في غير ذلك قال في الذكرى وإذا أراد القطع فالأجود التحلل بالتسليم لعموم وتحليلها
التسليم ولو ضاق الحال عنه
سقط ولو لم يأت به وفعل منافيا آخر فالأقرب عدم الاثم لان القطع سائغ والتسليم إنما
يجب التحلل به في الصلاة
التامة وكذا يجوز الدعاء في أثناء الصلاة قائما أو قاعدا أو راعا أو ساجدا أو متشهدا
بالمباح للدين والدنيا
لعموم قوله تعالى أدعوني استجب لكم ولن النبي صلى الله عليه وآله دعا على قوم
ولقوم قائما وقال ادعوا الله في
سجودكم فإنه قمن (ضمن خ ل) أن يستجاب لكم وعن الصادق عليه السلام كلما
كلمت الله به في صلاة الفريضة فلا بأس به ولا يجوز
الدعاء بالشئ المحرم فتبطل به الصلاة ولو جهل تحريم المدعو به ففي بطلان الصلاة به
نظر من عدم وصفه بالنهي وتفريطه
بترك التعلم ورجح في الذكرى الصحة وقطع المصنف بعدم عذره ولا يعذر جاهل كون
الحرام مبطلا لتكليفه بترك
الحرام وجهله تقصير منه وكذا الكلام في سائر منافيات الصلاة لا يخرجها الجهل
بالحكم عن المنافاة ويظهر من الشيخ
في التهذيب أن الجهل بالحكم عذر وكذا يجوز رد السلام على المسلم لعموم قوله
فحيوا بأحسن منها أو ردوها والصلاة غير منافية
لذلك وليكن الرد بالمثل فيقول لمن قال سلام عليكم كذلك ولا يقول وعليكم السلام
وإن جاز في غيرها لرواية عثمان بن

عيسى عن الصادق عليه السلام وروى محمد بن مسلم في الصحيح قال دخلت على
أبي جعفر عليه السلام وهو في الصلاة فقلت
السلام عليك فقال السلام عليك فقلت كيف أصبحت فسكت فلما انصرف قلت له
أيرد السلام وهو في الصلاة فقال
نعم مثل ما قيل له وهذا الخبر يقتضى عدم انحصار الجواب في سلام عليكم لوروده في
القرآن وعلى تقدير الرد به لا
يجب أن يقصد به القرآن للاطلاق ولتجوز غيره مما لا يتصور فيه قصد القرآن وخالف
ابن إدريس في اعتبار المثل فجوز
الرد بقوله عليكم السلام خصوصا مع تسليم المسلم به لعموم الآية واستضعافا بخبر
الواحد والأصحاب على خلافه ولا يقدر
في المثل زيادة الميم في عليكم في الجواب لمن حذفه لأنه أزيد دون العكس لأنه أدون
ويجب على المجيب إسماعه تحقيقا أو
تقديرا لأنه المفهوم من الامر ولو رد غيره اكتفى إن كان مكلفا وفى الاكتفاء برد
الصبي المميز وجهان مبنيان على
إن أفعاله شرعية أو تمرينية وحيث كان الراجح الثاني لم يكتف بجوابه أما غير المميز
فلا إشكال في العدم ولو
كان المسلم مميزا ففي وجوب الرد عليه نظر أقربه الوجوب ولو رد المصلى بعد قيام
مكلف آخر قال في الذكرى لم يضر
لأنه مشروع في الجملة وتوقف في استحبابه كما في غير الصلاة والأجود جوازه
واستحبابه لعموم الأوامر إذ لا شك أنه
مسلم عليه مع دخوله في العموم فيخاطب بالرد استحبابا إن لم يكن واجبا وزوال
الوجوب الكفائي لا يقدر في
بقاء الاستحباب كما في غير الصلاة فان استحباب رد الثاني متحقق اتفاقا إن لم
يوصف بالوجوب معللا بالأمر و
لو اشترطنا في جواز الرد قصد القرآن كما يظهر من الشيخ أو عللنا جوازه في الصلاة
بأنه قرآن صورة وإن لم يقصد كما
ذكره بعض الأصحاب فلا إشكال في جواز رد المصلى بعد سقوط الوجوب والمراد
من الجواز في العبارة معناه
الأعم وهو الشامل ما عدا الحرام فإن الرد على تقدير مشروعيته واجب لا جائز بالمعنى
الأخص لعموم الامر المقتضى
للاجوب فلو ترك الرد أثم وهل تبطل الصلاة قيل نعم للنهي المقتضى للفساد ويضعف
بأن النهى عن أمر خارج عن
الصلاة فلا يؤثر فيها وربما قيل أنه إن أتى بشئ من الأذكار في زمان الرد بطلت لتحقق

النهي عنه وهو ممنوع
لان الامر لا يقتضى النهى عن الأضداد الخاصة بل عن مطلق النقيض وهو المنع من
الترك وقد تقدم الكلام فيه فالمتجه
عدم البطلان مطلقا ولو حياه بغير السلام كالصباح والمساء ففي جواز رده نظر من
الشك في كونه تحية شرعا واستقرب
الشهيد في البيان الوجوب بلفظ السلام أو الدعاء أو بمثله مع قصد الدعاء وأوجب
المصنف رد كل ما يسمى تحية لظاهر
الآية وجوز الرد لفظ المحيي ولفظ سلام عليكم
وكذا يجوز التسميت بالسين والشين للعاطس وهو الدعاء له
عند العطاس بقوله يرحمك الله قال أبو العباس الاختيار بالسين لأنه مأخوذ من سمت
وهو القصد والحجة وفي
الصحاح كل داع لاحد بخير فهو سمت وإنما استحب لأنه دعاء وقد عرفت جوازه
في الصلاة وإن لم يرد به هنا نص خاص
والامر بتسميت العاطس عام فيتناول حالة الصلاة لعدم المنافاة وتردد فيه في المعتبر ثم
جعل الجواز قضية المذهب
بعد إن جوز التسميت وجعله حمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
عند سماع العطاس وتردد في
الدعاء له وهل يجب على العاطس الرد إذا سمت نظر من الشك في كونه تحية شرعا
لأنه في الظاهر دعاء وعلى كل
حال فجوابه مشروع في الصلاة أيضا والمراد هنا أيضا معناه الأعم فإن التسميت
مستحب خصوصا إذا حمد العاطس
الله تعالى وكذا يجوز على وجه الاستحباب الحمد لله والصلاة على النبي صلى الله
عليه وآله عند العطسة من العاطس و
سامعه للعموم الشامل لحالة الصلاة ولقول الصادق عليه السلام في رواية الحلبي إذا
عطس الرجل في الصلاة فليقل الحمد لله
وسأله عليه السلام أبو بصير أسمع العطسة فأحمد الله تعالى وأصلي على النبي صلى الله
عليه وآله وأنا في الصلاة قال نعم

وإن كان بينك وبين صاحبك اليم
المطلب الثاني في السهو والشك السهو غروب المعنى عن القوة الذاكرة
مع ثبوته في الحافظة بحيث يلحظ الذهن عند التفاته إليه وذهابه عن الخزانين معا يطلق
عليه النسيان والمراد بالسهو
هنا ما يعم الامرين والشك تساوى الاعتقادين المتضادين وتكافؤهما وقد يطلق السهو
على الشك لاشتراكهما
في العبارة ولكون السهو سببا في الشك غالبا فأطلق اسم السبب وقد استعمله المصنف
في قوله لا حكم للسهو مع
غلبة الظن بأحد الطرفين بل يبنى على الطرف الراجح لقول النبي صلى الله عليه وآله إذا
شك أحدكم في الصلاة فلينظر
أخرى ذلك إلى الصواب فليين عليه وعن الصادق عليه السلام إذا وقع وهمك على
الثلاث فابن عليه وإن وقع وهمك
على الأربع فسلم وانصرف ولأن تحصيل اليقين عسر في كثير من الأحوال فاكتفى
بالظن تحصيلا لليسر ودفعاً للعسر وتنقيح
المسألة يتم بمباحث أنك قد عرفت إن السهو زوال المعنى عن القوة وارتفاعه عن
البال والشك تساوى الاعتقادين
المقتضى لحضورهما بالبال وتردد الذهن بينهما بحيث لا يرجح أحدهما ومن المقرر
إن الظن ترجيح أحد الامرين على
الآخر ترجيحاً غير مانع من النقيض وغلبته قوة هذا الترجيح ولا يخفى حينئذ إن السهو
لا يجتمع مع الظن لتضادهما في
الحضور القلبي وعدمه والمعية تقتضي الاجتماع فأما الشك فإنه وإن شارك الظن في
حضور متعلقهما بالبال لكن
شرط الشك تساوى الاعتقادين والظن اختلافهما وترجيح أحدهما على الآخر فلا
يتحقق بينهما أيضاً الاجتماع
الحقيقي لكن يمكن فرض اجتماعهما بضرب من التجوز فإن الشك يعرض أولاً ثم
يجب على الشك التروي فإن غلب و
ترجح عنده أحد الطرفين بعد إن كانا متساويين عمل على الراجح فباعتبار إيصال الشك
بغلبة الظن في زمان
قصير وترتب أحدهما على الآخر في حضور واحد متصل جاز التعبير عنهما بالمعية
فيكون في العبارة مجاز إن أحدهما استعمال
لفظ السهو في الشك والثاني جعله الشك مجامعا لغلبة الظن بأحد الطرفين ب أن في
قوله لا حكم لهذه المسألة
ونظائرهما حكما بذلك فإن الحكم بعدم الحكم حكم وهو يناقض ظاهرا عدم الحكم

وتوجيهه إن الحكم المنفى ليس هو مطلق
الحكم بل حكم خاص وهو الحكم المبحوث عنه في هذا الباب من سجود السهو
والاحتياط ونحوهما وهو لا ينافي ثبوت
حكم آخر لها ويدل على إرادة الخاص سياق الكلام ومبحثه ج إنه اعتبر في سقوط
الحكم غلبة الظن وقد عرفت أنه
أمر آخر وراء الظن وهو يقتضى عدم الاكتفاء بمطلق الظن والنص يدل على الاكتفاء به
لما تقدم من تعليق البناء
على وقوع الوهم والمراد به هنا الظن وهو مطلق ترجيح أحد النقيضين ولو أريد به
معناه المتعارف وهو الطرف
المرجوح لم تكن حقيقته مرادة إجماعا فيصير إلى المجاز وهو القدر الراجح مطلقا أو
إلى أقرب المجازات إلى الحقيقة
وهو أول مراتب الرجحان والاكتفاء به في البناء يستلزم الاكتفاء بما هو أقوى منه
بطريق أولى وكان من عبر
بالغلبة تجوز بسبب إن الظن لما كان غالبا بالنسبة إلى الشك والوهم وصفه بما هو
لازم له وأضاف الصفة إلى
موصوفها بنوع من التكلف د معنى عدم الحكم مع غلبة الظن العمل على الطرف
المظنون من غير أن يرتب عليه ما يأتي
من الاحكام كما نبهنا عليه فإذا غلب ظن الشاك مثلا بين الثلث والأربع بعد التروي
على الثلث بنى عليها
وأكملها ركعة ولا احتياط أو على الأربع بنى عليها كذلك ولو كان الشك بين الأربع
والخمس فغلب ظنه على الخمس
بطلت صلاته إن لم يكن جلس عقيب الرابعة بقدر التشهد وإن غلب على الأربع سلم
ولا يجب عليه سجود السهو و
إن تساوى الاحتمالان فسيأتي حكمه ه لا فرق في ذلك بين الأوليين والأخيرتين ولا
بين الرباعية والثلاثية
والثنائية فإذا حصل الشك في موضع يوجب البطلان كالثنائية وغلب الظن على أحد
الطرفين بنى عليه وإن

تساويا بطلت حتى لو لم يدر كم صلى وظن عددا معيناً بنى عليه وإنما تبطل الصلاة مع تساوى الاحتمالات

في الأعداد وقد نبه عليه في رواية صفوان عن أبي الحسن عليه السلام إذا لم تدر كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة وأراد بالوهم الظن كما مر وهو المستعمل في النصوص وكذا لا فرق في ذلك بين الأفعال والركعات

وكذا لا حكم لناسي القراءة أو ناسي الجهر أو الاخفات في مواضعهما أو ناسي بعض القراءة مثل قراءة الحمد وحدها

أو السورة وحدها حتى يركع فإن نسيان ذلك كله لا يبطل الصلاة ولا يوجب تلافياً لعموم رفع عن أمتي الخطأ و

النسيان وسأل منصور بن حازم الصادق عليه السلام فقال صليت المكتوبة ونسيت إن أقرأ في صلواتي كلها فقال

أليس قد أتممت الركوع والسجود فقال له بلى فقال تمت صلاتك وناسي صفة القراءة كالجهر والاخفات يعذر

بطريق أولى ومقتضى عطفهما على ناسي القراءة إلى أن يركع أنه لو ذكر قبل الركوع رجع إليهما والمسألة موضع

إشكال والذي جزم به المصنف في النهاية أنه لا يرجع إليهما إذا ذكرهما بعد الفراغ من القراءة وقبل الركوع وهو حسن

لكنه استدل على ذلك بأن النسيان في أصل القراءة عذر ففي كفيتهما أولى وهذا الدليل ليس بشيء ولا يستلزم

المدعى لأن نسيان القراءة إنما يكون عذراً مع ذكرها بعد الركوع لا قبله فلحوق الكيفية بالأصل يوجب العود إليها

قبل الركوع والأولى الاستدلال على عدم العود بخبر زرارة المتقدم في صدر الباب وهو قول الباقر عليه السلام لما

سئل عن رجل جهر فيما لا ينبغي الجهر فيه أو أخفى فيما لا ينبغي الاخفات فيه فقال عليه السلام إن فعل ذلك ناسياً

أو ساهياً أو لا يدرى فلا شيء عليه وقد تمت صلاته فإنه يدل بظاهره على عدم وجوب العود إليهما مطلقاً وإلا لم

تتم الصلاة بدونه ولكان عليه شيء وقد حكم عليه السلام بخلاف ذلك وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة أو

الخطاب وكذا لا حكم لناسي ذكر الركوع أو الطمأنينة فيه أي في الركوع حتى ينتصب من الركوع لأن علياً عليه السلام

سئل عن رجل ركع ولم يسبح ناسياً قال تمت صلاته وسئل الكاظم عليه السلام عن

رجل نسي تسيحة في ركوعه
أو سجوده قال لا بأس بذلك ولا لناسي الرفع من الركوع أو الطمأنينة فيه أي في الرفع
حتى يسجد أو الذكر في السجدين
أو السجود على مجموع الأعضاء غير الجبهة وإنما قيدنا بذلك لان من جملة الأعضاء
الجبهة ولا يتحقق السجود بدونها
فنسيانها في السجدين يبطل الصلاة فلما جعله المصنف مما لا حكم له علم أنه يريد
بالأعضاء غيرها أو ناسي الطمأنينة
فيهما أي في السجدين أو ناسيها في الجلوس بينهما ولم يذكر حتى انتقل عن محله
وكذا لا حكم للسهو في السهو
لقول الصادق عليه السلام في حسنة حفص ليس على السهو سهو ولأنه لو تداركه
لأمكن أن يسهو ثانياً ويطول
التدارك ويستلزم مشقة وحرجا منفيين وفسر بأن يسهو في سجدي السهو عن ذكر أو
طمأنينة أو غيرهما مما
لا يتلافى لو كان في الصلاة وكذا لو سها في صلاة الاحتياط عن ذلك أو سها عن
تسيح السجدة المنسية أو عن
السجود على بعض الأعضاء عدا الجبهة حتى تجاوز محله فإنه لا يجب فيه سجود
السهو وإن وجب لو كان في غيرها وربما استعمل
السهو هنا في الشك كما استعمل الشك فيه كما تقدم وفسر بأن يشك في وقوع
السهو منه أو في وقوع الشك أو يتحقق الوقوع
ويشك في كون الواقع له حكم أم لا لكونه نسي تعيينه ولو انحصر فيما يتدارك
كالسجدة والتشهد أتى بهما جميعاً لاشتغال
ذمته وعدم يقين البراءة بدونه ولو انحصر فيما يبطل وما لا يبطل فالظاهر عدم البطلان
للشك فيه وأصالة الصحة و
هو خيرة البيان أو يشك في عدد سجدي السهو أو عدد الاحتياط أو في أفعالهما قبل
تجاوز المحل فيبنى على فعل المشكوك
فيه إلا أن يستلزم الزيادة كما لو شك هل سجد اثنتين أم ثلاثاً أو صلى في الاحتياط
ركعتين أم ثلاثاً فإنه يبنى

على المصحح ولو سها عما يتلافى بعد الصلاة كالسجدة والتشهد وتجاوز محله قضاء
لكن لا يسجد له ولو تيقن فعل أو ترك
ما يبطل كالركن بطل وليس منه ما لو شك في فعل كالركوع والسجود فأتى به فشك
في أثنائه في ذكر أو طمأنينة لأن
عوده أولاً إلى ما شك فيه ليس مسبباً عن السهو وإنما اقتضاه أصل الوجوب مع أصالة
عدم فعله وكذا لو تيقن
السهو الموجب للسجود أو لتلافى فعل وشك هل فعل موجب أم لا فإنه يجب عليه فعله
لأصالة عدمه وكذا لا حكم للسهو
أعني الشك الحاصل للإمام أو الشك الحاصل للمأموم إذا حفظ عليه الآخر بل يرجع
كل منهما إلى يقين صاحبه لقول الصادق
عليه السلام ليس على الإمام سهو ولا على من خلف الإمام سهو وقول الرضا عليه
السلام الإمام يحفظ أوهام من خلفه
وكما يرجع كل منهما إلى يقين صاحبه كذا يرجع إلى ظنه مع كون الآخر شاكاً وكذا
يرجع الظان إلى يقين الآخر لأنه
أقوى ولأن الظن يطلق عليه وهم في استعمال الشرع كقوله عليه السلام إن ذهب
وهمك إلى الثلاث فابن عليها ونحوه
وقد قال عليه السلام الإمام يحفظ أوهام من خلفه بمعنى أن المأموم يترك وهمه ويرجع
إلى يقين الإمام وتوهم عدم
رجوع أحدهما إلى الآخر هنا لأن الظن قائم في هذا الباب مقام العلم فكانا متساويين
شرعاً فاسد لأن اليقين لا
يحتمل النقيض والظن وإن غلب يحتمله فيرجع إلى المعلوم وقيامه مقامه عند عدم
الأقوى رخصة من الشارع فإذا وجد
اليقين لا يعدل عنه ولما ذكر من الأدلة والضابط أن الشاك منهما يرجع إلى الظان
والمتيقن والظان يرجع إلى المتيقن
دون الظان لتساويهما ولا فرق في ذلك كله بين الأفعال والركعات ولا يشترط عدالة
المأموم ويكفي في الرجوع تنبيه
الحافظ بتسييح ونحوه ولا يتعدى الحكم إلى غير المأموم وإن كان عدلاً على الأصح
نعم لو أفاد قوله الظن بأحد الطرفين عول
عليه لكنه ليس من هذا الباب ولو اختلف الإمام والمأموم فإن جمع شكهما رابطة رجعا
إليها كما لو شك الإمام بين
الاثنين والثلاث والمأموم بين الثلث والأربع فيرجعان إلى الثلث لتيقن الإمام عدم الزيادة
عليها والمأموم عدم
النقصان عنها وكذا لو انعكس لعين ما ذكر واختار بعض المتأخرين في الأولى وجوب

الانفراد واختصاص كل منهما
بشكته مع موافقته على الصورة الثانية ولا وجه له ولو كانت الرابطة شكا كما لو شك
أحدهما بين الاثنتين و
الثالث والأربع والآخر بين الثالث والأربع سقط حكم الاثنتين عن الشاك فيهما لتيقن
الآخر الزيادة عليهما وصار
شكهما معا بين الثالث والأربع وهو رجوع الرابطة أيضا ولا فرق مع رجوع الرابطة بين
كون شك أحدهما موجبا
للبطان وعدمه كما لو شك أحدهما بين الثالث والخمس بعد السجود والآخر بين
الاثنتين والثالث فيرجعان إلى الثالث ولا
تبطل صلاة من تعلق شكه بالخمس وكذا لو كان شك كل منهما منفردا بحكم كما لو
شك أحدهما بين الاثنتين والثالث
والأربع والآخر بين الثالث والأربع والخمس فإنهما يرجعان إلى الشك بين الثالث
والأربع ويسقط عن أحدهما ما اختص به
من حكم الاثنتين وعن الآخر ما اختص به من حكم الخمس وهو سجود السهو ولو لم
يجمعهما رابطة تعين الانفراد ولزم كلا منهما
حكم شكته كما لو شك أحدهما بين الاثنتين والثالث والآخر بين الأربع والخمس ولو
تعدد المأمومون واختلفوا هم وإمامهم
فالحكم ما بيناه في الرابطة وعدمها فيرجعون جميعا إليها إن وجدت كما لو شك
أحدهم بين الاثنتين والأربع والآخر
بين الثالث والأربع والثالث بين الاثنتين والثالث والأربع فيرجعون جميعا إلى الأربع لتيقن
الأول عدم الثالث
فيرجع إليه فيه وتيقن الثاني عدم كونها اثنتين فيرجع إلى ما اتفق عليه وهو الأربع ولو لم
يجمعهم رابطة كما
لو شك أحدهم بين الاثنتين والثالث والآخر بين الثالث والأربع والثالث بين الأربع
والخمس تعين الانفراد
لكن هذا الفرض لا يتفق إلا مع ظن كل منهم انتفاء ما خرج عن شكته لا مع تيقنه فإن
تيقن الأولين عدم الخمس ينفيها

وتيقن الأول عدم الأربع ينفيتها فلا يمكن فرض شك الثالث على هذا الوجه ومتى حكم بالانفراد فإن حفظ الامام شيئاً عمل بمقتضاه ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلاته وعمل المأمومون بما يلزمهم من الحكم وكذا لو تعين الانفراد وبقي من المأمومين من لم يحفظ شيئاً ولو حفظ بعض المأمومين وشك البعض الاخر والامام رجع الامام إلى من حفظ والمأموم الشاك إلى الامام ومقتضى قوله إذا حفظ عليه الاخر إن سقوط حكم السهو عن الإمام والمأموم مختص بالشك لا بالسهو الموجب للسجود بل لو انفرد أحدهما بما يوجبه بأن تكلم أو ترك ما يوجبه اختص بحكمه لدوران المسبب مع السبب ولقول أحدهما عليهما السلام ليس على الامام ضمان وقول الصادق عليه السلام وقد سأله منهل القصاب أسهو في الصلاة وأنا خلف الامام فقال إذا سلم فاسجد سجدين ولا تهب وذهب الشيخ رحمه الله إلى عدم وجوب السجود على المأموم لو انفرد بموجبه حالة المتابعة وهو مذهب المرتضى ونقله عن جميع الفقهاء إلا من شد وتبعهما الشهيد رحمه الله في الذكرى و البيان لعموم الخبر السالف وأجاب عن حجة المصنف بالخبر الأول بأن الخاص مقدم وعارضه بقول علي عليه السلام الامام ضامن وعن الثاني بحمله على الاستحباب توفيقاً والتحقيق إن خبري الضمان تساقطا وبقيت المعارضة بين خبري منهل وحفص إلا أن منها لا مجهول وحديث حفص حسن فلا عدول عنه فينبغي العمل به خصوصاً مع ما ادعاه السيد رحمه الله وذهب الشيخ أيضاً إلى أن الامام لو اختص بموجب السجود وجب على المأموم متابعته فيه وإن خلى عن السبب لأنه متبوع ولترتب صلاة المأموم على صلاته في التمام والنقصان ولقول النبي صلى الله عليه وآله ليس عليك خلف الامام سهو الامام كافيته وإن سها الامام فعليه وعلى من خلفه ومختار المصنف هنا من عدم وجوب المتابعة أجود لعدم الدليل الصالح للمشاركة فإن الواجب على المأمومين اتباعه حالة كونه إماماً لا مطلقاً والخبر من مرويات العامة ومع ذلك فهو ضعيف عندهم ولا ريب إن متابعة الشيخ هنا أحوط وكذا لا حكم للسهو مع الكثرة لقول الباقر عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم إذا كثر عليك السهود فامض على صلاتك فإنه يوشك أن يدعك الشيطان وروى زرارة وأبو بصير في

الصحيح فلا قلنا له الرجل يشك كثيرا في صلاته حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقي عليه قال يعيد قلنا له كثر عليه ذلك كلما أعاد شك قال يمضى في شكه ثم قال لا تعود أو الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود فليمض أحدكم في الوهم ولا يكثرن نقض الصلاة فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك قال زرارة ثم قال إنما يريد الخبيث أن يطاع فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم والمرجع في الكثرة إلى العرف لعدم تقديرها شرعا وقيل يتحقق بالسهو في ثلث فرائض متوالية أو في فريضة واحدة ثلث مرات والظاهر أنه غير مناف للعرف وفي حكمه السهو ثلثا في فريضتين متواليتين وربما خصها بعضهم بالسهو في ثلث فرائض لقول الصادق عليه السلام في رواية ابن أبي عمير إذا كان الرجل ممن يسهو في كل ثلث فهو ممن يكثر عليه السهو وهي غير صريحة في ذلك فإن ظاهرها أن المراد وجود الشك في كل ثلث بحيث لا يسلم له ثلث صلوات خالية عن شك ولم يقل أحد بانحصار الاعتبار في ذلك والمراد بالسهو هنا ما يعم الشك كما مر ومعنى عدم الحكم له معها عدم وجوب سجدي السهو لو فعل ما يقتضيهما لولاها وعدم الالتفات لو شك في فعل وإن كان في محله بل بينى على وقوعه والبناء على الأكثر لو كان الشك في عدد الركعات حتى لو أتى بما شك فيه بطلت صلاته لأنه زيادة في الصلاة عمدا وإن ذكر بعد فعله الحاجة إليه ولو كان المتروك ركنا لم تؤثر الكثرة في عدم البطلان كما أنه لو ذكر الفعل في محله استدركه ولو سهى عن فعل يتلافى بعد الصلاة وفات محله فلا بد من تلافيه وإنما تؤثر الكثرة بالنسبة إليه في اسقاط سجدي السهو مع احتمال عدم وجوب القضاء ومتى حكم بثبوتها بالثلاثة تعلق الحكم بالرابع ويستمر إلى أن يخلو من السهو والشك

فرائض يتحقق بها الوصف فيتعلق به حكم السهو الطارئ وهكذا وحيث حكمنا بالرجوع إلى العادة لم يعتبر فيه التوالي مع تحققها كما لو تكرر في فريضة معينة من الخمس أياما أو في فعل واحد من فريضة فلو سها عن أربع سجديات من أربع ركعات في فريضة واحدة وتخلل السهو التذکر قضا السجديات جمع وسجد ست سجديات لا غير وأطلق المصنف رحمه الله في التذكرة وجوب ثماني سجديات وهو أما بناء على اعتبار كونه في ثلث فرائض أو على إن سقوط الحكم مع الكثرة للخرج والعسر ولم يحصل في الفريضة الواحدة لأنه لم يفعل موجب السهو للثلاث قبل حصول الرابع ليتحقق العسر فإذا حصل الرابع وجب له حكمه لأنه سبب فلا يتخلف عنه مسببه وبعد فعل موجب الثلث بعد الفراغ لا يسقط ما قد وجب وتظهر فائدة التعليلين فيما لو حصلت الثلاث في فريضة والرابعة في ثانية واحتمل الشهيد في الذکری الاجتزاء بسجديتين محتجا بدخوله في حيز الكثرة وليس بظاهر إذ اللازم من دخوله في الكثرة لزوم ست سجديات أو أربع إن قلنا بسقوط الحكم في الثالثة أما الحكم بالاثنتين فلا يظهر له وجه هذا كله إذا لم يذكر السجديات حتى سلم ولو ذكر قبله عاد للأخيرة وقضا ثلثا وسجد لها وهل يعتبر في مرات السهو التي يتحقق معها الكثرة أن يكون كل منها موجبا لشيء ليتحقق الخرج مع فعل موجبها أم يكفي حصول السهو مطلقا وجهان من إطلاق النص وعدم المشقة وتظهر الفائدة فيما لو غلب على ظنه أحد الطرفين في العدد أو بعضه بحيث لا يسلم منه ما تحصل به الكثرة أو كان الشك بعد الانتقال عن المحل ومثله ما لو شك في النافلة أو سها بما يوجب السجود في غيرها ولو نسي الحمد وذكر في حال قراءة السورة أي بعدها قبل الركوع أعادها بعد أن يقرأ الحمد ويفهم من قوله أعادها وجوب إعادة السورة التي قرأها بعينها وليس متعينا بل يتخير بين إعادتها وقراءة غيرها لوقوعها فاسدة فساوت غيرها ولو ذكر الركوع قبل السجود وبعد إن هوى له ولم يصل إلى حده رفع إلى حد القائم ثم ركع ولا يجزيه الهوى السابق لأنه نوى به السجود فلا يجزى عن الهوى إلى الركوع ولا تجب الطمأنينة في هذا القيام لذاتها وإن كان تحقق الفصل بين الحركتين المتضادتين وتحقق تمام القيام يقتضيان سكونا

يسيرا واعلم إن القيام للركوع إنما يتحقق وجوبه إذا كان نسيان الركوع حصل في حالة القيام بحيث كان هويه بنية السجود أو بنية غير الركوع أما لو فرض أنه هوى للركوع ثم نسيه قبل أن يصير على هيئة الراكع لم يتجه وجوب القيام ليهوى عنه إلى الركوع لحصوله من قبل بل يقوم منحنيا إلى حد الراكع خاصة إن كان نسيانه بعد انتهاء هوى الركوع وإلا قام بقدر ما يستدرك الفائت منه ولو كان نسيانه بعد تحقق صورة الركوع ففي العود إلى باقي واجباته من الذكر والطمأنينة والاعتدال عنه قائما إشكال من عدم فوات محلها وتوهم استلزامه زيادة ركوع إذ حقيقته الانحناء على الوجه المخصوص وما زاد عليه واجب آخر والأشكال آت فيما لو كان النسيان بعد إكمال الذكر وقبل الرفع ويقوى هنا القول بوجوب القيام لا غير لأنه الفائت فيقتصر عليه من غير أن يقوم منحنيا وعدم جواز العود في الأول لما ذكر وكذا يرجع في العكس وهو ما لو ذكر أنه نسي السجود قبل أن يركع فإنه يعود له على المشهور سواء كان المنسى السجدين أم أحديهما وذهب جماعة من علمائنا إلى بطلان الصلاة بترك السجدين وإن ذكر قبل الركوع مع حكمهم بالعود إلى الواحدة قبله ويضعف بأن المحل إن كان باقيا عاد إليهما وإلا لم يعد إلى الواحدة وكذا يعود قبل الركوع لتدارك التشهد والصلاة على النبي وآله عليهم السلام وأبعاضهما ولا يضر الفصل بين الصلاة وبين التشهد وفي جواز الاقتصار على المنسى من الصلاة أو من إحدى الشهادتين أو ما دونهما نظر نعم لو كان المنسى مما لا يستقل بنفسه كالكلمة الواحدة فلا إشكال في وجوب ضم ما يتم معه الكلام إليها ومتى كان المنسى مجموع السجدين عاد إليهما من غير جلوس واجب قبلهما أما لو كان المنسى

أحديهما فإن كان قد جلس عقيب السجدة الأولى واطمأن بنية الجلوس الواجب للفصل لم يجب الجلوس قبلها
أيضا لحصوله من قبل وإن لم يكن جلس كذلك وجب الجلوس لأنه من أفعال الصلاة ولم يأت به
مع إمكان تداركه وجوز الشيخ في المبسوط تركه لتحقيق الفصل بين السجدين بالقيام ويضعف بأن الواجب ليس
هو مطلق الفصل بل الجلوس على الوجه المخصوص ولم يحصل ولو شك هل جلس أم لا بنى على الأصل فيجب الجلوس
وإن كان حالة الشك قد انتقل عن محله لأنه بالعود إلى السجدة مع استمرار الشك قد انتقل عن محله لأنه بالعود
إلى السجدة مع استمرار الشك يصير في محله فيأتي به ومثله ما لو تحقق نسيان سجدة وشك في الأخرى فإنه يجب عليه الاتيان
بهما معا عند الجلوس وإن كان ابتداء الشك بعد الانتقال ولو كان نوى بالجلوس الاستحباب لتوهمه أنه سجد سجدين
فنوى الاستراحة ففي الاكتفاء بها وجهان أحدهما لعدم التنافي وجهي الوجوب والندب فلا يجزى أحدهما عن الآخر ولقوله
صلى الله عليه وآله وإنما لكل امرء ما نوى والثاني الاكتفاء لاقتضاء نية الصلاة ابتداء كون كل فعل في محله وذلك
يقتضى كون هذه الجلسة للفصل فلا تعارضها النية الطارئة بالاستراحة لوقوعها سهوا وقد حكم الأصحاب بأنه لو نوى
فريضة ثم ذهل عنها ونوى ببعض الأفعال أو الركعات النفل سهوا لم يضر لاستتباع نية الفريضة ابتداء باقي
الأفعال وبه نصوص عن أئمة الهدى كرواية ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام في رجل قام في صلاة فريضة فصلى
ركعة وهو يرى أنها نافلة فقال هي التي قمت فيها ولها ثم قال عليه السلام وإنما يحسب للعبد من صلاته التي ابتداء من
أول صلاته وسأله معاوية عن الرجل قام في الصلاة المكتوبة فسها فظن أنها نافلة أو كان في النافلة فظن أنها مكتوبة
قال هي على ما افتتح الصلاة عليه ودخول هذه المسألة في ذلك ظاهر بل هو من باب مفهوم الموافقة كما ذكره الشهيد و
اختاره في قواعده لكن يبقى هنا بحث وهو أنه قد سلف في ناسى الركوع ولما يسجد أنه يجب عليه القيام ثم الركوع لسبق الهوى
بنية السجود فلا يجزى عن الهوى للركوع ومقتضى هذا الدليل عدم وجوب القيام هنا

لاقتضاء نية الصلاة الترتيب
بين الأفعال فيقع الهوى السابق للركوع ويلغو نية كونه للسجود ولكن الجماعة قطعوا
بوجوب القيام مع حكم كثير منهم
بالاجتزاء هنا بجلسة الاستراحة والفرق غير واضح فإن قيل مقتضى العمل استتباع النية
الخاصة لعموم وإنما لكل امرئ
ما نوى فيجب العمل به إلى أن يقوم الدليل على خلافه كما في نية المندوب للنص
الخاص وكفاية نية واجب لواجب آخر لا نص عليه فلا
يجزى عن غير ما نواه قلنا وقوع مندوب خارج عن الصلاة عن واجب داخل فيها
يقتضى أجزاء واجب منها عن واجب آخر
سهوا بطريق أولى لان ما دخل فيها أقرب إلى الحقيقة مما خرج وكذا الواجب أقرب
إلى حقيقة الواجب الاخر من المندوب
إليه فمفهوم الموافقة يحصل هنا من وجهين بخلاف مسألة جلسة الاستراحة فإن مفهوم
الموافقة التي ذكرت تحصل من
جهة واحدة وهي أجزاء المندوب الداخل في الصلاة عن الواجب فيها وهو أقرب من
أجزاء المندوب الخارج عنها عن الواجب
الداخل فيها كما هو مورد النص ولو كان جلوسه عقيب السجدة الأولى بنية الوجوب
لا للفصل كما لو جلس للتشهد وتشهد
أو لم يتشهد ففي الاجتزاء به الوجهان ولا يخفى قوة الاجتزاء بعد ما قرناه واختاره
الشهيد أيضا
واعلم أنه لو كان قد
تشهد أو قرأ أو سبح وتلافي السجود وجب عليه إعادة ما بعده لرعاية الترتيب ولو
فرض أن المنسى السجود الأخير وذكره بعد
التشهد أعاده ثم تشهد وسلم وهذا على القول بوجوب التسليم واضح لذكره في محله
قبل الخروج من الصلاة ولو قلنا
بندبه ففي العود إلى السجود أو بطلان الصلاة لو كان المنسى السجدين وقضاء
السجدة الواحدة إشكال من أن آخر الصلاة
على هذا التقدير تشهد فيفوت محل التدارك ومن إمكان القول بتوقف الخروج من
الصلاة حينئذ على فعل المنافى أو

التسليم فما لم يحصل لم يتحقق الخروج من الصلاة وربما قيل بمجئ الاشكال وإن ذكر بعد التسليم ووجه قضاء السجدة حينئذ أو بطلان الصلاة بنسيان السجدين ظاهر للخروج من الصلاة بالتسليم قبل تداركهما ووجه التدارك عدم صحة التشهد والتسليم حيث وقعا قبل تمام السجود لان قضية الأفعال الصحيحة وقوعها في محلها مرتبة والكلام أيضا آت في نسيان التشهد إلى أن يسلم وعلى هذا الوجه إن ذكر قبل فعل المنافي تدارك المنسى وأكمل الصلاة وإن ذكر بعده بطلت الصلاة وإليه ذهب ابن إدريس في ناسي التشهد حتى سلم وفوات محل هذه الاجزاء بالتسليم مطلقا قوى فيقضى منها ما يقضى وتبطل بما هو ركن وقد نبه عليه المصنف بذكر بعض موارد في قوله ولو ذكر بعد التسليم ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله قضاها لأنها إن كانت من التشهد الأول فظاهر لفوات محلها بالركوع وإن كانت من الثاني فللخروج من الصلاة بالتسليم وإن قلنا بندبه كما ذهب إليه المصنف فقد فات محلها فتقضى بعد التسليم كما يقضى التشهد على المشهور وأنكر ابن إدريس شرعية قضائها لعدم النص وأجاب في الذكرى بأن التشهد يقضى بالنص فكذا إبعاضه تسوية بين الجزء والكل وفي التسوية بين الجزء والكل منع فان الصلاة تقضى ولا يقضى جميع اجزائها وكذا مجموع السجدة الواحدة وواجباتها من الذكر والطمأنينة تقضى ولا تقضى واجباتها ولو قيل إن واجباتها خارجة عن حقيقتها وإنما دخلت تبعا التزامه في الصلاة على النبي وآله فإنها ليست داخلية في حقيقة التشهد ومفهومه وإن أطلق على الجميع على وجه التغليب والتجاوز ولازم هذا الدليل الذي ذكره الشهيد رحمه الله وجوب قضاء الكلمة الواحدة بل الحرف الواحد من الصلاة والتشهد ولا أظنه يقول به نعم ربما يظهر من ابن فهد رحمه الله في الموجز وجوب قضاء جميع أبعاض التشهد فيسلم من الالتزام ويبقى عليه المنع وعلى هذا القول لو ترك بعضا لا يستقل بنفسه في الدلالة كنسيان الصلاة على آل محمد خاصة وجب أن يضم إليه مما قبله ما يتم به فيضيف الصلاة على النبي إلى آله وإن لم يكن نسيه بخلاف ما لو نسي إحدى الشهادتين فإنها مستقلة بالدلالة ولو ذكر السجدة الواحدة أو التشهد بعد الركوع قضاها بعد الفراغ

من الصلاة ويسجد للسهو لرواية
علي بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام إذا قمت في الركعتين ولم تتشهد وذكرت
قبل أن ترقع فاقعد وتشهد وإن لم تذكر
حتى ركعت فامض في صلاتك فإذا انصرفت سجدت سجدة السهو لا ركوع فيهما
ثم تتشهد التشهد الذي فاتك وتنقيح المسألة
يتم بمباحث أ تقييد الحكم بنسيان السجدة والتشهد هو مورد النص ومشهور الفتوى
كما قد عرفت فلا يقضى أبعاضهما لعدم
الدليل إلا الصلاة على النبي وآله على ما مر ولو كان المنسى إحدى الشهادتين احتمال
قويا وجوب قضائها لا لكونها بعضا
من جملة تقضى بل لصدق اسم التشهد عليها فتدخل في النص فهي أولى من دخول
الصلاة على النبي وآله عليهم السلام وقد
حكم الجماعة بوجوب قضائها وأما السجدة فتمام ماهيتها وضع الجبهة على الأرض
ونحوها فلا تقضى واجباتها لو
لو نسيت منفردة عنها قطعا ب تقييد الحكم ببعدي الركوع لا يدخل نسيان السجدة
والتشهد الأخيرين وقد عرفت
إن حكمهما كذلك على المختار ويدل عليه أيضا رواية محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام في الرجل يفرغ من صلاته
وقد نسي التشهد حتى ينصرف فقال إن كان قريبا رجع إلى مكانه فيتشهد وإلا طلب
مكانا نظيفا فتشهد وقال ابن
إدريس في ناسي التشهد الأخير أنه لو تخلل الحدث بين الصلاة وبينه بطلت الصلاة لان
قضية السلام الصحيح أن يكون بعد
التشهد فوقوعه قبله كلا سلام فيكون حدثه قد صادف الصلاة فتبطل ويضعف بأن
التشهد ليس بركن حتى يكون
نسيانه قادحا في صحة الصلاة والتسليم قد وقع مقصودا به الخروج من الصلاة فيكون
كافيا ويقضى التشهد للنص مع
إن هذه الفتوى لا توافق مذهبه في استحباب التسليم فلو علل بأن التشهد آخر الصلاة
فيكون هو المنخرج فإذا لم يأت به

وفعل المبطل للصلاة فقد وقع قبل كمالها أمكن اللهم إلا أن يجعل الخروج موقوفا عليه وإن لم يكن واجبا وما ذكره في التشهد آت في نسيان بعضه خاصة ونسيان الصلاة على النبي وآله بطريق أولى لأنه آخرها الحقيقي عنده وقد يتمشى إلى غير التشهد ج معنى القضاء هنا الاتيان بالمنسي سواء كان في وقته أم في خارجه من باب فإذا قضيت الصلاة إلا القضاء المصطلح عليه وهو فعل الشئ بعد وقته حتى يجب له نية القضاء فعلى هذا إن فعله في وقت الفريضة نوى الأداء وإن فعله خارج وقتها نوى القضاء ولو كانت الصلاة مقضية تبعها فيه ولو عبر بالتدارك بعد الصلاة كان أوضح د كون تدارك هذه الاجزاء بعد التسليم هو المشهور وقد عبر في الخبرين السابقين بفعلهما بعد الانصراف وذهب المفيد

إلى قضاء السجدة المنسية من ركعة إلى أن يركع في الأخرى مع سجدة تلك الركعة ومثله ذكر علي بن بابويه ولم نقف لهما على سند قال في الذكرى كأنهما عولا على خبر لم يصل إلينا والعمل على المشهور نعم روى ابن أبي يعفور في الصحيح عن الصادق عليه السلام إذا نسي الرجل سجدة فليسجدها بعدما يقعد قبل أن يسلم وليس فيه دلالة على مذهبهما بل ربما دل على استحباب التسليم وحينئذ فيكون فعلها بعد الفراغ من الصلاة ه وجوب قضاء التشهد مع سجود السهو المشتمل على التشهد بحيث لا يتداخل التشهدان هو المشهور وذهب جماعة من القدماء إلى إجزاء التشهد الذي في سجدة السهو عن قضاء التشهد المنسي لظاهر الجزء السالف حيث لم يذكر فيه غير تشهد واحد بعد السجود ونسبه إلى الفائق وغيره من الأخبار الدالة على نحو ذلك ويجاب بأن سجدة السهو يجب فيهما التشهد كما سيأتي إن شاء الله والتشهد يجب قضاؤه كما مر والأصل عدم التداخل وهل يجب الترتيب بين الأجزاء المنسية وسجود السهو لها أو لغيرها الظاهر عدم لاطلاق الأوامر وكونها واجبات متعددة بعد الفراغ من الصلاة فالقريب إليها والبعيد سواء في الخروج وأوجب في الذكرى تقديم الاجزاء المقضية على سجود السهو وتقديم سجود سهوها على السجود لغيرها وإن كان سبب الغير متقدما على الاجزاء

كالكلام في الركعة الأولى ونسيان سجدة في من الثانية أما الأول فلكونها أجزاء
فتقديمها أربط لها بالصلاة وأما
الثاني فلان السجود مرتبط بتلك الأجزاء فيتقدم على غيرها وموافقته في الأولى أحوط
دون الثاني بل لو قيل
بوجوب تقديم الأسبق سببه فالأسبق كان أولى ورواية علي بن أبي حمزة السالفة
صريحة في تقديم سجدي السهو
على قضاء التشهد لذكره له بعده عاطفا له بثم المقتضى للتعقيب بمهلة وإذا ثبت جواز
تقديم سجدي السهو على الجزء
ثبت جواز تقديم بعض السجود على بعض بطريق أولى ويسجد للسهو في جميع ذلك
المذكور من قوله ولو نسي الحمد إلى آخره على رأى
قوى لورود النص على بعضه وخول الباقي في عموم روايات كقول الصادق عليه السلام
في رواية سفيان بن السمط تسجد
سجدي السهو في كل زيادة تدخل عليك أو نقصان وقوله عليه السلام في صحيحة
الحلبي إذا لم تدر أربعا صليت أم خمسا
أم نقصت أم زدت فتشهد وسلم واسجد سجدي السهو ووجه الاستدلال بها على
تحقق الزيادة والنقيصة مع ورودها
في الشك فيهما دخول المدعى في المنصوص بمفهوم الموافقة وغير ذلك من النصوص
ويحتمل أن يريد المصنف بجميع ذلك من
أول الباب وهو الذي فهمه الشارح الشهيد رحمه الله إلا أن فيه خروج جملة من الباب
عنه قطعاً لا يناسب إطلاق القول
فيها كالسهو مع غلبة الظن والسهو في السهو وسهو الإمام والمأموم ومع الكثرة ولا
ضرورة لنا إلى ذلك فإن ابتدأ ما يتقدم
قوله ونسيان الحمد إلخ من المسائل الموجبة للسجود عنده يدخل بعد ذلك في قوله أو
زاد أو نقص غير المبطل سجد للسهو
ولو شك في شيء من الأفعال وهو في موضعه الذي يصلح خبر وقوعه فيه أتى به لأصالة
عدم فعله وبقاء محل استدراكه
كما لو شك في القراءة أو في أبعاضها أو في الركوع وهو قائم أو في السجود أو
التشهد وهو جالس ولا فرق في وجوب الرجوع

إلى القراءة عند الشك فيها قائما بين أن يشك في المجموع أو في بعض وإن كان
مشتغلا بما بعده لان القيام محل
لجملة القراءة فيعود إلى الحمد لو شك فيها وهو في السورة أو بعدها ويقرأ بعدها
السورة التي قرأها أو غيرها وحكم
جماعة من علمائنا هنا بعدم العود إلى الحمد لصدق الانتقال عنها فيدخل في عموم
صحيح زرارة إذا أخرجت من شئ
ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشئ وهو متجه لكن سيأتي إن شاء الله ما يدل على
العود وأولى منه بعدم العود ما لو
شك في القراءة وهو قانت أو شك في السجود وهو متشهد أو في التشهد وقد أخذ في
القيام ولما يكمله لكن روى
عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في رجل نهض من سجوده فشك قبل
أن يستوى قائما فلم يدر أسجد أو
لم يسجد فقال يسجد فالعمل به متعين لأنه خاص ويدخل فيه التشهد بطريق أولى لأنه
أقرب إلى القيام من السجود و
كذا يدخل فيه الشك في القراءة على تلك الوجوه وإن كان قانتا بل وإن هوى إلى
الركوع ما لم يتحقق مسماه وكذا
الشك في الركوع ما لم يسجد لان عود من لم يستو قائما إلى السجود مع إتيانه في
بعض أفراده بمعظم ركن القيام يفيد
العود في المواضع الأخرى بطريق أولى فيكون مجموعها داخلة في مدلول الحديث
فيخصص عموم صحيح زرارة وقد بالغ
المصنف رحمه الله وأعزب فحكم في النهاية بعود الشاك في السجود والتشهد ما لم
يركع كما يرجع الذاكر لعدم فعلهما و
يدفعه ما تقدم وصحيحة إسماعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام قال إن شك في
الركوع بعد ما سجد فليمض وإن شك
في السجود بعد ما قام فليمض كل شئ مما جاوزه ودخل في عزه فليمض عليه فإن
رجع الشاك في الفعل في موضعه
وذكر بعد فعله إن كان قد فعله فإن كان ركنا بطلت صلاته لان زيادة الركن مبطل
مطلقا إلا في المواضع المتقدمة
وليس هذا منها وإلا يكن ركنا فلا تبطل بل يكون حكمه حكم من زاد سهوا ولا فرق
في ذلك بين السجدة وغيرها خلافا
للمرتضى حيث أبطل الصلاة بزيادتها هنا ويدفعه قول الصادق عليه السلام لا يعيد
الصلاة من سجدة ويعيدها من ركعة
وقد اختلف في مسألة من مسائل استدراك الركن لشكه فيه في محله هل تبطل الصلاة

عند ذكر فعله أم لا أشار إليها
المصنف تنبيها على الخلاف فيها وإن كانت داخلة فيما سبق بقوله ولو شك في
الركوع وهو قائم فرقع ثم ذكر قبل رفعه
أنه ركع قبل ذلك بطلت الصلاة على رأى قوى لتحقق زيادة الركن لان الركوع لغة
الانحناء وشرعا كذلك على
الوجه المخصوص والذكر والطمأنينة فيه والرفع منه أمور خارجة عن حقيقته لا يتوقف
تحققه عليها فيدخل
تحت الأحاديث الدالة على بطلان بزيادة الركوع وذهب جماعة من الأصحاب منهم
الشيخ والمرضى والشهيد في الذكرى
إلى عدم البطلان لان ذلك وإن كان بصورة الركوع ومنويا به الركوع إلا أنه في
الحقيقة ليس بركوع لتبين خلافه
والهوى إلى السجود مشتمل عليه وهو واجب فيتأدى الهوى إلى السجود به فلا تتحقق
الزيادة بخلاف ما لو ذكر بعد رفع رأسه
من الركوع فإن الزيادة حينئذ متحققة لا فتقاره إلى الهوى إلى السجود وقد تقدم البحث
في إن نية الصلاة ابتداء تقتضي
كون كل فعل في محله ومن جملة ذلك كون هذا الهوى للسجود وهي مستدامة
فتكون في حكم المبتدأ فترجح على النية
الطارية لسبقها ولكون النية الثانية وقعت سهوا وقد عرفت أجزاء المندوب عن الواجب
لو نواه سهوا كما في ناوي
الفرض ثم عزبت نيته إلى النفل سهوا وقد عرفت أجزاء المندوب عن الواجب لو نواه
سهوا كما في ناوي
الواجب فيما لو نوى بالجلوس المذكور كونه للتشهد وقد تحقق ذلك كله فيكون هذا
من ذلك وفيه نظر لان فعل الركوع
بقصده يقتضى كونه ركوعا بل فعله بغير قصد تعيينه له لان إفعال الصلاة لا يجب لكل
واحد منها نية بخصوصه بل النية الأولى
كافية نعم يشترط عدم الصارف عن ذلك الفعل المعين ثم إنا لا ندعي أن الركوع هو
الهوى على الوجه المخصوص حتى

بوجوب صرفه إلى السجود بزوال حقيقة الركوع بل نقول أن الركوع هو الانحناء على الوجه المخصوص وهو أمر آخر وراء الهوى والمبطل هو تلك الهيئة لا الهوى بنية الركوع وهي لا تزول بصرف الهوى إلى السجود ومن هنا يظهر الفرق بين هذا الفعل وما عورض به من الأفعال الواجبة والمندوبة التي يؤدي بها واجب آخر إذ ليس في تلك الأفعال مغايرة بحسب الصورة لذلك الواجب بل هي أفعال مثله وإنما اختلفت بالنية بخلاف هذا الركوع فإنه مغاير للهوى وزائد عليه على وجه تتحقق معه الركنية فلا يتأدى به فعل أضعف منه لا ركنية فيه بحيث يخرج عن نظائره من الأركان المبطل للصلاة بزيادتها ولأن ذلك القدر من الركوع لو لم يكن مبطلا للصلاة لم تبطل بالرفع منه لان الرفع منه ليس بركن قطعاً ولا جزء من الركن فإذا وقع سهوا لم يبطل الصلاة لان الهوى والانحناء قد صرف إلى هوى السجود والذكر والرفع لا مدخل لهما في الركنية مع أن المخالف هنا لا يدعى ذلك بل يعترف بأن الركوع هو الانحناء المخصوص لأنه كذلك لغة والأصل عدم النفل وإنما يدعى صرفه إلى السجود وقد تحقق من ذلك أن القول بالبطلان هو الحق وإن القدر المبطل هو الانحناء على وجه يتحقق معه صورة الركوع وإن لم يسبح ومن ثم حكموا بأنه لو نسي الذكر في الركوع أو الطمأنينة أو الرفع منه لم تبطل الصلاة بل قيل لا يوجب شيئاً بخلاف نسيان الركوع وهذا لا ينافي ما أسلفناه سابقاً من أجزاء واجب منوى سهواً عن واجب آخر اقتضته نية الصلاة لان الهوى وإن صرفناه إلى السجود فالمبطل هو تكيف المصلي بكيفية الراكع بعد الهوى وإنما تخلف عن ذلك حكمهم السابق بوجوب القيام إلى الركوع لناسيه ثم الاتيان به فإنه ليس هناك أمر سوى الهوى فعدم صرفه إلى هوى الركوع مع كونهما واجبين متناسبين غير وجيه هذا كله إن شك في شيء من الأفعال في موضعه

وأما إن شك في شيء منها بعد انتقاله عن موضعه فلا التفات كما لو شك في القراءة بعد الركوع أو فيه

بعد السجود أو فيه أو في التشهد بعد الركوع أو بعد القيام لاستلزام العود الحرج إذ الغالب عدم تذكر الانسان كثيراً

من أحواله الماضية ولصحيحة زرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامة قال يمضى قلت شك في الأذان والإقامة وقد كبر قال يمضى قلت شك في التكبير وقد قرأ قال يمضى قلت شك في القراءة وقد ركع قال يمضى قلت شك في الركوع وقد سجد قال يمضى على صلاته ثم قال يا زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء واعلم إن في تحقيق محل رجوع الشاك وعدمه التباسا على وجه لا يكاد ينضبط فإن مقتضى الحديث أنه متى دخل في فعل لا يعود إلى ما قبله عند الشك فيه وهذا يتم في الشك في النية عند الشروع في التكبير إن لم يوجب استحضارها إلى آخره وفي التكبير إذا شرع في القراءة لكنه يقتضى أنه متى شك في القراءة وقد أخذ في الركوع وإن لم يصل إلى حده لا يلتفت بل لو شك فيها وهو قانت لم يعد لان القنوت فعل مغاير للقراءة وكذا القول فيما لو شك في السجود وقد دخل في التشهد أو في التشهد وقد أخذ في القيام وهذا القول قد تقدم أنه لا يتم لمعارضة رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام لبعض مواده وإن أريد بالموضع المحل الذي يصح إيقاع ذلك الفعل فيه كما هو الظاهر منه أشكل في كثير من هذه الموارد أيضا فإن التكبير حالته التي يقع فيها القيام فيما لم يهوى إلى الركوع هو قائم والقراءة حالته القيام أيضا فالأخذ في الهوى يسيرا يفوت حالته المجوزة للقراءة فيلزم عدم العود إليها وكذا القول في التشهد بالنسبة إلى الأخذ في القيام ويمكن تقرير النصين بوجه ثالث وهو أن يقال إن محمل كل فعل يزول بالدخول في فعل آخر حقيقي ذاتي وهو الفعل المعهود شرعا المعدود عند الفقهاء فعلا لها كالتكبير والقيام والقراءة والركوع والسجود والتشهد وأما ما هو مقدمة لها كالهوى إلى الركوع وإلى السجود

والنهوض إلى القيام فلبس من الأفعال المعهودة شرعا وإنما هو من مقدمات الواجب فلا يعد الدخول فيها دخولا في فعل من أفعال الصلاة لا يعدها الفقهاء أفعالا عند عد الأفعال فلا ينافي ذلك خبر زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره ولعل هذا هو السر في قوله عليه السلام ثم دخلت في غيره بعد قوله خرجت من شيء إذ لو لم يكن هنا واسطة كان الخروج من الشيء موجبا للدخول في الآخر فلا يحسن الجمع بينهما عاطفا بتم الموجبة للتعقيب المتراحي وحينئذ نقول إذا شك في النية وقد كبر أو في أثناء التكبير لم يلتفت لما قررناه في باب النية من عدم وجوب استحضارها فعلا إلى الآخرة وهو فعل حقيقي وكذا لو شك في التكبير وقد شرع في القراءة أما في القراءة وقد أخذ في الركوع ولم يصل إلى حده رجع لعدم الوصول إلى فعل من أفعال الصلاة وإنما هو مشغول بمقدمة الواجب الذي لا يتم إلا بها وكذا لو شك في الركوع قبل وضع الجبهة على الأرض وما في حكمها أو في التشهد في أثناء النهوض أو في السجود كذل حيث لا تشهد بعده لأن الواجب الذاتي هو القيام الذي لا يتحقق إلا بكمال الانتصاب والنهوض إليه مقدمة له والموجب للمصير إلى هذا التوجيه الجمع بين صحيحة زرارة المقتضية لعدم العود متى خرج من فعل ودخل في غيره ومثله صحيحة إسماعيل بن جابر وخبر عبد الرحمن بن الحجاج المقتضى للعود إلى السجود للشك فيه متى لم يستوقائما فإن النهوض ح ليس استواء في القيام لكن بقي هنا مواضع آخر يقع فيها الاشتباه أحدها الشك في السجود وهو متشهد فإن مقتضى الجمع والتقرير عدم الالتفات لأن التشهد فعل محض وخبر عبد الرحمن مطلق في العود إلى السجود قبل تمام القيام فيشمل ما كان بعده تشهد وما لم يكن وأيضا فبعض الأصحاب مثل الشهيد رحمه الله ساوى بين الأمرين في وجوب العود محتجا بخبر عبد الرحمن ويمكن اخراج هذا الفرد من خبره وتقييده لما لو لم يكن بعد السجود تشهد بقرينة قوله فيه رجل نهض من سجوده فشك قبل أن يستوى قائما فلم يدر أسجد أو لم يسجد فإن عطف الشك على النهوض بالفاء المقتضية للتعقيب

بغير مهلة يدل على عدم تخلل التشهد بخلاف صحيحة زرارة وإسماعيل بن جابر فإنهما دلتا صريحا على التعميم خصوصا قوله عليه السلام في صحيحة إسماعيل كل شئ مما جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه وهذا بيان واضح الثاني الشك في القراءة وهو قانت فإن مقتضى الصحيحين عدم وجوب العود ومفهوم قوله في خبر زرارة قلت شك في القراءة وقد ركع فإن يمضى انه لو لم يكن ركع يعود فيدخل فيه ما لو كان قانتا وخبر عبد الرحمن يقتضيه أيضا فإن العود إلى الفعل مع الشروع في واجب وإن لم يكن مقصودا بالذات قد يقتضى العود مع الشروع في المندوب بطريق أولى ويمكن أن يقال هنا إن القنوت ليس من أفعال الصلاة المعهودة فلا يدخل في الخبرين ولا يكاد يوجد في هذا المحل احتمال أو إشكال الا وبمضمونه قائل من الأصحاب الثالث الشك في الحمد وهو في السورة والذي يقتضيه المبحث وجوب العود إليها لان القراءة فعل واحد فلا بد في الحكم بعدم العود إليها من الانتقال إلى غيرها على الوجه المتقدم وذهب بعض الأصحاب إلى عدم وجوب العود بناء على أنها واجبان وشيئان مستقلان فيدخلان في العموم المتقدم في الخبر وما أبعد ما بين هذا القول وبين ما ذهب إليه المصنف من وجوب العود إلى السجود عند الشك فيه بعد القراءة ما لم يركع الرابع الشك في ذكر الركوع أو السجود أو الطمأنينة فيهما أو السجود على بعض الأعضاء غير الجبهة بعد رفع الرأس منهما وقد وقع الاتفاق هنا على عدم العود إلى هذه الأشياء مع أنه لم يدخل في فعل آخر على الوصف الذي ذكر ويمكن التخلص منه بوجهين أحدهما منع كون الرفع منهما ليس فعل مستقل بل لهما فعلا ذاتيان قد عدتهما الفقهاء واجبين برأسهما فيذكرون في واجبات الركوع رفع الرأس منه فلو هوى من غير رفع بطل ورفع الرأس من السجدة الأولى والجلوس بينها

مطمئنا فلو تركه بطل حتى قال الشهيد في الرسالة الألفية بعد ذلك ولا يجب الرفع من السجدة الثانية على ما يوجد

في بعض النسخ وهو نص في الباب إن الرفع من السجدة الثانية إلى التشهد أو إلى القراءة لا يجب لذاته بل مقدمة لواجب

آخر وكذا الهوى إلى السجود بعد القيام من الركوع والثاني إن هذه الأشياء تستلزم زيادة الركن إن كانت

في الركوع إذ لا سبيل إلى فعلها إلا به وزيادة سجدة إن كانت في السجود وقد قيل في السجدة أنها ركن ومن

ثم لو تحقق بعد الرفع ترك هذه الأشياء لم يعد إليها فإذا فات محلها مع النسيان فمع الشك أولى وفي عدم العود

إلى استدراكها في السجدة الواحدة مع النسيان بنيته واضح على ركنية السجدة وقد تقدم فيه جملة من الكلام في بابه وإلا

فلو كانت فعلا لم يمنع كما لا يمنع القراءة والقيام والتشهد من العود إلى السجدة وهي واجبات متعددة يجوز رفضها

لأجلها ولا ينافي ذلك عدم البطلان بزيادة السجدة لخروجه بالنص وقد اغتفر زيادة الركن في مواضع فليكن هذا منها

فرع لو عاد إلى فعل ما شك بعد الانتقال عن محله على الوجه المقرر بطلت الصلاة مع العمد مطلقا

للاخلال بالنظم ولأنه ليس من الأفعال ويحتمل ضعيفا الصحة بناء على أن عدم العود رخصة فيجوز تركها

ولو حصل المصلي الركعتين الأوليين من الرباعية وشك في الزائد فإن شك هل صلى في الرباعية اثنتين أو

أو ثلثا أو هل صلى ثلثا أو أربعا بنى على الأكثر على المشهور وصلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس والمستند

مع اتفاق أكثر الأصحاب عليه قول الصادق عليه السلام إذا لم تدر ثلثا صليت أو أربعا ووقع رأيك على الثلاث

فابن على الثلاث وإن وقع رأيك على أربع فسلم وانصرف وإن اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين وأنت

جالس وروى جميل عنه عليه السلام هو بالخيار إن شاء صلى ركعة قائما أو ركعتين جالسا وليس في مسألة

الشك بين الاثنتين والثلاث الآن نص خاص ولكن الأصحاب أجروه مجرى الشك بين الثلاث والأربع وذكر ابن أبي عقيل

إن الاخبار به متواترة فكأنها في كتب لم تصل إلى المتأخرين نعم يدخل في إطلاق

رواية عمار عن الصادق عليه السلام
إذا سهوت فابن على الأكثر فإذا فرغت وسلمت فقم فصل ما ظننت إنك نقصت فإن
كنت أتممت لم يكن عليك
شئ وإن ذكرت إنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت واعلم إن الشك
المتعلق بالثانية وما بعدها
في هذه الصورة وغيرها إنما تصح معه الصلاة إذا وقع بعد إكمال الثانية لصحيفة
الفضل إذا لم تحفظ الركعتين
الأوليين فأعد صلاتك ويتحقق إكمالها بتمام السجدة الثانية وإن لم يرفع رأسه منها على
الظاهر لان الرفع
ليس جزءا من السجود وإنما هو واجب آخر هذا كله إذا لم يرجح في نفسه أحد
الطرفين وإلا بنى عليه من غير احتياط
كما تقدم في الرواية ولو شك بين الاثنتين والأربع وأكمل ما بقي وسلم وصلى ركعتين
من قيام
لصحيفة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام فيمن لا يدرى أركعتان صلاته أو
أربع قال يسلم ويصلى ركعتين
بفاتحة الكتاب ويتشهد وينصرف وفي معناها أخبار أخرى وفي بعضها فإن كان صلى
أربعا فهي نافلة وإن كان
صلى ركعتين فهي تمام الأربع وذهب الصدوق إلى بطلان الصلاة هنا وهو في مقطوعة
محمد بن مسلم قال سألته
عن الرجل لا يدرى أصلى ركعتين أو أربعا قال يعيد الصلاة ويمكن حملها على من
شك قبل إكمال السجود أو على الشك
في غير الرباعية ولو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع سلم وصلى ركعتين من قيام
وركعتين من جلوس
على المشهور لمرسلة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام في رجل صلى فلم يدر
اثنتين صلى أم ثلاثا أم أربعا قال يقوم فيصل
ركعتين من قيام ويسلم ثم يصلى ركعتين من جلوس ويسلم فإن كانت أربع ركعات
كانت الركعتان نافلة وإلا تمت الأربع ومرسل ابن

أبي عمير في قوة المسند عند الأصحاب وظاهر الرواية وجوب الترتيب بين الركعات فيقدم الركعتين قائما لعطف ركعتي الجلوس بتم المفيدة للتعقيب وأكثر الأصحاب على التخيير وربما قيل بوجوب تقديم الركعتين من جلوس ولا ريب أن العمل بمضمون الرواية أحوط وهل يجوز أن يصلى بدل الركعتين من جلوس ركعة قائما ظاهر الأكثر عدمه وأجازه المصنف وربما قبل بتحتمه وقول المصنف هنا أعدل لان الركعة من قيام أقرب إلى حقيقة المحتمل فواته فيكون مدلولا عليه بمفهوم الموافقة وأوجب من المتقدمين في هذا الشك صلاة ركعة من قيام وركعتين من جلوس قال في الذكرى وهو قوى من حيث الاعتبار لأنهما ينضمآن حيث تكون الصلاة اثنتين ويجتري بأحدهما حيث تكون ثلثا إلا أن النقل والاختبار تدفعه وإنما خص المصنف وأكثر الجماعة من مسائل الشك هذه الأربع لأنها مورد النص على ما مر ولعموم البلوى بها للمكلفين فمعرفة حكمها واجب عينا كباقي واجبات الصلاة ومثلها الشك بين الأربع والخمس وحكم الشك في الركعتين الأوليين والثنائية والثلاثية بخلاف باقي مسائل الشك المتشعبة فإنها تقع نادرا ولا يكاد تنضب لكثير من الفقهاء وهل العلم بحكم ما يجب معرفته منها شرط في صحة الصلاة فتقع بدون معرفتها باطلة وإن لم يعرض في تلك الصلاة يحتمله تسوية بينها وبين باقي الواجبات والشرائط التي لا تصح الصلاة بدون معرفتها وإن أتى بها على ذلك الوجه وعدمه لان الاتيان بالفعل على الوجه المأمور به يقتضى الاجزاء ولأن أكثر الصحابة لم يكونوا في ابتداء الاسلام عارفين بإحكام السهو والشك مع مواظبتهم على الصلاة والسؤال عند عروضه ولأصالة عدم عروض الشك وإن كان عروضه أكثريا وفي هذه الأوجه نظر واضح وللتوقف مجال ولا يعيد الصلاة لو ذكر ما فعل سواء كان بعد تمام الاحتياط أم في أثناءه وإن كان الذكر في الوقت لأنه امثل المأمور به على وجهه وهو يقتضى الاجزاء فإن كان قد ذكر تمام الصلاة كان المأتي به احتياطا نافلة كما ورد به النقل وإن ذكر النقصان كان مكملا للصلاة والحكم في

غير الصورة الأخيرة واضح لان المأتي به أما مطابق لما يحتمل نقصه أو قائم مقامه وأما في الأخيرة فإن طابق المأتي به أولاً للنقص كما لو تبين انها اثنتان وقد بدأ بالركعتين من قيام صح أيضا واغتفرت الأفعال الزائدة وكذا لو ذكر أنها ثلاث وقد بدأ بالركعتين من جلوس أو بركعة من قيام بدلها ولو لم يكن المبدو به مطابقا كما لو بدأ بالركعتين قائما ثم ذكر أنها كانت ثلاثا أو بدأ بالركعة قائما ثم ذكر أنها كانت اثنتين أشكال الحكم بالصحة لاختلال نظم الصلاة ووجه الصحة امتثال الامر المقتضى للاجزاء ولأنه لو اعتبر المطابقة لم يسلم احتياط يذكر فاعله الحاجة إليه لحصول التكبير الزائد المنوي به الافتتاح هذا إذا كان الذكر بعد الفراغ ولو كان قبله فإن كان قبل الشروع أتم ما لم يكن قد فعل المنافي عمدا وسهوا ولو كان في أثناء الاحتياط وكان مطابقا آخر كما لو تذكر في أثناء الركعتين قائما أنها اثنتان مع احتمال البطلان مطلقا لزيادة الركن وكذا يصح لو لم يكن مطابقا ولما يتجاوز القدر المطابق كما تذكر قبل الركوع في الثانية من الركعتين قائما أنها ثلث أو تجاوز وكان قد قعد عقيب الأولى بقدر التشهد ولو لم يكن جلس احتمل الصحة للامتنان والبطلان للزيادة وعلى الصحة يترك ما بقي من أجزاء الركعة حيث ذكر ولو تذكر في أثناء الركعتين جالسا أنها ثلاث فإن كان قبل ركوع الأولى لم يعتد بما فعله وقام فقرأ ثم أكمل الصلاة ولو كان بعده ففي الصحة الوجهان وأشكل من ذلك ما لو تذكر بعد الركعتين جالسا إن الصلاة اثنتان لزيادة اختلال النظم وليس الاحتياط في هذه المواضع الحكم بالبطلان للنهي عن قطع العمل حيث يكون مشروعاً بل الاكمال والإعادة ولو ذكر ترك ركن

من إحدى الصلاتين أعادهما مع الاختلاف عددا كالصبح والظهر لعدم تيقن البراءة بدونه وإلا تكونا مختلفتين عددا فالعدد كاف كالظهرين فيصلى أربعاً ينوى بها ما في ذمته وتتعين الفاتحة في الاحتياط لأنها صلاة منفردة ومن ثم وجب فيها النية وتكبيرة الافتتاح ولا صلاة إلا بها وللأمر بها فيها في كثير من الأحاديث الصحيحة والمطلق منها يحمل على المقيد وقيل يتخير بينها وبين التسبيح لأنها إنما شرعت لتكون بدلا عن الأخيرتين على تقدير النقصان فيتخير فيها كما يتخير فيهما والبديلة مطلقا ممنوعة بل من وجه دون وجه ومن ثم وجبت النية والتكبير ويتخير بين القيام والجلوس ويعتبر فيها العدد والكيفية ولا تبطل الصلاة بفعل المبطل عمدا وسهوا قبله لأنه صلاة منفردة وإن كانت جبرا لما عساه نقص من الفريضة إذ ليست جزءا حقيقة وإلا لما احتيج إلى استيناف النية والبديلة لا تقتضي المساواة من كل وجه ولأصالة براءة الذمة من التكليف بذلك وبالغ المصنف في المختلف والشهيد في الذكرى في إنكار ذلك بناء على أن شرعيته ليكون استدراكا للفئات من الصلاة فهو على تقدير وجوبه جزء من الصلاة فيكون الحدث واقعا في الصلاة فيبطلها حتى ورد وجوب سجدة السهو للكلام قبله ولصحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام إذا لم تدر أربعاً صليت أو ركعتين فقم واركع ركعتين والفاء للتعقيب وإيجاب التعقيب ينافي تسويغ الحدث وقد عرفت جواب البديلة والحديث إنما دل على وجوب الفورية ولا نزاع فيها بل هي واجبة إجماعا كما ادعاه في الذكرى وإنما النزاع في أنه لمخالفتها هل يآثم خاصة أو تبطل الصلاة مع فعل المنافى وهذا أمر آخر فإن قيل الأمر بالفورية يقتضى النهى عن ضده فتبطل المتأخرة للنهي عنها قلنا النهى ليس عن نفس الصلاة بل عن التأخير فلا يدل على فسادها كما لا يدل النهى عن تأخير الصلاة عن وقتها على فساد القضاء ووجوب الفورية بالزلزلة عند الشهيد ومن تبعه على فسادها مع التأخير بل الإثم حسب وأيضا النزاع إنما هو في تخلل المنافى بينه وبين الصلاة وما ذكره يدل على بطلان الصلاة مع الإخلال بالفورية مطلقا وهو لا يقولون به فعلم من ذلك الخبر إنما دل على وجوب المبادرة بالاحتياط ونحن نقول به وقد

تعجب المصنف في المختلف من ابن إدريس حيث جوز التسبيح في الاحتياط ولم يبطل الصلاة بالحدث المتخلل فإنهما حكمان متضادان لأن جواز التسبيح يقتضى كونه جزءا وعدم البطلان يقتضى كونه صلاة منفردة وأجيب بأن التسليم جعل الاحتياط حكما مغايرا للجزء باعتبار الانفصال عن الصلاة فلا ينافي تبعيته في باقي الاحكام والتحقيق إن الاحتياط صلاة مستقلة روعي فيها البدلية عما يحتمل نقصه من الصلاة والأصل في الصلاة المستقلة عدم ارتباطها بالسابقة إلا فيما دل عليه الدليل

ويبنى على الأقل في النافلة لو شك في عددها ويجوز البناء على الأكثر والأول أفضل وحكمها في السهو عن الأفعال و الأركان والشك فيها في محله وبعد تجاوزه حكم الفريضة والظاهر أنه لا سجود للسهو فيها لو فعل ما يوجب له لو كان في الفريضة ولو تكلم ناسيا أو شك بين الأربع والخمس بعد السجود أو قعد في حال قيام أو قام في حال قعود و تلافاه على رأى أو زاد أو نقص غير المبطل ناسيا على رأى سجد للسهو في جميع ذلك أما وجوبه للكلام ناسيا فلصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام وأما الشك بين الأربع والخمس فلصحيحة الحلبي عنه عليه السلام إذا لم تدر أربعا صليت أو خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد وسلم واسجد سجدي السهو فيهما تشهد فيهما تشهدا خفيفا وروى عبد الله بن سنان عن علي عليه السلام إذا كنت لا تدرى أربعا صليت أم خمسا فاسجد سجدي السهو بعد تسليمك ثم تسلم بعدهما وأما القعود في حال قيام وبالعكس فلرواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ولصحيحة الحلبي السابقة وروى سفيان بن السمط عنه عليه السلام أسجد سجدي السهو في كل زيادة تدخل عليك أو نقصان فالأجود

حينئذ وجوبهما لكل زيادة أو نقيصة غير مبطلتين وكذا للشك في الزيادة أو النقيصة كما دلت عليه صحيحة الحلبي واختاره المصنف في غير هذا الكتاب وفي المسألة أقوال منتشرة هذا أجودها وهما أي سجدتا السهو سجدتان بعد الصلاة وإنما ثنى الضمير مع عدم سبق ما يقتضى التثنية لتوسطه بين مثني ومفرد أحدهما تفسير لصاحبه وكونهما بعد الصلاة هو المشهور بين الأصحاب وقد دلت عليه الروايات السالفة ولا فرق بين كونهما لزيادة أو نقيصة وربما نقل عن بعض الأصحاب أنهما قبل التسليم للنقيصة وبعده للزيادة ويفصل بينهما بجلسة لتحقق التثنية ويقول فيهما بسم الله وبالله اللهم صلى على محمد وآل محمد أو يقول بسم الله وبالله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمعه مرة يقول فيهما الأول ومرة أخرى الثاني ولا يستلزم ذلك سهو الامام لجواز كونه إخبارا عن حكمه فيهما وفي بعض عبارات الحديث بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد وفي المرة الأخرى بسم الله وبالله والسلام عليك أيها النبي إلخ والكل مجز ويتشهد بعد ذلك تشهدا خفيفا و يسلم للحديث المتقدم والمراد بالتشهد الخفيف ما اقتصر فيه على أقل الواجب وهو أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وهذا القدر مجز هنا وإن لم يخبر به في غيرهما ولو تشهد بغير الخفيف صح أيضا ولعله أزد به التخفيف على المصنف بتخصيص أو جز الافراد وذهب المصنف في المختلف إلى عدم وجوب شئ فيهما سوى النية والسجدتين محتجا برواية عمار حين سأله هل فيهما تسبيح أو تكبير فقال لا إنما هما سجدتان فقط إلى إن قال ولا فيهما تشهد بعد السجود وأجاب عن حديث الحلبي بحمله على الاستحباب وجوابه ضعف سند حديثه وصحة ما دل على الأذكار فلا يعارضه الضعيف مع إمكان حمله على التقية خاتمة من ترك من المكلفين بالصلاة مستحلا أي معتقدا حل تركها وكان التارك ممن ولد على الفطرة الاسلامية قتل من غير استتابة لأنه مرتد بسبب إنكاره ما علم ثبوته من الدين ضرورة ولقوله صلى الله عليه وآله بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة

وأقل مراتبه حملة على
الاستحلال وإذا قتل لم يصل عليه ولم يدفن في مقبرة المسلمين وماله لوارثه المسلم
هذا إذا كان رجلا ولو كان
امرأة لم تقتل بتركها بل تحبس وتضرب أوقات الصلوات حتى تتوب أو تموت لقول
الباقر والصادق عليهما السلام
المرأة إذا ارتدت استتبت فإن تابت وإلا خلدت السحن وضيق عليها في حبسها وفي
إلحاق الخنثى بأيهما نظر من الشك
في الذكورية التي هي شرط القتل ودخوله في العموم وإنما خرجت المرأة بدليل خاص
ولو أبدى المستحل شبهة محتملة
في حقه لعدم علمه بالوجوب كقرب عهده بالاسلام أو سكناه في بادية بعيدة عن
أحكام الاسلام قبل وكذا لو ادعى
النسيان في أخباره عن الاستحلال أو الغفلة أو أول الصلاة بالنافلة بعد إن أطلق لقيام
الشبهة الدائرة للحد و
كذا لو اعتذر عن ترك الصلاة بالنسيان ويؤمر بالقضاء فان استحل تركه فكالأداء وفي
حكم استحلال الصلاة
استحلال شرط مجمع عليه كالطهارة أو جزا كالركوع دون المختلف فيه كتعيين
الفاتحة ووجوب الطمأنينة و
لو كان التارك المستحل مسلما عقيب كفر أصلى استتيب بأن يخبر بعد إظهار الندم
والعزم على عدم العود باعتقاده
عدم وجوبها ويفعلها فلو أخبر ولم يفعل عزر ولو فعل ولما يخبر لم تتحقق التوبة كما
لا يحكم بإسلام الكافر لو وجد مصليا
سواء كان في دار الاسلام أم دار الكفر وإن سمع تشهده فيها ولا يكفي في توبة تارك
الصلاة إقراره بالشهادتين
لان الكفر لم يقع بتركها فإن امتنع تارك الصلاة مستحلا مع كونه غير فطري من
التوبة قتل لقوله تعالى فإن
تابوا وأقاموا الصلاة الآية وإن لم يكن التارك مستحلا عزر فإن عاد إلى تركها ثانيا عزر
ثانيا فإن عاد ثالثا

عزر وقتل في الرابعة مع تخلل التعزير ثلثا لما روى عنهم عليهم السلام إن أصحاب الكبراء يقتلون في الرابعة وهذه من جملتها وقيل يقتل في الثالثة وهو مروى أيضا إلا أن قتله في الرابعة أحوط للدماء ولا يسقط القضاء عن التارك سواء كان مستحلا أم غير مستحل وسواء قتل أم لا لعموم الأوامر الدالة عليه كقوله صلى الله عليه وآله من فاته صلاة فريضة فليقضها خرج منه الكافر الأصلي فيبقى ما عداه ولأنه يجبر على الأداء حال رده فكذا على القضاء وهذا فيمن تقبل توبته ظاهر أما من لا تقبل توبته لكون ارتداده فطريا فإن قتل بقي القضاء في ذمته إلا أن يقضى عنه الولي أو غيره وإن لم يقتل لهرب أو عدم نفوذ الاحكام وغيرها وتاب فهل تكون توبته فيما بينه وبين الله تعالى مقبولة المشهور العدم لحكم الشارع بعدم قبولها ظاهر أو إجرائه مجرى الميت فيما يتعلق بماله ونكاحه وقبول توبته باطنا قوى وإلا لزم أما عدم تكليفه أو تكليف ما لا يطاق وكلاهما باطل وكل دليل دل على قبول توبة العصاة آت فيه ولعموم قوله تعالى إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا أثبت لهم إيمانا بعد كفر وهو شامل لذي الفطرة وغيرها وهو اختيار الشهيد رحمه الله وثبت باقي الاحكام عليه من القتل وغيره حسما لمادة الجرأة على الارتداد وصيانة للاسلام وكل من فاتته فريضة يومية أو غيرها مما تقضى سواء كان فوتها عمدا أو سهوا أو بنوم أو سكر أو شرب مرقد أو ردة عن الاسلام وجب عليه القضاء لقوله صلى الله عليه وآله من فاته صلاة فريضة فليقضها كما فاتته وقوله صلى الله عليه وآله من نام عن صلاة أو نسيها فليقضها إذا ذكرها والسكر إذا كان سببه باختيار المكلف وعلمه يساوى النوم في زوال التمييز ويزيد عليه بالعدوان فيكون أولى بالقضاء ولو تناوله غير عالم بإسكاره أو إكراه عليه أو اضطر إلى استعماله دواء فهو في حكم الاغماء لظهور عذره نعم لو علم كونه مسكرا لكن ظن اختصاصه بوقت خاص (أو قدر خاص صح) فتناوله على غير ما ظنه لم يعذر لتعرضه للسبب مع احتمال عذره وهذا الحكم وهو وجوب القضاء على كل من فاتته فريضة ثابت على كل حال إلا أن تفوت الفريضة بصغر أو جنون سواء كان مطبقا أو دوريا بحيث استوعب زمان

الجنون وقت الصلاة أو إغماء على
الأشهر وإن كان الاغماء بتناول الغذاء المودى إليه مع عدم علمه بكونه مؤدياً أو حيض
أو نفاس أو كفر أصلي لا عارضي
كما في المرتد أو عدم المطهر من ماء وتراب فإنه لا يجب القضاء في جميع المواضع
أما الأولان فبالاجماع ولقوله صلى الله
عليه وآله رفع القلم عن ثلاثة وعد الصبي والمجنون وإنما وجب القضاء على النائم مع
دخوله معهما بنص خاص وقد عرفته
فيحمل رفع القلم عنه على عدم المؤاخذة على تركه ويجب تقييده بكون سبب الجنون
ليس من فعله وإلا وجب عليه القضاء
كالسكران وأما سقوطه مع الاغماء فمستنده مع الشهرة الاخبار المتظافرة كقول
الصادق عليه السلام حين سأله أبو أيوب
عن الرجل أغمي عليه أياماً لم يصل ثم أفاق أيصلي ما فاته لا شيء عليه وقوله عليه
السلام عنه ما غلب الله عليه فهو أولى
بالعذر منه ولأن زوال العقل سبب لزوال التكليف وليس مستندا إليه وروى أنه يقضى
آخر أيام إفاقته إن أفاق
نهاراً أو آخر ليلته إن أفاق ليلاً وعمل به بعض الأصحاب ويمكن حمله على الندب
توفيقاً بين الاخبار ومصيراً إلى
المشهور رواية وفتوى وإنما يسقط عنه القضاء مع تناوله الغذاء مع عدم علمه بكونه
موجباً له كما ذكرناه أو مع اضطراره
إليه أو مع تناوله كرهاً وإلا وجب القضاء لأنه مسبب عن فعله وأما عن الحائض
والنفساء فبالاجماع والخبار وقد
تقدم في بابها والظاهر أنه لا فرق هنا بين كون سببها من الله أو من قبل المرأة كما لو
تسبب بالحيض أو بإسقاط
الولد بالدواء والفرق بينهما وبين السكران والمغمى عليه إن سقوطه عنهما ليس من
باب الرخص والتخفيفات حتى

يغلظ عليهما إذا حصل بسبب منهما إنما هو عزيمة بخلاف الآخرين ووجوب قضاء الصوم بأمر جديد
فرع لو طراً
سبب مسقط على سبب غير مسقط كما لو طراً الجنون أو الاغماء أو الحيض أو
النفاس على الردة أو السكر ففي تأثير الطارئ
فلا يجب قضاء أيامه وجهان من عموم الأدلة على السقوط بتلك الأسباب ومن صدق
الارتداد على الحائض والنفساء
حقيقة وعلى مجنون والمغمى عليه حكماً وكونه أسبق السببين فيعمل عمله والأصح
سقوط القضاء وأما سقوطه عن الكافر الأصلي
فبالاجماع وقوله تعالى قل للذين كفروا الآية وقوله صلى الله عليه وآله ويجب أو يهدم
ما قبله ولا يلحق به الفرق
الكافرة من المسلمين كالخوارج والنواصب بل حكمهم حكم غيرهم في أنهم إذا
استبصروا لا يجب عليهم إعادة ما صلوه صحيحاً
ويجب قضاء ما تركوه أو فعلوه فاسداً وقد ورد ذلك عن الباقر والصادق عليهما السلام
بطرق متعددة منها ما رواه محمد بن
مسلم وبريد وزرارة والفضيل بن يسار عنهما عليهما السلام في الرجل يكون في بعض
هذه الأهواء كالحرورية و
المرجئية والعثمانية والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الأمر ويحسن رأيه أيعيد كل صلاة
صلاها أو صوم أو زكاة أو
حج أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك قال ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة فإنه
لا بد أن يؤديها لأنه وضع الزكاة في غير موضعها
وإنما موضعها أهل الولاية وهذا الخبر كما يدل على عدم إعادة المخالف للحق ما فعله
من ذلك يدل على عدم الفرق بين
الفرق المحكوم بكفرها وغيرها لأن من جملة ما ذكر فيه صريحا الحرورية وهم كفار
لأنهم خوارج ويعتبر في عدم الإعادة
كون ما صلاه صحيحاً عنده وإن كان فاسداً عندنا لاقتضاء النصوص كونه قد صلى
وإنما تحمل على الصحيحة ولما كان
الأغلب عدم جمع ما يفعلونه للشرائط عندنا حمل الصحيح على معتقده ولو انعكس
الفرض بأن كان قد صلى ما هو
صحيح عندنا لو كان مؤمناً فاسد عنده فالظاهر أنه لا إعادة عليه أيضاً بل ربما كان
الحكم فيه أولى واحتمل بعض الأصحاب
هنا الإعادة لعدم اعتقاده صحته ولأن الجواب وقع عما صلاه في معتقده واعلم إن هذا
الحكم لا يقتضى صحة

عبادة

المخالف في نفسها بل الحق أنها فاسدة وإن جمعت الشرائط المعتبرة فيها غير الايمان وإن الايمان شرط في صحة الصلاة
كما إن الاسلام شرط فيها إذ لو كانت صحيحة لاستحق عليها الثواب وهو لا يحصل إلا في الآخرة بالجنة وشرط دخولها عندنا
الايمان إجماعاً ولأن جل المخالفين أو كلهم لا يصلون بجميع الشرائط المعتبرة عندنا وقد وقع الاتفاق ودلت النصوص
على بطلان الصلاة بالاخلال بشرط أو فعل مناف من غير تقييد وما ذكره هنا من عدم وجوب الإعادة عليه لو استبصر
لا يدل على صحة عبادته في نفسها بل إنما دل على عدم وجوب إعادتها وأحدهما غير الآخر وحينئذ فعدم الإعادة تفضل من
الله تعالى وإسقاط لما هو واجب استتباعاً للايمان الطارئ كما سقط عن الكافر ذلك بإسلامه فإذا مات
المخالف على خلافه عذب عليها كما يعذب الكافر فإن قيل الكافر يسقط عنه قضاء العبادة وإن كان قد تركها وهنا
إنما يسقط عنه إعادة ما فعله صحيحاً دون ما تركه بل يجب عليه قضاؤه إجماعاً وذلك يقتضى الصحة قلنا هذا أيضاً
لا يدل على الصحة بل إنما دل على عدم المساواة بينهما في الحكم شرعاً فلا يدل على مطلوبهم ولعل الموجب للفرق بينهما بذلك
إن الكافر لا يعتقد وجوب الصلاة فليس عنده في تركها جرأة على الله تعالى فأسقط ذلك الاسلام بخلاف المسلم المخالف
فإنه يعتقد وجوبها والعقاب على تركها فإذا فعلها على الوجه المعتبر عنده كان ذلك منه كترك الكافر بخلاف ما لو تركها
فإنه قادم على الجرأة والمعصية لله تعالى على كل حال فلا يسقط عنه القضاء مع دخوله في عموم من فاته فريضة فليقضها
كما فاته ويؤيد ذلك حكمهم بعدم إعادة ما صلاه صحيحاً بحسب معتقده وإن كان فاسداً عندنا واستشكالهم في عدم
إعادة ما فعله صحيحاً عندنا مع فساده عنده ولو كان السبب هو الصحة كان الجزم بهذا الفرد أولى من عكسه ومما يدل

على أن عبادته ليست صحيحة وإنما لحقت الايمان تبعا ما رواه علي بن إسماعيل الميثمي عن محمد بن حكيم قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه كوفيان كانا زيديين فقالا جعلنا لك الفداء كنا نقول بقول وإن الله من علينا بولايتك فهل يقبل شيء من أعمالنا فقال أما الصلاة والصوم والحج والصدقة فإن الله يتبعكما ذلك فيلحق بكما وأما الزكاة فلا لأنكما أبعدتما حق أمرء مسلم وأعطيتماه غيره فجعل عليه السلام لحوق هذه العبادة لهما بعد الايمان على وجه الاستتباع للايمان فإذا لم يوجد المتبوع زال التابع مع إن الاخبار متظافرة بعدم صحة أعمال من لم يكن من أهل الولاية من جملتها ما رواه الصدوق بإسناده إلى علي بن الحسين لو إن رجلا عمر ما عمر نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما يصوم النهار ويقوم الليل بين الركن والمقام ثم لقي الله عز وجل بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئا وقد أفردنا ليتحقق هذه المسألة رسالة مفردة من أرادها وقف عليها وقد استشكل بعض الأصحاب في سقوط القضاء عن صلي منهم أو صام لاختلال الشرائط والأركان فكيف تجزى عن العبادة الصحيحة وهذا الاشكال مندفع بالنص الدال على السقوط وإنما لم يعذروا في الزكاة لأنها دين دفعه المدين إلى غير مالكة كما أشار إليه في الخبر وليست العلة هدم الايمان ما قبله كهدم الاسلام لأنه لو كان كذلك لم يفترق الحال بين ما فعلوه وما تركوه ولا بين الزكاة وغيرها كالكافر ولأن الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع دون المخالف وفي خبر سليمان بن خالد ما يوهم الهدم لأنه قال للصادق عليه السلام إنني منذ عرفت هذا الامر أصلى في كل يوم صلاتين أقضى ما فاتني قبل معرفتي فقال عليه السلام لا تفعل فإن الحال التي كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاة والاجماع واقع على عدم العمل بظاهره فإن ما تركه المخالف يجب عليه قضاؤه إنما الكلام فيما يفعله وقد أوله الأصحاب بأن سليمان بن خالد كان يقضى صلاته التي صلاها فأسمها فائتية باعتبار إخلاله فيها بما أحل به من الشرائط والأركان وهذا الحديث يؤيد ما قلناه من أن الصلاة فاسدة ولكن لا يجب قضاؤها مع إن في سند الحديث ضعفا فلا يصلح دليلا على الهدم بقي

في المسألة بحث آخر وهو إن الأصحاب
صرحوا هنا بأن المخالف إنما يسقط عنه قضاء ما صلاه صحيحا عنده كما قد بيناه
وتوقف جماعة منهم فيما صح عندنا
خاصة وفي باب الحج عكسوا الحال فشرطوا في عدم إعادة الحج أن لا يخل بركن
عندنا لا عندهم وممن صرح بالقيدين
المتخالفين الشهيد رحمه الله وأطلق جماعة منهم عدم إعادة ما صلوه وفعلوه من الحج
وكذلك النصوص مطلقة وإنما
حصل الاختلاف في فتوى جماعة المتأخرين والفرق غير واضح وأما سقوط القضاء عن
عادم المطهر فلعدم وجوب الأداء
وتوقف وجوب القضاء على أمر جديد ولم يثبت هكذا استدلال عليه المصنف في
المختلف ومن الأول ظاهر لان القضاء لا يتوقف
على وجوب الأداء ولا ملازمة بين قضاء العبادة وأدائها وجودا ولا عدما وإنما يتبع
سبب الوجوب وهو حاصل هنا و
الامر الجديد حاصل وهو قوله صلى الله عليه وآله من فاته صلاة فريضة فليقضها كما
فاتته ولا يشترط في تسميتها
فريضة تعيين المفروض عليه بل هي فريضة في الجملة ومن ثم لم ينسها إلى مفروض
عليه في الخبر ويدل عليه أيضا قول الباقر
عليه السلام في خبر زرارة إذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت أخرى فإن كنت تعلم
إنك إذا صليت الفائتة كنت من الأخرى
في وقت فابء بالتي فاتتك الحديث ودلالته أوضح من حيث أنه لم يسمها فريضة بل
علق الحكم على الصلاة خرج من ذلك
ما أجمع على عدم قضائه فيبقى الباقي فإن قيل قوله فذكرتها يدل على أن الخبر
مخصوص بالناسي أو به وبالنائم لان
فاقد الطهور ذاکر للفريضة قبل دخول وقت الأخرى فيكون هذا الخبر مثل قوله صلى
الله عليه وآله من نام عن صلاة
أو نسيها ولا نزاع فيه قلنا لا نسلم أولا اشتراط سبق النسيان حالة الفوات في تحقق
الذكر بل يمكن فرضه

وإن استمر العلم سلمنا لكن يتناول ما لو ذهل فاقد الطهور عن الصلاة بعد وجود المطهر وذكرها في وقت أخرى فيجب عليه حينئذ قضاؤها للامر به في الحديث ومتى ثبت هذا الفرد ثبت غيره لعدم القائل بالفرق سلمنا لكن الخبر يتناول الناسي والنائم وغيرهما فيعود الذكر إلى من يمكن تعلقه به وذلك لا يوجب التخصيص به ويؤيد ذلك ما رواه زرارة أيضا عن الباقر عليه السلام فيمن صلى بغير طهور أو نسي صلوات أو نام قال يصلبها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها ليلا أو نهارا فذكر فيه الناسي والذاكر ثم علق الامر بالقضاء على الذكر ويدل عليه أيضا ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام إذا نسي الرجل صلاة أو صلاها بغير طهور وهو مقيم أو مسافر فذكرها فيقض الذي وجب عليه لا يزيد على ذلك ولا ينقص الحديث ووجه الدلالة قوله عليه السلام صلاها بغير طهور فإنه يشمل بإطلاقه القادر على تحصيل الطهور والعاجز عنه ومتى وجب القضاء على تارك الطهور مع كونه قد صلى فوجوبه عليه لو لم يصل بطريق أولى وقد تقدم البحث عن هذه المسألة في باب التيمم وهذا القدر متمم لما هناك وقد ظهر منهما إن وجوب القضاء هنا أرجح ويقضى في السفر ما فات في الحضر من الصلوات تماما اعتبارا بحالة الفوات وكذا يقضى في الحضر ما فات في السفر قصرا لقول النبي صلى الله عليه وآله فليقضها كما فاتته وروى زرارة عن الصادق عليه السلام في رجل فاتته صلاة في السفر فذكرها في الحضر قال يقضيها كما فاتته إن كانت صلاة سفر أدائها في الحضر مثلها وروى زرارة أيضا عن الباقر عليه السلام إذا نسي الرجل صلاة أو صلاها بغير طهور وهو مقيم فليقض أربعا مسافرا كان أو مقيما وإن نسي ركعتين صلى ركعتين إذا ذكر مسافرا كان أو مقيما ولو نسي تعيين الصلاة الواحدة الفائتة اليومية صلى ثلاث صلوات ثلاثا أي مغربا معينة وأربعا مترددة بين الظهر والعصر والعشاء واثنين ينوي بهما الصبح فيدخل ما في ذمته من الخمس في الثلاث يقينا ولا ترتيب بين الثلاث لأن الفائت واحدة لا غير ويتخير في الرباعية بين الجهر والاختفات والحكم بالاجتزاء بالثلاث هو المشهور ورواه علي بن

إسباط عن غير واحد من أصحابنا
عن أبي عبد الله عليه السلام قال من نسي صلاة من صلاة يؤمه ولم يدر أي صلاة هي
صلى ركعتين وثلاثا وأربعا وخالف
في ذلك أبو الصلاح فأوجب قضاء الخمس لتوقف الواجب عليها ووجوب الجزم في
النية وجوابه إن الواجب يمكن تأديه بالثلث
كما مر والتعيين إنما يجب حيث يمكن وهو مفقود هنا مع أن الجزم لا يتحقق في النية
بفعل الخمس أيضا إذ يحتمل في كل واحدة
أن لا تكون هي فيحصل التردد وإن أريد الجزم بفعل العدد المنوي وإن لم يكن هو
الفائت في نفس الامر من باب مقدمة
الواجب فذلك حاصل على تقدير الاكتفاء بالثلث ولو كانت الفائتة من صلاة السفر
اكتفى باثنتين ثنائية مطلقة
إطلاقا رباعيا ومغربا لما تقدم وخالف هنا ابن إدريس مع موافقته فيما تقدم محتجا
بحجة أبي الصلاح وإنما وافق
في الأول للنص والاجماع وادعى إن إلحاق هذه بالحضر قياس وأجيب بمنع القياس بل
هو إثبات حكم في صورة
لثبوته في أخرى مساوية لها من كل وجه وذلك يسمى دلالة التنبيه ومفهوم الموافقة
كما في تحريم التأفيف وما
ساواه أو زاد عليه هذا إن استدل بالحديث وإن استدل بالعقل وهو البراءة الأصلية لم
يرد ما ذكر مع إن الحديث
ليس من قسم المتواتر بل الآحاد وهو لا يعمل به والاجماع الذي ادعاه على الأولى إن
أراد به اتفاق الكل فهو ممنوع
لما عرفت من مخالفة أبي الصلاح وإن كان لعدم اعتباره خلافه لكونه معلوم الأصل
والنسب فلا يقدر في الاجماع كان
دليلنا هنا أيضا الاجماع لأن المخالف هنا كذلك فلا يقدر فيه ولو فرض أنه عين فلا
ريب في الصحة عند القائلين به وعلى
المشهور يحتمل العدم لأنه تعيين ما لم يعلمه ولا يظنه بخلاف التردد فإنه مشتمل في
الجملة على ما يظن وبخلاف الصبح

والمغرب لعدم إمكان الاتيان بالواجب من دونهما وتردد الشهيد في الذكرى والظاهر إن ذلك مجز بطريق أولى لدخول الواجب فيه وكونه أقرب إلى صفة الفأنت والأصل في ذلك إن العدول عن التعيين إلى الترديد هل هو رخصة وتخفيف على المكلف أو هو لمصادفة النية أقوى الظنين فعلى الأول يجزى التعيين بطريق أولى وعلى الثاني لا يجزى والخبر يحتمل الامرين ولو جمع بين الترديد والتعيين كان طريقا إلى البراءة حتما وربما احتتمل البطلان به لعدم استفادته به رخصة وعدم انتقاله إلى أقوى الظنين ويندفع بأن الذمة تبرأ بكل واحد منهما منفردا أو بأحدهما في الجملة على اختلاف القول فكذا منضمنا ولو تعددت الفأنتة المجهولة قضى كذلك ثلثا ثلثا أو اثنتين اثنتين حتى يغلب على ظنه الوفاء تحصيلا للبراءة وكذا الحكم لو نسي عدد الفأنتة المعينة كررها حتى يغلب على ظنه الوفاء هذا إذا لم يمكنه تحصيل اليقين وإلا وجب كما لو علم انحصار العدد المجهول بين حاضرين فإنه يجب قضاء أكثر الاعداد المحتملة فلو قال أعلم أنى تركت صبحا مثلا في بعض الشهر وصليتها في عشرة أيام فنهاية المتروك عشرون فيجب قضاء عشرين وكذا لو قال والمتروك عشرة أيام يقينا لدوران الاحتمال بين فوات عشرة وعشرين وما بينهما وللمصنف هنا وجه بالبناء على الأقل لأنه المتيقن ولأن الظاهر إن المسلم لا يترك الصلاة واعلم إن الاكتفاء بغلبة الظن في قضاء الفريضة لم نجد به نصا على الخصوص والظاهر من الجماعة أيضا أنه لا نص عليه نعم ورد ذلك في قضاء النوافل الموقته فروى مرزم قال سأل إسماعيل بن جابر أبا عبد الله عليه السلام إن على نوافل كثيرة فقال أقضها فقلت لا أحصيها قال توخ والتوخي التحري وهو طلب ما هو أحرى بالاستعمال في غالب الظن قاله الجوهري وروى عبد الله بن سنان عنه عليه السلام في رجل فاته من النوافل ما لا يدرى ما هو من كثرته كيف يصنع قال يصلى حتى لا يدرى كم صلى من كثرته فيكون قد قضى بقدر ما عليه قال في الذكرى وبهذين الخبرين احتج الشيخ على أن من عليه فرائض لا يعلم كميتها يقضى حتى يغلب الوفاء من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى وفيه نظر لان كون النوافل أدنى مرتبة يوجب

سهولة الخطب فيها والاكتفاء
بالأمر الأسهل فلا يلزم منه تعدية الحكم إلى ما هو أقوى وهو الفرائض كما لا يخفى
بل الامر في ذلك بالعكس فإن الاكتفاء بالظن
في الفرائض الواجبة الموجبة لشغل الذمة يقتضى الاكتفاء به في النوافل التي ليست بهذه
المثابة بالأولى ولو نسي
الكمية والتعيين بأن فاتة صلوات لا يعلم عددها ولا عينها صلى أياما متوالية حتى يعلم
دخول الواجب في الجملة
التي صلاحها لتوقف يقين البراءة وتفريغ الذمة بعد يقين اشتغالها عليه
ولو نسي ترتيب الفوائت كمر حتى تحصيله
يقينا لتوقف تحصيل الواجب وهو الترتيب عليه فيجب العدد الزائد من باب المقدمة
كما يجب تكرار الفرائض في الواحدة
المجهولة فيصلى الظهر قبل العصر وبعدها أو يصلى بالعكس العصر قبل الظهر وبعدها
لو فاتتا أي الظهر والعصر من يومين
ولم يعلم السابقة فتكون زيادة الواحدة طريقا إلى تحصيل الترتيب يقينا لان هنا
احتمالين كون الفائت الظهر ثم
العصر وعكسه فإذا حفر أحديهما بفعل الأخرى مرتين حصل الترتيب على الاحتمالين
ولو فاته مغرب من يوم ثالث و
اشتبه أيضا صلى تلك الثلاث قبل المغرب وبعدها فيحصل الترتيب بسبع فرائض وينطبق
على جميع الاحتمالات الممكنة
وهي ستة كون الظهر أولا ثم العصر ثم المغرب وتوسط المغرب بينهما على هذا
الترتيب فيهما وتقدمها عليهما وكون الفائت
العصر ثم الظهر ثم المغرب وتوسط المغرب بينهما على هذا الوجه وتقدمها عليهما
فهذه ستة احتمالات والترتيب حاصل
بالسبع على جميعها ولو أضيف إليها عشاء صارت الاحتمالات الأربعة وعشرين حاصلة
من ضرب أربعة بسبب زيادة الرابعة
في الاحتمالات السابقة وهي ستة ويحصل الترتيب معها بخمس عشرة فريضة بأن
يضاف إلى السبع المتقدمة عشاء متوسطة

بينها وبين سبع أخرى مثلها ولو أضيف إلى ذلك خامسة كالصبح فالاحتمالات مئة وعشرون حاصلة من ضرب خمسة عدد الفرائض في أربعة وعشرين ويحصل الترتيب بإحدى وثلثين فريضة بتوسط الصبح بين الخمس عشرة متقدمة و متأخرة ولو أضيف إليها سادسة صارت الاحتمالات سبعمائة وعشرين حاصلة من ضرب عدد الفرائض في الاحتمالات السابقة وصحة الترتيب من ثلث وستين فريضة ولو كانت الفوائض سبعة صارت الاحتمالات خمسة آلاف وأربعين احتمالاً والصحة من مائة وسبع وعشرين فريضة وعلى هذا القيام والضابط في ذلك أن تكرر العدد على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات الممكنة في الفرض ويمكن حصول الترتيب بوجه أخصر مما ذكر وأسهل وهو أن يصلى الفوائض المذكورة بأي ترتيب أراد ويكررها كذلك ناقصة عن عدد آحاد تلك الصلوات بواحدة ثم يختم بما بدأ به فيصلى في الفرض الأول الظهر والعصر ثم الظهر أو بالعكس وفى الثاني الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم يكرره مرة أخرى ثم يصلى الظهر و في هذين لا فرق بين الضابطين من حيث العدد وفى الثالث يصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ويكرره ثلاث مرات ثم يصلى الظهر فيحصل الترتيب بثلاث عشرة فريضة وفى الرابع يصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح أربع مرات ثم يختم بالظهر وله أن يصلى أربعة أيام متوالية ثم يختم بالصبح إذ لا يتعين ترتيب في هذا الضابط في جميع الصور وفى الخامس يصلى خمسة أيام أيضاً ثم يختم بالصبح وفى السادس يصلى ستة أيام ويختم بما بدأ به وعلى هذا القياس فيصح الترتيب فيما لو كانت الفوائض سبعة بإحدى وثلثين فريضة وهو أسهل من الأول جداً وانقص عدداً وما جزم به المصنف من وجوب التكرار لتحصيل العدد مع النسيان هو أحوط القولين في المسألة ووجه وجوبه تمكنه من فعل ما وجب عليه كما وجب فيجب من باب المقدمة ولأنه لو جهل عين الفريضة صلى اثنتين وثلثاً وأربعاً أو خمسا كما مر والوجه واحد وذهب جماعة منهم الشهيد ره إلى سقوطه مع النسيان وهو الظاهر من مذهب المصنف في التحرير والقواعد حيث جعل التكرار أحوط ووجه السقوط قوله صلى الله عليه وآله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان والمراد حكمهما والمؤاخذه عليهما وقوله صلى الله عليه

وآله الناس في سعة مما لم يعلموا
ولأن الزائد حرج وعسر وهما منفيان وإن التكليف مع عدم العلم تكليف بالمحال وإن
الترتيب تخمين إذ لا يتعين محل الفريضة
حال النية من الفائتة الأخرى فيؤدى إلى تزلزل النية المأمور بالجزم فيها ولأصالة البراءة
وفي هذه الوجوه نظر فإن
رفع حكم النسيان والمؤاخذة لا يقتضى رفع ما وجب من باب المقدمة وكون الناس
في سعة مما لم يعلموا لا يقتضى كونهم
في سعة مما يمكنهم فيه العلم وهو هنا كذلك إذ العلم ممكن على الوجه المتقدم
وكون بعض الزائد عسرا وحرجا لا
يقتضى سقوط ما لا عسر فيه فإن صلاة ثلاث فرائض عن اثنتين أو سبع عن ثلاث ليس فيه
عسر ولا حرج وقد وجب
مثله أو أكثر منه في الفريضة المجهولة العين والتكليف بالمحال إنما يتم لو لم يحصل
العلم أما معه فلا وهو هنا كذلك فإن
التكرار تحصيل العلم بل هو أقوى تحصيلا له من الصلوات المحصلة للفريضة المجهولة
وقد وجب تعددها بالنص والتخمين
بالمعنى المذكور وهو تزلزل النية المأمور بالجزم فيها يندفع بأن تحصيل الواجب وهو
الترتيب لما توقف على الفرائض
المتعددة كانت كل واحدة منها مجزوما بها في محلها لكونها كالمقدمة للواجب
فتجب تبعاً له ويتعين الجزم فيها وهذا هو
الجواب أيضا عن منع المجتزى بالثلاث عن الفريضة المجهولة حيث أنه لا جزم في
الرباعية وبعد ذلك كله فالاعتماد على
سقوط وجوب التكرار لاستلزام الحرج والعسر مع كثرة الفوائت جدا قطعا فينتفى
الوجوب فيها ومتى انتفى في فرد
وجب نفيه في الجميع إذ لا (فاتل؟) بالفرق بين القليل والكثير والفارق بينها وبين
الفريضة المجهولة هو النص على تلك
وعدمه هنا فيرجع إلى الأدلة العامة واختلف فتوى الشهيد رحمه الله في هذه المسألة
فأفتى بسقوط التكرار مطلقا

في أكثر فتاويه وفي الذكرى استتقرب أيضا لكن أوجب تقديم ما ظن سبقه لأنه راجح فلا يعمل بالمرجوح

وفي الدروس أوجب الصلاة بحسب الظن أو الوهم فإن انتفيا صلى كيف شاء ولا ريب أنه أحوط وأولى منه التكرار ولو

فاته صلوات قصر وتمام كخمس فرائض مثلا فيها حضر وتمام لا يعلم عينه وجب عليه أن يصلى مع كل رباعية صلاة سفر

لو نسي ترتيبه أي ترتيب الفاتت سواء علم اتحاد أحدهما أم تعدده فإن كل رباعية تمر به يجوز فيها القصر والتمام فلا يبرأ

إلا بهما كما لو فاته فريضة واحدة واشتبهت هل هي قصر أم تمام فإنه يجب عليه فعلها مرتين كما لو اشتبهت الفاتتة بين

الصبح والظهر هذا إن أوجبنا الترتيب مع النسيان وإلا أجزاءه فعل الفاتت كيف اتفق فلو كان خمس صلوات مثلا

وعلم أن بعضها فات حضرا وبعضها سفرا ولا يعلم قدر كل واحد منهما ولا ترتيبه وجب عليه يوم حضر وثلث مقصورات

مسافر معينة عن الظهر والعصر والعشاء ولو علم أن فيها صلاة مقصورة اجتزأ برباعيتين مطلقتين بين الثلث و

ثنائية مطلقة إطلاقا ثلاثيا على المقصورات الثلث مع صبح ومغرب ولو علم أن فيها مقصورتين وجب عليه مع الصبح

والمغرب رباعية واحدة مطلقة إطلاقا ثلاثيا وثنائيتان مطلقتان ثلاثيا وعلى الأول لو فاته ظهر وعصر واشتبه

حضرا وسفرا ولا يعلم عينها ولا ترتيبها وجب عليه ست فرائض ثلث رباعيات كما مر ومع كل واحدة مثلها قصرا ولو

كان معهما مغرب وجب على ما مر سبع فيجب هنا ثلث عشرة بتأخير المغرب عن ثلث رباعيات ومثلها ثنائيات و

تقديمها على مثل ذلك ولو كان معها عشاء أضاف إلى الخمس عشرة التي منها ثلث عشرة رباعية ثلث عشرة ثنائية

أخرى وهكذا ولو نسي الترتيب دون العين كما لو علم فوات ظهر مقصورة وعصر تماما وجهل السابق منهما وسط

الرباعية بين ثنائيتين أو بالعكس ولو كان معهما مغرب قدم عليها الثلث وأخرها عنها وهكذا وعبارة المصنف

تحتمل إرادة هذا المعنى حيث ذكر نسيان الترتيب ولم يتعرض لنسيان العين لكن لا يناسبه قوله صلى مع كل رباعية

صلاة سفر كما لا يخفى ويستحب قضا النوافل الموقته بإجماع علمائنا استحبابا مؤكدا

وروى عبد الله بن سنان عن
الصادق عليه السلام في رجل فاته من النوافل ما لا يدري ما هو من كثرته كيف يصنع
قال يصلى حتى لا يدري كم صلى
من كثرته فيكون قد قضى بقدر ما عليه قلت فإنه ترك ولا يقدر على القضاء من شغله
قال إن كان شغله في طلب معيشة
لا بد منها أو حاجة لأخ مؤمن فلا شئ عليه وإن كان شغله للدنيا وتشاغل بها عن
الصلاة فعليه القضاء وإلا لقي
الله مستخفا متهاونا مضيعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يتأكد استحباب
قضاء فائتة المريض لرواية مرزم
عن أبي عبد الله عليه السلام حيث سأله إني مرضت أربعة أشهر لم أصل نافلة قال ليس
عليك قضاء إن المريض ليس
كالصحيح كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر فيه ويحمل على نفي التأكيد جمعا
بينها وبين ما رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه
السلام في مريض ترك النافلة فقال إن قضاها فهو خير له وإن لم يفعل فلا شئ عليه
ويتصدق عن كل ركعتين بمد فإن عجز
فعن كل أربع فإن عجز فعن صلاة الليل بمد وعن صلاة النهار بمد فإن عجز فعن كل
يوم بمد استحبابا لو عجز عن
القضاء ومستند هذا التفصيل رواية عبد الله بن سنان السابقة قال فيها بعد ما تقدم قلت
فإنه لا يقدر
على القضاء فهل يصلح أن يتصدق فسكت مليا ثم قال نعم ليتصدق بصدقة قلت ما
يتصدق قال بقدر قوته وأدنى ذلك
مد لكل مسكين مكان كل صلاة قلت وكم الصلاة التي لها مد فقال لكل ركعتين من
صلاة الليل وكل ركعتين من
صلاة النهار فقلت لا يقدر فقال مد لكل أربع ركعات قلت لا يقدر قال مد لصلاة الليل
ومد لصلاة النهار
والصلاة أفضل والصلاة أفضل والصلاة أفضل وما أجمله المصنف من المراتب غير جيد
لما قد عرفت من التفصيل

في الرواية والكافر الأصلي يجب عليه في حال كفره جميع فروع الاسلام من الصلاة والصيام وغيرهما لكن لا يصح منه في حال كفره وإن أوقعها على الوجه المعتبر في أفعالها وكيفياتها غير الاسلام فإن مات على كفره عوقب عليها وإن أسلم سقطت عنه تفضلا من الله تعالى للاجماع وقوله تعالى قل للذين كفروا إن تنتهوا الآية وقوله صلى الله عليه وآله الاسلام يجب ما قبله فعلى هذا يكون شرطا في صحة عبادته لا في وجوبها وخالف في ذلك بعض العامة فذهب إلى أنه غير مكلف بالفروع مطلقا وذهب بعضهم إلى أنه مكلف بالنهي دون الامر ويدل على ما اختاره أصحابنا وجمهورهم دخولهم تحت الأوامر العامة كقوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وأن اعبدوني وهو خطاب لبني آدم ولله على الناس حج البيت وفويل للذين لا يؤتون الزكاة وكقوله تعالى والذين لا يدعون مع الله إلها آخر إلى قوله مهانا جعل التعذيب المضاعف جزاء على الأفعال المذكورة ومن جملتها القتل والزنا ولأنه تعالى قد أخبر بأنه يعاقبهم على تركها كقوله ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولأنهم يحدون على الزنا والسرقه فتناولهم النهي فكذا الامر والجامع تمكّنهم من تحصيل ما به يحصل الاحتراز عن المنهى عنه وترك الأمور به وهم يسلمون القياس مع الجامع والمسألة محررة في الأصول وكما أن الاسلام شرط في صحة العبادة فكذا الايمان فمن مات مخالفا عذب على العبادة كما يعذب الكافر وإن سقط عنهما القضاء بالاسلام مطلقا والايمان إذا كان قد تعبد صحيحا عنده وقد تقدم الكلام في المسألة واعلم أن حكم المصنف بسقوط الفروع المخاطب بها الكافر مع الاسلام عام مخصوص بما خرج وقته من العبادات أو في حكم الخارج كما إذا لم يدرك من آخر وقت الصلاة قدر ركعة بعد تحصيل الشرائط المفقودة ويخرج من ذلك حقوق الأدميين فإن قضاءها من جملة الواجبات وجل فروع الاسلام وكذلك حكم الحدث فإنه لا يسقط عنه بإسلامه والله الموفق المقصد الثاني في صلاة الجماعة وفضلها عظيم قال الله تعالى واركعوا مع الراكعين وأقل مراتب الامر هنا الندب المؤكد وعن النبي صلى الله عليه وآله صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بالفاء والذال المعجمة وهو الفرد بسبع وعشرين درجة

وروى بخمس وعشرين وعن الصادق عليه السلام بأربع وعشرين صلاة وعن الباقر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام من سمع النداء فلم يجبه من غير علة فلا صلاة له وعن الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله هم بإحراق قوم كانوا يصلون في منازلهم ولا يصلون الجماعة فأتاه رجل أعمى فقال يا رسول الله إني ضيرير البصر وربما أسمع النداء ولا أجد من يقودني إلى الجماعة والصلاة معك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله شد من منزلك إلى المسجد حبلا واحضر الجماعة وعنه عليه السلام إن أناسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أبطؤا عن الصلاة في المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ليوشك قوم يدعون الصلاة في المسجد أن نأمر بحطب فيوضع على أبوابهم فيوقد عليهم فتحرق عليهم بيوتهم وعنه عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله الفجر فاقبل بوجهه على أصحابه فسأل عن أناس يسميهم بأسمائهم فقال هل حضروا الصلاة فقالوا لا يا رسول الله فقال أغيب هم فقالوا لا فقال أما أنه ليس من صلاة أشد على المنافقين من هذه الصلاة والعشاء ولو علموا أي فضل فيهما لاتوهما ولو حبوا وعنه عليه السلام إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا صلاة لمن لم يصل في المسجد مع المسلمين من علة ولا غيبة إلا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعتنا ومن رغب عن جماعة المسلمين سقطت عدالته ووجب هجرانه وإن رفع إلى أمام المسلمين أنذرهم وحذرهم ومن لزم جماعة المسلمين حرمت عليهم غيبته وثبتت عدالته وعنه صلى الله عليه وآله ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا يقيم فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فإنما تأكل الذئب القاصية وعنه صلى الله عليه وآله ملعون ملعون ثلثا من رغب عن جماعة المسلمين وروى الشيخ أبو محمد جعفر بن

أحمد القمي نزيل الري في كتاب الإمام والمأموم بإسناده المتصل إلى أبي سعيد
الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه و
آله أتاني جبرئيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاة الظهر فقال يا محمد إن ربك يقرئك
السلام وأهدى إليك هديتين قلت
وما تلك الهديتان قال الوتر ثلث ركعات والصلاة الخمس في جماعة قلت يا جبرئيل
وما لامتي في الجماعة قال يا محمد إذا كانا
اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلاة وإذا كانوا ثلاثة كتب الله
لكل واحد بكل ركعة ستمائة صلاة
وإذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ألفا ومائتي صلاة وإذا كانوا خمسة
كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة
ألفين وأربعمائة صلاة وإذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة أربعة آلاف
وثمان مائة صلاة وإذا كانوا
سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة آلاف وستمائة صلاة وإذا كانوا
ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة عشر ألفا ومائتي صلاة وإذا كانوا
تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل
ركعة ستة (ثمانية خ ل) وثلاثين ألفا وأربع مائة صلاة وإذا كانوا عشرة كتب الله لكل
واحد بكل ركعة سبعين ألفا وألفين وثمان
مائة صلاة فإن زادوا على العشرة فلو صارت السماوات كلها مدادا والأشجار أقلاما
والثقلان مع الملائكة كتابا لم يقدرُوا
أن يكتبوا ثواب ركعة واحدة يا محمد تكبيرة يدرکها المؤمن مع الامام خير من ستين
ألف حجة وعمرة وخير من الدنيا وما فيها
سبعين ألف مرة وركعة يصلها المؤمن مع الامام خير من مائة ألف دينار يتصدق بها
على المساكين وسجدة يسجدها
المؤمن مع الامام في جماعة خير من مائة عتق رقبة والاحبار في هذا الباب كثيرة
خصوصا في الكتاب المومأ إليه وإنما ذكرنا
هذه الجملة وخرجنا عن مناسبة الكتاب تحريضا للجاهلين وتنبيها للغافلين ثم الجماعة
تنقسم إلى ما عدا المباح من الأحكام الخمسة
كما هو شأن العبادة وذلك أنها تجب في صلاة الجمعة والعيدين خاصة بالشرائط
المتقدمة المقتضية للوجوب و
تستحب في باقي الفرائض حتى المنذورة أداء وقضاء خصوصا الفرائض اليومية ولا
تصح في النوافل لقول النبي صلى الله عليه وآله
لا جماعة في نافلة ولنهي أمير المؤمنين عليه السلام عن الجماعة في نافلة رمضان وقد
روى أن أهل الكوفة حين نهاهم عن ذلك صاحوا

وا عمراه وهذا الحكم عام في جميع النوافل إلا صلاة الاستسقاء والعيدين مع عدم الشرائط المعتبرة في الوجوب وقد سبقت وفيما يأتي من إعادة الصلاة خلف الامام وألحق أبو الصلاح بها صلاة الغدير فجوز الجماعة فيها وقواه الشهيد رحمه الله في بعض كتبه ولم نقف على مأخذه وتنعقد الجماعة باثنين فصاعدا أحدهما الامام في غير الجمعة والعيدين لقوله صلى الله عليه وآله الاثنان فما فوقهما جماعة وقول الصادق عليه السلام حين سئل عن أقل ما تكون الجماعة رجل وامرأة ويكفي أن يكون أحدهما صبي مميز وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث الجهنني حين سأل النبي صلى الله عليه وآله أنى أكون في البادية ومعى أهلي وولدي وغلتمى فأؤذن وأقيم وأصلي بهم أفجماعة نحن قال نعم إلى قوله أنهم يتفرقون فأبقى وحدي فأؤذن وأقيم وأصلي وحدي أفجماعة أنا فقال نعم المؤمن وحده جماعة فالمراد به إدراك فضيلة الجماعة لطالبا فلم يجدها تفضلا من الله تعالى عليه ومعاملة له على قدر نيته فإنها خير من عمله ويجب أي يشترط في الامام أمور أحدها التكليف فلا تصح إمامة الصبي غير المميز ولا المجنون المطبق إجماعا وأما الصبي المميز فكذلك عند الأكثر لنقصه بالصبا ولجواز إخلاله ببعض الأركان والأبعاض لعلمه برفع القلم عنه ولرواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم ولا يؤم حتى يحتلم وإن أم جازت صلاته وفسدت صلاة من خلفه وذهب الشيخ في أحد قوليهِ وبعض الأصحاب إلى جواز إمامة المراهق المميز العاقل في الفرائض لقوله صلى الله عليه وآله مروههم بالصلاة لسبع فإنه يدل على أن صلاتهم شرعية ولرواية طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام قال لا بأس أن يؤذن الغلام الذي لم يحتلم وأن يؤم وروى العامة عن عمرو بن أبي سلمة أنه أم قومه وهو ابن سبع سنين أو ثمان وأجيب بضعف

الأولى بطلحة بن زيد فإنه بتري والثانية عامية فالعمل برواية المنع أولى لأنه المتيقن وإن كان في سندها كلام أيضا وإنما
نمنع إمامته بالبالغ أما بمثله فيجوز لتساويهم في المرتبة وهل يجوز إمامته بالبالغين في
النافلة التي تجوز الجماعة
فيها استقر به في الذكرى لانعقادها منه وصحتها وليس بواضح لاطلاق النهي ومعارضته
بصحة الفريضة أيضا منه و
انعقادها وجواز اقتداء المفترض بالمنتفل واحترزنا في المجنون بالمطبق عمن يعتوره
الجنون أدوارا فإن إمامته في حال
الإفاقة الموثوق بها جائزة وإن كانت مكروهة لجواز فجأة الجنون في أثناء الصلاة
وإمكان عروض الاحتلام له حالة
الجنون بل روى أنه يستحب له الغسل لذلك ولو عرض له الجنون في الأثناء بطلت
صلاته وانفرد المأموم وثانيها الايمان وهو
هنا أخص من الاسلام فيندرج فيه فلا يجوز إمامة غير الامامي من المبتدعة سواء أظهر
بدعته أم لا لأنه ظالم فاجر
وقد قال تعالى ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار والاقْتداء به ركون إليه وقال
النبي صلى الله عليه وآله لا
يؤمن فاجر مؤمنا وسئل الباقر عليه السلام عن رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام ولا
يتبرأ من عدوه فقال هذا مخلط
وهو عدو لا تصل خلفه إلا أن تتقيه وثالثها العدالة وهي معتبرة إجماعا لما سلف من
الآية والخبر وروى الحسن بن راشد
عن الباقر عليه السلام لا تصل إلا خلف من تثق بدينه وأمانته وقيل للرضا عليه السلام
في رجل يقارف الذنوب وهو عارف
بهذا الامر أصلي خلفه قال لا وقد تقدم تعريفها مع الايمان في باب الجمعة وتعرف
بالعشرة الباطنة المطلعة على الحال
وشهادة عدلين بها أو اشتهاها وفي الاكتفاء بصلاة عدلين خلفه نظر من دلالاته على
التذكير وإمكان صدورها ظاهرا
لغرض من الأغراض وعدم الاعتماد عليها والأجود أنه إن تحقق الاقتداء به بحيث أعتد
المصلي بتلك الصلاة بأن لازمه
في مجموع الوقت فلم يجده صلاها مرة أخرى وعلم منه أيضا عدم القراءة خلف الإمام
وبالجملة تحقق منه الاعتماد وغلبه الاقتداء
به كان تزكية وإلا فلا لكثرة وقوع ذلك ظاهرا مع عدم الاعتماد عليه واكتفى بعض
الأصحاب في العدالة بالتعويل على حسن
الظاهر وإن لم تحصل العشرة الباطنة وآخرون على الايمان إلى أن يعلم الفسق وهما

نادران ولا اعتبار بظهور العدالة مع
إطلاع المأموم على الفسق بل لكل أحد في ذلك حكم نفسه ولا يقدر فيها مخالفة
الامام للمأموم في الفروع الشرعية إذا لم
تخرق الاجماع نعم لو ترك شرطا أو واجبا يعتقد المأموم كالمخالفة في القبلة
ووجوب السورة وإن قرأها على وجه الاستحباب
لم يحز الاقتداء به وإن لم يكن ذلك قادحا فيها وكذا لو صلى فيما يعتقد المأموم المنع
من الصلاة فيه ورابعها طهارة المولد
بمعنى عدم الحكم ولو من المأموم بكونه ولد زنا فلا تجوز إمامته وإن كان بمثله لقول
الباقر عليه السلام في رواية زرارة
لا تقبل شهادة ولد الزنا ولا يؤم الناس وقولهم عليهم السلام أنه شر الثلاثة ولا يلحق به
ولد الشبهة ولا من تناله
الألسن مع حكم الشارع بلحوقه باب لأصالة سلامة النسب وخامسها إن لا يشتمل
على نقص بالإضافة إلى المأموم
وهو شرط خاص لا يمنع من مطلق الإمامة فيشترط أن لا يكون الامام قاعدا وهو يؤم
بقائم وكذا من يتصف بباقي
المراتب بأعلى منه مرتبة لقول الله صلى الله عليه وآله لا يؤمن أحد بعدي جالسا وقول
علي عليه السلام لا يؤم
المقيد المطلقين لان القيام ركن فلا تصح إمامة العاجز عنه بالقادر عليه كغيره من
الأركان ولو عرض العجز عنه
في أثناء الصلاة انفرد المأمومون إن لم يمكنهم استخلاف بعضهم ولا يجوز لهم
الاتمام خلفه كما لا يجوز ابتداء ويجوز
للعاجز إمامة مساويه إجماعا لا الأعلى وإن كان بجزء من القيام مع اشتراكهما في
الانحناء وهل تجوز إمامة المفتقر
في القيام إلى الاعتماد بمن لا يفتقر إليه نظر من اشتراكهما في وصف القيام ونقص
مرتبة الامام واستقرب المصنف في النهاية
الجواز وعدمه أوضح ويشترط أيضا أن لا يكون الامام أميا إذا كان يؤم بقارئ والمراد
بالأمي هنا من لا يحسن قراءة

الحمد والسورة أو أبعاضهما واحترز بالقارئ عما لو أم بمثله فإنه جائز مع تساويهما في كيفية الأمية وعجزهما عن التعلم وعن الايتمام بقارئ أو أقل منهما لحنًا فلو أحسن أحدهما بعض الفاتحة والآخر بعضًا آخر لم يجز لأحدهما الايتمام بالآخر أما لو أحسن أحدهما الفاتحة أو بعضها والآخر السورة أو بعضها جاز اتمام الثاني بالأول دون العكس للاجماع على وجوب الفاتحة في الصلاة بخلاف السورة ولو إتم جاهل الفاتحة مع علمه بالسورة بعكسه ثم تعاكسا في الإمامة عند الفراغ من قراءة الفاتحة وهكذا في الركعة الثانية بنى على جواز نقل النية من الانفراد إلى الجماعة فإن جوزناه احتمل هنا الجواز والأخرس في معنى الأمي فيجوز أن يؤم مثله دون الناطق وإن كان أميا ولو اشترك الأميان في الكيفية وقدر المأموم على التعلم لم يجز له الايتمام وكذا يجوز إمامة اللاحن في قرائته سواء غير لحنه المعنى كضم تاء أنعمت أم لم يغير كفتح دال الحمد و كذا لا يجوز إمامة المبدل حرفا بغيره بالمتقن لقرائته الخالي عن اللحن والتبديل ويجوز إمامته لمثله مع اتفاق موضع اللحن والحرف المؤؤف إذا عجزا عن التعلم أو ضاق الوقت (ولو عجز اللاحن عن التعلم أو ضاق الوقت صح) عليه وقدر على الايتمام وجب عليه لقدرته على فعل الصلاة تامة ولو عجز الامام خاصة صحت صلاته لا غير ولو اختلف الموضع لم يصح مطلقا وأطلق الشيخ كراهة إمامة من يلحن في قرائته أحال المعنى أم لم يحل في الحمد والسورة إذا تعذر عليه الاصلاح ويفهم من ابن إدريس اختصاص المنع بمن يحيل المعنى والمبدل هو الألتغ بالثناء المثلثة وهو الذي يبدل حرفا بغيره كان يجعل الراء غينا أو لاما والسين تاء والحاء هاء ونحوه وفي وفي معناه الإرث وربما خص الألتغ بمن يجعل الراء لاما والإرث بمن يلحقه في أول كلامه رتج فيتعذر عليه فإذا تكلم انطلق لسانه فعلى هذا تجوز إمامته مطلقا لعدم المانع وفي حكم الألتغ الأليغ بالياء المثناة من تحت بنقطتين وهو الذي لا يبين الكلام والتمتام والفأفاء وهو الذي لا يحسن تأدية التاء والفاء وربما فسرا بمن يكرر التاء والفاء بمعنى أنه لا يتيسر لهما الحرفان إلا بترديدهما مرتين فصاعدا وعلى هذا لا مانع من إمامتهما لان ذلك زيادة غير مخرجة عن صحة الصلاة نعم يكره للمتقن الايتمام بهما وفي حكمهما من لثغته خفيفة لا تبلغ

اخراج الحرف عن حقيقته وإن نقص عن كماله
وكذا لا يجوز أن تؤم المرأة برجل إجماعا ولقوله صلى الله عليه وآله لا تؤم امرأة رجلا
وكذا تؤم خنثى مشكلا لعدم
العلم بأنوثيته أن يؤم خنثى بمثله لجواز اختلافهما في الذكورية والأنوثة وكون الامام
هو الأنثى ويعلم من ذلك
إن الخنثى لا تؤم رجلا بطريق أولى والحاصل إن الخنثى في حق الرجل كالأنثى وفي
حق الأنثى كالرجل وصاحب المنزل
في منزله وصاحب المسجد وهو الامام الراتب فيه وصاحب الامارة من قبل العادل في
إمارته والهاشمي مع اجتماع الشرايط
المعتبرة في الامام في الأربعة
وإمام الأصل مع حضوره جماعة أولى بالإمامة من غيرهم لو اجتمعوا مع من يصح
إمامته لقول
النبي صلى الله عليه وآله لا يؤمن الرجل الرجل في بيته ولا في سلطانه وقوله صلى الله
عليه وآله من زار قوما فلا يؤمهم
وهو شامل للمسجد وغيره ولأن تقديم غيرهم ربما أورثت وحشة وتنافرا وأولوية
الهاشمي مشهورة بين المتأخرين و
أكثر المتقدمين لم يذكروه قال في الذكرى ولم نره مذكورا في الاخبار إلا ما روى
مرسلا أو مسندا بطريق غير معلوم
من قول النبي صلى الله عليه وآله قدموا قريشا ولا تقدموها وهو على تقدير تسليمه غير
صريح في المدعى نعم هو مشهور
في التقديم في صلاة الجنازة من غير رواية تدل عليه نعم فيه إكرام للنبي صلى الله عليه
وآله إذ تقديمه لأجله نوع
إكرام وإكرام رسول الله صلى الله عليه وآله وتبجيله مما لا خفاء بأولويته وأولوية الامام
الأعظم ظاهرة وأولوية الجميع
في الجملة واضحة لكن لا إشعار في العبارة لحكمهم عند الاجتماع وتنقيحه يتم
بمباحث أ إمام الأصل أولى من غيره مطلقا
مع حضوره ولا يجوز لغيره التقدم عليه لان له الرياسة العامة ولقوله تعالى أطيعوا الله
وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم

وهو حاكم على صاحب البيت وغيره وقد أم النبي صلى الله عليه وآله غسان بن مالك
وأنسا في بيوتهما ولو لم يحضر واستتاب
أحدا كان النائب أولى من غيره لترجحه بتعيين الامام فإنه لا يستتنب إلا الراجح أو
المساوي وعلى التقديرين الترجيح حاصل
وهو أولى من صاحب المنزل والمسجد والامارة بأحد الثلاثة الأول مع عدم حضور
الامام أو نائبه أولى من غيرهم وإن
كان أفضل منهم إذا كانوا بشرائط الامام بل قال المصنف في صاحب المنزل أنه لا
يعلم فيه خلافا ولو اجتمع صاحب المنزل أو المسجد
مع صاحب الامارة كانا أولى منه على تقدير أولوية الهاشمي فالثلاثة أولى منه وهل هو
بعدهم بغير فصل أطلق الشيخ
في المبسوط وجعله بعض الأصحاب بعد الأفقه الذي هو متأخر عن الاقرار اختاره في
الدروس وهو أجود د أولوية الثلاثة
المتقدمة ليست مستنده إلى فضيلة ذاتية بل هي إلى السياسة الأدبية أقرب فلو أذنوا
لغيرهم انتفت الكراهة وصار المأذون
أولى من غيره وإن كان أكمل منه وهل الأولى لهم الاذن للأكمل أو مباشرة الإمامة
تردد في الذكرى لعدم النص فإن قيل
بالثاني فالأفضل للمأذون له رد الاذن ليستقر الحق على أصله ولو قيل باستحباب الاذن
للأفضل كان وجهها اقتصارا
في مخالفة الأصل وعموم أدلة الأفضل على المتيقن وهو ما لو لم يأذن ه أولوية الراتب
لا تتوقف على حضوره لو تأخر
عن الحضور أو سئلوا ليحضر أو يستتنب فإن تأخر الجواب لبعده المنزل أو غيره وخيف
فوت وقت الفضيلة قدم المصلون من يختارونه
ومع الاختلاف تأتي المراتب وهل الحكم في أخويه كذلك يحتمله للمساواة في العلة
ولو حضر بعد أن شرعوا في الصلاة لم يجز القطع
ودخل معهم ولو حضر بعد صلاتهم استحب إعادتها معه لما فيه من اتفاق القلوب مع
تحصيل الاجتماع مرتين في الصلاة و
سيأتي إن شاء الله جوازه ولا فرق في صاحب المنزل بين المالك لعينه أو لمنفعته
كالمستأجر والموصى له بمنفعته
أو الموقوف عليه على القول بعدم انتقال الملك إليه والمستعير لصدق اسم المنزل في
الجميع ولأن الإضافة تصدق بأدنى ملابسه
ولو اجتمع مالك رقبة الدار ومالك منفعتها ملكا تاما كالمستأجر فمالك المنفعة أولى
أما المستعير فالظاهر إن المالك
أولى منه لان تسلطه ليس بتمام لجواز اخراج المالك له متى شاء والإضافة وإن أمكنت

بالنسبة إليه لكنها في المالك
أقوى والمكاتب مطلقا مالك فيقدم على المولى وفي العبد لو قلنا بملكه نظر وهو أولى
من غير السيد قطعا ولو لم يكن الامام
الأعظم ولا نائبه ولا أحد الثلاثة رجع في تعيين الامام إلى المأمومين فمن اتفقوا عليه
فهو أولى وإن كان مفضولا
فيكره لغيره التقدم فإن اختلفوا قال المصنف في التذكرة يقدم اختيار الأكثر وأطلق
الأصحاب طلب الترجيح مع الاختلاف
وعلى كل حال ليس للمأمومين أن يقتسموا ويصلى كل قوم خلف من يختارونه لما فيه
من الاختلاف المثير للاخر
والحكم
حينئذ أن يقدم الأقرأ مع التشاح بين المأمومين على المشهور لقول النبي صلى الله عليه
 وآله يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
 فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا بالسنة سواء فأقدمهم هجرة فإن
 كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا وعن
 الصادق عليه السلام إن النبي صلى الله عليه وآله قال يتقدم القوم أقرؤهم للقرآن وذهب
 بعض الأصحاب إلى تقديم الأفقه
 لأهمية الحاجة إليه وتوقف القراءة عليه وبأن القراءة محصورة والفقه غير محصور وقد
 قال النبي صلى الله عليه وآله من صلى
 بقوم وفيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم في سفال إلى يوم القيمة وحمل الخبر على
 أن القراءة في الصدر الأول كانت مستلزمة
 للفقه لأنهم كانوا إذا تعلموا شيئا من القرآن تعلموا أحكامه قال ابن مسعود كنا لا
 نتجاوز عشر آبان حتى نعرف أمرها وحينها
 وأحكامها فكان أقرؤهم أفقهم ويجاب بأن حكمه صلى الله عليه وآله ليس مختصا
 بالصحابة والعبرة بعموم اللفظ والمفروض
 علم القارئ بإحكام الصلاة ليصح الاقتداء به وما زاد عليه لا تتوقف عليه القراءة والمراد
 بالأقراء الأجود أداء وإتقانا
 للقراءة ومعرفة لمحاسنها المدونة في علمها وإن كان أقل حفظا فإن تساوا في جميع
 ذلك (قدم الأكثر حفظا فإن تساوا في جميع ذلك صح) فالأفقه في أحكام الصلاة فإن
 تساوا

فيها فالأفقه في غيرها لعموم الخبر السالف ولم يعتبر في الذكرى الترجيح بالزائد لعدم تعلقه بالصلاة ويندفع مع ما سلف بأن المرجحات لا تختص بالصلاة بل منها ما يتعلق بها كالقراءة ومنها ما هو كمال في نفسه يوجب التقديم كالهجرة والسن والصباحة فليكن الفقه كذلك بل هو أدخل وأولى في باب الصلاة لما مر من أفضلية الصلاة خلف العالم وهذا الترتيب هو المشهور وذهب بعض أصحابنا إلى تقديم الأسن على الأفقه ونقله المصنف عن المرتضى ونقل عنه في الذكرى تأخر الأسن عن الأفقه فإن تساوا في الفقه والقراءة فالأقدم هجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام قال المصنف أو يكون من أولاد من تقدمت هجرته وقد تقدم في الصلاة على الميت تمام البحث عنها فإن تساوا في الهجرة أو انتفت عنهما فالأسن في الإسلام لا مطلقا فلو كان أحدهما ابن خمسين كلها في الإسلام والآخر ابن سبعين لكن إسلامه أقل من خمسين فالأول أسن كذا قيده الشيخ وتبعه الجماعة والخبر مطلق فإن تساوا في جميع ذلك فالأصبح ذكره أكثر الأصحاب ونقله المرتضى رواية وعللوه بدلالته على مزيد عناية الله به ونفاه المحقق في المعتبر إذ لا مدخل له في شرف الرجال والمراد به صباحة الوجه لما ذكر في التعليل من مزيد العناية وربما فسر بحسن الذكر بين الناس لدلالته أيضا على حسن الحال عند الله تعالى وقد روى إن الله إذا أحب عبدا جعل له صيتا حسنا بين الناس وفي كلام علي عليه السلام وإنما يستدل على الصالحين بما يجرى الله لهم على السن عباده فإن تساوا في جميع ذلك أو اشتركوا في فقد بعضه كالهجرة فهل يقدم الأتقى والأورع قيل نعم واختاره المصنف في التذكرة لأنه أشرف في الدين وأكرم على الله لقوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم بل نوى تقديمه على الأشرف لأن شرف الدين خير من شرف الدنيا وحينئذ يمكن اعتبار ذلك في كل مرتبة ومما يرجح اعتباره في الجملة إن الصباحة قدم بها لكونها من علاماتها فأولى أن يترجح بذاتها والمراد بالأورع الأقوى التزاما واتصافا بصفة الورع وهو العفة وحسن السيرة وهو مرتبة وراء العدالة تبعث على ترك المكروهات والتجنب عن الشبهات والرخص ويؤيد اعتبارها في المراتب إن العدالة المعتبرة في الامام تقبل الشدة والضعف فكما يقدم الأكثر فقها والأكثر قرآنا وغيرهما فكذا الأشد عدالة

وحيث كانت العدالة معتبرة
 في جميع المراتب كانت زيادتها مرجحة في الجميع ولأن الإمامة سفارة بين الله تعالى
 وبين الخلق فأولاهم بها أكرمهم على
 الله وكلما كان الورع أتم كان تحقق العدالة أشد ووجه عدم اعتبار ذلك عدم ذكر
 الاخبار والأصحاب له ولو استووا في
 جميع ذلك أو حينما أمكن منه أقرع بينهم كما اختاره المصنف في غير هذا الكتاب
 معللا بالقرعة في الأذان في عهد الصحابة
 فالإمامة أولى ويمكن تعليقه بالاخبار العامة في القرعة وربما قيل بترجح العربي على
 العجمي والقرشي على باقي العرب و
 المنتسب إلى الأب راجح بعلم أو تقوى أو صلاح ومن ثم ترجح أولاد المهاجرين على
 غيرهم بشرف آبائهم ونفى عنه في الذكرى
 البأس ويجوز أن تؤم المرأة النساء في النافلة التي يجمع فيها إجماعا وفي الفرائض على
 المشهور لان النبي صلى الله عليه وآله
 أمر أم ورقة بنت عبد الله بن الحرث بن نوفل أن تؤم أهل دارها وكان النبي صلى الله
 عليه وآله يزورها وجعل
 لها مؤذنا وعن الصادق عليه السلام لا بأس بإمامة المرأة النساء وروى علي بن يقطين
 عن الكاظم عليه السلام قال سألته
 عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة أو بالتكبير فقال بقدر ما تسمع وذهب
 جماعة من الأصحاب منهم المصنف
 في المختلف إلى منع إمامتها في الفريضة لصحيفة الحلبي عن الصادق عليه السلام قال
 تؤم المرأة النساء في النافلة ولا تؤمهن
 في الفريضة وصحيفة زرارة عن الباقر عليه السلام في المرأة تؤم النساء لا إلا على
 الميت ومثلها أخبار أخرى صحيحة وحملت على
 نفى الاستحباب المؤكد لا على مطلق الاستحباب توفيقا بينها وبين ما تقدم وفي المعبر
 حمل أخبار المنع على الدور و
 العمل على المشهور بل ادعى المصنف في التذكرة عليه الاجماع
 ويستنيب المأمومون لو مات الامام أو أغمي عليه من يكمل بهم الصلاة

لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل أم قوما بر كعة ثم مات قال يقدمون رجلا آخر ويعتدون بالركعة ولو عرض للإمام مانع عن الاكمال مع بقاء رشده كالحديث استخلف هو من يتم بهم لما روى عن علي عليه السلام وجد أذى فليأخذ بيد رجل فليقدمه وحق الاستخلاف هنا للإمام فلو لم يفعل استناب المأمومون لرواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام وليس الاستخلاف شرطا في الجماعة فلو تقدم أحدهم واقتدى به الباقيون أو بعضهم صح وكذا لو نواوا الاقتداء بمعين وإن لم يعموه ولا فرق بين كونه مأموما مثلهم أو منفردا لكن يكره استنابة من بقي من صلاته أقل منهم أو أكثر حذرا من الابهام كما في اقتداء الحاضر بالمسافر وبالعكس ومتى كانت الاستنابة من المأمومين تعين عليهم نية الاقتداء بالقلب من دون تلفظ وهي بسيطة لا يشترط فيها غير القصد إلى الإيتمام بالمعين وإن كان المستخلف الإمام قيل لا يشترط النية لأنه خليفة الإمام فيكون بحكمه فكما لا يجدد معه فكذا مع خليفته واختاره المصنف في التذكرة والنهاية ولا ريب إن التجديد أولى ثم إن كان العارض حصل قبل القراءة قرأ المستخلف أو المنفرد لنفسه جميع القراءة وإن كان في أثنائها ففي البناء على ما وقع منها أو الاستيناف أو الاكتفاء بإعادة السورة التي فارق فيها سواء كانت الحمد أم السورة أو جه أعدلها الأخير وإن كان الأول لا يخلو من قوة وإن كان بعد الفراغ من القراءة وقبل الركوع ففي الاكتفاء بقرائته أو استيناف القراءة لكونه في محلها ولم يقرأ وجهان أصحهما الأول ويكره أن يأتى حاضر بمسافر على المشهور لقول الصادق عليه السلام لا يؤم الحضري المسافر والمسافر الحضري ومنعه جماعة من الأصحاب عملا بظاهر الرواية وكذا يكره العكس وهو إيتام المسافر بالحاضر للرواية ويظهر من المصنف في المختلف عدمه وطعن في الرواية بضعف الطريق والكراهة مخصوصة بالصلاة المقصورة فلا يكره في غيرها مع احتمال العموم عملا بإطلاق الرواية وكذا يكره استنابة المسبوق في إكمال الصلاة لو انتهت صلاة الإمام أو عرض له ما يمنع الاكمال لقول الصادق عليه السلام إذا أحدث الإمام وهو في الصلاة فلا ينبغي له أن يستخلف إلا من شهد الإقامة ولاحتياج المسبوق إلى أن يستخلف من يسلم بهم

وكذا يكره إمامة الأجدم والأبرص على المشهور للنهي عنه في عدة أخبار
وحملت على الكراهة جمعا بينها وبين ما دل على الجواز كرواية عبد الله بن يزيد قال
سألت الصادق عليه السلام عن المجذوم
والأبرص يؤمان المسلمین قال نعم قلت وهل يتلى الله بهما المؤمن قال نعم وهل كتب
البلاء إلا على المؤمن ومنعه جماعة
عملا بظاهر النهي وإمامة المحدود بعد توبته للنهي عنه كذلك وبسقوط محله من
القلوب ونقص منزلته بذلك وإن تاب
والأغلف مع عدم تمكنه من الختان لقول علي عليه السلام الأغلف لا يؤم القوم وإن
كان أقرأهم لأنه ضيع من السنة أعظمها
ولو قدر وأهمل فهو فاسق ولا تصح صلاته بدونه وإن كان منفردا ومن يكرهه المأموم
لقوله صلى الله عليه وآله ثلاثة لا
تجاوز صلاتهم أذانهم وعد منهم من أم قوما وهم له كارهون وقال علي عليه السلام
لرجل أم قوما وهم له كارهون إنك لخروط
بفتح الخاء المعجمة والراء المهملة والواو والطاء المهملة وهو الذي يتهور في الأمور
ويركب رأس كل ما يريد بالجهل و
قلة المعرفة بالأمور قال المصنف في التذكرة والأقرب أنه إن كان دين يكرهه القوم
لذلك لم تكره إمامته والاثم على من كرهه
وإلا كرهت ويمكن حمل الكراهة على كراحتهم لكونه إماما بأن يريدوا الإيتمام بغيره
فإنه يكره له أن يؤمهم وقد تقدم إن خيرة
المأمومين مقدمة على جميع المرجحات وفي الخبر إيماء إليه والأعرابي بالمهاجرين
لقول الباقر عليه السلام في رواية محمد بن مسلم
خمسة لا يؤمون الناس ولا يصلون بهم صلاة فريضة في جماعة والأبرص والمجذوم
والأعرابي حتى حين يهاجر وولد الزنا والمحدود وقول
الصادق عليه السلام في صحيحة أبي بصير خمسة لا يؤمون الناس على كل حال
المجذوم والأبرص والمجنون وولد الزنا والأعرابي
واعلم إن الأعرابي هو المنسوب إلى الأعراب وهم سكان البادية وقد اختلف الأصحاب
في كراهة إمامته أو تحريمها بسبب النهي الوارد

في الخبر واقتترانه فيه بمن تكره إمامته ومن تحرم وحمل المصنف النهي على الكراهة
أوضح إذ لا ريب أن المراد به العدل منهم وهو يستلزم
المعرفة لمحاسن الاسلام وتفاصيل الاحكام المشترطة في الامام وحينئذ لا مانع منه
ووجه الكراهة حينئذ مع النص نقصه عن مكارم الأخلاق
ومحاسن الشيم التي تستفاد من الحضر كما مر التنبيه عليه في بحث الأقدم هجرة وأما
من حرم إمامته كالشيخ وجماعة فمرادهم
مع ظاهر النهي بالأعرابي من لا يعرف محاسن الاسلام وتفاصيل الاحكام من سكان
البوادي المعينين بقوله تعالى
الاعراب أشد

كفرا ونفاقا وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله أو من عرف منهم ذلك
ولكن ترك المهاجرة مع وجوبها عليه لقوله
تعالى والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شئ فإنه حينئذ تمتنع إمامته
لاخلاله بالواجب من التعلم أو المهاجرة و
التميم بالمتوضئين جمعا بين الأخبار الواردة فيه بعضها بالنهي كقول علي عليه السلام
حين عد جماعة نهى عن إمامتهم ولا صاحب التيمم
المتوضئين وبعضها بالاذن في ذلك كصحيحة جميل بن دراج قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام إمام قوم إصابته جنابة
في السفر وليس معه من الماء ما يكفيه الغسل أيتوضأ بعضهم ويصلى بهم قال لا ولكن
يتيمم الجنب ويصلى بهم فإن الله عز وجل
جعل التراب طهورا مع أن في سند رواية المنع ضعفا وعمل بظاهرها بعض الأصحاب
فحرم إمامته إلا لمثله وإنما عبر المصنف
بالمتوضئين دون المتطهرين مع كونه أشمل بسبب دخول المغتسل فيهم تبعا للرواية
كما سمعت ولأن للمتطهرين يدخل فيهم
التميمون لان التيمم طهارة صحيحة بقول مطلق ولا ريب في جواز إمامة التيمم لمثله
وإن كان الأنسب التنبيه على محل الكراهة
صريحا وهو إمامة التيمم للمتطهر بالماء
ولو علم المأموم فسق الامام أو كفره أو حدثه بعد الصلاة لم يعد صلاته في الوقت
ولا في خارجه على المشهور لامثاله المأمور به وهو الصلاة خلف من يظنه عدلا إذ
علم العدالة في نفس الامر غير ممكن وامثال
الامر يقتضى الاجزاء وسأل حمزة بن حمران الصادق عليه السلام عن رجل أمنا في
السفر وهو جنب وقد علم ونحن لا نعلم قال لا بأس
وروى ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عنه عليه السلام في قوم خرجوا من خراسان
وبعض الجبال فكان يؤمهم رجل فلما صاروا

إلى الكوفة علموا أنه يهودي قال لا يعيدون وذهب المرتضى إلى وجوب الإعادة مع العلم محتجا بأنها صلاة قد تبين فسادها
لفوات شرطها وهو عدالة الامام فتجب الإعادة وبأنها صلاة منهي عنها للأخبار الواردة بالنهي عن الصلاة خلف الكافر
والفاسق والنهي في العبادة مفسد وقد عرفت جوابه إذ ليس الشرط العلم بالعدالة بل ظنها وهو حاصل والنهي يختص بالعالم
وإلا لزم تكليف ما لا يطاق ولو علم المأموم بذلك في الأثناء وجب عليه أن يعدل إلى الانفراد بناء على عدم وجوب الإعادة
عليه لو تبين ذلك بعد الصلاة فإن استمر بطلت صلاته ومتى انفرد المأموم كان حكمه في الاكتفاء بما مضى من القراءة
وغيرها أو إعادتها والبناء ما مر فيما لو مات الامام أو أغمي عليه واعلم أنه قد استفيد من ذلك أن صلاة الكافر لا تكون
إسلاما منه وهو ظاهر مع عدم سماع الشهادتين منه لان الصلاة من فروع الاسلام فلا يصير مسلما بفعلها كالصوم
والحج وغيرها ولقوله صلى الله عليه وآله أمرت إن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم
إلا بحقها ولو سمع منه الشهادتان ففي الحكم بإسلامه وجهان وقد مر البحث عن ذلك في الأذان ولو علم المأموم بذلك في الابتداء
وجب أن يعيد صلاته إن دخل معه لفسادها حينئذ ويمكن أن يريد بالإعادة هنا صلاته منفردا وسمها إعادة باعتبار كونه
قد أراد أن يأتيه به قبل العلم ثم ترك ذلك بعده وهو تجوز ضعيف وكيف كان فالعبارة ليست بجيدة ويدرك المأموم الركعة
مع الامام بدخوله معه قبل الركوع اجماعا وبإدراك الامام راعيا بحيث يصير المأموم في حد الراكع قبل رفع الامام عنه على
المشهور لصحيفة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في الرجل إذا أدرك الامام وهو راعع فيكبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم
يركع قبل أن يرفع الامام رأسه فقد أدرك الركعة وقريب منه حسنة الحلبي عنه عليه السلام وذهب الشيخ رحمه الله إلى اشتراط

إدراك المأموم تكبيرة ركوع الامام في إدراك الركعة لصحيحة محمد بن مسلم عن
الباقر عليه السلام قال لي إن لم تدرك القوم
قبل أن يكبر الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة وحمل على أن المراد
بالتكبير نفس الركوع ويمكن الجواب بمنع
دلالة على عدم إدراك الركعة لو دخل حينئذ بل على أنه لا يدخل معهم وجاز أن يكون
تركه أفضل مع أنه يدرك الركعة لو خالف
ونحن نقول بذلك فإن ترك الدخول حينئذ معهم أولى خروجاً من خلاف الشيخ
والأخبار الصحيحة ولكن إن خالف ودخل أدرك
الركعة للخبرين السابقين فإنهما صريحان في ذلك مع أن فيه جمعا بين الاخبار بخلاف
ما لو عمل بالأخبار الثانية على الوجه الذي
ذكره الشيخ فإنه يلزم منه إطراح الأولى وجمع الشيخ بينهما بحمل إدراك الامام في
الركوع على إدراكه والمأموم قد صار في الصف الذي
لا ينبغي التأخر عنه مع الامكان مع كونه قد أدرك تكبيرة الركوع قبل ذلك وما ذكرناه
أولى وأوفق للظاهر
ولا يصح الايتمام
مع وجود جسم حائل بين الإمام والمأموم الرجل بحيث يمنع من المشاهدة للإمام أو
مشاهدة من يشاهده من المأمومين في
جميع الأحوال وقيدنا الحائل بكونه جسماً للاحتراز عن نحو الظلمة فإنها لا تمنع
القدوة مع علم المأموم بانتقالات الامام
في ركوعه وسجوده ونحوهما وبكونه بمنع المشاهدة عن مثل المحرم الذي لا يمنع
مشاهدة جميع ما فيه فإنه لا يمنع صحة القدوة
على الأصح وفي قوله أو من يشاهده إشارة إلى أن مشاهدة المأموم لمثله المشاهد
للإمام أو لمن يشاهده وإن تعدد كان
وإلا لم يمكن القدوة للصفوف المتعددة وخرج بقوله في جميع الأحوال عما لو منع
الحائل المشاهدة في حالة دون أخرى
كالقصور الذي يمنع حالة الجلوس أو عكسه فإنه غير مانع وقيد المأموم بكونه رجلاً
ليحترز به عن المرأة فإنه لا يقدر الحائل
بينها وبين الامام مع إمكان المتابعة ويجب تقييده بكون إمامها رجلاً فلو كان امرأة
مثلها فكالرجل والخنثى
كالمماثل لجواز كونها رجلاً إن كانت مقتدية برجل وأنثى إن كانت الأنثى مقتدية بها
ومنع ابن إدريس من الحائل
بين المرأة والرجل عملاً بالاطلاق والنص حجة عليه وكذا لا تصح القدوة مع علو
الامام على المأموم ولا مع تباعده عنه

بغير صفوف مأمومين ولا تقدير للعلو والبعد بل بالمعتد عرفا فيهما بحيث يسمى علوا
وبعدا كذلك وللمصنف قول بتقدير
العلو بما لا يتخطى إعادة وهو قريب من العرف وفي بعض الاخبار دلالة عليه ويعتبر
البعد مع تعدد الصفوف بين الصف الأول
والامام وبين كل صف وما بعده فمتى حصل البعد في بعض بطلت صلاته وصلاة من
تأخر عنه دون المتقدم ولو لم يتباعد
صح الجميع ما لم يؤد إلى البعد المفرط المؤدى إلى التخلف الفاحش عن الامام بسبب
تأخر علمه بانتقالاته ويشترط في صحة صلاة
البعيد انعقاد صلاة المتخلل بينه وبين الامام فلو كانت باطلة لم تصح صلاة المتأخر
البعيد لعدم اتصال الصفوف في نفس الامر
ولو انتهت صلاة المتخلل قبل المتأخر لمفارقة ونحوها انفسخت قدوة البعيد وإن انتقل
بعد ذلك إلى القرب نعم لو انتقل
قبل انتهاء صلاة المتخلل ولم يستلزم الانتقال فعلا كثيرا أو استلزم وكان الانتقال نسيانا
استمرت القدوة وهل
للبعيد التحرم قبل المتوسط يحتمل ذلك وهو الذي استقر به الشهيد في البيان لان ذلك
في حكم الاتصال لان المتخلل مأموم
بالقوة القريبة من الفعل ولأن الشروع في مقدمات الصلاة من الإقامة والدعاء كالشروع
في الصلاة ويمكن المنع لان
خلو المتخلل من القدوة لو حصل في حال استدامة قدوة المتأخر كما في صورة انتهاء
القدوة أبطلها فلان يمنعها ابتداء
أولى لما تقرر من أن استدامة الشيء أقوى من ابتدائه فإذا كان طريان ضعيف عدم القدوة
وهو ابتداءؤه من المتخلل على
قوى قدوة المتأخر وهو استدامتها يوجب بطلانها فلان يمنع القوى وهو المستدام
الضعيف وهو مبتدأ المتأخر أولى
وإطلاق اسم المصلى على من يريد الابتداء مجاز كما يمكن إطلاقه على من انتهت
صلاته بسبب ما يؤل إليه وما كان عليه فلا
ترجيح بل ربما قيل بترجح الثاني فإن بقاء المعنى المشتق منه ليس شرطا في صحة
الاشتقاق عندنا فيصح إطلاق

المصلى والمؤتم عليه على وجه الحقيقة دون من يؤل إليها وبالجملة فالمسألة موضع إشكال وما اختاره الشهيد لا يخلو من وجه إلا أن الدليل العقلي لا يساعد عليه ولو انعكس الفرض بأن كان المأموم أعلى بالمعتد لم يضر ولا عبرة بتقدير العلو لو وقع إمامه لم يوجب تقدم المأموم على الامام أو إلى غيره لم يوجب البعد لاطلاق النص نعم يشترط عدم إفراط العلو بحيث يستلزم البعد عادة وكذا لا تصح القدوة مع وقوفه قدام الامام بحيث يكون عقبه متقدما على عقب الامام أو أصابعه على أصابعه واكتفى الشهيد رحمه الله بالأعقاب خاصة فلا يضر عنده تقدم أصابع المأموم مع مساواة عقبه لعقب الامام أو تأخره عنه كما لو كانت قدم المأموم أكبر وما ذكرناه من اعتبارهما معا هو اختيار المصنف ولو فرض تقدم عقب المأموم مع تساوى أصابعهما فظاهر الفريقين المنع لتقدم العقب الذي هو المانع عند الشهيد والاكتفاء بأحد الامرين عند المصنف في المنع وهو حاصل وكذا لو تأخرت أصابع المأموم وتقدمت عقبه ومقتضى تقييد المصنف وغيره التقدم في الموقف يقتضى عدم اعتبار غيره من حالات الصلاة كالركوع والسجود بل صرح المصنف في النهاية بأنه لا عبرة بتقدم رأس المأموم في حالتي الركوع والسجود ويمكن دخول الركوع في الموقف فيعتبر فيه الاقدام كما مر أما حالة السجود والتشهد فيشكل عدم اعتبار حالهما مطلقا وينبغي مراعاة أصابع الرجل في حالة السجود ومقادير الركعتين أو الاعجاز في حالة التشهد ويعلم من تعليق المنع على وقوف المأموم قدام الامام عدم المنع من مساواته وهو المشهور وخالف فيه ابن إدريس فأوجب تقدم الامام يسيرا عملا بظاهر قوله صلى الله عليه وآله إنما جعل الامام إماما ليؤتم به ويدفعه ظاهر صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه ولو لزم التأخر لذكره لئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة قال المصنف ولأن التقدم لو كان شرطا لما أمكن اختلاف اثنين في الإمامة لان المتقدم إن حصل فهو الامام وإلا بطلت الصلاة ورد بأنه لا اقتداء هنا حتى يتأخر المأموم إذ الفرض وقوع الشك بعد الصلاة فلا يلزم بقاء التذکر بحالة الموقف وبأن تأخر المأموم شرط في صحة

صلاته لا في صحة صلاة الامام فجاز
أن يقول أحدهما كنت إماما متقدما فصلاتي صحيحة دون الآخر
ويستحب للمأموم الواحد أن يقف عن يمين الامام مع
تقدم الامام يسيرا ولا فرق في ذلك بين اقتداء الرجل بالرجل أو المرأة بالمرأة ولو كان
المأموم خاصة امرأة وقفت
خلفه وجوبا على القول بتحريم المحاذاة أو استحبابا على القول الآخر وقد سبق
والخنثى كالمرأة المقتدية برجل فتقف
خلفه لجواز الأنوثة وأن يقف العراة المؤمنون بالعاري والنساء المؤمنات بأمره في صفه
أي صف الامام وفيهما وأن تقف
الجماعة من الذكور والمراد الاثنان فما فوقهما خلفه أي خلف الامام بأجمعهم
ويستحب كونه في وسط الصف وقرب أهل الفضل
من الامام فان تعددوا كانوا في يمين الصف ولو احتج إلى أزيد من صف استحب
اختصاصهم بالصف الأول ثم الثاني لمن دونهم
وهكذا لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله ليلين أولوا الأحلام ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم ثم الصبيان ثم النساء
وعن الصادق عليه السلام ليكن الذين يلون الامام أولى الأحلام منكم والنهي فإن نسي
الامام أو تعايا قوموه
وأفضل
الصفوف أولها وأفضل أولها ما دنى من الامام ثم يمينه وإعادة المنفرد صلته مع
الجماعة سواء كان معهم إماما أو
مأموما لقول النبي صلى الله عليه وآله إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت
وعن الصادق عليه السلام أن الأفضل
لمن صلى ثم يجد جماعة أن يصلى معهم ولو صلى أولا جماعة ففي استحباب الإعادة
جماعة قولان أصحهما الجواز لعموم
الأدلة خصوصا مع اشتغال الجماعة الثانية على مرجح وهل يسترسل الاستحباب منعه
المصنف في التذكرة وجوزه في الذكرى
وعموم الأدلة تدل عليه ولو كان أحدهما منفردا فلا إشكال في الجواز تحصيليا لفضيلة
الجماعة في الحاضر وربما استشكله

بعضهم وسيأتي وأولى الصلاتين أو الصلوات هي فرضه فينوي بالباقي الندب لامتناله
المأمور به على وجهه فيخرج من العهدة
ولو نوى الفرض في الجميع جاز لرواية هشام بن سالم في الرجل يصلى الغداة وحده ثم
يجد جماعة قال يصلى ويجعلها الفريضة
إن شاء ولما روى أن الله يختار أحبهما إليه وروى أفضلهما وأتمهما ويكره وقوف
المأموم الرجل وحده على المشهور بل يدخل
في الصفوف مع الامكان حيث وجد الفرجة ولو أمكن الوصول إليها بدون اختراقهم
كان أولى ولو لم يجد فرجة وقف وحده ولا يستحب له
جذب واحد يقف معه لما فيه من حرمانه فضيلة التقدم وإحداث الخلل في الصف ولو
فعل لم يستحب إجابته ولا كراهة
في وقوف المرأة وحدها إذا لم يكن معها نساء لان ذلك هو وظيفتها كما لا يكره
للرجل لو لم يكن دخوله في الصف ومنع
ابن الجنيد من قيام الرجل وحده مع إمكان الدخول في الصف من غير إذنه لما روى إن
النبي صلى الله عليه وآله أبصر رجلا
خلف الصفوف وحده فأمره أن يعيد الصلاة وروى السكوني عن الصادق عليه السلام
عن آبائه عن علي عليهم السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تكونن في العيكل قلت وما العيكل قال تصلى
خلف الصفوف وحدك والخبران
ضعيفا السند ويمكن حمل الامر في الأول على الاستحباب والنهي في الثاني على
الكراهة جمعا بينهما وبين الأخبار الصحيحة
كصحيحة أبي الصباح عن الصادق عليه السلام في الرجل يقوم وحده فقال لا بأس إنما
يبدو واحد بعد واحد وتمكين الصبيان
والمجانين والعيبد من الصف الأول بل يكره لغير أهل الفضل مع وجودهم وإمكان
إكماله بهم كما يكره لهم التأخر عنه ووجه
تخصيص الكراهة بتمكين الصبيان بناء على أن المكروه هو المرجوح بنص خاص وعلى
اعتبار معناه الأعم وهو كل ما رجح
تركه كما يقتضيه التعريف الأصولي فالكراهة عامة لما ذكرناه وإن كان قد يطلق على
ما عدا الخاص خلاف الأولى وقد تقدم
تحقيق ذلك والتنفل بعد قول المقيم قد قامت الصلاة لما فيه من الشاغل بالمرجوح عن
الراجح ومنعه بعض الأصحاب
ولا إشكال في التحريم لو كانت الجماعة واجبة وأدى ذلك إلى فواتها والقراءة خلف
الامام المرضى إلا إذا لم يسمع صوت
الامام ولو همهمة وهي الصوت الخفي من غير تفصيل حروف فيستحب له القراءة

حينئذ على رأى أما كراهة القراءة خلفه
فلقوله تعالى فإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقول النبي صلى الله عليه وآله إنما
جعل الامام ليؤتم به فإذا
كبر فكبروا وإذا قرأ فانصتوا وقول الصادق عليه السلام من رضيت قرائته فلا تقرأ خلفه
وحمل الامر على الندب والنهي
على الكراهة جمعاً بينهما وبين ما دل على عدم التحريم كصحيحة علي بن يقطين عن
الكاظم عليه السلام في الرجل يصلى خلف
من يقتدى به ويجهر بالقراءة فلا يسمع القراءة فقال لا بأس إن صمت وإن قرأ وأما
استحبابها مع عدم السماع فلرواية عبد الله
بن المغيرة عن الصادق عليه السلام قال إذا كنت خلف من ترتضي في صلاة يجهر فيها
فلم تسمع قراءته فاقراً وأن تسمع الهمهمة
فلا تقرأ وحمل على الندب كما مر وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام
أنه قال إنما أمرنا بالجهر لينصت من خلفه
فإن سمعت فانصت وإن لم تسمع فاقراً ومنع بعض الأصحاب من القراءة مطلقاً
لصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام كان
أمير المؤمنين عليه السلام يقول من قرأ خلف إمام يأتى به بعث على غير الفطرة والذي
دلت عليه الأخبار وجمع به بينها و
بين ما خالفها وذهب إليه جماعة من الأصحاب ترك القراءة مطلقاً إلا الجهرية إذا لم
يسمع ولا هممته وأطبق الجميع على ترك القراءة
في الجهرية مع السماع ثم اختلفوا فذهب بعضهم إلى التحريم ووجوب الانصات
وآخرون إليه مع استحباب الانصات وهو
الأصح وحيث ساغت القراءة فليقرأ الحمد والسورة في الأولين ويتخير بين الحمد
والتسبيح في الأخيرتين وعلى القول
المشهور من اختصاص القراءة بالجهرية غير المسموعة ففي القراءة في أخيرتها لاطلاق
الامر بالقراءة في الجهرية إذا لم يسمع

أو إلحاقهما بالاخفائية قولان أجودهما الأول وروى إن المأموم يسبح في الأولتين أيضا من غير قراءة وهذه المسألة من المشكلات بسبب اختلاف الاخبار وأقوال الأصحاب في الجمع بينها وتحرير محل الخلاف إن الصلاة أما جهرية أو سرية وعلى الأول أما أن يستمع سماعا ما أو لا وعلى التقديرات فيما أن تكون في الأوليين أو الأخيرتين فالأقسام ستة فابن إدريس وسالار أسقطا القراءة في الجميع للخبر المتقدم لكن ابن إدريس جعلها محرمة لظاهر الخبر وسالار جعل تركها مستحبا ثم روى وجوبه واستثبت الأول وباقي الأصحاب على إباحة القراءة في الجملة لكن يتوقف تحقيق الكلام على تفصيل فنقول إن كانت القراءة

جهرية فإن سمع في أوليتها ولو همهمة سقطت القراءة فيهما إجماعا لكن هل السقوط على وجه الوجوب بحيث تحرم القراءة فيه قولان أحدهما التحريم ذهب إليه جماعة منهم المصنف في المختلف والشيخان عملا بظاهر الامر في قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقول أمير المؤمنين عليه السلام المتقدم ولقول الصادق في رواية يونس بن يعقوب من رضيت قراءته

فلا تقرأ خلفه والنهي للتحريم والثاني الكراهة وهو قول المحقق والشهيد لما مر من صحيحة ابن الحجاج وإن لم يستمع فيهما أصلا جازت القراءة بالمعنى الأعم لكن ظاهر أبي الصلاح إن القراءة هنا واجبة وربما أشعر به كلام المرتضى أيضا والاستناد فيه إلى ظاهر الامر المتقدم في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج وإن لم تسمع فاقراً والمشهور الاستحباب بحمل الامر عليه جمعا بينه وبين غيره وقد تقدم وعلى القولين فهل القراءة للحمد والسورة أو للحمد وحدها ظاهر جماعة الأول لاطلاق الامر بالقراءة

والمعروف منها في الأوليين ذلك وصرح الشيخ بأن القراءة للحمد وحدها وأما الجهرية في أخيرتها فيهما أقوال أحدها وجوب القراءة مخيرا بينها وبين التسبيح كما لو كان منفردا وهو قول أبي الصلاح وابن زهرة والثاني استحباب قراءة الحمد وحدها وهو قول الشيخ والثالث التخيير بين قراءة الحمد والتسبيح استحبابا وهو ظاهر جماعة منهم المصنف في المختلف وإن كانت إخفائية ففيها أقوال أحدها استحباب القراءة فيها مطلقا وهو الظاهر من كلام المصنف هنا وثانيها استحباب

قراءة الحمد وحدها وهو اختياره في القواعد والشيخ رحمه الله وثالثها سقوط القراءة في الأوليين ووجوبها في الأخيرتين
منخيرا بين الحمد والتسبيح وهو قول أبي الصلاح وابن زهرة كما مر ورابعها استحباب التسبيح في نفسه وحمد الله أو قراءة الحمد مطلقا وهو قول نجيب الدين يحيى بن سعيد ولكل واحد من هذه الأقوال شاهد من الاخبار وما تقدم طريق الجمع بينها وبين الصحيح منها ولم أقف في الفقه على خلاف في مسألة تبلغ هذا القدر من الأقوال
ويجب على المأموم التبعية لامامه في الأفعال مطلقا بمعنى أن لا يسبقه بالشروع فيها ولا بالفراغ منه بل إما أن يتأخر عنه بحيث لا يشرع في فعل حتى يأخذ الامام في الشروع فيه وهو الأفضل أو يقارنه وهو محصل للجماعة أيضا لكنه مخل بالفضيلة التامة وقد روى أن النبي صلى الله عليه وآله لا يأمن الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله وجهه وجه حمار وهو تحذير وتخويف لمن يفعل كذلك أن يحول الله وجه قلبه إلى وجه قلب الحمار الذي لا يعقل الأمور العقلية ولا يدرك الأذواق العلوية والمعاني الغيبية وقال الصدوق رحمه الله إن من المأمومين من لا صلاة له وهو الذي يسبق الامام في ركوعه وسجوده ورفعه ومنهم من له صلاة واحدة وهو المقارن له في ذلك ومنهم من له أربع وعشرون ركعة وهو الذي يتبع الامام في كل شئ فيركع بعده ويسجد بعده ويرفع منهما بعده ومنهم من له ثمان وأربعون ركعة وهو الذي يجد في الصف الأول ضيقا فيتأخر إلى الصف الثاني ولا خلاف في وجوب المتابعة في الأفعال كالركوع والسجود لقوله صلى الله عليه وآله إنما جعل الامام إماما ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا وأما الأقوال فتجب المتابعة في التكبير اتفاقا وللخبر بمعنى ألا يكبر قبله وهل له مقارنته قولان أجودهما المنع وهل يجب في غيره من أذكار الركوع

والسجود والتشهد قيل نعم للخبر واختاره الشهيد وعدمه وهو مختار المصنف وهو الأصح للأصل ولأنه ليس بمؤتم فيها ولهذا لا يتحتم عليه ما يختاره الامام من الذكر بخلاف التكبير إذ لا تتحقق القدوة بالشروع في الصلاة قبله وللخبر و لأنه لو وجبت المتابعة لاشتراط العلم بانتقالات الامام فيها في صحة الجماعة كما في الركوع والسجود إذ ليست العلة في اشتراط ذلك إلا لمكان المتابعة والاجماع على عدم وجوب اسماع الامام المأموم الأذكار فلو كلف بالمتابعة فيها لزم تكليف ما لا يطاق نعم يستحب ولهذا استحب للامام اسماعها المأموم وقد روى أبو المعز عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلى خلف إمام فيسلم قبل الإمام قال ليس بذلك بأس وهو من جملة الأقوال ولا قائل بالفرق وقد حكم الأصحاب بموجبه وتقييد بعضهم الجواز بنية الانفراد بناء على مذهبه من وجوب المتابعة فيه ولو كان كذلك لوجب على الامام البيان وكما تستحب المتابعة أو تجب في الأقوال الواجبة فكذا في المستحبة كالفنوت إذا تقرر ذلك فإن لم يتابع المأموم في الأفعال وتقدم على الامام في الركوع أو السجود أو القيام عامدا بعد أن فرغ الامام من القراءة في صورة تقدمه في الركوع وبعد أن فرغ المأموم من واجب التشهد في صورة تقدمه في القيام إن كان بعد التشهد أتم واستمر متناقلا حتى يلحقه الامام على المشهور فلو عاد إليه بطلت صلاته لتحقق الزيادة عمدا والجاهل عامد وإلا يكن عامدا بل فعل ذلك ظنا أن الامام قد شرع في الفعل أو نسيانا لم يأتهم ورجع وأعاد ما سبق به مع الامام لرواية محمد بن سهل الأشعري عن أبيه عن الرضا عليه السلام فيمن رفع رأسه قبل الإمام قال يعيد ركوعه وعن الفضل بن يسار عن الصادق عليه السلام في الرجل يرفع رأسه من السجود قال فليسجد ويحمل مطلقهما على الناسي لان الزيادة عمدا مبطللة فلا يؤمر بالعود وجمعا بينهما وبين رواية غياث عن الصادق عليه السلام في الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الامام أيرجع إذا أبطأ الإمام قال لا وهل عود الناسي على وجه الوجوب أم الندب ظاهر الأكثر الأول فلو ترك الرجوع احتمل بطلان صلاته لان المعتمد إنما هو الثاني ولم يأت به متعمدا فيبقى في العهدة

وعدمه لأنه بترك الرجوع يصير
في حكم المتعمد الذي عليه الاثم لا غير بل أخف منه لان فعله السابق لم يكن على
وجه العمد وهذا هو الأجود واختار
المصنف في التذكرة عدم وجوب العود على الناس وإن كان جائز وربما استدل له
بمفهوم مكاتبة ابن فضال للرضا
عليه السلام فيمن ركع لظنه ركوع الامام فلما رآه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد الركوع
مع الامام فكتب يتم صلاته لا
تفسد بما صنع صلاته وهي بعيدة عن الدلالة ولا يجوز للمأموم المسافر إذا اقتدى
بالحاضر في رابعة المتابعة
للحاضر في باقي صلاته بل يسلم إذا فرغ من أفعاله الموافقة لصلاة الامام قبل الامام ولو
تشهد معه ثم انتظره إلى
أن يكمل صلاته ويسلم معه كان أفضل ولو انعكس الفرض يخير الحاضر عند انتهاء
الفعل المشترك بين المفارقة في
الحال والصبر حتى يسلم الامام فيقوم إلى الاتمام وهو أفضل والأفضل للامام أن ينتظر
بالسلام فراغ المأموم
ليسلم به فإن علم المأموم بذلك قام بعد تشهد الامام والمشهور عدم وجوب بقاء الامام
المسافر في مجلسه إلى أن
يتم المأموم المقيم خلافا للمرتضى وظاهر ابن الجنيد وربما حمل على تأكيد
الاستحباب وما ذكرناه من التفصيل آت في
الصلاتين المختلفتين عددا وصلاة المسبوق وإن لم يختلفا سفرا وحضرا فلو اقتدى
مصلى الصبح بالظهر فحكمه حكم اقتداء
المسافر بالحاضر ومثله اقتداء مصلى المغرب بالعشاء فإنه يجلس بعد الثالثة للتشهد
والتسليم والأفضل له انتظاره
به كما مر وربما قيل بالمنع لاحدائه تشهدا مانعا من الاقتداء بخلاف مصلى الصبح مع
الظهر والمسافر مع الحاضر
فإنه يتشهد مع الامام ويضعف بأن ذلك ليس مانعا من الاقتداء ومن ثم يتأخر المأموم
المسبوق للتشهد مع بقاء

القدوة ويجب على المأموم بنية الايتمام وإلا لم تصح له الجماعة إذ ليس لكل امرئ إلا ما نواه وهو موضع وفاق فلو ترك نية الاقتداء فهو منفرد فإن ترك القراءة عمداً أو جهلاً ورُكع بطلت صلاته وكذا لو قرأ (بنية الندب ولو قرء بنية صح) الوجوب وتابع الامام في أفعاله ولم يتحمل المتابعة على وجه يخرج عن كونه مصلياً صحت صلاته وفاته ثواب الجماعة ولا يكفي عن نية الايتمام نية الصلاة جماعة لاشتراكها بين الإمام والمأموم فليس فيها ربط بفعل الإمام بخلاف الايتمام ويجب كون نية الاقتداء بالمعين بالاسم أو الصفة ولو بكونه هذا الحاضر ليتمكن المتابعة فلو نوى الاقتداء بأحد هذين لم تصح وإن اتفقا في الأفعال وكذا لو نوى الاقتداء بهما معا ولو عين فأخطى تعيينه بأن نوى الاقتداء بزيد فظهر أنه عمرو بطلت صلاته أيضاً وإن كان الثاني أهلاً للإمامة أما لو نوى الاقتداء بالحاضر على أنه زيد فبان عمروا ففي صحة القدوة ترجيحاً للإشارة على الاسم أو البطلان للعكس نظر ورجح المصنف البطلان وهو متجه ولو صلى اثنان متساويان في الموقف ونوى كل منهما الإمامة بصاحبه صحت صلاتهما وإن لم ينالا فضيلة الجماعة لاتبانها بما يجب عليهما من القراءة وتبطل الصلاة لو نوى كل منهما أنه مأموم بصاحبه لتركهما معاً القراءة بنية الوجوب حيث وكل ذلك إلى صاحبه وكلاهما مروى عن أمير المؤمنين عليه السلام رواه الكليني بإسناده إلى أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين اختلفا فقال أحدهما كنت أمامك وقال الآخر كنت أنا أمامك فقال عليه السلام صلاتهما تامة قال فإن قال كل منهما كنت ائتم بك قال فصلاتهما فاسدة ليستأنفا وفي سند الرواية ضعف لكنه منجبر بتلقي الأصحاب لها بالقبول وعملهم بمضمونها وموافقها للأصول وهذا الفرض يمكن اتفاقه في موضع التقية إذا صلياً خلف ثالث ظاهراً وإلا بعد الفرض لتوقف فعل كل منهما على الآخر فيدور وربما استشكل الحكم بأن بطلان صلاة كل منهما مستند إلى إخبار الآخر بعد الصلاة والحكم بصحتها وفي قبول كل منهما في حق الآخر حينئذ نظر فإن الإمام لو أخبر بحدثه أو عدم تستره أو عدم قرأته لم يقدر ذلك في صحة صلاة المأموم إذا كان قد دخل على وجه شرعي ولا يتم الفرق بينهما بتحقيق الإمامة والايتمام في

المخبر بالحدث ونحوه والحكم بالصحة فلم يقدح اخباره بشئ لان ذلك لو كان شرطا لم تصح الصلاة في صورة إخبار كل منهما بالإمامة ولا يخفى أن الاشكال في مقابلة النص غير مسموع خصوصا مع عمل الأصحاب بذلك وعدم العمل (العلم خ ل) بالمخالف ويمكن مع ذلك أن يكون شرط جواز الايتمام ظن صلاحية الامام لها ولهذا لا يشترط أن يتحقق المأموم كون الامام متطهر أو لا متصفا بغيرها من الشرايط الخفية بعد الحكم بالعدالة ظاهرا وحينئذ إن تحققت الإمامة والايتمام لم يقبل قوله في حقه كما في الحدث ونحوه وإن حكم بهما ظاهرا ثم ظهر خلافه قبل قول الإمام لعدم تيقن انعقاد الجماعة والبناء على الظاهر مشروط بالموافقة وهذا هو مقتضى النص في الموضوعين ولو شكنا فيما أضمراه فقد أطلق جماعة البطلان (أيضا لعدم اليقين بالاثبات بأفعال الصلاة على وجهها وفصل المصنف بقطع البطلان صح) إن كان في الأثناء لأنه لا يمكنهما المضي على الانفراد ولا على الاجتماع وتردد فيما إذا شكنا بعد الفراغ مما ذكر ومن أنه شك بعد الانتقال ويشكل الأول بمنع عدم إمكان الانفراد عنده وعند الأكثر إذا لم تكن الجماعة واجبة والثاني بأن الشك في المبطل بعد الفراغ من الصلاة لا يقتضى البطلان فيتجه حينئذ أن يقال إن كان الشك بعد الفراغ فلا التفات وإن كان في الأثناء وكان قبل القراءة تعين الانفراد لان المنفرد إن كان إماما فالقراءة عليه واجبة وإن كان مأموما يجوز له الانفراد وإن كان الشك بعد القراءة فإن كانا قد قرأ بنية الوجوب أو شكنا في النية اتجهت الصحة أيضا فينفردان وإلا اتجه البطلان للاخلال بالواجب ويحتمل البناء على ما قام إليه (فإن لم يعلم ما قام إليه صح) فهو منفرد وقواه في الذكرى وقوله أو الايتمام بغير المعين معطوف على كل أي وكذا تبطل الصلاة لو نوى المأموم الايتمام بغير إمام معين كما لو نوى الاقتداء بأحد هذين وقد تقدم الكلام ولا يشترط في انعقاد الجماعة نية الامام

الإمامة للأصل ولعدم الاختلاف بين أفعال المنفرد والامام ولجواز الايتمام في أثناء الصلاة وإن لم يعلم الامام ولا قائل بالفرق نعم يستحب له نية الإمامة ليفوز بثوابه يقينا فلو لم ينوها احتمل عدم الثواب له عليها لعموم وإنما لكل

امرى ما نوى فعلى هذا لو تجددت الإمامة بعد النية جدد الامام نيتها بقلبه ولا يفتقر إلى ذكر باقي مميزات الصلاة نعم لو لم يعلم بالمأموم حتى انتهت صلاته أمكن في كرم الله تعالى أن يشبهه عليها لكونه سببا في ثواب غيره وعدم تقصيره بل يحتمل فوزه بالثواب بدون النية وإن علم لتأدى شعار الجماعة بما وقع واستناده إليه بسبب قيامه بالوظائف الدينية

الموجبة لجواز الايتمام ويستثنى من ذلك ما لو وجبت الجماعة كالجمعة فإن الأولى حينئذ وجوب نية الإمامة وكذا لو أعاد صلاته جماعة إذ لولاها لما شرعت له ويجوز اقتداء المفترض بمثله وإن اختلفا في كمية الفرض كالصبح والظهر خلافا للصدوق حيث اشترط اتحاد الكمية إلا مع تغير الهيئة كاليومية والكسوف والجنابة وليس له متابعة مصلى الكسوف في ركوع واحد ثم ينفرد أو ينتظره حتى يسجد ولا متابعة الجنابة في تكبيرة ثم ينفرد ويقرأ لنفسه أو ينتظر فراغ الجنابة لما فيه من

الاخلال بالمتابعة واقتداء المفترض بالتنفل في المعادة من الامام كما مر وفي صلاة بطن النحل من صلوات الخوف وفي الاقتداء بالصبي المميز عند الشيخ رحمه الله واقتداء المتنفل بالمفترض عكس الأول في معيد الصلاة خلف مبتديها والصبي خلف البالغ وكذا يجوز اقتداؤه بالمتنفل كما في المعادة منهما معا وجماعة الصبيان والعيد المندوبة والاستسقاء والغدير

على قول وقد تقدم فلذلك لم يذكره هذا القسم هنا مع إن في جوازها في صورة الإعادة نظرا من شرعية الجماعة في الجملة ومن عموم النهى عن الاجتماع في النافلة خرج منه ما دل عليه الدليل فيبقى الباقي وعدم العهد بمثله وتوقف في الذكرى والاشكال بعينه آت في ما لو صليا معا جماعة والجواز في الجميع متجه لعموم قول الصادق عليه السلام إن الأفضل لمن صلى ثم يجد جماعة أن يصلى معهم فإن الجماعة أعم من أن تكون مبتدأة أم معادة وإن كان الظاهر هو

الأول ولاشتمال الصلاة الثانية على مزية لم تحصل في الأولى وكذا يجوز علو المأموم على الإمام وإن كان على سطح شاهق اجماعا ولقول الصادق عليه السلام وإن كان الإمام أسفل من موضع المأموم فلا بأس ولا يعتبر في العلو كونه لو امتد بعده إلى جهة الإمام لم يوجب تقدم المأموم عليه ولو امتد إلى ورائه لم يوجب البعد المفرط بل يعتبر على حاله وإن يكبر الداخل إلى موضع الجماعة الخائف فوت الركوع إن ترك تكبيرة الاحرام إلى أن يصل إلى الصف ويركع ويمشي راكعا في غير حالة الذكر الواجب حتى يلتحق بالصف بشرط أن لا يستلزم ذلك فعلا كثيرا وإن يكون تحرمة في موضع يجوز الايتمام فيه ولو كان الانتقال إلى دبر القبلة مشى القهقري وكذا يجوز المشي في غير الركوع وقد روى عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام إذا دخلت المسجد والإمام راكع فظننت أنك إن مشيت إليه رفع رأسه من قبل أن تدركه فكبر واركع فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك فإن قام فالحق بالصف وإن جلس فاجلس مكانك فإذا قام فالحق بالصف وتعبير المصنف والجماعة بالدخول تبعا للرواية ويتحقق ذلك إذا أقيمت في مسجد وشبهه ولو كان في فلاة كان الدخول مجازا ويمكن تحقيقه بوصوله إلى مكان يمكن فيه الايتمام بأن لا يكون بعيدا عادة ولا منخفضا ونحو ذلك مما يمنع القدوة وينبغي أن يجر رجله في حالة الانتقال ولا يرفعهما للرواية والمأموم المسبوق من الإمام بركعة فصاعدا يجعل ما يدركه معه من الصلاة أول صلاته فإذا سلم الإمام قام وأتم صلاته فإن أدركه في الأخيرتين احتسبتا له أوليين فيتخير في الباقي بين قراءة الحمد والتسبيح وكذا لو أدرك ركعة قرأ الحمد والسورة في الثانية وتخير في الباقي وقد اتفق علماؤنا على أن ما يدركه المأموم أول صلاته وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما أدركتم أو ما فاتكم فأتوا وروى زرارة عن الباقر عليه السلام إذا أدرك الرجل

بعض الصلاة جعل ما أدرك أول صلاته إن أدرك من الظهر أو العصر ركعتين قرأ فيما أدرك مع الامام مع نفسه أم الكتاب وسورة فإذا سلم الامام قام فصلى ركعتين لا يقرأ فيهما لان الصلاة إنما تقرأ في الأوليين وخالف في ذلك بعض العامة حيث زعم أن ما يدركه مع الامام آخر صلاته محتجا بقول النبي صلى الله عليه وآله وما فاتكم فاقضوا وأجيب بحمل القضاء على الاتيان كقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فإذا قضيت مناسككم جمعا بينه وبين ما دل من الأخبار الكثيرة على أن ما يدركه هو أول صلاته والمراد بما فات المماثل في العدد لا في الكيفية أعني قراءة الحمد والسورة نعم خالف بعض أصحابنا في التخيير بين الحمد والتسليم في الباقي لمدرك الأوليين مع أخيرتي الامام وحتم قراءة الحمد في ركعة لثلا تخلو الصلاة من الحمد ولا صلاة إلا بها والمشهور بقاء التخيير وقد تقدم في خبر زرارة ما يدل عليه واعلم أن قيام المأموم للاتمام بعد تسليم الامام لا إشكال فيه بل هو أفضل وإن قلنا بنذب التسليم لأنه من أفعال الصلاة في الجملة ولا يتوقف حينئذ على نية المفارقة لحصولها به قهرا لكن لو فارقه بعد التشهد جاز أيضا لفوات الفعل المشترك الذي يمكن المتابعة فيه وجوبا أو استحبابا وهل تتوقف المفارقة حينئذ على نية الانفراد يحتمله لبقاء القدوة إلى آخر التسليم وإن لم يتابعه فيه بدليل استحباب الصبر إليه فالمفارقة قبله كالمفارقة قبل التشهد وغيره ويحتمل عدم الانتقال إلى النية لفوات محل المتابعة خصوصا على القول بنذب التسليم ويؤيد الأول ما مر من استحباب انتظار الامام للمسبوق إلى أن تكمل صلاته ثم يسلم به وانتظار المأموم السابق لنقص صلاته إلى أن يتم الامام ثم يسلم معه ولولا بقاء القدوة لم يكن له فائدة وهذا هو الأجود ولو دخل الامام في الصلاة وهو أي المأموم في نافلة قطعها ليفوز بما هو أفضل منها وقطع النافلة جائز اختيارا لكنه مكروه لغير غرض شرعي فإذا كان وسيلة إلى الأفضل زالت الكراهة بل استحباب القطع ولو دخل المأموم في الفريضة نقلها إلى النفل ويتمها ركعتين نافلة ويدخل معه ليدرك الفضيلة والظاهر أن معنى الدخول الشروع في أفعال الصلاة الواجبة والذي دل عليه الاخبار

وعبر به جماعة من الأصحاب أن الحكم يتعلق بالمأموم متى أقيم الصلاة فيكون المراد حينئذ بالدخول الاشتغال بمقدماتها والتأهب لها وروى سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل دخل المسجد فافتح الصلاة فبينما هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن قال فليصل ركعتين ويستأنف الصلاة مع الامام وليكن الركعتان تطوعا وروى سماعة قال سألته عن من صلى ركعة من فرضه فخرج الامام فقال إن كان إماما عدلا فليصل أخرى ويجعلها تطوعا ويدخل مع الامام وإنما وجب العدول إلى النفل حذرا من إبطال العمل الواجب فإنه منهي عنه وإنما يكملها مع العدول ركعتين إذا لم يستلزم فوات الجماعة كما لو كانت الفريضة ركعتين أيضا والمأموم في أولها فلو كان كذلك قطع النافلة ودخل مع الامام لأنها بالعدول تصير نافلة وقد تقدم أنها تقطع لادراك الجماعة وهل يشترط خوف فوت جميع الصلاة حتى لو أدركه قبل التسليم أتم نافلته يحتمله لاطلاق الاخبار والأصحاب اتمامها ركعتين والأولى تقييد ذلك بعدم فوات جزء من الصلاة لما مر من أن النافلة تقطع لادراك أول الفريضة وتحمل الرواية على من لم يخف الفوات جمعا بينها وبين ما دل على قطع النافلة والرواية تجامع ذلك أيضا لأنه فرض العدول عند الأذان والإقامة وفي الأخرى عند خروج الامام إلى الصلاة وهذا الوقت يسع الركعتين والدخول معه في أول الصلاة غالبا ولو كان المأموم قد تجاوز ركعتين من الفريضة ففي الاستمرار للنهي عن قطع (الفريضة صح) والخروج عن موضع النص أو العدول إلى النفل أيضا طلبا للفضيلة ولتساوي أجزاء الفريضة وخصوصا إذا لم يكن قد ركع في الثانية فيهدم الركعة ويسلم أو قطعها استدراكا لفضل الجماعة ولأنها تقطع لما هو دون الجماعة كالأذان والإقامة أوجه واستقرب المصنف في التذكرة والنهاية الاستمرار اقتصارا في قطع الفريضة أو ما هو في حكم القطع على مورد النص

واعلم أنه متى عدل إلى النافلة جاز له القطع وإن لم يخف فوات أول الصلاة لان قطع النافلة جائز لكن يكره مع عدم خوف الفوات ولو كان الداخِل إمام الأصل قطع المأموم الفريضة استحبابا ودخل معه وإن لم يخف فوات أول الصلاة

مع الاكمال على المشهور لما فيه من المزية المقتضية للاهتمام بمتابعته وساوى المصنف في المختلف بين إمام الأصل وغيره في عدم جواز القطع واستحباب العدول إلى النفل لعموم قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ويضعف بأن العدول إلى النفل وإن كان في الظاهر ليس إبطالا بل عدول من فرض إلى تطوع لكنه في قوة القطع ومستلزم له لجواز قطع النافلة وبأن الفريضة تقطع لما هو دون ذلك بل لو قيل بجواز القطع مع غير إمام الأصل عند خوف الفوات للمساواة في العلة كان حسنا وهو ظاهر المبسوط وقواه في الذكرى ولو أدرك المأموم الامام بعد دفعه من الركوع الأخير كبر وتابعه في السجدين والتشهد فإذا سلم الامام قام المأموم واستأنف التكبير بعد النية لمكان زيادة الركن والفائدة إدراك فضيلة الجماعة وقيل لا يجب الاستيناف لان زيادة الركن مغتفرة في متابعة الامام ورواية المعلى بن خنيس عن الصادق عليه السلام إذا سبقك الامام بركعة فأدركته وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعتد بها يحتمل القولين والقولان آتيان في إدراكه بعد الركوع غير الأخير ولو هوى المأموم بعد التكبير ولم يتابعه في السجود لم يستأنف وكذا لو بقي واقفا حتى يسلم الامام أو قام إلى ركعة أخرى ولو أدركه في السجدة الأخيرة فوجهان أيضا وأولى بالاعتداد هنا لان المزيد ليس ركنا ووجه الاستيناف لان الزيادة عمدا مبطله وإن لم تكن ركنا وله التخيير بين السابقين ولو أدركه بعد رفعه من السجدة الأخيرة كبر وتابعه فإذا سلم الامام أتم المأموم ما بقي عليه من غير استيناف قطعاً ويدرك فضيلة الجماعة في جميع هذه المواضع للامر به في النصوص و الفتاوى وليس إلا لادراك الفضيلة ولو استمر واقفا إلى أن فرغ الامام ثم شرع في القراءة صح أيضا بل هو مروى وإن كان الأول أفضل وكذا القول لو لم تكن السجدة الأخيرة فيجلس ويكمل معه باقي الركعات أو يقف حتى يلحقه الامام والحاصل أن المأموم يدخل مع الامام في سائر الأحوال فإن كان في الركوع أو قبله فقد تقدم

حكمه وإن كان بعده فقد عرفته
 ولو كبر والامام راكع فركع رجاء لادراكه راكعا فسبقه كان كما لو أدركه بعد
 الركوع فيسجد معه ويستأنف وليس له
 قطع الصلاة قبل ذلك
 ويجوز للمأموم الانفراد عن الامام في أثناء الصلاة حيث شاء في الجماعة المستحبة
 على المشهور مع نيته
 بل ادعى المصنف عليه الاتفاق في النهاية مع أنه حكى أن الشيخ قطع في المبسوط
 بعدم الجواز لغير عذر وحكم بفساد الصلاة ووجه
 الجواز أن الجماعة لا تجب ابتداء ولا في جميع الصلاة فلا تجب انتهاء ولا في
 الأبعاض حجة الشيخ قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم
 وقوله عليه السلام الصلاة على ما افتتحت عليه وإنما جعل الامام إماماً ليؤتم به وجوابه
 القول بالموجب مع بقاء النزاع
 فإن النهي ينصرف إلى الأفعال الواجبة والقُدوة ليست منها والعمل لم يبطل وإن الصلاة
 تستصحب حكم الابتداء
 ما لم
 تغير لأنها غير واجبة وعلى المشهور تجوز المفارقة في جميع أحوال الصلاة ولا يشترط
 الدخول معه في ركن فلو أدركه في أثناء القراءة
 وفارقه قبل الركوع صح وسقطت عنه القراءة لكن لا يدرك ثواب الجماعة كما يدركه
 لو دخل معه قبل التسليم بل الأولى لمريد
 ذلك ترك الإتمام ابتداءً ليسلم من خلاف الشيخ ثم إن كانت المفارقة قبل القراءة قرا
 لنفسه ولو كان في أثناءها ففي البناء
 على قراءة الإمام أو إعادة السورة التي فارق فيها أو استئناف القراءة من أولها أو وجه
 أوجهها الأول لان قراءة الإمام
 كافية عنهما ولو كان بعد القراءة ففي الاكتفاء بقراءة الامام أو الاستئناف الوجهان
 وأولى بالاجتزاء هنا واختار في
 الذكرى وجوب استئناف القراءة في الموضوعين لأنه في محل القراءة وقد نوى الانفراد
 فعلى هذا الأحوط ترك الانفراد
 حالة القيام إذا لم يكن قبل القراءة لتعرضه للمحذور على أحد الأقوال سواء أقرأ أم لم
 يقرأ وعلى ما اخترناه لو كان الامام

قد تجاوز نصف السورة وأراد المأموم القراءة من أول سورة لم يجز له العدول عنها وكذا لو كانت مفارقتة في الجحد والتوحيد مطلقا إلا مع الانتقال إلى الجمعيتين وعلى القولين الآخرين له قراءة أي سورة شاء وتقييد المصنف جواز المفارقة بالنية بمعنى أنه لو فارق لا مع النية أثم وصحت الصلاة مع احتمال الفساد للنهي وكذا يجوز للمأموم التسليم قبل الامام لما رواه أبو المعز عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلى خلف إمام فيسلم قبل الإمام قال ليس بذلك بأس وهل يفتقر إلى نية الانفراد لا ريب فيه إن قلنا بوجود المتابعة في الأقوال لمساواته لغيره من الأفعال وبه صرح الشهيد رحمه الله في الذكرى وهو واضح على مذهبه وأما من لم يوجب المتابعة فيها فالظاهر أنه لا يفتقر إلى النية لانقطاع القدوة الواجبة بالقيام من السجود ويدل عليه إطلاق المصنف والجماعة جواز التسليم قبله من غير تعرض للنية وكذا الرواية بل لو افتقر إلى النية لم يكن لذكره فائدة لدخوله في المسألة السابقة وقد اصطلح الأصحاب على ذكره مع ذكرهم لجواز المفارقة مطلقا ووردت به الاخبار ولا فائدة فيه إلا ذلك بل هو يؤيد عدم وجوب المتابعة في الأقوال كما مر وروى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الرجل يكون خلف الامام فيطيل التشهد فيأخذه البول أو يخاف على شيء أن يفوت أو يعرض له وجع قال يسلم وينصرف والسؤال والسؤال عن حالة العذر لا يدل على عدم الجواز بدونه المقصد الثالث في صلاة الخوف وهي مشروعة في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وبعده للآية والتأسي وفعل أمير المؤمنين عليه السلام في صفين ليلة الهرير وقيل إن الحكم في حالة الخوف قبل نزول قوله تعالى وإذا كنت فيهم الآية كان تأخير الصلاة إلى أن يحصل الامن ثم يقضى فنسخ بصلاة الخوف ولهذا أخر النبي صلى الله عليه وآله يوم الخندق أربع صلوات ثم قضاها وقد مرت الرواية وصلاة الخوف أنواع أشهرها صلاة ذات الرقاع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وقيل إن الآية نزلت بها وقد اختلف في وجه تسميتها بذلك فقيل لان القتال كان في سفح جبل فيه جدد حمر وصر و سود كالرقاع وقيل كانت الصحابة حفاة فلفوا على أرجلهم الجلود والخرق لشدة الحر وقيل لرقاع كانت في ألويتهم وقيل إنه موضع مر به ثمانية

نفر حفاة فتشقت أرجلهم وتساقطت أظفارهم فكانوا يلفون عليها الخرق هي على
ثلاثة أميال من المدينة عند بئر
أروما وقيل موضع من نجد وهي أرض غطفان وشروط صلاة ذات الرقاع أربعة أحدها
كون الخصم في خلاف جهة القبلة
إما في دبرها أو عن يمينها وشمالها بحيث لا يمكنهم مقابله وهم يصلون إلا
بالانحراف عن القبلة لأن النبي صلى الله عليه و
آله إنما صلاها والعدو في خلاف جهة القبلة وحينئذ لو كان العدو في جهة القبلة
وأمكنهم أن يصلوا جميعا ويحرس بعضهم
بعضا صلوا صلاة عسفان وأسقط المصنف هذا الشرط (في غير هذا الكتاب صح)
وجوز صلاة ذات الرقاع أيضا لعدم المانع وفعل النبي صلى الله
عليه وآله وقع اتفاقا لا أنه كان شرطا ورجحه الشهيد رحمه الله وهو حسن ووجه
الأول أن صلاة عسفان ليس فيها تفريق
ولا مخالفة شديدة لباقي الصلوات من انفراد المؤتم مع بقاء حكم ايتامه ومن انتظار
الامام إياه وايتام القائم
بالقاعد كما هو موجود في صلاة ذات الرقاع وثانيها أن يكون العدو ذا قوة يخاف
هجومه على المسلمين حال الصلاة فلو
ضعف بحيث يؤمن منه الهجوم انتفت هذه الصلاة لعدم الخوف المجوز للمخالفة
المتقدمة وثالثها أن يكون في المسلمين
كثرة يمكنهم الافتراق طائفتين تقاوم كل فرقة منهما العدو حالة صلاة الأخرى فلو لم
يمكن ذلك لم تتحقق هذه
الصلاة وهذا الشرط إنما يعتبر لو انحصر عسكر المسلمين فيهم فلو كان معهم قوم من
الكفار يقاتلون معهم كالمؤلفة
لا يصلون بحيث يقاومون العدو حال صلاة المسلمين سقط هذا الشرط ولو افتقروا إلى
مساعدة من المسلمين لا يقاوم
العدو مستقلا سقط أيضا فيبقى الامام معهم من المسلمين من تحصل به الكفاية ويصلى
بالباقين إذا كانوا مثلهم

أو أكثر بهذه الصلاة ورابعها عدم احتياجهم إلى زيادة على الفرقتين لتعذر التوزيع حينئذ
لأن صلاة الخوف مقصورة

وهذا الشرط يتم في غير المغرب وأما لو احتاجوا فيها إلى الافتراق ثلث فرق أمكن
وشرعت الهيئة على الأصح ولو شرطنا
في قصر صلاة الخوف السفر كما سيأتي القول به لبعض الأصحاب واحتيج إلى أربع
فرق في الحضر فكذلك ولو افتقر إلى
زيادة عن الثلث في المغرب وعلى الأربع في غيرها انتفت هذه الهيئة قطعاً وهي أي
صلاة الخوف مقصورة سفراً إجماعاً
إذا كانت رباعية سواء صليت جماعة أم فرادى وحضراً على المشهور بين الأصحاب
جماعة وفرادى كما تقصر

للسفر المجرد عن
الخوف لظاهر الآية ولصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام صلاة الخوف أحق أن تقصر
من صلاة سفر ليس فيه خوف وذهب جماعة
منهم الشيخ وابن إدريس إلى اشتراط الجماعة في قصرها حضراً لأن النبي صلى الله
عليه وآله إنما قصرها في الجماعة ويضعف بأن
الوقوع لا يدل على الشرطية فيبقى الخبر السابق سالماً عن المعارض ونقل الشيخ عن
بعض الأصحاب اختصاص قصرها بالسفر
مطلقاً اقتصاراً على موضع الوفاق وأصالة اتمام الصلاة ويضعف بأن الاقتصار مشروط
بعدم الدليل وقد عرفته و

كيفية صلاة ذات الرقاع أن يصلى الامام بالطائفة الأولى ركعة والثانية تحرسهم عند
العدو ثم يقوم الامام والجماعة
إلى الركعة الثانية فتنفرد الجماعة ويقروءون لأنفسهم ويخففون القراءة والأفعال ويطول
الامام القراءة في الركعة الثانية
دون الأولى فيتم الجماعة صلاتهم وهو قائم ويمضون إلى موقف أصحابهم وتجيئ
الطائفة الثانية فيكبون للافتتاح

ثم يركع الامام بهم ويسجد وتقوم الجماعة فتصلى ركعة أخرى ويطيل الامام تشهده
فيتمون ويسلم الامام بهم ومستند
هذه الكيفية رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام ولو لم ينتظر الامام الفرقة الثانية
بالتسليم جاز أيضاً لصحيفة

عبد الرحمن عنه عليه السلام وهل يجب على الفرقة الأولى نية الانفراد عند القيام قيل
نعم لوجوبه ووجوب نية

كل واجب ولما تقدم من عدم جواز مفارقة المأموم الامام بدون النية ويحتمل عدم
الوجوب لأن قضية الايتمام هنا إنما

هو في الركعة الأولى وقد انقضت وقواه في الذكرى وهو حسن والأول خيرة الدروس وهو أحوط ولو نوت الفرقة الأولى

الانفراد بعد القيام من السجود صح لانتهاء الركعة التي اقتدوا فيها وإن كان استمرارهم إلى حالة القيام أفضل لاشتراكهم

في ذلك القيام فلا فائدة في الانفراد قبله وهل يفتقر الثانية إلى نية الانفراد عند قيامهم إلى الركعة الثانية يحتمله لما مر

وبه صرح جماعة وهو الظاهر من كلام الشيخ حيث حكم بعدم تحمل الامام أوهامهم في تلك الركعة مع حكمه بتحملة في غيرها

وذلك عنده لازم للايتمام ونفى اللازم يستلزم نفى الملزوم وظاهر الأكثر بقاء القدوة حكما وإن استقلوا بالقراءة

والأفعال والفائدة حصول ثواب الايتمام في جميع الصلاة ورجوعهم إلى الامام في السهو ويدل عليه عداهم من جملة مخالفة

هذه الصلاة لغيرها اتمام القايم بالقاعد وروى زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال فصار للأولين التكبير و

افتتاح الصلاة وللأخيرتين التسليم ولا يحصل لهم التسليم إلا ببقاء الايتمام وكلام المصنف يدل على ذلك أيضا حيث حكم

بأنه يسلم بهم وقد تقدم في الجماعة ما يدل عليه في غير هذه الصلاة وهو استحباب تأخير الامام التسليم لأجل المسبوق

فيسلم به بعد فراغه وفي الصلاة الثلاثية وهي المغرب يتخير الامام بين أن يصلى بالفرقة الأولى ركعة وبالفرقة الثانية

ركعتين وبالعكس وهو أن يصلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة فإن اختار الأول وهو الأفضل انفردت الأولى بعد

القيام إلى الثانية كما مر وعلى الثاني يفارقه في حال جلوسه للتشهد بعد أن تشهد ويبقى الامام جالسا إلى أن تحضر

الثانية ليفوز بالركعة من أولها ولو انتظرها حال قيامه في الثالثة صح أيضا وحينئذ فتؤخر الفرقة الأولى المفارقة

إلى أن ينتصب الامام قائما لعدم الفائدة قبله وعلى التقديرين إذا جلس الامام للتشهد على الثالثة لا تنتظره الفرقة

الثانية إلى أن يتشهد ويسلم كما مر في الجماعة بل تنهض عند قيامه من السجود فتتم الصلاة وينتظرها الامام قبل التسليم إلى أن تكمل فيسلم بها وعلى القول الأول تشهد معه ونهض لاكمال الصلاة بالركعة الأخيرة ثم يجلس ويتشهد ويسلم بها وإنما كان هذا أعني صلاته بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين أفضل لأنه المروى من فعل علي عليه السلام فينبغي التآسي به ولرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام قال وفي المغرب يقوم الامام وتجيئ طائفة فيقومون خلفه ويصلى بهم ركعة ثم يقوم ويقومون فيمثل الامام قائما ويصلون الركعتين ويتشهدون ويسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون في موقف أصحابهم ويجيئ الآخرون فيقومون خلف الامام فيصلى بهم ركعة يقرأ فيها ثم يجلس ويتشهد ويقوم ويقومون معه فيصلون ركعة أخرى ثم يجلس ويقومون فيصلون ركعة أخرى ويسلم عليهم ولأنه يستلزم فوز الثانية بالقراءة المتعينة وتقارب الفرقتين في إدراك الأركان لاختصاص الأولى بخمسة أركان في الركعة الأولى والثانية بثلاثة أركان في الثالثة وبركنين في الثانية وهما الركوع والسجود والقيام مشترك بينهما وإن كانت جهة ركنيته إنما تحصل للثانية بخلاف الصورة الأخرى فإن الأولى تستأثر بمعظم الأركان والأفعال وهو اختيار المعظم والمصنف في التذكرة ورجح في القواعد الصورة الثانية وهي اختصاص الأولى بركعتين والثانية بالركعة الأخيرة لصحيفة زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام أنه يصلى بفرقة ركعتين ثم يجلس ويشير إليهم بيده فيقومون فيصلون ركعة ويسلمون وتجيئ الطائفة الأخرى فيصلى بهم ركعة ولثلاث تكلف الثانية زيادة جلوس في التشهد له وهي مبنية على التخفيف ويشكل بأن الرواية تدل على الجواز لا على الأفضلية والتخيير لا شك فيه جمعا بين الحديثين المعتبرين والأفضلية تحتاج إلى مرجح وهو موجود في الفرض الأول والاعتبار الثاني لا وجه له لان الجلوس للتشهد لا بد منه وهو يستدعى زمانا على كل فلا يحصل التخفيف بإيثار الأولى به و لأنه إذا صلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة فإنها تجلس في تشهدا الأول حيث لا يجلس الامام وعلى التقدير الاخر تجلس له حيث يجلس الامام وهو على ما ذكره في دليلهم نوع تخفيف ويجب على

الطائفتين أخذ السلاح إما على المقابلة
فظاهر لتوقف الحراسة الواجبة عليه وإما على المصلية فلأمر به في قوله تعالى وليأخذوا
أسلحتهم والأصل فيه
الوجوب
وهذا هو المشهور بين الأصحاب وذهب بعضهم إلى الاستحباب وجعل الأمر للإرشاد
كأشهدوا إذا تبايعتم وهو مخالف
لأصل لا يعدل إليه إلا للدليل وهو منفي وآخرون إلى اختصاص الوجوب بالمصلين
عملا بظاهر الآية ويندفع بأن غير
المصلي يدخل بمفهوم الموافقة لأنه المستعد للقتال وقد روى عن ابن عباس أن
المأمورين بأخذ السلاح هم المقاتلون والمراد
بالسلاح آلة الدفع من السيف والخنجر والسكين ونحوه ويلحق به ما يكن من الدرع
والجوشن والمغفر ووجوب أخذه
ثابت مطلقا إلا أن يمنع شيئا من الواجبات المعتبرة في الصلاة كالجوشن الثقيل والمغفر
المانع من السجود على الجبهة فيجوز
مع الضرورة لا بدونها ولو لزم من حملة تأذى الناس به كالرمح في وسط الصفوف لم
يجز إلا مع الحاجة فينتقل حامله إلى حاشية
الصفوف والنجاسة الكائنة على السلاح غير مانعة من أخذه إن لم تتم الصلاة فيه منفردا
كما هو الغالب في السلاح
ولم يستلزم تعدى النجاسة إلى غيره ولا يقيد الجواز بالضرورة ولو ترك المصلي أخذ
السلاح في موضع وجوبه لم تبطل
صلاته لخروج الأخذ عن شروط الصلاة وأجزائها هذا كله إذا أمكن الصلاة على هذه
الحالة بحيث لا يشتد الخوف و
يحوج إلى قتال الجميع وأما شدة الخوف فالمراد به أن ينتهي الحال إلى المسايقة
والمعانقة والضابط أن يتمكنوا من
الصلاة على الوجوه المقررة في أنواع صلاة الخوف والمعانقة كناية عن ذلك فيصلون
حينئذ فرادى لبعده التمكن من الجماعة
كيف ما أمكنهم ركباناً ومشاة ويركعون ويسجدون مع الامكان وإلا فبالإيماء
ويستقبلون القبلة مع المكنة وإلا

فبحسب الامكان في بعض الصلاة وإلا يمكن الاستقبال بجميع أفعال الصلاة غير
التكبيرة فبالتكبيرة وإلا يمكن الاستقبال
بشئ سقط لقوله صلى الله عليه وآله في صلاة المطاردة يصلى كل منهم بالايما حيث
كان وجهه ويفهم من قوله يصلون
فرادى عدم جواز صلاتهم جماعة والأولى الجواز لعموم الترغيب فيها واشترك المانع
بين الجماعة والفرادي هذا
مع اتحاد جهة الإمام والمأموم ولو اختلف جاز أيضا مع عدم تقدم المأموم على الامام
صوب مقصده كما في المستديرين
حول الكعبة والفرق بينهم وبين المختلفين في الاجتهاد في جهة القبلة حيث لا يجوز
لأحدهم الاقتداء بالآخر إن كل جهة
قبلة في حق المضطر إليها بخلاف المجتهدين ومن ثم تجب الإعادة لو تبين الخطأ على
بعض الوجوه ولأن كل واحد من
المجتهدين يعتقد خطأ الآخر بخلاف المضطرين وتجوز الصلاة راكبا مع الضرورة
ويسجد على قربوس سرجه بفتح
القاف والراء مع تعذر النزول ولو للسجود خاصة ثم الركوب فلو أمكن وجب واغتفر
الفعل الكثير كما يغتفر في باقي
الأحوال ولو كان القربوس مما لا يصح السجود عليه فإن أمكن وضع ما يصح عليه
وجب وإلا سقط ولو عجز عن الصلاة
بالأركان ولو بالايما بها سقطت عنه أفعال الصلاة من القراءة والركوع والسجود
وصلى بالتسبيح بأن ينوى
ويكبر ويسبح عوض كل ركعة والمراد باقي الركعة أعني القراءة والركوع والسجود
وتوابعها سبحان الله والحمد لله ولا
إله إلا الله والله أكبر وهو أي هذا التسبيح يجزى عن جميع الأفعال والأذكار عدا النية
والتكبير وفي وجوب التشهد
والتسليم عند من أوجبه نظر ولا ريب أنه أحوط وقد صلى أمير المؤمنين عليه السلام
وأصحابه هذه الصلاة ليلة
الهرير الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولو أمن الخائف في الأثناء أي في أثناء الصلاة
أو خاف فيه انتقل في الحالين
إلى الواجب على تلك الحال فيتم الامن صلاته إن لم يكن مسافرا ويتم أفعالها إن كان
مؤميا ويقتصر الخائف بعد الامن
على ركعتين إن لم يكن قد ركع في الثالثة ويكملها بالايما لو اضطر إليه لوجود
المقتضى للجميع ولا فرق في اتمام الامن
بين أن يكون قد استدبر وعدمه خلافا للشيخ ولو صلى صلاة الخوف لظن العدو فظهر

الكذب أو ظهر الحائل بينهما
بحيث يمنع الهجوم أجزاءه وإن كان الوقت باقيا لامثاله المأمور به على وجهه فيخرج
عن العهدة نعم لو استند الجهل بالحال
إلى التقصير في الاطلاع لم يصح للتفريط وخائف السبع والسييل والعدو واللص ونحوها
يصلى صلاة الشدة إن اضطر
إليها فيقصر الكيفية والكمية لقول الباقر عليه السلام في رواية زرارة خائف اللص
والسبع يصلى صلاة الموافقة إيماء
على دابته ولو أمكن الصلاة بالأفعال إيماء وجب مقدما على صلاة الشدة والحق بمن
ذكر الأسير في أيدي المشركين
إذا خاف من إظهار الصلاة والمديون المعسر لو عجز عن إقامة البينة بالاعسار وخاف
الحبس فهرب والمدافع عن ماله
لاشترك الجميع في الخوف والحكم معلق عليه في الآية وهو يشعر بالعلية والتعليق
بالذين كفروا أغلبية وفيه نظر
ومنع في الذكرى من قصر الأسير في تلك الحالة مع عدم السفر ولا إشكال في جواز
الايماء في الجميع مع الحاجة إليه والموتحل
والغريق يصليان بحسب الامكان ويجوز لهما الصلاة بالايماء مع العجز عن استيفاء
الأفعال ولا يقصران العدد إلا في
سفر أو خوف الاختصاص قصر الكمية بهما بخلاف الكيفية قال في الذكرى نعم لو
خاف من اتمام الصلاة استيلاء الغرق
ورجا عند قصر العدد سلامته وضاق الوقت فالظاهر أنه يقصر العدد أيضا وهو حسن
حيث أنه يجوز له الترك فقصر العدد
أولى لكن في سقوط القضاء بذلك نظر لعدم النص على جواز القصر هنا ووجه السقوط
حصول الخوف في الجملة كما مر والحاصل
أن غلبة مطلق الخوف يوجب تطرق القصر إلى كل خائف ووجهه غير واضح إذ لا
دليل عليه والوقوف مع
المنصوص عليه
بالقصر أوضح
المقصد الرابع في صلاة السفر أعلم أن من الأحكام الشرعية ما يشترك فيه الحضر
والسفر وهو كثير

كوجوب الطهارة والصلاة والزكاة والحج ومن الرخص إباحة الميتة عند المخمصة
وشرب الخمر لا ساعة اللقمة ومنها ما يختص
بمطلق السفر كصلاة النافلة على الراحلة وماشيا إن سمي مطلق المشي سفرا ومنها ما
يختص بالسفر الطويل كترك الجمعة
والجمع بين الصلاتين وسقوط نافلة الظهرين اجماعا والوتيرة على المشهور والافطار
من الصوم وقصر الصلاة الرباعية
في غير الخوف وهذا الفرد هو موضع البحث هنا وقد تبين بذلك فساد ما قيل أن قصر
الصلاة مختص بالسفر الطويل اللهم
إلا أن يشترط في الخوف السفر وقد تقدم الكلام فيه كما ضعف قوله أن من خواص
مطلق السفر الصلاة إلى غير القبلة مع
الضرورة فإن ذلك غير مختص بالسفر أيضا وقد أشار إلى المقصود بالذات بقوله يجب
التقصير في الصلاة الرباعية خاصة
بإسقاط الركعتين الأخيرتين منها خاصة دون الثنائية والثلاثية بالاجماع وقول أبي عبد
الله عليه السلام الصلاة
في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب ثلث ركعات
وإنما يجب التقصير بستة شروط
أ السفر إلى المسافة
وهي ثمانية فراسخ كل فرسخ ثلاثة أميال كل ميل أربعة آلاف ذراع كل ذراع أربع
وعشرون إصبعًا كل إصبع
سبع شعيرات متلاصقات بالسطح الأكبر وقيل ست ولعل الاختلاف بسبب اختلافها
عرض كل شعيرة سبع شعيرات
من أوسط شعر البرذون وقد ورد تقدير المسافة بثمانية فراسخ معللا في خبر الفضل بن
شاذان عن الرضا عليه السلام
قال إنما وجب التقصير في ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا أكثر لأن ثمانية فراسخ
مسيرة يوم للعامة والقوافل والأثقال
ولو لم يجب في مسير يوم لم يجب في مسير سنة لأن كل يوم يكون بعد هذا اليوم
فإنما هو نظير هذا اليوم فلو لم يجب في هذا
اليوم لم يجب في نظيره وقد علم من ذلك أن المسافة مسير يوم بسير الأثقال ولما كان
ذلك يختلف باختلاف الأرض
والأزمنة والسير حمل على الوسط في الثلاثة فيعتبر في من الحيوان مسير الإبل لأنها
الغالب في القوافل روى ابن بابويه في الفقيه
عن الرضا عليه السلام في حديث أنه قال كان أبي عليه السلام يقول إن التقصير لم
يوضع على البغلة السفواء والدابة

الناجية إنما وضع على سير القطار قال الجوهري بغلة سفواء خفيفة سريعة وسفا يسفو
سفوا أسرع في المشي وعلى
هذا فيكفي السير عن التقدير وإن اتفق قصوره عنه في نفس الامر عملا بظاهر الاخبار
نعم لو اعتبرها بالتقدير فإن
وافق السير فواضح وإن اختلفا أمكن الاجتزاء بكل واحد منهما لدلالة النص عليهما
وتقديم السير لان دلالة النص
عليه أقوى إذ ليس لاعتبارها بالأذرع على الوجه المذكور نص صريح بل ربما اختلف
فيه الاخبار وكلام الأصحاب وقد صنف
السيد السعيد جمال الدين أحمد بن طوس كتابا مفردا في تقدير الفراسخ وحاصله لا
يوافق المشهور ولأن الأصل الذي
اعتمد عليه المصنف وجماعة في تقدير الفراسخ يرجع إلى اليوم لأنه استدل عليه في
التذكرة بأن المسافة تعتبر بمسير يوم للإبل
السير العام وهو يناسب ذلك قال وكذا الوضع اللغوي وهو مد البصر من الأرض ويظهر
من الذكرى تقديم التقدير ولعله
لأنه تحقيق والآخر تقريب ومبدأ التقدير من آخر العمارة في البلد المعتدل فما دون
ومن آخر محلته في البلد المتسع والمرجع
في ذلك إلى العرف ويتعين في التقصير أحد الامرين المسافة المذكورة أو أربعة فراسخ
لمن رجع إلى محله من يومه لرواية
محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام إذا ذهب بريدا ورجع بريدا فقد شغل يومه وقول
الصادق عليه السلام يريد
ذاهبا وبريدا جائيا ولوجود المشقة التي هي حكمة الترخص والظاهر أن اليوم هنا اسم
ليل والنهار فيكفي عوده في
ليلته خاصة أو وقوعهما في يومه وليلته مع قصده ويدخل في الحكم قصد ما فوق
الأربعة دون ما قصر عنها
وإن كرره أزيد من مسافة ولم يبلغ في العود حدود وطنه وهذا الحكم أعني إلحاق
قاصد أربعة فراسخ على هذا الوجه
بقاصد الثمانية في تحتم القصر هو المشهور بين المتأخرين ومستنده ما مر وإن فيه
جمعا بين الاخبار فإن في بعضها

الاكتفاء بقصد أربعة مطلقا فتحمل على مرید الرجوع ليومه كما في خبر محمد بن مسلم ولاطلاق هذه الأخبار وصحة بعضها
واعتبار سند الباقية ذهب جماعة من علمائنا كابني بابويه والمفيد وسالار إلى التخيير في القصر والاتمام لقاصد الأربعة إذا
لم يرد الرجوع ليومه ووافقهم الشيخ في قصر الصلاة خاصة ويدفع ما تقدم من الجمع أنه في جملة منها أمر أهل مكة
بالقصر في خروجهم إلى عرفات وفي بعضها ويلهم أو ويحهم وأي سفر أشد منه مع أن الخروج إلى عرفة للحج يستلزم عدم
العود إلى مكة ليومه فلذلك جمعوا بينها وبين ما تقدم من اعتبار الثمانية بالتخيير ورده المصنف بأن في بعضها تصريحاً
بتحتم القصر كخبر معوية بن عمار الصحيح عن الصادق عليه السلام الذي فيه ويلهم إلى آخره فكان الجمع بحملها على العائد ليومه
أولى ويشكل بما قلناه من عدم عود أهل عرفة ليومهم والأخبار صحيحة لا ينبغي إطراحها وجاز حينئذ حمل النكير بالويل على
إنكارهم أصل القصر مع ثبوت شرعيته كما قال في الخبر إن النبي صلى الله عليه وآله كان يقصر إذا خرج إلى عرفة أو يقال
إن القصر أفضل من التمام فكان الإنكار لذلك وهو متوجه وللشيخ قول آخر بالتخيير لو قصد أربعة فراسخ وأراد
الرجوع ليومه جمعا بين الأخبار أيضا وقواه الشهيد في الذكرى لكثرة الأخبار الصحيحة بالتحديد بأربعة فراسخ
فلا
أقل من الجواز ويشكل بما مر من عدم اقتضائها العود بل منافاة بعضها له فكان التخيير مطلقا أوجه وأدخل في
الجمع مع إن القائل به أكثر ولو جهل المسافر قدر مقصده وشك هل بلغ المسافة أم لا والحال أنه لا بينة هناك
تشهد بأنه بلغ المسافة أتم لأصالة عدم البلوغ واستمرار الاتمام وعدم عروض ما يزيله ويفتح المسألة يتم بمباحث
أ اطلاق الشك ووجوب الاستمرار معه على التمام في كلامهم مطلق يشمل من يقدر معه على الاعتبار وغيره ومقتضاه
أنه لا يجب الاعتبار بل يبقى على التمام إلى أن يتحقق ووجه العمل بالأصول المتقدمة وينضم إليها أصالة براءة الذمة
من وجوب التقدير ويحتمل الوجوب حيث يمكن لتوقف اليقين بفعل الواجب عليه وعلى الأول لو سار إلى المقصد مع

جهله ببلوغه يوما معتدلا بشروطه فظهر في آخر النهار أنه مسافة بعد أن صلى الظهرين
قصر العشاء ولو ظهرت المسافة
في اليوم الثاني قصر حينئذ وكان ما فعله صحيحا لامتناله الأمر المقتضى للاجزاء ولو
دخل وقت المقصورة ولما يصلها ثم
تبينت المسافة قصر هنا قطعاً وإن كان قد مضى حالة الجهل بها مقدار الصلاة ولا
يتأتى هنا الخلاف الآتي في اختلاف
حالتى الوقت بالاتمام والقصر لأن تبين المسافة هنا كاشف عن المخاطبة بالقصر في
نفس الأمر غاية أنه معذور
لجهله ب إطلاق الجهل يشمل ما لو شك في المسافة وما لو ظن عدم بلوغها أو ظن
البلوغ فيجب الاتمام في الحالتين
للأصل مع احتمال العمل بالظن القوي لأنه مناط العمل في كثير من العبادات ج المراد
بالبينة هنا العدلان
كما هو الظاهر منه عند الاطلاق في نظائره هذه المواضع فلا مدخل في ذلك لشهادة
النساء منفردات ومنضمات
ولا بشهادة العدل الواحد مع احتمال جعله لذلك من باب الرواية لا من باب الشهادة
والظاهر أن الشيعاء المتأخمين للعلم بمنزلة البينة
بل ربما كان أقوى فيجوز التعويل عليه عند الجهل مع احتمال العدم وقوفا فيما خالف
الأصل على المتيقن د
لا يشترط في البينة هنا أن يشهد عند الحاكم ويحكم بشهادتها بل يكفي في جواز
العمل بقولها سماع المكلف وإن كان
حكم البينة من وظائف الحاكم ومثله البينة بالهلال بالنسبة إلى الصوم والافطار والبينة
بطلوع الفجر ودخول
الليل حيث لا طريق له إلى العلم وأشبه ذلك وهذا المحل من المواضع المشككة في
كلامهم والضابط للفرق بين المقامين
لا يخلو من خفاءه لو علم في أثناء السفر المسافة قصر حينئذ لكن هل يشترط كون ما
بقي مسافة أو يكفي كون الجميع مسافة
يحتمل الأول لعدم قصد المسافة فيما سبق وهو أحد الشروط فيكون بمنزلة المتردد في
السفر إلى المسافة كطالب الأفق

ويضعف بأن المقصد معلوم وإنما المجهول قدره فإذا علم في الأثناء كشف عن كونه قد قصد المسافة ابتداءً فيثبت القصر حينئذ مع بلوغ الجميع وإن قصر الباقي عن مسافة وهو أقوى ومثله ما لو سافر الصبي إلى مسافة فبلغ في أثناءها أما المجنون فإن تحقق منه قصد كان كذلك وإلا فلا ولو تعارضت عنده البيئتان في بلوغ المسافة وعدمها ففي ترجيح أيهما وجهان أحدهما تقديم بينة النفي لموافقته للأصل من عدم البلوغ وبقاء الصلاة على التمام والآخر تقديم بينة الإثبات لأن شهادة النفي غير مسموعة ولجواز بناء النافية على الأصل بخلاف المثبتة فإن طريقها لا يكون إلا بالاعتبار الموجب له بأحد وجوهه وهذا يتم مع إطلاق البيئتين أما لو كان النفي متضمناً للإثبات كدعوى الاعتبار وتبين القصور انتفى الوجهان الموجبان لترجيح الإثبات وتحقق التعارض ولكن أطلق المصنف تقديم بينة الإثبات وكذلك الشهيد رحمه الله ويمكن تنزيله على الإطلاق كما يظهر من تعليلهم إما مع تحقق التعارض كما مثلناه فيمكن القول بإطراحهما والرجوع إلى الأصل وهو التمام أو مراعاة الاحتياط لاستحالة الترجيح من غير مرجح ولو تعارض البيئتان والشياع فإن أفاد الشياع العلم قدم وإن تاخمه خاصة ففي ترجيحه احتمال ويمكن مساواتهما للبيئتين أما خبر الواحد فإنهما مقدمان عليه ولو قلنا بجواز العمل به هذا كله بالنسبة إلى الخارج عن البيئتين أما نفس البيئتين فلكل حكم ما تعتقده فيقصر المثبت ويتم النافي وفي جواز اقتداء أحدهما بالآخر وجهان من حكم كل منهما بخطأ الآخر ظاهراً ومن إمكان بنائهما على وجه لا يتحقق معه الخطأ ورجح الشهيد في الذكرى جواز الاقتداء وهو قوى الشرط ب القصد إليها أي إلى المسافة بأن يربط قصده بمقصد يعلم بلوغه المسافة وإنما اعتبر ذلك لأن الشرط لما كانت المسافة وهي لا تتحقق إلا بقصدها أو بلوغها اعتبر في الحكم بالانتقال عن حكم الأصل في العبادة أحد الأمرين إما قصدها أو الوصول إليها فالهائم وهو الذي لا يدري أين يتوجه وليس له مقصد خاص يبلغ المسافة وطالب الأبق الذي في نفسه العود متى وجدته لا يقصران وإن زاد سفرهما على مسافة لفقد الشرط ومثلهما مستقبل

المسافر إذا جوز الظفر به قيل
المسافة وقد روى صفوان عن الرضا عليه السلام عن الرجل خرج من بغداد يريد أن
يلحق رجلا على رأس ميل فلم يزل
يتبعه حتى بلغ النهروان قال لا يقصر ولا يفطر لأنه لم يرد السفر ثمانية فراسخ وإنما
خرج ليلتحق بأخيه فتمادى به
السير والظاهر أن المعبر قصد المسافة وإن لم تكن شخصية فلو نوى السفر إلى أحد
البلدين أو البلدان كفى
كما لو قصد بلدا معينا على رأس مسافة وشك أو تردد في الزيادة عليها لكن يشترط في
القصد المشترك اتحاد أصل
الطريق الخارجة من بلده ليتحقق الخروج إلى المسافة ويتفرع على ذلك ما لو قصد
مسافة معينة فسلك بعضها
ثم رجع إلى قصد موضع آخر بحيث تكون نهايته مع ما مضى مسافة فإنه يبقى على
القصر لصدق السفر إلى المسافة المقصودة
في الجملة وإن تغير شخصها مع احتمال زوال الترخيص أن يرجع لبطلان المسافة
الأولى بالرجوع عنها وعدم بلوغ
المقصد الثاني مسافة ولا فرق في اشتراط قصد المسافة بين التابع والمتبوع فالزوجة
والعبد والوالد إن عرفوا مقصد
الزوج والسيد والوالد وقصدوه ترخصوا وإلا فلا ولو جوزت الزوجة الطلاق والعبد
العنق وعزما على الرجوع
متى حصلا فلا ترخص عند المصنف مطلقا وقيده الشهيد بحصول أمانة لذلك ولا بنيا
على بقاء الاستيلاء وعدم
دفعه بالاحتمال البعيد وهو حسن ويقرب منهم الأسير في أيدي المشركين والمأخوذ
ظلما فإنهما متى علما مقصد المتبوع
وقصداه ولو بغلبة الظن على بقاء الاستيلاء قصرا مع بلوغ المسافة وإن جهلا مقصدهم
أو احتملا الخلاص احتمالا
قريبا أما وطالب الآبق ومتلقى المسافر إلى بلد معين إن علما البلوغ إليه فظاهر ولو
غلب على ظنهما ذلك أو احتملا

لقاء قبله ففي قصرها احتمال ومقتضى ما تقدم القصر ويظهر من الأصحاب التمام متى
جوز الرجوع قبله وعلي كل
حال فالهائم وطالب الأبق يقصران في الرجوع مع البلوغ للمسافة لوجود المقتضى
وكذا لو تجدد قصد المسافة في
الأثناء ولا يبنى على ما تقدم فلو عزم غير القاصد في الأثناء على الوصول إلى موضع
معين لا يبلغ من موضع القصد مسافة
ثم يرجع بعده إلى وطنه أتم ذهابا وفي ذلك الموضع وتوقف الحكم بالقصر على العود
كما لو لم يقصد أصلا ولا يضم ما تجدد
قصده إلى العود وإن اتصل به لأن كل واحد من الذهاب والعود له حكم بانفراده لا
يضم أحدهما إلى الآخر - ج -

- ج - عدم
قطع السفر ويحصل بأمرين بنية الإقامة عشرة أيام فما زاد عنها في الأثناء أي أثناء السفر
سواء وقع ذلك قبل بلوغ
المسافة أم بعده فإنه يتم بعد ذلك وهو موضع وفاق والنصوص في ذلك متطافرة عن
علي وأهل بيته عليهم السلام فمنها
رواية زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت أرأيت من قدم بلدة إلى
متى ينبغي له أن يكون مقصرا ومتى ينبغي
له أن يتم فقال إذا دخلت أرضا فأيقنت إن لك بها مقام عشرة أيام فأتم الصلاة
وإن لم تدر ما مقامك بها تقول غدا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك وبين أن يمضي
شهر فإذا تم لك شهر فأتم
الصلاة وإن أردت أن تخرج من ساعتك وقد علم من الخبر أنه لا فرق في موضع
الإقامة بين كونه بلد أو قرية
أو حلة أو بادية ولا بين العازم على السفر بعد المقام وغيره والمراد بنية الإقامة تحقق
المقام في نفسه كما يقتضيه
الخبر فيدخل فيه من نوى الإقامة اقتراحا ومن أوقفها على قضاء حاجة يتوقف انقضاؤها
عليها ومثله ما لو علق النية
على شرط كلقاء رجل ورواج سوق فحصل الشرط ومقتضى العشرة أن تكون كاملة
فإن كانت النية في أول اليوم فظاهر
وإلا فالظاهر التلفيق من الحادي عشر بقدر ما فات من الأول ولا فرق في ذلك بين
يومي الدخول والخروج وغيرهما
فيحتسب ما حصل فيه المقام منهما من العدد واستشكل المصنف في التذكرة والنهاية
احتسابها من العدد من حيث أنهما من تنمة
السفر وبدايته لاشتغاله في الأول بأسباب الإقامة وفي الأخير بالسفر ومن صدق الإقامة

في اليومين واحتمل التلفيق كما
اخترناه أو بوصوله بلدا له فيه ملك استوطنه ستة أشهر فصاعدا فيتم حينئذ وإن كان
جازما على السفر قبل تخلل عشرة للاجماع
ولقول الرضا عليه السلام في رواية محمد بن بزيع وقد سأله عن الاستيطان فقال أن
يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة
أشهر وروى عمار عن الصادق عليه السلام لا يتم ولو لم يكن له إلا نخلة واحدة وفي
حكمه اتخاذ البلد دار إقامة على الدوام كما ذكره
المصنف وكثير من الأصحاب ويمكن الاستدلال عليه بالخبر السابق لصدق اسم المنزل
عليه واللام كما يدل على الملك يدل على
الاختصاص بل هي فيه أظهر وحينئذ فيشترط فيه الاستيطان ستة أشهر كالمملك وكذا لو
اتخذ بلدانا للإقامة على التناوب
دائما وقد صرح المصنف والشهيد رحمه الله وغيرهما باشتراط نية الدوام مع عدم
المملك ولا معدل عنه إلا أن الدلالة عليه
غير واضحة ويشترط في الستة الصلاة فيه تماما بنية الإقامة لأنه المفهوم من الإقامة فلا
يكفي مطلق الإقامة وإلا التمام
بسبب كثرة السفر أو المعصية أو شرف البقعة نعم لا يضر مجامعتها لها وإن تعددت
الأسباب الحصول المقتضى ولا يشترط
فيها التوالي للعموم ولا كون السكنى في المملك ولا كونه له صلاحية السكنى لحديث
النخلة فيكفي سكنى بلد لا يخرج عن حدوده
الشرعية وهي مبدأ الخفاء ويشترط كون الاستيطان بعد المملك لأنه المفهوم منه ودوام
المملك فلو خرج عنه زال الحكم بخلاف ما
لو أجره أو رهنه أو أعاده أو غصب منه ولو تعددت كفى استيطان الأول منها ومملك
الرقبة فلا تكفي الإجارة ومملك المنفعة
بوصية وغيرها ولا الوقوف العامة مع دخوله في مقتضاها نعم يكفي الخاص بناء على
انتقال المملك فيه إلى الموقوف
عليه ولو تعددت الأملاك وخرج بعضها عن ملكه اشترط اتصاف الباقي بالوصف
والظاهر إن ملك مغرس الشجرة معها

غير شرط بل يكفي ملك أحدهما وفي الاكتفاء بملك بعض الشجرة وجه لصدق اسم الملك ووجه العدم التنصيص على الواحدة في مقام المبالغة فلو اكتفى بأقل منها لم يحصل الغرض ويشكل بأن المبالغة على حسب المقام وجاز اختلافها باختلافه وقد وقع مثله في قوله صلى الله عليه وآله تصدقوا ولو بصاع ولو بنصف صاع وفي لفظ آخر ولو بتمرة وفي آخر ولو بشق تمره واعلم إن الشهر حقيقة في العدة التي بين الهالين ويطلق على ثلثين يوما عند تعذر المعنى الأول وحينئذ فإن تحقق التوالي في الستة أو بعضها بحيث تصدق العدة الهلالية كفت وإن اتفق نقص الشهر عن ثلثين وإن تفرقت على وجه لا يتحقق فيه ذلك اعتبر الشهر ثلثين يوما ولو توالى وكان ابتداءها في أثناء الشهر الهلالي ففي احتساب الجميع ثلثين ثلثين أو احتساب إكمال الأول خاصة بعد انقضاء الخمسة وجهان أجودهما الثاني وكذا القول في غيره من الآجال وغيرها ولا فرق في انقطاع السفر في محل ينوي فيه إقامة العشرة بين أن ينويها بعد وصوله إليه أو عنده أو قبله ففي الأولين لا يعتبر المسافة بينه وبين موطنه بل يقصر في الطريق وإن قل ويتم عند نية إقامة العشرة حيث وقعت بعد تجاوز حدود وطنه ولو كان في نيته الإقامة في ابتداء السفر اعتبرت المسافة بين موطنه وموضع الإقامة كما تعتبر بينه وبين الموطن الآخر أو الذي له فيه ملك فلو كان بين مخرجه وموطنه أو ما أي الموضع الذي نوى الإقامة فيه مسافة قصر في الطريق خاصة وأتم في الموطن وموضع الإقامة وإلا أي وإن لم يكن بين مخرجه وموطنه أو ما نوى فيه الإقامة مسافة أتم فيه أي في الموطن أو موضع الإقامة ووجد الضمير باعتبار عودة إلى كل واحد منهما على البدل أيضا أي كما يتم في الطريق لأن المقصد وإن كان يبلغ المسافة إلا أنه بسبب اعتراض أحدهما ينقطع اتصال سفره فيصير في قوة المتعدد ولو كان له عدة مواطن في طريقه أو نوى إقامة العشرة في عدة مواضع كذلك أتم فيها أي في المواطن وكذا في المواضع التي نوى فيها الإقامة واعتبرت المسافة بين كل موطنين فيقصر في الطريق مع بلوغ الحد في طريقه وهو المسافة خاصة أي دون الموطن و

الطريق التي لا تبلغ الحد ولو اختلفت الطريق بين المواطن وإليها فلكل واحدة حكم نفسها وكما تعتبر المسافة بين كل مواطنين كذلك تعتبر بين الأخير ومنتهى المقصد فإن لم يبلغها أتم من الأخير إلى المنتهى وإن عزم على العود على غير تلك الطريق لان لكل واحد من الإياب والذهاب حكما برأسه وقد ذكره المصنف في غير هذا الكتاب وكذا القول فيما بين منتهى المقصد وموضع مقام العشرة ولا فرق في ذلك بين ما نوى الإقامة فيه أو قبله واعلم أن منتهى السفر بين المواطنين على تقدير بلوغ الطريق المسافة هو حدود الوطن الذي يصل إليه وهو موضع سماع الأذان وروية الجدار كما يأتي وكذا مبدأ السفر عند الخروج منه إلى الوطن الاخر وهذا لا إشكال فيه إنما الكلام في أن موضع نية الإقامة مع تقدمها عليه هل يلحق بالوطن فينقطع السفر بما ينقطع به في الوطن فإنه يحتمل قويا فيه ذلك أيضا لصيرورته بحكم بلده في وجوب الاتمام فيه واشتراط المسافة في القصر بعد الخروج منه ولأن تلك الحدود في حكم البلد بل هي العلة في قطع السفر وعدم ابتدائه في الخروج بالنسبة إلى البلد ويحتمل العدم لتعليق الحكم في النصوص على السفر وهو شامل لهذه المواضع فأخراجها على خلاف الأصل في البلد لا يوجب التعدية وهو في حال الدخول مسافر فيستصحب حكمه حتى يخرج عنه اسم السفر ومما يضعف كونها بحكم بلده من كل وجه أنه لو رجع فيها عن نية الإقامة قبل الصلاة تماما أو ما في حكمها يرجع إلى القصر وإن أقام فيها أياما وسأوت غيرها من مواضع الغربية بخلاف البلد فدل ذلك على أن مجرد نية الإقامة فيها قبل الوصول إليها لا يصيرها في حكم البلد مطلقا نعم يتوجه ذلك في الخروج منها بعد الصلاة تماما لصيرورتها الآن في حكم البلد بكل وجه فالوجهان في حالة الدخول والخروج غير متساويين في القوة والضعف الشرط د كون السفر سائغا واجبا كان أو ندبا أو

مباحا أو مكروها فلا يترخص العاصي بسفره وهو من كان غاية سفره هي المعصية
كتابع الجاير وقاطع الطريق والباغي
والتاجر في المحرمات والساعي على ضرر يقوم من المسلمين بل المحترمين وإن كانوا
كفاراً ومنه العبد المسافر لأجل الإباق و
الزوجة الخارجة لأجل النشوز أو كانت المعصية جزءاً من الغاية كما لو قصد مع ما
ذكر التجارة أو غيرها وقد عد الأصحاب من
العاصي بسفره مطلق الأبق والناشز وتارك الجمعة بعد وجوبها ووقوف عرفة كذلك
والفار من الزحف ومن سلك طريقاً
مخوفاً يغلب معه ظن التلف على النفس أو على ماله المحجف وإدخال هذه الافراد
يقتضى المنع من ترخص كل تارك للواجب بسفره
لاشتراكهما في العلة الموجبة لعدم الترخص إذ الغاية مباحة فإنه المفروض وإنما عرض
العصيان بسبب ترك الواجب فلا فرق حينئذ
بين استلزام سفر التجارة ترك صلاة الجمعة ونحوها وبين استلزامه ترك غيرها كتعلم
العلم الواجب عينا أو كفاية بل الامر
في هذا الوجوب أقوى وهذا يقتضى عدم تحقق الترخص إلا لأوحدى الناس لكن
الموجود من النصوص في ذلك لا يدل على
إدخال هذا القسم ولا على مطلق العاصي وإنما دلت على السفر الذي غايته المعصية
كرواية حماد بن عثمان عن الصادق
عليه السلام الباغي والعادي ليس لهما أن يقصرا الصلاة ورواية زرارة في المتصيد لهوا
وبطرا ورواية إسماعيل بن أبي زياد
عنه عليه السلام سبعة لا يقصرون وعد منهم الرجل يريد بصيده لهو الدنيا والمحارب
الذي يقطع السبيل وفي رواية عمار
بن مروان عنه عليه السلام عدم تقصير العاصي لله ولرسوله كطالب الشحناء والسعاية
في ضرر على قوم من المسلمين وهذا
الحديث وإن كان صدره يدل على مطلق المعصية لكن عجزه يخص ذلك بما كانت
غايته المعصية كما في غيره وبالجملة فاللزام
مما عده الأصحاب من عموم الافراد المنع لكل عاص بترك واجب بفوت بسبب السفر
ومن جملة تارك التعلم لكن في إدخاله
نظر لعدم دلالة النصوص على العموم واحترزنا بالعاصي بسفره عن العاصي فيه كما لو
كان يشرب الخمر في طريق سفر غايته
الطاعة ويزني فإنه باق على الرخصة ولو رجع العاصي عن نيته في أثناء السفر اعتبرت
المسافة حينئذ فإن
قصر الباقي منه

بقي على التمام ولو انعكس الفرض انقطع ترخصه حين النية ولو عاد إلى الطاعة ففي
اشتراط كون الباقي مسافة في العود
إلى القصر أو البناء على ما سبق وجهان من بطلان الماضي بتوسط نية المعصية ومن إن
المانع كان هو المعصية وقد
زالت وهو الذي اختاره في الذكرى وينبغي أن يكون ذلك مع بلوغ ما مضى من سفر
الطاعة وما بقي مسافة أما لو لم
يتم إلا بالجزء الذاهب في المعصية أشكل الفرق بينه وبين الراجع إلى الطاعة بعد إن
كان قد سافر إلى المعصية ابتداء وقد
وافق فيها على اشتراط كون الباقي مسافة وهذا هو الظاهر من التذكرة مع استشكاله
الحكم فيها ويقرب من ذلك ما لو
رجع عن السفر في أثناء المسافة ثم عاد إليه ولا يبلغ باقيه مسافة وقد قرب الشهيد في
البيان العود إلى القصر اكتفاء بالتلفيق
مما مضى والحكم فيه أشكل مما هنا أما لو فرض عدوله في أثناء المسافة إلى غير
المقصد ورجوعه عنه اتجه الضم بناء على ما تقدم
من أن الاعتبار بقصد المسافة النوعية لا الشخصية وهي حاصلة هنا مع احتمال التمام
لبطلان القصد الأول وعدم بلوغ
المقصد الثاني وكيف كان فهو أولى بالقصر من الأولين والصائد للهو عاص كما مر
بخلاف الصائد لقوته وقوت عياله
فإنه يقصر الصلاة والصوم إجماعاً والصائد للتجارة يقصر في صلاته وصومه على رأى
لوجود المقتضى وهو السفر إلى المسافة
مع كونه غير معصية وانتفاء المانع إذ ليس إلا قصد التجارة وهو أمر سائغ كالسفر
للتجارة في غير الصيد فإنه غير مانع إجماعاً
ولعموم الآية والاحبار ونبه بالرأي على خلاف جماعة من الأصحاب منهم الشيخان
حيث أوجبا إتمام الصلاة بل ادعى عليه ابن
إدريس الإجماع مستندين في ذلك إلى أخبار ضعيفة مع عدم دلالتها على المطلوب
صريحاً وقد روى معاوية بن وهب في الصحيح
عن الصادق عليه السلام هما واحد إذا قصرت أفطرت وإذا أفطرت قصرت حكم عليه
باتحاد الحكم فيهما وفي إذا معنى الشرط

فيعم وفي صحيحة عبد الله عنه عليه السلام في الصيد أن كان يدور حوله فلا يقصر
وإن كان تجاوز الوقت فليقصر وترك الاستفصال
دليل العموم الشرط
ه عدم زيادة السفر على الحضر كالمكاري بضم الميم وتخفيف الياء وهو الذي يكرى
دابته لغيره ويذهب
معها أي المعد نفسه لذلك فهو لا يقيم ببلد غالبا بل الغالب عليه السفر والملاح
بالتشديد وهو صاحب السفينة
وطالب القطر والنبت كالبدوي وطالب الأسواق وهو التاجر الذي يدور في تجارته من
سوق إلى سوق ومثله الذي يتكرر
إلى السوق الواحد مرارا من غير إقامة والبريد وهو الرسول المعد للرسالة والضابط أن لا
يقيم المسافر في بلده عشرة أيام
ومستند ذلك أخبار كثيرة عن الصادقين عليهما السلام كصحيحة زرارة عن الباقر عليه
السلام أربعة قد يجب عليهم التمام
في سفر كانوا أو حضر المكاري والكري والراعي والاشتقان لأنه عملهم وروى محمد
بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام
ليس على الملاحين في سفينتهم تقصير ولا على المكارين ولا على الحمالين وروى
إسماعيل بن زياد عن الصادق عليه السلام عن أبيه
عليهما السلام قال سبعة لا يقصرون الصلاة الجابي الذي يدور في جبايته والأمير الذي
يدور في إمارته والتاجر الذي يدور
في تجارته من سوق إلى سوق والراعي والبدوي الذي يطلب مواضع القطر ومنبت
الشجر الحديد وتسمية هذا النوع
زائد السفر وكثير السفر حقيقة شرعية بالشرائط المذكورة وآية الحقيقة فيه مبادرة ذهن
أهل هذا العرف
عند إطلاق اللفظ إلى من اتصف بالشروط المذكورة فلا يرد عليه ما أورد المحقق في
المعتبر من انتقاضه بمقيم عشرة في
بلد ومسافر عشرين فإنه يصدق عليه زيادة السفر على الحضر مع أن فرضه القصر
إجماعا قال بل الأولى أن يقال أن
لا يكون ممن يلزمه الاتمام سفرا كما تضمنته الروايات السابقة وما ذكره من الأولوية
غير ظاهر لعدم انحصار المتم
سفرا في من ذكر فلا تكون العبارة مفيدة للمقصود فإن العاصي بسفره وطالب الأبق مع
تماديه في السفر وكل من
لو يقصد المسافة مع وصوله إليها أو قبل وصوله يصدق عليه أنه متم سفرا وليس
مقصودا هنا إذا تقرر ذلك فالمعتبر

في لحوق الحكم هنا صدق اسم من ذكر في هذه الروايات على من سافر وكذا من في معانهم إذ ليس في الاخبار تحديد بسفرات معينة بل الحكم معلق على الوصف فيثبت معه كيف ما حصل وهو يتحقق في السفارة الثالثة التي لا يتخلل بينها إقامة العشرة قطعا ولو صدق بأقل من ثلث ثبت الحكم أيضا وفصل ابن إدريس بعد أن ردها إلى العرف فاعتبر الثلاثة في غير المكاري والملاح والتاجر والأمير وحكم فيهم بالاتمام بمجرد السفر محتجا بأن صنعتهم تقوم مقام من لا صنعة له ممن سفره أكثر من حضره واستقرب المصنف في المختلف ثبوت الحكم بالمرتين مطلقا فيخرج في الثالثة متما وهو الظاهر من عبارته هنا وفي أكثر كتبه كما يرشد إليه قوله والضابط أن لا يقيم في بلده عشرة أيام فإن من سافر مرة ولم يقيم في بلده بعدها عشرة ثم سافر يصدق عليه ذلك وحيث لا دلالة في النصوص على اعتبار عدد معين بل صدق الاسم توجه الاكتفاء بسفرتين خصوصا لمتخذه صنعة لكن توقف الاتمام على الخروج إلى الثالثة أوضح خصوصا على ما اشتهر من أن العلة الموجبة لذلك هي كثرة السفر وهو الذي نقله العلامة قطب الدين الرازي عن المصنف والضابط حينئذ أن يسافر إلى مسافة ثلث مرات بحيث يتجدد حكم الاتمام بعد كل واحدة من الأوليين ولا يقيم عقيب واحدة منهما عشرة أيام في بلده مطلقا أو في غير بلده مع نية الإقامة فإنه يصير في الثالثة كثير السفر ويلزمه فيها الاتمام ويستمر متما إلى أن يقيم في بلده عشرة أو في غير بلده مع النية فإذا أقام ذلك انتفى عنه الوصف ورجع إلى التقصير في السفر وتوقف الحكم السابق على ثلاثة مستأنفة وهكذا وتتحقق تعدد السفرات بوصوله من كل سفرة إلى بلده أو ما في حكمه فإن ذلك انفصال بينها حسي وشرعي وهل تتحقق بالانفصال الشرعي خاصة كما لو تعددت مواطنه في السفارة المتصلة بحيث يكون بين

كل موطنين منها والاخر مسافة أو نوى الإقامة في أثناء المسافة عشرا ولما يتمها وجهان من تحقق الانفصال الشرعي وهو أقوى من الحسى في أمثال ذلك ومن ثم اشترطت المسافة ومن عدم صدق التعدد عرفا هذا كله إذا كان في نيته ابتداء تجاوز الوطنين وموضع الإقامةين أما لو عزم على الوطن الأول خاصة فلما وصل إليه عزم على الاخر فاحتسابها سفرتين أقوى وعلى التقديرين لا فرق بين كون السفر الثانية صوب المقصد أم لا ورجح الشهيد في الذكرى تعدد السفرات في صورة الإقامة وإن لم تكن الإمامة في نيته ابتداء وفصل في الوطن فأوجب التعدد مع تجدد قصد تجاوز الوطن بعد الوصول إليه والاتحاد مع قصد التجاوز ابتداء وهو حسن والفرق بين موضع الإقامة والوطن إن نية الإقامة تقطع السفر حسا وشرعا والخروج بعد ذلك سفرة جديدة بخلاف الوطن فإنه فاصل شرعا لا حسا ولو كان الخروج بعد أحد الامرين إلى وطنه الأول بمعنى العود إليه ففي احتسابه سفرة ثانية الوجهان وهل يشترط في فصل نية الإقامة الصلاة تماما أم يكفي مجرد النية يحتمل الأول لتوقف تمام الفصل عليه ومن ثم كان الرجوع عن نية الإقامة قبل الصلاة موجبا للعود إلى القصر وهو يدل على عدم تمامية السبب الموجب للقطع ولما تقدم من أن الفارق بينه وبين الوطن هو قطع السفر الحسى ولم يتحقق ووجه الثاني انتقال حكم السفر ومن ثم وجب الاتمام ما دام كذلك وللرجوع حكم آخر وحيث أسلفنا أن المعتبر صدق اسم الكثرة والمعنى الموجب كذلك فهو الحكم في هذه الموارد ولعل اعتبار الصلاة تماما أو ما في حكمها أقوى بقي ها هنا بحث وهو أن الأصحاب رضوان الله عليهم قد عدوا في كثير السفر البدوي الذي يطلب القطر والنبت والتاجر المنتقل من سوق إلى سوق وجملة ما تقدم استنادا إلى الروايات التي دلت عليه بل تلك الألفاظ المنقولة في عباراتهم هي لفظ الروايات وفي دلالتها على ذلك نظر بل الظاهر منها في كثير من هذه الافراد أن الموجب تمامهم ليس هو كثرة السفر بل ولا صدق أصل السفر وإنما هو عدم القصد إلى المسافة أو عدم صدق اسم المسافر عليه كما هو الظاهر من حال البدوي والراعي والأمير الذي يدور في إمارته من بلد إلى آخر والتاجر الذي يدور في

تجارته من سوق إلى سوق فإن هؤلاء لا يقصدون المسافة غالبا وإن اتفق لهم سلوكها والاخبار إنما دلت على أن هؤلاء فرضهم التمام والامر فيه كذلك لكن لا يتعين كونه لهذه العلة وإن أمكن في بعض أسفارهم حصولها مما يدل على أن حكم المذكورين في الخبر ليس على وتيرة واحدة إن الباقر عليه السلام عد من السبعة الذين لا يقصرون المتصيد لهوا والمحارب الذي يقطع السبيل مع أن المانع من قصر هذين هو المعصية لا الكثرة وروى محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال المكارى والجمال إذا جد بهما السير فليقصرا ومثله روى الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام وقد اختلف في تنزيلهما وعلى ما ذكرناه يمكن حمل الجد في السير على قصد المسافة قبل تحقق الكثرة بمعنى أن سفرهما وإن كان أو لا إلى مسافة غير مقصودة لا يقصران فإذا قصدا المسافة قصرا والجد كناية عن ذلك وحملهما المصنف في المختلف على أنهما إذا أقاما عشرة أيام قصرا ولا إشعار فيهما بذلك وحملهما الشهيد رحمه الله على ما لو أنشأ أحدهما سفرا غير صنعته كالتاجر يصير مكاريا أو ملاحا والبدوي يحج فإنهم يقصرون وفي دلالتهما على ذلك نظر وفي المصير إلى الحكم باحتمالهما ذلك إشكال لما قد عرفت من احتمال تنزيلهما على غير ذلك احتمالا راجحا أو مساويا ومع ذلك يسقط اعتبارهما في الدلالة على حكم مخالف للأصل الثابت بالدليل وهو التمام مع الكثرة وقد نزلهما الشيخ في التهذيب تبعا للكليني رحمهما الله على أن المراد بجد السير جعل المنزلين منزلا فيقصرون في الطريق ويتمون في المنزل ووجه مصيرهما إلى ذلك مع بعده في الظاهر حديث آخر روياه في ذلك عن الصادق عليه السلام أن الجمال والمكارى إذا جد بهما السير فليقصرا فيما بين المنزلين ويتما في المنزل وهذا الحمل وإن كان مخالفا

للقاعدة المعروفة من الحكم إلا أن الطريق إلى إثباتها بسبب الأحاديث المعتبرة سهل ولعل موجب الخروج عن حكم الإتمام هنا لزيادة المشقة بكثرة السير وخروجه عن العادة وعلى هذا التنزيل الحكم مختص بمن ذكر في الاخبار وهو الجمال و المكارى وقوفا فيما خالف الأصل على المتيقن مع احتمال العموم لوجود المقتضى وعلى ما احتملناه من التنزيل يسقط الاستدلال وإذا تحققت الكثرة لاحد هؤلاء استمر حكمها ما لم يقم في بلده عشرة أيام تامة سواء كانت بنية الإقامة أم لا أو في غير بلده مع النية فإن أقام أحدهم عشرة كذلك قصر وإلا أتم على المشهور بين الأصحاب وقد روى ذلك في المكارى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ومن ثم احتمل المحقق اختصاص الحكم بالمكارى وجعل الباقي مع تحقق الكثرة على التمام وإن أقاموا عشرة والمشهور التعميم إن لم يكن موضع وفاق فإن المحقق ذكر ذلك بطريق الاحتمال وهل يشترط في إقامة العشرة التالي أكثر الأصحاب على الاطلاق والظاهر أنه في إقامة بلده غير شرط لصدق اسم العشرة وأصالة البراءة فيلحق ما وقع منها في البلد نعم يشترط عدم تخلل المسافة إجماعا وقد صرح بهذا التفصيل جماعة منهم الشهيد رحمه الله وأما العشرة التي في غير بلده فيحتمل كونها كذلك لما ذكرناه من العلة ولما سيأتي من إن الخروج بعد الصلاة تماما إلى ما دون المسافة لا يؤثر في القصر بل يبقى على التمام فهو حينئذ كبلده نعم يأتي على ما يختاره المصنف من أن الخارج حينئذ يقصر ما لم يكن في نيته إقامة عشرة مستأنفة عدم التلفيق لان ذلك كالخروج إلى المسافة لتخلل ما يقطع الإقامة فيكون حكمه السفر إلى المسافة في انقطاع حكم السابق عليه إذا لم تكن عشرة وسيأتي بيان إن مطلق الخروج مع نية إقامة العشرة غير قاطع لحكم الإقامة فيضعف دليل عدم التلفيق لكنني لم أقف على مفت به من الأصحاب نعم نقله بعضهم عن المحقق الشيخ على رحمه الله وهو متوجه وحيث اشترط في إقامة العشرة في غير بلده نيته لم يؤثر وقوعها بنية مترددة وهو موضع وفاق لكن لو تردد كذلك ثلثين يوما هل تكون بحكم العشرة المنوية أم لا الذي صرح بن ابن فهد في المهذب بل جعله المشهور وقواه المحقق الشيخ على الأول وقطع الشهيد في

الدروس باشرط إقامة عشرة بعد الثلثين
وتبعه عليه في الموجز ولم أقف لغيرهم من ذلك على كلام نفى ولا إثبات وإن كان
الظاهر منهم عدم الاكتفاء بالتردد
ثلثين والصحيح في ذلك ما اختاره الشهيد رحمه الله لأصالة البقاء على حكم التمام
حتى يتحقق المزيل عنه ويوضح ذلك
ما قد عرفته من أن السفر الموجب للتقصير ينقطع بمجرد الوصول إلى بلد المسافر
ونيته إقامة عشرة في غير بلده وسيأتي
أنه ينقطع أيضا بمضي ثلثين يوما مترددا فيها وهذه الثلاثة موضع وفاق ويعلم منها أن
الثلثين المتردد فيها في
غير البلد بحكم نية الإقامة عشرا فيه وقد عرفت أيضا إن كثرة السفر إنما تنقطع بإقامة
عشرة في بلده أو في غير بلده
مع النية وأنه لا تكفي نية الإقامة بدون الإقامة بل لا ينقطع حكم الكثرة إلا بتمام العشرة
وعرفت أيضا إن التردد
ثلثين يوما في حكم نية إقامة العشرة لا في حكم إقامتها فيفتقر بعدها إلى إقامة عشرة
كما يفتقر إليها بعد نية الإقامة
عشرة وهذا واضح ووجه الاكتفاء بالثلثين صدق اسم العشرة وزيادة إذ ليس في الخبر
التصريح بكونها منوية وإنما
لم يكتف بالعشرة المترددة لا غير للاجماع على عدم اعتبار الشارع لها بل إنما علم
منه اعتبار الثلثين مع التردد فيختص
الحكم بها ولأن مضي الثلثين إذا كان شرطا في قطع حكم السفر وهو أضعف من
حكم كثرة السفر لما قد عرفته فلان يكون
مجموع الثلثين شرطا في قطع الكثرة ولا يكفي ما دونها أولى وجوابه يعلم مما قرناه
فإن مضي الثلثين كذلك بحكم نية
الإقامة عشرا في غير البلد وهي غير كافية في قطع كثرة السفر إجماعا فكذا يجب لما
هو بحكمها وإنما اقتضى كونها بحكم النية
الاكتفاء بعشرة أخرى بعدها وإلا كان من المحتمل أن يقال إن التردد لا يقطع كثرة
السفر وإن طال لعدم النص وأصالة

البقاء على حكم الكثرة بل هذا الاحتمال أوجه من احتمال الاكتفاء بالثلثين المتردد فيها فإن إلغاء المناسبة بين حكم السفر وكثرة السفر يقتضى الاكتفاء بمطلق العشرة إن عمل بمطلق الرواية ولم يقل به أحداً وتوقف حكم قطع الكثرة على الإقامة عشرة منوية ولا تقطعها بدونه ورعاية المناسبة تقتضي اشتراط العشرة بعد الثلثين فالقول بالاكتفاء بالثلثين المتردد فيها غير متجه فإن قيل لما علمنا اعتبار الثلثين المتردد فيها وترتيب حكم قطع السفر عليها وإقامتها مقام نية الإقامة اعتبرناها هنا مع صدق إقامة العشرة في الجملة بخلاف العشرة المتردد فيها فإن الشارع لم يعتبرها بحال قلنا إنما اعتبرها الشارع في حكم يكفي في اعتباره نية إقامة العشرة كما قد عرفت والامر في المتنازع ليس كذلك فإن نية إقامة العشرة غير كافية إجماعاً فكذا ما هو بحكمها ولا يلزم من اعتبار الشارع لها في حالة اعتبارها مطلقاً وإلا يقيم أحدهم عشرة على الوجه المتقدم أتم صلاته ليلاً وهي وصيامه نهاراً سواء لم يقيم أصلاً أو أقام دون الخمسة أو أقام خمسة على رأى مشهور لصدق اسم المسافر على من أقام دون العشرة فيلحقه الحكم وكقوله صلى الله عليه وآله هما سواء إذا أفطرت قصرت وإذا قصرت أفطرت ونبه بالرأى على خلاف الشيخ وجماعة حيث ذهبوا إلى أن من أقام خمسة فصاعداً إلى ما دون العشرة يقصر صلاة النهار ويتم الليل والصوم لرواية عبد الله بن سنان قال المكارى إن لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام أو أقل قصر في سفره بالنهار وأتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان وأجيب بأن الحديث متروك الظاهر لتضمنه ما دون الخمسة وهم لا يقولون بتأثير ما دونها وفيه نظر لأن الخبر إن صح لم يضر موضع الخلاف منه خروج جزء آخر عن صلاحية الاحتجاج والأصحاب قد احتجوا به على إن إقامة العشرة تقطع كثرة السفر واحتمال اختصاص الحكم بالمكارى إنما نشأ منه لأن البحث فيه عنه وحمله المصنف في المختلف على سقوط نافلة النهار ولا يخفى بعده ولضعف جوابه مال المحقق في المعتبر إلى العمل بمضمونه وموافقة الشيخ ونقل عن ابن الجنيد القول بالاكتفاء في التقصير بإقامة ما دون الخمسة كما دل عليه الخبر الشرط وخفاء

الجدران والأذان فلا
يترخص المسافر قبل ذلك على المشهور بين المتأخرين واعتبر أكثر المتقدمين أحد
الأميرين خفاء الجدران أو عدم سماع
الأذان وابن بابويه لم يعتبرهما معا واكتفى بمجرد الخروج من المنزل ووجه ما اختاره
المصنف من اعتبار الأمرين معا
صحيحة محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل يريد السفر فيخرج
متى يقصر قال إذا توارى من البيوت
وصحيحة عبد الله بن سنان عنه عليه السلام إذا كنت في الموضع الذي لا يسمع فيه
الأذان فقصر وإذا قدمت من سفرك
قبل ذلك والجمع بين الخبرين يحصل بالعمل بمدلولهما معا والمتقدمون جمعوا بينهما
بالتخيير وليس بواضح وعول
ابن بابويه على رواية مرسلة تدل على القصر إلى أن يعود إلى المنزل وهي مع ذلك
مجملة يجب حملها على المبين
والمعتبر
خفاء صورة الجدار لا شبهه وسماع صوت الأذان وإن لم يميز فصوله ويعتبر فيهما
الحاسة المعتدلة كما يعتبر الصوت
والبناء المعتدلان فلا عبرة بروية أعلام البلد كالمناير والقباب والقلاع ولا بالأذان
المفرط في العلو ولا بخفا
المنخفضين والتمثيل بالأذان لأنه أبلغ الأصوات غالبا فيقوم مقامه الصوت العالي ويقدر
البلد المرتفعة و
المنخفضة معتدلة ويعتبر آخر الجدران والأذان ما لم تتسع الخطة بحيث تخرج عن
العادة فتعتبر المحلة وآذانها
وحلة البدوي كالبلد بالنسبة إلى الأذان أما الجدران فيحتمل تقدير بيته لو كان جدارا
واعتبار رؤيته لقيامه
مقامه وهو أي خفاء الأمرين نهاية التقصير بمعنى أنه يمتد عائد إلى أن يدرك أحدهما
فيزول حكمه ويصير كالمقيم على
المشهور لصحيحة عبد الله بن سنان السالفة ولأن اعتبار ذلك في الخروج إنما هو
لكون ما دون هذا القدر في حكم

البلد فلا يقصر فيه وخالف هنا جماعة حيث جعلوا نهاية التقصير دخول المنزل استنادا إلى أخبار تدل على استمرار التقصير إلى دخول المنزل ولا صراحة فيها بالمدعى فإن ما دون الخفاء في حكم المنزل خصوصا مع وجوب الجمع بينها وبين ما تقدم من الدال صريحا على المشهور واعلم إن فائدة جعل خفاء الامرين شرطا للقصر عدم جوازه قبله فلو أراد الصلاة قبل ذلك صلى تماما وكذا لا يجوز له الافطار وبعد وصوله إلى ذلك القدر يتحقق الشرط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط وهو القصر ثم يتوقف على تفصيل آخر وهو عدم مضي قدر الصلاة وشرائطها المفقودة كما سيأتي وكذلك يشترط في جواز الافطار عدم زوال الشمس قبل الخفاء على ما يجيء تفصيله انشاء الله تعالى وأما في العود ففائدته على مذهب المصنف من وجوب التمام على من حضر قبل الصلاة وإن كان قد دخل الوقت عليه مسافرا ظاهرة فيتم حينئذ متى وصل المواضع المذكورة والفائدة بالنسبة إلى الصوم أنه لو وصل إلى ذلك المكان ولم يكن تناول سفرا وكان ذلك قبل الزوال وجب عليه الصوم ولو كان ذلك بعد الزوال أو كان قد تناول لم يلزمه حكم الاتمام فكذا في نهاية السفر إنما تظهر على بعض الوجوه وذلك هو المراد من الاطلاق بقي في العبارة شئ وهو إن الضمير في قوله وهو نهاية التقصير لا مرجع له سابقا إلا الخفاء في قوله خفاء الجدران ولا ريب إن الخفاء أمر ممتد من حين تجاوز موضع سماع الأذان وروية الجدار إلى أن يعود بل كلما تمادى في السفر تأكد تحقق الخفاء وهذا المعنى لا يصلح كونه مرادا لجعله نهاية التقصير فإنه وقت التقصير وظرفه فكيف يكون نهايته وإنما النهاية آخر جزء منه وهو الجزء الذي دونه بلا فصل يتحقق إدراك أحد الامرين وهذا ليس هو مفهوم الخفاء ولا يصح إطلاقه على هذا الجزء خاصة كما لا يخفى ولا يصح توهم إن الخفاء على ما ذكرت مجموع مركب من جميع الاجزاء الواقعة في ذلك الزمان والمجموع لا يتحقق إلا بجميع أجزائه وهي لا تتم إلا ببلوغ أحدهما فيصح حينئذ إطلاق كون الخفاء منتهى الترخص فإن هذا الامر وإن تم بالنسبة إلى

النهاية يفسد في جانب البداية
فإن الخفاء كما هو معتبر في نهاية السفر بمعنى إن زواله يزيل القصر كذا يعتبر في أوله
بمعنى إن وجوده شرط في القصر
بل شرطيته لا تتم حقيقة إلا في الابتداء ثم تستمر إلى أن يزول وبالجملة فالمراد واضح
وهو أنه ما دام الأمران
محققين فالشرط حاصل إلا أن تركيب العبارة غير مؤد للمقصود وكان الوجه أن يقال
وبانتهاء الخفاء ينتهى التقصير
أو ما يؤدي هذا المعنى والأمر سهل ومنتظر الرفقة بعد أن سافر يقصر مع بلوغه محلا
يتحقق معه الخفاء ومع الجزم
بمجيئها أو الجزم بالسفر من دونها قبل مضي العشرة أو مع كون انتظاره بعد بلوغ
المسافة سواء علق بعد ذلك سفره
الباقى عليها أم لا وسواء جزم بمجيئها أم لا وإلا يحصل ما ذكرناه بأن أنتظرها قبل
الخفاء مطلقا أو بعده قبل
بلوغ المسافة ولم يجزم بمجيئها قبل مضي عشرة أيام أو بالسفر من دونها قبلها أتم
وألحق في الذكرى بالعلم
بمجيئها غلبة الظن به وهو حسن لان المصير في مثل ذلك لا يكاد يستند إلا إلى الظن
ولعل تعبير من عبر بعلم
مجيئها يريد به الترجيح الغالب المستند إلى القرائن وهو العلم بالمعنى الأعم إذ لا
يمكن فرض العلم الحقيقي بمجئ الغائب
المختار أو يراد بالعلم العادي وهو لا ينافي إمكان خلافه بحسب ذاته كما حقق في
الأصول والحاصل إن منتظر
الرفقة متى كان في محل يسمع فيه أذان بلده أو يرى جداره يتم مطلقا لعدم شرط
القصر وبعد تجاوزه يقصر
إلا أن يكون قبل بلوغ مسافة ويعلق سفره عليها ولا يعلم ولا يظن مجيئها كما مر فإنه
يتم حينئذ لرجوعه عن الجزم
بالسفر إن كان الانتظار طارئا ولو كان في نيته من أول السفر بقي على التمام إلى أن
يجدد السفر بعد مجيئها

وحينئذ لا يفتقر إلى بلوغ محل الخفاء بالنسبة إلى موضع الانتظار وكذا القول فيما لو جدد نية السفر من غير بلده وإنما اعتبرنا مجيئها قبل عشرة أيام لأنه لو علم مجيئها بعدها أتم مع تعليقه السفر عليها لان ذلك في قوة نية إقامة العشرة ابتداء ومثله ما لو لم ينو إقامة العشرة في أثناء المسافة ولكن علقه على شئ لا يحصل إلا بعد العشرة وكذا القول فيما لو جزم بالسفر من دونها مع عدم العلم بمجيئها ولكن علقه على مضى عشرة أو ما يتوقف على مضيتها وبما ذكرناه يعلم إن صور انتظار الرفقة تزيد على عشرين صورة تظهر بالتأمل

ولو نوى المقصر الإقامة في بلد عشرة أيام أتم صلاته وصومه وإن كان عازما على السفر بعد ذلك وقد تقدم الكلام فيه وإنما أعاده ليرتب عليه ما بعده ولو تردد في الإقامة قصر إلى مضى ثلثين يوما ثم يتم بعد ذلك إن اتفق له فعل رباعية قبل السفر ولو صلاة واحدة وفي رواية أبي ولاد عن الصادق عليه السلام يقصر المتردد إلى شهر ويحمل على الثلثين وإن احتمل النقص جمعا بينها وبين ما روى عن الباقر عليه السلام من تعليق الحكم على الثلثين فإن المطلق يحمل على المقيد ولو نوى الإقامة عشرا ثم بدأ له وعزم على السفر قصر أي رجع إلى القصر بمجرد تحديد نية السفر ونقض الإقامة وإن لم ينشئ السفر ما لم يكن قد صلى ولو فريضة واحدة على التمام فإنه حينئذ يستمر عليه إلى أن يخرج إلى المسافة فإن عزم الإقامة والصلاة تماما بعدها يقطع السفر قطعاً مستقراً فيتوقف القصر بعده على سفر جديد يوجهه ولا يضم ما بقي من المسافة إلى ما مضى منها بخلاف ما لو كان الرجوع عن الإقامة قبل الصلاة تماما

فإنه يرجع إلى القصر وإن لم يخرج ولا يفتقر إلى كون الباقي مسافة على الأقوى فإن اشتراط المسافة بعد ذلك يستلزم التوقف على الشروع فيها كما هو مقتضى كل سفر يقع ابتداء أو بعد انقطاع الأول بوطن أو نية إقامة العشرة مع الصلاة تماما ويحتمل اشتراط المسافة بعد ذلك لاطلاق النص والفتوى بأن نية الإقامة تقطع السفر فيبطل حكم ما سبق كما لو وصل إلى وطنه وبما اخترناه أفتى الشهيد رحمه الله في البيان ومستند ما ذكر المصنف من التفصيل بالصلاة وعدمها رواية الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الحناط قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنى كنت نويت حين دخلت المدينة أن أقيم بها عشرة أيام فأتم الصلاة ثم بدا لي بعد

أن لا أقيم بها فما ترى لي أتم أم أقصر فقال إن كنت دخلت المدينة صليت بها صلاة فريضة واحدة بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها وإن كنت حين دخلتها على نيتك التمام فلم تصل فيها صلاة فريضة واحدة بتمام حتى بدأ لك أن لا تقيم فأنت في تلك الحال بالخيار إن شئت فانو المقام عشرة وأتم وإن لم تنو المقام فقصر ما بينك وبين شهر فإذا مضى لك شهرا فأتم الصلاة وإنما علق في الخبر العود إلى القصر بالخروج بعد الصلاة تماما من غير تقييد بقصد المسافة لان أبا ولاد كوفي فخروجه من المدينة إلى بلده يوجب المسافة وإن كان اللفظ مطلقا ولو أمكن على بعد كون خروجه إلى غير بلده ووجب تقييده بالمسافة كما ذكرناه لان انقطاع السفر قطعاً مستقراً بحيث يتوقف العود إلى القصر على الخروج يوجب ذلك ومن أطلق من الأصحاب القصر هنا بالخروج فكلامه مشروط بذلك وقد صرح كثير منهم المصنف والشهيد باشتراط المسافة في الخروج وصرح الجميع ب اشتراطها بعد الوصول إلى البلد والحكم واحد وقد تقدم الكلام فيهما إذا تقرر ذلك فالحكم ورد في النص معلقاً على صلاة الفريضة تماماً ففيها قيود ثلاثة الأول الصلاة فلو لم يكن صلى ثم رجع عن نية الإقامة عاد إلى القصر سواء كان قد دخل وقت أم لا وسواء خرج وقتها ولم يصل عمداً أو سهواً أم لا لان مناط الحكم الصلاة تماماً ولم يحصل وقطع المصنف في التذكرة بكون الترك كالصلاة فيجب الاتمام نظراً إلى استقرارها في الذمة تماماً وتبعه على ذلك المحقق الشيخ علي واستشكل المصنف في النهاية الحكم وكذا الشهيد في الذكري ولو كان ترك الصلاة لعذر مسقط للقضا كالجنون والاعماء فلا إشكال في كونه كمن لم يصل ولو لم يكن صلى لكن صام يوماً تماماً فكالصلاة عند المصنف بل أولى لأنه أحد الامرين المرتبين على المقام ويزيد كونه قد فات فيه وقت الصلاة تماماً ولو لم يخرج وقت الصلاة ففي الاكتفاء به مطلقاً أو مع زوال الشمس قبل الرجوع عن نية الإقامة أو عدمه مطلقاً أوجه من كون الصوم أحد العبادتين المشروطتين بالإقامة وكل

جزء منه كذلك فإن الصوم لا ينعقد فرضه في السفر أصلا فمجرد الشروع فيه صحيحا يقتضى اتحاد أثر الإقامة في العبادة كما لو صلى تماما ومن عدم صدق صلاة الفريضة ووجه التفصيل إن الخروج إلى السفر قبل الزوال يوجب إبطال الصوم فليس منافيا له بخلاف الخروج بعده فإنه لا يؤثر فيه فأولى أن لا يؤثر مجرد الرجوع عن الإقامة والأول مختار المصنف والأخير مختار الشهيد والشيخ على والوسط متوجه لعدم الدليل الدال على المساواة بين الصوم والصلاة هنا وكونه أحد الأمرين المترتبين على الإقامة لا يوجب إلحاقه بها فإنه قياس محض لا نقول به وإنما يصح التعليل لو كان منصوصا عند المصنف لا إذا كان مستنبطا ويمكن توجيهه الدليل على التفصيل بأن نقول لو فرض إن هذا الصائم سافر بعد الزوال فلا يخلو أما أن يجب عليه الإفطار أو إتمام الصوم لا سبيل إلى الأول للأخبار الصحيحة الشاملة بإطلاقها أو عمومها هذا الفرد الدالة على وجوب المضي على الصوم كصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم قال إن خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر وإن خرج بعد الزوال فليتم يومه وصحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام إذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم وسيأتي إنشاء الله تمام البحث في ذلك فقد تعين وجوب إتمام الصوم وحينئذ فلا يخلو أما أن نحكم بانقطاع حكم الإقامة بالرجوع عنها بعد الزوال وقبل الخروج أولا لا سبيل إلى الأول لاستلزامه وقوع الصوم الواجب سفرا بغير نية الإقامة وصحته وهو غير جائز إجماعا إلا ما استثنى من الصوم المنذور على وجه وما مثله وليس هذا منه مثبت الأخير وهو عدم انقطاع الإقامة بالرجوع عنها بعد الزوال سواء سافر حينئذ بالفعل أم لم يسافر إذ لا مدخل للسفر في صحة الصوم وتحقق الإقامة بل حقه أن يتحقق مع عدمه وقد عرفت عدم تأثيره فيها فإذا لم يسافر بقي على التمام إلى أن يخرج إلى المسافة وهو المطلوب فإن قيل يلزم من هذا الدليل انقطاع السفر بمجرد الشروع في الصوم وإن لم تزل الشمس لان السفر كما لا يتصور فيه صوم واجب كاملا عدا ما استثنى لا يتصور فيه الشروع فيه فإذا شرع فيه لا يخلو أما أن يكون صحيحا أو باطلا ومن الأول يلزم انقطاع السفر ومن الثاني عدم انقطاعه بالخروج أو الرجوع عن الإقامة بعد الزوال

لان ذلك لا يصلح مصححا لما حكم
بيطلانه بل مؤكدا له وحيث ثبت القطع بذلك ثبت بمطلق الشروع قلنا قد صار هذا
القول قويا متينا لتحقق الأثر الموجب
لبطلان حكم السفر لكن لما كان هذا الأثر قابلا للبطلان والإزالة من أصله بعروض
السفر قبل الزوال الموجب لبطلان الصوم كان
تأثير الجزء السابق على الزوال ما رعى باستمراره إلى أن تزول الشمس فإذا رجع عن
نية الإقامة قبله بطل ذلك الأثر وعاد إلى حكم
السفر وفيه بحث لأنه لا يلزم من بطلان الصوم بنفس السفر بالرجوع عن نية الإقامة
لعدم الملازمة وللنهي عن إبطال
العمل بصيغة العموم المتناول لهذا الفرد في قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فلا يكون
تأثير السفر فيه قبل الزوال موجبا لتأثير
الرجوع عن الإقامة لعدم الملازمة وقد توجه بما بيناه الاكتفاء في البقاء على التمام
بالشروع في الصوم مطلقا كما اختاره
المصنف وينساق الدليل إلى انقطاع السفر أيضا بفوات وقت الصلاة المقصورة على
وجه يستلزم وجوب قضاءها لان استقرارها
في الذمة تماما يوجب انقطاع السفر في وقتها إذ لا موجب للاتمام إلا ذلك فإن قيل
هذا الأثر لو كان كافيا في عدم بطلان
الإقامة لزم عدم بطلانها بمجرد النية لكن التالي باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة أن
الأثر على تقدير فوات الصلاة إنما
هو الحكم بوجوب قضائها تماما وهو أثر عقلي لا وجود له في الأعيان والحكم في
وجوب الاتمام بعد نية الإقامة كذلك فإنه بمجرد
النية صار حكمه التمام ولو كان ذلك في وقت فريضة مقصورة كان الواجب عليه في
تلك الحال فعلها تماما وهذا الأثر صادر
عن نية الإقامة مخالف لاثر السفر وإن لم يوجد مقتضاه خارجا كما لو رجع عن نية
الإقامة قبل الصلاة قلنا فرق بين
الأثرين فإن وجوب التمام في حال فوات الفريضة مقترن بفعل الفريضة تماما بمعنى
استقرارها في الذمة كذلك ولو

قدر عدم فعلها كان عقابه عقاب تارك الصلاة تامة فهو في قوة الوقوع بخلاف
الوجوب المتقدم على الصلاة فإنه وجوب
مشروط بالبقاء على النية إلى أن يفرغ من الصلاة أو يركع في الثالثة كما سيأتي ومتى
رجع قبل الصلاة سقط الحكم بوجوب
إتمامها إجماعا فافترقا مع أنه لو قيل بأن الفارق بينهما الإجماع على عدم البقاء في
تلك الحالة بخلاف هذه كان كافيا
لكن بقي اللازم من ذلك أنه لو رجع عن نية الإقامة في أثناء الصلاة وقد شرع في الثالثة
لم يؤثر ذلك ويبقى على التمام
لوقوعها بعد حصول أثر لا يصح بدون الإقامة ولا يشترط الركوع في الثالثة وهو موافق
لظاهر كثير من عبارات المصنف وفي بعضها
اشتراط الركوع في الثالثة القيد الثاني كونها فريضة فلو رجع بعد صلاة نافلة فإن كانت
ثابتة في السفر فلا ريب
في عدم تأثيرها كنافلة المغرب وإن كانت ساقطة كنافلة الظهر أو العصر فمقتضى
الرواية عدم تأثير التعليق الحكم على
الفريضة فلا يصدق اسم المعلق عليه على ما فعل وهو مختار الذكرى ويحتمل قويا
الاجتزاء بها لأنها من آثار الإقامة وما
تقدم من الدليل على الاكتفاء بالصوم آت هنا وهو مختار المصنف في النهاية ولو شرع
في الصوم المندوب فإن جوزناه سفرا
لم يؤثر لعدم كونه من آثار الإقامة وإن منعناه احتمل ذلك أيضا لعدم كونه صلاة فريضة
بل هو أبعد من الصوم الواجب لمباينته
لصلاة الفريضة في وصفين بخلاف الواجب فإنه يخالفها في وصف واحد فمنع تأثير
الصوم الواجب يقتضى منع تأثير المندوب
بطريق أولى ويحتمل قويا الاجتزاء به لما مر في الصوم الواجب فإنه أثر لا يتم بدون
الإقامة فهو أحد الآثار كالفريضة التامة
وجملة ما اشترك بين هذه الفروع إن اللازم أما منع الجميع نظرا إلى ظاهر النص أو
تجويز الجميع التفاتا إلى المشاركة
في المعنى كما قد تحرر في الصوم الواجب لكن لا فرق في الصوم المندوب بين كون
الرجوع حصل فيه قبل الزوال أو بعده
لبطلانه بالسفر على التقديرين بخلاف الواجب القيد الثالث كون الصلاة تماما فلا تأثير
لصلاة المقصورة وهل يشترط
كون التمام بنية الإقامة أم يكفي مطلق التمام يحتمل الأول لأن ذلك هو أثر الإقامة بل
هو مقتضى الرواية لأن السؤال
وقع فيها عن نوى الإقامة عشرا والثاني عملا بإطلاق التمام وتظهر الفائدة في مواضع

منها ما لو صلى فرضا تماما
ناسيا قبل نية الإقامة سواء خرج الوقت أم لا ومنها ما لو صلى تماما في أماكن التخيير
بعد النية لشرف البقعة أما
لو نوى التمام لأجل الإقامة فلا إشكال في التأثير ولو ذهل عن الوجه ففي اعتبارها
وجهان من إطلاق الرواية حيث علق
الحكم على صلاة الفريضة تماما مع أن الإقامة كانت بالمدينة فقد حصل الشرط ومن
إن التمام كان سائغا له بحكم
البقعة فلم تؤثر نية المقام ومنها ما لو نوى الإقامة عشرا في أثناء الصلاة قصرا فأتى بها ثم
رجع عن الإقامة بعد الفراغ
فإنه يحتمل حينئذ الاجتزاء بهذه الصلاة لصدق التمام بعد النية ولأن الزيادة إنما حصلت
بسببها فكانت من آثارها كما مر
وعدمه لان ظاهر الرواية كون جميع الصلاة تماما بعد النية وقبل الرجوع عنها ولم
يحصل والأول أقوى والتقريب ما تقدم
ومنها ما لو نوى الإقامة ثم صلى بنية القصر ثم أتم أربعاً ناسيا ثم تذكر بعد الصلاة
ونوى الخروج فإن كان في الوقت
فكمن لم يصل لوجوب إعادتها وإن كان قد خرج الوقت احتمل الاجتزاء بها لأنها
صلاة تمام مجزية وعدمه لأنه لم يقصد
التمام ولو خرج قاصد المسافة إلى موضع يحصل فيه الخفاء المعهود ولم يكن قد بلغ
المسافة وصلى تقصيرا ثم رجع عن السفر
انقطع سفره بمجرد الرجوع ولم يعد ما صلاه قصرا لرواية زرارة عن الصادق عليه
السلام في الرجل يخرج في سفره الذي
يريده فيرجع عن سفره وقد صلى ركعتين تمت صلاته ولأنه كان فرضه القصر وقد أتى
به على وجهه وهو يقتضى الاجزاء
ولو تردد عزمه في الذهاب فكالرجوع ولا فرق في ذلك بين كون الوقت باقيا وعدمه
خلافاً للشيخ في الاستبصار
حيث ذهب إلى وجوب الإعادة مع بقاء الوقت تعويلا على رواية سليمان بن حفص
المروزي قال قال الفقيه
وعنى به الكاظم

عليه السلام لتقصير في الصلاة في بريدين أو بريد ذاهبا وجائيا فإذا خرج الرجل من منزله يريد اثني عشر ميلا ثم بلغ فرسخين ورجع عما نوى وأراد المقام أتم وإن كان قصر ثم رجع عن نيته أعاد الصلاة وحملها الشيخ على بقاء الوقت جمعا بينها وبين رواية السالفة لكن في سندها ضعف فلذا لم يعتبرها ولو كان الرجوع أو التردد بعد بلوغ المسافة بقي على القصر إلى أن يقصد إقامة عشرة أيام أو يمضى عليه ثلاثون يوما مترددا وهل يحتسب منها ما يتردده إلى دون المسافة أو يسلكه من غير قصدتها وإن بلغها نظر من وجود حقيقة السفر فلا يضر التردد ومن اختلال القصد وتوقف في الذكرى ومع اجتماع الشرائط الستة يجب وجوبا متعينا وهو معنى قول الأصحاب أنه عزيمة لا رخصة وهذا الحكم ثابت في جميع الاسفار والأمكنة إلا في أربعة أمكنة تفرد الأصحاب بكون المسافر يتخير فيها بين القصر والتمام وهي حرم الله تعالى وحرم رسوله عليه السلام والمراد بهما مسجدا مكة والمدينة لا مطلق الحرم ومسجد الكوفة والحائر وهو مشهد الحسين عليه السلام وحده سور الحصرة فإن الاتمام في هذه الأربعة أفضل من القصر ومستند الحكم أخبار كثيرة وردت عن أئمة الهدى عليهم السلام بذلك منها رواية حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال من مخزون علم الله الاتمام في أربعة مواطن حرم الله وحرم رسوله وحرم أمير المؤمنين وحرم الحسين عليهم السلام وفي رواية عنه عليه السلام يتم الصلاة في المسجد الحرام مسجدا لرسول عليه السلام ومسجد الكوفة وحرم الحسين عليه السلام والحق المرتضى وابن الجنيد مشاهد باقي الأئمة عليهم السلام ولم نقف على مأخذه وهل الحكم مختص بالمساجد والمشهد مقدس أو يعم بلدانها ظاهر الاخبار العموم والأول أولى لعدم التصريح بالزائد وكونه على خلاف الأصل والخروج بالقصر من العهدة إجماعا إذ غاية الحكم التخيير فالقصر في البلدان مجز على التقديرين بخلاف الاتمام ولو أتم المقصر وهو الذي فرضه التقصير عينا عالما بوجود القصر عامدا أعاد صلاته مطلقا في الوقت وخارجه للزيادة المنافية ولصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام فيمن صلى في السفر أربعا إن كان قرئت عليه آية التقصير وفسرت له فصلى أربعا أعاد وإن لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة ويعلم من هذا

إن الخروج من الصلاة عند من لا
يوجب التسليم لا يتحقق بمجرد الفراغ من التشهد بل لا بد معه من نية الخروج أو فعل
ما به يحصل كالتسليم وإلا لصحت
الصلاة هنا عند من لا يوجب التسليم لوقوع الزيادة خارج الصلاة وقد تقدم في باب
التسليم الإشارة إلى ذلك ولو أتم
المقصر ناسيا لم يعد لو ذكر بعد خروج الوقت وإنما يعيد في الوقت خاصة على
المشهور لصحيفة العيص بن القاسم عن الصادق عليه
السلام حين سأله عن مسافر أم الصلاة قال إن كان في وقت فليعد وإن كان الوقت قد
مضى فلا ووجه دلالتها على الناسي
من جهة الاطلاق ظاهر ومن جهة التحقيق أنه لا يجوز حملها على العامد أو ما يعلمه
ولا على الجاهل أو ما يعلمه لما مر في صحيفة
محمد بن مسلم فتعين حملها على الناس توفيقا بين الاخبار وذهب الشيخ في المبسوط
إلى الإعادة مطلقا لتحقيق الزيادة المنافية
والخبر حجة عليه وأوجب الصدوق الإعادة على الذاكر من يومه خاصة لصحيفة أبي
بصير عن الصادق عليه السلام الواردة في الناسي
وتحمل على الأول ويحمل اليوم على النهار لثلا يدخل العشاء مع يومها بعد وقتها
وإطلاق اليوم على النهار سائغ
إن لم يكنه وفيه مع ذلك توفيق بين الاخبار لكن يبقى هنا بحث وهو أنه قد تقدم إن من
زاد ركعة آخر الصلاة وكان
قد جلس آخرها بقدر التشهد تصح صلاته كما مر وقد ورد به النص وهو لا يجامع
إعادة الناسي هنا مطلقا ولا في
الوقت لأن المفروض أنه تشهد على الثانية فضلا عن الجلوس بقدره فتكون الزيادة من
أفراد تلك المسألة إلا أنه لا قائل
هنا بالصحة مطلقا وكان ينبغي لمثبت تلك المسألة القول بها هنا ولا سبيل إلى
التخلص من ذلك إلا بأحد أمور أما
إلغاء ذلك الحكم كما ذهب إليه أكثر الأصحاب أو القول باختصاصه بالزيادة على
الرابعة كما هو مورد النص ولا يتعدى

إلى الثلاثية والثنائية ولا يتحقق المعارضة هنا أو اختصاصه بزيادة ركعة لا غير كما ورد به النص هناك ولا يتعدى إلى الأزيد
كما عداه بعض الأصحاب أو القول بأن ذلك في غير المسافر جمعا بين الاخبار لكن يبقى فيه سؤال الفرق مع اتحاد المحل وفي الحقيقة اتفاق الأصحاب هنا على الإعادة في الوقت يؤيد ما عليه الأكثر هناك من البطلان مطلقا والله أعلم ولو أتم المقصر في حالة كونه جاهلا بوجوب التقصير لا يعيد مطلقا على المشهور لصحيفة محمد بن مسلم السابقة وخالف أبو الصلاح وابن الجنيد فأوجبا عليه الإعادة في القوت ولعله استنادا إلى إطلاق صحيفة العيص السابقة ووجوب الجمع بين الأدلة يعين القول بعدم الإعادة وربما أطلق بعض الأصحاب إعادة المتمم مع وجوب القصر عليه مطلقا لتحقيق الزيادة المنافية ويؤيده في الجاهل ما أورده السيد الرضى رحمه الله على أخيه المرتضى من أن الاجماع واقع على أن من صلى صلاة لا يعلم أحكامها فهي غير مجزية والجهل بأعداد الركعات جهل بأحكامها فلا تكون مجزئة وأجاب المرتضى بجواز تغير الحكم الشرعي بسبب الجهل وإن كان الجاهل غير معذور وحاصل الجواب يرجع إلى النص الدال على عذره والقول به متعين واعلم إن ظاهر النص والفتوى يقتضى أن المراد بالجاهل هنا الجاهل بوجوب القصر رأسا فلو كان عالما به من وجه دون آخر فصلى تماما احتمال كونه ذلك لصدق الجهل وعدمه لأنه عالم بالوجوب في الجملة ويتصور ذلك فيمن علم وجوب الاتمام لكثير السفر مثلا ولم يعلم انقطاع الكثرة بإقامة عشرة أيام فصلى تماما ثم علم وفيمن علم بالتخيير بين التمام والقصر في الأماكن الأربعة فاختار التمام وصلى في موضع يعتقد منها ولم يكن أو يعلم عين الأربعة ولكن اشتبه عليه حدودها ونحو ذلك وتوقف المصنف في ذلك كله في النهاية لو انعكس الفرض بأن صلى من فرضه التمام وقصرا عامدا أعاده مطلقا كما مر ولو كان ناسيا فكذلك لعدم فعل المأمور به على وجهه ولأن نقص ركعة فصاعدا مع تحقق المنافي مطلقا موجب للبطلان ولو قصر جاهلا ففي الصحة وجهان أحدهما وهو المشهور العدم لان الجاهل غير معذور بل قد يقال أنه أسوء حالا من العالم خرج منه ما تقدم للنص فيبقى الباقي والثاني عدم إعادته مطلقا

وهو اختيار الشيخ يحيى بن سعيد
بناء على استصحاب القصر الواجب وخفاء هذه المسألة على العامة فيكون عذرا ولما
رواه منصور بن حازم عن الصادق عليه
السلام قال سمعته يقول إذا أتيت بلدة فأزمت المقام عشرة أيام فأتم الصلاة فإن تركه
رجل جاهل فليس عليه الإعادة
وهو ظاهر في مدعاه لكن ربما حمل الضمير في تركه على القصر للمسافر وإن لم يجر
له ذكر في الرواية لأنه قد علم إن الجاهل
معدور في التمام وفيه نظر لأنه عدول عن الظاهر بغير سبب موجب مع إمكان القول
باشتراك الجاهلين في الرخصة للمشاركة
في العلة بل خفاء الحكم في هذه المسألة أقوى من المسألة السابقة ولو سافر بعد
دخول الوقت قبل أن يصلى الظهرين أتم
الفرضين في السفر إن كان قد مضى عليه حاضرا من الوقت مقدار فعلهما مع الشرائط
المفقودة ولو كان السفر بعد مضى الظهر
لا غير أتمها خاصة ولو كان أقل من ذلك قصرهما وكان على المصنف إن يبين ذلك
لأنه شرط لازم اتفاقا وكأنه تركه لوضوحه
ويعتبر الوقت من حين دخوله إلى أن يصل المسافر إلى موضع الخفاء لان ما دونه من
الحدود في حكم البلد وعلى هذا يمكن فرض
كون الخروج في أول الوقت مع وجوب الاتمام بسبب ذلك بل يمكن الخروج قبل
دخوله بيسير ويمضى منه في قطع الحدود قدر
إداء الصلاة فيجب الاتمام ولعل هذا من الاعذار الموجبة لاهمال الشرط فإن الغالب
على من خرج بعد دخول الوقت أن لا يقطع حدود
البلد الأبعد مضى القدر المعبر وكذا يجب الاتمام لو حضر إلى البلد أو ما في حكمه
في الوقت لكن هنا يكفي في وجوب الاتمام إن يبقى
قدر الشرائط المفقودة وركعة لعموم من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت وما
اختاره المصنف من الاتمام في الموضعين
هو المشهور بين المتأخرين وفي المسألة أقوال أخر منها القصر فيهما ومنها القصر في
الأول والاتمام في الثاني ومنها

التخيير بين القصر والاتمام ومنها الاتمام مع السعة والقصر مع الضيق وسبب الاختلاف
تعارض الأخبار الصحيحة على وجه
لا يكاد يجمع بينها ففي خبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام اعتبار حال
الوجوب فيهما فيتم في الأول ويقصر في الثاني
وضده في خبر إسماعيل بن جابر عنه عليه السلام فإنه اعتبر حال الأداء فيهما فيقصر في
الأول ويتم في الثاني وقال فيه فإن لم تفعل
فقد والله خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله ويدل على التفصيل بالسعة والضيق خبر
إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام
وفي الباب أخبار أخرى صحيحة مختلفة والمسألة من أشكال الأبواب وكذا القول في
القضاء بمعنى أنه لو فاتته الصلاة في الموضعين
قضاها تماما اعتبارا بحال الأداء لعموم من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته وفيه أيضا
أقوال أخرى هذا أجودها
ولو نوى
المسافر في غير بلده إقامة عشرة أيام أتم كما مر فلو خرج إلى أقل من مسافة بعد إن
صلى تماما عازما للعود إلى موضع الإقامة
والإقامة عشرا مستأنفة لم يقصر في خروجه ولا في عوده لانتفاء الموجب وهو قصد
المسافة وانقطاع السفر الأول بالإقامة وهذه
المسألة موضع وفاق وإنما وقع الخلاف فيما لو لم يعزم على العود وإقامة عشرة
مستأنفة أما مع العود لا مع الإقامة
أو مع عدمهما أو لتردد فيهما أو في أحدهما أو مع ذهوله عن ذلك فالمصنف رحمه
الله أوجب القصر في الجميع من حين خروجه
لبطلان حكم البلد بمفارقتها فيعود إليه حكم السفر بل هو مسافر بالفعل وفصل الشهيد
رحمه الله فأوجب القصر كما اختاره المصنف
مع عدم قصد العود إلى البلد والاتمام ذاهبا والقصر راجعا إليه إن قصده أما الاتمام ذاهبا
فلما مر من أن الإقامة تقطع
السفر ويفتقر بعدها إلى قصد المسافة ولم يحصل لان الفرض كون الخروج إلى ما
دون المسافة وأما القصر في العود فلأنه
قاصد إلى بلده في الجملة أما في السفر أو في سفر آخر والحال أنه لم يقصد الإقامة
عشرا واختلف كلامه في الموضع الذي
قصده دون المسافة فحكم في البيان بالاتمام فيه وهو الموافق لهذا الدليل الدال على
الاتمام في الذهاب ومقتضى كلام
الدروس القصر فيه كالعود لأنه قال وإن نوى العود ولم ينو الإقامة عشرا فوجهان
أقربهما القصر إلا في الذهاب ولا شك

إن المقام في المقصد يوما وأياما لا يسمى ذهابا ووجه القصر فيه غير واضح بل هو في حكم الذهاب كيف كان لأنه في الذهاب أما أن يكون مسافرا سفرا يقصر في مثله فيجب القصر في المقصد أيضا استصحابا لما كان ولعدم الخروج عن الحكم السابق بمجرد المقام من دون أن يكون عشرا منوية وإن كان فرضه في الذهاب التمام كما اعترف به فأولى أن يتم في المقام في المقصد لأنه أبعد عن اسم المسافر والحال أنه لم يتجدد بعد الوصول ما يوجب القصر والتحقيق في هذه المسألة إن القولين أعني قول الشهيد والمصنف لا يأتيان في جميع الموارد بل كل منهما يصح في مادة دون أخرى وبأن ذلك إن هذه المسألة ليست من المسائل الأصول المنصوصة على الخصوص لاتباع فيها حكم معين وإنما هي فرع على مسألة ناوي الإقامة عشرة في غير بلده ومن ثم اختلفت فيها الأنظار واضطرب فيها التفريع وأول من ذكرها الشيخ في المبسوط بلفظ وارد على جزئية معينة سالمة من كثير مما يرد على ما أطلقه المتأخرون ونحن قد أفردنا لتحقيقها وذكر أقسامها وما يتم فيه قول كل واحد من الأصحاب رسالة مفردة من أراد الاطلاع على الحال فليقف عليها غير إنا نقول هنا خروج ناوي الإقامة عشرة إلى ما دون المسافة لا يخلو أما أن يكون بعد الصلاة تماما أو ما في حكمها وهو موضع النزاع هنا وإن كان الأصحاب قد أطلقوا الخروج وأما أن يكون قبله وعلى الثاني يرجع إلى التقصير بمجرد العزم على الخروج وإن كان في نفسه تجديد إقامة العشرة بعد الرجوع وقد تقدم الوجه في ذلك وعلى الأول لا يخلو أما أن يكون موضع إقامته على رأس المسافة أو قبله وعلى الأول أما أن يكون في نهاية المقصد أو قبله وعلى التقديرين أما أن يكون موضع الذي خرج إليه المفروض كونه دون المسافة إلى جهة بلده التي أنشأ السفر منها أو مقابلا لها أو بين الجهتين وعلى تقدير كون الإقامة قبل بلوغ المقصد لا يخلو أما أن يكون

الباقى من موضع الإقامة إلى نهاية المقصد مسافة أولا فهذه أقسام المسألة إجمالاً
وحيث قد ثبت أن ناوي الإقامة
عشراً وقد صلى تماماً يفتقر في عوده إلى القصر إلى قصد مسافة ولو بالرجوع إلى بلده
علم أن القولين لا يتمشيان في
جميع هذه الصور فإن الإقامة إن كانت قبل المقصد والباقي منه لا يبلغ المسافة لم يتم
القولان بل يجب عليه الاتمام إلى
نهاية المقصد لانقطاع السفر بنية الإقامة مع الصلاة تماماً وتوقف القصر على مسافة
ولم تحصل إلا بالعود
من نهاية المقصد إلى بلده ولا فرق حينئذ بين أن يرجع من موضع الخروج إلى محله أو
يستمر بخروجه إلى ما دون المسافة
وإصلاً إلى المقصد لوجود المقتضى للتتمام في الموضعين وفي حكمه ما لو كانت
الإقامة في نهاية المقصد ولكن الموضع
الذي خرج إليه إلى جهة بلده وفي نيته العود إلى موضع الإقامة من دون الإقامة ثم
الرجوع إلى بلده فإن قصد المسافة
هنا لا يتحقق بالرجوع من الموضع الذي خرج إليه إلى موضع الإقامة لأنه ليس عوداً
إلى بلده بل ضد العود ولو كان موضع
الإقامة على نهاية المقصد والموضع الذي خرج إليه مقابلاً لجهة بلده أو غير موافق لها
في الجهة وعزمه العود إلى بلده بعد الرجوع
من دون إقامة عشرة فكلام الشهيد رحمه الله جيد دون كلام المصنف لتحقق قصد
المسافة من حين العود من الموضع الذي خرج
إليه لأنه عائد إلى بلده وإن مر على موضع الإقامة ولو كانت الإقامة في أثناء السفر وبين
موضع الإقامة ومنتهى المقصد
مسافة وعزم على الخروج إلى ما دون المسافة ثم الوصول منه إلى المقصد قصر في
خروجه على القولين وصح حكمها هنا ولو
خرج إلى الموضع المذكور متردداً في الوصول إلى المقصد أو معلقاً له على شرط لا
يعلم حصوله كلقاء رفقة أو تحصيل غرض أو سماع خبر
ونحو ذلك مع جزمه بعدم العود إلى موضع الإقامة لم يصح القولان بل يبقى على التمام
لانقطاع السفر السابق وعدم
تجديد قصد المسافة لأن المفروض كون المقصود هنا ما دون المسافة وقس على ما
ذكرناه ما يرد عليك من فروع
المسألة والضابط أنه يبقى على التمام إلى أن يتحقق له قصد مسافة ولا يضم ما بقي من
الذهاب إلى العود كما مر
تحقيقه في أصل المسألة ويستحب أن يقول المسافر عقيب كل صلاة مقصورة ثلثين

مرة سبحان الله
والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر جبرا لما نقص منها روى ذلك سليمان المروزي
عن العسكري عليه السلام بلفظ الوجوب ويحمل على تأكيد الاستحباب إذ لا قائل
بالوجوب ولم يقيد
المصنف الصلاة بالمقصورة بناء على نقص صلاة المسافر وإن كانت تامة الركعات
والرواية مصرحة بالقيود وهي مستند الحكم وقد تم بذلك
كتاب الصلاة وبه تم الجزء الأول من كتاب روض الجنان
في شرح إرشاد الأذهان ويتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى كتاب الزكاة واتفق
الفراغ منه يوم الأحد الثاني والعشرين من جمادى الثانية سنة ثلاث وثلاث مائة بعد
الألف من الهجرة
ولقد سعيت كل السعي وجهدت كل الجهد وبذلت غاية العناية والاهتمام في تصحيحه
وتنقيحه وعلقت على بعض المواضع حواشي حسبما يقتضيه الوقت سيما الحاشية
الطويلة في باب نية الصلاة مع ضيق المجال واضطراب
البال وسوء الحال وتفرق الخيال وألحقت بباب القبلة رسالة المحقق الحلبي التي كتبها
للمحقق الطوسي في مسألة استحباب التياسر عند إشارة الشارح إلى هذه
الرسالة وما جرى بين المحققين رحمهما الله في تلك المسألة فجاء بحمد الله فقيده
المثل عديم النظير ولا أرى نسخه تعدله في الصحة سوى نسخة الشارح فأرجو
أن لا يوجد فيه غلط فيلحقني به من العلماء سخط ومقال شطط وأنا العبد المذنب
العاصي أحيير الطلبة وأصيغهم عبد الرسول عفى عنه وغفر له ثم لم يتفق الشارح ره
شرح ما بعد الصلاة أصلا فما وجدني هذا المجلد تمام ما برز من أصل الكتاب فلا
تغفل.